

**بسم الله الرحمن الرحيم**

تقديم

لسماحة الشيخ / عبدالله بن عبدالعزيز بن عقيل العقيل

**(رئيس الهيئة الدائمة بمجلس القضاء الأعلى سابقاً، ورئيس الهيئة الشرعية في شركة الراجحي المصرفية للاستثمار)**

الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: ففي هذا العصر كثرت النوازل وتنوعت المسائل بشكل لم يسبق له نظير، وأصبح من الواجب على طلبة العلم الاستفادة من كل ما يعين على استنباط الأحكام الشرعية لتلك النوازل، وينمي الملكة الفقهية لديهم، ومما يساعد على ذلك علم القواعد الفقهية.

والناظر في واقع القواعد الفقهية يجد أكثرها مستفاداً من تتبع المسائل الفقهية المتشابهة، وكلما كثر هذا التتبع للجزئيات المتماثلة زادت القاعدة قوة, وكلما قل ذلك وكثرت المستثنيات ضعفت الثقة بالقاعدة. مما يعني أن القواعد بحاجة إلى بيان ضوابطها وقيودها، ودراسة المسائل التي قيل إنها مستثناة منها، وبيان سبب تخلفها عنها؛ لتبقى القاعدة كلية متماسكة يمكن التعليل بها.

ومع أهمية ضبط القواعد ودراسة المستثنيات فإنها لم تنل حقها من الدراسة والبحث على حد علمي. ولكن بعد أن أطلعني الأستاذ / خالد بن عبدالعزيز سليمان آل سليمان على تحقيقه لكتاب (**ترتيب اللآلي في سلك الأمالي**) للشيخ محمد بن سليمان ناظر زاده لفت نظري تنبه مؤلفه إلى هذا الأمر، حيث جعله منهجاً له صرح به في المقدمة بقوله: "وأوردت علة تخلف بعض الأحكام عن هذه القواعد في بدء النظر لئلا يرد النقض على الاطراد ولا تخرج عن كونها دليلاً عند الإيراد".

ومما يميز هذا الكتاب أيضاً: حسن انتقائه لقواعد كتابه، وسهولة ترتيبه لها، حيث ذكر (266) قاعدة، رتبها على حروف الهجاء، وجعل كل حرف في باب مستقل، وضمنه القواعد التي تبدأ بذلك الحرف، كما تميزت هذه القواعد بالإيجاز في اللفظ والعموم في المعنى.

ولهذا استمد منه أبو سعيد الخادمي كثيراً من قواعده الأربعة والخمسين والمائة التي ختم بها كتابه مجامع الحقائق، الذي أصبح مصدراً لمجلة الأحكام العدلية، كما ذكر ذلك فضيلة الدكتور أحمد بن عبدالله بن حميد.

وقد ذكر المحقق أنه قام بالبحث عن أصول هذا الكتاب ومخطوطاته، حتى تحصلت له ست نسخ مخطوطة كاملة، فقام بمقابلة بعضها ببعض وتحقيقها ودراستها وفق منهج علمي، يتضمن التعريف بالمؤلف والكتاب، والتعريف بالكتب المشار إليها والأعلام والمصطلحات والألفاظ الغريبة، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق. ثم قام بفهرستها بحسب جذور الألفاظ المهمة في كل قاعدة، كما قام بتوثيق كل قاعدة وبحث عن مظانها فيما يزيد على خمسين كتاباً من كتب القواعد والأصول والفقه، وفي هذا تيسير لكل من يريد البحث في أي قاعدة من قواعد الكتاب، حيث يصل إليها بيسر عن طريق الفهرس المذكور.

فجزاه الله خيراً على جهوده المباركة وإني أهنئه بهذا التوفيق وأوصيه بطبع هذا الكتاب النفيس ونشره، لعل الله أن ينفع به، كما أوصي إخواني وأبنائي طلاب العلم الشريف خصوصاً طلاب القواعد الفقهية بأن يعتنوا بهذا الكتاب، فسيجدون فيه ما يسد حاجتهم ويوفر لهم مطلوبهم إن شاء الله تعالى.

قال ذلك الفقير إلى الله **عبدالله بن عبدالعزيز بن عقيل رئيس الهيئة الدائمة بمجلس القضاء الأعلى سابقاً.**

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

22/2/1425هـ

تقديم

أ. د. أحمد بن محمد العنقري

(رئيس قسم أصول الفقه بكلية الشرعية في الرياض)

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وأصلي وأسلم على الرسول المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

* فإن مما يضبط أحكام الفقه وييسر فهمها، ويسهل استحضارها معرفة القواعد الفقهية والإحاطة بها؛ إذ إن القاعدة الفقهية حكم كلي أو أغلبي ينطبق على جميع جزئياته، وحيث أمكن للفقيه معرفة هذا الحكم سهل عليه استحضار أحكام جميع الفروع التي تندرج تحته، وبذلك يتيسر فهم الشريعة، وضبط المسائل الفقهية، وربطها بأصولها وقواعدها؛ فلا يقع ما يبدو أنه تعارض أو اضطراب، يقول الحافظ الفقيه الأصولي صلاح الدين العلائي (رحمه الله تعالى): "وكان من أحسن ما يعانيه الفقيه المتقن والنبيه المحسن معرفة القواعد الكلية والمعاقد المرعية وما يتخرج من الفروع عليها، ويرجع من الشوارد المفرقة إليها، وهي الطريق التي خفيت مسالكها وصعبت مداركها...."، وحيث عرف طالب العلم هذه القواعد سهل عليه أيضاً إدراك مقاصد الشريعة وأصولها العامة، وتكونت لديه الملكة الفقهية التي يرتقي بها في النظر والاجتهاد؛ وهي مرتبة عالية وغاية سامية يسعى للوصول إليها.
* ولأهمية هذه القواعد والحاجة إليها اعتنى بها العلماء، وألفوا فيها المؤلفات، وكتبوا فيها على مناهج متعددة، وكان كتاب ترتيب الآلي في سلك الأمالي للشيخ محمد بن سليمان الشهير بناظر زاده من علماء الحنفية في القرن الحادي عشر الهجري أحد المؤلفات التي تميزت بالدقة في اختيار القاعدة الفقهية مع الاهتمام بصياغتها حيث الإيجاز في العبارة والوفاء بالمعنى، وكان ذا ترتيب هجائي ييسر الرجوع إلى قواعده التي تجاوزت ستين قاعدة ومائتين.

واكتسب ـ أيضاً ـ أهمية في علم القواعد الفقهية لسبقه كتاب أبي سعيد الخادمي المتوفى سنة 1176هـ المعروف بمجامع الحقائق والذي ضم "154" قاعدة، ذلك الكتاب الذي أفاد منه علماء الدولة العثمانية في وضع القواعد الفقهية في مجلة الأحكام العدلية.

* وقد بذل الشيخ خالد بن عبدالعزيز آل سليمان جهداً مباركاً في تحقيق ودراسة هذا الكتاب وإخراجه، وكانت له التعليقات النافعة والإضافات المتميزة؛ مما سهل الرجوع إليه والإفادة منه، واسأل الله سبحانه وتعالى أن يبارك في جهده وأن ينفع به وأن يكتب له الأجر فيما قدم، وصلى وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

**وكتبه:**

**د. أحمد بن محمد العنقري**

**قسم أصول الفقه ـ كلية الشريعة بالرياض**

**26‏/07‏/1425هـ**

تعريف بكتاب (ترتيب اللآلي في سلك الأمالي)

بقلم فضيلة الشيخ د. علي بن أحمد الندوي

(رئيس مستشارين بالمجموعة الشرعية بشركة الراجحي المصرفية، وحاصل - بالاشتراك - على جائزة الملك فيصل للدراسات الإسلامية (في القواعد الفقهية))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين وبعد:

فيعد هذا الكتاب المسمى بـ"**ترتيب اللآلي في سلك الأمالي**" الذي ألفه العلامة ناظر زاده أحد علماء الدولة العثمانية من الكتب الجامعة بين قواعد الفقه وقواعد الأصول، ولكن الغالب عليه قواعد النوع الأول كما يتجلى ذلك بالنظر في فحوى القواعد الواردة فيه، وإن لم يتضح ذلك من عنوانه، ففيما يبدو أن المؤلف قد تراءى له أن هذه القواعد التي انتقاها من كتب المذهب عبارة عن لآل علمية، ولذا اختار هذه التسمية، وجعل موضوعات الكتاب تنطق بما حواه.

وليس بخاف أن القواعد الفقهية منزلة منيفة بين العلوم الشرعية، فلا مندوحة لعامة المثقفين عنها، فضلاً عمن حرص على التضلع من الفقه، وقد اشتمل هذا الكتاب على طائفة من قواعد المذهب الحنفي ومنها عامة مشهورة متقبلة في المذهب الفقهية الثلاثة الأخرى، مثل "الأمور بمقاصدها" (ق/48)، و "الأشد يزال بالأخف" (ق/24)، و"الجهالة المفضية إلى النزاع مفسدة للعقد". (ق/104)، ومنها قواعد مذهبية قد تبناها المذهب الحنفي مثل "الأجر والضمان لا يجتمعان" (ق/7)، و"الاستصحاب حجة دافعة لا مثبتة" (ق/22)، ومنها مالا يرقى إلى درجة القواعد في حقيقة الأمر وذلك كقوله "البيع سالب للملك والشراء جالب" (ق/57)، فإنما هو مجرد حكم يعبر عن معنى البيع والشراء بأسلوب معين. وهكذا تضمن الكتاب قواعد وضوابط فقهية ونبذة من قواعد أصول الفقه تتفاوت في قوتها من حيث تعليل الأحكام بها.

ومن الجدير بالذكر أنه قد تبين بالنظر فيه أثره البالغ في قواعد "مجلة الأحكام العدلية"، بجانب أثر "الأشباه والنظائر" لابن نجيم فيها. وفي رأيي لا يستبعد أن يكون هذا الكتاب مرجعاً أساسياً مباشراً لدى اللجنة العلمية التي تولت تحرير "المجلة" ووضعت قواعد في بدايتها، حيث كان ناظر زاده من تلك الديار، وعلى أقل تقدير يعد مرجعاً غير مباشر من حيث رجوع "المجلة" إلى قواعد العلامة أبي سعيد الخادمي، المدرجة في خاتمة كتابه "مجامع الحقائق" في أصول الفقه، إذ الخادمي قد اقتبس معظم القواعد من كتاب العلامة ناظر زاده، كما نبه على ذلك محقق الكتاب بصدد دراسته لـ"ترتيب اللآلي".

وبما أنه قد جاء ثريا في محتواه العلمي أجده حريا بأن ينال مكانته في زمرة مراجع القواعد الفقهية المعول عليها.

وأسأل الله تعالى أن يجعله مباركاً نافعاً متقبلاً قبولاً حسناً. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

**كتبه: علي أحمد الندوي**

**4/4/1425هـ**



إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله، **أما بعد**([[1]](#footnote-1)):

فقد كتب الله جلّ وعلا أن تكون شريعة الإسلام خاتمة الشرائع السماوية وأكملها وأتمها، كما كتب أن تكون أعمها وأشملها، فأوجب على جميع البشر اتّباعها إلى أن يرث الأرض ومن عليها؛ لهذا جاءت أحكامها الفقهية مبنية على قواعد ثابتة لا تتغيّر بتغير المكان والزمان، وشاملة لجميع الحوادث والوقائع التي لا تنقضي على مرّ الزمان.

ونظرًا لأهمية هذه القواعد فقد اعتنى بها العلماء غاية الاعتناء، وأفردوا لها مؤلفات كثيرة، ولهجوا بالإشادة بها، على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم.

قال شهاب الدين القرافي المالكي ( ت 684هـ): « وهذه القواعد مهمّةٌ في الفقه، عظيمـة النفع، وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه ويشرف، ويظهر رونق الفقه ويُعرف، وتتّضح مناهج الفتوى وتُكشف،... ومن ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات؛ لاندراجها في الكليات، واتّحد عنده ما تناقض عند غيره، وتناسب ».([[2]](#footnote-2))

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت 795هـ): « فهذه قواعدُ مهمّةٌ، وفوائد جمّة، تضبط للفقيه أصول المذهب، وتطلعه من مآخذ الفقه على ما كان عنه قد تغيّب، وتنظم له منثور المسائل في سلك واحد، وتقيّد له الشوارد، وتقرّب عليه كل متباعد ».([[3]](#footnote-3))

وقال جلال الدين السّيوطي الشافعي (ت 911هـ): « إن فنّ الأشباه والنظائر فنٌّ عظيم، به يُطّلع على حقائق الفقه ومداركه، ومآخذه وأسراره، ويُتمهّر في فهمه واستحضاره، ويُقتدر على الإلحاق والتخريج، ومعرفة أحكام المسائل التي ليست بمسطورة، والحوادث والوقائع التي لا تنقضي على ممرّ الزمان؛ ولهذا قال بعض أصحابنا: الفقه معرفة النظائر».([[4]](#footnote-4))

وقال زين الدين ابن نجيم الحنفي ( ت 970هـ): « وهي أصول الفقه في الحقيقة، وبها يرتقي الفقيه إلى درجة الاجتهاد ولو في الفتوى».([[5]](#footnote-5))

وكل عالم من العلماء المذكورين له كتاب في القواعد الفقهية يُعدّ من أهم ما ألف على مذهبه، ومن هذه الكتب: كتاب ( الأشباه والنظائر) لابن نجيم الحنفي، ولا أدلّ على كونه من أهم كتب القواعد عند الحنفية من انكباب علمائهم عليه، شرحًا وتعليقًا وترتيبًا ونظمًا، في مصنفات أربى عددها على أربعين مصنفًا.([[6]](#footnote-6))

ومما يدل على ذلك من جهة أخرى ثناء علمائهم العاطر عليه.

فعلى سبيل المثال يقول الحموي ( ت 1098هـ): «فإن كتاب الأشباه والنظائر -لأفضل المتأخرين مـولانا زين الدين بن نجيم الحنفي- كتابٌ لم تكتحل عين الزمان له بثاني، ولم يوجد في كتب الحنفية ماله يوازي أو يداني...».([[7]](#footnote-7))

ومع هذا فإنه يؤخذ عليه عدة مآخذ، منها:

**1**- أنه لم يستقل في تأليفه لهذا الكتاب؛ بل ألفه محاكاة لكتاب (الأشباه والنظائر) لابن السبكي الشافعي ( ت 771هـ) -كما صرح بذلك في مقدمته-([[8]](#footnote-8))«فإن ابن نجيم التزم السير على منهج ابن السبكي، مع اختـلاف يسير في ترتيب المباحث وتنسيق القواعد»([[9]](#footnote-9))، ومن يقارن بينه وبين كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي ( ت 911هـ) يجد أنه محاكٍ له أيضًا.([[10]](#footnote-10))

يضاف إلى ذلك أنه اختصر الفن الرابع من كتابه -وهو فنّ الألغاز- من (الذخائر الأشرفيّة) لعبدالبر بن الشَّحْنَة (ت921هـ)، كما جمع الفن السادس -وهو فن الفروق-

من فروق الكرابيسي... ([[11]](#footnote-11))، وقد صرح هو بذلك في بداية حديثه عن الفنّين المذكورين.([[12]](#footnote-12))

وأيضًا ذكر حاجّي خليفة أن ابن نجيم لم يتم الفن الثالث- وهو فن الجمع والفرق- فأتمه أخوه الشيخ عمر (ت 1004هـ).([[13]](#footnote-13))

**2**- قلة القواعد الفقهية التي صرح بها؛ فقد قسم كتابه إلى سبعة فنون، لم يتكلم فيه عن القواعد إلا في الفن الأول، حيث تكلم عن قاعدة « لا ثواب إلا بالنية»، والقواعد الخمس بشيء من التفصيل، وفرّع منها بضعًا وعشرين قاعدة، ثم ألحق بذلك تسع عشرة قاعدة كلية أقل اتساعًا، فمجموع قواعده أقل من خمسين قاعدة، وهذا عدد قليل إذا ما قورن بكثير من كتب القواعد الأُخَر.

**3**- أن أكثر الكتاب - وهو ما يمثل الثلثين تقريبًا- تكلم فيه عن فنون أُخَرَ غير القواعد، كالألغاز والحيل والجمع والفرق والحكايات...

يضاف إلى هذه المآخذ مآخذ أخر، استفادها د. علي الندوي من مقدمات بعض الشراح، وهي:

**4**- « أنه أغفل في كثير من المواضع ذكر الاستثناءات تحت القواعد.

**5**- أوجز في ذكر بعض المسائل إيجازًا بالغًا أخلّ بالمقصود؛ حتى صارت المسائل أشبه بالألغاز.

**6**- أورد فيـه بعض الروايات الضعيفة خلاف المذهب المختار عنـد الحنفية ».([[14]](#footnote-14))

وبسبب بعض تلك الثغرات التي وقعت في الكتاب تردد العلماء في الإفتاء بناء عليه، وإلى هذا ألمح العلامة ابن عابدين ( ت 1252هـ). ([[15]](#footnote-15))

ومما يثير الغرابة أن عكس المآخذ الأربع الأُول يعد محاسن لكتاب حنفي آخر، وهو **(ترتيب اللآلي في سلك الأمالي)، لمحمد بن سليمان الشهير بناظر زاده**، ومثار الاستغراب يكمن في عدم اشتهار هذا الكتاب، مع ما فيه من محاسن!.

وتزول هذه الغرابة إذا نظرنا في كتب القواعد الفقهية المشهورة؛ فإن أكثرها لم يشتهر إلا بعد طباعته وإخراجه للناس، أو إشارة بعض الكتب المطبوعة إليه.

هذا الكتاب-أعني ترتيب اللآلي- وجدتُ فيه بُغيتي، وتعرفت فيه على ضالّّتي التي كنت أنشدها الأيام والساعات الطوال بين أرفف المكتبات؛ وذلك لما احتوى عليه من مزايا أهمها ما يلي:

**1**- حسن ترتيب المؤلف لمادّة كتابه، واستقلاله فيها، وإيضاحه لها وفق منهج علمي فريد قلّ أن تجد له نظيرًا في كتب القواعد([[16]](#footnote-16))؛ فقد صاغ قواعده بألفاظ كلية محكمة، تؤدي المعنى العام بأخصر عبارة، وأوضح دلالة، وكانت شخصيته واضحة في كتابه أيما وضوح، سواء أكان ذلك في انتقاء قواعده، أم صياغتها، أم التعليق عليها...

كما رتب قواعد كتابه ترتيبًا هجائيًّا، فقسمه إلى أبواب، وجعل كل حرف من حروف الهجاء في باب مستقل، وجعل تحته القواعد التي تبدأ بذلك الحرف. ([[17]](#footnote-17))

وهذه الطريقة من أحسن الطرق في جمع القواعد وترتيبها ([[18]](#footnote-18))؛ « لأن من شأن القاعدة أن يندرج تحتها عدة مسائل من أبواب متعددة، فلو رتبها حسب الأبواب الفقهية للزم تكرارها مع كل باب لها علاقة به، أو ذكرها في باب واحد، وإغفال بقية الأبواب، وكلاهما غير مستحسن ».([[19]](#footnote-19))

ثم إن هذه الطريقة تجعل الرجوع إلى القاعدة سهلاً وميسورًا؛ لهذا فإن أكثر من يؤلف في الموسوعات يختارها دون غيرها.

**2**- اعتناؤه بإثبات حجية القواعد التي يذكرها؛ وذلك بتتبّع المسائل التي قيل إنها مستثناة من القاعدة، وبيان علّة تخلّفها عنها؛ لتبقى القاعدة كلية غير منخرمة.

**3**- كثرة قواعده؛ حيث بلغ ما أفرده بالحديث منها (266) قاعدة، وقد كان لـه إسهـام كبير في استخراج كثير منها من عبارات الفقهاء والأصوليين التي ترد في مقام التعليل، ونحو ذلك، كما كان له إسهام أيضًا في استنتاج بعضها، وصياغتها على أنها قضايا كلية.

**4**- على الرغم من أن أكثر مراجعه فقهية إلا أنه كان موفّقًا في انتقاء مراجعه الرئيسة منها، كما كان بارعًا في حسن الاقتناص منها، وترتيبه وفق منهجه الفريد الذي رسمه لنفسه.

**5**- أنه لم يخرج عن موضوع القواعد، فالكتاب جميعه في القواعد، من بعد المقدمة إلى آخر فقرة منه.

**6**- أنه يعدّ مصدرًا أصيلاً لأبي سعيد الخادمي (ت1176هـ) في قواعده الأربع والخمسين والمائة التي ختم بها كتابه (مجامع الحقائق). وليس من المبالغة القول بأن إسهام الخادمي في قواعده يكاد ينحصر في انتقائها من كتاب ناظر زاده، أو تنقيـح بعضها، أو اختصاره...، مع إضافة ثلاث عشرة قاعدة -فقط- لم يذكرها ناظر زاده.

وإذا كان مصدرًا مباشرًا لقواعد الخادمي، فهو مصدر غير مباشر لقواعد (مجلة الأحكام العدلية) التي ألفتها لجنة من علماء الدولة العثمانية؛ لأن قواعد المجلة لا تكاد تخرج عن قواعد الخادمي.

**7**- أن كثيرًا من القواعد الفقهية كان له السبق في اقتناصها من أعماق كتب الفقه، وإظهارها في كتـب القواعد الفقهية؛ حيث استفادها منه الخادمي، ثم انتقلت منه إلى (المجلة)، ثم اشتهرت وتداولها الناس.

ومن هذا المنطلق: اخترت أن يكون تحقيق هذا الكتاب ودراسته هو موضوع بحثي للماجستير؛ للأسباب الآتية:

**1**- قلّة المؤلّفات المطبوعة في علم القواعد الفقهية، ولا سيما إذا ما قورنت بكتب العلوم الأُخَر.

**2**- رغبتي في دراسة القواعد الفقهية؛ لما لها من أهمية بالغة -سبقت الإشارة إلى جوانب منها- ولوجود الميل الشخصي إليها.

**3**- وقد اخترت هذا الكتاب دون غيره من كتب القواعد؛ لمزاياه الآنفة الذكر.

**4**- ورغم كثـرة مزاياه ونسخه، إلا أنه لم يسبق أن طبع؛ بل إنه يكاد يكون منسيًّا؛ لعدم اشتهاره، أو اشتهار مؤلفه، وهذا لا يجعل الكشف عن مجهول -له تلك الأهمية- وإظهاره للناس: أمرًا مرغوبًا فيه فحسب؛ بل ضروريًّا أيضًا.

**5**- وإذا كان من أسباب تحقيق بعض الكتب أنها تحفظ لنا آراء عدد من العلماء الذين اندثرت كتبهم ولم تصلنا، فإن تحقيق هذا الكتاب ذاته فيه حفظ كامل لإنتاج عالم من العلماء المغمورين تمامًا؛ لهذا لا غرو ولا عجب أن يرد على ورقة الغلاف لإحدى النسخ([[20]](#footnote-20)):

### فــي الــزوايــا خــبايـا وفــي الـرجــال بـقـايـا

**6**- بالإضافة إلى ما سبق فإني أريد أن يكون لي شرف المشاركة في إخراج كتاب يعد من روائع ما خلّفه لنا علماؤنا السابقون؛ لعلي بذلك أكون قد قمت ببعض الواجب؛ خدمة للعلم واستزادة منه، وقبل ذلك طلبًا للأجر والمثوبة من الله تعالى.

هذا وقد استدعى وضع البحث تقسيمه قسمين:

**- الأول: القسم الدراسي.**

**- الثاني: القسم التحقيقي.**

**أولاً: القسم الدراسي:**

وفيه فصلان:

**الفصل الأول: المؤلف:**

ويتضمن المباحث الآتية:

**المبحث الأول**: عصره.

ا**لمبحث الثاني** : اسمه، ونسبه.

**المبحث الثالث** : مولده، ووفاته.

**المبحث الرابع** : نشأته، وحياته.

**المبحث الخامس** : طلبه العلم، وشيوخه.

**المبحث السادس** : تلاميذه.

**المبحث السابع** : مذهبه الفقهي، وعقيدته.

**المبحث الثامن** : مؤلّفاته.

**المبحث التاسع** : مكانته العلمية.

الفصل الثاني: الكتاب:

ويتضمن المباحث الآتية:

**المبحث الأول** : الغرض من تأليف الكتاب.

**المبحث الثاني** : موضوعات الكتاب.

**المبحث الثالث** : منهج المؤلف في كتابه.

**المبحث الرابع** : مصادره، وطريقة استفادته منها.

**المبحث الخامس** : من استفاد منه.

**المبحث السادس** : تقويم الكتاب.

ثانيًا: القسم التحقيقي:

ويشمل ما يأتي:

أولاً: مقدمة التحقيق: وتتضمن المطالب الآتية:

**المطلب الأول** : ذكر نسخ الكتاب المخطوطة، وبيان أوصافها، وعرض نماذج منها.

**المطلب الثاني** : تحقيق اسم الكتاب.

**المطلب الثالث** : تحقيق نسبة الكتاب لمؤلفه.

**المطلب الرابع** : ذكر نسخ **الكتاب** المعتمدة في التحقيق، وسبب الاقتصار عليها.

**المطلب الخامس** : منهج التحقيق والتعليق.

ثانيًا: النص المحقق.

**ثم يأتي بيان المصادر والفهارس.**

هذا وما من كتاب يحقق تحقيقًا علميًّا إلا وتعتريه صعوبات جمة، وهذا ما حصل طيلة عملي في هذه الرسالة، وقد منّ الله علي بتذليل هذه العقبات وتجاوزها، فله الحمد والمنة.

وأهم هذه الصعوبات ما يأتي:

**1-** عدم العثور على ترجمة وافية للمؤلف، وهذه أكثر الصعوبات التي أخذت من وقتي وجهدي، فبعد أن تعرّفت على هذا الكتاب، وأدركت قيمته العلمية، بدأت بالبحث عن ترجمة حياة المؤلف، فمضيت أطلبها شهرًا كاملاً، قضيت من أيامه الساعات الطوال في مكتبات الرياض العامرة دون طائل.

وبعد استشارة فضيلة رئيس قسم أصول الفقه -في ذلك الحين- شيخنا د. عبدالرحمن الشعلان أشار عليّ بعرض الموضوع على القسم، وترك الخيار له. وعقب أن يسّر الله تسجيله كان البحث عن الترجمة شغلي الشاغل طيلة الأشهر الأحد عشر الأُوَل من مدة الرسالة، سافرت خلالها إلى كل من مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وتركيا، وفي أثناء ذلك ربطت جسورًا عدة مع جهات علمية، وباحثين مختصين، ومع ذلك لم أجد جديدًا.

وبعد أن وصلت إلى هذه المرحلة كاد الأمر يثنيني عن إتمام الرسالة، ولا سيما أني لم أقطع شوطًا يذكر فيها، فعرضت هذه المشكلة على فضيلة المشرف على الرسالة، شيخـنا د. أحمد العنقري، فما كان منه إلا أن شجعني وخفّف عنّي وطأتها، وأفادني بأن قيمة الكتاب العلمية كافية في المضي قدمًا في تحقيقه، وإن لم يُعثر على ترجمة لحياة مؤلفه، وأن هذا الرأي هو ما استقر عليه مجلس القسم والكلية؛ لهذا لم يشترطا لتسجيله تقديم ترجمة لحياة مؤلفه، كما أفادني بذلك أيضًا فضيلة رئيس قسم أصول الفقه.

فاستعنت بالله ومضيت في تحقيقه، ولم أكن غافلاً عن الترجمة؛ بل كنت على اتصال بها بين الحـين والآخر، كما قمت برحلة علمية إلى كل من تركيـا -مرة ثانية- ومصر وسوريا، كما بحثت عنها في الإمارات العربية المتحدة، ولكن لم أظفر بجديد، وكان مصدري الرئيس في التعريف به ما جاء في الكتاب ونسخه الخطية، وفهارس المخطوطات، وحسبي في ذلك أني بذلت غاية جهدي.

**2-** صعـوبة فـهم الكتاب، وغموض معانيه، وكثرة اختزاله للعبارات. وهذه الظاهرة تكاد تكون عامّة في جميع الكتاب؛ مما يتطلب من القارئ التأمل الشديد من أجل فهم المعنى المراد.

**3-** ومما يزيد الأمر عسرًا: أن أثر العجمة كان واضحًا على الكتاب؛ بسبب كون أكثر النسّاخ عجمًا، احترفوا مهنة النسخ، وربما كان سببه أحيانًا عجمة المؤلف نفسه، وإذا اجتمع مع صعوبة الألفاظ ركاكة الأسلوب زاد الأمر استفحالاً وإشكالاً.

ولعلاج هذه المشكلة كنت عند البدء في التعليق على أي قاعدة أبحث عن مصدر المؤلف فيها، ثم أقابل عليه القاعدة، وما جاء في شرحها؛ لأنطلق من ذلك في التعليق عليها، وربما تطلب الأمر التوقف اليوم واليومين والثلاثة؛ بحثًا عن مصدر المؤلف في القاعدة.

**4-** طول الكتاب وكثرة لوحاته، فنسخه الخطية تتراوح ما بين 69-116 لوحة.

**5-** كثرة قواعده؛ حيث بلغ ما درسه منها (266) قاعدة.

وحيث إني التزمت في المنهج بـ « توثيق القواعد الواردة في الكتاب المحقّق؛ ببيان أصل القاعدة من المصادر التي استفاد منها المؤلف، مع بيان أهم من أوردها من مؤلّفي القواعد الفقهية في كافة المذاهب »: وجدتُ مشقّة شديدة في البحث عن مصادره عند التعليق على كل قاعدة على حدة، ولاسيما أن لعلماء القواعد مناهج كثيرة في ترتيب قواعدهم، فالقاعدة التي تجدها في أول كتاب ما، تجدها في كتاب آخر في آخره... وهكذا.

ولمعالجة هذه الصعوبة كتبت جميع قواعد المؤلف، كل قاعدة في بطاقة مستقلة، ثم فهرستها فهرسة شاملة، حسب جذور جميع الألفاظ الرئيسة في كل قاعدة([[21]](#footnote-21))، ثم أعدت النظر في جميع القواعد، وحاولت استحضارها، ثم جمعت أكثر من خمسين مصدرًا من كتب القواعد الفقهية وغيرها، ورتّبتها حسب وفاة المؤلف، وبدأت بقراءة فهرس الكتاب الأول؛ فإذا وجدت فيه قاعدة من قواعد المؤلف تحقّقت من وجودها ولفظها عند المؤلف من خلال الفهرس المذكور، ثم دونت اسم المرجع والصفحة في البطاقة الخاصة بتلك القاعدة، وهكذا الحال في بقية فهرس الكتاب، ثم انتقلت إلى الكتاب الثاني، فالثالث... وهكذا.

وإذا كانت القواعد غير مفهرسة بالكتاب، فإني استعرضه كاملاً. كما أن مصادر المؤلف الرئيسة ليست مخدومة بفهرسة شاملة لجميع قواعدها؛ مما دفعني إلى استعراضها قدر الاستطاعة، وهذه المصادر -بالترتيب-:(درر الحكام في شرح غرر الأحكام) لملا خسرو (ت885هـ)، و(العناية شرح الهداية) للبابرتي (ت786هـ)، و(الأشباه والنظائر) لابن نجيم (ت970هـ). فاستعرضت الأخير كاملاً مرتين صفحة صفحة، والجزء الثاني من (الدرر) (المتعلق بغير العبادات)، وكنت أنظر في الجزء الأول منه بين الحين والآخر، وكذلك الحال في الأجزاء العشرة لكتاب (العناية).

**6-** أن أكثر مصادره لا يزال مخطوطًا، أو مطبوعًا طباعة قديمة لم تخدم بالفهرسة. مما يتطلب أن يكون البحث عن المعلومة داخل الكتاب مباشرة، وهذا يستدعي استعراض أبواب متعددة من كل مصدر.

وقبل ذلك: فإن بعض هذه المصادر تشترك في أسمائها كتب متعددة، ولا يميّز المؤلف المراد منها، فلتحديد الكتاب المراد، وتوثيق المعلومة: لابد من البحث عنها في كل كتاب محتمل. وللوصول إلى معلومة واحدة بأحد هذه الطرق من العناء الكثير، فكيف إذا كان هذا حال أكثر مصادر الكتاب؟‍!.

**7-** أن بعض النقول والمسائل التي تحتاج إلى توثيق لا أجدها في مظانها، وربما استرشدت بمكانها من كتاب آخر، أو بحثت عن أمور أخرى فوجدت تلك المسألة معها من غير قصد مني.

**وفي الختام:** أحـمد الله تعالى على ما يسره لي من تجاوز هذه العقبات، وإتمام الرسالة، وأشكره على نعمه التي لا نستطيع عدها وإحصاءها، فله الحمد وله الشكر كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، زنة عرشه، ورضا نفسه، وعدد خلقه، ومداد كلماته.

وإن أحقّ من أوجّه إليه الشكر -بعد شكر الله تعالى- والدايَ الكريمان؛ امتثالاً لقوله تعالى **([[22]](#footnote-22)).** وأرفع أكف الضراعة إلى الله تعالى، داعيًا بقوله: ([[23]](#footnote-23)).

كما أقدم شكري الجزيل إلى عمي الشيخ: محمد بن سليمان، الذي أعده أبًا ثانيًا لي، أجزل الله مثوبته، ونفع بجهوده، ومتّعنا بحياته.

وإن من دواعي سـروري وغبطتي إنعام الله علي بمشرف ناصح، وعالم فذّ، ومدقّق فاحص، وخلوق متواضع، ألا وهو شيخي وأستاذي، فضيلة الدكتور: أحمد بن محمد العنقري، نفع الله بعلمه، وأمد في عمره وأعماله الصالحة، وزاده رفعة ومكانة في الدنيا والآخرة، وله مني كل شكر ووفاء وتقدير.

والشكر لصاحبي الفضيلة، عضوي المناقشة د. صالح بن سليمان اليوسف، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة وأصول الدين في القصيم، ود. سعد بن ناصرالشتري، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة في الرياض، على قيامهما بمناقشة الرسالة وتقويمها، نفعني الله بعلومهما، ووفّقني للاستفادة من توجيهاتهما.

كما أتقدم بالشكر الجزيل، والعرفان بالجميل إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، متمثلة بجميع القائمين عليها، على ما يقدّمونه من خدمة للعلم وطلابه، وأخص بالذكر منها أول عقدها، وأعـرق كلياتها، كلية الشريعة العامرة، جعلها الله منارة للعلم، ومقصدًا لطلابه، ورفعة لبلاد الحرمين الشريفين، وأخص بالذكر من تلك الكلية القائمين عليها، وجميع أساتذتها الأجلاء.

ولا يفوتني أن أشكر أهل بيتي وكل من أسدى إليّ عونًا في إتمام هذه الرسالة. شكر الله سعيهم، وجمعنا في جنات النعيم.

**وبعد:** فإن ما كتبته في هذه الرسالة كان في مدة -إذا جُمعت- تزيد على ثلاث سنوات ونصف، بذلت خلالها غاية جهدي، وهو جهد المقل، فما كان فيها من صواب فمن توفيق الله، وأحمده عليه، وما كان فيها من خطأ فمن نفسي، وأستغفر الله منه.

أسأل الله أن يخلص أعمالنا، ويعلمنا ما ينفعنا، وينفعنا بما علّمنا، ويزيـدنا علمًا وعملاً صالـحًا يرضيه عنا، ويرحمنا، ويختم بالصالحات آجالنا. وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

**خالد بن عبدالعزيز بن سليمان آل سليمان**

**المحاضر في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**

**كلية الشريعة في الرياض ـ قسم أصول الفقه**

**البريد الإلكتروني/** [**k44haled@hotmail.com**](mailto:k44haled@hotmail.com)

أولاً: القسم الدراسي

**وفيه فصلان:**

**الفصل الأول: المؤلف.**

**الفصل الثاني: الكتاب.**

الفصل الأول: المؤلف

**ويتضمن المباحث الآتية:**

**المبحث الأول : عصره.**

**المبحث الثاني : اسمه، ونسبه.**

**المبحث الثالث : مولده ووفاته.**

**المبحث الرابع : نشأته، وحياته.**

**المبحث الخامس: طلبه العلم، وشيوخه.**

**المبحث السادس: تلاميذه.**

**المبحث السابع : مذهبه الفقهي، وعقيدته.**

**المبحث الثامن : مؤلفاته.**

**المبحث التاسع : مكانته العلمية.**

توطـئـة:

إن أي إنسان يسمع عن كتاب لا يعرفه فأول سؤال يسأل عنه عادة: من مؤلف هذا الكتاب؟؛ لهذا على من يقدم على تحقيق كتاب ما ودراسته أن يعنى عناية فائقة بالتعريف بالمؤلف؛ ليكون القارئ على ثقة بمضمون هذا الكتاب.

ولما لهذا الأمر من أهمية قصوى: قضيت السنة الأولى من البحث -تقريبًا- بحثًا عن ترجمة المؤلف، كما كنت على اتصال بها بين الحين والآخر إلى نهاية مدة الرسالة، ومع ذلك كله لم أجد إلا نتفًا يسيرة، جلّها مستنتج من الكتاب، وفهارس المخطوطات([[24]](#footnote-24)).

**أسباب عدم الاهتمام بتـرجمته:**

كنت قد تأملت في هذا الكتاب؛ بحثًا عن دلائل تميط اللثام عن نشأة المؤلف وحياته، وما يتعلق بترجمته فلم أعثر على مرادي؛ إذ لم يشر إلى نشأته وحياته، والأماكن التي زارها، و المدارس التي تعلّم أو علّم فيها، وشيوخه وتلاميذه وأقرانه، وحياته العملية،...

ولعل عذره في عدم التعريف بنفسه: البعد عن الإطالة، والاكتفاء بذكر ما يفيد في تحقيق الغرض من هذا الكتاب المختصر، وربما أنّ له حكمة -الله أعلم بها-.

ومهما يكن من شيء: فإنه مما لا ريب فيه أن عدم الاهتمام بترجمته -سواء كان ذلك من خلال كتابه، أم من خلال كتب التراجم- لا بد أن تكون له أسباب، لعل منها:

**1**- أنه لم يعش طويلاً؛ حيث إن هذا الكتاب هو أول الكتب التي ألفها وقد وعد في مقدمته أن يكتب في هامشه جميع ما يجده من القواعد والأصول بوجه يمكن -عند إعادة الاستنساخ- أن يكتب في الصلب،كما أكّد ذلك في الخاتمة، ولكنه مات قبل تحقيق هذا الوعد. ([[25]](#footnote-25))

**2**- قد تكون له آراء عقدية أو سياسية لم تكن مقبولة في مجتمعه؛ مما جعل الناس يتعصبون ضده ويتجاهلونه. ([[26]](#footnote-26))

**3**- أن أسلوبه كان فيه حِدّة وغلظة على المخالف؛ مما نفّر الناس منه. ([[27]](#footnote-27))

**4**- ربما أنه لم يكن منبسطًا على الناس؛ بل كان منطويًا على نفسه وعلمه وتفكيره([[28]](#footnote-28))؛ لهذا لم يتمكن كثير من الطلبة من الالتفاف حوله والاستفادة منه، ومن ثم نشر علمه وإظهاره للناس.

**تـنـبـيـه:**

مما ينبغي لفت النظر إليه: أن التعرف على المؤلف وإن كانت لـه أهمية بالغة إلا أن عدم الوقوف على ترجمة وافية لـه لا يكون حجر عثرة في الثقة بالكتاب؛ لأن الرجال يعرفون بالحق، وليس العكس. فمن خلال ما في الكتاب من تحقيقات علمية واستنباطات مبرهنة يمكن التعرف على المؤلف؛ إذ قيمة الكتاب العلمية كفيلة بإبراز الكتاب ومؤلفه. أما الحكم على مضمون الكتاب بناءً على المؤلف فحسب فهو تعصب بعيد عن الموضوعيّة.

وهناك طائفة كثيرة من الكتب كانت لها قيمة علمية بارزة على الرغم من عدم التعرف على تراجم وافية لمؤلفيها؛ بل إن بعضها لم يُجزم بمؤلفيها، أو حصل اضطراب في تحديده! ولا أدل على ذلك من كتاب (الوقاية) في الفقه الحنفي. فهذا الكتاب أحد المتون الثلاثة التي اعتمد عليها متأخرو الحنفية، وألّفوا حوله مصنفات كثيرة.

وقد نال هذه المكانة المرموقة على الرغم من أن علماء الحنفية اختلفوا في المؤلف الحقيقي له، وفي تمام نسبه، ومما يثير الدهشة أن الخلاف في المؤلف خلاف قوي يصعب معه ترجيح أحد الأقوال واطّراح غيره.

وقد صرح بذلك علامة الهند عبدالحي اللكنوي (ت1304هـ) -الذي يعد من أكثر العلماء صلة بالكتاب- حيث وصف « هذا المقام بأنه من مزالّ الأقدام ».

وسوف يأتي تفصيل ذلك عند ذكر المؤلف لكتاب (الوقاية). ([[29]](#footnote-29))

كما أن المؤلف سيذكر من مصادره أيضًا سبعة مصادر، كلها حصل فيها خلاف في اسم المؤلف. ([[30]](#footnote-30))

يضاف إلى ذلك أن هناك كتبًا كثيرة من هذا القبيل، وقد طبعت وتداولها الناس، كما أن طائفة منها حُقّق في رسائل علمية. ([[31]](#footnote-31))

وعلاوة على ذلك: فإن هناك كتبًا كثيرة، فُقد جزء كبير منها، ومع ذلك حققت، وبعضها حقق كرسالة علمية. ([[32]](#footnote-32))

المبحث الأول: عصره:

عاش المؤلف في القرن الحادي عشر الهجري، ومن المرجّح أن المكان الذي عاش فيه هو بلاد الروم (تركيا). ([[33]](#footnote-33))

ولتصور مدى تأثر المؤلف بالعصر والمكان الذي عاش فيهما يناسب بيان الحالة السياسية والعلمية في عصره.

المطلب الأول: الحالة السياسية:

عاش المؤلف في ظل الدولة العثمانية. وكان ظهورها عام 699هـ، على يد مؤسسها: عثمان بن غازي بن إرْطُغْرُل –الذي تنسب إليه الدولة العثمانية- (656هـ-726هـ). ([[34]](#footnote-34))

وبقيت الدولة العثمانية كسلطة مستقلة عن الخلافة، إلى عهد السلطان سليم بن بايزيد (ت 926هـ)، حيث كانت الخلافة العباسية في عهده صوريّة بيد المماليك في مصر. إلى أن دخل السلطان سليم القاهرة، عام 923هـ، حيث أسقـط دولة المماليك، ثم تنازل له الخليفة العباسي المتوكل على الله محمد بن يعقوب (ت 950هـ)، فانتقلت الخلافة إلى العثمانيين. ([[35]](#footnote-35))

واستمرت الخلافة العثمانية إلى أن ألغيت عام 1341هـ؛ حيث عُزل الخليفة عبدالمجيد الثاني بن عبدالعزيز، ومن ثمّ أُعلن إلغاء الخلافة، وقيام الجمهورية التركية. ([[36]](#footnote-36))

وكان السلطان عبدالمجيد الثاني هو السلطان السابـع والثلاثين من سلاطين بني عثمان. ([[37]](#footnote-37))

وقد امتد حكمهم قرابة ستة قرون ونصف، ومرّ بعدّة مراحل، منها مرحلة الضعف التي امتدت من موت السلطان سليمان الأول (القانوني) (ت 974هـ)، إلى موت عثمان الثالث، عام 1171هـ.([[38]](#footnote-38))

وهذا يعني أن القرن الحادي عشر - الذي عاش فيه المؤلف- بداية مرحلة الضعف.

فهذا القرن وإن حافظت الدولة فيه على الاستمرار والتماسك؛ إلا أنه بدأ بالتدهور التنازلي، ولا سيما بعد النصف الأول منه، وبلغ ذروته في هذا القرن سنة 1098هـ؛ حيث هُزموا في موقعة (موهاكز) عند (فيينا)، التي ترتب عليها خسارة العثمانيين للمجر وترانسلفانيا. ([[39]](#footnote-39))

وقد تتابع على الحكم في هذا القرن ثمانية سلاطين، وبيانهم واستعراض أهم الأحداث في عصرهم على النحو الآتي:

**1- السلطان مراد الثالث بن السلطان سليم الثاني (953هـ-1003هـ):**

لقد تولى الحكم بعد وفاة أبيه، عام 982هـ. ([[40]](#footnote-40))

ومما فعله: أنه أمر بمنع الخمور، غير أنّ رجال جيش الانكشارية أجبروه على التراجع عن هذا القرار. ([[41]](#footnote-41))

ومن الأحداث البارزة في عهده:

* قيام ثورة في مراكش، عام 985هـ، بمؤازرة البرتغاليين، فتصدى لها وضمّها إلى نفوذه، أسوة بسائر دول إفريقيا الشمالية. ([[42]](#footnote-42))
* عقب وفاة سلطان الدولة الصفوية، وتنازع أبنائه من بعده، أرسل إليهم جيشًا تمكّن من دخول (تبريز) عاصمة الفرس، وأجروا صلحًا معه. ([[43]](#footnote-43))
* بلغت الدولة العثمانية في عهده ذروة حدودها؛ حيث أصبحت مساحتها عند وفاته قرابة (20) مليون كيلومتر مربع. وعلى الرغم من اتساع الدولة إلا أنه بدأ الضعف فيها من الداخل، في السنة أو السنتين الأخيرتين من عهده. ([[44]](#footnote-44))

**2- السلطان محمد الثالث بن مراد الثالث (974هـ-1012هـ):**

* تولى الحكم بعد وفاة أبيه، عام 1003هـ.
* ترك شؤون الدولة بيد الصدر الأعظم (أي رئيس الوزراء)، فكثرت المفاسد، وخسرت الدولة كثيرًا من حروبها مع الأوربيين، وفقدت بعض الأقاليم.
* تنبّه السلطان لحاجة الجيش إلى من يرفع معنوياتهم، فقاده بنفسه وهزم جيوش المجر، والنمسا، في موقعة (كرزت)، عام 1005هـ، ثم استمرت المعارك بين الطرفين سجالاً.
* حدثت في عهده ثورات داخلية في الأناضول واستانبول، وتمكن من إخمادها. ([[45]](#footnote-45))

**3- السلطان أحمد الأول بن محمد الثالث (998هـ-1026هـ):**

* جلس للحكم بعد وفاة أبيه، عام 1012هـ، وعمره 14 سنة.
* قامت في عهده عدة تمرّدات، منها: حركة جان بولاد الكردي في حلب، وحركة والي أنقرة، وحركة فخر الدين المعني الثاني الدرزي في جبل لبنان. وكان الأخير أخطرهم؛ حيث كوّن لنفسه جيشًا زاد على 40 ألف مقاتل، وحصل على دعم الطليان في إيطاليا، ثم أعلن العصيان عام 1022هـ في لبنان وفلسطين وأجزاء من سوريا، غير أنه هُزم، وفرّ إلى إيطاليا.
* هاجم ملكُ الصفويين الشاه عباس الدولةَ العثمانية، فاسترجع شمال العراق وتبريز، إلى أن أبرم الصلح مع العثمانيين، وفقدوا بموجبه كل ما ضمّه سليمان القانوني من الدولة الصفوية.
* عقدت الدولة صلحًا مع النمسا، عام 1015هـ، تخلّصت فيه النمسا من الجزية السنوية، على أن تدفع مبلغًا مقطوعًا، دفعة واحدة. ([[46]](#footnote-46))
* جرت حروب بين السفن العثمانية والإيطالية والإسبانية، وغالبًا ما كان النصر حليفًا للنصارى. ([[47]](#footnote-47))
* من أعماله الباقية إلى الآن: إنشاء مسجده الضخم، ذي المنارات الستة، وهو من أجمل جوامع استانبول وأشهرها. ([[48]](#footnote-48))

**4- السلطان مصطفى الأول بن محمد الثالث (1001هـ-1066هـ):**

* تولى الحكم مرتين، الأولى منهما بعد وفاة أخيه السلطان أحمد، عام 1026هـ.
* كان السلطان أحمد قد عهد بالخلافة إليه؛ لكون ابنه عثمان صغيرًا، إلا أن السلطان أحمد كان قد حجر أخاه مصطفى في القصر؛ لهذا لم يكن صالحًا للحكم؛ إذ لم يلبث سوى ثلاثة أشهر حتى عُزل، ونُصّب ابن أخيه: عثمان. ([[49]](#footnote-49))

**5- السلطان عثمان الثاني بن أحمد الأول (1013هـ-1031هـ ):**

* تولى الحكم بعد عزل عمه، عام 1027 هـ، وكـان صـغـيـرًا لا يـتجاوز  
   13 عامًا([[50]](#footnote-50)).
* أعلن الحرب على مملكة بولونيا الأوربية، لكنه اضطر إلى الصلح بطلب من بولونيا، ومن الانكشارية، وكان ذلك عام 1029هـ.
* عفى عن فخر الدين المعني الثاني - الذي كان فر إلى إيطاليا، كما سبق بيانه آنفًا-، وسمح له بالعودة إلى جبل لبنان. ولكن الغدر كان ملازمًا له؛ لهذا بدأ من جديد بالتقوّي من أجل التحرك والتمرد على الدولة.
* كان قد درّب جيشًا خاصًّا ليستبدلهم بالانكشارية، لكنهم سبقوه، وتمكنوا من عزله، ومن ثمّ قتله، **وتولية عمه مصطفى الأول الحكم ثانية.**
* عندما انتشر خبر قتله كثرت التمردات الداخلية، واستقلّت بعض الأقاليم بالحكم.
* بعد أن أمضى السلطان مصطفى في حكمه الثاني ثمانية عشر شهرًا عزله الانكشارية وأقاموا مكانه ابن أخيه: مراد الرابع. ([[51]](#footnote-51))

**6- السلطان مراد الرابع بن أحمد الأول (1018هـ-1049هـ):**

* تولى الحكم عام 1032هـ، وهو لا يتجاوز الرابعة عشر؛ لهذا سيطر عليه الانكشارية في البداية.
* ثار عليه قائد شرطة بغداد (بكير آغا)، فقتل الوالي ونصّب نفسه مكانه، فـأرسل له السلطان قوة حاصرت بغداد، فاتصل (بكير) بالشاه عباس حاكم الصفويين، وعرض عليه تسليمه بغداد، وفي الوقت نفسه اتصل بالقائد العثماني وعرض عليه تسليم المدينة، إلى أن انتهى الأمر بدخول الشاه بغداد، وقتله لبكير آغا وابنه معًا.
* ثار فخر الدين المعني الثاني في جبل لبنان، فتصدى لـه والي دمشق، وانتصر عليه، فأسره وولديه وأرسلهم إلى استانبول، فأكرمهم الخليفة. وهذا الإكرام شجع (قرقماز) (حفيد فخر الدين المعني) على التحرك؛ لهذا أعاد الخليفة النظر في فخر الدين فقتله وابنه الكبير، عام 1044هـ، وأرسل إلى (قرقماز) من أخضعه.
* بعد وفاة الشاه عباس، عام 1038هـ، استغلّ السلطان مراد الفرصة، ومما فعله: أنه سار بنفسه إلى الصفويين، وفتح بعـض القلاع، ودخل (تـبريـز) عـنوة، عام 1045هـ، وعاد إلى استانبول. ثم قويت شوكة الصفويين واسترجعوا بعض القلاع؛ فرجع الخليفة على رأس جيشه، وتمكن من دخول بغداد، عام 1048هـ، وتم الصلح بين الدولتين، عام 1049هـ. وتوفي مراد الـرابع فـي هذا العام وعمره 31 سنة. ([[52]](#footnote-52))

**7- السلطان إبراهيم الأول بن أحمد الأول (1024هـ-1058هـ):**

* تولى الحكم، عام 1049هـ، خلفًا لأخيه.
* احتل القازاق مدينة (آزاق)، وتمكن جيش السـلطـان إبراهيم من اسـترجاعها   
  عام 1052هـ.
* فتح جزيرة (كريت)، عام 1055هـ. وكانت تتبع البندقية؛ فأحرق البنادقة عددًا من مرافئ المسلمين، وأراد الخليفة الرد على ذلك بقتل النصارى فمنعه المفتي من ذلك.
* كانت الانشكارية تعارضه، فأراد الفتك برؤوسهم، وعلموا بذلك، فعزلوه، ثم   
  قتلوه. ([[53]](#footnote-53))

**8- السلطان محمد الرابع بن إبراهيم الأول (1051هـ-1104هـ):**

* تولى الحكم بعد أبيه، عام 1058هـ، وكان عمره لا يتجاوز سبع سنوات.
* كانت جدته (بيكر) تتدخل في شؤون الحكم، إلى أن قتلها العسكر، عام 1061هـ.
* لصغر سن السلطان عمّت الفوضى، وكثرت القلاقل والثورات الداخلية والحروب الخارجية، إلى أن تولى الصدارة العظمى الوزيـر مـحمد باشـا كوبـريـلي، سنة 1067هـ؛ حيث بدأ أولاً بإصلاح الأوضاع الداخلية والاقتصادية، ثم تصدى للتحديات الخارجية، وأعاد للدولة هيبتها، وكانت جهوده مركزة على حرب   
  النصارى.
* توفي محمد باشا، عام 1072هـ، وخلفه في الصدارة ابنه أحمد. وكان كأبيه في القوة والوقوف في وجه الأطماع الأوربية.
* توفي الصدر الأعظم أحمد، وخلفه في الصدارة صهره قره مصطفى. وكان صاحب هوى ومصالح؛ فمنيت الدولة - في أثناء وزارته- بعدة هزائم مع الأوربيين، مما دفع الخليفة إلى قتله، عام 1095هـ.
* استمرت سلسلة الهزائم والتي كان من أبرزها موقعة (موهاكز)، سنة 1098هـ. وفي ظل هذه الظروف اتفق العلماء والوزير على عـزل السلطان؛ فعزل عام 1099هـ، وتولى مكانه أخوه سليمان. ([[54]](#footnote-54))

**هذه أبرز الأحداث التي حصلت في القرن الحادي عشر**، فهو عصر كثرت فيه الاضطرابات، والتمردات، وبدأ المجد العثماني بالهبوط شيئًا فشيئًا. **وكان لذلك أسباب، منها**:

**1-**سيطرة العقلية العسكرية التي تـنـزع إلى حل الأمور بالسيف، وتبتعد عن الدراسة، والتخطيط، والحوار.

**2-** الترف والإسراف، والانشغال باللهو والملذات.

**3-** سعة رقعة الدولة العثمانية.

**4-** البقاء على الطرق التقليدية في القتال، وشتّى شؤون الحياة، وعدم الاهتمام بالبحث والتقدم، ومواكبة التطور العلمي الذي تعيشه الدول الأوربية المجاورة.

**5**- وفوق كل هذا: الابتعاد عن منهج الله تعالى؛ حيث ضعفت التربية الإسلامية، وكثرت المخالفات العقدية والمعاصي العلنية، وبدأت أعمال السّلب عند الفتح، وفشى الظلم، وظهر العصيان لولاة الأمر، وكثرت الثورات، وعمت الفوضى  ([[55]](#footnote-55))..

المطلب الثاني: الحالة العلمية:

إن أي عملية تعليمية لا بد لها من أربعة أركان: الطالب، والمعلم، والمادة العلمية، ومكان الدراسة. والطالب هو المقصود من هذه العملية، وبقدر الاهتمام به من جهة: توفير المعلمين الأكْفاء، والكتب المنتقاة، والمدارس المهيأة وما تحتاجه من أنظمة دقيقة: يكون نضج الطالب واستفادته.

وحيث إن هذه العوامل الثلاثة عوامل خارجية تختلف باختلاف المكان والزمان: يناسب إبرازها في المكان والزمان الذي عاش فيهما المؤلف.

أولاً: المدارس ونظام التعليم فيها:

«كانت (استانبول) في القرن الحادي عشر للهجرة... تعج بالمدارس، ولقد زوّدها السلاطين المتتالون... بالكثير منها؛ بل إن عديدًا من الوزراء، وكبار رجال الدولة، وأميرات البيت السلطاني قد قلّدوا السلاطين في هذا المضمار، حتى ينسب إلى المعمار (سنان) أنه بنى ما لا يقل عن (55) مدرسة في (استانبول) أيام السلطان سليمان القانوني..(ت974هـ)، وكان أغلبها لأفراد من غير السلاطين، إلا أن أهم هذه المدارس هي.. التي أنشأها السلطان محمد الفاتح.. (ت 885هـ)... وابنه.. بايزيد الثاني... (ت 918هـ)... ثم سليمان القانوني.. (ت 974هـ) ».([[56]](#footnote-56))

ولم تكن المدارس مجرد أماكن للدراسة، يأتيها من يريد، ويتعلم بالطريقة التي يراها؛ بل كانت تسير وفق أنظمة ثابتة، وتُعنى بالتدرّج في الدراسة؛ لهذا كانت تقصد من كافة أنحاء العالم الإسلامي.

وهذا عرض لأهم المدارس في تركيا، ونظام التعليم فيها:

**1**- مدرسة أيا صوفيا.

**2**- مدارس الصّحن (وهي ثمان مدارس).

**3**- المدارس الموّصلة إلى الصحن (وهي ثمان أيضًا).

هذه المدارس أنشأها: محمد الفاتح (ت 885هـ). حيث ربط الأولى منها بمسجد (أيا صوفيا)، وبنى الباقي بمسجده المسمى بـ (مسجد الفاتح) في استانبول، وكان بناؤه لها حول مسجده على مرحلتين:

**المرحلة الأولى:** بناؤه لمدارس الصحن، أربع منها إلى شمال المسجد، وأربع إلى جنوبه. وكانت هذه المدارس تتحلق حول ساحة كبيرة؛ لهذا سميت هذه الساحة بـ(صحن الثماني). وكانت كل مدرسة تحوي قاعة رئيسة، يجري فيها التدريس، وخمس عشرة غرفة مقبّبة للطلاب، وغرفتين للأساتذة المساعدين، وغرفتين لحراس الباب، والخدم.

**المرحلة الثانية:** بناؤه للمدارس الموصّلة للصحن، وتسمّى أيضًا (تتمة)؛ لأنها خُصّصت للدراسات الأولية الإعدادية التي تؤهل للوصول إلى مدارس الصحن الثماني، وكانت التجهيزات في هذه المدارس أدنى مستوى من مدارس الصحن، حيث زودت كل مدرسة بثمان غرف غير مقببة، وتتسع كل واحدة لثلاثة طلاب.

وكان الطلاب في هذه المدارس الستة عشرة يدرسون عشرة علوم: القواعد، والنحو والمنطق، وعلوم الدين، وفقه اللغة، وعلم البيان، والمعاني، والإنشاء، والهندسة، والفلك.

وإذا أتم الطالب الدراسة في هذه المدارس، وأتقن علومها، يلقّب بـ (دانشمند) (أي: الحاصل على المعرفة)، وكان قبل ذلك يلقب بـ(صوفتا) (أي: المحترق في العلم). وبعد أن يصبح (دانشمند) يحق له أن يعلّم الطلبة، كما أنّ له المطالبة بتولّي مدرسة من المدارس الصغيرة العامة. لكنه إذا أراد أن يرتقي إلى فئة العلماء كان من الضروري أن يقوم بدراسة متعمقة للشريعة والفقه، وأن يجتاز عدّة فحوص. ([[57]](#footnote-57))

**4**- مدارس السليمانية:

هذه المدارس أنشأها سليمان القانوني (ت 974هـ) حول مسجده في استانبول، المعروف بـ (مسجد السليمانية).

وقد تميزت هذه المدارس عن مدارس محمد الفاتح بأنها أكثر تنظيمًا وتكاملاً؛ حيث جُعل التعليم فيها يمرّ عبر مراحل تعليمية تصل إلى اثنتي عشرة درجة. وهي:

**1-** ابتدائي خارج.

**2**-حركتي خارج.

**3-** ابتدائي داخل.

**4-** حركتي داخل.

**5-** الموصلة للصحن.

**6-** صحن الثمان.

**7-** ابتدائي ألطميشلي.

**8-** حركة ألطميشلي.

**9-** الموصلة للسليمانية.

**10-** خوامس السليمانية.

**11-** السليمانية.

**12-** دار الحديث.

وكان على كل طالب أن ينال في كل مرحلة (إجازة) تشهد له بإتقانه لما درسه، وتسمح له بالانتقال إلى الدرجة التي تليها. وعندما يصل إلى الدرجة السادسة يُطلق عليه (دانشمند)، ويُسمح له بمتابعة دراسته في المدارس الأعلى، وأن يعمل في الوقت نفسه مدرسًا مساعدًا في الدرجات الأدنى، ويسمى بـ( المعيد). وإذا واصل دراسته في المراحل العليا يصبح (مدرسًا). وإذا أراد أن يترقّى: عليه أن يبدأ بالتدريس في المرحلة الدنيا، ثم يرتقي تدريجـيًّا، فإذا وصل في التدريس إلى الدرجة التاسعة يصبح مرشحًا لمنصب (الملا) أو (القاضي الكبير). ([[58]](#footnote-58))

**5-** مدارس مسجد السلطان بايزيد:

وقد بناها السلطان بايزيد الثاني بن محمد الفاتح (ت 918هـ) بجوار مسجده المشهور في استانبول. وهي مختصّة بدراسة الفقه. وهذه المدارس يتجه إليها غالبًا من حصل على لقب (الدانشمند) ولا يرغب في متابعة التحصيل في السليمانية، فيدرس في هذه المدارس ويتخرج منها بدرجة:(ملازم).

وهذه المدارس تشترك مع المدارس الأخر في غير مدينة استانبول من جهة التأهيل لشغل وظائف: نواب القضاة، أو القضاة العاديين، أو المفتين في الأقاليم. وإذا رغب الخريجون من هذه المدارس المتابعة ليصبحوا مدرسين: فإنه كان أمامهم سبع سنوات أخر في المدارس العليا.([[59]](#footnote-59))

هذه أبرز المدارس في تركيا، والتي درس فيها أبرز علماء الدولة، وقضاتها، والمفتون فيها.

ثانيًا: المعلّمون:

لقد تبين من خلال العرض السابق أن القيام بالتعليم في المدارس لا يوكل إلا لمن تأهّل لذلك تأهلاً كافيًا.

فلا بدّ من الانتهاء من المراحل الدنيا في الدراسة والوصول إلى رتبة (دانشمند)، سواء أكان ذلك في مدارس الصحن الثماني، أم المراحل الست الأول من مدارس السليمانية، أم أي مدرسة تؤهل إلى ذلك. وبعد ذلك يترقّى في التدريس والتعليم، إذ للمعلم عدة مراحل:

**1- المعيد:** وهو المدرس المساعد في الدرجات الدنيا، بحيث يستمع إلى الطلاب، ويعيد عليهم ما كانوا قد درسوه على أساتذتهم.

**2- المدرس:** وهو الذي يواصل دراسته في المراحل الست المتبقية في مدارس السليمانية، وينال منها أكبر عدد من الإجازات.

**3- (الملا) أو (القاضي الكبير):** وهذا منصب لا يترشّح إليه إلا من درّس في المراحل الدنيا، ثم ترقى فيها تدريجيًّا نحو العليا إلى أن يصل إلى الدرجة التاسعة من التدريس على الأقل.

ومن يترقى في التدريس تصبح له مكانة عالية في المجتمع، ويصير مرشّحًا لتولّي أعلى المناصب الدينية، ومن أشهر هذه المناصب:

**أ- شيخ الإسلام:**

لقد استُحدث هذا المنصب في عهد السلطان سليمان القانوني (ت 974هـ)، حيث اعتبر مفتي استانبول أعلى الموظفين الدينيين ورئيس العلماء، وكان يحقّ له إصدار فتوى بعزل السلطان نفسه، كما أنه هو الذي يعين المفتين في مراكز الولايات الكبيرة، وكذلك القضاة الحنفيين الكبار.

ومثل مفتي استانبول ساهم المفتون في مراكز الولايات في مختلف المجالات وأثّروا على سير الأحداث. ([[60]](#footnote-60))

**ب- القاضي:**

يلي شيخ الإسلام في الرتبة كل من: قاضي عسكر روميلية، وقاضي عسكر الأناضول. ثم يأتي بعد ذلك عدد من القضاة الكبار في بعض مراكز الولايات، ويلقب كل هؤلاء القضاة بلقب (ملاّ) أو (منلا).

ورغم وجود قضاة معترف بهم لمختلف المذاهب: كان القاضي الرسمي في الدولة هو القاضي الحنفي، وأغلبهم من أصل رومي. وكانوا يعيّنون عادة لمدة سنة، تمدّد أحيانًا. وكان لهم نواب ينوبون عنهم عند غيابهم. ([[61]](#footnote-61))

ثالثًا: المكتبات:

كانت المكتبات محل اهتمام كثير من السلاطين والأمراء وأهل الخير، وكانوا يلحقونها بالمدارس والجوامع، وكانت عاصمة الخلافة تزخر بعدد كبير من المكتبات، كذلك الحال في بقية الولايات. ومن أشهر هذه المكتبات:

**1-** مكتبة السليمانية: وهي موجودة في جامع السليمانية باستانبول، وقد أُلحق بها مؤخرًا أكثر المكتبات الوقفية في استانبول، ممّا جعلها تحتلّ مكانة مرموقة في عدد المخطوطات على مستوى العالم.

**2-** المكتبة العمومية: وهي ملحقة بجامع بايزيد باستانبول.

**3-** مكتبة الفاتح: وكانت موجودة في مسجد الفاتح في استانبول، إلا أنها ضُمّت مؤخّرًا إلى السليمانية.([[62]](#footnote-62))

ومن خلال هذا العرض يتّضح أنه على الرغم من الضعف السياسي إلا أنّ عصر المؤلف كان مزدهرًا من الناحية العلمية، ولا سيّما في عاصمة الخلافة، فقد كانت تزخر بالعلماء والطلاب والمدارس النظامية والمكتبات.

المبحث الثاني: اسمه ونسبه:

هو « الشيخ الإمام العالم العلامة البحر الفهامة الفقير: محمد بن سليمان الشهير بناظر زاده » كذا ورد اسمه على غلاف نسخة مكتبة بايزيد (د). كما ورد اسمه واسم أبيه ولقبه في مقدمة الكتاب، وفي تسع فهارس لمخطوطات المكتبات التي احتوت عليه([[63]](#footnote-63)). وأيضًا على غلاف نسخة شهيـد علي باشا. كمـا ورد لقبه -فقط- على غلاف نسخة (تيره) بلفظ: « للفقيه الفاضل العريف بناظر زاده ».([[64]](#footnote-64))

ولم أجد ما يخالف ذلك إلا ما ورد على غلاف نسخة متحف توبقابي (ب) في زاوية من زوايا الغلاف، حيث ورد فيها ما نصه: « هذا كتاب ترتيب اللآلي **لنظم** زاده. سطر 21 »!.

والذي يظهر أن إثبات (نظم) بدل (ناظر) لا يعدو كونه اجتهادًا من صنيع أحد المفهرسين لهذه النسخة، وليس من صميمها. والذي يدل على ذلك أمور، منها:

**1-** كُتب عقب الاسم:« سطر 21».

وهذا وصف لأسطر كل صفحة من صفحات هذه النسخة، والذي يعنى ببيان الأسطر عادة هو المفهرس.

**2-** الخط الذي كتبت به هذه العبارة مختلف عن الخط الذي كتبت به بقية المخطوطة، في نوع الخط وحجمه؛ مما يعني أنها ليست من صنيع الناسخ.

**3-** جرت العادة: أن الناسخ إذا أراد كتابة عنوان الكتاب فإنه يكتبه في مكان بارز من ورقة الغلاف، وهذا لم يحصل في هذه النسخة؛ فلعل هذا هو الذي دفع المفهرس إلى تمييزها بكتابة اسم الكتاب والمؤلف باختصار، ولكي لا يتوهم أن هذا من صميم النسخة اختار إثباته في زاوية من زوايا الغلاف، إلا أنه جانبه الصواب في كتابة لقب المؤلف.

**4-** أن الفهرس الذي طُبع لبيان الكتب المحفوظة في المتحف صُرّح فيه بأن اسم المؤلف هو « ناظر زاده: محمد بن سليمان ».([[65]](#footnote-65))

**5-** أن مقدمة هذه النسخة ورد التصريح فيها بـ (ناظر زاده) وليس (نظم زاده).

**ولبيان معنى (ناظر زاده) يقال:**

كلمة (زاده) من الكلمات التي ترد بكثرة في رجالات الدولة العثمانية، من علماء وأمراء وأفراد، وأصلها فارسي، بمعنى (ابن). ([[66]](#footnote-66))

أما كلمة (ناظر) فهي عربية الأصل، بمعنى: « الحافظ » ([[67]](#footnote-67)) أو بمعنى أوضح: « المتولّي إدارة أمر، يقال: ناظر المدرسة، وناظر الضيعة ».([[68]](#footnote-68))

وفي عهد الدولة العثمانية أصبح مصطلحًا « بمعنى الوزير، وفي القديم كانت تطلق على من يتولى تدبيـر شئون الوقف. ولكن اعتبارًا من عهد السلطان محمود الثاني[ 1108هـ-1168هـ] أطلق هذا الاسم على من يتولى الوزارة ».([[69]](#footnote-69))

هذا ما يتعلق باسمه.

**أما نسبه:** فلم أقف عليه. إلا أن الغالب على الظن أنه روميّ الأصل (من تركيا) فهذا الذي يظهر من اسمه([[70]](#footnote-70))، وأيضًا من أثر عجمة المؤلف في الكتاب، كما أنّ أكثر نسخ الكتاب الخطية محفوظة في تركيا؛ إذ للكتاب عشر نسخ، سبع منها في تركيا، وثلاث منها في المملكة العربية السعودية، وهذه الثلاث يبدو أنها مجلوبة من تركيا؛ بل إن إحدى هذه النسخ الثلاث منسوخة في القسطنطينية، وهـذه النسخة هي نسخة جامعة الملك عبدالعزيز (أ)، **وهي أقدم النسخ تأريخيًّا**، حيث كتبت عام 1065هـ، ويترجّح أنها كتبت في عصر المؤلف. ([[71]](#footnote-71))

المبحث الثالث: مولده ووفاته:

ممّا لا شك فيه: **أنه عاش في القرن الحادي عشر الهجري**. ويدل على ذلك أمور:

**1**- أن أقدم النسخ الخطّية كتبت في تأريخ: 12 من شهر محرم، سنة 1065هـ. والتي تليها كتبت سنة 1069هـ.([[72]](#footnote-72))وفي هاتين النسختين دليل على أنه كان حيًّا قبل هذين التأريخين.

**2**- أنه يريد عرض كتابه على المفتي: أبي سعيد بن أسعد أفندي([[73]](#footnote-73))، وقد ولد أبو سعيد عام 1003هـ،وتوفي عام 1072هـ. ([[74]](#footnote-74)) وفي هذا دلالة أن ناظر زاده كان حيًّا بعد عام 1003هـ يقينًا.

**3**- أن آخر مراجِعِه (تأليفًا) هو: الأشباه والنظائر لابن نجيم (ت970هـ)، وقد صرح ابن نجيم في نهاية أشباهه بأنه: « كان الفـراغ منه في السابع والعشرين من جمادى الآخر، سنة تسع وستين وتسعمائة » ([[75]](#footnote-75))، وفي هذا دليل على أنه كان حيًّا بعد هذا التاريخ يقينًا.

فكونه كان حيًّا، بعـد عامي 969 هـ و 1003هـ، وقبل عـامي 1065هـ و1069هـ فيه دلالة قاطعة بأنه عاش في القرن الحادي عشر الهجري.

**إضافة إلى ذلك: فإنه يغلب على الظن أنه كان حيًّا عام1061هـ**؛ لأنه عندما ذكر المفتي: أبا سعيد بن أسعد: وصفه بأنه: « مفتي الأنام في هذه الأيام ».([[76]](#footnote-76)) وقد « تولى الإفتاء سنة 1061هـ، ثم عزل سنة 1066هـ » ([[77]](#footnote-77)). مما يعني أنه أراد عرضه عليه -على أقل تقدير- عام 1061هـ.

وأغلب الظن أنه لم يعش بعد ذلك كثيرًا؛ لأن المؤلف ذكر في المقدمة([[78]](#footnote-78)) أن قصده واختياره أن يزيد إلى آخر عمره ما وجد من القواعد، ويكتبها في حاشية هذا الكتاب بوجه يمكن عند الاستنساخ أن تكتب في الصلب، كما نبه في الخاتمة([[79]](#footnote-79)) بأن تمام الكتاب حقيقة يكون بإنجاز ذلك الوعد. وقد بذلت غاية جهدي في استقراء ما أمكن الاطلاع عليه من فهارس المخطوطات؛ بحثًا عن نسخة حقق فيها ناظر زاده هذا الوعد، فتم العثور على عشر نسخ خطية للكتاب، لكنها جميعًا خالية من تحقيق هذه الرغبة؛ بل لم أجد له مؤلفات أخر إطلاقًا.

وفي العثور على عشر نسخ خطية للكتاب، وبعضها كتب بعد وفاة المؤلف يقينًا ([[80]](#footnote-80))، في هذا دلالة على أن ناظر زاده لم يحقق ذلك الوعد؛ لأنه لو كانت هناك نسخة حقق فيها ذلك الوعد لكانت هي المتداولة؛ لأنها آخر ما كتب المؤلف.

والذي يظهر أن عذره في عدم تحقيق ذلك الوعد: أنه وافته المنيّة قبل التمكن من تحقيقه -والله أعلم-.

**أما مكان ولادته ووفاته**: فلم أعثر على ما يمكن أن يعتمد عليه في تقـديرهما، لكن الغالب على الظن أن مكانهما لا يخرج عن تركيا. ([[81]](#footnote-81))

المبحث الرابع: نشأته وحياته:

يغلب على الظن أنه نشأ وعاش في تركيا.([[82]](#footnote-82))

وإذا كان هناك مجال للاجتهاد في تحديد مكان **نشأته**: فيمكن أن يقال: يحتمل أنه بلدة (كليبولي) بتركيا؛ لأن هناك عالمًا يحتمل أن يكون ابنًا لمحمد بن سليمان ناظر زاده، وهو عبدالرحمن بن الشيخ محمد بن سليمان، المعروف بشيخي زاده (ت1078هـ)، صاحب كتاب (مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر).

وقد ورد في كتب التراجم أن هذا العالم من أهل (كليبولي) بتركيا. ([[83]](#footnote-83))

**أما حياته:** فيبدو أنه عاش في القسطنطينية فترة من الزمن؛ لأنه أراد عرض كتابه على مفتي الأنام في تلك الأيام (وهو من يلقب بشيخ الإسلام)، ومن يزاول هذا العمل يكون مقيمًا في القسطنطينية تبعًا للسلطان،([[84]](#footnote-84)) كما أنّ أقدم النسخ -والتي يرجّح أنها كتبت في عصر المؤلف- كتبت في القسطنطينية. ([[85]](#footnote-85)) ثم إنها كانت عاصمة الدولة العثمانية سياسيًّا وعلميًّا وبها أرقى المدارس العثمانية التي تخرج العلماء والقضاة والأساتذة والمفتين، ويقصدها الطلبة من شتّى البقاع. ([[86]](#footnote-86))

ولكي تتضح للقارئ معالم أُخَر من شخصية ناظر زاده يمكن إيراد ترجمة مختصرة لشيخي زاده بالنظر إلى احتمال كونه ابنه، أو على أقل تقدير قرينًا له:

هو عبدالرحمن بن الشيخ محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، ويعرف بداماد شيخ الإسلام (ت1078هـ)، من أهل (كليبولى) (بتركيا)، وكان قاضيًا بعسكر روم إيلي، من آثاره: مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (فرغ من تأليفه ببلدة أدرنة بتركيا)، ونظم الفوائد في مسائل الخلاف بين الماتريدية والأشعرية. ([[87]](#footnote-87))

المبحث الخامس: طلبه العلم وشيوخه:

لقد تدرّج في طلب العلم، والذي يظهر أنه بدأ بالقرآن الكريم -شأنه شأن جل العلماء في تلك العصور وغيرها-، كما يبدو أنه تعلم علوم الشريعة والنحو والبلاغة، وبرع في علم الفقه وأصوله وقواعده- وهذا بالنظر إلى كون الكتاب مرآة له تحكي إتقانه لهذه العلوم الثلاثة ودراسته للعلوم الأخر-.

وكان أثناء طلبه العلم قد درس في العتبة العلية ولازم فيها، وله فيها بعض المحاولات في تأليف الرسائل إلى أن بلغ منزلة مرموقة في طلب العلم؛ فأُذن له بالإفتاء، وأُمر بالتأليف؛ فألف هذا الكتاب.

وبعد أن ألّف هذا الكتاب أراد عرضه على شيخ الإسلام المفتي العام للدولة العثمانية، أبي سعيد بن أسعد أفندي (ت1072هـ)، وكان يُجِلّ هذا العالم ويقدره، وقد أثنى عليه كثيرًا في مقدمة الكتاب، ومما ذكره: أن طلبة العلم يحبون لقياه والاستفادة منه أكـثر من حب صاحب الجمـال للنظر في الـمرآة.فـربما أنه من طلبة العلم الذين التـقـوا به، وتتلمذوا عليه. ([[88]](#footnote-88))

المبحث السادس: تلاميذه:

مما لا شك فيه: أنه لا يكاد يوجد عالم من غير تلاميذ، سواء قلوا أم كثروا.

وقد حاولت أن استشفّ تلاميذ المؤلف من خلال قراءة الكتاب، فتمّ العثور على ما يدل على وجودهم، دون تحديد أسمائهم، وما يفيد في معرفة أعيانهم؛ إذ هناك عدة مظاهر تدل على أنه كان يملي كتابه على تلاميذه، ومن هذه المظاهر:

**1**- اسم الكتاب؛ فهو (ترتيب اللآلي في سلك **الأمالي**): فكلمة الأمالي جمع (الإملاء)، ويفهم منها أنه كان يملي كتابه على تلاميذه. ([[89]](#footnote-89))

**2**- قوله: « ثم سنح في خلدي بعدما انتهى **الإملاء** إلى باب الياء... ».([[90]](#footnote-90))

**3**- قوله: « ولهذه المسائل نظائر، تركت ذكرها؛ لظهور جوابها عن التخلف بأدنى تأمل، بعدما **سمعنا** هذه الأجوبة ».([[91]](#footnote-91))

المبحث السابع: مذهبه الفقهي وعقيدته:

أولاًَ: مذهبه الفقهي:

من المقطوع به أن المذهب الحنفي هو مذهبه الفقهي؛ للأدلة الآتية:

**1**- الكتاب جميعه في تقرير المذهب الحنفي ونصرته، وذلك في قواعده الفقهية والأصولية ومسائله الفقهية؛بل لم يصرح بمخالفته المذهب الحنفي مطلقًا.

**2**- عندما يذكر المذهب الحنفي أو علماءه، يذكره مقرونًا بـ (نا) الفاعلين؛ مما يعني أنه من جملة المنتمين إلى هذا المذهب. ومن ذلك: الرمز للمذهب أو علمائه بقوله: (عندنا)، أو (أئمتنا)، أو (علمائنا) أو (أصحابنا). ([[92]](#footnote-92))

**3**- جميع المصادر التي صرّح بها لا تخرج عن كتب المذهب الحنفي، وهي خمسة وأربعون كتابًا. ([[93]](#footnote-93))

**4**- كثرة ذكره لأئمة الحنفية وعلمائهم، وقلّة ذكره لغيرهم.

* فقد ذكر الإمام أبا حنيفة إحدى وأربعين مرة.
* وذكر أبا يوسف أربعين مرة.
* وذكر محمد بن الحسن أربعًا وأربعين مرة.
* بينما ذكر الإمامَ مالكًا مرة واحدة فقط.
* والإمام الشافعي ثلاث عشرة مرة.
* والإمام أحمد مرة واحدة فقط.

ثانيًا: عقيدته:

لم يصرح المؤلف بعقيدته، كما لم يذكر ما يفيد في الجزم بعقيدته، لكن هناك بعض القرائن التي تفيد بمجموعها في ترجيح كونه سلفي المعتقد في الجملة، منها:

**1**- لم أجد في الكتاب ما يدل على خروجه عن عقيدة السلف الصالح، ولا تعرّضًا لها ولأئمتها بالتجريح والتنقيص. وبالجانب المقابل لم أجده يثني على عقيدة مخالفة لهم أو يشيد بأئمتها.

والأصل في المسلم: أنه على ما كان عليه الرسول  وأصحابه والسلف الصالح، حتى يثبت خلاف ذلك.

**2**- أن العصر والمكان الذي عاش فيه المؤلف كان فيه تيار من علماء الحنفية يتبنّى عقيدة السلف، ويدعو إلى توحيد الألوهية، ومحاربة القبور، والبدع؛ فلعل المؤلف من علماء هذا التيار.

فمن علماء الحنفية الذين يمثلون هذا التيار:

* محيي الدين محمد البركوي الرومي (ت 981هـ)، صاحب كتاب (زيارة القبور الشرعية والشركية).
* أحمد بن محمد الأقْحُصاري الرومي (ت 1043هـ)، صاحب كتاب (مجالس الأبرار ومسالك الأخيار في شرح مائة حديث من المصابيح).
* صنع الله بن صنع الله الحلبي الحنفي المكي (ت 1120هـ)، صاحب كتاب (سيف الله على من كذب على أولياء الله).

والكتب الثلاثة المذكورة مطبوعة ومحققة، وفي مقدمة تحقيق كل منها ترجمة لحياة المؤلف، ومما يلفت النظر في هذه التراجم أنها موجزة، وفيها شح في المصادر‍‍!. ([[94]](#footnote-94))

**3**- أن المؤلف أثبت للمؤمنين رؤية الله تعالى يوم القيامة. وهذا المعتقد وإن كانت الأشاعرة والماتريدية يقولون به إلا أنهم يقيدون الرؤية بنفي الجهة. وقد أطلق المؤلف الرؤية ولم يقيدها بهذا القيد. وإطلاق الرؤية يتضمن إثبات الجهة.([[95]](#footnote-95))

**4**- أنه كان يثني على السلف الصالح، ويستدل بفهمهم للنصوص، ويشدّد النكير على أهل البدع، ويحذر منهم. ومن ذلك:

* قوله: « والدليل على ما يبقي العمومات المخصوصات حجة: أنّا توارثنا الاحتجاح بالعمومات المخصوصة من السلف من غير نكير؛ فذلك **آية** كونها حجة بعد التخصيص » ([[96]](#footnote-96)).
* قوله: « وإياكم والمبتدعين الضالين المضلين، وإنا شاهدنا في زماننا كثيرًا من العوام أصغوا إلى مقالتهم المزخرفة، وغيروا بدلائلهم الباطلة الضعيفة، فوقعوا في ورطة   
  الغواية حائرين، وسلكوا في طريق الضلالة سامرين » ([[97]](#footnote-97)).

**5**- أنه عندما ذكر إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل (ت240هـ) استقل عن المصدر الذي نقل منه السياق بوصف أحمد بـ (الإمام)([[98]](#footnote-98)). وهذا الوصف يندر ذكره لـه وإطلاقه على أحد، حتى على أئمة الحنفية -رحمهم الله-!.

* فقد ذكر الإمام أبا حنيفة: إحدى وأربعين مرة، ولم يصفه بالإمام إلا ثلاث مرات.([[99]](#footnote-99))
* وذكـر أبا يوسف: أربعين مرّة، ومحمـد بن الحسن: أربعًا وأربعين مرة وقد رمز لهما مرتين بقوله: (الإمامان) وذلك في معرض تمييزهما عن الإمام أبي حنيفة. ([[100]](#footnote-100))
* وذكر الإمام الشافعي: ثلاث عشرة مرة، والإمام مالكًا: مرة واحدة، ولم يصفهما بـ (الإمام)([[101]](#footnote-101)).

وهذا ليس تنقيصًا لهؤلاء، فهم جميعًا من أئمة أهل السنة والجماعة،ولكن لما كان الإمام أحمد أكثرهم نصرة للسنة، وتحملاً للابتلاء في سبيل ذلك خصّه بوصف الإمام -هذا والله أعلم-.

المبحث الثامن: مؤلفاته:

**1**- ترتيب اللآلي في سلك الأمالي –وهو هذا الكتاب الذي بين يديك-.

**2**- رسالة تتعلق بالتحليف على فعل الآخرين. ([[102]](#footnote-102))

**3**- رسالة تتعلق بطلب الفائدة في قيد ذكره صاحب (الهداية)، واضطرب شراحها في بيان هذه الفائدة. ([[103]](#footnote-103))

هذا غاية ما أمكن الوقوف عليه من مؤلفاته، على الرغم من البحث الطويل في فهارس المخطوطات والكتب.

المبحث التاسع: مكانته العلمية:

إن خير ما يحكي مكانة أي عالم: آثاره العلمية، من مؤلفات ودروس وأعمال علمية ونحو ذلك. وهذا ما يمكن أن يدركه القارئ من خلال قراءة هذا الكتاب. ([[104]](#footnote-104))

وقد أدرك بعض العلماء والمهتمين قيمة هذا الكتاب، ومكانة مؤلفه، فمنهم من ترجم ذلك عمليًّا واستفاد منه كثيرًا، ومنهم من دوّن انطباعه عنه وعن مؤلفه:

* فممن استفاد منه: أبو سعيد الخادمي (ت1176هـ) في قواعده التي ختم بها كتـابه: (مجامع الحقائق)؛ إذ لم يكد يخرج عن قواعد ناظر زاده. ([[105]](#footnote-105))
* وممن دون انطباعه:
* أحد المطلعين على نسخة (هـ)؛ حيث دون انطباعه عن الكتاب والمؤلف ببيت شعر قال فيه:

**فــي الـزوايــا خـبـايـا وفــي الـرجــال بــقـايـا**

* د. محمد بن عبدالغفار الشريف، حيث قال: « والكتاب يجمع القواعد الفقهية، والأصولية، والضوابط الفقهية، مع ذكر الفروع المخرّجة عليها. وهـو من الكتب النادرة، ويدل على سعة علم مصنّفه، ودقّة نظره ».([[106]](#footnote-106))

الفصل الثاني: الكتاب:

**ويتضمن المباحث الآتية:**

**المبحث الأول** : الغرض من تأليف الكتاب.

**المبحث الثاني** : موضوعات الكتاب.

**المبحث الثالث** : منهج المؤلف في كتابه.

**المبحث الرابع** : مصادره، وطريقة استفادته منها.

**المبحث الخامس** : من استفاد منه.

**المبحث السادس** : تقويم الكتاب.

المبحث الأول: الغـرض من تأليف الكتاب:

ألمح المؤلف إلى الغرض الذي دفعه إلى تأليف هذا الكتاب في بداية شروعه فيه، حيث قال -بعد الديباجة-: «لمّا أُذِنتُ بالإفتاء، وأمرت بنقل المسائل؛ لتطمئن القلوب عند جواب السائل، فتصفحتُ كتبَ الأئمة المهتدين من علماء الدين...»([[107]](#footnote-107)).

فهذه العبارة تدل على أن الغرض الذي من أجله ألّف هذا الكتاب ابتداءً هو: كونه عندما أُذن له بالإفتاء أُمر بتأليف كتابٍ يجمع فيه مآخذ المسائل الفقهية، والقواعد التي ترجع إليها؛ لكي يعلِّل المسائلَ التي يُستفتَى عنها بهذه القواعد، فيحصل اطمئنان في قلوب المستفتين؛ فاستجابة لذلك الطلب كانت فكرة الكتاب، وتحقيقًا للهدف المذكور بذل المؤلف غاية جهده في إثبات دليليّة القواعد؛ وذلك بصياغتها على أنها قضايا كلية، وبيان علّة تخلّف بعض الأحكام التي قد يُتوهّم أنّها تخرُمُ كليَّةَ تلك القواعد، وتمنع اطّرادها.

وبعد انتهاء المؤلف من هذا الكتاب ظهر له غرض آخر، وهو أن يَلقَى كتابُه قبولاً عند مفتي الدولة العثمانية - في ذلك الوقت- أبي سعيد مـحمد بن أسـعد أفـنـدي (ت1072هـ).

وقد صرّح بذلك في نهاية المقدمة، فقال: «ثم سنح في خلدي بعدما انتهى الإملاء إلى باب الياء... أنْ أعرضه إلى... مفتي الأنام في هذه الأيام، أبو سعيد بن أسعد...، فالارتجاء من نائلكم المأمول الإجراء عليه قلم القبول، فطوبى لي إن أوتيت سؤالي، وإلا خاب ظنّي وأملي»([[108]](#footnote-108)).

المبحث الثاني: موضوعات الكتاب:

هذا الكتاب يُصنَّف ضمن كتب القواعد الفقهية؛ إذْ جلّ قواعدِه قواعدُ فقهية، فيكون موضوعه هو موضوع علم القواعد الفقهية.

وإذا كان «موضوع كل علم: ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذّاتيّة»([[109]](#footnote-109))، فإن موضوع علم القواعد الفقهية هو: «فعل المكلّف»([[110]](#footnote-110))، أو بعبارة أكثر شمولاً ودقّةً: «هو القضايا الفقهية الكلية، من حيث دلالتها على حكم الفروع الفقهية المتشابهة المنضبطة بها، والفروع الدّاخلة في تلك القضايا، وما استثني منها لأسباب خاصّة»([[111]](#footnote-111)).

هذا ما اختاره شيخنا د. يعقوب الباحسين، وقد استفاده من معنى القواعد الفقهية ومراد العلماء بالأشباه والنظائر فيها...

إلاّ أنه - حفظه الله – لفت النظر إلى أنّ الواقع التطبيقي (المتمثل في مؤلفات هذا العلم) لم يُلتزم فيه بهذا الموضوع، حيث وُجد أن كثيرًا من الكتب فيها تساهل في هذا الشأن، وإقحام لطائفة من الموضوعات، والفوائد التي لا ينطبق عليها المصطلح الدقيق لهذا العلم.

بخلاف هذا الكتاب، فإن من يستقرئ قواعده ومباحثه يجد أنّها لا تكاد تخرج عن الموضوع المذكور، وإذا خرجت عنه ظاهرًا فإنّما يكون ذلك «بذكر بعض القواعد التي هي أصولية في الواقع، وبَحَثَهَا علماءُ الأصول في كتبهم، ولكن لكثرة استعمال الفقهاء لها في كتب الفقه، والانتفاع بها في تخريج بعض الأحكام، وجمع الفروع تحتها، أو لِما تحمل من سمة القاعدة الفقهية، باعتبار أن موضوعها يصلح أن يكون فعل المكلف: عُرفت باسم القواعد الفقهية وجرت مجراها»([[112]](#footnote-112))، فهي وإن كانت أصولية في الظاهر إلا أنها يمكن أن تـكون فـقهية من جهة أخـرى، فـتكون داخلة تحت موضوع القواعد الفقهية.

ولو عدتَ إلى الموضوع المذكور للقواعد الفقهية، فإن الجانب الأخير منه (وهو بيان ما استثني من القواعد لأسباب خاصة) يخدم الغرض من تأليف هذا الكتاب([[113]](#footnote-113))؛ من حيث إنّ بيان علّة تخلّف بـعض الأحكام عن القاعدة يُبقي القاعدة كلّية مطّردة، تصلح أن تكون أدلّة للأحكام.

وبما أن هذا الجانب له هذه المزية اعتنى به المؤلف عناية فائقة، وليس من المبالغة القول بأنه يكاد يكون هو الدائرة التي يتحرّك فيها هذا الكتاب؛ إذ إن الكتاب بمجموعه يشكّل دراسة للمسائل التي قيل إنها مستثناة من القواعد، وبيانٌ لكونها لم تدخل تحت القاعدة أصلاً؛ لتخلّف شرط أو وجود مانع.

وتتجلى هذه الأمور - إن شاء الله – بعرضٍ شامل ومختصر لما احتواه هذا الكتاب من قواعد وموضوعات، على النحو الآتي:

**1-** الكتاب جميعه في القواعد، فقد قسّمه مـؤلفه - بعد المقدّمة - إلى سبعة وعشرين بابًا، تتضمّن حروف الهجاء عدا حرف (الظاء). وجعل تحت كل حرف القواعد التي تبدأ بذلك الحرف.

**2-** تضمّنت **المقدمة** ما يأتي:

**أ-** الخطبة.

**ب-** اسم المؤلف واسم الكتاب.

**جـ-** الغرض من التأليف، وهو كونه عندما أُذن له بالإفتاء أُمر بتأليف كتابٍ يجمع فيه مآخذ المسائل الفقهية، والقواعد التي ترجع إليها؛ لكي يعلِّل المسائلَ التي يُستفتَى عنها بهذه القواعد، فيحصل اطمئنان في قلوب المستفتين؛ فاستجابة لذلك الطلب كانت فكرة الكتاب، وتحقيقًا لهذا الغرض كانت مادّة هذا الكتاب.

**د**- منهجه في التأليف، ويتلخّص في كونه انتقى من القواعد ما يصلح أن يكون دليلاً للأحكام، ورتبها على حروف الهجاء، واعتنى ببيان سبب تخلّف بعض الأحكام عن القواعد، إما بالتصريح بالسبب، أو الإشارة إليه.

**هـ**- كما تضمنت: أنه بعد انتهائه من الكتاب ظهر له أن يعرضه على مفتي الدولة العثمانية -في ذلك الوقت- أبي سعيد محمد بن أسعد أفندي (ت1072هـ)؛ لعلّ الكتاب يلقى قبولاً منه.

**3**- ثم أورد بعد ذلك سبعة وعشرين بابًا، بيانها على النحو الآتي:

**باب الألف:**

وهو أكبر الأبواب حجمًا؛ إذ يشكّل سدس الكتاب تقريبًا، ويتكوّن من (50) قاعدة، **أولها**: «الآمرُ لا يَضْمَنُ بالأمرِ»، **وآخرها**: «إيجابُ العبد معتبرٌ بإيجابِ اللهِ تعالى».

وبعض قواعد هذا الباب يمكن أن يجمعها موضوع واحد، كالقاعدة 18 و19 و20، يجمعها موضوع الاستثناء، والقاعدة 22 و25-31، يجمعها موضوع الاستصحاب، والقواعد من 38 إلى 45، يجمعها موضوع الإقرار.

وحيث إن قواعد الكتاب مرتبة على حروف الهجاء فإن هذا لم يكن مقصودًا، إنما كان عفويًّا بسبب اشتراك بعضها بالبدء بكلمة الاستثناء، أو الأصل، أو الإقرار.

**باب الباء:**

وقد تضمّن اثنتي عشرة قاعدة، **أولها**: ق51: «البَعْضُ لاَ يَزِيْدُ عَلَى الكُلِّ إلاَّ فِي مَسْأَلةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ إذَا قَالَ الرَّجُلُ لامرأتِهِ: أَنْتِ عليَّ كَظَهْرِ أُمِّي». **وآخرها**: ق62: «البيعُ لا يُزِيلُ مِلْكَ اليدِ مَا لَمْ يتَّصلْ إليهِ الثَّمَنُ».

**باب التاء:**

ويأتي في الدرجة الثالثة، بعد باب الألف والميم، من جهة عدد القواعد، حيث تضمّن تسعًا وعشرين قاعدة، **أوّلها**: ق63: «التَّابعُ لا يُفْرَدُ بالحُكْمِ»، **وآخرها**: ق91: «التَّوْبَةُ علىَ حَسَبِ الجِنَايَةِ».

**باب الثاء:**

وقد تضمن سبع قواعد، **أوّلها**: ق92: «الثَّابتُ اقتـضاءً كالثابتِ نصًّا»، **وآخرها**: ق98: «الثَّابِتُ قَطْعًا أو ظَاهِرًا لا يُؤَخَّرُ لموهومٍ».

**باب الجيم:**

وقد تضمن تسع قواعد، **أوّلها**: ق99: «جَازَ إقامةُ البَّيِنَةِ مَعَ الإقرارِ في كلِّ موضعٍ يُتوقَّعُ الضررُ مِنْ غيرِالمُقِرِّ لولاها». **وآخرها**: ق107: «جَهَالَةُ المَكْفُولِ لَهُ تُبطِلُ الكفالةَ، وكذا جهالةُ المكفولِ عنهُ».

**باب الحاء:**

وقد تضمن إحدى عشرة قاعدة، **أوّلها**: ق108: «الحاجةُ تُنَزَّلُ منزلةَ الضَّرورةِ، عامَّةً كانتْ أو خاصَّةً». **وآخرها:** ق118: «الحيلةُ لدفعِ الضَّرَرِ عَنْ نفـسِهِ جائزةٌ، وإنْ تضَرَّرَ الغيرُ في ضِمْنِهِ».

**باب الخاء:**

وقد تضمّن قاعدتين، وهما: ق119: «الخاصُّ يتناولُ المخصوصَ قطعًا»، وق120: «الخراجُ بالضمَان».

**باب الدال:**

وقد تضمّن ثماني قواعد، **أولها**: ق121: «الدَّاخلُ تَحْتَ العَقْدِ عملٌ سليمٌ، والمُفْسَدُ غيرُ داخلٍ». **وآخرها**: ق128: «الدُّيُونُ تُقْضَى بأَمثَالِهَا».

**باب الذال:**

وقـد تضمن قاعدة واحـدة، وهي: ق129: «ذِكْرُ بَعْضِ مَا لاَ يَتَجَزَّأُ كَذِكْرِ كُلِّهِ».

**باب الراء:**

وهو يتضمّن ستّ قواعد، **أولها**: ق130: «الرُّؤْيَةُ مِنَ الزُّجَاجِ رُؤْيَةٌ حقيقةً». **وآخرها**: ق135: «الرَّسُولُ مُعبّرٌ وسَفيرٌ، فَكَلاَمُهُ كَكَلاَمِ المُرْسِلِ».

**باب الزاء:**

ويتضمّن قاعدة واحدة، وهي: ق136: «الزِّيَادَةُ المُنفَصِلَةُ غَيْرُ المُتَوَلِّدَةِ مِنَ الأصْلِ لاَ تَمْنَعُ الرَّدَّ بالعَيْبِ».

**باب السين:**

ويتضمن ثماني قواعد، **أوّلها**: ق137: «السَّاقِطُ لاَ يَعُوْدُ». **وآخرها**: ق144: «السُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لاَ وَلِيَّ لَهُ».

**باب الشين:**

ويتضمن ثماني قواعد، **أوّلها**: ق145: «الشَّرْطُ يُقَابِلُ المَشْرُوطَ جُمْلَةً وَلاَ يُقَابِلُهُ أَجْزَاءً». **وآخرها**: ق152: «الشَّيءُ إِنَّمَا يُلْحَقُ بِغَيْرِهِ إِذَا تَسَاوَيَا مِنْ جَمِيعِ الوُجُوهِ».

**باب الصاد:**

ويتضمّن قاعدتين، **إحداهما**: ق153: «الصَّرِيْحُ يُفَوِّتُ الدَّلاَلَةَ». **والثانية**: ق154: «صِحَّةُ الحَلِفِ غَيْرُ مُفَارِقَةٍ عَنْ صِحَّةِ الإِقْرَارِ، وَعَدَمُهَا عَنْ عَدَمِهَا».

**باب الضاد:**

ويتضمن خمس قواعد، **الأولى** منها: ق155: «الضَّـرَرُ يُزَالُ». و**الأخـيرة** منها: ق159: «الضَّمَانُ بالتَغْريرِ مَخْصُوصٌ بِالمُعَاوَضَاتِ».

**باب الطاء:**

ويتضمّن قاعدة واحدة، وهي: ق160: «طَرَفَي التَّرْجِيحِ إذا تَعَارَضَا كانَ الرُّجْحَانُ في الذَّاتِ أَحَقَّ مِنْهُ في الحالِ».

**باب العين:**

ويشمل إحدى عشرة قاعدة، **أوّلها**: ق161: «العَادَةُ مُحَكَّمَةٌ». **وآخرها**: ق171: «العِوَضُ يُوَزَّعُ عَلَى المُعَوَّضِ أَجْزَاءً».

**باب الغين:**

ويتضمن قاعدة واحدة، وهي: ق172: «الغُرْمُ بِالغُنْمِ».

**باب الفاء:**

ويشمل ثلاث قواعد، **أوّلها**: ق173: «الفَتْوَى فِي حَقِّ الجَاهِلِ كالاجتهادِ فِي حقِّ المُجْتَهِدِ». **وآخرها**: ق175: «الفَرْعُ المُخْتَصُّ بأصلِ وُجُودِهِ يَدُلَّ على وُجُودِ أصْلِهِ».

**باب القاف:**

ويشمل ثماني قواعد، **أوّلها**: ق176: «القَدِيمُ يُتْرَكُ عَلَى قِدَمِهِ». **وآخرها**: ق183: «القَوْلُ قَوْلُ القَابِضِ».

**باب الكاف:**

ويتضمن تسع قواعد، **أوّلها**: ق184: «الكِتَابُ مِنَ الغَائِبِ كَالخِطَابِ مِنَ الحَاضِرِ». **وآخرها**: ق192: «الكَيْلِيُّ و الوَزْنِيُّ مَبِيعٌ بِأعيَانِهِمَا، ثمنٌ بأَوْصَافِهِمَا».

**باب اللام:**

ويتضمن اثنتين وعشرين قاعدة، **أوّلها**: ق193: «لا يُبَالَى باختلافِ الأَسْبَابِ عندَ سَلاَمَةِ المَقْصُودِ». **وآخرها**: ق214: «لَوْ حَكَى مَا لاَ يَمْلِكُ استئنافَهُ للحالِ لا يصدَّقُ فيمَا حَكَى بِلاَ بَيِّنَةٍ».

**باب الميم:**

وهو يأتي بالدرجة الثانية بعد بـاب الألف مـن جـهـة عـدد الـقـواعـد؛ إذ يشتمل على اثنتين وثلاثـين قاعدة، **أوّلها**: ق215: «مَا لاَ يَكُونُ لاِزَمًا مِنَ التَّصَرُّفَاتِ يَكُونُ لِدَوَامِهِ حُكْمُ الابتدَاءِ». **وآخرها**: ق246: «الموتُ يُنَافِي المُوجِبَ لاَ المُبْطِلَ».

**باب النون:**

ويتضمن خمس قواعد، **أوّلها**: ق247: «النَصُّ: مِنْ وُجُوهِ البَيَانِ، يَتَرَجَّحُ عَلَى الظَّاهِرِ، والمفسَّرُ عليهما، والمُحْكَمُ على الكُلِّ». **وآخرها**: ق251: «النِّيَابَةُ تَجْرِي فِي الاستِحْلاَفِ، لاَ الحَلِفِ».

**باب الواو:**

ويتضمّن ست قواعد، **أوّلها**: ق252: «الوَاجِبُ شَرْعًا لا يَحْتَاجُ إلى قَضَاءٍ». **وآخرها**: ق257: «ومن أحكام المجاز: وُجودُ ما أُرِيدَ به، خاصًّا كان أو عامًّا».

**باب الهاء:**

ويتضمن قاعدة واحدة، وهي: ق258: «هَلاَكُ المَبِيعِ فِي يَدِ المُشْتَرِي بِشِرَاءٍ بَاطِلٍ لَيْسَ بِمَضْمُونٍ».

**باب الياء:**

ويتضمن ثماني قواعد، **أوّلها**: ق259: «يُتحمَّلُ الضَّرَرُ الخَاصُّ لأجلِ دَفْعِ ضَرَرٍ عَامٍّ». **وآخرها**: ق266: «يَوْمُ المَوْتِ لاَ يَدْخُلُ تَحْتَ القَضَاءِ، بِخِلاَفِ يَوْمِ القَتْلِ».

**4**- في أثناء شرح المؤلف للقواعد كان يُعنى بتضمين الشرح المسائلَ التي قيل إنها مستثناة من القاعدة، ويبيّن علّة تخلّفها عنها؛ وذلك لإثبات كون القواعد أحكامًا كلّية، لا أكثرية؛ ليصلح الاستدلال بها.

وربّما اكتفى في شرح القاعدة بذكر المسائل التي قيل إنها خارجة عن القاعدة مع الجواب عنها.

فمثلاً القاعدة الأولى بدأ شرحها بقوله: «وخـرج عـن هـذا الأصـل مسائل، منها...»([[114]](#footnote-114))، والقاعدة قبل الأخيرة بدأ شرحها باللفظ السابق أيضًا([[115]](#footnote-115)).

كما أنّ أكبر الأبواب (من جهة عدد القواعد) هو باب الألف، ثم الميم، ثم التاء، وقد تضمن باب الألف (50) قاعدة، وورد في (19) منها تقريبًا بيانٌ لعدد من المسائل التي قد يُتوهَّم كونها مستثناة من القاعدة. وتضمن باب الـميم (32) قاعـدة، وورد في (19) منها تقريبًا بيان لعدد من المسائل التي قد يتوهم كونها خارجة عن القاعدة. كما تضمن باب التاء (29) قاعدة، وقد ورد في (16) منها تقريبًا بيان مجموعة من الـمسائل المسـتثناة التي قد يتوهم كونها خارجة عن القاعدة. وربما أضاف في شرح هذه القواعد بعض القيود المهمة التي تضيّق نطاقها وتجعلها أكثر إحكامًا.

**5**- وممّا احتواه شرح القواعد: طائفة من الفروع الفقهية التي كان يذكرها لإيضاح القاعدة وتجلية معناها. إلا أنّ اعتناءه بها كان أقل من اعتنائه بالمسائل المستثناة؛ إذ كثيرًا ما كان يعرض صفحًا عن الاستطراد في الفروع، فيكتفي، بفرع أو فرعين، وربّما قال عقب ذلك: «وفروع هذه القاعدة كثيرة»([[116]](#footnote-116)).

وممّا يؤكد عدم اعتنائه بالفروع أنه في شرحه لقواعد باب الألف اكتفى بمثال واحدٍ فقط لعشرين قاعدة من قواعده الخمسين([[117]](#footnote-117))، هذا على الرغم من كونه هو الباب الأول، والشأن في الباب الأول أن يكون نَفَسُ المؤلف فيه أطول من أيّ باب بعده!.

**6**- كما احتوى الكتاب طائفة من نصوص الكتاب والسنّة، والأغلب من هذه النصوص يُذكر استدلالاً على الفروع الفقهية، وليس على القواعد.

**7**- وأيضًا احتوى بعض الآثار عن الصحابة والتابعين، وكثيرًا من أقوال أئمة الحنفية وعلمائهم، كالإمام أبي حنيفة، وصاحبيه، والمرغيناني (ت593هـ) (صاحب الهداية)، والبابرتي (ت786هـ) (صاحب العناية)، والملا خسرو (ت885هـ)(صاحب الدّرر)، وابن نجيم (ت970هـ)(صاحب الأشباه)، وأيضًا الخبّازي (ت691هـ) (صاحب المغني)، وغيرهم.

المبحث الثالث: منهج المؤلف في كتابه:

إنّ أيّ كتاب يؤلَّف لابد أن تكون له خطَّةٌ تتضمّن موضوعاته الرئيسة، ومنهجٌ يُسار عليه في تطبيق هذه الخطة.

وإذا كانت خطة الكتاب وموضوعاته يمكن أن يعرفها القارئ بأدنى نظر إلى الكتاب، فإنّ المنهج بخلاف ذلك؛ إذْ يصعب على القارئ معرفته إلاّ بعد تأمّلٍ دقيقٍ، واستقراء وافٍ لمحتوى الكتاب؛ لهذا فإن المؤلفين قديمًا وحديثًا اعتنوا ببيان الجوانب المهمة للمنهج في مقدمات كتبهم؛ لِما في ذلك من أثرٍ بالغ في فهم الكتاب، وتصوّره.

ومن هؤلاء المؤلفين: ناظر زاده – رحمه الله-، حيث صرّح بالجوانب المهمّة لمنهجه بقوله:

«لمّا أُذِنتُ بالإفتاء، وأُمرتُ بنقل المسائل؛ لتطمئن القلوب عند جواب السائل، فتصفحت كتب الأئمة المهتدين من علماء الدين، ووجدت قواعد وأصولاً تصلح أن تكون للجواب دليلاً، ورتبتها في هذه الجريدة على حروف الهجاء، من الألف والباء إلى الياء؛ تسهيلاً لإحضارها في البال، وإحصارها لدى السؤال.

وأوردت علّة تخلُّفِ بعض الأحكام عن هذه القواعد في بدء النظر، وتبادر الأوهام، بعضها بالصُّرَاحِ، وبعضها بالإشارة في سياق الكلام؛ لئلا يرد النّقض على الاطراد ولا تخرج عن كونها دليلا عند الإيراد... »([[118]](#footnote-118)).

وعلى ضوء هذه الخلاصة الدّقيقة للجوانب المهمة في منهج ناظر زاده، ومن خلال العمل في التحقيق، وما نتج عنه من استقراء لمحتويات الكتاب: يمكن إيضاح منهجه في قواعده، ومنهجه في التعليق عليها على النحو الآتي:

أولاً: منهجه في القواعد:

**1-** رتب قواعده على حروف الهجاء، من الألف والباء إلى الياء، وجعل كل حرف في باب مستقل، وسمّاه باسم ذلك الحرف، وضمّنه القواعد التي تبدأ بذلك الحرف، ولم يترك من حروف الهجاء إلا حرفًا واحدًا، وهو الظاد؛ لعدم وجود قواعد عنده تبدأ بهذا الحرف، كما أنه قدّم حرف (الواو) على (الهاء)، وهذا التقديم مستعمل في بعض الكتب؛ كـ(الصحاح) للجوهري، و(كشف الظنون) لحاجي خليفة، إلا أنه خلاف السائد.

وإذا كان هذا منهجه في تصنيف قواعده إلى سبعة وعشرين بابًا، تمثّل جلّ حروف الهجاء، فإنه لم يكن له منهج مطّرد في ترتيب قواعد الباب الواحد؛ إذ لم يرتبها بحسب الحرف الثاني والذي يليه من حروف القاعدة، كما لم يرتبها حسب موضوع القاعدة..، إلاّ أنه كان يحرص على جعل القواعد التي تبدأ بكلماتٍ متقاربةٍ في اللفظ متتالية في الذكر، كالقواعد التي تبدأ بِـ (إذا) و(الاستثناء) و(الأصل) و(الإقرار) و(بقاء) و(التابع) و(الضرر) و(الوصف) وهكذا...

**2-** اختار صياغة قواعده بألفاظ محكمة ودقيقة، تصدق عليها حقيقة القواعد التي قرّرها كثير من العلماء، وهي أنها: «قضايا كلية»([[119]](#footnote-119))، أي: جُمَلٌ خبرية، تحتمل الصدق والكذب لذاتها؛ إذ فيها نسبة أمر لأمر، أو نفيه عنه، وهذه القضايا تنطبق على جميع أفرادها.

ولم يخالف هذا المنهج إلا في قاعدة واحدة، وهي: ق36: «الأَعْيَانُ المَضْمُونَةُ بِنَفْسِهَا»؛ فهذه العبارة أشبه ما تكون بالعنوان؛ إذْ عند تعليق المؤلف عليها بيّن أقسام الأعيان من حيث الضمان وعدمه، واختار أحد هذه الأقسام (وهو: «الأَعْيَانُ المَضْمُونَةُ بِنَفْسِهَا») وجعله كالعنوان لما تحته.

ووجه مخالفة هذه العبارة لمنهج المؤلف هو عدم انطباق حدّ القاعدة عليها؛ لأن هذه العبارة لا تمثّل أبسط أنواع القضية عند المناطقة، فضلاً عن كونها ليست كلية.

إذْ إن القضية - عندهم - منها ما هو بسيط (وهي القضية الحملية)، ومنها ما هو مركّب (وهي القضية الشرطية المركبة من أكثر من قضية حملية).

و«الحملية إنما تتحقق بأجزاء ثلاثة:

- محكوم عليه، ويسمّى موضوعًا.

- ومحكوم به، ويسمّى محمولاً.

- ونسبة بينهما، بها يرتبط المحمول بالموضوع»([[120]](#footnote-120))، وهذه النسبة ينتج عنها «حكم، وهو إدراك أن النسـبة واقعة إن كانت القضية مـوجبة، وليست بواقعة إن كانت سالبة»([[121]](#footnote-121)).

وإذا كانت أبسط أنواع القضايا تحتاج إلى هذه الأجزاء الثلاثة، فإن العبارة المذكورة ليس فيها إلاّ جزء واحد، وهو المحكوم عليه؛ إذْ ورد فيها: «الأَعْيَانُ المَضْمُونَةُ بِنَفْسِهَا» (وهو المحكوم عليه)، ولم يرد فيها ما حكم به على هذه الأعيان المضمونة بنفسها، ومن باب أولى لا يمكن إدراك النّسبة الحكمية، والحكم بوقوعها.

**3-** عند صياغة ناظرزاده لقواعده كان يصوغها وفق المذهب الحنفي، سواء وافقهم غيرُهم من العلماء أم لا؛ بل إن بعض القواعد تكون مخالفة لما عليه الجمهور، وعند التعليق عليها لا يبين الخلاف فيها، وإن تطرّق إليه يكون بإشارة مقتضبة.

**فمن القواعد الخلافية التي لم يبيّن الخلاف فيها:**

- ق7 : «الأجرُ والضَّمَانُ لا يَجْتَمِعَانِ».

- ق22 : «الاسْتِصْحَابُ حُجَّةٌ دَافِعَةٌ لا مُثْـبِتَةٌ».

- ق160: «طَرَفَي التَّرْجِيحِ إذا تَعَارَضَا كانَ الرُّجْحَانُ في الذَّاتِ أَحَقُّ مِنْهُ في الحالِ».

- ق162 : «العامُّ يوجبُ الحكمَ فِيما يتناوَلُهُ يقينًا».

- ق221: «مَا ثَبَتَ عَلَى خِلاَفِ القِيَاسِ فَغَيْرُهُ لاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ».

- وبمعناها القاعدة رقم (248).

**ومن القواعد التي أشار فيها إلى الخلاف:**

- ق47 : «الأَمْرُ يُفِيدُ وُجُوبَ إِيْقَاعِ الفِعْلِ مَرَّةً».

- ق71 : «التَّخصيصُ بالذِّكْرِ لا يدلُّ علَى الحَصْرِ».

- ق73 : «التَّرجِيحُ لا يقعُ بِكَثْرةِ العِلَلِ».

- ق134 : «رَدُّ عَيْنِ المَغْصُوبِ هُوَ المُوجَبُ الأصْلِيُّ».

- ق249 : «النَّهْيُ يُقرِّرُ المَشْرُوعِيَّةَ عِنْدَنَا».

**4-** حِرْصُ ناظرزاده على أن تكون صياغة القواعد بألفاظ كلية، تتمشى مع مذهب الحنفيةلم يمنعه من ذكر القواعد التي حصل فيها خلاف بين علماء الحنفية أنفسهم، إلا أنه كان يتجنّب صياغتها بالألفاظ الإنشائية؛ كألفاظ الاستفهام ونحوها، وكان منهجه هو اختيار أحد الأقوال في القاعدة، وجعله لفظًا لها. وقد يكون الخلاف قويًّا بين أئمة الحنفية؛ فيضطر إلى التصريح بأقوالهم في لفظ القاعدة؛ لتبقى القاعدة كلية، يصحّ التعليل بها لكل فرع يمكن تخريجه على رأي الإمام في القاعدة.

**فمن القواعد الخلافية التي ذكر خلاف الحنفية فيها عند شرحها:**

- ق3 : «الإجْمَاعُ اللاحِقُ لا يَرْفَعُ الاخْتِلافَ السَّابِقَ».

- ق58: «بَـيِّـنةُ النَّفْيِ غَيْرُ مَقْبُولَـةٍ».

- ق70: «التَّحليفُ على فعلِ نفـسِهِ عَلَى البَتَاتِ، وعلَى فعلِ غيرِهِ علَى العِلْمِ».

**والقاعدة الوحيدة التي صرّح المؤلف بأقوالهم ضمن لفظها هي:**

- ق213: «اللَّفْظُ إِذَا كَانَ لَهُ مَعْنًى حَقِيقِيٌّ مُسْتَعْمَلٌ، وَمَعْنًى مَجَازِيٌّ مُتَعَارَفٌ: يُرَجَّحُ المَعْنَى الحَقِيقِيُّ عندَ أَبِي حنيفةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- وعندَهُمَا -رَحِمَهُمَا اللَّهُ-: المَجَازِيُّ».

**5-** من منهجه في إيراد القواعد: اختيار القواعد التي يكثر التعليل بها للأحكام الفقهية، وهذا جعل السّمة العامة لقواعده كونها قواعد فقهية شاملة لكثير من الجزيئات الفقهية.

إلاّ أن هناك طائفة من قواعده مجال تطبيقها ضيّق، وقد تنحصر في باب معيّن من أبواب الفقه، ممّا يعني أنها ضوابط فقهية في الواقع.

كما أنّ هناك طائفة أخرى ذات صبغة أصولية؛ إلا أنه يمكن التعليل بها ولو بطريقة غير مباشرة؛ كأن يستفاد منها في فهم ألفاظ المكلفين، وكيفية بناء الأحكام عليها، كألفاظهم في البيع والطلاق والوصية والوقف...

ولكونه يمكن التعليل بالضوابط، وبالقواعد الأصولية ذكرها ناظرزاده في كتابه. ولم يكن له منهج مطّرد في ترتيب كلٍّ منها استقلالاً؛ بل عاملها معاملة بقية القواعد، حيث رتبها جميعًا حسب حروف الهجاء.

**فمن الضوابط الفقهية:**

- ق30 : «الأَصْلُ فِي الوَكَالَةِ الخُصُوصُ، وفِي المُضَارَبَةِ العُمُومُ».

- ق107: «جَهَالَةُ المَكْفُولِ لَهُ تُبطِلُ الكفالةَ، وكذا جهالةُ المكفولِ عنهُ».

- ق169: «عَقْدُ الرّهنِ تبرُّعٌ مِنْ جَانِبِ الرَّاهِنِ».

- ق185: «كُلُّ كفالةٍ تَنْعَقِدُ غَيْرُ موجِبةٍ للرّدِ لا تَنْقَلِبُ مُوجِبَةً أبدًا».

- ق255: « الوَصِيَّةُ اسْتخْلاَفٌ بَعْدَ انقطَاعِ ولايةِ المُوصِي»([[122]](#footnote-122)).

**ومن القواعد التي هي أصولية في الواقع:**

- ق3 : «الإجْمَاعُ اللاحِقُ لا يَرْفَعُ الاخْتِلافَ السَّابِقَ».

- ق73 : «التَّرجِيحُ لا يقعُ بِكَثْرةِ العِلَلِ».

- ق115: «الحكمُ يَنْتَهِي بانتهاءِ علَّتِهِ».

- ق162: «العامُّ يوجبُ الحكمَ فِيما يتناوَلُهُ يقينًا».

- ق260: «يُرَجَّحُ بَعْضُ وُجُوهِ المُشْتَرَكِ بِغَالِبِ الرَّأْيِ»([[123]](#footnote-123)).

**6-** ممّا ذكره العلماء في مزايا القواعد الفقهية: أنها «تمتاز بمزيد الإيجاز في صياغتها، على عموم معناها وسعة استيعابه للفروع الجزئية. فتصاغ القاعدة بكلمتين، أو ببضع كلمات محكمة، من ألفاظ العموم»([[124]](#footnote-124)).

وهذا «لم يتوافر في جميع القواعد، ولم يتوافر في جميع كتب القواعد؛ فإن بعض كتب القواعد صياغة قواعدها –غالبًا- طويلة، وقد تصل إلى عدة أسطر»([[125]](#footnote-125)).

إلاّ أن المزيّة المذكورة تكاد تكون شاملة لجميع قواعد ناظرزاده، حيث كان يتوخّى فيها الاختصار؛ إذ إن عدد قواعده (266) قاعدة:

وأطول قاعدة فيها: هي قاعدة (213) الآنف ذكرها، وهي: «اللفظ إذا كان له معنى حقيقي...».

- فهذه القاعدة اثنتان وعشرون كلمة، وعذر المؤلف في طولها النسبي هو اشتمالها على قولي العلماء فيها، فكأنها كُرِّرت بلفظين مختلفين. ثم إن إحدى النسخ (وهي (هـ)) لم ترد فيها جملتا الدّعاء، مما يجعل عدد كلماتها: ثماني عشرة كلمة فقط.

- والقواعد التي لا تزيد كلماتها عن عشر كلمات عددها (246) قاعدة، وهذا يشكل أغلب قواعد الكتاب.

**ومن هذه القواعد:**

- ق20 : «الاستثناءُ تكلُّمٌ بالبَاقِي».

- ق24 : «الأشـدُّ يُزالُ بالأخفِّ».

- ق26 : «الأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ».

- ق39 : « الإقْرارُ لا يحتملُ التَّعليقَ».

- ق48 : «الأُمُورُ بمقاصِدِهَا».

- ق52 : «البَقَاءُ عَلَى وِفْقِ الثُّبُوتِ».

- ق54 : «البَقَاءُ أَسْهَلُ مِنَ الابْتِدَاءِ».

- ق63 : «التَّابعُ لا يُفْرَدُ بالحُكْمِ».

- ق78 : «تَغْيِيرُ المشرُوعِ بَاطِلٌ».

- ق85 : «التَّكليفُ بِحسبِ الوُسْعِ».

- ق87 : «التَّنَاقُضُ يُفسدُ الدّعوَى».

- ق90 : «التَّنْصِيصُ لاَ يوجِبُ التَّخْصِيصَ».

- ق100 : «جُرْحُ الـعَجْماءِ جُبَارٌ».

- ق120: «الخراجُ بالضمَان».

- ق128: «الدُّيُونُ تُقْضَى بأَمثَالِهَا».

- ق137: «السَّاقِطُ لاَ يَعُوْدُ».

- ق153: «الصَّرِيْحُ يُفَوِّتُ الدَّلاَلَةَ».

- ق155: «الضَّرَرُ يُزَالُ».

- ق161: «العَادَةُ مُحَكَّمَةٌ».

- ق172 : «الغُرْمُ بِالغُنْمِ».

- ق183: «القَوْلُ قَوْلُ القَابِضِ».

- ق195: «لاَ ثَوَابَ إلا بالنِّيَّةِ».

- ق198: «لا يصحُّ تَأْجِيلُ الأَعْيَانِ».

- ق211: «لاَ عِبْرَةَ لِتَارِيخِ الغَيْبَةِ».

- ق245: « المَنْصُوصُ لاَ يَنُوْبُ أَخَاهُ.».

**7-** إذا كان للقاعدة لفظان متّحدان في المعنى (أو أكثر من لفظين)، وكان أحدهما يبدأ بحرف، والآخر يبدأ بحرف آخر مثلاً: فإنه يذكر كلاًّ منهما في موضعه المناسب. وهذا أسلم من الاكتفاء بذكر الثاني مقترنًا بالأول؛ لأن القارئ قد يعرف القاعدة بلفظها الثاني دون الأول، فإذا لم يجدها في الموضع الثاني قد يتوهم أنها غير موجودة.

ونظرًا لكون هذا التوهّم يزول إذا كانت بداية اللفظين بحرف واحد: فإن المؤلف في هذه الحالة يذكر اللفظ الثاني مقرونًا بالأول([[126]](#footnote-126)).

ثم إنّ المؤلف إذا ذكر لفظي القاعدة في موضعيهما المناسبين قد يربط بين اللفظين ويصرح بأنهما بمعنى واحد، وقد لا يربط بينهما، وهذا الأغلب.

**فمن الألفاظ التي ربط بينها المؤلف:**

 ق29 : «الأَصْلُ إِضَافَةُ الحَادِثِ إلى أقرَبِ أوْقَاتِهِ».

مع ق109: «الحادثُ يُضَافُ إلى أقربِ الأوقَاتِ».

فعند شرح اللفظ الثاني اكتفى بالتصريح بأنه «مذكور في باب الألف بعبارة أخرى، وهي: «الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته»، فيكتفى بما ذكر فيها من الفروع والأحكام...»([[127]](#footnote-127)).

 ق81 : «تَفريقُ الصَّفقَة قبل القبْض لاَ يجُوز».

مع ق212: «لاَ يَجُوزُ تَفْرِيقُ الصَّفْقَةِ قَبْلَ التَّمَامِ».

حيث إنـه في نهاية شرحه للأولى قال: «وسيـأتي زيـادة تفـصيل في باب اللام -إن شاء الله تعالى-»([[128]](#footnote-128)).

**ومن القواعد التي لم يربط بينها:**

 ق8 : «اخِْتلافُ الأسْبابِ بِمَنْزِلَةِ اختلافِ الأعْيانِ».

مع ق68 : «تَبَدُّلُ سببِ المِلْكِ قائمٌ مقامَ تبدُّلِ الذَّاتِ».

 ق86 : «تمليكُ الدَّينِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عليهِ الدّينُ لا يجوزُ».

مع ق199: «لاَ يَصِحُّ تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدّينُ».

 ق54 : «البَقَاءُ أَسْهَلُ مِنَ الابْتِدَاء»ِ.

مع ق263: «يُغْتَفَرُ فِي الانْتِهَاءِ مَا لاَ يُغْتَفَرُ فِي الابتدَاءِ»([[129]](#footnote-129)).

**8 -** كان يسمي قواعده بالأصول وتارة يسميها بالقواعد، وقد صرّح بذلك في المقدمة حيث قال: «ووجدت قواعد وأصولاً تصلح أن تكون للجواب دليلاً...»([[130]](#footnote-130)).

والاستعمال الأكثر منهما هو (الأصل)؛ إذْ كثيراً ما يقول: «وخرج عن هذا الأصل»([[131]](#footnote-131))، أو يقول: «وفروع هذا الأصل»، ونحو ذلك([[132]](#footnote-132)).

ثانيًا: منهجه في التعليق على القواعد:

السّمة العامة لتعليقه على القواعد هي الاختصار؛ لأن هذا يخدم غرضه من الكتاب؛ وبيان ذلك: أن غرضه إعانة المفتي على ضبط الفتاوى التي يصدرها، ويحصل ذلك بتعلّم القواعد الفقهية الكلية التي يصح الاستدلال بها؛ لأن «من ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزيئات؛ لاندراجها في الكليات، واتحّد عنده ما تناقض عند غيره، وتناسب...»([[133]](#footnote-133)).

وليتسنى ذلك للمفتي لابّد من ضبطه لكتابٍ يُعنى بكثرة القواعد الفقهية، مع حسن الترتيب، والاختصار؛ ليتمكن من الرجوع إلى القاعدة المرادة بأقصر طريق، وليسهل عليه ضبط الكتاب.

ولكي تتحقق هذه المزايا في كتاب ناظرزاده رتّبه على حروف الهجاء، واعتنى بالاختصار في الشرح قدر الإمكان، وقد صرّح بذلك في مواضع متفرقة من كتابه، كما طبّقه عمليًّا في أثناء الكتاب.

ومن عباراته التي تدلّ على ذلك:

 «ومن أراد التفصيل فليرجع إلى كتب الأصول...»([[134]](#footnote-134)).

 «وأنالم ألتزم التفـصيل في هذه الجريدة؛ بل المراد الترتيب؛ لتسهيل الضبط، والتفصيل مانع»([[135]](#footnote-135)).

 «ولا حاجة إلى التفصيل عند من احترز عن التطويل»([[136]](#footnote-136)).

 «وفيها نظائر تُركتْ؛ احترازًا عن التطويل»([[137]](#footnote-137)).

 «وفيه بحث طويل الذيل، لا يليق بهذا المختصر...»([[138]](#footnote-138)).

وهذا الاختصار ظهر على جوانب متعدّدة من الكتاب، منها الجوانب الآتية:

**الأول: منهجه الإجمالي في التعليق على القاعدة:**

**1-** يبدأ تعليقه غالبًا بكلمة (ولذا)، أو بالفاء السببية، أو نحوهما، ثم يتبع ذلك ببعـض فـروع القـاعدة. وفـي هذا إشارة إلى أن القاعدة دليل على الأحكام المذكورة في الفروع.

**2-** وإذا كان للقاعدة مسائل يتوهم استثناؤها من القاعدة يذكرها بعد الفروع غالبًا، ويبيّن علة تخلفها عن القاعدة بالتصريح أو الإشارة في سياق الكلام.

**3-** وقد لا يذكر الفروع؛ بل يشرع بالمسائل المستثناة مباشرة؛ بناء على أن القاعدة لا تحتاج إلى إيضاحها بالأمثلة([[139]](#footnote-139)).

**4-** وإذا كان في القاعدة خلاف قوي ذكره إجمالاً في بداية شرحها غالبًا([[140]](#footnote-140)).

**5-** كما أنه إذا رأى حاجة للاستدلال المباشر على القاعدة يذكره مختصرًا في بداية الشرح أيضًا([[141]](#footnote-141)).

والأغلب من استدلاله على القواعد يكون بمسلك غير مباشر، حيث يثبت كلّيّة القاعدة بالجواب عمّا قد يتوهم كونه مستثنى منها، فتبقى القاعدة مطّرده، يصح التعليل بها.

**الثاني: منهجه في بيان معنى القاعدة:**

لم يكن لناظرزاده منهجٌ مطّرد في بيان معنى القاعدة:

 فقد يذكر المعنى الإجمالي للقاعدة في بداية تعليقه عليها، وهذا نادر. ومن أمثلته:

- ق154: «صِحَّةُ الحَلِفِ غَيْرُ مُفَارِقَةٍ عَنْ صِحَّةِ الإِقْرَارِ، وَعَدَمُهَا عَنْ عَدَمِهَا».

حيث قال في بداية التعليق عليها: «وحاصله: أن من يصح إقراره –كالوكيل- يصح استحلافه... ومن لا يصحّ إقراره؛ كالوصي إذا خوصم في عيبِ عين باعه للصغير: لا يصح استحلافه...».

- ق245: «المَنْصُوصُ لاَ يَنُوْبُ أَخَاهُ».

حيث قال في بداية التعليق عليها: «أي: جنسه في كونه منصوصًا»([[142]](#footnote-142)).

 وقد يكتفي بإيضاحها بالأمثلة، وهذا الغالب في قواعده. ومن أمثلته:

- جميع قواعد باب الباء الاثنتي عشرة سوى القاعدة 61.

- جميع قواعد باب الجيم التسعة سوى القاعدة 104.

- جميع قواعد باب الراء السّتة.

- جميع قواعد باب الواو السّتة.

وهذا المنهج هو منهج أكثر علماء القواعد؛ ولعل ذلك لتحقيق غرضين في آن واحد، هما: تصوير القاعدة، وبيان أهم فروعها.

ثم إنّ التعريفَ بالمثالِ نوع من أنواع المعرِّفات المعتدّ بها عند المناطقة([[143]](#footnote-143)).

 وقد يرى أنّ القاعدة لا تحتاج إلى إيضاح؛ فيبادر -اختصارًا- بذكر المسائل التي قد يتوهم خروجها من القاعدة، أو نحو ذلك([[144]](#footnote-144)).

**الثالث: منهجه في ذكـر الفـروع الفقهية:**

الفروع الفقهية التي ترد في كتب القواعد يُقصد منها توضيح القاعدة، وبيان إمكانيّة تخريج الفرع عليها. أما تقرير الحكم الشرعي للفرع الفقهي، وجمع أدلته ومآخذه: فمحلّه كتب الفقه.

لهذا فإن السّمة العامة للفروع التي تذكر في كتب القواعد هي الإيجاز، وبيان محل الشاهد فقط. وقد وُجدت هذه السّمة في فروع كتاب ناظرزاده. فمن مظاهر ذلك:

**1** **-** عدم الاستطراد في تعداد الفروع الفقهية، فيذكر ما يراه كافيًا في إيضاح القاعدة، وربما اكتفى بمثال أو مثالين؛ بل قد يُعرض صفحًا عن ذكر الأمثلة؛ لوضوح القاعدة في نظره، ويتطرّق إلى جوانب أخر، تخدم غرضه من الكتاب، كالمسائل المستثناة ونحوها([[145]](#footnote-145)).

**2** **-** إذا ذكر الفرع الفقهي يذكره بإيجاز، وهذا الإيجاز قد يكون مخلاًّ أحيانًا؛ بحيث يجعل الفرع محاطًا بهالة من الغموض([[146]](#footnote-146)).

**3** **-** إذا ذكر للقاعدة عدّة فروع فقهية: فإنّه يحرص على حسن انتقائها؛ دفعًا للإطالة، بحيث تكون من أبواب متعدّدة غالبًا([[147]](#footnote-147)).

**الـرابع: منهجه في ذكـر الخلاف في الفـروع ونحوها:**

من الأمور التي سبق ذكرها:

- أن من منهج المؤلف: تقرير القواعد التي تتمشى مع مذهب الحنفية([[148]](#footnote-148)).

- كما أن السّمة العامة لفروع الكتاب هي الإيجاز([[149]](#footnote-149)).

وقد كان لهذين العاملين أثر في منهج المؤلف في ذكر الخلاف:

**1**- فتارة يكتفي بالقول الراجح عنده، ولا يذكر الخلاف مطلقًا -وهذا الأغلب- مع أن الخلاف قد يكون بين علماء الحنفية!([[150]](#footnote-150)).

**2**- وتارة يكون الخلاف قويًا بين أئمة الحنفية؛ كالإمام أبي حنيفة وصاحبيه، فيذكره باقتضاب([[151]](#footnote-151)).

**3**- وتارة يكون الخلاف قويًّا بين الحنفية والجمهور، فيشير إلى رأي الشافعية من بين الجمهور، وتندر إشارته إلى رأي غيرهم:

- فقد ذكر رأي الشافعية أربع عشرة مرة([[152]](#footnote-152)).

- ولم يذكر رأي المالكية إلا مرتين([[153]](#footnote-153)).

- أما علماء الحنابلة فلم يذكر أحدًا منهم إلا الإمام أحمد، حيث ذكره مرّة واحدة، وفي معرض تخريج حديث نبوي فحسب([[154]](#footnote-154)).

**الخامس: منهجه في الاستدلال على القواعد والفـروع:**

**أ- منهجه في الاستدلال على القواعد:**

لقد أولى المؤلف أدّلة القواعد عناية كبيرة؛ لأنها تخدم غرضه من الكتاب، وهو إثبات حجية القواعد التي يذكرها.

وحيث إن أكثر القواعد الفقهية مستقاة من الفروع الفقهية المتشابهة في أحكامها: فإنّه يصعب الاستدلال على كل قاعدة بدليل جزئي يخصّها؛ لهذا كان سبيله الرئيس إلى ذلك هو إثبات انطبـاق القـاعدة على جـميع فروعها، وبيان علة تخلف بعض الفروع عنها ظاهرًا.

وهذا ما يمكن أن يدخل تحت الاستقراء الناقص؛ إذْ إنّ إثبات عدم وجود فروع فقهية مستثناة من القاعدة يأتي بعد استقراء ما يمكن انطباق القاعدة عليه من الفروع. (والاستقراء الناقص من طرق الاستدلال غير المباشر المعتدّ بها)([[155]](#footnote-155)).

ويضاف إلى هذا المسلك مسلك آخر خصّ به بعض القواعد، وهو إثبات حجيتها أيضًا بأدلة جزئية تخصها([[156]](#footnote-156)).

**ب- منهجه في الاستدلال على الفروع:**

لم يكن المؤلف يُعنى ببيان الأدلة التفصيلية للفروع الفقهية؛ لأن هذا من اختصاص كتب الفقه، وإنما كان سبيله الرئيس إلى ذلك هو الاستدلال عليها بالقواعد الفقهية؛ لهذا غالبًا ما يربط بين القاعدة والفرع الأول بما يدلّ على أن القاعدة تعليل للفرع، كأنْ يقول عقب القاعدة وقبل الفرع الأول: «لهذا» أو: «ولذا» أو (الفاء السببية) أو نحو ذلك، ثم يعطف على الفرع الأول بقيّة الفروع.

وهذا لا يمنع تخصيص بعض الفروع بأدلة جزئية تخصّها لسبب ما، كأن يكون في الفرع خلاف، ويحتاج إلى أن يعضد الاستدلال بالقاعدة عليه بدليل آخر يقوّيه، ونحو ذلك([[157]](#footnote-157)).

**جـ- منهجه في عرض الأدلة:**

**1**- إذا كان الدليل من القرآن الكريم فإنه كثيرًا ما يقتصر على محلّ الشاهد من الآية، وقد لا يذكر إلا كلمة أو ثلاث كلمات، وربما يذكر طرفًا من الآية، ثم يقول عقبها: «الآية». (أي: إلى نهاية الآية).

وإذا ذكر الآية فإنه لا يقرنها بوجه الاستشهاد منها؛ وقد يكون ذلك طلبًا للاختصار، وتوسيعًا لأفق القارئ، بالتأمل في الدليل، واستنتاج وجه الدلالة منه.

كما أنه لا يعزو الآية إلى السّورة التي وردت فيها، ولا يذكر رقم الآية من باب أولى.

وعدد الآيات التي ذكرها إحدى وعشـرون آية أو جزءًا من آية، وأطولها هي قوله تعالى:  ([[158]](#footnote-158)) فعـدد كلـماتها - كما ترى - تسع كلمات فقط.

 ومن الآيات التي ذكر منها كلمة فقط:

-  ([[159]](#footnote-159)).

-  ([[160]](#footnote-160)).

 ومن الآيات التي ذكر منها ثلاث كلمات:

-  ([[161]](#footnote-161)).

-  ([[162]](#footnote-162)).

-  ([[163]](#footnote-163)).

 ومن الآيات التي ذكر طرفًا منها:

- ... ([[164]](#footnote-164)).

**2-** إذا كان الدليل حديثًا نبويًّا أو أثرًا: فإنه يكتفي بمحلّ الشاهد منه أيضًا، ولا يبيّن وجه الاستشهاد.

كما أنه لم يكن من منهجه الاعتناء بالصنعة الحديثية، من جهة التحقّق من كون لفظ الحديث مطابقًا لأحد كتب الحديث المسندة، وبيان من خرجه، وما قاله المحدثون فيه...

**ومن مظاهر ذلك:**

* أن الأحاديث التي يذكرها لم يبين فيها اسم الصحابي الذي روى الحديث إلا حديثين فقط([[165]](#footnote-165)).
* أن كثيرًا من الأحاديث التي يوردها لا تكون موافقة للفظ كتب الحديث، ممّا يعني أنها مذكورة بالمعنى([[166]](#footnote-166)).

**ومن هذه الأحاديث:**

- «هِيَ لَكِ صدقةٌ، ولنا هديةٌ». فهذا الحديث لم أجده بهذا اللفظ في كتب الحديث، وإنما ورد بألفاظ أخر، منها: لفظ البخاري: «هُوَ لها صدقةٌ ولنا هديةٌ»([[167]](#footnote-167)).

- «إذا اختلف المتبايعان، والسلعة قائمة بعينها: تحالفا، وترادّا». والرواية المتداولة في كتب الحديث بدون لفظ: «تحالفا»؛ بل بتحليف البائع فقط، أو كون القول للبائع أو يترادّان، أو نحو ذلك([[168]](#footnote-168)).

* بل إنّ بعض الأحاديث والآثار التي يوردها لا تكون معروفة في كتب الحديث أصلاً، أو وردت بأسانيد ضعيفة.

**فمن الأحاديث التي صرّح المحدّثون بأنها غير معروفة:**

- «القراءةُ في الأولَيين قراءةٌ في الأخرَيين». فهذا الحديث أورده ابن الجوزي في كتاب: التحقيق وذلك ضمن عدّة أحاديث، ووصفها بأنها: «لا تعرف»([[169]](#footnote-169)).

- «أن النبي  أجازَ الخيارَ إلى شهرَينِ». فهذا الحديث قال عنه صاحب (نصب الراية): «روي عن ابن عمر أنه أجاز الخيار إلى شهرين. قلت: غريب جدًّا». وقال عنه صاحب (فتح القدير): «وأما ما استدلوا من حديث ابن عمر المذكور في الكتاب: فلا يعرف في شيء من كتب الحديث والآثار»([[170]](#footnote-170)).

**ومن الأحاديث التي حكموا عليها بالضعف:**

«ما رآهُ المسلمون حسنًا فهو عندَ اللهِ حسنٌ»([[171]](#footnote-171)).

 قد يشير إلى الحـديـث دون ذكـر لفظه، ولاسيما إذا كان الحديث مشهورًا. ومن ذلك:

- قوله: «كقضاء سنة الفجر في ليلة التعريس قبل الزوال»([[172]](#footnote-172)).

- وقوله: «أن الرسول  في حديث معروف جمع بين الصبي والمجنون والنائم، في كونهم مرفوعيّ القلم»([[173]](#footnote-173)).

 لا يبيّن من خرّج الحديث أو الأثر، والحكم عليهما إلا نادرًا، حيث ذكر ذلك في ثلاثة مواضع هي:

- قوله: «وذكر الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج، حيث قال: «بعث عمر بن الخطاب عمار بن ياسر على الصلاة...»([[174]](#footnote-174)).

- وعند تعليقه على حديث: «قضى بشاهدٍ ويمينٍ» قال: «إنه غريب... على أن يحيى بن معين قد ردّه»([[175]](#footnote-175)).

- وعند تعليقه على حديث: «الخراجُ بالضَّمَانِ» قال: «هو حديث صحيح، رواه أحمد عن ابن داود وغيره»([[176]](#footnote-176)).

**3-** إذا لم يكن الدليل نقليًّا: فإنّه يذكره باختصار، ولا يتوسع في ذكر ما يمكن أن يرد عليه من اعتراضات إلاّ نادرًا([[177]](#footnote-177)).

وأحيانًا يبيّن مصدر الدليل بتعيينه؛ كقوله: «... كما ذكر في (غرر الأحكام)»([[178]](#footnote-178))، أو بلفظ عامٍّ؛ كقوله: «وعلّلوه»([[179]](#footnote-179))، أو: «وعللّه الأصوليّون...»([[180]](#footnote-180)).

وأكثر هذا النوع من الأدلة تعليلات عقلية، غير منسوبة لقائل([[181]](#footnote-181)).

**السادس: منهجه في بيان المسائل المستثناة:**

بيان المسائل التي قيل إنها مستثناة من القاعدة، وعلّة تخلّفها عنها كان له النصيب الأوفر من اهتمام المؤلف؛ لأن ذلك من أهم ما يخدم غرضه من الكتاب، وهو صحة تعليل الأحكام بقواعد الكتاب.

وممّا يؤكد حرصه على المسائل المستثناة أنه – بالإضافة إلى بيانه علة تخلّفها عن القاعدة – قد يضطر أحيانًا إلى إضافة قيد للقاعدة يمنع دخول المسألة المستثناة؛ بل قد يغير لفظ القاعدة بتضمينها المسألة المستثناة. وإذا لم يجد طريقًا لإثبات اطراد القاعدة – وهذا نادر – فإنه يحكم بأنها غير معتدٍّ بها:

 فمن القواعد التي قيّدها بشرط:

- ق68: « تَبَدُّلُ سببِ المِلْكِ قائمٌ مقامَ تبدُّلِ الذَّاتِ ».

حيث قيدها في نهاية التعليق عليها بقوله: «واعلم أن هذا بالنظر إلى غير العاقدين. وأما بالنظر إليهما: فإذا حصل المقصود لا يبالى باختلاف سببٍ».

- ق151: « الشَّيُء إِذَا ثَبَتَ ثَبَتَ بِجَميعِ لَوَازِمِهِ ».

حيث قال في بداية التعليق عليها: «... هذا ليس على اطلاقه؛ بل هو في موضع لا يتصوّر الانفكاك بين اللازم والملزوم...».

- ق199: « لاَ يَصِحُّ تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدّينُ ».

حيث قال في بداية التعليق عليها: «... واعلم أن عدم صحة تمليكه: إذا لم يسلّطه على قبضه. وأما إذا سلطه: يكون وكيلاً قابضًا للموكّل، ثم لنفسه»([[182]](#footnote-182)).

 ومن القواعد التي ضمّن لفظها المسألة المستثناة:

- ق51: «البَعْضُ لاَ يَزِيْدُ عَلَى الكُلِّ إلاَّ فِي مَسْأَلةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ إذَا قَالَ الرَّجُلُ لامرأتِهِ: أَنْتِ عليَّ كَظَهْرِ أُمِّي».

- ق112: «الحرُّ لا يدخلُ تحتَ اليدِ». حيث قال في نهاية تعليقه عليها: «فالأولى أن يقال: الحرّ لا يدخل تحت اليد إلا الزوجة، فإنها في يد زوجها».

 ومن القواعد التي نفى صحة الاحتجاج بها؛ لعدم اطرادها:

* ق63: «التَّابعُ لا يُفْرَدُ بالحُكْمِ».
* ق177: « قَدْ يَثْبُتُ الفَرْعُ و إِنْ لَمْ يَثْبُتِ الأَصْلُ.».

إضافة إلى ما سبق فإن المؤلف نفسه صرح بأهمية بيان المسائل المستثناة من القواعد ظاهرًا وعلة استثنائها منها؛ حتى تبقى القاعدة كلية يصح الاستدلال بها فقال: «فأنت تحتاج إلى نظر دقيق في سائر المسائل الخارجة عن الأصل في بدء النظر؛ ليتّضح لك أسباب خروجها عن الأصل؛

لأن القواعد والأصول إذا لم تكن مطّردة لا يصح الاستدلال بها...»([[183]](#footnote-183)).

**أما منهجه في عرض المسائل التي قيل إنها مستثناة:** فيتلخص فيما يأتي:

 يبدأ الحديث عنها بلفظ يبرزها، ويميزها عن غيرها، ومن هذه الألفاظ:

- «وخرج عن هذا الأصل...» (وهذا التعبير هو الغالب)([[184]](#footnote-184)).

- «وخرج عن هذا الأصل في بدء النظر...»([[185]](#footnote-185)).

- «وبعضهم استثنى من هذه القاعدة...»([[186]](#footnote-186)).

 إذا كانت المسائل التي قيل إنها مستثناة متعدّدة فإنه يسلك في عرضها أحد المناهج الآتية:

- يسرد المسائل التي قيل إنها مستثناة جميعًا، ثم يجيب عنها بتخصيص كل مسألة بجواب مستقل([[187]](#footnote-187)).

- وقد يكون الجواب واحدًا شاملاً لجميع المسائل([[188]](#footnote-188)).

- وربما جمع الجواب عن بعض المستثنيات في جواب واحد([[189]](#footnote-189)).

- وأحيانًا يجيب عن كل مسألة عقبها مباشرة([[190]](#footnote-190)).

- كما أنه قد يحيل الجواب على موضع آخر([[191]](#footnote-191)).

• وبالنظر إلى طبيعة الأجوبة فإن هناك سمات مشتركة لكثير منها:

- فتارة تكون الأجوبة ببيان أن المسألة لم يتحقق فيها شرط القاعدة([[192]](#footnote-192)).

- أو وُجد فيها مانع([[193]](#footnote-193)).

- أو أنها تدخل تحت قاعدة أخرى هي أليق بها([[194]](#footnote-194)).

**السابع: منهجه في إيضاح المصطلحات والألفاظ الغريبة:**

**منهجه في إيضاح المصطلحات:**

لم يكن من منهج المؤلف الاعتناء بإيضاح المصطلحات التي ترد في كتابه؛ لهذا قلّت المصطلحات الموضّحة.

وإذا كانت هناك حاجة لإيضاح مصطلح ما فإنه قد يكتفي ببيان المراد منه، دون عناية بالتعريف الدقيق له، وقد يذكر تعريفًا دقيقًا له. وإذا عرّفه فإنه لا يتعرّض مطلقاً لشرحه، وبيان محترزاته، وما يمكن أن يرد عليه من اعتراضات.

**أما الألفاظ الغريبة:**

فلم يكن يتعرّض لبيان المعنى اللغوي لها. ولعلّ السبب في ذلك كلّه هو حرصه على اختصار كتابه؛ ليسهل ضبطه.

ولكي يحصل تصوّر عمليّ لمنهج المؤلف في إيضاح المصطلحات فهذه نماذج لذلك:

• فمن العبارات التي بيّن فيها المراد من بعض المصطلحات:

- «المراد بالسقوط: انعدام مقتضي الحكم، لا عدم عمله لمانع»([[195]](#footnote-195)).

- «والمراد باليقين: غالب الظن»([[196]](#footnote-196)).

• ومن العبارات التي عرّف فيها بعض المصطلحات:

- «فإن الضمان عبارة عن: ردّ مثل الهالك إن كان مثليًّا، أو قيمته إن كان قيميًّا»([[197]](#footnote-197)).

- «عُرِّف الدّين في (الحاوي القدسي) بأنه عبارة عن: مال حكميّ يحدث في الذمة ببيع أو استهلاك أو غيرهما»([[198]](#footnote-198)).

**الثامن: منهجه في النقل من المصادر:**

إنّ السّمة العامة لجلّ ما يُؤلّف من كتب علمية هي الاستفادة ممّا توصل إليه الآخرون من نتائج في العلم نفسه، على تفاوت بينها في مقدار هذه الاستفادة، وكيفيتها.

وكلّما كانت المصادر متنوّعة، والنقل منها بقدر الحاجة دون استرسال، مع ظهور شخصية الناقل، في حسن الترتيب، والربط بين النقول، وفيما يفيضه عليها من اجتهادات دقيقة، واستنتاجات مبتكرة...، كان لذلك أكبر الأثر في قيمة الكتاب العلمية.

وهذا ما يمكن أن يُقال عن كتاب ناظر زاده.

فقد كثرت مصادره وتنوعت، بين الفقه وقواعده وأصوله وغيرها. وكان ينقل منها بقدر الحاجة من غير استرسال، مع حسن الترتيب والربط بينها. بالإضافة إلى ما يستقلّ به من زيادات.

كما أن لمذهب المؤلف الفقهيّ النّصيب الأوفر في تحديد هويّة هذه المصادر؛ إذْ لا يكاد يخرج عن كتب الحنفية في مصادره.

وقد اختلف منهجه في كيفية النقل عن المصادر، والعزو إليها:

• **أما كيفية النقل عنها:** فيمكن إيضاحه في النقاط الآتية:

**1**- قد ينقل عنها باللفظ نفسه([[199]](#footnote-199)).

**2**- وقد ينقل عنها مع تصرّف يسير، يكون بالتقديم والتأخير، أو الزيادة والحذف، أو تغيير بعض الألفاظ، ونحو ذلك. وكان غالبًا لا يصرح بهذا التصرّف([[200]](#footnote-200)).

**3**- وربّما نقل عنها بالمعنى([[201]](#footnote-201)).

• **أما كيفية العزو إليها**: فيمكن إيضاحه في النقاط الآتية:

**1-** قد يذكر اسم المؤلف واسم كتابه أولاً، ثم يورد النقل عقب ذلك مباشرة؛ كقوله: «ولكن صرّح حافظ الدين النسفي في كتابه المسمى بِـ (المنار) بقوله:...»([[202]](#footnote-202)).

**2**- وقد يرمز لهما؛ كقوله: «وأجاب عنه صاحب (العناية) بأن...»([[203]](#footnote-203)).

**3**- وقد يكتفي باسم الكتاب؛ كقوله: «وقد استثنى في (القنية) مسألتين:...»([[204]](#footnote-204)).

**4**- وأحيانًا يضيف إلى أحد الأمور السابقة: تحديد اسم الكتاب، أو الباب، أو الفصل؛ كقوله: «وعلى هذا ظهر سهو ابن نجيم في (أشباهه)، حيث قال في كتاب (الغصب):...»([[205]](#footnote-205)).

وكقوله: «حيث قال صاحب (المغني) في فصل (المعارضة): والأصل في ذلك...»([[206]](#footnote-206)).

**5**- كما أنه قد يكتفي باسم القائل فقط؛ كقوله: «وذكر القدوري: أن على المستأجر...»([[207]](#footnote-207)).

**6**- وهذه الأمور الخمسة السابقة كما أنه قد يذكرها قبل النقل، كذلك قد يوردها بعد النقل –وهذا الغالب-. ومن أمثلة ذلك:

**أ** **-** «... كذا قال الإتقاني في (شرح المغني)، ولم يجب»([[208]](#footnote-208)).

**ب** **-** «... كذا يفهم من عبارة صاحب (الدرر)»([[209]](#footnote-209)).

**جـ-** «... كذا في (العناية)»([[210]](#footnote-210))، و«كما في (الخانية)»([[211]](#footnote-211)).

**د** - «... ذكره قاضي خان في أوائل: فصل فيما يجب الأجر على المستأجر»([[212]](#footnote-212)).

**هـ**- «... ذكره الزيلعي»([[213]](#footnote-213)).

**7** **-** إضافة إلى ما سبق: فإنه قد ينقل العبارة من كتاب معيّن دون عزوها إليه، وقد تتضمّن هذه العبارة نقولاً من كتب أُخَر، فيذكر النقول دون ذكر الواسطة التي توصّل بها إلى تلك النقول!.

وهذه السمة موجودة في كثير من الكتب. ومن أوضح الأمثلة على ذلك:

أن ناظرزاده في أثناء تعليقه على حديث «الخراج بالضمان» قال: «قال أبو عبيد الله: الخراج في هذا الحديث: غلّة عبد يشتريه الرجل فيستغلّه...»([[214]](#footnote-214)).

وبالرجوع إلى آكد مظانّها من كتب أبي عبيد بن سلام: وُجد أن العبارة مذكورة عنده بمعناها. أما لفظها عند ناظرزاده فيكاد يكون مطابقًا للفظ ابن نجيم، ومع ذلك لم يَعزُها ناظرزاده إليه. كما أنّ لفظ ابن نجيم كلفظ السيوطي، ولم يعزها إليه أيضًا! وربّما أن السيوطي استفادها أيضًا بواسطة، ولم يعزها إليها، ولاسيما أن لفظ السيوطي ليس قريبًا من لفظ أبي عبيد!.

وممّا يؤكد أن ناظرزاده استفادها من أشباه ابن نجيم: أن أشباهه هي المرجع الرئيس لناظرزاده في تعليقه على القاعدة التي ورد فيها الحديث المذكور، كما أن التعليق تضمّن نقلين آخرين عن الفخر البزدوي، والأصحاب من الحنفية، وكلا النقلين مذكوران بلفظهما في أشباه ابن نجيم. ومع ذلك كله لم يذكره في تعليقه على القاعدة مطلقًا([[215]](#footnote-215)).

**8**- كما أنه قد يشير إلى مصدر العبارة لكن بإحالات مبهمة أو مجملة:

• فمن الإحالة المبهمة:

- «الاجتهاد لا ينقض بمثله: و**عللوه** بأن الاجتهاد الثاني...

وعلل **البعض**: بأن قبول شهادته...

و**بعضهم** استثنى من هذه القاعدة...»([[216]](#footnote-216)).

- «تفويض التصرف في ملك الغير لا يجوز: ولذا **قالوا**:...»([[217]](#footnote-217)).

• ومن الإحالات المجملة:

إحالته إلى كتب تشترك مع غيرها في الاسم دون أن يميّز أيها المراد. ومن هذه الكتب: (الإرشاد)، (الحاوي)، (شرح الطحاوي)، (شرح منظومة ابن وهبان)، (الكافي)، (الكفاية)، (المبسوط)، (النهاية)، (الوجيز)([[218]](#footnote-218)). فهذه الأسماء وغيرها يشترك في كل واحد منها عدّة كتب من كتب الحنفية، ويصعب على القارئ تمييز المراد من كل واحد منها؛ لأنه يحتاج حينئذ إلى البحث عن النقل في مظانّه من كل كتاب يشترك في ذلك الاسم!.

**التاسع: منهجه في ذكر الأعلام:**

لم يكن من منهج المؤلف الاعتناء بذكر الأعلام والتعريف بها، وإذا ذكرها يكون ذلك بالاكتفاء بما تشتهر به، ويحصل به تمييز لها، دون مزيد تفصيل:

فإذا كان له اسم يشتهر به أو كنية أو لقب اكتفى به؛ كقوله: «أحمد»، «بريرة»، «حبان»، «زفر»، «محمد»، «أبو حنيفة»، «أبو الشجاع»، «أبو يوسف»، «البزدوي»، «الزيلعي»، «السرخسي»، «الشافعي».

وإذا لم يحصل تميزه بذلك ذكر لفظًا آخر يميزه؛ كقوله: «محمد بن الفضل»، «أبو سعيد بن أسعد»، «شمس الأئمة الحلواني».

ولم يزد على لفظين إلا فـي ذكره لاسمه حيث قال «محمد بن سليمان الشهير بناظرزاده».

وأكثر ما كان يذكر الأعلام بالرمز لها بربطها بأحد الكتب؛ كقوله: «صاحب (الدرر)»، «صاحب (العناية)»، «صاحب (الهداية)».

وممّا يؤكد أن هذا هو أكثر صنيعه: أن الكتب الثلاثة السابقة هي أبرز مصادره ومع ذلك لم يصّرح باسم المؤلف إلا في كتاب واحد، ومرة واحدة فقط، حيث قال: «وجعل المولى خسرو في درره، في آخر كتاب القضاء...»([[219]](#footnote-219)).

ومن مظاهر عدم اعتنائه بالأعلام: أنه لم يصرّح باسم أحد من مشايخه أو تلاميذه أو معاصريه إلا في موضع واحد فقط، وفي مقدمة الكتاب، حيث صرّح باسم العالم الذي أراد عرض كتابه عليه، وهو أبو سعيد بن أسعد([[220]](#footnote-220)).

**العاشر: منهجه في الربط بين مباحث الكتاب:**

كان المؤلف يتجنّب التكرار في أكثر مباحث الكتاب ومسائله، ويكون سبيله إلى ذلك هو الرّبط بينها، بإحالة الموضع المتأخر إلى المتقدّم، أو العكس.

وقد يقرنُ ذلك بتحديد الباب المحال إليه والقاعدة أو أحدهما، وقد لا يقرنه بشيء من هذا التحديد.

• **فمن أمثلة الإحالة على متأخر:**

- «وسيجئ تفصيله في باب الباء -إن شاء الله تعالى- في قولهم: «بقاء الشيء مستغنٍ عن بقاء السبب»»([[221]](#footnote-221)).

- «وسيأتي زيادة تفصيل في باب السين -إن شاء الله-»([[222]](#footnote-222)).

- «وسيأتي جوابه -إن شاء الله-»([[223]](#footnote-223)).

• **ومن أمثلة الإحالة على متقدّم:**

- «... وهذا من باب الحيل. وقد ذُكر في باب الحاء: الحيلة لدفع الضرر عن نفسه جائز، وإن تضرر الغير في ضمنه»([[224]](#footnote-224)).

- «... فيسترده، كما مرّ في باب الدال...»([[225]](#footnote-225)).

- «... والأصل فيه: ما أبيح للضرورة يتقدر بقدرها - كما مرّ -»([[226]](#footnote-226)).

* «والجواب: أنها من باب الدفع، وقد مرّ أنّ الدفع بواحد مما ذكر صحيح قبل القضاء...»([[227]](#footnote-227)).

المبحث الرابع: مصادره وطرق الاستفادة منها:

مصادر أيّ كتاب تعدّ مرآة مهمة لجوانب متعدّدة منه؛ لهذا فإن من يقوم بتحقيق كتاب ما ودراسته يُعنى بخدمة مصادره من عدّة جهات، منها:

- من جهة إبرازها استقلالاً، وتصنيفها، وبيان طرق استفادة المؤلف منها.

- ومن جهة بيان منهج المؤلف في النقل منها.

- ومن جهة التعريف بها.

- ومن جهة فهرستها.

**أما منهج المؤلف في النقل منها:** فقد سبق بيان ذلك في المبحث السابق، عند الحديث عن منهج المؤلف في النقل من المصادر([[228]](#footnote-228)).

**أما التعريف بها**: فسيأتي التعريف بكل كتاب منها عند ذكر المؤلف له لأول مرّة؛ لأن الكتب شأنها شأن الأعلام والمصطلحات والألفاظ الغريبة...، حيث إن القارئ يحتاج إلى التعّرف عليها عندما ترد عليه لأوّل مرّة في الكتاب المحقّق.

**أما فهرستها:** فسيأتي حصرها، وترتيبها على حروف الهجاء، وذكر المواضع التي وردت فيها، وذلك في نهاية الرسالة، ضمن قائمة الفهارس.

**أما إبرازها وتصنيفها** **وبيان طرق استفادة المؤلف منها**: فهو على النحو الآتي:

**أ** **-** لقد رجع المؤلف إلى مصادر كثيرة في كتابه، وهذه المصادر منها ما صرّح باسمه عند النقل عنه، ومنها ما لم يـصرّح بـه، وعدد الـمصادر التي صرّح بها: خمسة وأربعون مصدرًا.

**ب** – جميع المراجع التي صرّح بها لا تخرج عن ثلاثة علوم: الفقه، وأصول الفقه، والقواعد الفقهية. وقد نال علم الفقه النصيب الأوفر منها، حيث بلغت مصادره: تسعة وثلاثين مصدرًا، ثم أصول الفقه بخمسة مصادر، ثم القواعد بمصدر واحد.

وسوف يتم تصنيف هذه المصادر حسب العلوم الثلاثة المذكورة، ثم ترتيب مصادر كل علمٍ حسب تاريخ وفاة المؤلف؛ لأن المتقدم له سبق التأليف، فكان حقّه التقديم. وإذا كان المؤلف أورد الكتاب بلفظ مختصر (غير اسم الكتاب الذي سيُذكر ابتداء) فإنه سيُميّز بوضعه بين هلالين:

أولاً: مصادره الفقهية:

**1-** الخراج:

ليعقوب بن إبراهيم، أبي يوسف الأنصاري (ت182هـ).

**2-** الجامع الكبير (الجامع):

لمحمد بن الحسن الشيباني (ت189هـ).

**3-** الاستحسان:

لمحمد بن الحسن أيضًا. وهو أحد كتب الأصل المعروف بالمبسوط؛ إذْ إنّ محمد بن الحسن ألف أبواب الأصل مفردة، ثم جُمعت فصارت مبسوطًا.

**4-** الزيادات:

لمحمد بن الحسن كذلك.

**5-** النوازل:

لنصر بن محمد، أبي الليث السمرقندي (ت373هـ).

**6-** الكتاب، المشهور بمختصر القُدُوري:

لأحمد بن محمد المعروف بالقُدُوري (ت428هـ).

**7-** التجريد:

لعلّه للقُدُوري أيضًا.

**8-** شرح مختصر القُدُوري (شرح الأقطع):

لأحمد بن محمد، أبي نصر المعروف بالأقطع (ت474هـ).

**9-** غناء الفقهاء (عناء الفقهاء – هكذا ورد عند المؤلف بالعين المهملة!-):

لعلي بن محمد، أبي الحسن الفخر البزدوي (ت482هـ).

**10-** المبسوط:

لمحمد بن أحمد، أبي بكر الشمس السَّرْخسي (ت483هـ).

**11-** شرح مختصر الطحاوي (شرح الطحاوي):

لعلي بن محمد الأسْبِيجابي (ت535هـ).

**12-** الفتاوى الكبرى (الكبرى):

لعمر بن عبد العزيز، المعروف بالصدر الشهيد (ت536هـ).

**13** **-** تحفة الفقهاء:

لمحمد بن أحمد السمرقندي (ت540هـ).

**14-** الخلاصة:

لطاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري (ت542هـ).

**15-** مجموع النوازل:

والصحيح أن مؤلفه هو أحمد بن موسى الكتبي (توفي في حدود سنة 550هـ).

**16-** فتاوى قاضي خان (الخانية):

لحسن بن منصور، المعروف بقاضي خان (ت592هـ).

**17-** الهداية:

لعلي بن أبي بكر، أبي الحسن الفرغاني المرغيناني (ت593هـ).

**18-** الحاوي القدسي:

والراجح -والله أعلم- أنَّ مؤلفه: أحـمد بن محمـد الغـزنوي (المتوفى في حدود سنة 600هـ).

**19-** المحيط البرهاني:

والصحيح أنه لمحمود بن أحمد، ابن مازه البرهان البخاري (ت616هـ).

**20-** الفتاوي الظهيرية (الظهيرية):

والراجح أن مؤلفها: محمد بن أحمد، أبو بكر ظهير الدين البخاري (ت619هـ).

**21-** الوجيز:

لمحمود بن أحمد، أبي المحامد البخاري المعروف بالحصيري (ت636هـ).

**22-** قنية المنية لتتميم الغنية (القنية):

لمختار بن محمود، أبي الرجا الزاهدي (ت658هـ).

**23-** حاوي مسائل المنية (الحاوي):

لمختار الزاهدي أيضًا.

**24-** فصول الأحكام لأصول الأحكام، المشهور بالفصول العمادية (العمادية):

والراجح أن مؤلفه: عبد الرحيم بن أبـي بكر عـماد الدين بن (علي صاحب الهداية)، المرغيناني (توفي نحو عام 670هـ).

**25-** الوقاية:

لبرهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأكبر أحمد. (جدّ صدر الشريعة الأصغر لأمه) وقيل: لأخـيه تـاج الشريعـة مـحمود بـن صدر الشريعة الأكبر. (جد صدر الشريعة لأبيه).

**26**- الكافي:

لعبد الله بن أحمد، أبي البركات النسفي (ت710هـ).

**27-** كنـز الدقائق (الكنـز):

لعبد الله النسفي أيضًا.

**28-** الفتاوي الوَلْوَالجيّة (الولوالجيّة).

والراجح أن مؤلفه: إسحاق بن أبي بكر، أبو المكارم الولوالجي (ت710هـ).

**29-** النهاية:

للحسن بن علي، الحسام السِّـغـناقي (ت711هـ).

**30**- الكفاية:

والراجح أن مؤلفها: جلال الدين بن شمس الديـن الكـرلاني (كان حيًّا في حدود عام 711هـ).

**31-** خزانة المفتين:

لحسن بن محمد السَّمنْقَاني (ت746هـ)

**32-** (شرح منظومة ابن وهبان)، لعل المقصود به: عقد القلائد في حلّ قيد الشرائد:

لعبد الوهاب بن أحمد بن وهبان (ت768هـ).

**33-** العناية:

لمحمد بن محمد، أبي عبد الله أكمل الدين البابرتي (ت786هـ).

**34-** جامع الفصولين:

لمحمود بن إسرائيل، الشهير بابن قاضي سماو (ت823هـ).

**35-** الجامع الوجيز المشهور بالفتاوي البزازية (البزازية):

لمحمد بن محمد الشهير بالبزازي (ت827هـ).

**36-** فتح القدير:

لمحمد بن عبد الواحد، الكمال المعروف بابن الهمام (ت861هـ).

**37-** غرر الأحكام:

لمحمد بن فراموز، الشهير بملا خسرو (ت885هـ).

**38-** درر الحكام شرح غرر الأحكام (درر الحكام، أو الدّرر):

لمحمد بن فراموز أيضًا.

**39-** الإرشاد:

دلّ السياق الذي أورد المؤلف فيه هذا الكتاب على أنه في الفقه، وهناك عدّة كتب في الفقه الحنفي تعرف بالإرشاد، لكن لم يظهر لي أيها المراد([[229]](#footnote-229)).

ثانيًا: مصادره الأصولية:

**1**- كنـز الوصـول إلى معرفـة الأصول، المشهور بأصول البزدوي (أصول فخر الإسلام).

لعلي بن محمد، الفخر البزدوي (ت482هـ).

**2** - المغني:

لعمر بن محمد، أبي محمد الخبّازي (ت691هـ).

**3** - منار الأنوار (المنار).

لعبد الله بن أحمد، أبي البركات النسفي (ت710هـ).

**4** **-** شرح المغني:

لمنصور بن أحمد، أبي محمد القاءاني (ت775هـ).

وهذا الكتاب يُعدّ المرجع الرئيس للقواعد الأصولية التي ذكرها المؤلف، ومع ذلك لم يصرّح المؤلف به إلا مرة واحدة، ونُسب فيها إلى الإتقاني (وليس القاءاني)! ولعلّ هذا تحريف من النّاسخ الأول وتابعه مَنْ بعده مِنَ النّساخ...

**5-** كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي (الكشف).

لعبد العزيز بن أحمد البخاري (ت730هـ).

ثالثًا: ما رجع إليه من كتب القواعد الفقهية:

رجع المؤلف إلى كتاب واحد في القواعد الفقهية، وهو الأشباه والنظائر لزين الدين ابن إبراهيم بن نجيم المصري (ت970هـ).

وقلّة مصادر المؤلف من كتب القواعد الفقهية يُعدُّ مزيّة له لا عليه!.

وذلك أن الحنفية وإن كان لهم سبق التأليف في القواعد الفقهية، إلا أنه بعد تأليف أبي زيد الدّبوسي (ت430هـ) لكتابه: (تأسيس النظر) شهد التأليف لديهم ركودًا واضحًا، امتدّ إلى القرن العـاشر الهجـري. وكـان الميدان في هـذه الفـترة بالدرجة الأولى لعلماء الشافعية([[230]](#footnote-230)).

وقد أدرك ذلك ابن نجيم (ت971هـ)، حيث قال:

«وإن المشايخ الكرام قد ألّفوا لنا ما بين مختصر ومطوّل، من متون وشروح وفتاوى، واجتهدوا في المذاهب والفتوى، وحرّروا ونقَّحوا – شكر الله سعيهم –إلا أني لم أر لهم كتابًا يحاكي كتاب الشيخ تاج الدين السبكي الشافعي...»([[231]](#footnote-231)).

ولربط ما توصّل إليه الشافعية في علم القواعد الفقهية بفروع الحنفية، وللاستفادة من منهجهم في التأليف: ألّف ابن نجيم (ت970هـ) أشباهه؛ محاكاة لأشباه ابن السـبكي (ت771هـ)، وكذلك أشباه السيوطي (ت911هـ).

وقد أجاد ابن نجيم في أشباهه وأفاد، وأحدث نقلة نوعية للتأليف لدى الحنفية، وصار كتابه عمدة المتأخرين منهم؛ حيث انكبّوا عليه شرحًا وتعليقًا ونظمًا... حتى بلغت مصنّفاتهم حوله أكثر من أربعين مصنّفًا([[232]](#footnote-232)).

ولا يعني هذا أن علماء الحنفية لم تكن لهم عناية بالقواعد الفقهية قبل ابن نجيم، فقد كانت كتبهم الفقهية حافلة بها؛ تعليلاً وتوضيحًا وربطًا بين الفروع المتشابهة بتلك القواعد.

وقد تنبّه المؤلف إلى هذا؛ فانتقى ممّا أودعه ابن نـجيم في أشباهه من القـواعد المتداولة في كتب هذا الفن، كما انكبّ على كتب الفقه الحنفي؛ لينقب فيها عن قواعد الحنفية، وكانت عنايته مركّزة على كتابين غنيّين بالقـواعد، هما (العـناية) للبـابرتـي (ت786هـ)، و(الدرر) لملاّ خسرو (ت885هـ). وكانت استفادته منهما أكثر من استفادته من أشباه ابن نجيم. وقد وفّق في حسن الانتقاء والترتيب، واستطاع أن يوظّف هذه المصادر لبحث قواعده استقلالاً وفق المنهج الفريد الذي رسمه لنفسه في هذا الكتاب.

**جـ**- بالإضافة إلى المصادر التي صرّح المؤلف باسمها كانت له مصادر أخر اكتفى المؤلف بذكر مؤلفيها، منها:

تبيـين الحقائق:

لعثمان بن علي الزيلعي (ت743هـ)([[233]](#footnote-233)).

**د** **-** بعد أن تمّ بيان مصادر المؤلف يناسب إيضاح **طرق استفادته منها**:

لقد تنوّعت طرق استفادته منها بعدّة اعتبارات:

• فباعتبار مقدار استفادته منها: فإن مصادره على مرتبتين:

**الأولى**: المصادر الرئيسة:

وهي مرتبة على حسب استفادته منها على النحو الآتي:

**1**- **2**- غرر الأحكام وشرحه: درر الحكام. كلاهما لملاّ خسرو (ت885هـ).

**3**- **4**- الهداية للمرغيناني (ت593هـ)، وشرحها: العناية للبَابَرْتي (ت786هـ).

**5** - الأشباه والنظائر لابن نجيم (ت911هـ).

**6**- **7**- المغني للخبازي (ت691هـ)، وشرحه للقاءاني (ت775هـ).

**الثانية**: المصادر الثانوية:

وهي بقية المصادر الآنف ذكرها([[234]](#footnote-234)).

• وباعتبار المسلك الذي توصّل به إليها: فإن له في الوصول إليها مسلكين:

**الأول**: المصادر التي نقل منها بطريق مباشر.

**الثاني**: المصادر التي نقل منها بواسطة كتاب آخر.

ويصعب حصر مصادره في كل نوع منهما، لكن يمكن أن يقال: إن مصادره الرئيسة غالبًا ما كان يستفيد منها مباشرة، كما أن المصادر الأخر غالبًا ما كان يستفيد منها بواسطة أحد المصادر الرئيسة.

وهذا ليس بمطّرد؛ لأن (العناية) مثلاً من مصادره الرئيسة، ومع ذلك فإنه في حالات قليلة كان يستفيد منها بواسطة (الدّرر)، أو أشباه ابن نجيم([[235]](#footnote-235)).

كما أن (الكافي) مثلاً: من مصادره الثانوية، واستفاد منه مباشرة في القاعدة رقم 82، وما جاء في التعليق عليها. وكذلك (الكفاية) استفاد منها مباشرة في القاعدة رقم 193.

• وباعتبار التصريح بها: فإن له في ذلك مسلكين:

**الأول**: التصريح بالمصدر الذي استفاد منه.

**الثاني**: عدم العزو إلى المصدر مطلقًا، مع تطابق اللفظ بينه وبين المصادر، أو التّقارب الشديد بينهما.

وهذان المسلكان ينسحبان على أكثر مصادره: فمصادره الرئيسة مثلاً: تارة ينقل منها ويعزو إليها، وتارة لا يعزو إليها على الرغم من استفادته منها؛ بل إن (شرح المغني) يعّد مصدره الرئيس في قواعده الأصوليّة، ومع ذلك لم يصّرح به إلا مرة واحدة!.

• وباعتبار طريقته في كيفية النقل منها: فتارة ينقل منها باللفظ نفسه، وتارة بنحوه، وتارة بمعناه.

وقد سبق بيان ذلك مفصلاً في منهج المؤلف، كما تمّ بيان طريقته في العزو إليها([[236]](#footnote-236)).

المبحث الخامس: من استفاد منه:

**فـي الـزوايـا خـبـايـا وفـي الـرجـال بـقـايـا**

هذا البيت ورد على غلاف إحدى النسخ الخطية للكتاب - وهي نسخة (هـ) -، وكأنّ المقصود من إيراده وصفُ حال الكتاب: فهو كالكنز المنسيّ في زاوية من زوايا البيت المتروكة التي لا يُظنُّ أنّ فيها شيئًا، ومؤلفه يُعدّ من بقية العلماء المغمورين الذين لم ينالوا حظًّا من الشهرة.

وهذا المعنى مطابق لواقع الكتاب ومؤلفه؛ فعلى الرغم من قيمة الكتاب العلمية إلاّ أنّي لم أجد له ذكرًا في الكتب المتأخرة عن المؤلف، حيث بذلت جهدي في البحث عنه في كثير من كتب الفقه الحنفي وقواعده وأصوله المتأخرة عن المؤلف إلا أني لم اهتدِ إلى التصريح به والعزو إليه.

**لكن بالمقارنة بينه وبين أحد أهم كتب قواعد الحنفية المتأخرة عنه تبيّن أنه استفاد من ناظرزاده استفادة لاشك فيها. وهذا الكتاب هو: (مجامع الحقائق) لأبي سعيد الخادمي (ت1176هـ).**

وكتاب الخادمي – وإن كان متنًا في أصول الفقه، إلا أنه ختمه بقواعد فقهية مهمّة بـلغت (154) قاعدة، وبالمقارنة بين قواعد الخادمي وما نقل عنه من تعليق على بعضها من جهة، وكتاب (ترتيب اللآلي)، وما أضيف إليه من قواعد في نسخة (هـ) من جهة أخرى: يُلحظ أنه المصدر الرئيس لقواعد الخادمي؛ بل إن إسهام الخادمي في قواعده يكاد ينحصر في انتقائها من كتاب ناظرزاده، وتنقيح كثير منها من القواعد الأصولية والضوابط الفقهية، واختصار ألفاظ بعضها، مع إضافة بعض القواعد التي لم يذكرها ناظرزاده.

**ويدّل على هذا أمور، منها:**

**أ** **-** موافقة الخادمي لناظرزاده في ترتيب قواعده، حيث بدأ قواعده بحرف (الألف)، وذكر تحته القواعد التي تبدأ بهذا الحرف، ثم انتقل إلى الباء... وهكذا. كما فعل ناظرزاده.

**ب - أن ثلثي قواعد الخادمي (تقريبًا ) مطابق لقواعد ناظرزاده!!.**

فقد ذكر الخادمي خمسًا وتسعين قاعدة بلفظ ناظرزاده، أو مثله. وهذه القواعد المتطابقة يمكن إيضاحها وفق الجدول الآتي:

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| م | **رقم القاعدة** | | **م** | **رقم القاعدة** | | **م** | **رقم القاعدة** | | **م** | **رقم القاعدة** | |
| **عند ناظرزاده** | **عند الخادمي** | **عند ناظرزاده** | **عند الخادمي** | **عند ناظرزاده** | **عند الخادمي** | **عند ناظرزاده** | **عند الخادمي** |
| 1 | 1 | 7 | 25 | 64 | 38 | 49 | 129 | 67 | 73 | 204 | 115 |
| 2 | 7 | 10 | 26 | 65 | 39 | 50 | 131 | 68 | 74 | 207 | 104 |
| 3 | 8 | 11 | 27 | 68 | 40 | 51 | 137 | 69 | 75 | 209 | 118 |
| 4 | 10 | 12 | 28 | 69 | 41 | 52 | 140 | 70 | 76 | 216 | 126 |
| 5 | 13 | 14 | 29 | 73 | 42 | 53 | 146 | 73 | 77 | 218 | 127 |
| 6 | 14 | 5 | 30 | 75 | 43 | 54 | 152 | 74 | 78 | 220 | 128 |
| 7 | 16 | 3 | 31 | 76 | 44 | 55 | 155 | 76 | 79 | 221 | 129 |
| 8 | 17 | 16 | 32 | 86 | 46 | 56 | 156 | 77 | 80 | 222 | 130 |
| 9 | 21 | 17 | 33 | 88 | 47 | 57 | 157 | 78 | 81 | 226 | 135 |
| 10 | 25 | 18 | 34 | 89 | 48 | 58 | 158 | 81 | 82 | 232 | 139 |
| 11 | 26 | 20 | 35 | 90 | 49 | 59 | 161 | 84 | 83 | 234 | 140 |
| 12 | 27 | 21 | 36 | 94 | 50 | 60 | 164 | 85 | 84 | 241 | 136 |
| 13 | 32 | 22 | 37 | 96 | 51 | 61 | 165 | 87 | 85 | 244 | 141 |
| 14 | 44 | 27 | 38 | 97 | 52 | 62 | 166 | 88 | 86 | 248 | 142 |
| 15 | 46 | 29 | 39 | 100 | 53 | 63 | 170 | 94 | 87 | 249 | 143 |
| 16 | 48 | 2 | 40 | 103 | 54 | 64 | 172 | 95 | 88 | 252 | 144 |
| 17 | 49 | 25 | 41 | 114 | 57 | 65 | 173 | 96 | 89 | 253 | 146 |
| 18 | 53 | 31 | 42 | 115 | 58 | 66 | 175 | 97 | 90 | 256 | 147 |
| 19 | 54 | 32 | 43 | 116 | 59 | 67 | 176 | 98 | 91 | 260 | 149 |
| 20 | 56 | 33 | 44 | 122 | 61 | 68 | 196 | 105 | 92 | 261 | 150 |
| 21 | 59 | 34 | 45 | 124 | 62 | 69 | 197 | 106 | 93 | 262 | 151 |
| 22 | 60 | 35 | 46 | 125 | 63 | 70 | 198 | 107 | 94 | 264 | 153 |
| 23 | 61 | 36 | 47 | 127 | 65 | 71 | 200 | 109 | 95 | 265 | 154 |
| 24 | 63 | 37 | 48 | 128 | 66 | 72 | 202 | 114 |  |  |  |

**جـ -** وممّا يؤكد أن الخادمي استفاد تلك القواعد الخمس والتسعين من ناظرزاده: أن بعضها اشتهر بلفظ آخر، ومع ذلك فإن الخادمي ترك المشهور وأخذ بنص القاعدة التي عند ناظرزاده. ومن ذلك قواعد ناظرزاده الآتية:

**1-** ق27: «الأَصْلُ العَدَمُ فِي الصِّفَاتِ العَارِضَةِ».

هذا لفظ ناظرزاده. وقد عبر به الخادمي وترك اللفظ المشهور، وهو: «الأصل العدم» أو: «الأصل في الصفات العارضة العدم»([[237]](#footnote-237)).

**2-** ق103: «جوازُ الشَّرعِ يُنَافِي الضَّمَانَ».

فهذا اللفظ لم أجده إلا في قواعد الخادمي وشروحها، أما اللفظ المشهور فهو: «الجواز الشرعي ينافي الضمان» :

**3-** ق170: «العَمَلُ بالظَّاهِرِ هُوَ الأَصْلُ؛ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ النَّاسِ».

فهذا اللفظ ورد في أكثر مصادر القاعدة بإضافة قيد: «... في المعاملات». إلا أن الخادمي ترك هذا القيد؛ وفاقًا لناظرزاده.

**4-** ق256: «الولايةُ الخاصَّةُ أَوْلَى مِنَ الولايةِ العامَّةِ».

فهذه القاعدة وردت في جميع مصادرها – التي تمّ الوقوف عليها- بلفظ: «أقوى»، وليس «أولى». ومع ذلك فإن الخادمي ترك لفظ (أقوى) وأخذ بلفظ (أولى)؛ وفاقًا لناظرزاده.

**5-** ق260: «يُرَجَّحُ بَعْضُ وُجُوهِ المُشْتَرَكِ بِغَالِبِ الرَّأْيِ».

فهذه القاعدة يشير إليها كثير من أصوليّي الحنفية عند تعريفهم للمؤوّل، ومن ذلك قول صاحب (المغني): «والمؤوّل: ما يرجّح من المشترك بعض وجوهه بغالب الرأي»([[238]](#footnote-238)). وقد اقتبسها المؤلف من هذا التعريف، دون إشارة إلى أنها تمثّل تعريف المؤول. وتابعه الخادمي في لفظها، ولم يشر إلى تعلقها بتعريف المؤوّل.

**6** **-** ق261: «يَدْخُلُ فِي التَّصَرُّفِ تَبَعًا مَا لاَ يَجُوْزُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا».

فهذه القاعدة اشتهرت بإضافة كلمة «قد» في أولها. إلا أن الخادمي ترك هذا اللفظ المهم؛ وفاقًا لناظرزاده.

**7** **-** ق265: «اليَمِينُ أَبَدًا يَكُونُ عَلَى النَّفْيِ».

وقد عبّر الخادمي بهذا اللفظ وترك اللفظ المشهور، وهو: «اليمين أبدًا **تكون** على النفي».

**د** **-** أن الخادمي ذكر خمس قواعد بنحو لفظ ناظرزاده.

ويمكن إيضاحها في الجدول الآتي:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **م** | **الرقم عند ناظرزاده** | **لفظ القاعدة عند ناظرزاده** | **الرقم عند الخادمي** | **لفظ القاعدة عند الخادمي** |
| 1 | 11 | إذا تعذَّرَ الأصلُ يُصَارُ إلى البَدَلِ. | 13 | إذا **بطل** الأصل يصار إلى البدل. |
| 2 | 15 (في نسخة (جـ)) | إذَا تَعَارَضَ المَفَسَدَتَانِ: رُوعِيَ أعظَمُهُمَا ضررًا بارْتِكَابِ أخفِّهِمَا. | 15 | إذا تعارض مفسدتان روعي **أقلهما** ضررًا بارتكاب أخفهما. |
| 3 | 159 | الضَّمَانُ بالتَغْريرِ مَخْصُوصٌ بِالمُعَاوَضَاتِ. | 82 | الضمان **بالتعدّي** مخصوص بالمعاوضات. |
| 4 | 177 | قَدْ يَثْبُتُ الفَرْعُ و إِنْ لَمْ يَثْبُتِ الأَصْلُ. | 99 | قد يثبت الفرع **مع عدم ثبوت** الأصل. |
| 5 | 188 | كُلُّ شرطٍ يغيِّرُ حكمَ الشَّرْعِ يَكُونُ باطِلاً. | 100 | كل شرط يغيّر حكم **شرع** يكون باطلاً. |

**هـ** **-** أن هناك عشر قواعد عند الخادمي تعدّ مختصرة من قواعد ناظرزاده، ويمكن إيضاحها في الجدول الآتي:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **م** | **الرقم عند ناظرزاده** | **لفظ القاعدة عند ناظرزاده** | **الرقم عند الخادمي** | **لفظ القاعدة عند الخادمي** |
| 1 | 2 | الإِبْرَاءُ عَنِ الأَعْيَانِ لاَ يَجُوزُ، وعنْ دعوَاهَا يجوزُ. | 8 | الإبراء عن الأعيان ليس بجائز، دون دعواها. |

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| 2 | 4 | أَجْزاءُ العِوَضِ تَنْقَسِمُ على أجزاءِ المعوَّضِ، وأجزاءُ الشَّرطِ لا تَنْقَسِمُ على أَجزاءِ المشروطِ. | 9 | أجزاء العوض ينقسم على أجزاء المعوض، بخلاف أجزاء الشرط مع أجزاء المشروط([[239]](#footnote-239)). |
| 3 | 33 | إِعْمَالُ الكَلاَمِ أَوْلَى مِنْ إهمالِهِ متَى أَمْكَنَ، وإذَا لمْ يمكِنْ أُهْمِلَ. | 23 | إعمال الكلام أولى من إهماله؛ إلا أن لا يمكن. |
| 4 | 34 | الاعْتِبَارُ لِلْمَقَاصِدِ والمَعَانِيْ لا للأَلْفاظِ والمَبَانِيْ. | 24 | الاعتبار بالمقاصد لا بالألفاظ |
| 5 | 37 | الأَفْعَالُ المُبَاحَةُ لا يَجُوزُ مُبَاشَرَتُهَا إلاَّ بِشَرْطِ أَنْ لاَ يُؤذِي أَحَدًا. | 26 | الأفعال المباحة إنما تجوز بشرط عدم إذاء [هكذا في المجامع  ومع شرحيه!] أحد([[240]](#footnote-240)). |
| 6 | 143 | السُّكُوتُ فِي مَوْضِعِ الحَاجَةِ إلى البَيَانِ تَمَامُ البَيَانِ. | 71 | السكوت في معرض الحاجة بيان([[241]](#footnote-241)) |
| 7 | 166 | العِبْرَةُ للملفُوظِ نَصًّا دُونَ المَقْصُودِ. | 89 | العبرة للملفوظ. |
| 8 | 206 | لاَ يَنْتَصِبُ أَحَدٌ خَصْمًا عَنْ أَحَدٍ بغيرِ إِذْنِهِ قَصْدًا، وَكَالَةً ونِيَابَةً وَوِلايَةً. | 113 | لا ينتصب أحد خصمًا عن أحد بلا نيابة ولا وكالة ولا  ولاية. |
| 9 | 208 | لاَ تُقَوَّمُ المنافِعُ في أنفُسِهَا، وإنَّمَا تَتَقَوَّمُ؛ لدَفْعِ ضرورةِ الحاجةِ. | 117 | لا يقوم المنافع في أنفسها |
| 10 | 225 | المُبَاشِرُ ضَامِنٌ وإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ, والمُسَبِّبُ لا إلاّ إذَا كَانَ مُتَعَمِّدًا. | 131 | المباشر ضامن وإن لم يتعمد، والمسبب لا إلا بالتعمد. |

**و** **-** أن بعض قواعد الخادمي استفادها من قواعد ناظرزاده، ومن القواعد الثماني والسبعين المضافة إلى نسخة (هـ) معًا، أو أن معناها موجود عند ناظرزاده.

ويمكن إيضاح هذه القواعد وفق الجدول الآتي:

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **م** | **رقمها عند ناظرزاده** | **لفظ القاعدة عند ناظرزاده** | **رقمها في القواعد المضافة إلى النسخة (هـ)** | **لفظها في القواعد المضافة إلى النسخة (هـ)** | **رقمها عند الخادمي** | **لفظها عند الخادمي** |
| 1 | 16 | إذَا اجتَمَعَ الحلالُ والحَرَامُ غُلِّبَ الحَرَامُ. | - | - | 4 | إذا اجتمع المحرم والمبيح غلب المحرم |
| 2 | 24 | الأشـدُّ يُزالُ بالأخفِّ. (علمًا بأن ناظرزاده عند شرح القاعدة أضاف: (الضرر)). | 62 | الضرر الأشد يزال بالأخف | 79 | الضرر الأشد يزال بالأخف |
| 3 | 41 | إِقْرَارُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى غَيْرِهِ. | - | - | 28 | الإقرار على الغير ليس بجائز. |
| 4 | 229 | المُعَلَّقُ بالشَّرْط معدومٌ قَبْلَهُ. | 76 | المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوته. | 138 | المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوته، ومعدوم قبل ثبوت شرطه. |
| 5 | ضمن ق244 | وفيها قاعدة أخرى: ما ثبت بيقين لا يرتفع إلا بيقين. فمن تيّقن بالوضوء وشك في نقضه: فهو على وضوئه. | - | - | 30 | إذا ثبت أصل في الحل والحرمة أو الطهارة أو النجاسة فلا يزال إلا باليقين. |
| 6 | 259 | يُتحمَّلُ الضَّرَرُ الخَاصُّ لأجلِ دَفْعِ ضَرَرٍ عَامٍّ. | 63 | الضرر الخاص يتحمل لدفع ضرر عام. | 80 | الضرر الخاص يتحمل لدفع ضرر عام. |

**ز** **-** بقى من قواعد الخادمي ثمان وثلاثون قاعدة.

وبالمقارنة بين هذه القواعد المتبقية والقواعد الثماني والسبعون المضافة إلى نسخة (هـ) تبين أنّ خمسًا وعشرين قاعدة منها مستفادة بلفظها أو نحوه أو مختصرة من القواعد المضافة!. فلم يبق من قواعد الخادمي التي استقل بها سـوى ثلاث عشرة قاعدة. وهذا العدد يشـكّل (8.4 %) فقط من قواعده.

وهذه القواعد التي استقل بها أرقامها هي: 1، 45، 60، 64، 75، 83، 86، 119، 120، 121، 122، 148، 152.

أما القواعد الخمس والعشرون فيمكن إيضاح وجه استفادتها من القواعد المضافة إلى نسخة (هـ) وفق الجدول الآتي:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **م** | **رقمها في القواعد المضافة** | **لفظ القاعدة في القواعد المضافة لنسخة (هـ)** | **رقمها عند الخادمي** | **لفظها عند الخادمي** |
| 1 | 2 | لا يوصف الصبي قبل البلوغ بالكراهة. | 112 | نفس لفظ القاعدة السابقة |
| 2 | 7 | ما يتردّد بين الفرض والبدعة: فإثباته أولى. وبين السنة والبدعة: فتركه أولى على الأكثر المختار. وبين الواجب والبدعة: فإثباته أولى عند الأكثر. | 133 | ما يتردّد بين الفرض والبدعة: فإثباته أولى. وما بين السنة والبدعة: فتركه أولى. وما بين الواجب والبدعة: فإثباته أولى. |
| 3 | 8+13 | العبرة للغالب الشائع لا النادر. | 91 | نفسه. |
| 4 | 10 | لا عبرة بالظّنيّات في باب الاعتقادات. | 110 | نفسه. |
| 5 | 12 | المطلق إنما يجري على إطلاقه إذا لم يقم دليل التقييد نصّا أو دلالة. | 134 | نفسه. |
| 6 | 14 | إخبار المجتهد عن فعل يقتضي وجوبه كإخبار الشرع. فإنه أوكد من الأمر به، كما في (الكافي). وما في (الهداية): الأولوية لا الوجوب. | 19 | إخبار المجتهد عن فعل للوجوب، كما في (الكافي). وللندب، كما في (الهداية). |
| 7+8 | 16 | الجهل بالأحكام في دار الإسلام ليس بعذر، كما في نكاح الفقهية [هكذا! ولعله يرمز إلى كتاب معين]. لكن في (الذّخيرة): الجهل إنما يكون عذرًا إذا لم يقع حاجة إليها. | 55  +  56 | الجهل بالأحكام في دار الإسلام ليس بعذر. والجهل إنما يكون عذرًا إذا لم يقع حاجة إليها. |
| 9 | 26 | لا ننكر تغيّر الاحكام بتغيّر الأزمان؛ كغلق باب المسجد. | 111 | لا ينكر تغيّر الأحكام بتغيّر الأزمان. |
| 10 | 40 | العبرة للمعاني. (درر) | 90 | العبرة للمعاني. (تحقيقها قبيل شفعة الدرر)([[242]](#footnote-242)). |
| 11 | 44 | للوسائل أحكام المقاصد. | 101 | نفسه. |
| 12 | 47+59 | استعمال الناس حجة يجب العمل بها. | 6 | نفسه. |
| 13 | 49 | العلة لا ترجّح بزيادة من جنسها. | 92 | العلة ترجّح بزيادة من جنسها. |
| 14 | 51 | لا عبرة للدلالة بمقابلة التصريح. | 108 | لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح. |
| 15 | 52 | ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء. | 102 | نفسه. |
| 16 | 61 | الشبهة تكفي لإثبات العبادات. | 72 | نفسه. |
| 17 | 66 | عدم ثبوت حكم الشيء لعدم ثبوت شرائطه ليس رفعًا له. | 93 | نفسه. (**1**) |
| 18 | 69 | لا إلزام إلا بمجمع ما لم يثبت بدليل. | 103 | نفسه. |
| 19 | 70 | لا حجة مع الاحتمال. | 116 | لا حجة مع الاحتمال الناشئ عن دليل. |
| 20 | 72 | ما جاز بعذر بطل بزواله. | 124 | نفسه. |
| 21  +  22 | 73 | ما ثبت حكمًا أصليًّا لا يسقط بالعوارض؛ كالنية لا تسقط بعارض تأخير الصلاة إلى آخر وقت لا يسع إلا الفرض. | 123  +  125 | لا يسقط الحكم الأصلي بالعوارض الجزئية. ما ثبت حكمًا أصليًّا لا يسقط بالعوارض. |
| 23 | 74 | المرء مؤاخذ بإقراره. | 132 | نفسه. |
| 24 | 75 | المثال الجزئي لا يصحّح القاعدة الكلية. | 137 | نفسه. |
| 25 | 78 | الواجب لا يتقيّد بوصف السلامة، والمباح يتقيّد به. | 145 | نفسه. |

**ح - ومن أقوى الأدلة على أن الخادمي استفاد من ناظرزاده**: أن العلائي والحصاري عند شرحهما للقواعد ينقلان أحيانًا نصوصًا عن الخادمي. وبالمقارنة بين هذه النصوص، وما جاء في شرح ناظرزاده لقواعده يلفت النظر التقارب الشديد بينهما، وهذا التقارب يصل غالبًا إلى التطابق اللفظي!.

وتكرُّر هذا التطابق يدّل دلالة واضحة على أنّ ناظرزاده هو مصدر هذه النصوص.

ومن أمثلة ذلك:

**1-** ما جاء في شرح العلائي لقواعد الخادمي ومنافع الدقائق للحصاري([[243]](#footnote-243)): «قوله: الأجر والضمان: نُقل عنه [أي: عن الخادمي]: فلو غصب دابة، أو دارًا واستعمل: لا يضمن منافعهما، بعد ضمان أنفسهما. انتهى».

ولفظ ناظرزاده: «الأجر والضمان لا يجتمعان: ولذا... وكذا إذا غصب دابة أو دارًا واستعمل: لا يضمن منافعهما؛ لأن...»([[244]](#footnote-244)).

وهذه المسألة قد تم توثيق معناها من تسعة كتب، ولم ترد المسألة في واحد منها بهذا اللفظ. وهذا يؤكد أن هذا اللفظ من تعبير ناظرزاده.

**2** **-** وما جاء في الشرحين السابقين([[245]](#footnote-245)):

«قوله: اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأعيان: نُقل عنه - رحمه الله -: فلو اشترى البائع المبيع قبل قبض الثمن من مشتريه بلا واسطة مـشتر آخر بأقل ممّا باعه لم يجز، وبواسطة مشـترٍ آخر يجوز؛ لأن اختلاف السبب (وهو العقد) بمـنـزلة اختلاف العين. انتـهـى».

ولفظ الخادمي هذا مطابق للفظ ناظرزاده مع حذف الخادمي لكلمة واحدة في آخر العبارة وهي: «...(وهو العقد) **ينـزل** منـزلة اختلاف العين»([[246]](#footnote-246)).

وعند توثيق هذه المسألة عند ناظرزاده تـمَّ توثيق معناها من ثلاثة كتب متقدمة على المؤلف، وليس لفظها في واحد منها. بل إن ناظرزاده أعاد هذه المسألة - في موضع لاحق - وصرح بعزوها إلى (العناية)، ولفظ العناية مخالف للفظ ناظرزاده. وهذا يعني أن ناظرزاده مستقلٌّ بهذا اللفظ.

**3-** وما جاء في الشرحين المذكورين([[247]](#footnote-247)):

«قوله: الممتنع عادة كالممتنع حقيقة. ولهذا لزم على المقرّ ما أقرّ به للمقرّ له؛ لأن إقراره للغير كاذبًا ممتنع عادة. انتهى».

وقد اكتفى الشارحان بنقل هذا المثال دون تعليق عليه. وهو بلفظه مذكور في قواعد ناظرزاده([[248]](#footnote-248)).

**4-** وما جاء في الشرحين المذكورين([[249]](#footnote-249)):

«قوله: من شك هل فعل شيئًا أولا فالأصل أنه لم يفعل: كمن شك أنه متوضئ أم لا: فهو محدث. انتهى».

فهذه القاعدة وهذا المثال وردا بلفظهما في قواعد ناظرزاده([[250]](#footnote-250)).

**5–** ومن أقوى ما يدلّ على أن هذه النصوص مستفادة من ناظرزاده: أنه قد يرد في بعضها أخطاء جوهرية ظاهرة: وهذه الأخطاء موجودة أيضًا في بعض نسخ (ترتيب اللآلي)؛ ممّا يعني أنها نقلت من أحد نسخ (ترتيب اللآلي) من غير تمحيص.

ومن أهم ذلك: ما جاء في الشرحين المذكورين([[251]](#footnote-251)):

«قوله: والتنصيص يوجب التخصيص: وإلا يلزم ترجيح القياس على النص في باب الربا. انتهى».

فالدليل المذكور عقب القاعدة يناقضها؛ لأنه يدل على أن التنصيص **لا** يوجب التخصيص!([[252]](#footnote-252)).

فالذي يظهر أنه لا بّد من إثبات (لا) النافية في القاعدة ليحصل الانسجام بينها وبين دليلها. وهذا ما حصل في نسخة (ب)، خلافًا لباقي النسخ. وقد تابع الخادمي أحد النسخ الأُخر وأسقط (لا) النافية؛ فانقلب الدليل على القاعدة.

ولعل هذا الإشكال في لفظ الخادمي هو الذي حدا بالعلائي والحصاري إلى التردد في شرح القاعدة، بقولهما في بداية تعليقهما: «لعله أراد...»، ثم اجتهدا في شرحها بأنها تحكي رأي المخالفين القائلين بحجيّة مفهوم المخالفة، وناقشا هذا الرأي - والله أعلم-.

فهذه خمسة نماذج تدل دلالة واضحة على أن الخادمي استفادها من ناظرزاده([[253]](#footnote-253)).

**\* \* \***

**وإذا كانت قواعد ناظرزاده مصدرًا مباشرًا لقواعد الخادمي فهي مصدر غير مباشر لقواعد (مجلة الأحكام العدلية)**، التي ألفتها لجنة من علماء الدولة العثمانية، وصدر أمر العمل بها سنة 1293هـ؛ وذلك لأن قواعد المجلة لا تكاد تخرج عن قواعد الـخادمي. يقول د. أحمد بن حميد عن قواعد المجلة: «وإذا تأمّل الباحث هذه القواعد وجد أنها لا تخرج عمّا جمعه أبو سعيد الخادمي في (مجامع الحقائق)»([[254]](#footnote-254)).

المبحث السادس: تقويم الكتاب:

لقد استوقفني هذا العنوان كثيرًا!.

إذْ كم هو صعب على الإنسان أن يقوّم عمل الآخرين، ويتحرّى في ذلك الدّقة والإنصاف، ولاسيما إذا كان هذا العمل إنتاجًا علميًّا عميقًا، والذي يُطلبُ منه تقويم هذا العمل من أكثر الناس استفادة منه، وتتلمذا عليه، حيث صاحبه رَدْحًا من الزمان، وغاص في أعماقه، وفتّش عن أصدافه وقنص منها ما فيها من لآلئ وجواهر علمية، ورتّبها في ذهنه، وأثرى بها معلوماته وفهمه، فحصل له بذلك مراد المؤلف الذي سطّره في عنوان كتابه (ترتيب اللآلي في سلك الأمالي)([[255]](#footnote-255)).

فهل بعد هذا يسهل على التلميذ أن يمسك القلم، ويبدأ بتتبّع عثرات من أسدى إليه هذا المعروف، وعلّمه هذا العلم؟!.

وعلى الرغم من هذا الشعور الذي خالج أحاسيسي لم أجد مفرًّا من السير قدمًا في تقويم الكتاب. وعذري في ذلك أن المنهج المتّبع في تحقيق الكُتب العلمية يقتضي ذلك، كما أن ما أذكره من مآخذ لا يعدو كونه وجهات نظر، قد تُسلّم وقد لا تُسلّم، واختلاف وجهات النظر من سمات البشر، ولا تفسد للودّ قضيّة.

وإذا كان لسان حال أيِّ مصنّفٍ ينطبق عليه ما قيل:

**ما خـطّ كفُّ امـرئ شـيئًا وراجعه إلا وعـنّ له تبـديلُ مـا فيـه**

**وقـالَ: ذاك كـذا أولى، وذاك كذا وإن يكنْ هكذا تسمو مـعانيه**([[256]](#footnote-256)).

فإذا كان الكاتب عند إعادة نظره في كتابه تختلف وجهة نظره فيه، فمن باب أولى إذا كان الناظر في هذا الكتاب شخصًا آخر، أيًّا كان هذا الشخص.

وممّا يخفّف هول الموقف ومصاعبه أن المآخذ والملحوظات التي تُذكر لا تعدوكونها هَنَاتٍ هيِّنات، تضيع في بحر حسنات الكتاب، وكما قال الحافظ ابن رجب: «والمنْصِفُ من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه»([[257]](#footnote-257)).

وليحصل هذا التوازن ناسب البدء بأهم المحاسن، ثم إلحاقها بما تمتّ ملاحظته من مآخذ.

أولاً: أهم الـمحاسـن:

**1** **-** **إن هذا الكتاب تميّز بمنهج فريد، قلّ أن تجد له نظيرًا في أيّ كتاب آخر من كتب القواعد الفقهية - ولاسيما في اعتنائه بحجيّة القواعد التي يذكرها** -:

**ويمكن بيان أهم مزايا منهجه في النقاط الآتية**([[258]](#footnote-258)):

**أ** **-** حسن ترتيب المؤلف لمادة كتابه، واستقلاله فيها، وإيضاحه لها بأسلوب علمّي رصين؛ إذْ رتّب قواعد كتابه ترتيبًا هجائيًّا، فقسّمه إلى أبواب، وجعل كل حرف من حروف الهجاء في باب مستقل، وجعل تحته القواعد التي تبدأ بذلك الحرف.

وهذه الطريقة من أسدّ الطرق في جمع القواعد وترتيبها([[259]](#footnote-259))؛ «لأن من شأن القاعدة أن يندرج تحتها عدة مسائل من أبواب فقهية متعدّدة، فلو رتبها حسب الأبواب الفقهية للزم تكرارها مع كل باب لها علاقة به، أو ذكرها في باب واحد، وإغفال بقية الأبواب. وكلاهما غير مستحسن»([[260]](#footnote-260)).

ثم إن الترتيب الهجائي للقواعد يجعل الرجوع إليها سهلاً وميسورًا؛ لهذا فإن أكثر من يؤلّف في الموسوعات والفهارس يختارها دون غيرها.

**ب** **-** دقتّه في اختيار القواعد، وإحكامه لها، بحيث يصدق عليها حدُّ القواعد الذي قرّره كثير من العلماء، وهو أنها: «قضايا كلّيّة»([[261]](#footnote-261)).

فهذا الحدّ ينطبق على جميع قواعد ناظرزاده سوى قاعدة واحدة، وهي: ق36: «الأَعْيَانُ المَضْمُونَةُ بِنَفْسِهَا».

وممّا يؤكد حرصه على كلّيّة القواعد: أن القواعد الخلافية لم يوردها بصيغة الاستفهام، وإنما كان يختار أحد الأقوال، ويجعله لفظًا لها، ثمّ يذكر الأقوال الأُخر في الشرح. وإذا كان الخلاف بين أئمة الحنفية قويًّا فإنه يضطرّ إلى التصريح بالقولين معًا في لفظ القاعدة؛ لتبقي القـاعـدة كلـيّة، يصحّ التعليل بها لكلّ فرع يمكن تخريجه على رأي الإمام في القاعدة.

**جـ**- وممّا تميّزت به صياغته للقواعد: الإيجاز، مع عموم المعنى، ووضوح الدلالة في الجملة. فأطول قاعدة عنده عدد كلماتها (22) كلمة، وهي: ق213: «اللَّفْظُ إِذَا كَانَ لَهُ مَعْنًى حَقِيقِيٌّ مُسْتَعْمَلٌ، وَمَعْنًى مَجَازِيٌّ مُتَعَارَفٌ: يُرَجَّحُ المَعْنَى الحَقِيقِيُّ عندَ أَبِي حنيفةَ –رَحِمَهُ اللَّهُ- وعندَهُمَا – رَحِمَهُمَا اللَّهُ-: المَجَازِيُّ».

وعذر المؤلف في طولها هو اشتمالها - كما ترى - على قولي أئمة الحنفية فيها، مع ذكرهم والتّرحم عليهم، فكأنّها كرّرت بلفظين مختلفين.

ثم إن هذا الطول يعدّ طولاً نسبيًّا؛ لأنه بالنظر إلى بقية قواعد ناظرزاده – دون النظر إلى قواعد كثير من الكتب الأُخر -؛ إذ إن قواعد ناظرزاده (266) قاعدة، والقواعد التي لا تزيد على عشر كلمات: (246) قاعدة. وهذا يشكّل أغلب قواعد الكتاب، فإذا قورنت تلك القاعدة بهذه القواعد تكون طويلة.

**د –** حرصه على تيسير وصول القارئ إلى القاعدة التي يبحث عنها بأقصر طريق.

فبالإضافة إلى ترتيبه لقواعده ترتيبًا هجائيًّا: فإن القاعدة إذا كان لها لفظان متّحدان في المعنى، وكان أحدهما يبدأ بحرف، والآخر يبدأ بحرف آخر: فإنه يذكر كلّ لفظ تبعًا للحرف الذي يبدأ به. وهذا أولى من الاكتفاء بذكر الثاني مقترنًا بالأول؛ لأن القارئ قد يعرف القاعدة بلـفظها الـثـاني دون الأول، فإذا لم يجدها في الموضع الثاني قد يتوهم أنها غير مذكورة.

إلا أن هذا التوهم يزول فيما إذا كان اللفظان يشتركان في الحرف الأول؛ لهذا فإنه حينئذ يقرن الثاني بالأول.

**هـ-** وحرصه على تيسير ضبط الكتاب، عن طريق الإيجار في التعليق، وعدم الإطناب.

إذْ غرضه من الكتاب إعانة المفتي على ضبط الفتاوى التي يُصدرها بربطها بالقواعد الفقهية التي يصحّ الاستدلال بها؛ ولكي يتحقق هذا في كتابه: اعتنى بكثرة القواعد الفقهية المحكمة، مع حسن الترتيب، والاختصار في التعليق؛ ليتمكّن المفتي من الرجوع إلى القاعدة المرادة بأقصر طريق، وليسهل عليه ضبط الكتاب.

يقول المؤلف: «وأنا لم التزم التفصيل في هذه الجريدة؛ بل المراد الترتيب؛ لتسهيل الضبط، والتفصيل مانع»([[262]](#footnote-262)).

**و-** كما كان المؤلف يتجنّب التكرار في أكثر مباحث الكتاب، وذلك بالرّبط بينهما، بإحالة المتأخر على المتقدم، أو العكس.

**ز-** **وجماع المزايا وأهمها: هو اعتناء المؤلف بإثبات حجية القواعد التي يذكرها، وذلك عن طريق تتبّع المسائل التي قد يُتوهّم تخلّفها عن القاعدة، وبيان علّة تخلّفها عنها.**

فقد جعل هذا هدفًا له، ذكره في المقدمة([[263]](#footnote-263))، وأكّد عليه في مواضع متفرّقة من كتابه، كما طبّقه عمليًّا من خلال الكتاب.

ومن عباراته التي تدل على اعتنائه بدليليّة القواعد:

• «فتصفحت كتب الأئمة المهتدين من علماء الدّين، ووجدت قواعدَ وأصولاً   
تصلح أن تكون للجواب دليلاً...

وأوردت علّة تخلّف بعض الأحكام عن هذه القواعد في بدء النظر...؛ لئلا يرد النقض على الاطراد، ولا تخرج عن كونها دليلاً عند الإيراد»([[264]](#footnote-264)).

• «... وبهذا التقرير بقي الأصل مطّردًا»([[265]](#footnote-265)).

وكان له في إثبات حجّية القواعد مسلكان.

**أحدهما**: الاستدلال للقاعدة بدليل جزئي يخصّها.

**الثاني**: إثبات كـليّة القاعدة وانطباقها على جميع فروعها. وهذا يدخل تحت الاستقراء الناقص.

وحيث إن أكثر القواعد مستمدّة من الفروع الفقهية المتشابهة في أحكامها، فإنه يصعب الاستدلال على كل قاعدة بدليل جزئيٍّ خاصٍّ بها؛ لهذا كان يسلك المسلك الثاني في إثبات حجية أكثر القواعد التي يوردها.

ويكون ذلك وفق الخطوات الآتية:

- يتتبّع المسائل التي قيل إنها مستثناة عن القاعدة.

- يبيّن علة تخلفها عن القاعدة.

- قد يضطرّ أحيانًا إلى إضافة قيد للقاعدة يمنع دخول المسألة المستثناة.

- وقد يحوّر لفظ القاعدة؛ لتتضمن المسألة المستثناة.

- وإذا لم يجد طريقًا لإثبات اطّراد القاعدة – وهذا نادر جدًّا – فإنه يحكم بأنّها غير معتدٍّ بها.

- وبما أن المسائل التي قيل إنها مستثناة يصعب حصرها، ويضيق الكتاب المختصر عن الاسترسال فيها، كان يلفت نظر القارئ إلى الاهتمام بتكوين دربة لديه – من خلال قراءة هذا الكتاب – تمكّنه من الجواب عن أيّ مسألة جديدة يقال إنها مستثناة من القاعدة. ومن ذلك قوله: «فأنت تحتاج إلى نظر دقيق في سائر المسائل الخارجة عن الأصل في بدء النظر؛ ليتضح لك أسباب خروجها عن الأصل؛ لأن القواعد والأصول إذا لم تكن مطّردة لا يصح الاستدلال بها، مع أن القوم يستدلون بها في كثير من المسائل. وأنا لم ألتزم التفصيل في هذه الجريدة؛ بل المراد الترتيب؛ لتسهيل الضّبط، والتفصيل مانع»([[266]](#footnote-266)).

**وبقيام المؤلف بهذه الدراسة يكون قد أبطل أهم مسوِّغات القائلين بعدم حجية القواعد الفقهية، وهو كثرة المستثنيات فيها.**

وممّا يؤكد أن هذه الدراسة كافية في إبطال ذلك المسوّغ أن شيخنا د. يعقوب الباحسين عندما ناقش ذلك المسوّغ طالب بمثل هذه الدّراسة، فممّا قال: «إن العلماء... لم يدرسوا المستثنيات التي ذكروها، ليبيّنوا مدى انطباق شروط القاعدة عليها، وهل كانت مستثناة لافتقاد شرط فيها، أو لقيام مانع، أو كانت استثناءً من غير سبب؟!.

إن قيام مثل هذه الدراسة سيبيّن أن كثيرًا من تلك الجزئيات المستثناة لم تكن داخلة تحت القاعدة أصلاً...»([[267]](#footnote-267)).

وما فعله المؤلف في كتابه يعدّ استجابة مبكرّة لهذه الحاجة، قبل هذا الطلب بأربعة قرون تقريبًا، وهذا سبقٌ وتميّزٌ يحفظ لناظرزاده، بشهادة ضمنيّة من أحد كبار علماء القواعد المعاصرين؛ فإخباره – حفظه الله – بأن «العلماء لم يدرسوا المستثنيات...» دليل على خلوّ ذهنه من أيّ دراسة مستفيضة للمستثنيات، ولاسيما أنه يعدّ من أكثر من استقصى كتب القواعد في موسوعته التأصيلية التأريخية، الموسومة بـ(القواعد الفقهية، المبادئ - المقومات - المصادر - الدليلية...).

وهذا لا يعني الجزم بأن ناظرزاده هو الوحيد الذي قام بذلك، لكن ممّا لاشك فيه أنّ له سبقًا في هذا المجال.

**2** **-** ومن المحاسن الأخر - بالإضافة إلى التميّز بالمنهج -: **كثرة قواعده**، حيث بلغت قواعده التي أفردها بالحديث (266) قاعدة. وهذا العدد يُعدّ كثيرًا إذا قورن بكثير من كتب القواعد الحنفية([[268]](#footnote-268)).

ونظرًا لكثرة هذه القواعد فإنه كان له إسهامٌ كبير في استخراج كثير منها من عبارات الفقهاء والأصوليين التي ترد في مقام تعليل الأحكام، ونحو ذلك. كما كان له إسهام أيضًا في استنتاج بعضها، وصياغتها على أنها قضايا كلية.

وبهذا ظهر التميّز في كتاب ناظرزاده، في وقت وجد فيه كثير من مؤلّفي القواعد الفقهية يستفيدون من كتب القواعد الفقهية التي سبقتهم في صياغة قواعدهم.

**3** **–** وعلى الرغم من أنّ أكثر مراجعه فقهية إلاّ أنه **كان موفّقًا في انتقاء مراجعه** الرئيسة منها، **كما كان بارعًا في حسن الاقتناص منها**، وترتيبه بما يخدم منهجه الفريد الذي رسمه لنفسه.

فأهم مراجعه مرجعان، هما:

**أ-** (الدرر شرح الغرر) لملاّ خسرو (ت885هـ)، صاحب (مرقاة الوصول في علم الأصول)، وشرحها: (مرآة الأصول).

**ب–** (العناية شرح الهداية) للبابرتي (ت786هـ)، صاحب (التقرير في شرح أصول البزدوي) و(الأنوار في شرح المنار).

وهما من الأصوليين الفقهاء الذين لهم عناية بالتأصيل، والتعليل بالقواعد الفقهية.

كما أنّه ممّا لا يخفى أن القواعد التي ترد في كتب الفقه ترد غالبًا عرضًا في مقام التعليل. ومع ذلك استطاع المؤلف أن يحوّر السياق الذي ترد فيه في تلك الكتب الفقهية، ويرتّبه بما يتفق ومنهجه في دراسة القواعد.

**4 -** ومن مزايا الكتاب: **ظهور شخصية المؤلف ظهورًا واضحًا**. ومن مظاهر ذلك:

**أ –** براعة المؤلف في تحوير بعض القواعد؛ لكي تندرج تحتها جميع الفروع.

ومن ذلك: ق189: «كُلُّ ما يَتَرَتَّبُ عليها البيِّنَةُ يترتَّبُ عَلَيْهَا التَّحْلِيفُ، سِوَى بيّنةٍ أُقِيمَتْ لإثباتِ الخُصُومَةِ».

فمصدر المؤلف الرئيس في هذه القاعدة هو (العناية)، وقد ردّ صاحب (العناية) هذه القاعدة فقال: «... ولا نسلّم أن كل ما يترتب عليه البينّة يترتب عليه التحليف؛ فإن دعوى الوكالة يترتب عليها البينة دون التحليف...» ([[269]](#footnote-269)).

والذي فعله ناظرزاده هو أنه أضاف القيد الأخير (وهو: سوى بيّنة أقيمت لإثبات الخصومة)، وأخرج به الفرع الذي اعترض به صاحب (العناية) على القاعدة. فأصبحت القاعدة مثبتة لا منفيّة([[270]](#footnote-270)).

**ب** – أنه عند حديثه عن: ق157: «الضَّرَرُ لا يُزالُ بالضَّرَرِ»: اعترض عليها بوجود مسائل خارجة عنها، وبتعارضها مع قواعد أُخرَ، ثم ارتضى تعديل لفظها بما يرفع تلك الاعتراضات. فممّا قال: «... ويعلم بهذا أنّ هذا الأصل ليس بمطلق، مع أنّ «الضرر الخاص يُتحمّل لأجل دفع الضرر العام»، و«إذا كان أحد الضّررين أعظم ضررًا فإن الأشد يزال بالأخف»... فالأقرب إلى الصحة أن يقال: «الضرر لا يزال بمثله»، وبه يعلم حال الأشد».

فتَجدُ هنا أنَّ المؤلف ترك لفظ القاعدة الأول وارتضى الثاني. وهذا لم يردْ التصريح به في مصدر المؤلف في هذه القاعدة (وهو أشباه ابن نجيم)، كما لم أجده في كتب القواعد المتقدمة على المؤلف إلا كإشارة مقتضبة من الكَـتَّاني الشافعي (ت738هـ)، وقد ذكرها الزركشي فقال: «الضرر لا يزال بالضرر: كذا أطلقوه. واستدرك الشيخ زين الدين الكتاني فقال: لابّد من النظر لأخفهما وأغلظهما. انتهى»([[271]](#footnote-271)).

ثم إن القـاعدة لم تشتهر باللفظ الذي ارتضاه المؤلف إلا بعد أن اختارته (مجلة الأحكام العدلية)([[272]](#footnote-272)).

**جـ -** أنه عند استفادته من المراجع كان ناقلاً بصيرًا، فيتعقبها في المواضع التي تحتاج إلى تعقّب. ومن أمثلة ذلك:

- قوله: «وعلى هذا ظهر سهو ابن نجيم في أشباهه، حيث قال في كتاب (الغصب): «إنّ الضّمان الذي يغرمه الآمر يرجع به على سيّده». و**الصواب**: إن الضمان الذي يغرمه السيّد يرجع به على الآمر»([[273]](#footnote-273)).

- قوله: «واستثنى البعض من هذا الأصل: أن رؤية المشتري الدهن من وراء الزجاج لا يسقط خياره.

وعلّل صـاحب (الـدرر) عند ذكر هذه المسألة بأنها: «لا تكون رؤية حقيقة؛ لوجود الحائل».

**ولم يصبْ**؛ بل العلة التامة: أنّ الدّهن ممّا يُطعم، فيشترط لسقوط خيار الرؤية وخيار العيب منه الذّوق... ولا يكفي الرؤية ولو في الخارج، فإن المراد من الرؤية: العلم بالمقصود - على ما صرّحوا به...»([[274]](#footnote-274)).

- عند تعليقه على ق266: «يَوْمُ المَوْتِ لاَ يَدْخُلُ تَحْتَ القَضَاءِ، بِخِلاَفِ يَوْمِ القَتْلِ» قال: «وفسّره صاحب (الدرر): بأن الرجل إذا ادّعى أن أباه مات يوم كذا، وقضى به، فادّعت المرأة أنّ الميت تزوّجها بعد ذلك اليوم: تُسمع ويُقضى بالنكاح. ولو ادّعت قتله فيه، وقُضي به: لم تُسمع دعواها النكاح بعده.

**أقول:** الحقّ أن يقدّم دعوى المرأة على دعوى الرجل؛ لأَنْ لا يرد عليه: أن دعوى الرجل بلا خصم لا يعتبر، وبينته لا تسمع»([[275]](#footnote-275)).

**د** **–** دقّته في الجمع بين القواعد، وأيضًا بين المسائل التي ظاهرها التعارض:

• فمن أمثلة جمعه بين القواعد:

* ق34 : «الاعْتِبَارُ لِلْمَقَاصِدِ والمَعَانِيْ لا للأَلْفاظِ والمَبَانِيْ».

- مع ق166: «العِبْرَةُ للملفُوظِ نَصًّا دُونَ المَقْصُودِ».

ففي نهاية تعليقه على القاعدة الثانية قال: «**أقول**: يتوهّم أن هذا الأصل مخالف لما قال القوم: «إن العبرة في التصرّفات للمقاصد والمعاني، لا للألفاظ والمباني».

**والجواب**: الاعتبار للمعاني عند قرينة صارفة عن إرادة اللفظ، كما إذا شرطا براءة الأصيل في الكفالة تكون حوالة بقرينة براءة الأصيل»([[276]](#footnote-276)).

• ومن أمثلة التوفيق بين المسائل: أنه في معرض حديثه عن ق27: «الأصل العدم في الصفات العارضة» قال: «قال صاحب (الأشباه): «لو ادّعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها، فادّعى الوصول إليها، فأنكرت: فالقول لها...

ولو ادّعت المرأة نفقة أولادها الصغار بعد فرضها، وادّعى الأب الإنفاق: فالقول له.

والثانية خرجت عن القاعدة. فليتأمل».

**أقول**: الفرق بين المسألتين: أن المرأة في **المسألة الأولى**: أنكرت وصول النفقة إليها: فالقول لها مع اليمين، وهو ظاهر؛ لأن الأصل في المكلف أن يعيش من كسبه، ووجوب نفقة المرأة على الزوج بسبب عارض (وهو الزوجية)، فالزوج في هذه المسألة ادّعى الإنفاق على المرأة، وهو خلاف الظاهر؛ لأن الأصل عدمه...

وأما في **المسألة الثانية**: المرأة ادّعت على الأب ترك الإنفاق، والأب ينكره: فالقول قوله مع اليمين؛ وذلك لأن الأصل في الصغير أن لا يعيش بلا إنفاق أحد؛ لأنه لا كسب له، فالظاهر أنّ ذلك الواحد: الأب...»([[277]](#footnote-277)).

**هـ -** إضافة إلى ما سبق فقد كانت له استنتاجات مهمة، تدل على دقّة فهمه، وسعة علمه. ويمكن الإشارة إلى بعضها على النحو الآتي:

- عند استدلاله على قاعدة 16: «إذَا اجتَمَعَ الحلالُ والحَرَامُ غُلِّبَ الحَرَامُ» ذكر تعليل الأصوليين لها، ثم ذكر أن عبارتهم توهم خلاف المقصود: وعلّل لذلك، ثم أبدى رأيه في العبارة المناسبة([[278]](#footnote-278)).

- عند حديثه عن ق34: «الاعْتِبَارُ لِلْمَقَاصِدِ والمَعَانِيْ لا للأَلْفاظِ والمَبَانِيْ» ربط بين هذه القاعدة وبين قيد ورد في عبارة في كتاب (الهداية) اضطرب شرّاحها في إيجاد فائدة ذلك القيد([[279]](#footnote-279)).

- عند تمثيله لقاعدة 72: «التَّخصِيصُ فِي الرِّوايَاتِ يُوجِبُ نَفْيَ الحكمِ عمَّا عدا المَذْكُورِ» ممّا مثّل به من عبارات المتون الفقهية عبارتان:

**إحداهما**: لصاحب (الهداية) وقد ورد فيها قيد اضطرب الشّراح في طلب الفائدة منه، وقد اجتهد المؤلف في إيضاح فائدة ذلك القيد([[280]](#footnote-280)).

**الثانية**: لصاحب (الوقاية) حيث إنه عند تعريفه للّقطة أعاد الضمير إليها مذكرًا وليس مؤنثًا، خلافًا لأكثر كتب الفقه.

وبحثًا من المؤلف عن النكتة التي لأجلها صار الضمير مذكَّرا ربط ذلك بأحد مباحث البلاغة الدقيقة (وهو المجاز العقلي)، وهذا يدلّ على سعة علم ناظرزاده، وحرصه على الاعتذار للعلماء، وحمل كلامهم على أحسن المحامل([[281]](#footnote-281)).

**و-** أنه في الأعم الأغلب لا يترك مسألة خلافية بلا ترجيح، أو اعتراضًا بغير جواب عنه.

**5** **–** ومن محاسنه: **أنه لم يخرج عن موضوع القواعد**، فالكتاب جميعه في القواعد من بعد المقدمة إلى آخر فقرة فيه.

وهذه مزية قلّ أن توجد في كثير من كتب القواعد.

وقد صرّح بذلك شيخنا د. يعقوب الباحسين، فبعد أن بيّن موضوع القواعد الفقهية قال: «وموضوع القواعد الفقهية هذا هو ما يتّضح لنا من معنى القواعد الفقهية، وما هو مرادهم بالأشباه والنظائر فيها. **ولكنّنا إذا نظرنا في الكتب المؤلّفة فيها اضطرب علينا هذا الأمر**، واتّسع نطاقه، وتداخلت العلوم فيما بينها؛ **نظرًا لما في كثير من هذه الكتب من تساهل في هذا الشأن،** وإقحام لطائفة من الموضوعات، والفوائد التي لا ينطبق عليها المصطلح الدقيق لهذا العلم»([[282]](#footnote-282)).

**6** **–** وممّا يميّز الكتاب، ويوضّح قيمته العلمية: **أنه يعدّ مصدرًا أصيلاً لأبي سعيد الخادمي (ت1176هـ) في قواعده** الأربع والخمسين والمائة، التي ختم بها كتابه: (مجامع الحقائق). وليس من المبالغة القول بأن إسهام الخادمي في قواعده يكاد ينحصر في انتقائها من كتاب ناظرزاده، أو تنقيح بعضها، أو اختصاره، مع إضافة ثلاث عشرة قاعدة - فقط - لم يذكرها ناظرزاده.

وإذا كان مصدرًا لقواعد الخادمي، فهو مصدر غير مباشر لقواعد (مجلة الأحكام العدلية) التي ألفتها لجنة من علماء الدولة العثمانية، وصدر أمر العمل بها سنة 1293هـ، والتي لقيت قبولاً في الأوساط القضائية والعلمية، واستقرت بها ألفاظ كثير من القواعد الفقهية. وكونه مصدرًا للمجلة؛ لأن قواعد المجلة لا تكاد تخرج عن قواعد الخادمي([[283]](#footnote-283)).

**7** **–** وممّا يؤكد قيمته العلمية: **أن كثيرًا من القواعد الفقهية كان له السبق في اقتناصها من أعماق كتب الفقه، وإظهارها في كتب القواعد الفقهية**. حيث استفادها منه صاحب (المجامع)، ثم انتقلت منه إلى (المجلة)، ثم اشتهرت وتداولها العلماء.

ومن هذه القواعد التي يغلب على الظنّ أن له السَّبق في اشتهارها في كتب هذا الفن:

- ق7 : «الأجرُ والضَّمَانُ لا يَجْتَمِعَان».

- ق32 : «الاضطِرارُ لا يُـبْطِلُ حَقَّ غَيْرِهِ».

- ق46 : «الأَمْرُ بالتَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الغَيْرِ بَاطِلٌ».

- ق131: «الرّجُوعُ مِنَ الإقْرَارِ بَاطِلٌ».

- ق216: «مَا ثَبَتَ في زمانٍ يُحْكَمُ بِبَقَائِهِ مَا لَمْ يُوجَدِ المُزِيلُ».

- ق226: «المَظْلُومُ لاَ يَظْلِمُ غَيْرَه».

- ق234: «المُمتَنِعُ عَادَةً كَالمُمْتَنِعِ حَقِيقَةً».

- ق264: «يلْزَمُ مُرَاعَاةُ الشَّرْطِ بِقَدْرِ الإمْكَانِ».

فهذه ثماني قواعد منتقاة من أربعة أبواب متباعدة، وهي (الألف) و(الراء) و(الميم) و(الياء). وأمثالها كثير في هذه الأبواب وبقية أبواب الكتاب([[284]](#footnote-284)).

وممّا يلفت النظر في القواعد الثماني المذكورة أنّها موجودة في (المجامع) و(المجلة)، ممّا يعني أنّ منشأ انتقالها إلى كتب القواعد هو (ترتيب اللآلي).

ثانيًا: المآخذ:

**1** **-** **أنّ عُجمةَ المؤلف كان لها أثر سلبي على لغة الكتاب وأسلوبه**؛ فالكتاب – وإن كان قد كُتب في الجملة بلغة عربية فصيحة إلا إنّه بقيت فيه بعض الألفاظ والجمل التي يعتريها اللحن، والركاكة، والمخالفة للمشهور عند أهل اللغة. وهذه الألفاظ – على قلّتها إذا قُورنت ببقيّة الكتاب – متكرّرة بشكل ينغّص صفاء الكتاب.

وقد أقلقني ذلك منذ بدأت في تحقيق الكتاب، لكنّ هذا القلق بدأ يتلاشى شيئًا فشيئًا بعد توارد النسخ الخطية إليّ، وبعد معرفة مصادر المؤلف الرئيسة في كتابه. حيث تبيّن لي أن أكثر الـهَنَات والمآخذ اللغوية سببها عجمة النسّاخ، فما يقع فيه بعضهم من خطأ قد لا يقع فيه الآخر، ثم إن ما بقي من عوالق اتفقت عليه جميع نسخ الكتاب (الستّ) يمكن تقويمه -غالبًا- عن طريق المصادر التي نقل عنها المؤلف.

وهذا لا يقلّل من قيمة الكتاب، ولا يغضّ من قدره؛ فإنّ هذا المأخذ متكرّر في كثير من كتب العلماء، ممّن بَعُدَ أصلهم ومنشؤهم عن اللغة العربية، وإنما تعلموا العربية لاحقًا، ومع ذلك بقيت كتبهم تحتلّ مكانةً رفيعة في العلوم التي ألِّفت فيها([[285]](#footnote-285)). بل إن من يمعن النظر في كتب الحنفية الفقهية والأصولية – مثلاً – يجد أنّ لغة بعض هذه الكتب قد تأثرت باللغة الأصلية لمؤلفيها، إمّا قصدًا؛ كالتمثيل لألفاظ العقود والنكاح والطلاق... بألفاظ فارسية ونحوها. أو بغير قصد؛ كتذكير الفعل الذي حقه التأنيث، أو العكس([[286]](#footnote-286)). هذا فضلاً عن الكتب التي يؤلفها أصحابها ابتداء بلغاتهم الأصلية([[287]](#footnote-287)).

**وأهم هذه المآخذ اللغوية ما يأتي:**

**أ** **–** تذكير الكلمة التي حقها التأنيث، أو الأولى فيها ذلك، والعكس.

وهذا من الأمور التي ظهر الاختلاف فيها بين النسخ الخطية، وكان أكثره بسبب عجمة النساخ. إلا أنه بقيت كلمات اتفقت عليها جميع النسخ، وهي لا تتّفق وفصيح اللغة.

**فمن أمثلة ذلك:**

• قوله: «... أبو سعيد بن أسعد، **سَعَدَ** الدنيا به كما **سَعَدَ** بأبه الأمجد...»([[288]](#footnote-288)).

- فالفعل (سعد) الأوّل فاعله: الدنيا، وهو مؤنث مجازي ظاهر، فكان الأفصح: تأنيث عامله، فيقال: (**سَعَدَتِ** الدّنيا...)([[289]](#footnote-289)).

- والفعل (سعد) الثاني فاعله: ضميرٌ متّصل عائد على مؤنث مجازي (وهو الدنيا) فكان الواجب تذكير عامله، فيقال: (كما **سَعَدَتْ** بأبيه الأمجد).

• قوله: «ودخول الحمام، مع جهالة مكثه **فيها**»([[290]](#footnote-290)).

فالظاهر أن الضمير (فيها) يعود إلى (الحمام)، وهو «مذكّر تذكّره العرب»، فكان حقه أن يكون الضمير العائد إليه مذكّرًا أيضًا، فيقال: «... **مكثه فيه**».

• قوله: «فيفوز بغلّته **كلّه**...»([[291]](#footnote-291)).

فالضمير هنا يعود إلى (الغلّة)، وهي كلمة مؤنثة، فكان حقها أن يعود الضمير إليها مؤنّثًا، فيقال: (بغلّته **كلّها**).

والأمثلة على هذا كثيرة([[292]](#footnote-292)).

**ب** **-** ركاكة الأسلوب في مواضع كثيرة.

**فمن أمثلة ذلك:**

• قوله: «إن المسألة التي **استفتي عنِّي ليس** من هذا الجنس»([[293]](#footnote-293)).

ولعل هذا القول يسلم من الركاكة لو كان لفظه: (إن المسألة التي **استُفيتُ عنها ليست** من هذا الجنس).

• قوله: «... ويتحرّز عن **الإيقاع** على أخيه ما لا يرضى به...

على مقتضى **أصل** المتقدم...

ألا يُرى أن الخَلَفَ قد يَسْتفيدُ من كلامه [أي كلام النبي ] أحكامًا و**فائدة** لم يبلغها السلف»([[294]](#footnote-294)).

فهذه ثلاثة تراكيب متقاربة، فيها شيء من الركاكة. ويمكن أن تزول هذه الركاكة لو قيل: (ويتحرّز عن أن **يوقع** على أخيه ما لا يرضى به...

على مقتضى **الأصل** المتقدم...

ألا يُرى أن الخلف قد يستفيد من كلامه أحكامًا و**فوائد** لم يبلغها السلف).

• قوله: «وإلا: يلزم ترجيح القياس على النصّ – **بين** الربّا في **الحديث**: الأشياء الستة – بأسماء الأعلام...»([[295]](#footnote-295)).

ويمكن أن تزول الركاكة لو قيل:(.. على النصّ **في** باب الربّا في **حديث** الأشياء السّتة..).

• قوله: «كمن تزوّج امرأة وقصده أن يطلّقها بعدما **جامعها**: صح العقد»([[296]](#footnote-296)).

ويمكن أن تزول الركاكة لو قيل: (..أن يطلقها بعدما **يجامعها**..) أو(..بعد **جماعها**..). هذه أربعة نماذج تعدّ من أكثر تراكيب الكتاب ركاكة([[297]](#footnote-297)).

**جـ** **-** إدخال (أل) على كلمة (غير). وهذا وإن أجازه بعض العلماء إلا أنه خلاف المشهور عند أهل اللغة؛ لأنها «من الألفاظ المتوغّلة في الإبهام»؛ لهذا ذكر بعض علماء اللغة: بأن (غير) لا تدخل عليها (أل) إلا في كلام المولّدين (أي الذين أصولهم غير عربية)([[298]](#footnote-298)).

وأمثلة ذلك كثيرة، منها:

• قوله: «إذا كان المأمور عبد **الغير،** فأمره بالإباق...»([[299]](#footnote-299)).

• قوله: «إذا كان المأمور صبيًّا، كما إذا أمر صبيًّا بإتلاف مال **الغير**، فأتلفه: ضمن الصبي...»([[300]](#footnote-300)).

• قوله: «وعقوق الوالدين أشدّ شرًّا من الجناية في مال **الغير**؛ لأن...»([[301]](#footnote-301)).

• ق45: «الإِقْرَارُ غيرُ معتبرٍ إذا تَضَمَّنَ إبْطَالَ حَقِّ **الغَيْر**».

• ق46: «الأَمْرُ بالتَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ **الغَيْرِ** بَاطِلٌ».

• ق118: «الحيلةُ لدفعِ الضَّرَرِ عَنْ نفسِهِ جائزةٌ، وإنْ تضَرَّرَ **الغيرُ** في ضِمْنِهِ».

• قوله: «... ولا يتجاوز إقرارهم إلى **الغير**»([[302]](#footnote-302)).

• قوله: «لأن بيّنته قد قامت على إيقاع **الغير** الفعل على أبيه»([[303]](#footnote-303)).

**د -** إتيانه -أحيانًا- بعلامة تدلّ على التثنية أو الجمع إذا أُسند الفعل إلى اسم ظاهر، مثنى أو مجموع.

وهذه اللغة هي ما تُعرف عند النّحاة بلغة (أَكَلُوني البراغيث). وهي لغة فصيحة إلا أنها مخالفة للشائع الذي عليه جمهور العرب([[304]](#footnote-304)).

**فمن أمثلة ذلك:**

• قوله : «**ويسمّونه** أصحاب الشافعي...»([[305]](#footnote-305)).

• قوله: «**واضطربوا** الشراح في طلب الفائدة...»([[306]](#footnote-306)).

• قوله: «**فشهدا** آخران أنه المسمّى بهذا الاسم...»([[307]](#footnote-307)).

**هـ** **-** وقوع (أو) بعد همزة التسوية في مواضع متفرّقة من الكتاب.

وهذا خلاف الفصيح عند أهل اللغة؛ بل إن كثيرًا من أهل اللغة منعوا جوازه قياسًا، وعابوه على الفقهاء وغيرهم([[308]](#footnote-308)).

**فمن أمثلة ذلك:**

• قوله: «... حنث بدخوله مطلقًا، **سواء** دخل راكبًا **أو** ماشيًا، حافيًا **أو** متنعّلاً»([[309]](#footnote-309)).

• قوله: «... **سواء** كان بالولاية **أو** بالإرث»([[310]](#footnote-310)).

• قوله: «... **سواءً** كان تصرّفًا لا يحتمل النقض - كالإعتاق والتدبير - أو يحتمل - كالبيع والهبة -»([[311]](#footnote-311)).

**و-** إيراده -أحيانًا- لِـ (أم) بعد (هل).

وهذا لم يرتضه كثيرٌ من أهل اللغة؛ لأن معنى (أم) مع الاستفهام هو تعيين أحد الشيئين أو الأشياء وتصوّره، وهذا لا يحصل بـ (هل)؛ لأنها – كما يقول ابن هشام -: «حرف موضوع لطلب التّصديق الإيجابي، دون التصوّر، ودون التصديق السّلبي»([[312]](#footnote-312)).

والذي يمكن أن يُطلب به التصور هو (الهمزة)؛ فناسب مجئ (أم) بعدها؛ فإن (الهمزة) – كما يقول ابن هشام: «ترد لطلب التصوّر، نحو: أزيد قائم أم عمرو؟. ولطلب التصديق نحو: أزيد قائم؟»([[313]](#footnote-313)).

**فمن أمثلة ورود (أم) بعد (هل):**

• قوله: «**هل** تُقبل بيّنته **أم** لا؟»([[314]](#footnote-314)).

• قوله: «... وإذا قضى لهما: **فهل** يؤخذ منها حصّة الغائب **أم** يترك في يد المدّعى عليه؟»([[315]](#footnote-315)).

• قوله: «...مبني على أنّ العشرة:**هل** تكون ظرفًا للواحد عادة **أم** لا؟»([[316]](#footnote-316)).

**ز-** استعماله إحدى اللغات النادرة في كلمة (أب)، وهي لغة النقص. والمشهور في (أب) و(أخ) و(حم) هو أن تكون بالواو والألف والياء([[317]](#footnote-317)).

وقد ورد ذلك في موضعين هما:

• قوله: «... سعد الدنيا به كما سعد **بأبه** الأمجد...»([[318]](#footnote-318)).

• وقوله: «... ولذا: لا يملك **أب** المعتوه العفو بقتل ولي المعتوه...»([[319]](#footnote-319)).

**ح** – وهناك مآخذ لغوية أخرى متفرقة، تمّ التّعليق عليها في حينها. ويمكن الإشارة إلى أهمها، على النحو الآتي:

• قوله: «**أما** بعد: **يقول** العبد الضعيف...»([[320]](#footnote-320)).

- فتلحَظُ أنه حذف الفاء في جـواب أمّـا، وهذا خلاف المشهور عند أهل اللغة.

• قوله: «**لمّا** أُذنتُ بالإفتاء... **فتصفّحتُ** كتب الأئمة المهتدين...»([[321]](#footnote-321)).

- فالفعل الماضي (فتصفحت) وقع جوابًا لِـ (لمّا) التعليقية، مقترنًا بالفاء، واقترانه بالفاء لم يرتضه كثير من أهل اللغة كأبي حيان وغيره.

• قوله: «وتقريره: أنَّ كثيرًا من العلماء ذهبوا **على** أنّ الاختلاف السابق يمنع الإجماع اللاحق»([[322]](#footnote-322)).

- فالسياق يدلّ على أنّ معنى (على): انتهاء الغاية، وحرف الجرّ الذي يدل على هذا المعنى حقيقة هو (إلى)، وليس (على).

• قوله: «أقول: **هاتين** المسألتين ليستا من هذا الأصل»([[323]](#footnote-323)).

- فَنَصْبُ (هاتين) بالفعل (أقول) خلاف المشهور الذي عليه عامة العرب؛ لأن القول شأنه إذا وقعت بعده جملة أن تُحكى وتكون جميعها في محل نصب على المفعولية. ولم يجر (القول) مجرى (الظن) في نصب المفعولين مطلقًا إلا على لغة (سليم) فقط.

• قوله: «... مع كونه **مسلّم** بين القوم...»([[324]](#footnote-324)).

- فَـ (مسلّم) خبر (كون)، فكان حقه النصب (مسلّمًا).

• قوله: «لأنّهما [أي: الألف واللام] آلة التعريف؛ ولهذا لا يُجمع مع التنوين **الذي هو للتنكير**...»([[325]](#footnote-325)).

- فتخصيص التنوين الذي لا يجتمع مع (أل) بتنوين التنكير فيه تساهل؛ لأن أنواع التنوين الأخر لا تجتمع مع (أل) أيضًا.

• قوله: «واعلم أنّ في قول أبي حنيفة **بحث**، فإنه قال...»([[326]](#footnote-326)).

- فـ (بحث) لم يتم نصبُها، على الرغم من كونها اسم (أنّ)!.

• قوله: «لأنه يجب التربّص **بثلاث** قروء كوامل»([[327]](#footnote-327)).

- فكلمة (ثلاث) لم يتم تأنيثها، مع أن معدودها جمع تكسير لكلمة مذكّرة وهي (قرء)، والأعداد من (ثلاثة) إلى (تسعة) تخالف المعدود في التذكير والتأنيث!.

• قوله:«لأن الغسل والمسح في آية الوضوء لفظان **خاصين** بفعل معلوم..»([[328]](#footnote-328)).

- فكلمة (خاصين) صفة لِـ (لفظان)، والصفة تتبع الموصوف في الإعراب، فكان حقَّها الرفع بالألف.

• نصّ القاعدة 160: «**طَرَفيّ** التَّرجِيحِ إذا تعارَضا كانَ الرُجحان في الذّاتِ أحقُّ منهُ في الحال»([[329]](#footnote-329)).

فالظاهر أن كلمة (طرفي) حقها الرفع؛ لأنها مبتدأ.

* + قوله: «أنّ لموصّل العبد الآبق إلى مولاه من مدّة سفرٍ أو أكثر **أربعون** درهمًا»([[330]](#footnote-330)).

- فـ (أربعون) وقعت مرفوعة، والصواب: نصبها؛ لأنها اسم (أنّ).

• قوله: «فإذا استثنى وزنيًّا، أو كيليًّا من دراهم: صحّ **قيمته**»([[331]](#footnote-331)).

والذي يدل عليه السياق أن (قيمته) تمييز، فكان من المناسب أن يقال: (قيمةً).

• قوله: «والجواب: إنكار البائع لأنْ يقيم المشتري البينة إنما يجوز ليتمكن **عن** الرّد على بائعه»([[332]](#footnote-332)).

فالسياق يدل على أن معنى (عن) هو: بيان الجنس، وحرف الجرّ الذي يدل على ذلك هو (من) وليس (عن).

• قوله: «وفرّق البعض في البعر بين آبار الفلوات وبين آبار الأمصار...»([[333]](#footnote-333)).

فتكرار (بين) هنا قد يتوهم منه: كونُ المعنى: أنّ بعض العلماء يفرّق في البعر (وهو رجيع الدّواب) بين بعض آبار الفلوات وبعضها الآخر، وأيضًا بين بعض أبار الأمصار وبعضها الآخر!.

وهذا المعنى غير مراد، وإنما المراد التفريق بين آبار الفلوات من جهة، وآبار الأمصار من جهة أخرى.

- ولدفع المعنى الأول: منع بعض العلماء تكرارها بين المتعاطفين الظاهرين.

- وهناك من أجازوه، وحملوه على أن (بين) الثانية تأكيد للأولى وليست مؤسسة لمعنى جديد، إلاّ أنهم ذكروا أن الأكثر استعمالاً هو عدم تكرارها.

* فإذن: أقل ما يقال في تكرارها: كونه خلاف المشهور في استعمال العرب.

**2** **– ومن المآخذ أيضًا:** **أنّ الكتاب يتّسم بصعوبة الفهم، وغموض المعنى، وكثرة اختزال العبارات؛** ممّا يدفع القارئ إلى التأمل الشديد من أجل فهم المعنى المراد. ثم إنّ هذا الاختصار قد يكون مخلاًّ بالمعنى([[334]](#footnote-334)).

**3 -** **أن بضاعته في الحديث قليلة**. فقد أورد في كتابه بعض الأحاديث والآثار التي ضعّفها المحدّثون، أو حكموا عليها بأنها غير معروفة!.

كما أن كثيرًا من الأحاديث التي يذكرها يتابع فيها المصادر الفقهية أو الأصولية التي يستفيد منها، دون التحقّق من كون لفظ الحديث مطابقًا لأحد كتب الحديث، وبيان من خرّجه، وما قاله المحدّثون فيه؛ لهذا تعدّدت الأحاديث التي يوردها بالمعنى دون أن يكون للفظها ذكر في كتب الحديث([[335]](#footnote-335)).

**4** **-** **قلّة اهتمامه بالقواعد الخمس الكلية الكبرى**. **فمن مظاهر ذلك**:

• أنه أهمل قاعدة: «المشقة تجلب التيسير»، ولم يتعرض لها إطلاقًا.

وإغفالُ أيّ قاعدةٍ من القواعد الخمس يُعدّ من المآخذ التي تؤخذ على كتب القواعد الفقهية؛ لهذا فإن الزركشي (ت794هـ) عندما ترك قاعدة ٍ «الضّرر يزال» تعقّبه السّراج العبادي (ت947هـ) في تعليقه عـلى قـواعد الزركشي وقال: «قاعدة أهملها المصنّف الضّرر يزال...»([[336]](#footnote-336)).

• كما أنّه ذكر بقيّة القواعد الخمس إلا أنّه لم يخصّها بمزيد عناية؛ فمجموع ما تكلم به عنها جميعًا لا يزيد عن ورقة واحدة من المخطوط([[337]](#footnote-337))! بينما بعض القواعد الفرعية المندرجة تحت بعضها تكلّم عنها بما يزيد على الورقة! فمن ذلك:

- ق34: «الاعْتِبَارُ لِلْمَقَاصِدِ والمَعَانِيْ لا للأَلْفاظِ والمَبَانِيْ».

تكلم عنها في ورقة ونصف، وهي مندرجة تحت قاعدة: «الأمورُ بمقاصدها».

- ق164: «العادَةُ المُطَّرِدَةُ تُنَزَّلُ منـزِلَةَ الشَّرْطِ».

تكلم عنها في ورقة وربع، وهي مندرجة تحت قاعدة: «العادةُ محكَّمةٌ».

• بل الأغرب من ذلك أن قاعدة: «اليقين لا يزول بالشك» لم يفردها بالحديث، وإنما أشار إليها عرضًا عند حديثه عن قاعدة فرعية مندرجة تحتها، وهي: ق244: «مَنْ شَكّ هَلْ فَعَلَ شيئًا أوْ لا؟: فالأصلُ أنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ». حيث قال في نهاية شرح هذه القاعدة: «... والأصل المشهور فيه: اليقين لا يزول بالشك»([[338]](#footnote-338)).

**5** **-** **نَقَلَ كثيرًا من العبارات دون عزوها إلى مصادرها**، وربّما تضمنت العبارة نقولاً من كتب أخرى، فيصرّح بتلك الكتب، وما نُقل منها، دون ذكر الواسطة التي توصل بها إلى تلك النقول([[339]](#footnote-339)).

**6** **-** **الإبهام أو الإجمال في بعض المصادر التي يوردها**([[340]](#footnote-340)).

**7** **-** **الوهم في بعض المصادر التي يصرّح بها**. **ومن أمثلة ذلك:**

• في نهاية شرحه لقاعدة 21 قال: «... كذا في (العناية)»([[341]](#footnote-341)).

والواقع: أن الألفاظ تكاد تكون مطابقة لِـ(الدرر)، وهي بعيدة عن (العناية).

• وفي نهاية شرحه لقاعدة 60 قال: «... كذا في (العناية)»([[342]](#footnote-342)).

والواقع: أن الألفاظ تكاد تكون مطابقة لِـ(الدرر)، ولم أجدها في (العناية).

• وفي بداية شرحه لقاعدة 175 قال «قال صاحب (الهداية):...»([[343]](#footnote-343)).

والواقع أن الألفاظ تكاد تكون مطابقة لِـ(العناية)، وهي بعيدة عن (الهداية)([[344]](#footnote-344)).

**8** **-** أنه في مواضع -قليلة- **لم يكن دقيقًا في نسبة الأقوال إلى أصحابها**. ومن ذلك:

• عند حديثه عن ق47: «الأَمْرُ يُفِيدُ وُجُوبَ إِيْقَاعِ الفِعْلِ مَرَّةً»: نسب إلى الإمام الشافعي أنه يرى أن الأمر يحتمل التكرار، ويحمل عليه عند النيّة. والقول المنسوب إلى الإمام الشافعي في كتب الشافعية: أن الأمر «نصٌّ في المرّة الواحدة فقط، ولا يحتمل التكرار، وإنما يحمل عليه بدليل»([[345]](#footnote-345)).

 نسب إلى مذهب الإمام مالك أنه يرى براءة الأصيل بنفس الكفالة. والواقع في كتب المالكية أن هذا إنما يكون إذا كان العقد عقد حوالة، أما الكفالة فلا([[346]](#footnote-346)).

**9** **-** **تزكيته لكتابه، والتباهي به، وأن فيه فوائد لا توجد في غيره.**

**فمن عباراته التي يظهر فيها التزكية لكتابه:**

• «... ولم يذكر شراح (الهداية) هذا الوجه السالم عن النظر، مع وضوحه، فكأنّهم غفلوا عنه. وهذا ممّا ترك الأوّلون للآخرين، والحمد لله رب العالمين»([[347]](#footnote-347)).

• «خُذْ هذا واغتنم، واحفظْ ولا تَهمْ، فإن ما استُفيد من هذا القليل لا يستفاد من المطوّلات مع التفصيل»([[348]](#footnote-348)).

• «... واضطربوا الشراح في طلب الفائدة في هذا القيد... فالفائدة التي تفرّدت على اطلاعها...»([[349]](#footnote-349)).

**10** – إيراده بعض العبارات التي قد يُفهم منها **عدم كمال الأدب مع العلماء**.

**فمن ذلك:**

• أنه عُرِضتْ عليه مسألة فأفتى فيها، ثم عُرضت المسألة على القاضي، فاعترض على الفتوى بأنها مخالفة لما في (المحيط البرهاني)، فوصف المؤلف صنيع القاضي بأنه من قلة التدبير، فقال: «... فالاعتراض فيها من قلة التدبير فيما أراد صاحب (المحيط). فإن أردت التفصيل في هذا المقام فاستمع ما ألقي إليك من الكلام...» ([[350]](#footnote-350)).

• أنه عند حديثه عن القاعدة (147) نقل فرعًا عن صاحب (الدرر) معلِّلاً بهذه القاعدة. فتعقبه المؤلف بقوله: «أقول: لا يخفى على من له ذوق سليم أن هذا الأصل يكون دليلاً على خلاف مراده. وتقريره...»([[351]](#footnote-351)).

فهذه العبارة مفهومها: أن صاحب (الدرر) ليس له ذوق سليم؛ لأن (مَنْ) اسم موصول والاسم الموصول من ألفاظ العموم، وحيث إن هذا قد خفي على صاحب (الدرر) فليس داخلاً تحت هذا العموم، فمفهوم المخالفة: أنه ليس له ذوق سليم! ([[352]](#footnote-352)).

**11** **-** أنه عند ذكر المسائل التي قيل: إنها مستثناة عن القاعدة يقول غالبًا: «وخرج عن هذا الأصل...»([[353]](#footnote-353))، ثم بعد ذلك يبيّن أنّ هذه المسائل لم تدخل تحت القاعدة أصلاً.

**وهذا التعبير فيه تجوّز**؛ لأنه إذا كانت المسألة غير داخلة تحت القاعدة فكيف تخرج عنها؟!.

ويبدو أنّ هذا الأمر هو الذي يدفعه في مواضع أخرى إلى التعبير بقوله: «وخرج عن هذا الأصل في بدء النظر...». أو: «وبعضهم استثنى من هذه القاعدة...»([[354]](#footnote-354)).

**12** **-** أنه - في مواضع قليلة – **لم يكن دقيقًا في المصطلحات العلمية**.

ومثال ذلك: أنه جمع بين (العام) و(المطلق)، وبين (الخاص) و(المقيد)، وذلك عند حديثه عن ق30: «الأَصْلُ فِي الوَكَالَةِ الخُصُوصُ، وفِي المُضَارَبَةِ العُمُومُ». حيث قال معلِّقًا: «فإن باع الوكيل نساءً، فقال الموكِّل: أمرتك بنقد. وقال: **أطلقت**: صُدِّق الموكّل؛ بناء على أن **الخصوص** أصل في الوكالة، فالقول لمن يتمسك بالأصل.

وفي المضاربة: ادعى المضارب **العموم** فقال: ما عينتَ لي تجارة. والمالك ادّعى **الخصوص**: فالقول للمضارب...»([[355]](#footnote-355)).

فقوله: «... وقال: **أطلقت**: صدق الموكل بناء على أن **الخصوص** أصل في الوكالة» جعل فيه (الخصوص) مقابلاً لِـ(الإطلاق)، والذي يقابل الإطلاق هو التقييد.

ثم إن الواقع: أن الوكيل والمضارب يدّعيان الإطلاق، لا العموم، وخصمُهما يريان التقييد لا الخصوص. لهذا جاء في بعض المصادر إضافة التقييد والإطلاق إلى لفظ القاعدة([[356]](#footnote-356)).

**13** **-** **لم يكن له منهج مطّرد في ترتيب قواعد الباب الواحد**، مع أنه من اليسير ترتيبها بحسب الحرف الثاني من القاعدة، والثالث... وهكذا. وهذا ما يتَّفق مع منهجه في ترتيبها حسب الحرف الأول.

**14** **-** **وهناك أمور أخرى منهجية**، قد يكون عذر المؤلف فيها طلب الاختصار، لكنها تبقى محلّ نظر للقارئ. ويمكن سردها على النحو الآتي:

**أ** - أنه قد يذكر قاعدتين معناهما مُتّحد أو متقارب دون الإشارة إلى ذلك([[357]](#footnote-357)).

**ب** - قلة الاعتناء ببيان المعنى الإجمالي للقاعدة([[358]](#footnote-358)).

**جـ** - قلة اعتنائه ببيان معاني المصطلحات والألفاظ الغريبة([[359]](#footnote-359)).

**د** - قلة الفروع الفقهية التي يخرّجها على القواعد. وأحيانًا لا يمثل للقاعدة أصلاً([[360]](#footnote-360)).

**هـ** - أن الكـتاب يكاد يكون محصورًا في المذهب الحنفي، لهذا قلّ التعرض للمذاهب الأخر([[361]](#footnote-361)).

**و** - انحصار مصادره في الفقه وأصوله وقواعده، وعدم الرجوع إلى مصادر العلوم الأُخَرِ التي لا غنى عنها في كتب القواعد الفقهية، ككتب التفسير والحديث واللغة.

ثانياً: القسم التحقيقي

**ويشمل ما يأتي:**

**أولاً: مقدمة التحقيق.**

**ويتضمّن المطالب الآتية:**

**المطلب الأول: ذكر نسخ الكتاب المخطوطة، وبيان أوصافها وعرض نماذج منها.**

**المطلب الثاني: تحقيق اسم الكتاب.**

**المطلب الثالث: تحقيق نسبة الكتاب لمؤلفه.**

**المطلب الرابع: ذكر نسخ الكتاب المعتمدة في التحقيق، وسبب الاقتصار عليها.**

**المطلب الخامس: منهج التحقيق والتعليق.**

**ثانيًا: النصّ المحقق.**

أولاً: مقدمة التحقيق:

**المطلب الأول: ذكر نسخ الكتاب المخطوطة، وبيان أوصافها، وعرض نماذج منها:**

بعد البحث الطويل في فهارس المخطوطات، وسؤال أهل الخبرة اتّضح لي أن للكتاب عشر نسخ خطية([[362]](#footnote-362))، وبيانها على النحو الآتي:

**1** **-** **نسخة جامعة الملك عبد العزيز (أ):**

هذه النسخة محفوظة في مكتبة جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وتحمل الرقم (487).

ووصفها كالآتي:

• ناسخها هو: عبد الكريم بن عبد الرحمن الشهير بشيخ عجم.

• تاريخ انتهائه من نسخها: هو: 21/1/1065هـ.

• نوع الخطّ: نسخ.

• عدد اللوحات: 116 لوحة، تمثّل 232 صفحة.

• عدد الأسطر في كل صفحة: 19 سطرًا.

• متوسط عدد الكلمات في كل سطر: 9 كلمات.

• الملحوظات:

- كُتب اسم الكتاب (بتمامه) على الغلاف، كما كتب في اللوحة الأولى منها اسم المؤلف والكتاب.

- عليها تملك: عبد القادر بن يوسف، ثم ابنه: أحمد بن عبد القادر، ثم شخص يبدو أنّ اسمه (شمدى ديو إبراهيم)، عام 1149هـ، ثم حسن بن أحمد، عام 1154هـ، وكانت جامعة الملك عبد العزيز قد اشترتها عام 1399هـ.

- في أولها فهرس مفصّل لأبواب الكتاب، وأهم ما تضمّنه من قواعد ومسائل.

- عليها تصويبات قليلة في الهامش. وأحد هذه التصويبات كان مستفادًا من نسخة المصنف نفسه([[363]](#footnote-363)).

- عليها تعليقات مختصرة وكثيرة: وبعضها باللغة العربية أو العثمانية، كما أن نوع الخط ولونه والقلم مختلف، ممّا يعني أنّ مصدر التعليق متعدّد.

- في آخرها أبيات شعرية بلغة فارسية، وقد كتبت بالخط الذي كتب به باقي المخطوطة. وبعد الانتهاء من المخطوطة كتبت مجموعة من الفتاوى ونحوها (في لوحتين)، باللغة العثمانية، وبخط مغاير.

- كتبت قواعدها وبعض التعليقات عليها باللون الأحمر.

- ضبطت بعض كلماتها بالشّكل، كما أحيلتْ بعض الضمائر إلى ما ترجع إليه، وذلك بوضع علامات متماثلة على الضمير وما يعود إليه. وكان هذا كثيرًا في بداية المخطوطة ولاسيما في اللوحات العشر الأُوَل.

- والذي يظهر أن هذا من تصرفات المعلّقين؛ لعدم وجوده في النسخ الأُخَر، ولعدم اطراده في جميع المخطوطة، ولكثرة الأخطاء في ذلك.

- بها ترميم وآثار أرضة وثقوب قليلة لم تؤثر في نص الكتاب.

- سقطت منها قاعدتان، هما قاعدة 207 و208. وهما يمثلان صفحة واحدة من المخطوط تقديرًا.

- يبدو أن الناسخ ورّاق أعجمي وليس بطالب علم؛ لكثرة الأخطاء، ولا سيما التي تحصل بسبب العجمة غالبًا، كتذكير الكلمة التي حقها التأنيث، أو الأفصح فيها ذلك.

**2 - نسخة متحف توبقابي (ب):**

هذه النسخة في مكتبة متحف توبقابي باستانبول([[364]](#footnote-364))، وتحمل الرقم (4223)([[365]](#footnote-365)).

ووصفها كالآتي:

• ناسخها هو: الشيخ محمد بن الشيخ عبد الله بن الشيخ زكريا القدسي.

• تاريخ انتهائه من نسخها: 8/7/1168هـ.

• نوع الخطّ: نسخ جيد.

• عدد اللوحات: 73 لوحة، تمثل 145 صفحة.

• عدد الأسطر في كل صفحة: 21 سطرًا.

• متوسط عدد الكلمات في كل سطر: 12 كلمة.

• الملحوظات:

- كُتب اسم الكتاب والمؤلف على اللوحة الأولى، كما رمز لهما بخطٍّ مغاير على غلاف الكتاب، في ركنٍ من أركانه.

- عليها تصويبات معدودة في الهامش.

- ليس عليها: تعليقات علمية.

- كتبت قواعدها باللون الأحمر.

- سقطت منها قاعدتان، هما 207 و208.

- يبدو أنّ ناسخها طالب علم، ويتّضح هذا من تلقيبه بالشيخ، ومن قلّة الأخطاء فيها نسبيًّا.

**3 – نسخة سيواس (جـ):**

وهي محفوظة في متحف أتاتورك بمدينة سيواس بتركيا، برقم (414/84).

ووصفها كالآتي:

• لم يُذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ.

• نوع الخطّ: تعليق جميل.

• عدد اللوحات: 84 لوحة، تمثّل 167 صفحة.

• عدد الأسطر في كل صفحة: 17 سطرًا.

• متوسط عدد الكلمات في كل سطر: 13 كلمة.

• الملحوظات:

- كتب في اللوحة الأولى منها اسم الكتاب والمؤلف، كما ذكر اسم الكتاب على الغلاف تبعًا لذكر المالك.

- كتب على غلافها ثلاث تملكات، لكل من: السيد حسين من السيد أحمد سعيد، والشيخ محمد بن إبراهيم... بلعلي زاده، والسيد محمد معصوم بلعلي زاده.

- عليها تصويبات معدودة في الهامش.

- عليها تعليقات علمية قليلة، كما أن جانبًا من هذه التعليقات فيه إبراز لمسألة أو قاعدة فقط.

- كُتبتْ قواعدها باللون الأحمر.

- يبدو أن الناسخ لا يعدو كونه ورّاقًا أعجميًّا؛ لكثرة الأخطاء البدهية التي يبعد صدورها ممّن يحسن اللغة التي كُتبت بها. وممّا يلفت النظر: أن الناسخ كثيرًا ما كان يخلط بين (الخاء) و(الحاء)، فتارة يُعجم الحرف في سياقٍ يستدعي إهماله، وتارة العكس!.

**4 - نسخة بايزيد (د):**

وهي محفوظة في مكتبة بايزيد عمومي، برقم (2551)([[366]](#footnote-366)).

ووصفها كالآتي:

• لم يُذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ.

• نوع الخطّ: نسخ.

• عدد اللوحات: 69 لوحة، تمثّل 137 صفحة.

• عدد الأسطر في كل صفحة: 23 سطرًا.

• متوسّط عدد الكلمات في كل سطر: 13 كلمة.

• الملحوظات:

- كتب اسم الكتاب والمؤلف على اللوحة الأولى، كما كُتبا على الغلاف، بالنص الآتي: «كتاب ترتيب اللآلي في سلك الآمالي. تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة، البحر الفهامة، الفقير: محمد بن سليمان الشهير بناظرزاده، غفر الله له ولوالديه، ولكل المسلمين أجمعين، آمين يا رب العالمين، آمين».

- لم تُثبت عليها تمّلكات، إلاّ أن سجلاّت المكتبة تُثبت أن الذي وقفها فيها هو: ودين محافظي إدريس باشا.

- التصويبات والتعليقات نادرة جدًّا.

- كتبت قواعدها باللون الأحمر.

- سقطت منها قاعدتان، هما 207 و208.

- الأخطاء فيها كثيرة.

- أحيانًا يهمل النقاط في بعض الحروف، وأحيانًا يثبت النقاط فوق الحرف وتحته معًا، كأن يقرأ الحرف بِـ (الياء) و(التاء) معًا.

**5 - نسخة مكتبة الملك عبد العزيز (هـ):**

هذه النسخة محفوظة في مكتبة الملك عبد العزيز، بالمدينة المنورة، مجموعة بشـير أغا، برقم (673/23). ولها صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، برقم (8918)([[367]](#footnote-367)).

ووصفها كالآتي:

• ليس عليها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ.

• نوع الخطّ: نسخ جيّد.

• عدد اللوحات: 94 لوحة، تمثّل (188) صفحة.

• عدد الأسطر في كل صفحة: 17 سطرًا.

• متوسط عدد الكلمات في كل سطر: 11 كلمة.

• الملحوظات:

- كُتب اسم الكتاب والمؤلف على اللوحة الأولى. كما كتب اسم الكتاب على الغلاف باللفظ الآتي: «كتاب ترتيب اللآلي في علم أصول الفقه».

- أضيفِ إلى الكتاب (78) قاعدة، سُردت بلا تعليق، وذلك في هوامش المخطوطة وبعد الانتهاء من نَسـخ الـكتـاب، وقـد كتـبت بخط مغاير للخط الذي نسخ به الكتاب.

- ليس عليها تصويبات مطلقًا، كما أن التعليقات عليها نادرة، حيث لم يثبت على الهوامش سوى القواعد الملحقة، وتعليقين فقط.

- كانت تميّز ألفاظ القواعد عن شرحها بإثبات خط أفقي فوق ألفاظ القواعد.

- سقطت منها ورقة كاملة، وهي ورقة 22، وبالتحديد: من بداية التعليق على القاعدة 56، إلى منتصف التعليق على قاعدة 58 تقريبًا.

- يظهر أن الناسخ لا يعدو كونه ورّاقًا أعجميًّا؛ لأن الأخطاء كثيرة جدًّا، فلا تكاد تخلو فقرة من أخطاء، وكثير من هذه الأخطاء بدهيّة يبعد صدورها من شخص يحسن اللغة العربية ويفهمها.

**6 - نسخة أسعد أفندي (و):**

وهي محفوظة في مكتبة السليمانية باستانبول، مجموعة أسعد أفندي، برقم (568).

ووصفها كالآتي:

• ناسخها هو: درويش يوسف نسيب المولوي.

• تاريخ انتهائه من نسخها: يوم الجمعة، 19/1/1119هـ.

• نوع الخطّ: تعليق جميل.

• عدد اللوحات: 89 لوحة، تمثل 178 صفحة.

• عدد الأسطر في كل صفحة: 19 سطرًا.

• متوسّط عدد الكلمات في كل سطر: 11 كلمة.

• الملحوظات:

- كتب اسم الكتاب والمؤلف في اللوحة الأولى، كما ذكر اسم الكتاب تبعًا لاسم أحد الملاّك.

- كتب عليها ثلاث تملكات، لكل من: محمد ياسر، وشيخ لطف الله بن محمد المدعو بكبوه لي زاده، ومحمد عبد الله موسى.

- في أولها فهرس مختصر لأسماء الأبواب.

- عليها تصويبات كثيرة.

- عليها تعليقات مختصرة وكثيرة.

- تُميّز ألفاظ القواعد بإثبات خطٍّ أفقي فوقها.

- أخطاؤها كثيرة.

**7 - نسخة تيره:**

وهي محفوظة في مكتبة رجب باشا بمدينة تيره بتركيا (قرب مدينة إزمير)، وتحمل الرقم (1471).

ووصفها كالآتي:

• ناسخها: السيد الشيخ محمد المدعو برجب زاده.

• تاريخ انتهائه من نسخها: 1069هـ.

• نوع الخطّ: تعليق جميل.

• عدد اللوحات: 117، تمثّل 234 صفحة.

• عدد الأسطر في كل صفحة: 21 سطرًا.

• الملحوظات:

- كتب اسم الكتاب والمؤلف في اللوحة الأولى، كما كُـتبا على ورقة الغلاف بالنصّ الآتي: «ترتيب اللآلي في سلك الأمالي، للفقيه الفاضل العريف بناظرزاده».

- جاء في اللوحة الأولى منه: «هو لشرف استصحابه الفقير: السيد شكر الله المدعو بين أقرانه بنعمت أفندي زاده، خصّهما الله بالفوز والسعادة».

- في اللوحة الثانية والثالثة تعليقات كثيرة، وقد ذيّل التعليق الأول منها بِـ: «لمحرّره الفقير السيد شيخ محمد الحقير، عُفي عنه».

- سقطت منها قاعدتان، هما قاعدة 207 و208.

- عجمة الناسخ كان لها أثر ظاهر على المخطوطة؛ لكثرة الأخطاء التي تحصل عادة بسبب العجمة.

**8 - نسخة قاصيد جيزاده:**

وهي محفوظة في مكتبة السليمانية باستانبول، مجموعة قاصيد جيزاده، وتحمل الرقم (178).

ووصفها كالآتي:

• ناسخها هو: عثمان خليل بن مصطفى.

• تاريخ انتهائه من نسخها: نهاية الشباط، في سنة 1162هـ.

• نوع الخطّ: تعليق.

• عدد اللوحات: 99 لوحة، تمثل 198 صفحة.

• الملحوظات:

- كتب اسم الكتاب والمؤلف في اللوحة الأولى.

- عليها تصويبات وتعليقات قليلة.

- أخطاؤها كثيرة.

**9 - نسخة شهيد علي باشا:**

وهي محفوظة في مكتبة السليمانية باستانبول، مجموعة شهيد علي باشا، وقد نُسخت ضمن مجموعة من الكتب وكانت أولها. وهذه المجموعة رقمها (944).

ووصفها كالآتي:

• لم يذكر فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ.

• عدد اللوحات: 89 لوحة، تمثّل 178 صفحة.

• عدد الأسطر في كل صفحة: 17 سطرًا.

• متوسط عدد الكلمات في كل سطر: 10 كلمات.

• الملحوظات:

- كتب اسم الكتاب والمؤلف في اللوحة الأولى، كما وردا باللفظ نفسه على ورقة الغلاف.

- عليها تصويبات وتعليقات قليلة.

- أخطاؤها كثيرة.

**10 - نسخة مكتبة الملك فهد الوطنية:**

وهي محفوظة في مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، برقم (133).

ووصفها كالآتي:

• لم يكتب فيها اسم الناسخ.

• تمَّ الانتهاء من نسخها عام 1179هـ.

• نوع الخطّ: كتبت حتى نهاية القاعدة 61 بخط التعليق، وباقيها بخط تعليق يميل إلى النّسخ([[368]](#footnote-368)).

• عدد اللوحات: 63 لوحة، تمثّل 126 صفحة.

• عدد الأسطر في كل صفحة: 23 سطرًا.

• متوسط عدد الكلمات في كل سطر: 13 كلمة.

• الملحوظات:

- كتب اسم الكتاب على اللوحـة الأولى، كـما كتب عليها اسم المؤلف، إلا أن هذه النسخة انفردت بنـسـبته إلى (أحمد بن عبد الرحمن البَشِكْطَاشِي!!)([[369]](#footnote-369)).

- عليها تملك لِـ وصل الله بن حامد العتـيـبي، الطائف، 25/1/1408هـ.

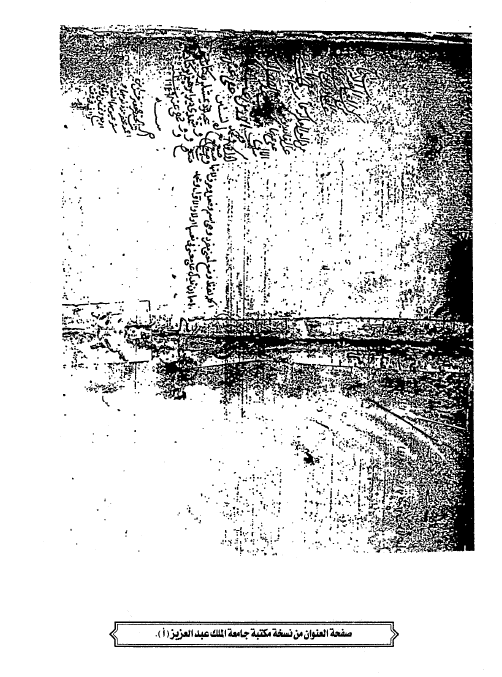
- أعيدت كتابة الأبواب والقواعد في الهامش، وأحيانًا يترك مكانها بياض في الصلب.

- ليس عليها تصحيحات أو تعليقات.

- في آخرها بيت شعر فارسي.

* هذه النسـخة كـتبها اثنان، ويظهر أنهما مجرّدُ ورّاقان أعجمّيان بعيدان على العلم الشـرعـي؛ لأن أخطاءهما كـثيرة جدًّا، ولاسيما الأخطاء التي تحصل بسبب العجمة غالبًا.

وبعد ذكر النسخ وبيان أوصافها يناسب عرض نماذج منها على النحو الآتي:



بداية الفهرس الموجود في أول نسخة جامعة الملك عبد العزيز (أ)

اللوحة الأولى من نسخة مكتبة جامعة الملك عبد العزيز (أ)

اللوحة الأخيـرة من نسخة مكتبة جامعة الملك عبد العزيز (أ).

صفحة العنوان من نسخة متحف توبقابي (ب) واللوحة الأولى منها.

الصفحة الأخيـرة من نسخة متحف توبقابي (ب).

اللوحة الأولى من نسخة متحف سيواس (جـ).

اللوحة الأخيرة من نسخة متحف سيواس (جـ).

صفحة العنوان من نسخة مكتبة بايزيد (د)، الصفحة الأولى منها

اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة بايزيد (د).

اللوحة الأولى من نسخة مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة (هـ).

اللوحة الأخيـرة من نسخة مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة (هـ).

صفحة العنوان من نسخة مكتبة أسعد أفندي (و) (وفيها فهـرس مختصـر)، واللوحة الأولى منها.

اللوحة الأخيـرة من نسخة مكتبة أسعد أفندي (و).

المطلب الثاني: تحقيق اسم الكتاب:

اسم الكتاب هو: (**ترتيب اللآلي في سلك الأمالي**).

وهذا واضح من خلال ما جاء في المطلب السابق من وصف النسخ الخطية. وبيان ذلك على النحو الآتي:

**1** **-** أن المؤلف صرّح بتسميته لكتابه بهذا الاسم في المقدمة، حيث قال عن قواعده: «وسمّيتها بِـ (ترتيب اللآلي في سلك الأمالي)»([[370]](#footnote-370)). وقد اتفقت على ذلك جميع النسخ العشر.

**2** **-** أن المؤلف أعاد اسم الكتاب مختصرًا في الخاتمة، حيث قال: «... إلى هنا تمّ مقالي في ترتيب اللآلي...»([[371]](#footnote-371)). وقد اتفقت على ذلك جميع النسخ العشر أيضًا.

**3** **-** ورد الاسم بتمامه على غلاف النسخ الآتية:

أ – نسخة جامعة الملك عبد العزيز.

ب – نسخة سيواس.

جـ - نسخة بايزيد.

د – نسخة أسعد أفندي.

هـ - نسخة تيره.

و – نسخة شهيد علي باشا.

**4** **-** ورد الاسم مختصرًا على غلاف نـسخـة مـتحف توبقابي، بلفظ: (ترتيب اللآلي).

**5** **-** النسخة الوحيدة التي انفردت بزيادةٍ (على غلافها) لم ترد في بقية النسخ هي نسخة مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، حيث ورد على غلافها: «كتاب ترتيب اللآلي **في أصول الفقه**».

والذي يظهر -والله أعلم- أن هذه الكلمات زيادة من كاتبها، لبيان العِلْم الذي يبحث فيه الكتاب، وقد احتاج إلى إضافتها لكون عنوان الكتاب لا يدل على مضمونه([[372]](#footnote-372)).

**6** **-** إضافة إلى ما سبق فإنّ اسم الكتاب ورد بتمامه في فهارس المكتبات التي وُجد فيها الكتاب، سواء كانت هذه الفهارس مطبوعة استقلالاً، أم على شكل بطاقات محفوظة في المكتبة.

المطلب الثالث: تحقيق نسبة الكتاب لمؤلفه.

**\*** هذا الكتاب صحيح النسبة إلى (**محمد بن سليمان الشهير بناظرزاده**).

ويدل على ذلك ما يأتي:

**1** **-** أن هذه النسبة ثبتت بتمامها على غلاف نسختين خطيّتين، هما: نسخة بايزيد، وشهيد علي باشا([[373]](#footnote-373)).

**2** **-** كما وردت نسبته اختصارًا إلى (ناظرزاده) على غلاف نسختين، هما: نسخة متحف توبقابي، وتيره([[374]](#footnote-374)).

**3** **-** أنه ورد التصريح بنسبته إليه في مقدمة الكتاب، حيث جاء فيها: «أما بعد: يقول العبد الضعيف، محمد بن سليمان الشهير بناظرزاده – جعل الله التقوى زاده...»([[375]](#footnote-375)).

**4** **-** أن هذه النسبة وردت في مقدمة تسع نسخ خطية([[376]](#footnote-376)).

**5** **-** كما وردت في فهارس المكتبات التي وجدت فيها هذه النسخ التسع، سواء كانت هذه الفهارس مطبوعة استقلالاً، أم على شكل بطاقات محفوظة في المكتبة، أم مخزّنة في الحاسوب. وبعض هذه الفهارس طبعت في زمن متقدّم، كفهرس مكتبة أسعد أفندي، ص36 (الموسوم بِـ دفتر كتبخانه أسعد أفندي)، فقد طبع في استانبول، مطبعة محمود بك، عام 1262هـ، وفهرس مكتبة بايزيد العمومية، ص124 (الموسوم بِـ كتبخانه عمومي دفتري)، طبع في استانبول، مطبعة محمود بك، عام 1300هـ.

**6** **-** أن الدكتور محمد بن عبد الغفار الشريف نسب هذا الكتاب إلى ناظرزاده، وعدّ الكتاب من كتب الحنفية المهملة في القواعد، وذلك في مقدمة رسالته للدكتوراه التي حقق بها كـتـاب (المجموع الـمذهَـب في قـواعـد الـمـذهَب) لأبي سـعـيد العـلائي (ت761هـ)([[377]](#footnote-377)).

فهذه ستّة أدلّة تدل بمجموعها دلالة واضحة لا غبش فيها على أنّ المؤلف هو: محمد ابن سليمان الشهير بناظرزاده.

**\*** **وعلى الرّغم من قوة هذه الأدلة (بتعاضدها) إلاّ أن هناك من التبس عليه اسم المؤلف فتوهّم أنه: أحمد بن عبد الرحمن البَشِكْطَاشي (ت1136هـ)!.**

فقد التبس ذلك على صاحبي (هدية العارفين) (ت1339هـ) و(معجم المؤلفين)، حيث قال الأول ما نصه: «البَشِكْطَاشي: أحمد بن عبد الرحمن القسطنطيني الرومي الحنفي المعروف بالبَشِكْطَاشي، توفي سنة 1136 (ست وثلاثين ومائة وألف). له ترتيب اللآلي في سلك الأمالي»([[378]](#footnote-378)).

وهذه الترجمة نقلها الثاني بحروفها، وعزاها إلى الأول([[379]](#footnote-379)).

ولعلّ مستند الأول في هذه النسبة: هو اطّلاعه على نسخة خطية للكتاب انفردت عن النسخ التسع الأُخر بنسبته إلى البَشِكْطَاشي. حيث حُذف من مقدمتها: «... محمد بن سليمان الشهير بناظرزاده، جعل الله التقوى زاده»، وكُتب مكانه: «أحمد بن عبد الرحمن البَشِكْطاشي».

وبعد التأمل في هذه النسخة لفت نظري فيها أمور، منها:

**1** **-** أنه عندما حُذف منها اسم: «محمد بن سليمان ناظرزاده»، حذفت عقبه عبارة مسجوعة تتناسب معه، ولا تتناسب مع (أحمد بن عبد الرحمن البـشكطاشي)، وهي: «جعل الله التقوى زاده».

**2** **-** أنها تعاقب عليها ناسخان؛ فقد كتبت من بدايتها إلى نهاية شرح القاعدة الحادية والستين (نهاية اللوحة الخامسة عشرة تقريبًا) بخط تعليق جميل، ثم كُتب باقيها بخط تعليق يميل إلى النسخ. ويبدو أن الثاني حاول عند إتمامه للّوحة الخامسة عشرة أن يقترب من خط الأول، ثم بعد أن انتقل إلى لوحة جديدة تميّز خطه المعتاد. وكان القلم الذي كتب بـه الأول أرفع من القلم الذي كتب به الثاني.

**3** **-** أنه في نهاية هذه النسخة: كُـتب عام النسخ (وهو عام 1179هـ)، ولم يقترن التاريخ باسم الناسخ.

**4** **-** هذه النسخة ليس فيها ما يميّزها عن بقية النسخ؛ بل إنها من أكثرها أخطاء، ويغلب على ناسخيها أنهما ورّاقان أعجميان فحسب.

هذه الأمور تثير احتمالاً ليس بعيدًا، وهو أن أحد المتعاطفين مع الشيخ أحمد البَشِكْطَاشي وجد كتابًا قيّمًا، غير معروفٍ، فأحبّ أن ينسبه إلى البَشِكْطاشي، فدفع نسخةً منه إلى الورّاق لنسخها، وكانت هذه النسخة منسوبة لِـ (محمد بن سليمان الشهير بناظرزاده)، وبعد أن كتب خمس عشرة ورقة (تقريبًا) منسوبة إلى البشكطاشي تردّد في إتمامها، ثم تركها. فَدُفعت إلى ناسخ آخر، فأتمّها.

هذا مجرّد احتمال، لكنه احتمال متصوّر في تفسير هذا التصرف، وممّا يعضده أنه كُتب في آخر هذه النسخة وقت الفراغ من نسخها، ولم يُذكر اسم الناسخ، والشأن أن يقترن اسم الناسخ مع التأريخ، أو يتركان معًا؛ فلعلّ الناسخ آثر عدم إثبات اسمه، هربًا من أن يُتّهم بتزوير اسم المؤلف -والله أعلم-.

**5** **-** **وإضافة إلى ما سبق فإن البَشِكْطاشي توفي عام 1136هـ. وهذا تأريخ متأخّر يمنع كونه مؤلّفًا للكتاب.**

ويتَّضح هذا من خلال النقاط الآتية:

**أ** **-** أن المؤلف صرّح في المقدمة بأنه ألّف هذا الكتاب بعد أن أُذِن له بالإفتاء وأُمر بالتأليف([[380]](#footnote-380)).

**ب** **-** كما صرّح في المقدمة بأنه سيكتب على هذا الكتاب المختصر حاشية، فقال: «وإن كان قصدي واختياري أن أزيد إلى آخر عمري ما وجدت من القواعد والأصول، من كتب العلماء الفحول، وأكتب في حاشيته هذا المختصر بوجه يمكن عند الاستنساخ أن يُكتب في متن المسطّر»([[381]](#footnote-381)).

وأكّد هذا في الخاتمة بقوله: «إلى هنا تمّ مقالي في (ترتيب اللآلي)، والتّمام بحقيقته عند إنجاز ما وعدتُ في ديباجته»([[382]](#footnote-382)).

**جـ** **-** أنه كان معاصرًا للمفتي أبي سعيد بن أسعد أفندي (ت1072هـ)، وقد صرح في المقدمة بأنه يرغب عرض الكتاب عليه([[383]](#footnote-383)).

**د** **-** أن نسخة (تيره) تمّ الفراغ منها عام 1069هـ.

**هـ** **-** أن نسخة مكتبة الملك عبد العزيز (أ) تم الفراغ منها في 21 من شهر محرم سنة 1065هـ.

وبناء على هذه المعطيات يمكن أن يقال:

• لو سُلّم بأنّ البَشِكْطاشي (ت1136هـ) هو المؤلف: لترتّب على هذا أنه عاش بعد المفتي أبي سعيد بن أسعد (ت1072هـ) أربعة وستين عامًا، ويندر أن يعيش إنسان أربعًا وستين سنة بعد أن أُذن له بالإفتاء، وأمر بالتأليف، وتمكّن من كتابة هذا الكتاب!.

• وممّا يزيد هذا الاحتمال ضعفًا وندرة: أن نسخة (تيره) كُتبت عام 1069هـ؛ بل إن نسخة جامعة الملك عبد العزيز (أ) كتبت في بداية عام 1065هـ، أي بينها وبين وفاة البَشِكْطاشي إحدى وسبعون سنة!.

• ولو افتُرض -جدلاً- أنه أُذن له بالإفتاء، وأمر بالتأليف وهو صغير، وتمكّن من تأليف هذا الكتاب، ثم أمّد الله في عمره بعد ذلك إحدى وسبعين سنة – على أقل تقدير!- فمن المتصوّر بداهة أن يؤلف بعد ذلك مؤلفات أُخر، فلماذا لم تُنقل إلينا هذه المؤلفات؟!.

وقبل ذلك: لماذا لم يتمكن من إنجاز ما وعد به في المقدّمة، وهو وضع حاشية لهذا الكتاب يمكن عند إعادة نسخ الكتاب أن تكتب في الصلب؟!.

• وعودًا على بدء: فإن هناك تسع نسخ أُخر، وفهارسها، جميعها نَسَبَتِ الكتابَ إلى ناظرزاده. وليس هناك أدنى شك في أنّ صـدق تسـعة احتمالات من عـشـرة (9/10) أقوى من صدق احتمال واحد من عشرة (1/10)...

**\*** **وممّا يدل على أن نسبة الكتاب إلى البَشِكْطاشي لم يُتحقّق منها مطلقًا: أنه نُسب في مرجعين آخرين إلى: (عبد الرحمن بن أحمد البَشِكْطاشي) (ت1170هـ)!!.**

**وهذان المرجعان هما**:

- المؤلفون العثمانيون، 1/368 (وقد كتب باللغة العثمانية ولفظ العنوان: (عثمانلي مؤلفلري)).

* مفتاح الكتب وفهرس أسماء المؤلفين، ص30 (وقد كتب باللغة العثمانية أيضًا).

ومضمون الكتابين واحد، وترجمة ما جاء في الكتاب الأول هي: «عبد الرحمن بن أحمد أفندي. كان عالمًا فاضلاً تقيًّا صالحًا، ولد في محلّة بشكطاش، رحل إلى مكة وجاور بها إلى أن توفي عام 1170هـ.

آثاره: الرسالة الهادية إلى جادة الفرقة الناجية.

ترتيب اللآلي في سلك الأمالي.

قصيدة حديقة الأسرار»([[384]](#footnote-384)).

وهذه الترجمة هي مضمون ما جاء في الكتاب الثاني أيضًا([[385]](#footnote-385)).

وبالنظر في تاريخ وفاته يتبين أنه كان حيًّا بعد الانتهاء من نسخة مكتبة جامعة الملك عبد العزيز بمائة وخمس سنوات (105)!!.

ومضمون هذه الترجمة مذكور – في جملته – في (هدية العارفين)([[386]](#footnote-386)) و(معجم المؤلفين)([[387]](#footnote-387))، إلا أنهما سبق أن نسبا كتاب (ترتيب اللآلي) إلى أحمد البَشِكْطاشي؛ لهذا جرّدا ترجمة عبد الرحمن البَشِكْطاشي من نسبة كتاب (ترتيب اللآلي) إليه، وذكرا الكتابين الآخرين.

ومن خلال جميع ما سبق تثبت نسبة كتاب (ترتيب اللآلي) إلى محمد بن سليمان الشهير بناظرزاده -والله أعلم-.

المطلب الـرابع: ذكـر نسخ الكتاب المعتمدة في التحقيق، وسبب الاقتصار عليها:

بعد فحص نسخ الكتاب، والمقارنة بينها اعتمدت منها النسخ الأربع الآتية:

**1** **-** نسخة جامعة الملك عبد العزيز.

وقد جعلتها: **النسخة الأصلية**؛ للأسباب الآتية:

- كونها أقدم النسخ الخطية، ويُرجّح أنّها كُتبت في عصر المؤلف؛ لأنها كتبت في شهر محرم عام 1065هـ، وقد ذكر المؤلف في المقدمة([[388]](#footnote-388)) أنه أراد عرضه على أبي سعيد ابن أسعد – ووصفه بأنه: «مفتي الأنام في هذه الأيام»، وكان قد تولى الإفتاء عام 1061هـ إلى عام 1065هـ([[389]](#footnote-389)).

- ورد في أحد هوامشها تصحيح مستمدٌّ من نسخة المصنف، ممّا يعني أنّ نسخة المؤلف قريبة من متناول المصحح.

- كونها تعدّ أكثر النسخ توثيقًا واهتمامًا؛ إذ تعاقب على تملّكها أربعة أشخاص، إلى أن آلت ملكيتها إلى جامعة الملك عبد العزيز بجدّة، عام 1399هـ. كما أن عليها تعليقات كثيرة بلُغاتٍ وهيئات مختلفة، ممّا يعني أن مصدر التعليق متعدّد، كما انفردت بفهرس مفصّل – نسبيًّا-.

- كونها أصلاً لنسخة أخرى تعدّ ثاني النسخ الخطية قربًا من عصر المؤلف، وهي نسخة تيرة، حيث كتبت عام 1069هـ.

**2** **–** نسخة متحف توبقابي.

وقد اعتمدتها؛ لكونهاتمثّل أصلاً مستقلاً، ولكونها أقل النسخ أخطاءً، حيث كتبها طالب علم. لكن لم أقدِّمها على النسخة السابقة؛ لتأخّر كتابتها عن عصر المؤلف - حيث كُتبت عام 1168هـ-، ولقلّة الاعتناء بها من جهة التصحيح والتعليق والتملّكات.

**3** **-** نسخة سيواس.

وقد اعتمدتها؛ لكونها تمثّل أصلاً تؤول إليه نسختان غيرها، هما نسختا (قاصد جيزاده) و(شهيد علي باشا). كما أنها مؤثّـقة من جهة وجود ثلاث تملكات عليها، وحِفظها في متحف يُعنى بحفظ التراث ومصداقيّته.

**4** **-** نسخة بايزيد.

وقد اعتمدتها لكونها تمثّل أصلاً مستقلاًّ.

وهذه النسخ الأربع – كما تلاحظ – تمثّل سبع نسخٍ خطية، وقد بقيت ثلاث نسخ، وهي تؤول أيضًا إلى أصل واحد:

**إحداها:** نسخة مكتبة الملك عبد العزيز:

وكانت هذه النسخة من أوائل النّسخ التي وصلتني؛ لهذا بدأت بمقابلتها على نسخة (أ)، فألفيتها ذات أخطاء كثيرة جدًّا، إذْ لا تكاد تخلو فقرة من خطأ، كما أن كثيرًا من هذه الأخطاء بدهيّة، لا يُتصوّر صدورها من شخص يفهم اللغة التي يكتب بها.

وبعد أن وجدتُ – بفضل الله – سبع نسخ غيرها آثرت الاكتفاء بأربع نسخ خطية (تؤول إليها تلك السبع)، مع جعل هذه النسخة نسخةً خامسة يُرجع إليها عند الحاجة؛ وذلك لكون النسخ الأربع كافية في ضبط النصّ – غالبًا-، وتحريرًا للهوامش من أن تملأ بتهميشات لا طائل من ورائها.

**الثانية:** نسخة أسعد أفندي:

وهذه النسخة هي آخر نسخة وصلتني، حيث وصلتني وأنا في المراحل الأخيرة من التحقيق والتعليق على الكتاب.

وبعد فحصها وجدتها تأتي في المرحلة الثالثة في الأهمية، بعد نسختي (أ) و(ب)؛ لقربها من عصر المؤلف – حيث كُتبت عام 1119هـ، ولقلّة أخطائها -إذا قورنت ببقية النسخ- وللاهتمام بها من جهة التعليق والفهرسة والتملّكات، ولكونها أصلاً تؤول إليه النسخة السابقة، ويمكن أن تؤول إليه نسخة مكتبة الملك فهد الوطنية. فبدأت بالمقابلة بينها وبين ما كتبته من النسخ الأخر، إلا أني لم أجد ما يستدعي الاستمرار على ذلك؛ لأن ما كان فيها من صواب غالبًا ما يكون موجودًا في أحد النسخ الأخر -و**لاسيما أني سبق أن قابلت بين أربع** **نسخ مرّتين**-؛ لهذا عاملت هذه النسخة معاملة النسخة السابقة من جهة الرجوع إليها عند الحاجة، فاستعرضت الكتاب كاملاً، وعند وجود أدنى حاجة للتأكّد من لفظ أو نحو ذلك رجعت إليها.

**الثالثة:** نسخة مكتبة الملك فهد الوطنية:

وهذه النسخة يؤخذ عليها أنها شذّت عن بقيّة النسخ، وذلك بنسبة الكتاب إلى (أحمد ابن عبد الرحمن البَشِكْطاشي)، وهذه النسبة مجانبة للصواب. كما أنها مشحونة بكثير من الأخطاء اللغوية.

ثم إنه بالمقارنة بينها وبين بقية النسخ اتّضح كونها قريبة من النسختين السابقتين، ممّا يعني أن الثلاث تؤول إلى أصل واحد؛ لهذه الأسباب لم أرَ حاجة في المقابلة عليها.

• **والحاصل ممّا سبق أن النسخ المعتمدة في المقابلة أربع نسخ، هي:**

**1** **-** نسخة جامعة الملك عبد العزيز، وهي النسخة التي جعلتها أصلاً، ورمزت لها بالحرف (أ).

**2** **-** نسخة متحف توبقابي، ورمزت لها بالحرف (ب).

**3** **-** نسخة سيواس، ورمزت لها بالحرف (جـ).

**4** **-** نسخة بايزيد، ورمزت لها بالحرف (د).

• **ويضاف إليها عند الحاجة نسختان، هما:**

**5** **-** نسخة مكتبة الملك عبد العزيز، ورمزت لها بالحرف (هـ).

**6** **-** نسخة أسعد أفندي، ورمزت لها بالحرف (و).

• وفي حالات نادرة احتجت إلى الرجوع إلى أحد النسخ الأُخَر، وعند الرجوع إليها أسميها باسمها.

• وبناء على أن جميع النسخ أخطاؤها كثيرة، ولم أجد نسخة يمكن أن يوثق بها ثقة تامة –كنسخة المؤلف نفسها؛ أو نسخة أجازها، أو نُقلت عن نسخته...-، وحرصًا على ضبط النصّ: كنت إذا جزمت بالمصدر الذي نقل منه المؤلف أقابل عليه، وأعامله معاملة نسخة ثانوية.

المطلب الخامس: منهج التحقيق والتعليق:

**الفرع الأول: منهج التحقيق:**

**1** **-** إخراج نص الكتاب على أقرب صورة وضعه المؤلف عليها، مع مراعاة الصحة والضبط قدر الإمكان، ولتحقيق ذلك اتخذت الخطوات الآتية: -

**أ-** اعتماد نسخة جامعة الملك عبد العزيز (المرموز لها بالحرف (أ)) أصلاً للتحقيق([[390]](#footnote-390))، ونقل النصّ منها كاملاً، ثم مقابلة المنقول على المخطوط للتّحقّق من عدم وجود خلل عند النقل.

**ب** **-** مقابلة ما تم نقله من النسخة الأصل على بقية النسخ المعتمدة في التحقيق مع مراعاة ما يلي:

• ما اتفقت عليه النسخ كان هو المثبت (وإن كان لي رأي حوله أثبته في الهامش)، ما لم تتفق على خطأ في الآيات القرآنية، فإني أثبت الآية صحيحة في النص، وأشير في الهامش إلى الخطأ الموجود في النسخ.

• إذا كان هناك فرق بين النسخ، وكان ما في نسخة الأصل صحيحًا، فإني أثبت ما في الأصل وإن كان ما في النسخ الأُخَر أولى منه، وأثبت ما في النسخ الأخر في الهامش، إلاّ إذا كان ما في النسخ الأخر أو بعضها أولى من نسخة الأصل؛ بسبب عجمة الناسخ للأصل، وتأثيرها الواضح على ما كتبه؛ كتذكير كلمة كان الأفصح تأنيثها: فإني حينئذ أثبت الأفصح في الصلب؛ وذلك لكون هذا المأخذ متكرّرًا في الأصل حتى أصبح سمة بارزة فيه، بخلاف نسخة (ب) و(د).

• إذا كان هناك فرق بين النسخ وكان ما في نسخة الأصل خطأ، فإني أثبت العبارة الصحيحة من النسخ الأخر إن وجدت فيها، أو في إحداها بين معقوفتين [...]؛ وذلك لأنه ليس كل قارئ يقرأ الهامش، فلا يؤمن على من لا يرجع إلى الهامش من اعتقاد الخطأ، وفي ذلك كله أشير في الهامش إلى الاختلاف الواقع بين النسخ.

• إذا حصل في النسخ الأخر، أو في إحداها زيادة على ما في نسخة الأصل: فإن كان المعنى يختل بدونها أضفت الزيادة إلى الأصل محصورة بين معقوفتين، وأشير في الهامش إلى مصدرها، وإلا أكتفي بإثباتها في الهامش، مع التنبيه على مصدرها.

• إذا كانت الفروق في عبارات الدعاء ونحوها؛ كالصلاة على النبي ، والترضّي والترحّم...: فإني أثبت ما في الأصل دون الإشارة إلى ما في بقية النسخ.

**2** - ما يتعلق بالناحية الشكلية للنص، اتخذت الخطوات الآتية:

**أ** - رسم الكتابة بالرسم المعاصر، مراعيًا القواعد الإملائية الحديثة.

**ب** - كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني.

**جـ** - وضع كل حرف من حروف الهجاء في باب مستقل، تمشيًا مع منهج المؤلف.

**د-** ترقيم القواعد ترقيمًا تسلسليًّا كتابةً.

**هـ-** كتابة نص القاعدة كتابة واضحة مُسوّدة مضبوطة بالشّكل. وكذلك تسويد العبارات التي تحتاج إلى إبراز ولفت نظر القارئ إليها.

**و-** تكون الإحالة إلى الهوامش في الأصل بطريقتين:

**1-** الإحالة إليها في الأصل بأرقام مجردة عن الأقواس؛ وذلك عندما تكون الإحالة متعلقة باختلاف النسخ أو نهاية لوحاتها.

**2-** الإحالة إليها في الأصل بأرقام محاطة بالأقواس؛ وذلك عندما تكون الإحالة فيما سوى ذلك.

**والدافع لهذا:** أن كثرة الإحالة إلى الهامش بسبب اختلاف النسخ تقطع تسلسل أفكار القارئ وتزعجه، فله حينما يمر بأرقام لا تحيط بها أقواس أن يعتمد على ما أثبتّه في الصلب ويستمرّ في القراءة، وله أن يرجع إلى الهامش إن احتاج إلى ذلك([[391]](#footnote-391)).

**الفرع الثاني: منهج التعليق والتهميش:**

**1-** بيان أرقام الآيات، وعزوها لسورها؛ فإن كانت آية كاملة، قلت: الآية رقم (....) من سورة (كذا)، وإن كانت جزءًا من آية، قلت: من الآية رقم (.....) من سورة (كذا).

**2**- تخريج الأحاديث والآثار، واتبعت في ذلك المنهج الآتي:

**أ-** بيان من أخرج الحديث، أو الأثر بلفظه الوارد في الكتاب.

**ب-** بيان من أخرج الحديث، أو الأثر بنحو اللفظ الوارد في الكتاب.

**جـ-** بيان من أخرج الحديث، أو الأثر بمعناه، مع مراعاة ما سيأتي في الفقرة (هـ).

**د-** الإحالة على مصدر الحديث أو الأثر بذكر الكتاب والباب، ثم بذكر الجزء والصفحة، ورقم الحديث أو الأثر إن كان مذكورًا في المصدر.

**هـ** **-** إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما: فأكتفي بتخريجه منهما.

**و-** إن لم يكن في أيٍّ منهما: خرّجته من المصادر الأُخَرِ المعتمدة، مع ذكر ما قاله أهل الحديث فيه.

**3-** عزو الأشعار إلى مصادرها، وأتبع في ذلك المنهج الآتي: -

**أ** **-** إن كان لصاحب الشعر ديوان: وثّقت شعره من ديوانه.

**ب** **-** إن لم يكن له ديوان: وثّقت الشعر مما تيسر من دواوين الأدب واللغة.

**4-** توثيق القواعد الواردة في الكتاب المحقّق؛ ببيان أصل القاعدة من المصادر التي استفاد منها المؤلف، مع بيان أهم من أوردها من مؤلفي القواعد الفقهية في كافّة المذاهب.

**5-** توثيق النصوص المنقولة في الكتاب المحقّق من مصادرها الأصيلة، فإن تعذّر ذلك وثّقت المسألة من أقرب المصادر إلى مصدرها الأصلي، مع مراعاة صحّة نقلها وما اعتراها من تغيير، أو نحوه.

**6-** توثيق آراء العلماء، ومذاهبهم، التي يرد لها ذكر في النص، على أن يكون ذلك من كتبهم مباشرة، ولا ألجأ إلى العزو بالواسطة إلاّ عند تعذر الوصول إلى الأصل، وفي هذه الحالة أذكر أقدم المصادر عند أصحاب الرأي أو المذهب.

**7-** توثيق المعاني اللغوية من معجمات اللغة المعتمدة.

وتكون الإحالة على معجمات اللغة، بالمادة، والجزء والصفحة.

**8-** توثيق المعاني الاصطلاحية الواردة في الكتاب من كتب المصطلحات المختصة بها، أو من كتب أهل الفنّ الذي يتبعه هذا المصطلح.

**9-** البيان اللغوي لما يرد في الكتاب من ألفاظ غريبة، والبيان الاصطلاحي لما يرد فيه من اصطلاحات تحتاج إلى بيان، ويراعى في توثيق هذين الأمرين ما سبق في فقرة 7، 8.

**10-** ترجمة الأعلام الواردة في الكتاب ما عدا الأنبياء والخلفاء الراشدين والأئمة الأربعة، واتبعت في ذلك المنهج الآتي:

**أ-** أن تتضمن الترجمة:

اسم العلم، ونسبه، مع ضبط ما يشكل من ذلك.

تأريخ مولده، ووفاته.

شهرته؛ ككونه محدثًا، أو فقيهًا، أو لغويًّا.

أهم مؤلفاته.

مصادر ترجمته.

**ب-** أن تتسم الترجمة بالاختصار، مع وفائها بما سبق ذكره في فقرة (أ).

**جـ-** أن تكون مصادر الترجمة في نوعها متناسبة مع الجانب الذي برز فيه العالم؛ فإن كان فقيهًا: فأركّـز في ترجمته على كتب تراجم الفقهاء، وهي قد تكون مذهبية فأراعي فيها ذلك، وإن كان محدّثًا: فأركز على كتب تراجم المحدثين، وهكذا.

**11-** التعريف بالكتب الواردة في النص، وذلك حسب المنهج الآتي:

**أ-** ذكر صاحب الكتاب.

**ب-** ذكر موضوع الكتاب.

**جـ-** بيان حالته التي هو عليها (من كونه مخطوطًا، أو مطبوعًا، أو مفقودًا).

**12-** التعريف بالفرق، وأتبع في ذلك المنهج الآتي:

**أ** **-** ذكر الاسم المشهور للفرقة، والأسماء المرادفة له.

**ب-** نشأة الفرقة، وأشهر رجالها.

**جـ-** آراؤها التي تميزها، معتمدًا في ذلك على كتب أصحابها ما أمكن ذلك.

**13-** التعليق بذكر ما يستدعيه المقام من: إيضاح، أو إزالة اشتباه، أو مناقشة، أو إضافة.

**14-** المعلومات المتعلقة بالمراجع (الناشر، ورقم الطباعة، ومكانها، وتأريخها... الخ) أكتفي بذكرها في قائمة المصادر والمراجع، ولا أذكر شيئًا من ذلك في هامش البحث.

**15-** عند ترتيب المراجع المتعدّدة في الهامش الواحد: فإني أرتبها وفق المنهج الآتي:

**أ-** إذا تميّز أحدها بكون النص منقولاً منه: فإني أذكره ابتداء باسمه مباشرة، ثم أقول عقبه: (وانظر:...) فأذكر المراجع الأُخر مرتّبة حسب سنة وفاة المؤلف.

**ب-** إذا لم يُنقل النصّ من بعضها إلا أنها هي الأقرب إليه أو الألصق صلة به: فإني أذكرها ابتداء مصدّرة بكلمة: (انظر)، ثم أعطف عليها بقية المراجع الأخر مرتبة حسب وفاة المؤلف، مسبوقة بكلمة: (وانظر...).

**جـ-** إذا لم يتميّز بعضها تميّزًا واضحًا: فإني أرتبّها جميعًا بحسب وفاة المؤلف، وأسبقها بكلمة (انظر).

**د-** في حالة ما إذا كانت المراجع كثيرة، ومن علوم متعدّدة، ودعت الحاجة إلى تصنيفها وفق العلوم: فإني أصنفها أولاً وفق العلوم، ثم أرتّب مراجع كل علم على حدة بحسب وفاة المؤلف.

**16-** ربط مباحث الكتاب؛ وذلك بتعيين مواضع الإشارات التي يذكرها المؤلف بقوله: سيأتي ذكر كذا، أو سبق ذكر كذا.

**17-** وضع الفهارس الفنية التي تعين على الاستفادة من الكتاب، وهي:

**أ-** فهرس الآيات القرآنية.

**ب-** فهرس الأحاديث النبوية.

**جـ-** فهرس الآثار.

**د-** فهرس القواعد.

**هـ-** فهرس الأشعار.

**و-** فهرس الغريب من الألفاظ.

**ز-** فهرس الحدود والمصطلحات.

**ح-** فهرس الأعلام.

**ط-** فهرس الفرق والمذاهب.

**ي-** فهرس الكتب الواردة في النص.

**ك-** فهرس الموضوعات.

­­­­­­­­

**وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.**

ثـانيـًا : النـص الـمـحــقـق

بسم الله الرحمن الرحيم

الـحـمـد لله الـذي هـدانـا إلـى مـنـاهـج[[392]](#footnote-392) مـعـرفـة دلائـل([[393]](#footnote-393))

الأحـــكـــــام([[394]](#footnote-394)) بـــالــبــــراهـــيــــن([[395]](#footnote-395))

والشواهد([[396]](#footnote-396)) والأعلام, وشرَّفنا باستطاعة مطالعة كتب العلماء الفِخَام([[397]](#footnote-397)) من أئمة الإسلام، والصـلاة والسـلام عـلى خـيـر الأنام، محمد وآله وصحبه الكرام، إلى يوم الحشر والقيام. أما([[398]](#footnote-398)) بعد :

يقول العبد الضعيف، **محمدُ بنُ سليمانَ الشهيرُ بِنَاظِرِ زَادَهْ** -جعل الله التقوى زاده-: لمّا   
أُذِنتُ بالإفتاء، وأُمـرتُ بنقل الـمسائل؛ [لتطمئن][[399]](#footnote-399) القـلوب عند جواب السائل([[400]](#footnote-400))، فتصفحت([[401]](#footnote-401)) كتب [الأئمة][[402]](#footnote-402) المهتدين من علماء الدين، ووجدت قواعد وأصولاً([[403]](#footnote-403)) [تصلح أن تكون][[404]](#footnote-404) للجواب دليلاً([[405]](#footnote-405))، ورتبتها في هـذه الـجريدة([[406]](#footnote-406)) على حروف الهجاء([[407]](#footnote-407))، من الألف

والبـاء إلى اليـاء؛ تسهيـلاً لإحضارها**1** في البال، وإحصارها[[408]](#footnote-408) لدى[[409]](#footnote-409) السؤال.

وأوردت علّة تخلُّفِ بعض الأحكام[[410]](#footnote-410) عن هذه القواعد في بدء النظر، وتبادر الأوهام[[411]](#footnote-411)، بعضها بالصُّرَاحِ، وبعضها بالإشارة في سياق الكلام؛ لئلا يرد النّقض على الاطراد[[412]](#footnote-412)، ولا [تخرج][[413]](#footnote-413) عن كونها دليلا[[414]](#footnote-414) عند الإيراد([[415]](#footnote-415)).

فمن وُفِّقَ على وقوف دقائقها: حلَّ له إليها رجوعه، وإلا فجهد المقلّ([[416]](#footnote-416)) دمـوعـه.

وسـمـيـتـهـا بِـ : ( **تَـرْتِــيــبِ الـلآلِـي([[417]](#footnote-417)) فِـي سِـلْـكِ([[418]](#footnote-418))**

**الأمـالي**([[419]](#footnote-419)))([[420]](#footnote-420)). والله الهادي، وعليه اعتمادي في مبدئي ومعادي.

ثم سنح([[421]](#footnote-421)) في خلدي بعدما انتهى الإملاء إلى باب الياء - وإن كان قصدي واختياري أن أزيد إلى آخر عمري ما وجدتُ من القواعد والأصول [من][[422]](#footnote-422) كتب العلماء   
الفحول، وأكتب في حـاشـيـة هـذا الـمختـصر بـوجه يمكن عند الاستنساخ أن يكتب في مـتن المسطّر؛ تكثيرًا([[423]](#footnote-423)) للقواعد وتوفـيرًا للفـوائد - أن أعـرضــه([[424]](#footnote-424))

إلى سـدّةٍ([[425]](#footnote-425)) سَـنـِيَّـةٍ([[426]](#footnote-426)) لـمـن[[427]](#footnote-427) هـو صـاحب الفـضل والكمـال، سـاحب[[428]](#footnote-428) أذيال الـمجـد والإجـلال، الـذي [تـرجى][[429]](#footnote-429) مـنه الـمطالب، [وتـزجى][[430]](#footnote-430)([[431]](#footnote-431))

إلـيـه الـمآرب([[432]](#footnote-432)) ([[433]](#footnote-433))، ألا وهـو مـفـتي الأنـام فــي هــذه الأيـام :

أبـــو ســــعــيـــدِ[[434]](#footnote-434) بـــنُ أســــعــــدَ([[435]](#footnote-435))،

سَــعَــدَ([[436]](#footnote-436)) الـدنـيـا بــه، كــمـا سَـعَـدَ(**[[437]](#footnote-437))** بِــأَبِــهِ([[438]](#footnote-438))([[439]](#footnote-439))   
الأمجد[[440]](#footnote-440)، صار لديه كل من له العلم والكمال أحبّ من[[441]](#footnote-441) السَّجَنْجَلِ([[442]](#footnote-442)) عند صاحب الجمال، عاجزًا عن إحصاء ثنائه، مكتفيًا بدعاء دوام بقائه[[443]](#footnote-443)، لايزال[[444]](#footnote-444) العطاء من يده لشفاه الكرام مستلمًا هـكـذا، لازال[[445]](#footnote-445) سدّته([[446]](#footnote-446)) من جبـاه[[447]](#footnote-447) العظـام مزدحمًا، فالارتجـاء من نـائـلـكم[[448]](#footnote-448) المأمول الإجراء عليه[[449]](#footnote-449) قلم القبول، فطوبى لي إنْ أوتيتُ[[450]](#footnote-450) سؤالي[[451]](#footnote-451)، وإلاَّ خـاب ظـني وأملي[[452]](#footnote-452).

والله الهادي، وعليه اعتمادي في مبدئي ومعادي.



[ القـاعـدة الأولـى ]

الآمرُ لاَ يضمنُ بالأمرِ[[453]](#footnote-453)([[454]](#footnote-454)):

**وخرج** عن[[455]](#footnote-455) هذا الأصل[[456]](#footnote-456) مسائل([[457]](#footnote-457)):

**• منها : إذا** كان الآمر سلطانًا([[458]](#footnote-458)).

**• أو** كان الآمر[[459]](#footnote-459) مولى المأمور[[460]](#footnote-460)؛ [لأنّ][[461]](#footnote-461) أمْرَهُما إكراهٌ، والضمان على المكرِهِ؛   
لأنه حاملُه[[462]](#footnote-462)، والمحمول آلة. كما إذا ألقاه على شيء فأتلفه([[463]](#footnote-463)).

**• ومنها** : إذا كان المأمورُ عبدَ الغيرِ([[464]](#footnote-464))، فأمَرَهُ بالإباق[[465]](#footnote-465)، أو بقتل نفسه:

فإن الآمر يضمن؛ لكونه غاصبًا بالاستعمال، فإذا أتلف[[466]](#footnote-466) يضمن.

وأما إذا أمره بإتلاف مال الغير: يضمن سيد العبد، ويرجع إلى[[467]](#footnote-467) آمره؛ لأنه باستعمال عبد الغير [كان][[468]](#footnote-468) الآمر غاصبًا، وجناية المغصوب على الغاصب في حق السيِّد، ولكن المجني عليه يعتمد على حقيقة الملك، ويُضمِّنُ سيِّدَهُ، ويرجع السيّدُ على المسَبِّب([[469]](#footnote-469)).

وأما إذا أمره بإتلاف مال سيّده: فلا يرجع السيّد على الآمر؛ لأنّ السيّد لا  يضمن شيئًا حتى يرجع إلى[[470]](#footnote-470) الآمر.

وعلى هذا ظهر سَهْوُ ابنِ [نجيمٍ]([[471]](#footnote-471)) في (أشباهِهِ)([[472]](#footnote-472))، حيث قال في كتاب (الغصب):

«إن الضمان الذي يغرمه الآمر يرجع [به]**[[473]](#footnote-473)** على سيّده»([[474]](#footnote-474)). والصواب: إن الضمان الذي يغرمه السيد يرجع به على الآمر([[475]](#footnote-475)).

**• ومنها** : إذا كان الـمأمور[[476]](#footnote-476) صبـيًّـا، [كما إذا أمر صبيًّا][[477]](#footnote-477) بإتلاف مال الغير، فأتلفه: ضمِن الصبيُّ، ويرجع به على الآمر؛ كما في العبد([[478]](#footnote-478)).

**• ومنها**: إذا أمره بحفر باب في حائط الغير، ففعل: فالضمان على الحافر، ويرجع به على الآمر؛ لأن الآمر ألقاه في هذه الورطة([[479]](#footnote-479)).

**• ومنها**: ما أورد صاحب (القنية)([[480]](#footnote-480))، حيث قال: إذا أمر الأب ابنه: يضمَن الأبُ ما أتلف الابن؛ لأن الابنَ لاحقٌ بالعبيـد فـي بـعض الأحــكام

بقوله  : « أنـتَ ومَـالُـكَ لأَبِـيـكَ »([[481]](#footnote-481)).

وهـذا راجـع إلـى الإِعـمـال بــأهــون الــشَّـريـن([[482]](#footnote-482))،

وعقوق الوالدين أشد شرًّا من الجناية[[483]](#footnote-483) في مال الغير؛ لأن في الجناية   
يمكن التدارك[[484]](#footnote-484) بالضمان، وفي العقوق[[485]](#footnote-485) لا يمكن([[486]](#footnote-486)).



[ القـــاعـــدة الثـــانـيــة ]

الإِبْـرَاءُ عَـنِ الأَعْـيَـانِ لاَ يَـجُـوزُ، وعـنْ دعـوَاهَـا يـجـوزُ(**[[487]](#footnote-487)**) :

**• ولذا**: «لو ادعى دارًا فصالح على قطعة منها: لا[[488]](#footnote-488) يصح؛ لأنه استوفى بعض حقه، وأبرأ عن الباقي، والإبراء عن العـين باطل، فـكان وجـودُه وعدمه سواءً»([[489]](#footnote-489)).

ولو قال : «برأتُ[[490]](#footnote-490) من دعواي في هذه الدار (بإضافة البراءة إلى نفسه): فإنه يصح؛ لمصادفة البراءة الدعوى وهو صحيحٌ، حتى لو ادّعى بعد ذلك، وجاء بالبينة: لم تُقبل»([[491]](#footnote-491)).

**ويرد** على هذا ما قالوا : «إنـه لـو قـال : أبـرأتـك عـن دعـوايَ و[[492]](#footnote-492)خصومـتي[[493]](#footnote-493) في هذه الدار: كان باطلاً، وله أن [يخاصم][[494]](#footnote-494)

فيها بعد ذلك»([[495]](#footnote-495)). انتهى.

وهـذِهِ الـمسـألةُ **مـخالفةٌ** للمسألة الأولى([[496]](#footnote-496))، مع أنَّ الإبراء[[497]](#footnote-497) صادف الدعوى فيهما[[498]](#footnote-498).

**وأجـاب** عنه صاحبُ (العنـاية)([[499]](#footnote-499)): بـأن البـراءة في هذه المسألة مضافة إلى المخاطَب.

فـ «قوله : أبرأتك : خطاب للواحد[[500]](#footnote-500)، فله أن يخاصم غيره في ذلك، بخلاف قـوله: [بـرأت][[501]](#footnote-501)؛ لأنه أضـاف البراءة إلى نفسه مطلقًا، فيكون هو بريئًا.

ويُعلم بهذا التعليل : أنّ قولهم : «وله أن يخاصم فيها بعد ذلك» معناه: على غير المخاطب. وهو ظاهر»([[502]](#footnote-502)). كذا في (العناية)([[503]](#footnote-503)).

**•** ومن فروع هذا الأصل : لو أُخرِجَ[أَحَدُ][[504]](#footnote-504) الورثة عن النقد([[505]](#footnote-505)) بأقل من حصَّته : لا يصح؛ لأنه إبراء عن الباقي، والتركة أعيان، والإبراء عن الأعيان لا يصح.

وهذا في حال التصديق.

وأما إذا ادّعت ميراث زوجها [وأنكر الورثة الزوجية فصالحوها على أقل من نصيبها من المهر والميراث][[506]](#footnote-506): جاز؛ لأن المدفوع إليها لقطع المنازعة، وليس في ذلك براءة([[507]](#footnote-507)).



[ القاعدة الثالثة ]

الإجْمَاعُ اللاحِقُ لا يَرْفَعُ الاخْتِلافَ السَّابِقَ**([[508]](#footnote-508)) :**

**•** هذا عند أبي حنيفةَ وأبي يوسفَ ([[509]](#footnote-509)).

**•** خلافًا لمحمدٍ([[510]](#footnote-510)).

فــإذا قـــضـى الــقـاضـي بـبــيـــع الـمـدبِّــر([[511]](#footnote-511))

وأم الولد([[512]](#footnote-512)) : نفذ عندهما على مقتضى[[513]](#footnote-513) هذا الأصل؛ فإنّ بيع المدبـّر وأمّ الولـد مختـلف فيه بين الصحـابة، فنفاذ[[514]](#footnote-514) قضاء القاضـي عندهما يـدل على أن[[515]](#footnote-515) اجتماع التابعين على عدم جواز بيع المدبر وأم الولد لا يرفع [الاختلاف][[516]](#footnote-516) السابق، [وتبقى][[517]](#footnote-517) المسألة اجتهادية كما كانت، فينفذ قضاء القاضي[[518]](#footnote-518)؛ لأن قضاءه وقع في فصلٍ مجتهدٍ فيه[[519]](#footnote-519). وعند محمد : الإجماع المذكور يرفع الاختلاف، فلا ينفذ قضاؤه؛ لأنه وقع في فصل متفق عليه. كذا في (العناية)([[520]](#footnote-520)).

ولكن[[521]](#footnote-521) صرّحَ حافظُ الدَّينِ النَّسفيُّ([[522]](#footnote-522)) في كتابه المسمَّى (المنارُ)([[523]](#footnote-523)) بـقـولـه :

«و[[524]](#footnote-524)قيل[[525]](#footnote-525) :يشترط للإجماع اللاحق عدم الاختلاف السابق عند أبي حنيفة. وليس كذلك في الصحيح»([[526]](#footnote-526))، فـيلزم ارتـفاع الاختـلاف السابق بالإجماع اللاحق عنده أيضًا[[527]](#footnote-527).

فلا [تبقى][[528]](#footnote-528) المسألة -في عدم جواز بيعهما - اجتهادية، مع أنه إذا قضى القاضي بجوازه ينفذ عندهما على ما صرحوا به.

**وأجيب عنه(**[[529]](#footnote-529)**)** : بأن نفوذ حكم القاضي لا يدل على أن ذلك الاختلاف السابق منع[[530]](#footnote-530) انعقاد الإجماع اللاحق.

**وتـقـريـره** : أن كـثـيـرًا مـن الـعـلمـاء [ذهـبـوا][[531]](#footnote-531) علـى([[532]](#footnote-532))

أنَّ[[533]](#footnote-533) الاختلاف السابق يمنع الإجماع[[534]](#footnote-534) اللاحق([[535]](#footnote-535)). وهذا يورث الشبهة عند من جعله إجماعًا، حتى لا يكفر جاحده، ولا يضلّل، وإذا كان كذلك[[536]](#footnote-536) ينفذ قضاء القاضي فيه؛ لأنه ليس بمخالفٍ الإجماع[[537]](#footnote-537) القطعي؛ بل[[538]](#footnote-538) مخالف للإجماع المختلف فيه، فكان هذا القضاء[[539]](#footnote-539) في مجتهد فيه، فينفذ([[540]](#footnote-540)).

ومن أراد التفصيل [فليرجع إلى][[541]](#footnote-541) كتب الأصول([[542]](#footnote-542)) في باب : (الإجماع).



[ القـاعـدة الـرابـعـة ]

أَجْزاءُ العِوَضِ [تَنْقَسِمُ][[543]](#footnote-543)على أجزاءِ المعوَّضِ، وأجزاءُ الشَّرطِ لا [تَنْقَسِمُ]**1** على أَجزاءِ المشروطِ **(**[[544]](#footnote-544)**):**

**ولذا** : إذا طلبتْ طلقاتٍ ثلاثًا بألف، فطلقها واحدة : يجب ثُلث الألف[[545]](#footnote-545)؛ لأن الألفَ[[546]](#footnote-546) عوضٌ عن طلقات ثلاث، فينقسم([[547]](#footnote-547)).

وإن طلبت ثلاثًا على ألف، فطلقها واحدة : وقعت رجعيَّةً مجانًا عند أبي حنيفة، فإنه جعل كلمة (على) للشرط، فالانقسام ممنوع([[548]](#footnote-548))، حتى لو علق الثلاث بشيئين، مثل أن يقول : إن كلمتِ زيدًا وعمرًا فأنتِ طالق ثلاثًا : لا يقع [بتكليمها][[549]](#footnote-549) زيدًا، ما لم [تكلِّم][[550]](#footnote-550) عمرًا.

ولو قُسِّمت أجزاء الشرط على أجزاء المشروط لوقعت طلقتان على طريق الانقسام، باعتبار النصف كاملاً فيما لا [يقبل][[551]](#footnote-551) التقسيم.

[ القاعدة الخامسة ]

إجمَاعُ المسْلِمِينَ حجَّةٌ، يُخَصُّ بِهَا الأَثَرُ، ويُتْرَكُ القياسُ والنَّظَرُ([[552]](#footnote-552)) :

**ولذا** : إذا قدِم رجلٌ مصرًا، وقال : أنا عبد فلان، فاشترى[[553]](#footnote-553) وباع : لزمه كل شيء من التجارة، أخبر أنه مأذونٌ أوْلا.

فالقياس أن لا يُقبل قوله، ولا يلزم بيعه؛ لأنه إقرار على المولى، والإقرار على الغير لا يكون حجة. وتُرِكَ هذا القياس بإجماع المسلمين([[554]](#footnote-554)).

وهذا مراد القوم ممَّا قالوا : **«الثابت بالعرف قاضٍ على القياس»،** وسيجئ زيادة تفصيلٍ في باب الثاء[[555]](#footnote-555) -إن شاء الله تعالى-([[556]](#footnote-556)).



[ القاعدة السادسة ]

الاجْتِهادُ لا يُنْقَضُ بمثلِهِ**(**[[557]](#footnote-557)**)**:

**وعللوه** :  بأن الاجتهاد الثاني ليس بأقوى من الأول([[558]](#footnote-558)).

 وأنه يؤدي إلى أن لا يستقرَّ حكم. وفيه مشقَّة شديدة([[559]](#footnote-559))([[560]](#footnote-560)).

**ومن فروع هذه القاعدة :**

**•** «لو حكم القاضي بردّ شهادة الفاسق، ثم تاب، فأعادها : لم تقبل[[561]](#footnote-561).

وعلل البعض : بأن قبول شهادته بعد التوبة يتضمن نقض الاجتهاد بالاجتهاد[[562]](#footnote-562)»([[563]](#footnote-563)).

**•** ومنها : لو «حكم القاضي في المسائل الاجتهادية : لا يُنقض. وهو معنى قول أصحابنا في كتاب (القضاء) : وإذا رفع إليه حكمُ حاكمٍ أمضاه إن لم[[564]](#footnote-564) يخالف الكتاب والسنة والإجماع»([[565]](#footnote-565)).

و «بعضهم : **استثنى** من هذه القاعدة مسألتين :

**إحديهما**(**[[566]](#footnote-566)**) : نقض القسمة إذا ظهر فيها غبن فاحش، فإنما وقعت باجتهاد، فكيف تنقض بمثله؟.

**والجواب** : أن نقضها لفوات شرطها[[567]](#footnote-567) في الابتداء، (وهو العدالة)، فظهر أنها لم [تكن][[568]](#footnote-568) صحيحة من الابتداء.

**والثانية** : إذا رأى الإمامُ شيئًا ثم مات أو عُزل : فللثاني [تغييره][[569]](#footnote-569) حيث كان من أمور([[570]](#footnote-570)) العامة.

**والجواب** : أن هذا حكم يدور مع المصلحة، فإذا رآها الثاني وجب اتباعها»([[571]](#footnote-571)).



[ القـاعـدة السـابـعـة ]

الأجرُ والضَّمَانُ لا يَجْتَمِعَانِ**([[572]](#footnote-572))** :

**• ولذا**[[573]](#footnote-573) : «إذا تـعـدَّى الـمسـتَأجِرُ على الـدابـة وضـمـن[[574]](#footnote-574) :

فلا أجـر لـه»([[575]](#footnote-575)).

**• وكذا** : إذا [غَصَبَ][[576]](#footnote-576) دابةً أو دارًا واستعمل([[577]](#footnote-577)) : لا يضمنُ منافعهما[[578]](#footnote-578)؛([[579]](#footnote-579)) لأن الغاصب تعدّى بالغصب، فيجب عليه الضمان، وتضمين المنافع أجر[ة][[580]](#footnote-580) فلا يجتمعان.

**• وكذا** : الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الأصل، كالكسب والغلـة([[581]](#footnote-581)):

للغاصب، [ويتصدَّق][[582]](#footnote-582) بها؛ لاستفادتها ببدل خبيـث([[583]](#footnote-583))، وهو التصرف في مال الغير[[584]](#footnote-584)([[585]](#footnote-585)).

بخلاف المشتري، فإنه إذا تصَرَّف في المبيع وربح، فظهر العيب : يرُدُّهُ، ويسلَّم   
له[[586]](#footnote-586) مجّانًا([[587]](#footnote-587))، ويطيب له؛ لأن المبيع صار ملكه بالعقد، وفساد الملك بعد ظهور العيب، فالربح حاصل من التصَرُّف في ملكه. والغاصب لا يملك المغصوب قبل الإتلاف، فالربح حاصل من التصرف في مال الغير، فافترقا([[588]](#footnote-588)).

والأصل فيه قوله[[589]](#footnote-589)  : «الـخَـرَاجُ بـالضَّمَانِ»([[590]](#footnote-590)).

وسيجىء تفصيله في باب الخاء -إن شاء الله تعالى-([[591]](#footnote-591)).

**وخرج** عن هذا الأصل في بدء النظر على رواية هشام([[592]](#footnote-592)) عن محمد -رحمهما الله-: «لو استأجر عبدًا سنة وقبضه، فلمَّا مَضى نصفُ السنة جحد الإجارة، فادعاه([[593]](#footnote-593)) لنفسه([[594]](#footnote-594)) - وقيـمة العبد[[595]](#footnote-595) يوم الجحود ألفان - فمضت السنة وقيمة العبد ألف درهم، ثم مات العبد في يد المستأجر وقيمته ألف درهم :

 روى هشام عن محمد -رحمه الله- : أن عليه الأجر، ويضمن قيمة العبد بعد سنة، ولم يذكرْ فيه خلافًا.

 وذكــر [الـقُـدُوري][[596]](#footnote-596)([[597]](#footnote-597)) : أنّ عـلـى [الـمـسـتــأجـــر -

في][[598]](#footnote-598) قول أبي يوسف رحمه الله - أجرَ ما مضى قبل الجحود، وليس عليه[[599]](#footnote-599) أجر ما بعد الجحود([[600]](#footnote-600)).

وأجابه هشام حيث قال : قلت لمحمّد : كيف يجتمع الأجر والضمّان؟.

قال : لم يجتمعا.

قال هشام : أراد بذلك أنه استعمله السَّنة بحكم الإجارة، فلّما مَضَت السنة، والمستأجر ينكر بأنَّ يَدَهُ يَدُ غيره، وصاحبُ العبد([[601]](#footnote-601)) يدّعي يدَ المستأجر لنفسه : فكان على المستأجرِ أن[[602]](#footnote-602) يرده، فإن لم يرده([[603]](#footnote-603)) يضمن»([[604]](#footnote-604)). ذَكَرَ [هُ][[605]](#footnote-605) قاضي خان([[606]](#footnote-606)) في أوائل: «فصلٌ فيما يجب الأجر على المستأجر».

وهذا يشعر بأنّ الاختلاف بينهما[[607]](#footnote-607)([[608]](#footnote-608)) بوجهين :

**أحدهما[[609]](#footnote-609)** : فيما جحد المستأجرُ وادَّعى العبدَ لنفسه في مدة الإجارة، ومات فيها العبد :

**•** فعند أبي يوسف : على المستأجر أجرُ ما مضى([[610]](#footnote-610))، ويضمنُ العبدَ؛ لأن العبد إنما دخل في ضمانه عند الجحود مقتصرًا([[611]](#footnote-611)). ففيما مضى : استعمل([[612]](#footnote-612)) بحكم الإجارة، فلا يجتمع الأجر والضمان.

**•** وعند محمد : لا يلزم على المستأجر شيء من الأجر؛ لأن الجحود يستند إلى ما قبل عقد الإجارة، فكان جاحدًا للإجارة في الأصل، وإلاّ يلزمُ الدعوى بعد الاستئجار([[613]](#footnote-613))، وهذا ممّا لا يجوز؛ لأن الاستيهاب والاستئجار يمنع دعوى الملك.

**والوجه [[614]](#footnote-614) الآخر** : فيما جحد المستأجِر في المدة، ومات العبد بعد مدة :

**•** فعند أبي[[615]](#footnote-615) يوسف: أجر ما مضى([[616]](#footnote-616)) وقيمة العبد، وليس عليه أجر ما بعد الجحود؛ لأنه دخل في ضمانه[[617]](#footnote-617) عند الجحود -كما مرّ-([[618]](#footnote-618)).

**•** و[[619]](#footnote-619) عند محمد : عليه الضمان وأجر ما مضى وأجر ما بعد الجحود وقيمة العبد. ودليله ما ذكره هشام([[620]](#footnote-620)).

والعلم بالحقيقة عند الله.



[القاعدة الثامنة]

اخِْتـلافُ الأسْبـابِ بِـمَنْـزِلـَةِ اختـلافِ الأعْيـانِ**([[621]](#footnote-621)):**

**ولذا**: «لو اشترى البائع المبيع قبل قبض الثمن من مشتريه بلا واسطةِ مشترٍ آخر بأقلّ ممّا باعه : لم يجز[[622]](#footnote-622). وبواسطة مشتر آخر[[623]](#footnote-623) : يجوز؛ لأن اختلاف السبـب (وهو العقد) ينـزَّل منـزلة اختـلاف العـين»([[624]](#footnote-624)) (وهـو المبـيع)، فصار كـأنّه اشترى

غير ما باع، فيجوز كيف ما كان.



[القـاعـدة التـاسـعـة]

الإخبارُ إذَا رُدّ فِي حقِّ غيرِهِ باقٍ في حقِّ نفسِهِ**([[625]](#footnote-625)) :**

كما إذا أخبر بحريَّة عبد الغير : يُـرَدُّ إخباره في حق ذلك الغير، فإذا مَلَكَهُ المخبِرُ بعد ذلك[[626]](#footnote-626): صار حرًّا([[627]](#footnote-627)).



[ القـاعـدة العـاشـرة ]

« إذَا بَطَلَ الشَّيءُ بطلَ ما في ضِمنِهِ**([[628]](#footnote-628)) :**

وهو معنى قولهم : إذا بطل المتضمِّن (بالكسر) بطلَ المتضمَّن (بالفتح)»([[629]](#footnote-629)).

**• ومن فروعها** : لو قال : بعتك دَمِي بالألف. فقتله : وجـب القصاص

-كما في (خزانة [المفتين][[630]](#footnote-630))([[631]](#footnote-631)) ؛ لأن العقد باطل، فبطل ما في ضمنه (وهو الإذن)([[632]](#footnote-632)).

ولو قال : اقتلني. فقتله : لا قِصاص؛ لأنه أبطل حقّه بالأمر([[633]](#footnote-633))، فبطل ما في ضمنه (وهو القِصاص)([[634]](#footnote-634)).

**• ومنها** : لو آجَرَ الموقوف عليه، ولم يـكن ناظرًا، وأذنَ للـمستأجِر في العمارة، فأنفق : لم يرجع على أحد، وكان متطوّعًا؛ لأن الإجـارة لم تصح، فلم يصح ما في ضمنها([[635]](#footnote-635)).

**•** «**وقالوا** : لو جدَّد النكاح لمنكوحته للاحتياط بمهر : لم يلزمه؛ لأن النكاح على النكاح باطل، فبطل ما في ضمنه وهو المهر.

**وقد استثنى في (القنية) مسألتين[[636]](#footnote-636)، يلزم فيهما([[637]](#footnote-637)) :**

- لو جدَّده للزيادة، لا للاحتياط.

- ولو قال لها: إنْ [أبرأتيني][[638]](#footnote-638) فإني أمهرك مهرًا جديدًا. فأبرأته، فجدّد لها المهر»([[639]](#footnote-639)).

**أقول** : هاتين[[640]](#footnote-640) المسألتين([[641]](#footnote-641)) ليستا من هذا الأصل؛ لأن فيهما الزيادة في المهر معنى[[642]](#footnote-642)، وجازت الزيادة في المهر، ولا اعتبار[[643]](#footnote-643) للنكاح الجديد.

«**وخرج**[[644]](#footnote-644)  عن هذه القاعدة :

 ما ذُكر في (البيوع): لو باعه الثمار[[645]](#footnote-645)، وآجرهُ[[646]](#footnote-646) الأشجار : طاب له تركها مع بطلان[[647]](#footnote-647) الإجارة([[648]](#footnote-648)).

فمقتضى القاعدة : أن لا يطيب؛ لثبوت الإذن في ضمن الإجارة»([[649]](#footnote-649)).

أقول : يمكن أن **يجاب** عنه بما قالوا : لو استأجر الشجر مطلقًا :

قال خُوَاهَرزَادَه([[650]](#footnote-650)) : لقائل أن يقول :

- بالجواز، ويتصرف[[651]](#footnote-651) إلى شدّ الثياب عليه، أو الدابة في ظلّه[[652]](#footnote-652).

وترك الثمار عليها من هذا القبيل.

- وبعدمه؛ لأن المنفعة المقصودة منها : الثمرة.

ويرجّح الأول بقوله : «الحاجةُ تنـزلُ منـزلةَ الضرورةِ»([[653]](#footnote-653))، ومن الضرورة جوازها مطلقًا([[654]](#footnote-654)).

 **وخرج** عنها في بدء النظر : «ما ذكروه في الشفعة :

- لوصُولح الشفيع بمال : لم يصح([[655]](#footnote-655)). لكن كان إسقاطًا للشفعة، مع أن الصلح متضمنٌّ للإسقاط، وبطل الصلح ولم يبطل الإسقاط ! »([[656]](#footnote-656)).

**والجواب** : «أن حق الشفعة ليس بحقٍّ متقرِّرٍ في المحلِّ، حتى يصلح الاعـتيـاض[[657]](#footnote-657) عنه، فـكان الصلح إعـراضًا عنـه (مـعنًى)([[658]](#footnote-658))، ووجود الصلح وعدمه سواء».

هذا حاصل ما في شفعة (العـناية)([[659]](#footnote-659))، فإن أردت[[660]](#footnote-660) الـتفصيل [فلترجع][[661]](#footnote-661) إليه في باب : ما يبطل[[662]](#footnote-662) فيه الشفعة.

- «وكذا إذا باع شفعته، يعني : أنها [تبطل][[663]](#footnote-663)؛ لما بيّـنّا[[664]](#footnote-664)»([[665]](#footnote-665)).



[ القاعــدة الـحــاديـة عشـرة ]

إذا تعذَّرَ الأصلُ يُصَارُ إلى البَدَلِ**([[666]](#footnote-666)) :**

كـما إذا آجرَ رجلٌ دارًا شهرًا : فالهلال أصـل فـيه، فيعتبـر إن كان العقد حين يهِلُّ، وإن[[667]](#footnote-667) كان الـعقد في أثـناء الشهر تعـذّر الاعتبار بالهلال، فيُصار إلى البدل، وهو الأيام([[668]](#footnote-668)).



[ القـاعـدة الثـانيـة عـشـرة ]

إذَا تَعَارَضَ المانِعُ والمُقْتَضِي : يُقدَّمُ المانِعُ**([[669]](#footnote-669)) :**

**ولهذا**[[670]](#footnote-670) : إذا [ضاق][[671]](#footnote-671) الوقت أو الماء عن[[672]](#footnote-672) سنن الرواتب و[[673]](#footnote-673)سنن الطهارة : حرم فعلهما([[674]](#footnote-674)).

**و[[675]](#footnote-675)خـرج** عن هـذه القـاعـدة : [[676]](#footnote-676)«لـو اسـتشهد الـجـنب : فـإنه يغـسَّل عنـد الإمـام([[677]](#footnote-677)). ومـقـتـضـاها أن لا يـغسـل كقولهـما([[678]](#footnote-678))»([[679]](#footnote-679))؛

لأن الجنابة تقتضي[[680]](#footnote-680) الغسل، والشهادة [تمنع][[681]](#footnote-681)، فاللازم أن يُقدَّم المانع.

**والجواب** : أن ترك الغسل ثبت بقوله  :

« زمِّلوهُمْ بكلومِهِم([[682]](#footnote-682)) و[[683]](#footnote-683)دمائِهم»([[684]](#footnote-684)) على خلاف القياس، فينحصر على مورده([[685]](#footnote-685)).



[ القاعــدة الثــالثـة عشــرة ]

إذَا زالَ الـمانعُ عـادَ الـممنُوعُ([[686]](#footnote-686)) **:**

**ولهذا** : إذا أُحدث[[687]](#footnote-687) العيب في يد الـمشتري : يُـمنع الردّ، وإذا زال : جاز الردّ بالعيب القديم؛ لأنه يعود الـممنوع بزوال الـمانع([[688]](#footnote-688)).

وهذا قبل قضاء القاضي بسقوط خيار الـمشتري. وسيجئ[[689]](#footnote-689) تفصيله في باب الباء -إن شاء الله تعالى-، في بيان قولهم : «بقاءُ الشيء مستغنٍ عن بقاءِ السبب»([[690]](#footnote-690)).



[ القـاعـدة الـرابـعـة عـشـرة ]

إذَا اجتمعَ الـمباشرُ والـمتسبِّبُ**[[691]](#footnote-691)** : أُضيفَ الحكمُ إلى الـمُبَاشِرِ**[[692]](#footnote-692)([[693]](#footnote-693)):**

• «فلا ضمان على حافر البئر تعدِّيا بما تلف بإلقاء غيره»([[694]](#footnote-694)).

• «ولا يضمن منْ دلَّ سارقًا على مالِ إنسانٍ[[695]](#footnote-695)، فسرقه»([[696]](#footnote-696))، إلا إذا دل المودَعُ على الوديعة، فإنه يضمن؛ لترك الحفظ، لا بالتسبّب([[697]](#footnote-697)).

• ولا ضمان على من قال : تزوَّجْها فإنها حرة. فظهر بعد الولادة أنها أمة، إلا إذا كان القائلُ ربَّ[[698]](#footnote-698) الـمرأةِ أو وكيلَها : فالضمان عليهما؛ لأن كل واحد منهما في حكم المباشر.

• ولا ضمان على من دفع إلى صبي سكِّينًا ليمسكه([[699]](#footnote-699)) له، فقتل به نفسَهُ([[700]](#footnote-700)).

**واستثنى** البعض عن[[701]](#footnote-701) هذا الأصل : مالو دفع إلى صبيٍّ سكِّينًا، فوقع عليه([[702]](#footnote-702))، فجرحه : كان الضمان على الدافع([[703]](#footnote-703)).

**أقول** : هذا ليس من هذا الباب؛ لعدم اجتماع المباشر والمتسبِّب[[704]](#footnote-704)، فتعين إضافة الحكم إلى المُسَبِّب.

ولذا قالوا : إذا تعذر الوقوف([[705]](#footnote-705)) على المباشر تعلق الحكم إلى[[706]](#footnote-706) السبب الظاهر.

كما إذا اجتمع القوم بالسيف وتفرقوا ، فظهر في موضع اجتماعهم قتيل([[707]](#footnote-707)): [تـجب][[708]](#footnote-708) الديـة والقـسامـة عـلى أهـل الـمَحَلَّـة([[709]](#footnote-709))؛ لـتـعذّر الـوقوف[[710]](#footnote-710) عـلى قـاتلـه من غير أهـل الـمحلة، فتعلق الحكم بالسبب الظاهر، وهو وجوده قتيلاً في محلّتهم.

**وتـقـريـره** : أن فـي **الـمسـألـة الأولى** : الصـبـي قـتـل نـفـسـه باختـياره، فـكان مـباشـرًا بالـقـتل، فيضاف الحكم إليه، لاجتماع المباشر والمتسبِّب[[711]](#footnote-711).

وفي **المسألة الثانية** [[712]](#footnote-712): لا يكون الصبي مـختارًا ؛ فلا يُعدُّ مباشرًا ، فيضاف الحكم إلى دافع السكين.

وبهذا ظهر الفرق بين المسألتين([[713]](#footnote-713)).



[ القاعدة الخامسة عشـرة ]

إذَا تَعَارَضَ المَفَسَدَتَانِ**[[714]](#footnote-714)** : رُوعِيَ أعظَمُهُمَا ضررًا بارْتِكَابِ أخفِّهِمَا**([[715]](#footnote-715)) :**

«**مثاله** : رجل عليه جرح، لو سجد سال جرحه، وإن لم يسجُد لم يَسِلْ : فإنه يصلي قاعدًا[[716]](#footnote-716)، يومئُ بالسجود والركـوع[[717]](#footnote-717) ؛ لأن تـركَ السـجود أهـونُ من الصلاة[[718]](#footnote-718) مع الحدث. ألا يُرى أن ترك السـجود جـاز حالة الاختيار في النفل([[719]](#footnote-719))، ومع الحدث لا يجوز بحال»([[720]](#footnote-720)).

وفروع هذه[[721]](#footnote-721) القاعدة كثيرة.



[ القاعـدة السـادسة عشـرة ]

ذكر في (الأشـباه) في القـاعـدة الـخامـسة (وهي الضرر يزال) بعد ثلاثة أوراق تخمينًا([[722]](#footnote-722)) :

إذَا اجتَمَعَ الحلالُ**[[723]](#footnote-723)** والحَرَامُ غُلِّبَ الحَرَامُ**([[724]](#footnote-724)) :**

«**ومن فروعها** : ما إذا تـعـارض([[725]](#footnote-725)) دليلان، أحـدهما يقتضي التحريم، والآخر الإباحة : يقدم التحريم.

وعلَّله الأصوليّون بتقليل النَّسخ ؛ لأنه لو قُدِّم المبيحُ لزم تكرارُ النسخ؛ لأن «الأصل في الأشياء الإباحة»([[726]](#footnote-726))، فإذا جُعل المبيح متأخرًا : كان المحرِّم ناسخًا للإباحة الأصلية([[727]](#footnote-727))، ثم يصير منسوخًا بالمبيح. ولو جُعل المُحَرِّمُ متأخرًا : لكان ناسخًا للمبيح، وهو لم ينسخ شيئًا ؛ لكونه وفق الأصل»([[728]](#footnote-728)).

**أقـول** : عـبـارتـهـم [تــوهـم][[729]](#footnote-729) خــلاف الـمـقـصــود؛

لأنهم[[730]](#footnote-730) علَّلوا وجوب تقديم التحريم بقلة[[731]](#footnote-731) النسخ، ثمّ أثبتوا كثرة النسخ في تأخير المبيح، فحينئذ يوهم لزوم تقديمه رغبةً لقلة النسخ وهربًا عن تكثيره[[732]](#footnote-732).

فالعبارة [السالمة][[733]](#footnote-733) عن الإيهام أن يقال([[734]](#footnote-734)) : إذا تعارض دليل المبيح والمحرِّم : اعتبرنا ورود دليل المحرِّم[[735]](#footnote-735) مؤخَّرًا ؛ ليكون ناسخًا للمبيح. والحال أن المبيح لا ينسخ شيئًا ؛ لأن «الأصل في الأشياء الإباحة».

وإن اعتبرنا ورود دليل المبيح مؤخرًا : كان [المحرِّم][[736]](#footnote-736) ناسخًا للإباحة الأصلية، ثم يكون منسوخًا بالمبيح الذي اعتبرنا[ه][[737]](#footnote-737) مؤخرًا، فتكرَّر النسخ.

فلأجل هذا قُدِّم المحرِّم (أي جعل غالبًا)، فالتقديم المذكور في المدلول غير [التقديم][[738]](#footnote-738) المذكور في الدليل([[739]](#footnote-739)).

والحمد لله الملك الجليل.



[ القـاعـدة السـابـعة عـشـرة ]

الأَسْبَابُ مطلوبةٌ للأحكامِ**[[740]](#footnote-740)**، لا لأعيَانِها**([[741]](#footnote-741)) :**

**ولـذا** : إذا أقر بألفٍ من ثـمن قِنٍّ([[742]](#footnote-742)) عيَّنه، وقـال الـمقَرُّ له : الـقنُّ قِنُّكَ،

ما بعتُهُ([[743]](#footnote-743))، وإنما بعتُ قنًّا غيرَه، وسلمتُهُ إليكَ :

ففيه[[744]](#footnote-744) المالُ لازم ؛ لأنه أقرّ بوجوب المال عليه عند سلامة القنّ له([[745]](#footnote-745))، وقد سلَّم حين أقرّ ذو اليد بأنه ملكه، فيلزم[[746]](#footnote-746) المالُ[[747]](#footnote-747)، ولا يتغيّر الحكم بالتكاذب في السّبب بعد اتفاقهما على وجوب المال، مع تغير العين (وهي العبد)، فإن [ذا][[748]](#footnote-748) اليد أقرّ بالـمال من ثمن [العبد][[749]](#footnote-749) المعيّن، والـمـقرُّ لهُ يـدّعي[[750]](#footnote-750) الألف مـن ثمن غير هذا العبد، فلا يعتبر التناقصُ في السبب([[751]](#footnote-751)).



[ القاعـدة الثـامنة عشــرة ]

الاسْتِثْنَاُء فِي المَقْصودِ لا التَّابِعِ([[752]](#footnote-752)) **:**

**ولهذا** : إذا «أقرّ بدار واستثنى بناءها : لم يصح استثناؤه؛ لأن اسم الدار لا يتناول البناء مقصودًا؛ بل يدخل فيها تبعًا، فلا يصحّ، والاستثناء[[753]](#footnote-753) إنما يكون لما يتناوله الكلام نصًّا ؛ لأنه تصّرفٌ لفظي»([[754]](#footnote-754)).



[ القـاعـدة التاسـعة عشـرة ]

الاسْتِـثْـنَاءُ المَعْلومُ بِدَلاَلَةِ الحَالِ كالاسْتِـثْـنَاءِ**[[755]](#footnote-755)** المَشْرُوطِ([[756]](#footnote-756))**:**

**ولذا** : إذا اشترى أحد الشريكين في شركة المفاوضة([[757]](#footnote-757)) طعامَ أهلِهِ، وكسوتهم: لا يكون على الشركة.

**والقياس** : أن يكون على الشركة ؛ لأنه([[758]](#footnote-758)) من عقود التجارة، فكان من جنس ما يتناوله عقد الشركة.

**وجه الاستحسان** : [أنها][[759]](#footnote-759) مستثناة من مقتضى المفاوضة دلالة ؛ إذْ كلٌّ منهما حين شارك صاحبه كان عالمًا بحاجته إلى ذلك في مدة المفاوضة، ومعلوم أن كلّ واحد منهما لم يقصد أن [تكون][[760]](#footnote-760) نفقته و[[761]](#footnote-761)نفقة عياله على شريكه، وأنه لا يمكن تحصيل حاجته إلا بالشراء، فاستُثني لكل واحد منهما هذا المقدار ممّا هو مقتضى المفاوضة بدلالة الحال، وإن لم يشترط عند العقد([[762]](#footnote-762)).



[ القـاعـدة العشــرون ]

الاستثناءُ تكلُّمٌ بالبَاقِي([[763]](#footnote-763)) **:**

**ولذا** : إذا أقَـرَّ، واستثنى الكلَّ بعين لفظه؛ كما إذا قال : غلماني كذا (كنايةً عن الإعتاق) إلا غلماني : بطل الاستثناء ؛ لأنه إذا استثنى الكل لم يُبْقِ شيئًا يصلح[[764]](#footnote-764) للتَكلُّم، فيكون رجوعًا عن الإقرار، والرجوع بعد الإقرار باطل([[765]](#footnote-765)).

بخلاف ما إذا كان الاستثناء بغير لفظه؛ كما إذا قال : غلماني [أحرارٌ][[766]](#footnote-766) إلا فلانًا وفلانًا وفلانًا. ولا غلام له غيرهم : يصح الاستثناء. وكذا إذا قال : غلماني [أحـرار]**3** إلا هؤلاء ؛ لأنه إذا كان بغير اللفظ الأول أمكن جعله تكلمًا بالباقي بعد الثُّنْيـَا([[767]](#footnote-767))؛ لأنه إنما صار كُلاًّ؛ ضرورةَ عدمِ مِلكِهِ فيما[[768]](#footnote-768)سواه، لا لأمر يرجع إلى اللفظ([[769]](#footnote-769))، فبالنظر[[770]](#footnote-770) إلى ذات اللفظ [أمكن][[771]](#footnote-771) أن يجعل الاستثناء[[772]](#footnote-772) بعض ما يتناوله الصدر، والامتناع من الخارج[[773]](#footnote-773)، وهو ضرورة عدم ملكه فيما[[774]](#footnote-774) سواه»([[775]](#footnote-775)).

«**فإن قيل** : هذا ترجيح جانب اللفظ وإهمال المعنى رأسًا، والأصل : «الاعتبار للمقاصد والمعنى[[776]](#footnote-776)، لا للألفاظ[[777]](#footnote-777) والمباني»([[778]](#footnote-778)) !.

**أجيب** : بأن الاستثناء تصرُّفٌ لفظي، [فيبنى][[779]](#footnote-779) على صحة اللفظ لا على صحة الحكم. ألا يُرى[[780]](#footnote-780) أنه إذا[[781]](#footnote-781) قال : أنتِ طالق ستَّ تطليقات إلا أربعًا : صح الاستثناء ووقع طلقتان، وإن كانت الستُّ لا صحة لها من حيـث الحكم؛ لأن الطلاق لا يزيد على الثلاث، ومع هذا[[782]](#footnote-782) لا يجعل كأنه قـال : أنـت طـالق ثلاثًا إلا أربعًا. فكان اعتبار اللفظ أولى»([[783]](#footnote-783)).



[ القاعدة الحـاديـة والعشـرون ]

**اسْتِدَامَةُ الشَّيءِ تُعْتَبَرُ بِأَصْلِهِ**([[784]](#footnote-784)) **:**

**• ولهذا** : صحَّ اعتاق العبد الموهوب[[785]](#footnote-785) بعد الرجوع قبل القضاء([[786]](#footnote-786)).

**• وكذا** : لا يَضْمَنُ الموهوبُ له بهلاكه بالمنع بعد الرجوع قبل القضاء[[787]](#footnote-787)؛ لقيام ملكه؛ لأن الرجوع لا يصح إلا بالتراضي، أو بحكم الحاكم، ولم يوجد بعد، وفي أصل قبضه صحة العتاق وعدم الضمان بالهلاك؛ فداما[[788]](#footnote-788)([[789]](#footnote-789)). كذا في (العناية)([[790]](#footnote-790)).



[ القـاعـدة الثـانيـة والعـشـرون ]

الاسْتِصْحَابُ حُجَّةٌ دَافِعَةٌ**[[791]](#footnote-791)** لا مُثْـبِتَةٌ**([[792]](#footnote-792)) :**

وهو ظاهر الحال.

**ومثاله** : المفقود([[793]](#footnote-793)) : قبل المدة حي؛ فلا يرثه الوارث الذي كان حيًّا وقت فقده، ومات قبـل الحكم[[794]](#footnote-794) بموته؛ لأن الـظاهـر أنه كـان حـيًّا فيـصلح حـجـة لدفع أن يرثه الغيرُ.

وفي مال غيره : ميّت ؛ لأنَّ الظاهر لا يصلح للحجَّـة لإيجاب إرثه من الغير، فيُرَدُّ ما وُقِـفَ للمفقود إلى مَنْ يرِثُ مُوَرِّثَهُ يوم الحكم[[795]](#footnote-795) بموته([[796]](#footnote-796)).



[ القـاعـدة الثـالـثـة والعشــرون ]

الإِشَارَةُ إِنَّما [تَقُومُ]**[[797]](#footnote-797)** مَقَامَ العَبَارَةِ إِذَا كَانَتْ مَعْهُودَةً**([[798]](#footnote-798)) :**

«فذلك في الأخرس([[799]](#footnote-799)) دون معتقل اللّسان(3). حتى لو امتدّ ذلك، وصارت له إشارة معهودة كان بمنـزلة الأخرس.

وقُدِّر الامتداد بسنة.

وقيل : إذا دامت [العقلة][[800]](#footnote-800) إلى الموت : يجوز إقراره بالإشارة، ويجوز الإشهاد عليه([[801]](#footnote-801))؛ لأنه عَجَزَ عن النطق بمعنى لا يرجى زواله، فكان كالأخرس[[802]](#footnote-802).

قالوا : وعليه الفتوى. ذكره الزيلعي([[803]](#footnote-803))»([[804]](#footnote-804)).



[ القـاعـدة الـرابـعة والـعـشـرون ]

الأشـدُّ يُزالُ بالأخف[[805]](#footnote-805)([[806]](#footnote-806)) :

فإذا كان أحد الأمرين أكثر[[807]](#footnote-807) والآخر أقل[[808]](#footnote-808) ضررًا : يعمل بالأقل ضررًا.

**ومن فروعه** : «لو غصب أرضًا، فبنى أو غرس، فإن كان([[809]](#footnote-809)) قيمة الأرض أكثر : قُلِعَا([[810]](#footnote-810))، ورُدَّتْ، وإلا ضمن له قيمتها»([[811]](#footnote-811)).

**أقـول** : ينبغي أن يكون الأمر في البيع الفاسد، [كما ذكر في المغصوب؛ بل اقتضاء دفع الضرر في البيع الفاسد][[812]](#footnote-812) أبلغ منه؛ لأن الغاصب متعدٍّ، والمشتري مغرور[[813]](#footnote-813)، و[دفع][[814]](#footnote-814) الضرر عن المغرور[[815]](#footnote-815) أهم من [دفع][[816]](#footnote-816) ضرر المتعدي، مع أن البائع في البيع الفاسد سلّطه على البناء.

وأفتى بعض من الإخوان بأن البناء والغرس في البيع الفاسد يقلعان[[817]](#footnote-817) مطلقًا. وهذا خطأ -غفر [لهم][[818]](#footnote-818) الله-([[819]](#footnote-819)).



[ القـاعـدة الخـامسـة والعشـرون ]

الأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ**[[820]](#footnote-820)([[821]](#footnote-821)):**

**• ومن فروع ذلك** : «ما لو كان لزيد على عمرو ألفٌ مثلاً، فبرهن عمرو على الأداء، أو الإبراء، فبرهن زيد[[822]](#footnote-822) على أن له عليه ألفًا : لم تقبل حتى   
[يبينوا]([[823]](#footnote-823)) أنها حادثة بعد الأداء، أو الإبراء»([[824]](#footnote-824)).

• وكذا : «لو اختلف الزوجان بعد العدّة في الرجعة : فالقول لها؛ لأن الأصل عدمها.

ولو كانت العدة قائمة: فالقول له؛ لأنه يملك الإنشاء، فيملك الإخبار»([[825]](#footnote-825)) .

وفروع هذه القاعدة كثيرة، لا يكاد إحصاؤها[[826]](#footnote-826).



[ القـاعـدة السـادسـة والعشـرون ]

الأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ([[827]](#footnote-827)) **:**

• «**ولذا** : لم يُقْبَلْ في شـغـلـها شـاهدٌ واحد، [فلذا][[828]](#footnote-828) كان القول قول المدعى علـيـه؛ لـموافقة[[829]](#footnote-829) الأصـل، والبينة على المدَّعي؛ لدعواه ما خَالفَ الأصل»([[830]](#footnote-830)).

• «ولو أقَـرّ بشيء أو حق: قُبِلَ[[831]](#footnote-831) تفسيرُه بِمَالَهُ قيمةٌ؛ فالقـول([[832]](#footnote-832)) للمـقرّ مع يمينه»([[833]](#footnote-833)).

• «**ولا يرد عليه** : ما لو أقـرّ بدراهم، فـإنهم قـالوا : يلزمه ثلاثة دراهم؛ لأنها أقـل الجمع، مع أن فيه اختـلافًا، فقيل : أقله اثنـتان[[834]](#footnote-834)، فينبغي أن يحمل عليه؛ لأن الأصل البراءة !

**لأنا نقول** : المشهور أنه ثلاثة، وعليه يُبْنى الإقرار»([[835]](#footnote-835)).

وفروعها كثيرة.

**• وقال أبو يوسف** : إذا اسـتيـقظ من النوم فوجد على فخده أو فراشه بللاً، فشكَّ أنه منِيٌّ أو مذي : لا يجب عليه الغُسلُ حتى يـتـذكر الاحتـلام؛ لأن «الأصل براءة الذمة»[[836]](#footnote-836)، فـلا يجب إلا بيقين.

**وقالا**([[837]](#footnote-837)) : إن النائم غافل والمنِيُّ قد يرقُّ بالهواء، فيصير مثل المذي، فيجب عليه الغسل[[838]](#footnote-838) احتياطًا([[839]](#footnote-839)).



[ القـاعـدة السـابعـة والعشـرون ]

الأَصْلُ العَدَمُ فِي الصِّفَاتِ العَارِضَةِ([[840]](#footnote-840)) **:**

• فالقول للمضارب (أنه لم يربح)؛ لأن الأصل فيه عدمه.

• وكذا لو قال : لم أربح إلاّ كذا؛ لأن الأصل عَدَمُ زِيَادَةٍ([[841]](#footnote-841)).

**ولا يرد عليه** : إذا أتى المضاربُ بألفين، وقال : هما أصلٌ وربحٌ. وقال ربّ المال: بل هما أصل : فالقول للمضارب، مع أن الأصل عدم الربح[[842]](#footnote-842)!.

**لأن** فيه [أصْلاً][[843]](#footnote-843) آخرَ، وهو أنَّ : «القولَ قولُ القابض في مقدار ما   
 قبضه»([[844]](#footnote-844)) ([[845]](#footnote-845)).

• قال صاحب (الأشباه) : «لو ادعت المرأة النفقـة على الـزوج بعد فـرضها، فادعى([[846]](#footnote-846)) الوصولَ إليها، فأنـكرت([[847]](#footnote-847)) : فالـقول لهـا؛ كالدائن إذا أنكر وصول الدين[[848]](#footnote-848).

ولو ادعت([[849]](#footnote-849)) المرأة نفقة أولادها[[850]](#footnote-850) الصغار بعد فرضها، وادّعى الأب الإنفاق: فالقول له مع اليمين - كما[[851]](#footnote-851) في (الخانية) ([[852]](#footnote-852))-.

والثانية **خرجت** عن القاعدة فليتأمل»([[853]](#footnote-853)).

**أقول**[[854]](#footnote-854) : الفرق بين المسألتين : أن المرأة في **المسألة الأولى** أنكرت وصول[[855]](#footnote-855) النفقة إليها : فالقول لها مع اليمين، وهو ظاهر؛ لأن الأصل في المكلف أن يعيش من كسبه، ووجوب نفقة المرأة على الزوج ([[856]](#footnote-856))بسببٍ عارض (وهو الزوجية)، فالزوج في هذه المسألة ادعى الإنفاق على المرأة، وهو خلاف الظاهر؛ لأن الأصل عدمه، فلا يثبت إلا ببينة، والمرأة [تنكر][[857]](#footnote-857) الإنفاق، فالقول لها مع يمينها عند عدم بيّنة الزوج.

وأما في **المسألة الثانية** : المرأة ادعت على الأب ترك الإنفاق، والأب ينكره : فالقول قوله مع اليمين؛ وذلك لأنّ الأصل في الصغير أن لا يعيش بلا إنفاقِ أحدٍ؛ لأنه لا كسب له، فالظاهر [أنّ][[858]](#footnote-858) ذلك الواحد : الأبُ.

فعلى هذا : إذا أنكرت المرأة وصول نفقة الصغير : فكأنَّها ادَّعت ترك الإنفاق على الأب في الحقيقة، وهو خلاف الظاهر، والأب ينكر ترك الإنفاق : فيعتبر قوله مع اليمين؛ نظرًا إلى [أن][[859]](#footnote-859) عدم[[860]](#footnote-860) ترك[[861]](#footnote-861) الإنفاق في حق الصغير : أصلٌ([[862]](#footnote-862)).

**ولا يقال** : لمّا[[863]](#footnote-863) كان دعوى المرأة في هذه المسألة خلاف الظاهر، فَلِمَ لا يثبت بالبينة كما هو الأصل[[864]](#footnote-864) فيه ؟.

**لأن**([[865]](#footnote-865)) دعوى الترك ممّا لا يثبت بالبينة.

من فـهـم هذا التـحقيق[[866]](#footnote-866) كما وجب لا يخفى عليه أن هذه المسألة لم تخرج عن القاعدة.



[ القـاعـدة الثامـنـة والعشـرون ]

وَاعْلَمْ أنَّ الأَصْلَ فِي الصِّفَاتِ الأَصْلِيَّةِ الوُجُودُ([[867]](#footnote-867)) **:**

**وَتَفَرَّعَ على ذلك :**

• اشترى الأمة على أنها بكر، وأنكر المشتـري قيام البكارة، وادعاها البائع : فالقول للبائع؛ لأن[[868]](#footnote-868) الأصل وجودها؛ لكونها صفة أصلية.

بخلاف ما إذا اشترى العَبْدَ على أنّه خبَّاز، أو كاتب، وأنـكر المـشتري   
وجود ذلك الوصف به : فالقول له([[869]](#footnote-869))؛ لأن الأصل عـدمـها؛ لـكـونـها من الصفة[[870]](#footnote-870) [العارضة][[871]](#footnote-871)([[872]](#footnote-872)).

• وعـلى هـذا لو قـال : كـل جارية بـكرٍ لي، فهي حرّة. فادعت الجارية أنـها بكر، وأنـكر المولى : فـالقول لـها؛ لأن الأصل   
وجود البكارة.

• بخـلاف ما لو قال : كل مملـوك خبَّازٍ لي فـهو حرّ . فادعاه عبـد ، وأنكر

المولى : فالقول للمولى([[873]](#footnote-873)).



[ القـاعـدة التـاسـعـة والعـشـرون ]

الأَصْلُ إِضَافَةُ الحَادِثِ إلى أقرَبِ أوْقَاتِهِ([[874]](#footnote-874)) **:**

**ومن فروع الأصل** :

 «قولهم : لو مات مسلم وتحته نصـرانية، فجاءت مسلمة بعد موته، وقالت: أسلمـتُ قبـل موته. وقالت الورثة : أَسلَمَتْ بعد موته : فالقول للورثة»([[875]](#footnote-875)).

**ويرد عليه** ما قـالوا : « إذا مـات[[876]](#footnote-876) ذمـيّ، فقـالـت زوجته: أسلمتُ بَعْدَ مَوتِهِ.

وقال([[877]](#footnote-877)) الورثة: قبله : فالقول لـهم، مـع أن الأصـل المذكـور يقتـضي أن[[878]](#footnote-878) يكون لها. وبه قال زُفَرُ([[879]](#footnote-879)) - رحمه الله-»([[880]](#footnote-880)).

**والجواب** : إنما أُخرجت هذه المسألة عن القاعدة؛ لأصل آخر وهو «[تحكيم][[881]](#footnote-881) الحال»([[882]](#footnote-882))، فسبب الحرمان ثابت في الحال، فيثبت فيما مضى؛ كما إذا اختلف المؤجر والمستأجـر في جريان الماء وانقطاعه([[883]](#footnote-883)).

**فإن قيل** : لم لا يعتبر الحال في المسألة الأولى كما يعتبر في الثانية ؟.

**أقول** : [تـحكيم][[884]](#footnote-884) الـحال يـعـتـبـر للـدفـع لا لـلاستـحقاق([[885]](#footnote-885))، فلا يعتبر لاستحقاقها[[886]](#footnote-886) الإرث في الـمسـألة الأولى، ويعتـبر[[887]](#footnote-887) فـي الثـانية لدفع استحقاقها([[888]](#footnote-888)).

« **ومما خرج عن هذا الأصل** :

• ما لو قال القاضي بعد عزله([[889]](#footnote-889)) : أخذتُ منك ألفًا، ودُفِعَتْ([[890]](#footnote-890)) إلى زيد؛ قضيت بها عليك([[891]](#footnote-891)). فقال الرجل : أخذتَهُ ظلمًا بعد العزل :

* فالصحيح : أن القول للقاضي.
* فـكــان يــنـبـغـي أن يـضـاف إلـى أقـرب أوقـاتـه وهـو وقـت الـعـزل ، وبـه قـال الـبـعــض([[892]](#footnote-892))، واخـتـار[هُ][[893]](#footnote-893)

السَّرْخَسي([[894]](#footnote-894))([[895]](#footnote-895)).

لكن المعتمد الأول؛ **لأن** القاضي أسنده إلى [ حالة منافية ][[896]](#footnote-896) للضمان»([[897]](#footnote-897))، فكان منكرًا للضمان، فالقول للمنكر.

• وكذا «ما لو قال العبد لغيره -بعد العتق- : قطعتُ يدك وأنا عبد. وقال الغير: قطعتَها وأنتَ حرّ : كان القول للعبد»([[898]](#footnote-898)) على خلاف مقتضى الأصل.

• «وكذا لو[[899]](#footnote-899) قال المولى [لعبدٍ][[900]](#footnote-900) أعتقه : قد أخذتُ منك غلَّة كلّ شهر[[901]](#footnote-901) خمسة دراهم وأنت عبد. فقال([[902]](#footnote-902)) : أَخَذْتَهَا بعد العتق : كان القولُ قولَ المولى»([[903]](#footnote-903)).

• «وكذا الوكيل بالبيع إذا قال : بعتُ وسلّمْتُ قبل العَزْل. وقال الموكِّل: بعده([[904]](#footnote-904)) : كان القول للوكيل إن كان المبيع مُستهلكًا. وإن كان قائمًا: فالقول قول الموكل»([[905]](#footnote-905)) على مقتضى الأصل([[906]](#footnote-906)).

**وإنما أَخرجوا هذه المسائل** عن الأصل؛ لأن فيها أصلاً آخر، وهو[[907]](#footnote-907) : «الأصل براءة الذمة»([[908]](#footnote-908))، وفي هذه المسائل: ادعى الخصمُ شغلَها بالضمان، فلابـدّ لشغلها من البيّنة؛ ولهذا قيدوا في مسألة الوكيل بكون المبيع مستهلكًا؛ لأنه لو كان قائمًا : لا يجب الضمان حتى يلزم شغل الذمة به بلا بيّنة، فيضاف[[909]](#footnote-909) الحادث إلى أقرب أوقاته.

 ومن أحسن فروع هذا الأصل : ما إذا ادّعى [الرجلان][[910]](#footnote-910) الشراءَ من آخر، وبرهنا بلا تاريخ، وأحدهما ذو اليد : قُضِي لذي اليد؛ لأن قبض ذي اليد وشراء غيره[[911]](#footnote-911) حادثان، فيُضافان إلى أقرب الأوقات، فيُحكمُ بثبوتها([[912]](#footnote-912)) في الحال. والظاهر أنّ القبضَ مرتّبٌ على شراءٍ، ومتأخِّـرٌ[[913]](#footnote-913) عنه، فيستلزم كون شراء القابض مقَدّمًا على قبضه بالضرورة، فلا يحكم بثبوت شراءٍ[[914]](#footnote-914) في الحال؛ بل في الزمان الماضي. وأما شراء[[915]](#footnote-915) الآخر يحكم بثبـوت شرائه[[916]](#footnote-916) في الحـال؛

لعدم الضرورة، فالماضي[[917]](#footnote-917) مقدم على الحال، والتاريخ المقدم أولى([[918]](#footnote-918)).

هذا إجمال ما ذكره صاحب (العناية)([[919]](#footnote-919)) مفصلاً.

وإن «**طولب الفرق** بين هذا وبين ما لو ادّعيا الشراء من اثنين وأقاما البينة وأحَدُهما قابض : فإن الخارج هنا أولى !.

**يجاب** : بأن كل واحد من المدّعيين محتاج إلى إثبات الملك لبائعه أوَّلاً، فاجتمع في حق البائعين بينة الخارج وذي اليد، فكان([[920]](#footnote-920)) بينة الخارج أولى»([[921]](#footnote-921)).



[ القاعدة الثـلاثـون ]

**الأَصْلُ فِي الوَكَالَةِ الخُصُوصُ، وفِي المُضَارَبَةِ العُمُومُ(**[[922]](#footnote-922)**) :**

فإن باع الوكيل نَسَاءً([[923]](#footnote-923))، فقال الموكل : أمرتك بنقد. وقال : أطلقتَ :صُدِّق الموكِّل؛ بناء على أن الخصوص أصل في الوكالة، فالقول لمن يتمسك بالأصل.

وفي المضاربة : ادّعى المضارب العموم فقال : ما عَيَّنْتَ لي تجارة. والمالك ادعى الخصوص : فالقول للمضارب؛ لأن الأصل فيها العموم، فالقول لمن يتمسّك[[924]](#footnote-924) بالأصل([[925]](#footnote-925)).

[ القـاعـدة الحـاديـة والثـلاثـون ]

الأصلُ : أَنَّ كُلَّ تصرُّفٍ يُوقَفُ**[[926]](#footnote-926)** حُكْمُهُ على شيءٍ : أنْ يُجْعَلَ مُعَلَّقًا بالشَّرْطِ، لا سببًا، إلاَّ فِيمَا لا يَحْتَمِلُ التَّعلِيقَ(**[[927]](#footnote-927)**)**:**

• ولذا : «إذا قال الفُضُولِيُّ([[928]](#footnote-928)) لامرأة رجلٍ : أمرُكِ بيدِكِ. فطلّقَتْ نفسها، ثم بلغ الخـبـرُ بالزوج[[929]](#footnote-929)، فأجاز[[930]](#footnote-930) التفويضَ : صحّ التفويضُ دون التعليق([[931]](#footnote-931)). وإن ثبَّت المالكية ([[932]](#footnote-932)) لها من[[933]](#footnote-933) حين التفويض حكمًا للإجازة».([[934]](#footnote-934))

**وتقريره** : أن التفويض[[935]](#footnote-935) تصرفٌ يوقف[[936]](#footnote-936) حكمه على الإجازة، «والتفويض ممّا[[937]](#footnote-937) يحتمل التعليق، فجعل التفويض([[938]](#footnote-938)) من الفضولي معلقًا بالشرط[[939]](#footnote-939) وهو الإجازة، فإذا وُجدَ يصير كأنّه وُجِدَ الآنَ، فلا يثبت[[940]](#footnote-940) حكمه إلا من[[941]](#footnote-941) وقت الإجازة»([[942]](#footnote-942))؛ لأن التعليق لا يكون سببًا قبل وجود الشرط، ولا يجعل سببًا من وقت وجوده؛ لئلا يتخلف الحكم عن السبب([[943]](#footnote-943))، فكان تطليق[[944]](#footnote-944) نفسها قبل التفويض، فلا يصح([[945]](#footnote-945)).

• وأما بيع الفضولي لمّا كان موقوفًا على الإجازة : يجعل سببًا من[[946]](#footnote-946) وقت وجوده؛ ضرورة عدم إمكان جعل البيع معلقًا بالشرط؛ لأن البيع لا يحتمل التعليق، فتأخّر حكمه إلى وقت إجازة المالك[[947]](#footnote-947).

**ولذا** : «إذا قُطعتْ[[948]](#footnote-948) يد العبد في يد المشتري من الغاصب، وأَخَذَ المشتري أرشَها[[949]](#footnote-949)([[950]](#footnote-950))، ثم أجاز المالك البيع : فالأرش للمشتري؛ لأن الملك قد تمّ للمشتري من وقت الشراء؛ لأن سبب الملك هو العقد، وكان تامًّا في نفسه، ولكن يؤخر حكمه لمانع، وهو حق المغصوب منه، فإذا ارتفع بالإجازة : ثبت الملك من وقت وجود السبب، [لكون][[951]](#footnote-951) الإجازة[[952]](#footnote-952) في الانتهاء[[953]](#footnote-953) إذنًا[[954]](#footnote-954) في الابتداء»([[955]](#footnote-955)). فتبين أن القطع حصل على ملكه، فيكون الأرش له. **وعلى هذا** :

• كل[[956]](#footnote-956) ما حدث للجارية عند المشتري من ولدٍ وكسبٍ، فإن لم يُجز المالك البيع([[957]](#footnote-957)) أخذ جميع[[958]](#footnote-958) ذلك معها؛ لأن ملكه بقي مقرَّرًا فيها، والكَسْبُ والأرشُ والولد لا يُملكُ إلاّ بملك الأصل»([[959]](#footnote-959)).

• وفي [ البيع ][[960]](#footnote-960) الفاسد : الزيادة المنفصلة المتولّدة من الأصل للمشتري؛ لثبوت الملك، ووجوب الضمان([[961]](#footnote-961)).



[ القـاعـدة الثـانيـة والثـلاثـون ]

الاضطِرارُ لا يُـبْطِلُ حَقَّ غَيْرِهِ([[962]](#footnote-962)) **:**

**ولذا** : ضَمِنَ قـاتلُ جـملٍ صـائلٍ([[963]](#footnote-963))،وإن كـان فـي قـتـله مضـطـرًّا

لدفع[[964]](#footnote-964) الضَّرر عن نفسه([[965]](#footnote-965)).



[ القـاعـدة الثـالثـة والثـلاثـون ]

إِعْمَالُ الكَلاَمِ أَوْلَى مِنْ إهمالِهِ متَى أَمْكَنَ، وإذَا لمْ يمكِنْ أُهْمِلَ ([[966]](#footnote-966))**:**

 فلو[[967]](#footnote-967) أوصى لبني فلان : يتناول[[968]](#footnote-968) الذكور [خاصة][[969]](#footnote-969) في قـول أبي حنيفة رحمه الله - آخِرًا-([[970]](#footnote-970))؛ لأن حقيقة الاسم للذكور، وانتظامُهُ الإناثَ[[971]](#footnote-971) : تجوّزٌ[[972]](#footnote-972)، ويمكن العمل بمعنـاه الحقيقي([[973]](#footnote-973)).

 وإن تعذّر العمل به - بكونه[[974]](#footnote-974) مهجورًا[[975]](#footnote-975)حسًّا أو عرفًا أو شرعًا - : يهمل، فإن كان له مجاز متعارف يعمل به([[976]](#footnote-976)) :

• كما[[977]](#footnote-977) إذا «حلف : أن لا يأكل من هذه النخلة، أو هذا الدقيق:

- حنث في **الأول** : بأكل ما يخرج منها، أو بثمنها إن باعها واشترى به([[978]](#footnote-978)) مأكولاً.

- وفي **الثاني** : بأكل[[979]](#footnote-979) ما يُتَّخذ منه، كالخبز[[980]](#footnote-980).

ولو أكل عينَ الشجرةِ، أو الدَّقيقِ : لم يحنث على الصحيح؛ لأن الحقيقة مهجور[ة][[981]](#footnote-981) شرعًا»([[982]](#footnote-982)).

* • و«لو حلف : لا يضع قدمَهُ في دار فلان : حنث بدخوله مطلقًا، سواء دخل راكبًا أو([[983]](#footnote-983)) ماشيًا، حافيًا أو متنعِّلاً؛ لأن المعنى الحقيقي

ههنا مهجورٌ »([[984]](#footnote-984)) عرفًا.

• وذكر العتَّابي([[985]](#footnote-985)): لو حلف لا يأكل لحمًا: لا يحنث بأكل لحم الخنزير، ولحم   
 الآدمي؛ لأنهما[[986]](#footnote-986) مهجور([[987]](#footnote-987)) شرعًا، وقال: وبه يفتى. كذا في (الكافي)([[988]](#footnote-988)).

 وإن تعذر([[989]](#footnote-989)) الحقيقة والمجاز : أهمل؛ ولهذا لو قال لامرأته المعروف أبوها : هذه بنتي : لا [تـحرم][[990]](#footnote-990) أبدًا؛ لأنّ تعذر الحقيـقة ظاهر([[991]](#footnote-991))، وكذا تعذر إرادة الظهار؛ لأنه لا يصدق عليه حدّ([[992]](#footnote-992)) الظهار([[993]](#footnote-993)).

 وكذا إذا كان اللفظ مشتركاً([[994]](#footnote-994)) بلا مرجِّح؛ كما إذا أوصـى لـمواليـه، وله مُعتَقٌ ومـعـتِـقٌ : بطلت. كذا في (العناية) ([[995]](#footnote-995)).



[ القـاعـدة الـرابـعـة والثـلاثـون ]

الاعْتِبَارُ لِلْمَقَاصِدِ والمَعَانِيْ لا للأَلْفاظِ والمَبَانِيْ([[996]](#footnote-996)) **:**

**ومــن فـــروعـــهــا**  : « الــكـــفـــالــةُ ([[997]](#footnote-997))

بشرط براءة الأصلِ : حوالة ([[998]](#footnote-998)).

وهي بشرط عدم براءته : كفالة»([[999]](#footnote-999)).

واعـلـم أن هـذا الأصـل فيـما عدا[[1000]](#footnote-1000) الطلاق والإعتاق، «وفيهما يراعى([[1001]](#footnote-1001)) الألفاظ لا المعنى فقط.

• فلو قال لعبده : إن أدَّيْتَ إلىَّ كذا في كيسٍ أبيضَ فأنت حرّ. فأداها إليه في آخر[[1002]](#footnote-1002): لم يعتق.

• ولو وكَّله بطلاق زوجته مُنجَّزًا، فعلقه على كائن : لم [تطلق][[1003]](#footnote-1003)»([[1004]](#footnote-1004)).

**وخرج** من هذا الأصل في بدء النظر مسائل :

«**منها** : لا [تنعقد][[1005]](#footnote-1005) الهبة بالبيع بلا ذكر الثمن»([[1006]](#footnote-1006)).

أقول : **والجواب** أنه لا مانع ولا صارف[[1007]](#footnote-1007) من إرادة المعنى[[1008]](#footnote-1008) الحقيقي من البيع؛ لأن البيع لا يبطل بالسكوت عن الثمن ؛ بل بنفيه[[1009]](#footnote-1009) عند البعض - كما في (الهداية)([[1010]](#footnote-1010))

وغيرها([[1011]](#footnote-1011))-؛ بل ينعقد، ويثبت الملك بالقبض، فكأنّه باع بقيمته، فينفذ ولا يبطل، فلا ضرورة بإرادة المجاز[[1012]](#footnote-1012)([[1013]](#footnote-1013)).

فأنت تحتاج إلى نظر دقيق في سائر المسائل الخارجة عن الأصل في بدء النظر؛ ليتضح لك أسباب خروجها عن الأصل؛ لأن القواعد والأصول إذا لم تكن مطّردة لا يصح الاستدلال بها[[1014]](#footnote-1014)، مع أن القوم يستدلون بها في كثير من المسائل، وأنا لم ألتزم التفصيل في هذه الجريدة؛ بل المراد[[1015]](#footnote-1015) الترتيب؛ لتسهيل الضّبط، والتفصيل مانع.

فمن أمعن النظر في هذا الأصل اتضح له جواب ما أوردوا على صاحب (الهداية) فيما قال : «إذا ادّعت المرأة الطلاق قبل الدّخول بها استُحلف الزوج»([[1016]](#footnote-1016)) انتهى.

واضطرب شرّاحـهـا في وجـدان فـائـدة[[1017]](#footnote-1017) التقـيـيد بقـبلـيّة[[1018]](#footnote-1018) الدخول، حـتى قـال صاحـب (العـنـايـة) الأكـمـلـيـة([[1019]](#footnote-1019)): «فـإن قـلـتَ :

هل[[1020]](#footnote-1020) في تخصيص ذكر[[1021]](#footnote-1021) (قبل الدخول) فائدة ؟.

قلتُ : هي تعليم أنّ دعوى المهر لا يتفاوت([[1022]](#footnote-1022)) بين أن يكون في كل [المهر][[1023]](#footnote-1023) أو نصفه»([[1024]](#footnote-1024)). انتهى.

ثم -هو بنفسه- أورد النقض في هذا الجواب، وقال : «وفيه نظر؛ لأن الإطلاق يغني عن ذلك، وليس فيه توهم التقييد بذلك»([[1025]](#footnote-1025)).

أقول : **الجواب الشافي** يظهر من هذا الأصل الذي ذكرناه في صدر الكلام، **وتقريره** :

إنّ قصد صاحب (الهداية)، من إيراد هذه المسألة : فإنها إذا ادّعت الطلاق قبل الدخولِ بها يُوهَمُ عدمُ جوازِ الـحَلِفِ[[1026]](#footnote-1026) في هذه المسألة؛ لأن دعواها دعوى النكاح معنى، والاعتبار للمقاصد والمعاني. وهذا الوهم لا يوجد[[1027]](#footnote-1027) فيما إذا ادعت بعد الدخول؛ لأن دعواها فيه دعوى الطلاق لفظًا ومعنى؛ لأنها بتسليم البضع تدّعي[[1028]](#footnote-1028) المهر، لا بمجرد النكاح[[1029]](#footnote-1029)، ولا شبهة أنّ الاستحلاف يجري في الطلاق عنده([[1030]](#footnote-1030)).

فعُلم أنّ التقييد بالقبليَّة[[1031]](#footnote-1031) لدفع إطلاق[[1032]](#footnote-1032) التوهم([[1033]](#footnote-1033)).

كما قُـيّد[[1034]](#footnote-1034) استخـلاف الأميّ في إفساد الصلاة[[1035]](#footnote-1035) بالأُخريين([[1036]](#footnote-1036)) -في الـمـتون- حيث قالوا : استخلف أمِّيًّا في الأُخريين : فسدت صلواتهم[[1037]](#footnote-1037)([[1038]](#footnote-1038)). **مع أنَّ** استخلاف[[1039]](#footnote-1039) الأمي في الأوليـين مفسد أيضًا.

**وأجيب** عنه: بأن تخصيص الأخريين بالذكر؛ لدفع توهم أن يصلح الأمي في الأُخريين للاستخـلاف؛ لـعـدم[[1040]](#footnote-1040) وجوب القـراءة فيهما، لا لـدفع إطـلاق الحـكم؛ ولهذا لم يذكرها في محلّها.

والحكم في مسألة الطلاق بعد الدخـول داخـل فـي القـاعدة الكلية([[1041]](#footnote-1041))، وهي

قـــولــــه : «البيِّـنةُ [عـلى الـمدَّعِـــي][[1042]](#footnote-1042) واليـمـــــينُ على مَـــــــنْ أنـكـرَ»([[1043]](#footnote-1043))

فلا حاجة إلى ذكرها([[1044]](#footnote-1044)).

ولم يذكر شراح (الهداية) هذا الوجْهَ السالمَ عن النظر مع وضوحه، فكأنهم غفلوا عنه. وهذا ممّا ترك الأوّلون للآخرين، والحمد لله رب العالمين.



[ القـاعـدة الخـامسة والثـلاثـون ]

اعْتِبَارُ المعنَيَيْنِ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ لا يَجُوزُ بِلاَ مُرَجِّحٍ فِي الإِثْبَاتِ، ويجوزُ فِي النَّفْيِ**[[1045]](#footnote-1045)([[1046]](#footnote-1046)) :**

**ولهذا** : من أوصى لمواليه، وله معتِق (بالكسر)، ومعتَق (بالفتح) : بطلت؛ لتعذّر إرادة أحد المعنيين[[1047]](#footnote-1047) بلا مرجح في موضع الإثبات.

بـخلاف مـا إذا حلف : لا يكلم موالي فلان، حيث يتناول الأعلى والأسفل؛

لأنه مقام النفي ولا تنافي[[1048]](#footnote-1048) فيه([[1049]](#footnote-1049)).



[ القـاعـدة السـادسـة والثـلاثـون ]

الأَعْيَانُ المَضْمُونَةُ بِنَفْسِهَا([[1050]](#footnote-1050)) **:**

«اعلم أن الأعيان[[1051]](#footnote-1051) **ثلاثة**[[1052]](#footnote-1052) أقسام :

**أحدها** : عين غير مضمونة أصلاً؛ كالأمانات، فإن الضمان : عبارة عن ردّ مثل الهالك إن كان مثليًّا، أو قيمته إن كان قِـيْمِيًّا([[1053]](#footnote-1053)). فالأمـانة إن [هلكت][[1054]](#footnote-1054) بلا تعدٍّ :

فلا شيء في مقابلتها، وإن هلكت بتعدٍّ : فلا [تبقى][[1055]](#footnote-1055) أمانة؛ بل [تكون][[1056]](#footnote-1056) مغصوبة.

**وثانيها** : عين مضمونة بنفسها؛ كالمغصوب، والمقبوض على سوم الشراء، والمبيع بيعًا فاسدًا([[1057]](#footnote-1057)). والقوم يسمونها الأعيان[[1058]](#footnote-1058) المضمونة بنفسها([[1059]](#footnote-1059)).

**وثالثها** : عين ليست بمضمونة في حدِّ ذاتها، ولكن [تشبه][[1060]](#footnote-1060) المضمونة؛ كمبيع في يد البائع، فإنه إذا هلك لَمْ يُضمَن بمثله[[1061]](#footnote-1061) أو قيمته، لكن الثمن يسقط عن ذمة المشتري، وهو غير المثل والقيمة، فبمجرَّد هذا الاعتبار سموه بالعين المضمونة بغيرها، فكأنه من قبيل المشاكلة([[1062]](#footnote-1062))»([[1063]](#footnote-1063)).

[ القـاعـدة السـابعـة والثـلاثـون ]

الأَفْعَالُ المُبَاحَةُ لا يَجُوزُ مُبَاشَرَتُهَا إلاَّ بِشَرْطِ أَنْ**[[1064]](#footnote-1064)** لاَ يُؤذِي أَحَدًا([[1065]](#footnote-1065)) **:**

فإنّ الرّمي بقصد الصيد مباح، فإذا أصاب آدميًّا : يضمن ويأثم دون إثم القتل[[1066]](#footnote-1066)([[1067]](#footnote-1067)). أمّا الضمان والإثم؛ فلعدم التحرُّز وترك الاحتياط؛ وأمّا كون الإثم دونه؛ لعدم القصد.

وكذا الحكم في الخطأ([[1068]](#footnote-1068))، والجاري مجراه في كلِّ جناية([[1069]](#footnote-1069)).



[ القـاعـدة الثـامـنـة والثـلاثـون ]

الإقرارُ [ملزمٌ]**[[1070]](#footnote-1070)** شرعًا كالبيِّنةِ؛ بَلْ أَوْلَى([[1071]](#footnote-1071)) **:**

**وعلّلوا** : بأن الكذب فيه أبعد([[1072]](#footnote-1072)).

وأما قولُ أبي يوسف -رحمه الله- : إذا «أقرّ أحدٌ بدين، أو غيره، ثم قال: كنتُ كاذبًا في إقراري : حُلّفَ المُقرُّ له : أنّه([[1073]](#footnote-1073)) لم يكن كاذبًا فيه، و[لستَ][[1074]](#footnote-1074) بمبطل في دعواك([[1075]](#footnote-1075)) :

**فاستحسانٌ** وجهُهُ[[1076]](#footnote-1076) : أنّ العادة جرت بين الناس، أنهم إذا أرادوا الاستدانة يكتبون الصك([[1077]](#footnote-1077)) قبل القبض، ثم يأخذون المال، فلا يكون الإقرار دليلاً على اعتبار هذه الحالة، فيحلَّف. وعليه الفتوى؛ لتغيُّر أحوال الناس، وكثرة الخداع و[الخيانات][[1078]](#footnote-1078) ، وهو يتضرر، والمدّعي لا يضره[[1079]](#footnote-1079) اليمين([[1080]](#footnote-1080)) صادقًا، فصار([[1081]](#footnote-1081)) إليه»([[1082]](#footnote-1082)).

**وخرج** عن هذا الأصل : ما([[1083]](#footnote-1083)) «قال رجل لآخر : اشتريتَ هذه الجارية منّي[[1084]](#footnote-1084). فأنكر([[1085]](#footnote-1085)): جاز للقائل وطـؤها، مـع أن هـذا الأصل يقتـضي عدم جواز[ه][[1086]](#footnote-1086)؛ لإقراره بملك الغير.

**وأجيب** عنـه : بـأن المشتري لمّا جحـد كان فسـخاً من جهته، فإذا ترك البائع الخصومة[[1087]](#footnote-1087) تم الفـسخ بإقران[[1088]](#footnote-1088) العـمـل بـه، وهـو إمساك الـجـاريـة».

كذا في (درر الحكام)[[1089]](#footnote-1089)([[1090]](#footnote-1090)).



[ القـاعـدة التـاسعـة والثـلاثـون ]

الإقْرارُ لا يحتملُ التَّعليقَ([[1091]](#footnote-1091)) **:**

لأن التعليق بما فيه خطر[[1092]](#footnote-1092) يمين([[1093]](#footnote-1093)) ؛ ولهذا لو قال : لفلان علىَّ ألف درهم إن شاء فلان[[1094]](#footnote-1094). فقال فلان : قد شِئْتُ[[1095]](#footnote-1095) : فهذا باطل ؛ لأنه إخبارٌ ترَدَّدَ[[1096]](#footnote-1096) بين الصدق والكذب، فإن كان صدقًا، لا يصير كـذبًا[[1097]](#footnote-1097) بـفوات الشرط، وإن كان كذبًا لا يصير صدقًا بوجود الشرط([[1098]](#footnote-1098)).



[ القـاعـدة الأربـعون ]

الإِقْرَارُ بَعْدَ الدَّعوَى صَحِيحٌ دُونَ العَكْسِ([[1099]](#footnote-1099)) **:**

• ولذا : إذا قال : الأرض لي، والبناء لفلان : يصح إقراره ؛ لأنه ادّعى أوّلاً الأرض بقوله : الأرض لي. ودخل البناء في دعواه تبعًا، فإذا أقّر بالبناء لفلان : كان إقراره بعد الدعوى، فيصح على مقتضى الأصل.

• وأمّا إذا قال : الأرض لفلان : فدخل البناء في إقراره تبعًا ، فإذا ادَّعى البناء بعد ذلك بقوله : والبناء لي : يكون([[1100]](#footnote-1100)) دعواه بعد الإقرار رجوعًا عنه، والرجوع عن الإقرار باطل([[1101]](#footnote-1101))([[1102]](#footnote-1102)). هذا مرادهم بقوله : دون العكس.



[ القـاعـدة الحـاديـة والأربعـون ]

إِقْرَارُ الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى غَيْرِهِ([[1103]](#footnote-1103)) **:**

**ولذا** : إذا أقرَّ بالأرض لزيد، ثم أقرّ بناءها[[1104]](#footnote-1104) لعمرو : فكلاهما لزيد؛ لأن الإقرار بالأرض لزيد يستتبع البناء، فالإقرار بالبناء بعد ذلك لعمرو إقرار على الغير؛ فلا يصح[[1105]](#footnote-1105) ([[1106]](#footnote-1106)).

وفروع هذا الأصل كثيرة.



[ القـاعـدة الثـانـية والأربـعون ]

الإقرارُ لا يكونُ سبـبًا للاستحقاق([[1107]](#footnote-1107)) **:**

عُرض إلي مسألة على طريق الاستيفاء، وهي : أنه قال : ادّعى الدائن المال من المديون. فقال المديون – على طريق الدفع-: إنك استوفيتَ المال منّي. فأنكر الدّائن الاستيفاء، وأقام المديون البينة[[1108]](#footnote-1108) على إقراره بالاستيفاء، هل [تقبل][[1109]](#footnote-1109) بينته[[1110]](#footnote-1110) أم([[1111]](#footnote-1111)) لا ؟.

قلت في جوابه : نعم تقبل.

فلما عَرَضَ([[1112]](#footnote-1112)) الفتوى إلى القاضي[[1113]](#footnote-1113)، قال : هذا مخالفٌ لما في (المحيط البرهاني)([[1114]](#footnote-1114)). حيث قال في (دعوى الدين) : «إذا قال المدّعى عليـه : المـدّعي أقرَّ باستيفاء المال منه([[1115]](#footnote-1115)). وأقام البينة عليه([[1116]](#footnote-1116)) : أنه[[1117]](#footnote-1117) لا تسمع بيّنتهُ ؛ لأن هذا دعوى الإقرار في طريق[[1118]](#footnote-1118) الاستحقاق؛ لأن «الدّيون تقضى بأمثالها»([[1119]](#footnote-1119))، فيصير المقبوض مضمونًا على القابض، دينًا[[1120]](#footnote-1120) للدافع، على ما عُرِف في موضعه. ففي الحاصل هذا دعوى الدين لنفسه، فكانت هذه دعوى الإقرار في طرف الاستحقاق من حيث المعنى»([[1121]](#footnote-1121)) انتهى به.

فقلت له : إن[[1122]](#footnote-1122) المسألة التي أُسْـتُـفتِيَ عنِّي ليس من هذا الجنس([[1123]](#footnote-1123))، فالاعتراض فيها من قلَّة التدبير[[1124]](#footnote-1124) فيما أراد صاحب (المحيط)([[1125]](#footnote-1125)).

فإن أردت التفصيل في هذا المقام فاستمع ما ألقي إليك من الكلام :

إن الاطلاع على حقيقة ما قال صاحب (المحيط) موقوف على [مقدِّمتين][[1126]](#footnote-1126):

**الأولى** : أن الدائن إذا قبض من المديون مثل ما عليه من الدّين يكون دينًا عليه، [فتتحقّق][[1127]](#footnote-1127) المماثلة، [ويصحّ][[1128]](#footnote-1128) التَّقاصُّ.

هذا مراد القوم من قولهم : إن «الديون تقضى بأمثالها»([[1129]](#footnote-1129))، وإليه أشار صاحب (المحيط) بقوله : «فيصير المقبوض مضمونًا على القابض دينًا للدافع» : يعنى ما قبض الدّائن من المديون يكون دينًا عليه للمديون[[1130]](#footnote-1130) [فتتحقّق][[1131]](#footnote-1131) المماثلة، ويصحّ التَّقاصُّ.

**الثانية** : أن رجلاً[[1132]](#footnote-1132) إذا «ادّعى الإقرار ابتداءً؛ بأن يقول[[1133]](#footnote-1133) : إنك أقررت لي بكذا فادفعه إليّ. أو جَعَلَ الإقرار سببًا، بأن يقول : إن لي عليك كذا[[1134]](#footnote-1134)؛ لأنك أقررت لي به: لم تسمع عند[[1135]](#footnote-1135) عامَّة المشايخ([[1136]](#footnote-1136))؛ لأنّ نفس الإقرار ليس ناقلاً للملك»([[1137]](#footnote-1137))، «وأجمعوا على أنه لو قال المدّعي : لي عليه كذا. وهكذا أقرّبه هذا المدعى عليه : [تصّح][[1138]](#footnote-1138) الدّعوى وتسمع البينة على إقراره»([[1139]](#footnote-1139)) ذكره صاحب (الدّرر) في أوائل كتاب (الإقرار)([[1140]](#footnote-1140)).

إذا عرفت هذا[[1141]](#footnote-1141) : إذا قال المدّعى عليه : المدّعي أقرّ باستيفاء هذا المال. فكأنه قال : إن المدعي أقرّ لي بهذا المال فـثبت عليه بسبب إقراره، فصح تقاصُّ[[1142]](#footnote-1142) الدّين بالدين[[1143]](#footnote-1143)، فاستقام معنى «الديون تقضي بأمثالها» كما حققناه[[1144]](#footnote-1144) آنفًا([[1145]](#footnote-1145)).

فهذا صريح في كونه دعوى الإقرار في طرف الاستحقاق من حيث المعنى، فلا يصح**[[1146]](#footnote-1146)** دعواه ، ولا تسمع بينته.

وأما[[1147]](#footnote-1147) إذا ادعى الدائن المال[[1148]](#footnote-1148) من المديون، فقال المديون على -طريق الدفع-: إنك استوفيت المال منّي. فأنكر الدّائن الاستيفاء، وأقام المديون البيّنة على إقراره بالاستيفاء : فلا شبهة في جواز استماعها؛ لأنّه ادعى ابتداءً استيفاء الدّائن الدّينَ، ثم أقام البيّنة على إقراره، وهذا ليس دعوى الإقرار[[1149]](#footnote-1149) ابتداء، وأنه لم يجعل الإقرار سببًا للاستحقاق، فيصح([[1150]](#footnote-1150)) دعواه و [تسمع][[1151]](#footnote-1151) بيّنته.

هكذا وجب التفصيل في هذا المقام كيلا يتوهَّمُ خلافُ المقصود والمرام[[1152]](#footnote-1152)، فيؤدِّي إلى تضييع حقوق[[1153]](#footnote-1153) الأنام[[1154]](#footnote-1154)، والحمد لله ذي الإنعام، والصلاة [على][[1155]](#footnote-1155) سيد الأنام.



[ القـاعـدة الثـالثـة والأربـعـون ]

الإِقْرَارُ لِشَيءٍ لاَ يَبْطُلُ بِالإِنْكَارِ اللاَّحِقِ([[1156]](#footnote-1156)) **:**

**ولذا** : «رجلٌ قال لآخر : بعني[[1157]](#footnote-1157) هذا العبد لفلان (يعني لأجله) فباعه[[1158]](#footnote-1158) منه، فلمّا طلبه منه فلان أبى أن يكون أمَرَه بذلك : فَلِفُلانٍ ولايةُ أَخْذِهِ؛ لأن قوله السابق: (لفلان) إقرار منه بالوكالة عنه، ولا يَبْطُل بالإنكار اللاحق»([[1159]](#footnote-1159)).

[القـاعـدة الـرابـعـة والأربـعـون ]

الإِقْرَارُ لاَ يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ([[1160]](#footnote-1160)) **:**

[ القـاعـدة الخـامـسـة والأربـعـون ]

الإِقْرَارُ غيرُ معتبرٍ إذا تَضَمَّنَ إبْطَالَ حَقِّ الغَيْرِ([[1161]](#footnote-1161))**:**

**ولذا** : إذا أقرّ المريض بدينٍ لم يعرف أسبابه، وعليه ديون الصحة : يقدم([[1162]](#footnote-1162)) ديون الصحة([[1163]](#footnote-1163))؛ لأن حـق غرماء الصحة تـعلـق بـهذا المال استيفاءً، فلو اعتُبر إقراره لزم إبطال حق الغرماء([[1164]](#footnote-1164)).

**وخـرج** عـن هـذا الأصل : مـا لـو أقـرّ الـمريـض بالـوارث، بأن يقول[[1165]](#footnote-1165): زيدٌ ولدي[[1166]](#footnote-1166) مثلاً:

صح إقراره، وقد [تضمن][[1167]](#footnote-1167) إبطال حقّ بقيّة[[1168]](#footnote-1168) الورثة !.

**وأجيب** : بأن استحقاق الورثة [للمال][[1169]](#footnote-1169) بالنسب والموت جميعًا، فالاستحقاق يضاف إلى آخرهما وجودًا، وهو الموت، [فعند][[1170]](#footnote-1170) الإقرار لا حَقَّ [[1171]](#footnote-1171) لوارثه[[1172]](#footnote-1172) حتى يلزم[[1173]](#footnote-1173) منه إبطال حقِّ الغير، بخلاف الدّين فإنّه يجب بالإقرار لا بالموت([[1174]](#footnote-1174)).



[ القـاعـدة السـادسـة والأربعـون ]

الأَمْرُ بالتَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الغَيْرِ بَاطِلٌ([[1175]](#footnote-1175)) **:**

**ولذ**: جاز للإنسان[[1176]](#footnote-1176) أن يستقرض بنفسه، والتوكيل به([[1177]](#footnote-1177)) باطل؛ لأن الدراهم التي يستقرضها الوكيل ملك المقرِض، والموكِّل لا يملك تفويض التصرف في ملك الغير([[1178]](#footnote-1178))؛ لأن محلّ العقد من شروطه- لِكَوْنِ الـمَحَالِّ ([[1179]](#footnote-1179)) شروطاً [[1180]](#footnote-1180)، كما عرف في علم الأصول([[1181]](#footnote-1181)) - وليس بموجود في التوكيل بالاستقراض([[1182]](#footnote-1182)).

**ويَرِدُ عليه** : بأن[[1183]](#footnote-1183) التوكيل بالشراء جائِز، وما ذكرتم موجود فيه؛ لأن المبيع ليس ملك الموكل وجاز التوكيل فيه !.

**والجواب** : أن المحلّ[[1184]](#footnote-1184) في الشراء هو الثمن، وهو ملك الموكل، وفي الاستقراض: الدراهم المستقرضة([[1185]](#footnote-1185)) ليست ملك الموكل.

**لا يُقال** : هَلاّ جعلتم المحلَّ فيه بَدَلَهَا وهو ملك الموكِّل !.

**لأن** ذلك محلّ التوكيل بالإقراض([[1186]](#footnote-1186)) جائز([[1187]](#footnote-1187)).

وإنما قلنا بالإقراض[[1188]](#footnote-1188) ولم نقل : بايفاء القرض([[1189]](#footnote-1189))؛ لأن إيفاء القرض إقراض على ما[[1190]](#footnote-1190) سيجيء [[1191]](#footnote-1191) -إن شاء الله تعالى- في باب الدال، في بـيـان قولـهم : «الـديون تقضى[[1192]](#footnote-1192) بأمثالها»([[1193]](#footnote-1193)).



[ القـاعـدة السـابعـة والأربعـون ]

الأَمْرُ يُفِيدُ وُجُوبَ إِيْقَاعِ**[[1194]](#footnote-1194)** الفِعْلِ مَرَّةً([[1195]](#footnote-1195))**:**

«فـلا يـوجـب التكرار **عند علمائنا**، حتى[[1196]](#footnote-1196) يفهم منه من غير قرينة، ولا يحتمله حتى يحمل عليه عند النيّة ([[1197]](#footnote-1197)) »، لأن «الأمر بالصـيغة المشـتـقَّة مـن المصدر طلـب

[تحقيق][[1198]](#footnote-1198) المصدر لا غير، وأنه اسم فردٍ، فلا يحتملُ العددَ[[1199]](#footnote-1199)»([[1200]](#footnote-1200)).

[و][[1201]](#footnote-1201) **قال الشافعي** -رحمه الله- يحتمله ويحمل عليه[[1202]](#footnote-1202) عند النيه[[1203]](#footnote-1203)([[1204]](#footnote-1204)).

فإذا قال لامرأته : طلِّقِي نفسكِ[[1205]](#footnote-1205) :

• فعندنا : لا [تصح][[1206]](#footnote-1206) نيّة الاثنتين[[1207]](#footnote-1207)؛ لأن الأمر لا يحتمل التكرار([[1208]](#footnote-1208)).

• وعنده يصح؛ لأنه يحتمله([[1209]](#footnote-1209)).

**ولا يقال** : إن نـيّـة الثلاث [تصـحّ][[1210]](#footnote-1210) عنـدنا أيضًا، [فما][[1211]](#footnote-1211) قولكم[[1212]](#footnote-1212) : لا يحتمل العدد؟!([[1213]](#footnote-1213)) .

**لأن** «الفرد[[1214]](#footnote-1214) [يتنوع][[1215]](#footnote-1215) إلى حقيقي (وهو أدنى الجنس) واعتباري (وهو تمامُ الجنس)؛ لأنه فرد اعتـباري بالنسبة إلى سـائر الأجـنـاس»([[1216]](#footnote-1216))، فإذا قال: طلِّقي نفسك: يحمل[[1217]](#footnote-1217) على فـردٍ حقيـقي (وهـو طلـقة واحـدة)، ويُحْتَمل [الفرد][[1218]](#footnote-1218) الاعتباري، فإذا نوى : يصح.

وأما الثنـتـان[[1219]](#footnote-1219) : عددٌ محضٌ، فلا يتناوله اسم المفرد، فلا يُعتبر[[1220]](#footnote-1220) [بنيته][[1221]](#footnote-1221)، فتعين الفرد الحقيقي([[1222]](#footnote-1222)).

واعلم أن الثنتين في الأمة كالثلاث[[1223]](#footnote-1223) في الحرة([[1224]](#footnote-1224)).

وكذا سائر الأجناس([[1225]](#footnote-1225)) :

• إذا كانت فردًا حقيقة[[1226]](#footnote-1226)؛ كما إذا لم يكن([[1227]](#footnote-1227)) صيغته صيغة تثنية أو جمع، سواء كان معرفًا أو منكرًا ؛ كقوله : لا أشرب الماء، أو ماء([[1228]](#footnote-1228)).

• أو كانت فردًا حكمًا؛ كما إذا كانت صيغته صيغة جمع : معرفًا([[1229]](#footnote-1229)) بلام الجنس، كقوله : لا أشتري العبيد.

أو مضافًا إلى الجنس([[1230]](#footnote-1230))؛ كقوله : لا أكلّم [بني][[1231]](#footnote-1231) آدم([[1232]](#footnote-1232)) :

يحمل على أدنى الجنس، على احتمال كل الجنس([[1233]](#footnote-1233)) ؛ لأن «الجمع المحلى بلام الجنس، أو المضاف [إلى معرّف][[1234]](#footnote-1234) بلام الجنس يراد به الجنس، و[تبطل][[1235]](#footnote-1235) الجمعية». وسيجئ تحقيقه في باب الجيم -إن شاء الله-([[1236]](#footnote-1236)).

وأمّا إذا كان الجمع[[1237]](#footnote-1237) مُـنَـكَّـرًا، كقوله : لا اشتري عبيدًا : لا يحنث ما لم يشترِ ثلاثًا من العبيد؛ لأن الفرد الحقيقي في الجمع ثلاثة؛ لأنه أقل الجمع([[1238]](#footnote-1238))، والفرد الاعتباري فيه جميع أفراده، فلا يمكن الانـحصار، فتعين كون مراد الحالف[[1239]](#footnote-1239) الفرد الحقيقي (وهو **ثلاثة [[1240]](#footnote-1240)** في الجميع)[[1241]](#footnote-1241)([[1242]](#footnote-1242)).

وعُلِمَ بهذا[[1243]](#footnote-1243) أنَّ مرادَ القومِ بقولهم : «الجمع المضاف من قبيل المفرد حكمًا»([[1244]](#footnote-1244)) الجمعُ المضاف إلى غير([[1245]](#footnote-1245)) الـجنـس؛ فـإذا حـلف : لا يكلم إخوة فلان : لا يحنث ما لم [يكـلِّـمْ][[1246]](#footnote-1246) جـميع إخـوتـه([[1247]](#footnote-1247))؛ لأنه لا مـانع[[1248]](#footnote-1248) من إرادة الجميع؛ لإمكان الـحصر -كما في [الزيادات][[1249]](#footnote-1249) ([[1250]](#footnote-1250)) -

والظاهر أن مراد الحالف[[1251]](#footnote-1251) جميع إخوته.

**وخرج** عـن هـذا الأصْل([[1252]](#footnote-1252)) : مـا إذا حلف : لا يكلم عـبيد فلان هذه([[1253]](#footnote-1253)) : فإنه لا يحنث ما لم يـكلم ثلاثة منهم[[1254]](#footnote-1254)، وإن كان له غلمان كثـيـر. على خلاف [المسألة][[1255]](#footnote-1255) السابقة.

**والجواب** : أن الإضافة : عدمٌ عند الإشارة فبقي مجرّد [الجمع][[1256]](#footnote-1256) المنكَّر([[1257]](#footnote-1257)).

ذكر في (العناية) :

«الإضافة للتعريف [وما هو للتعريف][[1258]](#footnote-1258) يلغو[[1259]](#footnote-1259) عند[[1260]](#footnote-1260) وجود ما هو أبلغ منه فيه، والإشارة أبلغ منها فيه([[1261]](#footnote-1261))؛ لكونها قاطعة للشركة؛ لكونها بمنزلة وضع اليد عليه([[1262]](#footnote-1262))، فاعتُبر([[1263]](#footnote-1263)) الإشارة، ولُغِيَت[[1264]](#footnote-1264) الإضافة»([[1265]](#footnote-1265)).

خذ هذا واغتنم، واحفظ ولا تَهِمْ([[1266]](#footnote-1266))، فإنَّ ما استفيد من هذا القليل لا يستفاد من[[1267]](#footnote-1267) المطولات مع التفصيل.



[ القـاعـدة الثـامنـة والأربـعـون ]

[الأُمُورُ]**[[1268]](#footnote-1268)** بمقاصِدِهَا([[1269]](#footnote-1269)) **:**

• ومن فروعها : «أنّ بيع [العصير][[1270]](#footnote-1270) ممَّن يتخذه خمرًا، إن قُصِدَ به[[1271]](#footnote-1271) التجارةُ : فلا يحرم عليه، وإن قُصد به لأجل التخمير[[1272]](#footnote-1272) : حرم. وكذا غرس الكرم»([[1273]](#footnote-1273)).

• ونظائرها[[1274]](#footnote-1274) كثيرة في [ألفاظ][[1275]](#footnote-1275) التكفير كلّها ترجع[[1276]](#footnote-1276) إلى قصد [الاستخفاف][[1277]](#footnote-1277).

• ومنها : «إذا قال المسلم للذميِّ : أطال الله بقاءك : قالوا : إن نوى بقلبه أن يطيل بقاءه [لعله أن][[1278]](#footnote-1278) يُسلم، أو يؤدِّي الجزية عن ذلٍّ وصغار : لا بأس؛ لأن هذا دعاءٌ له إلى الإسلام أو لمنفعة[[1279]](#footnote-1279) المسلمين»([[1280]](#footnote-1280)).

[ القـاعـدة التـاسـعـة والأربـعـون ]

الأَيْمَانُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الأَلْفَاظِ والعُرْفِ، لاَ عَلَى الأَغْرَاضِ([[1281]](#footnote-1281)) **:**

فإذا حلف : لا يبيعه بعشرة. فباعه بأحد عشر، أو بتسعة : لا يحنث، مع أن الغرض لا[[1282]](#footnote-1282) يبيعه بعشرة؛ بل بزيادة، فاللاّزم[[1283]](#footnote-1283) باعتبار الغرض أن يحنث في بيعه بتسعة.

ولم يوجد هكذا في (الأشباه والنظائر) ([[1284]](#footnote-1284))، ولكن ذُكر في أيمان (الخلاصة) ([[1285]](#footnote-1285)).

هذا جواب القياس. وفي الاستحسان عكس هذا.

وكذا[[1286]](#footnote-1286) المشتري إذا حلف أن لا [يشتريه][[1287]](#footnote-1287) بعشرة، فاشترى[[1288]](#footnote-1288) بأحد[[1289]](#footnote-1289) عشر : يحنث([[1290]](#footnote-1290)) في الاستحسان[[1291]](#footnote-1291).

ووجهه : أن الأيمان مبنية على العرف، والبائع إذا أراد أن يحلف لا يبيعه بعشرة إلا بالزيادة إنما يحلف بهذا الوجه عادة، والمشتري إذا أراد أن يحلف[[1292]](#footnote-1292) على أن لا يشتريه بعشرة إلا بنقصان يحلف بهذا الوجه عرفًا، و«العرف [قاض][[1293]](#footnote-1293) على القياس»([[1294]](#footnote-1294)).

وقال صاحب (الهداية) في كتاب (الأيمان) : «لو أرادت المرأة الخروج، فقال: إن خرجتِ فأنتِ طالق. فَجلَسَتْ، ثم خرجت : لم يحنث.

وكذلك إن أراد رجل ضرب عبده، فقال له آخر : إن ضربته فعبدي حرٌّ. فتركه، ثم ضربه : لم يحنث.

وهذه [تسمى][[1295]](#footnote-1295) يمين الفور[[1296]](#footnote-1296)([[1297]](#footnote-1297)). [وتفرّد][[1298]](#footnote-1298) أبو حنيفة -رحمه الله- بإظهاره([[1299]](#footnote-1299)).

ووجهه: أن مراد المتكلم : الزجر عن [تلك][[1300]](#footnote-1300) الضربة والخرْجة[[1301]](#footnote-1301) عرفًا، ومبنى الأيمان عليه»([[1302]](#footnote-1302)).



[ القـاعـدة الخـمـسـون ]

إِيجَابُ العَبْدِ مُعْتَبَرٌ بِإِيجَابِ اللَّهِ تَعَالَى([[1303]](#footnote-1303)) **:**

فإذا قال رجل : مالي، أو ما أملك[[1304]](#footnote-1304) صدقة : يقع على مال الزكاة.

والقياس : على كل المال، وهو قول زفر -رحمه الله-، كما إذا قال : ثلث مالي صدقة[[1305]](#footnote-1305) : يقع على الكلّ [[1306]](#footnote-1306)؛ لأنّ اسم المال عام، فيعمل بالعموم.

ولكن تُركَ القياس بالأصل الذي ذكرناه في صدر الكلام.

**وبيانه** : أنّ[[1307]](#footnote-1307) ما أوجبه الله تعالى من الصدقة المضافة إلى [المال][[1308]](#footnote-1308) المطلق بقوله تعالى:

([[1309]](#footnote-1309)): انصرف[[1310]](#footnote-1310) إلى [الفضول][[1311]](#footnote-1311)، لا إلى كل المال، فكذا[[1312]](#footnote-1312) ما يوجبه[[1313]](#footnote-1313) العبد إلى نفسه.

بخلاف الوصية؛ لأنها أخت الميراث؛ لكونها خلافة كالورا[ثة][[1314]](#footnote-1314)، والإرث يجري في جميع المال، هكذا الوصية -والله أعلم-[[1315]](#footnote-1315) ([[1316]](#footnote-1316)).



[ القـاعـدة الحـاديـة والخـمـسون ]

البَعْضُ([[1317]](#footnote-1317)) لاَ يَزِيْدُ[[1318]](#footnote-1318)عَلَى الكُلِّ إلاَّ فِي مَسْأَلةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ إذَا قَالَ الرَّجُلُ لامرأتِهِ : أَنْتِ عليَّ كَظَهْرِ أُمِّي: **(**[[1319]](#footnote-1319)**)**

فإنه صريح في الظّهار. ولو قال[[1320]](#footnote-1320) : كأمِّي : كـان كـنايـة([[1321]](#footnote-1321))؛ لأن قـوله: (كَأُمِّي) يـحتملُ [الكرامـةَ][[1322]](#footnote-1322) أو الظّـهـار أو الطّـلاقَ، [فما][[1323]](#footnote-1323) نواه تعيّن[[1324]](#footnote-1324).



[ الـقـاعـدة الثـانيـة والخـمسون ]

البَقَاءُ عَلَى وِفْقِ الثُّبُوتِ**([[1325]](#footnote-1325)) :**

 فَمَنْ «باع الدرهم بالدرهمين، أو اشترى عبدًا بألفٍ ورطلِ خمرٍ، ثم أسقط الدرهم الزائد، وأبطل الخمر»([[1326]](#footnote-1326)): لا يحكم بصحة البيع؛ لانعقاده فاسدًا، والفاسد لا ينقلب جائزًا.[[1327]](#footnote-1327)

 وكذا : «إذا تزوّج امرأة، وتحته أربع نسوة، ثم طلق الرابعة : لا يحكم بصحة نكاح الخامسة»([[1328]](#footnote-1328)).

 فأما إذا باع بشرط الخيار أكثر من ثلاثة أيَّام، وأجاز من له الخيار في مدّته[[1329]](#footnote-1329):([[1330]](#footnote-1330))

• جاز عند أبي حنيفة -رحمه الله[[1331]](#footnote-1331)- وصاحبيه([[1332]](#footnote-1332)).

• خلافًا لزفر، فإنه يقول[[1333]](#footnote-1333) : إن هذا عقد قد[[1334]](#footnote-1334) انعقد فاسدًا، والفاسد لا   
ينقلب جائزًا؛ على مقتضى هذا الأصل. فكان كالمسائل [التي][[1335]](#footnote-1335) ذكرناها في صدر الكلام([[1336]](#footnote-1336)).

«ولأبي حنيفة -رحمه الله- : أنه أسقط الـمُفْسِدَ قبل تقّرره»([[1337]](#footnote-1337)).

ومشايخنا -رحمهم الله- «اختلفوا في حكم هذا العقد في الابتداء، على قول أبي حنيفة -رحمه الله- :

- **فذهب العراقيون** : إلى أنه ينعقـد فاسدًا، ثم ينقلـب صحيحًا بإسقاط خيار الشرط قبل اليوم الرّابع.

**وتقريره** : أنّ العقد فاسدٌ في الحال بحكم الظاهر؛ لأن الظاهر[[1338]](#footnote-1338) دوامها([[1339]](#footnote-1339)) على الشرط، فإذا سقط الخيار قبل دخول [اليوم][[1340]](#footnote-1340) الرابع : زال المُوجِبُ للفساد، فيعود جائزًا؛ وهذا لأن هذا العقد لم يكن فاسدًا لعينه؛ بل لما[[1341]](#footnote-1341) فيه من تغيير المقتضي للعقد في اليوم الرابع، فإذا زال المغيّر عاد جائزًا.

كما إذا باع بالرقم (وهو : أن يُعلِّم البائع على الثوب بعلامةٍ يَعلمُ [بها][[1342]](#footnote-1342) الدَّلاَّلُ أو غيرُه ثمنَ الثوب[[1343]](#footnote-1343)، ولا يعلم المشـتري)([[1344]](#footnote-1344))، فـإذا قال : بعتك هذا الثوب برقمه، وقَبِلَ المشتري من غير أن يعلم المقـدار : ينعقد البيع فاسدًا[[1345]](#footnote-1345). فإن علم المـشتري قـدرَ الرَّقم[[1346]](#footnote-1346) في المجلس وقَبِلَهُ : انقلب جائزًا بالاتفاق[[1347]](#footnote-1347).

- **وذهب أهل خراسان**- وإليه [مال][[1348]](#footnote-1348) شمس الأئمة السَّرْخَسِيُّ - : إلى[[1349]](#footnote-1349) أنّه[[1350]](#footnote-1350) موقوف، فإذا مضى جزء من اليوم الرّابع فسد قبل تقرّر البيع.

**وتقريره[[1351]](#footnote-1351)** : أنّ اشتراطَ الخيار غيرُ مفسِدٍ[[1352]](#footnote-1352) للعقد، وإنما المفسِدُ اتصال اليـوم الرابع بالأيام الثـلاثـة، فـإذا جاز[[1353]](#footnote-1353) قبل ذلك : لم يتصل المفسِدُ بالعقد، فكان صحيحًا.

**والجواب** **عمّا قال**[[1354]](#footnote-1354) **زفر** -رحمه الله- من المسائل([[1355]](#footnote-1355)): أن الفساد فيها في صلب[[1356]](#footnote-1356) العقد (وهـو الـبدل)، فلم يمكـن دفـعه. وفي مسألتنا([[1357]](#footnote-1357)) في شـرطه فأمـكن»([[1358]](#footnote-1358)) -كذا في (العناية)([[1359]](#footnote-1359))-.



[ القـاعـدة الثـالـثـة والخـمـسـون ]

بَقَاءُ الحُكْمِ يَسْتَغْنِي عَنْ بَقَاءِ السَّبَبِ**([[1360]](#footnote-1360)):**

**ومن فروعها** : «إذا اشترى عبدًا بالخيار، فمرض العبد في مدته، وخاصم المشتري البائعَ في الرّد، وأبطل القاضي الخيارَ في الرّد بسبب المرض في مدة الخيار : ليس له أن يرده بعد زوال المرض في مدته. كذا في (المحيط) »([[1361]](#footnote-1361)).

فالسبب[[1362]](#footnote-1362) في الحكم بإبطال الخيار : المرضُ، ولا يحتاج بقاءُ الحكم (وهو بطلان الخيار) [لبقاء][[1363]](#footnote-1363) السبب -(وهو المرض)-.

**فإن قُلتَ** : **ما الفرق** بين هذه المسألة، وبين المسألة التي في باب الرجوع في الهبة؟ - حيث قالوا : «قضى ببطلان[[1364]](#footnote-1364) الرجوع لمانع، ثم زال المانع، عاد الرجوع»([[1365]](#footnote-1365))-.

**أقول** : مقتضى الخيار في المسألة [الأولى][[1366]](#footnote-1366) كون العقد موقوفًا، [فبحكم][[1367]](#footnote-1367) القاضي صار[[1368]](#footnote-1368) العقد لازمًا، فسقط المقتضي، و«السّاقط لا يعود»([[1369]](#footnote-1369)).

وفي[[1370]](#footnote-1370) المسألة الثانية : مقتضى الرجوع كون الواهب[[1371]](#footnote-1371) أحقّ في هبته[[1372]](#footnote-1372)، وهو([[1373]](#footnote-1373)) موجود لا يسقط بقضاء[[1374]](#footnote-1374) القاضي ببطلان الرجوع[[1375]](#footnote-1375)، ولكن([[1376]](#footnote-1376)) لا يعمل لـمانع، فـ «إذا زال المانع عاد الممنوع»([[1377]](#footnote-1377)).

وبهذا اتضّح الفرق بين [هذا][[1378]](#footnote-1378) الأصل وبين الأصل الذي قاله القوم : «الحكم [ينتهي][[1379]](#footnote-1379) بانتهاء علّته»([[1380]](#footnote-1380)):

**فالمسألة الأولى[[1381]](#footnote-1381)** : من فروع «بقاء الحكم يستغني عن بقاء السبب».

**والثانية** : من فروع «الحكم[[1382]](#footnote-1382) ينتهي بانتهاء علّته».

وسيأتي زيادة[[1383]](#footnote-1383) التفصيل في باب السين([[1384]](#footnote-1384)) -إن شاء الله[[1385]](#footnote-1385)-.



[ القـاعـدة الـرابـعـة والخـمـسـون ]

البَقَاءُ أَسْهَلُ مِنَ الابْتِدَاءِ([[1386]](#footnote-1386)) **:**

«يُبْنى على هذا الأصل أحكام كثيرة :

• كبقاء النكاح بلا شهود، وامتناعه بدونها([[1387]](#footnote-1387)) ابتداءً.

• وجواز الشيُّوع في الهبة بقاء، [لا ابتداءً][[1388]](#footnote-1388)»([[1389]](#footnote-1389))؛ كما إذا وَهَبَ[[1390]](#footnote-1390) دارًا، ورجع في نصفها، وشاع بينهما :

فالشيوع الطارئ لا يمنع بقاء الهبة([[1391]](#footnote-1391)).

• «وقال بعض المشايخ : إذا قُلِّد [الفاسق][[1392]](#footnote-1392) قضاء : يصحّ، ولو قلد وهو [عدل][[1393]](#footnote-1393) ففسق؛ ينعزل به»([[1394]](#footnote-1394))

«**واعتُرض** : بأن هذا الأصل ينافي جواز التقليد مع الفسق ابتداءً، والعزل بالفسق الطارئ»([[1395]](#footnote-1395))؛ لأن الابتداء (وهو التقليد مع الفسق) ههنا أصعب وصح[[1396]](#footnote-1396)،[[1397]](#footnote-1397) والبقاء (وهو التقرير على القضاء) أسهل منه ولم يبق.

**أجيب** عنه : بأن التقليد مع العدل([[1398]](#footnote-1398)) يتضَّمن شرط[[1399]](#footnote-1399) العدالة، فكأنَّهُ كان معلقًا بالشرط، و«المعلّق بالشرط[[1400]](#footnote-1400) ينتفي بانتفائه»([[1401]](#footnote-1401))([[1402]](#footnote-1402)).

كذا في (العناية).([[1403]](#footnote-1403))



[ القـاعـدة الـخـامـسـة والـخمسـون ]

بقاءُ الشَّيْءِ الواحدِ فِي المحلَّيْنِ**[[1404]](#footnote-1404)** فِي زَمَانٍ واحدٍ**[[1405]](#footnote-1405)** مُحَالٌ**([[1406]](#footnote-1406)) :**

**ولذا** : «إذا تمَّت الحوالة [برئ][[1407]](#footnote-1407) المحيلُ عن الدين بقبول المحتال والمحتال عليه([[1408]](#footnote-1408))[[1409]](#footnote-1409)؛ لأن معنى الحوالة : النقل،([[1410]](#footnote-1410)) وهـو [يقتضي][[1411]](#footnote-1411) فراغَ ذمّة الأصل[[1412]](#footnote-1412)؛ لئلا يلزم بقاء الشيء في المحلين في زمان واحد»([[1413]](#footnote-1413)).

[ القـاعدة السـادسـة والخمـسـون ]

بِنَاءُ القَوِيِّ على الضَّعِيْفِ فَاسِدٌ([[1414]](#footnote-1414)) **:**

فإذا شرع المسافر في الصلاة بلا تحرّي القبلة : فسدت صلاته، وإن علم فيها إصابته؛ لأن حاله[[1415]](#footnote-1415) بعد العلم أقوى من قبله، فلا يجوز([[1416]](#footnote-1416)).



[ القـاعدة السـابعة والخمسـون ]

البيعُ سَالِبٌ للمِلْكِ، والشِّرَاءُ جَالِبٌ([[1417]](#footnote-1417)) **:**

فمن يعقل العقد على هذا الوجه من المحجورين : صحّ بيعه[[1418]](#footnote-1418) وشراؤه موقوفًا، وخُيِّرَ وليّه بين الفسخ والإمضاء([[1419]](#footnote-1419)).



[ القـاعـدة الثـامنـة والخـمـسون ]

**بَـيِّـنةُ النَّفْيِ غَيْرُ مَقْبُولَـةٍ** ([[1420]](#footnote-1420)) **:**

وفي أيمان (الهداية) : لا فرق بين أن يحيط [به][[1421]](#footnote-1421) علم الشاهد أوْلا في عدم [القبول][[1422]](#footnote-1422)؛ تيسير[ اً ][[1423]](#footnote-1423)؛ لأن علم الشاهد أمر خفي، لا يتيسّر الاطلاع عليه بلا [دليل][[1424]](#footnote-1424).

ذكره في قوله : «عبده([[1425]](#footnote-1425)) حرّ إن لم أحجّ العامَ ، فقال : حججتُ. وشهد شاهدان أنه [ضحَّى][[1426]](#footnote-1426) العامَ بالكوفة :

• لم يُعتقْ عبدُه. وهذا عند أبي حنيفة -رحمه الله- وأبي يوسف.

• وقال محمد : يعتق؛ لأنّ هذه شهادةٌ قامت[[1427]](#footnote-1427) على أمرٍ معلوم (وهو التضحية)، ومن ضرورته انتفاء الحج، فيتحقق الشرط.

ولهما[[1428]](#footnote-1428) : أنّها قامت على النفي؛ لأن المقصود منها نفي الحج، لا إثبات[[1429]](#footnote-1429) التضحية؛ لأنه لا مطالب لها، فصار كما إذا شهدوا أنه لم يحج. غـايـة الأمـر: أن هذا [النفي][[1430]](#footnote-1430) ممَّا يحيط به علـم الشـاهـد، ولا تـعتبـر[[1431]](#footnote-1431) عندهـما؛ لأنه لم[[1432]](#footnote-1432) يميَّزْ بين نفي و[[1433]](#footnote-1433)نفي [ تيسيرًا ][[1434]](#footnote-1434)»([[1435]](#footnote-1435)).

وكذا في أكثر كتب الفروع([[1436]](#footnote-1436)).

 «لكنه مخالف لما تقرّر في كتب الأصول»([[1437]](#footnote-1437))؛ حيث قـال صاحب (المغـني)([[1438]](#footnote-1438))

-في فصل[[1439]](#footnote-1439) المعارضة-: «والأصل في ذلك أن النفي[[1440]](#footnote-1440)([[1441]](#footnote-1441)) بدليله : يعارض المثبَتَ، وإلاّ فلا([[1442]](#footnote-1442))؛ كالشهادة على أن([[1443]](#footnote-1443)) الزوج أنه[[1444]](#footnote-1444) لم [يستثنِ][[1445]](#footnote-1445) في الطلاق. أو لم يقلْ: قالت([[1446]](#footnote-1446)) النصارى، عند قوله :  ([[1447]](#footnote-1447))؛ لأن هذا نفي[[1448]](#footnote-1448) يحيط به علم الشاهد عن دليل يوجب العلم به[[1449]](#footnote-1449)، وهو أن ما يكون من باب الكلام، فهو مسـموع من الـمتكلم لـمن كـان بالـقرب منه، وما لا يسمع منه يكون دندنةً([[1450]](#footnote-1450)) لا كلامًا»([[1451]](#footnote-1451)).

وفـي (العنـايـة) : «قال الإمامان العَلَمَان[[1452]](#footnote-1452) في التحـقـيق : شمس الأئمة([[1453]](#footnote-1453)) و[[1454]](#footnote-1454) فخر الإسلام([[1455]](#footnote-1455)):

إذا قال الشاهدان : إنَّ[[1456]](#footnote-1456) الزوج[[1457]](#footnote-1457) لم يقل هذه الزيادة : قبلت الشهادة؛ لأن قولهما هذا بيان منهما؛ لإحاطة علمهما بذلك.

فكـان[[1458]](#footnote-1458) التمييز بين نفي[[1459]](#footnote-1459) ونفي معتبرًا. ولكن[[1460]](#footnote-1460) ليس مختار المصنّف([[1461]](#footnote-1461))؛ لإفضائه إلى الحرج»([[1462]](#footnote-1462)).

كما في [مسألة][[1463]](#footnote-1463) الاستبراء والسفر والعقل مع البلوغ وغيرها[[1464]](#footnote-1464).

 وكذا مخالف[[1465]](#footnote-1465)([[1466]](#footnote-1466)) لما «ذكر في (المبسوط)([[1467]](#footnote-1467)) : أنَّ الشهادة على النفي تسمع في الشروط؛ ولهذا[[1468]](#footnote-1468) لو قال لعبده : إن لم أدخل الدار اليوم[[1469]](#footnote-1469) فأنت حرّ. فشهدا أنه لم يدخل الدار اليوم : تقبل ويقضى بعتقه.

وما قال صاحب (الهداية) من قبيل الشروط!»([[1470]](#footnote-1470)).

فالفـرق بين عدم الدخول وبين عدم الحج مشكل ، اللّهم إلاّ أن يُقال : مسألـة

الحج واقع([[1471]](#footnote-1471)) عند تعارض بينة العـبـد عـلى الـوجه المذكور [و][[1472]](#footnote-1472) بينة المولى على أنّه حجّ في هذا الـعـام، وحيـنئذ يُوهَمُ لزوم التَهاتِرِ[[1473]](#footnote-1473)([[1474]](#footnote-1474))؛ لأن كل واحدة من البيّنتين في صورة الإثبات، فالتوهم [يدفع][[1475]](#footnote-1475) بترجيح بيّنة المولى[[1476]](#footnote-1476)؛ لأنها مثبتة صورة[[1477]](#footnote-1477) ومعنى، [وبينة][[1478]](#footnote-1478) العبد مثبتة صورة لا معنى، فلا يعتق لعدم تحققّ الشرط وهو عدم الحجّ،   
والمولى أثبته.

وأمـــــا مــســــألـــة (الــمـــبــســوط)([[1479]](#footnote-1479))

واقع([[1480]](#footnote-1480)) عند عجز الزوج عن إقامة البينة، فحينئذٍ يقع الطلاق بالاتفاق[[1481]](#footnote-1481)، ولكن دليلهما([[1482]](#footnote-1482)) في وقوع الطلاق: أنّ[[1483]](#footnote-1483) «الأصل في الحوادث العدم»([[1484]](#footnote-1484))، فلا يثبت[[1485]](#footnote-1485) إلا بالبيّنة، فلما عجز الزوج عن الإثبات عند الدعوى حكمنا بعدم دخولها([[1486]](#footnote-1486))؛ لأنه أصلٌ([[1487]](#footnote-1487)) فيقع الطلاق لتحقُّق[[1488]](#footnote-1488) الشرطِ، وهو عدم الدخول.

وعند أبي يوسف: يحكم بالطلاق بشهادة النفي، فتحقق الشرط، فيقع الطلاق أيضًا.

ويؤيّد ما قلنا : أن الزوج إذا أثبت الدخول هل يمكن أن تقول : يقع الطلاق؟، فإن قلت : (نعم) فعليك البيان.

 وكذا مخالف للأصل الذي استدل[[1489]](#footnote-1489) به محمد -مع كونه مسلّمٌ([[1490]](#footnote-1490)) بين القوم[[1491]](#footnote-1491)- وهو الضرورات ممّا لا يدخله([[1492]](#footnote-1492)) الشك عندنا، فَرَدُّ شهادةِ[[1493]](#footnote-1493) شاهدٍ يحيط به([[1494]](#footnote-1494)) علمه تكذيبُ الثابت[[1495]](#footnote-1495) بالضرورة، وهو ممّا لا يجوز عندنا.

فعلى مذهب الأصوليّين : يلزم أن يكون في هذا الباب [أصلان][[1496]](#footnote-1496).

**• أحدهما** : عـدم قـبول الشـهادة في النفي إذا كان غير محصور لا يحيط به علم الشاهد.

**• والآخر** : قبول الشهادة في النفي إذا كان محصورًا يحيط به علم الشاهد عن دليل -كما مرّ-.

**أقول** : الظاهر من[[1497]](#footnote-1497) قولهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف : «لا فرق بين نفي ونفي تيسيرًا»([[1498]](#footnote-1498)) على خلاف قول محمد.

فَلِمَ[[1499]](#footnote-1499) لَمْ يذكروا الخلاف فيما إذا شهدا على أن الزوج أنه[[1500]](#footnote-1500) لم [يستثنِ][[1501]](#footnote-1501) في الطلاق، أو لم يقل : قالت النصارى - عند قوله[[1502]](#footnote-1502) :  ([[1503]](#footnote-1503))- ويحكم بالطلاق في الأول، وبالكفر في الثاني بالاتفاق، مع أن مقتضى الأصل عندهما : أن لا يحكم بالطلاق والكفر؛ لأن البينة قامت على النفي؟.

**والجواب** : أن شهادتهما قامت على أنه طلّق[[1504]](#footnote-1504) امرأته، أو تكلم بكلمة الكفر، ولا يعتبر قولهما أنّه لم يستثنِ، أو لم يقل : قالت النصارى؛ لأن «الأصل في الحوادث العدم»([[1505]](#footnote-1505))

ولا يحتاج إلى إثباته بالبينة، فلا يرد النقض على أصلهما.

فالاختلاف في مثل هذا بينهما[[1506]](#footnote-1506) وبين محمد إنما يكون في الدليل لا الحكم، فدليلهما ما ذكرنا، ودليل أبي يوسف([[1507]](#footnote-1507)) تقدم في أثناء الكلام[[1508]](#footnote-1508)، فلا حاجة إلى الإعادة[[1509]](#footnote-1509).

واستثنى ابن نجيم عن[[1510]](#footnote-1510) هذا الأصل في (أشباهه)([[1511]](#footnote-1511)) [عشر][[1512]](#footnote-1512) مسائل على وجه الانحصار. ومن تتبَّعَ كتبَ الفقهِ ظهر له انّ انحصاره ليس كما ينبغي.

فبهذا المقدار من البيان يظهر الجواب في سائر [المستثنيات][[1513]](#footnote-1513) لمن له ذوق سليم، ولا حاجة إلى التفصيل[[1514]](#footnote-1514) عند من احترز عن التطويل، والحمد لله الجليل.



[ القـاعـدة التـاسعة والخمسـون ]

بَيْعُ الحُقُوقِ لا يجوزُ بالانْفِرَادِ([[1515]](#footnote-1515)) **:**

**ولهذا** : صحّ بيع حق المرور تبعًا للأرض، [لا][[1516]](#footnote-1516) بالانفراد في الأصح.

وحق الشرب كذلك.

وبيع حق التعلّي([[1517]](#footnote-1517)) باطل.

كذا في (الهداية).([[1518]](#footnote-1518))



[ القـاعـدة الستـون ]

بيعُ الدَّيْنِ بالدَّينِ باطلٌ([[1519]](#footnote-1519))**:**

فإن صالح عن كُرِّ([[1520]](#footnote-1520)) حـنطةٍ عـلى عـشـرة دراهم : إن قـبـض العـشرة فـي المجلس جاز، وإلا فلا؛ لأنّه حينـئـذ يـكـون بـيع الدّيـن بالدّيـن وهـو بـاطل.

كذا في (العناية)([[1521]](#footnote-1521)).



[ القـاعـدة الحـادية والستـون ]

البَيِّنَاتُ شُرِعَتْ لإثْبَاتِ خِلاَفِ الظَّاهِرِ، واليَمِيْنُ لإبقَاءِ الأَصْلِ([[1522]](#footnote-1522)) **:**

**وخرج عن هذا الأصل :** لو ادعت المرأة نفقة([[1523]](#footnote-1523)) أولاده الصغار بعد فرضها. وادعى الأب الإنفاق : فالقول له مع اليمين -كما في (الخانية)([[1524]](#footnote-1524))-.

**وجوابه** قد مرّ[[1525]](#footnote-1525) في باب الألف في [قاعدة][[1526]](#footnote-1526) : «الأصل العدم»([[1527]](#footnote-1527)).

[ القـاعـدة الثـانية والستـون ]

البيعُ لا يُزِيلُ مِلْكَ اليدِ مَا لَمْ يتَّصلْ**[[1528]](#footnote-1528)** إليهِ الثَّمَنُ([[1529]](#footnote-1529)) **:**

فبقي ملك [البائع][[1530]](#footnote-1530) على ما كان عليه حتى يستوفي الثمن[[1531]](#footnote-1531)؛ ولهذا كان أخصَّ به من سائر الغرماء، وإذا [هلك هلك][[1532]](#footnote-1532) على البائِع([[1533]](#footnote-1533)).

ولا يقال([[1534]](#footnote-1534)) : إن المشتري إذا قبض المبيع بإذن البائع زال ملك البائع، وإن لم يتّصل[[1535]](#footnote-1535) إليه الـثمـن، وصار الثمن دينًا على المشتري، ولم يكن به([[1536]](#footnote-1536)) البائع أخصّ من سائر الغرماء.

ذُكــــــــــــــــر([[1537]](#footnote-1537)) فـــــــــــــي

المعتبرات([[1538]](#footnote-1538)) : «اشترى شيئًا وقبضه ومات مفلسًا قبل نقد ثمنه، فالبائع أسوة للغرماء»([[1539]](#footnote-1539)).

فلا وجه لحصر إزالة الملك بقبض الثمن؛ لأن إزالة ملك اليد حصل([[1540]](#footnote-1540)) بتسليم المبيع إلى المشتري، لا بمجرّد البيع.



[ القاعدة الثالثة والستون ]

التَّابعُ لا يُفْرَدُ بالحُكْمِ**(**[[1541]](#footnote-1541)**)** :

«**ومن فروعها** : الحمل يدخل[[1542]](#footnote-1542) في بيع الأم تبعًا، ولا يفرد[[1543]](#footnote-1543) بالهبة والبيع»([[1544]](#footnote-1544)).

وقال «صـاحب (الهـداية) في باب اللعان : إن الأحكام لا تترتَّب عـلى الحمل[[1545]](#footnote-1545) قبل وضعه»([[1546]](#footnote-1546)).

ولكن ذكر في (العناية) : هذا «ليس على إطلاقه؛ لما[[1547]](#footnote-1547) علمت من ثبوت الأحكام له قبله، والمراد([[1548]](#footnote-1548)) بعضها»([[1549]](#footnote-1549)) انتهى.

ألا ترى أنّ الحمل يفرد بالعتق، والعتق حكم ترتّب عليه قبل وضعه([[1550]](#footnote-1550))!.

فعلم بهذا([[1551]](#footnote-1551)) أن عدم جواز انفراد التابع بالحكم ليس بمطّرد[[1552]](#footnote-1552) حتى يصحّ تفريع المسائل عن هذا الأصل([[1553]](#footnote-1553))، والاستدلال به؛ ولهذا علّلوا عدم جواز الهبة والبيع في مسألة الحمل : بأن «التسليم نفسه شرط في الهبة والقدرة عليه في البيع، ولم يوجد.

[و][[1554]](#footnote-1554) في العتق : لا يشترط[[1555]](#footnote-1555) شيء منهما؛ فيصح العتق، لا الهبة والبيع([[1556]](#footnote-1556)).

فترك التعليل بهذا الأصل يدل على أن هذا الأصل ليس بمعتبر.

وكذا يصح بيع البناء[[1557]](#footnote-1557) منفردًا دون الأرض مع أن البناء تابع للأرض([[1558]](#footnote-1558)).

وأمثالها كثيرة لا [تحصى][[1559]](#footnote-1559) في كتب الفقه.



[ القاعدة الـرابعة والستون ]

التَّابعُ يَسْقُطُ بسقوطِ المتبُوعِ([[1560]](#footnote-1560)) **:**

**ولهذا** :

• «من فاته الحج وتحلَّل بأفعال العمرة : لا يأتي بالرّمي والمبيت؛ لأنهما تابعان[[1561]](#footnote-1561) للوقوف وقد سقط.

• وإذا مات الفارس : سقط سهم [الفرس][[1562]](#footnote-1562) لا عكسه»؛([[1563]](#footnote-1563)) لأنّ الفرس تابع، والفارس متبوع.

**ومما خـرج عـن هـذه الـقـاعـدة** : «مـن [له][[1564]](#footnote-1564) حـقٌّ فـي ديـوان

الـخـراج([[1565]](#footnote-1565)) : كالمقاتلة والعلماء وطلبتهم و[المفتين][[1566]](#footnote-1566) والفقهاء : يُفْرَضُ لأولادهم ولا يسقط بموت الأصل؛ **ترغيبًا**»([[1567]](#footnote-1567)) لتحصيل هذه الخصال الحميدة، وتعظيمًا لشأنها.

**ومما خرج عـن هـذه**[[1568]](#footnote-1568) **الـقاعـدة**[[1569]](#footnote-1569) : «إجـراء[[1570]](#footnote-1570) الموسى[[1571]](#footnote-1571) على رأس الأقرع؛

فإنه واجب على المختار»([[1572]](#footnote-1572)).

عملاً[[1573]](#footnote-1573) بمفهوم([[1574]](#footnote-1574)) قوله عليه السلام : «مَــــنْ تشبّه بقومٍ فهو منهم[[1575]](#footnote-1575)»([[1576]](#footnote-1576)).

قال في (العناية) : «**لأنه** إن عجز عن الحلق والتقصير لم يعجز عن التشبه[[1577]](#footnote-1577)»([[1578]](#footnote-1578)).

أوْ [[1579]](#footnote-1579) **لأنّه** خلفٌ عن الحلق، كالتيمّم عن الوضوء، والمسح عن الغَسل([[1580]](#footnote-1580)).



[ القاعدة الخامسة والستون ]

التَّابِعُ لا يَتَقَدَّمُ على المَتْبُوعِ**(**[[1581]](#footnote-1581)**)** :

«فلا يصحّ تقدم المأموم على الإمام في تكبيرة الافتتاح، ولا في الأركان إن انتقل قبل مشاركة الإمام»([[1582]](#footnote-1582)).



[ القاعدة السادسة والستون ]

التَّأسيسُ خيرٌ مِنَ التَّأْكيدِ([[1583]](#footnote-1583)) :

«وإذا أُورد[[1584]](#footnote-1584) اللفظ بين التأسيس[[1585]](#footnote-1585) والتأكيد تعيَّن[[1586]](#footnote-1586) الحملُ على التأسيس؛ ولهذا قال أصحابنا: لو قال لزوجته: أنتِ طالقٌ طالقٌ طالقٌ : طلقت ثلاثًا.

وإن قال : عنيتُ التأكيد : صُدِّقَ ديانة لا قضاءً. ذكره الزيلعي في الكنايات».([[1587]](#footnote-1587))

و«إذا حلف على أمرٍ لا يفعله، ثم حلف في ذلك المجلس أو في مجلس آخر أن لا يفعله أبدًا، ثم فعله - إن نوى يمينًا أو تشديدًا، أو لم ينوِ -: فعليه كفارة يمينين[[1588]](#footnote-1588) بالحمل على التأسيس.

ولو نوى بالثاني الأوّل : فعليه كفارة واحدة»([[1589]](#footnote-1589))؛ لأنه محتمل.

«وفي (التجريد)([[1590]](#footnote-1590)) عند أبي حنيفة : إذا حلف بأيـمان : فـعليه لكلّ يمـين كفارة،

والمجلس والمجالس[[1591]](#footnote-1591) [فيه][[1592]](#footnote-1592) سواء على مقتضى هذه القاعدة.

و[لو][[1593]](#footnote-1593) قال : عنيت بالثاني الأول : لا يستقيم ذلك في اليمين بالله.

ولو حلف بحجَّةٍ أو عمرةٍ : يستقيم.

ولو [قال][[1594]](#footnote-1594) : هو يهودي هو نصراني إن فعل كذا : يمين واحد؛ لأنه صريح في التأكيد.

ولو قال : هو يهوديّ إن فعل كذا، هو نصراني إن فعل كذا : فهما[[1595]](#footnote-1595) يمينان؛ [لأن][[1596]](#footnote-1596) كلامه دائر بين التأسيس والتأكيد، فيرجّح التأسيس»[[1597]](#footnote-1597)([[1598]](#footnote-1598)).

«وفي (النوازل)([[1599]](#footnote-1599)) :

رجل قال[[1600]](#footnote-1600) لآخر : والله لا أكلّمه يومًا، والله لا أكلّمه شهرًا، والله[[1601]](#footnote-1601) لا أكلمه سنة :

• إن كلمه بعد[[1602]](#footnote-1602) ساعة : فعليه ثلاثة أيمان.

• وإن كلّمه بعد غدٍ : فعليه يمينان[[1603]](#footnote-1603).

• وإن كلّمه بعد شهر : فعليه يمين واحد.

• وإن كلّمه بعد سنة : فلا شيء عليه.

كذا[[1604]](#footnote-1604) في (الخلاصة)»([[1605]](#footnote-1605)) في كتاب (الأيمان)، في [الفصل][[1606]](#footnote-1606) الثاني[[1607]](#footnote-1607).



[ الـقـاعـدة السـابـعـة والسـتـون ]

تَأكيدُ مَا كانَ على شَرَفِ السُّقُوطِ يجرِي مجرَى الإتْلاَفِ في إيجابِ الضَّمانِ([[1608]](#footnote-1608)):

**ولهذا** : إذا أرضعت ضرَّتها الصغيرة : حَرُمَتَا على الزوج([[1609]](#footnote-1609))، وللصغيرة نصف المهر[[1610]](#footnote-1610)([[1611]](#footnote-1611))، ويرجع[[1612]](#footnote-1612) الزوج بما أدّى على [المرضعة][[1613]](#footnote-1613)؛ لأنها كانت سببًا لتأكيد[[1614]](#footnote-1614) نصف المهر، وهو في[[1615]](#footnote-1615) شرف السقوط بتقبيل ابن الزوج إذا بلغت حدّ الشهوة([[1616]](#footnote-1616)).

والرجوع بما أدّى من نصف مهر الصّغير[ة][[1617]](#footnote-1617) عليها إنما يصّح إذا تعمدت به إفساد النكاح؛ لكونها مُتعدِّية[[1618]](#footnote-1618).

أما إذا لم [تعلم][[1619]](#footnote-1619) بالنكاح، [أو علمت بالنكاح][[1620]](#footnote-1620) ولكنها قصدت دفع الجوع والهلاك من[[1621]](#footnote-1621) الصغيرة دون الإفساد[[1622]](#footnote-1622) : لا [تكون][[1623]](#footnote-1623) متعدِّية؛ لأنها مأمورة بذلك، والتعدية شرطٌ في ضمان المسببِ.

- وسيجيء تفصيله في باب الميم إن شاء الله([[1624]](#footnote-1624))-.

وكذا إذا علمت بالنكاح، ولم تعلم[[1625]](#footnote-1625) بالفساد : لا [تكون][[1626]](#footnote-1626) متعدِّية أيضًا.

**ولا يقال :** الجهل بالنكاح[[1627]](#footnote-1627) في دار الإسلام غير معتبر.

**لأن** اعتبار الجهل منَّا في هذا المقام؛ لدفع قصد الفساد، لا[[1628]](#footnote-1628) لدفع الحكم، فإنها إذا لم تعلم فـساد الـنـكاح عـلمنا أنها لم تقصد فساده، وبعد([[1629]](#footnote-1629)) القصد لا [تكون][[1630]](#footnote-1630) متعدِّية[[1631]](#footnote-1631). فظهر أن عدم كونها متعدية لا يكون بعذر[[1632]](#footnote-1632) الجهل؛ بل[[1633]](#footnote-1633) بعدم[[1634]](#footnote-1634) قصد الفساد([[1635]](#footnote-1635)).



[ القـاعـدة الثـامـنة والسـتـون ]

تَبَدُّلُ سببِ المِلْكِ[[1636]](#footnote-1636) قائمٌ مقامَ تبدُّلِ الذَّاتِ**([[1637]](#footnote-1637)) :**

**ولذا** : إذا[[1638]](#footnote-1638) لم يكن مولى المكاتَب مَصرفًا للصّدقة، وأخذ الـمكاتَبُ الصدقَة؛ لكونه[[1639]](#footnote-1639) من[[1640]](#footnote-1640) الـمصارف، وأدّاه([[1641]](#footnote-1641)) إلى الـمولى عن بدل الكـتـابة، ثـم عجز : فالظاهر أنّ الـمولى أخذ الصدقـة وهـو غـني، ومع هذا تطيب لـه؛ لأن العبد أخـذه([[1642]](#footnote-1642)) صـدقـة، وأداه عـوضًا مـن العـتـق، فـتبدَّلَ السَّببُ، و«تـبدُّلُ[[1643]](#footnote-1643) السَّببِ قائم مقامَ [تبدُّلِ][[1644]](#footnote-1644) الذات»؛ أُخذ[[1645]](#footnote-1645) من قوله

عليه السلام [لبُرَيْرَة[[1646]](#footnote-1646)]([[1647]](#footnote-1647)) : «هي لَك صدقةٌ ولنا هديةٌ»([[1648]](#footnote-1648))([[1649]](#footnote-1649)).

**ومن فروع هذا الأصل** : من اشترى بألف، وقبضه، ثم باعه من البائع بخمسمائة قبل نقد([[1650]](#footnote-1650)) الثمن : فالبيع الثاني فاسد عندنا؛ لأن الثمن لم يدخل في ضمان البائع؛ لعدم القبض، وإذا وصل إليه المبيع، ووقعت[[1651]](#footnote-1651) المقاصّة بين الثمنين : بقي له خمسمائة بلا عوض، وهو ربا، فلا يجوز.

بخلاف ما إذا[[1652]](#footnote-1652) اشترى البائع بواسطة مشترٍ آخر([[1653]](#footnote-1653))؛ لأنه لم يعد إليه المستفاد[[1654]](#footnote-1654) [من][[1655]](#footnote-1655) جهته؛ لأن اختلاف السّبب (وهو الشراء) بمنزلة اختلاف الأعيان. كذا في (العناية)([[1656]](#footnote-1656)).

فكأنَّه بـائـعٌ المشـتريَ الثـاني غـير ما بـاعَ البائـعُ الأوّل([[1657]](#footnote-1657))، فـيجوز بـيعه كيف ما كان.

واعلم أن هذا بالنظر [إلى غير العاقدين. وأما بالنظر][[1658]](#footnote-1658) إليهما فإذا حصل المقصود[[1659]](#footnote-1659) لا يبالى - باختلاف سبب([[1660]](#footnote-1660)).

وسيجيء في باب اللام([[1661]](#footnote-1661)) إن شاء الله.



[ القـاعـدة التـاسـعـة والسـتـون ]

التَّبَرُّعُ لا يتمُّ إلا بالقبضِ([[1662]](#footnote-1662)) :

**ولهذا** : إذا كان «لهما دينٌ على الآخر[[1663]](#footnote-1663)، فكفل أحدُهما[[1664]](#footnote-1664) لصاحبه نصيبَه([[1665]](#footnote-1665)) : لم يجز([[1666]](#footnote-1666))؛ لأنه لو انصرف إلى نصيبه يكون[[1667]](#footnote-1667) قسمة[[1668]](#footnote-1668) الدين قبل القبض وهو باطل[[1669]](#footnote-1669)، ولو انصرف إلى الشائع يكون ضامنًا لنفسه، فلو قضى بحكم الضمان : له أن [يسترده][[1670]](#footnote-1670)؛ لأنه أدّى ما[[1671]](#footnote-1671) ليس بواجب عليه، ومن «دفع ما ليس بواجب عليه[[1672]](#footnote-1672) يستردّه[[1673]](#footnote-1673)».([[1674]](#footnote-1674)) ولو أدى[[1675]](#footnote-1675) تبرعًا : جاز؛ لأن الدين بالقبض يصير عينًا[[1676]](#footnote-1676) [بفعله][[1677]](#footnote-1677). كذا في (الوجيز)»([[1678]](#footnote-1678)).

[ الـقـاعـدة الـســبـعـون ]

التَّحليفُ على فعلِ نفسِهِ عَلَى البَتَاتِ[[1679]](#footnote-1679)، وعلَى فعلِ غيرِهِ علَى العِلْمِ([[1680]](#footnote-1680)) :

«لأنه لا يَعلم ما فَعَلَ غَيْرُهُ ظاهرًا، فلو حُلِّف على البَتَات لامتنع عن اليمين، مع كونه صادقًا فيها، فتضرر[[1681]](#footnote-1681) به([[1682]](#footnote-1682))، فطولب بالعلم. فإذا لم يقبل مع الإمكان صار باذلاً أو مُقرًّا.([[1683]](#footnote-1683))

هذا[[1684]](#footnote-1684) أصل مقرّر[[1685]](#footnote-1685) عند أئمّتنا.

وكان الإمام فخر الإسلام يزيد فيه حرفًا (أي وجهًا)، وهو التحليف على فعل غيره على العلم إلاّ إذا كان شيئًا يتّصل به[[1686]](#footnote-1686)([[1687]](#footnote-1687)).

ومـن فـروع هـذا الأصـل الـذي ذكـره فـخـر الإسـلام : إذا ادعى سـرِقة العـبد أو إبـاقَهُ : يـحلَّـف عـلى البـتات، مـع أنّـها([[1688]](#footnote-1688)) فعل الغير»([[1689]](#footnote-1689))؛ لأنّ العبد سرق وأبق في ملك البائع فيتصل الفعل[[1690]](#footnote-1690) إليه؛ على مقتضى هذا الأصل، فبإضافة الفعل إلى نفس البائع اعتبر فعلاً له، فيحلف على البتات.

وذكر في (الكافي)([[1691]](#footnote-1691)) : إذا ادعى شخصٌ أن ما في يد زيد ملكُه، وادعى ذو اليد أنه وديعة في يده من قبل الآخر؛ لدفع الخصومة، فأنكر مُدَّعي الملْكِ الإيداعَ، وعجز مدّعى الإيداع عن إقامة البَيِّنَة، وأراد أن يحلف المنكِر (وهو مدّعي[[1692]](#footnote-1692) الملك) : حلف على البتات، بأن يقول : والله ليس هذا بوديعة عندك. مع أن الإيداع [فعل الغير؛ لأن الإيداع][[1693]](#footnote-1693) -على زعمه- وقع في ملكه، فيضاف الفعل إليه. ومن البيِّن أنه على زعمه صادق في يميينه على البتات؛ لأن ملكه لا يكون وديعة بلا[[1694]](#footnote-1694) إيداعه.

و«قال شمس الأئمة الحَلْوَاني[[1695]](#footnote-1695)([[1696]](#footnote-1696)) : التحليف على فعل الغير يكون على العلم مطَّردًا في جميع المسائل إلا في دعوى الإباق، حيث يحلف[[1697]](#footnote-1697) على البتات؛ لأن البائع يدعي[[1698]](#footnote-1698) تسليم المبيع سالـمًا، فالاستحلاف يرجع إلى ما ضمن[[1699]](#footnote-1699) بنفسه»([[1700]](#footnote-1700)).

وهذا الدليل([[1701]](#footnote-1701))، لا يشتمل[[1702]](#footnote-1702) مسألة الإيداع([[1703]](#footnote-1703))، وحصْرُهُ منقوض[[1704]](#footnote-1704) بهذه المسألة([[1705]](#footnote-1705))، ومسألة[[1706]](#footnote-1706) السرقة([[1707]](#footnote-1707))، وغيرهما.

وصاحب (الدرر) استدلّ في مسألة الإباق –بعد ما جعله[[1708]](#footnote-1708)([[1709]](#footnote-1709)) فرعًا من أصلِ ما ذكره [فخر][[1710]](#footnote-1710) الإسلام - بالدليل الذي أورده شمس الأئمة.

وما أصاب؛ لأنه لا يكون دليله[[1711]](#footnote-1711) شاملاً لنظائره، مع أن[[1712]](#footnote-1712) الأصل الذي ذكره [فخر][[1713]](#footnote-1713) الإسلام يكفي دليلاً شاملاً لمسألة الإباق وغيرها.

فبعد [تسليم هذا][[1714]](#footnote-1714) الأصل : طلبُ الدليل مـنه عجـيب([[1715]](#footnote-1715)). والأعـجب منه أن

صاحب (الدّرر)[[1716]](#footnote-1716) في آخر فصل المسائل المخمسة[[1717]](#footnote-1717)([[1718]](#footnote-1718)) توهّم في تعلّق[[1719]](#footnote-1719) مسألة اليمين على البتات، ناقلاً عن (الكافي)، وقال ما قال.

وَحَرّرْتُ رسالةً([[1720]](#footnote-1720)) مُبيِّنة[[1721]](#footnote-1721) ما وَرَدَ على ما أوردَه في كتابه وحاشيته([[1722]](#footnote-1722))، ولا[[1723]](#footnote-1723) يليق تحريرها في هذا المختصر.



[ الـقـاعـدة الحـاديـة والسـبـعـون ]

التَّخصيصُ بالذِّكْرِ لا يدلُّ علَى الحَصْرِ([[1724]](#footnote-1724)) :

هذا الأصل من قبيل مفهوم المخالفة، ويسّمونه أصحاب([[1725]](#footnote-1725)) الشافعي : دليل الخطاب([[1726]](#footnote-1726)).

وهـو غـيـر معتـبـر عـنـدنا([[1727]](#footnote-1727))؛ وإلاّ يـلـزم الكـفـر فـي قـول [أهل][[1728]](#footnote-1728) الإسلام[[1729]](#footnote-1729) : «محمد رسول الله»!؛ [إذْ][[1730]](#footnote-1730) يلزم أن لا يـكون غير محمد  رسـول الله، وإنـكارُ الرّسل -عليهم السلام- كفرٌ.([[1731]](#footnote-1731)) ([[1732]](#footnote-1732))

وسيجيء التفصيل في أواخر هذا الباب -إن شاء الله تعالى- في قولهم «التنصيص يوجب التخصيص»([[1733]](#footnote-1733)).



[الـقـاعـدة الـثـانـيـة والـسـبـعـون ]

التَّخصِيصُ فِي الرِّوايَاتِ([[1734]](#footnote-1734)) يُوجِبُ نَفْيَ الحكمِ عمَّا عدا المَذْكُورِ([[1735]](#footnote-1735)) :

**ولـهذا** : قـال صـاحـب (الـهـدايـة) فـيـما ذكـر في (الكتاب)([[1736]](#footnote-1736))

في مسألة الغدير([[1737]](#footnote-1737)) : «إذا وقعت نجاسة في أحد جانبيه[[1738]](#footnote-1738) جاز الوضوء من الجانب الآخر»([[1739]](#footnote-1739)) يوجب([[1740]](#footnote-1740)) عدم جواز الوضوء من موضع الوقوع للنجاسة([[1741]](#footnote-1741))، فأوجب التخصيصُ نفيَ الحكم عمّا عداه.

**أقول**[[1742]](#footnote-1742) : هذا إذا لم يُدرَك في التخصيص فائدة سوى نفي الحكم عمّا عداه[[1743]](#footnote-1743)، فأما إذا وجد فيه فائدة غير نفي الحكم عمّا عداه : يُكْتفى بهذه الفائدة، ولا يحكم[[1744]](#footnote-1744) بنفي الحكم عمّا عداه؛ بسبب التخصيص[[1745]](#footnote-1745) ولو في الروايات. وهذا القيد مستفاد من عبارة [العلامة][[1746]](#footnote-1746) النَّسفيِّ، وسنذكره([[1747]](#footnote-1747)) في أواخر هذا الباب([[1748]](#footnote-1748)).

وبـهذا ظـهـر الـجواب فيما اعترض الشرَّاح فيما قال صاحب (الهداية) : «ولو باعه مُعْلِمًا دينَهُ : فللـغريـم [ حـقُّ الـرّد][[1749]](#footnote-1749). إن لـم [ يفِِ ][[1750]](#footnote-1750) ثمنه بدينه»([[1751]](#footnote-1751))

مع أن للغريم حقّ الرّد في هذه[[1752]](#footnote-1752) المسألة، سواءً كان بيعه بإعلام دَيْنِهِ أو لم يكن.

واضطربـوا الشـرّاح في طلب الفائـدة في هذا القيـد[[1753]](#footnote-1753)، وقـال كل واحد منـهـم ما قـال، فـإني كتـبت رسالـة([[1754]](#footnote-1754)) [مُـبيِّـنة][[1755]](#footnote-1755) ما ورد عـلى أقـوالـهم، ومـا وجـدت من الفائدة في هذا القيد عند ملازمتي في العتبة[[1756]](#footnote-1756) العليّة([[1757]](#footnote-1757))،

وعرضتها[[1758]](#footnote-1758) على بعض من الفضلاء، وتلقوا([[1759]](#footnote-1759)) بالقبول.

**فالفائدة** التي تفرّدت على اطّلاعها هذه : أن صاحب (الهداية) أشار بهذا القيد إلى أن العبد([[1760]](#footnote-1760)) المتديّن لا[[1761]](#footnote-1761) ينبغي أن يتجاسر إلى بيع عبده المديون متدلِّسًا عيبه؛ احترازًا[[1762]](#footnote-1762) عن إلزام[[1763]](#footnote-1763) الضّرر على المشتري والغرماء بلا رضاهم إلا بإعلام دينه وإعلان شينه[[1764]](#footnote-1764).

فعلى هذا التقدير[[1765]](#footnote-1765) رضوا بالضّرر، فكأنّه [نبَّه][[1766]](#footnote-1766) صاحبُ (الهداية) بهذا : أنْ لابدّ من العبد المؤمن المتدين أن لا يعامل([[1767]](#footnote-1767)) مع العوام والخواص إلا معاملة الصدق والإخلاص، ويتحرّز[[1768]](#footnote-1768) عن الإيقاع([[1769]](#footnote-1769)) على أخيه ما لا يرضى به، وما لا يغنيه[[1770]](#footnote-1770) من النزاع والمحاكمة، وتضييع الأوقات في المخاصمة.

وهذه الفائدة غير فائدة التخصيص، فاكتفى المصنّف بهذه الفائدة[[1771]](#footnote-1771)، ولم يلتفت إلى التخصيص.

**ولا يقال** : «التخصيص بالذكر لا يدلّ على الحصر»، على مقتضى أصل([[1772]](#footnote-1772)) المتقدِّم([[1773]](#footnote-1773))، فإذا لم يدرَكْ في تخصيص كلام الرّسول  فائدة أخرى سوى نفي الحكم عمّا عداه يلزم[[1774]](#footnote-1774) أن يكون التخصيص خاليًا عن الفائدة([[1775]](#footnote-1775))!.

**لأن** النبي  أوتي جوامع الكلم؛ فلعلّه قصد فائدة لم تُدرِكْها([[1776]](#footnote-1776)).

ألا يُرى أن الخلف قد يستفيد من كلامه أحكامًا وفائدة([[1777]](#footnote-1777)) لم يبلغ إليها السلف؟!.

بخلاف الرواية، فإنّه قلّما يقع التفاوت.

**واعلم أن كل عبارة صدرت عن علمائنا**[[1778]](#footnote-1778) **على خلاف الظاهر ففيه**([[1779]](#footnote-1779)) **نكتة([[1780]](#footnote-1780)) لطيفة** أَوْدَعُوها لخواص أمة محمد  :

**• فمنها** : ما ذكر صاحب (الهداية) في كتاب الدعوى : «إذا ادعت المرأة الطلاق قبل الدخول بها»([[1781]](#footnote-1781)):

ففي هذه المسألة خصّص الطلاق بالقبليّة، مع أن الحكم في[[1782]](#footnote-1782) ادّعائها الطلاق بعد الدخول كذلك، ولم يَنْفِهِ[[1783]](#footnote-1783) هذا القيد!.

**وجوابه :** مرّ في باب الألف عند بيان قولهم : «الاعتبار للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني»([[1784]](#footnote-1784)).

• ومنها[[1785]](#footnote-1785) ما ورد[[1786]](#footnote-1786) في (غرر[[1787]](#footnote-1787) الحكام)([[1788]](#footnote-1788)) حيـث قـال : «اسـتخلف أميًّا في الأخريين([[1789]](#footnote-1789)) : فسدت صلواتهم[[1790]](#footnote-1790)»([[1791]](#footnote-1791)).

مع أنّ[[1792]](#footnote-1792) حكم استخلافه في الأوليين مُفسد أيضًا.

**وأجيب عنه** : بأن «تخصيص الأخريين بالذكر؛ لدفع توهّم أن يصلح الأميّ في الأخريين[[1793]](#footnote-1793) للاستخلاف؛ لعدم وجوب القراءة فيهما»([[1794]](#footnote-1794)).

**• ومنها**[[1795]](#footnote-1795) ما قال صاحب (الهداية) : إذا شرط البائع الخيار لنفسه، وهلك المبيع في يـده : انفسـخ البيع، ولاشـيء على المشتري، كما لو كان البيع صحيحًا مطلقًا عن الخيار([[1796]](#footnote-1796)).

وقال شارحه[[1797]](#footnote-1797) صاحب[[1798]](#footnote-1798) (العناية) الأكملية : «إنما ذكر الصحيح مع أن الحكم في الفاسد كذلك : حملاً لحال المسلمين عـلى الصّلاح[[1799]](#footnote-1799)»([[1800]](#footnote-1800)). يعني : في تقييده البيع بالصحة : تنبيه على أنّ المسلم لا يتجاسر إلى البيع إلاّ ببيع[[1801]](#footnote-1801) صحيح.

• ومـمّـا ورد (الـعـبـارة)([[1802]](#footnote-1802)) عـلـى خـلاف الـظـاهــر[[1803]](#footnote-1803):

ما ذكر[[1804]](#footnote-1804) صاحب (الـوقـاية)([[1805]](#footnote-1805)) في كتاب اللُّقَطَة : «هي أمانة إن أشهد على

أخذه ليردّه على ربّها، وإلا ضمن إن جحد المالك أخذه للردِّ»([[1806]](#footnote-1806)).

فالظاهر فيه أن يقول : ليردّها (بإرجاع الضمير إلى اللقطة)[[1807]](#footnote-1807)، كما وقع في أكثر كتب الفقه([[1808]](#footnote-1808))!.

وإنما[[1809]](#footnote-1809) قال : «ليردّه»؛ لنكتةٍ، بيانها موقوف إلى بسط مقدمة([[1810]](#footnote-1810)):

و[[1811]](#footnote-1811)هي أن اللُّقَطَة صيغةٌ لمبالغة الفاعل، والملقوط [لمّا][[1812]](#footnote-1812) كان مالاً مرغوبًا   
فيه حاملاً على الأخذ، جُعل كالآخذ، ويُسمى (لاقطًا)؛ لكونه سببًا   
لأخذِ مَنْ رآهُ.

ثم بولغ وقيل : «لُقَطَة». وعلى هذا التقدير[[1813]](#footnote-1813) :

إسـنــاد [الالـتـقـاط][[1814]](#footnote-1814) إلى الـمالِ كـان مـجـازًا عقلـيًّا([[1815]](#footnote-1815))،

أو استعارةً بالكناية([[1816]](#footnote-1816))، - على اختلاف المذهبين([[1817]](#footnote-1817))، وتفصيله في علم المعاني- فكأنّ المصنّف لمْ يَرَ جواز إرجاع الضمير المنصوب إلى اللقطة بأن يقال : «ليردّها» ادّعاءً في اللقطة حقيقتها الوضعية، على معنى أنّ   
المال وجد من يصونه عن الهلاك، والواجد لـمّا ابتُلي بالاشتغال[[1818]](#footnote-1818) إلى ما يفيد، من تعريفه، وحفظه، وتضمينه إن هلك[[1819]](#footnote-1819) في يده قبل الإشهاد :   
جُعل[[1820]](#footnote-1820) كغير الواجد؛ لفقدان فائدة الوجدان، وهي الانتفاع به. فالضمير المذكور: إن رجع إلى اللقطة مع اعتبار حقيقتها الوضعية([[1821]](#footnote-1821))، والضمير المرفوع المستتر في «ليَردّه» إلى اللاقط([[1822]](#footnote-1822)) : يكون المعنى : ليرد اللاّقطُ اللاقطَ[[1823]](#footnote-1823)، فذا باطل. فعلى هذا التقدير([[1824]](#footnote-1824)): الضمير[[1825]](#footnote-1825) المذكور راجع إلى المأخوذ[[1826]](#footnote-1826) (المأخوذ من[[1827]](#footnote-1827) الآخذ)، فيكون التقدير : ليردّ الآخذُ المأخوذ   
إلى ربّه، وكذا الضمير في قوله : «على[[1828]](#footnote-1828) أخذه[[1829]](#footnote-1829)» فـإنّـه راجع إلى

المأخوذ[[1830]](#footnote-1830) (المأخوذ منه)[[1831]](#footnote-1831)، فيكون المصدر مضافًا إلى فاعله([[1832]](#footnote-1832)).

ففي هذه[[1833]](#footnote-1833) النكتة زجر عن الخيانة في الملقوط[[1834]](#footnote-1834)، وترغيب[[1835]](#footnote-1835) في رعاية حقوقه، كأنه قال : انتبهْ، فإنّك لست بواجد؛ بل الملقوط[[1836]](#footnote-1836) وجدك؛ لتصونه عن الضياع[[1837]](#footnote-1837)، فلا [تتجاسر][[1838]](#footnote-1838) على التصرّف فيه، فتقع[[1839]](#footnote-1839) على الخسران بوجوب الضمان في الدّنيا، وتستحق الوعيد في الآخرة. -والله تعالى أعلم[[1840]](#footnote-1840)-



[ الـقـاعـدة الثـالثة والسبعون ]

التَّرجِيحُ لا يقعُ بِكَثْرةِ العِلَلِ([[1841]](#footnote-1841)) :

**ولهذا** : «لا يترجّح القياس بقياس آخر، وكذا الحديث»([[1842]](#footnote-1842)).

«اعلم أنّ العلماء اختلفوا في الترجيح بكثرة الأدلّة، مثل : أن يكون[[1843]](#footnote-1843) في جانبٍ حديثٌ واحدٌ، أو[[1844]](#footnote-1844) قياسٌ واحدٌ، وفي جانبٍ آخر حديثان، أو قياسان :

فذهب بعض أصحابنا([[1845]](#footnote-1845)) وأصحاب الشافعي([[1846]](#footnote-1846)) إلى أنّه يصحّ الترجيح بهما؛ مـتمسِّكين في ذلك([[1847]](#footnote-1847)) بأنَّ كل واحد منهما يفيد[[1848]](#footnote-1848) قدرًا من الظنّ، فعند الاجتماع [تحصل][[1849]](#footnote-1849) الزيادة؛ لئلا يجتمع على الأثر الواحد مؤثران([[1850]](#footnote-1850)) مستقلاّن([[1851]](#footnote-1851)).

ونُوقض[[1852]](#footnote-1852) ذلك باتفاقهم([[1853]](#footnote-1853)) على عدم ترجيح الشهادة بكثرة العدد[[1854]](#footnote-1854)»([[1855]](#footnote-1855)).



[ الـقـاعـدة الـرابـعـة والـسبـعون ]

التَّرِكَةُ قبلَ القسمةِ [مُبْقاةٌ][[1856]](#footnote-1856) على مِلْكِ المَيِّتِ([[1857]](#footnote-1857)) :

«والـدّليل ثبـوت حقّه في الزوائد؛ كأولاد ملكه([[1858]](#footnote-1858))، وأرباحه، حتى[[1859]](#footnote-1859) تُقْضَى[[1860]](#footnote-1860) منها[[1861]](#footnote-1861) ديـونه، و[تُنَفَّذَ][[1862]](#footnote-1862) وصاياه. وبالقـسمـة [يـنـقطـع][[1863]](#footnote-1863) حق الميّت عن التركة، حتى لا يثبت حـقّه[[1864]](#footnote-1864) فيـمـا يـحـدث بـعـده([[1865]](#footnote-1865)) مـن الـزوائد»([[1866]](#footnote-1866))؛

ولـذا : إذا «ادّعوا إرث عقارٍ عن زيد : لا يقسم بهذا حتى [يبرهنوا][[1867]](#footnote-1867) على موته[[1868]](#footnote-1868)، وعدد[[1869]](#footnote-1869) ورثته»([[1870]](#footnote-1870))؛ «لأنّ الميت يصير مقضيًّا عليه بقسمة القاضي، وقول الشركاء ليس بحجة[[1871]](#footnote-1871) عليه، فلا بدّ لهم[[1872]](#footnote-1872) من[[1873]](#footnote-1873) إقامة البيِّنة [لِـ]([[1874]](#footnote-1874)) يثبت بها القضاء على الميّت، فإنّ «التركةَ قبل القسمة [باقيةٌ][[1875]](#footnote-1875) على ملك الميت»، كما قلنا([[1876]](#footnote-1876))، فكان هذا قضاء على الميّت بقطع حقه، فلابدّ من البيّنة، ويصير بعضهم خصمًا، وإن كان مقرًّا»([[1877]](#footnote-1877)).

وللإمـامـيـن([[1878]](#footnote-1878)) في المسـألة التي ذكـرنا خـلافٌ، ودليـلهمـا : «أنّه في يدهما، وهو دليل الملك، والإقرار أمارة الصدق، ولا مـنـازع لـهـم، فيُقسم([[1879]](#footnote-1879)) بينهم، كما في المنقول الموروث، والعقار المُشْتَرَى»([[1880]](#footnote-1880))، كما ذَكَرَ في (غرر[[1881]](#footnote-1881) الأحـكام)؛ حيث قال : «قَـسَّـم نـقـلـيًّا ادعـوا إرثـه، وعقارًا([[1882]](#footnote-1882)) ادعوا شـراءه أو ملكـه مطـلـقًا»([[1883]](#footnote-1883)).

**والحاصل**([[1884]](#footnote-1884)) أن المنقول يقسم بطلبهم بالاتفاق([[1885]](#footnote-1885))؛ لأن اليد فيه ظاهر[[1886]](#footnote-1886).

بخلاف العقار إذا ادعوا إرثه[[1887]](#footnote-1887) من زيد :

• فعند أبي حـنـيـفة : لا يـقسـم حـتى [يـبرهـنوا][[1888]](#footnote-1888) على موته وورثته[[1889]](#footnote-1889)؛ لما مرّ([[1890]](#footnote-1890)).

• وعندهما: يقسم بعدم اعتبار ظهور اليد على أن القسمة لا [تكون][[1891]](#footnote-1891) قضاء على أحد من الأموات والأحياء سوى الشركاء، وكل واحد منهم خصم ومدّعٍ.



[ الـقاعـدة الـخـامـسـة والـسـبـعـون ]

تصَرُّفُ الإمامِ على الرَّعيَّةِ[[1892]](#footnote-1892) مَنُوطٌ[[1893]](#footnote-1893) [بالـمصلحةِ][[1894]](#footnote-1894) ([[1895]](#footnote-1895)) :

«فلا يصحّ عفوه عن قاتلِ من لا وليّ[[1896]](#footnote-1896) له»([[1897]](#footnote-1897)).

وقال عمر بن الخطّاب  : «إني أنزلتُ نفسي من مال الله بمنـزلة وليّ اليتيم؛ إن احتجت أخذت منه، فإذا أيسرتُ[[1898]](#footnote-1898) رددته، فإن استغنيتُ استعففت»([[1899]](#footnote-1899)).

«وذكر [الإمام][[1900]](#footnote-1900) أبو يوسف في كتاب (الخراج)([[1901]](#footnote-1901)) حيث قال : «بـعـث عمر بن

الخطاب عـمار بن ياسر([[1902]](#footnote-1902)) على الصلاة والحرب[[1903]](#footnote-1903)، وبعث عبد الله بن مسعود([[1904]](#footnote-1904)) على الـقـضـاء وبـيـت الـمـال، وبعث عثمان بن [حنيف][[1905]](#footnote-1905)([[1906]](#footnote-1906)) على مساحة الأرض، وجعل بينهم شاة كل يوم، شطرها وبطنها لعمّار، وربعها لعبد الله، وربعها لعثمان، وقال : إني أنزلت نفسي وإياكم من هذا المال بمنـزلة وليّ اليتيم، فإن الله تبارك وتعالى قال : ([[1907]](#footnote-1907)) والله ما أرى[[1908]](#footnote-1908) أرضًا يؤخذ منها شاة في كلّ يوم إلاّ استسرع خرابها»([[1909]](#footnote-1909)) »([[1910]](#footnote-1910)).

فعلى هذا لا حاجة إلى التّفصيل، وخير الكلام ما قلّ ودلّ.



[ الـقـاعـدة السـادسـة والـسـبعـون ]

تصُّرفُ الإنسَانِ في خالِصِ[[1911]](#footnote-1911) حقِّهِ إنَّما يصحُّ إذا لَمْ يُتضرَّرْ بِهِ[[1912]](#footnote-1912)([[1913]](#footnote-1913)) :

فالعبد المشترك إذا كاتبه أحد الشريكين : فإنّه يُتوقّف على رضاء الآخر - وإن كان تصرّفًا في خالص حقّه-؛ لمكان([[1914]](#footnote-1914)) ضرر شريكه، فيتخيّر([[1915]](#footnote-1915)) بين الإمضاء والفسخ([[1916]](#footnote-1916)).



[ الـقـاعـدة الـسـابـعـة والـسـبـعون ]

تُعتَبَرُ صفةُ الوقتِ[[1917]](#footnote-1917) فِي نُقْصَانِ الوَاجِبِ وَكَمَالِهِ([[1918]](#footnote-1918)) :

اعلم أن الوقت الذي هو سـبـب لوجـوب الصّلاة : الجـزءُ الـمقارن[[1919]](#footnote-1919) للأداء، فإذا كان هـذا الجـزء متّـصفًا بالكـراهـة، فالوقـتيّة التي شرعت فيه تجب بالنقصان كما وجبت([[1920]](#footnote-1920)).

فلو ابتدأ العصر وقـت احمرار الشمس (وهو وقت ناقص، وهو وقت عبادة الشمس): وجب عـليه بالنقـصان، فإذا اعتـرض الفسـاد بالغروب[[1921]](#footnote-1921) لا يفسد[[1922]](#footnote-1922)؛ [إذ][[1923]](#footnote-1923) أدَّاه كما وجب.

والفجر يفسد بطلوعها؛ لأن الفجر كل وقته وقت كامل؛ لأن الشمس لا تعبد[[1924]](#footnote-1924) قبل طلوعها، فمن ابتدأ الفجر فيه وجب بالكمال، فإذا اعترض الفساد بالطلوع تفسُدْ؛ لأنه لم يؤدِّه كما وجب([[1925]](#footnote-1925)).

**وخرج** عن هذا الأصل :

• لو أسلم الكافر وقت احمرار الشمس، ولم يؤدّ حتى احمرّت في اليوم[[1926]](#footnote-1926) الثاني: فإنّه لا يجوز القضاء فيه مع نقصان السّبب([[1927]](#footnote-1927)).

**والـجواب** : إنـما جـاز الأداء مع النقصان عند ضعف السّبب إذا لم ينفصل[[1928]](#footnote-1928) عن سببه.

وأمّا إذا انفصل عنه يكون دينًا عليه، فلا يجوز أداؤه في الوقت الناقص؛ لأن القضاء لا يختص بوقت، فلا ضرورة لقضائه فيه، فوجب التأخير.

وأمّا في أداء الصلاة الوقتية ضرورة؛ لأنّها [تفوت][[1929]](#footnote-1929) بتأخيره([[1930]](#footnote-1930))، فيجوز أداؤه([[1931]](#footnote-1931)) بالضرورة([[1932]](#footnote-1932)).

**• وإن قيل** : لو تلا آية السجدة عند الطلوع ولم يسجد فيه[[1933]](#footnote-1933) ([[1934]](#footnote-1934)) : جاز السجود عند الزوال، وإذا غابت الشمس، وإن انفصل عن سببه([[1935]](#footnote-1935))!.

**يقال** : إن «عود الواجب إلى الكمال بعد انفصاله عن السّبب فيما يجب قربة مقصودة، والسجدة عن التلاوة لم [تجب][[1936]](#footnote-1936) قربة مقصودة[[1937]](#footnote-1937)، إنما المقصود مجرد ما يصلح تواضعًا لله تعالى؛ لمخالفة([[1938]](#footnote-1938)) المعاندين على الله تعالى، وموافقة [العابدين][[1939]](#footnote-1939) كما علم من مواضع السجود»([[1940]](#footnote-1940)). وتفصيله في كتب[[1941]](#footnote-1941) الأصول([[1942]](#footnote-1942)).

**أقول** : ويمكن أن يجاب عنه بوجهٍ آخر، وهو أن سجدة التلاوة لا [تختص][[1943]](#footnote-1943) بوقت، وبالتأخير لا يكون([[1944]](#footnote-1944)) منفصلاً عن السبّب، ففي أيِّ وقت أدّاه لا يكون قضاءً؛ بل أداء. فعلى هذا لا يكون منفصلاً عن السبّب؛ بل متأخرًا.

• وكذا **خرج** في بدء النظر عن هذا الأصل : لو شرع فيه([[1945]](#footnote-1945)) في نفل، وأفسده: يجب عليه القضاء([[1946]](#footnote-1946))، ويجوز قضاؤه حالة الغروب وإن كان قربة مقصودة([[1947]](#footnote-1947)).

**والجواب** : «أن باب النفل أوسع؛ ولهذا يجوز[[1948]](#footnote-1948) أداؤه قاعدًا مع القدرة على القيام، وراكبًا مُوْمِئًا مع القدرة على النـزول»([[1949]](#footnote-1949)).

ويمكن الجواب : لما قلنا([[1950]](#footnote-1950))؛ لأن النفل لا يختصّ بوقت. [فليتدبَّر][[1951]](#footnote-1951).



[ الـقـاعـدة الـثـامـنة والسـبـعـون ]

تَغْيِيرُ المشرُوعِ[[1952]](#footnote-1952) بَاطِلٌ([[1953]](#footnote-1953)) :

**ولهذا** : لو سجد المصلي[[1954]](#footnote-1954) قبل الركوع : فسدت صلاته؛ لأن الركوع شُرِعَ مقدَّمًا على السّجود، و[[1955]](#footnote-1955)بطريق[[1956]](#footnote-1956) الفرضية[[1957]](#footnote-1957)، فإذا أخّره([[1958]](#footnote-1958)) يلزم تغيير المشروع[[1959]](#footnote-1959) ([[1960]](#footnote-1960)).

**ومن هذا الباب**([[1961]](#footnote-1961)) : تقْديمُ أداء الواجبات على وجود[[1962]](#footnote-1962) الأسباب([[1963]](#footnote-1963))؛ كتقديم الكفارة على الحنث([[1964]](#footnote-1964))، والأضحية على يوم النّحر([[1965]](#footnote-1965))، وتقديم أداء الفرائض على أوقاتها([[1966]](#footnote-1966)).

**وخرج** عن هذا الأصل مسائل :

**• منها** : جواز تقديم العصر على الوقت في [عرفات][[1967]](#footnote-1967) يوم عرفة([[1968]](#footnote-1968)).

**والجواب** : أنّه ثبت بفعل النبي([[1969]](#footnote-1969))  على خلاف القياس، فينحصر على مورده عندنا([[1970]](#footnote-1970)).

• [ومنها : لوفوّت][[1971]](#footnote-1971) المصلّي السورة عن[[1972]](#footnote-1972) الأوليين : يقرأ في الأُخْرَيَيْن([[1973]](#footnote-1973))،   
مع أن القراءة مشروع([[1974]](#footnote-1974)) في الأوليين[[1975]](#footnote-1975) بقوله  :«القـراءةُ في الأولَيين[[1976]](#footnote-1976) قـراءةٌ في الأخْـرَيين»([[1977]](#footnote-1977)).

أي : ينوب[[1978]](#footnote-1978) عن القراءة فيهما، وهذا تعيين[[1979]](#footnote-1979) الشفع الأوّل للقراءة([[1980]](#footnote-1980))!.

**والجواب** : أن التعيين ثبت بخبر [الواحد][[1981]](#footnote-1981) الذي لا يوجب العلم([[1982]](#footnote-1982))، فيثبت

للشفع[[1983]](#footnote-1983) الثاني شبهة[[1984]](#footnote-1984) المحليّة، فيَجب أداؤها فيه اعتبارًا لهذه الشبهة، وإن كان في الحقيقة قضاء بالنظر إلى [خـبـر][[1985]](#footnote-1985) الواحد، على أنّ قوله تعالى:   ([[1986]](#footnote-1986)) واردٌ[[1987]](#footnote-1987) في الصلاة([[1988]](#footnote-1988)).

كذا فسّره أئـمـة التفسـيـر([[1989]](#footnote-1989)).

**فـإن قـيـل** : يـلـزم مـن ذلـك جـواز[[1990]](#footnote-1990) قـضاء الفـاتـحة فـي الشـفع الـثـاني لـمفوّتـها[[1991]](#footnote-1991) سـاهـيا[[1992]](#footnote-1992) مع أن الـقوم صـرّحوا [بـعدم][[1993]](#footnote-1993) جـوازها([[1994]](#footnote-1994))!.

**يقال**[[1995]](#footnote-1995):إن الأخريين محلّ الفاتحة أداء، فلو قرأها قضاء يلزم تغيير المشروع[[1996]](#footnote-1996) على مقتضى هذا الأصل؛ فلا يجوز -كذا في كتب الأصول([[1997]](#footnote-1997))-.

وفي تكرارها تغيير المشروع أيضًا فلا يجوز([[1998]](#footnote-1998)).

**• ومنها** : لو ترك إحْدى [سجـدتي][[1999]](#footnote-1999) الركعة الأولى : يجوز قضاؤها في الركعة الثانية مع أن فيه تغيير المشروع[[2000]](#footnote-2000)!.

**والـجواب** : إحـدى سجـدتـي الركعة ثابـت بـقوله تـعالى: ([[2001]](#footnote-2001))، وتكرارها بفعل الرسول ([[2002]](#footnote-2002))، فإذا وُجِدَ إحداهُما([[2003]](#footnote-2003)) في محلّها، فقد حصل الترتيب المفروض لوجود مقتضى النص، ولو فرض الترتيب بين السّجدتين لزم مُسَاواةُ ما ثبت بالفعل لما[[2004]](#footnote-2004) ثبت بالنّص، مع أنّ النصّ أعلى رتبة من الفعل([[2005]](#footnote-2005)).



[ الـقـاعـدة الـتـاسـعـة والـسـبـعـون ]

تفويضُ التَّصرُّفِ فِي مِلْكِ الغَيرِ لاَ يَجُوزُ([[2006]](#footnote-2006)) :

**ولذا** قالوا[[2007]](#footnote-2007) : التفويض[[2008]](#footnote-2008) بالاستقراض باطل؛ لأن الدراهم المقبوضة ملك غير الموكّل([[2009]](#footnote-2009)).

«**ونُوقض**[[2010]](#footnote-2010) : بالتوكيل بالشراء، وهو أمر بقبض المبيع وهو ملك الغير.

**وأجيب** : بأن التصرّف في ملك الغير إنما لا يجوز إذا لم يكن بعوض، وفي التوكيل بالشراء عوض (وهو الثمن)، فافترقا»([[2011]](#footnote-2011)).

و«التوكيل بالإقراض صحيح؛ لأنه تفويض التصرف في ملكه[[2012]](#footnote-2012)»([[2013]](#footnote-2013)).

[ الـقـاعـدة الـثـمانـون ]

[التَّغرِيرُ][[2014]](#footnote-2014) فِي [المعاوَضَةِ][[2015]](#footnote-2015) سَبَبُ الضَّمَانِ؛ دفعًا للضّرَرِ بِقَدْرِ الإمْكانِ([[2016]](#footnote-2016)) :

**ولذا** : إذا قال رجل لآخر : اشترني، فإنّي عبد. فاشتراه، فأثبت[[2017]](#footnote-2017) حريّته، ولم يعلم مكان بائعه : ضَمنَ([[2018]](#footnote-2018))، ويرجع عليه[[2019]](#footnote-2019) إذا وَجَدَهُ.

وإن علم مكان بائِعِهِ : ضمن البائع([[2020]](#footnote-2020)).

ويرجع على[[2021]](#footnote-2021) الأصل الذي ذكرناه في باب الألف، وهو: «إذا اجتمع المباشر والمتسبّب[[2022]](#footnote-2022)، أضيف الحكم إلى المباشر»([[2023]](#footnote-2023)). فههنا البائـع[[2024]](#footnote-2024) مباشر؛ ولذا قالوا: «دفعًا للضرر بقدر الإمكان». فعند عدم حضور البائع لا يمكن دفع الضّرر إلاّ بتضمين [المغرِّر][[2025]](#footnote-2025).

ولا ضمان على من قال : تزوّجها فإنّها حرّة. فظهر بعد الولادة أنّها أَمَةٌ؛ لأن الحكم يضاف إلى المباشر، والمباشر هو الناكح. إلاَّ إذا كان القائل وليّ[[2026]](#footnote-2026) المرأة، أو وكيلها، فالضمان عليهما؛ لأن كل[[2027]](#footnote-2027) واحد منهما في حكم المباشر([[2028]](#footnote-2028)).

والمراد من الضمان : ضمان[[2029]](#footnote-2029) قيمة الولد؛ لأنّ ولد المغرور حرّ بالقيمة.

واعلم أن الضّمان على المتسبِّب إنّما يجب عند[[2030]](#footnote-2030) عدم المباشر - كما مرّ تفصيله في باب الألف([[2031]](#footnote-2031))-.



[ الـقـاعـدة الحـاديـة والـثـمانون ]

تَفريقُ الصَّفقَةِ قبلَ القبْضِ لاَ يجُوزُ([[2032]](#footnote-2032)) :

فإذا «اشترى عبـدين صفـقـة واحدة، وقـبـض أحدهما، ووجد به أو بالآخر عيبًا: أخذهما أو ردّهـما[[2033]](#footnote-2033). ولو[[2034]](#footnote-2034) قبضهما : [ردّ]([[2035]](#footnote-2035)) الـمعيب فـقط؛

لأن التفريق قبل([[2036]](#footnote-2036)) القبض يكون بيعًا بالحصّة ابتداء فلا يجوز، والتفريق بعد القبض يكون بيعًا بالحصة بقاءً، وهو جائز»([[2037]](#footnote-2037))؛ لأن «البقاء أسهل من الابتداء»، كما مرّ في باب الباء([[2038]](#footnote-2038)).

وفروع هذين الأصلين كثيرة الوقوع[[2039]](#footnote-2039)، وسيأتي زيادة تفصيل في باب الـلام -إن شاء الله تعالى-([[2040]](#footnote-2040)).



[ الـقـاعـدة الثـانـيـة والـثـمـانـون ]

التَّقسيمُ يَقتَضِي انتفاءَ مُشَارَكَةِ كُلِّ واحدٍ [مِنْهُمَا][[2041]](#footnote-2041) عَنْ[[2042]](#footnote-2042) قِسمِ صَاحِبِهِ([[2043]](#footnote-2043)) :

• «قال الشافعي -رحمه الله- : إذا أقام[[2044]](#footnote-2044) المدّعي شاهدًا واحدًا وعجز عن إقامة[[2045]](#footnote-2045) شاهدٍ آخر : فإنه يردّ اليمين عليه - إنْ حلف قُضِي له بما ادعى، وإن نكل لا يُقضى له بشيء([[2046]](#footnote-2046))؛ لأنّه  قضى بشاهد ويمين([[2047]](#footnote-2047)).

• وعندنا : يُستحلف المدعى عليه فقط، ويقضى عليه بالنكول([[2048]](#footnote-2048))؛ لقوله :«البيّنةُ على المدّعي، واليمينُ [على][[2049]](#footnote-2049) من أنكـر»([[2050]](#footnote-2050)) »([[2051]](#footnote-2051)).

فإنّه  قسَّم البيّنة والأيمان بينهما، فلا يشترك أحد منهما[[2052]](#footnote-2052) في قسم صاحبه؛ على مقتضى هذا الأصل.

**والجواب** عن حديث الشاهد واليمين: «أنّه غريب([[2053]](#footnote-2053))، وما روى أصحابُنا([[2054]](#footnote-2054)) مشهور([[2055]](#footnote-2055))

[تلقاه][[2056]](#footnote-2056) الأئمة بالقبول، حتى صار في [حيِّز][[2057]](#footnote-2057) التواتر، فلا يعارض.

على أنَّ يحي بن معين([[2058]](#footnote-2058)) قد ردّه([[2059]](#footnote-2059))»([[2060]](#footnote-2060)).

كذا في (الكافي)([[2061]](#footnote-2061)).



[ الـقـاعـدة الـثـالـثـة والـثـمـانـون ]

التَّقريرُ[[2062]](#footnote-2062) أَحَدُ وُجُوهِ السُّنَّةِ([[2063]](#footnote-2063)) :

فإنّ[[2064]](#footnote-2064) النبي  لما بُعث والناس على أمر، فقرَّرهم عليه، ولم ينههم عنه : يكون[[2065]](#footnote-2065) هذا الأمر مشروعًا.

وهذا الأصل[[2066]](#footnote-2066) يكون دليلاً في كثير من الأحكام الشرعيّة.



[ الـقـاعـدة الـرابـعـة والـثـمانـون ]

تَقْدِيْرُ[[2067]](#footnote-2067) الشَّرعِ [أَوْلَى][[2068]](#footnote-2068) مِنْ تقدِيرِ[[2069]](#footnote-2069) القاضِي، فَلاَ يَجُوزُ الزِّيادةُ عليهِ([[2070]](#footnote-2070)):

**ولذا** : إذا كان العبد «بين رجلين، وأعتقه[[2071]](#footnote-2071) أحدهما وهو موسر، فصالح عن باقيهِ بأكثر[[2072]](#footnote-2072) من نصف قيمته : بطل الفضل اتفاقًا؛ لأن القيمة في العتق منصوص عليه([[2073]](#footnote-2073))، فلا يجوز[[2074]](#footnote-2074) الزيادة عليه»([[2075]](#footnote-2075)).

**وخرج** عن هذا الأصل : ما لو صالـح [عـن][[2076]](#footnote-2076) مغـصوب تلف بأكثر من قيمته : صحّ عند أبي حنيفة، مع أن القيمةَ في مـغـصوبٍ تلف منصوصٌ عليه([[2077]](#footnote-2077))، ومع هذا جاز الزيادة عليه([[2078]](#footnote-2078))!.

**والجواب** : أن «حقَّ المغصوب منه في الهالك باقٍ ما لم يحكم القاضي بالضمان، حتى إذا ترك التضمين بقي العبد هالكًا على ملكه، حتى يكون الكفن[[2079]](#footnote-2079) عليه، فالاعتياض([[2080]](#footnote-2080)) بأكثر من قيمته([[2081]](#footnote-2081)) يكون في مقابلة الصورة الباقية حكمًا لا القيمة، حتى لو قضى القاضي بالقيمة، ثم [تصالحا][[2082]](#footnote-2082) على [الأكثر من][[2083]](#footnote-2083) قيمة المغصوب : لا يجوز؛ لأن الحقّ قد انتقل بالقضاء إلى القيمة»([[2084]](#footnote-2084)).



[ الـقـاعـدة الـخـامـسـة والـثـمـانـون ]

التَّكليفُ بِحسبِ الوُسْعِ([[2085]](#footnote-2085)) :

**ولهذا :** يجب استقبال عين [البيت للمكي][[2086]](#footnote-2086)، واستقبال جهته للآفاقي([[2087]](#footnote-2087))، فإذا [تبين][[2088]](#footnote-2088) خطؤه في التحرّي لا يعيدها([[2089]](#footnote-2089)).

وكذا كلّ أحد[[2090]](#footnote-2090) فاته شرط من شرائط الصّلاة عند الضرورة لا يعيدها، كمن صلاها مع نجس عند عدم مزيل النجاسة([[2091]](#footnote-2091))، والمتيمم عند عدم القدرة على الوضوءِ([[2092]](#footnote-2092))، وغيرِ ذلك، فإنهم لا يعيدونها على[[2093]](#footnote-2093) هذا الأصل.

وفروعه لا [تُحصّى][[2094]](#footnote-2094)، وسيأتي بعضها في أثناء الكلام على حسب[[2095]](#footnote-2095) مقتضى المقام[[2096]](#footnote-2096) -إن شاء الله-.



[ الـقـاعـدة الـسـادسـة والـثـمـانـون ]

تمليكُ الدَّينِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عليهِ الدّينُ لا يجوزُ([[2097]](#footnote-2097)) :

**فلذا** : إذا كان في التركة دين على النّاس، وأُخرج أحدُ الورثة بعين، على أن يكون الدّين لسائر الورثة بما يأخذ منهم من العين : لا يصحّ؛ لأنه يصير مملِّكًا[[2098]](#footnote-2098) [حصته][[2099]](#footnote-2099) لسائر الورثة، فلا يجوز([[2100]](#footnote-2100)).

**ونوقض**[[2101]](#footnote-2101) : بـما «إذا وهب ربُّ الدّين دينَه للكفيل : فإنّه يصح، ويرجع به الكفيل على الأصيل»([[2102]](#footnote-2102))، مع أن الدّين على الأصيل، لا على الكفيل في الأصح.

«**وأجيب** : بأن ربّ الدّين لمَّا وهبه للكفيل جعلنا الدين عليه؛ لضرورة تصحيح التصرف[[2103]](#footnote-2103)، فجعلناه في حكم دينين اعتبارًا بالمطالبة.

وأما قبل ذلك فلا ضرورة أن يجعل في حكم دينين»([[2104]](#footnote-2104)).

كذا في (العناية)([[2105]](#footnote-2105)).



[ الـقـاعـدة الـسـابـعـة والـثـمـانـون ]

التَّنَاقُضُ [يُفسدُ][[2106]](#footnote-2106) الدّعوى([[2107]](#footnote-2107)) :

**ولهذا** قالوا : «إقرار مالٍ لغيره[[2108]](#footnote-2108) -كما يمنع الدعوى لنفسه- يمنعها[[2109]](#footnote-2109) لغيره بوكالةٍ، أو وصاية؛ لأن فيه تناقضًا»([[2110]](#footnote-2110)).

والمراد من التناقض أن يتضمن دعوى المدّعي الإنكار بعد الإقرار.

وأما إذا انعكس الأمر، ليس بتناقض[[2111]](#footnote-2111)؛ بل إقرار المدّعي بعد الإنكار إنابةٌ وإنصافٌ إلا في بعض المواضع، وسنذكره[[2112]](#footnote-2112) -إن شاء الله- في الأصل الآتي[[2113]](#footnote-2113) ([[2114]](#footnote-2114)).

 ومن فروعها: ما إذا قال : الأرض لفلان، والبناء لي : لا [تصح][[2115]](#footnote-2115) دعواه في قوله : (البناء لي)؛ لأنه أقرّ أوّلاً بالأرض لفلان، فدخل البناء في إقراره تبعًا، فإذا ادّعى البناء بعد ذلك بقوله : (والبناء لي) [تكون][[2116]](#footnote-2116) دعواه بعد الإقرار تناقضًا، فلا يصح، على أنّ الإقرار بعد الإنكار رجوع عن إقراره، وهذا ممّا لا يجوز([[2117]](#footnote-2117)).

 وأما إذا قال : الأرض لي[[2118]](#footnote-2118) والبناء لفلان : يصح إقراره ودعواه؛ لأنّه ادّعى أوّلاً بقوله: (الأرض لي)، ودخل البناء في دعواه تبعًا، فإذا أقرّ بالبناء لفلان، كان إقراره بعد الدعوى إنابةً لا تناقضًا، فيصح([[2119]](#footnote-2119)).

**واعلم** : **أن «كل ما كان**[[2120]](#footnote-2120) **مبناه على الخفاء فالتناقض فيه معفوّ»**([[2121]](#footnote-2121))، فلا يمنع صحة الدعوى :

• كما إذا ادعى -بعد الإقرار بالرِّقِّيَّة[[2122]](#footnote-2122)([[2123]](#footnote-2123))- العتق : يصح دعواه؛ إذْ المولى يَسْتَبِدُّ به([[2124]](#footnote-2124))، فربما لا يعلم العبدُ إعتاقَه ثم يعلم بعده([[2125]](#footnote-2125)).

• وكذا إذا ادّعت المخْتَلَعَةُ أنّ زوجها طلّقها بثلاث تطليقات قبل الخلع، وأنكر الزوج : [تصحُّ][[2126]](#footnote-2126) دعواها، وتسمع بيّنتها، ويفسخ عقد الخلع؛ لأن الزوج [ينفرد][[2127]](#footnote-2127) بالطلاق، فربّما لم تكن عالمة عند الخلع- المتضمن إقرارها بقيام النكاح- ثم علمت([[2128]](#footnote-2128)).

وفروع هذا الأصل لا يمكن إحصارها[[2129]](#footnote-2129). ففي كلّ موضع يكون مبنى[[2130]](#footnote-2130) إقراره على الخفاء[[2131]](#footnote-2131) لا يعتبر التناقض، وفيما سواه يُعتبر ويُفسِدُ[[2132]](#footnote-2132) دعواه.

[ الـقـاعـدة الـثـامـنـة والـثـمـانـون ]

التَّناقضُ لا يمنعُ صحَّةَ الإقْرارِ عَلى نفسِهِ([[2133]](#footnote-2133)) :

**ولذا** : لو رجع الشهود عن شهـادتـهم [وكـتـمـوا][[2134]](#footnote-2134) فـي مجلس الحكم -بعد الحكم بها-: يعتبر[[2135]](#footnote-2135) رجوعهم، ويُحكم عليهم بضمان ما أتلفوا بشهادتهم.

**ولا يقال** : كلامهم متناقض[[2136]](#footnote-2136)، والمتناقض ساقط العبرة!.

**لأن** التناقض لا يمنع صحة الإقرار، فإن من أنكر شيئًا ثم أقرّ : يصّح إقراره؛ لأنه غير متّهم فيه([[2137]](#footnote-2137)).

بخلاف الدّعوى؛ لأنّه متّهم [فيها][[2138]](#footnote-2138) فَمَنَعَها التناقضُ، كما إذا أقر بشيء لآخر ثم ادّعاه : لا [تُسمع][[2139]](#footnote-2139) دعواه؛ للتناقض([[2140]](#footnote-2140)).

واعلم أن عدم منع التناقض صحةَ الإقرار إذا لم يتضمن الإقرار إبطال حقِّ أحدٍ، وأما إذا تضمن : يَمنعُ صحّتَهُ. فمن[[2141]](#footnote-2141) بـاع دار غيره بلا أمره، وأقرّ بالغصب، وأنكر الـمـشتـري : لـم يـصح إقـراره؛ لأن إقراره ههنا يتضمن إبطال حق المشتري؛ فلا يصح([[2142]](#footnote-2142)).



[ الـقـاعـدة الـتـاسـعـة والـثـمـانـون ]

التَّنصِيصُ عَلَى الموجَبِ عندَ حصولِ الموجِبِ ليسَ بِشَرْطٍ([[2143]](#footnote-2143)) :

**• ولذا** : ثبت الملك بالشراء بلا تنصيصه بالذكر عند العقد؛ لكون  
الملك موجَب الشراء([[2144]](#footnote-2144)).

• ويثبت حِلُّ الاستمتاع بعقد النكاح الصحيح؛ لكونه مُوجَبَهُ([[2145]](#footnote-2145)).

• فمن كفـل بنفسٍ آخـر ولم ينَـصِّـصْ[[2146]](#footnote-2146) - بـأن يـقـول : إذا

دَفَعْتُ[[2147]](#footnote-2147) إليك فأنا برِيءٌ- فدفعه إليه[[2148]](#footnote-2148) : بَرئَ؛ لأن موجَبَ الكفالة بالنفس براءة الكفيل عند التسليم، وقد وجد([[2149]](#footnote-2149)).

كذا في (العناية)([[2150]](#footnote-2150)).



[ الـقـاعـدة الـتـسـعـون ]

التَّنْصِيصُ [لاَ][[2151]](#footnote-2151) يوجِبُ التَّخْصِيصَ(**1**) :

وإلاّ يـلـزم تـرجـيـح القـيـاس عـلى النـصِّ - بـيـن([[2152]](#footnote-2152)) الربـا في الـحديـث([[2153]](#footnote-2153)) : الأشيـاء السّـتة[[2154]](#footnote-2154)- بأسماء الأعْلام، كالـحنـطـة والشعـير([[2155]](#footnote-2155))-

-وهو نصٌّ [معلوم[[2156]](#footnote-2156)]([[2157]](#footnote-2157))- فإن جاز تعدية هذا النصّ : يلزم ترجيح القياس على النصّ بالضرورة، وإن لم يجز : يلزم [انسداد][[2158]](#footnote-2158) باب القياس، وهو مفتوح بالإجماع([[2159]](#footnote-2159)).

**وخرجت** عن هذا الأصل : المسألة المذكورة في دعوى (المبسوط)، وهي :أَمَةٌ وَلَدَتْ ثلاثة أولادٍ في بطونٍ مختلفة، فادعى المولى نسبَ الأكبر : لا يثبت نسبُ مَنْ بعدَهُ([[2160]](#footnote-2160)).

فلو : لا([[2161]](#footnote-2161)) يوجب التخصيص : لثبت نسبهما؛ لأنّهما وَلَدَا أمِّ ولده[[2162]](#footnote-2162)!.

**والجواب** : أن هذا ليس للتخصيص؛ بل لأصل [آخر][[2163]](#footnote-2163) وهو: «السكوت عند الحاجة إلى البيان تمام البيان»([[2164]](#footnote-2164))، فإن الإقرار عند ظهور النسب واجبٌ شرعًا[[2165]](#footnote-2165)، فسكوته عنهما نفي صراح[[2166]](#footnote-2166)، حملاً لأمره على الصلاح([[2167]](#footnote-2167)).

**وأما في الحصر** في قوله : « في خَمْسٍ مِنَ الإبلِ شَاةٌ »([[2168]](#footnote-2168)):

**بناء على** السؤال[[2169]](#footnote-2169)، أو على وقوع الحادثة([[2170]](#footnote-2170)).

**وردّ الشهادة** بقول الشهود : لا نعلم [له][[2171]](#footnote-2171) وارثًا آخر في أرض كذا : **للشبهة** النّاشئة[[2172]](#footnote-2172) من التخصيص، وبمثلها لا[[2173]](#footnote-2173) يصّح إثبات الأحكام([[2174]](#footnote-2174)).

**واعترض** على هذا الأصل بأن أهـل السـنة([[2175]](#footnote-2175)) استدلوا على جواز رؤية الله تعالى

بقوله تعالى[[2176]](#footnote-2176): ([[2177]](#footnote-2177))؛ إذْ الكفّار خُصُّوا بالحَجْب، فلا يكون المؤمنون محجوبين. وهذا عمل بمفهوم المخالفة، ويسمّونه أصحاب([[2178]](#footnote-2178)) الشافعي بمفهوم اللقب([[2179]](#footnote-2179)).

**وأجاب** عنه [العلامة][[2180]](#footnote-2180) النسفي- رحمه الله- بـ : «أنَّ التخصيص بالشيء لا يدل على[[2181]](#footnote-2181) نفي ما عداه عندنا، و[[2182]](#footnote-2182) حيث دلَّ إنمَّا دلّ لأمرٍ خارج، لامن قبيلِ التخصيص، فالاستدلال بهذه الآية من حيث كونهم محجوبين عقوبة لهم، فيكون أهل الجنة بخلافهم، وإلاّ لا يكون الحجبُ[[2183]](#footnote-2183) في حقّ الكفّار عقوبة؛ لاستواءِ الفريقين في الحجب»([[2184]](#footnote-2184)).



[ الـقـاعـدة الـحـاديـة والـتـسـعـون ]

التَّوْبَةُ علىَ حَسَبِ الجِنَايَةِ([[2185]](#footnote-2185)) :

**ولذا** : «لا يصحّ[[2186]](#footnote-2186) الرجوع عن الشهادة إلا بحضرة الحاكم، سواء كان هو الأوّل أَوْلاَ (أي : القاضي الأول)؛ لأن الرجوع عن الشهادة توبة، وشهادة الزّور جنايةٌ في مجلس الحكم، فالتوبة عنها [تتقيَّد][[2187]](#footnote-2187) به»([[2188]](#footnote-2188)).



[ الـقـاعـدة الـثـانـيـة والتسعون]

الثَّابِتُ اقتضاءً كالثّابتِ [نَصًّا][[2189]](#footnote-2189)([[2190]](#footnote-2190)) :

**ولذا** : «يجب([[2191]](#footnote-2191)) عمارة الوقف، سواء شَرَطَ الواقفُ العمارةَ، أوْلا، فإنها وإن لم [تكن][[2192]](#footnote-2192) مشروطة نصًّا فهي[[2193]](#footnote-2193) مشروطة[[2194]](#footnote-2194) اقتضاء؛ لأن مقصودَ الواقف إدرارُ الغلّة[[2195]](#footnote-2195) مؤبّدًا على المصارف([[2196]](#footnote-2196))، وهـذا إنـما يحصل بـإصلاحها وعمارتـها، فيثبت[[2197]](#footnote-2197) شرط العمارة اقتضاء»([[2198]](#footnote-2198)).



[ الـقـاعـدة الـثـالـثـة والتـسـعـون ]

الثَّابتُ بالبيِّنةِ كالثَّابتِ بإقرارِ الخصمِ([[2199]](#footnote-2199)) :

ففي كلّ حادثةٍ يُقضى على الخصم بإقراره يقضى[[2200]](#footnote-2200) بالبينة.

**وخرج** عن هذا الأصل : «ما إذا كانت دارٌ في يد رجل، فادعى آخر [أنها][[2201]](#footnote-2201) له، وأقام بيّنة[[2202]](#footnote-2202) أنّها كانت في يده منذ شهر أو سنة : لم تقبل، مع أن المدعى[[2203]](#footnote-2203) عليه لو أقرّ به([[2204]](#footnote-2204)) دُفِعَتْ إلى المدّعي اتفاقًا([[2205]](#footnote-2205))، وهذا يقتضي أن يقبل([[2206]](#footnote-2206)) - كما ذهب [إليه][[2207]](#footnote-2207) أبو يوسفَ-!.

**والجواب** : أن هذه شهادة قامت على مجهول([[2208]](#footnote-2208)) (وهو اليد)، فإنها الآن منقطعة، ويحتمل أنها يَدُ مُلكٍ أو وديعة أو إجارة أو غصب، فلا يحكم بالشكّ»([[2209]](#footnote-2209)).



[ الـقـاعـدة الـرابعـة والـتـسـعـون ]

الثَّابتُ بالبرهانِ كالثَّابتِ بالعَيَانِ :

ويُقال فيه : «الثابت بالبينة كالثابت معاينة([[2210]](#footnote-2210))».

**ومن فروعها** : ما لو «قال : كَفَلْتُ[[2211]](#footnote-2211) بِما لَكَ عليه. فقامت البينة بألف: ضمنه الكفيل؛ لأنه لو عاين[[2212]](#footnote-2212) ما عليه وكفل عنه لزمه ما عليه، فكذلك إذا ثبت بالبينة فصح الضمان»([[2213]](#footnote-2213)).

وإلاّ([[2214]](#footnote-2214)) «صدّق الكفيل فيما يقرّ به مع يمينه، يعنى : وإن اعترف الأصيل[[2215]](#footnote-2215) بالزائد على ما أقرَّ به الكفيل : لم يُصدَّق على كفيله؛ لأنّه إقرار على الغير، ولا ولاية له عليه؛ بل يصدَّق في حق نفسه»[[2216]](#footnote-2216). كذا في (درر الأحكام)([[2217]](#footnote-2217)).

وكذا إذا «[ثبتت][[2218]](#footnote-2218) الكفالة بالأمر عيانًا([[2219]](#footnote-2219)): يرجع الكفيل بما أدَّى على الأصيل[[2220]](#footnote-2220)، فكذا إذا [ثبتت][[2221]](#footnote-2221) بالبيِّنة.

وقال زفر : لمّا[[2222]](#footnote-2222) أنكر الكفيلُ الكفالةَ فقد زعم أن الطّالب ظلمه[[2223]](#footnote-2223)، و«المظلوم لا يظلم غيره»([[2224]](#footnote-2224)).

**والجواب** : لما قضى القاضي عليه : صار مكذَّبًا شرعًا، فبطل ما زَعَمَهُ، كمن اشترى شيئًا، وأقرّ بأن البائع باع ملك نفسه، ثم جاء إنسان واستحقّه[[2225]](#footnote-2225) بالبينة : لا يبطل حقه في الرجوع، مع أنّه[[2226]](#footnote-2226) في زعمه كان مظلومًا؛ لأن الشرع كذّبه في زعمه»([[2227]](#footnote-2227)).



[ الـقـاعـدة الـخـامـسـة والـتـسـعـون ]

الثَّابِتُ بالعرفِ قاضٍ على القِيَاسِ([[2228]](#footnote-2228)) :

**ولــذا**[[2229]](#footnote-2229) : جـــاز بــيــع النَّــعــلِ مـــع[[2230]](#footnote-2230) شــرط

[التشريك]([[2231]](#footnote-2231)) بالعرف، والقياس أن لا يجوز؛ لأن فيه[[2232]](#footnote-2232) [شرطًا][[2233]](#footnote-2233) لا يقتضيه العقد، وفيه منفعة[[2234]](#footnote-2234) لأحد العاقدين([[2235]](#footnote-2235)).

«**لا يـقـال** : نـهـى الــنـبـي  عـن بــيــع وشـرط([[2236]](#footnote-2236)) ،

وهو بإطلاقه[[2237]](#footnote-2237) يقتضي عدم جوازه، والعرف ليس بقاض عليه!.

**لأنه**([[2238]](#footnote-2238)) معلول بوقوع النـزاع المخرج للعقد عن المقصود به، وهو قطع المنازعة، والعرف[[2239]](#footnote-2239) ينفي النّزاع، فكان موافقًا لمعنى الحديث، فلم يبق من الموانع إلاّ القياس[[2240]](#footnote-2240) على ما لا عرف فيه [بجامع][[2241]](#footnote-2241) كونه شرطًا، والعرف قاضٍ عليه»([[2242]](#footnote-2242)).

واعلم أن العرف - كما هو قاضٍ على القياس فهو قاضٍ على الوضع([[2243]](#footnote-2243))؛ ولذا لو وُكِّلَ رجلٌ[[2244]](#footnote-2244) بالتقاضي[[2245]](#footnote-2245) : لا يملك القبضَ عرفًا([[2246]](#footnote-2246)). والوضع يقتضِي[[2247]](#footnote-2247) جوازه، فإنه في معناه وضعًا([[2248]](#footnote-2248)) - يقال : اقتضيتُ حقّي أي قبضته، فإنه مطاوع قضى([[2249]](#footnote-2249))- ولكن العرف بخلافه، و«العرف قاضٍ على الوضع»([[2250]](#footnote-2250)).

[ الـقـاعـدة الـسـادسـة والـتـسـعـون ]

الثَّابتُ بدلالةٍ([[2251]](#footnote-2251)) إنَّمَا يُعْتَبَرُ إذَا لَمْ يُوجَدِ الصَّريحُ بخلافِهِ([[2252]](#footnote-2252)) :

**ولذا** : إذا كان التأجيل في المهر عرفًا، وشُرِطَ التعجيل : يجب التعجيل؛ لأن شرط التعجيل صريح، فيعمل به.

كذا[[2253]](#footnote-2253) في (الوَلْوالَجِيَّة)([[2254]](#footnote-2254))([[2255]](#footnote-2255)).



[ الـقـاعـدة الـسـابـعـة والـتـسـعـون ]

الثَّابتُ بالضَّرورةِ يتقدَّرُ بقدرِ الضَّرورَةِ([[2256]](#footnote-2256)) :

«فمن اشترى جارية فولدت عنده لا بالاستيلاد([[2257]](#footnote-2257))، فاستحقَّها رجل ببيِّنةٍ : فإنه يأخذها وولدها.

وإن أقَرَّ المشتري [بها][[2258]](#footnote-2258) لرجل : لم يَتْبَعْها ولدُها؛ لأن «الإقرار حجة قاصرة»([[2259]](#footnote-2259))؛ لانعدام الولاية على الغير، فيثبت[[2260]](#footnote-2260) الملك في [الـمُخْـبَرِ][[2261]](#footnote-2261) به[[2262]](#footnote-2262) ضرورة صحة الإخبار؛ لأن الإقـرار إخبـار لابّد له من [مخبَرٍ][[2263]](#footnote-2263) بـه، فيـقـدر بقدر الضـرورة، والضـرورة [تندفع][[2264]](#footnote-2264) بإثبات الملك بعد الانفصال[[2265]](#footnote-2265)، فيقتصر[[2266]](#footnote-2266) على الحال، فلا يظهر ملك المستحِقّ من الأصل([[2267]](#footnote-2267))؛ ولذا لا يرجع المشتري على البائع بالثمن، ولا الباعة بعضهم على بعض، فلا يكون الولد [ابن][[2268]](#footnote-2268) المستحِق.

وهذا إذا لم يدّعِ المُقَرُّ له الولد. وأما إذا ادعى الولد : كان له؛ لأن الظاهر [أنه][[2269]](#footnote-2269) له.

كــــذا فـــي ( الـــنِّــــهَــــايَــــةِ )([[2270]](#footnote-2270))

نـقـلاً عـن التُّـمُـرْتـاشـي([[2271]](#footnote-2271))»([[2272]](#footnote-2272)).



[ القاعدة الثامنة والتسعون ]

الثَّابِتُ قَطْعًا أو ظَاهِرًا لا يُؤَخَّرُ لموهومٍ([[2273]](#footnote-2273)) :

«فـمن أثبت[[2274]](#footnote-2274) الشـراء[[2275]](#footnote-2275) [من][[2276]](#footnote-2276) ذي اليـد، أو أثبت الدَّيـن على العبد حـتى

بيع فيه([[2277]](#footnote-2277)) فإنه يدفع المبيع إلى المشتري والدَّين[[2278]](#footnote-2278) إلى[[2279]](#footnote-2279) المدّعي بغير كفيل، وإن كان حضور مشترٍ آخر قبله، وغريم[[2280]](#footnote-2280) آخر في حق العبد متوهّمًا[[2281]](#footnote-2281)، فلا يؤخّر حقُّ الحاضر لحقٍّ موهوم إلى زمان التكفيل[[2282]](#footnote-2282)»([[2283]](#footnote-2283))؛ لأن [الموهوم][[2284]](#footnote-2284) ليس بمتحقق الوقوع، فلا يعتبر.



[ الـقـاعـدة الـتـاسـعـة والـتـسـعـون ]

جَازَ إقامةُ البَّيِنَةِ مَعَ الإقرارِ في كلِّ موضعٍ يُتوقَّعُ الضررُ مِنْ غيرِ[[2285]](#footnote-2285) المُقِرِّ لولاها([[2286]](#footnote-2286)) :

**• فلو** أقرّ أحد الورثة بدين على الميّت : جاز إقامة البينة؛ للتعدي([[2287]](#footnote-2287)).

**• وكذا** : إذا أقرّ المدّعى عليه بالوكالة : جاز إقامة البينة؛ دفعًا للضرر([[2288]](#footnote-2288)).

**• وكذا** : إذا أقرّ[[2289]](#footnote-2289) المدعى عليه بالوصاية : [تسمع][[2290]](#footnote-2290) بيّنة الوصيِّ؛ للتعدي([[2291]](#footnote-2291)).

قال في (جامع الفصولين)([[2292]](#footnote-2292)) : «فهذا يدلّ على جواز إقامتها مع الإقرار في كل موضع يتوقع[[2293]](#footnote-2293) الضّرر من غير المقرّ لولاها، فيكون هذا [أصلاً][[2294]](#footnote-2294)» ([[2295]](#footnote-2295)) انتهى.

**• ومن فروعها** : جاز إقامة البينة للمستَحِقِّ مع إقرار[[2296]](#footnote-2296) المستَحَقّ عليه؛ ليتمكّن من الرجوع على بائعه([[2297]](#footnote-2297)).

وقد مرّ في الأصل المتقدم([[2298]](#footnote-2298)): أن الموهوم لا يعتبر؛ لأنه ليس[[2299]](#footnote-2299) بمتحقِّق الوقوع.

**فإن قيل** : إن المتوقع ليس متحقّق الوقوع[[2300]](#footnote-2300) أيضًا كالموهوم، فما وجه عدم اعتبار الموهوم في تأخير حقِّ المدّعي -على ما ذكر في الأصل[[2301]](#footnote-2301) المتقدم- واعتبار المُتَوَقَّع في تأخير الحكم[[2302]](#footnote-2302) إلى إقامة البينة ؟!.

**أقول** : إنّ الموهوم نادر الوقوع، فلا يعتبر؛ لأنّ النادر كالمعدوم، والمُتَوَقَّع كثير الوقوع، فيعتبر.

ويحتاج في مثل هذه المسائل إلى نظر دقيق للفرق بين الموهوم والمتوقع.



[ الـقـاعـدة الـمـائـة ]

جُرْحُ الـعَجْماءِ جُبَارٌ([[2303]](#footnote-2303)) :

وهذا حديث النبي  ([[2304]](#footnote-2304)).

**ولهذا** : لا ضمان «في دابّةٍ [منفلتة][[2305]](#footnote-2305) أصابت نفسًا[[2306]](#footnote-2306) أو مالاً ليلاً أو نهارًا ؛ لأن الفعل لم يضف إلى صـاحبـه[[2307]](#footnote-2307)؛ إذْ لم يـوجد منه ما يوجب النسبة إليه، من الإرسال، والسّوق، ونحوهما»([[2308]](#footnote-2308)).



[ الـقـاعـدة الـحـاديـة بـعـد الـمـائـة ]

الجمعُ المحلَّى باللاَّمِ يُرَادُ بِهِ الجِنْسُ، ويُبطِل[[2309]](#footnote-2309) الجمعيَّة([[2310]](#footnote-2310)) :

فلو أوصى بثلث ماله لزيد والفقراء[[2311]](#footnote-2311) :

• ينتصف[[2312]](#footnote-2312) بينهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف؛ لأن (الفقراء) جمع محلَّى باللام فبطل الجمعية، ويراد به الواحد كما في قوله تعالى: ([[2313]](#footnote-2313)) يُراد[[2314]](#footnote-2314) به الواحد، فينصّف بينهما([[2315]](#footnote-2315)).

• وعند محمد : يقسّم أثلاثًا؛ لأنّ لفظ «الجمع في الميراث أقلّه اثنان»([[2316]](#footnote-2316)) والوصية أخت الميراث([[2317]](#footnote-2317))([[2318]](#footnote-2318)).

وذُكر في كتب الأصول : «أن الألِف واللاّم إذا دخلا في اسمٍ، مفردًا كان أو جمعًا، وكان [ثمَّة][[2319]](#footnote-2319) معهود : يصرف[[2320]](#footnote-2320) إليه إجماعًا([[2321]](#footnote-2321)).

وإن لم يكن [ثمة][[2322]](#footnote-2322) عهد :

• فيحمل على الاستغراق عند بعض المحققين([[2323]](#footnote-2323)).

• وعـلـى الـجـنـس عند المتأخرين([[2324]](#footnote-2324))»([[2325]](#footnote-2325)) ؛ «لأنهما آلـة التعريف؛ ولهذا لا يُجـمـع مـع التنـويـن الذي هـو للـتـنـكـيـر[[2326]](#footnote-2326) ([[2327]](#footnote-2327))،

ولو[لا]([[2328]](#footnote-2328)) صرفه[[2329]](#footnote-2329) [إلى][[2330]](#footnote-2330) الجنس يلزم إلغاء([[2331]](#footnote-2331)) حرف التعريف من كل وجه»([[2332]](#footnote-2332))؛ «لأنه[[2333]](#footnote-2333) في الجمع لا يمكن حمله على بعض أفراد الجمع؛ لعدم المرجّح على تقدير انعدام العهد، فتعيَّن أن يكون للجنس، وحينئذ لا يمكن القول بتعريف الجنس مع بقاء الجمعيّة؛ لأن الجمع وضع لأفراد الماهية لا للماهيّة من حيث إنهّ ماهيّة[[2334]](#footnote-2334)، فحمل على الجنس بطريق المجاز»([[2335]](#footnote-2335)).

«**ولا يقال** : إن الحمل على الجنس - وإن أخرج حرف التعريف عن الإلغاء فقد أدى إلى إلغاء صيغة الجمع!»([[2336]](#footnote-2336)).

**لأن** الـجـنس مـفرد من وجـه، جمـع من وجـه، فلا يلزم إلغـاء صيغة الجمع من كل وجه([[2337]](#footnote-2337)).

وكذا الألف واللام في المفرد يصرف[[2338]](#footnote-2338) إلى الجنس اطرادًا؛ ولهذا قالوا : بأنه يجب الوضوء[[2339]](#footnote-2339) لكلّ صلاة، فرضًا كان[[2340]](#footnote-2340)، أو نفلاً، أو صلاة عيد، أو جنازة([[2341]](#footnote-2341))؛ «لأن اللاّم في قوله تعالى[[2342]](#footnote-2342) :  ([[2343]](#footnote-2343)) يصرف([[2344]](#footnote-2344)) إلى الجنس؛ لانعدام العهد، إذْ الصلاة بدون الوضوء ما كانت مشروعة أصلاً ليكون([[2345]](#footnote-2345)) معهودًا»([[2346]](#footnote-2346)).

«وقال محمد -رحمه الله- في (الزيادات): لو وكّل بشراء ثوبٍ : لابدّ من بيان الجنس حتى [تصحّ][[2347]](#footnote-2347) الوكالة؛ لأنّ الجهالة بدون ذلك فاحشة؛ لأن الثوب يتناول الملبوس من الأطلس([[2348]](#footnote-2348)) إلى الكساء.

ولو وكّل بشراء الثوب، أو الثياب : جاز بدون بيان الجنس؛ لأن اللام[[2349]](#footnote-2349) فيه للجنس، فيتناول الأدنى والأعلى([[2350]](#footnote-2350))، فكأنه قال : وكّلتك بشراء ثوب، أيِّ[[2351]](#footnote-2351) ثوبٍ شئت، ولو صرحتُ([[2352]](#footnote-2352)) بذلك كانت الوكالة صحيحة، فكذا هنا»([[2353]](#footnote-2353)).



[ الـقـاعـدة الـثـانـيـة بعد الـمـائـة ]

الجَمْعُ المذكورُ في المِيرَاثِ اثْنَانِ([[2354]](#footnote-2354)) :

فلا فرق بين البنتين والبنات([[2355]](#footnote-2355))، والأختين والأخوات([[2356]](#footnote-2356)) في استحقاق الميراث عند عدم العصوبة.



[ الـقـاعـدة الـثـالـثـة بعد الـمـائـة ]

جوازُ الشَّرعِ يُنَافِي الضَّمَانَ([[2357]](#footnote-2357)) :

فإذا أخذ الوكيل بالبيع رهنًا[[2358]](#footnote-2358) أو كفيلاً بالثمن، فضاع الرهن في يده أوتَوِي[[2359]](#footnote-2359)([[2360]](#footnote-2360))

ما على الكـفـيـل (بـأن يـرفـع[[2361]](#footnote-2361) الـحـادثـة إلى قـاض يـرى بـراءة الأصـيـل[[2362]](#footnote-2362) بـنـفس الكـفالـة – كـمـا هـو مذهب مـالك([[2363]](#footnote-2363))- فـحكم

ببـراءة[[2364]](#footnote-2364) الأصـيل، ثم مات الكفيل مفلسًا[[2365]](#footnote-2365)) : لا يضمن الوكيل للموكّل[[2366]](#footnote-2366) شيئًا؛ لأن أخذه الرهن أو الكفيل ممَّا جوَّزه الشرع، فلا يضمن([[2367]](#footnote-2367)).



[ الـقـاعـدة الـرابـعـة بـعـد الـمـائـة ]

الجَهَالةُ المُفضِيةُ إلى النِّزاعِ مُفسِدَةٌ للعقْدِ([[2368]](#footnote-2368)) :

فروع هذا الأصل كثيرة لا [تحصى][[2369]](#footnote-2369)، وإنّما قيّد بالإفضاء إلى المنازعة؛ لأنَّ الجهالة إذا لم [تكن][[2370]](#footnote-2370) [مفضية][[2371]](#footnote-2371) إليه([[2372]](#footnote-2372)) : لا يَفْسُدُ العقدُ.

«فإذا باع الطعام و[[2373]](#footnote-2373)الحبوب بإناء بعينه، أو بحجر([[2374]](#footnote-2374)) بعينه، لا يـعرف مقدارهمـا:

جاز، وهذه الجهالة فيه لا [تفضي][[2375]](#footnote-2375) إلى المنازعة؛ لأنّ التّسليم في مثل هذا البيع مستعجل فَيندُرُ هلاك كلٍّ منهما (من الإناء والحجر) قبل التسليم»([[2376]](#footnote-2376)).

**فإن[[2377]](#footnote-2377) قيل** : «لو باع العبيد الأربعة، على أنَّ المشتري بالخيار ثلاثة أيام، يأخذ أيّما[[2378]](#footnote-2378) شاء ويرد الباقين. [أ][[2379]](#footnote-2379)و اشترى بأي ثمن شاء : فإن الجهالة[[2380]](#footnote-2380) لم تفضِ [إلى][[2381]](#footnote-2381) المنازعة والبيع باطل !.

**قـلـنا** : [إنـا][[2382]](#footnote-2382) لـم نَـقُـلْ : إنّ كـلَّ مـا هـو بـاطـل[[2383]](#footnote-2383) لابُدَّ وأن يكون بـطـلانه للجهـالـة الـمفـضيـة إلـى الـمنازعة! فيـجوز أن يكون البيع باطـلاً لمعنى آخر، وهو عدم الـمعقود[[2384]](#footnote-2384) عليـه ؛ لكونه غَيْرَ عينٍ[[2385]](#footnote-2385) في الأوّل([[2386]](#footnote-2386))،

ولجهالة[[2387]](#footnote-2387) الثمن في الثانية»([[2388]](#footnote-2388)).



[ الـقـاعـدة الـخـامـسـة بـعـد الـمـائـة ]

جَهَالة السَّبَبِ لاَ يُعتبر([[2389]](#footnote-2389)) عندَ تَيَقُّنِ مَنْ لَهُ الحَقُّ([[2390]](#footnote-2390)) :

فمن قطع يد عبد عمدًا، فأُعتقَ، فسرى[[2391]](#footnote-2391) :

• أُقيد[[2392]](#footnote-2392) **إن وَرِثَه**[[2393]](#footnote-2393) **سيّدُه فقط**([[2394]](#footnote-2394)) عند أبي حنيفة وأبي يوسف، مع أنَّ سببَ الاستحقاق مجهولٌ؛ لأن القود يجب بالموت مستندًا إلى وقت الجرح : فإن اعتبر وقت الجرح[[2395]](#footnote-2395)، فسبب الولاية الملك، فإنّه سبب من وجه.

وإن اعتبر وقت الموت، فسببها الوراثة بالولاء، وهو سبب[[2396]](#footnote-2396) من وجه.

فليس السبب بمتحققّ، ولكن من له الحقّ مُتيقّن من أي وجهٍ كان، سواء كان بالولاية أو بالإرث.

• وعند محمد: لا يُقَاد؛ لأنّ جهالة سبب الاستحقاق [تتضمّن][[2397]](#footnote-2397) جهالة المُستحِقّ([[2398]](#footnote-2398))؛

لأنّ مُسْتَحِقّ[[2399]](#footnote-2399) القود بالملك صار[[2400]](#footnote-2400) بالعتق وارثًا بالولاية؛ لأنّ «تبدل السبّب قائم مقام[[2401]](#footnote-2401) تَبدُّل الذات» - كما مرّ في باب التاء([[2402]](#footnote-2402))- فإن اعتبرنا[[2403]](#footnote-2403) وجود القود[[2404]](#footnote-2404) [مضافًا إلى وقت الجرح: لا يوجد المالك ليستوفي القود][[2405]](#footnote-2405)، فسقط[[2406]](#footnote-2406).

«**فأما إذا لم يكن الوارث السيّدَ فقط**؛ بل له وارث غيره: لم يُقَدْ[[2407]](#footnote-2407) بالاتفاق([[2408]](#footnote-2408))؛ لأن المعتبر :

- إن كان وقت الجرح فالمستحق[[2409]](#footnote-2409) السيد.

* وإن كان وقت الموت فذلك الوارث، أو هو مع [السيِّد][[2410]](#footnote-2410)، فجهالة[[2411]](#footnote-2411) [المقضي]([[2412]](#footnote-2412)) له

يـمـنـع[[2413]](#footnote-2413) الـحـكـم»([[2414]](#footnote-2414)).



[ الـقـاعـدة الـسـادسـة بـعـد الـمـائـة ]

جهالةُ السّاقطِ لا [تمنعُ][[2415]](#footnote-2415) صِحَّةَ العقدِ؛ لأنَّهَا لا [تُفضِي][[2416]](#footnote-2416) إلى المنازَعَةِ([[2417]](#footnote-2417)) :

فالصلح :

• لا يفسد بجهالة الـمُصَالَح عنه؛ لأنه ساقط.

• ويفسـد بجهالة البـدل؛ لأنّه واجب الأداء، فجهالته [تفضي][[2418]](#footnote-2418) إلى المنازعة([[2419]](#footnote-2419)).



[ الـقـاعـدة الـسـابـعـة بـعـد الـمـائـة ]

جَهَالَةُ المَكْفُولِ لَهُ تُبطِلُ الكفالةَ، وكذا جهالةُ المكفولِ عنهُ([[2420]](#footnote-2420)):

فإذا قال : ما ذاب([[2421]](#footnote-2421)) للناس، أو لأحد منهم عليك فعليّ : لا تصحّ؛ لأن المكفول له([[2422]](#footnote-2422)) في [الصورة][[2423]](#footnote-2423) الأولى[[2424]](#footnote-2424)، والمكفول عنه([[2425]](#footnote-2425)) في [الصورة][[2426]](#footnote-2426) الثانية مجهول([[2427]](#footnote-2427)).

• ولذا قال أبو حنيفة : إذا قُسّمت التركة بين الورثة والغرماء بشهود، ولم يقولوا : لا نعلم له وارثًا أو غريمًا آخر : لم يُكفَلوا([[2428]](#footnote-2428))؛ لأن المكفول له([[2429]](#footnote-2429)) ليس بمعلوم. وهذا جارٍ[[2430]](#footnote-2430) على القياس.

• وقال أبو يوسف ومحمد : يؤخذ منهم الكفيل([[2431]](#footnote-2431))؛ استحسانًا.

**وجه الاستحسان** : إن القاضي نُصب ناظرًا للغيب([[2432]](#footnote-2432))، ولا نظر بترك الاحتياط في أخذ الكفيل، فيحتاط بأخذه([[2433]](#footnote-2433)).

واعلم أنَّ في قول أبي حنيفة بحث([[2434]](#footnote-2434))، فإنّه قال : [إذا][[2435]](#footnote-2435) ادّعى رجلٌ دارًا في يد آخر أنها لأبيه، مات وتـركها مـيراثًـا لـه، وأقـرَّ ذو اليـد : يَدفع[[2436]](#footnote-2436) الدار إلى المدّعي[[2437]](#footnote-2437)،

[ويكفل][[2438]](#footnote-2438) ، مع أن المكفول له([[2439]](#footnote-2439)) مجهول([[2440]](#footnote-2440)) !.

«**وأجيب عنه**[[2441]](#footnote-2441): أنّ ذا اليد إذا أقرّ لم يبق له فيها ملك، ولم يثبت[[2442]](#footnote-2442) للمُقرِّ له بحجة كاملة؛ لأن «الإقرار حجة قاصرة»([[2443]](#footnote-2443))، فكان[[2444]](#footnote-2444) مظنَّة أنْ ثمَّةَ مالكًا لا محالة، وأقل ذلك بيت المال، وهو معلوم، فكان التكفيل له»([[2445]](#footnote-2445)).

**ويرد على هذا الجواب** : «أنّ القاضي إذا دفع [العبد][[2446]](#footnote-2446) الآبـق واللقطة إلى رجل أثبت عنده أنه[[2447]](#footnote-2447) صاحبه : يأخذ منه كفيلاً»([[2448]](#footnote-2448)) مع أن المدّعي أثبت دعواه بحجة تامة وهي البينة ومع هذا يكفل!.

**أقول : ويمكن أن يجاب عنه** : أن القاضي ليس بخصم شرعي؛ لأن الخصم الشرعي من ادعى يد الملك في المدعَى، والقاضي والمدعي يَعْتَرِ [فَانِ][[2449]](#footnote-2449) بعدم يد الملك للقاضي، ففي إقامة المدّعي البيّنة على القاضي نوع قصور، فلا يثبت[[2450]](#footnote-2450) الملك بحجَّة تامة، فكانت هذه المسألة كالمسألة[[2451]](#footnote-2451) الأولى([[2452]](#footnote-2452)).



[ الـقـاعـدة الـثـامـنـة بـعـد الـمـائـة ]

الحاجةُ تُنَزَّلُ منزلةَ الضَّرورةِ، عامَّةً كانتْ أو خاصَّةً([[2453]](#footnote-2453)) :

• « جُوزت[[2454]](#footnote-2454) الإجارة على خلاف القياس؛ للحاجة؛ ولذا قلنا : لا يجوز إجارة بيتٍ بمنـافع بيتٍ؛ لاتحاد جنس المنفعة، فلا حاجة، بخلاف ما إذا اختلف[[2455]](#footnote-2455).

**• ومنها** : ضمان الدّرْك([[2456]](#footnote-2456)) جُوِّز على خلاف القياس.[[2457]](#footnote-2457)([[2458]](#footnote-2458))

**• ومـن ذلك** : جـواز الـسّــلم[[2459]](#footnote-2459)؛ دفعًا لحاجة المفاليس.

**• ومـنـهـا** : جواز الاستصناع([[2460]](#footnote-2460))؛ للحاجة.

• ودخـول الـحمّام مع جهالة مكـثه فيها([[2461]](#footnote-2461))، وما يستعمله من مائها، وشربه من السقاء.

**• ومنها** : الإفـتاء بـصحة بـيع الـوفـاء([[2462]](#footnote-2462)) ، وقـد سـمّـوه بـيـع

الأمانة([[2463]](#footnote-2463)). والشافعية يسمونه [الرهن][[2464]](#footnote-2464) المعاد([[2465]](#footnote-2465)).

• وفي (القنية) : يجوز للمحتاج الاستقراض بالرّبح»([[2466]](#footnote-2466)).

**وخرج** عن هذه القاعدة :

• أن «شهادة أهل السجن فيما يقع [بينهم][[2467]](#footnote-2467).

• [وشهادة][[2468]](#footnote-2468) الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة.

• وشهادة النّساء فيما يقع في الحمامات: لا تقبل، وإن[[2469]](#footnote-2469) مسّت الحاجة إليه([[2470]](#footnote-2470))!.

**والجواب** : أن الشرع شَرَعَ لذلك طريقًا، وهو [الامتناع]([[2471]](#footnote-2471)) عن حضور الملاعب[[2472]](#footnote-2472)، وعمّا يستحق به[[2473]](#footnote-2473) الدخول في السجن، ومنع النِّساء عن الحمام، فإذا لم[[2474]](#footnote-2474) [يمتثلوا][[2475]](#footnote-2475) كان التقصير مضافًا إليهم، لا إلى الشرع.

كذا في (البزَّازيَّة)» ([[2476]](#footnote-2476)).



[ الـقـاعـدة الـتـاسـعـة بـعـد الـمـائـة ]

الحادثُ يُضَافُ إلى أقربِ الأوقَاتِ :

هذا الأصل مذكور في باب الألف بعبارة أخرى، وهي: «الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته»([[2477]](#footnote-2477))، فيكتفى بما ذكر فيها من الفروع والأحكام، فلا حاجة إلى[[2478]](#footnote-2478) زيادة التفصيل.



[ الـقـاعـدة الـعـاشـرة بـعـد الـمـائـة ]

الحالُ [تَدُلُّ][[2479]](#footnote-2479) على [ما][[2480]](#footnote-2480) قَبْلَهَا([[2481]](#footnote-2481)) :

**فلهذا** : إذا «مات ذمِّيّ، فقالت[[2482]](#footnote-2482) عِرْسُهُ([[2483]](#footnote-2483)) : أسلمت بعد موته. وقال[[2484]](#footnote-2484) ورثته[[2485]](#footnote-2485): قبله[[2486]](#footnote-2486): صُدِّقوا؛ لأن الإسلام ثابت[[2487]](#footnote-2487) في الحال، و«الحال [تدل][[2488]](#footnote-2488) على [ما][[2489]](#footnote-2489) قبلها».

كما في مسألة الطاحونة : إذا اختلف المؤجَّر والمستأجر في جريان الماء وانقطاعه[[2490]](#footnote-2490)، حيث يُحكَّم الحال، ويُستدلّ بها على[[2491]](#footnote-2491) الماضي»([[2492]](#footnote-2492)).

**فإن قلتَ** : لو مات مسلم، فقالت عرسه : أسلمت قبل موته. وقال ورثته: بعده : فإن القول للورثة أيضًا على خلاف مقتضى هذا الأصل!.

**أقول** : هذا الأصل من قبيل العمل بالظاهر، و«الظاهر يعتبر[[2493]](#footnote-2493) للدفع[[2494]](#footnote-2494)، ولم([[2495]](#footnote-2495)) يعتبر للاستحقاق»([[2496]](#footnote-2496)) ([[2497]](#footnote-2497)).

ففي المسألة الأولى : [المرأة][[2498]](#footnote-2498) ادّعت استحقاق الإرث، فلا يثبت الإرث[[2499]](#footnote-2499) بهذا الأصل. والورثة ادّعوا الدّفع بهذا الأصل، فيعتبر.

**وفي المسألة الثانية** : ادّعت المرأةُ الإسلام قبل موت زوجها، وعجزت عن إقامة البينة، فيضاف الحكم إلى أقرب الأوقات، كما هو الأصل في الحوادث. وقد مرّ في باب الألف في بيان ما قالوا : «الأصل إضافة [الحادث][[2500]](#footnote-2500) إلى أقرب أوقاته»([[2501]](#footnote-2501)).

وعـلـم بـهـذا[[2502]](#footnote-2502) : لـو أقـامت الـمرأة بيِّـنـة[[2503]](#footnote-2503) على إسلامها قبل موت زوجها : تقـبل وتـرثـه.

[ الـقـاعـدة الـحـاديـة عـشـرة بـعـد الـمـائـة ]

الحدودُ تَنْدَرِئُ[[2504]](#footnote-2504) بالشُّبُهَاتِ([[2505]](#footnote-2505)) :

«الشبهة : ما يشبه[[2506]](#footnote-2506) الثابت، وليس بثابت»([[2507]](#footnote-2507)).

والأصل في هذا الباب قوله [[2508]](#footnote-2508) :

«[ ادرؤوا ][[2509]](#footnote-2509) الحُدُودَ بالشبهاتِ ما استطعتُمْ»([[2510]](#footnote-2510)).

**وفروع هذا الأصل كثيرة :**

**ومنها**[[2511]](#footnote-2511) : إذا علق الزوج الثلاث بالوطء، فأولـج[[2512]](#footnote-2512)، ولبـث : فـلا عُـقْرَ([[2513]](#footnote-2513)) به؛

لأن الجماع إدخال الفرج إلى[[2514]](#footnote-2514) الفرج، ولم يوجد ذلك بعد وقوع الطلاق.

وإن أولـج ثانيًا في هذا المجلس : وجب العقر، ولا يجب الحدّ، مع وجود الوطء فيه حقيقة بعد ثبوت الحرمة، وعدم وجوب الحد؛ للشبهة (وهي اتحاد المجلس) والمقصود (وهو قضاء الشهوة)[[2515]](#footnote-2515).

كذا في (الهداية)([[2516]](#footnote-2516)).

وأنواع الشبهة مذكورة في المفصلات([[2517]](#footnote-2517)).



[ الـقـاعـدة الـثـانـيـة عـشـرة بـعـد الـمـائـة ]

الحرُّ لا يدخلُ تحتَ اليدِ([[2518]](#footnote-2518)) :

«فلا يُضمَن [بالغصب][[2519]](#footnote-2519) ولو صبيًّا فمات في يده فجأةً، أو بحمَّى[[2520]](#footnote-2520)([[2521]](#footnote-2521)).

**ولا يـرد** : مـا لـو مـات بصـاعـقـة، أو [نَـهْـشَـةِ]([[2522]](#footnote-2522)) حـيـةٍ،

أو [بنقله]([[2523]](#footnote-2523)) إلى أرضٍ مُسْبَعَةٍ([[2524]](#footnote-2524))، أو إلى مكان الصواعق، أو إلى مكان[[2525]](#footnote-2525) يغلب فيه الحمّى والأمراض : فإنّ ديتَهُ إلى[[2526]](#footnote-2526) عاقلةِ الغاصب!.

**لأنه** [ضمان][[2527]](#footnote-2527) اتلاف، لا [ضمان]**5** غصب[[2528]](#footnote-2528)، والحر[[2529]](#footnote-2529) يُضمن بالإتلاف، والعبد بهما([[2530]](#footnote-2530))، والمكاتب كالحرّ ولو صغيرًا[[2531]](#footnote-2531)، وأم الولد كذلك»([[2532]](#footnote-2532)).

«**ومن فروع هذا الأصل** : لو طاوعته حرّة على الزنا : فلا مهر لها. ولو كان الواطئ صبيّا، فلا حدّ ولا مهر.

بخلاف ما إذا طاوعته أمة[[2533]](#footnote-2533)؛ لكون المهر حقّ[[2534]](#footnote-2534) السيد»([[2535]](#footnote-2535)).

«وقال أصحابنا : إذا[[2536]](#footnote-2536) [تنازع][[2537]](#footnote-2537) رجلان في امرأة[[2538]](#footnote-2538)، وكانت في بيت أحدهما، أو دخل بها أحدهما : فهو الأولى؛ لكونه دليلاً على[[2539]](#footnote-2539) سبق [عقده][[2540]](#footnote-2540)»([[2541]](#footnote-2541))- على ما حققناه[[2542]](#footnote-2542) في باب الألف([[2543]](#footnote-2543)) مـن أنّ «الأصـل في الحوادث أن يضاف حدوثها إلى أقرب الأوقات»-.

وهذا يدلّ على أنّ الحرّة تدخل تحت يد الزّوج، فالأولى أن يقال : الحر لا يدخل[[2544]](#footnote-2544) تحت اليد إلاّ الزّوجة فإنـها في يد زوجها([[2545]](#footnote-2545)).

وفي (جامع الفصولين) : «امرأة في دار رجل يدّعي أنها امرأته، وخارج يدعيها وهي تصدِّقه[[2546]](#footnote-2546): فالقول لربِّ الدَّار. وهذا صريح بأن اليد [تثبت][[2547]](#footnote-2547) على الحرّة بحفظ الدار، كما في الـمـتاع»([[2548]](#footnote-2548)).



[ الـقـاعـدة الـثـالـثـة عـشـرة بـعـد الـمـائـة ]

«الحرمةُ [تَتَعدَّى]([[2549]](#footnote-2549)) فِي الأموالِ مَعَ العلمِ بها إلا في حقِّ الوارِثِ([[2550]](#footnote-2550)):

فإنّ مالَ مورِّثه حلال له وإن علم بحرمته - من (الخانية)([[2551]](#footnote-2551))-. وقيَّده في (الظهيرية)([[2552]](#footnote-2552))

بأن لا يعلم أربابَ الأموال»([[2553]](#footnote-2553)).

[ الـقـاعـدة الـرابـعـة عـشـرة بـعـد الـمـائـة ]

الحقيقةُ تُتركُ بدلالةِ العادةِ([[2554]](#footnote-2554)) :

**ولذا** : لو حلف لا يـأكل لـحمًا : لا يـحنث بأكل لحم الخنـزير والآدمي على القول المفتى به([[2555]](#footnote-2555)).

وفــي (الكــنـز)[[2556]](#footnote-2556)([[2557]](#footnote-2557)) :

يـحـنـث([[2558]](#footnote-2558)).

وأجاب الزيلعيّ([[2559]](#footnote-2559)) بأنه عُرفٌ عملي، فلا تترك [له][[2560]](#footnote-2560) الحقيقة بخلاف العرف اللفظي.

وقد ردّه في (فتح القدير)([[2561]](#footnote-2561))([[2562]](#footnote-2562))؛ لقولهم في الأصول: «الحقيقة تترك بدلالة العادة» وليست

العادة إلا عرفًا عمليًا، فلا فرق[[2563]](#footnote-2563) بين العرف العمليّ واللفظي. وأفتوا بعدم الحنث في هذه المسألة.



[ الـقـاعـدة الـخـامـسـة عـشـرة بـعـد الـمـائـة ]

الحكمُ يَنْتَهِي بانتهاءِ علَّتِهِ([[2564]](#footnote-2564)) :

**ومن فروع هذا الأصل**: إذا اشترى عبدًا بالخيار، فمرض العبد في مدَّة الخيار، فالحكم فيه : عدم جواز الرّد.

والعلة : المرض.

فإذا انتهت العلّة في المدّة بصحّته([[2565]](#footnote-2565)): ينتهي الحكم (وهو عدم جواز الرد)، ويُحكم بجوازه[[2566]](#footnote-2566)([[2567]](#footnote-2567)).

وقد ذَكَرْ[نَا][[2568]](#footnote-2568) في باب الباء[[2569]](#footnote-2569) أصلاً آخرَ وهو: «بقاء الحكم مستغن عن بقاء العلة»([[2570]](#footnote-2570))، وبينهما **التدافع مُتَوَهّمٌ** !.

**والجواب** في دفع[[2571]](#footnote-2571) التوهّم([[2572]](#footnote-2572)) : أن انتفاء الحكم بانتهاء العلة إذا كان الحكم [ثابتًا مع منافٍ؛ ففي هذه المسألة المقتضي لجواز الرَّد][[2573]](#footnote-2573) شَرْطُ الخيار، والمرض يمنع عمل[[2574]](#footnote-2574) المقتضي، «فإذا زال المانع عاد الممنوع»([[2575]](#footnote-2575)) (وهو جواز الرّد)، [لأن الحكم ههنا ثابت مع مناف؛ لأن شرط الخيار يقتضي جواز الرّد][[2576]](#footnote-2576)، والمرض علّة يمنعه[[2577]](#footnote-2577)، فكانت ثابتـة بمناف، فإذا انتهت العلة يعمل[[2578]](#footnote-2578) المقتضي، [فيثبت][[2579]](#footnote-2579) جواز الرّد.

وأما استغناء الحكم عن بقاء العلة : إذا كان الحكم ثابتًا بلا مناف (وهو المقتضي)، فإذا انتفى المقتضي لا يتغيّر[[2580]](#footnote-2580) بانتهاء العلة([[2581]](#footnote-2581))؛ لأن الحكم (وهو عدم[[2582]](#footnote-2582) جواز الرد) ساقط،

و«الساقط لا يعود»([[2583]](#footnote-2583)).

**ومثاله** : اشترى عبدًا بالخيار، فمرض العبد في مدة الخيار، وأراد المشترى الرّد[[2584]](#footnote-2584)، فترافعا وحكم القاضي بسقوط الخيار، وزال المرض في المدّة: ليس له ذلك([[2585]](#footnote-2585))؛ لأن المقتضي انعدم بحكم القـاضي، فـلـزم البيع[[2586]](#footnote-2586) ولـم يبـق[[2587]](#footnote-2587) الـمقتضي ليـعمل فيـه([[2588]](#footnote-2588))، فـبـقـي الـحكم وإن انتـهت العـلـة([[2589]](#footnote-2589)). وسيـأتي تفـصيله في باب السين -إن شاء الله-([[2590]](#footnote-2590)).

**فـإن قـيـل** : يـلـزم عـلى هـذا عـدم جـواز رجـوع الـواهـب[[2591]](#footnote-2591) فـي أرض وهـبـهـا لآخر[[2592]](#footnote-2592)، وبـنـى الـمـوهـوب لـهُ فـيـها، وحـكـم القـاضـي بـعـدم جـواز الـرّجـوع؛ لـمانع وهـو الزيـادة الـمتـصلة بعـد انـدراس الـبنـاء.

[و][[2593]](#footnote-2593) لم يقل أحد بهذا([[2594]](#footnote-2594))، مع أنّ جواز الرّجوع سقط بحكم القاضي !.

**أقول** : الحكم ههنا ثابت [بمناف][[2595]](#footnote-2595) غير ذلك، وهو قوله  [[2596]](#footnote-2596) : « الواهبُأحقُّ بهبتــِه ما لم[يُــثبْ][[2597]](#footnote-2597) منها[[2598]](#footnote-2598)»([[2599]](#footnote-2599)).

فينتهي الحكم[[2600]](#footnote-2600) (وهو عدم الرجوع[[2601]](#footnote-2601)) بانتهاء العلة (وهي الزيادة المتصلة)، ويحكم بجواز الرجوع بعد اندراس البناء.

وهذا من دقائق علم الأصول، فَأَمْعِن النظر ليتّضح لك الفرقُ بين فروع هذين الأصلين، و[فروعهما][[2602]](#footnote-2602) كثيرة لا يتحمل تفصيلها هذا المختصر.



[ الـقـاعـدة الـسـادسـة عـشـرة بـعـد الـمـائـة ]

الحكمةُ [تُرَاعَى][[2603]](#footnote-2603) فِي الجِنْسِ لا في الأفْرَادِ([[2604]](#footnote-2604)) :

فساد[[2605]](#footnote-2605) البيع بشرط لا يقتضيه العقد ولأحد العاقدين [فيه][[2606]](#footnote-2606) نفع؛ [لاحتمال][[2607]](#footnote-2607) النزاع.

فإذا لم يوجد النـزاع في بعض الأفراد لا ينـقلب صحيـحًا، فحق الفسخ ثابت لمن له[[2608]](#footnote-2608) النفع مع[[2609]](#footnote-2609) أن النـزاع منه عبث.

والحكمةُ في حرمة الخمر البغضاءُ والعداوة والصدود عن الصلاة، فلا يعتبر عدم[[2610]](#footnote-2610) وقوعها في بعض الأفراد، والحرمة [ثابتة][[2611]](#footnote-2611) لكل أحد[[2612]](#footnote-2612)([[2613]](#footnote-2613)).

و**خرج** عن هذا الأصل : بيع النعل مع شرط التشريك[[2614]](#footnote-2614).

و**جوابه** قد مر في باب الثاء([[2615]](#footnote-2615)).



[ الـقـاعـدة الـسـابـعـة عـشـرة بـعـد الـمـائـة ]

حكمُ الخفيِّ : النَّظرُ فيه؛ ليُعلمَ أنَّ خفاهُ لزيادةٍ أو نُقصانٍ فَيَظْهَرَ المُرَادُ([[2616]](#footnote-2616)) :

• فإن كان لمزيّةٍ على معنى الظاهر : يصح[[2617]](#footnote-2617) الإلحاق به؛ كالسـرقة في قوله تعالى: ... ([[2618]](#footnote-2618)) الآية - ظاهر[ة][[2619]](#footnote-2619) فيمن أخذ مال الغير[[2620]](#footnote-2620) من الحرز، خفيّةٌ بالنسبة إلى من اختص باسم آخر يعرف به، كالطَّرار([[2621]](#footnote-2621)).

**وتقـريـره** : أن [فـعل][[2622]](#footnote-2622) كـلِّ واحدٍ مـنهـما، وإن كان يـشـبـه[[2623]](#footnote-2623) فعل الآخر، لكن اختلاف الاسم يدل على اختلاف المسمّى ظاهرًا، فاشتبه[[2624]](#footnote-2624) الأمر أنه دخل تحت لفظ السارق، حتى يقطع كالسارق، أمْ لا؟. ([[2625]](#footnote-2625))

«فنظرنا في السرقة فوجدناها جناية من حيث إنه أخذ المال على وجه الخفية من حرز كامل[[2626]](#footnote-2626)، وهذا المعنى موجود في الطرار مع زيادة؛ لأن السارق يأخذ [عند][[2627]](#footnote-2627) غيبة الحافظِ أو نومِهِ، والطرّار يأخذ عند حضوره وانتباهه، إلاَّ أنه اختص باسم آخر (بحدس[[2628]](#footnote-2628) في[[2629]](#footnote-2629) فعله)، فكان فعله زائدًا[[2630]](#footnote-2630) على فعل السارق، فيكون([[2631]](#footnote-2631))جنايته[[2632]](#footnote-2632) أقوى، فيثبت[[2633]](#footnote-2633) وجوب القطع[[2634]](#footnote-2634) فيه بالطريق الأولى، كثبوت حرمة الضرب في حق الأب بحرمة التأفيف([[2635]](#footnote-2635))»([[2636]](#footnote-2636)).

• وإن كان بنقصان لا يصح الإلحاق به، كالنبّاش([[2637]](#footnote-2637))، « فإنه يأخذ مالاً لا حافظ له مِنْ حرزٍ ناقصٍ خُفيةً. فيكون فعله أدنى[[2638]](#footnote-2638) من فعل السارق، فلا يلحق به»([[2639]](#footnote-2639))، ولا يُقطع عند[[2640]](#footnote-2640) أبي حنيفة ومحمد، خلافًا لأبي يوسف([[2641]](#footnote-2641)).



[ الـقـاعـدة الـثـامـنـة عـشـرة بـعـد الـمـائـة ]

الحيلةُ [لدفعِ][[2642]](#footnote-2642) الضَّرَرِ عَنْ نفـسِهِ جائزةٌ، وإنْ تضَرَّر[[2643]](#footnote-2643) الغيرُ في ضِمْنِهِ([[2644]](#footnote-2644)) :

فجاز([[2645]](#footnote-2645)) الحيلة لإسقاط حقّ الشفعة؛ لدفع ضرّر الحِرْمان عن النيلِ إلى ما يحتاج إليه مع أن الشفيع يتضرر بتوهم وقوع الأذى من الجار سَيّىءِ الخلقِ، أو من توابعه([[2646]](#footnote-2646)).

وجوّزَ البعضُ الحيلةَ في الرّبَا؛ لدفع ضرر عدم النماء فيما [تعلق][[2647]](#footnote-2647) أثمانًا[[2648]](#footnote-2648) من شأنه[[2649]](#footnote-2649) نماء، مع أن المديون يتضرّر بالتزام الربح([[2650]](#footnote-2650)).

ومن هذا القبـيل أكثر[[2651]](#footnote-2651) الحيل.



[الـقـاعـدة الـتـاسـعـة عـشـرة بـعـد الـمـائـة ]

الخاصُّ يتناولُ المخصوصَ قطعًا([[2652]](#footnote-2652)) :

بحيث لا يحتمل زيادة البيان؛ لأنه بيِّنٌ في نفسه؛ ولهذا قال علماؤنا : (القرء) يحمل على (الحيض) في قوله تعالى[[2653]](#footnote-2653) : ([[2654]](#footnote-2654))؛ لأن الثلاث اسم خاص لعدد معلوم([[2655]](#footnote-2655)).

**وتقريره** : أن القرء مشترك بين الحيض والطهر؛ «فلو كان المراد به الطهر - كما هو مذهب الشافعي([[2656]](#footnote-2656))- لبطل موجِبُ الخاص (وهو الثلاثة)؛ لأن الطلاق المسنون هو الذي يكون في حالة الطهر، فإذا طلّقها فيه يلزم[[2657]](#footnote-2657) أنْ لا يجب عليها التربّص[[2658]](#footnote-2658) ثلاثة أطهارٍ إجماعًا([[2659]](#footnote-2659))؛ لأن الطّهر الذي وقع [فيه][[2660]](#footnote-2660) الطلاق محسوب عند من قال : المراد به الطهر، فحينئذ تنقضي العدة بباقي[[2661]](#footnote-2661) ذلك الطهر[[2662]](#footnote-2662) وطهرين[[2663]](#footnote-2663) آخرين، فينقص العدد عن الثلاث، وذا لا يجوز؛ لأن فيه [إبطالاً][[2664]](#footnote-2664) لِمُوجِب الخاص.

بخلاف ما لو حملناه على الحيض؛ لأنه يجب التربّص بثلاث([[2665]](#footnote-2665)) قروء كوامل» ([[2666]](#footnote-2666)).

**فإن قيل** : فعلى هذا «يلزم الزيادة[[2667]](#footnote-2667) على الثلاثة إذا طلقها في الحيض؛ لأنه لا يحتسب[[2668]](#footnote-2668) هذا الحيض إجماعًا، والخاص - كما لا يحتمل النقصان - لا يحتمل الزيادة !.

**فالجواب** : أن ذلك الازدياد([[2669]](#footnote-2669)) ضرورة وجوب التكميل، فيكون [مغتفرًا][[2670]](#footnote-2670) غير ملتفت إليه؛ وذلك لأن الحيضة[[2671]](#footnote-2671) لا تقبل [التجزئة][[2672]](#footnote-2672)؛ ولهذا لو قال لامرأته : أنت طالق إذا حِضْتِ نصف حيْضَة : لا تطلق حتى تطهر([[2673]](#footnote-2673))، فوجب تكميل الأولى بالرابعة»([[2674]](#footnote-2674))، والبعض فيما لا يتجزأ يعتبر كاملاً([[2675]](#footnote-2675))، كما إذا قال لامرأته : عليك نصف الطلاق، أو ربعه : يقع طلاقًا كاملاً[[2676]](#footnote-2676).

وبهذا الأصل استدل علماؤنا عدم[[2677]](#footnote-2677) فرضية الترتيب، والتسمية، والوِلاء([[2678]](#footnote-2678)) في الوضوء[[2679]](#footnote-2679)؛ لأن الغسل والـمَسْحَ في آية الوضوء [لفظان][[2680]](#footnote-2680) خاصين([[2681]](#footnote-2681)) بفعل معلوم (وهو إسالة الماء وإصابة البلل([[2682]](#footnote-2682)))، فلو علّق جواز الوضوء بهما([[2683]](#footnote-2683)) لا يكون[[2684]](#footnote-2684) عملاً به، إذْ النص بإطلاق يقتضي جوازهما([[2685]](#footnote-2685)) على أي وجـه حـصل، فلا يـجوز الفسخ بحكم([[2686]](#footnote-2686)) الكتاب بخبر[[2687]](#footnote-2687) الواحد([[2688]](#footnote-2688)).

**فإن قيل** : لِمَ اشترط[[2689]](#footnote-2689) النَيَّة في التيمم مع أن النصَّ ساكتٌ عنه([[2690]](#footnote-2690))([[2691]](#footnote-2691))؟!.

«**أجيب** : بأن النية فيه([[2692]](#footnote-2692)) [ثبتت][[2693]](#footnote-2693) بنفس النص، لا بغيره؛ لأن التيمم ينبئ عنها، إذ هو القصد لغة، والنية هي القصد.

وفيه إشكال[[2694]](#footnote-2694)؛ لأنه إنما يستقيم ذلك لو كانت النية عبارة عن مطلق القصد. وليس الأمر كذلك؛ بل عبارةٌ عن[[2695]](#footnote-2695) قصد الصعيد لاستباحة[[2696]](#footnote-2696) الصلاة، وهذا أخصّ منه، والعام لا دلالة[[2697]](#footnote-2697) له([[2698]](#footnote-2698))، فكيف يستفاد ذلك عنه؟»([[2699]](#footnote-2699)).

كذا قال الإتقاني([[2700]](#footnote-2700)) في (شرح المغني)([[2701]](#footnote-2701)) ولم يجب.

**أقول** : الأمر بقصد الصعيد يوجب الائتمار به، وقصد الائتمار عين النيّة، فإن اتفق مسح[[2702]](#footnote-2702) الوجه واليدين بالصّعيد من غير قصد الائتمار : لا يجوز؛ لأن الصعيد طهور حكمًا لا طبعًا، وفي الوضوء : الماء مزيل[[2703]](#footnote-2703) النـجاسـة الحقيقية([[2704]](#footnote-2704)) بالطـبع، فيزيل النجاسة[[2705]](#footnote-2705) الحكمية([[2706]](#footnote-2706)) بالتبع[[2707]](#footnote-2707)، فلو اتفق غسل أعضاء الوضوء بغير قصد إباحة[[2708]](#footnote-2708) الصلاة [توجد][[2709]](#footnote-2709) الطهارة الصالحة لإباحتها، فيجوز الصلاة بها.

**وخرج** عن هذا الأصل :

• ما قال محمد([[2710]](#footnote-2710)) والشافعي([[2711]](#footnote-2711)): جعل الزوج الثاني[[2712]](#footnote-2712) غاية للحرمة([[2713]](#footnote-2713)) بكلمة خاصة لها وهي[[2714]](#footnote-2714) كلمة (حتى) في قوله تـعالى: [[2715]](#footnote-2715)  ([[2716]](#footnote-2716))، ولا غاية قبل وجود المغيّا، وهو الحرمة الغليظة([[2717]](#footnote-2717))، فكان[[2718]](#footnote-2718) وجوده   
كعدمه قبل وجود [الحرمة][[2719]](#footnote-2719) الغليظة([[2720]](#footnote-2720))، فمن أين يصير [هادمًا]([[2721]](#footnote-2721)) للطلقة والطلقتين في الحرة؟!([[2722]](#footnote-2722)).

• وكذا ما قال الشافعي([[2723]](#footnote-2723)): إن القطع خاص لـمعنى معلـوم في قـوله تعالى:  ([[2724]](#footnote-2724))، فكيف يكون إبطال عصمة المال عملاً به([[2725]](#footnote-2725))؟!.

**فالجواب عن الأول** : أن قوله  «لعن الله المُحَلِّلَ والمُحَلَّل له»([[2726]](#footnote-2726)) يدل على أن «المحلل يثبتُ الحِلَّ، كما أنّ المُحرِّم يُثبت الحرمة، فيكون الزوج الثاني مثبتًا للْحِلِّ، وهو في المطلقة ثلاثًا ظاهر، وفيما[[2727]](#footnote-2727) دون يثبت بالطريق الأولى[[2728]](#footnote-2728)»([[2729]](#footnote-2729)).

وعن **الثاني** : «أنّ القطع بتسميته جزاء في قوله تعالى[[2730]](#footnote-2730):  ([[2731]](#footnote-2731))، يدلّ على كماله، وكماله([[2732]](#footnote-2732)) يستدعي كمال الجناية، وألاّ[[2733]](#footnote-2733) يزيد الجزاء على الجناية، ولا كمال في قيام حقّ العبد[[2734]](#footnote-2734)، إذ الإضافة إليهم ضرورة حاجتهم([[2735]](#footnote-2735))، وإلا لا ملك لهم في الحقيقة، وهي[[2736]](#footnote-2736) نعم الله تعالى [خلقت][[2737]](#footnote-2737) لعباده[[2738]](#footnote-2738)، فلا [تكون][[2739]](#footnote-2739) الجناية بأخذ أموالهم من حيث هي حقهم كاملة في كونها جناية»([[2740]](#footnote-2740))، فلا يجب الضمان.

وفي هذا الباب أجوبة وإشكالات وفروع غير ذلك، ذُكرتْ في كتب الأصول([[2741]](#footnote-2741)) لا يـتحمّل[[2742]](#footnote-2742) بيانها هذا المختصر[[2743]](#footnote-2743).



[ الـقـاعـدة الـعـشـرون بـعـد الـمـائـة ]

الخراجُ بالضمَان([[2744]](#footnote-2744)) :

هـو حـديـث صـحـيـح رواه الإمـام أحـمد[[2745]](#footnote-2745) [عـن][[2746]](#footnote-2746) ابـن[[2747]](#footnote-2747) داود

وغـيـره([[2748]](#footnote-2748)).

وفي بعض طرقه ذكرُ السّبب : أن رجلاً ابتاع عبدًا، فأقام عنده ما شاء الله، ثم وجد [به][[2749]](#footnote-2749) عيبًا فخاصمه إلى النبي  ، فرده عليه، قال الرجل : يا رسول الله : قد استعمل غلامي. فقال  : « الـخـراجُ بالضَّمَانِ »([[2750]](#footnote-2750)).

قـال أبُـو عُـبِـيـدِ الله([[2751]](#footnote-2751)) : «الـخـراج فـي هـذا الـحـديـث : غـلّـةُ عـبـدٍ يـشـتـريـه[[2752]](#footnote-2752) الـرجـل، فـيـسـتـعْـملـه زمـانًـا، ثـم يَـعثُر منه على عيب دَلَّسَهُ[[2753]](#footnote-2753) و[[2754]](#footnote-2754) أخفاه[[2755]](#footnote-2755) البائع، فيردُّهُ ويأخذ جميع الثمن، [فيفوز][[2756]](#footnote-2756)

بغلّته كلّه([[2757]](#footnote-2757)) لأنه([[2758]](#footnote-2758)) كان في ضمانه»([[2759]](#footnote-2759)).

«وقال أصحابنا في (خيار العيب): إن الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الأصل لا تمنع الرّد بالعيب([[2760]](#footnote-2760))؛ كالكسب والغلة، وتُسلَّم[[2761]](#footnote-2761) للمشتري، ولا يضره حصولها مجانًا : لأنه(6) لم يكن([[2762]](#footnote-2762)) جزءًا من المبيع، فلم يملكه(6) بالثمن؛ بل بالضمان[[2763]](#footnote-2763).

وبمثله يطيب الربح[[2764]](#footnote-2764)؛ للحديث»([[2765]](#footnote-2765)).

«وذكر فخر الإسلام في أصوله([[2766]](#footnote-2766)) : أن هذا الحديث من جوامع الكـلم، لا يجوز

نـقـلـه بالـمـعـنى»([[2767]](#footnote-2767)).

واعلم أنه  : «قضى بذلك في ضمان الـملك، وجعل الخراج لمن هو مالكه»([[2768]](#footnote-2768))؛ ولهذا خراج[[2769]](#footnote-2769) المبيع قبل قبضه (الـمشتري)([[2770]](#footnote-2770)) لا يكون للبائع مع أنه في ضمانه؛ لعـدم الـملك، فإن المبيع في يده كالرهن إن لم يقبض الثمن، أو كالوديعة إن قبضه[[2771]](#footnote-2771).

وخراج الرّهن والوديعة لمالكهما.

وكذا خراج المغصوب لا يطيب للغاصب مع أنه في ضمانه؛ لأنه لا يملك المغصوب[[2772]](#footnote-2772) قبل الضمان، ويتصدق به لاستفادته[[2773]](#footnote-2773) ببدل[[2774]](#footnote-2774) خبيث، وهو التصرف في مال الغير، بخلاف المشتري؛ لأن المبيـع صار ملكه بالعقد([[2775]](#footnote-2775)) - كما مرّ تفصيله في باب الألف([[2776]](#footnote-2776))-.

[الـقـاعـدة الـحـاديـة والـعـشـرون بـعـد الـمـائـة ]

الدَّاخلُ تَحْتَ العَقْدِ عملٌ سليمٌ، والمُفْسَدُ غيرُ داخلٍ([[2777]](#footnote-2777)) :

**ولهذا** : لو استأجر حمّالاً لنقل الدن([[2778]](#footnote-2778)) من مكان[[2779]](#footnote-2779) إلى مكان، فانكسر الدن في الطريق : ضَمِنَ الحمّالُ[[2780]](#footnote-2780) قيمَتَهُ؛ لأن المعقود عمل سليم، ولم يوجد، والعمل المفسَد لا يدخل تحت العقد، فلم يبق أجيرًا. ومالكه مخير إن شاء ضمَّن قيمَتَهُ في مكان حمله بلا أجر، وإن شاء ضمَّن قيمته في مكان[[2781]](#footnote-2781) كسره بحصة أجره([[2782]](#footnote-2782))؛ لأن فيه وجهين :

**أحدهما** : أن الحمل شيء واحد، فكان متعديًا من الابتداء، فضمّنه بلا أجر.

**والثاني** : أن ابتداء الحمل حصل بأمره، فلم يكن متعديًا، وإنما صار تعديًا عند الكسر، فضمن[[2783]](#footnote-2783) قيمته عند الكسر، وأعطاه أجرته بحصته، فيختار المالك ويميل في أي وجه شاء([[2784]](#footnote-2784)).



[ الـقـاعـدة الـثانـيـة والعـشـرون بـعـد الـمـائـة ]

دَرْءُ المفاسِدِ[[2785]](#footnote-2785) أولَى مِنْ جَلْبِ المَصَالِحِ([[2786]](#footnote-2786)) :

فإذا تعارض([[2787]](#footnote-2787)) مفسدة ومصلحة : قدم دفع المفسدة غالبًا؛ لأن اعتناء الشرع بالمنهيات أشد من اعتنائه[[2788]](#footnote-2788) بالمأمورات.

وروى في (الكـشـف)([[2789]](#footnote-2789)) حديثًا : «لتـرْكُ[[2790]](#footnote-2790) ذرَّةٍ ممَّا نَهَى الله عنه أفضلُ مِنْ عبادةِ الثَّقلينِ»([[2791]](#footnote-2791)).

ومن ثمَّ جاز ترك الواجب دفعًا للمشقة، ولم يُسامَحْ في الإقدام على المنهيات، خصوصًا الكبائر[[2792]](#footnote-2792).

• ومن ذلك : ما ذكره البزازي([[2793]](#footnote-2793)) في فتاواه[[2794]](#footnote-2794) : «وهو : لم يجد سُتْرة[[2795]](#footnote-2795) : تَرَكَ الاستنجاءَ ولو على شطّ النّهر؛ لأن النهي[[2796]](#footnote-2796) راجح على الأمر، حتى استوعب النّهيُ الأزمانَ، ولم يقتضِ[[2797]](#footnote-2797) الأمر التكرار»([[2798]](#footnote-2798)).

• ومن ذلك : المبالغة في المضمضة والاستنشاق[[2799]](#footnote-2799) مسنونة، وتكره[[2800]](#footnote-2800) للصائم.

• و[تخليل][[2801]](#footnote-2801) اللحية سنّة في الوضوء، ويكره للمُحرِم.

وإنما قلنا : قُدِّم دفعُ المفسدة غالباً([[2802]](#footnote-2802))؛ لأن المصلحة قد تراعى لغلبتها على المفسدة.

 فمن ذلك : الصلاة مع اختلال[[2803]](#footnote-2803) [شرط][[2804]](#footnote-2804) من شروطها - من الطهارة، والسترة([[2805]](#footnote-2805))، أو الاستقبال - فإن في[[2806]](#footnote-2806) كـل ذلك مـفْسَدة؛ لما فيه[[2807]](#footnote-2807) من [ترك][[2808]](#footnote-2808) الإجلال بجلال الله تعالى في أنْ لا يُناجَى إلاّ على أكمل الأحوال[[2809]](#footnote-2809). ومتى تعذّر شيء من ذلك جازت الصلاة بدونه؛ تقديمًا لمصلحة الصلاة على هذه المفسدة.

 ومنه : الكذب مفسدة محرَّمة[[2810]](#footnote-2810)، ومتى تضمّن جلب مصلحة تربو عليه : جاز؛ كالكذب للإصلاح بين الناس، وعلى الزوجة لإصلاحها.

وهذا النوع راجع إلى ارتكاب[[2811]](#footnote-2811) أخف المفسدتين في الحقيقة([[2812]](#footnote-2812)).



[ الـقـاعـدة الـثـالـثـة والـعـشـرون بـعـد الـمـائـة ]

الدَّفْعُ بَعْدَ الحُكْمِ صحيحٌ إلاّ فِي المسألةِ[[2813]](#footnote-2813) [المُخَمَّسَةِ]([[2814]](#footnote-2814)) :

فإذا ادعى زيد ثوبًا في يد عمرو، و[عمرو][[2815]](#footnote-2815) خاصمه[[2816]](#footnote-2816) بالإنكار، فأقام زيد البيّنة، وحُكم له به، ثم قال عمرو- على طريق الدفع -: الثوب عندي وديعة، ويدي ليس بيد الخصومة[[2817]](#footnote-2817): لا يُلتفت إلى قوله، ولم [تُسمع][[2818]](#footnote-2818) دعواه؛ لأن «التناقض يمنع الدعوى»([[2819]](#footnote-2819)).



[ القاعدة الـرابعة والعشـرون بعد المائة ]

دَفْعُ ما ليسَ بواجبٍ[[2820]](#footnote-2820)عليهِ يَسْتَرِدُّهُ[[2821]](#footnote-2821)([[2822]](#footnote-2822)) :

وفروعها كثيرة: منها ما أُدَّي[[2823]](#footnote-2823) على طريق الرشوة([[2824]](#footnote-2824)) .

**وقال ابن نـجيـم** فـي (الأشـبـاه[و][[2825]](#footnote-2825)النـظـائـر) : «لو[استأجر][[2826]](#footnote-2826)دارًا سنة بأجر معلوم، فسكنها سنتين ودفـع أجـرتـهـمـا : لـيـس لـه الاسـتـرداد. والتـخريـج علـى خلافـه! »([[2827]](#footnote-2827)).

**أقول مجيباً** لما أورده : إن الاسترداد[[2828]](#footnote-2828) فيما إذا [دفعه][[2829]](#footnote-2829)بلا غرض صحيح.

أما إذا دفعه لغرض : لا يجوز الاسترداد[[2830]](#footnote-2830) فيه ما دام الغرض باقيًا؛ لئلا يكون ساعيًا في نقض ما أوجبه([[2831]](#footnote-2831)).

وهذا كمن عجّل الزكاة، ودفعها إلى الساعي : فإنه ليس له استردادها[[2832]](#footnote-2832)؛ لأن الدفع كان لغرض، وهو أن يصير زكاة بعد الحول - كذا في (العناية)([[2833]](#footnote-2833))-.

[والغرض][[2834]](#footnote-2834) في الـمسألة الـتي[[2835]](#footnote-2835) ذكرناها([[2836]](#footnote-2836)) التحـرز عن مأثم الغصب، وتطييب خاطر المالك.



[ الـقـاعـدة الـخـامـسـة والـعـشـرون بـعـد الـمـائـة ]

الدَّفعُ[[2837]](#footnote-2837) إذا كان لغرضٍ : لايجوزُ الاسترادُ مادامَ باقِياً([[2838]](#footnote-2838)) :

ذُكِرَ[[2839]](#footnote-2839) هذا الأصل[[2840]](#footnote-2840) في الأصل المتقدم تبعًا([[2841]](#footnote-2841)) وههنا مستقلاً.

**ومن فروعه** : «رجل كفل عن رجل بأمره بألف عليه، فقضى الأصيلُ الكفيلَ قبل أن يعطي الكفيلُ الألفَ صاحبَ المال قائلاً : إنّي[[2842]](#footnote-2842) لا [آ][[2843]](#footnote-2843)من أن يأخذ الطالب منك حقه، فخذها[[2844]](#footnote-2844) قبل أن تؤدى[[2845]](#footnote-2845). فقبضه : ليس للأصيل[[2846]](#footnote-2846) أن يرجع فيها([[2847]](#footnote-2847))؛ لأنه[[2848]](#footnote-2848) تعلق به حق القابض وهو الكفيل، على احتمال قضائه الدين، فيما[[2849]](#footnote-2849) لم يبطل هذا الاحتمال - بأداء الأصيل بنفسه حق الطّالب - ليس له أن يسترده على مقتضى الأصل الذي ذكرناه في صدر الكلام؛ لئلا يكون ساعيًا في نقض ما أوجبه([[2850]](#footnote-2850))».

كذا في (العناية)([[2851]](#footnote-2851)).



[ الـقـاعـدة الـسـادسـة والـعـشـرون بعد الـمـائـة ]

الدَّلاَلَةُ[[2852]](#footnote-2852) [تعملُ][[2853]](#footnote-2853) عَمَلَ الصَّرِيحِ إذَا لَمْ يُوجَدْ صَرِيحٌ يُعَارِضُهَا([[2854]](#footnote-2854)):

فروع هذا الأصل كثيرة :

**ومنها**[[2855]](#footnote-2855) : إذا قام أحدُ العاقدين بعد الإيجاب وقبل القبول : بطل الإيجاب؛ لأن القيام يدل على الإعراض.

**ولا يقال** : إذا قام أحدهما وقال : « قَبِلْتُ » لا ينفذ، مع أن لفظَ «قَبِلْتُ» صريحٌ، وعمل الدلالة مقيّد بعدم تعارض الصّريح!.

**لأن** الصريح وقع بعد عمل الدلالة، فلا يعارضها([[2856]](#footnote-2856)):

**فإن قيل** : قد ذُكر في الأصلين المقدمين([[2857]](#footnote-2857)) : «لئـلا يـكون سـاعـيًا في نقض ما أوجبه»، وهذا يقتضي أن لا يبطل[[2858]](#footnote-2858) الإيجاب بقيام الموجِب عن المجلس، ولا قائل به!.

**قلنا** : الإيجاب[[2859]](#footnote-2859) بلا قبول لا يتمّ، فكان كمن [يجيب بلا قبول][[2860]](#footnote-2860).

[ الـقـاعـدة الـسـابـعـة والعـشـرون بـعـد الـمـائـة ]

دليلُ الشَّيءِ فِي الأمورِ الباطنةِ يقومُ مقامَهُ([[2861]](#footnote-2861)) :

**ولهذا** : مداواة المشتري جُرْحَ الجارية المشتراة يمنع الرّد([[2862]](#footnote-2862))؛ «لأن ذلك دليل قصد [الاستبقاء][[2863]](#footnote-2863)؛ لأن المداواة : إزالة العيب، وهي تمنع الرّد؛ لأنّ نقيضَه (وهو قيام العيب) شرطٌ للتمكن من الرّد، [فتكون][[2864]](#footnote-2864) المداواة دليل قصد الإمساك»([[2865]](#footnote-2865))، وقصد الإمساك من الأمور الباطنة، والمداواة تدل[[2866]](#footnote-2866) عليه، فيقوم([[2867]](#footnote-2867)) المداواة مقام قصد الإمساك.

«وله ذلك([[2868]](#footnote-2868)) بعيب آخر؛ لأن الرّضا بعيب لا يستلزم[[2869]](#footnote-2869) رضاه بغيره.

وكذا الركوب لحاجته»([[2870]](#footnote-2870)).



[ الـقـاعـدة الـثـامـنـة والـعـشـرون بـعـد الـمـائـة ]

الدُّيُونُ تُقْضَى بأَمثَالِهَا([[2871]](#footnote-2871)) :

«عُرِّفَ الدينُ في (الحاوي[[2872]](#footnote-2872) القُدْسِيّ)([[2873]](#footnote-2873)) بأنه عبارة عن : «مالٍ حكميٍّ يـحدث

في الذمة ببيع أو استهلاك أو غيرهما»([[2874]](#footnote-2874)).

وإيفاؤه لا يكون إلا بطريق المقاصّة عند أبي حنيفة -رحمه الله-.

**مثاله** : إذا اشترى ثوبًا بعشرة دراهم : صار الثوب ملكًا له، وأحدث الشراء في ذمته عشرة دراهم[[2875]](#footnote-2875) ملكًا للبائع. فإذا دفع[[2876]](#footnote-2876) المشتري عشرة إلى البائع وجب مثلها في ذمة البائع([[2877]](#footnote-2877))، وقد وجب للبائع على المشتري عشرة بدلاً عن الثوب، ووجب للمشتري على البائع[[2878]](#footnote-2878) مثلها بدلاً عن المدفوعة إليه، فالتقيا قصاصًا.

وتفرع على أن طريق إيفائه إنما هو المقاصة : أنه لو أبرأه عنه بعد قضائه[[2879]](#footnote-2879): صحَّ، ورجع المديون على الدائن بما دفعه»([[2880]](#footnote-2880))؛ «لأن الساقط بالقضاء المطالبة، لا أصل الدين، [فيرجع المديون]([[2881]](#footnote-2881)) بما أدّاهُ إذا أبرأه براءة إسقاط. وإذا أبرأه براءة استيفاء فلا رجوع»([[2882]](#footnote-2882)).

**وتقـريره** : أن المديون إذا دفع مـثل ما استـقرض[[2883]](#footnote-2883) إلى الدائن كان الـمدفوع ديـناً له على الـدائن[[2884]](#footnote-2884) على ما قرّرنا، و[[2885]](#footnote-2885) لكن لا يطالبه؛ لأن عليه دينًا مثله للدائن.

• فإذا أبرأه الدائن براءة إسقاط : سقط ما عليه، وبقي ما أدى دينًا له على الدائن فيطلبه.

• وأمّا إذا أبرأه براءة استيفاء؛ بأن يقول : استوفيتُ[[2886]](#footnote-2886) الدين منك : فقوله اعتراف بما[[2887]](#footnote-2887) جرى بينهما من الإيفاء والاستيفاء، لا[[2888]](#footnote-2888) مسقط لشيء.

[ الـقـاعـدة الـتـاسـعـة والـعـشـرون بـعـد الـمـائـة ]

ذِكْرُ بَعْضِ مَا لاَ يَتَجَزَّأُ كَذِكْرِ كُلِّهِ([[2889]](#footnote-2889)) :

«فإذا طلّق نصفَ تطليقة[[2890]](#footnote-2890) وقعت واحدة([[2891]](#footnote-2891))، أو [طلق][[2892]](#footnote-2892) نصف المرأة : طَلُقَتْ»([[2893]](#footnote-2893)) كُلُّها.

**ولا يقال** : إذا عتق[[2894]](#footnote-2894) بعض عبده لم يعتق كله عند أبي حنيفة، فلا يكون ذكر بعضه كذكر كله!.

**لأن** الكلام فيما لا يتجزأ، والعتق ممّا يتجزأ([[2895]](#footnote-2895)).



[ الـقـاعـدة الـثـلاثـون بـعـد الـمـائـة ]

الرُّؤْيَةُ مِنَ الزُّجَاجِ رُؤْيَةٌ حقيقةً([[2896]](#footnote-2896)) :

**ولذا** : حرم أصل([[2897]](#footnote-2897)) [المنظور][[2898]](#footnote-2898) إلى فرجها الدّاخل من الزجاج[[2899]](#footnote-2899) وفرعها([[2900]](#footnote-2900)).

واستثنى البعض من هذا الأصل : أن رؤية المشتري [الدّهنَ][[2901]](#footnote-2901) من وراء[[2902]](#footnote-2902) الزجاج لا يسقط[[2903]](#footnote-2903) خياره([[2904]](#footnote-2904)).

وعلل صاحب (الدرر) عند ذكر هذه المسألة بأنها : «لا تكون رؤية حقيقية؛ لوجود الحائل»([[2905]](#footnote-2905)).

ولم يصب؛ بل العلة التامة : أنَّ [الدهن][[2906]](#footnote-2906) ممّا يطعم، فيشترط[[2907]](#footnote-2907) لسقوط خيار الرؤية وخيار العيب فيه الذوقُ - كما شُرط[[2908]](#footnote-2908) في المشمومات الشم - ولا يكفي الرؤية ولو[[2909]](#footnote-2909) في الـخارج، فإن المراد من الرؤية : العلم بالمقصود - على ما صرحوا به-([[2910]](#footnote-2910)).

وسمعت[[2911]](#footnote-2911) من بعض الفضلاء يقول : إن الرؤية من وراء الزجاج ليس([[2912]](#footnote-2912)) برؤية[[2913]](#footnote-2913) حقيقة، وفرَّع عليه المسألة التي ذَكر في خيار الرؤية، واستثنى من هذا الأصل المسألة التي ذكر في المصاهرة على خلاف ما قلنا[[2914]](#footnote-2914) وعلّل تخلفها بأن الأصل في البُضع الاحتياط.

ولكن الحق ما ذكرنا؛ لأن الشيوخ يضعون الزجاج([[2915]](#footnote-2915)) على أنوفهم وينظرون به إلى الخطوط والدراهم والجواهر واللآلئ، ولم يقل أحد بأنهم لم يروا حقيقة !! بل رؤيتهم من[[2916]](#footnote-2916) وراء الزجاج أقوى من رؤيتهم بعدمه.

و[[2917]](#footnote-2917) ما أحسن قول من قال :

**در جشم عينك في نهم در موسم ديداريار[[2918]](#footnote-2918)**

**يعني كه بهر ديدنت جشم[[2919]](#footnote-2919) همى باشد جهار([[2920]](#footnote-2920))([[2921]](#footnote-2921)).**

ولئن سلّمنا[[2922]](#footnote-2922) أن الزجاج يُرى الشيء فيما وراءه على غير لون وجرمٍ كان الشيء عليه، لا نسلم أن رؤية المشتري ليس بحقيقة، كالعكس في المرآة([[2923]](#footnote-2923))؛ بل الزجاج يورث الغلظ[[2924]](#footnote-2924) في أوصافه.

وبهذا الاعتبار لا يبعد عدم سقوط خيار المشتري. ومع هذا عدم صحة إيراد الدليل الذي أورده صاحب (الدرر) لا يخفى على من له ذوق سليم([[2925]](#footnote-2925))؛ لأن هذا إنما يكون دليلاً في المرئيّات، لا في المطعومات والمشمومات([[2926]](#footnote-2926)).



[ القـاعـدة الـحـاديـة والـثـلاثـون بـعـد الـمـائـة ]

الرّجُوعُ مِنَ[[2927]](#footnote-2927) الإقْرَارِ بَاطِلٌ([[2928]](#footnote-2928)) :

ومعنى هذا الأصل ظاهر.

وفروعها كثيرة، ومنها : لو قال : له عليّ ألف من [ثمن][[2929]](#footnote-2929) قنٍّ[[2930]](#footnote-2930) اشتريته منه ولم أقبضه -ولم يذكر[[2931]](#footnote-2931) قنًّا بعينه[[2932]](#footnote-2932)- : لزم الألف، و «لا يصدّق في قوله : (ما قبضت) عند أبي حنيفة، وَصَلَ أَوْ فَصَلَ([[2933]](#footnote-2933))؛ لأنـه رجوع عمّا أقرّ به.

وقالا([[2934]](#footnote-2934)) : إن وَصَلَ صُدِّق، وإن فصل لم يُصدَّق؛ لأنه بيان تغيير، فصحّ موصولاً لا مفصولاً، كالاستثناء والشرط»([[2935]](#footnote-2935)).



[ الـقـاعـدة الـثـانـيـة والـثـلاثـون بـعـد الـمـائـة ]

الرُّجُوعُ فِي الهِبَةِ - وَلَوْ بِالتَّرَاضِي - فَسْخٌ لِعَقْدِ الهِبَةِ مِنَ الأَصْلِ، وَ[[2936]](#footnote-2936) إِعَادَةُ المِلْكِ القَديم لا هبةً([[2937]](#footnote-2937)) :

**ولذا** : لم يشترط القبض في الموهوب باعتبار[[2938]](#footnote-2938) الأول، و[[2939]](#footnote-2939) صح الرجوع في المُشَاع القابِل للقسمة[[2940]](#footnote-2940)، كنصف [دار][[2941]](#footnote-2941) وُهبَتْ. ولو كان [هبة][[2942]](#footnote-2942) لـما صـحّ فـيـه([[2943]](#footnote-2943)).

و[[2944]](#footnote-2944) ذلـك[[2945]](#footnote-2945) حـيـلـة[[2946]](#footnote-2946) لـمـن أراد أن يـهـب لأجـنــبي نـصـف

مـشاع([[2947]](#footnote-2947)) قبل التقسيم[[2948]](#footnote-2948)، فإنه يهب كل الدار ثم يرجع في النصف فيكون الواهب شريكًا للموهوب له في الدار.

وهذا ما قـالوا : «إن القـبض إنـما يعتبر في انتقال الملك، لا في عود[[2949]](#footnote-2949) الملك القديم»([[2950]](#footnote-2950)).



[ الـقـاعـدة الـثـالـثـة والـثـلاثـون بـعـد الـمـائـة ]

الرُّجُوعُ إثباتٌ فِي المَاضِي ونفيٌ فِي الحَالِ، والجُحُودُ نفيٌ فِيهِمَا([[2951]](#footnote-2951)) :

فإذا جحد الموصِي الوصيَّة ومات، وأقام الموصى له البيّنة على الإيصاء بالتاريخ المقدم على الجحود : يقبل، ويستحق بالمُوصَى [به][[2952]](#footnote-2952)؛ لأنه أخبر بعدم وجود الوصيّة، وأثبتها الموصى له بالبينة، والموجود لا يُنفى بالنفي([[2953]](#footnote-2953)).

وبالرجوع [في][[2954]](#footnote-2954) حياته لا يستحق الموصى له به؛ لأنه أثبت وجود الوصية، وأنشأ الرجوع عنها إنشاء شرعيًا؛ فصح.

وكذا إذا ادّعت المرأة النكاح فجحده الزوج: ليس برجوع، فلا يحكم بالتفريق([[2955]](#footnote-2955)).

[ الـقـاعـدة الـرابـعـة والـثـلاثـون بـعـد الـمـائـة ]

رَدُّ عَيْنِ المَغْصُوبِ هُوَ المُوجَبُ الأصْلِيُّ([[2956]](#footnote-2956)) :

فحـينـئذٍ : ردّ قيمتـه هالكًا مخلِّصٌ[[2957]](#footnote-2957) خَلَفًا([[2958]](#footnote-2958))؛ لأنه قاصرٌ، [إذْ][[2959]](#footnote-2959) الكمال في ردّ العين والمالية.

وقيل[[2960]](#footnote-2960) : الموجب الأصلي : القيمة، وردّ العين مخلِّصٌ[[2961]](#footnote-2961). والأول أصح.

ويظهر ذلك([[2962]](#footnote-2962)) في بعض الأحكام :

**• فمنها** : إذا أبرأ الغاصبَ عن الضمان حال قيام العين[[2963]](#footnote-2963) : فإنه يبرأ، حتى لو هلك بعد ذلك في يده لا ضمان عليه، ولو لم يكن وجوب[[2964]](#footnote-2964) القيمة على الغاصب في الحال ثابتًا لما صحّ الإبراء؛ لأن «الإبراء عن الأعيان لا يصح»- كما مرّ في باب الألف([[2965]](#footnote-2965))-.

**• ومنها** : إذا كان لأحدٍ نصابُ الزكاة في ملكه، وقد غصب شيئًا[[2966]](#footnote-2966)وهو قائم في يده : لا يـجب علـيه الـزكاة إذا [انـتقص][[2967]](#footnote-2967) النصابَ بمقابلة وجوب قيمة المغصوب.

**• ومنها :** صحة الكفالة مع أنَّ الكفالة لا تصح بالعين.

**والجواب** - من طرفِ مَنْ جعل[[2968]](#footnote-2968) العين أصلاً - عن الأوَّليين([[2969]](#footnote-2969)) إنما هو بفَرَضِيَّةِ([[2970]](#footnote-2970)) أن يوجد، فله شبهة الوجود في الحال، والقيمة والدين كذلك، فكان الإبراء صحيحًا[[2971]](#footnote-2971)، والزكاة [ساقـطـة][[2972]](#footnote-2972).

وعن المسألة [الثالثة][[2973]](#footnote-2973) : بأن الكفالة بالأعيان المضمونة بنفسها صحيحة والمغصوب منها([[2974]](#footnote-2974)). - وقد تقدم في باب الألف أنواع الأعيان[[2975]](#footnote-2975) وأحكامها([[2976]](#footnote-2976)).



[ الـقـاعـدة الـخامـسـة والـثـلاثـون بـعـد الـمـائـة ]

الرَّسُولُ مُعبّرٌ وسَفيرٌ، فَكَلاَمُهُ كَكَلاَمِ المُرْسِلِ([[2977]](#footnote-2977)) :

فإذا قال لِرَسُولِهِ : بِعْتُ هذا من فلان الغائب [بكذا][[2978]](#footnote-2978)، فَاذْهَبْ[[2979]](#footnote-2979) وأخبره. وجاء الرسول وأخبر المُرْسَل إليه([[2980]](#footnote-2980))، فقال المرسَلُ إليه في مجلس البلوغ([[2981]](#footnote-2981)) : اشتريته، أو قبلتُه : تمَّ البيع به([[2982]](#footnote-2982)).



[ الـقـاعـدة الـسـادسـة والـثـلاثـون بـعـد الـمـائـة ]

الزِّيَادَةُ المُنفَصِلَةُ غَيْرُ المُتَوَلِّدَةِ مِنَ الأصْلِ لاَ تَمْنَعُ الرَّدَّ بالعَيْبِ([[2983]](#footnote-2983)) :

«اعلم أن الزيادة إما متصلة، أو منفصلة، وكل منهما[[2984]](#footnote-2984) إمّا متولّدة من المبيع، أو غير متولدة:

**فالمتصلة** المتولدة؛ كالجمال[[2985]](#footnote-2985) والحُسن : لا يمنع([[2986]](#footnote-2986)) الرّد في ظاهر الرواية([[2987]](#footnote-2987)).

وغير المتولدة ؛ كالصبغ والخياطة : يمنع([[2988]](#footnote-2988)) عنه بالاتفاق.

وأمّا **المنفصلة** المتولدة ؛ كالولد والثمر : تمنع عنه.

وغير المتولدة؛ كالكسب : لا يمنع([[2989]](#footnote-2989)). لكن طريق ذلك أن يفسخ العقد في الأصل دون الزيادة، ويسلِّم[[2990]](#footnote-2990) الزيادة للمشتري مجانًا، بخلاف الولد.

**والفرق بينهما** : أن الكسب ليس بمبيع بحالٍ ما؛ لأنه تولّد من المنافع، والمنافع غير الأعيان، والولد متولِّد من المبيع، فيكون له حكم المبيع، فلا يجوز[[2991]](#footnote-2991) أن يسلّم مجانًا؛ لما[[2992]](#footnote-2992) فيه من الرّبا»- كذا في (العناية)([[2993]](#footnote-2993))-.

والفرق بين البيع والغصب مرّ في باب الألف([[2994]](#footnote-2994)).



[ الـقـاعـدة الـسـابـعـة والـثـلاثـون بـعـد الـمـائـة ]

السَّاقِطُ لاَ يَعُوْدُ([[2995]](#footnote-2995)) :

المراد[[2996]](#footnote-2996) بالسقوط : انعدام مـقتـضي الـحكـم، [لا عـدم عـمله لـمانع، فـإذا كـان مـقـتـضي الحكم][[2997]](#footnote-2997) مـوجـودًا، ولا يعمل لمانع، فإذا زال المانع يعمل ويعود([[2998]](#footnote-2998))؛ كالنفقة بعد سقوطها بالنشوز [تعود][[2999]](#footnote-2999) بالرجوع؛ لأن مقتضي النفقة (الزوجية) وهي موجودة، وإنما لا يعمل[[3000]](#footnote-3000) لمانع وهو النشوز، فإذا زال المانع بالرجوع إلى زوجها عاد الممنوع[[3001]](#footnote-3001)، وهو من باب زوال المانع، لا من باب عود الساقط([[3002]](#footnote-3002)).

ومن فروع هذا الأصل : لو أجاز الوارث الوصّية في الزيادة على الثلث : جاز؛ لأن الامتناع لحقِّه، وهو [أسقطه][[3003]](#footnote-3003)، فليس له أن يرجع عنه؛ لأن السّاقط[[3004]](#footnote-3004) لا يعود([[3005]](#footnote-3005)).



[ الـقـاعـدة الـثـامـنـة والـثـلاثـون بـعـد الـمـائـة ]

السَّبَبُ يُسْتَعَارُ للمُسَبَّبِ دُونَ عَكْسِهِ([[3006]](#footnote-3006)) :

«لاستغناء السَّبب عن المسبَّب[[3007]](#footnote-3007) : وافتقار المسبَّب إلى السَّبب»([[3008]](#footnote-3008))؛ لأن المسبَّب[[3009]](#footnote-3009) ليس بمقصود.

يعني : لا يجوز استعارة المسبَّب (وهو الحكم) للسبب[[3010]](#footnote-3010)؛ حتى لا يجوز استعارة الألفاظ التي ثبت بها ملك المتعة[[3011]](#footnote-3011) لثبوت ملك الرقبة، ولا استعارة الألفاظ التي يزول بها ملك المتعة[[3012]](#footnote-3012) لزوال ملك الرقبة([[3013]](#footnote-3013))؛ فلهذا لا يجوز استعارة النكاح للبيع، ولا الطلاق[[3014]](#footnote-3014) للعتاق، حتى لوقال المولى للمشتري : أنـكحـتـك أمـتي هذه[[3015]](#footnote-3015) بكذا- وأراد البيع-. وقال المشتري : قبلت : لا ينفذ البيع.

أوقال المولى لأمته : طلقتكِ – وأراد به[[3016]](#footnote-3016) العتق- : لم [تعتق][[3017]](#footnote-3017) عندنا([[3018]](#footnote-3018)). «إلا إذا كان [السبب][[3019]](#footnote-3019) مختصًّا به، كقوله تعالى :  ([[3020]](#footnote-3020))»([[3021]](#footnote-3021)) ففي هذه الآية استعير اسم المسبَّب[[3022]](#footnote-3022) (وهو الخمر) للسّبب (وهو العنب) لاختصاص الخمر بالعنب؛ وهذا لأنه إذا كان مختصًّا[[3023]](#footnote-3023) يصير في معنى المعلول مع العلة، من حيث إنّه لم يحصل إلاّ به، و[المعلول][[3024]](#footnote-3024) يُستعار للعلة وبالعكس([[3025]](#footnote-3025)).

**والفرق بين العلّة والسّبب** : «أن ما يفضي إلى شيء إن كان إفضاؤه داعيًا([[3026]](#footnote-3026)) سمي علة، وإلاّ سمي سببًا محضًا[[3027]](#footnote-3027)»([[3028]](#footnote-3028)).

وتفصيله في كتب الأصول في باب (وجوه استعمال النظم)([[3029]](#footnote-3029)).



[ الـقـاعـدة الـتـاسـعـة والـثـلاثـون بـعـد الـمـائة ]

السُّؤالُ مُعَادٌ فِي الجَوَابِ ([[3030]](#footnote-3030)) :

فلو قال أحد : «امرأة زيد طالق، أو عبده حرّ، و([[3031]](#footnote-3031))عليه المشي إلى بيت الله تعالى إن دخل هذه الدار. فقال زيد : (نعم) : كان حالفًا([[3032]](#footnote-3032))؛ لأن الجواب يتضمن إعادة ما في السّؤال»- كذا في (البزازية)([[3033]](#footnote-3033))-.

ومن فروعها : لو قيل[[3034]](#footnote-3034) : «أَلَسْتَ طلَّقتَ امرأتك؟. فقال : (بلى): طَلُقَتْ؛ لأنه جواب الاستفهام بالإثبات. ولو قال : (نعم): لا؛ لأنّه جواب الاستفهام بالنفي، كأنه قال : نعم ما طلقتُ»([[3035]](#footnote-3035)).



[ الـقـاعـدة الأربـعـون بـعـد المـائـة ]

السِّرَايَةُ [تَكُونُ فِي الأُمُورِ][[3036]](#footnote-3036) الشَّرْعِيَّةِ لاَ الحَقِيْقَةِ([[3037]](#footnote-3037)) :

فلو ولدتْ مأذونةٌ مديونةٌ ولدًا([[3038]](#footnote-3038)) :لا يدفع معها بجنايتها؛ لأن الدفع فعل محسوس، فلا يسري منها إلى ولدها، كالحدّ والقصاص، فإنّ[[3039]](#footnote-3039) الوصف الحقيقي في محل لا يمكن أن ينتقل إلى غيره.

و[يـبـاع][[3040]](#footnote-3040) الولد لديْنِها[[3041]](#footnote-3041)؛ لأنّ الدّين وصف شرعي يسري إلى الولد كالملك والرق والحرية.

كذا في (العناية)([[3042]](#footnote-3042)).



[ الـقـاعـدة الـحـاديـة والأربـعـون بـعـد الـمـائـة ]

السَّلاَمَةُ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي التَّبَرُّعَاتِ [[3043]](#footnote-3043)([[3044]](#footnote-3044)) :

فإن هلك الموهوب في يد الموهوب له فاستحق فضمن : لم يرجع على واهبه؛ لعدم اشتراط السّلامة؛ ولأن الموهوب له لا يملك المال المدفوع إليه مقابلاً بمال، ففي[[3045]](#footnote-3045) مثل هذا لا رُجوع - كما سيأتي في باب الفاء إن شاء الله([[3046]](#footnote-3046))-.



[ الـقـاعـدة الـثـانيـة والأربـعـون بـعـد الـمـائـة ]

السُّكُوتُ عَنِ [التَّبَعِ][[3047]](#footnote-3047) لاَ يُوجِبُ فَسَادَ العَقْدِ**[[3048]](#footnote-3048)** فِي الأَصْلِ([[3049]](#footnote-3049)) :

فإذا[[3050]](#footnote-3050) شرطا[[3051]](#footnote-3051) في المزارعة([[3052]](#footnote-3052)) الحبّ نصفين، ولم يتعرضا للـتِّـبن([[3053]](#footnote-3053)) : صَحّت.

وينبغي أن يكون التبن لصاحب البذْر؛ لأنه نـمـاء مـلكه.

كذا في (الهداية)([[3054]](#footnote-3054)).



[ الـقـاعـدة الـثـالـثـة والأربـعـون بـعـد الـمـائـة ]

السُّكُوتُ فِي مَوْضِعِ الحَاجَةِ إلى البَيَانِ تَمَامُ البَيَانِ([[3055]](#footnote-3055)) :

فروع هذا الأصل أكثر من أن [تحصى][[3056]](#footnote-3056) :

**فمنها** : رجلٌ زوّج رجلاً بغير أمرِهِ، فهنأه القومُ، فسكت : يصير سكوتُه رضًا([[3057]](#footnote-3057)).

وهذا الأصل يكون حجة على الشافعي فيما قال : يجمع[[3058]](#footnote-3058) الحدّ والنفي في الزّنا([[3059]](#footnote-3059))؛ لقوله  : « البكـرُ [بالبكـر][[3060]](#footnote-3060) جلدُ مِائة [و][[3061]](#footnote-3061) تغـريبُ سنة»([[3062]](#footnote-3062)).

وقوله تعالى  ([[3063]](#footnote-3063)).

حيث لم يذكر التغريب، فيكون السكوت عنه بيانًا وناسخًا للحديث([[3064]](#footnote-3064)).

**وخرج** عن هذا الأصل مسائل :

• [**منها**][[3065]](#footnote-3065) : رأى أجنبـيًّا يبيع ماله، ولم ينهه : لم يكن وكيلاً بسكوته([[3066]](#footnote-3066)).

**• ومنها :** لو رأى غيره يتلف ماله وسكت : لا يكون إذنًا بإتلافه.

**• ومنها :** لو سكت عن وطء أمته : لا يسقط المهر.

• وكذا عن قطع[[3067]](#footnote-3067) عضوها([[3068]](#footnote-3068)).

**• ومنها** : لو رأى أجنبيًّا يستعمل عينًا من أعيانه : لا يكون إعارةً بسكوته([[3069]](#footnote-3069)).

**• ومنها** : لو رأى المرتهنُ الراهنَ يبيع الرهنَ، وسكتَ : لا يبطل الرّهنُ.

**• ومنها** : لو رأى [قِنَّهُ][[3070]](#footnote-3070) يتزوّج، وسكت ولم ينهه : لا يصير إذنًا له في النّكاح([[3071]](#footnote-3071)).

**• ومنها** : لو تزوّجت غير كفو، فسكوت الولي عن مطالبة التفريق ليس برضًا وإن طال.

**• وكذا :** سكوت امرأةِ العنِّين ليس برضًا، ولو أقامت معه سنين.[[3072]](#footnote-3072)([[3073]](#footnote-3073))

**والجواب** : أن الظاهر في هذه المسائل الرضا، والرضا منعدم في مـثلها في حق[[3074]](#footnote-3074) العامل([[3075]](#footnote-3075))؛

ولـهذا[[3076]](#footnote-3076) [تـسمـع][[3077]](#footnote-3077) دعـوى الـمغصوب منه بعد زمان، ولم يعتبر سكوته([[3078]](#footnote-3078)).



[ الـقـاعـدة الـرابـعـة والأربـعـون بـعـد الـمـائـة ]

السُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لاَ وَلِيَّ لَهُ([[3079]](#footnote-3079)) :

فـلـو «قـتـل رجـلٌ عـمـدًا رجـلاً لا[[3080]](#footnote-3080) وليّ لـه : فـللســلطان[[3081]](#footnote-3081)

قـتـلُـهُ([[3082]](#footnote-3082))، لا الـعـفـو؛ لأن فيه ضرر العامة»([[3083]](#footnote-3083)).



[ الـقـاعـدة الـخـامـسـة والأربـعـون بـعـد الـمـائـة ]

الشَّرْطُ يُقَابِلُ المَشْرُوطَ [جُمْلَةً][[3084]](#footnote-3084) وَلاَ يُقَابِلُهُ أَجْزَاءً([[3085]](#footnote-3085)) :

فإذا كاتب عبديه[[3086]](#footnote-3086) بعقد واحد بألف، فأدّى أحدُهُمَا نصفَهُ : لا يعتق حتى [يؤدي][[3087]](#footnote-3087) الآخرُ نصفَه الآخر؛ لأن معنى قوله : «كاتبْتُكما بألف : إنْ أدّيتما ألفًا[[3088]](#footnote-3088) فأنتما حرّان. فكأنه قال لكلٍّ منهما : إنْ أدّيتَ الألفَ فأنت حرّ. فيكون عتق كل واحد معلّقًا بأداء الألف، ولا يحصل عتقه بأداء[[3089]](#footnote-3089) نصفه؛ لئلا يقابل الشرطُ المشروطَ أجزاء[[3090]](#footnote-3090)، والأصل يقتضي المقابلة جملةً»([[3091]](#footnote-3091)).



[ الـقـاعـدة الـسـادسـة والأربـعـون بـعـد الـمـائـة ]

شَرْطُ الوَاقِفِ كَنَصِّ الشَّارِعِ([[3092]](#footnote-3092)) :

**ولهذا** قـالوا : القضاء بخلاف شرط الواقف كالقضاء بخلاف النص، فلا ينفذ؛ لأنه حكم[[3093]](#footnote-3093) لا دليل عليه.

وقال صاحب (الهداية) - في بيان عدم نفاذ الأحكام - : «أو يكون قولاً لا دليل عليه»([[3094]](#footnote-3094)). سواء كان شرطه[[3095]](#footnote-3095) في الوقف[[3096]](#footnote-3096) نصًّا أو ظاهرًا؛ ولهذا قالوا : يجب عمارة الوقف سواء شرط الواقف العمارةَ أوْلا، فإنها - وإن لم [تكُّن][[3097]](#footnote-3097) مشروطة نصًّا فهي - مشروطة اقتضاءً -كما مرّ في باب الثاء([[3098]](#footnote-3098))-.



[ الـقـاعـدة الـسـابـعـة والأربـعـون بـعـد الـمـائـة ]

شَرْطُ وُجُودِ الشَّيءِ لاَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِجَميعِ أَجْزَائِهَ شرطًا لِبَقَاءِ ذَلِكَ الشَّيءِ([[3099]](#footnote-3099)):

هذا الأصل مناسب للأصل الذي ذكرناه في باب (الباء)، وهو : «البقاء أسهل من الابتداء»([[3100]](#footnote-3100)).

وكذا قريب من الأصل الذي ذُكر فيه([[3101]](#footnote-3101))، وهو : «بقاء الحكم مستغنٍ عن بقاء العلة»([[3102]](#footnote-3102)).

فيكون فروعهما([[3103]](#footnote-3103)) فروعًا لهذا الأصل.

وجعل المولى خُسرو في (درره) في آخر كتاب القضاء([[3104]](#footnote-3104)) (ثبوتَ رجوع أحد المُحَكِّمَيْنِ قبل الحكم) من فروع هذا الأصل؛ حيث قال : «فإن قيل : التحكيم ثبت[[3105]](#footnote-3105) باتفاقهما[[3106]](#footnote-3106)، فينبغي[[3107]](#footnote-3107) أن لا يصح الإخراج [إ][[3108]](#footnote-3108)لا باتفاقهما!».

ثم قال[[3109]](#footnote-3109) مجيبًا عن هذا الاعتراض[[3110]](#footnote-3110) بقوله([[3111]](#footnote-3111)) : «قلنا شرط وجود الشيء لا يجب

أن يكون بجميع أجزائه شرطًا لبقاء[[3112]](#footnote-3112) ذلك الشيء»([[3113]](#footnote-3113)).

**أقول**: لا يخفى على من له[[3114]](#footnote-3114) ذوق سليم أنّ هذا الأصل يكون دليلاً على خلاف مراده.

**وتقريره** : أن شرط صحة التحكيم : اتفاق المحكِّمَيْن في التقليد([[3115]](#footnote-3115))، فإذا لم يكن هذا الشرط بجميع أجزائه شرطًا لبقائه : يلزم بقاء صحة التحكيم بأحد شطري الشرط (وهو بقاء رضا أحد المحكِّمَين) والمراد عدم[[3116]](#footnote-3116) بقاء صحة التحكيم، وذكره في (العناية) الأكملية([[3117]](#footnote-3117)) : «ولكل واحد من المحكِّمَين أن يرجع قبل أن يُحكم عليهما؛ لأنه مقلَّدٌ من جهتهما؛ لاتفاقهما على ذلك، فلا يحكم إلا برضاهما جميعاً؛ لأن ما كان وجوده من شيئين لابّد من وجودهما، وأما عدمه فلا يحتاج إلى عدمهما[[3118]](#footnote-3118)؛ بل([[3119]](#footnote-3119)) بعدم أحدهما.

وبهذا خرج[[3120]](#footnote-3120) الجواب عما قيل : ينبغي [أن][[3121]](#footnote-3121) لا يصحّ الإخراج إلا باتفاقهما كما لا يصح التحكيم إلا باتفاقهما.

**فإن قيل :** إخراجأحدهما سعي[[3122]](#footnote-3122) فينقض ما تم من جهته([[3123]](#footnote-3123))!.

**قلنا** : ما تمّ الأمر، و إنما التمام بعد الحكم».



[ الـقـاعـدة الـثـامـنـة والأربـعـون بـعـد الـمـائـة ]

الشَّهَادَةُ إذَا بَطَلَتْ فِي البَعْضِ[[3124]](#footnote-3124) بَطَلَتْ في الكُلِّ([[3125]](#footnote-3125)) :

ذكر في (العتاق) من (الظهيرية) : «إذا كان عبدٌ بين مسلم ونصرانيّ[[3126]](#footnote-3126)، فشهد نصرانيّان عليهما بالعتق : فإنّها تقبل في حقّ النصرانيّ فقط»([[3127]](#footnote-3127)). فيتوهّم من هذا عدم اطّراد هذا الأصل.

**وجوابه :** أن النصرانيّ أهلٌ للشهادة، فلم [تبطل][[3128]](#footnote-3128) شهادته لا في البعض ولا في الكلّ، وإنما لم [تقبل][[3129]](#footnote-3129) في حق المسلم؛ لأنه لا ولاية له عليه، وبحثنا فيما تبطل به الشهادة في البعض بمعنىً في الشاهد؛ كما لو شهد لأجنبيّ وابنِهِ([[3130]](#footnote-3130))، فَشهادته [تبطل][[3131]](#footnote-3131) في حق ابنه([[3132]](#footnote-3132))؛ لأن[[3133]](#footnote-3133) رأفة الأبوّة [تورث][[3134]](#footnote-3134) شبهة ارتكاب الكذب، فتبطل في حق الأجنبي أيضًا على مقتضى هذا الأصل.



[ الـقـاعـدة الـتـاسـعـة والأربـعـون بـعـد الـمـائـة ]

الشَّهَادَةُ بِالمَجْهُولِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ([[3135]](#footnote-3135)):

**واستثنى البعض** من هذا الأصل : ما إذا شهدوا أنّه كفل بنفسِ فلانٍ وقالوا : لا نعرفه : تُقبل([[3136]](#footnote-3136)).

**أقول :** الحق أنّ هذه المسألة ليست من هذا الباب؛ بل من باب:[[3137]](#footnote-3137)«شهادة قاصرة يتمها غيرهم» ([[3138]](#footnote-3138))؛ لأنّا نحتاج في مثل هذه الدعوى إلى إثبات [حُكْمَين][[3139]](#footnote-3139) :

**أحدهما** : كون[[3140]](#footnote-3140) المقر كفيلاً بالشخص[[3141]](#footnote-3141) المسمى باسمٍ أقَرَّ به([[3142]](#footnote-3142)).

**والآخر** : تعيين [الشخص][[3143]](#footnote-3143) المذكور.

فلا فرق بـين أن يثـبت[[3144]](#footnote-3144) كلا الحكمين[[3145]](#footnote-3145) بشهادة فريق، أو فريقين؛ مثل : إن شهدوا[[3146]](#footnote-3146) على الاسم والنسب ولم يعرفا الرجل بعينه[[3147]](#footnote-3147)، فشهدا آخران أنه المسمى بهذا الاسم : تقبل.

- كذا في الكتب[[3148]](#footnote-3148) المشهورة([[3149]](#footnote-3149))- وسيأتي بعض فروع هذا الأصل -إن شاء الله([[3150]](#footnote-3150))-.

**وممّا يجب أن يُعلم في هذا الباب** : أن الشهادة بالمجهول إنما لا تصح[[3151]](#footnote-3151) إذا كانت الشهادة خالية عن الفائدة، وإلاّ تُقبل؛ كما إذا شهدوا[[3152]](#footnote-3152) برهنٍ لا يعرفونه، أو بغصب[[3153]](#footnote-3153) شيء مجهول - كما في (الكافي)([[3154]](#footnote-3154))-، والفائدة : وجوب الإجبار[[3155]](#footnote-3155) على البيان[[3156]](#footnote-3156).

وبهذا التقرير بقي الأصل مطردًا.



[ الـقـاعـدة الـخـمـسـون بـعـد الـمـائـة ]

شَهَادَةٌ قَاصِرَةٌ يُتِمُّهَا غَيْرُهُمْ : تُقْبَلُ([[3157]](#footnote-3157)) :

**• ولذا**[[3158]](#footnote-3158) : «إذا شهدا[[3159]](#footnote-3159) بدار[[3160]](#footnote-3160) بلا ذكر أنّها في يد الخصم، [فشهد][[3161]](#footnote-3161) به آخران : فإنهما تقبلان؛ لأن الحاجة إلى الشهادة [لإثبات][[3162]](#footnote-3162) يد المدعى عليه؛ حتى يصير خصمًا في إثبات الملك للمدعي. ولا فرق في ذلك بين أن يثبت كلا الحكمين[[3163]](#footnote-3163) بشهادة فريق واحد، أو فريقين»([[3164]](#footnote-3164)).

**• ومنها** : «لو شهدا بالملك في المحدود([[3165]](#footnote-3165))، وآخران بالحدود : حيث يقبلان؛ لما ذكر»([[3166]](#footnote-3166)).

**• ومنها** : ما ذكر في الأصل المتقدم([[3167]](#footnote-3167)). وفيها[[3168]](#footnote-3168) نظائر تُركتْ؛ احـترازًا عن التطويل.

[ الـقـاعـدة الـحـاديـة والـخـمـسـون بـعـد الـمـائـة ]

الشَّيُء إِذَا ثَبَتَ ثَبَتَ[[3169]](#footnote-3169) بِجَميعِ [لَوَازِمِهِ]([[3170]](#footnote-3170)) :

يعني ثبت اقتضاءً. هذا ليس على إطلاقه؛ بل هو في موضع لا يتصور الانفكاك بين اللازم والملزوم، كما في اللزوم العقليّ.

فإذا ادعى دارًا في يد رجل أنها ملكه، وأنكر ذو اليد، وأقام البينةَ أن الدارَ دارُهُ اشتراهُ من زيد[[3171]](#footnote-3171) : فالقضـاءُ([[3172]](#footnote-3172)) على الحـاضر قـضاءٌ على الغائـب؛ لأن مـا يـدَّعى على الغائب سبب لازم لما يدعى على الحاضر([[3173]](#footnote-3173))، فإذا ثبت الملزوم ثبت اللازم. وإن حضر الغائب وأنكر البيـع : لا يُلـتفت إلى إنكاره؛ على مقتضى هذا الأصل([[3174]](#footnote-3174)).

**وخرج** عن هذا الأصل : ما قال أبو حنـيفة : لو علّق طلاقها[[3175]](#footnote-3175) [بولادتها][[3176]](#footnote-3176) فشهدت امرأة بها([[3177]](#footnote-3177)) :

لـم يـقـع الـطـلاق([[3178]](#footnote-3178)).

مع[[3179]](#footnote-3179) أن الطلاق معلَّق بولادتها، والمعلق بالشيء لازم من لوازمه ولم يثبت[[3180]](#footnote-3180) !.

**والجواب** : أن الطلاق ليس ممّا لا يتصور انفكاكه عن الولادة؛ لأن كلاًّ منهما([[3181]](#footnote-3181)) يوجد بدون الآخر، و[إنما][[3182]](#footnote-3182) قيّدنا الأصل بعدم انفكاك اللازم عن الملزوم.

وأشار إليه صاحب (الهداية) بقوله : «الطلاق [ينفك][[3183]](#footnote-3183) عنها»([[3184]](#footnote-3184)).

ولها نظائر قد ذكرنا بعضها في باب الألف([[3185]](#footnote-3185))، وتركنا بعضها في هذه الجريدة؛ اكتفاء بهذا القيد.



[ الـقـاعـدة الـثـانـيـة والـخـمـسـون بـعـد الـمـائـة ]

الشَّيءُ إِنَّمَا يُلْحَقُ بِغَيْرِهِ إِذَا تَسَاوَيَا مِنْ جَمِيعِ الوُجُوهِ([[3186]](#footnote-3186)) :

اعلم أن التسـاوي فـي جـمـيع الوجوه إنما يـكون شـرطًا للإلحاق إذا

لم يكن في الحكم مناط[[3187]](#footnote-3187) (أي : [علة]([[3188]](#footnote-3188))) يتعلّق به الحكم؛ «لأن ما لا[[3189]](#footnote-3189) يدركُ بالرأي([[3190]](#footnote-3190)) لا يمكن تعديته»([[3191]](#footnote-3191))، كقضاء سنة الفجر في ليلة التعريس([[3192]](#footnote-3192)) قبل الزوال على خلاف القياس لا يتعدى إلى سُنن[[3193]](#footnote-3193) غير الفجر، وبعد الزوال([[3194]](#footnote-3194))؛ بل يقتصر في[[3195]](#footnote-3195) مورده([[3196]](#footnote-3196)).

«إلا إذا كان غيره في [معناه][[3197]](#footnote-3197) من كلّ وجه؛ بحيث يعلم يقينًا أنهما لا يفترقان إلاّ في الاسم»([[3198]](#footnote-3198))، فالحكم حينئذ[[3199]](#footnote-3199) يثبت[[3200]](#footnote-3200) بدلالة النص لا بالقياس؛ لأن ورود النص في أحدهما ورودٌ[[3201]](#footnote-3201) في حقِّ الآخر؛ لأن التساوي في جميع الوجوه جعلهما[[3202]](#footnote-3202) كشيء واحد([[3203]](#footnote-3203)).

ولهذا: ورود النّص في القيء والرعاف، وهـو قـولـه  : «مَنْ قَاءَ أو رَعَفَ في صلاتِهِ فلينصـرِفْ وليتوضَّأْ، و[ليبْنِ][[3204]](#footnote-3204) على صلاتِهِ، ما لم يتكلّمْ»([[3205]](#footnote-3205)) كـورودِهِ في

الفصد([[3206]](#footnote-3206)) والحجامة والجراحة وغيرها([[3207]](#footnote-3207)).

وأما إذا كان في الحكم مناط فالحكم يدور عليه؛ كجواز السَّلم في [المذروعات][[3208]](#footnote-3208) بالقـياس عـلى الـموزونات والـمكيلات مع تفاوتهما فيما هو أعظم التفاوت، وهو كون المذروع[[3209]](#footnote-3209) قِيمِيًّا وهـما مثـليّـان؛ لأن فيه مناط الحكم [وهو][[3210]](#footnote-3210) ضبط الصفة ومعرفة المقدار؛ لدفع[[3211]](#footnote-3211) النزاع، فجاز إلحاق المذروعات[[3212]](#footnote-3212) [بالموزونات][[3213]](#footnote-3213) والمكيلات؛ لحصول المقصود بذلك([[3214]](#footnote-3214)).

وفيه بحث طويل [الذَّيل][[3215]](#footnote-3215)، لا يليق [بهذا][[3216]](#footnote-3216) المختصر، فمن أراد التفصيل فليراجع في كتب الأصول، في باب (القياس)([[3217]](#footnote-3217)).

[ الـقـاعـدة الـثـالـثـة والـخـمـسـون بـعـد الـمـائـة ]

[الصَّرِيْحُ][[3218]](#footnote-3218) يُفَوِّتُ[[3219]](#footnote-3219) الدَّلاَلَةَ([[3220]](#footnote-3220)) :

فإذا ادعى اثنان شراء عبد من آخر ولم يؤرخا : يحكم لذي اليد[[3221]](#footnote-3221)؛ لأن اليد دلت على سبق الشراء[[3222]](#footnote-3222) -على ما مر تحقيقه في باب الألف في بيان : «الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته»([[3223]](#footnote-3223))-.

فإن شهدَ شهودُ الخارجِ أنَّ شراءه قبل شراء صاحب اليد : يحكم للخارج؛ لأن سبق الشراء في المسألة الأولى ثـابـت بدلالة اليد، وفي الثانية بشهادة الشهود بالتصريح، فيرجّح([[3224]](#footnote-3224)).

وفروع هذا الأصل ممّا لا يكاد إحصاؤه.

**وخرج** عن هذا الأصل مسائل :

**• ومنها**[[3225]](#footnote-3225) : لو طلّق حاملاً منكرًا وطأها، فراجعها، فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر: صحّت الرّجعة؛ لأن الولادة لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق[[3226]](#footnote-3226) يدل([[3227]](#footnote-3227)) على وجود الحمل وقت الطلاق، فلا عبرة لإنكاره الوطء؛ لأن الشرع كذَّبه بجعل الولد للفراش، ويحكم النسب له([[3228]](#footnote-3228)).

فعلى هذا : قول الزوج : لم أجامعها. صريح في عدم الجماع، وثبوت النسب دليل على وجوده، ومع هذا اعتبر الدليل ولم يعتبر الصّريح([[3229]](#footnote-3229)).

**• ومنها** : أنه طلق امرأته التي ولدت قبل الطلاق منكرًا وطأها، فراجعها: صحت بالدليل المذكور في المسألة الأولى([[3230]](#footnote-3230))([[3231]](#footnote-3231)).

**والجواب** : أن الدلالة من الشارع أقوى من[[3232]](#footnote-3232) الصّريح الصادر من العبد؛ لاحتمال الكذب منه دون الشارع([[3233]](#footnote-3233)).

**• ومنها** : إذا أجاب([[3234]](#footnote-3234)) أحد العاقدين، فأيُّهما قام من المجلس قَبْلَ[[3235]](#footnote-3235) القبول: بطل الإيجاب؛ لأن القيام دليل الإعراض والرجوع. فلو قال بعد القيام: (قبلتُ) : لا يعتبر قوله، مع أن قوله (قبلت) صريح، والقيام دليل الإعراض، ورُجح([[3236]](#footnote-3236)) الدلالة على الصريح على خلاف مقتضى الأصل.

**والجواب** : أن الصـريح وُجـد بعد عمـل الدلالة (وهو إبطالها للإيجاب[[3237]](#footnote-3237))([[3238]](#footnote-3238)) فلا يعارضها([[3239]](#footnote-3239)).



[ الـقـاعـدة الـرابـعـة والـخـمـسـون بـعـد الـمـائـة ]

صِحَّةُ الحَلِفِ غَيْرُ مُفَارِقَةٍ[[3240]](#footnote-3240) عَنْ صِحَّةِ الإِقْرَارِ، وَعَدَمُهَا عَنْ عَدَمِهَا([[3241]](#footnote-3241)) :

**وحاصله** : أن من يصح إقراره؛ كالوكيل : يصحّ استحلافه[[3242]](#footnote-3242). فالوكيل بالبيع والخصومة بالرد بالعيب من جهة[[3243]](#footnote-3243) المالك يستحلف؛ لأن اليمين لرجاء النكول، ولو أقرّ الوكيل صحّ إقراره على المُوكِّل، فكذا نكوله.

ومـن لا يـصـح إقـراره[[3244]](#footnote-3244)؛ كـالوصي إذا خوصم في عـيـبِ عينٍ باعه([[3245]](#footnote-3245))

للصغير : لا يصح استحلافه؛ لأن اليمين لرجاء النكول -كما مرّ-([[3246]](#footnote-3246))، ولو أقرّ الوصيّ[[3247]](#footnote-3247) صريحًا[[3248]](#footnote-3248): لا يصحّ، فكذا[[3249]](#footnote-3249) لا يُستحلف([[3250]](#footnote-3250)).

وجعل صاحبُ (الدرر) (الوكالةَ) و(الوصايةَ) في وَتَرٍ واحد- حيث قال في كتاب (الدعوى)([[3251]](#footnote-3251)): «النيابة [تجري][[3252]](#footnote-3252) في الاستحلاف لا الحلف([[3253]](#footnote-3253))، فالوكيل والوصي والمتولّي وأب([[3254]](#footnote-3254)) الصغير[[3255]](#footnote-3255) يَستحلِف ولا يَحْلِف، إلا إذا صحّ إقراره على الأصيل»([[3256]](#footnote-3256))- ممّا([[3257]](#footnote-3257)) لا يكاد يصح؛ لأنه يفهم[[3258]](#footnote-3258) من[[3259]](#footnote-3259) عبارته أنَّ الوصي والوكيل قد يصح إقرارهما وقد لا يصح!. والصحيح[[3260]](#footnote-3260) أن إقرار الوكيل صحيح، وإقرار الوصي غير صحيح([[3261]](#footnote-3261)).

وقوله : «الـنـيـابـة [تـجـري][[3262]](#footnote-3262) فـي الاسـتـحلاف، لا الـحلف» إنْ اعـتـبـر أصـلاً بـذاتـه -كـمـا يـفـهـم مـن عبارة (العمادية)([[3263]](#footnote-3263)) -

يرد عليه النقض [بتحليف][[3264]](#footnote-3264) الوكيل، إلاّ أن يقال : هذا فيما يتعلّق حقوق([[3265]](#footnote-3265)) العقد بالموكل، ففيه لا يحلف، كنكاحٍ، وخلع، وصلح عن إنكار، ودم عمد، وعتق على مال وكتابة، وهبة، وتصدق، وإعارة، [و][[3266]](#footnote-3266) إيداع، ورهن، وإقراض.

وأمّا إذا تعلّق([[3267]](#footnote-3267)) حقوق العقد بالوكيل، كالبيع والشراء وغير ذلك : يحلف الوكيل إذا لم يكن محجورًا؛ لأن الوكيل [تتعلّق][[3268]](#footnote-3268) الحقوق به فيكون كالأصيل([[3269]](#footnote-3269)).



[ الـقـاعـدة الـخـامـسـة والـخـمـسـون بـعـد الـمـائـة ]

الضَّرَرُ يُزَالُ([[3270]](#footnote-3270)) :

أصلها قوله : « لا ضَـرَرَ ولا ضِـرَارَ في الدّينِ»([[3271]](#footnote-3271)).

أي : «لا يضّر الرجل أخاه ابتداءً ولا جزاء[[3272]](#footnote-3272). وذكر[ه]([[3273]](#footnote-3273)) أصحابنا في كتاب الغصب والشفعة وغيرهما»([[3274]](#footnote-3274)).

«**و يـبـتـني[[3275]](#footnote-3275) على هذه القاعدة** :كثيرٌ من أبواب الفقه، فمن ذلك :

الرّد بالعيب، وجميع الخيارات، والحجر، والشفعة، والقصاص، والحدود، والكفارات، وضمان المتلفات، والجبر على القِسْمَةِ، ونصب الأئمة والقضاة، ودفع الصائل[[3276]](#footnote-3276)، وقتال المشركين[[3277]](#footnote-3277) والبغاة، وغيرها»([[3278]](#footnote-3278)).

[ الـقـاعـدة الـسـادسـة والـخـمـسـون بـعـد الـمـائـة ]

الضَّرُورَاتُ [تُبِيحُ][[3279]](#footnote-3279) المَحْظُورَاتِ([[3280]](#footnote-3280)) :

**ولذا** : [جاز][[3281]](#footnote-3281) أكل الميتة عند المخمصة، وإِسَاغَةُ اللُّقمةِ بِالخَمْرِ، والتّلفظ بكلمة الكفر مُكرهًا-بشرط اطمئنان القلب على الإيمان- وإتلاف مال الغير، وأخذ مال الممتنع عن أداء[[3282]](#footnote-3282) الدين بغيـر إذنـه، ودفـع[[3283]](#footnote-3283) الصـائـل([[3284]](#footnote-3284)).

وأكثر هذه المسائل يصّح أن يكون([[3285]](#footnote-3285)) من فروع[[3286]](#footnote-3286) القاعدة المتقدمة على وجه التداخل([[3287]](#footnote-3287)).

وهذه القاعدة [مشروطة][[3288]](#footnote-3288) بأن لا[تكون][[3289]](#footnote-3289) حرمة[الشيء في نظر][[3290]](#footnote-3290) الشرع أعظم من مُهجة المُضطر؛ ولذا قالوا : لو أُكره على قتل غيره بِقَتْلٍ : لا يُرخَّص له؛ لأن مفسدة قتل غيره أعظم من مفسدة قتل نفسه([[3291]](#footnote-3291)).

و[[3292]](#footnote-3292) نظائره كثيرة في كتب الأصول، في باب الرخصة([[3293]](#footnote-3293)).



[ الـقـاعـدة الـسـابـعـة والـخـمـسـون بـعـد الـمـائـة ]

الضَّرَرُ لا يُزالُ بالضَّرَرِ([[3294]](#footnote-3294)) :

**ومن فروعها** : عدم وجوب العمارة على الشريك، فإنَّ[[3295]](#footnote-3295) الدار إذا كانت بين[[3296]](#footnote-3296) الرّجلين واحتاجت إلى العمارة، وأبى أحدُهما : لا يجبر. فإن أعمرها الآخر ليس له أن يرجع على شريكه إلا إذا أعمرها بأمر القاضي.

هكذا يفهم من عبارة القوم في باب الحيطانِ([[3297]](#footnote-3297)).

وفيها([[3298]](#footnote-3298)) مسائل : يجبر فيها الشّريك!.

ويعلم بهذا أن هذا الأصل ليس بمطلق، مع أن «[الضرر][[3299]](#footnote-3299) الخاص يتحمّل لأجل دفع[الضرر]**5** العام» و«إذا كـان أحد الضـررين أعـظـم [ضـرراً][[3300]](#footnote-3300) فإن الأشدّ يزالُ بالأخَف»([[3301]](#footnote-3301)).

• «**ومن ذلك**([[3302]](#footnote-3302)) : الإِجْبَارُ على قضاء الدّينِ، والنفقات الواجبة، وحَبْسُ الأبِ إذا امتنع عن الإنفاق.

**• ومنها** : لو غصب أرضًا فبنى فيها، أو غرس - فإن كان([[3303]](#footnote-3303)) قيمة[[3304]](#footnote-3304) [الأرض][[3305]](#footnote-3305) الأكثر([[3306]](#footnote-3306)): قُلعا ورُدّت. وإلاّ ضمن قيمتها»([[3307]](#footnote-3307)).

وعليه فروع كثيرة.

فالأقرب إلى الصحة أن يقال : «الضرر لا يزال بمثله»، وبه يُعلَمُ حال الأشد.



[ الـقـاعـدة الـثـامـنـة والـخـمـسـون بـعـد الـمـائـة ]

الضَّرَرُ مَدْفُوعٌ بِقَدْرِ الإمْكَانِ([[3308]](#footnote-3308)) :

«فإذا كفل بنفسِ رجلٍ : لا يتـوقف تسليمه إلى قبول المكفول له - مع أنّ [تسليم][[3309]](#footnote-3309) النفس يحتاج إليه وقتًا بعد وقت حتى يصل[[3310]](#footnote-3310) إليه حـقـه-؛ لأنه لو[[3311]](#footnote-3311) توقّف([[3312]](#footnote-3312))

لربّما امـتـنع عن ذلـك؛ إبـقاءً لـحق نـفسه، فـيتضـرر به الكفـيل[[3313]](#footnote-3313). فينـدفع الضـرر عنـه»([[3314]](#footnote-3314)).



[ الـقـاعـدة الـتـاسـعـة والـخـمـسـون بـعـد الـمـائـة ]

الضَّمَانُ بالتَغْريرِ مَخْصُوصٌ[[3315]](#footnote-3315) بِالمُعَاوَضَاتِ([[3316]](#footnote-3316)) :

«**ولذا قالوا** : إن الرّجل إذا سأل غيره عَنْ أَمْن الطريق فقال : اسلك هذا الطريق، فإنه آمن. فَسَلَكَهُ فإذا فيه لصوصٌ سلبوا أمواله : لم يضمن المخبِرُ شيئًا؛ لما أنّه[[3317]](#footnote-3317) غرور فيما ليس بمعاوضة.

وكذلك([[3318]](#footnote-3318)) لو قال[[3319]](#footnote-3319) :كُلْ هذا الطعام، فإنه غير مسموم. فأكل، فظهر بخلافه؛ لكونه [تغريرًا][[3320]](#footnote-3320) في غير المعاوضة»([[3321]](#footnote-3321)).

وسيأتي زيادة تفصيل في باب الميم إن شاء الله([[3322]](#footnote-3322)).



[ الـقـاعـدة الـسـتـون بـعـد الـمـائـة ]

طَرَفَي([[3323]](#footnote-3323)) التَّرْجِيحِ إذا تَعَارَضَا كانَ الرُّجْحَانُ في الذَّاتِ أَحَقَّ مِنْهُ في الحالِ([[3324]](#footnote-3324)) :

فإذا غصب مالاً وغيّره، فزال اسمه : ضَمِنَهُ وَمَلَكَهُ.

أما الضمان؛ فلكونه متعديًا. وأما الملك؛ فلأنه أحدث صنعة متقوّمة؛ فإن قيمة الشاة تزداد بطبخها وشيّها، وكذا قيمة الحنطة تزداد بجعلها دقيقًا. وإحداثها صيّر حق[[3325]](#footnote-3325) المالك هالكًا من وجهٍ؛ حتى تبدّل الاسم، وفات أعظم المنافع. وحق الغاصب في الصنعة قائم من كل وجه، فيكون راجحًا؛ على مقتضى هذا الأصل([[3326]](#footnote-3326)).



[ القـاعـدة الـحـاديـة والـسـتـون بـعـد الـمـائـة ]

العَادَةُ مُحَكَّمَةٌ ([[3327]](#footnote-3327)) :

وأصلها قوله  : « مَا رَآهُ المسلمونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ الله حَسَنٌ »([[3328]](#footnote-3328)).

واعلم أن اعتبار العادة و[[3329]](#footnote-3329)العرف رُجع إليه في الفقه [في][[3330]](#footnote-3330) مسائل كثيرة، حتى جعلوا ذلك أصلاً فقالوا في الأصول : في باب ما تترك الحقيقة به[[3331]](#footnote-3331) : بدلالة الاستعمال([[3332]](#footnote-3332)).

والعادة : «عبارة عمّا يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المعقولة عند الطباع السليمة»([[3333]](#footnote-3333)). فما([[3334]](#footnote-3334)) فرّع على هذا الأصل : «الحيض والنفاس : قالوا : لو زاد الدم على أكثر الحيض والنفاس : تُردّ إلى أيام عادتها»([[3335]](#footnote-3335)).

واعـلـم أن الـعرف غـيـر مـعتـبـر في الـمنـصوص عـليه؛ ولـهذا يـعـتـبـر الـعرف فـي الأمـوال الـربويـة في كونه كيليًّا أو وزنيًّا فيما لا نصّ في كونه كيليًّا أو وزنيًّا. وأما المنصوص على كيله أو وزنه، فلا اعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة[[3336]](#footnote-3336) وأبي يوسف.

فما([[3337]](#footnote-3337)) قال محمد بن الفضل([[3338]](#footnote-3338)) : بأن[[3339]](#footnote-3339) السرّة إلى موضع[[3340]](#footnote-3340) نبات الشَّعر من العانة ليست بعورة؛ لتعامل الناس : بعيد[[3341]](#footnote-3341)([[3342]](#footnote-3342))؛ لأن التعامل بخلاف النص لا يعتبر.

كذا في [الظهيريّة][[3343]](#footnote-3343)([[3344]](#footnote-3344)).



[ الـقـاعـدة الـثـانـيـة والـسـتـون بـعـد الـمـائـة ]

العَامُّ يُوجِبُ الحُكْمَ فِيمَا يَتَنَاوَلُهُ يَقِينًا([[3345]](#footnote-3345)) :

لأنّ الصيغة وُضعت لمعنى، يكون ذلك المعنى[[3346]](#footnote-3346) لازمًا له حتى يقوم الدليل بخلافه. فسقط احتمال الخصوص، فلا يجوز تخصيصه بالقياس وخبر الواحد([[3347]](#footnote-3347))؛ «لأنهما ظنيّان، والعام قبل الخصوص قطعي، والظن لا يعارض القطعي[[3348]](#footnote-3348)»([[3349]](#footnote-3349))؛ ولذا[[3350]](#footnote-3350) : لا يجوز تخصيص[[3351]](#footnote-3351) قوله تعالى :  ([[3352]](#footnote-3352)) [بـخـبـر][[3353]](#footnote-3353) الـواحد، وهو : «الحرم[[3354]](#footnote-3354) [لا][[3355]](#footnote-3355) يفيد[[3356]](#footnote-3356) عاصيًا، ولا فارًّا بدم»([[3357]](#footnote-3357))، «و[لا][[3358]](#footnote-3358) بالقياس على من أنشأ[[3359]](#footnote-3359) القتل في الحرم، ولا[[3360]](#footnote-3360) على الأطراف؛ لأنها [تجري][[3361]](#footnote-3361) مجرى الأموال، فلا يتناولها النص»([[3362]](#footnote-3362)).

وفروعها كثيرة.

**وخرج** عن هذا الأصل :

 أنّ أمّ شقيقه[[3363]](#footnote-3363) من الرضاع[[3364]](#footnote-3364) لا [تحرم][[3365]](#footnote-3365) عـلى الرضـيع([[3366]](#footnote-3366))، مع[[3367]](#footnote-3367) أنّ قوله تعالى:  ([[3368]](#footnote-3368)) عامٌ لم يخص منه شيء بالتخصيص([[3369]](#footnote-3369))، على [خلاف][[3370]](#footnote-3370) مقتضى هذا الأصل([[3371]](#footnote-3371)).

 وكـذا طـلاق الـنـائـم [لـيـس بـواقـع][[3372]](#footnote-3372) مـع[[3373]](#footnote-3373) أنَّ قـولـه  : «كــــــــلُّ الطَّـــــــلاقِ[[3374]](#footnote-3374) واقـــــــعٌ إلاّ طــــــــلاق الــــصـــــــــــبّـــــــــي والـــــــــمـــــــــجــــــــــنــــــــــــون»([[3375]](#footnote-3375))

عامٌّ لم[[3376]](#footnote-3376) يلحقه خصوص([[3377]](#footnote-3377)).

• «**الجواب**[[3378]](#footnote-3378) **[عن]**[[3379]](#footnote-3379) **الأول** : أنَّ النصّ يوجب عموم الحرمة من أجل   
الرضاع[[3380]](#footnote-3380) أينما[[3381]](#footnote-3381) ثبت([[3382]](#footnote-3382)) الحرمة لأجل[[3383]](#footnote-3383) النّسب، وحرمة أمّ شقيقه[[3384]](#footnote-3384) لا لأجل النسب؛ بل لكونها أمًّا له أو منكوحة أبيه. بدليل حرمتها عليه بدون كونها أمّ شقيقه[[3385]](#footnote-3385) من النسب.

**• وعن الثاني** : أن الرسول  في حديث معروف جمع بين الصبي والمجنون والنائم في كونهم مرفوعيّ القلم([[3386]](#footnote-3386))؛ لعدم العقل أو لقصُوره.

ثم لاشكّ أنّ استثناء الصبي والمجنون في هذا الحديث[[3387]](#footnote-3387) لهذا المعنى أيضًا، فصار تقدير[[3388]](#footnote-3388) الحديث : (إلاّ طلاق الصبي[[3389]](#footnote-3389)، والمجنون، ومن يمثّل[[3390]](#footnote-3390) حالهما).

ولهذا قلنا : إن من زال عقلُهُ بشرب[[3391]](#footnote-3391) الدواء أو بالصّداع[[3392]](#footnote-3392) لا يقع طلاقه أيضًا، فثبت الحكمُ في النائم بدلالة النصّ، لا بالقياس»([[3393]](#footnote-3393)).



[ الـقـاعـدة الـثـالـثـة والـسـتـون بـعـد الـمـائـة ]

العَامُّ بَعْدَ التَّخْصِيصِ[[3394]](#footnote-3394) يَبْقَى حُجَّةً لاَ عَلَى [اليَقِينِ][[3395]](#footnote-3395) عِنْدَنَا([[3396]](#footnote-3396)) :

[فلما وقع الشك في أصله يجوز أن يعارضه القياس؛ لأنه يحتمل][[3397]](#footnote-3397) أن لا[[3398]](#footnote-3398) يكون الوصف الذي جعله المجتهد[[3399]](#footnote-3399) مناط الحكم مناطًا.

والدليل على ما يبقى العمومات المخصوصة[[3400]](#footnote-3400) حجة : «أنّا توارثنا الاحتجاج بالعمومات المخصوصة من السلف من غير [نكير][[3401]](#footnote-3401) ؛فذلك آية كونها حجة بعد التخصيص.

وتقريره([[3402]](#footnote-3402)) : أن عليًّا  حرّم الجمع بين الأختين وطئًا [بملك][[3403]](#footnote-3403) اليمين، و[[3404]](#footnote-3404)قال : [أحلتهما][[3405]](#footnote-3405) آية، وهي قوله تعالى :  ([[3406]](#footnote-3406))، وحرّمتهما آية، وهي:  ([[3407]](#footnote-3407))([[3408]](#footnote-3408)) وهي عامّ([[3409]](#footnote-3409))؛ لأن معناه : حرم عليكم الجمع بين الأختين، والجمع([[3410]](#footnote-3410)) اسم الجنس المحلى باللاّم فيتناول الجمع نكاحًا وملكًا.

كذا في (الكشف)([[3411]](#footnote-3411)). فوقعت المعارضة[[3412]](#footnote-3412) فَرَجَّح([[3413]](#footnote-3413)) المحرِّم احتياطًا.

ووافقه([[3414]](#footnote-3414)) عثمانُ  في هذا الاستدلال، إلا أنّه رجّـح الـموجِـب للـحلّ[[3415]](#footnote-3415)؛ إذْ الأصل الحلّ[[3416]](#footnote-3416)([[3417]](#footnote-3417)).

فاستدلالهما بعموم الآيتين مع خصوصهما[[3418]](#footnote-3418) آية([[3419]](#footnote-3419)) كونهما[[3420]](#footnote-3420) حجة بعد التخصيص. وقد خصّ من الأوّل [الأمة][[3421]](#footnote-3421) المجوسية والأخت من الرضاع و[أخت][[3422]](#footnote-3422) المنكوحة. ومن الثاني([[3423]](#footnote-3423)) : الجمع بينهما للخدمة. واستدلالهما بمحضر من الصحابة ولم ينكر عليهما أحدٌ، فحلَّ الاستدلالُ بالعموماتِ المخصوصةِ محلّ[[3424]](#footnote-3424) الإجماع»([[3425]](#footnote-3425)).



[ الـقـاعـدة الـرابـعـة والـسـتـون بـعـد الـمـائـة ]

العادَةُ المُطَّرِدَةُ تُنَزَّلُ منزِلَةَ الشَّرْطِ([[3426]](#footnote-3426)) :

**ولهذا قالوا** : «لو دفع ثوبًا إلى خياط [ليخيطه][[3427]](#footnote-3427) له، أو إلى صباغ ليصبغه[[3428]](#footnote-3428) له، ولم يعيّن له أجرًا، ثم اختلفا في [وجوده و][[3429]](#footnote-3429) عدمه([[3430]](#footnote-3430)) :

• قال أبو حنيفة : لا أجر له.

• وقال أبو يوسف : إن[[3431]](#footnote-3431) كان الصّباغ[[3432]](#footnote-3432) حَرِيْفًا (أي : معامِلاً)([[3433]](#footnote-3433)) له : فله[[3434]](#footnote-3434) الأجر، وإلاّ لا.

• وقال محمد : إن كان الصبّاغ معروفًا بهذه الصنعة بالأجر، وقيام حاله بها: كان القول قوله، وإلا فلا اعتبار للظاهر المعروف المعتاد.

• وقال الزيلعي : والفتوى على قول محمد»([[3435]](#footnote-3435)).

«ولا خصوصية لصابغ[[3436]](#footnote-3436)؛ بل كلّ صانعٍ نصب نفسه للعمل بأجر، فإن السكوت كالاشتراط[[3437]](#footnote-3437).

و[[3438]](#footnote-3438) من هذا القـبيل : نـزول الـخان([[3439]](#footnote-3439))، ودخـول الـحمام والدّلال - كما في (البزازية)([[3440]](#footnote-3440))-.

ومن هذا القبيل الـمعدّ للاستغلال. فعلى الـمفتى بـه : صارت عادته كالمشروط صريحًا»([[3441]](#footnote-3441)).

وذكر «في (البزازية) : المشروط عرفًا كالمشروط[[3442]](#footnote-3442) شرعًا»([[3443]](#footnote-3443)).

«ومن هذا القبيل : لو جهّز الأب بنته جهازًا [و][[3444]](#footnote-3444) دفعه لها، ثم ادعى أنه عاريّة، ولا [بينة][[3445]](#footnote-3445) ففيه اختلاف : [والفتوى][[3446]](#footnote-3446) أنه لو كان الـعرف مستمرًّا أنَّ الأب يدفع ذلك الجهاز ملكًا لا عارية : لم يقبل[[3447]](#footnote-3447) قوله، ولو كان العرف مشتركًا([[3448]](#footnote-3448)): فالقول للأب -كذا في شرح منظومة ابن وهبان([[3449]](#footnote-3449))-.

وقال قاضي خان : وعندي أن الأب إن كان من كِرام الناس وأشرافهم[[3450]](#footnote-3450): لم يقبل قوله، وإن كان [من][[3451]](#footnote-3451) أوساط الناس : كان القول له([[3452]](#footnote-3452)).

وفي (الكبرى)([[3453]](#footnote-3453)) :

إن القول للزوج بشهادة الظاهر»([[3454]](#footnote-3454)).

ومنها : لو «دفع غلامه إلى حائك مدّة معلومة لتعليم النَّسجِ([[3455]](#footnote-3455))، ولم يشترط الأجر[[3456]](#footnote-3456) على أحد، فلما عُلِّم العملَ، طلبَ الأستاذُ الأجرَ من المولى، والمولى من الأستاذ : يُنظر إلى عرف أهل البلدة في ذلك العمل.

وكذا لو دفع ابنه»([[3457]](#footnote-3457)).

وذكـر ابـن نـجـيـم فـي (الأشـبـاه[[3458]](#footnote-3458) والـنـظـائـر): «على اعتبار

عرف([[3459]](#footnote-3459))الخاص : قد[[3460]](#footnote-3460) تـعارف الـفقـهاءُ بالقاهرة النـزولَ عـن الوظائف بمال يُعطى[[3461]](#footnote-3461)[لصاحبها و][[3462]](#footnote-3462)تعارفوا ذلك: فينبغي[[3463]](#footnote-3463) الجواز. وقد رأيـت بعـضًا من علمائـنا[[3464]](#footnote-3464) أَفتـوا بـجوازها، واحتجّوا بهذه المسألة، وقالوا : لـو أُنْـزِل([[3465]](#footnote-3465)) له وقَبـض مـنـه الـمبلغ[[3466]](#footnote-3466) ثم أراد الـرجـوع عليه : لا يملك»([[3467]](#footnote-3467)).

**أقول** : لا ينبغي أن يُفتي [بِـ][[3468]](#footnote-3468)ـهذه الـمسـألـة؛ لأنه قال بعد ذلك : إن «الحقوق المجرّدة لا يجوز الاعتياض عنها»([[3469]](#footnote-3469))

وفرّع[[3470]](#footnote-3470) عليه([[3471]](#footnote-3471)) الاعتياض عن[[3472]](#footnote-3472) الوظائف بِـ [الأوقاف][[3473]](#footnote-3473)([[3474]](#footnote-3474)).وهذا خلافٌ لما[[3475]](#footnote-3475) قاله. مع أنه[[3476]](#footnote-3476) ليس إلاّ رشوة محضة، فلو صحّ ما قال لجاز[[3477]](#footnote-3477) الارتـشاء[[3478]](#footnote-3478) في المتعارف[[3479]](#footnote-3479) بين الخواص و[العوام][[3480]](#footnote-3480)،فهل يرضى به من يتقي الله؟!.

وقد ذكرنا في الأصل المتقدم([[3481]](#footnote-3481)) -[نقلاً][[3482]](#footnote-3482) عن (الظهيريّة)[[3483]](#footnote-3483) -: أن المتعارف[[3484]](#footnote-3484) بخلاف النص لا يعتبر[[3485]](#footnote-3485).



[ الـقـاعـدة الـخـامـسـة والـسـتـون بـعـد الـمـائـة ]

العِبْرَةُ لآخِرِ جُزْئَيِ العِلَّةِ([[3486]](#footnote-3486)) :

ذُكر في أصول الفقه([[3487]](#footnote-3487)) : العلة إذا كانت ذاتَ وصفين : يعتبر آخر الوصفين علةً حكمًا ومعنى؛ لكونه مؤثّرًا، ولوجود الحكم عنده؛ «لأن العلة تتمّ [بالوصفين][[3488]](#footnote-3488) جميعًا، فلا يكون أحدهما علة حقيقة»([[3489]](#footnote-3489)).

**ومن فروع هذا الأصل** : إذا تملّك أحدٌ قريبَهُ : يكون مُعْتَقًا؛ وعلّة العتق : القرابة والتملّك، وإذا تأخر الملك يضاف العتق إليه؛ لكونه آخر جزئي العلة، فيصح به الكفارة لو نواها[[3490]](#footnote-3490) عند الشراء. ولو لم يكن الحكم مضافًا إلى الوصف [الأخير][[3491]](#footnote-3491)؛ بل إلى المجموع: لَمَا كان الشراء إعتاقًا، ولَمَا وقع عن الكفارة([[3492]](#footnote-3492)).

وأما إذا تأخّرت القرابة، كما إذا ورث[[3493]](#footnote-3493) قريبه : فحينئذٍ يضاف الملك إليها، فإذا[[3494]](#footnote-3494) ورثه اثنـين([[3495]](#footnote-3495)) وأحدهما قريبه : يُعتَق بالقرابة، ولا يضمن[[3496]](#footnote-3496) قيمة صاحبه؛ لعدم صنعه([[3497]](#footnote-3497)).

وأما إذا ورثا[[3498]](#footnote-3498) عبدًا مجهولَ النَّسبِ، ثم ادّعى أحدُهما أنَّه ابنُهُ : يُضاف العتقُ إلى دعواه؛ لأنه[[3499]](#footnote-3499) آخر جزئي العلة، فَيَغْرُمُ لشريكه قيمَة نصيبه[[3500]](#footnote-3500)؛ لأن العبد يصير معتَقًا بِصُنْعِهِ؛ لأنه ادعى القرابة([[3501]](#footnote-3501)).

**ومن فروعها**: أن [الرجل][[3502]](#footnote-3502) يجوز أن يلبس ما سَدَاه([[3503]](#footnote-3503)) من[[3504]](#footnote-3504) حرير ولُحْمَتُهُ([[3505]](#footnote-3505)) غيره؛ لأن الثوب إنما يصير ثوبًا بالنسج[[3506]](#footnote-3506)، والجزء الآخر لَحْمتُهُ وهي ليست بحرام([[3507]](#footnote-3507)).



[ الـقـاعـدة السادسة و الـسـتون بعد المائة ]

العِبْرَةُ[[3508]](#footnote-3508) للملفُوظِ نَصًّّا دُونَ المَقْصُودِ([[3509]](#footnote-3509)) :

«ذُكر في (مجموع النوازل)([[3510]](#footnote-3510)) : اتفق مشايخنا في هذا الزمان على أن (بيع الوفاء)([[3511]](#footnote-3511)) بيع على ما كان عليه بعض السلف؛ لأنهما تلفّّظا بلفظ البـيع من غـير ذكر شرط فيه، والعبرة للملفوظ.

كمن تزوج امرأة وقَصْدُه أن يطلقها بعدما جامعها([[3512]](#footnote-3512)): صحّ العقد»([[3513]](#footnote-3513))، مع أنه إذا تزوجها بهذا الشرط [صريحاً][[3514]](#footnote-3514) لا يصح.

وقال قَاضي خان : «الصحيح أنه إن كان بلفظ البيع لا يكون [رهنًا][[3515]](#footnote-3515)؛ لأنَّ كلاًّ منهما عقدٌ مستقل شرعًا، لكلٍّ منهما أحكام مستقلة؛ بل يكون بيعًا على مقتضى هذا الأصل.

وأما إذا قال البائع : بعتك بيعَ الوفاء، أو بيع الجائز - وعندهما([[3516]](#footnote-3516)) : بيع غير لازم-: فإنه أيضا[[3517]](#footnote-3517) يفسده عملاً بزعمهما.

وإن ذُكر [البيع][[3518]](#footnote-3518) بغير شرط ثم ذكراه[[3519]](#footnote-3519) على وجه الميعاد : جاز البيع؛ لخلوّه عن المُفسِد، ويلزم الوفاءُ به؛ لأن المواعيد قد [تكونُ][[3520]](#footnote-3520) لازمة، فيجعل هذا المـيعاد لازماً[[3521]](#footnote-3521)

لـحـاجــة النــاس»([[3522]](#footnote-3522)).

**أقول :** يُتوهم أنّ هذا الأصل مخالف لما[[3523]](#footnote-3523) قال القوم : «إن العبرة في التصرفات للمقاصد والمعاني، لا[[3524]](#footnote-3524) للألفاظ والمباني»([[3525]](#footnote-3525)).

**والجواب** :الاعتبارُ للمعاني عند قرينةٍ [صارفة][[3526]](#footnote-3526) عن إرادة اللفظ[[3527]](#footnote-3527)، كما إذا شرطا براءة الأصيل في الكفالة [تكون][[3528]](#footnote-3528) حوالة بقرينة براءة الأصيل([[3529]](#footnote-3529)).

وهذا يكون جوابًا لمن قال : إن بيعَ الوفاء رهنٌ مطلقًا.



[ الـقـاعـدة الـسابـعـة والــسـتـون بعد المائة ]

العُرْفُ قاضٍ على الوَضْعِ([[3530]](#footnote-3530)) :

أي راجح على الوضع؛ ولهذا قالوا الوكيل بالتّقاضي لا يملك القبض، مع أن التقاضي يدلّ على القبض بالوضع -يقال[[3531]](#footnote-3531) : [اقتضيتُ][[3532]](#footnote-3532) حقي، أي قبضتُهُ، فإنه مطاوع قضى- لكن العرف[[3533]](#footnote-3533) بخلافه، فيرجّح([[3534]](#footnote-3534)).

والفتوى على أن الوكيل بالتقاضي لا يملك القبض؛ لظهور الخيانة في الوكلاء([[3535]](#footnote-3535)).



[ الـقـاعـدة الـثـامنـة والــسـتـون بعد المائة]

العَقْدُ مَتَى انْفَسَخَ بقضاءِ القاضِي لا يَعُودُ إلاَّ بِتَجْدِيدِهِ[[3536]](#footnote-3536)([[3537]](#footnote-3537)) :

**ومن فروع** هذا الأصل : ادَّعى اثنان [عينًا][[3538]](#footnote-3538)، كلٌّ منهما [اشتراها][[3539]](#footnote-3539) منه([[3540]](#footnote-3540)) [وأقاما][[3541]](#footnote-3541) بينة[[3542]](#footnote-3542) بلا توقيت، فكلٌّ منهما[[3543]](#footnote-3543) بالخيار :

• إن شاء أخذ نصف المدعَى بنصف ثمنٍ شهَّد به بينةً([[3544]](#footnote-3544))، ورجع على البائع بنصف ثمنه.

• وإن شاء ترك؛ لأن شرط العقد[[3545]](#footnote-3545) الذي يدّعيه (وهو اتحاد الصفقة) قد تغيّر عليه، ولعل[[3546]](#footnote-3546) رغبته في تملك الكل، فلم يحصل.

ولو ترك أحَدُهما بعد القضاء لم يأخذ الآخرُ كلها[[3547]](#footnote-3547) إلا بتجديد العقد، على مقتضى هذا [الأصل][[3548]](#footnote-3548)([[3549]](#footnote-3549)).



[ الـقـاعـدة الـتـاسـعـة والــسـتـون بعد المائة]

عَقْدُ الرّهنِ تبرُّعٌ مِنْ جَانِبِ الرَّاهِنِ([[3550]](#footnote-3550)) :

فإذا اشترى على أن يرهن[[3551]](#footnote-3551) شيئًا معيّـنًا لثمنه، وأبى[[3552]](#footnote-3552) المشتري أن يرهن ما سمّاه : صحّ الشراء، ولا يجبر على الوفاء([[3553]](#footnote-3553))، فللبائع فسخه[[3554]](#footnote-3554) إلا إذا سُلّم ثمنه[[3555]](#footnote-3555) حالاًّ أو قيمة الرهن [رهنا][[3556]](#footnote-3556)؛ لأن رضاه بالبيع كان بهذا الشرط، فبدونه لا يكون راضيًا، وإذا لم يتم رضاه كان له[[3557]](#footnote-3557) أن يفسخ أو يرضى بـترك الـرّهن، إلا إذا كان كما ذكر؛ لـحصول المقصود حينئذ»([[3558]](#footnote-3558)).

**فإن قيل** : كيف يصح العقد بشـرط لا يقـتضيـه العقد، وفيـه نـفع لأحد العاقِدَين؟!.

**يقال :يصح بالاستحسان[[3559]](#footnote-3559)، ووجهه** : أنه إذا شرط الرهن وهو معيّن: اعتبرنا فيه معنى[[3560]](#footnote-3560) الشرط (وهو توكيد موجب العقد، لا[[3561]](#footnote-3561) عين الشرط)؛ لأن المقصود[[3562]](#footnote-3562) بالرهن التوثيق[[3563]](#footnote-3563) بالثمن، فاشتراطه([[3564]](#footnote-3564)) في معنى اشتراط زيادة وصف الجودة للثمن، ولو شرط في البيع ثمنًا جيدًا كان البيعُ جائزًا، فكذا في اشتراط الرهن، فإنه شرط لاستيفاء الثمن، وهو ملائم للعقد، فكان ممّا يقتضيه العقد.

وأما إذا لم يكن[[3565]](#footnote-3565) الرهن معيّنًا : اعتبرنا عين الشرط[[3566]](#footnote-3566)، فيفسد العقدُ؛ لأنه [يفضي][[3567]](#footnote-3567) إلى النـزاع؛ إذْ قِيَمُ الأشياء مختلفة، فربما لا يرضى البائع بما يُرهن من[[3568]](#footnote-3568) المشتري لثمنه.

كذا يفهم من عبارة صاحب (الدرر)([[3569]](#footnote-3569)).



[ الـقـاعـدة الـسبـعون بعد المائة ]

العَمَلُ بالظَّاهِرِ هُوَ الأَصْلُ؛ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ النَّاسِ([[3570]](#footnote-3570)) :

• فـــإذا «اشــتـــرى[[3571]](#footnote-3571) [عـــبــــدٌ][[3572]](#footnote-3572) وبــــاع

ساكتًا([[3573]](#footnote-3573)) عن إِذنِهِ وَحَجْرِهِ : فهو مأذون»([[3574]](#footnote-3574))؛ لأن الظاهر أنه مأذون؛ لأن أمور المسلمين محمولة على[[3575]](#footnote-3575) الصّلاح ما أمكن، ولا يثبت الجواز إلاّ بالإذن، فوجب أن يحمل عليه؛ حملاً على الصلاح، ولأن الناس تعاملوا[[3576]](#footnote-3576) ذلك([[3577]](#footnote-3577)) و«إجماع المسلمين[[3578]](#footnote-3578) حجة، يخص به الأثر، ويترك القياس والنظر»- كما ذُكر تفصيل ذلك في باب الألف([[3579]](#footnote-3579))-.

• ومن فروعها[[3580]](#footnote-3580) : - ما ذكر في (الحاوي)([[3581]](#footnote-3581)) : « رجل كان يـتصرف في غلاّت امرأته، ويدفع ذهبها بالمرابحة[[3582]](#footnote-3582)، ثم ماتت، فادعى ورثتُها([[3583]](#footnote-3583)) : كنتَ تتصرف في مالها بغير إذنها فعليك الضمان. فقال الزوج : بل بإذنها : فالقول قول الزوج([[3584]](#footnote-3584)).

قال أستاذنا([[3585]](#footnote-3585)) : وهذا حسن، ينبغي أن يحفظ، فإن السبَبَ الموجِبَ للضمان موجود؛ إلا إذا ثبت [إذنها][[3586]](#footnote-3586)، ومع هذا القول له؛ لأن الظاهر شاهدٌ والظاهر([[3587]](#footnote-3587)) أن الرجل لا يتصرف مثل هذا التصرف في مال امرأته إلا بإذنها، والظاهر يكفي للدفع»([[3588]](#footnote-3588)).

[ الـقـاعـدة الـحـاديـة والــسبـعـون بعد المائة]

العِوَضُ يُوَزَّعُ عَلَى المُعَوَّضِ أَجْزَاءً([[3589]](#footnote-3589)) :

ضرورة المقابلة[[3590]](#footnote-3590). والشرط على خلافه[[3591]](#footnote-3591)، فإنه يقابل المشروط جملة، ولا يقابله أجزاء -على ما مرّ في باب الشين([[3592]](#footnote-3592))-.

**ومن فروع هذا الأصل** : أنّ لِمُوَصَّلِ العبد الآبق إلى مولاه من مدّة[[3593]](#footnote-3593) سفرٍ[[3594]](#footnote-3594) أو أكثر أربعون([[3595]](#footnote-3595)) درهمًا، وإن لم يَعْدِلْها (أي : إن لم يبلغ قيمة الآبق إلى أربعين درهمًا).

هكذا قال صاحب (الدرر)([[3596]](#footnote-3596)).

وذكر في (الهداية) على وجه الرجحان :

• « إن كانتْ قيمته أقل من أربعين يُقضى له [بقيمته][[3597]](#footnote-3597) إلاّ درهمًا([[3598]](#footnote-3598)). ثم قال : وهذا قول محمد -رحمه الله-.

• وقال أبو يوسف : له أربعون[[3599]](#footnote-3599) درهَمًا[[3600]](#footnote-3600)؛ لأن التقدير[[3601]](#footnote-3601) بها[[3602]](#footnote-3602) ثبت بالنّص([[3603]](#footnote-3603))، فلا ينقص عنها؛ ولهذا لا يجوز الصلح على الزيادة؛ بخلاف الصلح على الأقل[[3604]](#footnote-3604)؛ لأنه حطّ منه.

ولمحمّد -رحمه الله- : أن المقصودَ حَمْلُ الغير على الرّد[[3605]](#footnote-3605) ليجيء[[3606]](#footnote-3606) مال[[3607]](#footnote-3607) المالك([[3608]](#footnote-3608))، فيُنتقص[[3609]](#footnote-3609) درهم؛ لِيَسْلَمَ له شيءٌ تحقيقًا للفائدة »([[3610]](#footnote-3610)). وهذا «إن أشهد [أنّه]([[3611]](#footnote-3611)) أخَذَهُ للرّد»([[3612]](#footnote-3612)).

ولموصَّله من أقل منها بحسابه([[3613]](#footnote-3613))، فمن أوصله من مسيرة[[3614]](#footnote-3614) يوم له ثلاثة عشر درهمًا وثلثُ درهمٍ، بتوزيع العوض على المعوض أجزاءً([[3615]](#footnote-3615)).

[ الـقـاعـدة الـثـانيـة والــسبـعـون بعد المائة ]

الغُرْمُ بِالغُنْمِ([[3616]](#footnote-3616)) :

فإذا وُجد القتيل في الشارِع الأعظم والسجن والجامعِ [تكونُ][[3617]](#footnote-3617) الديةُ على بيت المال؛ لأنّ[[3618]](#footnote-3618) دية مَنْ لا وَلىّ له لبيت المال، فيتحمَّل الغرامة في مقابلة هذه الغنيمة([[3619]](#footnote-3619)).

وفروع هذا الأصلِ مما لا يكاد إحصاؤه.



[ الـقـاعـدة الـثـالثـة والــسبـعـون بعد المائة ]

الفَتْوَى فِي حَقِّ الجَاهِلِ كالاجتهادِ[[3620]](#footnote-3620) فِي حقِّ المُجْتَهِدِ([[3621]](#footnote-3621)) :

**بشرط** : أن يكون المفتي مشتهرًا بالعلم، عالـمـًا بالأحكام الشرعية في المعاملات والعبادات، سيّما في الاعتقاديات.

وإياكم والمبتدعين الضّالين المُضلَّين، وإنا شاهدنا[[3622]](#footnote-3622) في زماننا كثيرًا من [العوامّ][[3623]](#footnote-3623) أصْغَوا [إلى][[3624]](#footnote-3624) مَقالتهم المزخرفة، وغيروا([[3625]](#footnote-3625)) بدلائلهم الباطلة الضعيفة، فوقعوا في ورطة [الغواية][[3626]](#footnote-3626) حائرين، و سلكوا في طريق الضلالة[[3627]](#footnote-3627) سامرين.



[ الـقـاعـدة الـرابـعـة والــسبـعـون بعد المائة]

فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يملكُ[[3628]](#footnote-3628) المدفوعُ إليهِ المالَ المدفوعَ إليهِ مقابَلاً بِمِلْكٍ[[3629]](#footnote-3629) : فإنَّ المأمورَ[[3630]](#footnote-3630) يرجعُ بِلاَ شَرْطٍ ، وإلاَّ فَلاَ[[3631]](#footnote-3631)([[3632]](#footnote-3632)) :

• فإن أمره بالإنفاق[[3633]](#footnote-3633) عليه، أو[[3634]](#footnote-3634) بقضاء دينه ففعل : يرجع إلى[[3635]](#footnote-3635) آمره، وإن لم يشترطا الرجوع؛ لأن[[3636]](#footnote-3636) المدفوع إليه يملك المال المدفوع إليه مقابلاً بمال في ذمته([[3637]](#footnote-3637)).

• ولو أمره بالتعويض عن هبة[[3638]](#footnote-3638)، أو بالإطعام عن كفارته، أو بأداء زكاة ماله، أو[[3639]](#footnote-3639) بأن يهب فلاناً عنه، ففعل : لا يرجع المأمور على الآمر بلا[[3640]](#footnote-3640) شرط الرجوع بشيء([[3641]](#footnote-3641))؛ لأن المدفوع إليه لا يملك المال المدفوع إليه مقابلاً بمال؛ بل بالتبرع، فلا يرجع[[3642]](#footnote-3642) على مقتضى[[3643]](#footnote-3643) هذا الأصل.

وهذا مما يجب حفظه، فإن كثيرًا من الناس غافلون عنه.



[ الـقـاعـدة الـخـامســة و الــسـبعـون بعد المائة ]

الفَرْعُ[[3644]](#footnote-3644) [المُخْتَصُّ][[3645]](#footnote-3645) بأصلِ وُجُودِهِ يَدُلَّ [على][[3646]](#footnote-3646) وُجُودِ أصْلِهِ([[3647]](#footnote-3647)) :

قال صاحب (الهداية) : «إذا دفع الوكيلُ بالشراء الثمن من ماله، وقبض المبيع : لم يكن متبرّعًا، فله أن يرجع على الموكل؛ لأنه انعقدت مبادلة حكمية بينهما»([[3648]](#footnote-3648))، «فصار الوكيل كالبائع من الموكل([[3649]](#footnote-3649))؛ لثبوت أمارتها، وهي إذا اختلف الوكيل والموكل في مقدار الثمن يتحالفان، وإذا وجد الموكل[[3650]](#footnote-3650) عيبًا بالمشترى يردّه على الوكيل، و ذلك من خواصّ المبادلة»[[3651]](#footnote-3651)([[3652]](#footnote-3652)) فيكون دليلاً عليها.

**وأوردوا الاعتراض عليه** : بأنَّ هذه الأحكام ليست دليلاً على عدم كون الوكيل متبرعًا؛ بل هو دليل مبادلة حكمية بينهما.

**فأجيب** عن هذا الاعتراض : بهذا الأصل الذي ذكرناه في صدد الكلام([[3653]](#footnote-3653)).

**وتقريره** : أن هذه الأحكام من فروع المبادلة خاصّة، فإذا وجدنا من هذه الأحكام [يُستدل][[3654]](#footnote-3654) بوجود المبادلة، و المبادلة[[3655]](#footnote-3655) تدل على عدم كون [الوكيل][[3656]](#footnote-3656) متبرَّعًا، [فتكون][[3657]](#footnote-3657) هذه الأحكام دليلاً [على][[3658]](#footnote-3658) عدم كونه متبرعًا بواسطة المبادلة.



[ الـقـاعـدة الـسـادســة والــسبـعـون بعد المائة ]

القَدِيمُ يُتْرَكُ عَلَى قِدَمِهِ([[3659]](#footnote-3659)) :

**فروع هذا الأصل كثيرة** :

**منها** : إذا كانت القسمة في الشرب بالكُوَى([[3660]](#footnote-3660)) : يُترك على قدمه، ويمنع عن القسمة بالأيام([[3661]](#footnote-3661)).

وهـذا الأصـل داخـل في الأصـل الـذي ذُكـر في بـاب العين[[3662]](#footnote-3662)، وهو: «العادة محكمة»([[3663]](#footnote-3663)).

[ الـقـاعـدة الـسـابـعـة والــسبـعـون بعد المائة ]

قَدْ [يَثْبُتُ][[3664]](#footnote-3664) الفَرْعُ و إِنْ لَمْ يَثْبُتِ الأَصْلُ([[3665]](#footnote-3665)) :

اعتبر البعضُ هذا الكلام من أصول الفقه([[3666]](#footnote-3666))، و[فرّعوا][[3667]](#footnote-3667) عليه مسائل :

• منها : «لو قال : لزيد على عمرو ألف، وأنا ضامن به. فأنكر عمرو[[3668]](#footnote-3668) : لزم الكفيل إذا ادّعاها زيد دون الأصيل[[3669]](#footnote-3669).

• ومنها : لو ادعى الزوج الخلعَ، فأنكرت المرأة : بانت ولم يثبت المال الذي هو الأصل في الخلع.

• ومنها : لو قال: بعت عبدي من زيد[[3670]](#footnote-3670)، فأَعْتَقَهُ.[[3671]](#footnote-3671) فأنكر زيد : عُتِقَ العبدُ، ولم يثبت المالُ.

ومنها : لو قال : بعتُهُ من نفسه. فأنكر[[3672]](#footnote-3672) العبدُ : عُتِقَ بلا عوض»([[3673]](#footnote-3673)).

**أقول** : و الحق أنه ليس من الأصول([[3674]](#footnote-3674)) .

ويدل عليه إصدار[[3675]](#footnote-3675) الكلام بلفظٍ وضع للتقليل[[3676]](#footnote-3676)، وهو «قد»([[3677]](#footnote-3677))؛ بل هذه المسائل ممّا [تخلَّفت][[3678]](#footnote-3678) من الأصل الذي ذكرناه في باب الشين([[3679]](#footnote-3679)) وهو : «الشيء إذا ثبت [ثبت][[3680]](#footnote-3680) بجميع

لوازمه» فالدَّين[[3681]](#footnote-3681) [لازم][[3682]](#footnote-3682) للكفالة[[3683]](#footnote-3683)، والمـال للخلـع والبيـع. ومـع هذا ثبت الملزوم ولم يثبت اللازم!.

**فالجواب** : أن «إقرار[[3684]](#footnote-3684) الإنسان ليس بحجة على غيره»([[3685]](#footnote-3685))، ففي هذه المسائل الكفيل والزوج والمولى يؤاخذون[[3686]](#footnote-3686) بإقرارهم، ولا يتجاوز إقرارهم إلى الغير([[3687]](#footnote-3687)).



[القاعدة الثامنة و السبعون بعد المائة]

قَدْ [يثبُتُ][[3688]](#footnote-3688) ضِمْنًا [ما][[3689]](#footnote-3689) لا يثبُتُ قَصْدًا ([[3690]](#footnote-3690)) :

اعلم أن القصد أصلٌ في ثبوت أكثر أحكام العقود، والقصد فعل القلب لا يمكن الاطلاع عليه إلاّ بواسطة اللسان، فإذا صدر الإيجاب و القبول من المكلف، ولا مانع من اعتباره: حكمنا بثبوته قصدًا؛ [لصيانة][[3691]](#footnote-3691) تصرفِ المكلّف[[3692]](#footnote-3692) عن الفساد. فعلى هذا ما ذُكر في صدر الكلام ليس من الأصول، وإنْ صورَهُ[[3693]](#footnote-3693) البعض على[[3694]](#footnote-3694) صورة الأصل([[3695]](#footnote-3695))، وفرّع عليه مسائل. وسنذكره([[3696]](#footnote-3696)) إن شاء الله تعالى[[3697]](#footnote-3697).

و الحق أنّ هذه المسائل مما تخلّفت[[3698]](#footnote-3698) عن الأصل الذي[[3699]](#footnote-3699) ذكرناه، وهو : أن القصدَ أصل في ثبوت أحكام العقود في الحقيقة.

فمن المسائل التي وعدتُ ذكرَها([[3700]](#footnote-3700)) :

• «شرى ما لم يَرَهُ، فوكّل وكيلاً بقبضه، فقال الوكيل- بعد رؤية المبيع وقبل[[3701]](#footnote-3701) قبضه- : أسقطتُ الخيار (أعني خيار الرؤية) : لم يسقط خيار[[3702]](#footnote-3702) الموكل.

ولو قبضه الوكيل وهو يراه : سقط خيار رؤية موكِّله عند أبي حنيفة»([[3703]](#footnote-3703)).

**والجواب عن التخَلُّف** : أنه وكّله بالقبض، لا بإسقاط الخيار، فلا يملك التصرف فيه أصالةً.

فأما إذا قبضه مقارنًا بالرؤية : سقط[[3704]](#footnote-3704) خيار الموكل اقتضاء ضرورة تصحيح تصرف الوكيل فيما [أُمِر به وهو القبض؛ لأن تصرف الوكيل فيما][[3705]](#footnote-3705) لا يملك الموكل لا يصح[[3706]](#footnote-3706).

**وقال الإمامان([[3707]](#footnote-3707))** : لا[[3708]](#footnote-3708) يسقط[[3709]](#footnote-3709) خيار الموكل وإن كان القبض مقارنًا بالرؤية؛ قياسًا على ما إذا قبضه مستورًا ثم رآه، فإنه لا يسقط خيار الرؤية عن الموكل اتفاقًا([[3710]](#footnote-3710)).

**والجواب عن طرف[[3711]](#footnote-3711) أبي حنيفة** : أن التوكيل ينتهي بالقبض، فلا يملك إسقاطه قصدًا بعد القبض لِصَيْرُورِيَّتِهِ[[3712]](#footnote-3712) أجنـبـيًّا. فعلى هذا لا [تخلو][[3713]](#footnote-3713) عبارة ابن نجيم في (أشباهه)([[3714]](#footnote-3714)) -عند ذكر هذه المسألة- عن التشويش.

• ومنها : قِنٌّ لهما أعتقه أحدهما وهو موسر : فلو شرى[[3715]](#footnote-3715) المُعتِق قصدًا نصيبَ الساكت لم يجز، ولا يتمكن الساكت من نقل ملكه إلى أحد.

لكن لو أدى المُعتق الضمان إلى الساكت مَلَكَ نصيبه»([[3716]](#footnote-3716)).

**والجواب** : أن معتَق البعض صار كالمكاتب؛ لأنه يملكه([[3717]](#footnote-3717)) رقبةً لايـدًا([[3718]](#footnote-3718))، فلا

يتصور قدرة التسليم، وهو شرط في صحة البيع، والكتابة موقوف([[3719]](#footnote-3719)) على رضا المولى، فإن رضي الساكت يستسعيه؛ لأن الاستسعاء([[3720]](#footnote-3720)) قائم مقام بدل الكتابة[[3721]](#footnote-3721). وإن لم يرضَ: ضمن المعتِق إن كان موسرًا؛ دفعًا للضّرر بقدر الإمكان([[3722]](#footnote-3722)) عن الساكت، فإذا ضمنه انتقل الملك إلى المعتِق ضرورة عدم جواز الجمع بين البدل والمبدل منه.

• ومنها : «فضولي زوّجه امرأةً برضاها، ثم وكّله رجلٌ بعده قبل الإجازة بأن يزوجه[[3723]](#footnote-3723) امرأة. فقال([[3724]](#footnote-3724)) : نقضت ذلك النكاح : لم ينقض[[3725]](#footnote-3725).

ولو لم[[3726]](#footnote-3726) ينقضه قولاً، ولكن[[3727]](#footnote-3727) زوجه إياها[[3728]](#footnote-3728) بعد ذلك : انتقض الأول»([[3729]](#footnote-3729)).

**والجواب** : أن العقدين تعارضا فَرُجِّح[[3730]](#footnote-3730) الثاني؛ لأن الأول موقوف لا يتم إلا بالإجازة، والثاني منّجز تام، فرُجّح[[3731]](#footnote-3731).

• ومنها : «شرى كرَّ برٍّ عينًا، وأَمَرَ المشتري البائعَ بقبضه للمشتري : لم يصح.

ولو دفع إليه [غِرارةً]([[3732]](#footnote-3732)) وأمره[[3733]](#footnote-3733) أن يكيله فيها[[3734]](#footnote-3734) : صح؛ إذْ البائع لا[[3735]](#footnote-3735) يصح[[3736]](#footnote-3736) وكيلاً عن المشتري في القبض قصدًا، ويصلح[[3737]](#footnote-3737) ضمنًا وحكمًا»([[3738]](#footnote-3738)).

**والجواب** : أَمْرُ المشتري بالكيل فيها ليس بتوكيل البائع في القبض؛ بل أمره بالكيل فيها طلب أداء مـا وجب[[3739]](#footnote-3739) على البائع، وهو تسليم المبيع، فكيله في طرف[[3740]](#footnote-3740) المشـتري تـسليم لا قبض، فيبقى[[3741]](#footnote-3741) في يده أمانة، فإن هلك في يده لا يضمن.

ولهذه المسائل نظائر، تركتُ ذكرها؛ لظهور جوابها عن التخلف[[3742]](#footnote-3742) بأدنى تأمل، بعدما سمعنا هذه الأجوبة.



[ الـقـاعـدة الـتـاسـعـة والـسـبـعـون بـعـد الـمـائـة ]

القَبْضُ إنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي انتقالِ المِلْكِ لاَ فِي دَعْوَى المِلْكِ القَدِيمِ([[3743]](#footnote-3743)):

**ولهذا** قالوا : الرجوعُ في الهبة - سواء كان بتراضٍ أو حكم قاضٍ - فسخٌ لا هبة، فلم يشترط قبضه، ولا يمنعه الشيوع؛ لأن بالرجوع عاد الملك القديم([[3744]](#footnote-3744)).



[ الـقـاعـدة الـثـمـانـون بـعـد الـمـائـة ]

القضاءُ مقتصرٌ على المقضيِّ عليهِ ولا يتعدَّى إلى غَيرِهِ([[3745]](#footnote-3745)) :

**واستُثني من هذا الأصل مسائل** :

**• منها** : «الحكم بالحرية الأصلية حكم على الكافة([[3746]](#footnote-3746))، حتى لا [تُسمع][[3747]](#footnote-3747) دعوى الملك من أحد، كذا العتقُ وفروعه»([[3748]](#footnote-3748)) ، كالولاء وغيره.

**والجواب** : «أن الحرية حق الله تعالى، حتى لا يجوز استرقاق الحرّ[[3749]](#footnote-3749) برضاه، والناس كلهم خصوم في إثبات حقوق الله تعالى نيابةً عن الله تعالى؛ [لكونهم][[3750]](#footnote-3750) عبيده، فكان حضور الواحد كحضور الكل[[3751]](#footnote-3751).

بخلاف الملك؛ لأنه حق العبد خاصة، فلا ينتصب الحاضر خصمًا [عن[[3752]](#footnote-3752) الغائب؛ لعدم ما يُوجب انتصابه خصمًا][[3753]](#footnote-3753)»([[3754]](#footnote-3754)).

**• ومنها** : «من تلقى الملك من جهته[[3755]](#footnote-3755) يصير مقضيًّا[[3756]](#footnote-3756) عليه أيضاً؛ لتعدي[[3757]](#footnote-3757) أثر القضاء إليه؛ لاتّحاد الملك، فمن قُضي[[3758]](#footnote-3758) عليه في حادثة لم يصر[[3759]](#footnote-3759) مقضيًّا[[3760]](#footnote-3760) له فيها بتلك الجهة»([[3761]](#footnote-3761)).

**• ومنها**: الحكم بالنكاح حكم على الكافة([[3762]](#footnote-3762)).

**والجواب** : أن في النكاح حرمة الفرج على غير الزوج، وحرمة الفرج حق الله تعالى[[3763]](#footnote-3763)، حتى لا يجوز البذل فيه، فالقول فيه كالقول[[3764]](#footnote-3764) في العتق.

**واعلم أن القضاء بالعتق على قسمين** :

**أحدهما** : العتق في ملكٍ مطلق، فالحكم به حكم على الكافة.

**والثاني** : القضاء بالعتق في ملك مؤرّخ، والحكم به حكم على الكافة من وقت[[3765]](#footnote-3765)

التاريخ، ولا يكون قضاءً قبله([[3766]](#footnote-3766)).

فإذا ادعى الملكَ أحدٌ بالتاريخ الأسبق، وبرهن : تُقبل، ويفسخ الحكم [بحريته][[3767]](#footnote-3767)، ويجعل ملكًا للمدّعي([[3768]](#footnote-3768)).

كذا القول في النكاح. يعنى إذا ادعى[[3769]](#footnote-3769) أحدٌ النكاح بالتاريخ الأسبق وبرهن : تقبل، ويفسخ النكاح المقضي به.

**• ومنها** : النسب[[3770]](#footnote-3770)([[3771]](#footnote-3771)).

فالجواب فيه كالجواب في النكاح؛ لأن فيه حرمة الفروج، فإن الشهود يحتاجون إلى تعيين جهة النسب، [فتحرم][[3772]](#footnote-3772) موطوءة الأب وأصولها وفروعها وسائر المحرمات.



[القاعدة الحادية والثمانون بعد المائة]

القضاءُ على الغائِبِ لا يجوزُ، إلاّ أَنْ يَكُونَ مَا يُدّعَى بِهِ على الغائبِ سببًا لازمًا لما يُدّعى بِهِ على الحاضِرِ([[3773]](#footnote-3773)) :

• سواء كان المدَّعَى واحداً، كما إذا «ادّعى دارًا في يد رجلٍ أنها ملكه، وأنكر ذو اليد، فأقام البينة أن الدار دارُهُ اشتراه من فلان [الغائب][[3774]](#footnote-3774)، وهو يملكها : فإنّ المدّعَى (وهو الدار) شئ واحد، وما ادُّعي على الغائب (وهو الشراء) سبب لثبوت ما يُدّعى على الـحاضر؛ لأن الشراء من المالك سبب لازم للملك لا محالة»([[3775]](#footnote-3775)).

• أو شيئين مختلفين؛ «كما إذا شهد شاهدان لرجل على رجل بحق من الحقوق، فقال المشهود عليه: هما عبدا[[3776]](#footnote-3776) فلان الغائب. فأقام المشهود له بيّنة أنّ [فلانًا][[3777]](#footnote-3777) الغائب أعتقهما وهو يملكهما : تقبل هذه الشهادة. والمدّعى شيئان: المال على الحاضر، والعتق على الغائب، [والمدعى على الغائب][[3778]](#footnote-3778) سببُ[[3779]](#footnote-3779) المدعى على الحاضر لا محالة؛ لأن ولاية الشهادة لا[تنفكّ][[3780]](#footnote-3780) عن العتق بحال.

فالقضاء[[3781]](#footnote-3781) فيهما([[3782]](#footnote-3782)) على الحاضر قضاءٌ على الغائب؛ لأن المدّعَى شئ واحد في الأوّل، أو كشيء واحد في الثاني؛ لعدم الانفكاك، فإذا حضر الغائب، وأنكر : لا يلتفت إلى إنكاره، ولا يحتاج إلى إعادة البيّنة.

ولهما نظائر في الكتب المبسوطة»([[3783]](#footnote-3783)) تركتُ [تفصيلها][[3784]](#footnote-3784) في هذه الجريدة؛ اكتفاء بذكر السبّب اللازم، فإنَّ «الشيء إذا ثَبَتَ ثَبَتَ بلوازمه»([[3785]](#footnote-3785)).

**وخرج** في بدءِ النظر عن هذا الأصل[[3786]](#footnote-3786) : ما«إذا قال رجل لامرأة رجلٍ غائبٍ[[3787]](#footnote-3787): إنّ زوجَكِ [فلانًا][[3788]](#footnote-3788) الغائبَ وكلّني أن أَحْمِلَكِ إليه. فقالت: إنه طلقني ثلاثًا. وأقامت على ذلك بينة: قبلت بينّتها في حقَّ قَصْرِ يَد الوكيل عنها، لا[[3789]](#footnote-3789) في حقّ إثبات الطلاق على الغائب»([[3790]](#footnote-3790)) مع أن المدّعى على الغائب (وهو الطلاق) سببٌ[[3791]](#footnote-3791) لثبوت[[3792]](#footnote-3792) المدّعى على الحاضر (وهو قصر اليد).

**والجواب** : «أن المدَّعى على الغائب[[3793]](#footnote-3793) (وهو الطلاق) ليس بسبب لازم لثبوت ما يدعى على الحاضر (وهو قصر يده)، فإن الطلاق متى تحقق قد لا يوجب قصر يد الوكيل بأن[[3794]](#footnote-3794) لم يكن وكيلاً بالحمل([[3795]](#footnote-3795)) قبل الطلاق، وقد يوجب بأن كان وكيلاً بالحمل قبل الطلاق، فكان الـمدَّعى على الغائب[[3796]](#footnote-3796) سببًا لثبوت المدعى على الحاضر من وجهٍ دون وجه. فـقلنا : يقضى بقصر اليد دون الطلاق؛ عملاً بهما». كذا في (العناية)([[3797]](#footnote-3797)).

ولهذا قيدنا السبب باللزوم([[3798]](#footnote-3798)). ومن سكت عن هذا القيد -كما في (الهداية)([[3799]](#footnote-3799)) وغيرها- اكتفى بالإطلاق؛ لأن المطلق ينصرف إلى الكمال([[3800]](#footnote-3800)).



[القاعدة الثانية والثمانون بعد الـمائـة]

القَضَاءُ الضِّمْنِيُّ لا يُشتَرَطُ لَهُ الدّعْوَى والخُصُومَةُ([[3801]](#footnote-3801)) :

وإذا برهن أنه كان لأبيه على هذا ألف، ومات عن أخيه[[3802]](#footnote-3802) الغائب وعنه: يُقضى عليه بالكلّ؛ لانتصاب أحد[[3803]](#footnote-3803) الورثة خصمًا عن الكل، ولا يحتاج إلى إعادتها، ولا يشترط الدعوى والخُصومة من الغائب. كذا ذكر في (البزازية)([[3804]](#footnote-3804)).

وكذا إذا ادعى عقارًا([[3805]](#footnote-3805)) أو منقولاً[[3806]](#footnote-3806) يقضى له([[3807]](#footnote-3807)).

وإذا قضى لهما فهل يُؤخذ منها حصة الغائب أم[[3808]](#footnote-3808) يُترك في يد المدعى عليه؟.

• قال الإمام : إذا كان المُدعى **عقارًا :** يأخذ الحاضرُ نصفَهُ ويَتْرُكُ باقيه مع ذي اليد بلا تكفيله([[3809]](#footnote-3809))، جحد دعواه أوْ لا.

• وقالا: إذا جحده ذو اليد أخذه القاضي منه، ويجعله في يدِ أمينٍ حتى يَقْدُمَ الغائب، وإن لم يجحد ترك [النصف][[3810]](#footnote-3810) الآخر في يده حتى يقدم الغائب، ويأخذه، ولا يحتاج إلى إعـادة البيـنة[[3811]](#footnote-3811)؛ لأن الجاحد[[3812]](#footnote-3812) خائن فيؤخذ منه، والمُقرّ أمين فيترك في يده.

وله[[3813]](#footnote-3813) : أنّ اليد الثابتة لا [تنـزع][[3814]](#footnote-3814) بلا ضرورة([[3815]](#footnote-3815))؛ لأن القضاء وقع للميت بالكل، وللوارث ضمنًا، ولا وراثة إلا بثبوت الملك [للمورّث][[3816]](#footnote-3816)، واحتمال كـونه مختار الميّت، فلا يُنقِصُ[[3817]](#footnote-3817) يَـدَهُ، كما لو[[3818]](#footnote-3818) كان مـقرًّا، وجحـوده بطل بـقضاء القاضي([[3819]](#footnote-3819)).

«كذا **المنقول** : في الأصحّ([[3820]](#footnote-3820)).

وقيل : يؤخذ منه اتفاقًا ([[3821]](#footnote-3821))؛ لاحتياج المنقول إلى الحفظ، والنّزع من يده أبلغ في الحفظ، كَيْلاَ يتلفه. وأما العقار فمحفوظ[[3822]](#footnote-3822) بنفسه.

وقيل[[3823]](#footnote-3823) : المنقول يُترك النصْف([[3824]](#footnote-3824)) في يد ذي اليد اتَّفاقًا([[3825]](#footnote-3825)).

وهذا أصحّ؛ لأن المنقول يحتاج إلى الحفظ، والترك في يده أبلغ في الحفظ؛ لأن المال في يد الضمين أشدّ حفظًا، وأنه بالإنكار صار ضامنًا، ولو وضع في يد العدل كان أمينًا فيه، فلو تلف لم يضمن»([[3826]](#footnote-3826))، وإن أبى ذو اليد عن الحفظ ينبغي أن يأخذه القاضي، ويجعله في يد عدل؛ لئلا يلزم إلزام الضرر عليه بلا رضاه. ولم [أَرَ ذلك]([[3827]](#footnote-3827)) الآن.

وفرّع ابن نجيم في (أشباهه) على هذا الأصل : ما « لَوِ ادعى الكفالة بمال بإذنه، وأنكر [الدين]([[3828]](#footnote-3828))، فبرهن[[3829]](#footnote-3829) على الكفيل بالدين، وقضى عليه بها[[3830]](#footnote-3830) : كان القضاء عليه قصدًا، وعلى الأصيل[[3831]](#footnote-3831) الغائب ضمنًا»([[3832]](#footnote-3832)).

**أقول**[[3833]](#footnote-3833) : إن هذه المسألة [ليست][[3834]](#footnote-3834) من فروع هذا الأصل؛ بل من فروع [الأصل][[3835]](#footnote-3835) المتقدم([[3836]](#footnote-3836))؛ كما إذا شهدا بحقّ، فقال المشهود عليه : هما عبدَا فلانٍ الغائب. فأقام المشهود له بيّنةً أنّ [فلانًا][[3837]](#footnote-3837) الغائب أعتقهما وهو يملكهما : تقبل هذه الشهادة؛ على ما مّر في [الأصل][[3838]](#footnote-3838) المتقدم([[3839]](#footnote-3839))؛ لأن المدعى على الغائب (وهو الدين) سببُ المدَّعى على الحاضر لا محالة؛ لأن صحة الكفالة لا [تنفكّ][[3840]](#footnote-3840) عن الدين[[3841]](#footnote-3841) الصحيح (وهو ما لا يسقط إلاّ بالأداء أو[[3842]](#footnote-3842) الإبراء)([[3843]](#footnote-3843)).

واعلم : إنما([[3844]](#footnote-3844)) يتعدى الحكم في هذه المسألة إذا كانت الكفالة بالأمر. وأمّا بدونه [يقتصر][[3845]](#footnote-3845) القضاء على الكفيل، ولا يرجع بما ادّى على الغائب ؛ لأن الكفالة

بالأمر : تبّـرعٌ ابـتـداءً، ومـعاوضةٌ انـتـهاءً، وبـغـير[[3846]](#footnote-3846) أمره : تبرُّعٌ ابتداءً وانتهاء([[3847]](#footnote-3847)).

وذكر أصحاب المتون مسألة([[3848]](#footnote-3848)) : «وهي : كَفَلَ بما ذاب عليه، أو قضى له، أو بما لزمه له([[3849]](#footnote-3849)) فغاب الأصيل، فبرهن المدّعي على الكفيل أنّ له على الأصل[[3850]](#footnote-3850) كذا : رُدّ» على خلاف المسألة التي ذكرنا !!.

**والجواب** : أن (ما) في هذه الصورة شرطية([[3851]](#footnote-3851)). معناه([[3852]](#footnote-3852)) : إنْ ثبتَ الدينُ عليه فأنا ضامن. وهذا شرط ملائم للكفالة[[3853]](#footnote-3853)، [فتتوقَّف][[3854]](#footnote-3854) الكفالة على وجود الشرط (وهو الحكم عليه بوجوب الدّين)، ولم يوجد[[3855]](#footnote-3855)؛ لأن الحكم على الغائب لا يجوز، حتى إذا قال المدعي : حكم عليه قاضٍ من القضاة([[3856]](#footnote-3856)) : تقبل بيّنته؛ لوجود الشرط، [فتصحّ][[3857]](#footnote-3857) الكفالة، ويحكم على الكفيل.



[ الـقـاعـدة الـثـالـثـة والـثـمـانـون بـعـد الـمـائـة ]

القَوْلُ قَوْلُ القَابِضِ([[3858]](#footnote-3858)) :

سواء كان القابض ضَمينًا (كالغاصب) أو أمينًا (كالمُودع).

فإذا وقع الاختلاف في مقدار المغصوب، أو الوديعة : فالقول قول الغاصب والمودَع([[3859]](#footnote-3859)).

ومن فروع هذا الأصل : اشترى زيتًا في زِقٍّ([[3860]](#footnote-3860)) على أن يوزن الزِّقُّ ويُطرح وزنه، فردَّ المشتري الزقَّ، فوُزن وجاء عشرة أرطال، فقال البائع : الزّق غير هذا وهو خمسة أرطال : فالقول قول المشتري؛ لأن هذا الاختلاف:

• إن اعتبر في الزّق المقبوض فالمشتري قابض، والقول قوله على مقتضى هذا الأصل.

• وإن اعتبر الاختلاف في مقدار الزّيت، فهو في الحقيقة اختلاف في مقدار الثمن، فيكون القول أيضًا للمشتري؛ لأنه ينكر الزيادة، والقول قول المنكر مع يمينه([[3861]](#footnote-3861)).

**ويرد على هذا** : «أن الاختلاف في الثمن يوجب التحالف، لا التحليف([[3862]](#footnote-3862))!.

**وأجيب** : بأنه يوجبه[[3863]](#footnote-3863) إذا كان قصدًا، وهذا ضمني؛ لوقوعه في ضمن الاختلاف في الزّقّ. والفقه([[3864]](#footnote-3864)) فيه أن الاختلاف الابتدائي في الثمن إنما يوجب التحالف ضرورةَ أنَّ كلَّ واحدٍ منهما [مدَّعٍ][[3865]](#footnote-3865) عقدًا آخر.

وأما الاختلاف بـناء على اختلافـهما فـي الزق، فلا يوجب الاختلاف في العقد»([[3866]](#footnote-3866))؛ لأن الاخـتلاف في[[3867]](#footnote-3867) الـزق ليس بـمقصود به، ولا مـعقود عليه؛ [فكان][[3868]](#footnote-3868) الاختلاف فيما يثبت تبعًا؛ لأن حكم التـبع[[3869]](#footnote-3869) لا يخالف حكم الأصل[[3870]](#footnote-3870).

[ الـقـاعـدة الـرابـعـة والـثـمـانـون بـعـد الـمـائـة ]

الكِتَابُ مِنَ الغَائِبِ كَالخِطَابِ مِنَ الحَاضِرِ([[3871]](#footnote-3871)) :

فإذا كتـب البـائـع - بعد العنـوان([[3872]](#footnote-3872))- : « أمـا بـعـد : فـقـد بعتك

عبـدي[[3873]](#footnote-3873) فلانًا بكذا». فوصل الكتاب إلى [المكتوب][[3874]](#footnote-3874) إليه، فقال في مجلس بلوغ الكتاب-: اشتريتُه، أو قبلته : تمّ البيع على مقتضى[[3875]](#footnote-3875) هذا الأصل([[3876]](#footnote-3876)).



[ الـقـاعـدة الـخامـسـة والـثـمـانـون بـعـد الـمـائـة ]

كُلُّ كفالةٍ تَنْعَقِدُ غَيْرُ موجِبةٍ للرّدِ لا [تَنْقَلِبُ][[3877]](#footnote-3877) [مُوجِبَةً][[3878]](#footnote-3878) أبدًا([[3879]](#footnote-3879)).

فإذا كفل بدون[[3880]](#footnote-3880) أمر المكفول عنه : لا يرجع بما أدّى؛ لأنه متبرع، وإنْ أجاز المكفول عنه بعد العلم([[3881]](#footnote-3881))؛ لأن بقاء الحكم (وهو عدم جواز الرجوع) مستغنٍ عن بقاء العلّة -كما مرّ في باب الباء([[3882]](#footnote-3882))-.



[ الـقـاعـدة الـسـادسـة والـثـمـانـون بـعـد الـمـائـة ]

كَلِمَةُ (كُلٍّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى النَّكِرَةِ أوجَبَتْ عُمُومَ أَفْرَادِهَا عَلَى سَبِيلِ الشُّمُولِ دُوْنَ التِّكْرَارِ([[3883]](#footnote-3883)) :

فلو «قال : كُلُّ امرأةٍ أتزوجها[[3884]](#footnote-3884) فهي طالق : تطلق كلُّ امرأة يتزوجها على العموم. ولو تزوّج امرأة مرّتين : لم تطلق في المرّة الثانية، ويُجعل كل فرد كأن ليس معه غيرُهُ، ويسمى هذا الكلُّ إفرادِيًّا([[3885]](#footnote-3885))، فلو قال : كل امرأة لي تدخل هذه الدار فهي طالق. وله أربع نسوة، فذَخَلَتْ واحدةٌ : طَلُقَتْ، ولا يُنتظر لوقوع الطلاق عليها دُخُولُ الباقيات؛ لأن كلمة (كلّ) لمّا دخلت على النكرة [أَوْجَبت][[3886]](#footnote-3886) عمومَ الأفراد، فصار كأنه قال لكلِّ واحدةٍ : إن دخلتِ هذه الدار، فأنت طالق»([[3887]](#footnote-3887)).



[ الـقـاعـدة الـسـابـعـة والـثـمـانـون بـعـد الـمـائـة ]

كَلِمَةُ (كُلٍّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى المَعْرِفَةِ أوْجَبَتْ عُمُومَ أجْزَائِهِ([[3888]](#footnote-3888)) :

وسمِّيَ هـذا الـكـل مـجمـوعيًّا([[3889]](#footnote-3889))؛ ولـهذا قـال مـحمد -رحمه الله- في (الجامع)([[3890]](#footnote-3890)) : لو قـال أنت طـالق كـل الـتـطلـيـقة: يـقـع([[3891]](#footnote-3891)) واحـدة؛

لأنها([[3892]](#footnote-3892)) : عـمـوم أجـزائها. ولو قال أنت طالق كل تطليقة : يقع[[3893]](#footnote-3893) الثلاث؛ لأنها عموم أفرادها([[3894]](#footnote-3894)).



[ الـقـاعـدة الـثامـنـة والـثـمـانـون بـعـد الـمـائـة ]

كُلُّ شرطٍ يغيِّرُ حكمَ الشَّرْعِ يَكُونُ باطِلاً([[3895]](#footnote-3895)) :

**ومن فروع هذا الأصل** : شرط الضمان في الوديعة باطل([[3896]](#footnote-3896)).

**وخرج** عن هذا الأصل : إذا بيع النّعل[[3897]](#footnote-3897) مع شرط التشريك : جاز، مع أن النبي  : نهى عن بيعٍ وشرطٍ([[3898]](#footnote-3898)) لا يقتضيه العقد، وفيه نفعٌ[[3899]](#footnote-3899) لأحد العاقدين[[3900]](#footnote-3900). فعلى هذا التقدير هذا الأصل يقتضي بطلانه!.

**فالجواب** : أنَّ نهيَهُ  معلول : لوقوع[[3901]](#footnote-3901) النزاع[[3902]](#footnote-3902) المخرِجِ للعقد عن المقصود، وهو قطع المنازعة، والمنازعة ههنا منقطعة بالعرف، فكان موافقًا لهذا الحديث، فلم يبق من الموانع إلاّ القياس، والعرف قاضٍ عليه. وقد مرّ تفصيله في باب الثاء([[3903]](#footnote-3903))[[3904]](#footnote-3904).



[ الـقـاعـدة الـتاسـعـة والـثـمـانـون بـعـد الـمـائـة ]

كُلُّ ما يَتَرَتَّبُ عليها[[3905]](#footnote-3905) البيِّنَةُ[[3906]](#footnote-3906) يترتَّبُ عَلَيْهَا التَّحْلِيفُ، سِوَى بيّنةٍ أُقِيمَتْ لإثباتِ الخُصُومَةِ([[3907]](#footnote-3907)):

فإن فيها لا يترتَّبُ التحليف. وإنما قيدناها بهذا القيد؛ لئلا يرد النقض على هذا الأصل بِـ «أن دعوى الوكالة[[3908]](#footnote-3908) يترتب عليها البينة دون التحليف»([[3909]](#footnote-3909)).

**وكذا** : إذا لم يجد المشتري البينة على قيام العيب عنده([[3910]](#footnote-3910))، وأراد تحليف البائع بالله: ما يعلم أنه آبق عند المشـتري : لا يحلّف عند أبي حنيفة، مع أن بيـنة الـمشتري مقبولة([[3911]](#footnote-3911))؛

لأن «التحليف شرع لقطع[[3912]](#footnote-3912) الخصومة، فكان مقتضيًا سابقيّة الخصم، فلن يكون[[3913]](#footnote-3913) المشتري ههنا خصمًا إلا بعد إثبات قيام العيب في يده»([[3914]](#footnote-3914)) في المسألة الثانية.

وكذا لا يكون الوكيل خصمًا إلا بعد[[3915]](#footnote-3915) إثبات الوكالة في المسألة الأولى.

**ومن النظائر** : ادّعَى دارًا في يد فلانٍ يحتاج إلى إثبات يد المُدَّعى عليه بالبينة حتى يكون خصمًا[[3916]](#footnote-3916)، ولا يترتب عليها التحليف.

**وخرج** عن هذا الأصل : أن البينة تقبل في الحدود[[3917]](#footnote-3917)([[3918]](#footnote-3918))، ولا يترتب عليها [التحليف][[3919]](#footnote-3919) مع أن هذه البينة لم [تقم][[3920]](#footnote-3920) لإثبات الخصومة.

**والجواب** : «الحدود تندرئ[[3921]](#footnote-3921) بالشبهات»([[3922]](#footnote-3922))، فلا [تثبت][[3923]](#footnote-3923) بالنكول.

[ الـقـاعـدة الـتـسـعـون بـعـد الـمـائـة ]

كُلُّ مَا هُوَ وَاجِبُ [الرَّفْعِ][[3924]](#footnote-3924) بِالاستِرْدَادِ لا يَجُوزُ تَقْرِيرُهُ[[3925]](#footnote-3925) ([[3926]](#footnote-3926)):

**ولهذا قالوا** : المشتـري[[3927]](#footnote-3927) لا يملك الـمبيع في البيـع الفاسـد قبـل القبـض، ويملك بعده([[3928]](#footnote-3928))؛ «لأنه لو ملكه قبل القبض لوجـب تسليـم الثمن، ووجـب على البـائـع تسليم المبيع؛ لأنهما من مواجب العقد، فتقرّر الفساد وهو لا [يجوز][[3929]](#footnote-3929)؛ لأنه واجب الرفع[[3930]](#footnote-3930) بالاسترداد([[3931]](#footnote-3931))، ولما كان واجب الرّد بالاسترداد فلأن يكون[[3932]](#footnote-3932) واجب الرفع[[3933]](#footnote-3933) بالامتناع عن مطالبة أحد[[3934]](#footnote-3934) [المتعاقدين][[3935]](#footnote-3935) أولى؛ لكونه أسهل؛لسلامته عن المطالبة والإحضار والتسليم ثم الرفع[[3936]](#footnote-3936) بالاسترداد»([[3937]](#footnote-3937)).

**وخرج** عن هذا الأصل : ما إذا [قبض][[3938]](#footnote-3938) المشتري المبيع في [البيع][[3939]](#footnote-3939) الفاسد يملكه، وهذا عين تقرير الفساد([[3940]](#footnote-3940)).

**والجواب** : «أن تقرير الفساد[[3941]](#footnote-3941) بعد القبض ثبت في ضمن الضمان، فإنّ القبض يوجب الضمان، فإن لم ينتقل الملك من المضمون له إلى الضامن لاجتمع البدلان في ملك البائع وهو شخص واحد فلا يجوز»([[3942]](#footnote-3942))، و«قد ثبت ضمنًا مالا يثبت[[3943]](#footnote-3943) قصدًا»([[3944]](#footnote-3944)).

وفيه بحث تُرك بيانه؛[احترازًا][[3945]](#footnote-3945) عن التطويل.

[القاعدة الحادية والتسعون بعد المائة]

كُلُّ مُخيّرٍ بينَ شَيئَينِ إذَا اختارَ أحدَهُمَا: تعيّنَ عليهِ، ولا يعُودُ على الآخَرِ([[3946]](#footnote-3946)):

• «فالمغصوب منه إذا اختار تضمين أحد الغاصبين (أي: الغاصبُ والغاصبُ من الغاصب) ثم تَوِيَ([[3947]](#footnote-3947)) ما عليه لم[[3948]](#footnote-3948) يرجع على الآخر.

• والمولى إذا أعتق عبده المديون، فاختار الغرماء استسعاء العبد ثم تَوِي[[3949]](#footnote-3949) عليهم: لم يرجعوا على المولى بشيء »([[3950]](#footnote-3950)).

**وخرج** عن هذا الأصل : إذا تَوِي[[3951]](#footnote-3951) ما للمحتال([[3952]](#footnote-3952)) بـموت المحتال عليه مفلسًا وبغـير

ذلك يرجع على المحيل([[3953]](#footnote-3953))، مع «أن المحال[[3954]](#footnote-3954) وقت الحوالة مخيّر بين أن يقبل الحوالة فينتقل[[3955]](#footnote-3955) حقه إلى ذمة المحال عليه، وبين أن يأباها إبقاءً لحقّه في ذمة المحيل»([[3956]](#footnote-3956))، فهذا الأصل يقتضي[[3957]](#footnote-3957) أن لا يرجع على المحيل؛ لأنه اختار[[3958]](#footnote-3958) الحوالة.

**والجواب**: أن قوله: «إذا اختارَ أحدَهُمَا تعيّن عليه: إماَّ أن يريد به شيئين أحدهما أصل[[3959]](#footnote-3959)، والآخر [خلف][[3960]](#footnote-3960) عنه. [أ][[3961]](#footnote-3961)و كل واحد[[3962]](#footnote-3962) منهما أصل:

• فإن كان الثاني فليس مماّ نحن فيه، فقياسه عليه فاسد.

• وإن كان الأول فلا نسلّم أنه إذا اختار أحدهما تعيَّن؛ بل إذا اختار [الخلف][[3963]](#footnote-3963)ولم يحصل المقصود كان له الرجوع إلى الأصل؛ لأن اختيار[[3964]](#footnote-3964) [الخلف][[3965]](#footnote-3965) وترك الأصل لم يكن إلا للتوثّق».([[3966]](#footnote-3966)) والتعيين ينافي التّوثق.

[القاعدة الثانية والتسعون بعد المائة]

الكَيْلِيُّ و الوَزْنِيُّ مَبِيعٌ بِأعيَانِهِمَا، ثمنٌ[[3967]](#footnote-3967) بأَوْصَافِهِمَا([[3968]](#footnote-3968)):

«فلو عُـيَّـنَا تعلّقَ[[3969]](#footnote-3969) العقدُ بأعيانهما [و][[3970]](#footnote-3970) يكون[[3971]](#footnote-3971) مبـيعًا. ولو وُصِفا[[3972]](#footnote-3972) ولم يُعيّنا[[3973]](#footnote-3973) صار حكمهما كحكم الدنانير»([[3974]](#footnote-3974))، فيكون[[3975]](#footnote-3975) ثمنًا.

فإذا «استثنى وزنيًّا، أو كيليا من دراهم : صح قيمته([[3976]](#footnote-3976)). يعني لو قال : له علّى مائة درهم إلا دينارًا، و([[3977]](#footnote-3977)) إلاّ قفيز حنطةٍ : صحّ عند أبي حنيفة وأبي يوسف، ولزمه مائة درهم إلا قيمة الدينار أو القفيز استحسانًا.

**والقياس** : أن لا يصح([[3978]](#footnote-3978))؛ لأن الاستثناء إخراج بعض ما تناوله صدر الكلام، على معنى أنّه لولا الاستثناء لكان داخلاً تحت الصدر. وهذا لا يتصور في خلاف الجنس»([[3979]](#footnote-3979)).

**وصحّحاه** : بأن المقدّرات[[3980]](#footnote-3980) جنسٌ واحد معنى، وكانت في حكم الثبوت في الذمة كجنس واحد معنى، «فالاستثناء تكلّمٌ بالباقي»([[3981]](#footnote-3981)) معنى لا صورة([[3982]](#footnote-3982)) .



[القاعدة الثالثة والتسعون بعد المائة]

لا يُبَالَى[[3983]](#footnote-3983) باختلافِ الأَسْبَابِ عندَ سَلاَمَةِ المَقْصُودِ([[3984]](#footnote-3984)) :

**ومن فروع هذا الأصل :**

• إذا قبضتْ نصفَ مهرها، فوهبت الكلَّ (أي النصف المقبوض، والنصف الذي لم يُقبضها[[3985]](#footnote-3985) بعد)، ثم طلّقها قبل الدخول : لا يرجع[[3986]](#footnote-3986) الزوج عليها[[3987]](#footnote-3987) بشيء([[3988]](#footnote-3988))؛ إذْ سلمَ للزوْج عينُ مـا اسـتوجبه بالـطلاق قـبل الدخول.

غايته : أن هذه السّلامة حصلَتْ بسبب[[3989]](#footnote-3989) آخر غير الطلاق (يعني بالهبة). فالمقصود حاصل، فلا يبالى اختلاف[[3990]](#footnote-3990) السببين([[3991]](#footnote-3991)).

• «كمن يقول لآخر : عليّ[[3992]](#footnote-3992) ألف درهم من ثمن هذه الجارية التي اشتريتها منك.

وقال الآخر : الجارية[[3993]](#footnote-3993) جاريتك ولي عليك ألف:

لزمه المال؛ لحصول المقصود، وإن كذّبه في السبب[[3994]](#footnote-3994) (وهو بيع الجارية)»([[3995]](#footnote-3995)) على مقتضى هذا الأصل.

• وإنْ قَبِضَتِ الكلَّ، فوهبتْه([[3996]](#footnote-3996))، ثم طلقها قبل الدخول : يرجع الزوج بالنصف؛ إذْ لم يسـلم للزوج عين ما استوجبه بالطلاق قبل الدخول؛ لأنه[[3997]](#footnote-3997) يستحق به نصف المهر، فالواجب عليه دفع نصفٍ([[3998]](#footnote-3998)) الآخر، فَدَفْعُ ما زاد على النّصف ليس بواجب عليه، فيستـرده –كـما مـرّ في بـاب الـدال([[3999]](#footnote-3999))- وما [وهبته][[4000]](#footnote-4000) المرأة قبل الطلاق ليس بمهر؛ لأن الدنانير والدراهم لا[تتعين][[4001]](#footnote-4001) بالتعيين [في العقود و الفسوخ][[4002]](#footnote-4002)، فكان([[4003]](#footnote-4003)) هبةُ هذه الألْف كهبة ألفٍ أخرى([[4004]](#footnote-4004)).

**لا يقـال**[[4005]](#footnote-4005): إن اخـتلاف الأسـباب تنـزَّل([[4006]](#footnote-4006)) منـزلة اختلاف الأعيان، كما في قصة بريرة([[4007]](#footnote-4007))، حيث قال  : «هي لكِ[[4008]](#footnote-4008) صدقةٌ، ولنا هديّةٌ»([[4009]](#footnote-4009)).

وهذا يوهم التدافع بين هذين الأصلين([[4010]](#footnote-4010))؛ لأنّ ذا بالنظر إلى غير العاقدين. أما بالنظر إليهما فلا يُنزَّل([[4011]](#footnote-4011)) منـزلةَ اختلاف الأعيان([[4012]](#footnote-4012)).

**ولا يلزم على هذا** : ما إذا اشترى عبدًا، فحطّ البائعُ عشرَ الثمن، ثم وجد به عيبًا ينقص عشرَ الثمن، فإنه([[4013]](#footnote-4013)) يرجع بنقصان العيب وإن حصل هذا بالحطّ.

**لأن** موجب الرد بالعين سقوط بعض الثمن، وهذا لا يحصل بالحطّ؛ لأن العشر خرج من كونه ثمنًا؛ لالتحاقه بأصل العقد، فكان العقد واقعًا على ما وراءه[[4014]](#footnote-4014).

**فإن قيل يشكل على هذا الأصل**([[4015]](#footnote-4015)): ما إذا[[4016]](#footnote-4016) قال الرجل لآخر : بعتَني هذه الجارية بكذا. وقال المولى : زوَّجتها[[4017]](#footnote-4017) منك([[4018]](#footnote-4018)) : لا [يحل][[4019]](#footnote-4019) له وطؤها؛ لاختلاف السبب، مع أن المقصود قد حصل؛ لأن كلّ واحد من السببين[[4020]](#footnote-4020) (أعني الشراء والتزوّج)[[4021]](#footnote-4021) يُثبت حلَّ الوطء !!.

**وأجيب** : بأن فيه اختلاف السّبب والحكم جميعًا. أما السبب فظاهر؛ لـمَا[[4022]](#footnote-4022) أنّ الشراء غير التزوّج. وأما الحكم[[4023]](#footnote-4023) فلأَنّ ملك اليمين يغاير ملك النكاح حكمًا؛ لأن النكاح يثبت الحل مقصودًا، والبيع لا يثبته، فلو([[4024]](#footnote-4024)) أثبته لا يكون مقصودًا[[4025]](#footnote-4025)، وهما[[4026]](#footnote-4026) لا يجتمعان، فعند الاختلاف لا يثبت واحد منهما يقينًا، فصار كأنهما لم يثبتا أصلاً؛ للتدافع في الحكم، فلم يثبت الحلّ؛ لما[[4027]](#footnote-4027) أنَّ الموضع موضع الاحْتياط.

وأما فيما نحن بصدده([[4028]](#footnote-4028)) فحكم السببين واحد؛ لأن كلاًّ منهما[[4029]](#footnote-4029) يثبت الملك مقصودًا، وفي كل منهما وصول ما يستحقه الزوج إليه.

كذا في (الكفاية)([[4030]](#footnote-4030)).



[القاعدة الـرابعة والتسعون بعد المائة]

لا يَجُوزُ للمدَّعَى عليهِ الإنكارُ إذا كَانَ عالمًا بالحَقِّ([[4031]](#footnote-4031)):

**أَخرجَ** من هذا الأصل ابنُ نجيم في (أشباهه) مسألتين([[4032]](#footnote-4032)):

**إحديهما([[4033]](#footnote-4033))**: ادعى المشتري العيب، فإن للبائع إنكاره.

**والجواب**: إنكار البائع لأنْ يقيم المشتري البيّنَة إنما يجوز ليتمكن عن([[4034]](#footnote-4034)) الرّد على بائعه. وهذا من باب[[4035]](#footnote-4035) الحيل. وقد ذُكر في باب الحاء([[4036]](#footnote-4036)):«الحيلة لدفع الضرر عن نفسه جائِز([[4037]](#footnote-4037))، وإن تضرّر الغير في ضمنه».

**والثانية**: الوصيّ إذا عَلِمَ بالدين على الميت فللوصيّ إنكاره!.

**والجواب** : إن إقرار الوصيّ غير صحيح، فإقراره عبث لا يجب عليه.

**أقول** : [التخلف][[4038]](#footnote-4038) عن هذا الأصل ليس بمنحصر على هذين([[4039]](#footnote-4039)) المسألتين؛ بل «في كل موضع يتوقع الضررُ من غير المقرّ لولا البينة جاز له الإنكار»([[4040]](#footnote-4040)):

**• ومنها** : جاز إنكار المُسْتَحَقَّ عليه؛ لأن يقيم المستحِقُّ البيّنةَ؛ ليتمكن من الرجوع على بائعه.

**• وكذا[[4041]](#footnote-4041)** : إذا علم أحدُ الورثة بالدين على الميّت: جاز إنكاره؛ لأن يقيم الدائن البينة[[4042]](#footnote-4042) للتعدي.

**• وجاز** إنكار المدعى عليه الوكالة؛ لأن يقيم الوكيل البينة لدفع الضرر.



[القاعدة الخامسة والتسعون بعد المائة]

لاَ ثَوَابَ إلا بالنِّيَّةِ[[4043]](#footnote-4043)([[4044]](#footnote-4044)):

إذْ قال النبي  : « إنَّـــمَـــا الأَعمَــالُ بالنِّـــيَّـــاتِ »([[4045]](#footnote-4045)).

وهذا الحديث «من باب المقتضى؛ لكثرة وجود الأعمال بدونها، فقدّروا مضافًا، أي حكم الأعمال.

**وهو**([[4046]](#footnote-4046)) **نوعان**:

• أخروى : وهو الثواب واستحقاق العذاب.

• ودنيوي : وهو الصحة والفساد.

والأخروى مراد بالإجماع([[4047]](#footnote-4047))»([[4048]](#footnote-4048)).

فعلى هذا : النيّة شرطٌ في العبادات المحضة؛ لأن المقصود في العبادة المحضة: الثواب، فإذا خلت[[4049]](#footnote-4049) عن المقصود لا يكون لها صحةً؛ لأنها لم [تشرع][[4050]](#footnote-4050) إلا لكونها عبادة، على أنّا أُمرنا بالإخلاص في العبادة بقوله تعالى :  ([[4051]](#footnote-4051)) الآية. «ومخلصين : حال عن العابدين، والأحوالُ [مشروطة][[4052]](#footnote-4052)، فيكون كل عبادة مشروطة بالنية»([[4053]](#footnote-4053))؛ لأن الإخلاص لا يكون إلا بالنية.

**وخرج** عن هذا الأصل **:** النية في الوضوء[[4054]](#footnote-4054)، فإنه([[4055]](#footnote-4055)) ليس بشرط[[4056]](#footnote-4056) عندنا([[4057]](#footnote-4057)) مع أنّه عبادة، «و[[4058]](#footnote-4058)العبادة: ما يأتي به المكلف على خلافِ هوى نفسِهِِ([[4059]](#footnote-4059))، والوضوء بهذه المثابة»([[4060]](#footnote-4060)).

**والجواب** : أنّ الوضوء ليس عبادة محضة مقصودة؛ بل شرع شرطًا[[4061]](#footnote-4061) لجواز الصلاة، فإذا خلا عن الثواب انتفى كونه عبادة، لكن لا يلزم من هذا انتفاء صحَّتِهِ؛ إذْ لا يَصْدُقُ أنه لم يشرع إلا لكونه[[4062]](#footnote-4062) عبادة، فبقي([[4063]](#footnote-4063)) صحته، بمعنى أنه مفتاح للصلاة، كما في سائر الشـروط، كـتـطهير[[4064]](#footnote-4064) الثوب والمكان، فإنه لا يشترط النية في شيء منها([[4065]](#footnote-4065)).

[القاعدة السادسة والتسعون بعد المائة]

لا يَمْلِكُ أحدٌ إثباتَ ملكٍ لغيرِهِ[[4066]](#footnote-4066) بلا اخْتِيَارِهِ([[4067]](#footnote-4067)):

• فلا يملك الموصى له الموصى به بلا قبولٍ بعد موت الموصي؛ لأن أوان ثبوت حكمه بعد الموت[[4068]](#footnote-4068)([[4069]](#footnote-4069)).

• ولا يملك الموهوب له الهبة بلا قبول([[4070]](#footnote-4070)).

• ويسقط حقّهما بالرّد، ولا يعود حقهما بعد الرّد؛ لأن «الساقط لا يعود»([[4071]](#footnote-4071)).

«**والقياس** في الوصية يأبى جوازَها؛ لأنه تمليك[[4072]](#footnote-4072) مضاف إلى حال زوال مالكيته، ولو أضافه إلى[[4073]](#footnote-4073) حال قيامها (بأن يقول: ملّكتُكَ غدًا) كان باطلاً، فهذا أولى. **واستحسنوا**؛ لحاجة الناس إليها»([[4074]](#footnote-4074)).

**وخرج** عن هذا الأصل مسائل :

**• منها** : الـميراث ليس بموقوف على القبول، ولا يرتدّ بالردّ([[4075]](#footnote-4075)).

**والجواب** : أن القبول تصرّفٌ من العبد، فيعمل فيما كان[[4076]](#footnote-4076) من جهة العبد، كما في الوصية والهبة، بخلاف الميراث، فإنه من جهة الشرع، لا صنع للعبد فيه، فلا يُعمَل تصرّف العبد([[4077]](#footnote-4077)).

**• ومنها** : إذا مات الموصي، ثمّ الموصى له بلا قبول، فهو لورثته[[4078]](#footnote-4078)([[4079]](#footnote-4079)). فعلى مقتضى هذا الأصل: «القياس: أن يبطل([[4080]](#footnote-4080)) الوصيّة؛ لأن الملك موقوف على القبول، فصار كمشترٍ مات قبل قبوله بعد[[4081]](#footnote-4081) إيجاب البائع.

**والجواب** : أنّ الوصية من جانب الموصِي قد تمّت بموته تمامًا لا يلحقه[[4082]](#footnote-4082) الفَسخُ من جهته، وإنما توقفت لِحَقَّ المُوصى له، فإذا مات دخل في ملكه، كما في بيعٍ شُرِطَ فيه الخيار للمشتري إذا مات قبل الإجازة»([[4083]](#footnote-4083)).

**• ومنها** : ما «قال الزيلعيّ : إذا أوصى للجنين : يدخل في ملكه من غير قبول استحسانًا؛ لعدم مَنْ يلي عليه حتى يقبل عنه»([[4084]](#footnote-4084)).

**• ومنها**: «ما إذا وهب[[4085]](#footnote-4085) للعبد وَقَبِلَهُ بغير إذن السيد : يملكه[[4086]](#footnote-4086) السيد بغير اختياره»([[4087]](#footnote-4087)).

**والجواب** : أنّ العَبد يملك الهبة بالقبول، ثم ينتقل إلى المولى. ويدّل على تملّكه قوله  : « العبدُ وما يملكهُ لمولاه »[[4088]](#footnote-4088)([[4089]](#footnote-4089))، وتملك المولى من العبد من جهة الشرع لا صُنْعَ للعبد فيه، فلا يُعمل فيه تصرف العبد -كما مرّ-([[4090]](#footnote-4090)). وذكر ابن نجيم في (أشباهه)([[4091]](#footnote-4091)) [نظائر][[4092]](#footnote-4092) ولم أتعَرّض[[4093]](#footnote-4093) إلى جوابها؛ لغاية[[4094]](#footnote-4094) وضوحها.

[القاعدة السابعة والتسعون بعد المائة]

لاَ تَأْثِيرَ للعَزِيمَةِ في تَغْيِيرِ الحَقِيقَةِ([[4095]](#footnote-4095)):

**ولـهذا** : جـاز بـيـعُ الأب عَرْضَ([[4096]](#footnote-4096)) ولـدِهِ الـغائــب لنـفقـتـه،

وإن لم يجز تقدير النفقة[[4097]](#footnote-4097) في مال الغائب للإنفاق[[4098]](#footnote-4098)، على ما ذُكر في المعتبرات([[4099]](#footnote-4099)).

**وعلّلوا** جواز البيع في هذه المسألة: بأن للأب ولايةَ بيع عروضِهِ للحفظِ([[4100]](#footnote-4100))، «فإذا جاز بيعه فالثمن[[4101]](#footnote-4101) من جنس حقِّه، وهو النفقة، فله الاستيفاء منه»([[4102]](#footnote-4102)).

**واعتُرض عليهم**: «بأنه كذلك، لكن الغرض[[4103]](#footnote-4103) أنه يبيعه لنفقته[[4104]](#footnote-4104)، وإنما صحّ بيعه أنْ لو كان قصده البيع للحفظ»([[4105]](#footnote-4105)).

**وأجابوا** بهذا الأصل، يعني أن حقيقة جواز البيع لا يتغير([[4106]](#footnote-4106)) بقصده الإنفاق.

«**لا يقال**: [عارض][[4107]](#footnote-4107) جهةَ الحفظِ جهةُ الإتلاف بالإنفاق!.

**لأنا** نـقول : الإتلاف بعد وجـوب النـفقة، وفـي حال[[4108]](#footnote-4108) البيع لم يجب، فلا يُعاَرِضُ»([[4109]](#footnote-4109))([[4110]](#footnote-4110)).

**وخرج** عن هذا الأصل: ما لو وجب على الغني زكاة، فأعطى فقيرًا مالاً من جنس ما وجب عليه بنية الهبةِ: تغيَّر الحكم بعزيمته فلا يقع عن الزكاة([[4111]](#footnote-4111)).

**والجواب**: أن الزكاة عبادة، والغرض من العبادات ثواب[[4112]](#footnote-4112)، و«لا ثواب إلا بالنية»([[4113]](#footnote-4113))، ولا صحة لعبادة خالية عن الغرض.



[القاعدة الثامنة والتسعون بعد المائة]

لا يصحُّ تَأْجِيلُ الأَعْيَانِ([[4114]](#footnote-4114)):

«لأن الأجلَ[[4115]](#footnote-4115) شُرع رفقًا للتحصيل، والعين حاصلة»([[4116]](#footnote-4116))؛ ولذا فسد البيع بشرط التأجيل في المبيع([[4117]](#footnote-4117)).

**وخرج** عن هذا الأصل: (السّلمُ)، والقياس[[4118]](#footnote-4118) يأبى[[4119]](#footnote-4119) جوازه؛ لأنه بيعُ المعدوم، فَضلاً عن كونه مُؤجَّلاً([[4120]](#footnote-4120)).

**والجواب** : تُرِكَ القياس بالنّص، فـإنّ النبي  نَهَى عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الإنسانِ

ورخَّصَ في السَّلَمِ([[4121]](#footnote-4121))([[4122]](#footnote-4122)).

فينحصر على مورده([[4123]](#footnote-4123)).

وجواز السّلم ثابت بالكتاب والسنة -كما ذكر في المفصلات[[4124]](#footnote-4124)([[4125]](#footnote-4125))-.



[القاعدة التاسعة والتسعون بعد المائة]

لاَ يَصِحُّ تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدّينُ([[4126]](#footnote-4126)):

وفروع هذا الأصل أكثرُ من أن[[4127]](#footnote-4127) [تُحصى][[4128]](#footnote-4128).

واعلم أن عدم صحة تمليكه : إذا لم يسلَّطْهُ على قبضه[[4129]](#footnote-4129)، وأما إذا سلّطه: يكون[[4130]](#footnote-4130) وكيلاً قابضًا للموكّل ثم لنفسه([[4131]](#footnote-4131)).

فإذا «وهب له دينًا على رجلٍ وأمره بقبضه: جاز»([[4132]](#footnote-4132)).

«وفرّع [الإمام][[4133]](#footnote-4133) الأعظم([[4134]](#footnote-4134)) على هذا الأصل: أنّه وكلّه بشراء عبد بما عليه، ولم يعيَّن المبيعَ والبائعَ: لم يصح التوكيل.

وصحّ إنْ عيّن أحدَهماَ»([[4135]](#footnote-4135)).

«**وتقريره**: أن الدراهم والدنانير [تتعين][[4136]](#footnote-4136) في الوكالات عنده([[4137]](#footnote-4137))، وإذا تعينت كان هذا تمليك الدين من غير من عليه الدين من غير أن يوكّله بالقبض. وذلك لا يجوز؛ لعدم القدرة على التسليم، وذلك لأن «الديون تقضى بأمثالها»([[4138]](#footnote-4138))، فكان ما أدّى المديون إلى البائع ملك المديون، ولا يملكه الدائن قبل القبض، والأمر بدفع مالا يملكه باطل، وصار كما إذا قال: أعطِ مَالِيَ عليك[[4139]](#footnote-4139) مَنْ شئت. فإنه باطل؛ لأنه أمر بتصرف([[4140]](#footnote-4140)) مالا يملكه الآمر إلا بالقبض إلى ما يختاره المديون بنفسه. بخلاف ما إذا كان الموكلُ عيّن البائع، فإن التوكيل صحيح لازم للآمر؛ لأنه يعتبر البائع وكيلاً عنه ضمنًا في القبض أوّلاً، ثم يتملكه، وذلك ليس بتمليك[[4141]](#footnote-4141) [الدين مِن غير][[4142]](#footnote-4142) مَنْ عليه الدين»([[4143]](#footnote-4143)).

**وكذا** : إذا عيّن المبيع؛ لأن تعيين المبيع يستلزم تعيين البائع([[4144]](#footnote-4144)).

بخلاف ما إذا أمره بالتصدّق على الفقراء مع عدم تعيين أحد منهم: فإنه يجوز؛ لأنه جعل المال لله تعالى وهو معلوم([[4145]](#footnote-4145)).

وبهذا : خرج الجواب لمن قال بخروج هذه المسألة عن هذا الأصل.

وقال البعض : **خرج** عن هذا الأصل: الحوالة([[4146]](#footnote-4146)).

**والجواب**: يفهم عمّا قررنا: ففي الحوالة يصير المحتال وكيلاً للمحيل في القبض عن المحتال عليه أوّلاً، ثم يتملكه.كذا يفهم من عبارة (الهداية)([[4147]](#footnote-4147)).



[القاعدة الـمائتان]

لا عِبْرَةَ بالظَّنِّ البَيّنِ خطؤُهُ([[4148]](#footnote-4148)):

**ولهذا** : « قالوا : لو ظنّ أنّ وقت الفجر ضاق، ولم [[4149]](#footnote-4149) يقضِ عشاءً عليه، وصلّى الفجر، ثم تبيّن أنه كان في الوقت سعة : يبطل الفجر([[4150]](#footnote-4150)). فإذا بطل يُنظرُ: فإن كان في[[4151]](#footnote-4151) الوقت سعة : يصلّي[[4152]](#footnote-4152) العشاء ثم يعيد الفجر، [فإن لم يكن فيه سعة : يعيد الفجر][[4153]](#footnote-4153) فقط»([[4154]](#footnote-4154)).

وفروع[[4155]](#footnote-4155) هذا الأصل كثيرة.

واعلم أنّ الظن متى لاقى فصلاً مجتهدًا فيه، أو شبهة حكميّة : وقع معتبرًا[[4156]](#footnote-4156)([[4157]](#footnote-4157)) وإن كان خطأً؛ ولهذا «روي عن محمد -رحمه الله- فيمن ترك صلاة يومٍ وليلة، وجعل يقضي[[4158]](#footnote-4158) من الغد قبل كلِّ وقتيّةٍ فائِتةً : فالـوقـتـياتُ فـاسـدةٌ إلاّ الـعشاء الأخيرة؛ لأنه لا فائتة عليه في ظنه حال أدائه، وفي وجوب الترتيب خلاف الشافعي([[4159]](#footnote-4159))،

فكان ظنه موافقًا[[4160]](#footnote-4160) لرأيه»([[4161]](#footnote-4161)).

«**ونُوقض** : بما إذا صلّى الظهر على غير وضوء ناسيًا، ثم صلّى العصر على وضوء ذاكرًا[[4162]](#footnote-4162) للظّهر، وهو يظن أنه يجزئه : فعليه أن يعيدهما جميعًا. وعلى ما[[4163]](#footnote-4163) ذكر ههنا -أنه لا فائتة عليه في ظنه حال أدائها -: كان ينبغي أن لا يجب عليه قضاء العصر ثانيًا؛ لما[[4164]](#footnote-4164) أنّه[[4165]](#footnote-4165) [لما][[4166]](#footnote-4166) قضى الظهر وقع[[4167]](#footnote-4167) في ظنّه أنه قضى جميعهما، ولم يبق عليه شيء من الفائتَةِ، والترتيب غير واجب على مذهب الشافعي، فكان ظنّه أيضًا موافقًا لمذهبه كما ذكرتم[[4168]](#footnote-4168)!!.

**وأجيب[[4169]](#footnote-4169)**: بأن فساد الصلاة بترك الطهارة فسادٌ قوى مجمعٌ عليه، فظهر أثره فيما يؤدي بعده. وأما فسادها بسبب ترك الترتيب فضعيف[[4170]](#footnote-4170) مختلف فيه، فلا يتعدى حكمه إلى صلاة أخرى». كذا في (العناية)([[4171]](#footnote-4171)) .

**وخرج** عن الأصل الذي ذكرنا في صدد الكلام مسائل:

**• منها** : لو ظنه[[4172]](#footnote-4172) مصرفًا للزكاة، فدفع([[4173]](#footnote-4173))، ثم تبيّن أنه ولده، أو ذمّي : أجزأه عند أبي حنيفة ومحمد -رحمهما الله-([[4174]](#footnote-4174))!.

**والجواب**: أن فيه شبهة في المحلّ بقيام[[4175]](#footnote-4175) دليل نافٍ[[4176]](#footnote-4176) للحرمة ذاتًا، أي: إذا نظرنا إلى الدليل - مع قطع النظر عن المانع - يكون منافيًا لعدم كونه مصرفًا. والدليل في الولد : حديث معن بن يزيد([[4177]](#footnote-4177))، فإنه  قال : « يا يزيدُ، لكَ ما نويتَ، ويا مَعْنُ، لكَ ما أخذْتَ »([[4178]](#footnote-4178)).

(وقد دفع إليه وكيلُ أبيه صدقة).

وفي الذمّى قوله  : « تَصدَّقُوا على أهلِ الأديانِ كُلِّـــهَــا»([[4179]](#footnote-4179)).

**• ومنها** : لو ظنّه مصرفًا، فدفع، ثم تبيّن أنه غنيٌّ أو هاشميٌّ: فلا إعادة[[4180]](#footnote-4180) عليه[[4181]](#footnote-4181) عندهما([[4182]](#footnote-4182)) أيضًا([[4183]](#footnote-4183)).

**والجواب** : «أن الوقوف على هذه الأشياء بالاجتهاد دون القطع، فيُبنى[[4184]](#footnote-4184) الأمر فيها على ما يقع[[4185]](#footnote-4185) عنده .كما إذا اشتبهت عليه القبلة»([[4186]](#footnote-4186)).

**• ومنها** : «صلّى في ثوب وعنده أنه نجس، ثم ظهر أنه طاهر[[4187]](#footnote-4187) : أعَاد.

**• وكذا** : لو صلى وعنده أنه محدث فظهر [أنه][[4188]](#footnote-4188) متوضئ»([[4189]](#footnote-4189)).

**• وكذا** : «لو صلى الفَرْضَ، وعنده[[4190]](#footnote-4190) أنّ الوقت لم يدخل. فظهر أنه كان قد دخل : لم يُجزه فيها»([[4191]](#footnote-4191)).

**والجواب** : أن الصلاة[[4192]](#footnote-4192) عبادة، والعبادة الخالية عن نية القرب لا تصح. والظاهر

[ الـقـاعـدة الـحـاديـة بـعـد الـمـائـتـيـن ]

لاَ تَصِحُّ الكفالةُ إلاّ بِدَيْنٍ صَحِيحٍ([[4193]](#footnote-4193)) :

«[وهو ما][[4194]](#footnote-4194) لا يسقط[[4195]](#footnote-4195) إلا بالأداء أو الإبراء. فلا يصح بغيره([[4196]](#footnote-4196))؛ كبدل الكتابة؛ فإنه يسقط بالتعجيز»([[4197]](#footnote-4197)).

**واستثنى** ابن نجيم في (أشباهه) من هذا الأصل، حيث قال : «إلا في مسألةٍ([[4198]](#footnote-4198))لم أرَ من أَوْضَحَهاَ: قالوا : لو كَفَلَ بالنفقة المقرّرة[[4199]](#footnote-4199) الماضية : صحَّتْ، مع أنها تسقط - بدون الأداء والإبراء - بموت أحدهما!»([[4200]](#footnote-4200)).

**أقول** : مراد القول بقولهم: «لا يسقط[[4201]](#footnote-4201) ...الخ[[4202]](#footnote-4202)»([[4203]](#footnote-4203)) : عدم سقوطه في الحياة. وإلاّ يلزم أن لا يصّح([[4204]](#footnote-4204)) الكفالة في جميع الديون؛ لأنها تسقط بموت المديون مفلسًا. ومن نظر إلى نظائره يتّضح له صحة ما قلنا. فإن[[4205]](#footnote-4205) الكفالة بالخراج تصحّ([[4206]](#footnote-4206))، مع أنّ الخراج يسقط بالموت.

وما ذكر في هذا الكتاب([[4207]](#footnote-4207)) ليس ممّا التزمنا بيانه.



[ الـقـاعـدة الـثـانـيـة بـعـد الـمـائـتـيـن ]

لا يُعْتَمَدُ عَلَى[الخَطِّ][[4208]](#footnote-4208)، ولا يُعْمَلُ بِهِ([[4209]](#footnote-4209)):

**ولهذا** : لو ادّعى رجلٌ مالاً على رجلٍ، فأنكر المدعى عليه، فأخرج المدعي خطًّا بإقرار المُدعى عليه بذلك المال، وقال : هذا خطّ المدّعى عليه. وأقرّ[[4210]](#footnote-4210) المدعى عليه بأنه خطّه، وأنكر الدين : اختلفوا[[4211]](#footnote-4211) فيه :

• قال بعضهم : يَقْضِي القاضي على المدعى عليه بذلك المال.

• وقال بعضهم : لا يقضي.

وهو الصّحيح؛ لأن الإنسان قد يكتب مثل هذا الخطّ للممارسة([[4212]](#footnote-4212)).

**وخرج** عن هذا الأصل مسائل :

** فمنها** : لو ادعى رجلٌ مالاً على رجل، فأنكر المدّعى عليه، فأخرج المدّعي خطًّا على وجه الرّسالة، مُصَدَّرًا[[4213]](#footnote-4213) مُعَنْوَنًا([[4214]](#footnote-4214))، مبـيّـنًا[[4215]](#footnote-4215) بأنّ[[4216]](#footnote-4216) عليه ذلك المال.

وقال المدعى عليه: هذا خطَّي، ولكن ليس عليّ هذا المال: يُقضى عليه بالمال، ولا يلتفت على[[4217]](#footnote-4217) إنكاره([[4218]](#footnote-4218)).

**والجواب** : أن «الكتاب عن الغائب كالخطاب عن الحاضر»([[4219]](#footnote-4219)).

** ومنها** : أن البراءات السلطانية بالوظائف في زماننا([[4220]](#footnote-4220))، وكِتَابُ أهل الحرب بطلب الأمان عن الإمام: يعمل بها([[4221]](#footnote-4221)).

**وأُجيب** : بأن التزوير[[4222]](#footnote-4222) في مثل هذا نادرٌ، لا يدور الحكمُ عليه([[4223]](#footnote-4223)).

** ومنها** : دفتر الصّراف([[4224]](#footnote-4224))، والسمسار، و[البيّاع][[4225]](#footnote-4225)، والعمّال: يُعمل به([[4226]](#footnote-4226)).

**وأجيب** : بأن «العرف قاضٍ على القياس»([[4227]](#footnote-4227)).

**واعترض**[[4228]](#footnote-4228) : بأن الخطّ يشبه الخطّ، فكيف [يعملون بها]؟[[4229]](#footnote-4229)([[4230]](#footnote-4230)).

[القاعدة الثالثة بعد الـمائتـيـن]

لا يُحلِّفُ القَاضِي عَلَى حقٍّ[[4231]](#footnote-4231) [مَجْهُولٍ][[4232]](#footnote-4232)([[4233]](#footnote-4233)):

لأن التحليفَ مبنيٌّ على صحة الدعوى، وشُرِطَ لصحتها: إحضار[[4234]](#footnote-4234) ما يَدّعي المدعي إن أمكن، وذِكْرُ قيمته إن تعذَّر([[4235]](#footnote-4235)).

**وخرج** عن هذا[[4236]](#footnote-4236) الأصل مسائل :

**• منها** : «لو قال المدّعي : غَصَبْتَ منّي عين كذا، ولا أدري قيمته :

قالوا : [تسمع][[4237]](#footnote-4237) دعواه؛ لأن الإنسان ربما لا يعرف قيمة مَالِِهِ، فلو[[4238]](#footnote-4238) كلّف بيان القيمة لتضرّر[[4239]](#footnote-4239) بالعجز»([[4240]](#footnote-4240)).

**وأتمّ هذا الدليلَ** صاحبُ (الدرر)، حيث قال : «فائدة صحة الدعوى مع هذه الجهالة الفاحشة : توجّه([[4241]](#footnote-4241)) اليمين على الـخـصم إذا أنـكر، والجبر[[4242]](#footnote-4242) على البيـان إذا أقرّ»([[4243]](#footnote-4243)).

**وورد النقض عليه** : بأن هذا مخالف لما ذَكَرَ([[4244]](#footnote-4244)) من اشتراط الإشارة، وبيان القيمة، والفائدة التي ذكرها توجد في جميع الدعاوى[[4245]](#footnote-4245)، فما فائدة الشرط؟!.

**• ومنها** : إذا اتهم القاضي وَصِيَّ اليتيم ومُتولي الوقف([[4246]](#footnote-4246)).

**وأُجيب** : بأن القاضي يحلفهما نظرًا لليتيم والوقف.

**• ومنها** : إذا ادعـى المودِع على المودَع خيانة مطلقة : فإنه يحلفه -كما في (القنية)([[4247]](#footnote-4247))-.

**• ومنها** : ادعى الرهن المجهول.

**• ومنها** : في [دعوى][[4248]](#footnote-4248) السرقة المجهولة([[4249]](#footnote-4249)).

ولم أرَ الآن جوابًا شافيًا لهذه المسائل. وأظن أن الأصل الذي ذُكر في صدر الكلام ليس بمطلق؛ بل مخصوص في [المعاوضات][[4250]](#footnote-4250)؛ لأن العوض لابدّ أن يكون معلومًا. ومن تأملّ حق التأمّل في المستثنيات والمستثنى منها اتضح له[[4251]](#footnote-4251) إصابتي[[4252]](#footnote-4252) في ظنّي - والله أعلم-.



[الـقـاعـدة الـرابـعـة بـعـد الـمـائـتـيـن]

لاَ [تُسمَعُ][[4253]](#footnote-4253) الدَّعوَى بَعْدَ الإبْرَاءِ العامِّ إلاّ بحقٍّ حادِثٍ بَعْدَهُ[[4254]](#footnote-4254)([[4255]](#footnote-4255)):

حتى [يسقط][[4256]](#footnote-4256) حق الشفعة([[4257]](#footnote-4257)).

**وخرج** عن هذا الأصل مسائل :

**• فمنها** : ما لو ادعى مالاً على آخر، فقال الخصم - على وجه الدفع -: أنت أبرأتني عن دعواك. وبرهن، فادّعى المدّعي - ثانيًا - : أنه أقرّ([[4258]](#footnote-4258)) بعد الإبراء : تسمع دعواه!.

**والجواب** : أن الإبراء يرتّد بالرّد. فمن الجائز : أن يكون عليه الدين بعدم القبول[[4259]](#footnote-4259). حتى إذا كان الخصم قال - في الأوّل - : أبْرَأْتَنِي، وقَبِـلْـتُـهُ،   
أو صدّقتُكَ في ذلك: لا يصحّ دعوى دفع[[4260]](#footnote-4260) الدفع. كذا في الفتاوى [الظهيرية][[4261]](#footnote-4261)([[4262]](#footnote-4262)).

**• ومنها** : ضمان الدّرك : لا يسقط بالإبراء العام([[4263]](#footnote-4263)).

لأن ضمانه موقوف على ظهور المُسْتَحَقّ في المبيع، ولم يوجد بعد.

• و[[4264]](#footnote-4264)**منها** : قال أحد الورثة : لا دعوى لي[[4265]](#footnote-4265) في التركة. ثم ادّعى : تسمع دعواه([[4266]](#footnote-4266)).

**والجواب** : ما ثبت شرعًا من حقٍّ لازم لا يسقط بالإسقاط.

**• ومنها** : إذا أبرأ الوارثُ الوصيَّ إبراءً عامًّا : بأن أقرّ أنه قبض تركة أبيه، ثم ادعى عليه عينًا، وبرهن : تقبل([[4267]](#footnote-4267)).

لأن التركة أعيان، و«الإبراء عن الأعيان لا يصح»[[4268]](#footnote-4268)([[4269]](#footnote-4269)).

**• ومنها** - ما ذكر في دعوى (البزازية)-: الإبراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع[[4270]](#footnote-4270) الدعوى ([[4271]](#footnote-4271)).

**والجواب** : أن الشرع يوجِبُ على كلٍّ من العاقدين فسخَهُ قبل القبض. وكذا بعده ما دام في يد المشتري.

فلو منع الإبراءُ صحّةَ الدعوى لزم تغييرُ المشروع، وذلك باطل([[4272]](#footnote-4272))؛ لما[[4273]](#footnote-4273) قلنا : إنّ ما ثبت شرعًا من حق لازم لا يسقط بالإسقاط([[4274]](#footnote-4274)).

وفي هذا [المستثنيات]([[4275]](#footnote-4275)) [نظائر][[4276]](#footnote-4276) لم أذكرها؛ [احترازًا][[4277]](#footnote-4277) عن التطويل، مع أن جوابها يظهر بأدنى تأمل.



[ الـقـاعـدة الـخـامـسـة بـعـد الـمـائـتـيـن ]

لاَ تُسْمَعُ البيِّنَةُ عَلَى المُقِرِّ([[4278]](#footnote-4278)):

هذا ليـس بـمطلق؛ فإن«البيّنة في موضع يتوقع الضرر من غير المقرّ لولاها تسمع[[4279]](#footnote-4279) على المقرّ»([[4280]](#footnote-4280)).

**• ولذا** : إذا أقّر الوارث بدين على الميّت : تسمع البينة عليه؛ للتعدي([[4281]](#footnote-4281)).

**• وكذا[[4282]](#footnote-4282)** : لو أقرّ المدعى عليه بالوصاية، أو الوكالة: تسمع البينة.

**• وكذا** : المستحق عليه إذا أقر بأن المُدّعى حق المُسْتَحِق : تسمع([[4283]](#footnote-4283)).

ولهذه[[4284]](#footnote-4284) المسائل نظائر.

وجواب الكل : دفع ضرر يتوقع من الغير.

[ الـقـاعـدة الـسـادسـة بـعـد الـمـائـتـيـن ] \*

[ لاَ يَنْتَصِبُ أَحَدٌ خَصْمًا عَنْ أَحَدٍ [بغيرِ إِذْنِهِ][[4285]](#footnote-4285) قَصْدًا، وَكَالَةً ونِيَابَةً وَوِلايَةً([[4286]](#footnote-4286)):

**ولذا** : إذا اشترك الدين بين الشريكين، لا بجهة الإرث : فأحدهما لا ينتصب خصمًا عن الباقي عند أبي حنيفة -رحمه الله-([[4287]](#footnote-4287)).

بخلاف ما إذا اشترك بها([[4288]](#footnote-4288))، فأحدهم ينتصب خصمًا عن الباقي([[4289]](#footnote-4289))

**وكذا :** أحد الموقوف عليهم ينتصب خصمًا عن الباقي([[4290]](#footnote-4290)).

**وسرُّه** : أنّ كلَّ أحدٍ[[4291]](#footnote-4291) من الورثةِ والموقوفِ عليهم [نائبٌ][[4292]](#footnote-4292) عن الميت.

فإذا ثبت[[4293]](#footnote-4293) شيء للميت أو عليه بخصومة أحدهم ينتقل على جميعهم.

فلا يرد النقض في هذا الأصل [بهاتين][[4294]](#footnote-4294) المسألتين. وإليه أشير بقولهم : «قصدًا»([[4295]](#footnote-4295)) فليتأمّل.



[ الـقـاعـدة الـسـابـعـة بـعـد الـمـائـتـيـن ]

لاَ عِبْرَةَ لاختلافِ السَّبَبِ مع اتّحادِ الحُكْمِ([[4296]](#footnote-4296)).

**ولذا[[4297]](#footnote-4297)**: جاز استئجار حصته عن الدار مِن شريكه، مع أن استئجار المشاع لا يجوز؛ «لأن المقصود منها الانتفاع، وهو أمر [حسي][[4298]](#footnote-4298) لا يمكن في المشاع، ولا[[4299]](#footnote-4299) يتصور بالشيوع تسليمه؛ فلا يجوز»([[4300]](#footnote-4300)). فأما من شريكه: «فكلُّ المنفعةِ [تحدث]([[4301]](#footnote-4301)) في ملكه، فالبعض بحكم الملك الحقيقي، والبعض بحكم[[4302]](#footnote-4302) الإجارة، فلا يظهر معنى الشيوع، وإنما يظهر الاختلاف في حـق السبب، ولا عبرة له مع اتحاد الحكم»([[4303]](#footnote-4303))، وقد مرّ التفصيل وجواب ما خرج عن الأصل في قولهم: «لا يبالى باختلاف الأسباب عند سلامة المقصود([[4304]](#footnote-4304))»][[4305]](#footnote-4305).



[ الـقـاعـدة الـثـامـنـة بـعـد الـمـائـتـيـن ]

لاَ[[4306]](#footnote-4306) [تُقَوَّمُ][[4307]](#footnote-4307) المنافِعُ في أنفُسِهَا، وإنَّمَا[[4308]](#footnote-4308) [تَتَقَوَّمُ][[4309]](#footnote-4309)؛ لدَفْعِ ضرورةِ الحاجةِ([[4310]](#footnote-4310)):-

وفيه خلاف لزفر[[4311]](#footnote-4311) والشافعي:

• فإذا فسدت الإجارة بالشروط المُفسِدَةِ، والمسمى معلوم : يجب أجر المثل بالغًا ما بلغ عندهما؛ اعتبارًا ببيع الأعيان([[4312]](#footnote-4312))، فإذا فسدت وجبت القيمة بالغةً ما بلغت([[4313]](#footnote-4313)).

• «ولنا : أنّ تقوّم المنافع ضرورة دفعِ الحاجة بالعقد[[4314]](#footnote-4314)، والضروريّ يُقدَّرُ[[4315]](#footnote-4315) بقدر الضرورة([[4316]](#footnote-4316))،[والضرورة]([[4317]](#footnote-4317)) تندفع بالصحيحة، فيكتفى بها»([[4318]](#footnote-4318)).

يعني : «لماّ لم [تتقوَّم][[4319]](#footnote-4319) المنافع في أنفسها وجب الرجوع على ما قُوَّمت به في العقد، وسقط ما زاد عليه؛ لرضا العاقدين بالإسقاط.

وأما إذا جُهل المسمّى انْتَفَى[[4320]](#footnote-4320) [المرجَّح][[4321]](#footnote-4321)، ووجب الموجب الأصلي (وهو وجوب القيمة) بالغةً ما بلغت»([[4322]](#footnote-4322)).

**والحاصل**: إذا كان المسمّى: [معلو][[4323]](#footnote-4323)ماً [تتقوّم][[4324]](#footnote-4324) المنافع بالعقد، فيجب الأقل من المسمّى وأجر[[4325]](#footnote-4325) المثل.

وأما إذا[[4326]](#footnote-4326) كان مجهولاً: فلا يمكن التقوّم بالعقد[[4327]](#footnote-4327)، فيقوّم بالموجب الأصلي (وهو وجوب القيمة) بالغة ما بلغت.



[ الـقـاعـدة الـتـاسـعـة بـعـد الـمـائـتـيـن ]

لا مَسَاغَ لِلاجْتِهَادِ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ([[4328]](#footnote-4328)) :

فلا يعتبر خلافه، ولا ينفذ بالقضاء.

**ولذا** : إذا حكم[[4329]](#footnote-4329) القاضي بجواز بيع متروك التسمية، وبحلّ[[4330]](#footnote-4330) أكله : لا يَنْفُذ، مع أن بيعه وأكله جائز عند الشافعي([[4331]](#footnote-4331))؛ لأن حرمته منصوص [عليها][[4332]](#footnote-4332) بقوله تعالى: عَلَيْهِ ([[4333]](#footnote-4333)).

**وتقريره** : أن النهي في هذه الآية عامّ لا يلحقه خصوص؛ فلا يجوز التخصيص بالقياس وخبر الواحد، وهو قوله  : « الـمُسْلِمُ يَذْبَحُ على اسمِ الله تعالى، سَمّى أوْ لا يسمِّ »([[4334]](#footnote-4334)).

**فإن قيل** : قد خصّص منه الناسي، حيث قالوا : لو ترك الذابح التسمية[[4335]](#footnote-4335) ناسيًا حلّ أكله؛ فلا يصح التمسّك بها.

**قلنا** : الناسي [ذاكر][[4336]](#footnote-4336) حكـمًا؛ لأن النـسـيان مرفوع بالحديث : قال النبي  : «رُفِعَ عنْ أمّتي الخطأُ والنّسيانُ»([[4337]](#footnote-4337)).

فالشرع في هذه الحالة أقام التركَ مقامَ الذكر؛ [تخفيفًا][[4338]](#footnote-4338) عليه[[4339]](#footnote-4339)([[4340]](#footnote-4340)).

[ الـقـاعـدة الـعـاشـرة بـعـد الـمـائـتـيـن ]

لاَ يَجُوزُ إِرَادَةُ المَعْنَى الحَقِيقِيِّ وَالمَجَازِيِّ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ([[4341]](#footnote-4341)) :

«لأن الحقيقة : ما[[4342]](#footnote-4342) يُثبَتُ([[4343]](#footnote-4343)) في موضعه. والمجاز: ما جاز عنه. وبينهما تنافٍ»([[4344]](#footnote-4344)).

«فـإذا أوصـى [بـثـلث][[4345]](#footnote-4345) ماله لبني فلان- وله بنون وبنو بنيه - : كان المال لبنيه دون بني بنيه[[4346]](#footnote-4346).

ولو أوصى لمواليه، ولا معتِقَ له، وله([[4347]](#footnote-4347)) معتَقٌ واحدٌ، فالمعتَقُ يستحق النصف، وكان النصف الباقي مردودًا[[4348]](#footnote-4348) إلى الورثة، ولا يكون لموالي مواليه شيء؛ لأن الحقيقة أريدت بهذا اللفظ، فلا يراد المجاز.

بخلافه : لو كان له[[4349]](#footnote-4349) [معتِق][[4350]](#footnote-4350)؛ لأنه مشترك بينهما، ولا عموم له، فكان الموصى له أحدهما، وذلك مجهول»([[4351]](#footnote-4351))، «ولا يمكن القول بالتعيين بالتأمّل في مقصودٍ([[4352]](#footnote-4352))؛ لأن مقاصد الناس مختلِفٌ ([[4353]](#footnote-4353)) :

• فمنهم : من يقصد الأعلى؛ مُجازَاةً للإنعام.

• ومنهم : من يقصد الأسفل؛ تَتْميمًا في الإحسان([[4354]](#footnote-4354)).

وانقطع رجاء البيان بالموت([[4355]](#footnote-4355))، فكان موصى له [أحدهما][[4356]](#footnote-4356)، وهو مجهول، وجهالة الموصى له [تمنع][[4357]](#footnote-4357) صحة[[4358]](#footnote-4358) التملك؛ لأن التمليك للمجهول لا يصحّ[[4359]](#footnote-4359)»([[4360]](#footnote-4360)).

«بخلاف ما لو حلف : لا يكلم مواليه؛ لأنه نكرة في موضع النفي فيعمّ([[4361]](#footnote-4361))»([[4362]](#footnote-4362)).

**وخرج** عن هذا الأصل مسائل :

**• فمنها** : ما إذا استأمنوا([[4363]](#footnote-4363)) على مواليهم وأبنائهم : فإنه[[4364]](#footnote-4364) نسبت[[4365]](#footnote-4365) الأمان[[4366]](#footnote-4366) لأبناء الأبناء و[موالي الموالي، كما نَسَبْتَ للأبناء]([[4367]](#footnote-4367)) والموالي([[4368]](#footnote-4368))!. **والجواب** : «أن الأبناء والموالي [تتناول]([[4369]](#footnote-4369)) الفروع؛ وذلك يكفي لعصمة الدم فيهم بطريق التبعيّة؛ لأنها([[4370]](#footnote-4370)) ممّا يثبت[[4371]](#footnote-4371) بالشبهات»([[4372]](#footnote-4372)).

ألا يُرى إذا قال المسلم للكافر : (انزل) ويريد قتلَهُ([[4373]](#footnote-4373)). أو دعاه إلى نفسه بالإشارة؛ ليقتله[[4374]](#footnote-4374)- ويظن الكافرُ أمانًا – فجاء : ثبت الأمان بصورة المسالمة، وإن كان ذلك مخاصمة حقيقة([[4375]](#footnote-4375)).

**فإن قيل** : الأجداد والجدّات غير داخلين في الاستئمان على الآباء والأمهات، مع أن الاسم يتناولهم[[4376]](#footnote-4376) صورةً([[4377]](#footnote-4377))!.

**والجواب** : «أن اعتبار الصورة [بثبوت الحكم في محلّ آخر][[4378]](#footnote-4378) غير محلّ الحقيقة لا شكّ أنه[[4379]](#footnote-4379) بطريق التبعيّة، فاعـتبر ذلك في مـحلٍّ هو تبع من كلّ وجه، كأبْنَاءِ([[4380]](#footnote-4380)) الأبْناء، فلا يلزم من ذلك[[4381]](#footnote-4381) اعتباره في محلٍّ هو[[4382]](#footnote-4382) أصل من وجه، كالأجداد([[4383]](#footnote-4383)) والجدات»([[4384]](#footnote-4384))، فإنهم أصول لا توابع.

**• ومنها** : لو «حلف : لا يضع قدمه في دار فلان : يحنث([[4385]](#footnote-4385)) بالملك[[4386]](#footnote-4386) والإجارة والإعارة»([[4387]](#footnote-4387))، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز؛ «لأن (دارَ[[4388]](#footnote-4388) فلانٍ) حقيقةٌ في[[4389]](#footnote-4389) الملك، والدار التي سكن فيها بإعارة، أو إجارة([[4390]](#footnote-4390)) : مجاز؛ لصحة النفي في غير الملك دونه، ووضع القدم حقيقةٌ فيما إذا كان[[4391]](#footnote-4391) حافيًا[[4392]](#footnote-4392) وراجلاً، ومجازٌ[[4393]](#footnote-4393) فيما إذا كان راكبًا!»([[4394]](#footnote-4394)).

**والجواب** : «أنَّ هذا ليس من قبيل جمع الحقيقة والمجاز([[4395]](#footnote-4395))؛ بل باعتبار عموم المجاز، أي : صار اللفظ([[4396]](#footnote-4396)) مجازًا عن شيء، ذلك الشيء عام»([[4397]](#footnote-4397))، فَيَعُم.

**• ومنها** : لو قال : عبده حرّ يوم يقدم فلان. [فـ]([[4398]](#footnote-4398)) قدم ليلاً أو نهارًا : عَتَقَ مع أن اليوم يستعمل للنهار حقيقة، وللوقت مجازًا، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز([[4399]](#footnote-4399))!.

**والجواب** : كالجواب في المسألة المتقدمة([[4400]](#footnote-4400)).



[ الـقـاعـدة الـحـاديـة عـشـرة بـعـد الـمـائـتـين ]

لاَ عِبْرَةَ لِتَارِيخِ الغَيْبَةِ([[4401]](#footnote-4401)) :

اعتبر صاحبُ (الدرر) هذا الكلام في باب (الاستحقاق)، وفرّع عليه :

ما[[4402]](#footnote-4402) لو قال المستحق : غابت عني منذ سنة.

فقال الخصم : لي بيّنة[[4403]](#footnote-4403) أنها كانت ملكًا له([[4404]](#footnote-4404)) منذ سنتين :

لا [تندفع][[4405]](#footnote-4405) الخصومة([[4406]](#footnote-4406)).

ثم جعل[[4407]](#footnote-4407) هذه المسألة في كـتـاب (الدعوى) فرعًا على قولهم : «التاريخ لا يعتبر حـالـة الانـفـراد».

حيث قال : «ادّعى : أن هذا العبد لي غاب عني منذ[[4408]](#footnote-4408) شهر.

وقال ذو اليد : إنه لي منذ سنة :

يقضى للمدّعي، ولا يلتفت إلى بيّنة المدعى عليه؛ لأن ما ذكر المُدعي تاريخ غيبة العبد[[4409]](#footnote-4409) عن يده، لا تاريخ ملكه، فكان دعواه في الـملك خاليًا عن التاريخ.

وصاحب اليد ذَكرَ التاريخ، لكن التاريخ حالة الانفراد[[4410]](#footnote-4410) [لا][[4411]](#footnote-4411) يعتبر»([[4412]](#footnote-4412)).

فلا يخفى -على من تأمل حقّ التأمل- أنه أخطأ في الأول، وأصاب في الثاني([[4413]](#footnote-4413)).



[ الـقـاعـدة الـثـانـيـة عـشـرة بـعـد الـمـائـتـيـن ]

لاَ يَجُوزُ تَفْرِيقُ الصَّفْقَةِ قَبْلَ التَّمَامِ([[4414]](#footnote-4414)) :

لأن النبي  نهى عن تفـريقها([[4415]](#footnote-4415)).

«والصفقة : ضرب اليد على اليد في البيع والبيعة[[4416]](#footnote-4416). ثم جعلت عبارة عن العقد نفسه»([[4417]](#footnote-4417)).

«والعقد يحتاج إلى مبيعٍ وثمنٍ، [وبائع]([[4418]](#footnote-4418)) ومشتر،ٍ وبيع وشراء. وباتحّاد هذه الأشياء[[4419]](#footnote-4419) مع بعض يحصل اتّحاد الصفقة[[4420]](#footnote-4420)، وبتفَرُّقِها يحصل تفرُّقُها.

**• فإ**[**ذ**]**[[4421]](#footnote-4421)**ا اتحد الجميع اتحّد([[4422]](#footnote-4422)) الصفقة.

**• وكذا** : إذا اتّحد سوى المبيع[[4423]](#footnote-4423)؛ كقوله : بعتهما([[4424]](#footnote-4424)) بمائة. فقال : قبلتُ.

• و[[4425]](#footnote-4425) اتحاد الجميع سوى الثَّمن لا يتصور إلاّ مع تعدُّد المبيع؛ كإن قال : بعتهما[[4426]](#footnote-4426) بمائة. فقال : قبلت أحدَهُمَا بستِّين، والآخر بأربعين.

وذلك يكون صفقة واحدة أيضًا.

**• وكذا** : إذا اتحد الـجمـيع سوى البائـع؛ كإن قال : بعنا([[4427]](#footnote-4427)) منك هذا بمائة. فقال : قبلت ...».

**• وكذا** : إذا[[4428]](#footnote-4428) «اتحد الجميع سوى المشتري؛ كإن قال[[4429]](#footnote-4429) : بعته منكما(**4**) بمائة. فقالا([[4430]](#footnote-4430))[[4431]](#footnote-4431) : قبلنا :

ففي جميع هذه الصّور : يوجب([[4432]](#footnote-4432)) اتحاد الصفقة، فلا يجوز تفريقها قبل التمام»([[4433]](#footnote-4433)).

«وتفُّرقُ الجميع[[4434]](#footnote-4434) يوجبُ تفرُّق الصفقة. فكذا تفرق المبيع والثمن إن كان بتكرير لفظ البيـع([[4435]](#footnote-4435)).

وكذا تفرقهما بتكرير لفظ الشراء.

وهذا كله قياسًا واستحسانًا.

وأمّا تعدُّد البائع مع[[4436]](#footnote-4436) تعدُّد الثمن والمبيع بلا تكرير لفظ البيع، وتفَرُّق المشتري مع تفرّق المبيع والثمن بدون تكرير لفظ الشراء : فيوجب التفرق([[4437]](#footnote-4437)) استحسانًا.

وقيل : لا يوجب التفرُّق على قول أبي حنيفة، ويوجبه على قول صاحبيه([[4438]](#footnote-4438))»([[4439]](#footnote-4439)).

**ومن فروع هذا الأصل** : «إذا أوجَب البيع في شيئين فصاعدًا، فأراد المشتري قبول العقد في أحدهما[[4440]](#footnote-4440) لا غير : فإن [كانت][[4441]](#footnote-4441) الصفقة واحدة - على ما مرّ تفصيله ([[4442]](#footnote-4442))- ليس له ذلك»([[4443]](#footnote-4443)).

**وإن قيل** : النهي عن تفريقها مطلقًا، وقد قيّدتم بما قبل التمام، فيكون متروك الظاهر، فمثله مرجوح!.

**والجواب** : أنَّ النهي إنّما هو عن التفريق[[4444]](#footnote-4444)، والتقييد بما قبل التمام بالقياس على ابتداء الصفقة، فإنه إذا أوجب البيع في شيئين لا يملك المشتري القبول في أحدهما؛ لما فيه من الإضرار بالبائع؛ لجريان العادة فيما بين الناس بضمّ الرديء إلى الجيّد ترويجًا له به([[4445]](#footnote-4445)). فيلزم بيع الجيّد بأقل من قيمته. وهو ضرر لا محالة في هذه الصورة([[4446]](#footnote-4446)).

وكذا[[4447]](#footnote-4447) إذا أوجب[[4448]](#footnote-4448) البيع في عين واحد([[4449]](#footnote-4449)) : لا يملك المشتري القبول في نصفها [لتضرُّر][[4450]](#footnote-4450) البائع للشركة([[4451]](#footnote-4451)). وبعد تمام الصفقة لا يتضرر البائع بشيء ما، فيجوز تفريقها؛ لعدم علّة عدم الجواز([[4452]](#footnote-4452))؛ لأنّ النهي معلّلٌ بالضرر، فإنه إذا باع شيئين بصفقة واحدة، فقبضهما المشتري[[4453]](#footnote-4453)، فاستحق أحدهما : لا يَرُدُّ الآخر؛ لأن الصفقة قد تمَّت، حتى لا يرتّدُ إلاّ بالرضا أو بحكم القاضي، فإذا أخذ المستَحِقُّ أحدهما بحكم القاضي لا يتضرر البائع، لا[[4454]](#footnote-4454) بضرر الشركة ولا بضرر بيع الجيّد بأقل من ثمنه؛ لأنه يرجع بحصته، فيجوز التفريق.



[ الـقـاعـدة الـثـالـثـة عـشـرة بـعـد الـمـائـتـيـن ]

اللَّفْظُ إِذَا كَانَ لَهُ مَعْنًى حَقِيقِيٌّ [مُسْتَعْمَلٌ][[4455]](#footnote-4455)، وَمَعْنًى مَجَازِيٌّ مُتَعَارَفٌ[[4456]](#footnote-4456) : يُرَجَّحُ المَعْنَى الحَقِيقِيُّ عندَ أَبِي حنيفةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- وعندَهُمَا **-** رَحِمَهُمَا اللَّهُ- : المَجَازِيُّ([[4457]](#footnote-4457)).

 **ولهذا** : لو حلف[[4458]](#footnote-4458) أن لا يأكل من هذا **البُر**ّ :

• لا[[4459]](#footnote-4459) يحنث عنده إلا بأكله [قضمًا]([[4460]](#footnote-4460))؛ لأن هذا حقيقة في أكل البُرَّ.

• وعندهما : يحنث بأكله مطلقًا؛ عملاً بعموم المجاز.

 ويحنث في **الدقيق** : بأكل ما اتّخذ منه، لا بأكله سويقًا[[4461]](#footnote-4461)؛ لأنه مهجور([[4462]](#footnote-4462)) عادةً، فلا يكون حقيقة مستعملاً. فانصرف إلى ما اتخذ منه، خبزًا كان أو غيره بالاتفاق([[4463]](#footnote-4463)).

**وخرج** عن هذا الأصل –باعتبار قولهما- : لو قال : حملتك على دابتي هذه –ولم ينوِ- : ينصرف إلى الإعارة، مع أنَّ [الإركاب][[4464]](#footnote-4464) معناه الحقيقي، والهبة معناه المجازي المتعارف!.

فمقتضى قولهما أن يُرجّح المجاز المتعارف([[4465]](#footnote-4465)).

**والجواب** : أن الحمل على المتيقن[[4466]](#footnote-4466) أولى؛ لئلا يلزم الأعلى بالشك.

**وتقريره** : أن العارية تمليك المنافع، والهبة تمليك العين والمنافع، فتمليك المنافع متيقّن، وتمليك العين مشكوك، فالحمل على المتيقن أولى([[4467]](#footnote-4467)).



[ الـقـاعـدة الـرابـعـة عـشـرة بـعـد الـمـائـتـيـن ]

لَوْ حَكَى مَا لاَ يَمْلِكُ استئنافَهُ للحالِ لا [يصدَّقُ][[4468]](#footnote-4468) فيمَا حَكَى بِلاَ بَيِّنَةٍ([[4469]](#footnote-4469)) :

**ولذا** : إذا قال مُدَّعي الشُفْعة : علمتُ أمسِ[[4470]](#footnote-4470)، وطلبتُ الشفعةَ : كُلَّفَ إقامة البينة، ولا يقبل[[4471]](#footnote-4471) قوله إلاّ بالبينة؛ لأن من له الشفعة إذا أخَّرَ طلب المُوَاثَبَةِ([[4472]](#footnote-4472)) : لا يملك استئنافَه([[4473]](#footnote-4473)).

ولو قال للمرأة[[4474]](#footnote-4474) : إنما زوجتك أمسِ عند الشاهدين. فصدّقتْهُ : صح النكاح [و][[4475]](#footnote-4475) لا تكلّف إقامة البينة؛ لأنها [تملك][[4476]](#footnote-4476) استئنافه، فيثبت النكاح بالتصادق[[4477]](#footnote-4477).

[الـقـاعـدة الـخـامـسـة عـشـرة بـعـد الـمـائـتـيـن]

مَا لاَ يَكُونُ لاِزَمًا مِنَ التَّصَرُّفَاتِ يَكُونُ لِدَوَامِهِ حُكْمُ الابتدَاءِ([[4478]](#footnote-4478)):

فيشترط لبقائه في كل ساعة ما يشترط[[4479]](#footnote-4479) للابتداء([[4480]](#footnote-4480)).

**ومن فروعه** :

• الوكيل ينعزل بعزل الموكِّل، و[بعزل][[4481]](#footnote-4481) نفسه، وموت الموكل، وبجنون[[4482]](#footnote-4482) أحدِهِمَا، والحكم بلحوقه بدار الحرب مرتدًّا؛ لأن ما[[4483]](#footnote-4483) يقابل هذه الأشياء شرط لصحة الوكالة ابتداءً، فيكون شرطًا لبقائه، فإن المقيّد بالشرط يفوت بفواته[[4484]](#footnote-4484)([[4485]](#footnote-4485)).

**• وكذا** : العبد المأذون ينحجر بإباقة[[4486]](#footnote-4486)، وبموت مولاه، وجنونه مُطبقًا، ولحوقه بدار الحرب[[4487]](#footnote-4487) مرتدًّا؛ لانتفاء الأهلية[[4488]](#footnote-4488)، فكأنّه يأذن له ابتداءً في كل ساعة، فتركه على ما كان عليه كإنشاء الإذن، فيشترط قيام الأهلية في تلك الساعة، كما يشترط[[4489]](#footnote-4489) في الابتداء([[4490]](#footnote-4490)).

وهذا الدليل شاملٌ [لجميع][[4491]](#footnote-4491) هذه الصور.

وعلّل صاحب (الدرر) -كونَ العبد المأذون محجورًا بإباقه- : بأن «المولى[[4492]](#footnote-4492) لا يرضى بتصرف عبده الخارج عن طاعته([[4493]](#footnote-4493))، فكان حجرًا عليه دلالةً»([[4494]](#footnote-4494)).

وفيه إشارة إلى أن الإذن للآبق[[4495]](#footnote-4495) صحيح؛ لأن الإذن صريح في الرضا، و«الصريح[[4496]](#footnote-4496) يفوق[[4497]](#footnote-4497) الدلالة»([[4498]](#footnote-4498))، فلا يعمل[[4499]](#footnote-4499) [بالدلالة][[4500]](#footnote-4500) عند وجود الصريح.

ويؤيده ما قال ابن نجيم في كتاب (الدعوى)([[4501]](#footnote-4501)) : «الإذن للآبق[[4502]](#footnote-4502) صحيح، فإذا([[4503]](#footnote-4503)) أبق المأذون صار محجورًا عليه. ذكره الزيلعي في (القضاء)»([[4504]](#footnote-4504)).

ثم قال في كتاب (المأذون)[[4505]](#footnote-4505)([[4506]](#footnote-4506)) : «لا يصح الإذنُ للآبق، والمغصوب المجحود([[4507]](#footnote-4507)) ولابينة[[4508]](#footnote-4508)، ولا يصير محجورًا بهما([[4509]](#footnote-4509)) على الصحيح»([[4510]](#footnote-4510)).

وهذا مخالف لما قال في كتاب (الدعوى).

وقال بعضٌ من الفضلاء في حاشيته : والتوفيق ممكن[[4511]](#footnote-4511)([[4512]](#footnote-4512)).

وأظن أن التوفيق بقوله([[4513]](#footnote-4513)) : «على الصحيح»؛ لأن هذا القيد[[4514]](#footnote-4514) يدل على اختلاف الروايتين. ففيما ذكر في كتاب (الدعوى) روايـة، وفيـما ذكره[[4515]](#footnote-4515) في باب (المأذون) رواية أخرى.

ولكن قوله : «وعلى الصحيح» مخالف لما في المتون([[4516]](#footnote-4516)).

فمحلّ قوله : «على الصـحيـح» فـيما ذكره في بـاب (الدعوى)[[4517]](#footnote-4517) -والله أعلم بالصواب-.



[ الـقـاعـدة الـسـادسـة عـشـرة بـعـد الـمـائـتـيـن ]

مَا ثَبَتَ في زمانٍ يُحْكَمُ بِبَقَائِهِ مَا لَمْ يُوجَدِ المُزِيلُ([[4518]](#footnote-4518)):

«فإن ادعى الملكَ في الحال وشهد الشهود : أن هذا العين كان ملكه في الحال أو في الماضي : تقبل»([[4519]](#footnote-4519))، ويحكم ببقاء الملك له، ما لم يُثبت الخصم تلقي الملك منه بسبب[[4520]](#footnote-4520).



[ الـقـاعـدة الـسـابـعـة عـشــرة بـعـد الـمـائـتـيـن ]

مَا فِي الذِّمَّةِ لاَ يَتَعَيَّنُ إلاَّ بِالقَبْضِ([[4521]](#footnote-4521)) :

**ولذا** : «لو كان لهما دين بسبب واحدٍ، فقبض أحدُهما نصيبَه : فإنّ لشريكه أن يشاركه فيما قبض؛ لأن تقسيم ما لا يتعيَّن غير ممكن»([[4522]](#footnote-4522)). فما دفع الدّائن يكون لهما، وقبضُ الواحد يكون لنفسِهِ ولشريكه على وفق الدفع. والدفع مقدَّم، فيترتب القبض عليه. فإن شاء الآخر يشاركه فيما قبض. والمقصود[[4523]](#footnote-4523) حاصل بأيّ وجه كان.



[ الـقـاعـدة الـثـامـنـة عـشــرة بـعـد الـمـائـتـيـن ]

ما حَرُمَ أَخْذُهُ حَرُمَ إعْطَاؤُهُ[[4524]](#footnote-4524)([[4525]](#footnote-4525)) :

فَحَرُمَ الاستقراض بالرّبح، كما حرم الإقراض به([[4526]](#footnote-4526)).

**• وفي (القنية)** : جاز للمحتاج الاستقراض بالربح.

**فالجواب** على هذا التقدير : أنه من باب الضرورة؛ لأن : «الحاجة تُنزّل منزلة الضرورة عامةً كانت[[4527]](#footnote-4527) أو خاصة». -وقد مرّ في باب الحاء([[4528]](#footnote-4528))-.

**• وكذا : خـرج عـن هـذا الأصل** : دفـع «الـرشـوة لخوفٍ على نفسه أو ماله»([[4529]](#footnote-4529)).

**• وكذا** : «إعطاء شيء لمن يخاف هَجوَه[[4530]](#footnote-4530)»([[4531]](#footnote-4531)).

**• وكذا** : إذا[[4532]](#footnote-4532) خاف الوصيّ أن يستولي غاصبٌ على مال[[4533]](#footnote-4533) الصبيّ : جاز أداء شيء ليتخلّصه([[4534]](#footnote-4534)). كذا في (الخلاصة)([[4535]](#footnote-4535)).

**والجواب** : أنّ هذا من باب : «العمل بأهون الشّرين»([[4536]](#footnote-4536)).

**• ومن مقتضى هذا الأصل** : أَنْ لا يحل دفع الصدقة[[4537]](#footnote-4537) لمن يَسأل[[4538]](#footnote-4538) ومعه قوت يومه. إلا أن يُقال : إن الصدقة هنا هبة، كالتصدق على الغني([[4539]](#footnote-4539)).



[ الـقـاعـدة التـاسـعـة عـشـرة بعد الـمـائـتـيـن ]

مَا ثَبَتَ [لِجَمَاعَةٍ][[4540]](#footnote-4540) فَهُوَ بَيْنَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الاشْتِرَاكِ([[4541]](#footnote-4541)) :

**ولهذا** : لا يجوز تصرف أحد الوكيلين وحده إذا كان توكيلهما بكلام واحد؛ لأن حق التصرف ثبت لهما، لا لكل واحدٍ منهما على سبيل الكمال.

وجاز تصرف أحدهما في الخصومة؛ لتعذُّر الاجتماع فيها؛ [لإفضائِهِ][[4542]](#footnote-4542) إلى الشغب في مجلس القضاء([[4543]](#footnote-4543))

وفي «ردّ الوديعة، وقضاء دين، وطلاقٍ وعتقٍ لم يُعَوَّضَا([[4544]](#footnote-4544))؛ لأن كلّ واحد منهما معبَّرٌ[[4545]](#footnote-4545) محضٌ، وعبارة الواحد والمثنى سواء.

بخلاف ما إذا قال لهما: طلقاها إن[[4546]](#footnote-4546) شئـتما. أو قال: [أمرها][[4547]](#footnote-4547) بـيديكما[[4548]](#footnote-4548). أو كان الطلاق

والعتق بِعِوَضٍ؛ لأنه يحتاج إلى الرأي»([[4549]](#footnote-4549))، والظاهر أن الموكَّل لا يرضى برأي حدهما.

واعلم أن هذا الأصل ليس بجارٍ على إطلاقه؛ بل مقيّد بكون الحق ممّا يتجزَّأ وأما إذا كان ممّا لا يتجزّأ : يثبت لكل أحد[[4550]](#footnote-4550) على سبيل الكمال([[4551]](#footnote-4551)).

حتى قالوا : إذا كانت الجارية بين شريكين، فادعى أحدٌ الخوف على شريكه[[4552]](#footnote-4552)، وطلب الوضع عند عدل : لا يُجَاب إلى ذلك، مع أن أصحابَنَا [احتاطُوا]([[4553]](#footnote-4553)) في الفروج. وإنما تكون[[4554]](#footnote-4554) عند كلٍّ يومًا([[4555]](#footnote-4555))؛ لأن استخدام المملوك مما لا يتجزأ، فيثبت لكل[[4556]](#footnote-4556) واحد منهما على سبيل الكمال([[4557]](#footnote-4557))؛ فلا ينازعه أحد في نوبته.



[ الـقـاعـدة الـعـشـرون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

مَا أُبِيحَ[[4558]](#footnote-4558) للضَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا([[4559]](#footnote-4559)) :

«**ومن فروعه** : المضطر لا يأكل من الميتة إلاّ قدر سدَّ الرَّمق»([[4560]](#footnote-4560)).

«وأفتوا بالعفو[[4561]](#footnote-4561) عن بول السَّنُّور([[4562]](#footnote-4562)) في الثياب دون الأواني؛ لأنه لا ضرورة في الأواني؛ لجريان العادة بتخميرِها[[4563]](#footnote-4563).

وفرّق البعض [في]([[4564]](#footnote-4564)) (البعر)([[4565]](#footnote-4565)) بين آبار الفلوات وبين[[4566]](#footnote-4566)([[4567]](#footnote-4567)) آبار الأمصار، وقـال: يعفى[[4568]](#footnote-4568) عن قليله في آبار الفـلوات؛ للضـرورة؛ لأنه ليس لها رؤوس حـاجـزة، والإبل [تبعر]([[4569]](#footnote-4569)) حولها، ولا يعفى في آبار الأمصار؛ لعدم الضرورة»([[4570]](#footnote-4570)).



[ الـقـاعـدة الـحـاديـة والـعـشـرون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

مَا ثَبَتَ عَلَى خِلاَفِ القِيَاسِ فَغَيْرُهُ لاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ[[4571]](#footnote-4571)([[4572]](#footnote-4572)) :

**ولذا** : لا يقاس على قضاء سنة الفجر ليلة التعريس([[4573]](#footnote-4573)) سائرُ السنة -كما مرّ تفصيله في باب الشين([[4574]](#footnote-4574))-.

**وخرج** عن هذا الأصل في بدء النظر : ما لو «شرى[[4575]](#footnote-4575) على أنه إن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيّام فلا بيع : صح. وإلى أكثر : لا»([[4576]](#footnote-4576))؛ قياسًا على النص الوارد في شرط الخيار[[4577]](#footnote-4577) وهو على خلاف القياس([[4578]](#footnote-4578)).

**والجواب** : أن هـذا الـحكم ثـابـت بـدلالة النـصّ لا بالقيـاس عليه؛ لأنه عـينُ خيار[[4579]](#footnote-4579) الشـرط؛ لأن خيار الشرط إنـما شُـرِعَ ليَـدْفَـعَ بالفسخ : الضررَ من[[4580]](#footnote-4580) نفسه، سواء كان الضرر المماطلة، أو غيره، فيكون ملحقًا به([[4581]](#footnote-4581)). صرَّح [به][[4582]](#footnote-4582)

صدر الشريعة([[4583]](#footnote-4583))([[4584]](#footnote-4584)).

وقرر الزيلعّي كون هذه المسألة من عين خيار الشرط([[4585]](#footnote-4585)):

**يمكن أن يجاب** عنه : بأن النصّ الوارد في شرط الخيار معلّل بدفع الضرر، فلا يكون على خلاف القياس([[4586]](#footnote-4586)).

وقد تقرر في الأصول أن[[4587]](#footnote-4587) «التساوي في جميع الوجوه إنّما يكون شرطًا للإلحاق إذا لم يكن في الحكم مناط»([[4588]](#footnote-4588))؛ لأن ما لا يدرك بالرأي لا يمكن تعديته.

وأما إذا كان في الحكم مناطٌ، فالحكم يدور عليه؛ كجواز السّلم في المذروعات بالقياس على الموزونات، والمكيلات، مع تفاوتهما فيما هُوَ أعظم التفاوت (وهو كون المذروع قِيميًّا وهما مثليّان)؛ لأن فيه مناط الحكم : ضبط الصفة ومعرفة المقدار. وهذا يحصل بالذرع، كما يحصل بالكيل والوزن([[4589]](#footnote-4589)).



[ الـقـاعـدة الـثـانـيـة والـعـشـرون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

مَا عَمَّتْ بَلِيَّتُهُ خَفَّتْ قَضِيَّتُهُ([[4590]](#footnote-4590)) :

ولهذا أفتوا بالعفو[[4591]](#footnote-4591) عن بول السَّنُّور في الثياب؛ لعموم البلوى([[4592]](#footnote-4592)).

ويعتبر[[4593]](#footnote-4593) هذا الأصل بقدر الضرورة؛ ولهذا لم يعفوا في الأواني([[4594]](#footnote-4594))، لأنه لا[[4595]](#footnote-4595) ضرورة؛ [لجريان][[4596]](#footnote-4596) العادة بتخمُّرها[[4597]](#footnote-4597).

والأصل فيه : «ما أبيح للضرورة يتقدّر[[4598]](#footnote-4598) بقدرها» -كما مرّ([[4599]](#footnote-4599))-.

**واعلم** : أن الحرج إنما يعتبر «في موضع لا نص فيه، وأما مع النص : بخلافه»([[4600]](#footnote-4600)).

«وقال الزيلعي في باب (الأنجاس) : إن الإمام يقول : بتغليظ نجاسة الأرواث لقوله  : « إنه رِكسٌ [[4601]](#footnote-4601)»([[4602]](#footnote-4602)) أي : نجس([[4603]](#footnote-4603)). ولا اعتبار بالبلوى في موضع النص، كما في بول الآدمي، فإن البلوى[[4604]](#footnote-4604) فيه أعمّ»([[4605]](#footnote-4605)).

[ الـقـاعـدة الـثـالـثـة والـعـشـرون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

«ما قَبِلَ البَيْعَ قَبِلَ الرّهنَ إلاَّ فِي أَرْبَعَةٍ([[4606]](#footnote-4606)) :

• بيع المشاع جائزٌ، لا رهنُهُ([[4607]](#footnote-4607)).

• بيع المشغول جائز، لا رهنُهُ([[4608]](#footnote-4608)).

• بيع المتصل بغيره([[4609]](#footnote-4609)) جائز، لا [رهنه][[4610]](#footnote-4610)»([[4611]](#footnote-4611))؛ لأن الرهن تبرّع كالهبة والصدقة، فلا يكون لازمًا بمجرّد الإيجاب والقبول، فإذا قبضه لزم. وهذه المعاني مانعة للقبض، فلا يتم العقد. [وللراهن][[4612]](#footnote-4612) تسليمه والرجوع عنه كالهبة. فما شرط لتمام الهبة[[4613]](#footnote-4613) شرط [لعقد][[4614]](#footnote-4614) الرهن.

• وفي (شرح الأَقْطَع)([[4615]](#footnote-4615)) :

«بيعُ العبد المعلَّق عتقُه بالشرط[[4616]](#footnote-4616) قبل وجوده - في غير المدبّر([[4617]](#footnote-4617)) - جائزٌ، لا رهنه»([[4618]](#footnote-4618))؛ لأن المالية فيه [ضعيفة][[4619]](#footnote-4619)؛ لوقوعه في معرض الزّوال، فلا يكون وثيقة لجانب الاستيفاء مع احتمال [زوال][[4620]](#footnote-4620) الـملك؛ لأنه بالارتهان لا يزول ملك الراهن فيعتق لوجـود الشـرط، فـيـفوت به مقصودُ المُرتهِنِ وهو الوثاق.

وأما بالبيع يزول ملك البائع[[4621]](#footnote-4621)، فيبطلُ التعليق، ولا يعتق بوجود الشرط، فلا يتضرّر المشتري.

**ويرد عليه** : أن هذا الاحتمال يوجد في الرهن إذا كان العبد غير مدبَّرٍ أيضًا؛ لأن من الجائز أن ينجز الراهنُ العتقَ، فيفوت مقصود[[4622]](#footnote-4622) المرتهن.

**والجواب** : أن التنجيز فعل اختياري [والظاهر أنه لا يتجاسر عليه قبل فكِّ الرهن على الصلاح، ولكن حينئذ يتوهم أن تعليق العتق بفعل اختياري][[4623]](#footnote-4623) [[4624]](#footnote-4624) ينبغي أن لا يمنع جواز الرهن.

ولم أَرَ[[4625]](#footnote-4625) الآن، إلاّ أن يقال : المختارُ قد يضطرُّ في بعض الأحوال. فليتأمل!.



[ الـقـاعـدة الـرابـعـة والـعـشـرون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

« مَا لاَ يَصِحُّ إفرادُهُ[[4626]](#footnote-4626) بالعَقْدِ لا يصّحُّ استِثْنَاؤُهُ مِنَ العَقْدِ([[4627]](#footnote-4627)) :

والحمل من هذا القبيل»([[4628]](#footnote-4628))، فينظر [في العقد][[4629]](#footnote-4629) المستثنى منه :

• فإن كان العقد مما يفسد بالشروط الفاسدة[[4630]](#footnote-4630) بطل[[4631]](#footnote-4631) الاستثناء، وفسد العقد, كالبيع والإجارة والكتابة والرهن. فإذا باع جارية إلاّ حملها, أو آجر دارًا على[[4632]](#footnote-4632) جارية إلاّ حملها, أو كاتب عبده على جارية إلاّ حملها: فسد العقد؛ لأنها عقود تبطل بالشروط الفاسدة؛ لأنها([[4633]](#footnote-4633)) من المعاوضات, فتفسد[[4634]](#footnote-4634) بالشروط الفاسدة - كما تقرّر في المفصلات-([[4635]](#footnote-4635)).

• وإن كان مماّّّ([[4636]](#footnote-4636)) لا يفسد : بطل الاستثناء فقط, ولا يفسد العقد؛ كالهبة والصدقة والنكاح والخلع والصلح عن دم العمد, فإنها لا تبطل [بالشروط][[4637]](#footnote-4637) الفاسدة[[4638]](#footnote-4638)؛ لأنها ليست من المعاوضات؛ بل من التبرعات والإسقاطات([[4639]](#footnote-4639)).

**وخرج عن هذا الأصل :** لو أوصى بجاريته لرجل, واستثنى حملها- فإنه يصحّ, والحمل ميراث.

**والجواب :** أن الوصية أخت الميراث, والميراث ليس من العقود.

ألا يرى : أنه يصح قبول الموصى له بعد موت الموصي. ويدخل الموصى به في ملك ورثة الموصى له بدون القبول إذا مات[[4640]](#footnote-4640) الموصى له قبل القبول.

وهـذا الـجـواب بـعـينه : يكون جـوابًا فـيـما[[4641]](#footnote-4641) قـال البعض: بأن عدم صحة الاستثناء فيما لا يصح انفراده بالـعـقد يستـلزم صـحـة الاسـتثـناء فـيما يصح انفراده في العقد[[4642]](#footnote-4642)([[4643]](#footnote-4643)).

**واعترض عليه :** بأنه لو أوصـى بـخدمة الجارية لفلان, فالوصية يصح([[4644]](#footnote-4644)) بانفراده ولم يصح استثناؤها.

فإذا قال : أوصيت بهذه الجارية إلا [خدمتها][[4645]](#footnote-4645): [تصح][[4646]](#footnote-4646) الوصية في الجارية, وبطل[[4647]](#footnote-4647) الاستثناء.

**وقال البعض**: إن هذا العكس ليس بلازم[[4648]](#footnote-4648), فلا يحتاج إلى الجواب.



[الـقـاعـدة الـخـامـسـة والـعـشـرون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

المُبَاشِرُ ضَامِنٌ وإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ, والمُسَبِّبُ لا إلاّ إذَا كَانَ مُتَعَمِّدًا([[4649]](#footnote-4649)):

فإذا تزوج الرجل صغيرة و[[4650]](#footnote-4650) كبيرة, فأرضعت الكبيرة الصغيرة : حرمتا عليه؛ لأنه يصير جامعًا بين الأم والبنت رضاعًا, وذلك حرام, كالجمع بينهما نسبًا.

فإن كان لم يدخل بالكبيرة :فلا مهر لها, تعمدت الفساد أو لم [تَتَعَمَّدْ][[4651]](#footnote-4651)؛ لأنها باشرت بالفرقة قبل الدخول بالإرضاع.

وللصغيرة نصف المهر. ويرجع الزوج بما أدّى[[4652]](#footnote-4652) من نصف مهر الصغيرة على الكبيرة إن كانت تعمدت الفساد- بأن قصدت بالإرضاع: إفساد النكاح- وان لم [تتعمّد][[4653]](#footnote-4653) - بأن قصدت دفع الهلاك عنها جوعًا- فلا شيء عليها وإن علمت[[4654]](#footnote-4654) أن الصغيرة امرأة زوجها[[4655]](#footnote-4655)؛ لأنه لا [تكون][[4656]](#footnote-4656) متعدية, فإنها مأمور[ة][[4657]](#footnote-4657) بذلك :

قال النبي  : « أفضلُ الأعمالِ : إِشباعُ كَبِدٍ جَائِعٍ »([[4658]](#footnote-4658)).

وعن محمد : أنه يرجع عليها في الوجهين جميعًا([[4659]](#footnote-4659))؛ لأن من أصله : أن المسبب[[4660]](#footnote-4660) كالمباشر؛ ولهذا جَعَلَ فتح باب القفص والاصطبل, [وَحَلَّ][[4661]](#footnote-4661) قيد[[4662]](#footnote-4662) الآبق موجبًا للضمان- على ما عرف في الأصول([[4663]](#footnote-4663))-.

وفي المباشرة[[4664]](#footnote-4664) : المتعمد وغير المتعمد([[4665]](#footnote-4665)) سواء فكذلك في التسبيب.

**فإن قيل** **:** النكاح غير مضمون بالإتلاف؛ لكونه غير متقوّم في نفسه؛ لأنه ليس بملك عين, ولا منفعة على التحقيق؛ ولهذا لا يقدر على بيعه وهبته وإيجاره, وإنما هو ملك ضروري يظهر في حق الاستيفاء, فكيف يضمن ههنا؟!.

**يقال** **:** إنّـها أكّـدت بالإرضـاع ما كـان عـلى شـرف[[4666]](#footnote-4666) السـقـوط[[4667]](#footnote-4667) (وهـو نـصـف الـمهر) بتـقـبيـل ابن الـزوج إذا بلغت حدّ الشهوة، و«تأكيد ما كان في شرف السقوط يجرى مجرى الإتـلاف فـي إيـجـاب الضمان» -كما مرّ في باب التاء([[4668]](#footnote-4668))-.

**وإن قيل** : العلة للفرقة : الارتضاع[[4669]](#footnote-4669), أي المصّ (وهي[[4670]](#footnote-4670) فعل الصغيرة) [فَلِمَ][[4671]](#footnote-4671) لم يُضِفِ الفرقة إليها ؟!.

**يقال :** فعلها[[4672]](#footnote-4672) غير معتبرٍ شرعًا في إسقاط حقها.

ألا ترى[[4673]](#footnote-4673) أنها لو قتلت[[4674]](#footnote-4674) مُوَرِّثَها لم [تُحرَمْ][[4675]](#footnote-4675) عن الميراث.

**واعترض عليه** : بصغيرة مسلمة تحت مسلمٍ ارتدّ أبوها ولحق بها[[4676]](#footnote-4676) بدار الحرب : بانت من زوجها, ولا يقضى لها بشىء([[4677]](#footnote-4677)), ولم يوجد الفعل منها!.

**والجواب :** إنّا قد قلنا : كُلّما وقعت الفرقة بفعلٍ[[4678]](#footnote-4678) من جهتها [أسقطت حقها، ولم تلزم([[4679]](#footnote-4679)) أنْ كلما لم يقع([[4680]](#footnote-4680)) الفرقة بفعل من جهتها][[4681]](#footnote-4681) لم يسقط حقها؛ لأنه إذا لحقها أمر أخرجها عن محليّة النكاح- كالرِّدَّةِ الحاصلة بتبعيَّة الأبوين- أسقط حقها.

والحاصل [أنّ][[4682]](#footnote-4682) سقوطَ حقِّها لا يختصّ بوقوع الفرقة من جهتها؛ بل يسقط بسبب آخر, كما سقط به.

كذا في (العناية)[[4683]](#footnote-4683)([[4684]](#footnote-4684)).



[ الـقـاعـدة الـسـادسـة والـعـشـرون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

المَظْلُومُ لاَ يَظْلِمُ غَيْرَهُ([[4685]](#footnote-4685)):

فإذا دفع مصدِّقُ التوكيلِ([[4686]](#footnote-4686)) الدينَ إلى الوكيل([[4687]](#footnote-4687)), ثم حضر الدائن, وأنكر الوكالة : دفع إليه ثانيًا؛ [إذْ][[4688]](#footnote-4688) لم يثبت الاستيفاء؛ لإنكاره الوكالة.

والقول فيه قوله مع يمينه, فيفسد الأداء ولم يرجع الدافع بما دفع على الوكيل إن كان ما قبض الوكيل قد هلك في يده؛ لأنه بتصديقه : اعترف[[4689]](#footnote-4689) بأن الوكيل مُحِقٌّ في القبض, فبذلك كان معترفًا بأنّ ما أخذ الدائن [منه][[4690]](#footnote-4690) ثانيًا ظلمٌ[[4691]](#footnote-4691) فكان به مظلومًا, فلا يظلم غيره([[4692]](#footnote-4692)).

**وخرج** عن هذا الأصل : ما إذا أنكر الكفالة بالأمر, وأثبته الخصم بالبينة: يضمن ويرجع بما أدّى على الأصل[[4693]](#footnote-4693), مع أنّ الكفيل لـمّا أنكر الكفالة فقد زعم أن الطالب قد ظلمه، فكيف[[4694]](#footnote-4694) يظلم غيره ؟.

**والجواب** : لماّ قضى القاضي عليه صار مكذَّبًا شرعًا, فبطل ما زعمه- كما مرّ تفصيله في باب الثاء([[4695]](#footnote-4695))-.



[ الـقـاعـدة الـسـابـعـة والـعـشـرون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

المَعْرِفَةُ لاَ تَدْخُلُ[[4696]](#footnote-4696) تَحْتَ النَّكِرَةِ فِي الأَيْمَانِ[[4697]](#footnote-4697) إلاَّ مَعْرِفَةً فِي[[4698]](#footnote-4698) الجَزَاءِ([[4699]](#footnote-4699)):

**فإذا** « قال : إن دخل[[4700]](#footnote-4700) داري هذه أحد, أو[[4701]](#footnote-4701) كلّم غلامي[[4702]](#footnote-4702) هذا, أو [ابني][[4703]](#footnote-4703) هذا, أو أضاف إلى غيره»([[4704]](#footnote-4704))، مثل أن يقول : إن دخل دار زيد أحد - لا يدخل المالك لتعريفه بالنسبة, ووقوعه في حيز الشرط([[4705]](#footnote-4705)) .

أما[[4706]](#footnote-4706) إذا وقعت المعرفة في حيّز الجزاء : يدخل([[4707]](#footnote-4707)) تحت النكرة, فإذا قال : إن دخل[[4708]](#footnote-4708) الدار فعبيده أحرار. وليس له عبد سوى زيد : يدخل [تحت][[4709]](#footnote-4709) النكرة ويعتق([[4710]](#footnote-4710)).

**وكذا** : إذا لم يُضِفْ([[4711]](#footnote-4711)) مثل أن يقول : إن دخل دارًا[[4712]](#footnote-4712) أحد فعليّ كذ[ا][[4713]](#footnote-4713). ودخل المالك : يحنث؛ لأنه لتنكيره يدخل([[4714]](#footnote-4714)) تحت النكرة. إلا في الأجزاء، كاليد والرأس, فإذا قال : إن قبَّل أحدٌ من [غلماني][[4715]](#footnote-4715) يدًا : لا يحنثُ بتقبيل أحد منهم يد نفسه؛ للاتصال([[4716]](#footnote-4716)).



[ الـقـاعـدة الـثـامـنـة والـعـشـرون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

المَعْلُومُ لاَ يُؤَخَّرُ للمَوْهُومِ([[4717]](#footnote-4717)):

• «فلو قطع يميني([[4718]](#footnote-4718)) رجلين[[4719]](#footnote-4719), فحضر أحدهما : اقتُصَّ له, وللآخر نصف الدية.

**• وكـذا** : لـو حضـر أحد الشفيـعيـن : قُـضِيَ له[[4720]](#footnote-4720) [بكلّها][[4721]](#footnote-4721)»([[4722]](#footnote-4722)), ولا يؤخّر مع أن دعوى الآخر مُتوهّم([[4723]](#footnote-4723)).

**وقولهم** : «جاز إقامة البيّنة مع الإقرار في كل موضع [يتوقع][[4724]](#footnote-4724) الضرر من غير المقر لولاها»([[4725]](#footnote-4725)) يقتضي جوازَ التأخير, على خلاف هذا الأصل؛ لأن جواز[[4726]](#footnote-4726) إقامة البينة بعد الإقرار يـستلزم تأخيـر الـحكم في الـمعلوم بالإقرار[[4727]](#footnote-4727), بدلالة كون جواز إقامة البينة بعد الحكم عبثًا.

**وجوابه** : قد مرّ في أول باب الجيم([[4728]](#footnote-4728)).



[ الـقـاعـدة التـاسـعـة والـعـشـرون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

المُعَلَّقُ بالشَّرْط معدومٌ قَبْلَهُ([[4729]](#footnote-4729)):

**ولهذا** : إعتاق المشترى من الغاصب إذا شُرط الخيار للبائع في العقد [لا يجوز][[4730]](#footnote-4730), فَقِرَانُ[[4731]](#footnote-4731) الشرط بالعقد يمنع كونه سببًا قبل وجود الشرط, فالبيع بشرط الخيار للبائع لا يفيد الملك, ولو ثبت في المآل([[4732]](#footnote-4732)) ثبت مستندًا, وهو[[4733]](#footnote-4733) ثابـت من وجـه دون وجـه([[4734]](#footnote-4734)), و [المصحح][[4735]](#footnote-4735) للإعتاق الملك الكامل([[4736]](#footnote-4736)).

قال النبي  : « لا عِـتـــْـقَ فِيما لا يملِكُ بنو آدَمَ »([[4737]](#footnote-4737)).

**وإن قيل** : بيع الغاصب موقوف, والموقوف لا يفيد الملك[[4738]](#footnote-4738) أيضًا. فما وجه نفاذ إعتاق المشتري من الغاصب بغير شرط الخيار؟.

**يقال** : إنّ نفوذه بالاستحسان.

**ووجهه** : أن الملك ثبت موقوفًا بتصرفٍ مطلقٍ عن البيع[[4739]](#footnote-4739) بشرط الخيار, وهو موضوع لإفادة الملك, ولا ضرر فيه لأحد العاقدين, ولا للمالك, فيتوقف الإعتاق مرتبًا عليه وينفذ بنفاذه، وصار كإعتاق المشتري من الراهن, وكإعتاق الوارث عبدًا من التركة وهي [مستغرقة][[4740]](#footnote-4740) بالديون : يصحّ وينفذ[[4741]](#footnote-4741) إذا قضى الديون بعد[[4742]](#footnote-4742) ذلك([[4743]](#footnote-4743)). كذا في (العناية)([[4744]](#footnote-4744)).

[ الـقـاعـدة الـثـلاثـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

المَغْرُورُ فِي المُعَاوَضَاتِ التي [تَقْتَضِي][[4745]](#footnote-4745) سَلاَمَةَ العِوَضَ جُعِلَ سببًا لِلضَّمَانِ؛ دَفْعًا للضَّرَرِ[[4746]](#footnote-4746) بِقَدْرِ الإمْكَانِ([[4747]](#footnote-4747)).

**ومن فروعها** :

 لو قال رجل لآخر : اشتَرْني فإنّي عبد. فاشتراه, فإذا هو حرّ: فإن كان البائع غائبًا غيبةً منقطعة, لا يُدْرى أين هو؟- رجع المشتري على العبد, والعبد على البائع

• عند أبي حنيفة ومحمد -رحمهما الله-.

• خلافاً لأبي يوسف.

لأن([[4748]](#footnote-4748)) الـمشتـري اعتـمد فـي شـرائه على أمـره بـقوله : اشْتَرْنِي.

فحين أقرّ بالعبودية : غلب ظن المشتري بذلك, والمعتمِدُ على الشيء بأمر الغير وإقراره مغرورٌ من جهته, فيضمن على مقتضى هذا الأصل([[4749]](#footnote-4749)).

 «كما في المولى إذا قال لأهل السوق : هذا عبدي وقد أذنت له في التجارة, فبايعُوه. فبايعوه[[4750]](#footnote-4750) ولحقته ديونه[[4751]](#footnote-4751). ثم ظهر أنّه حرّ : فإنهم يرجعون على المولى بديونهم بقدر قيمته بحكم الغرور. وهذا غرور وقع في عقد المعاوضة[[4752]](#footnote-4752).

والعبد بظهور حريته أهلٌ للضمان, فيُجعلُ ضامنًا للثمن عند تعذّر رجوعه على البائع؛ دفعًا للضّرر[[4753]](#footnote-4753)، ولا تعذّر[[4754]](#footnote-4754) إلاّ فيما لا يعرف مكانه»([[4755]](#footnote-4755)).

**واعلم** أنّ إيجابَ الغرورِ الضمانَ : يختصُّ[[4756]](#footnote-4756) بالمعاوضات,[[4757]](#footnote-4757)([[4758]](#footnote-4758)) « ولـهذا قالوا:

• إنّ الرجل إذا سأل غيره من أهل الطريق([[4759]](#footnote-4759)). فقال: أسْلُكْ هذا الطريق, فإنه آمن. فسلك[[4760]](#footnote-4760). فإذا فيه لصوص سلبوا أموالَهُ :لم يضمن المُخبِرُ شيئًا؛ لأنه غرور فيما ليس بمعاوضة.

• وكذا لو قال : كُلْ هذا الطعام, فإنه غير مسموم. فأكل, وظهر[[4761]](#footnote-4761) خلافه : لا يضمن؛ لكونه تغريرًا في غير المعاوضة»([[4762]](#footnote-4762)).

• وكذا : الرهن «ليس بمعاوضة؛ بل هو وثيقة لاستيفاء عين حقِّه»([[4763]](#footnote-4763)). فلو قال[[4764]](#footnote-4764) الرجل : ارتَـهِـنِّـي[[4765]](#footnote-4765) فإني عبد. فوجده حرًّا : لم يرجع الـمُرتَـهِنُ عليه([[4766]](#footnote-4766)), وإن مات الرّاهن مفلسًا([[4767]](#footnote-4767)).



[ الـقـاعـدة الـحـاديـة والثـلاثـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

المَقَاصِدُ فِي العَرْضِ والعقارِ يتعلّق([[4768]](#footnote-4768)) بصورِهما وأعيانِهما([[4769]](#footnote-4769)):

**ولهذا** : «لا يبيع القاضِي عرض المديونِ وعقارَه لدراهم[[4770]](#footnote-4770) دينه؛ إذ[[4771]](#footnote-4771) ليس للقاضي أن ينظر لغرمائه على وجه يُلْحِق الضرر إلى المديون»([[4772]](#footnote-4772))؛ لأن العروض والعقار من حوائجه الأصليّة, بخلاف بيع دنانيره لدراهم دينه, وبالعكس([[4773]](#footnote-4773))؛ لأن المقصود في النقود : المالية, والمديون[[4774]](#footnote-4774) بها مُتَمَوِّل[[4775]](#footnote-4775)([[4776]](#footnote-4776)) , والتماطل من المديون المتمول ظلم وجور, فجاز للقاضي أن ينظر لغرمائه, ويبيع دنانيره لدراهم دينه أو بالعكس؛ لأن النقود ليست من حوائجه الأصلية, ولا يتضّرر المديون[[4777]](#footnote-4777) ببيعه([[4778]](#footnote-4778)) ؛ لأن أداء الدّين وبيع القاضي [مانع]([[4779]](#footnote-4779)) للغريم باستيفاء دينه, وللمديون بأداء دينه, ومن الجائز أن [ينفي][[4780]](#footnote-4780) النقود[[4781]](#footnote-4781) ويبقى الدّين عليه, فيتضرر المديون بتقدير عدم البيع.

[ الـقـاعـدة الـثـانـيـة والـثـلاثـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

المَقْضِيُّ عَلَيْهِ[[4782]](#footnote-4782) فِي حَادِثَةٍ : لاَ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ ولا بَيِّنَتُهُ([[4783]](#footnote-4783)):

**واستُثنـي** عن هذا الأصل مسائل :

**• ومنها** : إذا ادّعى المقضيُّ عليه تـلقِّي الملك من الـمدَّعـي والنِّـتـاج([[4784]](#footnote-4784)),

أو بطلان القضاء : [فتسمع][[4785]](#footnote-4785) بينته، ويقضى له([[4786]](#footnote-4786))([[4787]](#footnote-4787)).

**والجواب** : أنها من باب الدفع, وقد مرّ([[4788]](#footnote-4788)) أنّ الدفع بواحد مما ذكر صحيح, قبل القضاء[[4789]](#footnote-4789) وبعده، وينتقض القضاء([[4790]](#footnote-4790))؛ لأن([[4791]](#footnote-4791)) ما ادّعى المقضي له غير ما ادعى المقضي عليه, فلا يكون دعواهما في حادثة واحدة؛ لأن المقضي له ادعى[[4792]](#footnote-4792) الملك المطلق، ودعوى المقضي عليه دعوى تلقي الملك والنتاج, أو بطلان القضاء. ففي قولهم : ينتقض القضاء نوعُ تـجوّز؛ لأن الانتقاض يَقْتَضي [الناقض][[4793]](#footnote-4793).

واعلم أن عدم جواز استماع المقضي عليه [ليس][[4794]](#footnote-4794) بمطلق؛ بل مقيّد بأن يكون القضاء بالبينة.

وأما إذا قُضِيَ عليه بالنكول : [تسمع][[4795]](#footnote-4795) دعواه([[4796]](#footnote-4796)).

**• ومنها** : ما لو ادعى رجل على رجلٍ مالاً, ويقضي القاضي للمدّعي [ببينة][[4797]](#footnote-4797), ثم قال المدعي : كنت كاذبًا فيما ادعيتُ : يَسمع دعوى المقضيّ عليه[[4798]](#footnote-4798) ويبطل القضاء. وذلك داخل في دعوى بطلان القضاء.

**• ويَرِدُ** : أن العبد ادّعى حريّة نفسه, وقضى القاضي عليه [ببيّنة][[4799]](#footnote-4799) أقَامها العبدُ, ثم قال العبد : كذبتُ, وأنا عبده : لا ينتقض القضاء في الصحيح.

**والجواب** : أن في الحرية حق الله تعالى, والعبد لا يقدر على إبطال حق الله تعالى, ولا كذلك([[4800]](#footnote-4800)) الـمال؛ لأن الـمال حقُّ العبد, والعبد يقدر على إبطال حقه.



[ الـقـاعـدة الـثـالـثـة والـثـلاثـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

المَقْبُوضُ عَلَى سَوْمِ الشِّرَاءِ مَضْمُونٌ بِقِيمَتِهِ([[4801]](#footnote-4801)).

فإذا قال البائع للمشتري[[4802]](#footnote-4802) : اذهبْ بهذا, فإنْ رضيتَهُ[[4803]](#footnote-4803) اشتريتَهُ[[4804]](#footnote-4804) بعشرة. فذهب به, فهلك عنده : يضمن([[4805]](#footnote-4805)).

و«أمّا إذا لم يسمِّ الثمن, فذهب به, فهلك عنده : لا يضمن.

نص عليه [الفقيه][[4806]](#footnote-4806) أبو اللّيث([[4807]](#footnote-4807)).

قيل : وعليه الفتوى»([[4808]](#footnote-4808)).

**وخرج** عن هذا الأصل : لو اشـترى ثوبـين على أن يأخذ أيّهما شاء, وقبضـهما, ثـم اخـتار[[4809]](#footnote-4809) أحدَهما, وهلك أو تعيَّب, ثم هلك الآخر قبل الرّد: لم[[4810]](#footnote-4810) يضمن, مع أن قـبض الآخر لا يكون أقـل من الـمقـبـوض على سـوم الشـراء([[4811]](#footnote-4811)).

**والجواب** : «أنّه أقل من ذلك؛ لأن المقبوض على سوم الشراء مقبوض على جهة البيع, وهذا ليس كذلك؛ لأنه لـم يقبض آخـر لأنْ [يشتريه][[4812]](#footnote-4812), وقد قبضه بإذن[[4813]](#footnote-4813) المالك, فكان أمانة»([[4814]](#footnote-4814)).

كـذا في (العـنـايـة)([[4815]](#footnote-4815))-.

وفـي (جـامـع الـفـصولـيـن) : «الـمقبـوض على سـوم النـكاح مضمون أيضا»([[4816]](#footnote-4816)).



[ الـقـاعـدة الـرابـعـة والـثـلاثـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

المُمتَنِعُ عَادَةً كَالمُمْتَنِعِ حَقِيقَةً ([[4817]](#footnote-4817)):

«**ولهذا** : لزم على المقِرِّ : ما أقرّ به[[4818]](#footnote-4818) للمقَرِّ لَهُ؛ لأن إقرارَهُ للغير كاذبًا ممتنعٌ عادةً»([[4819]](#footnote-4819)), و[[4820]](#footnote-4820) جَعَلَ الشرعُ امتناعَ العاديّ[[4821]](#footnote-4821) كامتناع الحقيقي, فتعين الصّدقُ, ولزم عليه ما أقرَّ به.

**وتقريره** : أن الإنسان مجبول على حبِّ[[4822]](#footnote-4822) المال بالطبع, فلا يُقِرُّ به للغير كاذبًا في العادة, وذلك ممكن في الحقيقة, ولكن الشرع ألحقه بالامتناع حقيقة.

ولا خلاف في هذا الأصل.

والاختلاف فيمن «أقرّ بثوب[[4823]](#footnote-4823) في عشرة أثواب» : مبنيّ على أن العشرة: هل [تكون][[4824]](#footnote-4824) ظرفًا[[4825]](#footnote-4825) للواحد عادةً أم لا؟([[4826]](#footnote-4826)) .

• فقال أبو يوسف : لزمه ثوب واحد على مقتضى هذا الأصل؛ لأن العشرة لا تكون[[4827]](#footnote-4827) ظرفًا لواحدٍ عادة, فالامتناع عادة ملحق[[4828]](#footnote-4828) بالامتناع حقيقة, وإن أمكن حقيقة.

• «وقال محمد : لزم أحد عشر ثوبًا؛ لأن النفيس من الثياب قد يُلَّفُ [بعشرة][[4829]](#footnote-4829) وأمكن جعله ظرفًا», فلا يكون امتناعًا[[4830]](#footnote-4830) حقيقةً ولا عادةً.

ذكره صاحب (الدرر) في كتاب (الإقرار)([[4831]](#footnote-4831)).



[ الـقـاعـدة الـخـامـسـة والـثـلاثـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

مَنْ سَعَى فِي نَقْضِ مَا تمَّ مِنْ جِهَتِهِ فَسَعْيُهُ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ([[4832]](#footnote-4832)):

 **ولهذا** : لا [تثبت][[4833]](#footnote-4833) الشفعة لمن باع, وكيلاً كان[[4834]](#footnote-4834) أو أصيلاً[[4835]](#footnote-4835) [أ][[4836]](#footnote-4836)و بِيْعَ له (وهو الموكّل), ففي هذه الصور: يتمّ[[4837]](#footnote-4837) العقد من جهته, فلا يجوز نقضه([[4838]](#footnote-4838))([[4839]](#footnote-4839)).

بخلاف المشتري, فإن الشفعة [تثبت][[4840]](#footnote-4840) لمن شرى له؛ لأن فيه لا بيع[[4841]](#footnote-4841) في بعضه؛ بل في طلب الشفعة تقرير البيع([[4842]](#footnote-4842)).

 **وكذا** : لا [تثبت][[4843]](#footnote-4843) الشفعة- فلا يجوز دعوى الملك- لمن ضمن الدرك([[4844]](#footnote-4844))؛ لأن الضمان تقرير[[4845]](#footnote-4845) البيع, وطلب الشفعة ودعوىَ الملك سعي في نقضه, فلا يجوز([[4846]](#footnote-4846)) .

وفروعها كثيرة.

**وخرج** عن هذا الأصل في الظاهر مسائل :

**• منها** : «اشترى عبدًا وقبضه, ثم ادّعى أن البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا, وبَرْهَنَ : فإنه [تقبل][[4847]](#footnote-4847) »([[4848]](#footnote-4848)).

**• ومنها** : «وهب جارية واستولدها الموهوب له, ثم ادّعى الواهب أنه كان دبَّرَهَا[[4849]](#footnote-4849), أو استولدها, وبَرْهَنَ : تُقْبَل [ويستردّها والعقر][[4850]](#footnote-4850). كذا في (الخلاصة)»([[4851]](#footnote-4851)).

• «**ومنها** : باعه, ثم ادعى أنه كان أعتقه»([[4852]](#footnote-4852)).

وفي هذه المسألة: أورد ابن نجيم في محلّ الجواب ما ذُكر في ([فتح][[4853]](#footnote-4853) القدير): «نقلاً من[[4854]](#footnote-4854) المشايخ : [التناقض]([[4855]](#footnote-4855)) لا يضرّ في الحريّة وفروعها»([[4856]](#footnote-4856)).

**والحق** : أنه لا يكون[[4857]](#footnote-4857) جوابًا شافيًا؛ لأن عدم اعتبار التناقض فيها معلّل بالخفاء([[4858]](#footnote-4858)) , ولا خفاء ههنا, وإنما الخفاء لو ادّعى المشتري. وسيأتي[[4859]](#footnote-4859) جوابه -إن شاء الله-([[4860]](#footnote-4860)).

**• ومنها** : «اشترى أرضًا, ثم ادّعى [أنّ][[4861]](#footnote-4861) بائعها[[4862]](#footnote-4862) كان[[4863]](#footnote-4863) جعلها مقبرة أو مسجدًا»([[4864]](#footnote-4864)).

**• ومنها** : «باع الأب مال ولده, ثم ادّعى أنه وقع بغبن فاحش»[[4865]](#footnote-4865)([[4866]](#footnote-4866)).

**• وكذا** : الوصيّ في مال اليتيم, والمتولي في مال الوقف([[4867]](#footnote-4867)).

**• وكذا** : «كلُّ من باع ثم ادعى الفساد»([[4868]](#footnote-4868)).

**والجواب** : أن هذه العقود فاسدة, فالفساد يمنع العقد عن كونها([[4869]](#footnote-4869)) [تامةً][[4870]](#footnote-4870), وكلامنا فيما تم من جهته.

**ويرد** على هذا : إذا باع المشتري بالعقد([[4871]](#footnote-4871)) الفاسد بعد القبض بالعقد([[4872]](#footnote-4872)) الصحيح : لا يملك الاسترداد([[4873]](#footnote-4873)).

**والجواب** : أنه إذا[[4874]](#footnote-4874) باع انتهى؛ ولهذا لا يـملك([[4875]](#footnote-4875)) الفسخ, والنهى تقرّر[[4876]](#footnote-4876), فإذا تقرّر فقد تمّ([[4877]](#footnote-4877)), ولم يكن ذلك إلا من البائـع الأول ابـتداءً[[4878]](#footnote-4878)، فـيـكون الاسترداد نقضًا لما تمّ من جهته.



[ الـقـاعـدة الـسـادسـة والـثـلاثـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

مَنْ لاَ يَلِي غَيْرَهُ لا يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ في حَقِّهِ([[4879]](#footnote-4879)):

«فإذا باع عبدٌ[[4880]](#footnote-4880) أو مكاتبٌ أوذميٌّ مالَ صغيرهِ الحرِّ المسلمِ, أو اشترى [به][[4881]](#footnote-4881), أو تُزَوَّجُ صغير[ة][[4882]](#footnote-4882) كذلك : لا يجوز؛ لانتفاء ولايتهم»([[4883]](#footnote-4883)).

وقال صاحب (الدرر)-في تعليله- : «لأن صحّة التصرف مبنية على الولاية وإذا[[4884]](#footnote-4884) انتفت الثانية انتفت الأولى»([[4885]](#footnote-4885)).

وهـذا سـهـو والصـواب : إذا انـتـفـت[[4886]](#footnote-4886) الأولى[[4887]](#footnote-4887) انـتـفت الـثـانـيـة؛ لأن انـتـفـاء الولاية لا[[4888]](#footnote-4888) يـسـتـلـزم انـتـفـاء التصرف,

وانتفاء جواز التصرف [يستلزم][[4889]](#footnote-4889) انتفاء[[4890]](#footnote-4890) الولاية([[4891]](#footnote-4891)).



[ الـقـاعـدة الـسـابـعـة والثـلاثـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

مَنْ جُعِلَ القوْلُ قولَهُ، فِيمَا كَانَ هُوَ خَصْمًا فِيهِ، والشيءُ ممّا يَصِحُّ بَذْلُهُ : كَانَ القَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ :

هكذا ذكر في الأشباه([[4892]](#footnote-4892)).

**أقول** : هذا الأصل موضوع على قول أبي حنيفة –رحمه الله([[4893]](#footnote-4893))-، ولكن يفهم منه: أن عدم الاستحلاف مخصوص فيما لا يصّح البذل.

وليس كذلك ؛ لأن في الحدود : لا يصح أيضًا بالاتفاق([[4894]](#footnote-4894)).

وقال في (النهاية) : «لا يستحلف في الحدود[[4895]](#footnote-4895) بالإجماع، إلا إذا تضمن حقًّا([[4896]](#footnote-4896))؛ كمن علّق[[4897]](#footnote-4897) عتق عبده بالزّنا، وادعى العبد أنه زنى، ولا بـيّـنة له عليه:

يستحلف، فإذا نكل : ثبت العتق لا الزّنى»([[4898]](#footnote-4898)).

وعلى هذا الأصل يقتضي أن لا يحتاج في السرقة[[4899]](#footnote-4899) إلى أن يقال للمسروق منه : «دَعْ ذكر السّرقة، وادّع تناول مَالِكَ، فيكون لك عليه يمين»- على ما ذكر في بعض الكتب([[4900]](#footnote-4900))-.

وبه خرج الجواب ممّا يتوهم في بعض[[4901]](#footnote-4901) المسائل **خروجها** عن هذا الأصل، حيث قالوا:

• «حُلِّفَ([[4902]](#footnote-4902)) السارقُ : وإن نكل : ضمن ولا يقطع[[4903]](#footnote-4903)»([[4904]](#footnote-4904)).

• «كذا الزوجة([[4905]](#footnote-4905)) : إذا ادّعت طلاقًا قبل الدخول([[4906]](#footnote-4906)) : فإن نكل ضمن نصف مهرها»([[4907]](#footnote-4907)).

وفي هذه المسألة يتوهم أن دعواها دعوى نكاح، بخلاف ما إذا ادعت بعد الدخول؛ لعدم التوهم فيها – كما مر تفصيله[[4908]](#footnote-4908) في باب الألف([[4909]](#footnote-4909))-.

• «وكذا النسبُ : إذا ادّعى حقًّا -كإرث ونفقة-، فإن نكل قُضي بالمال والنفقة([[4910]](#footnote-4910)).

• و[[4911]](#footnote-4911) حجرٌ في اللّقيط[[4912]](#footnote-4912) : بأن كان صبيٌّ في يد رجل [التقطه][[4913]](#footnote-4913) وهو لا يعبّر[[4914]](#footnote-4914) عن نفسه، فادّعت [امرأة][[4915]](#footnote-4915) حرّة الأصل : أنه أخوها؛ [تريد][[4916]](#footnote-4916) قصر يَدِ الملتقطِ؛ لما[[4917]](#footnote-4917) لها([[4918]](#footnote-4918)) حق الحضانة، وأرادت استحلافه فنكل : ثبت لها([[4919]](#footnote-4919)) حقّ نقل الصبيّ إلى حجرها، لا النسب.

• وعتق بالملك : بأن ادعى عبد على مولاه أنه معتق([[4920]](#footnote-4920))؛ لأنه أخوه، واستحلفه : فإن([[4921]](#footnote-4921)) نكل قُضي بالعتق لا النسب.

• وامتناع الرجوع في الهبة : بأن أراد الواهب الرجوع في الهبة، فقال الموهوب له: أنا أخوك : فإن المدعى عليه يُستحلف([[4922]](#footnote-4922))، فإن نكل قضي بامتناع الرجوع لا النسب»([[4923]](#footnote-4923)).

والحاصل : ثبت هذه الحقوق لا ما يصّح فيه البذل([[4924]](#footnote-4924)).

وممّا **خرج** عن هذا الأصل : «إذا ادّعى القصاص، وأنكر المدعى عليه[[4925]](#footnote-4925): يستحلف بالإجماع في النفس :

• فإن نكل يُحبس حتى يقرَّ أو يَحْلِفَ.

• وفيما دون النفس : يقتص عند أبي حنيفة.

**• وعندهما** : يلزمُ[[4926]](#footnote-4926) الدّية فيهما؛ لأن القصاص فيما دون النفس عقوبة تندرئ بالشبهات ولا يثبت بالنكول[[4927]](#footnote-4927)، كالقصاص في النفس»([[4928]](#footnote-4928)).

**والجواب**([[4929]](#footnote-4929)) في المسائل السابقة([[4930]](#footnote-4930)) : والمدَّعى وإن كان ممّا لا يجوز بذله ولكن بدله الدّية (وهي مال)، فإذا لم يمكن البذل يصار إلى البدل. والأطراف عند أبي حنيفة ممّا[[4931]](#footnote-4931) يصح [البذل][[4932]](#footnote-4932) فيه؛ لأن الأطراف يُسلك بها مسلك الأموال[[4933]](#footnote-4933)؛ لأنها خلقت وقاية للنفس كالمال، فيجرى فيها البذل؛ ولهذا يُقتصّ فيها، بخلاف النفس([[4934]](#footnote-4934)).



[ الـقـاعـدة الـثـامـنـة والثـلاثـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

مَنْ عَمِلَ إِقْرَارُهُ[[4935]](#footnote-4935) قُبِلَتْ بَيِّنَتُهُ، وإلاّ فَلاَ([[4936]](#footnote-4936)) :

«فلو ادعى[[4937]](#footnote-4937) أنه[[4938]](#footnote-4938) أخوه أو جدّه أو ابنُ ابنِه : لا تقبل بينته»([[4939]](#footnote-4939))؛ لأن إقرار المدّعى عليه فيها مما لا يصح؛ لأنه تحميل النسب على الغير، فلا [تسمع][[4940]](#footnote-4940) البيّنة عليه، كما لا يصح اقراره.

«بخلاف الأبوّة والبنوّة والزوجيّة والولاء»([[4941]](#footnote-4941))؛ لأنَّ إقرار المدعى عليه ممّا يصح فيه، [فتسمع][[4942]](#footnote-4942) البيّنة عليه، كما يصح إقراره.

وإذا ادعى حقًّا على المدعى عليه فيما لا يصح إقراره فيه، كإرث ونفقة أو حضانة : [تسمع][[4943]](#footnote-4943) بينته[[4944]](#footnote-4944)، ويثـبت الـحق لا[[4945]](#footnote-4945) النسب – كما مرّ تفصيله في الأصل المتقدم([[4946]](#footnote-4946))-.



[ الـقـاعـدة الـتـاسـعـة والثـلاثـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

مَنْ يَمْلِكُ[[4947]](#footnote-4947) التَّنْجِيْزَ([[4948]](#footnote-4948)) يَمْلِكُ التَّعْلِيْقَ([[4949]](#footnote-4949)) :

**ولهذا** : جاز للزوج والمولى تعليق الطلاق والإعتاق، كما جاز لهما التنجيز.

**وخرج** عن هذا الأصل : مَنْ وُكِّل بالطلاق أو الإعتاق منجزًا لا يملك التعليق([[4950]](#footnote-4950)).

فلو علّق طلاق امرأةِ موكِّلِهِ، أو علّق عتَق عبدِ موكِّله على كائن[[4951]](#footnote-4951) : لا يقع الطلاق والإعتاق.

**والـجواب** : أن[[4952]](#footnote-4952) الـمقاصد والـمعاني لا [تعتبر][[4953]](#footnote-4953) في الطـلاق والإعـتاق[[4954]](#footnote-4954)،

وإنما [تعتبر][[4955]](#footnote-4955) الألفاظ، حتى إذا[[4956]](#footnote-4956) قال لعبده : إن أدَّيتَ إليّ كذا في كيسٍ أبيض فأنت حرّ. فأدّاه في كيس آخر : لا يعتق -وقد مرّ تفصيله في باب الألف([[4957]](#footnote-4957))-.



[ الـقـاعـدة الأربـعـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

مَنْ لاَ يَمْلِكُ التَّنْجِيزَ لاَ يَمْلِكُ التَّعْلِيقَ([[4958]](#footnote-4958)) :

فلا تطلق [أجنبيّةٌ][[4959]](#footnote-4959) قال لها : إن كلمتُكِ فأنتِ طالق. فنكحها و[[4960]](#footnote-4960)كلّمها؛ لأنه لا يملك التنجيز، فإنه إذا قال لأجنبية : أنت طالق : لا يقع، فكذا[[4961]](#footnote-4961) إذا علّقه([[4962]](#footnote-4962))؛ لأن محلَّ وقوع الطلاق الملكُ أو سببُ الملك، والمحلّ شرط ولم يوجد([[4963]](#footnote-4963)).

**وخـرج** عـن هـذا الأصـل : مـا إذا أضـاف الطـلاق إلى سبب الـملك وقال [لأجنبيّة][[4964]](#footnote-4964): إن [تـزوجـتُكِ][[4965]](#footnote-4965) فـأنـتِ طالـق. [فـتـزوجها][[4966]](#footnote-4966) :

تطلق، مع أنه[[4967]](#footnote-4967) لا يملك التنجيز عند التعليق([[4968]](#footnote-4968))!.

**والجواب** : أنَّ التعليق[[4969]](#footnote-4969) بالشرط عامل في السّبب دون الحكم عندنا؛ لأنه هو المذكور دون غيره([[4970]](#footnote-4970)).

«**تحقيقه** : لأن([[4971]](#footnote-4971)) التعليق عبارة عن إبقاء([[4972]](#footnote-4972)) الحكم على تقدير الشرط، لا مطلقًا، فيكون[[4973]](#footnote-4973) مصدره([[4974]](#footnote-4974)) إنشاء الطلاق على تقدير[[4975]](#footnote-4975) وجود الشرط، لا في الحال.

ألا يُرى[[4976]](#footnote-4976) : أنَّ أهل اللّغة اتفقوا على أن الجزاء متعلّق بالشرط»([[4977]](#footnote-4977)).

فعبارته لا [تنعقد][[4978]](#footnote-4978) سببًا قبل الاتصال بالمحل. وشرطية الملك إنما [تعتبر][[4979]](#footnote-4979) عند انعقاد[[4980]](#footnote-4980) السَّبب.

فإذا قال : إن [تزوّجتكِ][[4981]](#footnote-4981) فأنتِ طالق[[4982]](#footnote-4982) : لا [تنعقد][[4983]](#footnote-4983) عبارته سببًا[[4984]](#footnote-4984) حتى نحتاج[[4985]](#footnote-4985) إلى المحل؛ لأن الشرط لا يكون سببًا قبل الاتصال، فإذا تزوّجها ينعقد سببًا بوجود الشرط، والملك موجود في ذلك الوقت، فيقع الطلاق([[4986]](#footnote-4986)).

**ولا يرد عليه** : لو قال لأجنبيّة : إن كلمتُكِ فأنتِ طالق. فنكحها وكلّمها : لا يقع[[4987]](#footnote-4987) مع أنَّ عبارته [تنعقد][[4988]](#footnote-4988) سببًا في زمان التكلّم، والملك موجود في ذلك الوقت!.

**لأن** كلامَنَا فيما أضاف الطلاق إلى الملك أو سببه، مثل أن يقول : إن تزوجتك. وما ذُكر ليس مما نحن فيه.

وفيه خلاف الشافعي -رحمه الله- فإن عنده تعليق الشرط عامل في الحكم دون السبب([[4989]](#footnote-4989)). فعبارته [تنعقد][[4990]](#footnote-4990) سببًا[[4991]](#footnote-4991) وقت التلفّظ، والملك لم يوجد في ذلك الوقت، فلغت؛ لعدم المحل، والمحلّ القابل[[4992]](#footnote-4992) لذلك التصرف شرط في زمان صيرورة اللفظ سببًا، فيلغو بدونه([[4993]](#footnote-4993)).

وكلّ واحد منهما([[4994]](#footnote-4994)) أورد الأدلة من المعقولات[[4995]](#footnote-4995) والحسيات :

ومنها : ما قال أبو حنيفة : إن «[الترس][[4996]](#footnote-4996) إذا منع اتصال السهم بالمرمي إليه منع سببيّته[[4997]](#footnote-4997)»([[4998]](#footnote-4998)).

وقال الشافعي –رحمه الله- : «إن تعليق[[4999]](#footnote-4999) القنديل لا يؤثر في ثقله[[5000]](#footnote-5000) الذي هو سبب السقوط بالمنع والإعدام؛ بل يؤثر في حكمه. وهو السقوط إلى الأرض»([[5001]](#footnote-5001)).

وتحقيق هذا المحلّ يحتاج إلى التفصيل، في باب (معرفة وجوه الوقوف على أحكام النظم) من كتب الأصول([[5002]](#footnote-5002))، فمن أراد فليراجع.



[ الـقـاعـدة الـحـاديـة والأربـعـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

مَنْ مَلَكَ شَيْئًا يَمْلِكُ مَا هُوَ [مِنْ][[5003]](#footnote-5003) ضَرُورَاتِهِ([[5004]](#footnote-5004)) :

**ولهذا** : جاز [قبول][[5005]](#footnote-5005) هديّةِ العبد المأذون[[5006]](#footnote-5006) بالتجارة، وإجابة دعوته، مع أنّه ليس [من ][[5007]](#footnote-5007) أرباب التبرع؛ لأن هذا من ضرورات التجارة؛ لجذب قلوب أهل حرفته[[5008]](#footnote-5008) وتحصيل الألفة [بالمعاملين][[5009]](#footnote-5009)([[5010]](#footnote-5010)).



[ الـقـاعـدة الـثـانـيـة والأربـعـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

مَنْ مَلَكَ شَيْئًا يَمْلِكُ كُلَّ جُزْءٍ مِنْ أجْزَائِهِ([[5011]](#footnote-5011)) :

**ولهذا** : لو قال الزوج : طلِّقي نفسك ثلاثًا. فطلقتْ واحدةً :تطلق واحدة[[5012]](#footnote-5012)؛ لأنه يملِّك([[5013]](#footnote-5013)) الكلَّ، والواحدةُ جزءٌ من أجزائه، فتملكها[[5014]](#footnote-5014)([[5015]](#footnote-5015)).



[ الـقـاعـدة الـثـالـثـة والأربـعـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

مَنْ عَمِلَ لِغَيْرِهِ عَمَلاً، وَلَحِقَهُ ضَمَانٌ : يَرْجِعُ على مَنْ وَقَعَ لَهُ العَمَلُ([[5016]](#footnote-5016)) :

**ومن فروع هذا الأصل** : «باع الوصيُّ للغرماء بأمر القاضي، وقبض([[5017]](#footnote-5017)) وضاع من يده، واستحق العبد، أو مات قبل قبضه : رجع المشتري على الوصّي([[5018]](#footnote-5018))؛ لأن الرجوع من حقوق العقد، وحقوقه [ترجع][[5019]](#footnote-5019) إلى العاقد (وهو الوصيّ) نيابةً عن الميّت، وإن نصبه القاضي؛ لأنَّ نَصْبَهُ يكون قائمًا مقام الميت، وحقوق العقد ترجع[[5020]](#footnote-5020) إليه لو باشره في حياته، فكذا ترجع5 إلى من قام مقامهُ. والوصّي يرجع على الغرماء؛ لأنه باع لهم، فكان عاملاً لهم، وهو مضطر في البيع بأمر القاضي. كذا في (الكافي)»([[5021]](#footnote-5021)).

وبهذا يعلم : لو باع بلا أمر القاضي لا يرجع الوصي على الغرماء؛ لأن الضمان وجب عليه بفعله([[5022]](#footnote-5022)).



[ الـقـاعـدة الـرابـعـة والأربـعـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

مَنْ شَكّ [هَلْ][[5023]](#footnote-5023) فَعَلَ شيئًا [أوْ][[5024]](#footnote-5024) لا ؟: فالأصلُ أنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ([[5025]](#footnote-5025)) :

«فمن شكَّ أنه توضّأ أم لا : فهو محدث»([[5026]](#footnote-5026)).

ويدخل فيها قاعدة أخرى : «مـن تيـقَّن الـفعلَ وشكَّ في القليل أو الكثير[[5027]](#footnote-5027):

حُمل على القليل؛ لأنه المتيقَّنُ»([[5028]](#footnote-5028)).

«فإذا شك أنّه : كم صلّى؟ فإن كان أوّل مرّة : استأنف، وإن كثر[[5029]](#footnote-5029) : تـحَرَّى، وإلاّ أخذ بالأقل»([[5030]](#footnote-5030)).

وفيها قاعدة أخرى : «ما ثبت بيقين لا يُرفَعُ إلا بيقين»([[5031]](#footnote-5031)). فمن تيقّن بالوضوء، وشك في نقضه : فهو على وضوئه.

والأصل المشهور فيه : «اليقين لا يزول بالشك»([[5032]](#footnote-5032)).

والمراد باليقين : غالب الظّن([[5033]](#footnote-5033)).



[ الـقـاعـدة الـخـامـسـة والأربـعـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

المَنْصُوصُ لاَ يَنُوْبُ أَخَاهُ([[5034]](#footnote-5034)) :

**أي**[[5035]](#footnote-5035) : جنسه في كونه منصوصًا[[5036]](#footnote-5036)([[5037]](#footnote-5037)).

**لـهـذا** : إذا تـعـيّـن([[5038]](#footnote-5038)) الـكـفّـارة للـظهـار بـإطعام[[5039]](#footnote-5039) المساكـين

[كُلاًّ][[5040]](#footnote-5040) قَدْرَ الفطرة، وأراد المكفّر[[5041]](#footnote-5041) دفع قيمته: إنما يجوز إذا كانت القيمة [من غير المنصوص.

والأشياء][[5042]](#footnote-5042) المنصوصة في الفطرة أربعة :

البر – سواء كان دقيقًا[[5043]](#footnote-5043) أو سويقًا-، والزبيب[[5044]](#footnote-5044)، والتمر، والشعير.

فإذا دفع ربع صاع من الأرُزّ ساوى نصفَ صاعٍ من البرّ، أو صاعًا من الشعير قيمةً يجزيه[[5045]](#footnote-5045)؛ لأن الأرز ليس بمنصوص، فيعتبر قيمة نصفٍ[[5046]](#footnote-5046) من البرِّ، أو الصاع من الشعير.

وإن دفع ربع صاع من التمر ساوى نصف الصاع[[5047]](#footnote-5047) من البّر، أو الصاع من الشعير: لا يجوز؛ لأن التمر من الأشياء المنصوصة، فلا يعتبر قيمة [للغير][[5048]](#footnote-5048) من المنصوصات[[5049]](#footnote-5049)([[5050]](#footnote-5050)).



[ الـقـاعـدة الـسـادسـة والأربـعـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

الموتُ يُنَافِي المُوجِبَ لاَ المُبْطِلَ([[5051]](#footnote-5051)) :

فلو قال : أنت طالق إن شاء الله تعالى. [و][[5052]](#footnote-5052) ماتت[[5053]](#footnote-5053) قبل[[5054]](#footnote-5054) ذكر الشرط : «لم يقع الطّلاق؛ لأن الكلام خرج بالاستثناء([[5055]](#footnote-5055)) أن يكون إيجابًا، وإذا بطل الإيجاب بطل الحكم»([[5056]](#footnote-5056)).

**ولا يقال** : «الإيجاب يوجد([[5057]](#footnote-5057)) في حياتها، والاستثناء بعدها، فيكون باطلاً؛ لعدم المحل، وإذا بطل الاستثناء صح الإيجاب، فيقع الطلاق!»([[5058]](#footnote-5058)).

**أجيب** بأنَّ «الموت ينافي الموجِبَ دون المبطل. يعني : أنَّ الإيجاب لو اتصل بالموت، بأن تموتَ[[5059]](#footnote-5059) قبل تمام قوله : أنتِ طالق : بطل.

وأما المبطل (وهو الاستثناء أو الشرط) فلا يبطل؛ لأنَّ مبطل الشيء ما[[5060]](#footnote-5060) ينافيه، ولا منافاة بين مُبْطلٍ ومبطل، بخلاف الموجب (وهو قوله : أنت طالق) ينافي المبطل (وهو الاستثناء) فيبطله»([[5061]](#footnote-5061)).



[ الـقـاعـدة الـسـابـعـة والأربـعـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

النَصُّ : مِنْ وُجُوهِ البَيَانِ، يَتَرَجَّحُ عَلَى الظَّاهِرِ، والمفسَّرُ عليهما، والمُحْكَمُ[[5062]](#footnote-5062) على الكُلِّ([[5063]](#footnote-5063)) :

«فعند التعارض يترجّح القويّ على الأدنى»([[5064]](#footnote-5064)).

**• مثال التعارض بين الظاهر والنص :**

ما [لو]([[5065]](#footnote-5065)) قال الزوج لامرأته : طلِّقي نفسك. فقالت : أبنت نفسي : يقع تطليقة رجعيّة؛ لأن قولها[[5066]](#footnote-5066) (أبنتُ نفسي) ظاهرٌ في الإبانة؛ لأن الظاهرَ : ما ظهر المراد منه بنفس الصيغة، وقول الزوج لامرأته[[5067]](#footnote-5067): (طلقي نفسك) نصٌّ في الطلاق الرجعي. وكلامها خُرِّجَ جوابًا لِـ (طلّقي)، فرُجِّح[[5068]](#footnote-5068) النص على الظاهر؛ لأن النصّ ما زاد وضوحًا على الظاهر بمعنى في المتكلّم[[5069]](#footnote-5069).

**وتقريره** : أن الزوج فوّض إليها طلاقًا تَبِيْنُ به عند عدم المراجعة إلى انقضاء[[5070]](#footnote-5070) العدّة. فإذا قالت : (أبنتُ)، فقد أتت به[[5071]](#footnote-5071)، وزادت وصفًا (وهو تعجّل[[5072]](#footnote-5072) الإبانة) فلا يمنع الموافقة في الأصل، ويلغو الوصف([[5073]](#footnote-5073)).

** ومثال التعارض بين النصّ والمفسّر :**

«إذا تـزوج امـرأة إلى [شـهر][[5074]](#footnote-5074) : أنه يكون مُتْعَةً[[5075]](#footnote-5075)، لا نِكاحًا؛ لأن قـولـه :

(تزوجتكِ) نصٌّ في النكاح، لكنه يحتمل المتعة مجازًا. وقوله[[5076]](#footnote-5076) : (إلى شهر)[[5077]](#footnote-5077) : مفسِّر للمتعة. فلم يبق احتمال النكاح؛ لأنه([[5078]](#footnote-5078)) لا يحتمل التوقيت بحال، فإذا [اجتمعتا][[5079]](#footnote-5079) رجّحنا المفسّر، وحملنا النصّ عليه»([[5080]](#footnote-5080)).

** ومثال التعارض بين[[5081]](#footnote-5081) النص والمحكم :**

قال: «داري لك هبة سكنى : فإنه عارية لا هبة؛ لأن قوله : (داري لك) نصٌّ في تمليك الرقبة، ولكن يحتمل تمليك الـمـنفعة[[5082]](#footnote-5082)»([[5083]](#footnote-5083)) «فكـان أوّل كـلامـه مـحتـملاً لتـمليـك السـكـنى[[5084]](#footnote-5084). وقـولـه: (سـكنى) مـحكمٌ في تـمليـك المنفعة (بـمعنى أنـه لا يـحتمل إلا وجـهًا واحـدًا) فحينئذٍ([[5085]](#footnote-5085)) لا يحتمل تمليك[[5086]](#footnote-5086) [الرقبة][[5087]](#footnote-5087) وإن خـرج تـفسيرًا لأول[[5088]](#footnote-5088) الكلام فيتغير[[5089]](#footnote-5089) أول

الكلام[[5090]](#footnote-5090)، فصار المحكم قاضيًا على المحتمل»([[5091]](#footnote-5091)).



[ الـقـاعـدة الـثـامـنـة والأربـعـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

النَصُّ على خلافِ القياسِ يَقْتَصِرُ عَلَى مَوْرِدِهِ([[5092]](#footnote-5092)) :

فقوله  لِـحَبَّان([[5093]](#footnote-5093)) – فإنه إذا اشترى شيئًا يُغبن - : « إِذَا بَايَعْتَ [ فَقَُلْ : لا خِلابةَ][[5094]](#footnote-5094)، وَلِيَ الخيارُ ثلاثةَ أيَّامٍ»([[5095]](#footnote-5095)).

وهذا الحديث على خلاف القياس؛ لأن «شرط الخيار يخالف [مقتضى][[5096]](#footnote-5096) العقد (وهو اللزوم)، وكلّ ما هو كذلك فهو مفسد[[5097]](#footnote-5097). إلا أنّا جوزناه بهذا النص، فيقتصر على المدة المذكورة في الحديث»([[5098]](#footnote-5098))، فلا يُتعدّى في[[5099]](#footnote-5099) مدته.

وقالا[[5100]](#footnote-5100)([[5101]](#footnote-5101)) : جاز الخيار إلى شهر[[5102]](#footnote-5102) أو شهرين.

ودليلهما حديث ابن عمر([[5103]](#footnote-5103)) رضي الله تعالى[[5104]](#footnote-5104) عنهما: «أن النبي  أجازَ الخيارَ إلى شهـرين»([[5105]](#footnote-5105)).

«ولأن الخيار إنما شرط للحاجة إلى التأمل؛ ليندفع الغبن، وقد [تمسّ][[5106]](#footnote-5106) الحاجة إلى الأكثر فكان كثير المدة كقليلها، فيلحق به، وصار كالتأجيل[[5107]](#footnote-5107) في الثمن، فإنه جائز، قلَّت المدّة أو كثرت»([[5108]](#footnote-5108)).

[ الـقـاعـدة الـتـاسـعـة والأربـعـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

النَّهْيُ يُقرِّرُ[[5109]](#footnote-5109) المَشْرُوعِيَّةَ عِنْدَنَا[[5110]](#footnote-5110)([[5111]](#footnote-5111)) :

«ليُتَصَوَّر[[5112]](#footnote-5112) النهي؛ ليكون العبد مبتـلى بين أن يترك باختياره فيثاب، وبين أن يأتي به فيعاقب»([[5113]](#footnote-5113)).

فإذا قبض المشتري المبيع بشراء فاسد بإذن البائع صريحًا أو دلالة [والعوضان][[5114]](#footnote-5114) مالان : يملكه([[5115]](#footnote-5115))؛ ومن ملك شيئًا[[5116]](#footnote-5116) يملك[[5117]](#footnote-5117) التصرف فيه، سواء كان تصرفًا لا يحتمل النقض[[5118]](#footnote-5118) -كالإعتاق والتدبير- أو [يحتمل][[5119]](#footnote-5119)- كالبيع والهبة -وجواز التصرف يقتضي مشروعيته[[5120]](#footnote-5120)؛ لأن التصرف في ملك الغير لا يجوز، وإذا كان البيع وسائر التصرفات نافذة سقط حقّ استرداد البائع لتعلق حق العبد.

وإذا اجتمع حق الشرع وحق العبد يقدّم حق العبد؛ لحاجته[[5121]](#footnote-5121)، وغنى[[5122]](#footnote-5122) الشرع([[5123]](#footnote-5123)).

**وخرج** عن هذا الأصل : أن المشتَرَى بشراء فاسد «لو كان مأكولاً لم يحلْ أكْلُهُ، ولو كانت جارية لا يحلُّ وطؤُها. ذُكِرَ في (شرح الطحاوي)[[5124]](#footnote-5124)»([[5125]](#footnote-5125)).

«**وأجيب** : بالمنع، فإن محمدًا نصّ في كتاب (الاستحسان)([[5126]](#footnote-5126)) على حلّ تناوله؛ لأن البائع سلّطه على ذلك.

وذكر شمس الأئمة الحَلْوَانِيُّ : يكره الوطء ولا يحرم.

فالمذكور في (شرح الطحاوي) : يحمل على عدم الطيّب، فإن سلّم فالوطء[[5127]](#footnote-5127) ممّا لا يستباح بصريح التسليط، فبدلالته أولى. وجواز التصرف باعتبار أصل الملك، وهو ينفك عن صفة الحل». كذا في العناية([[5128]](#footnote-5128)).

**واعترض** فيه[[5129]](#footnote-5129)([[5130]](#footnote-5130)) بوجه آخر حيث قال : «لو أفاد ذلك الملك لجاز للمشتري وطء جـاريةٍ اشتـراها بشراء فـاسد، وجـاز [أخـذ]**[[5131]](#footnote-5131)** الشفـعة[[5132]](#footnote-5132) للشفيع في[الدار][[5133]](#footnote-5133) المشتراة[[5134]](#footnote-5134) بشراء فاسد. ويحل أكل طعام اشتراه كذلك.

**فالجواب** : إنما لم يحل وطؤها، وأكله([[5135]](#footnote-5135))؛ لأن في الاشتغال بالوطء والأكل إعراضًا

عن الرّد، وفي القضاء بالشفعة تقرير الفساد وتأكيده فلا يجوز.

**واعلم**: أن المشايخ اختلفوا في مبنى جواز التصرّف للمشتري في المشترى بشرط فاسد:

• فذهب العراقـيّون: إلى أنه مبني على تسليط البائع على ذلك، لا على ملك [العين][[5136]](#footnote-5136).

واستدلوا بالمسائل[[5137]](#footnote-5137) المذكورة. قالوا : لو ملك[[5138]](#footnote-5138) العين يملك[[5139]](#footnote-5139) الأمور المذكورة، ولم يملكها.

• وذهب مشايخ بلخ : إلى أن جواز التصرف بناء[[5140]](#footnote-5140) على ملك [العين][[5141]](#footnote-5141).

واستدلوا بما إذا اشترى دارًا بشراء فاسد وقبضها، [فبيع]([[5142]](#footnote-5142)) بجنبها [دار][[5143]](#footnote-5143) : فللمشتري أن يأخذها بالشفعة لنفسه. ولو اشترى جارية بشراء فاسد وقبضها، ثم ردّها عـلى البائـع : وجـب علـيـه الاستـبـراء.

ولو باع الأب أو الوصـيّ عـبدَ يتيمٍ[[5144]](#footnote-5144) بيعًا فـاسـدًا، وقـبضه المشتري، ثم أعتقه : جـاز عـتقـه.

و[لو][[5145]](#footnote-5145) كان عتقه على وجه التسليط: لما جازَ؛ لأنّ عتقهما أو تسليطهما على العتق[[5146]](#footnote-5146) لا يجوز.

فعلم بهذه الأحكام[[5147]](#footnote-5147) أنه يملك العين.

وأجابوا عن المسائل المذكورة بما ذكرنا قبل. وهو الأصح»([[5148]](#footnote-5148)).

«وذكر البزدوي[[5149]](#footnote-5149) في (عناء الفقهاء)([[5150]](#footnote-5150)) من جملة صور بيع الفاسد جملة العقود الربوية فيملك العوض فيها بالقبض»([[5151]](#footnote-5151)).

وأفتى صاحب (الإرشاد)([[5152]](#footnote-5152)) فيـما استدان رجلٌ بشرط كـون كـلّ عـشـرة

دراهم[[5153]](#footnote-5153) أحد عشر ونصف درهم في كلّ سنة، وأدّاه الربح سنين : لا يحسب من رأس المال[[5154]](#footnote-5154)، لارتكابه المنهي.

ومن أفتى بالرّد مقيّد[[5155]](#footnote-5155) بعدم التزام الرّبح، فعلى تقدير عدم الالزام يحتسب، فإن زاد على الأصل يستردّ الزيادة([[5156]](#footnote-5156)).



[ الـقـاعـدة الـخـمـسـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

النِيّةُ [تعملُ][[5157]](#footnote-5157) فِي المُحْتمِلاتِ، لاَ فِي المَوْضُوعَاتِ[[5158]](#footnote-5158)([[5159]](#footnote-5159)) :

وفروع هذا الأصل كثيرة، وجملة كنايات الطلاق من هذا القبيل([[5160]](#footnote-5160)).

**وخـرج** عــن هـذا الأصـل مـا ذكـر فـي (تـحـفـة الفـقهـاء)([[5161]](#footnote-5161))

و(شرح الطحاوي)([[5162]](#footnote-5162)): «إذا كان اللفظان أو أحدهما من الإيجاب والقبول مستقبلاً بدون نية الإيجاب في الحال لا ينعقد البيع.

وأما إذا كان المراد ذلك فينعقد البيع»([[5163]](#footnote-5163)).

والمذكور في كتب الفقهاء : «لا ينعقد بلفظين أحدهما المستقبل»([[5164]](#footnote-5164)) :

فإن أُريد بالمستقبل ما يكون بالسين أو سوف[[5165]](#footnote-5165) فهو لا يحتمل الحال، ولا وُضِعَ لَهُ، فَنِيَّة الحال غير صحيحة[[5166]](#footnote-5166)؛ لعدم [مصادفتها][[5167]](#footnote-5167) المحلّ.

وإن أريد ما يحتمل الاستقبال (أعني صيغة المضارع) فهي عند الفقهاء [موضوعة][[5168]](#footnote-5168) للحال[[5169]](#footnote-5169)، فينبغي أن لا [تعمل][[5170]](#footnote-5170) النية فيها على مقتضى هذا الأصل([[5171]](#footnote-5171)).

**والجواب** : أن «المضارع حقيقة في الحال في غير البيوع، والحقيقة الشرعية فيها هو اللفظ الماضي، والمضارع فيها مجاز فيحتاج إلى النية»([[5172]](#footnote-5172)).

هذا إجمال ما ذكر في أوائل كتاب البيوع في (العناية)([[5173]](#footnote-5173))، فإن أردت التفصيل[[5174]](#footnote-5174) [فراجعه][[5175]](#footnote-5175).



[ الـقـاعـدة الـخـمـسـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

النِيّةُ [تعملُ][[5176]](#footnote-5176) فِي المُحْتمِلاتِ، لاَ فِي المَوْضُوعَاتِ[[5177]](#footnote-5177)([[5178]](#footnote-5178)) :

وفروع هذا الأصل كثيرة، وجملة كنايات الطلاق من هذا القبيل([[5179]](#footnote-5179)).

**وخـرج** عــن هـذا الأصـل مـا ذكـر فـي (تـحـفـة الفـقهـاء)([[5180]](#footnote-5180))

و(شرح الطحاوي)([[5181]](#footnote-5181)): «إذا كان اللفظان أو أحدهما من الإيجاب والقبول مستقبلاً بدون نية الإيجاب في الحال لا ينعقد البيع.

وأما إذا كان المراد ذلك فينعقد البيع»([[5182]](#footnote-5182)).

والمذكور في كتب الفقهاء : «لا ينعقد بلفظين أحدهما المستقبل»([[5183]](#footnote-5183)) :

فإن أُريد بالمستقبل ما يكون بالسين أو سوف[[5184]](#footnote-5184) فهو لا يحتمل الحال، ولا وُضِعَ لَهُ، فَنِيَّة الحال غير صحيحة[[5185]](#footnote-5185)؛ لعدم [مصادفتها][[5186]](#footnote-5186) المحلّ.

وإن أريد ما يحتمل الاستقبال (أعني صيغة المضارع) فهي عند الفقهاء [موضوعة][[5187]](#footnote-5187) للحال[[5188]](#footnote-5188)، فينبغي أن لا [تعمل][[5189]](#footnote-5189) النية فيها على مقتضى هذا الأصل([[5190]](#footnote-5190)).

**والجواب** : أن «المضارع حقيقة في الحال في غير البيوع، والحقيقة الشرعية فيها هو اللفظ الماضي، والمضارع فيها مجاز فيحتاج إلى النية»([[5191]](#footnote-5191)).

هذا إجمال ما ذكر في أوائل كتاب البيوع في (العناية)([[5192]](#footnote-5192))، فإن أردت التفصيل[[5193]](#footnote-5193) [فراجعه][[5194]](#footnote-5194).



[ الـقـاعـدة الـحـاديـة والـخـمـسـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

النِّيَابَةُ تَجْرِي[[5195]](#footnote-5195) فِي الاستِحْلاَفِ، لاَ الحَلِفِ([[5196]](#footnote-5196)) :

فإن اعتبر هذا أصلاً برأسه[[5197]](#footnote-5197) : منقوض بأن الوكيل بالبيع والخصومة في الردّ بالعيب من جهة المالك يُستحلَف؛ لأنّ إقراره صحيح على الموكّل، فكذا نكوله.

وقد مرّ تفصيله في باب الصاد؛ حيث قلنا : «صحة الحلف غير مفارقة عن صحة الإقرار وعدمها عن عدمها»([[5198]](#footnote-5198)).



[ الـقـاعـدة الـثـانـيـة والـخـمـسـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

الوَاجِبُ شَرْعًا لا يَحْتَاجُ إلى قَضَاءٍ([[5199]](#footnote-5199)) :

**ولهذا** : «لا يشترط القضاء في فسخ البيع الفاسد([[5200]](#footnote-5200))، بخلاف الرجوع عن الهبة، والتفريـق بخيار البلوغ([[5201]](#footnote-5201))؛ لأنـهما ليـسا بـواجب»([[5202]](#footnote-5202)) شرعًـا؛ فـيـحتـاج إلى

القضاء([[5203]](#footnote-5203))؛ لإلزام[[5204]](#footnote-5204) الضرّر على[[5205]](#footnote-5205) الموهوب له والزوج([[5206]](#footnote-5206)).

**ويرد عليه** : أن التفريق بخيار[[5207]](#footnote-5207) العتق([[5208]](#footnote-5208)) لا يحتاج إلى القضاء([[5209]](#footnote-5209))، مع أنه ليس بواجب، وفيه إلزام الضّرر[[5210]](#footnote-5210).

**والجواب** : أن فسخ[[5211]](#footnote-5211) المُعَتقَةِ يمنع[[5212]](#footnote-5212) زيادة الملك للزوج عليها، فإنّ اعتبار الطلاق عندنا بالنساء([[5213]](#footnote-5213))، فإذا أُعتقت[[5214]](#footnote-5214) صار الملك عليها بثلاث تطليقات بعدما كان تطليقتين. ويكون الفسخ امتناعًا عن هذا، فلا يحتاج إلى قضاء القاضي[[5215]](#footnote-5215)([[5216]](#footnote-5216)).

وكذا : المخيّرة([[5217]](#footnote-5217)) إذا طلّقت نفسها : وقعت الفرقة بلا قضاء([[5218]](#footnote-5218))؛ لأن الزوج التزم ضرر الفرقة برضاه.

ففي كلِّ موضع يُحتاج إلى قضاء [يحصل][[5219]](#footnote-5219) الاستغناء برضى الخصم.



[ الـقـاعـدة الـثـالـثـة والـخـمـسـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

الوَصْفُ فِي الحَاضِرِ لَغُوٌ، وَفِي الغَائِبِ مُعْتَبَرٌ([[5220]](#footnote-5220)) :

**ولهذا** : «يحنث في حلفه : لا يكلّم هذا الشابّ، فكلّمه شيخًا؛ لأنّ الوصف بالشباب صار لغوًا»([[5221]](#footnote-5221))، فلا يعتبر وصف الشباب، فيكون المرادُ : الشخص المشار إليه.

«ولا يحنث في حلفه : لا يكلّم شابًّا، فكلّمه شيخًا([[5222]](#footnote-5222))»([[5223]](#footnote-5223))، فالوصف يعتبر في الغائب، وشَرَطَ للحنث وصفَ الشباب.

**وخرج** عن هذا الأصل[[5224]](#footnote-5224): لو حلف : أن لا يأكل من هذا البُسْرِ، [فأكله][[5225]](#footnote-5225) تمرًا، ومن هذا الرّطب، أو اللّبن [فأكله]**2** تمرًا أو شِيرَازًا([[5226]](#footnote-5226)) : لا يحنث([[5227]](#footnote-5227))، فإنّ الوصف في هذه المسائل معتبر، وإن كان الوصـف[[5228]](#footnote-5228) في الـحاضر غير مـعتبر[[5229]](#footnote-5229) على خلاف مقتضى هذا الأصْل.

**والجواب** : أن قوله : (الوصف في الحاضر لغو) ليس على إطلاقه؛ فإنه على ما حققوه على نوعين :

• وصف لا يكون داعيًا إلى اليمين.

• وصف يكون داعيًا إليها([[5230]](#footnote-5230)).

فيكون لغوًا في النوع الأول دون الثاني.

والوصف في هذه المسائل من النوع الثاني، فلا يكون لغوًا.

**وإن قيل** : الشبابة والصبابة داع([[5231]](#footnote-5231)) إلى اليمين، فينبغي أن لا يكون لغوًا.

**يقال** : إن الوصف فيهما مهجور شرعًا([[5232]](#footnote-5232))؛ «[لأنّا][[5233]](#footnote-5233) أُمِرْنا[[5234]](#footnote-5234) بالتحمل بأخلاق[[5235]](#footnote-5235) الفتيان ومرحمة الصبيان»([[5236]](#footnote-5236)).

واعـلـم : «أن الـمـراد بالـوصـف : لـيـس صـفـة عَـرَضِيّةً([[5237]](#footnote-5237)) قـائـمـة بـجـوهـر([[5238]](#footnote-5238)) -كـالشـبـاب والـشـيـخـوخـة ونـحوهما-؛

بل[[5239]](#footnote-5239) يتناول([[5240]](#footnote-5240)) جوهرًا قائمًا بجوهر آخر، يزيد قيامه به حسنًا له وكما[[5241]](#footnote-5241) لاً، ويورثُ[[5242]](#footnote-5242) انتقاضه([[5243]](#footnote-5243)) عنه قبحًا له ونقصانًا»([[5244]](#footnote-5244)).

قال في بعض شروح (الهداية) : «ما يتعيّب بالتنقيص فهو وصف، وما لم يتعيّب فهو أصل»([[5245]](#footnote-5245))، «حتى جُعِلَ ما يساوي الذرع في المذروعات[[5246]](#footnote-5246) وصفًا، وما يساوي الكيل في المكيلات قدرًا»([[5247]](#footnote-5247))؛ لأن النقصان في [المذروعات][[5248]](#footnote-5248) يورث قبحًا في الباقي، فجعل وصفًا، والنقصان في المكيلات لا[[5249]](#footnote-5249) يورث قبحًا في الباقي، فيجعل قدرًا «فالوصف لا يقابله شيءٌ من الثمن»([[5250]](#footnote-5250)).

فمن باع ثوبًا على أنه عَـشَرَةُ أذرعٍ بـمائة[[5251]](#footnote-5251)، ولم يقل : كل [ذراع][[5252]](#footnote-5252)[بكـذا][[5253]](#footnote-5253) خُـيِّـر[[5254]](#footnote-5254) الـمشتـري : إن شـاء أخذ الأقـل بالكـلّ، وإن شاء ترك وأخذ الأكثر بلا خيارٍ بمائة، ولا يزداد[[5255]](#footnote-5255) الثمن في مقابلة[[5256]](#footnote-5256) ما زاد من عشرة أذرع([[5257]](#footnote-5257)).

ولهذا المعنى اعتبر القوم البناء في الدار وصفًا، مع أنه جوهر([[5258]](#footnote-5258)).

وبهذا خرج **الجواب** عن اعتراض صدر الشريعة حيث قال : «-في قولنا : لا يدخل هذه الدار([[5259]](#footnote-5259)) ولا يدخل دارًا- أين[[5260]](#footnote-5260) الوصف حتى يكون لغوًا في أحدهما غير لغو في الآخر[[5261]](#footnote-5261)؟»([[5262]](#footnote-5262)).



[ الـقـاعـدة الـرابـعـة والـخـمـسـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

الوَصْفُ[[5263]](#footnote-5263) يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ[[5264]](#footnote-5264) إِذَا كَانَ([[5265]](#footnote-5265)) مَقْصُودًا بالتَّنَاوُلِ([[5266]](#footnote-5266)) :

**ولهذا** : لو باع ثوبًا على أنه عشرة أذرُع بعشرة دراهم «كلّ ذراعٍ بدرهم : وإن([[5267]](#footnote-5267)) وُجِدَ ناقصًا : أخَذَهُ الـمشـتري [بحصّته][[5268]](#footnote-5268) من الثمن أو تَرَكَ؛ لأن الوصفَ وإن كان تابعًا لكنّه صار أصلاً بإفـراده[[5269]](#footnote-5269) بذكر الـثمن، فنـزَّّل كلُّ ذراع منزلة ثوب، وكان مقصودًا بالتناول([[5270]](#footnote-5270))، فلـو أخذ بـجميع الثمن لم يكن [الـمشتري][[5271]](#footnote-5271) آخـذًا[[5272]](#footnote-5272) كـل ذراع بـدرهـم، وهـو لم يـبـع إلا بـشرط أن يكون كل ذراعٍ بدرهم؛ لأنّ كلمة (على) تـأتي للـشـرط كما عُـرف[[5273]](#footnote-5273)

في موضعه([[5274]](#footnote-5274))»([[5275]](#footnote-5275)).

**وإن قيل** : إن الذراع لو أمكن أن يكون أصلاً بذكر الثمن لِمَ لمْ يُجْعَلْ أصلاً في المسألة المذكورة[[5276]](#footnote-5276) في [الأصل][[5277]](#footnote-5277) المتقدم([[5278]](#footnote-5278))؟([[5279]](#footnote-5279)).

وهي من باع ثوبًا بمائة، على أنه عَشَرَةُ أذرُعٍ، ولم يقل : كلُ ذراع بكذا : خُيِّر المشتري[[5280]](#footnote-5280): إن شاء أخذ الأقل بكلّ الثمن، وإن شـاء تـرك. فالذراع فيها لم يكن   
أصلاً مع إمكانه، بأنه([[5281]](#footnote-5281)) ذكر مائة [درهم][[5282]](#footnote-5282) في مـقابلة عشـرة أذرع، ومقابلة الجملة بالجملة([[5283]](#footnote-5283)) [تقتضي][[5284]](#footnote-5284) انقسام الآحاد على[[5285]](#footnote-5285) الآحاد([[5286]](#footnote-5286))!.

**«**[**يقال**][[5287]](#footnote-5287) : إذا لم يُفرد كُلّ ذراع بالذكر كان كون كلّ ذراعٍ مبيعًا ضمنًا، فلا يعتبر([[5288]](#footnote-5288))؛ لأن الوصف إنمّا يصير أصلاً إذا كان مقصودًا بالتناول»([[5289]](#footnote-5289))؛ على مقتضى هذا الأصل.

وأجيب بغير ذلك الوجه، ولم نذكره[[5290]](#footnote-5290)؛ لضعفه بورود الاعتراض، وهربًا عن التطويل.



[ الـقـاعـدة الـخـامـسـة والـخـمـسـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

الوَصِيَّةُ اسْتخْلاَفٌ[[5291]](#footnote-5291) بَعْدَ انقطَاعِ ولايةِ المُوصِي([[5292]](#footnote-5292)) :

**ولهذا** : لا يُتوقف على علم [الوصي][[5293]](#footnote-5293)، كتصرف الوارث.

فإذا أوصى رجلٌ إلى آخر، ولم يعلم الوصيُّ حتى باع([[5294]](#footnote-5294)) شيئًا من التركة : فبيعه[[5295]](#footnote-5295) جائز.

ولا يصح بيع الوكيل قبل العلم بالتوكيل([[5296]](#footnote-5296)).

**والفرق** : أنَّ خِلافةَ الوصيّ بعد[[5297]](#footnote-5297) انقطاع ولاية المُوصي[[5298]](#footnote-5298) - بعدم علمه- كان فضوليًّا[[5299]](#footnote-5299) في بيعه، فإذا مات المُوصي لا يملك العزل؛ لانقطاع ولايته، فنفذ بيعه بالإذن [الثابت][[5300]](#footnote-5300) بالاستخلاف[[5301]](#footnote-5301).

وأما التوكيل : في معرض الزوال؛ لبقاء ولاية العزل للموكِّل، فيتوقف بيعه على الإذن، والإذن إنما يكون[[5302]](#footnote-5302) بالإعلام([[5303]](#footnote-5303)).

ويُفْهَمُ من هذا : إذا باع الوكيل قبل العلم، فأجاز الموكّل : ينبغي أن ينفذ بيعه؛ لأنّه فضوليّ، وتصرّف الفضوليّ موقوف على الإجازة. ولم أر الآن[[5304]](#footnote-5304).



[ الـقـاعـدة الـسـادسـة والـخـمـسـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

الولايةُ الخاصَّةُ أَوْلَى[[5305]](#footnote-5305) مِنَ [الولايةِ][[5306]](#footnote-5306) العامَّةِ([[5307]](#footnote-5307)) :

«**ولهذا** : قالوا إن القاضي لا [يزوّج][[5308]](#footnote-5308) اليتيم و[[5309]](#footnote-5309)اليتيمة إلاّ عند عدم وليٍّ لهما في النكاح، ولو ذا رحمٍ محرّم أو أمًّا أو مُعتِقًا([[5310]](#footnote-5310)).

وللولي الخاص استيفاء القصاص، والصلح، والعفو مـجـانًا؛ لأنها من حقوق الولي([[5311]](#footnote-5311))، فيملك إسقاطها. والإمام لا يملك العفو»([[5312]](#footnote-5312))؛ لأنه من حـقوق الـمسلمين، فلا يسقط بإسقاطه.

**ولذا** : لا يملك أب([[5313]](#footnote-5313)) المعتوه[[5314]](#footnote-5314) العفو بقتل[[5315]](#footnote-5315) وليّ المعتوه[[5316]](#footnote-5316) كابنه([[5317]](#footnote-5317))، مع أنّ الأب وليّ بالولاية الخاصة؛ لأن العفو حقّ المعتوه، فلا يسقط[[5318]](#footnote-5318)([[5319]](#footnote-5319)) بإسقاطه([[5320]](#footnote-5320)).

والوصيّ لا يملك إلاّ الصلح لا القصاص ولا العفو([[5321]](#footnote-5321))؛ لأن الصلحَ خيرٌ لليتيم، والوصيّ نُصِبَ ناظِرًا[[5322]](#footnote-5322) لتسوية أمور اليتيم، فيجوز تصرفه فيما كان نافعًا له.



[ الـقـاعـدة الـسـابـعـة والـخـمـسـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

و([[5323]](#footnote-5323)) من أحكام المجاز : وُجودُ ما أُرِيدَ به، خاصًّا كان أو عامًّا([[5324]](#footnote-5324)):

«**ولـهـذا** : جـعـلـنا لفـظ الصـاع فـي حـديث ابن عمر -رضي الله عنـهـمـا-: « لا تـبــيــعــوا [الـــدرهــــم][[5325]](#footnote-5325) بــالــدرهــمـين، ولا الـصــاعَ بــالـصــاعـــين»([[5326]](#footnote-5326))

عامًّا»([[5327]](#footnote-5327))؛ لأنه «اسم جنس([[5328]](#footnote-5328)) محلّى [بأداة الاستغراق][[5329]](#footnote-5329) فيعّم جميع ما يحلّه، مطعومًا كان أو غير مطعوم»([[5330]](#footnote-5330))، خلافًا للشافعي([[5331]](#footnote-5331)).

وقد مرّ تفصيله([[5332]](#footnote-5332)).



[ الـقـاعـدة الـثـامـنـة والـخـمـسـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

هَلاَكُ المَبِيعِ فِي يَدِ المُشْتَرِي بِشِرَاءِ بَاطِلٍ لَيْسَ بِمَضْمُونٍ([[5333]](#footnote-5333)) :

«والـبـاطـل : مـا لا يـكـون صـحـيـحًا أصـلاً ووصـفًا([[5334]](#footnote-5334))،

فكل ما أورَثَ [خللاً][[5335]](#footnote-5335) في ركن البيع فهو مُبْطلٌ، كبيع الميتة حَتْفَ [أنْفِها][[5336]](#footnote-5336)، والدّم، والحرّ؛ لانعدام الركن وهو مبادلة المال بالمال؛ لأنَّ هذه الأشياء لا [تُعَدُّ][[5337]](#footnote-5337) مالاً عند أحدٍ فيمن[[5338]](#footnote-5338) له دِيْنٌ سماويّ»([[5339]](#footnote-5339)).

فإذا قبضه بإذن البائع لا يملكه المشتري، وكان في يده أمانة على الأصح، والأمانة [ليست بمضمونة][[5340]](#footnote-5340). بخلاف ذلك في[[5341]](#footnote-5341) الفاسد([[5342]](#footnote-5342))؛«لأن البيع[[5343]](#footnote-5343) الفاسد[[5344]](#footnote-5344) مشروعٌ بأصله([[5345]](#footnote-5345))؛ لأن ركن البيع (وهو مبادلة[[5346]](#footnote-5346) المال بالمال بطريق الاكتساب بالرضا) صدر من أهله»([[5347]](#footnote-5347))، فيملكه.

وإذا كان مفيدًا[[5348]](#footnote-5348) للملك عند اتصال القبض : كان [المبيع][[5349]](#footnote-5349) مضمونًا في يد المشتري في [البيع][[5350]](#footnote-5350) الفاسد([[5351]](#footnote-5351)).

«**ولا يقال** : النهي مانع عن ذلك !.

**لأن** النهي يقرِّر المشروعية عندنا»([[5352]](#footnote-5352)) - كما ذُكر في باب النون، وذُكر فيه الاعتراض الوارد على هذا الأصل وجوابه([[5353]](#footnote-5353))-.



[ الـقـاعـدة الـتـاسـعـة والـخـمـسـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

يُتحمَّلُ الضَّرَرُ الخَاصُّ لأجلِ دَفْعِ ضَرَرٍ عَامٍّ([[5354]](#footnote-5354)) :

**وعليه فروع كثيرة** :

«و[[5355]](#footnote-5355) **منها** : جواز الحجر[[5356]](#footnote-5356) على البالغ العاقل الحرّ عند أبي حنيفة -رحمه الله- في ثلاثٍ: المفتي الماجن، والطبيب الجاهل، والمكاري([[5357]](#footnote-5357)) المفلس؛ دفعًا للضرر العام»([[5358]](#footnote-5358)).

• «**ومنها** : التسعير([[5359]](#footnote-5359))، عند تعدّي أرباب الطعام في بيعه بغبن فاحش»([[5360]](#footnote-5360)).

• «**ومنها** : [بيع]([[5361]](#footnote-5361)) طعام المحتكِر([[5362]](#footnote-5362))، جبرًا[[5363]](#footnote-5363) عليه عند الحاجة وامتناعه([[5364]](#footnote-5364)) من البيع؛ دفعًا للضرر العام»([[5365]](#footnote-5365)).

• «**ومـنـهـا** [مــنــع]([[5366]](#footnote-5366)) اتــخــاذ [حـانـــوتـة]([[5367]](#footnote-5367))

للطبخ بين البزّازين([[5368]](#footnote-5368))»([[5369]](#footnote-5369)).

**• ومنها** : إباحة قتل من يَسْعى في الأرض بالفساد؛ دفعا للضّرر[[5370]](#footnote-5370) العام([[5371]](#footnote-5371)).

«سُـــئِـــلَ عـــطـــاء بــن حــمـــزة([[5372]](#footnote-5372))

عـن قـتل الأعـونـة([[5373]](#footnote-5373))، والسعـاة[[5374]](#footnote-5374)، والظلمة في [أيـام][[5375]](#footnote-5375) الفترة([[5376]](#footnote-5376)).

فقال : يباح؛ لأنَّهم يسعون في الأرض بالفساد.

وقيل : يمتنعون عن الفساد في أيام الفترة ويتوازون([[5377]](#footnote-5377))!.

قال : ذلك امتناعٌ ضروريٌّ، «ولو رُدّوا لعادوا لما نهوا عنه»([[5378]](#footnote-5378)).

وكذلك قال الإمام أبو[[5379]](#footnote-5379)[شجاع][[5380]](#footnote-5380)([[5381]](#footnote-5381))، وزاد : بأنه يثابُ قاتلُهُم.

قيل : كيف يثاب قاتِلُهُم؟.

قال : لأن من شرطِ الإسلامِ : الشَّفَقَةَ على خلق الله تعالى، والفرح بفرحهم والحزن بحزنهم، وهم على عكسه».

كذا في (البزازيّة) – ذكـره فـي أوائل الفصل الثالث في الحظر والإباحة من كتاب السِّيَرِ([[5382]](#footnote-5382))-.



[ الـقـاعـدة الـسـتـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

يُرَجَّحُ بَعْضُ وُجُوهِ المُشْتَرَكِ بِغَالِبِ الرَّأْيِ([[5383]](#footnote-5383)) :

فلو قال لزوجته : أنتِ بائن، أو بتَّة، أو بتلة([[5384]](#footnote-5384))، أو نحوه -حال مذاكرة الطلاق-: يتوقف[[5385]](#footnote-5385) على إرادة الطلاق[[5386]](#footnote-5386)، فصار مؤوّلاً.

فلو قال : أردتُ البينونة الحسنة([[5387]](#footnote-5387)) (وهي البينونة في المكان)[[5388]](#footnote-5388) : لم يصدَّقْ.

**ولا يقـال** : هذا بالمؤول، وتصديقه عمل بالمُفسَّر، والعمل به[[5389]](#footnote-5389) أولى؛ لأنه فسَّر مُرادَهُ به!.

**لأن** العمل بالمؤول واجبٌ، فلا يُعمل تفسيره بعد الحكمِ[[5390]](#footnote-5390) [بوقوعِ][[5391]](#footnote-5391) الطلاق. حتى لو [خلا][[5392]](#footnote-5392) عن هذه القرينة : قُبِلَ تفسيرُهُ. كذا في كتب الأصول([[5393]](#footnote-5393)).



[ الـقـاعـدة الـحـاديـة والـسـتـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

يَدْخُلُ فِي التَّصَرُّفِ تَبَعًا مَا لاَ يَجُوْزُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا([[5394]](#footnote-5394)) :

**ولهذا** : إذا قال : بعتُ بشرط البراءة عن كل عيْب يحدث : لا يصح شرط البراءة([[5395]](#footnote-5395)).

ولو أَطْلَقَ وقال : بعت بشرط البراءة عن كلّ عيب[[5396]](#footnote-5396)، ولم يقل : يحدث : برئ من كلّ عيب، ولو([[5397]](#footnote-5397)) قَبْلَ القبضِ بعد العقد؛ لأن لفظه ههنا يتناول [العيوب][[5398]](#footnote-5398) الموجودة، ثم يدخل فيها ما يحدث قبل القبض تبعًا؛ على مقتضى هذا العقد([[5399]](#footnote-5399))([[5400]](#footnote-5400)).

[ الـقـاعـدة الـثـانـيـة والـسـتـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

يَسْقُطُ الفَرْعُ إذا سَقَطَ الأَصْلُ([[5401]](#footnote-5401)) :

«و**من فروعه** : قولهم : إذا برأَ الأصيلُ برأَ الكفيلُ، بخلاف الأصيل[[5402]](#footnote-5402)»([[5403]](#footnote-5403)).

و«**قد يثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل**[[5404]](#footnote-5404)»([[5405]](#footnote-5405)) :

• «**ومن فروعه** : لو قال : لزيد على عَمْرٍ ألف، وأنا ضامن به. فأنكر عمرو : لزم الكفيلَ إذا ادّعاها زيد، دون الأصيل – كما في (الخانيّة)([[5406]](#footnote-5406))-»([[5407]](#footnote-5407)).

• «**ومنها** : لو ادّعى[[5408]](#footnote-5408) الزوج الخلع، فأنكرت المرأة : بانت، ولم يثبت المال الذي هو الأصل في الخلع.

**• ومنها** : لو قال : بعتُ عبدي [من][[5409]](#footnote-5409) زيد فأعتقه. فأنكر زيدٌ : عُتِقَ العبد، ولم يثبت المال.

**• وكذا** : لو قال : بعتُه من نفسه. فأنكر العبدُ : عتق بلا عوض»([[5410]](#footnote-5410)).



[ الـقـاعـدة الـثـالـثـة والـسـتـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

[يُغْتَفَرُ][[5411]](#footnote-5411) فِي الانْتِهَاءِ مَا لاَ [يُغْتَفَرُ]**1** فِي الابتدَاءِ([[5412]](#footnote-5412)) :

فإن الشُّيوع يمنع صحةَ الهبة في الابتداء، ولا يمنع[[5413]](#footnote-5413) في الانتهاء بقاء الهبة.

فإذا وهب دارًا ورجع في نصفها وشاع بينهما : فالشيوع الطارئ لا يمنع بقاء الهبة([[5414]](#footnote-5414)).

**وخرج** عن[[5415]](#footnote-5415) هذا الأصل مسألتان :

**الأولى** : يصحّ[[5416]](#footnote-5416) تقليدُ القضاءِ الفاسقَ[[5417]](#footnote-5417) ابتداءً، وفُسْقُهُ لا يمنع التقليد. ولو كان عدلاً ففسق يُمنع[[5418]](#footnote-5418) بقاؤه في الأصح.

**والثانية**[[5419]](#footnote-5419) : يصحّ إذن الآبق ابتداء، ولا يمنع صحة الإذن. ولو أبق العبد يمنع بقاء الإذن[[5420]](#footnote-5420). فالحجر على خلاف مقتضى هذا الأصل!([[5421]](#footnote-5421)).

**والجواب** : أن التقليد والإذن مع العدالة والإطاعة [يتضمنان][[5422]](#footnote-5422) شرط العدالة والإطاعة، فكأنه[[5423]](#footnote-5423) كان التقليد والإذن[[5424]](#footnote-5424) معلّقًا بالشرط، والمعلّق بالشرط[[5425]](#footnote-5425) ينتفي بانتفائه.



[ الـقـاعـدة الـرابـعـة والـسـتـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

َيلْزَمُ مُرَاعَاةُ الشَّرْطِ بِقَدْرِ الإمْكَانِ([[5426]](#footnote-5426)) :

**ولهذا** : لو «أودع رجلاً وديعة[[5427]](#footnote-5427)، وقال : لا تدفعها إلى امرأتك وعبدك وأخيك وولدك وأجيرك (وهم في عياله)([[5428]](#footnote-5428)). [فدفعها][[5429]](#footnote-5429) إلى واحد منهم : فإن يجد [بدًّا][[5430]](#footnote-5430)([[5431]](#footnote-5431)) من الدفع إليه، بأن كان له سواه([[5432]](#footnote-5432)) أهلٌ وخدمٌ : فهو[[5433]](#footnote-5433) ضامن. وإلاّ : لم يضمن؛ لأن هذا الشرط مقيِّدٌ([[5434]](#footnote-5434))، وقد يأمن[[5435]](#footnote-5435) الرجلَ على المال ولا يأتمن[[5436]](#footnote-5436) عياله، فإذا يجد [بدًّا][[5437]](#footnote-5437) من الدفع إلى من نهى عنه، وهو متمكِّن من حفظها على الوجه المأمور به : فيضمن لحفظها([[5438]](#footnote-5438)) على الوجه [المنهي][[5439]](#footnote-5439) عنه. وإن كان لا يجد [بدًّا][[5440]](#footnote-5440): لم يضمن؛ إذْ لا يمكن([[5441]](#footnote-5441)) الحفظ إلاّ به، فلا يمكن العمل به([[5442]](#footnote-5442)) مع مراعاة هذا الشرط، فلم يعتبر التقييد، فبطل، فصار كأنَّه قال: لا يُحـفـظ([[5443]](#footnote-5443)) فصار مناقضا[[5444]](#footnote-5444) لأصله»([[5445]](#footnote-5445))، كما إذا دفع([[5446]](#footnote-5446)) الدابةَ إلى عبده، وما يحفظ[[5447]](#footnote-5447) النساءُ إلى عرسه([[5448]](#footnote-5448))، فإنّه لا يجد [بدًّا][[5449]](#footnote-5449) من الدّفع إليهما : فلا يضمن([[5450]](#footnote-5450)).



[ الـقـاعـدة الـخـامـسـة والـسـتـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

اليَمِينُ أَبَدًا يَكُونُ عَلَى النَّفْيِ([[5451]](#footnote-5451)) :

**وخرج** عن هذا الأصل[[5452]](#footnote-5452) :

-لو ادّعى المودَعُ ردَّ الوديعة، أو هلاكَهَا : يحلَّف المودَع، مع أنه ادعى الرّد، أو الهلاك، فلا يكون يمينه على النفي!.

**والجواب** : أن المودَعَ أنكرَ لزومَ الرَّدِّ أو الضمانِ، فعلى هذا ينبغي أن يحلّفه[[5453]](#footnote-5453) القاضي أنّه لا يلزمه الرّد أو الضمان، فيكون يمينه على النفي، ولا يحلّفه أنه ردّه؛ رعايةً بمعنى[[5454]](#footnote-5454) هذا الأصل([[5455]](#footnote-5455)).

- إذا اختلف المتبايعان في المبيع، فادّعى المشتري أنه اشتراه بمائة، [وادّعى البائع أنه باعه بمائة]([[5456]](#footnote-5456)) وخمسين : فمن أقام البيّنة قُضِي له بها.

وإن أقاما([[5457]](#footnote-5457)) كلّ واحد منهما بيّنة[[5458]](#footnote-5458) : كانت البيّنة المثبِتة للزيادة أولى[[5459]](#footnote-5459).

وإن لم يكن لهما بينة : اسْتَحْلَفَ الحاكمُ كلَّ واحد منهما على دعوى الآخر، فيترادّا[[5460]](#footnote-5460)، فإن كان هذا التحالف بعد[[5461]](#footnote-5461) القبض خرج عن هذا الأصل؛ لأن القياسَ على هذا الأصل : الاكتفاءُ [بحلف][[5462]](#footnote-5462) المشتري؛ لأن المشتري لا يدّعي شيئًا؛ لأن المبيع سالم له في يده، فبقي دعوى البائع في زيادة الثمن، والمشتري ينكره، فيحلّف على القياس. وأمّا استحلاف البائع : على خلاف القياس؛ لأن حَلِفَهُ لا يكون على النفي[[5463]](#footnote-5463).

**والــجـواب** : هــذا[[5464]](#footnote-5464) ثــبــت عــلــى خــلاف الــقـيــاس؛ لـــــقــولــه[[5465]](#footnote-5465)  : «إذا اخـــتـــلــــف[[5466]](#footnote-5466) الـمُتَبَايِـعَـانِ

والسِّلْعَةُ قَائِمَةٌ بِعَيْنِهَا[[5467]](#footnote-5467) : تحالفَا، وَتَـرَادّا»([[5468]](#footnote-5468)).

فيقتصر[[5469]](#footnote-5469) على مورده[[5470]](#footnote-5470)([[5471]](#footnote-5471)).

**وأورد**[[5472]](#footnote-5472) صاحب (العناية) سؤالاً، حيث قال : «ولقائل أن يقول : هذا الحديث مخالف للمشهور([[5473]](#footnote-5473))، فإن لم يكن مشهورًا فهو مرجوح، وإن كان فكذلك([[5474]](#footnote-5474)) لعموم المشهور، أو يتعارضان ولا ترجيح»([[5475]](#footnote-5475)). ولم [يجب][[5476]](#footnote-5476)([[5477]](#footnote-5477)).

**أقول** : يمكن **الجواب** بأن يقال : إن قوله  : «البينة [على المدعي][[5478]](#footnote-5478) واليمين

على من أنكـر»([[5479]](#footnote-5479)) واردٌ على القياس؛ لأن اليمين تكون حجة للدفع لا للاستحقاق([[5480]](#footnote-5480)) [وفي كونه حجة للاستحقاق][[5481]](#footnote-5481) في غير[[5482]](#footnote-5482) مسائل التحالف مفسدة عظيمة كما لا يخفى على [المتأمل][[5483]](#footnote-5483) بأدنى تأمل. وهذا الحديث[[5484]](#footnote-5484) على خلاف القياس، فيقتصر على مورده، فبقي ما [وراءه][[5485]](#footnote-5485) على العموم([[5486]](#footnote-5486)).



[ الـقـاعـدة الـسـادسـة والـسـتـون بـعـد الـمـائـتـيـن ]

يَوْمُ المَوْتِ لاَ يَدْخُلُ تَحْتَ القَضَاءِ، بِخِلاَفِ يَوْمِ القَتْلِ([[5487]](#footnote-5487)) :

**وفسّره** صاحب (الدرر) : «بأنّ الرّجل إذا ادّعى أنَّ أباه مات في يوم كذا، وقضي به، فادّعت المرأة أن الميّت تزوّجها بعد ذلك اليوم : تسمع ويقضى بالنكاح[[5488]](#footnote-5488).

ولو ادُّعى قتله فيه([[5489]](#footnote-5489))، وقُضي به : لم تسمع دعواها النكاح بعده»([[5490]](#footnote-5490)).

**أقول** : الحقّ أن يُقدِّم دعوى المرأة على دعـوى الـرجل؛ لأنْ لا يرد عليه أنّ[[5491]](#footnote-5491) دعوى الرجل بلا خصم : لا يعتبر([[5492]](#footnote-5492))، وبيّنته لا تسمع[[5493]](#footnote-5493).

فالأولى بالتصوير[[5494]](#footnote-5494) أن يُقال : إذا ادّعت المرأة على الرّجل أن أباه تزوجها في يوم كذا. فقال الرجل- على طريق الدفع -: إنَّ أبي قد مات قبل ذلك اليوم. وأقام البينة : لا تسمع؛ لأن بينته قامتْ على عدم حياة أبيه في ذلك اليوم معنى[[5495]](#footnote-5495)، و«البينة على النفي[[5496]](#footnote-5496) لا تقبل»([[5497]](#footnote-5497)). والموت عبارة عن عدم الحياة في ذلك اليوم.

وأما إذا قال الرجل –للدفع- : إن أبي قد قُتِلَ قبل ذلك اليوم. وأقـام البينة : تسمع؛ لأن بيّنته قد قامت على ايقاعِ الغير الفعلَ[[5498]](#footnote-5498) على أبيه، وهو القتـل، فـقامت بينتُهُ على الإثبات لفظاً ومعنى. فإذا ثبت القـتل قـبل ذلـك الـيوم يـثبت[[5499]](#footnote-5499) عدم حياته في ذلك اليوم ضمنًا، و«قد يـثـبت ضمـنًا ما لا يـثـبت قـصدًا»([[5500]](#footnote-5500))، فالدفع صحيح.

وبهذا التصوير : يظهر[[5501]](#footnote-5501) سرّ ما قالوا : «يوم الموت لا يدخل تحت القضاء، بخلاف يوم القتل».

وبيّن سرَّهُ صاحبُ (الدرر) بوجه آخر، وهو مسلّم([[5502]](#footnote-5502))، ولا أتعرّض في [توجيهه][[5503]](#footnote-5503).

إلى هنا[[5504]](#footnote-5504) تمّ مقالي في (**ترتيب اللآلي**)، والتّمـام بـحقيقته عند إنجاز[[5505]](#footnote-5505) ما وعدتُ في ديباجته([[5506]](#footnote-5506)).

يسَّر [لي][[5507]](#footnote-5507) اللهُ الملكُ المعين[[5508]](#footnote-5508)، مع([[5509]](#footnote-5509)) مرادات جميع المسلمين، غفر الله لمن قال آمين[[5510]](#footnote-5510)، يا مجيب السائلين[[5511]](#footnote-5511).

فهرس القواعد التي درسها المؤلف

(المرتب حسب جذور الألفاظ المهمة في كل قاعدة)

**كيفية الاستفادة من هذا الفهرس :**

المقصود منه مساعدة القارئ على الوصول إلى القاعدة التي يريد البحث عنها عن طريق جذر أيّ لفظ من ألفاظها الأساسية.

ولتيسير ذلك تمّت مراعات جميع الألفاظ الأساسية لكل قاعدة؛ بتكرار كل قاعدة مع جذر كل لفظ من ألفاظها الأساسية.

فلوصول القارئ إلى القاعدة التي يبحث عنها من المناسب مراعاة الخطوات الآتية:

**1**- يختار القارئ أحد الألفاظ الأساسية في القاعدة.

**2**- يعيد هذا اللفظ إلى جذره الذي اشتق منه (وهو الفعل الماضي المجرد).

**3**- يبحث عن هذا الجذر في الفـهرس. ومن ثم يبحث عن القاعدة بجوار ذلك الجذر.

* + سيجد في القائمة اليُمنى من الفهرس الجذور، مرتبة على حسب حروف الهجاء. وبجوار كل جذر القواعد التي ورد فيها اللفظ المشتق من ذلك الجذر، وقد أُبرز هذا اللفظ باللون الأسود المكبر.
  + والرقم المذكور قبل كل قاعدة هو رقمها عند ناظر زاده.
  + يضاف إلى ذلك : أن الجذر إذا كان بجواره أكثر من قاعدة فإن هذه القواعد مرتبة على حروف الهجاء، بحسب أوائل كلماتها.

**(أ)**

**أثر** : ق197 : لاَ **تَأْثِيرَ** للعَزِيمَةِ في تَغْيِيرِ الحَقِيقَةِ.

**أجر** : ق7 : **الأجرُ** والضَّمَانُ لا يَجْتَمِعَانِ.

**أجل** : ق198 : لا يصحُّ **تَأْجِيلُ** الأَعْيَانِ.

**أخذ** : ق218 : ما حَرُمَ **أَخْذُهُ** حَرُمَ إعْطَاؤُهُ.

**أرخ** : ق211 : لاَ عِبْرَةَ **لِتَارِيخِ** الغَيْبَةِ.

**أسس** : ق66 : **التَّأسيسُ** خيرٌ مِنَ التَّأْكيدِ.

**أشر** : ق23 : **الإِشَارَةُ** إِنَّما تَقُومُ مَقَامَ العَبَارَةِ إِذَا كَانَتْ مَعْهُودَةً.

**أصل** : ق11 : إذا تعذَّرَ **الأصلُ** يُصَارُ إلى البَدَلِ.

ق21 : اسْتِدَامَةُ الشَّيءِ تُعْتَبَرُ **بِأَصْلِهِ**.

ق29 : **الأَصْلُ** إِضَافَةُ الحَادِثِ إلى أقرَبِ أوْقَاتِهِ.

ق31 : **الأصلُ** : أَنَّ كُلَّ تصرُّفٍ يُوقَفُ حُكْمُهُ على شيءٍ : أنْ يُجْعَلَ مُعَلَّقًا بالشَّرْطِ، لا سببًا، إلاَّ فِيمَا لا يَحْتَمِلُ التَّعلِيقَ.

ق26 : **الأَصْلُ** بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ.

ق25 : **الأَصْلُ** بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ.

ق27 : **الأَصْلُ** العَدَمُ فِي الصِّفَاتِ العَارِضَةِ.

ق28 : وَاعْلَمْ أنَّ **الأَصْلَ** فِي الصِّفَاتِ **الأَصْلِيَّةِ** الوُجُودُ.

ق30 : **الأَصْلُ** فِي الوَكَالَةِ الخُصُوصُ، وفِي المُضَارَبَةِ العُمُومُ.

ق177 : قَدْ يَثْبُتُ الفَرْعُ و إِنْ لَمْ يَثْبُتِ **الأَصْلُ**.

ق262 : يَسْقُطُ الفَرْعُ إذا سَقَطَ **الأَصْلُ**.

**أكد** : ق66 : التَّأسيسُ خيرٌ مِنَ **التَّأْكيدِ**.

ق67 : تَأكيدُ مَا كانَ على شَرَفِ السُّقُوطِ يجرِي مجرَى الإتْلاَفِ في إيجابِ الضَّمانِ.

**أمر** : ق46 : **الأَمْرُ** بالتَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الغَيْرِ بَاطِلٌ.

ق1 : **الآمرُ** لاَ يضمنُ بالأمرِ.

ق47 : **الأَمْرُ** يُفِيدُ وُجُوبَ إِيْقَاعِ الفِعْلِ مَرَّةً.

ق48 : **الأُمُورُ** بمقاصِدِهَا.

ق174 : فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يملكُ المدفوعُ إليهِ المالَ المدفوعَ إليهِ مقابَلاً   
 بِمِلْكٍ: فإنَّ المأمورَ يرجعُ بِلاَ شَرْطٍ ، وإلاَّ فَلاَ.

**أمم** : ق75 : تصَرُّفُ **الإمام**ِ على الرَّعيَّةِ مَنُوطٌ بالـمصلحةِ.

**(ب)**

**باع**  : ق59 : **بَيْعُ** الحُقُوقِ لا يجوزُ بالانْفِرَادِ.

ق60 : **بيعُ** الدَّيْنِ بالدَّينِ باطلٌ.

ق57 : **البيعُ** سَالِبٌ للمِلْكِ، والشِّرَاءُ جَالِبٌ.

ق62 : **البيعُ** لا يُزِيلُ مِلْكَ اليدِ مَا لَمْ يتَّصلْ إليهِ الثَّمَنُ.

ق223 : ما قَبِلَ **البَيْعَ** قَبِلَ الرّهنَ إلاَّ فِي أَرْبَعَةٍ.

ق258 : هَلاَكُ **المَبِيعِ** فِي يَدِ المُشْتَرِي بِشِرَاءٍ بَاطِلٍ لَيْسَ بِمَضْمُونٍ.

**بدأ** : ق54 : البَقَاءُ أَسْهَلُ مِنَ **الابْتِدَاءِ**.

ق215 : مَا لاَ يَكُونُ لاِزَمًا مِنَ التَّصَرُّفَاتِ يَكُونُ لِدَوَامِهِ حُكْمُ الابتدَاءِ.

ق263 : يُغْتَفَرُ فِي الانْتِهَاءِ مَا لاَ يُغْتَفَرُ فِي **الابتدَاءِ**.

**بدل** : ق11 : إذا تعذَّرَ الأصلُ يُصَارُ إلى **البَدَلِ**.

ق68 : تَبَدُّلُ سببِ المِلْكِ قائمٌ مقامَ **تبدُّلِ** الذَّاتِ.

**برأ** : ق2 : **الإِبْرَاءُ** عَنِ الأَعْيَانِ لاَ يَجُوزُ، وعنْ دعوَاهَا يجوزُ.

ق26 : الأَصْلُ **بَرَاءَةُ** الذِّمَّةِ.

ق204 : لاَ تُسمَعُ الدَّعوَى بَعْدَ **الإبْرَاءِ** العامِّ إلاّ بحقٍّ حادِثٍ بَعْدَهُ.

**برع** : ق69 : **التَّبَرُّعُ** لا يتمُّ إلا بالقبضِ.

ق141 : السَّلاَمَةُ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي **التَّبَرُّعَاتِ**.

ق169 : عَقْدُ الرّهنِ **تبرُّعٌ** مِنْ جَانِبِ الرَّاهِنِ.

**برهن** : ق94 : الثَّابتُ **بالبرهانِ** كالثَّابتِ بالعَيَانِ.

**بشر** : ق14 : إذَا اجتمعَ **المباشرُ** والمتسبِّبُ : أُضيفَ الحكمُ إلى المُبَاشِرِ.

ق37 : الأَفْعَالُ المُبَاحَةُ لا يَجُوزُ **مُبَاشَرَتُهَا** إلاَّ بِشَرْطِ أَنْ لاَ يُؤذِي أَحَدًا.

ق225 : المُبَاشِرُ ضَامِنٌ وإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ, والمُسَبِّبُ لا إلاّ إذَا كَانَ مُتَعَمِّدًا.

**بطل** : ق10 : إذَا **بَطَلَ** الشَّيءُ بطلَ ما في ضِمنِهِ.

ق45 : الإِقْرَارُ غيرُ معتبرٍ إذا تَضَمَّنَ **إبْطَالَ** حَقِّ الغَيْرِ.

ق78 : تَغْيِيرُ المشرُوعِ **بَاطِلٌ**.

ق107 : جَهَالَةُ المَكْفُولِ لَهُ تُبطِلُ الكفالةَ، وكذا جهالةُ المكفولِ عنهُ.

ق131 : الرّجُوعُ مِنَ الإقْرَارِ **بَاطِلٌ**.

ق148 : الشَّهَادَةُ إذَا **بَطَلَتْ** فِي البَعْضِ بَطَلَتْ في الكُلِّ.

ق188 : كُلُّ شرطٍ يغيِّرُ حكمَ الشَّرْعِ يَكُونُ **باطِلاً**.

**بطن** : ق127 : دليلُ الشَّيءِ فِي الأمورِ **الباطنةِ** يقومُ مقامَهُ.

**بعض** : ق51 : **البَعْضُ** لاَ يَزِيْدُ عَلَى الكُلِّ إلاَّ فِي مَسْأَلةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ إذَا قَالَ الرَّجُلُ لامرأتِهِ : أَنْتِ عليَّ كَظَهْرِ أُمِّي.

**بقي** : ق9 : الإخبارُ إذَا رُدّ فِي حقِّ غيرِهِ **باقٍ** في حقِّ نفسِهِ.

ق25 : الأَصْلُ **بَقَاءُ** مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ.

ق54 : **البَقَاءُ** أَسْهَلُ مِنَ الابْتِدَاءِ.

ق53 : **بَقَاءُ** الحُكْمِ يَسْتَغْنِي عَنْ بَقَاءِ السَّبَبِ.

ق55 : **بقاءُ** الشَّيْءِ الواحدِ فِي المحلَّيْنِ فِي زَمَانٍ واحدٍ مُحَالٌ.

ق52 : **البَقَاءُ** عَلَى وِفْقِ الثُّبُوتِ.

ق216 : مَا ثَبَتَ في زمانٍ يُحْكَمُ بِبَقَائِهِ مَا لَمْ يُوجَدِ المُزِيلُ.

**بلى** : ق193 : لا يُبَالَى باختلافِ الأَسْبَابِ عندَ سَلاَمَةِ المَقْصُودِ.

ق222 : مَا عَمَّتْ **بَلِيَّتُهُ** خَفَّتْ قَضِيَّتُهُ.

**بنى** : ق56 : **بِنَاء**ُ القَوِيِّ على الضَّعِيْفِ فَاسِدٌ.

بوح : ق37 : الأَفْعَالُ المُبَاحَةُ لا يَجُوزُ مُبَاشَرَتُهَا إلاَّ بِشَرْطِ أَنْ لاَ يُؤذِي أَحَدًا.

: ق156 : الضَّرُورَاتُ **تُبِيحُ** المَحْظُورَاتِ.

: ق 220 : مَا **أُبِيحَ** للضَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا.

**بين** : ق38 : الإقرارُ ملزمٌ شرعًا **كالبيِّنةِ**؛ بَلْ أَوْلَى.

ق61 : **البَيِّنَاتُ** شُرِعَتْ لإثْبَاتِ خِلاَفِ الظَّاهِرِ، واليَمِيْنُ لإبقَاءِ الأَصْل.

ق58 : **بَـيِّـنةُ** النَّفْيِ غَيْرُ مَقْبُولَـةٍ.

ق93 : الثَّابتُ **بالبيِّنةِ** كالثَّابتِ بإقرارِ الخصمِ.

ق99 : جَازَ إقامةُ **البَّيِنَةِ** مَعَ الإقرارِ في كلِّ موضعٍ يُتوقَّعُ الضررُ مِنْ غيرِالمُقِرِّ لولاها.

ق143 : السُّكُوتُ فِي مَوْضِعِ الحَاجَةِ إلى **البَيَانِ** تَمَامُ البَيَانِ.

ق189 : كُلُّ ما يَتَرَتَّبُ عليها البيِّنَةُ يترتَّبُ عَلَيْهَا التَّحْلِيفُ، سِوَى بيّنةٍ   
 أُقِيمَتْ لإثباتِ الخُصُومَةِ.

ق205 : لاَ تُسْمَعُ **البيِّنَةُ** عَلَى المُقِرِّ.

ق232 : المَقْضِيُّ عَلَيْهِ فِي حَادِثَةٍ : لاَ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ ولا **بَيِّنَتُهُ**.

ق238 : مَنْ عَمِلَ إِقْرَارُهُ قُبِلَتْ **بَيِّنَتُهُ**، وإلاّ فَلاَ.

**(ت)**

**تبع** : ق18 : الاسْتِثْنَاُء فِي المَقْصودِ لا **التَّابِعِ**.

ق65 : **التَّابِعُ** لا يَتَقَدَّمُ على المَتْبُوعِ.

ق63 : **التَّابعُ** لا يُفْرَدُ بالحُكْمِ.

ق64 : **التَّابعُ** يَسْقُطُ بسقوطِ المتبُوعِ.

ق261 : يَدْخُلُ فِي التَّصَرُّفِ تَبَعًا مَا لاَ يَجُوْزُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا.

**ترك** : ق74 : **التَّرِكَةُ** قبلَ القسمةِ مُبْقاةٌ على مِلْكِ المَيِّتِ.

ق176 : القَدِيمُ **يُتْرَكُ** عَلَى قِدَمِهِ.

**تلف** : ق67 : تَأكيدُ مَا كانَ على شَرَفِ السُّقُوطِ يجرِي مجرَى **الإتْلاَفِ** في إيجابِ الضَّمانِ.

**ثبت** : ق35 : اعْتِبَارُ المعنَيَيْنِ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ لا يَجُوزُ بِلاَ مُرَجِّحٍ فِي **الإِثْبَاتِ**،   
 ويجوزُ فِي النَّفْيِ.

ق52 : البَقَاءُ عَلَى وِفْقِ **الثُّبُوتِ**.

ق92 : **الثَّابتُ** اقتضاءً **كالثابتِ** نصًّا.

ق94 : **الثَّابتُ** بالبرهانِ **كالثَّابتِ** بالعَيَانِ.

ق93 : **الثَّابتُ** بالبيِّنةِ **كالثَّابتِ** بإقرارِ الخصمِ.

ق96 : **الثَّابتُ** بدلالةٍ إنَّمَا يُعْتَبَرُ إذَا لَمْ يُوجَدِ الصَّريحُ بخلافِهِ.

ق97 : **الثَّابتُ** بالضَّرورةِ يتقدَّرُ بقدرِ الضَّرورَةِ.

ق95 : **الثَّابِتُ** بالعرفِ قاضٍ على القِيَاسِ.

ق98 : **الثَّابِتُ** قَطْعًا أو ظَاهِرًا لا يُؤَخَّرُ لموهومٍ.

ق133 : الرُّجُوعُ إثباتٌ فِي المَاضِي ونفيٌ فِي الحَالِ، والجُحُودُ نفيٌ فِيهِمَا.

ق151 : الشَّيُء إِذَا **ثَبَتَ** ثَبَتَ بِجَميعِ لَوَازِمِهِ.

ق178 : قَدْ **يثبُتُ** ضِمْنًا ما لا **يثبُتُ** قَصْدًا.

ق177 : قَدْ **يَثْبُتُ** الفَرْعُ و إِنْ لَمْ **يَثْبُتِ** الأَصْلُ.

ق196 : لا يَمْلِكُ أحدٌ **إثباتَ** ملكٍ لغيرِهِ بلا اخْتِيَارِهِ.

ق216 : مَا **ثَبَتَ** في زمانٍ يُحْكَمُ بِبَقَائِهِ مَا لَمْ يُوجَدِ المُزِيلُ.

**ثني** : ق20 : **الاستثناء**ُ تكلُّمٌ بالبَاقِي.

ق18 : **الاسْتِثْنَاُء** فِي المَقْصودِ لا التَّابِعِ.

ق19 : **الاسْتِثْنَاء**ُ المَعْلومُ بِدَلاَلَةِ الحَالِ **كالاسْتِثْنَاءِ** المَشْرُوطِ.

ق224 : مَا لاَ يَصِحُّ إفرادُهُ بالعَقْدِ لا يصحُّ **استِثْنَاؤُهُ** مِنَ العَقْدِ.

**ثمن** : ق254 : الوَصْفُ يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ **الثَّمَنِ** إِذَا كَانَ مَقْصُودًا بالتَّنَاوُلِ.

**ثوب** : ق195 : لاَ **ثَوَابَ** إلا بالنِّيَّةِ.

**(جـ)**

**جاب** : ق139 : السُّؤالُ مُعَادٌ فِي **الجَوَابِ**.

**جبر** : ق100 : جَرْحُ الـعَجْماءِ **جُبَارٌ**.

**جحد** : ق133 : الرُّجُوعُ إثباتٌ فِي المَاضِي ونفيٌ فِي الحَالِ، و**الجُحُودُ** نفيٌ   
 فِيهِمَا.

**جرح** : ق100 : **جَرْحُ** الـعَجْماءِ جُبَارٌ.

**جزء** : ق129 : ذِكْرُ بَعْضِ مَا لاَ **يَتَجَزَّأُ** كَذِكْرِ كُلِّهِ.

ق165 : العِبْرَةُ لآخِرِ **جُزْئَيِ** العِلَّةِ.

ق171 : العِوَضُ يُوَزَّعُ عَلَى المُعَوَّضِ **أَجْزَاءً**.

ق187 : كَلِمَةُ (كُلٍّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى المَعْرِفَةِ أوْجَبَتْ عُمُومَ **أجْزَائِهِ**.

**جلب** : ق57 : البيعُ سَالِبٌ للمِلْكِ، والشِّرَاءُ **جَالِبٌ**.

**جمع** : ق7 : الأجرُ والضَّمَانُ لا **يَجْتَمِعَانِ**.

ق3 : **الإجْمَاعُ** اللاحِقُ لا يَرْفَعُ الاخْتِلافَ السَّابِقَ.

ق5 : **إجمَاعُ** المسْلِمِينَ حجَّةٌ يُخَصُّ بِهَا الأَثَرُ ويُتْرَكُ القياسُ والنَّظَرُ.

ق14 : إذَا **اجتمعَ** المباشرُ والمتسبِّبُ : أُضيفَ الحكمُ إلى المُبَاشِرِ.

ق101 : **الجمعُ** المحلَّي باللاَّمِ يُرَادُ بِهِ الجِنْسُ، ويُبطِل الجمعيَّة.

ق102 : **الجَمْعُ** المذكورُ في المِيرَاثِ اثْنَانِ.

ق219 : مَا ثَبَتَ **لِجَمَاعَةٍ** فَهُوَ بَيْنَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الاشْتِرَاكِ.

**جنس** : ق101 : الجمعُ المحلَّى باللاَّمِ يُرَادُ بِهِ **الجِنْسُ**، ويُبطِل الجمعيَّة.

**جنى** : ق91 : التَّوْبَةُ علىَ حَسَبِ **الجِنَايَةِ**.

**جهد** : ق6 : **الاجْتِهادُ** لا يُنْقَضُ بمثلِهِ.

ق173 : الفَتْوَى فِي حَقِّ الجَاهِلِ **كالاجتهادِ** فِي حقِّ المُجْتَهِدِ.

ق209 : لا مَسَاغَ **لِلاجْتِهَادِ** فِي مَوْرِدِ النَّصِّ.

جهل : ق106 : جهالةُ السّاقطِ لا تمنعُ صِحَّةَ العقدِ؛ لأنَّهَا لا تُفضِي إلى المنازَعَةِ.

ق105 : **جَهَالة** السَّبَبِ لاَ يُعتبرُ عندَ تَيَقُّنِ مَنْ لَهُ الحَقُّ.

ق104 : **الجَهَالةُ** المُفضِيةُ إلى النِّزاعِ مُفسِدَةٌ للعقْدِ.

ق107 : جَهَالَةُ المَكْفُولِ لَهُ تُبطِلُ الكفالةَ، وكذا جهالةُ المكفولِ عنهُ.

ق149 : الشَّهَادَةُ **بِالمَجْهُولِ** غَيْرُ صَحِيحَةٍ.

ق173 : الفَتْوَى فِي حَقِّ **الجَاهِلِ** كالاجتهادِ فِي حقِّ المُجْتَهِدِ.

ق203 : لا يُحلِّفُ القَاضِي عَلَى حقٍّ **مَجْهُولٍ**.

**جوز** : ق35 : اعْتِبَارُ المعنَيَيْنِ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ لا **يَجُوزُ** بِلاَ مُرَجِّحٍ فِي الإِثْبَاتِ، و**يجوزُ** فِي النَّفْيِ.

ق37 : الأَفْعَالُ المُبَاحَةُ لا **يَجُوزُ** مُبَاشَرَتُهَا إلاَّ بِشَرْطِ أَنْ لاَ يُؤذِي أَحَدًا.

ق103 : **جوازُ** الشَّرعِ يُنَافِي الضَّمَانَ.

ق118 : الحيلةُ لدفعِ الضَّرَرِ عَنْ نفـسِهِ جائزةٌ، وإنْ تضَرَّرَ الغيرُ في ضِمْنِهِ.

ق210 : لاَ **يَجُوزُ** إِرَادَةُ المَعْنَى الحَقِيقِيِّ و**َالمَجَازِيِّ** مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ.

ق213 : اللَّفْظُ إِذَا كَانَ لَهُ مَعْنًى حَقِيقِيٌّ مُسْتَعْمَلٌ، وَمَعْنًى **مَجَازِيٌّ** مُتَعَارَفٌ: يُرَجَّحُ المَعْنَى الحَقِيقِيُّ عندَ أَبِي حنيفةَ –رَحِمَهُ اللَّهُ- وعندَهُمَا – رَحِمَهُمَا اللَّهُ- : **المَجَازِيُّ**.

ق257 : ومن أحكام المجاز: وُجودُ ما أُرِيدَ به، خاصًّا كان أو عامًّا.

**(حـ)**

**حال** : ق110 : **الحالُ** تَدُلُّ على ما قَبْلَهَا.

ق118 : **الحيلةُ** لدفعِ الضَّرَرِ عَنْ نفـسِهِ جائزةٌ، وإنْ تضَرَّرَ الغيرُ في ضِمْنِهِ.

ق 214 : لَوْ حَكَى مَا لاَ يَمْلِكُ استئنافَهُ للحالِ لا يصـدَّقُ فيمَا حَكَى   
 بِلاَ بَيِّنَةٍ.

**حجج** : ق5 : إجمَاعُ المسْلِمِينَ **حجَّةٌ** يُخَصُّ بِهَا الأَثَرُ ويُتْرَكُ القياسُ والنَّظَرُ.

ق22 : الاسْتِصْحَابُ **حُجَّةٌ** دَافِعَةٌ لا مُثْـبِتَةٌ.

ق41 : إِقْرَارُ الإِنْسَانِ لَيْسَ **بِحُجَّةٍ** عَلَى غَيْرِهِ.

ق163 : العامُّ بعدَ التَّخْصِيصِ يبقَى **حجَّةً** لا على اليَقينِ عندنا.

**حدث** : ق29 : الأَصْلُ إِضَافَةُ **الحَادِثِ** إلى أقرَبِ أوْقَاتِهِ.

ق109 : **الحادثُ** يُضَافُ إلى أقربِ الأوقَاتِ.

ق204 : لاَ تُسمَعُ الدَّعوَى بَعْدَ الإبْرَاءِ العامِّ إلاّ بحقٍّ حادِثٍ بَعْدَهُ.

ق232 : المَقْضِيُّ عَلَيْهِ فِي **حَادِثَةٍ** : لاَ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ ولا بَيِّنَتُهُ.

**حدد** : ق111 : **الحدود**ُ تَنْدَرِئُ بالشُّبُهَاتِ.

**حرر** : ق112 : **الحرُّ** لا يدخلُ تحتَ اليدِ.

**حرم** : ق16 : إذَا اجتَمَعَ الحلالُ والحَرَامُ غُلِّبَ **الحَرَامُ**.

ق113 : **الحرمةُ** تَتَعدَّى فِي الأموالِ مَعَ العلمِ بها إلا في حقِّ الوارِثِ.

ق218 : ما **حَرُمَ** أَخْذُهُ **حَرُمَ** إعْطَاؤُهُ.

**حصر** : ق71 : التَّخصيصُ بالذِّكْرِ لا يدلُّ علَى **الحَصْرِ**.

**حضر** : ق181 : القضاءُ على الغائِبِ لا يجوزُ، إلاّ أَنْ يَكُونَ مَا يُدّعَى بِهِ على الغائبِ سببًا لازمًا لما يُدّعى بِهِ على **الحاضِرِ**.

ق184 : الكِتَابُ مِنَ الغَائِبِ كَالخِطَابِ مِنَ **الحَاضِرِ**.

ق253 : الوَصْفُ فِي **الحَاضِرِ** لَغُوٌ، وَفِي الغَائِبِ مُعْتَبَرٌ.

**حظر** : ق156 : الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ **المَحْظُورَاتِ**.

**حقق** : ق42 : الإقرارُ لا يكونُ سبـبًا **للاستحقاق**.

ق59 : بَيْعُ **الحُقُوقِ** لا يجوزُ بالانْفِرَادِ.

ق76 : تصُّرفُ الإنسَانِ في خالِصِ **حقِّهِ** إنَّما يصحُّ إذا لَمْ يُتضرَّرْ بِهِ.

ق114 : **الحقيقةُ** تُتركُ بدلالةِ العادةِ.

ق140 : السِّرَايَةُ تَكُونُ فِي الأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ لاَ **الحَقِيْقَةِ**.

ق160 : طَرَفَي التَّرْجِيحِ إذا تـَعَارَضَا كانَ الرُّجْحَانُ في الذَّاتِ **أَحَقُّ** مِنْهُ في الحال.ِ

ق197 : لاَ تَأْثِيرَ للعَزِيمَةِ في تَغْيِيرِ **الحَقِيقَةِ**.

ق210 : لاَ يَجُوزُ إِرَادَةُ المَعْنَى **الحَقِيقِيِّ** وَالمَجَازِيِّ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ.

ق213 : اللَّفْظُ إِذَا كَانَ لَهُ مَعْنًى **حَقِيقِيٌّ** مُسْتَعْمَلٌ ، وَمَعْنًى مَجَازِيٌّ مُتَعَارَفٌ : يُرَجَّحُ المَعْنَى **الحَقِيقِيُّ** عندَ أَبِي حنيفةَ –رَحِمَهُ اللَّهُ- وعندَهُمَا – رَحِمَهُمَا اللَّهُ- : المَجَازِيُّ.

**حكم** : ق17 : الأَسْبَابُ مطلوبةٌ **للأحكامِ**، لا لأعيَانِها.

ق53 : بَقَاءُ **الحُكْمِ** يَسْتَغْنِي عَنْ بَقَاءِ السَّبَبِ.

ق63 : التَّابعُ لا يُفْرَدُ **بالحُكْمِ**.

ق72 : التَّخصِيصُ فِي الرِّوايَاتِ يُوجِبُ نَفْيَ **الحكمِ** عمَّا عدا المَذْكُورِ.

ق117 : **حكمُ** الخفيِّ : النَّظرُ فـيه؛ ليُعلمَ أنَّ خفاهُ لزيادةٍ أو نُقصانٍ فَيَظْهَرَ المُرَادُ.

ق116 : **الحكمةُ** تُرَاعَى فِي الجِنْسِ لا في الأفْرَادِ.

ق115 : **الحكمُ** يَنْتَهِي بانتهاءِ علَّتِهِ.

ق123 : الدَّفْعُ بَعْدَ **الحُكْمِ** صحيحٌ إلاّ فِي المسألةِ المُخَمَّسَةِ.

ق161 : العَادَةُ **مُحَكَّمَةٌ**.

ق162 : العامُّ يوجبُ **الحكمَ** فِيها يتناوَلُهُ يقينًا.

ق207 : لاَ عِبْرَةَ لاختلافِ السَّبَبِ مع اتّحادِ **الحُكْمِ**.

ق247 : النَصُّ : مِنْ وُجُوهِ البَيَانِ، يَتَرَجَّحُ عَلَى الظَّاهِرِ، والمفسَّرُ عليهما، و**المُحْكَمُ** على الكُلِّ.

**حكى** : ق214 : لَوْ **حَكَى** مَا لاَ يَمْلِكُ استئـنافَهُ للحالِ لا يصدَّقُ فيمَا **حَكَى** بِلاَ بَيِّنَةٍ.

**حلا** : ق101 : الجمعُ **المحلَّى** باللاَّمِ يُرَادُ بِهِ الجِنْسُ، ويُبطِل الجمعيَّة.

**حلف** : ق70 : **التَّحليفُ** على فعلِ نفسِهِ عَلَى البَتَاتِ، وعلَى فعلِ غيرِهِ علَى العِلْم.ِ

ق154 : صِحَّةُ **الحَلِفِ** غَيْرُ مُفَارِقَةٍ عَنْ صِحَّةِ الإِقْرَارِ، وَعَدَمُهَا عَنْ عَدَمِهَا.

ق189 : كُلُّ ما يَتَرَتَّبُ عليها البيِّنَةُ يترتَّبُ عَلَيْهَا **التَّحْلِيفُ**، سِوَى بيّنةٍ أُقِيمَتْ لإثباتِ الخُصُومَةِ.

ق203 : لا **يُحلِّفُ** القَاضِي عَلَى حقٍّ مَجْهُولٍ.

ق251 : النِّيَابَةُ تَجْرِي فِي **الاستِحْلاَفِ**، لاَ **الحَلِفِ**.

**حلل** : ق16 : إذَا اجتَمَعَ **الحلالُ** والحَرَامُ غُلِّبَ الحَرَامُ.

ق55 : بقاءُ الشَّيْءِ الواحدِ فِي **المحلَّيْنِ** فِي زَمَانٍ واحدٍ مُحَالٌ.

**حمل** : ق259 : **يُتحمَّلُ** الضَّرَرُ الخَاصُّ لأجلِ دَفْعِ ضَرَرٍ عَامٍّ.

**حوج** : ق108 : **الحاجةُ** تُنَزَّلُ منزلةَ الضَّرورةِ، عامَّةً كانتْ أو خاصَّةً.

ق143 : السُّكُوتُ فِي مَوْضِعِ **الحَاجَةِ** إلى البَيَانِ تَمَامُ البَيَانِ.

**(خـ)**

**خبر** : ق9 : **الإخبارُ** إذَا رُدّ فِي حقِّ غيرِهِ باقٍ في حقِّ نفسِهِ.

**خرج** : ق120 : **الخراجُ** بالضمَان.

**خصص** : ق71 : **التَّخصيصُ** بالذِّكْرِ لا يدلُّ علَى الحَصْرِ.

ق72 : **التَّخصِيصُ** فِي الرِّوايَاتِ يُوجِبُ نَفْيَ الحكمِ عمَّا عدا المَذْكُورِ.

ق90 : التَّنْصِيصُ لاَ يوجِبُ **التَّخْصِيصَ**.

ق119 : **الخاصُّ** يتناولُ **المخصوصَ** قطعًا.

ق163 : العامُّ بعدَ **التَّخْصِيصِ** يبقَى حجَّةً لا على اليَقينِ عندنا.

ق175 : الفَرْعُ **المُخْتَصُّ** بأصلِ وُجُودِهِ يَدُلَّ على وُجُودِ أصْلِهِ.

ق256 : الولايةُ **الخاصَّةُ** أَوْلَى مِنَ الولايةِ العامَّةِ.

ق259 : يُتحمَّلُ الضَّرَرُ **الخَاصُّ** لأجلِ دَفْعِ ضَرَرٍ عَامٍّ.

**خصم** : ق93 : الثَّابتُ بالبيِّنةِ كالثَّابتِ بإقرارِ **الخصمِ**.

ق182 : القَضَاءُ الضِّمْنِيُّ لا يُشتَرَطُ لَهُ الدّعْوَى و**الخُصُومَةُ**.

ق189 : كُلُّ ما يَتَرَتَّبُ عليها البيِّنَةُ يترتَّبُ عَلَيْهَا التَّحْلِيفُ، سِوَى بيّنةٍ أُقِيمَتْ لإثباتِ **الخُصُومَةِ**.

ق206 : لاَ يَنْـتَصِبُ أَحَدٌ **خَصْمًا** عَنْ أَحَدٍ بغيرِ إِذْنِهِ قَصْدًا، وَكَالَةً ونِيَابَةً وَوِلايَةً.

ق237 : مَنْ جُعِلَ القوْلُ قولَهُ، فِيمَا كَانَ هُوَ **خَصْمًا** فِيهِ، والشيءُ ممّا يَصِحُّ بَذْلُهُ : كَانَ القَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ.

**خطأ** : ق200 : لا عِبْرَةَ بالظَّنِّ البَيّنِ **خطؤُهُ**.

**خطب** : ق184 : الكِتَابُ مِنَ الغَائِبِ **كَالخِطَابِ** مِنَ الحَاضِرِ.

**خطط** : ق202 : لا يُعْتَمَدُ عَلَى **الخَطِّ** ، ولا يُعْمَلُ بِهِ.

**خفف** : ق24 : الأشـدُّ يُزالُ **بالأخفِّ**.

**خفي** : ق117 : حكمُ **الخفيِّ** : النَّظرُ فيه؛ ليُعلمَ أنَّ خفاهُ لزيادةٍ أو نُقصانٍ فَيَظْهَرَ المُرَادُ.

**خلف** : ق3 : الإجْمَاعُ اللاحِقُ لا يَرْفَعُ **الاخْتِلافَ** السَّابِقَ.

ق8 : **اخِْتلافُ** الأسْبابِ بِمَنْزِلَةِ **اختلافِ** الأعْيانِ.

ق207 : لاَ عِبْرَةَ **لاختلافِ** السَّبَبِ مع اتّحادِ الحُكْمِ.

ق193 : لا يُبَالَى **باختلافِ** الأَسْبَابِ عندَ سَلاَمَةِ المَقْصُودِ.

**خير** : ق191 : كُلُّ **مُخيّرٍ** بينَ شَيئَينِ إذَا **اختارَ** أحدَهُمَا : تعيّنَ عليهِ، ولا يعُودُ على الآخَرِ.

ق196 : لا يَمْلِكُ أحدٌ إثباتَ ملكٍ لغيرِهِ بلا **اخْتِيَارِهِ**.

**(د)**

**دام** : ق21 : **اسْتِدَامَةُ** الشَّيءِ تُعْتَبَرُ بِأَصْلِهِ.

ق215 : مَا لاَ يَكُونُ لاِزَمًا مِنَ التَّصَرُّفَاتِ يَكُونُ **لِدَوَامِهِ** حُكْمُ الابتدَاءِ.

**دان** : ق60 : بيعُ **الدَّيْنِ** **بالدَّينِ** باطلٌ.

ق86 : تمليكُ الدَّينِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عليهِ **الدّينُ** لا يجوزُ.

ق128 : **الدُّيُونُ** تُقْضَى بأَمثَالِهَا.

ق201 : لاَ تَصِحُّ الكفالةُ إلاّ **بِدَيْنٍ** صَحِيحٍ.

ق199 : لاَ يَصِحُّ تَمْلِيكُ **الدَّيْنِ** مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ **الدّينُ**.

**دخل** : ق112 : الحرُّ لا **يدخلُ** تحتَ اليدِ.

ق121 : **الدَّاخلُ** تَحْتَ العَقْدِ عملٌ سليمٌ، والمُفْسَدُ غيرُ **داخلٍ**.

**درأ** : ق111 : الحدودُ **تَنْدَرِئُ** بالشُّبُهَاتِ.

ق122 : **دَرْءُ** المفاسِدِ أولَى مِنْ جَلْبِ المَصَالِحِ.

**دعى** : ق2 : الإِبْرَاءُ عَنِ الأَعْيَانِ لاَ يَجُوزُ، وعنْ **دعوَاهَا** يجوزُ.

ق40 : الإِقْرَارُ بَعْدَ **الدَّعوَى** صَحِيحٌ، دُونَ العَكْسِ.

ق87 : التَّنَاقُضُ يُفسدُ **الدّعوَى**.

ق179 : القَبْضُ إنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي انتقالِ المِلْكِ لاَ فِي **دَعْوَى** المِلْكِ القَدِيمِ.

ق182 : القَضَاءُ الضِّمْنِيُّ لا يُشتَرَطُ لَهُ **الدّعْوَى** والخُصُومَةُ.

ق204 : لاَ تُسمَعُ **الدَّعوَى** بَعْدَ الإبْرَاءِ العامِّ إلاّ بحقٍّ حادِثٍ بَعْدَهُ.

ق194 : لا يَجُوزُ **للمدَّعَى** عليهِ الإنكارُ إذا كَانَ عالمًا بالحَقِّ.

ق232 : المَقْضِيُّ عَلَيْهِ فِي حَادِثَةٍ : لاَ تُسْمَعُ **دَعْوَاهُ** ولا بَيِّنَتُهُ.

**دفع** : ق118 : الحيلةُ **لدفعِ** الضَّرَرِ عَنْ نفـسِهِ جائزةٌ، وإنْ تضَرَّرَ الغيرُ في ضِمْنِهِ.

ق125 : **الدَّفعُ** إذا كانَ لغرضٍ : لايجوزُ الاسترادُ مادامَ باقِياً.

ق123 : **الدَّفْعُ** بَعْدَ الحُكْمِ صحيحٌ إلاّ فِي المسألةِ المُخَمَّسَةِ.

ق124 : **دَفْعُ** ما ليسَ بواجبٍ عليهِ يَسْتَرِدُّهُ.

ق158 : الضَّرَرُ **مَدْفُوعٌ** بِقَدْرِ الإمْكَان.

ق174 : فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يملكُ **المدفوعُ** إليهِ المالَ المدفوعَ إليهِ مقابَلاً بِمِلْكٍ : فإنَّ المأمورَ يرجعُ بِلاَ شَرْطٍ ، وإلاَّ فَلاَ.

ق190 : كُلُّ مَا هُوَ وَاجِبُ **الدَّفْعِ** بِالاستِرْدَادِ لا يَجُوزُ تَقْرِيرُهُ.

**دلل** : ق96 : الثَّابتُ **بدلالةٍ** إنَّمَا يُعْتَبَرُ إذَا لَمْ يُوجَدِ الصَّريحُ بخلافِهِ.

ق110 : الحالُ **تَدُلُّ** على ما قَبْلَهَا.

ق114 : الحقيقةُ تُتركُ **بدلالةِ** العادةِ.

ق126 : **الدَّلاَلَةُ** تعملُ عَمَلَ الصَّرِيحِ إذَا لَمْ يُوجَدْ صَرِيحٌ يُعَارِضُهَا.

ق127 : **دليلُ** الشَّيءِ فِي الأمورِ الباطنةِ يقومُ مقامَهُ.

ق153 : الصَّرِيْحُ يُفَوِّتُ **الدَّلاَلَةَ**.

**(ذ)**

**ذات** : ق68 : تَبَدُّلُ سببِ المِلْكِ قائمٌ مقامَ تبدُّلِ **الذَّاتِ**.

**ذكر** : ق71 : التَّخصيصُ **بالذِّكْرِ** لا يدلُّ علَى الحَصْرِ.

ق72 : التَّخصِيصُ فِي الرِّوايَاتِ يُوجِبُ نَفْيَ الحكمِ عمَّا عدا **المَذْكُورِ**.

ق129 : **ذِكْرُ** بَعْضِ مَا لاَ يَتَجَزَّأُ كَذِكْرِ كُلِّهِ.

**ذمم** : ق26 : الأَصْلُ بَرَاءَةُ **الذِّمَّةِ**.

ق217 : مَا فِي **الذِّمَّةِ** لاَ يَتَعَيَّنُ إلاَّ بِالقَبْضِ.

**(ر)**

**رأي** : ق130 : **الرُّؤْيَةُ** مِنَ الزُّجَاجِ رُؤْيَةٌ حقيقةً.

**رتب** : ق189 : كُلُّ ما **يَتَرَتَّبُ** عليها البيِّنَةُ **يترتَّبُ** عَلَيْهَا التَّحْلِيفُ، سِوَى بيّنةٍ أُقِيمَتْ لإثباتِ الخُصُومَةِ.

**رجح** : ق73 : **التَّرجِيحُ** لا يقعُ بِكَثْرةِ العِلَلِ.

ق160 : طَرَفَي **التَّرْجِيحِ** إذا تَعَارَضَا كانَ **الرُّجْحَانُ** في الذَّاتِ أَحَقَّ مِنْهُ في الحال.ِ

**رجع** : ق133 : **الرُّجُوعُ** إثباتٌ فِي المَاضِي ونفيٌ فِي الحَالِ، والجُحُودُ نفيٌ فِيهِمَا.

ق132 : **الرُّجُوعُ** فِي الهِبَةِ - وَلَوْ بِالتَّرَاضِي - فَسْخٌ لِعَقْدِ الهِبَةِ مِنَ الأَصْلِ، وَإِعَادَةُ المِلْكِ القَديمِ لا هبةً.

ق131 : **الرّجُوعُ** مِنَ الإقْرَارِ بَاطِلٌ.

**ردد** : ق44 : الإِقْرَارُ لاَ **يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ**.

ق125 : الدَّفعُ إذا كانَ لغرضٍ : لايجوزُ **الاستراد**ُ مادامَ باقِياً.

ق124 : دَفْعُ ما ليسَ بواجبٍ عليهِ **يَسْتَرِدُّهُ**.

ق136 : الزِّيَادَةُ المُنفَصِلَةُ غَيْرُ المُتَوَلِّدَةِ مِنَ الأصْلِ لاَ تَمْنَعُ **الرَّدَّ** بالعَيْبِ.

ق185 : كُلُّ كفالةٍ تَنْعَقِدُ غَيْرُ موجِبةٍ **للرّدِ** لا تَنْقَلِبُ مُوجِبَةً أبدًا.

ق190 : كُلُّ مَا هُوَ وَاجِبُ الرَّفْعِ **بِالاستِرْدَادِ** لا يَجُوزُ تَقْرِيرُهُ.

**رسل** : ق135 : **الرَّسُولُ** مُعبّرٌ وسَفيرٌ، فَكَلاَمُهُ كَكَلاَمِ **المُرْسِلِ**.

**رعى** : ق75 : تصَرُّفُ الإمامِ على **الرَّعيَّةِ** مَنُوطٌ بالـمصلحةِ.

ق116 : الحكمةُ **تُرَاعَى** فِي الجِنْسِ لا في الأفْرَادِ.

ق264 : َيلْزَمُ **مُرَاعَاةُ** الشَّرْطِ بِقَدْرِ الإمْكَانِ.

**رهن** : ق169 : عَقْدُ **الرّهنِ** تبرُّعٌ مِنْ جَانِبِ الرَّاهِنِ.

ق223 : ما قَبِلَ البَيْعَ قَبِلَ **الرّهنَ** إلاَّ فِي أَرْبَعَةٍ.

**روى** : ق72 : التَّخصِيصُ فِي **الرِّوايَاتِ** يُوجِبُ نَفْيَ الحكمِ عمَّا عدا المَذْكُورِ.

**(ز)**

**زاد** : ق84 : تَقْدِيْرُ الشَّرعِ أَوْلَى مِنْ تقدِيرِ القاضِي، فَلاَ يَجُوزُ **الزِّيادةُ** عليهِ.

ق136 : **الزِّيَادَةُ** المُنفَصِلَةُ غَيْرُ المُتَوَلِّدَةِ مِنَ الأصْلِ لاَ تَمْنَعُ الرَّدَّ بالعَيْبِ.

**زال** : ق13 : إذَا **زالَ** الـمانعُ عـادَ الـممنُوعُ.

ق155 : الضَّرَرُ **يُزَالُ**.

**زجج** : ق130 : الرُّؤْيَةُ مِنَ **الزُّجَاجِ** رُؤْيَةٌ حقيقةً.

**زمن** : ق216 : مَا ثَبَتَ في **زمانٍ** يُحْكَمُ بِبَقَائِهِ مَا لَمْ يُوجَدِ المُزِيلُ.

**(س)**

**ساغ** : ق209 : لا **مَسَاغَ** لِلاجْتِهَادِ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ.

**سأل** : ق139 : **السُّؤالُ** مُعَادٌ فِي الجَوَابِ.

**سام** : ق233 : المَقْبُوضُ عَلَى **سَوْمِ** الشِّرَاءِ مَضْمُونٌ بِقِيمَتِهِ.

**سبب** : ق8 : اخِْتلافُ **الأسْبابِ** بِمَنْزِلَةِ اختلافِ الأعْيانِ.

ق14 : إذَا اجتمعَ المباشرُ و**المتسبِّبُ** : أُضيفَ الحكمُ إلى المُبَاشِرِ.

ق17 : **الأَسْبَابُ** مطلوبةٌ للأحكامِ، لا لأعيَانِها.

ق31 : الأصلُ : أَنَّ كُلَّ تصرُّفٍ يُوقَفُ حُكْمُهُ على شيءٍ : أنْ يُجْعَلَ مُعَلَّقًا بالشَّرْطِ، لا **سببًا**، إلاَّ فِيمَا لا يَحْتَمِلُ التَّعلِيقَ.

ق53 : بَقَاءُ الحُكْمِ يَسْتَغْنِي عَنْ بَقَاءِ **السَّبَبِ**.

ق68 : تَبَدُّلُ **سببِ** المِلْكِ قائمٌ مقامَ تبدُّلِ الذَّاتِ.

ق105 : جَهَالة **السَّبَبِ** لاَ يُعتبرُ عندَ تَيَقُّنِ مَنْ لَهُ الحَقُّ.

ق138 : **السَّبَبُ** يُسْتَعَارُ **للمُسَبَّبِ** دُونَ عَكْسِهِ.

ق207 : لاَ عِبْرَةَ لاختلافِ **السَّبَبِ** مع اتّحادِ الحُكْمِ.

ق193 : لا يُبَالَى باختلافِ **الأَسْبَابِ** عندَ سَلاَمَةِ المَقْصُودِ.

ق225 : المُبَاشِرُ ضَامِنٌ وإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ, و**المُسَبِّبُ** لا إلاّ إذَا كَانَ مُتَعَمِّدًا.

**سعى** ق235 : مَنْ **سَعَى** فِي نَقْضِ مَا تمَّ مِنْ جِهَتِهِ **فَسَعْيُهُ** مَرْدُودٌ عَلَيْهِ.

**سقط** : ق64 : التَّابعُ **يَسْقُطُ بسقوطِ** المتبُوعِ.

ق67 : تَأكيدُ مَا كانَ على شَرَفِ **السُّقُوطِ** يجرِي مجرَى الإتْلاَفِ في إيجابِ الضَّمانِ.

ق106 : جهالةُ **السّاقطِ** لا تمنعُ صِحَّةَ العقدِ؛ لأنَّهَا لا تُفضِي إلى المنازَعَةِ.

ق137 : **السَّاقِطُ** لاَ يَعُوْدُ.

ق262 : **يَسْقُطُ** الفَرْعُ إذا **سَقَطَ** الأَصْلُ.

**سكت** : ق142 : **السُّكُوتُ** عَنِ التَّبَعِ لاَ يُوجِبُ فَسَادَ العَقْدِ فِي الأَصْلِ.

ق143 : **السُّكُوتُ** فِي مَوْضِعِ الحَاجَةِ إلى البَيَانِ تَمَامُ البَيَانِ.

**سلب** : ق57 : البيعُ **سَالِبٌ** للمِلْكِ، والشِّرَاءُ جَالِبٌ.

**سلط** : ق144 : **السُّلْطَانُ** وَلِيُّ مَنْ لاَ وَلِيَّ لَهُ.

**سلم** : ق121 : الدَّاخلُ تَحْتَ العَقْدِ عملٌ **سليمٌ**، والمُفْسَدُ غيرُ داخلٍ.

ق141 : **السَّلاَمَةُ** لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي التَّبَرُّعَاتِ.

**سنن** : ق83 : التَّقريرُ أَحَدُ وُجُوهِ **السُّنَّةِ**.

**سوي** : ق152 : الشَّيءُ إِنَّمَا يُلْحَقُ بِغَيْرِهِ إِذَا **تَسَاوَيَا** مِنْ جَمِيعِ الوُجُوهِ.

**(ش)**

**شار** : ق23 : **الإِشَارَةُ** إِنَّما تَقُومُ مَقَامَ العَبَارَةِ إِذَا كَانَتْ مَعْهُودَةً.

**شبه** : ق111 : الحدودُ تَنْدَرِئُ **بالشُّبُهَاتِ**.

**شدد** : ق24 : **الأشـدُّ** يُزالُ بالأخفِّ.

**شرط** : ق4 : أَجْزاءُ العِوَضِ تَنْقَسِمُ على أجزاءِ المعوَّضِ، وأجزاءُ **الشَّرطِ** لا تَنْقَسِمُ على أَجزاءِ **المشروطِ**.

ق19 : الاسْتِـثْـنَاءُ المَعْلومُ بِدَلاَلَةِ الحَالِ كالاسْتِـثْـنَاءِ **المَشْرُوطِ**.

ق31 : الأصلُ : أَنَّ كُلَّ تصرُّفٍ يُوقَفُ حُكْمُهُ على شيءٍ : أنْ يُجْعَلَ مُعَلَّقًا **بالشَّرْطِ**، لا سببًا، إلاَّ فِيمَا لا يَحْتَمِلُ التَّعلِيقَ.

ق141 : السَّلاَمَةُ لَيْسَتْ **بِشَرْطٍ** فِي التَّبَرُّعَاتِ.

ق146 : **شَرْطُ** الوَاقِفِ كَنَصِّ الشَّارِعِ.

ق147 : **شَرْطُ** وُجُودِ الشَّيءِ لاَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِجَميعِ أَجْزَائِهَ **شرطًا** لِبَقَاءِ ذَلِكَ الشَّيءِ.

ق145 : **الشَّرْطُ** يُقَابِلُ المَشْرُوطَ جُمْلَةً وَلاَ يُقَابِلُهُ أَجْزَاءً.

ق164 : العادَةُ المُطَّرِدَةُ تُنَزَّلُ منزِلَةَ **الشَّرْطِ**.

ق174 : فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يملكُ المدفوعُ إليهِ المالَ المدفوعَ إليهِ مقابَلاً بِمِلْكٍ : فإنَّ المأمورَ يرجعُ بِلاَ **شَرْطٍ** ، وإلاَّ فَلاَ.

ق188 : كُلُّ شرطٍ يغيِّرُ حكمَ **الشَّرْعِ** يَكُونُ باطِلاً.

ق229 : المُعَلَّقُ **بالشَّرْط** معدومٌ قَبْلَهُ.

ق264 : َيلْزَمُ مُرَاعَاةُ **الشَّرْطِ** بِقَدْرِ الإمْكَانِ.

**شرع** : ق78 : تَغْيِيرُ **المشرُوعِ** بَاطِلٌ.

ق84 : تَقْدِيْرُ **الشَّرعِ** أَوْلَى مِنْ تقدِيرِ القاضِي، فَلاَ يَجُوزُ الزِّيادةُ عليهِ.

ق188 : كُلُّ شرطٍ يغيِّرُ حكمَ **الشَّرْعِ** يَكُونُ باطِلاً.

ق249 : النَّهْيُ يُقرِّرُ **المَشْرُوعِيَّةَ** عِنْدَنَا.

**شرك** : ق82 : التَّقسيمُ يَقتَضِي انتفاءَ **مُشَارَكَةِ** كُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا عَنْ قِسمِ صَاحِبِهِ.

ق219 : مَا ثَبَتَ لِجَمَاعَةٍ فَهُوَ بَيْنَهُمْ عَلَى سَبِيلِ **الاشْتِرَاكِ**.

ق260 : يُرَجَّحُ بَعْضُ وُجُوهِ **المُشْتَرَكِ** بِغَالِبِ الرَّأْيِ.

**شرى** : ق233 : المَقْبُوضُ عَلَى سَوْمِ **الشِّرَاءِ** مَضْمُونٌ بِقِيمَتِهِ.

**شك** : ق244 : مَنْ **شَكّ** هَلْ فَعَلَ شيئًا أوْ لا ؟: فالأصلُ أنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ.

**شهد** : ق148 : **الشَّهَادَةُ** إذَا بَطَلَتْ فِي البَعْضِ بَطَلَتْ في الكُلِّ.

ق149 : **الشَّهَادَةُ** بِالمَجْهُولِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ.

ق150 : **شَهَادَةٌ** قَاصِرَةٌ يُتِمُّهَا غَيْرُهُمْ : تُقْبَلُ.

**شيء** : ق151 : **الشَّيُء** إِذَا ثَبَتَ ثَبَتَ بِجَميعِ لَوَازِمِهِ.

ق152 : **الشَّيءُ** إِنَّمَا يُلْحَقُ بِغَيْرِهِ إِذَا تَسَاوَيَا مِنْ جَمِيعِ الوُجُوهِ.

ق191 : كُلُّ مُخيّرٍ بينَ **شَيئَينِ** إذَا اختارَ أحدَهُمَا: تعيّنَ عليهِ، ولا يعُودُ على الآخَرِ.

**(ص)**

**صحب** : ق22 : **الاسْتِصْحَابُ** حُجَّةٌ دَافِعَةٌ لا مُثْـبِتَةٌ.

**صحح** : ق106 : جهالةُ السّاقطِ لا تمنعُ **صِحَّةَ** العقدِ؛ لأنَّهَا لا تُفضِي إلى المنازَعَةِ.

ق123 : الدَّفْعُ بَعْدَ الحُكْمِ **صحيحٌ** إلاّ فِي المسألةِ المُخَمَّسَةِ.

ق154 : **صِحَّةُ** الحَلِفِ غَيْرُ مُفَارِقَةٍ عَنْ **صِحَّةِ** الإِقْرَارِ، وَعَدَمُهَا عَنْ عَدَمِهَا.

**صرح** : ق96 : الثَّابتُ بدلالةٍ إنَّمَا يُعْتَبَرُ إذَا لَمْ يُوجَدِ **الصَّريحُ** بخلافِهِ.

ق126 : الدَّلاَلَةُ تعملُ عَمَلَ **الصَّرِيحِ** إذَا لَمْ يُوجَدْ **صَرِيحٌ** يُعَارِضُهَا.

ق153 : **الصَّرِيْحُ** يُفَوِّتُ الدَّلاَلَةَ.

**صرف** : ق31 : الأصلُ : أَنَّ كُلَّ **تصرُّفٍ** يُوقَفُ حُكْمُهُ على شيءٍ : أنْ يُجْعَلَ مُعَلَّقًا بالشَّرْطِ، لا سببًا، إلاَّ فِيمَا لا يَحْتَمِلُ التَّعلِيقَ.

ق75 : **تصَرُّفُ** الإمامِ على الرَّعيَّةِ مَنُوطٌ بالـمصلحةِ.

ق76 : **تصُّرفُ** الإنسَانِ في خالِصِ حقِّهِ إنَّما يصحُّ إذا لَمْ يُتضرَّرْ بِهِ.

ق79 : تفويضُ **التَّصرُّفِ** فِي مِلْكِ الغَيرِ لاَ يَجُوزُ.

ق215 : مَا لاَ يَكُونُ لاِزَمًا مِنَ **التَّصَرُّفَاتِ** يَكُونُ لِدَوَامِهِ حُكْمُ الابتدَاءِ.

ق236 : مَنْ لاَ يَلِي غَيْرَهُ لا يَجُوزُ **تَصَرُّفُهُ** في حَقِّهِ.

ق261 : يَدْخُلُ فِي **التَّصَرُّفِ** تَبَعًا مَا لاَ يَجُوْزُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا.

**صفق** : ق81 : تَفريقُ **الصَّفقَة** قبل القبْض لاَ يجُوز.

ق212 : لاَ يَجُوزُ تَفْرِيقُ **الصَّفْقَةِ** قَبْلَ التَّمَامِ.

**صلح** : ق75 : تصَرُّفُ الإمامِ على الرَّعيَّةِ مَنُوطٌ **بالـمصلحةِ**.

**(ض)**

**ضرب** : ق30 : الأَصْلُ فِي الوَكَالَةِ الخُصُوصُ، وفِي **المُضَارَبَةِ** العُمُومُ.

**ضرر** ق15 : إذَا تَعَارَضَ المَفَسَدَتَانِ : رُوعِيَ أعظَمُهُمَا **ضررًا** بارْتِكَابِ أخفِّهِمَا.

ق32 : **الاضطِرارُ** لا يُـبْطِلُ حَقَّ غَيْرِهِ.

ق76 : تصُّرفُ الإنسَانِ في خالِصِ حقِّهِ إنَّما يصحُّ إذا لَمْ **يُتضرَّرْ** بِهِ.

ق80 : التَّغرِيرُ فِي المعاوَضَةِ سَبَبُ الضَّمَانِ؛ دفعًا **للضّرَرِ** بِقَدْرِ الإمْكانِ.

ق97 : الثَّابتُ **بالضَّرورةِ** يتقدَّرُ بقدرِ **الضَّرورَةِ**.

ق99 : جَازَ إقامةُ البَّيِنَةِ مَعَ الإقرارِ في كلِّ موضعٍ يُتوقَّعُ **الضررُ** مِنْ غيرِالمُقِرِّ لولاها.

ق108 : الحاجةُ تُنَزَّلُ منزلةَ **الضَّرورةِ**، عامَّةً كانتْ أو خاصَّةً.

ق118 : الحيلةُ لدفعِ **الضَّرَرِ** عَنْ نفـسِهِ جائزةٌ، وإنْ **تضَرَّرَ** الغيرُ في ضِمْنِهِ.

ق157 : **الضَّرَرُ** لا يُزالُ **بالضَّرَرِ**.

ق158 : **الضَّرَرُ** مَدْفُوعٌ بِقَدْرِ الإمْكَان.

ق155 : **الضَّرَرُ** يُزَالُ.

ق156 : **الضَّرُورَاتُ** تُبِيحُ المَحْظُورَاتِ.

ق170 : العَمَلُ بالظَّاهِرِ هُوَ الأَصْلُ؛ لِدَفْعِ **الضَّرَرِ** عَنِ النَّاسِ.

ق220 : مَا أُبِيحَ **للضَّرُورَةِ** يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا.

ق241 : مَنْ مَلَكَ شَيْئًا يَمْلِكُ مَا هُوَ مِنْ **ضَرُورَاتِهِ**.

ق259 : يُتحمَّلُ **الضَّرَرُ** الخَاصُّ لأجلِ دَفْعِ **ضَرَرٍ** عَامٍّ.

**ضعف** : ق56 : بِنَاءُ القَوِيِّ على **الضَّعِيْفِ** فَاسِدٌ.

**ضمن** : ق7 : الأجرُ و**الضَّمَانُ** لا يَجْتَمِعَانِ.

ق10 : إذَا بَطَلَ الشَّيءُ بطلَ ما في **ضِمنِهِ**.

ق36 : الأَعْيَانُ **المَضْمُونَةُ** بِنَفْسِهَا.

ق1 : الآمرُ لاَ **يضمنُ** بالأمرِ.

ق76 : تَأكيدُ مَا كانَ على شَرَفِ السُّقُوطِ يجرِي مجرَى

الإتْلاَفِ في إيجابِ **الضَّمانِ**.

ق80 : التَّغرِيرُ فِي المعاوَضَةِ سَبَبُ **الضَّمَانِ**؛ دفعًا للضّرَرِ بِقَدْرِ الإمْكانِ.

ق103 : جوازُ الشَّرعِ يُنَافِي **الضَّمَانَ**.

ق120 : الخراجُ **بالضمَان**.

ق159 : **الضَّمَانُ** بالتَغْريرِ مَخْصُوصٌ بِالمُعَاوَضَاتِ.

ق178 : قَدْ يثبُتُ **ضِمْنًا** ما لا يثبُتُ قَصْدًا.

ق182 : القَضَاءُ **الضِّمْنِيُّ** لا يُشتَرَطُ لَهُ الدّعْوَى والخُصُومَةُ.

ق225 : المُبَاشِرُ **ضَامِنٌ** وإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ, والمُسَبِّبُ لا إلاّ إذَا كَانَ مُتَعَمِّدًا.

ق230 : المَغْرُورُ فِي المُعَاوَضَاتِ التي تَقْتَضِي سَلاَمَةَ العِوَضَ جُعِلَ سببًا  **لِلضَّمَانِ**؛ دَفْعًا للضَّرَرِ بِقَدْرِ الإمْكَانِ.

ق233 : المَقْبُوضُ عَلَى سَوْمِ الشِّرَاءِ **مَضْمُونٌ** بِقِيمَتِهِ.

ق243 : مَنْ عَمِلَ لِغَيْرِهِ عَمَلاً، وَلَحِقَهُ **ضَمَانٌ** : يَرْجِعُ على مَنْ وَقَعَ لَهُ العَمَلُ.

ق258 : هَلاَكُ المَبِيعِ فِي يَدِ المُشْتَرِي بِشِرَاءٍ بَاطِلٍ لَيْسَ **بِمَضْمُونٍ**.

**ضيف** : ق29 : الأَصْلُ **إِضَافَةُ** الحَادِثِ إلى أقرَبِ أوْقَاتِهِ.

**(ط)**

**طرد** : ق164 : العادَةُ **المُطَّرِدَةُ** تُنَزَّلُ منزِلَةَ الشَّرْطِ.

**طرف** : ق160 : **طَرَفَي** التَّرْجِيحِ إذا تَعَارَضَا كانَ الرُّجْحَانُ في الذَّاتِ أَحَقَّ مِنْهُ في الحال.ِ

**طلب** : ق17 : الأَسْبَابُ **مطلوبةٌ** للأحكامِ، لا لأعيَانِها.

**(ظ)**

**ظلم** : ق226 : المَظْلُومُ لاَ **يَظْلِمُ** غَيْرَهُ.

**ظنن** : ق200 : لا عِبْرَةَ **بالظَّنِّ** البَيّنِ خطؤُهُ.

**ظهر** : ق98 : الثَّابِتُ قَطْعًا أو **ظَاهِرًا** لا يُؤَخَّرُ لموهومٍ.

ق170 : العَمَلُ **بالظَّاهِرِ** هُوَ الأَصْلُ؛ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ النَّاسِ.

ق247 : النَصُّ : مِنْ وُجُوهِ البَيَانِ، يَتَرَجَّحُ عَلَى **الظَّاهِرِ**، والمفسَّرُ عليهما، والمُحْكَمُ على الكُلِّ.

**(ع)**

**عاب** : ق136 : الزِّيَادَةُ المُنفَصِلَةُ غَيْرُ المُتَوَلِّدَةِ مِنَ الأصْلِ لاَ تَمْنَعُ الرَّدَّ **بالعَيْبِ.**

**عاد** : ق114 : الحقيقةُ تُتركُ بدلالةِ **العادةِ**.

ق137 : السَّاقِطُ لاَ **يَعُوْدُ**.

ق139 : السُّؤالُ **مُعَادٌ** فِي الجَوَابِ.

ق161 : **العَادَةُ** مُحَكَّمَةٌ.

ق164 : **العادَةُ** المُطَّرِدَةُ تُنَزَّلُ منزِلَةَ الشَّرْطِ.

ق234 : المُمتَنِعُ **عَادَةً** كَالمُمْتَنِعِ حَقِيقَةً.

**عار** : ق138 : السَّبَبُ **يُسْتَعَارُ** للمُسَبَّبِ دُونَ عَكْسِهِ.

**عبر** : ق21 : اسْتِدَامَةُ الشَّيءِ **تُعْتَبَرُ** بِأَصْلِهِ.

ق23 : الإِشَارَةُ إِنَّما تَقُومُ مَقَامَ **العَبَارَةِ** إِذَا كَانَتْ مَعْهُودَةً.

ق34 : **الاعْتِبَارُ** لِلْمَقَاصِدِ والمَعَانِيْ لا للأَلْفاظِ والمَبَانِيْ.

ق35 : **اعْتِبَارُ** المعنَيَيْنِ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ لا يَجُوزُ بِلاَ مُرَجِّحٍ فِي الإِثْبَاتِ، ويجوزُ فِي النَّفْيِ.

ق50 : إِيجَابُ العَبْدِ **مُعْتَبَرٌ** بِإِيجَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

ق77 : **تُعتَبَرُ** صفةُ الوقتِ فِي نُقْصَانِ الوَاجِبِ وَكَمَالِهِ.

ق135 : الرَّسُولُ **مُعبّرٌ** وسَفيرٌ، فَكَلاَمُهُ كَكَلاَمِ المُرْسِلِ.

ق165 : **العِبْرَةُ** لآخِرِ جُزْئَيِ العِلَّةِ.

ق166 : **العِبْرَةُ** للملفُوظِ نَصًّا دُونَ المَقْصُودِ.

**عجم** : ق100 : جَرْحُ **الـعَجْماءِ** جُبَارٌ.

**عدم** : ق27 : الأَصْلُ **العَدَمُ** فِي الصِّفَاتِ العَارِضَةِ.

ق154 : صِحَّةُ الحَلِفِ غَيْرُ مُفَارِقَةٍ عَنْ صِحَّةِ الإِقْرَارِ، وَ**عَدَمُهَا** عَنْ **عَدَمِهَا**.

**عدد** : ق113 : الحرمةُ **تَتَعدَّى** فِي الأموالِ مَعَ العلمِ بها إلا في حقِّ الوارِثِ.

**عدا** : ق180 : القضاءُ مقتصرٌ على المقضيِّ عليهِ ولا **يتعدَّى** إلى غَيرِهِ.

**عذر** : ق11 : إذا **تعذَّرَ** الأصلُ يُصَارُ إلى البَدَلِ.

**عرض** : ق12 : إذَا **تَعَارَضَ** المانِعُ والمُقْتَضِي : يُقدَّمُ المانِعُ.

ق15 : إذَا **تَعَارَضَ** المَفَسَدَتَانِ : رُوعِيَ أعظَمُهُمَا ضررًا بارْتِكَابِ أخفِّهِمَا.

ق27 : الأَصْلُ العَدَمُ فِي الصِّفَاتِ **العَارِضَةِ**.

ق126 : الدَّلاَلَةُ تعملُ عَمَلَ الصَّرِيحِ إذَا لَمْ يُوجَدْ صَرِيحٌ **يُعَارِضُهَا**.

ق231 : المَقَاصِدُ فِي **العَرْضِ** والعقارِ يتعلّق بصورِهما وأعيانِهما.

**عرف** : ق49 : الأَيْمَانُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الأَلْفَاظِ و**العُرْفِ**، لاَ عَلَى الأَغْرَاضِ.

ق95 : الثَّابِتُ **بالعرفِ** قاضٍ على القِيَاسِ.

ق167 : **العُرْفُ** قاضٍ على الوَضْعِ.

ق187 : كَلِمَةُ (كُلٍّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى **المَعْرِفَةِ** أوْجَبَتْ عُمُومَ أجْزَائِهِ.

ق227 : **المَعْرِفَةُ** لاَ تَدْخُلُ تَحْتَ النَّكِرَةِ فِي الأَيْمَانِ إلاَّ **مَعْرِفَةً** فِي الجَزَاءِ.

**عزم** : ق197 : لاَ تَأْثِيرَ **للعَزِيمَةِ** في تَغْيِيرِ الحَقِيقَةِ.

**عطا** : ق218 : ما حَرُمَ أَخْذُهُ حَرُمَ **إعْطَاؤُهُ**.

**عقد** : ق106 : جهالةُ السّاقطِ لا تمنعُ صِحَّةَ **العقدِ**؛ لأنَّهَا لا تُفضِي إلى المنازَعَةِ.

ق104 : الجَهَالةُ المُفضِيةُ إلى النِّزاعِ مُفسِدَةٌ **للعقْدِ**.

ق121 : الدَّاخلُ تَحْتَ **العَقْدِ** عملٌ سليمٌ، والمُفْسَدُ غيرُ داخلٍ.

ق132 : لرُّجُوعُ فِي الهِبَةِ - وَلَوْ بِالتَّرَاضِي - فَسْخٌ **لِعَقْدِ** الهِبَةِ مِنَ   
 الأَصْلِ، وَإِعَادَةُ المِلْكِ القَديمِ لا هبةً.

ق142 : السُّكُوتُ عَنِ التَّبَعِ لاَ يُوجِبُ فَسَادَ **العَقْدِ** فِي الأَصْلِ.

ق169 : **عَقْدُ** الرّهنِ تبرُّعٌ مِنْ جَانِبِ الرَّاهِنِ.

ق168 : **العَقْدُ** مَتَى انْفَسَخَ بقضاءِ القاضِي لا يَعُودُ إلاَّ بِتَجْدِيدِهِ.

ق185 : كُلُّ كفالةٍ **تَنْعَقِدُ** غَيْرُ موجِبةٍ للرّدِ لا تَنْقَلِبُ مُوجِبَةً أبدًا.

ق224 : مَا لاَ يَصِحُّ إفرادُهُ **بالعَقْدِ** لا يصحُّ استِثْنَاؤُهُ مِنَ العَقْدِ.

**عقر** : ق231 : المَقَاصِدُ فِي العَرْضِ و**العقارِ** يتعلّق بصورِهما وأعيانِهما.

**علق** : ق31 : الأصلُ : أَنَّ كُلَّ تصرُّفٍ يُوقَفُ حُكْمُهُ على شيءٍ : أنْ يُجْعَلَ **مُعَلَّقًا** بالشَّرْطِ، لا سببًا، إلاَّ فِيمَا لا يَحْتَمِلُ **التَّعلِيقَ.**

ق39 : الإقْرارُ لا يحتملُ **التَّعليق**َ.

ق229 : **المُعَلَّق**ُ بالشَّرْط معدومٌ قَبْلَهُ.

ق240 : مَنْ لاَ يَمْلِكُ التَّنْجِيزَ لاَ يَمْلِكُ **التَّعْلِيقَ**.

ق239 : مَنْ يَمْلِكُ التَّنْجِيْزَ يَمْلِكُ **التَّعْلِيْقَ**.

**علل** : ق73 : التَّرجِيحُ لا يقعُ بِكَثْرةِ **العِلَلِ**.

ق115 : الحكمُ يَنْتَهِي بانتهاءِ **علَّتِهِ**.

ق165 : العِبْرَةُ لآخِرِ جُزْئَيِ **العِلَّةِ**.

**علم** : ق19 : الاسْتِثْنَاءُ **المَعْلومُ** بِدَلاَلَةِ الحَالِ كالاسْتِثْنَاءِ المَشْرُوطِ.

ق70 : التَّحليفُ على فعلِ نفسِهِ عَلَى البَتَاتِ، وعلَى فعلِ غيرِهِ علَى  **العِلْم.**ِ

ق117 : حكمُ الخفيِّ : النَّظرُ فيه؛ **ليُعلمَ** أنَّ خفاهُ لزيادةٍ أو نُقصانٍ   
 فَيَظْهَرَ المُرَادُ.

ق228 : **المَعْلُومُ** لاَ يُؤَخَّرُ للمَوْهُومِ.

**عمد** : ق202 : لا **يُعْتَمَدُ** عَلَى الخَطِّ، ولا يُعْمَلُ بِهِ.

**عمل** : ق33 : **إِعْمَالُ** الكَلاَمِ أَوْلَى مِنْ إهمالِهِ متَى أَمْكَنَ، وإذَا لمْ يمكِنْ أُهْمِلَ.

ق170 : **العَمَلُ** بالظَّاهِرِ هُوَ الأَصْلُ؛ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ النَّاسِ.

ق238 : مَنْ **عَمِلَ** إِقْرَارُهُ قُبِلَتْ بَيِّنَتُهُ، وإلاّ فَلاَ.

ق243 : مَنْ **عَمِلَ** لِغَيْرِهِ عَمَلاً، وَلَحِقَهُ ضَمَانٌ : يَرْجِعُ على مَنْ

وَقَعَ لَهُ **العَمَلُ**.

**عمم** : ق163 : **العامُّ** بعدَ التَّخْصِيصِ يبقَى حجَّةً لا على اليَقينِ عندنا.

ق162 : **العامُّ** يوجبُ الحكمَ فِيها يتناوَلُهُ يقينًا.

ق187 : كَلِمَةُ (كُلٍّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى المَعْرِفَةِ أوْجَبَتْ **عُمُومَ** أجْزَائِهِ.

ق186 : كَلِمَـةُ (كُلٍّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى النَّكِرَةِ أوجَبَتْ **عُمُومَ** أَفْرَادِهَا عَلَى سَبِيلِ الشُّمُولِ دُوْنَ التِّكْرَار.ِ

**عنا** : ق35 : اعْتِبَارُ **المعنَيَيْنِ** مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ لا يَجُوزُ بِلاَ مُرَجِّحٍ فِي الإِثْبَاتِ، ويجوزُ فِي النَّفْيِ.

**عهد** : ق23 : الإِشَارَةُ إِنَّما تَقُومُ مَقَامَ العَبَارَةِ إِذَا كَانَتْ **مَعْهُودَةً**.

**عوض** : ق4 : أَجْزاءُ العِوَضِ تَنْقَسِمُ على أجزاءِ **المعوَّضِ**، وأجزاءُ الشَّرطِ لا تَنْقَسِمُ على أَجزاءِ المشروطِ.

ق159 : الضَّمَانُ بالتَغْريرِ مَخْصُوصٌ **بِالمُعَاوَضَاتِ**.

ق171 : **العِوَضُ** يُوَزَّعُ عَلَى **المُعَوَّضِ** أَجْزَاءً.

ق230 : المَغْرُورُ فِي **المُعَاوَضَاتِ** التي تَقْتَضِي سَلاَمَةَ **العِوَضَ** جُعِلَ سببًا لِلضَّمَانِ؛ دَفْعًا للضَّرَرِ بِقَدْرِ الإمْكَانِ.

**عين** : ق8 : اخِْتلافُ الأسْبابِ بِمَنْزِلَةِ اختلافِ **الأعْيانِ**.

ق36 : **الأَعْيَانُ** المَضْمُونَةُ بِنَفْسِهَا.

ق94 : الثَّابتُ بالبرهانِ كالثَّابتِ **بالعَيَانِ**.

ق191 : كُلُّ مُخيّرٍ بينَ شَيئَينِ إذَا اختارَ أحدَهُمَا: **تعيّنَ** عليهِ، ولا يعُودُ على الآخَرِ.

ق192 : الكَيْلِيُّ و الوَزْنِيُّ مَبِيعٌ **بِأعيَانِهِمَا**، ثمنٌ بأَوْصَافِهِمَا.

ق198 : لا يصحُّ تَأْجِيلُ **الأَعْيَانِ**.

ق217 : مَا فِي الذِّمَّةِ لاَ **يَتَعَيَّنُ** إلاَّ بِالقَبْضِ.

**(غ)**

**غاب** : ق181 : القضاءُ على **الغائِبِ** لا يجوزُ، إلاّ أَنْ يَكُونَ مَا يُدّعَى بِهِ على **الغائبِ** سببًا لازمًا لما يُدّعى بِهِ على الحاضِرِ.

ق184 : الكِتَابُ مِنَ **الغَائِبِ** كَالخِطَابِ مِنَ الحَاضِرِ.

ق211 : لاَ عِبْرَةَ لِتَارِيخِ **الغَيْبَةِ**.

ق253 : الوَصْفُ فِي الحَاضِرِ لَغُوٌ، وَفِي **الغَائِبِ** مُعْتَبَرٌ.

**غرر** : ق80 : **التَّغرِيرُ** فِي المعاوَضَةِ سَبَبُ الضَّمَانِ؛ دفعًا للضّرَرِ بِقَدْرِ الإمْكانِ.

ق159 : الضَّمَانُ **بالتَغْريرِ** مَخْصُوصٌ بِالمُعَاوَضَاتِ.

ق230 : **المَغْرُورُ** فِي المُعَاوَضَاتِ التي تَقْتَضِي سَلاَمَةَ العِوَضَ جُعِلَ سببًا لِلضَّمَانِ؛ دَفْعًا للضَّرَرِ بِقَدْرِ الإمْكَانِ.

**غرض** : ق49 : الأَيْمَانُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الأَلْفَاظِ والعُرْفِ، لاَ عَلَى **الأَغْرَاضِ**.

ق125 : الدَّفعُ إذا كانَ **لغرضٍ** : لايجوزُ الاسترادُ مادامَ باقِياً.

**غرم** : ق172 **: الغُرْمُ** بِالغُنْمِ.

**غصب** : ق134 : رَدُّ عَيْنِ **المَغْصُوب**ِ هُوَ المُوجَبُ الأصْلِيُّ.

**غفر** : ق263 : **يُغْتَفَرُ** فِي الانْتِهَاءِ مَا لاَ يُغْتَفَرُ فِي الابتدَاءِ.

**غنم** : ق72 1 : الغُرْمُ **بالغُنْم** .

**غير** : ق78 : **تَغْيِيرُ** المشرُوعِ بَاطِلٌ.

ق188 : كُلُّ شرطٍ **يغيِّرُ** حكمَ الشَّرْعِ يَكُونُ باطِلاً.

**(ف)**

**فات** : ق 153 : الصَّرِيْحُ **يُفَوِّتُ** الدَّلاَلَةَ.

**فتا** : ق173 : **الفَتْوَى** فِي حَقِّ الجَاهِلِ كالاجتهادِ فِي حقِّ المُجْتَهِدِ.

**فرد** : ق59 : بَيْعُ الحُقُوقِ لا يجوزُ **بالانْفِرَادِ**.

ق186 : كَلِمَـةُ (كُلٍّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى النَّكِرَةِ أوجَبَتْ عُمُومَ **أَفْرَادِهَا** عَلَى سَبِيلِ الشُّمُولِ دُوْنَ التِّكْرَار.ِ

**فرع** : ق175 : **الفَرْعُ** المُخْتَصُّ بأصلِ وُجُودِهِ يَدُلَّ على وُجُودِ أصْلِهِ.

ق177 : قَدْ يَثْبُتُ **الفَرْعُ** و إِنْ لَمْ يَثْبُتِ الأَصْلُ.

ق262 : يَسْقُطُ **الفَرْعُ** إذا سَقَطَ الأَصْلُ.

**فرق** : ق81 : **تَفريقُ** الصَّفقَة قبل القبْض لاَ يجُوز.

ق154 : صِحَّةُ الحَلِفِ غَيْرُ **مُفَارِقَةٍ** عَنْ صِحَّةِ الإِقْرَارِ، وَعَدَمُهَا عَنْ عَدَمِهَا.

ق212 : لاَ يَجُوزُ **تَفْرِيقُ** الصَّفْقَةِ قَبْلَ التَّمَامِ.

**فسخ** : ق132 : الرُّجُوعُ فِي الهِبَةِ - وَلَوْ بِالتَّرَاضِي- **فَسْخٌ** لِعَقْدِ الهِبَةِ مِنَ الأَصْلِ، وَإِعَادَةُ المِلْكِ القَديمِ لا هبةً.

ق168 : العَقْدُ مَتَى **انْفَسَخَ** بقضاءِ القاضِي لا يَعُودُ إلاَّ بِتَجْدِيدِهِ.

**فسد** : ق15 : إذَا تَعَارَضَ **المَفَسَدَتَانِ** : رُوعِيَ أعظَمُهُمَا ضررًا بارْتِكَابِ أخفِّهِمَا.

ق104 : الجَهَالةُ المُفضِيةُ إلى النِّزاعِ **مُفسِدَةٌ** للعقْدِ.

ق121 : الدَّاخلُ تَحْتَ العَقْدِ عملٌ سليمٌ، و**المُفْسَدُ** غيرُ داخلٍ.

ق122 : دَرْءُ **المفاسِدِ** أولَى مِنْ جَلْبِ المَصَالِحِ.

**فصل** : ق136 : الزِّيَادَةُ **المُنفَصِلَةُ** غَيْرُ المُتَوَلِّدَةِ مِنَ الأصْلِ لاَ تَمْنَعُ الرَّدَّ بالعَيْبِ.

**فضا** : ق104 : الجَهَالةُ **المُفضِيةُ** إلى النِّزاعِ مُفسِدَةٌ للعقْدِ.

**فعل** : ق37 : **الأَفْعَالُ** المُبَاحَةُ لا يَجُوزُ مُبَاشَرَتُهَا إلاَّ بِشَرْطِ أَنْ لاَ يُؤذِي أَحَدًا.

**فوض** : ق79 : **تفويضُ** التَّصرُّفِ فِي مِلْكِ الغَيرِ لاَ يَجُوزُ.

**(ق)**

**قاس** : ق221 : مَا ثَبَتَ عَلَى خِلاَفِ **القِيَاسِ** فَغَيْرُهُ لاَ **يُقَاسُ** عَلَيْهِ.

ق248 : النَصُّ على خلافِ **القياسِ** يَقْتَصِرُ عَلَى مَوْرِدِهِ.

**قال** : ق183 : **القَوْلُ قَوْلُ** القَابِضِ.

ق237 : مَنْ جُعِلَ **القوْلُ قولَهُ**، فِيمَا كَانَ هُوَ خَصْمًا فِيهِ، والشيءُ ممّا يَصِحُّ بَذْلُهُ : كَانَ **القَوْلُ قَوْلَهُ** مَعَ يَمِينِهِ.

**قام** : ق99 : جَازَ **إقامةُ** البَّيِنَةِ مَعَ الإقرارِ في كلِّ موضعٍ يُتوقَّعُ الضررُ مِنْ غيرِالمُقِرِّ لولاها.

ق127 : دليلُ الشَّيءِ فِي الأمورِ الباطنةِ **يقومُ مقامَهُ**.

**قبض** : ق69 : التَّبَرُّعُ لا يتمُّ إلا **بالقبضِ**.

ق81 : تَفريقُ الصَّفقَة قبل **القبْض** لاَ يجُوز.

ق179 : **القَبْضُ** إنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي انتقالِ المِلْكِ، لاَ فِي دَعْوَى المِلْكِ القَدِيمِ.

ق183 : القَوْلُ قَوْلُ **القَابِضِ**.

ق217 : مَا فِي الذِّمَّةِ لاَ يَتَعَيَّنُ إلاَّ **بِالقَبْضِ**.

ق233 : **المَقْبُوض**ُ عَلَى سَوْمِ الشِّرَاءِ مَضْمُونٌ بِقِيمَتِهِ.

**قبل** : ق58 : بَـيِّـنةُ النَّفْيِ غَيْرُ **مَقْبُولَـةٍ**.

ق110 : الحالُ تَدُلُّ على ما **قَبْلَهَا**.

ق254 : الوَصْفُ **يُقَابِلُهُ** شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ إِذَا كَانَ مَقْصُودًا بالتَّنَاوُلِ.

**قتل** : ق266 : يَوْمُ المَوْتِ لاَ يَدْخُلُ تَحْتَ القَضَاءِ، بِخِلاَفِ يَوْمِ **القَتْلِ**.

**قدر** : ق84 : **تَقْدِيْرُ** الشَّرعِ أَوْلَى مِنْ **تقدِيرِ** القاضِي، فَلاَ يَجُوزُ الزِّيادةُ عليهِ.

ق97 : الثَّابتُ بالضَّرورةِ **يتقدَّر**ُ **بقدر**ِ الضَّرورَةِ.

ق220 : مَا أُبِيحَ للضَّرُورَةِ **يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا**.

**قدم** : ق65 : التَّابِعُ لا **يَتَقَدَّمُ** على المَتْبُوعِ.

ق176 : القَدِيمُ يُتْرَكُ عَلَى **قِدَمِهِ**.

**قرب** : ق109 : الحادثُ يُضَافُ إلى **أقربِ** الأوقَاتِ.

**قرر** : ق41 : **إِقْرَارُ** الإِنْسَانِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى غَيْرِهِ.

ق40 : **الإِقْرَار**ُ بَعْدَ الدَّعوَى صَحِيحٌ، دُونَ العَكْسِ.

ق45 : **الإِقْرَارُ** غيرُ معتبرٍ إذا تَضَمَّنَ إبْطَالَ حَقِّ الغَيْرِ.

ق39 : **الإقْرارُ** لا يحتملُ التَّعليقَ.

ق44 : **الإِقْرَارُ** لاَ يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ.

ق42 : **الإقرارُ** لا يكونُ سبـبًا للاستحقاق.

ق43 : **الإِقْرَارُ** لِشَيءٍ لاَ يَبْطُلُ بِالإِنْكَارِ اللاَّحِقِ.

ق38 : **الإقرارُ** ملزمٌ شرعًا كالبيِّنةِ؛ بَلْ أَوْلَى.

ق83 : **التَّقريرُ** أَحَدُ وُجُوهِ السُّنَّةِ.

ق88 : التَّناقضُ لا يمنعُ صحَّةَ **الإقْرارِ** عَلى نفسِهِ.

ق93 : الثَّابتُ بالبيِّنةِ كالثَّابتِ **بإقرارِ** الخصمِ.

ق99 : جَازَ إقامةُ البَّيِنَةِ مَعَ **الإقرارِ** في كلِّ موضعٍ يُتوقَّعُ الضررُ مِنْ غيرِ المُقِرِّ لولاها.

ق131 : الرّجُوعُ مِنَ **الإقْرَارِ** بَاطِلٌ.

ق154 : صِحَّةُ الحَلِفِ غَيْرُ مُفَارِقَةٍ عَنْ صِحَّةِ **الإِقْرَارِ**، وَعَدَمُهَا عَنْ عَدَمِهَا.

ق190 : كُلُّ مَا هُوَ وَاجِبُ الرَّفْعِ بِالاستِرْدَادِ لا يَجُوزُ **تَقْرِيرُهُ**.

ق205 : لاَ تُسْمَعُ البيِّنَةُ عَلَى **المُقِرِّ**.

ق238 : مَنْ عَمِلَ **إِقْرَارُهُ** قُبِلَتْ بَيِّنَتُهُ، وإلاّ فَلاَ.

**قسم** : ق4 : أَجْزاءُ العِوَضِ **تَنْقَسِمُ** على أجزاءِ المعوَّضِ، وأجزاءُ الشَّرطِ لا **تَنْقَسِمُ** على أَجزاءِ المشروطِ.

ق74 : التَّرِكَةُ قبلَ **القسمةِ** مُبْقاةٌ على مِلْكِ المَيِّتِ.

ق82 : **التَّقسيمُ** يَقتَضِي انتفاءَ مُشَارَكَةِ كُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا عَنْ **قِسمِ** صَاحِبِهِ.

**قصد** : ق18 : الاسْتِثْنَاُء فِي **المَقْصودِ** لا التَّابِعِ.

ق34 : الاعْتِبَارُ **لِلْمَقَاصِدِ** والمَعَانِيْ لا للأَلْفاظِ والمَبَانِيْ.

ق48 : الأُمُورُ **بمقاصِدِهَا**.

ق166 : العِبْرَةُ للملفُوظِ نَصًّا دُونَ **المَقْصُودِ**.

ق178 : قَدْ يثبُتُ ضِمْنًا ما لا يثبُتُ **قَصْدًا**.

ق193 : لا يُبَالَى باختلافِ الأَسْبَابِ عندَ سَلاَمَةِ **المَقْصُود**ِ.

ق206 : لاَ يَنْتَصِبُ أَحَدٌ خَصْمًا عَنْ أَحَدٍ بغيرِ إِذْنِهِ **قَصْدًا**، وَكَالَةً ونِيَابَةً وَوِلايَةً.

ق231 : **المَقَاصِدُ** فِي العَرْضِ والعقارِ يتعلّق بصورِهما وأعيانِهما.

ق261 : يَدْخُلُ فِي التَّصَرُّفِ تَبَعًا مَا لاَ يَجُوْزُ أَنْ يَكُونَ **مَقْصُودًا**.

**قصر** : ق150 : شَهَادَةٌ **قَاصِرَةٌ** يُتِمُّهَا غَيْرُهُمْ : تُقْبَلُ.

ق180 : القضاءُ **مقتصرٌ** على المقضيِّ عليهِ ولا يتعدَّى إلى غَيرِهِ.

**قضى** : ق12 : إذَا تَعَارَضَ المانِعُ و**المُقْتَضِي** : يُقدَّمُ المانِعُ.

ق84 : تَقْدِيْرُ الشَّرعِ أَوْلَى مِنْ تقدِيرِ **القاضِي**، فَلاَ يَجُوزُ الزِّيادةُ عليهِ.

ق92 : الثَّابتُ **اقتضاءً** كالثابتِ نصًّا.

ق128 : الدُّيُونُ **تُقْضَى** بأَمثَالِهَا.

ق182 : **القَضَاء**ُ الضِّمْنِيُّ لا يُشتَرَطُ لَهُ الدّعْوَى والخُصُومَةُ.

ق181 : **القضاءُ** على الغائِبِ لا يجوزُ، إلاّ أَنْ يَكُونَ مَا يُدّعَى بِهِ على الغائبِ سببًا لازمًا لما يُدّعى بِهِ على الحاضِرِ.

ق180 : **القضاء**ُ مقتصرٌ على **المقضي**ِّ عليهِ ولا يتعدَّى إلى غَيرِهِ.

ق168 : العَقْدُ مَتَى انْفَسَخَ بقضاءِ **القاضِي** لا يَعُودُ إلاَّ بِتَجْدِيدِهِ.

ق203 : لا يُحلِّفُ **القَاضِي** عَلَى حقٍّ مَجْهُولٍ.

ق222 : مَا عَمَّتْ بَلِيَّتُهُ خَفَّتْ **قَضِيَّتُهُ**.

ق232 : **المَقْضِيُّ** عَلَيْهِ فِي حَادِثَةٍ : لاَ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ ولا بَيِّنَتُهُ.

ق252 : الوَاجِبُ شَرْعًا لا يَحْتَاجُ إلى **قَضَاءٍ**.

**قطع** : ق98 : الثَّابِتُ **قَطْعًا** أو ظَاهِرًا لا يُؤَخَّرُ لموهومٍ.

**قلب** : ق185 : كُلُّ كفالةٍ تَنْعَقِدُ غَيْرُ موجِبةٍ للرّدِ لا **تَنْقَلِبُ** مُوجِبَةً أبدًا.

**قوم** : ق208 : لاَ **تُقَوَّمُ** المنافِعُ في أنفُسِهَا، وإنَّمَا **تَتَقَوَّمُ**؛ لدَفْعِ ضرورةِ الحاجةِ.

**قوي** : ق56 : بِنَاءُ **القَوِي**ِّ على الضَّعِيْفِ فَاسِدٌ.

**(ك)**

**كال** : ق192 : **الكَيْلِي**ُّ و الوَزْنِيُّ مَبِيعٌ بِأعيَانِهِمَا، ثمنٌ بأَوْصَافِهِمَا.

**كتب** : ق184 : **الكِتَابُ** مِنَ الغَائِبِ كَالخِطَابِ مِنَ الحَاضِرِ.

**كرر** : ق186 : كَلِمَـةُ (كُلٍّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى النَّكِرَةِ أوجَبَتْ عُمُومَ أَفْرَادِهَا عَلَى سَبِيلِ الشُّمُولِ دُوْنَ **التِّكْرَار**.ِ

**كفل** : ق107 : جَهَالَةُ **المَكْفُولِ** لَهُ تُبطِلُ **الكفالة**َ، وكذا جهالةُ **المكفولِ** عنهُ.

ق185 : كُلُّ **كفالةٍ** تَنْعَقِدُ غَيْرُ موجِبةٍ للرّدِ لا تَنْقَلِبُ مُوجِبَةً أبدًا.

ق201 : لاَ تَصِحُّ **الكفالةُ** إلاّ بِدَيْنٍ صَحِيحٍ.

**كل** : ق51 : البَعْضُ لاَ يَزِيْدُ عَلَى **الكُلِّ** إلاَّ فِي مَسْأَلةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ إذَا قَالَ الرَّجُلُ لامرأتِهِ : أَنْتِ عليَّ كَظَهْرِ أُمِّي.

ق188 : **كُلُّ** شرطٍ يغيِّرُ حكمَ الشَّرْعِ يَكُونُ باطِلاً.

ق187 : كَلِمَةُ **(كُلٍّ)** إِذَا دَخَلَتْ عَلَى المَعْرِفَةِ أوْجَبَتْ عُمُومَ أجْزَائِهِ.

ق186 : كَلِمَـةُ **(كُلٍّ)** إِذَا دَخَلَتْ عَلَى النَّكِرَةِ أوجَبَتْ عُمُومَ أَفْرَادِهَا عَلَى سَبِيلِ الشُّمُولِ دُوْنَ التِّكْرَار.ِ

**كلف** : ق85 : **التَّكليف**ُ بِحسبِ الوُسْعِ.

**كلم** : ق20 : الاستثناءُ **تكلُّمٌ** بالبَاقِي.

ق33 : إِعْمَالُ **الكَلاَمِ** أَوْلَى مِنْ إهمالِهِ متَى أَمْكَنَ، وإذَا لمْ يمكِنْ أُهْمِلَ.

ق135 : الرَّسُولُ مُعبّرٌ وسَفيرٌ، **فَكَلاَمُهُ** كَكَلاَمِ المُرْسِلِ.

**(ل)**

**لحق** : ق152 : الشَّيءُ إِنَّمَا **يُلْحَقُ** بِغَيْرِهِ إِذَا تَسَاوَيَا مِنْ جَمِيعِ الوُجُوهِ.

**لزم** : ق38 : الإقرارُ **ملزمٌ** شرعًا كالبيِّنةِ؛ بَلْ أَوْلَى.

ق151 : الشَّيُء إِذَا ثَبَتَ ثَبَتَ بِجَميعِ **لَوَازِمِهِ**.

**لفظ** : ق34 : الاعْتِبَارُ لِلْمَقَاصِدِ والمَعَانِيْ لا **للأَلْفاظِ** والمَبَانِيْ.

ق49 : الأَيْمَانُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى **الأَلْفَاظِ** والعُرْفِ، لاَ عَلَى الأَغْرَاضِ.

ق166 : العِبْرَةُ **للملفُوظِ** نَصًّا دُونَ المَقْصُودِ.

ق213 : **اللَّفْظُ** إِذَا كَانَ لَهُ مَعْنًى حَقِيقِيٌّ مُسْتَعْمَلٌ ، وَمَعْنًى مَجَازِيٌّ مُتَعَارَفٌ : يُرَجَّحُ المَعْنَى الحَقِيقِيُّ عندَ أَبِي حنيفةَ –رَحِمَهُ اللَّهُ- وعندَهُمَا – رَحِمَهُمَا اللَّهُ- : المَجَازِيُّ.

**(م)**

**مثل** : ق128 : الدُّيُونُ تُقْضَى **بأَمثَالِهَا**.

**مضى** : ق133 : الرُّجُوعُ إثباتٌ فِي **المَاضِي** ونفيٌ فِي الحَالِ، والجُحُودُ نفيٌ فِيهِمَا.

**معنى**  : ق210 : لاَ يَجُوزُ إِرَادَةُ **المَعْنَى** الحَقِيقِيِّ وَالمَجَازِيِّ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ.

**مكن** : ق158 : الضَّرَرُ مَدْفُوعٌ بِقَدْرِ **الإمْكَان**.

**ملك** ق46 : الأَمْرُ بالتَّصَرُّفِ فِي **مِلْكِ** الغَيْرِ بَاطِلٌ.

ق62 : البيعُ لا يُزِيلُ **مِلْكَ** اليدِ مَا لَمْ يتَّصلْ إليهِ الثَّمَنُ.

ق68 : تَبَدُّلُ سببِ **المِلْكِ** قائمٌ مقامَ تبدُّلِ الذَّاتِ.

ق74 : التَّرِكَةُ قبلَ القسمةِ مُبْقاةٌ على **مِلْكِ** المَيِّتِ.

ق79 : تفويضُ التَّصرُّفِ فِي **مِلْكِ** الغَيرِ لاَ يَجُوزُ.

ق86 : **تمليكُ** الدَّينِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عليهِ الدّينُ لا يجوزُ.

ق174 : فِي كُلِّ مَوْضِعٍ **يملكُ** المدفوعُ إليهِ المالَ المدفوعَ إليهِ مقابَلاً **بِمِلْكٍ** : فإنَّ المأمورَ يرجعُ بِلاَ شَرْطٍ ، وإلاَّ فَلاَ.

ق179 : القَبْضُ إنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي انتقالِ **المِلْكِ** لاَ فِي دَعْوَى **المِلْكِ** القَدِيمِ.

ق199 : لاَ يَصِحُّ **تَمْلِيكُ** الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدّينُ.

ق196 : لا **يَمْلِكُ** أحدٌ إثباتَ **ملكٍ** لغيرِهِ بلا اخْتِيَارِهِ.

ق214 : لَوْ حَكَى مَا لاَ **يَمْلِكُ** استئنافَهُ للحالِ لا يصدَّقُ فيمَا حَكَى بِلاَ بَيِّنَةٍ.

ق240 : مَنْ لاَ **يَمْلِكُ** التَّنْجِيزَ لاَ **يَمْلِكُ** التَّعْلِيقَ.

ق241 : مَنْ **مَلَكَ** شَيْئًا **يَمْلِكُ** مَا هُوَ مِنْ ضَرُورَاتِهِ.

ق239 : مَنْ **يَمْلِكُ** التَّنْجِيْزَ **يَمْلِكُ** التَّعْلِيْقَ.

ق242 : مَنْ **مَلَكَ** شَيْئًا **يَمْلِكُ** كُلَّ جُزْءٍ مِنْ أجْزَائِهِ.

**منع** : ق12 : إذَا تَعَارَضَ **المانِعُ** والمُقْتَضِي : يُقدَّمُ **المانِعُ**.

ق13 : إذَا زالَ **الـمانعُ** عـادَ الـممنُوعُ.

ق234 : **المُمتَنِعُ** عَادَةً **كَالمُمْتَنِعِ** حَقِيقَةً.

**موت** : ق74 : التَّرِكَةُ قبلَ القسمةِ مُبْقاةٌ على مِلْكِ **المَيِّتِ**.

ق246 : **الموتُ** يُنَافِي المُوجِبَ لاَ المُبْطِلَ.

ق266 : يَوْمُ **المَوْتِ** لاَ يَدْخُلُ تَحْتَ القَضَاءِ، بِخِلاَفِ يَوْمِ القَتْلِ.

**مول** : ق113 : الحرمةُ تَتَعدَّى فِي **الأموالِ** مَعَ العلمِ بها إلا في حقِّ الوارِثِ.

**(ن)**

**ناب** : ق251 : **النِّيَابَةُ** تَجْرِي فِي الاستِحْلاَفِ، لاَ الحَلِفِ.

**نجز** : ق240 : مَنْ لاَ يَمْلِكُ **التَّنْجِيز**َ لاَ يَمْلِكُ التَّعْلِيقَ.

ق239 : مَنْ يَمْلِكُ **التَّنْجِيْزَ** يَمْلِكُ التَّعْلِيْقَ.

**نزع** : ق104 : الجَهَالةُ المُفضِيةُ إلى **النِّزاعِ** مُفسِدَةٌ للعقْدِ.

**نزل** : ق108 : الحاجةُ **تُنَزَّلُ** منزلةَ الضَّرورةِ، عامَّةً كانتْ أو خاصَّةً.

**نصب** : ق206 : لاَ **يَنْتَصِبُ** أَحَدٌ خَصْمًا عَنْ أَحَدٍ بغيرِ إِذْنِهِ قَصْدًا، وَكَالَةً ونِيَابَةً وَوِلايَةً.

**نظر** : ق117 : حكمُ الخفيِّ : **النَّظر**ُ فيه؛ ليُعلمَ أنَّ خفاهُ لزيادةٍ أو

نُقصانٍ فَيَظْهَرَ المُرَادُ.

**نصص** : ق89 : **التَّنصِيصُ** عَلَى الموجَبِ عندَ حصولِ الموجِبِ ليسَ بِشَرْطٍ.

ق90 : **التَّنْصِيصُ** لاَ يوجِبُ التَّخْصِيصَ.

ق245 **: المَنْصُوصُ** لاَ يَنُوْبُ أَخَاهُ.

ق248 : **النَصُّ** على خلافِ القياسِ يَقْتَصِرُ عَلَى مَوْرِدِهِ.

ق247 : **النَصُّ** : مِنْ وُجُوهِ البَيَانِ، يَتَرَجَّحُ عَلَى الظَّاهِرِ، والمفسَّرُ عليهما، والمُحْكَمُ على الكُلِّ.

**نفع** : ق208 : لاَ تُقَوَّمُ **المنافِعُ** في أنفُسِهَا، وإنَّمَا تَتَقَوَّمُ؛ لدَفْعِ ضرورةِ الحاجةِ.

**نفى** : ق35 : اعْتِبَارُ المعنَيَيْنِ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ لا يَجُوزُ بِلاَ مُرَجِّحٍ فِي الإِثْبَاتِ، ويجوزُ فِي **النَّفْيِ**.

ق58 : بَـيِّـنةُ **النَّفْيِ** غَيْرُ مَقْبُولَـةٍ.

ق133 : الرُّجُوعُ إثباتٌ فِي المَاضِي و**نفيٌ** فِي الحَالِ، والجُحُودُ **نفيٌ** فِيهِمَا.

ق265 : اليَمِينُ أَبَدًا يَكُونُ عَلَى **النَّفْيِ**.

**نقض** : ق88 : **التَّناقضُ** لا يمنعُ صحَّةَ الإقْرارِ عَلى نفسِهِ.

ق87 : **التَّنَاقُضُ** يُفسدُ الدّعوَى.

ق235 : مَنْ سَعَى فِي **نَقْضِ** مَا تمَّ مِنْ جِهَتِهِ فَسَعْيُهُ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ.

**نقل** : ق179 : القَبْضُ إنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي **انتقال**ِ المِلْكِ، لاَ فِي دَعْوَى المِلْكِ القَدِيمِ.

**نكر** : ق43 : الإِقْرَارُ لِشَيءٍ لاَ يَبْطُلُ **بِالإِنْكَار**ِ اللاَّحِقِ.

ق186 : كَلِمَـةُ (كُلٍّ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى **النَّكِرَةِ** أوجَبَتْ عُمُومَ أَفْرَادِهَا عَلَى سَبِيلِ الشُّمُولِ دُوْنَ التِّكْرَار.ِ

ق194 : لا يَجُوزُ للمدَّعَى عليهِ **الإنكار**ُ إذا كَانَ عالمًا بالحَقِّ.

ق227 : المَعْرِفَةُ لاَ تَدْخُلُ تَحْتَ **النَّكِرَةِ** فِي الأَيْمَانِ إلاَّ مَعْرِفَةً فِي الجَزَاءِ.

**نهى** : ق115 : الحكمُ **يَنْتَهِي بانتهاءِ** علَّتِهِ.

ق249 : **النَّهْيُ** يُقرِّرُ المَشْرُوعِيَّةَ عِنْدَنَا.

ق263 : يُغْتَفَرُ فِي **الانْتِهَاء**ِ مَا لاَ يُغْتَفَرُ فِي الابتدَاءِ.

**نول** : ق119 : الخاصُّ **يتناول**ُ المخصوصَ قطعًا.

**نوى** : ق195 : لاَ ثَوَابَ إلا **بالنِّيَّةِ**.

ق250 : **النِيّةُ** تعملُ فِي المُحْتمِلاتِ، لاَ فِي المَوْضُوعَاتِ.

**(هـ)**

**هلك** : ق258 : **هَلاَكُ** المَبِيعِ فِي يَدِ المُشْتَرِي بِشِرَاءٍ بَاطِلٍ لَيْسَ بِمَضْمُونٍ.

**همل** : ق33 : إِعْمَالُ الكَلاَمِ أَوْلَى مِنْ **إهمالِهِ** متَى أَمْكَنَ، وإذَا لمْ يمكِنْ **أُهْمِلَ**.

**(و)**

**وجب** : ق50 : **إِيجَاب**ُ العَبْدِ مُعْتَبَرٌ **بِإِيجَابِ** اللَّهِ تَعَالَى.

ق77 : تُعتَبَرُ صفةُ الوقتِ فِي نُقْصَانِ **الوَاجِبِ** وَكَمَالِهِ.

ق89 : التَّنصِيصُ عَلَى الموجَبِ عندَ حصولِ **الموجِبِ** ليسَ بِشَرْطٍ.

ق124 : دَفْعُ ما ليسَ **بواجبٍ** عليهِ يَسْتَرِدُّهُ.

ق185 : كُلُّ كفالةٍ تَنْعَقِدُ غَيْرُ **موجِبةٍ** للرّدِ لا تَنْقَلِبُ **مُوجِبَةً** أبدًا.

ق190 : كُلُّ مَا هُوَ **وَاجِبُ** الرَّفْعِ بِالاستِرْدَادِ لا يَجُوزُ تَقْرِيرُهُ.

ق252 : **الوَاجِب**ُ شَرْعًا لا يَحْتَاجُ إلى قَضَاءٍ.

**وجد** : ق28 : وَاعْلَمْ أنَّ الأَصْلَ فِي الصِّفَاتِ الأَصْلِيَّةِ **الوُجُود**ُ.

ق175 : الفَرْعُ المُخْتَصُّ بأصلِ **وُجُودِهِ** يَدُلَّ على **وُجُودِ** أصْلِهِ.

**ورث** : ق102 : الجَمْعُ المذكورُ في **المِيرَاثِ** اثْنَانِ.

ق113 : الحرمةُ تَتَعدَّى فِي الأموالِ مَعَ العلمِ بها إلا في حقِّ **الوارِثِ**.

**وزع** : ق171 : العِوَضُ **يُوَزَّعُ** عَلَى المُعَوَّضِ أَجْزَاءً.

**وزن** : ق192 : الكَيْلِيُّ و **الوَزْنِيُّ** مَبِيعٌ بِأعيَانِهِمَا، ثمنٌ بأَوْصَافِهِمَا.

**وسع** : ق85 : التَّكليفُ بِحسبِ **الوُسْعِ**.

**وصف** : ق253 : **الوَصْفُ** فِي الحَاضِرِ لَغُوٌ، وَفِي الغَائِبِ مُعْتَبَرٌ.

ق254 : **الوَصْفُ** يُقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ إِذَا كَانَ مَقْصُودًا بالتَّنَاوُلِ.

**وصى** : ق255 : **الوَصِيَّةُ** اسْتخْلاَفٌ بَعْدَ انقطَاعِ ولايةِ **المُوصِي**.

**وضع** : ق143 : السُّكُوتُ فِي **مَوْضِعِ** الحَاجَةِ إلى البَيَانِ تَمَامُ البَيَانِ.

ق167 : العُرْفُ قاضٍ على **الوَضْع**ِ.

ق174 : فِي كُلِّ **مَوْضِعٍ** يملكُ المدفوعُ إليهِ المالَ المدفوعَ إليهِ مقابَلاً بِمِلْكٍ : فإنَّ المأمورَ يرجعُ بِلاَ شَرْطٍ ، وإلاَّ فَلاَ.

**وقت** : ق29 : الأَصْلُ إِضَافَةُ الحَادِثِ إلى **أقرَبِ** أوْقَاتِهِ.

ق77 : تُعتَبَرُ صفةُ **الوقتِ** فِي نُقْصَانِ الوَاجِبِ وَكَمَالِهِ.

ق109 : الحادثُ يُضَافُ إلى **أقربِ** الأوقَاتِ.

**وقع** : ق47 : الأَمْرُ يُفِيدُ وُجُوبَ **إِيْقَاعِ** الفِعْلِ مَرَّةً.

**وقف** : ق146 : شَرْطُ **الوَاقِفِ** كَنَصِّ الشَّارِعِ.

**وكل** : ق30 : الأَصْلُ فِي **الوَكَالَةِ** الخُصُوصُ، وفِي المُضَارَبَةِ العُمُومُ.

**ولي** : ق144 : السُّلْطَانُ **وَلِيُّ** مَنْ لاَ **وَلِيَّ** لَهُ.

ق236 : مَنْ لاَ **يَلِي** غَيْرَهُ لا يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ في حَقِّهِ.

ق256 : **الولايةُ** الخاصَّةُ أَوْلَى مِنَ الولايةِ العامَّةِ.

**وهب** : ق132 : الرُّجُوعُ فِي **الهِبَةِ** - وَلَوْ بِالتَّرَاضِي- فَسْخٌ لِعَقْدِ **الهِبَةِ** مِنَ الأَصْلِ، وَإِعَادَةُ المِلْكِ القَديمِ لا **هبةً**.

**وهم** : ق228 : المَعْلُومُ لاَ يُؤَخَّرُ **للمَوْهُومِ**.

**(ي)**

**يمن** : ق49 : **الأَيْمَانُ** مَبْنِيَّةٌ عَلَى الأَلْفَاظِ والعُرْفِ، لاَ عَلَى الأَغْرَاضِ.

ق61 : البَيِّنَاتُ شُرِعَتْ لإثْبَاتِ خِلاَفِ الظَّاهِرِ، و**اليَمِيْنُ** لإبقَاءِ الأَصْل.

ق227 : المَعْرِفَةُ لاَ تَدْخُلُ تَحْتَ النَّكِرَةِ فِي **الأَيْمَانِ** إلاَّ مَعْرِفَةً فِي الجَزَاءِ.

ق265 : **اليَمِينُ** أَبَدًا يَكُونُ عَلَى النَّفْيِ.

**يوم** : ق266 : **يَوْمُ** المَوْتِ لاَ يَدْخُلُ تَحْتَ القَضَاءِ، بِخِلاَفِ **يَوْمِ** القَتْلِ.

1. () هذه الافتتاحية مقتبسـة من حديث شريف، أخرجه الإمام مسلم، كتاب الـجمعة، باب تخفيف الصلاة   
    والخطبة، 2/593، ح 868. [↑](#footnote-ref-1)
2. () أنوار البروق في أنواء الفروق، 1/3. [↑](#footnote-ref-2)
3. () تقرير القواعد وتحرير الفوائد، 1/ 4. [↑](#footnote-ref-3)
4. () الأشباه والنظائر، 1/56-57. [↑](#footnote-ref-4)
5. () الأشباه والنظائر، ص 14. [↑](#footnote-ref-5)
6. () ذكر منها صاحب كشف الظنون 14 مصنفًا، وزاد عليها محمد مطيع الحافظ فأوصلها إلى 27 مصنفًا، وزاد عليها د. علي الندوي فأوصلها إلى 32 مصنفًا، كما أحصى منها شيخنا د. يعقوب الباحسين 43 مصنفًا.

   انظر: كشف الظنون، 1/98-100؛ مقدمة محقق (الأشباه والنظائر) لا بن نجيم (طبعة دار الفكر)، 10-14؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي؛ ص 471-475؛ ولشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص 360-370. [↑](#footnote-ref-6)
7. () غمز عيون البصائر، 1/ 5-6. [↑](#footnote-ref-7)
8. () انظر منه: ص 14. [↑](#footnote-ref-8)
9. () القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص 170. [↑](#footnote-ref-9)
10. () انظر: مقدمة تحقيق د. أحمد بن حميد لقواعد المقـّري، 1/126؛ القواعد الفقهية لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص 359. [↑](#footnote-ref-10)
11. () وتمام عبارة ابن نجيم: «...وهو فن الفروق، ذكرت فيها من كل باب شيئًا، جمعتها من فروق الإمام الكرابيسي المسمى بتلقيح المحبوبي » (ص 455).

    ويشكل هنا أن الكرابيسي غير المحبوبي، وكل منهما له كتاب مستقل ومحقق في الفروق (انظر: كشف الظنون، 2/1257؛ مقدمة تحقيق د. محمد طموم لفروق الكرابيسي، 8-10؛ مقدمة تحقيق د. عمر   
    السبيل لإيضاح الدلائل، 1/28-29؛ مقدمة تحقيق د. أبو الأجفان وأبو فارس لفروق أبي الفضل مسلم الدمشقي، ص 37)، ومما يزيد الأمر إشكالاً أن البغدادي في -هدية العارفين، 1/204- نسب تلقيح العقود -كذا بالدال- إلى الكرابيسي.

    وقد دفع صاحبُ غمز عيون البصائر-4/284- هذا الإشكال عند تعليقه على كلام ابن نجيم الآنف الذكر بقوله: « أقول: الصواب:( ومن فروق المحبوبي المسمى بتلقيح المحبوبي)، فإنهما كتابان لا كتاب واحد، ودعوى أنه اشتبه عليه أحد الكتابين بالآخر بعيد جدًّا، غاية ما في الباب أنه وقع سهوًا من قلم الناسخ الأول؛ لسقوط ما ذكرنا أنه الصواب ». [↑](#footnote-ref-11)
12. () انظر منه: ص 431، 455. [↑](#footnote-ref-12)
13. () انظر: كشف الظنون، 1/99. [↑](#footnote-ref-13)
14. () القواعد الفقهية لـِ د. علي الندوي، ص 170. [↑](#footnote-ref-14)
15. () انظر: رد المحتار شرح الدر المختار، 1/170؛ القواعد الفقهية لـِ د. علي الندوي، ص 175-176. [↑](#footnote-ref-15)
16. () سوف يأتي تفصيل هذه المزيّة، وبيان مزايا أُخر عند الحديث عن منهج الكتاب، ومحاسنه، ومن استفاد منه، ص64، 112، 100. [↑](#footnote-ref-16)
17. () لا شكّ أن بدر الدين الزركشي الشافعي (ت794) - صاحب (المنثور في القواعد)- سبق المؤلف في ترتيب القواعد على حسب حروف المعجم، إلا أن الزركشي يُدخل تحت الحرف الواحد كثيرًا من الموضوعات التي تبدأ بذلك الحرف، وليست قواعد مثل:( الإباحة، الأبنية، الأذان، الإكراه..).

    فهذه الموضوعات ذكرها تحت الألف، وهي ليست قواعد.

    بخلاف ناظر زاده، فإنه لا يذكر تحت الألف -مثلاً- إلا قواعد تبدأ بحرف الألف، وهكذا.

    هذا وجه الاختلاف بينهما من جهة الترتيب، أما من جهة المادة العلمية فهما متباينان تمامًا. [↑](#footnote-ref-17)
18. () انظر: موسوعة القواعد الفقهية لـِ د. محمد البورنو، 1/15. [↑](#footnote-ref-18)
19. () مقدمة تحقيق د. أحمد بن حميد لقواعد المقّري، 1/136،140. [↑](#footnote-ref-19)
20. () وهي نسخة (هـ). [↑](#footnote-ref-20)
21. () انظر هذا الفهرس، ص 1267. [↑](#footnote-ref-21)
22. () من الآية رقم (14) من سورة (لقمان). [↑](#footnote-ref-22)
23. () من الآية رقم (24) من سورة (الإسراء). [↑](#footnote-ref-23)
24. () وليقف من يريد الاستزادة في التعرّف على المؤلف على الجهد الذي تم بذله في هذه الرسالة؛ ليبدأ مما انتهى منه غيره: يمكن بيان هذا الجهد على النحو الآتي:

    **لقد تم البحث عن الترجمة من خلال خمسة محاور:**

    **الأول**: البحث في كتب التراجم والتأريخ، المطبوعة والمخطوطة.

    **الثاني:** البحث في كتب الببليوجرافيا (وتدخل فيها فهارس الكتب والمخطوطات).

    **الثالث**: كتب الفقه وأصوله وقواعده، ولا سيما الحنفي منها.

    **الرابع**: الاستفادة من برامج الحاسوب المخزنة في بعض المكتبات.

    **الخامس**: سؤال العلماء والباحثين، والاستفادة من خبراتهم.

    **أما المحور الأول**: فقد بحثت في جميع ما وجدته من مظان ترجمة حياة المؤلف من كتب التراجم والتأريخ المطبوعة في المكتبات الآتية: مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود، ومكتبة الملك فهد الوطنية، ومركز الملك فيصل، ومكتبة وزارة التخطيط -وجميعها في الرياض-، ومكتبة الظاهرية بدمشق، ومكتبة مركز آسام باستنابول، ومكتبة رجب باشا بتيره (قرب مدينة إزمير بتركيا)، بالإضافة إلى أهم المكتبات التجارية بالرياض، كالرشد والعبيكان والشقري.

    كما بحثت في كتب التراجم والتأريخ **المطبوعة والمخطوطة** في المكتبات الآتية: مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة النبوية -قسم عارف حكمت-، ومكتبة المسجد النبوي، ومكتبة السليمانية باستانبول، ومكتبة الأسد بدمشق، ومكتبة دار الكتب المصرية، وجامع الأزهر، وجامعة الأزهر، ومعهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

    **أما المحور الثاني:** فقد بحثت في كتب الببليوجرافيا وفهارس المخطوطات في أغلب المكتبات السابقة، ولا سيما مكتبات: جامعة الإمام، وجامعة الملك سعود، ومركز الملك فيصل، والسليمانية، والظاهرية، والأسد، ودار الكتب المصرية، وجامع الأزهر، وجامعته. كما أن المكتبات الثلاث الأول قد تم البحث فيما تحتويه من فهارس   
    ضخمة للمخطوطات في جميع أنحاء العالم، وقد بحثت فيها كتابًا كتابًا، ولم أترك منها إلا ما كان بلغةٍ لا أفهمها، أو كونه غير مفهرس، مما يستدعي الأمر قراءته صفحة صفحة.

    **أما المحور الثالث**: فقد بحثت في جميع ما وجدته من كتب الفقه الحنفي وأصوله وقواعده المتأخرة عن المؤلف، والمحفوظة في مكتبة جامعة الإمام، كما بحثت في سبعة شروح خطية للأشباه والنظائر لابن نجيم (المحفوظة في معهد البحوث العلمية التابع لجامعة أم القرى بمكة المكرمة ).

    **أما المحور الرابع**: فقد تم البحث في أجهزة الحاسوب الموجودة في المكتبات الآتية: جامعة الإمام، وجامعة الملك سعود، ومركز الملك فيصل، ومركز آسام باستانبول، وهيئة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ومكتبة الأسد بدمشق بالإضافة إلى البرامج الشخصية المتخصصة ببعض العلوم الشرعية والتأريخ.

    **أما المحور الخامس**: فقد سألت طائفة من العلماء والباحثين، وكثير منهم تكرموا مشكورين بالبحث عنه بأنفسهم.

    **فمن أهم من قاموا بالبحث عنه بأنفسهم:**

    شيخنا د. يعقوب الباحسين.

    شيخنا د. أحمد العنقري.

    د. سهيل صابان (الباحث في قسم الكتب العثمانية والتركية في مكتبة الملك فهد الوطنية).

    د. إبراهيم عافس (الباحث بمركز الملك فيصل).

    د. محمود الميرة.

    د. عبدالعليم محمدين.

    الشيخ عبدالرحمن بكر الملا (الحنفي).

    د. الحاج أحمد أوز دمير (رئيس قسم التأريخ الإسلامي وفنونه، في كلية الإلهيات بجامعة قرادنيز، بمدينة ربزة بتركيا).

    الأستاذ فكري الجزار (صاحب كتاب مداخل المؤلفين والأعلام العرب، والباحث في مكتبة الملك فهد   
    الوطنية).

    **10**- شامل الشاهين (مدير مركز البلقان للدراسات والأبحاث العلمية باستانبول).

    **11**- آدم كارادنبز (المتخرج من كلية الإلهيات بإزمير بتركيا).

    **12**- أيوب سعيد قايا (الباحث في مركز آسام بتركيا، والذي يعد رسالة للدكتواه في أصول الفقه).

    **ومن أهم من سألتهم فأجابوني مباشرة:**

    شيخنا العلامة عبدالله الغديان.

    الأستاذ مصطفى الزرقا.

    أ. د. أحمد فهمي أبو سنة.

    د. علي الندوي.

    د. أكرم أوزيقان.

    د. مقداد يالجن.

    د. محمد بن عبدالغفار الشريف.

    الشيخ محمد أمين سراج (المفتي في جامع الفاتح في استانبول).

    الشيخ محمد صواش (في استانبول).

    الشيخ محمد صالح دميرقان (في استانبول).

    د. عابد ياشار (في استانبول).

    د. عبدالعزيز بايندر (في استانبول).

    د. عبدالقادر شنر (الأستاذ في جامعة التاسع من إيلول بإزمير).

    د. محمد أفندي أُوعلي (أستاذ الحديث في جامعة مرمرة باستانبول).

    الشيخ عبدالرزاق الحلبي (مدير الجامع الأموي في دمشق، ورئيس علماء الحنفية في سوريا).

    بالإضافة إلى هؤلاء كانت هناك طائفة من الباحثين قد تفضلوا مشكـورين بتخصيص جزء من أوقاتهم للبحث عن الترجمة، وفق خطة مقترحة سلمتها لهم، وهم:

    **1**- د. محمد أفا (في استانبول، وقد حصل على الدكتواره في الفقه من جامعة أم القرى).

    **2**- الأستاذ مصطفى قرا الهلالي (مدير مركز الفرقان للأبحاث العلمية والدراسات في استانبول).

    **3**- الأستاذ أكرم حسن العلبي (في دمشق، وهو صاحب كتاب تكملة شـذرات الذهب، ومن المهتمين بدراسة أحداث القرن الحادي عشر الهجري).

    **4**- د. عبدالهادي علي إبراهيم (أستاذ أصول الفقه المساعد بكلية الشريعة والقانون بأسيوط).

    **5**- الشيخ يحيى محمد عثمان مستان (المفتي بدار الإفتاء التابعة لمكتبة بـيرمحمد خان في مدينة أحمد آباد بالهند).

    **6**- الشيخ شكيل محمد عتيق القاسمي (المدرس بمدرسة جامع العلوم بمدينة كانفور بالهند).

    وهذه الخطة ذكرت فيها معلومات مختصرة عن المؤلف وكتابه، ثم اقترحت عددًا من الطرق الموصلة إلى   
     الترجمة. إلا أنهـم لم يعثروا على جديد.

    وحيث إن هذه الطرق قد سرت عليها: يناسب سردها على النحو الآتي:

    **1-** البحث عن اسم العالم مباشرة في كتب التراجم و التأريخ،سواء كانت مطبوعة أم مخطوطة (ولاسيما الكتب المكتوبة باللغة العثمانية أو التركية )، ويجب أن تكون هذه الكتب ألفت في القرن الحادي عشر الهجري فما فوق.

    **2-** البحث عن كتابه: « ترتيب اللآلي في سلك الأمالي »، فقد يُذكر ناظرزاده تبعا للكتاب.

    **3-** البحث عن ترجمة شيخه أبي سعيد بن أسعد(ت 1072هـ)، فقد يذكر ناظر زاده من بين تلاميذه.

    **4-** البحث عن ترجمة عبد الرحمن بن الشيخ محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده (ت1078هـ)،صاحب   
     كتاب (مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر )، فقد يكون هذا العالم ابنا لناظر زاده.

    **5-** البحث عن ترجمة النّسّاخ للكتاب، ومنهم:

    **أ**- الشيخ محمد بن الشيخ عبد الله بن الشيخ زكريا القدسي،من نسل تميم الداري (كان حيا عام 1168هـ).

    **ب** - عبد الكريم بن عبد الرحمن اليكشهري، الشهير بشيخ عجم (كان حيا عام 1065هـ).

    **7-** الكتاب نسب خطأ لأحمد بن عبد الرحمن البشكطاشي(ت 1136هـ )، ـ وممن نسبه إليه صاحبا: هدية   
     العارفين، 1/170؛ ومعجم المؤلفين،1/166 ـ فبالبحث عن ترجمته قد يشار إلى ناظر زاده.

    **8-** من الكتب التي استفادت من كتاب (ترتيب اللآلي) استفادة كبيرة: (مجامع الحقائق )لأبي سعيد الخادمي (ت 1176هـ )، فبالبحث عن ترجمته، وفي مؤلفاته قد يشيد بناظر زاده.

    **9-** البحث في كتب التأريخ العثماني.

    **10-** البحث في أجهزة الحاسوب الموجودة في المكتبات العامة، وفي الأقراص المحتوية على برامج شرعية وتأريخية.

    **11-** أو أي طريقة أخرى توصّل إلى ترجمة حياة ناظرزاده.

    **وفي نهاية هذا الهامش**: يناسب بيان أهم المراجع التي تم البحث فيها دون العثور على الترجمة، مع الاكتفاء بآكد مظان الترجمة من المراجع غير المشهورة، وهي على النحو الآتي:

    أزهار البستان في طبقات الأعيان ( ويسمى بالأزهار الطيبة)، لعبدالستار بن عبداللطيف الدهلوي الحنفي (ت1355هـ) (مخطوط بمكتبة الحرم المدني، برقم 4/920).

    أسماء الكتب لرياضي زاده (القرن الحادي عشر).

    تاريخ سلسلة علماء (مخطوط باللغة العثمانية، بمكتبة السليمانية، فهرس أسعد أفندي، برقم 2142).

    تراجم الأعيان من أبناء الزمان، للحسن بن محمد البوريني (ت1024هـ).

    تكملة الشقائق في حق أهل الحقائق، لفند قليلي عصمت أفندي.

    حدائق الحقائق في تكملة الشقائق، لنوعي زاده عطائي (ت1044هـ) (مطبوع باللغة العثمانية).

    حدائق الشقائق، لمجدي محمد أفندي (ذيل للشقائق باللغة العثمانية).

    حصندر درسلري، لأبي الأولى الماردين (باللغة التركية).

    خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا، لشهاب الدين الخفاجي (ت1069هـ) (مخطوط في مكتبة السليمانية فهرس أسعد أفندي، برقم 2569، وفي مكتبة الأسد، برقم 12219).

    **10** - دائرة المعارف الإسلامية، إعداد وقف الديانة التركي باستانبول (باللغة التركية).

    **11** - دائرة معارف اللغة والآداب التركية، نشر دار دركاه باستانبول (باللغة التركية).

    **12** - دواعي الأمان في معرفة أعيان الزمان، لابن قضيب البان (ت1308هـ) (مخطوط بمكتبة الأسد، برقم 1277).

    **13** - دوحة مشايخ كبار، لعبد الرحمن المعروف بمستقيم زاده (مخطوط عثماني، في مكتبة السليمانية، فهرس أسعد أفندي، برقم 2441).

    **14** - ذيل الشقائق المسمى بالعقد المنظوم في ذكر علماء الروم، لعلي أفندي (كتب بالعربية، سنة 1052هـ) (مخطوط في السليمانية، فهرس أسعد أفندي، برقم 2569)، كما طبع مع الشقائق النعمانية.

    **15** - ذيل الشقائق، لمحمد شيخي بن الشيخ حسن الفيفي (مخطوط في مكتبة السلميانية، فهرس بشير أغا، برقم 479).

    **16**- ذيل حدائق الملوك مع الوزراء، لعمر أفندي (مخطوط باللغة العثمانية، بمكتبة السليمانية، فهرس أسعد أفندي، برقم 2440).

    **17**- ذيل دوحة المشايخ، لخواجه فيب أفندي (مخطوط باللغة العثمانية).

    **18** - ذيل ذيل الشقائق (مجهول المؤلف) (مخطوط باللغة العثمانية، مكتبة السليمانية، فهرس أيا صوفيا، برقم 3198).

    **19** - ذيل ذيل الشقائق النعمانية، للسيد إبراهيم المدعو بعشاقي زاده (مخطوط باللغة العثمانية في السليمانية، فهرس أسعد أفندي، برقم 2438، وفهرس حلبي عبدالله أفندي، برقم 260).

    **20** - رسالة أسامي بعض الكتب (مخطوط في السليمانية، فهرس حلبي عبدالله أفندي، برقم 261).

    **21** - سجل عثماني، لمحمد ثريا (باللغة العثمانية).

    **22** - سرد النقول في تراجم الفحول، لعبدالستار بن عبداللطيف الدهلوي الحنفي (ت1355هـ) (مخطوط بمكتبة الحرم المدني، برقم 13/900).

    **23** - ضبط الأعلام، لتيمور باشا، أحمد بن إسماعيل (ت1330هـ).

    **24** - عثمانلي مؤلفلري لبروسه لي محمد طاهر (مطبوع باللغة التركية).

    **25** - عثمانلري تاريخ يازارلري وأثرلري، لغراتز بابنكر (باللغة التركية).

    **26** - عجائب الآثار في التراجم والأخبار، لعبدالرحمن الجبرتي الحنفي (ت1241هـ).

    **27** - فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر، لمـصطفى المكي بن فتح الله الـحموي (ت1123هـ) (مخطوط بدار الكتب المصرية، ف 21636).

    **28** - قاموس الأعلام، لشمس الدين سامي (باللغة العثمانية).

    **29** - معجم مؤلفي العالم، لحسان بن بدر الدين رحمي (ت1208هـ) (مخطوط بمكتبة الأسد برقم م ج 67).

    **30** - نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، لعبدالحي بن فخر الدين الحسين.

    **31** - وقائع الفضلاء (شقائق نعمانية وذيللري)، لشيخي محمد أفندي (باللغة العثمانية). [↑](#footnote-ref-24)
25. () وسوف يأتي مزيد إيضاح لذلك عند الحديث عن وفاته، ص 42. [↑](#footnote-ref-25)
26. () وسوف يأتي إيضاح ذلك عند الحديث عن عقيدته، ص 47. [↑](#footnote-ref-26)
27. () وسوف يأتي تفصيل ذلك عند الحديث عن المآخذ على الكتاب، ص 135. [↑](#footnote-ref-27)
28. () هذا السبب مستفاد من مقدمة د. محمد عبدالبر عند حديثه عن مؤلف كتاب (بذل النظر)، ص 15. [↑](#footnote-ref-28)
29. () ص 503. [↑](#footnote-ref-29)
30. () وسوف يأتي التعليق على كل منها عند ذكر المؤلف له. وهذه المصادر ومواضع ذكر المؤلف لها على النحو الآتي: المحيط البرهاني (ص385)، والولوالجية (ص584)، والفتاوى الظهيرية (ص643)، والحاوي القدسي (ص706)، والعمادية (ص792)، ومجموع النوازل (ص855)، والكفاية (ص941). [↑](#footnote-ref-30)
31. () وللتمثيل لذلك يقال:

    **• من الرسائل العلمية التي لم يعثر فيها على ترجمة وافية لمؤلف الكتاب:**

    **1-** الإعلان بأحكام البنيان، لابن الرامي البناء، وقد حققه شيخنا د. عبدالرحمن الأطرم، ونال بذلك درجة الماجستير (وكان مصدره الأساسي في الترجمة هو الكتاب نفسه، وقد صرح بذلك، 1/ 38).

    **2-** شرح المغني، للقاءاني (ت775هـ). وقد حققه باحثان هما: مساعد المعتق، ومحمد المبارك، ونال الأول به درجة الدكتواره -وكان قد ترجم للمـؤلف في خمس صفحـات فقط- كما نال الثاني به درجة الماجستير-  
    وكان قد ترجم للمؤلف في عشرة أسطر فقط-.

    **3-** ومن الرسائل الأخر: رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، لأبي علي الشوساوي. وقد حقق في رسالتي ماجستير لكل من: د. أحمد بن محمد السراح، ود. عبدالرحمن بن عبدالله الجبرين.

    **4-** مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، لابن خطيب الدهشة (ت834هـ). وقد حققه د. مصطفى محمد البنجوني، ونال به درجة الدكتوراه.

    **5-** الاستغناء في الفرق والاستثناء، لمحمد البكري. وقد حققه د. سعود الثبيتي ونال به درجة الدكتواره.

    **6-** شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب، لابن منجور. وقد حققه د. محمد الشيخ محمد الأمين ونال به درجة الدكتوراه، ولم يجد ترجمة وافية لمؤلف النظم المشروح (وهو علي الزقاق).

    **7 -** الميسّر في شرح مصابيح السنة، لفضل الله الحسن بن حسين التوربشتي (كان حيًّا عام 660هـ). وقد حقق جزءًا منه د. عبدالرحمن الزيد وحصل به على درجة الدكتوراه.

    وأكثر هذه الرسائل من جامعة الإمام، كما أن بعضها مطبوع ومتداول.

    **ومن الكتب الأخر المطبوعة التي من هذا القبيل:**

    **1-** درر الحكام شرح مجلة الأحكام، لعلي حيدر (وقد عرّف بمؤلف هذا الكتاب شيخنا د. يعقوب الباحسين في كتابه: القواعد، ص 379 ولم يذكر مصدرًا ترجم له).

    **2-** شرح الكوكب المنير، لابن النجار الفتوحي (ت972هـ) (انظر مقدمة المحققين، 1/7).

    **3-** الطبقات السنية، لتقي الدين التميمي الغزي (ت1004هـ) (انظر مقدمة المحقق، 1/ح ).

    **4-** الغنية في الأصول، لمنصور السجستاني (ت 290هـ) (انظر مقدمة المحقق، ص 8).

    **5-** كتاب في أصول الفقه، لأبي الثناء اللامشي (انظر مقدمة المحقق، ص 9).

    **6-** مختصر الصواعق المرسلة، لمحمد بن نصر الموصلي (وقد قام د. علي الدخيل الله بتحقيق الجزء الأول من أصل هذا المختصر (وهو الصواعق المرسلة لابن القيم)، وقارن بينهما –1/117- وفي أثناء ذلك ذكر أنه لم يجد ترجمة للمختصِر. علمًا بأن الجزء الثاني من (الصواعق المرسلة) مفقود، والمتداول هو المختَصَر).

    **• ومن الرسائل العلمية التي حصل فيها خلاف في اسم المؤلف:**

    **1-** المحيط البرهاني، لابن مازه البخاري (ت 616هـ)، وقيل لمحمد الرضي السرخسي. (انظر: مقدمة تحقيق القسم الثالث منه، 1/39). علمًا بأن الكتاب يقوم بتحقيقه بضعة عشر باحثًا في المعهد العالي للقضاء، للحصول على درجة الدكتوراه.

    **2-** الينابيع في معرفة الأصول والتفاريع شرح مختصر القدوري لمحمد الشبلي، وقيل لرشيد الرومي (وهو مسجل كـرسالة دكتوراه في المعهد العالي للقضاء للباحث عبدالعزيز العليوي. وانظر: كشف الظنون، 2/1632).

    **• ومن الكتب المطبوعة التي من هذا القبيل:**

    **1-** التقريب والإرشاد لأبي بكر الباقلاني (ت403هـ). وقيل لمحمد بن سرايا القدسي (انظر: مقدمة المحقق، 1/87).

    **2-** تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد، للحافظ خليل العلائي (ت761هـ). وقيل: لتلميذه أحمد الخليلي (ت805هـ). (انظر: تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد ومؤلفه الحافظ العلائي، للدكتور: إبراهيم سلقيني، ص 146؛ مقدمة محقق كتاب تلقيح الفهوم للعلائي، ص 44؛ النهي يقتضي الفساد بين العلائي وابن تيمية، تقديم وليد الزبيري، ص 8).

    **3 –** أصول الشاشي... (انظر: مقدمة كتاب معجم الأصوليين، 1/11ـ 15، فقد ذكر ستة أقوال في اسم المؤلف). [↑](#footnote-ref-31)
32. () ومن هذه الكتب:

    **1**- الصواعق المرسلة لابن القيم (وقد سبقت الإشارة -في الهامش السابق- إلى أن الجزء الثاني منه مفقود).

    **2**- التقريب والإرشاد للباقلاني (وقد ذكر المحقق -1/91- أن الموجود منه هو الجزء الأول فقط).

    **3**- شرح العمد لأبي الحسين البصري (ت436هـ) (وقد ذكر المحقق -1/7- أن الموجود منه ثلثه فقط).

    **4**- الشامل في شرح أصول الفقه للبزدوي، شرحه: أمير كاتب الإتقاني (ت758هـ)

    (وهذا الكتاب سجلت فيه عدة رسائل علمية في قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض، وبعضها تمّ إنجازها، مع العلم بأن الجزء الأول والثاني مفقودان). [↑](#footnote-ref-32)
33. () وسوف يأتي بيان أسباب الترجيح عند الحديث عن نسبه ونشأته، ص 39، 43. [↑](#footnote-ref-33)
34. () انظر: التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر، 8/5، 60، 62؛ موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها لشاكر مصطفى، 3/1574؛ معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي لزامباور،   
    ص 239. [↑](#footnote-ref-34)
35. () انظر: التاريخ الإسلامي، 8/5، 103؛ موسوعة دول العالم الإسلامي، 3/1580؛ الأعلام، 7/147. [↑](#footnote-ref-35)
36. () انظر: التاريخ الإسلامي، 8/ 233-234. [↑](#footnote-ref-36)
37. () انظر: معجم الأنساب لزامباور، ص 239-240؛ موسوعة دول العالم الإسلامي، 3/1595-1598. [↑](#footnote-ref-37)
38. () انظر: التاريخ الإسلامي، 8/111-148. [↑](#footnote-ref-38)
39. () انظر: موسوعة دول العالم الإسلامي، 3/1582. [↑](#footnote-ref-39)
40. () انظر: التاريخ الإسلامي، 8/127؛ الامبراطورية العثمانية لسعيد برجاوي، ص 141. [↑](#footnote-ref-40)
41. () انظر: التاريخ الإسلامي، 8/ 127. [↑](#footnote-ref-41)
42. () انظر: التاريخ الإسلامي، 8/127؛ الامبراطورية العثمانية لسيد برجاوي، ص 142. [↑](#footnote-ref-42)
43. () انظر: التاريخ الإسلامي، 8/127-128؛ تاريخ الدولة العثمانية للميرالاي، ص 123؛ الامبراطورية العثمانية، ص 143. [↑](#footnote-ref-43)
44. () انظر: تاريخ الدولة العثمانية ليلماز، 1/431، 430. [↑](#footnote-ref-44)
45. () انظر: الدولة العثمانية للميرالاي، ص 129؛ التاريخ الإسلامي، 8/129؛ الامبراطورية العثمانية، ص 146. [↑](#footnote-ref-45)
46. () انظر: التاريخ الإسلامي، 8/130؛ تاريـخ الدولة العثمانية للميرالاي، ص 133، 135؛ الامبراطورية العثمانية، ص 148-149. [↑](#footnote-ref-46)
47. () انظر: التاريخ الإسلامي، 8/131. [↑](#footnote-ref-47)
48. () انظر: تاريخ الدولة العثمانية للميرالاي، ص 138. [↑](#footnote-ref-48)
49. () انظر: تاريخ الدولة العثمانية للميرالاي، ص 139؛ وليلماز 1/458؛ التاريخ الإسلامي، 8/131؛   
    الامبراطورية العثمانية، ص 151. [↑](#footnote-ref-49)
50. () انظر: التاريخ الإسلامي، 8/ 132؛ الامبراطورية العثمانية، ص 152. [↑](#footnote-ref-50)
51. () انظر: التاريخ الإسلامي، 8/132؛ وانظر أيضًا: تاريخ الدولة العثمانية للميرلاي، ص 139؛ الامبراطورية العثمانية، ص 152؛ تاريخ الدولة العثمانية ليلماز، 1/464. [↑](#footnote-ref-51)
52. () انظر: التاريخ الإسلامي، 8/132؛ وانظر: تاريخ الدولة العثمانية للـميرلاي، 148؛ الامبراطورية العثمانية، ص 154. [↑](#footnote-ref-52)
53. () انظر: التاريخ الإسلامي، 8/135؛ الامبراطورية العثمانية، 159؛ تاريخ الدولة العثمانية ليلماز، 1/494. [↑](#footnote-ref-53)
54. () انظر: التاريخ الإسلامي، 8/135-141؛ الامبراطورية العثمانية، ص 161-163. [↑](#footnote-ref-54)
55. () انظر: التاريخ الإسلامي، 8/11-121. [↑](#footnote-ref-55)
56. () من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول لِـ د. ليلى الصبّاغ، ص 89؛ وانظر: المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، لها أيضًا، ص 171. [↑](#footnote-ref-56)
57. () انظر: جميع ما جاء في مدارس الفاتح في كتاب: من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول، ص 89-90. [↑](#footnote-ref-57)
58. () انظر: من أعلام الفكر العربي، ص 90؛ المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ص 171-173، وهما لـِ د. ليلى الصبّاغ، وقد أحالت إلى: المجتمع الإسلامي والغرب، 2/144-147 (النسخة الإنجليزية). وقد رجعت إلى الطبعة المترجمة فوجدتها ناقصة ليس فيها الموضع المحال إليه. [↑](#footnote-ref-58)
59. () انظر: من أعلام الفكر العربي، ص 91؛ المجتمع العربي السوري، ص 171، كلاهما لـِ د. ليلى الصباغ. وقد أحالت إلى النسخة الإنجليزية من كتاب: المجتمع الإسلامي والغرب، 2/144-147. وقد رجعت إلى الطبعة المترجمة، فوجدتها ناقصة ليس فيها الموضع المحال إليه. [↑](#footnote-ref-59)
60. () انظر: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون، ص 81-82؛ معجم الدولة العثمانية، ص 112. [↑](#footnote-ref-60)
61. () انظر: بلاد الشام ومصر، ص 82-83. [↑](#footnote-ref-61)
62. () انظر: هذه المكتبات ومكتبات أخر في: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر للدكتور محمد الخطيب، ص 55-56. [↑](#footnote-ref-62)
63. () انظر من هذه الفهارس: فهرس مكتبة أسعد أفندي، ص 36 (المطبوع عام 1262هـ)؛ فهرس مكتبة بايزيد العمومية، ص 124 (المطبوع عام 1300هـ)، فهرس متحف توبقابي، ص 611 (المطبوع عام 1964م)، فهرس مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، 2/69 (المطبوع عام 1404هـ)؛ فهرس كتب القواعد الفقهية وأصول الفقه بالجامعة الإسلامية، ص 158 (المطبوع عام 1415هـ). [↑](#footnote-ref-63)
64. () وسوف يأتي وصف مفصّل لهذه النسخ، ص 141. [↑](#footnote-ref-64)
65. () انظره، ص 612. [↑](#footnote-ref-65)
66. () انظر: معجم الدولة العثمانية، لـِ د. حسين المصري، ص 113؛ المعجم الذهبي (فارسي عربي) لـ د. محمد التوبخي، ص 308. [↑](#footnote-ref-66)
67. () لسان العرب، مادة « نظر »، 5/218. [↑](#footnote-ref-67)
68. () المعجم الوسيط، مادة « نظر »، 2/932. [↑](#footnote-ref-68)
69. () معجم الدولة العثمانية، ص 219. [↑](#footnote-ref-69)
70. () انظر: مقدمة محقق كتاب المجموع المذهَب، 1/58. [↑](#footnote-ref-70)
71. () انظر: المطلب المتعلق بوصف النسخ الخطية، ص 141. [↑](#footnote-ref-71)
72. () وهما نسختا: جامعة الملك عبدالعزيز بجدة (أ)، ونسخة (تيره) بتركيا. [↑](#footnote-ref-72)
73. () وقد صرح بذلك في المقدمة، ص 192. [↑](#footnote-ref-73)
74. () وسوف تأتي ترجمته عند ذكر المؤلف له، ص 195. [↑](#footnote-ref-74)
75. () الأشباه، ص 522 (طبعة دار الفكر). [↑](#footnote-ref-75)
76. () مقدمة الكتاب، ص 194. [↑](#footnote-ref-76)
77. () تكملة شذرات الذهب لأكرم العلبي، 1/105. [↑](#footnote-ref-77)
78. () ص 192. [↑](#footnote-ref-78)
79. () ص1191. [↑](#footnote-ref-79)
80. () مثل نسخة متحف توبقابي (ب)، كتبت عام 1168هـ. [↑](#footnote-ref-80)
81. () وقد سبق بيان مرجحات هذا الظن، عند الحديث عن نسبه، ص 39. [↑](#footnote-ref-81)
82. () وذلك من خلال القرائن التي سبق ذكرها، ص 39. [↑](#footnote-ref-82)
83. () والذي جعلني أورد هذا الاحتمال: هو أن والد هذا العالم هو محمد بن سليمان، وهذا مطابق لاسم المؤلف وأبيه، كما نُعت والده بالشيخ؛ بل لقب بشيخي زاده (أي ابن الشيخ). وكون هذا الابن حنفي المذهب، وعاش في بلاد الروم (تركيا)، وفي القرن الحادي عشر الهجري، كل هذه المعطيات تنسجم مع ناظر زاده أيضًا، **وهو مجرد احتمال أذكره للبحث والنظر**. والذي جعلني لا أجزم بذلك هو عدم الإشارة إلى ناظر زاده مطلقًا؛ بل عدم وجود ما يزيد على (محمد بن سليمان)، كما أني استعرضت مواضع متفرقة من كتاب (مجمع الأنهر) فلم أجده يشير إلى أبيه، وأيضًا سألت أحد العلماء المهتمين بهذا الكتاب، وهو أ. د. أحمد فهمي أبو سنة، سألته عن (ناظر زاده)، وهل كان (شيخي زاده) يذكره في كتـابه؟ فأجابني بعدم العلم بذلك. وهذا الاحتمال وإن لم يكن هناك ما يؤكده، لكنه يبقى وارداً؛ لعدم وجود ما ينفيه. ولا يمكن أن يُرقى به إلى الجزم بأن شيخي زاده ابن لناظر زاده؛ لهذا اكتفيت بالإشارة إليه في هذا الموضع.

    **ومما يحسن التنبيه عليه:** أن هناك علماء كثيرين اسمهم: محمد بن سليمان، لكن لم تجتمع في أحدهم قرائن أقوى من القرائن التي اجتمعت في والد شيخي زاده؛ لهذا لم أذكرهم. [↑](#footnote-ref-83)
84. () انظر: معجم الدولة العثمانية، ص113؛ بلاد الشام ومصر، ص 82. [↑](#footnote-ref-84)
85. () وهي نسخة (أ). [↑](#footnote-ref-85)
86. () انظر: ما جاء في وصف الحالة العليمة، ص 32. [↑](#footnote-ref-86)
87. () انظر: كشف الظنون، 2/1815؛ هدية العارفين، 1/549؛ الأعلام، 3/332؛ معجم المؤلفين، 2/111؛ تكملة شذرات الذهب، 1/363. [↑](#footnote-ref-87)
88. () ولتوثيق ذلك: فإن جله مستنتج من بعض النصوص في الكتاب وهي:

    قوله -بعد الافتتاحية، ص 188-: « لما أذنت بالإفتاء، وأمرت بنقل المسائل؛ لتطمئن القلوب عند  
     جواب السائل... ».

    قوله - ص192-: « ثم سنح في خلدي بعدما انتهى الإملاء إلى باب الياء.. أن أعرضه إلى سدة سنية لمن   
    هو صاحب الفضل والكمال، ساحب أذيال المجد والإجلال،... ألا وهو مفتي الأنام في هذه الأيــام، أبو سعيد بن أسعد، سعد الدنيا به، كما سعد بأبه الأمجد، صار لديه كل من له العلم والكمال أحب   
    من السجنجل عند صاحب الجمال. عاجزًا عن إحصاء ثنائه، مكتفيًا بدعاء دوام بقائه... ».

    قوله - ص383 -: « عرض إلي مسألة على طريق الاستيفاء... فلما عرض الفتوى على القاضي..».

    قوله - ص497 -: « واضطربوا الشراح في طلب الفائدة في هذا القيد، وقال كل واحد منهم ما قال:   
    فإني كتبت رسالة مبيّنه ما ورد على أقوالهم، وما وجدت من الفائدة في هذا القيد، عند ملازمتي في العتبة العلية، وعرضتها على بعض الفضلاء... ». [↑](#footnote-ref-88)
89. () وسوف يأتي شرح عنوان الكتاب عند ذكر المؤلف له، ص 191. [↑](#footnote-ref-89)
90. () ص 192. [↑](#footnote-ref-90)
91. () ص 896. [↑](#footnote-ref-91)
92. () انظر: 401، 403، 404، 484، 500. [↑](#footnote-ref-92)
93. () وسيأتي ذكرها عند بيان مصادره، ص 91. [↑](#footnote-ref-93)
94. () **فكتاب الزيارة**: حققه أ. د. محمد الخميس، وطبعه ضمن كتابه: المجموع المفيد في نقض القبورية ونصرة التوحيد (من ص 185، إلى ص 245)، وقدم له بترجمة تقع في واحد وعشرين سطرًا. ثم ذكر سبعة مصادر للترجمة أهمها: العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم. ص 436-437.

    **وكتاب المجالس**: انتخب منه أ. د. محمد الخميس أربعة مجالس، وضمها إلى كتابه: المجموع المفيد (من ص 351-400)، وقدم لها بترجمة للمؤلف تقع في عشرة أسطر، فيها اسمه ومؤلفاته وسنة وفاته، كما ذكر في المقدمة أن الكتاب طبع كاملاً في طبعة حجرية قديمة. وقد أحال في الترجمة إلى مصدرين هما: هدية العارفين، 1/157، ومعجم المؤلفين، 2/83.

    **وكتاب سيف الله**: حققه علي رضا بن عبدالله، وقدم له معالي الشيخ صالح الفوزان. ومما ذكره المحقق في المقدمة نبذة عن المؤلف تقع في ستة أسطر، ذكر فيها اسمه وشهرته ومؤلفاته وسنة وفاته. وقد أحال في الترجمة إلى مصدرين هما: هدية العارفين، 1/428، ومعجم المؤلفين، رقم (6241).

    ولقد بحثت في تراجم هؤلاء العلماء عن ذكر لناظر زاده تبعًا، فلم أجده؛ بل إن هؤلاء العلماء يشتركون معه في قلة الترجمة، وشح مصادرها!. [↑](#footnote-ref-94)
95. () انظر: نص كلامه، وما جاء في التعليق عليه، ص 563. [↑](#footnote-ref-95)
96. () ص 836. [↑](#footnote-ref-96)
97. () ص876. [↑](#footnote-ref-97)
98. () انظر: ص680. [↑](#footnote-ref-98)
99. () وهي ص 278، 906، 958. [↑](#footnote-ref-99)
100. () وهما ص515، و893. [↑](#footnote-ref-100)
101. () ولتوثيق ذلك انظر: فهرس الأعلام. [↑](#footnote-ref-101)
102. () أشار إليها المؤلف، ص488، وقد بحثت عنها في جميع ما اطلعت عليه من فهارس المخطوطات فلم أجد لها ذكرًا. [↑](#footnote-ref-102)
103. () أشار إليها المؤلف، ص497، ولم أجد لها ذكرًا في جميع ما وقفت عليه من فهارس المخطوطات. [↑](#footnote-ref-103)
104. () وسوف يأتي إبراز طائفة من الجوانب الإيجابية عند تقويم الكتاب، ص 112. [↑](#footnote-ref-104)
105. () وسوف يأتي بيان ذلك مفصلاً عند الحديث عمن استفاد منه، ص 100. [↑](#footnote-ref-105)
106. () مقدمة تحقيقه لكتاب المجموع المذهب في قواعد المذهب، للعلائي، 1/59. [↑](#footnote-ref-106)
107. () ص188-189. [↑](#footnote-ref-107)
108. () ص 192-197. [↑](#footnote-ref-108)
109. () تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، ص23؛ وانظر الرسالة الشمسية المطبوعة مع الكتاب السابق، ص22؛ ومع شرحها: تيسير القواعد المنطقية (وهو تسهيل للشرح السابق)، ص18-21؛ حاشية الصبان على شرح السلم للملوي، ص33. [↑](#footnote-ref-109)
110. () القواعد الفقهية لِـ د. علي الندوي، ص439. [↑](#footnote-ref-110)
111. () القواعد الفقهية لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص110. [↑](#footnote-ref-111)
112. () القواعد الفقهية لِـ د. علي الندوي، ص439. [↑](#footnote-ref-112)
113. () انظر الغرض مفصّلا في الصفحة قبل السابقة. [↑](#footnote-ref-113)
114. () ص 202. [↑](#footnote-ref-114)
115. () انظر ص1184. [↑](#footnote-ref-115)
116. () ص289. [↑](#footnote-ref-116)
117. () وهي القواعد الآتية: 5، 8، 9، 11، 12، 13، 15، 16، 17، 18، 19، 22، 35، 39، 41، 43، 44، 45، 46، 50. [↑](#footnote-ref-117)
118. () ص 188 ـ190. [↑](#footnote-ref-118)
119. () وهذا تعريف صدر الشريعة في (التوضيح)، 1/20 واختيار شيخنا د. يعقوب الباحسين في (القواعد الفقهية)، ص37. [↑](#footnote-ref-119)
120. () الرسالة الشمسية وشرحاها: تحرير القواعد المنطقية، ص86؛ وتسهيله المسمى بتيسير القواعد المنطقية، ص103. [↑](#footnote-ref-120)
121. () تيسير القواعد المنطقية، ص104. [↑](#footnote-ref-121)
122. () وانظر من الضوابط الأخر: قاعدة رقم 192 و201 و233. [↑](#footnote-ref-122)
123. () وانظر من القواعد الأصولية الأخر: قاعدة رقم 6 و20 و22 و92 و101 و119 و138 و152 و160 و163 و165 و186 و187 و209 و210 و221 و247 و248 و249 و257. [↑](#footnote-ref-123)
124. () المدخل الفقهي العام للزرقا، 2/947، فقرة 556. [↑](#footnote-ref-124)
125. () مقدمة شيخنا د. عبد الرحمن الشعلان لتحقيق كتاب القواعد للحصني، 1/34. [↑](#footnote-ref-125)
126. () انظر مثلاً: قاعدة 10، 94، 244 (مع العلم بأنه في القاعدة 244 ذكر لفظين آخرين لها يشتركان معها في المعنى وفي الحرف الأول، ثم ختم الحديث عنها بربط الألفاظ الثلاثة بقاعدة أخرى تبدأ بحرف الياء، حيث قال: «والأصل المشهور فيه: «اليقين لا يزول بالشك»». ومقصوده من ذكر القاعدة الأخيرة هو كون الثلاث المتقدمةتندرج تحتها لا أنها بمعناها -والله أعلم-). [↑](#footnote-ref-126)
127. () وذلك ص631. [↑](#footnote-ref-127)
128. () وانظر من القواعد الأخر: قاعدة 4 و145 و171، قاعدة 5 و95، قاعدة 53 و54 و147. [↑](#footnote-ref-128)
129. () وانظر مـن القواعـد الأخر: قاعدة 15 و24، 21 و52 و215 و262، 43 و131، 80 و 159 و230، 221 و248. [↑](#footnote-ref-129)
130. () ص189. وفي هذا الموضع تم التعليق على ذلك، ببيان المراد بالأصل، والفرق بينه وبين القاعدة. [↑](#footnote-ref-130)
131. () انظر مثلاً: ص202، 260، 360، 377، 395، 409، 454، 574، 1141، 1179، 1184. [↑](#footnote-ref-131)
132. () انظر مثلاً: ص221، 331، 382، 428، 448، 937، 1105، 1167. [↑](#footnote-ref-132)
133. () أنوار البروق للقرافي، 1/3. [↑](#footnote-ref-133)
134. () ص236. [↑](#footnote-ref-134)
135. () ص363. [↑](#footnote-ref-135)
136. () ص448. [↑](#footnote-ref-136)
137. () ص779. [↑](#footnote-ref-137)
138. () ص784، وانظر أيضًا: ص657، 779، 902، 929، 979، 1149. [↑](#footnote-ref-138)
139. () وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ص62. [↑](#footnote-ref-139)
140. () انظر مثلاً: قاعدة 3، 71، 73، 82، 237. [↑](#footnote-ref-140)
141. () انظر من القواعد مثلاً: قاعدة 6، 16، 38، 39، 70، 71، 74، 90، 100، 104، 111، 120، 138، 155، 161، 162، 163، 165، 195، 198، 203، 210، 212، 249. [↑](#footnote-ref-141)
142. () وانظر قاعدة 128 – فقد أشار إلى معناها في بداية شرحها، كما ذكرها عرضًا قبل ذلك، ص381 وبيّن معناها الإجمالي، وانظر أيضًا: قاعدة 201، و246، و266. [↑](#footnote-ref-142)
143. () انظر: شرح السلم للملوي وحاشيته للصبّان، ص86؛ آداب البحث والمناظرة للشنقيطي، 1/40؛ ضوابط المعرفة، ص62. [↑](#footnote-ref-143)
144. () وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، ص62. [↑](#footnote-ref-144)
145. () قد سبق التمثيل لذلك، ص62. [↑](#footnote-ref-145)
146. () انظر مثلاً: ص222، 672، 843، 849، 1054، 1084-1086، 1184. [↑](#footnote-ref-146)
147. () انظر مثلاً فروع القواعد الآتية: 2، 6، 7، 10، 139، 143، 155، 156، 157، 244، 259. [↑](#footnote-ref-147)
148. () انظر: ص 66. [↑](#footnote-ref-148)
149. () انظر: ص 72. [↑](#footnote-ref-149)
150. () انظر مثلاً: ص449. [↑](#footnote-ref-150)
151. () انظر مثلاً: ص225، 260، 320، 438، 514، 515، 843. [↑](#footnote-ref-151)
152. () انظر:ص512، وانظر: فهرس الأعلام – الإمام محمد بن إدريس الشافعي. [↑](#footnote-ref-152)
153. () انظر: ص 341، 610. [↑](#footnote-ref-153)
154. () انظر: ص 680. [↑](#footnote-ref-154)
155. () انظر الرسالة الشمسية وشرحيها: تحرير القواعد المنطقية للقطبي، ص165؛ وتسهيله المسمّى: تيسير القواعد المنطقية، لِـ أ.د. محمد سالم، ص227؛ شرح تنقيح الفصول، ص448؛ شرح الكوكب المنير، 4/418؛ السلّم المنورق وشرحه للملوي وحاشية الصبّان على الشرح، ص146؛ ضوابط المعرفة، ص187، 193. [↑](#footnote-ref-155)
156. () وقد سبق التمثيل لهذه القواعد بأربع وعشرين قاعدة، ص73. [↑](#footnote-ref-156)
157. () وانظر من أمثلة الفروع التي خصّها بأدلة جزئية: ص209، 257، 279، 367، 465،530،540،925، 951، 1046. [↑](#footnote-ref-157)
158. () من الأية رقم (6) من سورة (النساء). وقد ذكرها ناظرزاده ص 521. [↑](#footnote-ref-158)
159. () من الآية رقم (77) من سورة (الحج). وقد ذكرها ناظرزاده، ص 534. [↑](#footnote-ref-159)
160. () من الآية رقم (2) من سورة (النور). وقد ذكرها ناظرزاده ص 757. [↑](#footnote-ref-160)
161. () من الآية رقم (30) من سورة (التوبة). وقد ذكرها ناظرزاده، ص 440، 447. [↑](#footnote-ref-161)
162. () من الآية رقم (38) من سورة (المائدة). وقد ذكرها ناظرزاده، ص 679. [↑](#footnote-ref-162)
163. () من الآية رقم (23) من سورة (النساء). وقد ذكرها ناظرزاده، ص 830. [↑](#footnote-ref-163)
164. () من الآية رقم (38) من سورة (المائدة). وقد ذكرها ناظرزاده، ص 661، وقال عقبها: «الآية». [↑](#footnote-ref-164)
165. () انظر: ص 1119، 1156. [↑](#footnote-ref-165)
166. () انظر مثلاً: ص275، 530، 802، 955، 956، 964، 1060، 1117، 1185. [↑](#footnote-ref-166)
167. () انظر تخريج الحديث مفصلاً ص 477. [↑](#footnote-ref-167)
168. () انظر تخريج الحديث مفصلاً، ص1186. [↑](#footnote-ref-168)
169. () سيأتي تخريج الحديث مفصلاً، ص530. [↑](#footnote-ref-169)
170. () وسيأتي مزيد تعليق عليه، ص1119. وانظر من الأمثلة الأخر: ص990. [↑](#footnote-ref-170)
171. () سيأتي تخريجه، ص822. [↑](#footnote-ref-171)
172. () ص 781. [↑](#footnote-ref-172)
173. () ص 833. وانظر أيضًا: ص 534، 544، 560. [↑](#footnote-ref-173)
174. () ص 519. [↑](#footnote-ref-174)
175. () ص 541. [↑](#footnote-ref-175)
176. () ص 667. [↑](#footnote-ref-176)
177. () انظر مثلاً: ص293. [↑](#footnote-ref-177)
178. () ص 516. [↑](#footnote-ref-178)
179. () ص 249. [↑](#footnote-ref-179)
180. () ص 292. [↑](#footnote-ref-180)
181. () وقد سبقت الإشارة إلى طائفة من أدلة القواعد، وأكثرها عقلية غير معزوة لمصدرها، وذلك ص 73. [↑](#footnote-ref-181)
182. () وانظر من القواعد الأخر: ق34 (حيث قيدها في نهاية تعليقه على ق166)، ق203، ق205، ق253. [↑](#footnote-ref-182)
183. () ص 363. [↑](#footnote-ref-183)
184. () انظر هذا مثلاً في أثناء التعليق على القواعد الآتية: 1، 29، 38، 45، 47، 151، 153، 233، 239. [↑](#footnote-ref-184)
185. () انظر هذا التعبير في أثناء التعليق على القواعد الآتية: 7، 10، 34، 181، 221. [↑](#footnote-ref-185)
186. () انظره في أثناء التعليق على القواعد الآتية: 6، 14، 58، 232. [↑](#footnote-ref-186)
187. () انظر أمثلة لهذا في أثناء التعليق على القواعد الآتية: 29، 119، 162. [↑](#footnote-ref-187)
188. () انظر أمثلة لهذا في أثناء التعليق على القواعد الآتية: 108، 143. [↑](#footnote-ref-188)
189. () انظر مثلاً تعليقه على القاعدة 218. [↑](#footnote-ref-189)
190. () انظر مثلاً تعليقه على القواعد الآتية: 77، 78، 210. [↑](#footnote-ref-190)
191. () مثلما فعل في تعليقه على القاعدة 116، و210. [↑](#footnote-ref-191)
192. () انظر من أمثلة ذلك: الصفحة السابقة، فقد جاء فيها طائفة من القواعد التي قيدها المؤلف بشرط، مما يعني أن بعض المسائل لم تندرج تحت القاعدة؛ لتخلّف الشرط. [↑](#footnote-ref-192)
193. () انظر مثلاً: ص377، 527، 575، 773. [↑](#footnote-ref-193)
194. () انظر على سبيل المثال: ص323، 333، 775، 1024. [↑](#footnote-ref-194)
195. () ص741. [↑](#footnote-ref-195)
196. () ص 1106. وانظر: ص309، 634، 778. [↑](#footnote-ref-196)
197. () ص 371. [↑](#footnote-ref-197)
198. () ص706. وانظر أيضًا: ص967، 1161. [↑](#footnote-ref-198)
199. () انظر مثلاً: ص 219، 220، 495، 500، 501، 1156، 1157. [↑](#footnote-ref-199)
200. () انظر مثلاً: ص 292، 516، 541، 550، 1169، 1189. [↑](#footnote-ref-200)
201. () انظر مثلاً: ص 324، 352، 354، 502، 1174. [↑](#footnote-ref-201)
202. () ص233. [↑](#footnote-ref-202)
203. () ص220. [↑](#footnote-ref-203)
204. () ص269. [↑](#footnote-ref-204)
205. () ص205. [↑](#footnote-ref-205)
206. () ص439. [↑](#footnote-ref-206)
207. () ص260. [↑](#footnote-ref-207)
208. () ص674. [↑](#footnote-ref-208)
209. () ص862. [↑](#footnote-ref-209)
210. () ص221. [↑](#footnote-ref-210)
211. () ص 324. [↑](#footnote-ref-211)
212. () ص 262. [↑](#footnote-ref-212)
213. () ص 311. [↑](#footnote-ref-213)
214. () ص 683. [↑](#footnote-ref-214)
215. () وانظر من الأمثلة الأُخر: قاعدة (6) وقاعدة (10) وما جاء في شرحهما مستفاد من أشباه ابن نجيم دون عزو إليه، وكذلك: ق19 جلها مستفاد من (الدرر)، ق20 جلّها مستفاد من (الدّرر) و(العناية)؛ ق23 جلّها مستفاد من (الدرر)، ق73 جلّها مستفاد من المغني وشرحه للقاءاني، ق222 جلّها مستفاد من أشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-215)
216. () ص 247-250. [↑](#footnote-ref-216)
217. () ص 535. [↑](#footnote-ref-217)
218. () ولتوثيق ذلك راجع فهرس الكتب الواردة في النص. [↑](#footnote-ref-218)
219. () ص 770. ولتوثيق الأعلام السابق ذكرهم، والاستزادة بأمثلة أخر: راجع فهرس الأعلام. [↑](#footnote-ref-219)
220. () انظر: ص195. [↑](#footnote-ref-220)
221. () ص 281. [↑](#footnote-ref-221)
222. () ص 428. [↑](#footnote-ref-222)
223. () ص 1079. [↑](#footnote-ref-223)
224. () ص 944. [↑](#footnote-ref-224)
225. () ص 938. [↑](#footnote-ref-225)
226. () ص 1036. [↑](#footnote-ref-226)
227. () ص 1068. [↑](#footnote-ref-227)
228. () انظر: ص 85. [↑](#footnote-ref-228)
229. () ولمزيد تفصيل انظر: ص1127. [↑](#footnote-ref-229)
230. () انظر الـعرض الـتأريـخي للمؤلفات في هذه الفترة في كتاب: القواعد الفقهية لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص316-348. [↑](#footnote-ref-230)
231. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص14. [↑](#footnote-ref-231)
232. () انظر: القواعد الفقهية لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص360-370. [↑](#footnote-ref-232)
233. () انظر مثلاً: ص311، 469، 843، 951، 1019، 1033، 1037. [↑](#footnote-ref-233)
234. () انظر: ص92-97. [↑](#footnote-ref-234)
235. () انظر مثلاً: ص306. [↑](#footnote-ref-235)
236. () انظر: ص 85. [↑](#footnote-ref-236)
237. () وعند توثيق قاعدة ناظرزاده لوحظ أنه لم يوافقه في لفظه – بتقديم لفظ (العدم) على (في الصفات العارضة) – إلا الخادمي وشرّاح قواعده!. [↑](#footnote-ref-237)
238. () ص 124. [↑](#footnote-ref-238)
239. () والشقّ الثاني مذكور - فقط - في طبعة (المجامع) المصورة من نسخة خطية، وهي محفوظة في مكتبة قسم أصول الفقه بكلية الشريعة في الرياض. [↑](#footnote-ref-239)
240. () هذا اللفظ هو لفظ المجامع الموجود مع شرحيه. [↑](#footnote-ref-240)
241. () اللفظ: هو لفظ المجامع في النسخة الخطية، ومع شرحيه. [↑](#footnote-ref-241)
242. () كما في النسخة الخطية للمجامع. [↑](#footnote-ref-242)
243. () ل7/أ؛ ص310. [↑](#footnote-ref-243)
244. () ص252-255. [↑](#footnote-ref-244)
245. () ل10/أ؛ ص 310. [↑](#footnote-ref-245)
246. () ترتيب اللآلي، ص264. [↑](#footnote-ref-246)
247. () ل37/ب، ص332. [↑](#footnote-ref-247)
248. () ص 1074. [↑](#footnote-ref-248)
249. () ل37/ب، ص332، عقب النصّ السابق. [↑](#footnote-ref-249)
250. () ص1104. [↑](#footnote-ref-250)
251. () ل18/أ؛ ص317. [↑](#footnote-ref-251)
252. () وسيأتي إيضاح وجه التناقض عند ذكر المؤلف للقاعدة، ص559. [↑](#footnote-ref-252)
253. () وانظر من النماذج الأُخر: قاعدة 10 عند ناظرزاده ول10/أ عند العلائي وص310 عند الحصاري في المنافع، ق11، ول10/ب وص310-311، ق13 ول11/أ وص311، ق59 ول14/أ وص314، ق86 ول17/أ وص316، ق88، ول17/ب وص316-317، ق170 ول30/أ وص326، ق177 ول31/أ وص326، ق188 ول31/أ وص326-327، ق197 ول32/أ-ب وص327، ق198 ول32/ب وص328، ق252 ول37/ب وص333، ق264 ول41/أ وص335. [↑](#footnote-ref-253)
254. () مقدمة تحقيقه لقواعد المقّري، 1/127. [↑](#footnote-ref-254)
255. () انظر: شرح عنوان الكتاب، ص191. [↑](#footnote-ref-255)
256. () هذان البيتان ذكرهما د. أحمد بن حميد في مقدمة تحقيقه لقواعد المقري، 1/172. [↑](#footnote-ref-256)
257. () تقرير القواعد، 1/4. [↑](#footnote-ref-257)
258. () ويحسن التذكير بأن منهجه سبق إيضاحه مفصّلاً في مبحث مستقل، ص64-90. وما سيُذكر هنا هو تركيز على الجوانب المهمّة فقط. [↑](#footnote-ref-258)
259. () انظر: موسوعة القواعد الفقهية لِـ د. محمد البورنو، 1/15؛ وانظر مقدمة تحقيق شيخنا د. عبد الرحمن الشعلان لقواعد الحصني، 1/50. [↑](#footnote-ref-259)
260. () مقدمة تحقيق د. أحمد بن حميد لقواعد المقري، 1/136؛ وانظر منه:1/140؛ مقدمة تحقيق د. محمد الشريف للمجموع المذهب، 1/80؛ مقدمة تحقيق شيخنا د. عبد الرحمن الشعلان لقواعد الحصني، 1/49. [↑](#footnote-ref-260)
261. () التوضيح، 1/20. [↑](#footnote-ref-261)
262. () ص 363. [↑](#footnote-ref-262)
263. () وقد سبق الحديث عن الغرض من تأليف الكتاب في مبحث مستقل، انظر: ص55. [↑](#footnote-ref-263)
264. () ص 189-190. [↑](#footnote-ref-264)
265. () ص 776. وانظر: ص363 – وسيأتي نقل النصّ قريبًا-، 926. [↑](#footnote-ref-265)
266. () ص363. وانظر: ص 896. [↑](#footnote-ref-266)
267. () القواعد الفقهية، ص273-274. [↑](#footnote-ref-267)
268. () ويؤكد هذا أن د. محمد البورنو – في كتابه: موسوعة القواعد، 1/114- نعت كتاب (الفرائد البهية في القواعد والفوائد الفقهية) للحمزاوي (ت1305هـ) بقوله: «وهو من أوسع ما جمع باسم القواعد الفقهية... وقد أخرجت ما فيه من القواعد فكانت **ثلاثًا وأربعين ومائتي قاعدة فقهية**».

     كما قال عنه د. علي الندوي – في القواعد الفقهية، ص186-: «ولعلّ هذا الكتاب من أجمع ما أُلّف في موضوع القواعد إلى عصر المؤلف، وذلك لأنه التقطها من مواطن خفية في مصادر الفقه، لا يطَّلع عليها إلا من سَبَر الفقه، ومارسه». علمًا بأنّهما عند تأليفهما لكتابيهما كانا خاليي الذهن من كتاب ناظرزاده الذي تزيد قواعده على قواعد الحمزاوي. [↑](#footnote-ref-268)
269. () 6/383. [↑](#footnote-ref-269)
270. () وتقييد القواعد من الأمور التي اعتنى بها المؤلف، وقد سبق التمثيل بطائفة من القواعد، ص81. [↑](#footnote-ref-270)
271. () المنثور، 2/321؛ وانظر كلام الكتاني عرضًا في أشباه السيوطي، 1/216. وممّا ينبغي التنبيه عليه أن المنثور وأشباه السيوطي ليسا من مصادر المؤلف. [↑](#footnote-ref-271)
272. () ولمزيد تفصيل انظر: ما جاء في توثيق ق157، ص807. [↑](#footnote-ref-272)
273. () ص 206. [↑](#footnote-ref-273)
274. () ص 720-722. [↑](#footnote-ref-274)
275. () ص1189-1190. وانظر من الأمثلة الأخر: ص968، 1079-1080. [↑](#footnote-ref-275)
276. () ص 857. [↑](#footnote-ref-276)
277. () ص 324. وانظر من الأمثلة الأُخر: ص1020. [↑](#footnote-ref-277)
278. () انظر: ص 292. [↑](#footnote-ref-278)
279. () انظر: ص 363-368. [↑](#footnote-ref-279)
280. () انظر: ص496-499. [↑](#footnote-ref-280)
281. () انظر تفاصيل ذلك: ص503-510؛ وانظر من الأمثلة الأخر عـلى استـنتاجاته: ص703، 968. [↑](#footnote-ref-281)
282. () القواعد الفقهية، ص 110. [↑](#footnote-ref-282)
283. () وقد سبق توثيق ما جاء في هذه المزية وإيضاحه في مبحث مستقل، ص100-110. [↑](#footnote-ref-283)
284. () ومن الأمثلة للقواعد التي استفادها المؤلف من كتب الفقه ووردت في الأبواب الأربعة السابقة: القواعد الآتي أرقامها: 2، 8، 9، 13، 17، 18، 30، 31، 35، 37، 39، 40، 42، 50، 130، 132، 215، 224، 230، 231، 236، 245، 246، 260، 261، 265. [↑](#footnote-ref-284)
285. () ومن هذه الكتب – على سبيل المثال – ميزان الأصول للسمرقندي. فانظر ما قاله المحقق، 1/77-83. [↑](#footnote-ref-285)
286. () انظر مثلاً: الدرر شرح الغرر، 1/389، 2/207، 281، 302. [↑](#footnote-ref-286)
287. () مثل: كتاب أمنية الفقهاء لبديع بن أبي منصور، فهو بلغة أهل خوارزم، فبدّل الزاهدي ما وقع فيه من لسان خوارزم إلى العربية... انظر كشف الظنون، 1/628؛ وانظر ما جـاء في التعليق على الحاوي للزاهدي، ص835. ومن الكتب الأخر: درر الحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر، فقد ألفه باللغة التركية، فترجمه فهمي الحسيني إلى العربية. [↑](#footnote-ref-287)
288. () ص195-196. [↑](#footnote-ref-288)
289. () انظر توثيق ذلك: ص188. [↑](#footnote-ref-289)
290. () ص627. [↑](#footnote-ref-290)
291. () ص683-684. [↑](#footnote-ref-291)
292. () انظر: ص284، 409، 530، 531، 573، 684، 737، 770، 787، 788، 797، 945، 948، 1107. [↑](#footnote-ref-292)
293. () ص 395. [↑](#footnote-ref-293)
294. () ص 499. [↑](#footnote-ref-294)
295. () ص 559. [↑](#footnote-ref-295)
296. () ص 857. [↑](#footnote-ref-296)
297. () وانظر من الأمثلة الأخر: ص316، 323، 337، 498، 523، 672، 695، 791، 797، 825، 850، 864، 910، 938، 944، 960، 1054. [↑](#footnote-ref-297)
298. () انظر تفصيل ذلك وتوثيقه: ص204. [↑](#footnote-ref-298)
299. () ص204. [↑](#footnote-ref-299)
300. () ص207. [↑](#footnote-ref-300)
301. () ص211. [↑](#footnote-ref-301)
302. () ص888. [↑](#footnote-ref-302)
303. () ص1190. وانظر من الأمثلة الأخر: ص577، 588، 707، 888، 980، 1063، 1075، 1091، 1108، 1190. [↑](#footnote-ref-303)
304. () انظر تفصيل ذلك: ص 491. [↑](#footnote-ref-304)
305. () ص491. [↑](#footnote-ref-305)
306. () ص497. [↑](#footnote-ref-306)
307. () ص 776. وانظر من الأمثلة الأخر: 565، 1079. [↑](#footnote-ref-307)
308. () وسيأتي تفصيل ذلك ص351. [↑](#footnote-ref-308)
309. () ص351. [↑](#footnote-ref-309)
310. () ص615. [↑](#footnote-ref-310)
311. () ص1122. وانظر من الأمثلة الأخر: ص406، 497، 567، 573، 769، 901-902، 913، 1032. [↑](#footnote-ref-311)
312. () مغني اللبيب، 1/562. [↑](#footnote-ref-312)
313. () مغني اللبيب، 1/26. وهذه المسألة من المسائل اللغوية التي استوقفتني كثيرًا، وسيأتي مزيد تفصيل لها، ص353. [↑](#footnote-ref-313)
314. () ص353. [↑](#footnote-ref-314)
315. () ص906. ويلحظ أنّ هذا المثال يختلف عن السابق؛ لأن الاستفهام فيه وقع عن كل جملة. وهنا أجاز صاحب (رصف المباني) وقوع (أم) بعد (هل). وسيأتي تفصيل ذلك، ص353. [↑](#footnote-ref-315)
316. () ص 1075. [↑](#footnote-ref-316)
317. () وسيأتي تفصيل ذلك، ص196. [↑](#footnote-ref-317)
318. () ص196. [↑](#footnote-ref-318)
319. () ص1153. [↑](#footnote-ref-319)
320. () ص187. [↑](#footnote-ref-320)
321. () ص189. [↑](#footnote-ref-321)
322. () ص234. [↑](#footnote-ref-322)
323. () ص270. [↑](#footnote-ref-323)
324. () ص446. [↑](#footnote-ref-324)
325. () ص604. [↑](#footnote-ref-325)
326. () ص620. [↑](#footnote-ref-326)
327. () ص671. [↑](#footnote-ref-327)
328. () ص672. [↑](#footnote-ref-328)
329. () ص817. [↑](#footnote-ref-329)
330. () ص866. [↑](#footnote-ref-330)
331. () ص933. [↑](#footnote-ref-331)
332. () ص944. [↑](#footnote-ref-332)
333. () ص1028، وانظر أمثلة أخر، ص338، 427. [↑](#footnote-ref-333)
334. () وقد سبق التمثيل للاختصار المخلّ، ص75. [↑](#footnote-ref-334)
335. () وقد سبقت الإشارة إلى ذلك مع التمثيل، عند الحديث عن منهج المؤلف في ذكر الأحاديث، ص79. [↑](#footnote-ref-335)
336. () حاشية على قواعد الزركشي، ل83. وقد عزا ذلك إليه د. علي الندوي في القواعد الفقهية، ص236. [↑](#footnote-ref-336)
337. () انظر: ق48، ل21/أ، وق155، ل62/ب، وق161، ل64/أ-ب، وق244، ل105/ب. [↑](#footnote-ref-337)
338. () ص1105. [↑](#footnote-ref-338)
339. () وقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن منهج المؤلف في النقل من المصادر، ص87. [↑](#footnote-ref-339)
340. () وهذا سبق بيانه أيضًا، ص87. [↑](#footnote-ref-340)
341. () ص306. [↑](#footnote-ref-341)
342. () ص453. [↑](#footnote-ref-342)
343. () ص879. [↑](#footnote-ref-343)
344. () وانظر من الأمثلة الأخر: 362، 478، 496، 752، 791. [↑](#footnote-ref-344)
345. () وسيأتي تفصيل ذلك، ص402. [↑](#footnote-ref-345)
346. () وسيأتي تفصيل ذلك، ص 610. [↑](#footnote-ref-346)
347. () ص368. [↑](#footnote-ref-347)
348. () ص410. [↑](#footnote-ref-348)
349. () ص497-498. [↑](#footnote-ref-349)
350. () ص387. [↑](#footnote-ref-350)
351. () ص771. [↑](#footnote-ref-351)
352. () وانظر من الأمثلة الأخر: ص487، 724، 851، 893.. [↑](#footnote-ref-352)
353. () انظر ما جاء في منهج المؤلف في عرض المسائل المستثناة، ص81. [↑](#footnote-ref-353)
354. () انظر توثيق ذلك، ص82. [↑](#footnote-ref-354)
355. () ص339. [↑](#footnote-ref-355)
356. () وسيأتي تفصيل ذلك، ص 339. [↑](#footnote-ref-356)
357. () وقد سبق التمثيل لذلك، ص 71. [↑](#footnote-ref-357)
358. () وقد سبق إيضاح ذلك، ص73. [↑](#footnote-ref-358)
359. () وقد سبق إيضاح ذلك، ص 84. [↑](#footnote-ref-359)
360. () وقد سبق إيضاح ذلك، ص 75. [↑](#footnote-ref-360)
361. () وقد سبق إيضاح ذلك، ص 67، 75. [↑](#footnote-ref-361)
362. () وقد حصل هذا – بتوفيق اللّه – بعد الاستقراء لفهارس المخطوطات في أبرز مكتبات مكة المكرّمة، والمدينة النبوية، والرياض، وتركيا، وسوريا ومصر، والإمارات العربية المتحدة، وذلك بالوقوف المباشر في هذه المكتبات على أحدث الفهارس المحفوظة لديهم. وأيضًا بعد استقراء جميع فهارس مخطوطات المكتبات العالمية المحفوظة في مكتبات كلٍّ من: مركز الملك فيصل، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود بالرياض، ولم أترك من هذه الفهارس إلا ما كُتب بلغة لا أفهمها أو ما سُردت فيه أسماء المخطوطات سردًا عشوائيـًّا؛ ممّا يلزم منه قراءة الفهرس كاملاً.

     وهذا الاستقراء يجعل عندي اطمئنان بأنه يبعد جدًّا أن توجد غير هذه النسخ العشر -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-362)
363. () انظره: ص539، ل36/أ. [↑](#footnote-ref-363)
364. () وقد كان هذا المتحف قصرًا يسكن فيه سلاطين الدولة العثمانية. انظر تاريخ الدولة العثمانية (إشراف روبير مانتران)، 2/398. [↑](#footnote-ref-364)
365. () وقد تم تزود مكتبة جامعة الإمام بصورة منها. [↑](#footnote-ref-365)
366. () وقد تمّ تزويد مكتبة جامعة الإمام بصورة منها. [↑](#footnote-ref-366)
367. () كما تمّ تزويد مكتبة جامعة الإمام بصورة منها. [↑](#footnote-ref-367)
368. () وهذا يحتاج إلى وقفة سيأتي بيانها عند الحديث عن نسبة الكتاب إلى مؤلفه، ص169. [↑](#footnote-ref-368)
369. () وسوف يأتي تعليق على هذا عند الحديث عن نسبة الكتاب إلى المؤلف، ص168. [↑](#footnote-ref-369)
370. () ص 191. [↑](#footnote-ref-370)
371. () ص 1191. [↑](#footnote-ref-371)
372. () وسوف يأتي بيان معنى اسم الكتاب عند ذكر المؤلف له، ص 191. [↑](#footnote-ref-372)
373. () وقد ورد بيان ذلك سابقًا عند الحديث عن أوصاف النسخ، ص 145، 149. [↑](#footnote-ref-373)
374. () وقد ورد بيان ذلك سابقًا عند الحديث عن أوصاف النسخ، ص143، 148. [↑](#footnote-ref-374)
375. () ص187-188. [↑](#footnote-ref-375)
376. () انظر ما جاء في أوصاف النسخ، ص141 – 150. [↑](#footnote-ref-376)
377. () انظر: المجموع المذهب (المقدمة)، 1/58-59.

     وممّا تحسن الإشارة إليه: أني بذلت غاية جهدي في البحث عن كتاب (ترتيب اللآلي) في كتب الفقه وقواعده وأصوله فلم أظفر له بذكر إلا في مقدمة تحقيق هذا الكتاب: ويبدو أن السبب في ذلك هو كون الكتاب كان منسيًّا، وقد عُبّر عن ذلك ببيت شعر كُتب على غلاف نسخة مكتبة الملك عبد العزيز (هـ)، ونصه:

     **فــي الــزوايــا خــبـايـا وفــي الـرّجــال بــقــايـا** [↑](#footnote-ref-377)
378. () هدية العارفين،1/170. [↑](#footnote-ref-378)
379. () انظر: معجم المؤلفين، 1/166-167. [↑](#footnote-ref-379)
380. () انظر: مقدمة الكتاب، ص188. [↑](#footnote-ref-380)
381. () ص192. [↑](#footnote-ref-381)
382. () ص 1191. [↑](#footnote-ref-382)
383. () انظر: ص 192-195. [↑](#footnote-ref-383)
384. () أفاد ذلك د. سهيل صابان، الباحث في الكتب العثمانية والتركية في مكتبة الملك فهد الوطنية. علمًا بأن الكتاب الثالث باللغة العثمانية. [↑](#footnote-ref-384)
385. () وقد أفاد ذلك مركز البلقان للدراسات والأبحاث العلمية باستانبول الذي يديره: شامل الشاهين. [↑](#footnote-ref-385)
386. () انظره، 1/554. [↑](#footnote-ref-386)
387. () انظره، 2/72. [↑](#footnote-ref-387)
388. () ص 192. [↑](#footnote-ref-388)
389. () انظر: تكملة شذرات الذهب، لأكرم العلي، 1/105. [↑](#footnote-ref-389)
390. () وقد سبق ذِكْرُ أسباب اعتمادها أصلاً، عند الحديث عن النسخ المعتمدة في التحقيق، ص173. [↑](#footnote-ref-390)
391. () استفدت هذا من رسالة الماجستير للشيخ محمد بن عودة السعوي، التي حقق فيها كتاب: التدمرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية. انظر الرسالة، ص35. [↑](#footnote-ref-391)
392. () في (د): «منهج». [↑](#footnote-ref-392)
393. () **دلائل** : جمع دلالة، وتطلق على الدليل على طريق المجاز، وهي في اللغة : مشتقة من مادة «دلّ»، والدال واللام - كما يقول ابن فارس - : «أصلان:

     **أحدهما** : إبانة الشيء بأمارة تتعلمها.

     **والآخر** : اضطراب في الشيء».

     ومن الأصل الأول ما جاء في (لسان العرب) : «دلّ فلانٌ إذا هدى». ومنه أيضًا ما جاء في (المعجم الوجيز):«الدليل: المرشد».

     ولو حُمل الدليل في الاصطلاح على هذا المعنى اللغوي (وهو المرشد) لشمل جميع ما يتوصل به إلى المطلوب، سواءً أوصلنا هذا الدليل إلى العلم بالمطلوب -وهو ما يُعبّر عنه بالبرهان- أم مجرد الظن به- وهو ما يعبر عنه بالأمارة-.

     وهذا المعنى الشامل منسجمٌ مع تعريف كثير من العلماء للدليل بأنه :«ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري».

     إذا علم هذا فالمراد بدلائل هنا : أي الأدلة التي تبين الأحكام وترشد إليها؛ كالكتاب والسنة والإجماع والقياس والاستصحاب ... أو بعبارة أخرى : جميع ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى المطلوب، وهو العلم بالحكم أو الظن به.

     **ولتوثيق ما سبق :** فإن المعنى اللغوي مستفاد من : المقاييس في اللغة، مادة «دلّ»، ص349؛ لسان العرب, مادة «دلل», 11/248؛ المعجم الوجيز، مادة « دلّ », ص 233؛ وانظر: العدة للقاضي أبي يعلى, 2/132-133.

     وانظر الربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي في : أصول الفقه لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص116؛ موازنة بين دلالة النص والقياس الأصولي، 1/27؛ علم أصـول الفقه لشيخنا أ.د. عبد العزيز الربيعة، ص69.

     وانظر المعنى الاصطلاحي المذكور للدليل في: الإحكام للآمدي، 1/27؛ مختصر ابن الحاجب مع شرحه: بيان المختصر, 1/34؛ ومع شرح العضد، 1/40؛ التحرير لابن الهمام مع شرحه: التقرير والتحبير، 1/50؛ ومع شرحه: تيسير التحرير, 1/33؛ مرآة الأصول مع حاشية الإزميري، 1/ 27؛

     شرح الكوكب المنير، 1/52؛ أصول الفقه لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص114؛ علم أصول الفقه لشيخنا أ.د. عبد العزيز الربيعة، ص69؛ موازنة بين دلالة النص والقياس الأصولي، 1/22-23.

     وانظر المراد من دلائل الأحكام في: السراج الوهاج في شرح المنهاج، 1/73-74؛ شرح الأصفهاني للمنهاج، 1/35-36؛ نهاية السول، 1/21؛ شرح البدخشي للمنهاج، 1/18. [↑](#footnote-ref-393)
394. ()  **الأحكام** في اللغة : جمع حكم، «والحاء والكاف والميم : أصل واحد وهو المنع، وأول ذلك الحكم, وهو المنع من الظلم» -قال ذلك ابن فارس-.

     والمراد بالحكم هنا: الحكم الشرعي، وهو عند كثير من الأصوليين : «خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع».

     ويُلحظ أن المؤلف أضاف الدلائل إلى الأحكام، مما يعني أن المعرفة شاملة لجميع دلائل الأحكام؛ لأن (دلائل) جمع مضاف إلى معرفة (وهي الأحكام)، والجمع المضاف إلى معرفة: لفظٌ من ألفاظ العموم.

     **ولتوثيق ما سبق :** فإن المعنى اللغوي مستفاد من المقاييس في اللغة، مادة «حكم»، ص277؛ وانظر: لسان العرب، مادة «حكم»، 12/141.

     وانظر المعنى الاصطلاحي للحكم في: مختصر ابن الحاجب مع شرحه: بيان المختصر، 1/325؛ ومع شرح العضد، 1/220؛ شرح مختصر الروضة، 1/254؛ التمهيد للإسنوي، ص 48؛ التحرير مع شرحه: تيسير التحرير، 1/129-130؛ مرآة الأصول وحاشية الإزميري عليها، 1/31-35؛ مسلَّم الثبوت مع شرحه: فواتح الرحموت، 1/54؛ إرشاد الفحول، 1/56.

     وانظر كون المراد : جميع الدلائل في: السـراج الوهاج، 1/72، 502؛ شـرح الأصفهاني للمنهـاج، 1/34، 353-354؛ التوضيح في حلّ غوامض التنقيح، 1/54. [↑](#footnote-ref-394)
395. ()  **البراهين**: جمع برهان، والبرهان في اللغة: الحجة الفاصلة البينة.

     وهو عند أهل المنطق يعدّ أعلى مراتب الحجج، ويسمى بالحجة البرهانية، وقد عرف القطب الرازي البرهان بأنه: «القياس المؤلف من اليقينيات، سواء كانت ابتداءً وهي الضروريات الستّ، أو بواسطة وهي النظريات»، كما عرف صاحب (ضوابط المعرفة) الحجة البرهانية بأنها: «الحجة التي تفيد اليقين، وتتألف في القياس من مقدمات يقينية على هيئة تفيد نتيجة يقينية، واليقين فيها لليقين في المقدمات».

     انظر: أساس البلاغة، مادة «بره», ص 21؛ لسان العرب, مادة «برهن»، 13/51؛ القاموس المحيط, مادة «برهن»،   
     ص 1523؛ المعجم الوجيز، مادة «برهن», ص 48؛ وانظر أيضا : النهاية في غريب الحديث والأثر، 1/122.

     وانظر- بالإضافة إلى تحرير القواعد المنطقية، ص167؛ وضوابط المعرفة، ص297-298-:   
     التعريفات للجرجاني، ص64؛ شرح الأخضري على سلّمه، ص37-38؛ إيضاح المبهم في معاني السلم، ص17-18؛ حاشية الصبان على شرح السلم للملوي، ص148-152؛ تسهيل القطبي، ص233. [↑](#footnote-ref-395)
396. ()  **الشواهد**: جمع شاهد، والشاهد في اللغة : اسم فاعل من كلمة «شهد»، وهي-كما يقول ابن فارس-:

     «أصل يدلّ على حضور وعلم وإعلام، لا يخرج شيء من فروعه عن الذي ذكرناه».

     أما في الاصطلاح : فهو عند أهل المنطق والكلام : «المعلومُ للـمُسْتَدِلِّ بِهِ قبل العلم بالـمُسْتَدَلِّ   
     عليه، سواء عُلِمَ ضرورةً أو استدلالاً». قاله ابن فورك.

     أما عند الصوفية : فقد قال عنه صاحب (التعريفات) : «وفي اصطلاح القوم: عبارة عمّا كان حاضرًا في قلب   
     الإنسان، وغلب عليه ذكره. فإن كان الغالب عليه العلم فهو شاهد العلم، وإن كان الغالب عليه الحق فهو شاهد الحق».

     والذي يظهر أن المراد بالشواهد هنا المعنى الأول الذي ذكره ابن فورك، وتدخل فيه : الأدلة التي   
     نشاهدها وتدل على وحدانية الله، كالشمس والقمر والليل والنهار ... وكذلك كل حاضر يستدل به على غائب -والله أعلم-.

     المقاييس في اللغة، مادة «شهد»، ص539؛ الحدود في الأصول لابن فورك، ص81؛ شرح مختصر الطوفي، 2/15؛ التعريفات، ص164؛ وانظر : معجم اصطلاحات الصوفية لعبد الرزاق الكاشاني، ص170.

     وللتوسع انظر: أساس البلاغة، مادة «شهد»، ص243؛ لسان العرب، مادة «شهد»، 3/238-243؛ القاموس المحيط، مادة «شهد»، ص372-373؛ المعجم الوجيز، مادة «شهد»، ص352-353. [↑](#footnote-ref-396)
397. ()  **الفخام:** جمع فخم، وهو في اللغة مشتق من مادة «فخم» «والفاء والخاء والميم أصل صحيح يدل على جَزَالةٍ وعِظَم» - قال ذلك ابن فارس -، وجاء في (اللسان) :«رجل فخم أي عظيم القدر»، وجاء في (المعجم الوجيز) : «فَخُم - فخامَةً : ضَخُمَ وعظُمَ قدره [والجمع] : فِخَامٌ ».

     المقاييس في اللغة، مادة «فخم»، ص828؛ لسان العرب، مادة «فخم»، 12/449؛ المعجم الوجيز، مادة «فخم»، ص464؛ وانظر : أساس البلاغة، مادة «فخم»، ص336؛ القاموس المحيط، مادة «فخم»، ص1477. [↑](#footnote-ref-397)
398. () ممّا ذكره أهل اللغة أن (أما) : «حرف بسيط فيه معنى الشرط، مؤوَّل بِـ (مهما يكن من شيء )؛ لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط؛ ولذلك يجاب بالفاء» -كذا في الجني الداني، ص522-.

     وزاد في ضياء السالك، 4/70 : «هذه الفاء لازمة؛ لربط الجواب بها، ولتكون كالقرينة عليها؛ لخفاء شرطيتها؛ لأن شرطيتها بطريق النيابة».

     وكون المؤلف لم يذكر الفاء في جواب أمّا (وهو : يقول) مع أنه مخالف لهذا، إلا أن هناك ما يشهد له؛   
     كقول النبي  - في بعض طرق الحـديث-: « أما بعد، ما بال رجال يشترطون شـروطاً ليست في كتاب الله ... »، وقول النبي  : «أما بعد، ما من شيء لم أكن أُرِيتُهُ إلاّ قد رأيته في مقامي هذا ... »، وقول أبي بكر : «أما بعد، أيها الناس قد وليت أمركم... »، فقد جاء جوابُ «أمّا»فيها خاليًا من الفاء؛ لهذا نصَّ أهل اللغة على أنه «سُمِعَ حذفُها نادرًا في النثر ... »- كذا في النحو الوافي، 4/508-.

     • وللتوسع انظر: الجني الداني في حروف المعاني، ص522-524؛ مغني اللبيب، 1/102-104؛ أوضح المسالك مع شرحه: ضياء السالك، 4/70-72، ومع شرحه : عدة السالك، 4/232-235؛ النحو الوافي، 4/504-508.

     • حديث «أما بعد، ما بال ... » : أخرجه البخاري بلفظه، كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطًا في البيع لا تحل، 2/759، ح 2060؛ ومسلم بنحوه، كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق، 2/1141، ح 1504. كلاهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

     • والحديث الثاني : أخرجه البخاري بلفظه، كتاب الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد الثناء : أما بعد، 1/312، ح880؛ ومسلم بنحوه، كتاب الكسوف، باب ما عُرض على النبي  في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، 2/624، ح905. كلاهما من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما.

     • والأثر : أخرجه ابن سعد في طبقاته بلفظه، 3/182. [↑](#footnote-ref-398)
399. () في (أ) و(جـ) : «ليطمئن». والأفصح ما تم إثباته من (ب) و (د).

     وتذكير الكلمات التي حقها التأنيث، أو الأفصح فيها ذلك، والعكس، من الأمور التي تتكرّر كثيرًا في النسخ الخطية؛ وسببها غالبًا هو النّسّاخ. والحكم فيها باللفظ الصحيح أو الأفصح مبني على ما فهمته من المصادر الآتية : أوضح المسالك وشرحيه : عدة السالك، 2/108-119؛ وضياء السالك، 2/19-27؛ شرح ابن عقيل ومعه : منحـة الجلـيل، 1/432-438؛ النحـو الوافي، 2/76-85، 4/585-604؛ المعجم المفصّل في المذكر والمؤنث، ص116. [↑](#footnote-ref-399)
400. () أي : عندما يقرن المفتي جوابَهُ بالقاعدة يحصل اطمئنان في قلوب المستفتين. [↑](#footnote-ref-400)
401. () فتصفحت : فعل ماضٍ وقع جوابًا لِـ (لمّا) التعليقية.

     ويلحظ أنه مقرون بالفاء، وقد أجاز ذلك ابن مالك، وخالفه أبو حيّان وغيره.

     انظر: التسهيل وشرحه لابن مالك، 4/101، 103؛ الجني الداني في حروف المعاني، ص596؛ مغني   
     اللبيب، 1/281؛ النحو الوافي، 2/298. [↑](#footnote-ref-401)
402. () في (أ) و (جـ) و (د) : «أئمة». والصحيح ما تم إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-402)
403. () **الأصل** في الاصطلاح : أعم من القاعدة؛ إذ هو يطلق على القاعدة الكلية سواء كانت أصولية أم   
     فقهية، كما يطلق على الضابط الجامع لفروع وجزئيات في باب واحد، ويطلق على معانٍ أخر.

     انظر: المدخل الفقهي العام، 2/952، فقرة 561؛ القواعد الفقهية لشيخنا د. يعقوب الباحسين،   
     ص74-76؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص110. [↑](#footnote-ref-403)
404. () في (أ) و (جـ) : «يصلح أن يكون». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و (د). [↑](#footnote-ref-404)
405. () سوف يأتي وجه كونها دليلاً بعد سطور. [↑](#footnote-ref-405)
406. () **الجريدة** في اللغة : سعفة النخل، سميت بذلك؛ لأنه قد جُرِّد عنها خوصها، وتطلق على الصحيفة التي يُكتب عليها، وعلى الدفتر الذي تُكتب فيه مقادير الأراضي الممسوحة لترتيب الأموال السلطانية، وعلى دفتر أرزاق الجيش في الديوان، وعلى الصحيفة اليومية التي تنشر أخبارًا ومقالات.

     والمراد بها هنا: الدفتر الذي كتب المؤلف عليه كتابه.

     انظر: المقاييس في اللغة، مادة « جرد »، ص213؛ لسان العرب، مادة «جرد»، 3/118-119؛ القاموس المحيط، مادة « جرد »، ص347؛ محيط المحيط، مادة «جرد»، ص100؛ المعجم الوسيط، مادة «جرد»، 1/115. [↑](#footnote-ref-406)
407. () **الهجاء** في اللغة : مصدر هجا بمعنى قرأ وتعلّم، يقال : هجا الكتاب هجوًا وهجاءً : قرأه وتعلّمه.

     وتأتي بمعنى ذمّ، يقال : هجا فلانًا هجوًا وهجاءً : ذمّه وعدّ معايبه.

     وعندما تضاف الحروف إلى الهجاء يراد بها : «ما تتركب منها الألفاظ من الألف إلى الياء. وترتيبها مستمدّ من ترتيب الأبجديّة بوضع الحروف المتشابهة في الرسم بعضها بجوار بعض»، وتسمى حروف التهجِّي والتهجية أيضًا.

     المعجم الوسيط، مادة «هجا»، 2/975؛ وانظر : لسان العرب، مادة «هجا»،15/353؛ القاموس المحيط، مادة «هجا»، ص1733؛ محيط المحيط، مادة «هجا»، ص931؛ المعجم الوجيز، مادة «هجا»، ص645. [↑](#footnote-ref-407)
408. () كذا في نسخة (أ) و (د)، وفي (ب) : «لإحضار ما في البال وإحضارها»، وفي (جـ) : «لإخطارها في البال وإحضارها».

     ولعل التعبير الأخير أولى من سابقيه؛ لكونه أدقّ في المعنى، وبيان ذلك :

     أن القواعد إذا كانت مرتبة على حروف الهجاء واحتاج الإنسان إلى واحدة منها : فإن كان   
     حافظًا لها على هذا الترتيب، فسوف تخطر القاعدة المرادة في باله بسهولة، وإن لم يكن حافظًا لها   
     فسوف يمكنه الوصول إليها وإحضارها للسائل عنها بأدنى بحث، ومما يؤكد هذا أن جلّ من يريد   
     تيسير وصول القارئ إلى مراده في كتاب من الكتب - عن طريق الفهرسة أو غيرها - يسلك هذا   
     الترتيب الهجائي. [↑](#footnote-ref-408)
409. () في (د) « الذي». [↑](#footnote-ref-409)
410. () نهاية لوحة 1/أ من نسخة (ب). [↑](#footnote-ref-410)
411. () نهاية لوحة 1/أ من نسخة (جـ). [↑](#footnote-ref-411)
412. () في (د) : «الإطرار». [↑](#footnote-ref-412)
413. () في (أ) و (جـ) و (د) : (يخرج). والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-413)
414. () نهاية لوحة 1/أ من نسخة (أ). [↑](#footnote-ref-414)
415. () إنَّ من يستقرئ جلّ مباحث هذا الكتاب يجد أنها تكاد تكون لتقرير قضية تفهم من هذه العبارة - وقد سبق أن صرّح بها المؤلف آنفًا - وهي : أن القواعد تصلح أن تكون أدلة للأحكام.

     ولإثبات هذه القضية : يجب أن تكون القواعد كلِّـيَّـةً ، (أي: أن انطباقها على جزئياتها مطّردًا).

     وكون بعض الأحكام متخلّفة عنها لا يعدّ نقضًا لكليّتها، ولا يخرجها عن كونها أدلّة؛ لأنها في الواقع غير داخلة تحت تلك القواعد أصلاً.

     ولإثبات ذلك فإن المؤلف - رحمه الله - جعل بيان علّة تخلّف تلك الأحكام عن القواعد منهجًا له صرَّح به هنا -في المقدمة- وطبّقه عمليًا في أثناء الكتاب.

     وبقيام المؤلف بهذه الدراسة يكون قد أبطل مسوِّغًا يُعّد من أهم المسوغات لمن رفض الاحتجاج   
     بالقواعد الفقهية.

     وموضوع (حجية القواعد الفقهية) من الموضوعات التي تحدث عنها عدد من العلماء، ولعلّ من آخرهم: شيخنا د. يعقوب الباحسين في كتابه (القواعد الفقهية)، ص265-282، حيث ذكر خلاصة   
     ما قيل في حجية القاعدة الفقهية، وأبدى وجهات نظره في هذا الموضوع، فأجاد وأفاد، فليراجع. [↑](#footnote-ref-415)
416. () **المُقلّ** : اسم فاعل من أقلّ بمعنى افتقر، يقال : أقلَّ فلان أي افتقر فهو مقل.

     وبناء على هذا يمكن أن يكون المعنى - هنا - : إنَّ من وفقه الله للوقوف على دقائق هذه القواعد فسوف يصل إلى أنه يحلّ له الرجوع إليها وبناءُ الأحكام عليها. وإن لم يصل إلى هذه القناعة فإن هذا جهدي في الكتاب، وسأكون بعد ذلك مفتقرًا ومحتاجًا إلى الحزن؛ لأنِّي لم أصل إلى إقناع القارئ بما أريد.

     هذا إذا كان المراد بالمقِلّ هو المتكلم (وهو المؤلف).

     أما إذا أريد به المخاطَب فيكون المعنى : إن القارئ إذا لم يُوفّق في الوقوف على دقائق هذه القواعد فإن غاية جهده هو البكاء؛ لأن هذا شأن المقِلّ الذي لا يستطيع أن يعمل شيئًا.

     وقوله : «فإن جهد المقلّ دموعه» ورد في (العناية)، 8/22، وقد دلّ السياق في (العناية) على أن   
     المراد هو المعنى الثاني -واللّه أعلم-.

     وانظر معنى المقلّ في : لسان العرب، مادة «قلل»، 11/564؛ القاموس المحيط، مادة «قلل»، ص1356؛ محيط المحيط، مادة «قلَّ»، ص754. [↑](#footnote-ref-416)
417. () **اللآلي** : أصلها : اللآلئ، فسهِّلت همزتها ياءً؛ ليحصل السجع بينها وبين الأمالي. واللآلئ : جمع لؤلؤة، وهي الدُّرَّة التي تتكون في الأصداف من رواسبَ أو جوامدَ صلبةٍ لمَّاعةٍ مستديرة.

     انظر : مختار الصحاح، مادة «لألأ»، ص517؛ لسان العرب، مادة «لألأ»، 1/150؛ القاموس المحيط، مادة «لألأ»، ص65؛ مـحيـط الـمحيط، مـادة «لألأ»، ص804؛ المعجم الوجيز، مادة «لألأ»، ص548. [↑](#footnote-ref-417)
418. () **سِلْك** : جمع (سِلْكَة) وجمع الجمع : أسْلاك وسُلوك، وهي : الخيط الذي يُخاط به الثوب، وقد يستعمل السّلك لما يُنْظم فيه الدرُّ. وهذا الأقرب للمراد هنا.

     انظر : المقاييس في اللغة، مادة «سلك»، ص.49؛ لسان العرب، مادة «سلك»، 10/443؛ القاموس المحيط، مادة «سلك»، ص1218؛ محيط المحيط، مادة «سلك»، ص422-423؛ المعجم الوجيز، مادة «سلك»، ص318. [↑](#footnote-ref-418)
419. () **الأمالي** : جمع (الإملاءِ)، والإملاءُ : مصدر «أملى». ومعنى الأمالي : «الأقوال والملخَّصَات، وما يُملَى، وكأنه جمعُ (أمليّة)، كالأحجيّة والأحاجي»- قال ذلك صاحب محيط المحيط-.

     محيط المحيط، مادة «ملا»، ص864؛ وانظر : المقاييس في اللغة، مادة «ملو»، ص996؛ لسان العرب، مادة «ملا»، 15/291؛ القاموس المحيط، مادة «ملا»، ص1721؛ المعجم الوجيز، مادة «ملّ»، ص591. [↑](#footnote-ref-419)
420. () إنَّ من ينظر في اسم الكتاب نظرةً عابرة بلا تأمل قد لا يتبادر إليه مضمونه، ولكن لو دقّق النظر فيه لوجد أنه منطبق على مسماه، وبيان ذلك:

     إنه شبَّه أقواله وملخصاته وأماليه بسلك المسبحة الذي يُنظمُ فيه اللؤلؤ، وشبه قواعده باللؤلؤ الذي ينظم في هذا السلك. وبقيامه بترتيب هذه القواعد على حروف الهجاء في هذا الكتاب: يكون كتابه كالمسبحة في يد التفكير.

     والمعنى الأخير مستقى من بيتِ شعرٍ فارسي ذكره المؤلف في نهاية نسخة (أ) ومعناه:

     **هـكذا أصبـح ترتيب اللآلي مهنة لهذا العبد رجـاء أن تـكون مسبحة في يد التفكير.** [↑](#footnote-ref-420)
421. () **سنح** : «السين والنون والحاء أصل واحد يُحمل على ظهور الشيء من مكان بعينه ... ثم استعير هذا فقيل: سنح لي رأيٌ في كذا، أي : عرض» -قاله ابن فارس-؛ وجاء في (المعجم الوجيز) : «سنح ... الخاطر بكذا: جاد وسمح».

     المقاييس في اللغة، مادة «سنح»، ص493؛ المعجم الوجيز، مادة «سنح»، ص323؛ وانظر: لسان العرب، مادة «سنح»، 2/491-492؛ القاموس المحيط، مادة «سنح»، ص288؛ محيط المحيط، مادة «سنح»، ص432. [↑](#footnote-ref-421)
422. () «من»: زيادة من (ب) و (جـ) و(د). ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-422)
423. () جاء في هامش (أ): «أي : كثير». [↑](#footnote-ref-423)
424. () أي : عرض لي في خاطري أن أعرضه إلى ... [↑](#footnote-ref-424)
425. () جاء في هامش (أ) : «سدّة بمعنى باب».

     وعلى هذا نصت كثير من كتب اللغة، كما مثّل ابن الأثير بعددٍ من النصوص التي تناسب المقام وتزيده وضوحًا، فممَّا قال: «وفيه: «أنَّه قيل له : هذا عليٌّ وفاطمة قائمين بالسُّدَّة، فأذنْ لهما» السُّدّة: كالضُّلّة على الباب؛ لتقي الباب من المطر. وقيل: هي الباب نفسه. وقيل: هي السّاحة بين يديه ...».

     النهاية في غريب الحديث والأثر، 2/353؛ وانظر : المقاييس في اللغة، مادة «سدّ»، ص477؛ لسان العرب، مادة «سدّ»، 3/209؛ القـاموس المحيط، مادة «سدد»، ص367؛ محيط المحيط، مادة «سدّ», ص402؛ المعجم الوجيز، مادة «سدّ»، ص306. [↑](#footnote-ref-425)
426. () **سنيّة** : مؤنث (سنّي)، وهما مشتقان من مادة «سنا»، والسين والنون والحرف المعتل -كما يقول ابن فارس-: «أصل واحد يدل على سقْي، وفيه ما يدل على العلوّ والارتفاع». ومن الألفاظ التي تدل على العلو والارتفاع: السَّني بمعنى: الرفيع ومؤنثه: السنّية، ومنها السناء: من الارتفاع. قال في النهاية: «فيه: «بشّر أمتي بالسّناء» أي : بارتفاع المنـزلة والقدر عند الله».

     المقاييس في اللغة، مادة «سني»، ص492؛ النهاية في غريب الحديث، 2/414؛ وانظر: لسان العرب، مادة «سنا»، 14/403؛ القاموس المحيط مادة «سنى»، ص1672؛ محيط المحيط، مادة «سنى»، ص436؛ المعجم الوجيز، مادة «سنا»، ص325. [↑](#footnote-ref-426)
427. () في (ب) و(جـ) و(د) : «من». [↑](#footnote-ref-427)
428. () في (ب): «صاحب». [↑](#footnote-ref-428)
429. () في (أ) و(جـ) و(د): «يرجى». والأحسن ما تم إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-429)
430. () في (أ) و(جـ) و(د): «يزجى». والأحسن ما تم إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-430)
431. () **تزجى**: فعل مضارع مبني للمجهول، والفعل الماضي منه «زجى»، والزاء والجيم والحرف المعتل-كما يقول ابن فارس- :«يدلّ على الرّمي بالشيء، وتسييره من غير حبس، يقال: ... الريح تزجي السحاب: تسوقه سوقًا رفيقًا». وجاء في (القاموس): « زجاه: ساقه ودفعه ». فيـكون المعنى هنا : إن المآرب تُساق إليه سوقًا رفيقًا.

     المقاييس في اللغة، مادة «زجي»، ص469؛ القاموس الـمحيط، مادة «زجا»، ص1666؛ وانظر: لسان العرب، مادة «زجا»،14/354-355؛ الـمعجم الوسـيط، مـادة «زجـا»، 1/389-390. [↑](#footnote-ref-431)
432. () في (ب): المآب.

     **والمآرب**: جمع مَأْرَب وهو بمعنى الحاجة والبغية.

     انظر: المقاييس في اللغة، مادة «أَرَبَ»،ص72؛ لسان العرب، مادة «أَرَبَ»، 1/208؛ القاموس المحيط، مادة «أَرَبَ»، ص75؛ محيط المحيط، مادة «أَرَبَ»، ص6؛ المعجم الوجيز، مادة «أرب»، ص11. [↑](#footnote-ref-432)
433. () مبالغة المؤلف في وصفه للعالم الذي يريد عرض كتابه عليه - كوصفه بأنه صاحب الكمال ... ترجى منه المطالب وتزجى إليه المآرب ...- هذه المبالغة، وإن كان يمكن حملها على محمل حسن إلا أن فيها إيهامًا، كان اللائق بالمؤلف تنـزيه كتابه عنه.

     ووجه الإيهام: أن (الكمال) معرّف بِـ (أل) الجنسية، وكذلك (المطالب) و(المآرب)، والذي عليه جمهور الأصوليين: أن المعرّف بِـ (أل) الجنسية من ألفاظ العموم. فيكون المعنى : أنه صاحب كل الكمال، وترجى منه كل المطالب، وتزجى إليه كل المآرب!! ومعلوم أن صاحب كل الكمال والذي ترجى منه كل المطالب وتزجى إليه كل المآرب إنما هو الله وحده دون سواه.

     والمحمل الحسن الذي يمكن أن تحمل عليه: أن هذه الألفاظ العامة أتت في معرض المدح، وقد نُقل عن الشافعي وغيره: أن اللفظ العام إذا قَصَدَ به المخاطِبُ الذمَّ أو المدحَ فإنه لا يعم.

     والمؤلف عندما أتى بهذه الألفاظ قصد بها المدح، فلا تعم.

     وعلى القول بأنه يعم فيمكن أن يقال: إن هذه الألفاظ العامة مخصوصة بالعقل أو بالعقل والحسّ، فالقارئ عندما يقرأ مثل هذه الألفاظ فإن عقله لا يحملها على مدلولها اللغوي (وهو العموم   
     والاستغراق)، وإنما يحملها على بعض أفرادها، ويجعل شمولها لباقي الأفراد على أنه إنما أُتي به للمبالغة في المدح؛ لأنه يستحيل أن يتصف المخلوق بجميع صفات الكمال، كما يستحيل أن ترجى منه كل   
     المطالب؛ لأنّ طاقته محدودة، ويستحيل أيضا أن تساق إليه جميع الحاجات؛ لأننا ندرك بعقولنا وحواسنا   
     أن هناك أناسًا كثيرون لا يعرفون هذا العالِـم في ذلك الـوقت، أو لا يستطيعون الوصول إليه، فكيف   
     تُّقدَّم إليه جميع حاجاتهم ؟ ! - والله أعلم-.

     انظر في إفادة المعرف بِـ (أل) الجنسية العموم: أصول البزدوي وشرحه: كشـف الأسرار، 2/26-35؛ المستصفى، 2/37 وما قبلها وما بعدها؛ روضة الناظر، 2/683 وما بعدها؛ شرح تنقيح الفصول، ص180؛ المغني في أصول الفقه للخبازي، ص115-116؛ جمع الجوامع وشرح المحلى (مع حاشية البناني)، 1/410-413، (ومع حاشية العطار)، 2/5-9؛ التحرير لابن الهمام وشرحه: تيسير التحرير، 1/197؛ مرآة الأصول وحاشية الإزميري عليها، 1/367-373؛ التلويح عـلى التوضيح، 1/52-54؛ مذكرة في أصول الفقه للشيخ الشنقيطي، ص244-248؛ العام ودلالته للدكتورة نادية العمري، ص73-76.

     وانظر في كون العام إذا قصد به المدح لا يعم : الإحكام للآمدي، 2/298؛ ويضاف إليه: المحصول، 3/453-454؛ المسودة، ص133؛ جمع الجوامع وشرح المحلى عليه (مع حاشية البناني)، 1/422؛ التحرير وشرحه: تيسير التحرير، 1/257.

     وانظر في كون العقل والحس من المخصصات: المستصفى، 2/99-100؛ روضة الناظر، 2/722-723؛ شرح تنقيح الفصول، ص202، 215؛ إتحاف الأنام بتخصيص العام للدكتور الحفناوي، ص247-260. [↑](#footnote-ref-433)
434. () جاء في هامش (أ) : «وهو اسمه لا كنيته»!. [↑](#footnote-ref-434)
435. () **هو** المفتي بعد أبيه وجده: أبو سعيد محمد بن محمد أسعد أفندي بن محمد سعد الدين بن حسن جان التبريزي الأصل القسطنطيني المولد والمنشأ والوفاة، وقد نعته صاحب (خلاصة الأثر) -1/127- بأنه: «شيخ الإسلام ابن شيخ الإسلام بن شيخ الإسلام ... مفتي السلطنة العثمانية وأوحد كبراء الدولة الخاقانية».

     وقد لازم عمَّه شيخ الإسلام محمد أفندي بن محمد سعد الدين، ولم يزل يترقى في المدارس حتى صار قاضي قضاة الشام، وكان دخوله لها سنة 1031هـ.

     وفي تلك الأثناء جاءه الخبر أن السلطان عثمان بن السلطان أحمد قد تزوج بأخته، إلا أنه بعد مُدةٍ قُتل السلطان، فعُزِل والده عن الفتيا، ثم عزل هو أيضًا عن قضاء الشام، فرحل إلى الروم. ثم ولي قضاء (بروسه) و(الغلطة)، ثم قضاء (القسطنطينية)، ثم قضاء العسكر بأناطولي، ثم (روم إيلي)، ثم صار مفتي   
     التخت ثلاث مرات.

     وفي آخر تولياته للفتوي نُهب داره بسبب قيام على الوزير (أبشير)، وبعد وقوع هذه الحادثة اختفى، مدّة. ثم عرضت عليه بعض الأعمال القضائية فلم يقبل. ثم استقر في القسطنطينية واختفى عن أنظار الناس، وبقي على هذا الحال إلى أن مـات وهو في الـخفاء سـنـة 1072هـ. وكانت ولادتـه سنة 1003هـ.

     انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، 1/127-129؛ نفحة الريحانة، 3/79-82، رقم 149؛ لطف السمر وقطف الثمر من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر، 2/643؛ سجل عثماني 1/187؛ ذيل تاريخ عطائي لقشاقي زادة، ل 84/أ؛ ذيل دوحة المشايخ لخواجه منيب أفندي، ل 20/أ-21/أ؛ تكملة شذرات الذهب، 1/105؛ من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول، ص476، 479. [↑](#footnote-ref-435)
436. () هكذا في جميع النسخ. ولو قيل: «سعدت» لكان أفصح. [↑](#footnote-ref-436)
437. () هكذا في جميع النسخ. والصحيح : «سَعَدَت». [↑](#footnote-ref-437)
438. () في (د): «بأبيه» خلافًا لباقي النسخ؛ إذْ جاء فيها بالنقص (بأبه)؛ وما جاء في (د) هو اللغة المشهورة في (أب)، أما النّقص فهو لغة جائزة في (أب) إلا أنها نادرة؛ إذْ «إن في (أب) و(أخ) و(حم) ثلاث لغات:

     **أشهرها**: أن تكون بالواو والألف والياء.

     **والثانية**: أن تكون بالألف مطلقًا.

     **والثالثة** : أن يحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا نادر» -قاله ابن عقيل-.

     وممّا يشهد للغة الثالثة (وهي النقص) قول الشاعر:

     **بـأبـه اقـتـدى عـديّ فـي الـكرم ومـن يـشابـه أبــه فـمـا ظـلـم**

     شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 1/54؛ وانظر منه: 1/52؛ أوضح المسالك وشرحيه: عدة السالك، 1/44؛ وضياء السالك، 1/63؛ النحو الوافي، 1/111. [↑](#footnote-ref-438)
439. () **أبوه هو**: محمد أسعد أفندي بن محمد سعـد الديـن بن حسـن جـان التبريزي الأصل، القسطنطيني المولد والوفاة (978هـ - 1034هـ).

     وكان عالمًا محققًا متبحِّرًا في العلوم، وقد اشتغل بالتدريس في أرقى المدارس كالسليمانية، وولي القضاء بأدرنة والقسطنطينية، ثم ولي قضاء الروم، ثم تولى الإفتاء بعد وفاة أخيه ومات وهو مفت. من آثاره: فضائل جمعة، ذيل تاج التواريخ لخواجه سعد الدين أفندي، ترجمة الشمائل المحمدية للترمذي -وجميعها باللغة العثمانية-.

     أنظر: خلاصة الأثر، 1/396-398؛ ريحانة الألبا، 2/283؛ نفحة الريحانة، 3/76؛ لطـف السـمـر، 1/315، 323، 388، 608، 2/478؛ حدائق الحدائق في تكملة الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية لعطاء الله نوعي زاده، ص.69-692؛ عثمـانـلي مؤلفلري، 2/22-23؛ ذيـل دوحـة الـمشـايـخ، ل19/أ-19/ب؛ من أعلام الفكر العربي، ص476، 479. [↑](#footnote-ref-439)
440. () «ألا وهو ... بأبه الأمجد»: ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-440)
441. () نهاية 2/أ من (د). [↑](#footnote-ref-441)
442. () جاء في هامش (أ) : «أي المرآة».

     **والسجنجل**: كلمة رومية معرَّبة بمعنى المرآة، وقد استخدمها امرؤ القيس في شعره وغيره، ولها معانٍ أخر غير المرآة، كالذهب وسبائك الفضة والزعفران، وأشهرها المرآة، وهو المعنى المراد هنا.

     انظر: القاموس المحيط، مادة «سجل» ، ص1309-1310؛ محيط المحيط، مادة «سجن»، ص398؛ المعجم الوسيط، مادة «سجن»، 1/418؛ المعجم الوجيز، مادة «سجن»، ص304. [↑](#footnote-ref-442)
443. () في (جـ): «ابقائه». [↑](#footnote-ref-443)
444. () في (ب) و(د): «لازال». [↑](#footnote-ref-444)
445. () في (جـ): «لا يزال». [↑](#footnote-ref-445)
446. () أي: بابُهُ - كما سبق بيانه في ص193-. [↑](#footnote-ref-446)
447. () في (د): «في حياة». [↑](#footnote-ref-447)
448. () في (جـ): «أناملكم». [↑](#footnote-ref-448)
449. () نهاية 1/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-449)
450. () في (د): «أثبت». [↑](#footnote-ref-450)
451. () في (جـ): «سؤلي». [↑](#footnote-ref-451)
452. () في (جـ): «أخلي». [↑](#footnote-ref-452)
453. () في (جـ): «الأمر». [↑](#footnote-ref-453)
454. () **الأمر** في اللغة: ضد النهي.

     أما في الاصطلاح فهو: «اللفظ الدَّال على طلب الفعل بطريق الاستعلاء». وقد اختار هذا التعريف البخاري في (كشف الأسرار)، 1/242.

     والأمر الوارد في القاعدة المراد به: الأمر بما فيه «تعدٍّ على مالٍ أو نفس. فلو أمر شخص آخر بإتلاف مال الغير ... أو بارتكاب جريمة، ففعل ذلك: كان المأمور هو المسؤول الضامن؛ لأنه هو الفاعل دون الآمر» -كذا في المدخل الفقهي العام، 2/1042، فقرة656-.

     وانظر المعنى اللغوي في: المقاييس في اللغة، مادة «أمر»، ص90؛ لسان العرب، مادة «أمر»، 4/26؛ القاموس المحيط، مادة «أمر»، ص439.

     هذا ما يتعلق بمعنى القاعدة.

     **أما توثيقها :**

     فقد وردت بلفظ المؤلف أو نحوه في كثير من **كتب القواعد الفقهية** عند الحنفية، منها:

     الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص318؛ قواعد الفقه له أيضا، ص248، قاعدة 135؛ الفوائد الزينية له كذلك، ص96، فائدة 93؛ غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، 3/210؛ مجامع الحقائق، (الخاتمة)، ص44؛ شرح قواعد الخادمي لمحمد العلائي، ل6 / أ-ب؛ منافع الدقائق شرح مجامع الحقائق، ص309؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص139، قاعدة 179؛ وقد وردت في المادة 89 من مجلة الأحكام العدلية بلفظ: «يضاف الفعل إلى الفاعل لا الآمر ما لم يكن مُجبرًا»، وقد صرح صاحب درر الحكام شرح مجلة الأحكام- 1/80- بأن لفظ المجلة هذا مأخوذ من كلمة : «الآمر لا يضمن بالأمر»؛ وانظر: شرح المجلة لسليم رستم اللبناني، 1/58؛ وشرحها للأتاسي، 1/247؛ شرح القواعد الفقهية لأحمد الزرقا، ص443، قواعد الفقه لمحمد عميم الإحسان المجدِّدي الـبركتي، ص141، قاعدة411؛ المدخل الفقهي العام، 2/1042، فـقرة 656؛ الوجيز للدكتور محمد صدقي البورنو، ص325 -وقد ذكرها باللفظين السابقين-؛ موسوعة القواعد الفقهية له أيضًا، 2/267،- وقد ذكرها بلفظ المؤلف فقط-.

     **كما وردت في كتابي** : الدر المختار وردّ المحتار عليه، 9/310.

     وقد ذكر المالكية قاعدة لها نوع صلة بهذه القاعدة، إلاّ أنها تتحدث عمّا إذا كانت ذمّة المأمور مشغولة بوجوب الضمان للآمر فأمره بفعل يتعلّق بذلك، فهل يرتفع الضّمان؟، وهي: «الأمر هل يُخرج ما بالذِّمة إلى الأمانة فيرتفع الضمان، أم لا ؟».

     بمعنى: أن الأمر إذا كان يتعلق بشيء للآمر في ذمة غيره فهل يجعل ما للآمر في ذمة غيره مجرد أمانة عنده، فلا ضمان عليه وإنما يتحمل الآمر نتيجة أمره.

     ومثالها : «من قال لمن أسْلَمَ اليه في طعام: كِلْهُ في غرائِرك. فقال: كِلْتُهُ. وضاع ولم تقمْ بينة».

     انظر هذه القاعدة في : إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، ص99، قاعدة 68؛ شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب، ص406. [↑](#footnote-ref-454)
455. () في (ب): «من». [↑](#footnote-ref-455)
456. () نهاية 1/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-456)
457. () ذكر ابن نجيم أن عدد هذه المسائل: خمس، ثم سرد المسائل الخمس الأُول التي سيذكرها المؤلف.

     وقد تعقّبه الحموي (ت1098هـ)، وابن عابدين (ت 1252هـ) في (حاشيته على الأشباه) وذكرا بأن الصواب: ست، كما ذكر الحموي، وابن عابدين في (حاشيته على الدر المختار) أن المسألة السادسة وردت في بعض نسخ الأشباه، وصرح الأخير وصاحب (الفرائد البهية) بأن السادسة هي ما إذا كان الآمر أبًا. وهي المسألة الأخيرة التي سيذكرها المؤلف. يضاف إلى هذا أن ابن عابدين في نهاية حديثه عن القاعدة أورد تتمةً ذكر فيها ثلاث مسائل أخر مستثناة، ثم قال: «والتتبع ينفي الحصر».

     انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ومعه: نزهة النواظر لابن عابدين، ص338-339؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص248-249؛ غمز عيون البصائر، 3/210؛ الدّر المختار وحاشية ابن عابدين عليه (المسماة: ردّ المحتار)، 9/310-311؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص139؛ ومن الكتب التي أوردت المسائل الخمس: جامع الفصولين، 2/78؛ منافع الدقائق، ص309. [↑](#footnote-ref-457)
458. () انظر: كشف الأسرار للبخاري، 4/651؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/425-426؛ رد المحتار، 9/178-182. [↑](#footnote-ref-458)
459. () نهاية 1/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-459)
460. () في (د): «لمأمور». [↑](#footnote-ref-460)
461. () في (أ) و(جـ) و(د): «أن». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-461)
462. () في (ب): «حامل». [↑](#footnote-ref-462)
463. () **الإكراه في اللغة**: مصدر أكره، يقال: «أكرهتُهُ: حملتُه على أمرٍ هو له كاره»-كذا في اللسان-.

     أما مادة هذه الكلمة فقد بـيَّن معناها صاحب (المقاييس) بقوله: «الكاف والراء والهاء أصل صحيح واحد يدل على خلاف الرضا والمحبة».

     - لسان العرب، مادة «كره»، 13/535؛ المقاييس في اللغة، مادة «كره»، ص923؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «كره»، ص1616-.

     **وفي الاصطلاح** هو: «حمل الغير على أمر يمتنع عنه بتخويف يقدر الحامل على إيقاعه، ويصير الغير خائفًا به». وهذا اختيار البخاري في كشف الأسرار، 4/632.

     **وللإكراه أنواع منها:**

     **1**- الإكراه الذي يعدم الرضا والاختيار. ومثاله ما لو أُلقي من مكان مرتفع على شخص ليقتله. وهذا ما يسمى بالإكراه الملجِئ عند الجمهور، أما الحنفية فلا يسمونه إكراهً أصلاً؛ لانعدام الاختيار.

     **2**- الذي يعدم الرضا ويفسد الاختيار، ولكن لا يعدمه. ومثاله: التهديد بما يخاف به على نفسه أو عضو من أعضائه. وهذا يسمى بالإكراه الملجىء عند الحنفية، وغير الملجىء عند الجمهور.

     **3**- الذي يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار. مثل التهديد بالحبس أو القيد مدّة مديدة أو بالضرب الذي لا يخاف به التلف على نفسه. وهذا ما يسمى بالإكراه غير الملجىء عند الحنفية، وهو غير ملجىء عند غيرهم أيضًا.

     ولربط كلام المؤلف بهذه الأنواع يمكن أن يقال : إن المثالين اللذين ذكرهما يصلحان أن يكونا مثالين للنوع الثاني، (الذي يعدم الرضا ويفسد الاختيار)؛ لأن شأن السلطان والسيد أنهما يملكان التهديد بإتلاف النفس أو العضو.

     ومعنى قول المؤلف: «والمحمول آلة»: «أن المكرِه يمكنه إيجاد الفعل المطلوب بنفسه فإذا حمل غيره بوعيد التلف صار كأنه فِعل نفسه» (أفاد ذلك البخاري في كشف الأسرار، 4/641- عند شرحه لقول الحنفية : «يصلح آلة»-).

     وقد زاد الخبازي -في (المغني)، ص402- الأمر وضوحًا فقال: «... إذا اتصل الإكراه الكامل بما يصلُحُ أن يكون الفاعل فيه آلة لغيره، مثل إتلاف النفس والمال: يُنسبُ إلى المكرِه، ولزمه حكمه؛ لأن الإكراه الكامل يفسد الاختيار، والفاسدُ في معارضة الصحيح كالعدم، فصار المكرَهُ بمنزلة عديم الاختيار آلة للمكرِه فيما يحتمل ذلك».

     وما أوردته إنما هو لتوضيح وجهة نظر المؤلف، أما تحقيق المسألة فيحتاج إلى بسط ليس هذا موضعه.

     **وللتوسع في ذلك انظر**: روضة الناظر، 1/227-228؛ الإحكام للآمدي، 1/203؛ المغني في أصول الفقه للخبازي، ص398-405؛ كشف الأسرار شرح المنار، 2/569-586؛ الفائق في أصول الفقـه، 2/137-138؛ شرح مختصر الروضة، 1/194-204؛ كـشف الأسرار للبخاري، 4/631-666؛ السراج

     الوهاج، 1/213؛ التوضيح لمتن التنقيح وشرحه: التلويح، 2/196-202؛ التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي، ص120-123؛ المنثور في القواعد، 1/188-201؛ القواعد للحصني، 1/301-323؛ شرح المحلي وحاشيتيه : حاشية البناني، 1/71-77؛ وحاشية العطار 1/96-107؛ تيسير التحرير، 2/307-315؛ الضياء اللامع، 1/167-173؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 2/415-427؛ شرح الكوكب المنير، 1/508-509؛ رفع الحرج في الشريعة الإسلامية لشيخنا د.يعقوب الباحسين، ص224-233؛ رفع الحرج في الشريعة الإسلامية للدكتور صالح بن حميد، ص241-257؛ عوارض الأهلية عند الأصوليين، ص472-519؛ إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر لشيخنا أ.د. عبد الكريم النملة، 2/138-145. [↑](#footnote-ref-463)
464. () تعريف (غير) بِـ (أل) وإن أجازه بعض العلماء؛ إلا أنّه خلاف المشهود عند أهل اللغة؛ لأنها «من الألفاظ المتوغّلة في الإبهام التي لا تتعرّف بإضافة أو غيرها»، وسمّيت بِـ (الألفاظ المتوغّلة في الإبهام)؛ لأنها «مسموعة ملازمة للتنكير في الأغلب، لا تفيدها الإضافة المحضة تعريفًا، ولا تخصيصًا – في أكثر الاستعمالات-».

     لهذا «نقل الشنواني عن السّيد أنّه صرّح في حواشي (الكشّاف) بأن (غير) لا تدخل عليها (أل) إلا في كلام المولّدين».

     - والمقصود بالمولّد : العربي غير المحض (كما في المعجم الوسيط، مادة «ولد»، 2/1056)-.

     ومع اشتهار هذا الرأي إلا أن هذه المسألة بحثها مؤتمر المجمع اللغوي ... وارتضى الرأي القائل: إن كلمة (غير) الواقعة بين متضادّين تكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة، ويصحّ في هذه الصورة التي تقع فيها بين متضادّين وليست مضافة أن تقترن بِـ (أل)؛ فتستفيد التعريف».

     ويلحظ أن (الغير) –في الصلب- لم تقع بين متضادّين !.

     النحو الوافي، 1/211، 3/24، 25؛ وانظر : المصباح المنير، مادة «غير»، ص174؛ المعجم المفصّل في النحو، 2/725-726؛ وانظر أيضًا : أوضح المسالك وضياء السالك، 2/322-323؛ مغني اللبيب، 1/267؛ ردّ المحتار، 4/9. فقد عقد الأخير لها مطلبًا، ورجّح فيه جواز اقترانها بِـ (أل)-. [↑](#footnote-ref-464)
465. () نهاية 1/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-465)
466. () في (ب) و(د): «تلف». [↑](#footnote-ref-466)
467. () في (ب): «على». [↑](#footnote-ref-467)
468. () في (أ) و(ب) و(د): «فكان». والصحيح ما تَمَّ إثباته من (جـ). [↑](#footnote-ref-468)
469. () وهو الآمر. [↑](#footnote-ref-469)
470. () في (ب): «على». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-470)
471. () في (أ) و(جـ) و(د) : «النجيم». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)؛ ويشهد لذلك أنَّ جميع المراجع التي سيرد ذكرها -في الهامش الآتي- لم تُضَفْ فيها (أل) التعريف إلى (نجيم).

     وهذا الاختلاف بين (ب) وباقي النسخ يتكرر غالبًا عند إيراد المؤلف لابن نجيم. وسوف أكتفي -لاحقًا- بإثبات ما في (ب) في الصلب دون الإشارة إلى ما في باقي النسخ في الهامش، وذلك اكتفاء بما ذكرته هنا؛ دفعًا للتكرار.

     **وابن نجيم** : هو زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد المشهور بابن نجيم الحنفي (926 هـ - 970هـ). وقد ورد اسمه في (الطبقات السنية) و(الكواكب السائرة) : «زين» فحسب، وورد في مواضع من (كشف الظنون) وفي (الفوائد البهية) و(ديوان الإسلام): «زين العابدين»، وورد في بقية المراجع الآتي ذكرها: «زين الدين».

     ومع اختلافها في اسمه إلا أنها أتفقت على أن شهرته: (ابن نجيم) وليس (ابن النجيم).

     وابن نجيم -هذا- كان عالمًا بارزًا في الفقه وأصوله.

     من تصانيفه: فتح الغفار بشرح المنار، ولب الأصول -وهو مختصر لتحرير ابن الهمام-، والأشباه والنظائر، وقواعد الفقه، والبحر الرائق بشرح كنز الدقائق -إلا أنه لم يتمه فقد وصل إلى الإجارة، فأتمه محمد الطوري-، والرسائل الزينية، والفوائد الزينية، والفتاوي الزينية، وشرح كتاب الزيادات لابن الحسن، وتعليقة على الهداية، وغير ذلك.

     انظر: الطبقات السنية، 3/275-276، رقم 894؛ كشف الظنون، 1/98، 356، 374، 385، 566، 727، 847، 910، 965، 2/1515، 1661، 1823؛ الفوائد البهية، ص134-135؛ هدية العارفين، 1/378؛ وانظر: الكواكب السائرة، 3/154؛ شذرات الذهب، 8/358؛ ديوان الإسلام، 4/338، رقم 2125؛ الفتح المبين في طبقات الأصوليين، 3/78؛ الأعلام، 3/64. [↑](#footnote-ref-471)
472. () أي : **كتابه (الأشباه والنظائر).**

     **وهو** من أشهر كتب القواعد الفقهية عند الحنفية، وقد ألفه ابن نجيم (ت 970هـ) محاكاة لكتاب (الأشباه والنظائر) للتاج السبكي الشافعي (ت 771هـ) -كما صرح بذلك في المقدمة-.

     وقسّم كتابه إلى سبعة فنون: تكلم في الفن الأول عن القواعد الفقهية وبسط فيها القول، ثم جعل باقي الكتاب - وهو ما يشكل الثلثين تقديرًا- في فنون أخرى كالفوائد والألغاز والحيل والـجَمْعِ والفَرْقِ ...

     وقد حظي هذا الكتاب بعناية فائقة من علماء المذهب الحنفي على وجه الخصوص، فألفوا حوله مصنفات كثيرة، أحصى منها شيخنا د. يعقوب الباحسين: أربعة وأربعين مصنفًا!، وهو من الكتب التي اطلع عليها صاحب (الفوائد البهية) ووصفها بأنها : «حسنة جدًّا»؛ بل إن الحموي وصفه بأنه : «كتاب لم تكتحل عين الزمان له بثاني، ولم يوجد في كتب الحنفية ما له يوازي أو يداني».

     وطبع الكتاب طبعات كثيرة من أقدمها: طبعة كلكته بالهند، عام 1241هـ، وبهامشه تقييدات للشيخ محمد علي الرافعي، وأيضًا مع إتحاف الأبصار والبصائر بتبويب كتاب الأشباه والنظائر لمحمد أبو الفتح الحنفي، وذلك في المطبعة الوطنية بالإسكندرية، عام 1289هـ/1872م، وكذلك مع شرح الحموي، وذلك في دار الطباعة العامرة بالقاهرة، عام 1290هـ.

     ومن آخر طبعاته : طبعة دار الفكر، عام 1403هـ/1983م وبحاشيته: نزهة النواظر على الأشباه والنظائر لابن عابدين (ت 1252هـ)، بتحقيق: محمد مطيع الحافظ، وطبعة المكتبة العصرية ببيروت عام 1418هـ، بتحقيق : عبد الكريم الفضيلي.

     الفوائد البهية، ص135؛ غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، 1/5-6؛ وانظر: مقدمة الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص14-15؛ كشف الظنون، 1/98-100؛ معجم المطبوعات، 1/265؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص493؛ مقدمة تحقيق محمد مطيع الحافظ للأشباه والنظائر لابن نجيم، ص6-14؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص169-176، 471-475؛ القواعد الفقهية لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص358-370؛ وانظر في نسبة الكتاب لابن نجيم: المصادر الآنف ذكرها في الهامش السابق. [↑](#footnote-ref-472)
473. () «به»: زيادة من (ب). والصحيح إثباتها؛ وفاقًا لما في (الأشباه). [↑](#footnote-ref-473)
474. () ص 316. ونص العبارة في الأشباه: «فإن الضمان الذي يغرمه المولى يرجع به على سيده». كذا في طبعة: المكتبة العصرية؛ وأيضا في طبعة: دار الفكر، ص339؛ وكذلك مع غمز عيون البصائر، 3/210. [↑](#footnote-ref-474)
475. () وقد وافق المؤلفَ على هذا النقد صاحبُ غمز عيون البصائر، 3/210، حيث قال: «كذا في النُّسخ. والصواب: على الآمر». [↑](#footnote-ref-475)
476. () نهاية 2/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-476)
477. () هذه زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). وهي زيادة لابّد منها؛ لئلا يكون المعنى مبتورًا. [↑](#footnote-ref-477)
478. () انظر: الجامع الكبير لمحمد بن الحسن، ص209. [↑](#footnote-ref-478)
479. () فُسِّرت (الورطة) في نسخة (أ): بالهلاك. [↑](#footnote-ref-479)
480. () ل204/ب.

     و**صاحب القنية** هو : مـختار بن مـحمود بن مـحمـد، أبوالرجا الغَزْمِينِي الخُوارِزْمِي الحنفي المعروف بالزَّاهِدي (ت 658هـ).

     اشتهر بالفقه وأصوله والكلام والمناظرة، من تصانيفه: الـمُجتبى شرح مختصر القُدُوري، والحاوي، والفرائض، والصفوة -في أصول الفقه-، والناصرية -وهي رسالة في الكلام-.

     أما **كتاب (القنية) :** فهو من أشهر كتبه، وتمام اسمه: (قنية المنية لتتميم الغنية)، وهي كتاب في الفقه الحنفي، وقد «ذكر في أولها أنه استصفاها من (منية الفقهاء) لأستاذه بديع بن أبي منصور العراقي» -كذا في مقدمة القنية (نسخة جامعة الإمام، رقم 3572/خ)، ل2/أ؛ وفي (كشف الظنون)، 2/1357-.

     أما منـزلة الكتاب عند الـحنـفية: فقد جاء في الموضع السابق من (الكشف) -نقلاً عن المولى بركلي: أنّ «(القنية) - وإن كانت فوق الكتب الغير معتبرة، قد نقل عنها بعض العلماء في كتبهم لكنها- مشهورة عند العلماء بضعف الرواية وأن صاحبها معتزلي».

     كما قوَّمها صاحبُ (الفوائد البهية) -ص213- بقوله: «وقد طالعت (المجتبى شرح القُدُوري) و(القنية) فوجدتهما على المسائل الغريبة حاويين، ولتفصيل الفوائد كافيين، إلا أنه صرح ابن وهبان وغيره أنه معتزلي الاعتقاد حنفي الفروع، وتصانيفه غير معتبرة ما لم يوجد مطابقتها لغيرها؛ لكونها جامعةً للرطب واليابس».

     أما حالة الكتاب : فقد أفاد صاحب (معجم المطبوعات العربية والمعربة)، 1/966: أنه مطبوع في كلكته (بالهند)، عام 1245هـ.

     كما أن له نسخة مطبوعة، وهي خالية من معلومات النشر، محفوظة في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة (مجموعة الشيخ عبد القادر شلبي، برقم 1309).

     أما نسخه الخطية فهي كثيرة، منها ما يأتي:

     **1**- مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية (مجموعة عارف حكمت)، برقم 1313.

     **2**- **4**- مكتبة جامعة الإمام، وأرقامها 3572/ خ و 3032/ف و 4611/ف.

     **5**- **7**- مركز الملك فيصل، وأرقامها 4247 و4302 و693.

     **8**- مكتبة الحرم المكي، برقم (20) حنفي.

     **9**- **48**- مكتبة السليمانية، وهذه النسخ الأربعون موزعة على النحو الآتي:

     أربع عشرة نسخة في (الفاتح)، وأرقامها من 2441 إلى 2454.

     ثمان نسخ في (أيا صوفيا)، وأرقامها من 1348 إلى 1354، بالإضافة إلى رقم 1595.

     نسختان في (داماد زاده قاضي عسكر محمد مراد، ورقماهما 1174 و 1175.

     نسختان في (محمود باشا) و(رستم باشا)، ورقماهما 259 و 260.

     نسختان في (مجموعة حسين باشا)، ورقماهما 219 و 220.

     نسختان في (يني جامع)، ورقماهما 531 و 670.

     والباقي : عشر نسخ موزعة على نسخة في كل قسم من الأقسام الآتية:

     (عاشر أفندي)، برقم 436.

     (محمد أفندي مرهومك بك)، برقم 87.

     (لا له لي)، برقم 1283.

     (سليم أغا)، برقم 445.

     (حلبي عبد الله أفندي)، برقم 127.

     (جامع شريف أيوب)، برقم 145.

     (جور ليلى علي باشا)، برقم 276.

     (السليمانية)، برقم 687.

     (عاطف أفندي)، برقم 1164.

     (أسعد أفندي)، برقم 968.

     انظر في التعريف بكتاب (القنية) وبيان منـزلته: مفتاح السعادة، 2/253؛ حاشية الطهطاوي على الدر المختار، 1/460؛ حاشية ابن عابدين عليه المسماة: ردّ المحتار، 1/170-171؛ النافع الكبير شرح الجامع الصغير، ص26-30؛ المذهب عند الحنفية، ص 101.

     وانظر في نسبة الكتاب للزاهدي وترجمة حياته إلى : الجواهر المضية، 3/460-462، رقم 1642؛ تاج التراجم، ص256-257، رقم 288؛ هدية العارفين، 2/423. [↑](#footnote-ref-480)
481. () أخرجه ابن ماجه، كتاب التجارات، باب ما للرجل من مال ولده، 2/769، ح 2291؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب القضاء والشهادات، باب الوالد هل يملك مال ولده أم لا؟، 4/158؛ وأيضا في مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي: أنت ومالك لأبيك، 2/230؛ والطبراني في (المعجم الأوسط)، 4/31، ح 3534.

     جميعهم باللفظ المذكور من طريق عيسى بن يونس ثنا يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله  عن النبي  .

     وهذا الحديث قال عنه الحافظ في (الفتح) : «وهو حديث أخرجه ابن ماجه من حديث جابر. قال الدارقطني : غريب تفرد به عيسى بن يونس بن أبي إسحاق، ويوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق عن ابن المنكدر.

     وقال ابن القطان : إسناده صحيح.

     وقال المنذري : رجاله ثقات.

     وله طريق أخرى عن جابر عند الطبراني في (الصغير)، والبيهقي في (الدلائل) فيها قصة مطولة، وفي الباب عن عائشة في صحيح ابن حبان، وعن سمرة وعن عمر كليهما عند البزار، وعن ابن مسعود عند الطبراني، وعن ابن عمر عند أبي يعلى.

     فمجموع طرقه لا تحطّه عن القوة، وجواز الاحتجاج به».

     وقال البُوصيْري: «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات على شرط البخاري» -وقد وافقه على تصحيح الحديث الغماري في (الهداية) والألباني في (إرواء الغليل)-.

     وقال الهيثمي: «رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ الطبراني حبوش بن رزق الله، ولم يضعفه أحد».

     والحديث المذكور (وهو أنت ومالك لأبيك) أخرجه أيضًا : البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النفقات، باب نفقة الأبوين، 7/480-481؛ وفي المعرفة، من طريق الشافعي، إلاّ أنه أغرب في كتاب (المعرفة)، حيث قال: «قد رواه بعض الناس موصولاً بذكر جابر فيه، وهو خطأ».

     وقد نقل هذا الغماري، ثم تعقبه بقوله: «قلت: وهذا عجيب من البيهقي؛ بل الخطأ هو ما قال ولابدّ، فإن الحديث ورد موصولاً عن محمد بن المنكدر عن جابر من ثلاثة طرق، اثنان منها على شرط الصحيح» -علمًا بأن الأول منهما هو الذي سبق ذكره آنفًا-.

     يضاف إلى هذا : أنه ورد باللفظ نفسه أيضًا من حديث أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعائشة وأنس بن مالك وعبد الله بن عباس وابن عمر وابن عمرو وابن مسعود وسمرة بن جندب، وذلك بأسانيد مختلفة ليس هذا موضع بسطها.

     انظر: نصب الراية تخريج أحاديث الهداية، 3/337؛ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، 4/154-155؛   
     تعليقات مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبُوصيْري، 3/37؛ فتح الباري، 5/250؛ تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، 3/189؛ الهداية في تخريج أحاديث البداية، 8/539-544؛ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، 3/323-329. [↑](#footnote-ref-481)
482. () يشير بذلك إلى قاعدة فقهية نصها: «يُختار أهون الشّرين».

     وهذه القاعدة متَّحدة من جهة المعنى مع قاعـدة فقهية أخرى أفردها المؤلف بالحديث، وهي: «إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمها ضررًا بارتكاب أخفهما»، وقريب منهما قاعدة أخرى أفردها المؤلف بالحديث أيضًا وهي : «الأشد يزال بالأخف»، وسوف يأتـي الحديث عنـهما في موضعهما، وذلك ص287 (ل8/أ)، قاعدة 15، وص312 (ل10/أ)، قاعدة 24.

     أما قاعدة: «يختار أهون الشرين» فقد وردت بهذا اللفظ في: مجلة الأحكام العدلية، مادة 29؛ شرح المجلة لسليم رستم، 1/32؛ درر الحكام شرح مجلة الأحكام، 1/37؛ شرح المجلة لـمحمد طاهر الأتاسي، 1/70؛ شرح القواعد الفقهية لأحمد الزرقا، ص203؛ قواعد الفقه لعميم الإحسان المحـجدّدي، ص140، قاعدة 405؛ المدخل الفقهي العام، 2/984، فقرة 591؛ الـوجيز للدكتور محمد البورنو، ص203؛ موسوعة القواعد الفقهية له أيضًا، 1/230؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص527؛ القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الله العجلان، ص 87؛ المبادئ الفقهية، ص25؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص32، قاعدة 20؛ القواعد الفقهية للدكتور محمد الزحيلي، ص61. كما وردت بألفاظ أخر، منها:

     - «ترجّح أهون الضررين على أعضمهما»، وهذا اللفظ ذكره السَّرْخَسي في شرح السير، 2/516.

     - «المبتلى بين الشرين يتعين عليه أهونهما»، وهذا اللفظ ذكره قاضي خان في فتاواه، 1/172.

     - « ... احتمال أخف المفسدتين لأجل أعظمهما»، وهذا اللفظ ذكره ابن الوكيل في أشباهه، 2/50.

     - «اتّباع خير الخيرين مطلوب، واجتناب شر الشرين فيه مرغوب»، وهذا اللفظ ذكره صـاحب الـمنثور، 3/395.

     -  **أخــفّ مـكـروهـين أوخـطــريـن إن لـم يكـن بـدّ كفـى ضـريـن.**

     **قَــدِّمْ كَـبَـقْــرٍ واعـراةٍ وكــذا مـضـطـرًّا ومـا من نـكاح أنفـذا**

     وهذا لفظ المنهج المنتخب المطبوع مع شرحه لابن منجور، ص507.

     - «من ابتلي بمكروهين اختار أدونهما»، وهذا اللفظ ذكره صاحب القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص168، وعزاه إلى شرح الجامع الصغير للكَرْدَري (ت 562هـ)، ل 23/أ.

     - «يدفع شرّ الشرين بالتزام أهونهما»، وهذا اللفظ ذكـره صـاحب القـواعد الفقهية عند ابن تيمية، ص276، وهو مذكور في مجموع الفتاوى، 23/182، وانظر منه : 343، 28/129. [↑](#footnote-ref-482)
483. () نهاية 2/ب من (د). [↑](#footnote-ref-483)
484. () نهاية 2/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-484)
485. () في (د): «العقرق». [↑](#footnote-ref-485)
486. () من خلال هذا التعليل يمكن أن يعترض على جواب المؤلف بأنه جعل من العقوق ترك ما أمر به الوالدان وهو الجناية على الآخرين!.

     وهذا قد لا يسلّمُ؛ لأن الجناية على الآخرين بغير حق معصية، ولا طاعة للمخلوق في معصية الخالق؛ فلا يكون هذا من تقابل الشرّين.

     ثم إن عقوق الوالدين يمكن تداركه بالتوبة وطلب السماح منهما. [↑](#footnote-ref-486)
487. () بالاطلاع على كثير من كتب الفقه الحنفي وكتب القواعد الفقهية -المتقدمة على المؤلف-لم أجد من ذكر هذه العبارة على أنها قاعدة، إنما وردت في مقام التعليل أو التوضيح في مواضع متعددة من كتب الفقه، ولاسيما في أثناء حديثهم عن كتاب (الصلح).

     وعند النظر في السِّياق الذي تحدثوا فيه عنها يُلحظ شيء من الغموض؛ بسبب التعارض في التطبيق؛ ولعله ناتج من اختلافهم في فهم هذه القاعدة وكيفية تطبيقها.

     وهذا الاختلاف ناشئ من وجود بعض الأقوال والفتاوى التي ظاهرها التعارض مع هذه القاعدة.

     وتلك الأقوال والفتاوى لم تؤثر -والله أعلم- في الاختلاف في تطبيق القاعدة فحسب؛ بل دعت البعضَ لصياغتها بلفظ آخر مغاير لها. وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

     وردت القاعدة في مقام التعليل والتوضيح في عدد من كتب الفقه الحنفي، ومن هذه الكتب :

     • ما جاء في (الوقاية) وشرحها -2/129- : « (ولو صالح على بعض دارٍ يدّعيها لم يصح. وحيلته أن يزيد في البدل شيئا أو يبرئ المدعي عن دعوى الباقي). [قال صدر الشريعة]: وإنما لم يصح لأن بعض الدار لا يصلح عوضًا عن الكل ... [ثم قال موضحًا الحيلة الثانية:] وإن أبرأه المدعي عن دعوى الباقي يصح أيضًا؛ لأن هذه **براءة** **عن دعوى الأعيان وهي صحيحة- وإن لم يكن [هكذا (بالياء)] البراءة عن الأعيان صحيحة».**

     •وورد معنى هذه العبارة في الهداية وشرحها: (العناية)، 8/412؛ وفي (تنوير الأبصار) وشرحه: (الدّر المختار)، 8/409-410.

     •وجاء في (درر الحكام في شرح غرر الأحكام)، 2/398 : «وإذا مات واحد وترك ميراثًا فبرئ بعض الورثة عن نصيبه **لم يجز؛ لكونه براءة عن الأعيان،** إلا بزيادة شيء من البدل، أو الإبراء عن دعوى الباقي ...؛ **لأن الإبراء عن دعوى العين جائز».**

     •وجاء في (الأشباه والنظائر) لابن نجيم، ص391 - وذلك في معرض حديثه عن الأحكام التي اختص بها الدين-: «ومنها: صحة الإبراء عنه [أي عن الدين]، **فلا يصح الإبراء عن الأعيان، والإبراء عن دعواها صحيح ...».**

     •وبالإضافة إلى الكتب السابقة: وردت القاعدة عرضًا في كتاب آخر لكنّه مخالف لها في كيفية التطبيق، وهو كتاب (الاختيار لتعليل المختار)، 3/6، حيث جاء فيه :

     «ولو ادّعى دارًا فصالحه على قدر معلوم منها جاز، ويصير كأنه أخذ بعض حقه وأبرأه عن دعوى الباقي، **والبراءة عن العين وإن لم تصحّ لكن البراءة عن الدعوى تصح**. فصحَّحناها على هذا الوجه قطعًا للمنازعة».

     فهذه جـملة من النقول التي وردت فيها القاعدة عرضًا في مقام التعليل أو التوضيح دون التصريح بأنها قاعدة.

     وصرّح بكونها قاعدة عالم متأخّر عن المؤلف وهو الخادمي (ت 1176هـ)، حيث ذكرها مختصرة بلفظ: «الإبراء عن الأعيان ليس بجائز دون دعواها»، وذلك في خاتمة كتابه: (مجامع الحقائق)، ص44؛ وانظر: شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل6/ب؛ منافع الدّقائق، ص309-310.

     ومن مظاهر التعارض الناتج من كيفيّة تطبيق القاعدة: النقلان، الأول والأخير:

     ففي العبارة الأولى المنقولة من (الوقاية) وشرحها، والأخيرة المنفولة من (الاختيار) يُلحظ أن صورة المسألة فيهما واحدة، والقاعدة التي بُنِيَ عليها الحكمُ أيضًا واحدة، إلا أنه حصل اختلاف في فهم القاعدة، نتج عنه اختلاف في الحكم.

     **فالأولى** : أفادت عدم صحة الصلح على بعض الدار إلا إذا صرّح المدّعي بالبراءة عن دعوى الباقي ... لا مجرّد البراءة عن الباقي. وهذا موافق لظاهر القاعدة.

     **والأخيرة :** أفادت صحة الصلح على بعض الدار وإن لم يصرح المدَّعي بالبراءة عن الدعوى؛ لأن من صالح على بعض الدار كأنه أخذ بعض حقّه، وأبرأ المدَّعى عليه عن دعوى الباقي، وفي هذا تأويل للمسألة حتى يتفق حكمها مع القاعدة.

     وإذا كان صاحب العبارة الأخيرة قد جمع بين فتواه وبين القاعدة، إلا أن هناك أقوالاً وفتاوى ظاهرها التعارض مع القاعدة وسكت أصحابها عنها، فحاول البعضُ الجمعَ بينها وبين القاعدة، وفي الجانب المقابل تمسك بها آخرون، فأعادوا صياغة القاعدة بما يتفق وهذه الفتاوى والأقوال :

     • ومن ذلك : الاعتراض الذي سيورده المؤلف على القاعدة، وجواب صاحب (العناية) عنه -وذلك ص219-220-.

     • وأيضًا: ما نقله صاحب (البحر الرائق) -7/261- حيث قال : «قال في (القنية): افترق الزوجان، وأبرأ كل واحد منهما صاحبه عن جميع الدعاوى، وللزوج أعيان قائمة: لا تبرأ المرأة منها، وله الدعوى؛ لأن الإبراء إنما ينصرف إلى الديون لا الأعيان».

     فهذه الفتوى دعت صاحب (البحر) إلى أن يُخْرِجَ من القاعدة: ما لو كان الإبراء عن الدعوى بطريق التعميم، إذ الإبراء حينئذ يكون باطلاً. بخلاف ما لو أبرأه عن الدعوى بطريق الخصوص.

     ويمكن أن تؤول القاعدة حينئذٍ إلى أنَّ: «الإبراء عن الأعيان لا يجوز، وعن دعواها يجوز إلاّ إذا كان بطريق التعميم».

     وقد وضّح ابن عابدين -في كتابه: (منحة الخالق على البحر الرائق)، 7/261- رأي صاحبِ (البحر)، حيث قال : «يعني: إنشاء الإبراء عن دعوى الأعيان: إن كانت بطريق التعميم لا تصح. مثل أن يقول: أبرأتك عن كل دعوى. فهذا شامل للعين وغيرها، فله الدعوى على المخاطَبِ وغيرِه بالعين.

     بخلاف ما إذا أبرأه عن دعوى عين مخصوصة، فلا يدّعى بها على المخاطَبِ».

     وبعد أن وضّح ابن عابدين ما بناهُ صاحب (البحر) على (القنية) اعْترض عليه من جهتين:

     من جهة ما بناه صاحب (البحر) على (القنية).

     ومن جهة الاستشهاد بما في (القنية).

     أما من **الجهة الأولى** فقد اعترض عليه بما يلي:

     1- أن الإبراء عن الدعوى بطريق التعميم أقوى منه بطريق الخصوص، فإذا كان صحيحًا بطريق الخصوص فمن باب أولى بطريق التعميم.

     2- أن رأيه بأن الإبراء عن الدعوى إذا كان بطريق التعميم لا يصح «مخالف لقولهم: الإبراء عن دعوى الأعيان صحيح بخلاف الإبراء عن الأعيان نفسها» [أي مخالف للقاعدة].

     3- وأيضًا مخالف لما «في (القنية): لو أبرأه بعد الصلح عن جميع دعاويه وخصوماته صحّ وإن لم يُحكم بصحَّة الصلح. ونحوه في (الحاوي)».

     وأما من **الجهة الثانية** (وهي ما نقله صاحب (البحر) عن (القنية) مستشهدًا به على رأيه) فقد اعترض عليه بأحد أمرين:

     **الأول :** «أن هذا مبني على أحد قولين، والمرجّح خلافه».

     **الثاني :** «أن الزوجة مقرّة بالحصاد والأعيان بأنها للزوج؛ فلهذا قال: لا تدخل في الإبراء، يعني أنها لا تصير ملكًا للزوجة، وتؤمر بدفعها للزوج»، ثم أيّد ذلك بنقل عن (البزازية) و(الخلاصة).

     ويمكن أن يضاف إليهما اعتراض ثالث وهو أن (القنية) من الكتب غير المعتد بها، -كما سبق بيان ذلك ص 207 - وقد خالف عددًا من المتون والشروح المعتد بها، «والحكم في .. الكتب الغير المعتبرة: أن لا يؤخذ منها ما كان مخالفًا لكتب الطبقة الأعلى، ويتوقف فيما وُجد فيها ولم يوجد في غيرها، ما لم يدخل ذلك في أصل شرعي» -كذا في النافع الكبير، ص30-.

     • ومن العبارات الأخر التي تتعارض مع القاعدة : ما جاء في (الخانية) -3/359- :«رجل في دار، ثم قال للمدعى عليه: قد أبرأتك عن هذه الدار، أو عن خصومتي في هذه الدار، أو عن دعواي في هذه الدار : جميع ذلك باطل، وله أن يخاصمه فيقيم البينة ويأخذ الدار. ولو قال: برئتُ من هذه الدار، أو قال: برئت من دعواي في هذه الدار: صح ذلك ولا حقّ له فيها، ولو أقام البينة لا تقبل ...».

     ويلحظ على هذه العبارة أنه فُرِّق فيها بين ما لو أنشأ الإنسانُ الإبراء لغيره وبين ما لو أخبر ببراءة نفسه. فإن أنشأ الإبراء لغيره كان باطلاً سواء كان الإبراء عن العين أم دعواها، وإن أخبر ببراءة نفسه ثبتت البراءة سواء كانت عن العين أم دعواها.

     وهذا معارض للقاعدة معارضة ظاهرة، فالقاعدة ربطت صحة الإبراء بما لو كان عن دعوى العين لا العين نفسها. وما في (الخانية) ربط صحة البراءة بما لو أضافها إلى نفسه سواء كانت عن العين أم دعواها؛ ولهذا نجد أن الحمزاوي (ت 1305هـ) خَرَّجَ ممَّا في (الخانية) لفظًا آخر للقاعدة مغايرًا لها وهو: «إنشاء الإبراء عن العين، أو عن دعواها، أو عن الخصومة فيها باطل»، وذلك في كتابه: (الفرائد البهية)، ص141، وتابعه على ذلك د. محمد البورنو في كتابه: (موسوعة القواعد الفقهية)، 2/288.

     وممّا يمكن أن يكون عاضدًا لما في (الخانية) عبارة منقولة في تكملة فتح القدير المسمّاة: (نتائج الأفكار)، 8/412، حيث جاء فيها: «قال صاحب (النهاية) : فإن قلتَ : كيف صورة البراءة؟ قلتُ: هي أن يقول : قد برئت من هذه الدار، أو يقول : قد برئت من دعواي في هذه الدار. فهذا جائز، حتى لو ادّعى بعد ذلك وجاء ببينة لا تقبل. أما لو قال: أبرأتك عن هذه الدار. أو قال : قد أبرأتك عن خصومتي في هذه الدار : فهذا وأمثاله باطل، وله أن يخاصم فيما بعد ذلك ...».

     وقد ناقش صاحبُ (نتائج الأفكار) هذه العبارة باعتراض يمكن أن يرد الشقُّ الثاني منه على ما في (الخانية) أيضًا.

     **وحاصله :** أن صاحب (النهاية) أورد عبارته المذكورة في أثناء شرحه لكتاب (الهداية)، حيث جاء فيه -8/411-412-: «ولو ادعى دارًا فصالح على قطعة منها : لم يصح الصلح ... والوجه فيه أحد أمرين: إما أن يزيد درهمًا في بدل الصلح ... أو يُلْحِقَ به: ذِكرَ البراءة عن دعوى الباقي».

     فقوله في (الهداية): «أو يلحق به ذكر البراءة ...» علق عليه صاحب (النهاية) بالعبارة المذكورة.

     إذا علم هذا فإن صاحب (نتائج الأفكار) أورد على ذلك الشرح اعتراضًا من شقّين:

     **الأول :** أنه غير مطابق للمشروح، ووجهه : أن اللفظ المشروح وهو: «أو يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي» قد شرحه بأن البراءة لها صورتان :

     **الأولى :** قول المدّعي: برئت من هذه الدار.

     **والثانية:** قوله : برئت من دعواي في هذه الدار. والصورة الثانية وإن كانت مطابقة للمشروح؛ لأنها تتضمن البراءة عن دعوى الباقي، إلا أن الأولى مخالفة له؛ لتضمنها البراءة عن عين الباقي لا دعوى الباقي !! فظهر عدم التطابق.

     **الثاني:** أن الصورة الأولى تدل «على صحة البراءة من العين !! وليس كذلك؛ لأن مدار عدم صحة الصلح عن بعض المدّعى في العين بدون الحيلة في تصحيحه بأحد الأمرين: إنما هو عدم صحة البراءة من العين، وإلاّ لصح الصلح على ذلك بأن كان استيفاءً لبعض الحق وإسقاطا لبعض الباقي...».

     • ومن الأقوال التي تتعارض مع القاعدة: ما جاء في (الدر المختار) وحاشية ابن عابدين عليه، 8/410؛ و(العناية)، 8/412 : أن ظاهر الرواية: الصحة مطلقًا، أي صحة الإبراء مطلقًا، سواء وُجد أحد الأمرين (أي الأمرين المذكورين في الهداية قبل سطور، وهما : زيادة شيء، أو يلحق به الإبراء عن دعوى الباقي) سواء وجد أحدهما، أم لم يوجد، كإنْ كان الإبراء عن الأعيان نفسها !!.

     ولعل ما ذكروه مستفاد من قول محمد بن الحسن في (الجامع الصغير)، ص385: «رجل ادعى في دار دعوى، فأنكرها الذي هي في يده، ثم صالحه منها : فهو جائز».

     فقوله : «ثم صالحه منها» بمعنى قول صاحب (الهداية) - الآنف الذكر -: «لو ادعى دارًا فصالح على قطعة منها»- فصورة المسألة واحدة، إلا أن محمدًا أجاز الصلح مطلقًا، وصاحب (الهداية) لم يجزه إلا بالأمرين المذكورين.

     وممّا يثير الغرابة أن جميع الكتب التي وقفتُ عليها في هذا الهامش لم تتطرق لهذا القول إلاّ (الدر المختار) وحـاشية ابن عـابدين عليه، و(العناية)، وأيضًا (شرح القواعد) للعلائي، ل7/أ، و (منافع الدقائق)، ص309.

     وهذه الكتب إنما تذكره عَرَضًا من باب إيراد قولٍ مخالف فحسب، دون تأييد له أو مناقشة !!.

     وممّا يمكن أن يستأنس به في مناقشة هذا القول : أن من الضوابط التي حرّرها علماء الحنفية المتأخرون لتحديد القول المعتد به في مذهبهم :

     - ما جاء في (البحر الرائق)، 2/93، حيث ذكر مسألة اختلف فيها التصحيح والفتوى ثم قال في آخرها: «فقد اختلف التصحيح والفتوى كما رأيت. والعمل بما وافق إطلاق المتون أولى».

     وقد نقلها عنه ابن عابدين في (رد المحتار)، 1/173.

     - ومن الضوابط المستفادة من عدد من كتب الحنفية : ما جاء في (المذهب عند الحنفية)، ص86: «المتفق عليه من ظاهر الرواية هو المذهب، وإن لم يصرح العلماء بتصحيحه واعتماده. لكن إذا رجّح المشايخ قولاً غير ظاهر الرواية فالمذهب هو ما رجحه المشايخ».

     ويلحظ أن القول بأن (الإبراء عن الأعيان لا يجوز وعن دعواها يجوز) ممّا رُجّح في عدد من المتون والشروح المعتد بها، كالوقاية وشرحها، والهداية وشرحها : العناية.

     **وجميع ما ذُكر إنما هو لإعطاء تصور سريع لمرئيات الحنفية حول القاعدة ومدى ثبوتها عندهم.**

     **ويمكن إيجازه على النحو الآتي :**

     إن القاعدة التي أوردها المؤلف لم ينص المتقدمون على أنها قاعدة، إنما هي مخرجة على عدد من الفروع، وهذه الفروع حصل فيها اختلاف، نتج عنه اختلاف في القاعدة على أقوال :

     **القول الأول :** الإبراء عن الأعيان لا يجوز، وعن دعواها يجوز.

     وهذا الذي اختاره المؤلف وتابعه الخادمي والعلائي والحصاري. كما جاء عرضًا في مقام التوضيح أو التعليل في عدد من الكتب : كـ (الوقاية) وشرح صدر الشريعة لها، و(الاختيار لتعليل المختار)، و(الهداية) وشرحيها: (العناية) و(نتائج الأفكار)، و(تنوير الأبصار) وشرحه : (الدّر المختار)، و(درر الحكام شرح غرر الأحكام)، و(الأشباه والنظائر) لابن نجيم.

     **القول الثاني :** الإبراء عن الأعيان لا يجوز، وعن دعواها يجوز إلا إذا كان بطريق التعميم.

     وهذا ما ذكره بمعناه صاحب (البحر الرائق) وقد بناه على فتوى مذكورة في (القنية).

     وقد اعترض على هذا ابن عابدين في كتابه : (منحه الخالق على البحر الرائق) بما هو كاف في إضعافه.

     **القول الثالث :** إنشاء الإبراء عن العين أو عن دعواها أو عن الخصومة فيها باطل.

     وهذا اختيار صاحب (الفرائد البهية)، وهو مخرّج على فتوى في (الخانية)، وبمعناها عبارة منقولة في (نتائج الأفكار) عن (النهاية).

     وقد اعترض صاحب (نتائج الأفكار) عليه بأنه معارض للقول الأول.

     **القول الرابع :** الإبراء صحيح مطلقًا.

     وهذا القول هو ظاهر الرواية. وقد صُرِّح بذلك في (العناية) و (الدر المختار) وحاشية ابن عابدين عليه وفي (شرح قواعد الخادمي) للعلائي و(منافع الدقائق). ولعل ما ذكروه مستفاد من قولٍ لمحمد بن الحسن في (الجامع الصغير).

     هذا ما يتعلق بتوثيق القاعدة عند الحنفية.

     **وكما حصل خلاف بين علماء الحنفية في القاعدة: حصل خلاف أيضًا بين علماء باقي المذاهب :**

     • فذهب المالكية إلى أن البراءة إذا كانت عامة، بأن يبرئه ممّا له قِبَلَهُ، أو من كل حق، أو يبرئه ويطلق: فإنه يبرأ مطلقًا، ولا تقبل دعواه.

     أفاد ذلك خليل في مختصره، وقد نقل الحطاب في مواهبه عن ابن سحنون بعضَ الصُّور التي يحصل فيها هذا الإبراء باللفظ العام، وكان من بينها بعض الأعيان، وتمام كلامه: «... وإن أقرّ أنه لا حق له قِبَلَه : فليس له أن يطلبه بقصاص ...، ولا دار، ولا أرض، ولا رقيق، ولا شيىء من الأشياء من عروض وغيرها إلا ما يستأنف بعد البراءة في إجماعنا. انتهى».

     إلا أنّ الحطاب عقّب على هذا بذكر أربع تنبيهات؛ ثانيها: أن القرافي خالف المؤلف فيما يتعلَّق بالمعيَّنات فقال بعدم صحة الإبراء عنها، حيث نقل عنه أنه قال: «الإبراء من المعيَّن لا يصح – بخلاف الدين- فلا يصح: برأتك من داري التي تحت يدك؛ لأن الإبراء : الإسقاط، والمعيّن لا يسقط. نعم : يصح فيه الهبة ونحوها. انتهى»: فكلام القرافي موافق للشق الأول من القاعدة.

     مواهب الجليل لشـرح مختصر خليل، 7/240، 241؛ وانظر: الشرح الكبير، وحاشية الدسوقي عليه، 3/411.

     • وذهب الشافعية إلى أن الإبراء من العين باطل، وكذلك الإبراء من الدعوى.

     يقول البجيرمي والشرواني في حاشيتهما-3/30، 5/254- : «..أما الإبراء من العين فباطل جزمًا ... »، ويقول البجيرمي أيضا –3/88-: «...إذْ لا يصح الإبراء من الدعوى... ».

     • أما الحنابلة فاختلفوا على قولين : **أحدهما:** تصح البراءة من العين. والثاني : لا تصح.

     وقد ذكر هذين القولين صاحب (مطالب أولى النهى)، 3/342، فقال : «وتصح البراءة من العين كالدين، حيث كانت العين في يد المبرأ كالوديعة والمغصوب.

     صححه في الشرح والمبدع. خلافًا له (أي لصاحب الإقناع) حيث قال هنا : «ولا تصح البراءة من عين بحال» (أي : سواء كانت معلومة أو مجهولة، بيد المبرئ أو المبرأ).

     مع أنه قال في (الصداق) : «إذا كانت في يد أحدهما وعفا الذي ليس بيده: يصح بلفظ العفو، والإبراء، والهبة، ونحوها»».

     وانظر : الإقناع وشرحه : كشّاف القناع، 3/396-397؛ شرح منتهى الإرادات، 2/263؛ مجلة الأحكام الشرعية، ص504، مادة 1661.

     وقبل الانتهاء من توثيق القاعدة عند باقي المذاهب تجدر الإشارة هنا إلى أن كثيرًا من كتب القواعد عند الشافعية تحدثت عن مسألة مرتبطة بالقاعدة (وهي: الإبراء : هل هو إسقاط أو تمليك ؟) ومن هذه الكتب:

     الأشباه والنظائر لابن الوكيل، 1/322؛ المنثور، 1/81-82؛ الأشباه والنظائر لابن الملقن، 2/330؛ القواعد للحصني، 3/266؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/368 - علمًا بأن الأخير ذكر للصلح أحد عشر قسمًا، «رابعها: أن يكون هبة، بأن يصالح من العين على بعضها»، وذلك 2/792-793. وهذا المثال هو المثال الذي انطلق منه كثير ممّن تكلموا عن القاعدة من فقهاء الحنفية-؛ الأقمار المضيئة، ص261؛ المواهب السنية، وحاشيتها : الفوائد الجنية، 2/383.

     \* \* \*

     **ولو عُدتَ إلى القاعدة التي ذكرها المؤلف - فإن معنى:** «قولهم : الإبراء عن الأعيان باطل، معناه: أنها لا تكون ملكًا له بالإبراء. وإلا فالإبراء عنها لسقوط الضمان صحيح، أو يحمل على الأمـانة» -قاله ابن نجيم في أشبـاهه، ص392-.

     وللسّرخسي في (المبسوط) -11/107- كلامٌ يعضد هذا، حيث علّل لمن قال بإيجاب ضمان القيمة على الغاصب الذي هلكت بيده العين المغصوبة بعد إبراء المغصوب منه له عن الغصب - علّل ذلك بقوله: «لأن الإبراء عن العين لغوٌ، فإن الإبراء إسقاط، والعين ليست بمحلٍّ له؛ إذ لا تسقط حقيقة، ولا يسقط ملك المالك عنها أيضًا. وإضافة التصرّف إلى غير محلِّه : لغو».

     وانظر : مجموعة رسائل ابن عابدين (رسالة :إعلام الأعلام بأحكام الإقرار العام)، 2/104؛ الدرالمختار وقرّة عيون الأخيار، 12/308. [↑](#footnote-ref-487)
488. () في (هـ) و(و) : «لم»، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة، (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-488)
489. () العناية، 8/411-412 - مع اختلاف يسير -. [↑](#footnote-ref-489)
490. () في (ب) و(د) : «أبرأت». [↑](#footnote-ref-490)
491. () العناية، 8/412، مع زيادة ما بين الهلالين من المؤلف. [↑](#footnote-ref-491)
492. () في (جـ) و(هـ) و(و) : «أو»، وهو الموافق لما في (العناية). [↑](#footnote-ref-492)
493. () نهاية 2/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-493)
494. () في (أ) وفي (العناية) : «يخاصمه» (بزيادة (ها) الضمير). ولعل الصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ) و(د) و(هـ) و(و)؛ لأنه لو كان ما في (أ) وما في (العناية) هو الصحيح لكان له أن يخاصم الذي أبرأه عن الدعوى !! وهذا يتعارض مع القاعدة؛ لأنها أفادت أن إبراء المدعي المدعى عليه عن الدعوى جائز.

     وينتج عن هذا أنه إذا أبرأ شخصًا عن الدعوى فليس له أن يخاصمه بعد ذلك، ولكن هذا لا يمنع أن يخاصم غيره. وهذا المعنى الأخير نقله المؤلف عن (العناية) !! إذ جاء في الصلب - بعد خمسة سطور-: «فله أن يخاصم غيره في ذلك».

     ومن أقوى ما يؤكد أن زيادة (الهاء) على (يخاصم) مجانبة للصواب : أن صاحب (العناية) في نهاية حديثه عن المسألة أعاد العبارة التي فيها هذه الكلمة مجردة عن (الهاء)، حيث قال : «ويُعلم من هذا التعليل أن قول صاحب (الذخيرة) : «وله أن يخاصم فيها بعد ذلك» معناه على غير المخاطب وهو ظاهر».

     وقد تابعه المؤلف على هذا، وذلك في نهاية حديثه عن المسألة أيضًا. [↑](#footnote-ref-494)
495. () العناية، 8/412. [↑](#footnote-ref-495)
496. () وهي ما عبّر عنها في الصفحة السابقة بقوله : «برأت من دعواي في هذه الدار ... ». [↑](#footnote-ref-496)
497. () نهاية 2/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-497)
498. () في (جـ) : «فيها». [↑](#footnote-ref-498)
499. () **صاحب العناية هو :** محمد بن محمد بن محمود -وقيل : محمد بن محمود بن أحمد- ، أبو عبد الله أكمل الدين البَابَرْتي (710 - 786هـ).

     كان عالمًا في فروع الحنفية والأصول والحديث والتفسير واللغة.

     من كتبه : شرح تلخيص الجامع للخلاطي -في الفقه-، والتقرير في شرح أصول البزدوي، وشرح مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية للصفاني، وسماه : تحفة الأبرار في شرح مشارق الأنوار، وشرح الكشاف للزمخشري، وشرح ألفية ابن معطي في النحو.

     **أما كتابه :** (العناية): فـهو كتاب في الفقه الحـنفي، شرح فيه مـؤلفه كتـاب (الهداية) للمرغيناني (ت 593هـ)، وقد لخّصه البابـرتي من أول شرحٍ للهداية وهو كتاب (النهاية) لحسام الديـن السَّغْـنَاقي (ت 711 هـ)، ولا يعني هذا أنه لم يخرج عنها، فقد استفاد من شروح أخر للهداية؛ بل انفرد بذكر مباحث لم يسبق إليها -كما ذكر ذلك في المقدمة-.

     لهذا نَعَتَهُ صاحب (كشف الظنون) بأنه : «شرح جليل معتبر في البلاد الرومية».

     وهو مطبوع في هامش (فتح القدير) -لابن الهمام (ت 861 هـ)- عدَّة طبعات، ولعل من أقدمها طبعة المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية، وذلك سنة 1315هـ، وله طبعات أخرى متداولة ومشهورة.

     انظر : مقدمة (العناية)، 1/5-6؛ تاج التراجم، ص335، رقم 260؛ مفتاح السعادة، 2/243؛ كشف الظنون، 1/112، 155، 2/1247، 1478، 1688، 1824، 2035 - ومن الصفحة الأخيرة نقلت النص المذكور - ؛ الفوائد البهية، ص195-199؛ هدية العارفين، 2/171؛ الأعـلام، 7/42؛ معجم المؤلفين، 3/691؛ معجم المطبوعات، 1/279. [↑](#footnote-ref-499)
500. () في (د) : «للواحدة». [↑](#footnote-ref-500)
501. () في (أ) و(ب) و(د) : «أبرأت». والصحيح ما تمّ إثباته من (جـ) و(هـ) و(و)؛ وفاقًا لما في (العناية)، ولدلالة السياق على ذلك. [↑](#footnote-ref-501)
502. () العناية، 8/412 -مع اختلاف يسير-. [↑](#footnote-ref-502)
503. () أي جميع ما تقدم في شرح القاعدة مستفاد من العناية. وقد سبق توثيق كلَّ نقلٍ استقلالاً، علمًا بأن المؤلف قد خالفه في الترتيب والسياق. [↑](#footnote-ref-503)
504. () في (أ) و(د): «واحد». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ) و(هـ) و(و)، إلا إذا أُلحقتْ به (من) فتصير «واحد من» فتكون صحيحة أيضًا كما في (ب). [↑](#footnote-ref-504)
505. () أي الذهب أو الفضة كما في (العناية)، 8/440. [↑](#footnote-ref-505)
506. () «وأنكر الورثة .. والميراث»: زيادة من العناية، 8/441، وهي لابدّ منها؛ لأن المعنى بدونها يكون مبتورًا. [↑](#footnote-ref-506)
507. () انظر : العناية، 8/440-441؛ وانظر الشقّ الأول من هذا الفرع في شرح الوقاية، 2/129؛ الدرر شرح الغرر، 2/398. [↑](#footnote-ref-507)
508. () هذه القاعدة من القواعد الأصولية المختلف فيها.

     وقد عنون لها الجصاص -في باب الإجماع من أصوله، ص207- بقوله : «باب : القول في الإجماع بعد الاختلاف»، كما صوّرها شيخ الإسلام ابن تيمية - في مجموع فتاويه، 20/584- بقوله : «وهي أن الصحابة مثلاً أو غيرهم من أهل الأعصار إذا اختلفوا في مسألة على قولين، ثم أجمع التابعون أو أهل العصر الثاني على أحدهما، فهل يكون هذا إجماعًا يرفع ذلك الخلاف؟».

     وأيضًا صورها الآمدي- في إحكامه 1/336-337 - بقوله : «إذا اختلف أهل عصر من الأعصار في مسألة من المسائل على قولين، واستقرّ خلافهم في ذلك، ولم يوجد له نكير : فهل يتصور انعقاد إجماع مَنْ بعدهم على أحد القولين، بحيث يمتنع على المجتهد المصير إلى القول الآخر، أم لا ؟».

     أي : هل يكون الإجماع اللاحق رافعًا للاختلاف السابق أو لا ؟.

     ويلحظ أن شيخ الإسلام ذكر قيدًا مهمًّا وهو أن المختلفين في عصر، والمجمعين في عصر آخر.

     كـما أن الآمدي صرَّح بقيد آخر لا يقل أهمية عنه، وهو أنّ الاختلاف المتقدم قد استقر ولم يوجد له نكير.

     ومن هذين القيدين يُعلم أن المسألة لها ثلاث مراتب، وكل مرتبة يختلف حكمها عن الأخرى:

     **الأولى** : إذا اختلف أهل عصر في مسألة على قولين وقبل أن يستقر الخلاف أجمعوا على أحدهما، «كخلاف الصحابة لأبي بكر رضي الله عنهم في قتال مانعي الزكاة، وإجماعهم بعد ذلك : زال الخلاف وصارت المسألة بعد ذلك إجماعًا بلا خلاف» قاله صاحب (اللمع) -ص 279- ونقله عنه صاحب (البحر المحيط) -4/530-.

     **الثانية** : إذا اختلف أهل عصر في مسألة على قولين، وبعد أن استقر الخلاف «رجعوا إلى قولٍ واحد: صَارَ ما اتفقوا عليه إجماعًا قاطعًا عند من شرط انقراض العصر ويخلص من الإشكال»- كما أفاد ذلك صاحب (المستصفى) ،1/205-.

     أما عند من لم يشترط انقراض العصر فيبقى الإشكال.

     وقد ذكر في (المستصفى) -1/205-211- خمسَ طرق للخلاص عنه، ورجّح أولها وهو أن «هذا محال وقوعه، وهو كفرض إجماعهم على شيء، ثم رجوعهم بإجماع إلى خلافه! ...».

     **الثالثة** : إذا اختلف أهل عصر في مسألة على قولين، واستقرّ خلافهم في ذلك، ثم أجمع أهل العصر الثاني على أحدهما : فقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال :

     **الأول** : يكون إجماعًا، ويرفع الاختلاف السابق.

     وهذا قول أكثر الحنفية - كما صرح بذلك عبد العزيز البخاري وابن الهمام والأنصاري- وممّن قال به منهم : الكرخي والجصّاص والبزدوي والسَّرْخسي والأسمندي.

     كما اختاره الباجي من المالكية ونسبه إلى أكثر أصحابهم، وممن اختاره منهم : القرافي وابن جزي.

     وهو قول كثير من أصحاب الشافعي - كما صرح بذلك الآمدي - وممن قال به منهم : أبو علي ابن خيران، وأبوبكر القفال، والرازي، والبيضاوي.

     كما اختاره أبو الخطاب والطوفي من الحنابلة.

     وهو قول أكثر المعتزلة، منهم القاضي عبد الجبار وأبوالحسين البصري.

     **الثاني** : لا يكون إجماعًا، فلا يرفع الاختلاف السابق.

     وهذا قول «الأكثرين من أصحاب الشافعي» - كما صرح بذلك السمعاني وذكره الشيرازي- وممّن قال به منهم: أبو بكر الصيرفي وأبو الحسن الأشعري وأبو حامد المروزي والشيرازي والجويني والسمعاني والغزالي والآمدي، كما نقل الجويني عن الإمام الشافعي أنه قال : «المذاهب لا تموت بموت أصحابها».

     كما اختاره القاضي أبو يعلى من الحنابلة، وذكر أنه ظاهر كلام الإمام أحمد، وهو اختيار ابن قدامة.

     كما أنه قول نفر من الحنفية وبعض المالكية.

     **الثالث** : إن كان الخلاف المتقدم «خلافًا يؤثِّم فيه بعضهم بعضًا: فإن إجماع أهل العصر الثاني يُسقط الخلاف الأول، وإن كان خلافًا لا يؤثم فيه بعضهم بعضًا ... فإن إجماع مَنْ بعدَهم لا يُسقط الخلافَ المتقدَم». ذكر ذلك الجصّاص في باب الإجماع من أصوله -ص207- ولم ينسبه إلى أحد.

     وهذه المرتبة (أي الثالثة) هي التي أنشأ المؤلف القاعدة من أجل الحديث عنها؛ بدليل أنه مثَّل لها باتفاق التابعين على بيع أم الولد ... بعد اختلاف الصحابة في ذلك.

     وقد ذكر الخلاف فيها بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، وما ذكره يحتاج إلى تعليق، إلاّ أنه أحاله إلى كتاب (العناية)؛ لهذا سأرجئ التعليق إلى ما بعد توثيق الإحالة (وذلك ص227).

     **وللتوسع في القاعدة وما يتعلق بها انظر :**

     الغنية في الأصول، ص37، باب الإجماع من أصول الجصّاص، ص207؛ تقويم الأدلة، ل11/أ-ب؛ المعتـمد، 2/497؛ العدة للقاضي أبي يعلى، 4/1105؛ إحكام الفصول، 2/425؛ اللمع مع شرحها: بهجة الوصول، ص277؛ شرح اللمع للشيرازي، 2/726؛ التبصرة، ص378؛ البرهان، 1/456، فقرة 659؛ التخليص، 3/79؛ أصول البزدوي وشرحه : كشـف الأسـرار، 3/457؛ أصـول السَّرْخَسِي، 1/319؛ قواطع الأدلة، 3/352؛ المستصفى، 1/203؛ التمهيد لأبي الخطاب، 3/297؛ بذل النظر، ص550؛ المحصول، 2/66؛ الإحكام للآمدي، 1/336؛ الحاصل من المحصول، 2/700؛ روضـة النـاظر، 2/464؛ شرح تنقيح الفصول، ص328؛ المنهاج وشرحه: الإبهاج، 2/374؛ كشف الأسرار شرح المنار، 2/186؛ الفائق، 3/265؛ شرح مختصر الروضة، 3/95؛ مجموع الفتاوي، 20/584؛ تقريب الوصول، ص331؛ المسودة، ص325؛ شرح العضد مع حاشية التفتازاني، 2/44؛ البحر المحيط، 4/528؛ التقرير والتحبير، 3/89؛ شرح الكوكب المنير، 2/272؛ تيسير التحرير، 3/232؛ شرح نور الأنوار على المنار، 2/186؛ فواتح الرحموت، 2/226؛ قمر الأقمار لنور الأنوار في شرح المنار، 2/105؛ إتحاف ذوي البصائر، 4/132؛ القواعد الأصولية المتعلقة بالأدلة للدكتور البصيلي، ص1388. [↑](#footnote-ref-508)
509. () **أبو يوسف** : هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خُنَيْس بن سعد بن عوف بن بحير الأنصاري، وجد جده (أي سعد) صحابي- وأمه صحابية، وهي حَبْتَـة بنت مالك وبها يشتهرهذا الصحابي-. (113هـ - 182هـ).

     وهو صاحب أبي حنيفة وناشر مذهبه الأول، وهو أكثر تلاميذه ملازمة له. يقول عن نفسه : «اختلفت إلى أبي حنيفة تسعًا وعشرين سنة ما فاتتني صلاة الغداة».

     وقد عدَّه اللكنوي من المجتهدين المنتسبين.

     وكما اشتهر بالفقه اشتهر بالحديث أيضًا. قال عنه ابن معين: «ما رأيت في أصحاب الرأي أثبت في الحديث ولا أحفظ ولا أصح رواية من أبي يوسف».

     ومن آثاره : مسنده، وأدب القاضي، والأمالي، والخراج، والمبسوط، والجوامع.

     انظر : أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري، ص 97-108؛ الجواهر المضية، 3/611-613، رقم 1825؛ تاج التراجـم، ص282-283، رقم 315؛ مفتـاح السعادة، 2/211-217؛ كشـف الظنون، 1/46، 164، 2/1415، 1581، 1680؛ الفوائد البهية، ص225؛ مقدمة النافع الكبير، ص37-38؛ هدية العارفين، 2/536. [↑](#footnote-ref-509)
510. () **محمد:** هو محمد بن الحسن بن فَرْقَد، أبو عبد الله الشيباني صاحب أبي حنيفة (135هـ - 189هـ).

     وقد برع في الفقه حتى عدّه اللكنوي وغيره من المجتهدين المنتسبين.

     كما خلّف تركة ضخمة من الكتب، كان لها أثرٌ كبير في جمع شتات مذهب الإمام أبي حنيفة ونشره. ومن أشهرها: كُتُبُ ظاهرِ الروايةِ الستّةِ التي تعدّ أساس المذهب الحنـفي، وهـي (المبسوط) ويسمى (بالأصل)؛ لأنه صنّفه أولاً، ثم صنّف (الجامع الصغير)، ثم (الجامع الكبير)، ثم (الزيادات)، وقد ألفه بعد (الجامع) استدراكاً لما فاته فيه من المسائل. وله (السير الصغير)، و(السير الكبير).

     وسبب تأليفه (للسير الكبير) أن الأوزاعي عندما وقع في يده (السير الصغير) قال : «وما لأهل العراق والتصنيف في هذا الباب، فإنه لا علم لهم بالسِّير»؛ فصنَّف محمد هذا الكتاب. وهو آخر تصنيف له.

     وقد قام الحاكم الشهيد بجمع هذه الكتب الستة في كتابه: (الكافي) وحذف المكرر فيها.

     ولمحمد كتابان أخران لا يقلان عن هذه الكتب وهما (الحجة على أهل المدينة) و(الآثار).

     ومن كتبه الأخر : الكيسانيات والهارونيات والجرجانيات والرقيات وزيادة الزيادات. ويقال لهذه الكتب: «غير ظاهر الرواية»؛ لأنها لم تُروَ عن محمد بروايات ظاهرة.

     انظر : شرح كتاب السير الكبير، 1/1، 3؛ المبسوط للسرخسي، 1/3؛ الجواهر المضيّة، 3/112-127، رقم 1270؛ تاج التراجم، ص187-189، رقم 206؛ مفتاح السعادة، 2/217؛ كشف الظنون، 1/15، 107، 561-564، 567-570، 2/962، 1014، 1282، 1283، 1384، 1581، 1669؛ مقدمة ردّ المحتار، 1/170؛ مقدمة المحققين له، 1/39-40؛ مقدمة النافع الكبير شرح الجامع الصغير، ص13-18، 34-37؛ الفوائد البهية، ص163؛ إيضاح المكنون، 1/115؛ هدية العارفين، 2/8؛ الأعلام، 6/80؛ معجم المؤلفين، 3/229. [↑](#footnote-ref-510)
511. () **المدبَّر في اللغة** : اسم مفعول من «دبّر» وهو من وقع عليه التدبير.

     ومادة هذه الكلمة هي : «دَبَرَ» ولها أصل واحد «وهو آخر الشيء وخلفه، خلاف قُبُلِهِ ..». كما أفاده ابن فارس.

     وفي الاصطلاح : عرفه النسفي بأنه : «الذي أُعتق عن دبرٍ. أي بعد موت المولى».

     **والتدبير نوعان** : مطلق ومقيد:

     **فالمطلق** : هو أن يعلق الرجل عتق عبده بموته مطلقًا كأن يقول : أنت مدبّر أو حرّ بعد موتي.

     **أما المقيد** : فهو أن يعلقَّه بموتٍ مقَيَّد، مثل : إن متُّ في مرضي هذا فأنت حرّ.

     المقاييس في اللغة، مادة «دبر»، ص374؛ وانظر: القاموس المحيط، مادة «دبر»، ص498-499.

     - طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية للنسفي، ص107، 161.

     وانظر: تحفة الفقهاء، 2/277؛ بدائع الصنائع، 4/112؛ التعريفات، ص265؛ الدر النقي، 3/823-824؛ قواعد الفقه لعميم الإحسان المجدّدي (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص474. [↑](#footnote-ref-511)
512. () **أم الولد** : عرّفها صاحب (تحفة الفقهاء) -2/273 - بأنها : «كل مملوكة ثبت نسب ولد لها من مالكٍ لها، أو مِنْ مالكٍ لبعضها».

     وانظر تعريفات أخرى لها في : الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي عليه، 4/407؛ روضـة الطـالبـين، 8/550؛ المغني لابن قدامة، 14/580. [↑](#footnote-ref-512)
513. () نهاية 2/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-513)
514. () في (ب) و(د) : «فنفوذ». [↑](#footnote-ref-514)
515. () «أن» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-515)
516. () في (أ) و(جـ) و(د) : «اختلاف». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-516)
517. () في (أ) : «ويبقى»، وفي (د) : «وبقي». والأفصح ما تمّ إثباته من (ب) و(جـ) و(هـ). [↑](#footnote-ref-517)
518. () نهاية 3/أ من (د). [↑](#footnote-ref-518)
519. () نهاية 3/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-519)
520. () ونص عبارة (العناية) - 6/457-458-: « ... فإن البيع في عبد الغير موقوف على إجازته [أي إجازة الغير وهو السيّد]، وفي المكاتب على رضاه في أصحِّ الروايتين، وفي المدبر على قضاء القاضي، وكذا إذا قضى القاضي بجواز بيع أم الولد نفذ عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله.

     خلافًا لمحمد، بناء على أن الإجماع اللاحق يرفع الاختلاف السابق عنده، فيكون القضاء على خلاف الإجماع فلا ينفذ.

     وعندهما لا يرفع، فيكون القضاء في فصل مجتهد فيه فينفذ.

     فقد عُرِف ذلك في أصول الفقه».

     وبالمقارنة بين عبارة المؤلف وهذه العبارة يُلحظ أن هناك أمرين يحتاجان إلى تعليق :

     **الأول** : أن صاحب (العناية) عطف المدبّر والمكاتب على عبد غيره بقوله فيهما : «وفي» ثم عطف عليهم أم الولد، إلاّ أنه خصها بزيادة لفظ «كذا»، وأنشأ لها جملة تامة المعنى بحيث يمكن أن تستقلّ عمّا قبلها وذلك بقوله : «وكذا إذا قضى القاضي بجواز بيع أم الولد نفذ عند أبي حنيفة وأبي يوسف، خلافًا لمحمد؛ بناءً على أن الإجماع اللاحق يرفع الاختلاف السابق ... ».

     ويفهم من هذا أن التفصيل الوارد بعد قوله: «وكذا» خاصٌ بأم الولد دون المدبر والمكاتب وعبد غيره. أي: أن الإجماع اللاحق حاصل في عدم جواز بيع أم الولد دون تطّرقٍ للمدبّر أو غيره.

     أما المؤلف فقد دمج بين أم الولد والمدبر؛ بل أدرج في عبارته كلامًا توضيحيًّا ليس له ذكر في (العناية)، وهو ما يتعلق باختلاف الصحابة في بيع المدبر وأم الولد واتفاق التابعين على عدم جواز بـيعهما !!.

     ولا إشكال فيما حكاه من الإجماع على عدم جواز بيع أم الولد، وإنما الإشكال في تشريك المدبر لها في ذلك الإجماع !!.

     ولبيان ذلك يقال :

     **اختلف الصحابة في حكم بيع أم الولد :**

     **•** فذهب عمر وعثمان وعلي -في قوله الأول - وعائشة: إلى أنه لا يجوز بيعها.

     **•** وذهب أبو بكر وعلي -في القول الذي رجع إليه- وابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن قيس وأبو موسى الأشعري وجابر بن عبد الله وأبو سعيد الخدري - ذهبوا إلى جواز بيعها.

     وقد ساق العلماء عددًا من الآثار المسندة في هذا، منها ما يأتي :

     **1-** عن عمر بن الخطاب  أنه قال: «أيما وليدة ولدت من سيدها فإنه لا يبيعُها ولا يهبها ولا يورِّثها. وهو يستمتع بها. فإذا مات فهي حرّة».

     أخرجه الإمام مالك بهذا اللفظ، كتاب العتق والولاء، باب عتق أمهات الأولاد وجامع القضاء في العتاقة، 2/776 ح1466؛ والبيهقي في سننه الكبرى بمثله، كتاب عتق أمهات الأولاد، باب الرجل يطأ أمته بالملك، فتلد منه، 10/342؛ وعبد الرزاق في مصنفه بنحوه، باب بيع أمهات الأولاد، 7/292، ح 13225؛ وابن أبي شيبة في مصنفه بنحوه، كتاب البيوع والأقضية، باب بيع أمهات الأولاد، 6/437.

     **2-** عن علي  أنه قال : «استشارني عمر في بيع أمهات الأولاد فرأيت أنا وهو: «إذا ولدت أُعتقت»، فقضى به عمر حياته، وعثمان من بعده، فلما وُلَّيتُ الأمرَ من بعدهما رأيت أن أرقّها».

     أخرجه ابن أبي شيبة بلفظه في مصنفه، كتاب البيوع والأقضية، باب بيع أمهات الأولاد، 6/436-437، وعبد الرزاق في مصنفه بمعناه، باب بيع أمهات الأولاد، 7/291-292، ح 13224؛ والبيهقي في سننه الكبرى بمعناه، كتاب عتق أمهات الأولاد، باب الخلاف في أمهات الأولاد، 10/348.

     **3** **-** عن ابن عباس  أنه قال في أم الولد : «والله ما هي إلا بمـنـزلة بعيرك أو شاتك».

     أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، باب بيع أمهات الأولاد، 7/290، ح 13218.

     **وبعد اختلاف الصحابة في حكم بيع أم الولد حصل إجماع لاحق من التابعين على تحريم بيعها.**

     وقد ورد نقل هذا الإجماع في كثير من الكتب، منها ما يأتي :

     أصول السرخسي، 1/319؛ بذل النظر، ص551؛ المحصول، 2/66؛ الإحكام للآمدي، 1/338؛ كشف الأسرار للنسفي، 2/186؛ كشف الأسرار للبخاري، 3/457-458؛ شرح العضد على مختصر ابن الحاجب، 2/41؛ الإبهاج، 2/376؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، 2/637؛ التحرير لابن الهمام وشرحيه: التقرير والتحبير، 3/89؛ وتيسير التحرير، 3/232-233؛ فتح القدير، 7/302.

     كما أن ابن عبد البر (ت 463هـ) نقل إجماع المسلمين على منع بيعها أثناء الحمل فقال في (التمهيد) - 3/136-: «وقد أجمع المسلمون على منع بيع أم الولد ما دامت حاملاً من سيدها، ثم اختلفوا في بيعها بعد وضعِها حملَها».

     وقريب من هذا قال ابن حزم في (مراتب الإجماع)، ص163.

     هذا ما يتعلق بالإجماع على منع بيع أم الولد.

     أما ما يتعلق ببيع المدبر، فبالتتبع لبعض كتب الإجماع والفقه وأصوله لم أجد من وافق المؤلف في نقل إجماع التابعين أو غيرهم على منع بيعه !!.

     بل إن كثيرًا من كتب الفقه حافلة بذكر الخلاف في بيعه، سواء كان بين التابعين أنفسهم أم غيرهم.

     ومن هذه الكتب - على سبيل التمثيل - : مراتب الإجماع لابن حزم، ص 163؛ المغني لابن قدامة، 14/420؛ العناية، 5/21.

     ونظرًا لعدم مطابقة ذلك للواقع، فلعل ما ذكره المؤلف إنما هو لفرض مسألةٍ للتمثيل، وليس لإثبات إجماع حقيقي، ولا سيما أن عبارته محتملة وليست صريحة في إثبات إجماع حقيقي أو افتراضي.

     وبهذا يسلم كلام المؤلف من الإشكال - والله أعلم -.

     وللتوسع - في حكم بيع المدبر وخلاف العلماء فيه - انظر أيضًا :

     مختصر اختلاف العلماء للجصّاص، 3/183-184؛ المبسوط، 7/179-180؛ المقدمات الممهدات، 3/188-191؛ تحفة الفقهاء، 2/78؛ شرحها: بدائع الصنائع، 4/120-121؛ الهداية وشرحها : فتح القدير، 5/20-23؛ بداية المجتهد، 2/617؛ روضة الطالبين، 8/452؛ كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، ص761-762؛ درر الحكام في شرح غرر الأحكام، 2/18؛ الأشبـاه والنـظائر لابن نجيم، ص412؛ الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، 2/664؛ التاج والإكليل بشرح مختصر خليل، 8/476؛ شرح المنهج المنتخب، ص665؛ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، 8/401؛ شرح منتهى الإرادات، 2/663؛ مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، 1/532؛ الشرح الكبير ومعه: حاشية الدسوقي عليه، 4/383؛ الدر المختار شرح تنوير الأبصار وحاشية ابن عابدين عليه، 5/444؛ حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب، 2/518؛ اللباب في شرح الكتاب، 3/120؛ الدليل الماهر الناصح شرح المجاز الواضح، ص278.

     **الأمر الثاني** -الذي يحتاج إلى تعليق- : رأي الإمام أبي حنيفة وصاحبيه في القاعدة : فبالمقارنة أيضًا بـيـن عبارة المؤلف وعبارة (العناية) يلحظ أنهما اتفقَا في النقل عن الثلاثة: إذ نقلا عن محمد: أن الإجماع اللاحق يرفع الخلاف السابق، ونقلا عن الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف أنه لا يرفعه.

     كما أنهما ربطا بين رأيهم في القاعدة ورأيهم في نفاذ قضاء القاضي ببيع أم الولد، مما يفهم منه أن رأيهم في القاعدة مُخرّجٌ على رأيهم في نفاذ قضاء القاضي ببيع أم الولد.

     وقد صرح بهذا صاحب (التحرير) وتابعه على ذلك صاحب (التقرير والتحبير) -3/88-89-، و(تيسير التحرير) -3/232-233-، كما صرح صاحب التيسير بأن الذي خرّج رأيهم في القاعدة هو الحلواني شيخ السرخسي، ونص كلام (التحرير) -المطبوع في ضمنهما-: «أكثر الحنفية ... لا يشترطون لحجـيّـته [أي الإجماع] انتفاء سبق خلاف مستقر.

     **•** وخُرِّج عن أبي حنيفة : اشتراطه.

     **•** ونفيه عن محمد.

     **•** وعن أبي يوسف كلٌّ [أي كل من اشتراطه ونفيه].

     من القضاء بيع أمهات الأولاد المختلف للصحابة، المجمع للتابعين على أحد قوليهم...».

     إذا علم هذا -وهو أن رأي الثلاثة في القاعدة مُخرَّج على رأيهم في نفاذ قضاء القاضي ببيع أمهات الأولاد- فليُعلم أن رأيهم المخرّج ليس موضع وفاقٍ بين الحنفية، وكذلك النقل عنهم في المسألة المخرَّج عليها (وهي حكم نفاذ قضاء القاضي ببيع أمهات الأولاد) ليس كله موضع وفاق:

      فنقل كثير منهم عن **أبي حنيفة:**

     **•** أنه يرى نفاذ قضاء القاضي ببيع أم الولد.

     وممن نقل ذلك عنه أصحاب الكتب الآنية : الغنية في الأصول، ص37؛ أصول الجصّاص (باب الإجماع فقط)، ص208؛ أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 3/457-458؛ أصول السرخسي، 1/319؛ ميزان الأصـول، 2/731؛ بـدائـع الـصنائع ، 7/15؛ تبيين الحقائق، 4/190؛ كـشف الأسـرار للنـسفي، 2/186؛ التحرير وشرحاه : التقرير والتحبير، 3/89؛ وتيسير التحرير، 3/232-233؛ فتح القدير، 7/302؛ فواتح الرحموت، 2/227.

     وهؤلاء وإن اتفقوا على نقل رأيه في المسألة المذكورة إلا أنهم اختلفوا فيما يخرّج عليه :

     - فمنهم من خَرَّجَ عليه : أنه يشترط للإجماع اللاحق عدم الاختلاف السابق. أي أن «الإجماع اللاحق لا يرفع الخلاف السابق». (وهذا اللفظ هو الذي اختاره المؤلف للقاعدة)

     - وأكثرهم ردُّوا هذا التخريج وقالوا : ليس في منع أبي حنيفة فسخ قضاء القاضي ببيع أمهات الأولاد دلالة على أنّه كان يري أن الإجماع اللاحق لا يرفع الخلاف السابق؛ بل يلزم أن يكون الإجماع اللاحق رافعًا للخلاف السابق؛ «للدليل الذي دلّ على أن إجماع أهل كل عصر إجماعٌ معتبر. وإنما ينفذ قضاء القاضي بجواز بيعها لشبهة الاختلاف في أنّ مثل هذا هل يكون إجماعًا ؟ فعلى اعتبار هذه الشبهة يكون قضاؤه في مجتهد فيه؛ فلهذا نفذه أبوحنيفة رحمه الله» -قاله السرخسي، 1/319-.

     وقد نقل المؤلف نحو هذا التأويل عن النـسفي وزاد عليه من غيره - كما سيأتي، ص233 (ل3/ب)-.

     **•** وهناك قول آخر منقول عن الإمام أبي حنيفة، وهو عدم نفاذ قضاء القاضي ببيع أم الولد، فقد   
     جاء في الموضع السابق من (التحرير) : «والأظهر لا ينفذ عندهم» (أي عند الثلاثة). وقد بيّن الشارحان أن من مصادر هذا النقل عبارة مذكورة في (تقويم الأدلة) للدبوسي -11/أ- ونصّها : «وقد روى محمد بن الحسن عنهم جميعًا أن القاضي إذا قضي ببيع أم الولد لم يجز».

     ومن يمعن النظر في هذه العبارة لا يجد فيها دلالة على ما ذكره صاحب (التحرير)؛ لأن «كلامنا في النفاذ لا الجواز، وكم من تصّرف غير جائز لكنه بعد الوقوع ينفذ». كذا في (تيسير التحرير)، 3/233.

     وكما اختلف النقل عن الإمام أبي حنيفة اختلف أيضًا عن محمد وأبي يوسف :

      **أما محمد** :

     فإن الذين نقلوا رأي أبي حنيفة الأول نقلوا عن محمد أنه يرى عدم نفاذ قضاء القاضي ببيع أم الولد، وربـطوا هـذا بمسألة الإجـماع بعد الخلاف، وقالوا : إنه لا يشترط للإجماع اللاحق عدم الخلاف السابق.

     بل إنّ الجصّاص نقل -في باب الإجماع من أصوله، ص 208- عن محمد : التصريح بالأخذ بالإجماع حتى لو تقدّمه خلاف، ونص كلامه : «قال محمد بن الحسن - في قاضٍ حكم بجواز   
     بيع أم الولد بعد موت مولاها - : إني أُبطلُ قضاءه؛ لأن الصحابة كانت اختلفت فيه. ثم أجمع بعد ذلك قضاة المسلمين وفقهاؤهم في جميع الأمصار إلى يومنا هذا ... وقال محمد : « فكل أمر   
     اختلف فيه أصحاب محمد  ثم أجمع التابعون من بعدهم جميعًا على قول بعضهم دون بعض   
     وتُرك قول الآخر فلم يَعمل به أحدٌ إلى يومنا هذا، فعمل به عامل اليوم وقضى به : فليس ينبغي لقاضٍ ولي هذا أن يجيزه، ولكن يردّه ويستقبل فيه القضاء بما أجمع عليه المسلمون».

     **•** وهناك قول آخر نقله صاحب (التحرير) - أيضًا- عن محمد، وهو أن القاضي إذا قضى ببيع أم الولد «يتوقف [أي نفاذ قضائه] على إمضاء قاض آخر». قال الشارحان : « إنْ أمضاه نفذ وإلا بطل».

     وقد وُجِّه هذا القول «بأن الإجماع ... [المسبوق] بخلاف : مختلف في كونه إجماعًا، ففيه شبهة ...، فكذا في متعلقه، وهو ذلك الحكم المجمع عليه، فكان القضاء به نافذًا ؛ لأنه غير مخالف للإجماع القطعي» - قاله ابن عابـدين في (رد الـمحتار)، 5/457؛ وانظر : التحرير مع التقرير والتحبير، 3/89؛ ومع تيسير التحرير، 3/233-.

      **أمّا أبو يوسف:** فقد نُقل عنه قولان أيضًا :

     **• الأول** : ينفذ قضاء القاضي ببيع أم الولد. وهذا موافق للقول الأول لأبي حنيفة. وينبني على هذا أن الإجماع اللاحـق لا يرفع الخلاف السـابق. ومن الكتب التي نقلت ذلك عنه : أصـول السرخسي، 1/319؛ بدائع الصنائع، 7/15؛ تبيين الحقائق، 4/190؛ كشف الأسرار للبخاري، 3/457؛ التحرير وشرحاه : التقرير والتحبـير، 3/89؛ وتيسير التحرير، 3/233؛ فواتح الرحموت، 2/227.

     **• الثاني** : لا ينفذ قضاؤه. وهذا موافق للقول الأول لمحمد. وينبني على هذا أن الإجماع اللاحق يرفع الخلاف السابق. والكتب التي نقلت عنه القول الأول نقلت عنه هذا القول أيضًا إلا (أصول السرخسي)، ويضاف إليها: ميزان الأصول، 2/731.

     **والحاصل مما سبق : أن للحنفية ثلاثة أقوال في نفاذ قضاء القاضي ببيع أم الولد:**

     **الأول** : ينفذ قضاؤه، وهذا القول المشهور عن الإمام أبي حنيفة وهو قولٌ لأبي يوسف ويتخرج عليه ظاهرًا : أن الإجماع اللاحق لا يرفع الاختلاف السابق.

     وهذا القول المخرّج لم يرتضه أكثر الحنفية، وأوَّلوا رأيهما في أم الولد بما معناه : أن نفاذ قضاء القاضي ببيعها، وإن كان لا يجوز -كما نقل ذلك محمد عنهما- لمخالفته الإجماع، إلا أن هذا الإجماع لا يقوى على نقض قضاء القاضي بما يخالفه؛ لأنه ليس بإجماع قطعي؛ بل هو موضع خلاف، ممّا يورث الشُّبهة فيه عند القائلين به، ويجعل القضاء به موضع اجتهادٍ، فلا ينقض.

     **الثاني** : لا ينفذ قضاؤه، وهذا المشهور عن محمد، وهو قولٌ لأبي يوسف. ويتخرّج عليه أن الإجماع اللاحق يرفع الخلاف السابق؛ بل ورد عن محمد التصريح بهذا القول المخرَّج.

     **الثالث** : يتوقف نفاذ قضائه على إمضاء قاضٍ آخر، فإن أمضاه نفذ وإلا بطل.

     وهذا قول لمحمد وقد تأوّلوا هذا بنحو ما تأولوا به القول الأول.

     ويلحظ من تأويلهم للقول الأول والثالث أن الراجح عندهم أن الإجماع اللاحق يرفع الخلاف السابق، وهذا ما انتهى إليه المؤلف في نهاية القاعدة؛ بل صرح بذلك عدد من علمائهم:

     - يقول الجصّاص -في باب الإجماع من أصوله، ص207-208-: «وقال أصحابنا : إجماع أهل العصر الثاني حجة لا يسع من بعدهم خلافه».

     - ويقول السرخسي - في أصوله، 1/320-: «والأوجه عندي أن هذا إجماع عند أصحابنا جميعًا».

     - ويقول النسفي - في كشف الأسرار ، 2/186-: «وقيل يشترط للإجماع اللاحق عدم الاختلاف السابق عند أبي حنيفة. وليس كذلك في الصحيح؛ بل هذا إجماع عند أصحابنا...».

     - هذا والله أعلم -. [↑](#footnote-ref-520)
521. () في (ب) و(د) : «ولكنه». [↑](#footnote-ref-521)
522. () **النسفي**: هو عبد الله بن أحمد بن محمود، أبوالبركات حافظ الدين النَّسفي (ت 710هـ) اشتهر بالفقه وأصوله والتفسير وغيرها.

     من تصانـيفه: كنـز الدقائق، والوافي وشرحه : الكافي، والمستصفى شرح منظومة عمر النسفي، ومختصره: المصفى، والمستصفى من المستـوفى (أو المنافع شرح النافع) وجميعها في الفقه، وله : المنار وشرحه كشف الأسرار، وشرح المنتخب في أصول المذهب للأخسيكـثي، وله : مدارك التنزيل وحقائق التأويل.

     انظر: الجواهر المضية، 2/295، رقم 692؛ تاج التراجم، ص111-112، رقم 126؛ مفتاح السعادة، 2/167-168؛ الطبقات السَّنية، 4/154-155، رقم 1037؛ كشف الظنون، 2/1640-1641، 1823-1827، 1867-1868، 1997. [↑](#footnote-ref-522)
523. () **المنار** : وتمام إسمه : «منار الأنوار»، ألفه عبد الله بن أحمد النسفي - الآنف ذكره- وهو كتاب مختصر في أصول الفقه على طريقة الفقهاء. واختصره مؤلفه من أصول الفـخر البـزدوي (ت 482هـ) وأصـول السـرخسي (ت 483هـ).

     وقد شرحه مؤلفه في كتاب سماه : (كشف الأسرار في شرح المنار).

     وله شروح أخرى كثيرة، ذكر منها صاحب (كشف الظنون) قرابة ثلاثين شرحًا.

     وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات:

     من أقدمها : طبعة حجرية في الهند، عام 1287هـ ومعه تقييدات كثيرة لعبد الغفار بن قاضي بن بنامين. وليس فيها معلومات نشر أخرى.

     ومن أحدثها : طبعة دار الكتب العلمية بيروت، عام 1406هـ، وذلك في ضمن شرح المصنف على المنار (كشف الأسرار).

     انظر - بالإضافة إلى المصادر المذكورة في الهامش السابقة-: كشف الأسرار في شرح المنار، 1/4-5؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص626؛ الدليل الجامع إلى كتب أصول الفقه المطبوعة باللغة العربية، ص240، 270، 325. [↑](#footnote-ref-523)
524. () «و» : ساقطة من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-524)
525. () في (د) : «قبل». [↑](#footnote-ref-525)
526. () المنار ( في ضمن شرحه : نور الأنوار)، 3/186-187. [↑](#footnote-ref-526)
527. () نهاية 2/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-527)
528. () في (أ) : «يبقى». والأفصح ما تَمَّ إثباته من (ب) و(جـ) و(د). [↑](#footnote-ref-528)
529. () أي: أجيب عن الاستدلال بقول الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف بنفاذ قضاء القاضي إذا قضى ببيع أم الولد. [↑](#footnote-ref-529)
530. () في (ب) : «يمنع»، وفي (جـ): «مع أن». [↑](#footnote-ref-530)
531. () في (أ) و(ب): «وهو»، وفي (د): «فهو». والصحيح ما تم إثباته من (جـ) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-531)
532. () هكذا في جميع النسخ.والسياق يقتضي أن يكون معنى (على): إنتهاء الغاية، أي: أن الذي انتهى إليه رأي كثير من العلماء هو أن الاختلاف السابق يمنع الإجماع اللاحق، والذي يدل على هذا المعنى حقيقة هو حرف (إلى)، أما (على) فقد ذكر صاحب (الجني الداني) ثمانية معانٍ لها وليس من بينها: انتهاء الغاية، ولكن إذا لم يكن هذا المعنى من معاني (على) فهل يصح أن يقال: إن (على) نابت مناب (إلى) بناء على قولهم : «ينوب بعض حروف الجر عن بعض»؟.

     هذه المقولة لم يرتضها على إطلاقها صاحب (مغني اللبيب)، حيث علّق عليها بقوله : «وهذا .. مما يتداولونه ويستدلون به. وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم ينوب ... ».

     وكذلك فعل صاحب (النحو الوافي) إلا أنه فصّل وذكر في المسألة قولين -واختار الثاني منها- :

     **أحدهما** : ليس لحرف الجرِّ إلا معنى واحدٌ أصلي يؤديه على سبيل الحقيقة، فإن أدى معنى غيره فهذه التأدية إما مجازية، أو تضمينية.

     **والثاني** : ليس لحرف الجر معنى واحد فقط؛ بل متى اشتهر معناه، وشاعت دلالته وأصبح متبادرًا إلى ذهن السامع كان المعنى حقيقيًّا والدلالة أصيلة.

     انظر : الجنى الداني في حروف المعاني، ص385-390، 470-480؛ مغني اللبيب، ص404-405؛ أوضح المسالك وشرحه: ضياء المسالك، 2/290-291، 295؛ النحو الوافي ، 2/537-543. [↑](#footnote-ref-532)
533. () «أن» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-533)
534. () في (ب) : «الاجتماع». [↑](#footnote-ref-534)
535. () وقد سبق بيان من ذهب إلى هذا القول، ص224. [↑](#footnote-ref-535)
536. () في (د) : «لذلك». [↑](#footnote-ref-536)
537. () في (ب) و(د) : «للإجماع». [↑](#footnote-ref-537)
538. () في (جـ) زيادة : «هو». [↑](#footnote-ref-538)
539. () في (د) : «كقضاء». [↑](#footnote-ref-539)
540. () انظر: باب الإجماع من أصول الجصّاص، ص208-209؛ أصول البزدوي وشرحه: كشف الأسرار، 3/458؛ أصول السرخسي، 1/320، كشف الأسـرار للـنسـفي، 2/186؛ التـقرير والتحبير، 3/89؛ تيسير التحرير، 3/233؛ فواتح الرحـمـوت، 2/227؛ قمر الأقمار، 2/105. [↑](#footnote-ref-540)
541. () في (أ) و(جـ): «فليراجع إلى»، وفي (ب): «فليرجع إلى»، وفي (د): «فليراجع إلى» (مع وضع علامة على (إلى) يحتمل أن المراد بها كونها مطموسة). والصحيح ما في (ب) وما في (د) بطمس (إلى).

     ولتوضيح ذلك يقال : إن الفعل في (ب) (وهو : فليرجع): فعل لازم؛ لعدم إمكان اتصاله بِـ (هاء) ضمير غير المصدر، والفعل اللازم يمكن أن يتعدى بالجار، فناسب أن يؤتى بِـ «إلى» بعده.

     كما أن الفعل في (د) (وهو : فليراجع) فعل متعدٍّ لإمكان اتصاله بـ (هاء) ضمير غير المصدر، وكما هو معلوم فإن المتعدي: «هو الذي ينصب بنفسه مفعولاً أو اثنين أو ثلاثة من غير مساعدة حرف جرٍّ أو غيره» - قاله في النحو الوافي، 2/150 - وبناء على هذا ناسب حذف حرف الجر بعده.

     أما إثبات حرف الجر بعده - كما هو الحال في (أ) و(جـ)- فلا معنى له! كما أنه لا يمكن أن يكون زائدًا؛ لأن حروف الجر التي تستعمل زائدة هي أربعة فقط: وهي من والبـاء والـلام والكاف. و(إلى) ليست من بينها !!.

     ولكون ما في (ب) و(د) صحيحًا لا إشكال فيه، دون غيرهما : اكتفيت بإثبات ما في إحداهما في الصلب.

     انظر ما يتعلق بالفعل اللازم والمتعدي في: أوضح المسالك وشرحيه : ضياء السالك، 2/91-94؛ وعدة السالك، 2/175-183. وما يتعلق بحروف الجر الزائدة في : ضياء السالك، 2/268. [↑](#footnote-ref-541)
542. () وقد سبق ذكر طائفة من هذه الكتب عند توثيق القاعدة في نهاية هامش(1) من ص224. [↑](#footnote-ref-542)
543. () في (أ) و(جـ) و(د) : «ينقسم». والصحيح ما تَمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-543)
544. () **معنى القاعدة** :

     **العوض** في اللغة مشـتق من «عوض»، والعين والواو والضاد - كما يقول ابن فارس -: «كلمتان صحيحتان : إحداهما : تدل على بدلٍ للشيء، والأخرى على زمان». والعوض هنا من المعنى الأول.

     **وفي الاصطلاح** : عرَّفه القونوي بأنه: «ما يعطى في مقابلة العمل».

     أما **الشرْط** فهو في **اللغة**: «إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه ... [والجمع] : شروط ... » - قاله في القاموس المحيط-.

     **وفي الاصطلاح** : عرفه القرافي بأنه: «الذي يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته، ولا يشتمل على شيء من المناسبة في ذاته؛ بل في غيره».

     وقد ذكر العلماء أن للشرط أربعة أقسام باعتبار إدراك العلاقة مع المشروط :

     **الأول** : الشرعي، كاشتراط الطهارة لصحة الصلاة.

     **الثاني** : العقلي، كاشتراط العلم للإرادة.

     **الثالث** : العادي، كاشتراط الغذاء للحيوان.

     **الرابع** : اللغوي، كاشتراط الدخول للطلاق في نحو : إن دخلتِ الدار فأنت طالق.

     وبالمقارنة بين التعريف الاصطلاحي للشرط وبين أمثلة أنواعه الأربعة يلحظ أن التعريف منطبق على الأمثلة الثلاثة الأول دون الرابع؛ لأنه كما يلزم من عدم الدخول عدم الطلاق، أيضًا يلزم من وجود الدخول وجود الطلاق لذاته. وهذه حقيقة السبب لا الشرط.

     لهذا عدّ عدد من العلماء الشروط اللغوية من قبيل الأسباب.

     وحديث المؤلف في القاعدة إنما هو عن النوع الأخير وهو الشرط اللغوي، وهو الذي حصل فيه ارتباط الشرط بالمشروط من جهة واضع اللغة.

     إذا علم هذا **فالمعنى الإجمالي للقاعدة** :

     هو أن الإنسان إذا طلب من غيره شيئًا ما، وحدّد له جزاءً بدل هذا الشيء، فحقَّق طلبه كلَّه: استحق جميع البدل. ولو حقَّق جزءًا منه استحقَّ جزءًا من البدل يناسب ما حققّه.

     هذا إذا كان على سبيل المعاوضة، ومن علامته : تعليق الجزاء بالباء؛ «لأن حرف الباء يصحب الأعواض»- قاله السرخسي - ومثاله : لو قالت : طلقني ثلاثًا بألف. فإن طلقها ثلاثًا استحق الألف، وإن طلقها اثنتان استحق ثلثي الألف، وإن طلقها واحدة استحق ثلثه.

     أما إذا كان على سبيل الاشتراط فإن الآخر لا يستحق المشروط إلا إذا أتى بالشرط كاملاً؛ لأن الأول ما التزم المشروط (أي الجزاء) إلاّ عقب إتيان الثاني بالشرط كاملاً، فلو أتى الثاني بجزء من الشرط فإنه لا يُعطى جزءًا من المشروط؛ لأنه لو أعطي جزءًا من المشروط للزم تقدّم جزء من المشروط على تمام الشرط، لا كونه عقبه.

     فلا يتحقق كون الشرط اللغوي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم، ولا كون الجزاء لا يثبت إلا باعتبار الشرط جملة !! ودفعًا لهذا قالوا : «أجزاء الشرط لا تنقسم على أجزاء المشروط». ومثال ذلك لو قال : إن دخلتِ بيتهم وأكلتِ من طعامهم فأنت طالق طلقتين. فدخلت ولم تأكل، أو العكس: فلا تقسَّم أجزاء الشرط على أجزاء المشروط بإيقاع طلقة واحدة؛ بل لابّد من حصول جزئي الشرط معًا (وهما الدخول والأكل) ليترتب على ذلك جزءَا المشروط معًا (وهما الطلقتان)، لأن أجزاء الشرط لا تنقسم على أجزاء المشروط.

     **ولتوثيق ما سبق**: فإن معنى العوض لغة مستفاد من المقاييس في اللغة، مادة «عوض»، ص721؛ وانظر: القاموس المحيط، مادة «عوض»، ص836؛ المعجم الوسيط، مادة «عاض»، 2/737.

     ومعناه اصطلاحًا من أنيس الفقهاء، ص102؛ وانظر طِلْبَة الطَّلبة في الاصطلاحات الفقهية، ص296.

     ومعنى الشرط لغة مستفاد من القاموس المحيط، مادة «شرط»، ص869؛ وانظر: المقاييس في اللغة، مادة «شرط»، ص555.

     واصطلاحًا من : أنوار البروق في أنواء الفروق للقرافي، 1/62.

     وانظر أنواع الشرط وكون الشرط اللغوي من قبيل الأسباب في : شرح تنقيح الفـصول، ص85؛ نفائس الأصول، ق2، جـ4، ص1422؛ أنوار البروق ومعه إدرار الشروق وتهذيب الفروق، 1/60-62؛ الإبـهاج، 2/158؛ البحر المحيط، 1/309-310؛ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، ص162-163؛ الفروق في مسائل الحكم، 1/625؛ إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، 2/226-228.

     **أما توثيق القاعدة :**

     فقد وردت بهذا اللفظ في : قواعد الفقه لابن نجيم، ص116، قاعدة 75 و76، ولكن بتقديم الشق الثاني على الأول.

     كما ورد الشق الأول منها في : مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص44؛ شرح العلائي لقـواعـد الخادمي، ل7/أ؛ منافع الدقائق شرح مجامع الحقائق، ص310- علمًا بأنهما أوردا الشق الثاني من القاعدة في أثناء شرحهما لقاعدة الخادمي-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/184، وانظر فيه 3/36.

     وأيضًا ورد الشق الثاني منها في : قواعد الفقه، لعميم الإحسان المجدِّدي، ص85، قاعدة 153 - ولفظه : «الشرط يقابل المشروط جملة»-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، فقد ذكرها بلفظين :

     **الأول** : «المعلّق بالشرط لا ينزّل إلا عند كماله»، وذلك ص156، وأحالها إلى شرح الجامع الكبير للأسبيجابي، ل54/ب.

     **الثاني** : «المعلق بالشرط لا يثبت حكمه في بعض المحل بوجود بعض الشرط»، وذلك ص495، وأحالها إلى التحرير، 5/217.

     يضاف إلى هذا أن القاعدة وردت - بشقيها أو بأحدهما - في كثير من **كتب الفقه الحنفي**، من ذلك:

     شرح السير الكبير، 2/584-585؛ المبسوط، 6/174، 7/146، 206، 21/42- كما ذكره السرخسي عرضًا في مقام التعليل في أصوله، 1/222-؛ الهداية وشرحاها: العناية وفتح القدير، 4/226-227؛ وانظر العناية أيضًا، 9/45، 73؛ الاختيار لتعليل المختار، 3/159؛ المصفى مختصر المستصفى شرح منظومة النسفي، ل 35/أ - وقد أضـاف (اتفاقًا) إلى شطري القاعدة، ولعلّه يقصد: عند الحنفية- ؛ درر الحكام شرع غرر الأحكـام، 1/391، 2/127، 223، 306؛ البحر الرائق، 4/87-88؛ رد المحتار على الدّر المختار، 5/99؛ اللُّباب في شرح الكتاب، 3/66.

     والشق الأول من هذه القاعدة أعاده المؤلف في باب العين بلفظ: «العوض يوزع على المعوّض أجزاء»، وذلك ص866 (ل 69/ب)، قاعدة 171. كما أعاد الشق الثاني منها في باب الشين بلفظ: «الشرط يقابل الشروط جملة ولا يقابله أجزاء»، وذلك ص767، (ل 58/أ)، قاعدة 145. [↑](#footnote-ref-544)
545. () نهاية 3/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-545)
546. () نهاية 3/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-546)
547. () وردت هذه المسألة في : قواعد الفقه لابن نجيم، ص116؛ بالإضافة إلى كتب الفقه الآنف ذكرها عند توثيق القاعدة سوى كتابي السرخسي، وهما (شرح السير) و(المبسوط)، علمًا بأنه جاء في الأول مسألة أخرى وهي : ما لو وادع المسلمون حربيًّا «ثلاث سنين، كل سنة بألف دينار، وقبض الـمال كلّه، ثم أراد الإمام نقض الـموادعـة بعد مضيِّ سنة : فإنه يردّ عليهم الثلثين».

     وانظر -بالإضافة إلى تلك الكتب-: مختصر الطحاوي، ص202؛ الكتاب للقُدُوري وشرحه: اللباب، 3/66.

     علمًا بأن هذه المسألة حصل فيها خلاف بين باقي المذاهب الأربعة مما قد يُستشفُّ منه الخلاف في القاعدة:

     - فجاء في (التاج والإكليل لمختصر خليل)، 5/298: «... اذا قالت : طلقني ثلاثًا بألف. فطلق واحدة : استحق الألف على المنصوص»، وزاد الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير، 2/359: «أي عند ابن المواز. وفي (المدّونة) : أنه لا يلزمها الألف إلا إذا طلق ثلاثًا ...».

     - وجاء في (روضة الطالبين)، 5/716 : «قالت : طلقني ثلاثًا بألف، أو على ألف، أو   
     ولك عليَّ ألف، أو إن طلقتني ثلاثًا فلك عليّ ألف. فطلقها واحدة: ففيه أربعة أوجه. الصحيح أنه يقع طلقة بثلث الألف»؛ وانظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، 3/274-275.

     - وجاء في مختصر الخرقي، ص184: «وإذا قالت له : طلقني ثلاثًا بألف، فطلقها واحدة:   
     لم يكن له شيء، ولزمتها تطليقة»؛ وانظر : المغني لابن قدامة، 10/297.

     ويبدو من هذه النقول : أنّها حدَّدت ألفًا عوضًا عن ثلاث تطليقات، إلا أنه حقَّق لها جزءًا من المعّوض بتطليقه لها طلقة واحدة فلم يستحق جزءًا من العوض إلا على القول الصحيح عند الشافعية خلافًا للمالكية والحنابلة، وهذا قد يُستأنس به في القول بأن (أجزاء العوض تنقسم على أجزاء المعوض على الصحيح عند الشافعية) وفاقًا للحنفية -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-547)
548. () وردت هذه المسألة في أكثر الكتب الآنف ذكرها عند توثيق القاعدة، مثل : الهداية وشرحيها: العناية وفتح القدير؛ الاختيار لتعليل المختار؛ قواعد الفقه لابن نجيم؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي؛ منافع الدقائق. [↑](#footnote-ref-548)
549. () في (أ) و(جـ) : «بتكلمها». والصحيح ما تَمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-549)
550. () في (أ) و(جـ) : «يتكلم». والصحيح ما تَمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-550)
551. () في (أ) و(جـ) : «تقبل». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-551)
552. () قد يتبادر للذِّهن أن المراد بالإجماع في هذه القاعدة هو الدليل الثالث من الأدلة المتفق عليها والذي عرفوه بأنه: «اتفاق مجتهدي الأمة بعد وفاة محمد  في عصرٍ على أيّ أمر كان».

     ولكن بالتأمل في نصّ القاعدة، وشرح المؤلف لها، والسياق الذي وردت فيه القاعدة - أومثالها فقط- في موضع آخر من كتاب المؤلف، وفي عدد من كتب الفقه الحنفي : يُلحظ وجودُ عددٍ من القرائن التي تصرف هذا اللفظ إلى معنى آخر، وهو ما تعارف عليه المسلمون، ويدخل فيهم المجتهدون، لا ما اتفقت عليه كلمة المجتهدين، أي : العرف المردود إلى الإجماع التقريري العملي، لا الإجماع القولي الصريح.

     **وأول** هذه القرائن : أنه أضاف الإجماع إلى المسلمين، والإجماع الاصطلاحي إنما هو اتفاق المجتهدين خاصة دون باقي المسلمين. وإنما يكون توافق غيرهم معتدّا به فيما يُسمى بالعرف؛ لهذا فإن كثيرًا ممّن عرَّفوا العرف ذكروا أنه: ما استقرَّ في النفوس وتلقته الطباع السليمة بالقبول، أو ما اعتاده الناس، أو أكثرهم ... إلخ أي سواء كانوا مجتهدين أم عامة. وهذا من أبرز الفروق بين الإجماع والعرف.

     **وثانيها** : أن المؤلف عند شرحه للقاعدة مثّل لها بمثالٍ قدَّم فيه العرف على القياس، ثم قال في آخر شرح القاعدة-: «... وتُرِكَ هذا القياس بإجماع المسلمين. وهذا مراد القوم ممّا قالوا: الثابت بالعرف قاض على القياس ...».

     وفي هذه العبارة تصريح بأن (إجماع المسلمين) مرادف (للعرف). فيكون مراده بإجماع المسلمين : أي ما اعتادوه لا ما أجمع عليه مجتهدوهم.

     بل إن المؤلف أنهى حديثه عن القاعدة بقوله - عقب العبارة المذكورة-: «وسيجىء زيادة تفصيل في باب الثاء إن شاء الله».

     وهذا يعني أن ما يُذكر في قاعدة: «الثابت بالعرف قاضٍ على القياس» يعدُّ زيادة تفصيل لهذه القاعدة. وهذا يؤكد أن مراده بإجماع المسلمين أي : ما تعارفوا عليه.

     **وثالثها** : أن المؤلف أورد القاعدة بنصِّها في موضع آخر في مقام التعليل، ودلَّ السياق على أن المراد بإجماع المسلمين : ما تعاملوا به وتعارفوا عليه.

     ففي أثناء حديثه عن القاعدة 170- ص834 (ل69/أ) - (وهي: العمل بالظاهر هو الأصل؛ لدفع الضرر عن الناس) أعاد المثال المذكور في هذه القاعدة، والذي مفاده أن تصرفات العبد التجارية المسكوت عنها من قبل السيد في حكم المأذون له بها. ثم علّل ذلك بأمرين، ثـانيهـما: «لأن الـناس تـعاملوا ذلك، وإجماع المسـلمين حجـة، يخص به الأثر، ويترك القياس والنظر -كما ذُكر تفصيل ذلك في باب الألف-».

     فقد جُعل تعامل الناس بالشيء إجماعًا منهم عليه. وهذا يعنى أن المراد بإجماعهم : ما تعارفوا عليه لا ما اتفقت عليه كلمة المجتهدين.

     **ورابعها** : أن هذه القاعدة - كما وردت عند المؤلف في مقام التعليل - وردت قبل ذلك في عدد من كتب الفقه الحنفي، وقد دلّ السياق عند الجميع على أن المراد بإجماع المسلمين هو ما تعاملوا به وتعارفوا عليه.

     ومن عباراتهم - على سبيل التمثيل - : ما جاء في (تبين الحقائق):

     «... ووجه الاستحسان أن الناس تعاملوه من غير اشتراط شيء من ذلك، وإجماع المسلمين حجة يخصُّ به الأثر ويترك به القياس».

     وقريب من هذا عبارة الكافي شرح الوافي، والدرر شرح الغرر، ونتائج الأفكار، والبحر الرائق.

     بل بعض العلماء ترك القاعدة واستدل بدليل العرف صراحة.

     ومن ذلك ما جاء في (المبسوط) : «... ولكن دليل العرف يرجِّح جانب الرضا ...». أي : رضا السيد عن تصرفات عبده التجارية التي سكت عنها.

     وقريب منه قول صاحب (مجمع الأنهر) : «ولنا : أن العادة قد جرت بذلك؛ لأجل دفع الضرر عن الناس».

     **ولعل من أقوى الأدلة على أن المراد بإجماع المسلمين** : **ما تعارفوا عليه** : أنها وردت صراحة بلفظ: «التعامل» وبلفظ : «العرف العام» وذلك في (تبين الحقائق)، و(فتح القدير)، وفي رسالة (نشر العرف) لابن عابدين، حيث جاء في (التبيين): «... فإن التعامل به جرى في كل البلاد، وبمثله يترك القياس ويخصّ الأثر». وجاء في (فتح القدير) : «أن الناس تعاملوا بها من غير نكير، وبه يترك القياس؛ لأن التعامل كالإجماع». وجاء في (نشر العرف) لابن عابدين : «... لتعامل أهل بلدهم، والتعامل حجّةٌ، يترك به القياس، ويخص به الأثر». وقال في موضع آخر : «إن العرف العام يصلح مخصِّصًا للأثر، ويترك به القياس»، كما ذكر نحو هذا اللفظ في حاشيته : رد المحتار، والمجدّدي في قواعده.

     **ولتوثيق ما سبق** : فإن معنى الإجماع الاصـطلاحي مأخوذ من جمع الجوامع (مـع حاشية البناني، 2/176) (ومع حاشية العطار، 2/210)؛ وانظر : ميزان الأصول، 2/709؛ روضة الناظر، 2/439؛ كشف الأسرار للبخاري، 3/424؛ شرح مختصر الروضة، 3/6؛ التنقيح وشرحيه: التوضيح والتلويح، 2/41؛ نشر البنود على مراقي السعود، 2/75؛ بحث : تصور وجود الإجماع وتحقيق مذهب الإمام أحمد في ذلك لشيخنا د. أحمد العنقري (ضمن مجلة الشريعة والقانون بجامعة الإمارات، العدد 13، ص75).

     وانظر تعريف العرف في : التعريفات للجرجاني، ص193، رقم 964؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص115-116؛ شرح الكوكب المنير، 4/448-449؛ مجموعة رسائل ابن عابدين (رسالة : نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف)، 2/112؛ أصول الفقه لخلاّف، ص89؛ أصول الفقه لأبي زهرة، ص273، فقرة 262؛ العرف والعادة لِـ أ.د. أحمد أبو سنة، ص10؛ المدخل الفقهي العام، 2/840، فقرة 483؛ العرف وأثره في الشريعة والقانون لشيخنا أ.د. أحمد المباركي، ص31-36؛ العرف والعمل في المذهب المالكي للجيدي، ص31-34؛ العرف لولي قوته، 1/93-104.

     وانظر في الفرق بين العرف والإجماع إلى : أصول مذهب الإمام أحمد، ص584؛ العرف لشيخنا أ.د. أحمد المباركي، ص51-52؛ القواعد الأصولية المتعلقة بالأدلة للدكتور البصيلي، ص1923-1924؛ العرف لولي قوته 1/122-123.

     وانظر في كون العرف يمكن أن يُردّ إلى الإجماع العملي التقريري إلى : العرف لـ أ.د. أحمد أبو سنّة، ص40-42؛ العرف لولي قوته، 1/135-137.

     **ومن الكتب التي وردت فيها القاعدة في مقام التعليل:**

     الكافي شرح الوافي القسم الأخير، جـ4، ص1608؛ تبيـيـن الحقائق، 5/218؛ درر الحكام شرح غرر الأحكام، 2/281، 297؛ نتائج الأفكار، 9/309؛ البحر الرائق، 8/120.

     والعبارات السّتّ الأخيرة منقولة من : المبسوط، 25/12؛ مجمع الأنهر في شرح ملتـقى الأبحر، 2/446؛ تبيين الحقائق، 5/130؛ فتح القدير، 6/158؛ رسائل ابن عابدين، 2/114، 122؛ وانظر: رد المحتار، 9/80؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص140، قاعدة 406.

     هذا ما يتعلق بمراد المؤلف من (إجماع المسلمين) وتوثيق القاعدة.

     وإذا ثبت أن مراده : العرف، فإن القاعدة تتضمن ثلاث مسائل مهمة : وهي حجية العرف، وكونه مخصصًا للأثر، ومقدمًا على القياس.

     أما الأولى والثالثة فقد أفرد لهما المؤلف قاعدتين مستقلتين، وهما : «العادة محكمة» و«الثابت بالعرف قاضٍ على القياس»، وذلك ص821 (ل64/أ) ق161، وص579 (ل40/ب) ق95، فكان اللائق أن يكون الحديث عنهما هناك.

     وتبقى -هنا- المسألة الثانية **(وهي تخصيص الأثر بالعرف):**

     هذه المسألة تكلَّم عنها كثير من الأصوليين في معرض حديثهم عن أدلة التخصيص:

     - فمنهم من عدّ العرف من أدلة التخصيص، كأصحاب الكتب الآتية: التـحرير وشرحيه: التقرير والتحبير، 1/282؛ وتيسير التحرير، 1/317؛ مسلّم الثبوت وشرحه: فواتح الرحموت، 1/345؛ وقد نسبوا ذلك إلى الحنفية.

     - ومنهم من رفضوا ذلك، كأصحاب الكتب الآتية : العدة، 2/593؛ شرح اللمع، 1/391؛ قواطع الأدلة، 1/392-393؛ المسـتصفى، 2/111-112؛ الإحـكام (إحـكام الآمدي)، 2/358-359؛ مختصر المنتهى وشرحه (أي شرح العضد)، 2/152؛ شرح الكوكـب المنـير، 3/387-389؛ علمًا بأن الأخير نقل قولاً فيه تفصيل.

     - وكثير منهم فصّلوا في المسألة مع اختلاف بينهم في حقيقة هذا التفصيل، كأصحاب الكتب الآتية :

     بذل النظر، ص245-246؛ المحصول، 1/451-452؛ المسودة، ص123-125؛ شرح تنقيح الفصول، ص211-212؛ معراج المنهاج، 1/393-394؛ جمع الجوامع وشرح المحلي عليه وحاشية البناني وتقريرات الشربيني، 2/34-35؛ الإبهاج في شرح المنهاج، 2/180-182؛ تشنيف المسامع بجمع الجوامع، 2/793-795؛ نشر البنود على مراقي السعود، 1/252؛ إرشاد الفحول، 1/573-575؛ إتحاف الأنام بتخصيص العام، ص263-265.

     **ولم تكن كتب القواعد الفقهية بمعزل عن الحديث عن هذه المسألة** : فانظر منها: قواعد الأحكام لابن عبد السـلام، 2/107-115؛ أنوار البروق للقرافي، 1/171، الفرق 28؛ وترتيبه، 1/241-246؛ وتهذيبه، 1/178-192؛ الأشباه والنظائر لابن الوكيل، 1/150-153؛ المنثور، 2/393؛ تقرير القواعد لابن رجب، 2/555-570، قاعدة 121 و 122؛ القواعد للحصني، 1/363، 390-392؛ مجلة الأحكام الشرعية للقاري، ص99، مادة 121 و122؛ موسوعة القواعد، 3/251-253؛ قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف للـروكي، ص221-224.

     كما وردت هذه المسألة كقاعدة في ثلاثة مواضع من كتاب القواعد والضوابط للدكتور الندوي :

     **الأول والثاني** : بلفظ : «اللفظ العام يجوز تخصيصه وتقييده بالعرف»، وقد ذكر ذلك ص178، وأحال فيها إلى التحرير، 1/623؛ وفي ص279-280، وأحال فيها إلى التحرير، 1/632.

     **والثالث** : بلفظ: «اللفظ إذا كان عامًّا يخص بالمعروف، وإذا كان خاصًّا لا يخص»، وقد ذكر ذلك ص493، وأحال فيها إلى التحرير، 1/798.

     يضاف إلى ما سبق أن هناك عددًا من العلماء لهم مؤلفات مستقلة في العرف، أو أفردوا له بابًا مطوّلا مما جعلهم يُولون هذه المسألة مزيد عناية، ومن هذه المؤلفات : رسالة : نشر العرف في بناء الأحكام على العرف (المطبوعة ضمن رسائل ابن عابدين، 2/112 -123)؛ العرف والعادة لـ أ.د. أحمد أبو سنة، ص118-132؛ المدخل الفقهي العام، 2/893-904؛ العرف لشيخنا أ.د. أحمد المـبـاركي، ص143-158؛ العرف والعمل للجيدي، ص172-176؛ القواعد الأصولية المتعلقة بالأدلة للدكتور البصيلي، ص2062-2111.

     وحيث إن كتاب المؤلف ليس في العرف خاصة، فيُكتفى **بتلخيص المسألة** -من الكتب السابقة- على النحو الآتي:

     إن حكم تخصيص العرف للنص العام يختلف باختلاف وقت ورود العرف، ونوعه، ومن صدر عنهم:

     **•** فإن كان وقته في عصر التشريع فهو إما أن يكون لفظـيًّا أو عملـيًّا :

     - فإن كان لفظـيًّا فهو يخصص العام باتفاق.

     - وإن كان عملـيًّا : فإما أن يكون سابقًا لورود النص العام أو متأخرًا عنه :

     فإن كان سابقًا له : فإنه لا يُعَدُّ مخصصًا له عند الجمهور، خلافًا للحنفية.

     وإن كان متأخرًا عنه، وأقّره النبي  : صحَّ التخصيص به، لكن المخصص في الحقيقة هو تقريره  له.

     وإن لم يُعلم بإقراره فلا يجوز القطع بذلك.

     **•** أما إن كان وقته بعد انتهاء عصر التشريع : فهو أيضًا إما أن يكون لفظيًا أو عمليًا :

     - فإن كان لفظيًا فإنه لا يخصِّصه، فبعد عصر التشريع إذا تبدل عرف الناس في معاني بعض الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة فلا يُعتد بهذا التبدّل؛ بل يعتد بتلك المعاني والحدود التي كانت هي المفهومة عند الورود.

     - وإن كان عمليًّا : فينظر إلى من صدر عنهم :

     فإن كان عامًّا حتى صار إجماعًا عملـيًّا: فهو يخصص العام، ولكن المخصص في الحقيقة هو الإجماع العملي.

     وإن كان خاصًّا (أي صادرًا من فئة معينه) : فإنه لا يُعَدُّ مخصصًّا عند الجمهور، خلافًا لبعض مشايخ (بلخ) من الحنفية، -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-552)
553. () نهاية 3/ب من (د). [↑](#footnote-ref-553)
554. () انظر: الجامع الصغير، ص463؛ الهداية وشرحيها: العناية ونتائج الأفكار، 9/309-310؛ الكافي في شرح الوافي القسم الأخير، جـ4، ص1607-1608؛ كنز الدقائق وشرحه: تبيـين الحقائق وحاشية الشلبي على الشرح، 5/218؛ الغرر وشرحها: الدرر، 2/281؛ البحر الرائق، 8/120؛ تنوير الأبصار وشرحه: الدر المختار وعليه رد المحتار، 9/252-253.

     ويلحظ أن جميع الشروح السابقة - عدا الأول والأخير- اختارت تحرير (الكافي) للمسألة.

     ومن ذلك ماجاء في الموضع السابق من نتائج الأفكار : «فالأولى ههنا تحرير صاحب (الكافي) فإنه جعل هذه المسألة على وجهين، وذكر لكل واحد منهما وجه قياس ووجه استحسان على وجه الاستقلال، حيث قال : والمسألة على وجهين:

     **أحدهما** : أن يخبر أن مولاه أذن له، فيصدَّق استحسانًا، عدلاً كان أو غير عدل.

     والقياس : أن لا يصدَّق؛ لأنه مجرّد دعوى منه، فلا يصدّق إلا بحجة؛ لقوله -عليه الصلاة والسلام- « البينة على المدعي».

     وجه الاستحسان: أن الناس تعاملوا ذلك و«إجماع المسلمين حجة، يخص بها الأثر، ويترك القياس والنظر»؛ ولأن في ذلك ضرورة وبلوى ... وما عمّت بليته سقطت قضيته.

     **وثانيهما** : أن يـبيع ويشتري ولا يخـبر بشيء.

     والقياس فيه : أن لا يثبت الإذن؛ لأن السكوت محتمل.

     وفي الاستحسان : يثبت؛ لأن الظاهر أنه مأذون ... والعمل بالظاهر هو الأصل في المعاملات؛ دفعًا للشرر عن الناس.

     والقياس : أن يشترط عدالة الـمُخْبِرِ؛ لأن الحجة خبر العدل. وفي الاستحسان: لا يشترط للضرورة والبلوى. إلى هنا كلامه. واقتفى أثره : صاحب معراج الدراية ... والإمام الزيلعي ...». [↑](#footnote-ref-554)
555. () نهاية 3/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-555)
556. () وذلك ص579 (ل40/ب)، قاعدة 95. [↑](#footnote-ref-556)
557. () هذه القاعدة من القواعد المشتركة بين علمي أصول الفقه والقواعد الفقهية :

     فهي في الأصل قاعدة أصولية؛ لأنها تتعلق بأحد مباحث أصول الفقه، وهو الاجتهاد.

     ويمكن أن تدرج ضمن القواعد الفقهية، إذا نُظر إليها من جهة ما تحمله من سمة القاعدة الفقهية، باعتبار أن موضوعها يصلح أن يكون فعل المكلف، وهو القاضي؛ حيث يبحث الفقهاء (في كتاب القضاء): حكم نقض اجتهاده، أيجوز أم لا ؟.

     فمن هذه الجهة بُحثت في كتب القواعد الفقهية وجرت مجراها ...

     - انظر : القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص439؛ وانظر : نهاية السول، 3/383؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/27-28-.

     **ومن الكتب الأصولية التي تطرقت للقاعدة** - في أثناء الحديث عن نقض الاجتهاد عمومًا-:

     المستصفى، 2/382-384؛ التمهيد لأبي الخطاب، 4/371؛ المحصول، 2/523؛ روضة النـاظر، 3/1013-1015؛ الإحكام للآمدي، 4/209-210؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد له وحاشية التفـتازاني، 2/300؛ شرح تنقيح الفصول، ص441؛ إعلام الموقعين، 1/114؛ الإبهاج، 3/265-268؛ جمع الجوامع وشرح المحلي وحاشية البناني، 2/391؛ تشنيف المسامع، 4/591-594؛ البحر المحيط، 6/266-268؛ التحرير وشرحاه : التقرير والتحبير، 3/335؛ وتيسير التحرير، 4/234-236؛ شرح الكوكب المـنـير، 4/503-506؛ إرشـاد الفـحول، 2/341؛ الاجتهاد فيما لا نص فيه، 1/66-78.

     وقبل الانتهاء من بيان الكتب الأصولية يحسن التنبيه على أن هناك كتابًا أصوليًّا أفرد للحديث عن نقض الاجتهاد بشكل عام، وجُعل الشق الثاني منه للحديث عن نقض الاجتهاد بالاجتهاد، وهو كتاب: (نقض الاجتهاد) لشيخنا د. أحمد العنقري.

     **ومن كتب القواعد الفقهية التي تناولت هذه القاعدة :**

     - رسالة الكرخي في الأصول، ص171- ونصُّها عنده: «الأصل أنه إذا مضى بالاجتهاد لا ينفسخ باجتهاد مثله، ويفسخ بالنص»-؛ أنوار البروق للقرافي، 2/103-106، حيث قال في الفرق 77: «... وبين قاعدة: مسائل الاجتهاد يبطل الخلاف فيها ويتعيّن قولٌ واحدٌ بعد حكم الحاكم»-؛ القواعد للمقَّري، 2/372، حيث قال في أثناء القاعدة رقم 372: «العلم يَنقضُ الظنَّ ... وللمالكية في نقض الظن بالظن قولان كالاجتهاد بالاجتهاد»؛ وقريب من هذا قول الونشريسي في إيضاح المسالك، ص61،

     رقم7 : «الظن هل يُنقض بالظن أم لا ؟»؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، 1/401-416، وقد بدأ الحديث عنها بقوله : «قاعدة : فيما يُنقض فيه قضاء القاضي وما لا يُنقص»؛ تقرير القواعد لابن رجب، 1/38، حيث جاء في نهاية القاعدة السادسة : « ... لئلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد ... »، كما فرّع على القاعدة (68)، 2/19 ما يأتي : «ومنها : لو حكم الحاكم في مسألة مختلف فيها بما يرى أن الحق في غيره: أثم وعصى بذلك، ولم ينقض حكمه إلا أن يكون مخالفًا لنص صريح ... وقال السَّامُريّ : بل ينقض حكمه؛ لأن شرط صحة الحكم موافقة الاعتقاد ...».

     - كما وردت بلفظ : «الاجتهاد لا ينقض بالاجـتهاد» في الكتب الآتية : المنـثور في الـقواعد، 1/93-98؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/241-251؛ ولابن نجيم، ص129-134؛ غمز عيون البصائر، 1/325-334؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص15، قاعدة 7؛ القواعد الفقهية للدكتور محمد بكر إسماعيل، ص165-166.

     -ووردت باللفظ الذي ذكره المؤلف في الكتب الآتية : مجلة الأحكام العدلية، مادة 16؛ شرحها لسليم رستم، 1/26-27؛ ولعلى حيدر، 1/30-31؛ وللأتاسي، 1/45-48؛ وشرح قـواعدها للـزرقا، ص155-156؛ قواعد الفقه لعميم الإحسان المجدّدي، ص54، قاعدة 7؛ المبادئ الفقهية، ص16-17؛ المدخل الفقهي العام، 2/1010-1011، فقرة 624؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص439-452؛ كما ذكرها في القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص479، وأحـال إلى التحـرير، 3/400، 4/253. وأيضًا ذكرها الدكتور البورنو باللفظين الأخيرين في كتابيه: الوجيز، ص332-335؛ وموسوعة القواعد الفقهية، 1/175-176.

     **ونظرًا لكثرة انتفاع الفقهاء بها** في تخريج بعض القواعد عليها ولاسيما في باب (القضاء) وردت في **كثير من كتبهم، منها** :

     الجامع الصغير وشرحه : النافع الكبير، ص399؛ المبسوط، 10/185، 187، 188، 16/84؛ بـدائع الصنائع، 7/14؛ الهداية وشرحاها : العناية، وفتح القدير، 7/304؛ المغني، 14/34-36؛ روضة الطالبين، 8/132-139؛ كنز الدقائق وشرحاه : تبيين الحقائق، 4/188-190؛ والبحر الرائق، 7/8؛ الدّرر شرح الغرر، 2/409؛ التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح، 3/1313-1314؛ مغني المحتاج، 4/396-397؛ نهاية المحتاج، 8/258-259؛ الروض المربع وحـاشيـة ابـن قـاسم عليه، 7/533-534؛ الشرح الصغير للدردير، 5/540-552؛ الشرح الكبير وحـاشيـة الدسوقي عليه، 4/136، 152-158.

     **ومن الكتب التي اعتنت بنقض الاجتهاد :**

     الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، وذلك في الأسئلة الآتية : 1، 19، 21، 26، 28، 29، 34، 35، 36، وصفحاتها : 33-38، 88-89، 91، 121-124، 133-141، 177-190؛ مسعفة الحكام على الأحكام، وتحقيقها المسمى : بغية التمام، 2/489-547؛ نقض الأحكام القضائية في الفقه لِـ أ.د. عبد الكريم اللاحم.

     **هذا ما يتعلق بثوتيق القاعدة :**

     **«أما المراد بالقاعدة** ... فهو : أن الاجتهاد المستوفي شروطه إذا اتصل بالحكم أو القضاء ونُفِّذ : لا يمكن نقضه بالاجتهاد الثاني الجديد» - قاله د. علي الندوي في (القواعد الفقهية)، ص440-. [↑](#footnote-ref-557)
558. () ورد هذا التعليل في بعض الكتب الآنف ذكرها، منها : تبيين الحقائق، 4/188؛ التـقريـر والـتحبير، 3/335، الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/242؛ ولابن نجيم، ص129؛ شرح الكوكب المنير، 4/503؛ شرح المجلة لسليم رستم، 1/26؛ نقض الاجتهاد لشيخنا د. أحمد العنقري، ص77. [↑](#footnote-ref-558)
559. () انظر : المستصفى، 2/282؛ الإحكام للآمدي، 4/209؛ تبيين الحقائق، 4/188؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/242؛ ولابن نجيم، ص129؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، 2/395؛ شرح المجلة لسليم رستم، 1/26؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص155؛ نقض الاجتهاد لشيخنا د. أحمد العنقري، ص77. [↑](#footnote-ref-559)
560. () ومما استدل به كثير من العلماء للقاعدة : دليل الاجماع. ومن الكتب التي حُكي فيها هذا الدليل: الإحكام للآمدي، 4/209؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد، 2/300؛ جمع الجوامع وشرح المحلي (مع حاشية البناني)، 2/391؛ وتشنيف المسامع، 4/591؛ التقرير والتحبير، 3/335؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/241؛ ولابن نجيم، ص129.

     ومع كثرة من نقل الإجماع إلا أن هناك من خالفه، فقد جاء في المغني، 14/34 : «وحكي عن أبي ثور وداود أنه يَنْقُضُ جميع ما بان له خطؤه ...»؛ بل سبق النقل عن المقَّري في قواعده، 2/372: أن للمالكية في القاعدة قولين. وانظر : شرح تنقيح الفصول، ص439؛ التقرير والتحبير، 3/335؛ إيضاح المسالك، ص61.

     لهذا فلعل الأسلم أن يُستدل بإجماع الصحابة، كما فعل السيوطي في أشباهه، 1/241، وتابعه شيخنا د. أحمد العنقري في كتابه : نقض الاجتهاد، ص73-76. [↑](#footnote-ref-560)
561. () نهاية 4/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-561)
562. () «بالاجتهاد» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-562)
563. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص129، إلا أنه قال : «وعلله بعضهم»

     وانظر : الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/242. [↑](#footnote-ref-563)
564. () نهاية 3/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-564)
565. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص130.

     وانظر أول المسألة في الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/243؛ أما المنقول عن الأصحاب فهو مذكور - مع اختلاف يسير- في: (الكتاب) للقُدُري وشرحه : اللباب، 4/87، 88؛ بداية المبتدي وشرحها : الهداية وشرحيها : العناية وفتح القدير، 7/300؛ كنـز الدقائق وشرحيه : تبيـين الحقائق، 4/188؛ والبحر الرائق، 7/8؛ تنوير الأبصار (مع رد المحتار)، 8/87-88، إلا أن صاحب الكنـز قيد السّنة بالمشهورة، وكذلك فعل شرّاح (الكتاب) و(الهداية)؛ وصاحب التنوير الآنف ذكرهم.

     وانظر أيضًا : مختصر الخرقي وشرحه: المغنى، 14/34؛ الإحكام للآمدي، 4/209؛ شرح التنقيح، ص441؛ التقرير والتحبير، 3/335؛ شرح الكوكب المنير، 4/505؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، 2/395. [↑](#footnote-ref-565)
566. () هكذا في جميع النسخ. والصحيح : إحداهما؛ وفاقًا لمصدر هذه العبارة، وهو أشباه ابن نجيم؛ لأنها بدل من (مسألتين)؛ فتكون (إحدى) منصوبة، وهي لفظ مفرد وليس مثنى؛ لهذا فإن علامة نصبه : الفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها التعذر، وليست الياء.

     ويحتمل أن يكون هذا من الاختلاف في الإملاء؛ بأن يكون المقصود من (الياء) (ألف المدّ). إلا أن هذا الاحتمال لم أجد ما يسنده في النسخ الخطية من حذف نقطتي (الياء) وإثبات (ألف مد) فوق نبرة الياء، كما هو الحال في الرسم الـعثماني للمصحف مثل : [من الآية رقم (26) من سورة (القصص).]؛ لهذا لم أجرؤ على تعديل ما جاء في النسخ الخطية -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-566)
567. () في (جـ) : «شروطها». [↑](#footnote-ref-567)
568. () في (أ) و(جـ) : «يكن». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لما في الأشباه لابن نجيم، علمًا بأنها جاءت في (د) مهملة من النقاط. [↑](#footnote-ref-568)
569. () في (أ) : «نقيره». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(جـ) و(د)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-569)
570. () هكذا في جميع النسخ، وفي مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) : «الأمور». ولعّل هذا الأولى. وعلى كلِّ حالٍ فالمراد : أن (الأمور العامة) غالبًا ما تكون من الأمور الاجتهادية التي تدور مع المصلحة ويرجع تحديدها إلى اجتهاد الإمام وسياسته، ومع تغيّر الإمام قد يخالفه الإمام الثاني في تحديد المصلحة فيتبعها تغيّر الحكم؛ لأن الحكم يدور مع المصلحة. [↑](#footnote-ref-570)
571. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص130 - مع اختلاف يسير، سبقت الإشارة إلى أهمه في بعض الهوامش السابقة-.

     وانظر: شرح المجلة لسليم رستم، 1/27؛ وشرحها للأتاسي، 1/47-48؛ وانظر المسألة الأولى في: المنـثور، 1/96؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/249. [↑](#footnote-ref-571)
572. () هذه القاعدة من القواعد المذهبية التي تتمشَّى مع مذهب الحنفية، ولا تتمشى مع مذهب جمهور الفقهاء. وقد صرح بذلك الشيخ مصطفى الزرقا، و د. علي الندوي، وعزّت الدعاس، ود. محمد الزحيلي. وممّا يؤكد هذا أنه لا يكاد يوجد لها ذكر في كتب غيرهم، بينما كتبهم حافلة بذكرها :

     **فمن كتبهم في القواعد الفقهية** :

     مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص44؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل 7/ب؛ منافع الدقائق شرح مجامع الحقائق، ص310؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 86؛ شرحها لسـليم رستم، 1/57-58؛ ولعلي حيدر، 1/78؛ وللأتاسي، 1/243-245؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص431-436؛ قواعد الفقه لعميم الإحسان المجدّدي، ص54، قاعدة 8؛ المدخل الفقهي العام، 2/1036-1038، فقرة 652؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص99، 351؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير له أيضًا، ص139؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص97-98؛ القواعد الفقهية للدكتور الزحيلي، ص86.

     **ومن كتبهم في الفقه** :

     الأصل لمحمد بن الحسن، 3/39؛ المبسوط للسرخسي، 10/207، 11/27، 15/147، 166، 168، 16/54، 30/160؛ بدائع الصنائع، 4/213؛ فـتاوى قاضي خان، 2/315؛ العناية، 9/90؛ درر الحكام شرح غرر الأحكام، 2/226-227، 234؛ البحر الرائق، 8/11، 14، 29 الدرّ المختار، وحاشية ابن عابدين عليه (رد المحتار)، 9/100.

     هذا ما يتعلق بتوثيق القاعدة.

     **أما معناها** :

     **فالأجْر** في اللغة : مشتق من مادة «أجر»، والهمزة والجيم والراء -كما يقول ابن فارس-: «أصلان يمكن الجمع بينهما بالمعنى، فالأول : الكراء على العمل، والثاني : جَبْر العظم الكسير ... والمعنى الجامع بينهما : أن أجرة العامل كأنها شيء يُجْبر به حاله فيما لحقه من كدٍّ فيما عمله»، ومن الأول ما جاء في (المعجم الوسيط) : «الأجْرُ : عوض العمل والانتفاع».

     وبناء على هذا فالمراد بالأجر في القاعدة :«بدل المنفعة عن مدَّةٍ ما» - قاله الأستاذ الزرقا في (المدخل).

     **أما الضمان** في اللغة : فهو مصدرُ «ضمن» والضاد والميم والنون -كما يقول ابن فارس-: «أصل صحيح، وهو جعل الشيء في شيء يحويه، ومن ذلك قولهم : ضمَّنت الشيء إذا جعلته في وعائه، والكفالة تسمّى ضمانًا من هذا؛ لأنه كأنه إذا ضَمِنَه فقد استوعب ذمَّته».

     ويدخل في هذا الأصل ما جاء في (المعجم الوسيط) : «الضامن : الكفيل، أو الملتزم، أو الغارم [والجمع] : ضُمَّانٌ، وضَمَنَة ... الضمان : الكفالة والالتزام».

     والمراد بالضمان في القاعدة -كما يقول الأستاذ مصطفى الزرقا -: «هو الالتزام بقيمة العين المنتفع بها»، وهذا الالتزام والغرم ليس المراد به الالتزام الذي يكون عقب هلاك العين؛ بل المراد به : كون الضامن ملتزمًا بقيمة العين إن هلكت، سواء أوقع الهلاك حقيقة أم لم يقع.

     (ولتوثيق معنى الأجر والضمان فإن المعنى اللغوي للأجر منقول من : المقاييس في اللغة، مادة «أجر»، ص60؛ المعجم الوسيط، مادة «أجر»، 1/7؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «أجر»، ص436.

     كما أن المعنى اللغوي للضمان منقول من الأول، مادة «ضمن»، ص603؛ ومن الثاني، مادة «ضمن»، 1/544؛ وانظر: لسان العرب، 13/257-261، مادة «ضمن».

     أما المراد من الأجر والضمان في القاعدة فهو مستفاد من المدخل الفقهي العام، 2/1036، فقرة 652).

     إذا علم هذا فيمكن أن يُقال في توضيح **المراد من القاعدة** :

     إن الإنسان إذا أراد الانتفاع بعين ما مقابل عوض يدفعه، ثم طرأ على هذه العين ما يجعلها داخلة في ضمانه وتحت مسؤوليته، وكان هو المتسبب في ذلك : فإنه يسقط عنه ذلك العوض بمجرد دخولها في ضمانه، حتى لو لم تهلك تلك العين !!.

     ومن باب أولى لو كانت داخلة تحت مسؤوليته ابتداء؛ لئلاّ يجتمع الأجر والضمان !.

     هذا المعنى النظري للقاعدة.

     ولو نظر مَنْ يتبنَّى هذه القاعدة إلى الأبعاد التطبيقية لها؛ لربّما أعاد النظر فيها؛ لأن الضمان إذا كان مسقِطًا للأجر على الإطلاق (بدعوى أن الأجر والضمان لا يجتمعان) فإنّه يفتح الباب أمام الناس لاتخاذ الضمان ذريعة للهروب من الأجر. فكلُّ من أراد الانتفاع بعين لغيره بلا بدل، يمكنه أن يتعدى باستعمال العين في غير ما اتفقا عليه لتصبح في ضمانه فيسقط عنه الأجر، ولا يبالي بضمان تلك العين عند هلاكها؛ لأنه نادر!!.

     بل يمكنه أن يغتصب تلك العين ابتداءً وينتفع بها، ثم يردها على حالها دون أن يدفع مقابلاً لهذه المنفعة !!.

     ولا شك أن هذه النتيجة التطبيقية مثار استغراب؛ لأنها تجعل القاعدة مجرّد «تفريع نظري محض لم يُنظر فيه إلى مصلحة التطبيق».

     وهذا ما قرَّره الأستاذُ الزرقا في مدخله -2/1037- حيث قال: « ... وهذا في منتهى الغرابة كما ترى. فهو تفريع نظري محض لم يُنظر فيه إلى مصلحة التطبيق.

     فهو يفسح للناس مجال الاحتيال للانتفاع بأموال الغير بلا بدل، فيعقدون الإجارة على غير المنفعة التي يريدون، ثم يخالفون إلى الانتفاع بما يريدون، دون التزام بعوض، ولا يبالون بضمان المأجور عند الهلاك؛ لأنه نادر».

     ثم يتابع حديثه بإيراد قيد قد يخفّف من الآثار التطبيقية السلبية على القاعدة، إلا أنه ليس بقوي، ولاسيما أن الجمهور على خلاف القاعدة أصلا - فيقول : «ولو أن فقهاء الحنفية خصّصوا القاعدة بحالة وقوع الضمان وتحقّقه، كما إذا هلكت الدابة مثلاً في هذه الحالة [أي في حالة استئجاره لها ليركبها إلى مكان معين فتعدَّى بذهابه بها رأسًا إلى مكان آخر] والتزام المستأجر بقيمتها : لكان لها وجه، إذ يقال : إن ضمانَ الأصلِ تندمج فيه المنافع. مع أن ذلك أيضًا غير قوي.

     وجمهور المذاهب الأخرى يجتمع في نظرها الأجر والضمان ...».

     ولم يكن علماء الحنفية قبله غافلين عن هذه الآثار السلبية؛ بل ذكروا عددًا من القيود التي قد تخفّف منها :

     ومن ذلك ما أفتى به كثير منهم بإيجاب تصدق الغاصب بمنافع المغصوب والزيادة المنفصلة غير المتولدة من الأصل. - وهذا يحتاج إلى تعليق، إلاّ أن المؤلف سيشير إليه، ص256؛ فكان من المناسب ترك التعليق عليه إلى هناك-.

     ومن ذلك أيضًا أنهم استثنوا من عدم تضمين منافع المغصوب : ما لو كان المغصوب مال وقف أو يتيم أو معدًّا للاستغلال. وقد صرح بذلك ابن نجيم في (أشباهه)، ص317، وتابعه صاحب (مجمع الضمانات)، ص130، وصاحب (الدر المختار)، 9/299. كما أفرد واضعو (مجلة الأحكام العدلية) مادة مستقلة للحديث عن هذه الأمور المستثناة - وهي المادة (596).

     وقد أشار الأستاذ مصطفى الزرقا إلى هذا - في (المدخل)، 2/927-928، فقرة 544- فمّما قال : « ... ولكن المتأخرين من فقهاء المذهب الحنفي نظروا تجرُّؤ الناس على الغاصب. [كذا بالألف!] وضعف الوازع الديني في نفوسهم، فأفتوا بتضمين الغاصب أجرة المثل عن منافع المغصوب إذا كان المغصوب مال وقفٍ، أو مال يتيم، أو معدًّا للاستغلال، على خلاف الأصل القياسي في المذهب؛ زجرًا للناس عن العدوان؛ لفساد الزمان.

     وعلى هذا استقر العمل وجاءت المجلة ...».

     ثم ذهب إلى أبعد مما ذهبوا إليه فقال :

     «واستنادًا إلى العلَّة نفسها نستطيع أن نقول : إن قواعد الاجتهاد الحنفي تتقبّل مبدأ تضمين بدل منافع المغصوب مطلقًا في جميع الأموال، لا في هذه الأنواع الثلاثة فقط؛ لازدياد فساد الذّمم، وكثرة الطمع في أموال الغير، والتجاوز على الحقوق». [↑](#footnote-ref-572)
573. () في (جـ) : «وكذا». [↑](#footnote-ref-573)
574. () في (د) : «وضمنه». [↑](#footnote-ref-574)
575. () هكذا ورد المثال في درر الحكام شرح غرر الأحكام، 2/234 (مع اختصار يسير)، ولعل معنى «فلا أجر له» أي : لا أجر للمؤجر على المستأجر. ولا يشكل على هذا كون ما يعود إليه الضمير (وهو المؤجر) لم يرد ذكره في المثال؛ لكونه مفهومًا من السياق، فترك اختصارًا.

     كما ورد هذا المثال في عدد من كتب الفقه الحنفي وقواعده بذكر بعض صور هذا التعدي، من ذلك ما جاء في درر الحكام شرح مجلة الأحكام، 1/79 :«إذا استُكري حيوانٌ للركوب: لا يجوز تحميله ... فإذا حُمِّل وتلف : يضمن المستأجر قيمة الحيوان، ومن ثمّ لا يجوز تكليفه بتأدية الأجر المسمى».

     وانظر : مجلة الأحكام العدلية، المواد : 545-548، 550-551، 556-557؛ شرح المجلة لسليم رستم، 1/57؛ وشرحها لطاهر الأتاسي، 1/243؛ وشرح القواعد الفقهية لأحمد الزرقا، ص432؛ المدخل الفقهي العام، 2/1036، فقرة 652. [↑](#footnote-ref-575)
576. () في (أ) و(د) : «غصبت». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-576)
577. () أي : واستعمل الغاصبُ الدابَّةَ أو الدار. [↑](#footnote-ref-577)
578. () في (ب) : «منافعها». [↑](#footnote-ref-578)
579. () هذا المثال مذكور بنصه في : شرح قواعد الخادمي للعلائي، ل7/أ؛ منافع الدقائق، ص310؛ وانظره في: الكتاب وشرحه : اللباب 2/195؛ المبسوط، 11/78؛ رؤوس المـسائل، ص351-352، مسألة 231؛ درر الحكام شرح غرر الأحكام، 2/267؛ الـدر المختار وحاشية ابن عابدين علـيه (رد المحتار)، 9/299؛ مجمع الضمانات، ص130؛ درر الحكام شرح مجلة الأحكام، 1/584، مادة 596؛ الـمدخل الفقـهي الـعام، 2/927-928، فقرة 544. [↑](#footnote-ref-579)
580. () في (أ) : «أجره» (بالهاء المهملة). والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-580)
581. () جاء في هامش (أ) : «الغلة : الدخل، من دارٍ، وأجرةِ غلامٍ، وفائدةِ أرض». [↑](#footnote-ref-581)
582. () في (أ) و(ب) و(جـ) و(هـ) : «وتصدَّق» (بإسقاط ياء المضارعة)، وفي (د): «وتصرّف». والصحيح ما تمَّ إثباته من (و)؛ لأن الفعل (تصدَّق) بدون زيادة ياء المضارعة لا يستقيم به المعنى؛ إذ الفعل هنا معطوف على قوله: «لا يضمن منافعها»، والمعنى : لا يضمن الزيادة ويتصدَّق بها ... [↑](#footnote-ref-582)
583. () إيجاب تصدق الغاصب بمنافع المغصوب، والزيادة المنفصلة غير المتولدة من الأصل هو قول الإمام أبي حنيفة ومحمد.

     وعند إمعان النظر في هـذا القول يُلحظ أنه مناقض للقاعدة؛ لأن معناها هو أن الإنسان إذا ضمن شيئًا : لا يلزمه أجر هذا الشيء. فيلزم من هذا أن تكون منافع المغصوب، والزيادة المنفصلة حقّا للغاصب؛ لئلا يجتمع الأجر والضمان. لكنهم خالفوا هذا بإيجاب التصدق بها، ممّا يعني عدم كونها حقًّا للغاصب، وهذا جمع بين الأجر والضمان؛ إذا لا فرق بين دفعها للمالك، وبين التصدق بها؛ لأن الغاصب لا يستفيد منها على كلا التقديرين!.

     ولعلّ هذا هو الذي دفع أبا يوسف والحسن بن زياد وزفر إلى مخالفتهما، والقول بعدم إلزام الغاصب بالتصدق بالفضل، وذلك التزام منهم بالأصل المتقرِّر عندهم، وهو: «أن المغصوب مضمون لا شكّ فيه، وهو مملوك للغاصب ... فلا معنى للمنع من الانتفاع ...»، قاله صاحب (بدائع الصنائع)، 7/153، وقد حكى قبل ذلك القولين المعزوَّين إلى الإمام أبي حنيفة ومحمد وإلى أبي يوسف والحسن وزفر، وصرح بأن الثاني هو القياس والأول استحسان فقال :

     **•** «قال أبو حنيفة  ومحمد -رحمه الله- : لا يحل له الانتفاع حتى يرضى صاحبه. وإن كان فيه فضل يتصدق بالفضل.

     **•** وقال أبو يوسف -رحمه الله- : يحلّ له الانتفاع، ولا يلزمه التصدق بالفضل إن كان فيه فضل. وهو قول الحسن وزفر -رحمهما الله- وهو القياس. وقول أبي حنيفة ومحمد -رحمهما الله- استحسان». [↑](#footnote-ref-583)
584. () نهاية 4/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-584)
585. () انظر : فتح القدير، 7/211؛ درر الحكام شرح غرر الأحكام، 2/264-265، 267؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص177، 178؛ مجمع الضمانات، ص129. [↑](#footnote-ref-585)
586. () نهاية 4/أ من (د). [↑](#footnote-ref-586)
587. () جاء في هامش (أ) : «المجّان (بالفتح والتشديد) بلا بدل [..؟..] وقولهم : «أخذه مجانًا»: أي أخذه بلا بدل».

     والمعنى : أن المشتري يرد المعيب، ويُسلَّم له الربح مجانًا بلا بدل. [↑](#footnote-ref-587)
588. () انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص177. [↑](#footnote-ref-588)
589. () نهاية 3/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-589)
590. () استدلال المؤلف بهذا الحديث يحتاج إلى مناقشة، وقبل ذلك لابد من معرفة من أخرجه، ووجه الدلالة منه، ولتفصيل ذلك يقال :

     **أولاً** : تخريجه :

     **•** أخرجه الإمام الشافعي بمثله في مسنده، 1/189؛ وأبو داود الطيالسي بمثله، ص206، ح 1464؛ والإمام أحـمد بمثله، 6/49، 237، وبنحوه، 6/161، 208؛ وابن ماجه بنحوه، كتاب التجـارات، بـاب الخراج بالضمان، 2/753-754، ح2242؛ وأبو داود بمثله، كتاب البيـوع والإجـارات، بـاب فيمن اشتـرى عبدًا فاستعمله ثم وجد به عيبًا، 3/284، ح3508؛ والترمذي بمثله، كتاب البيوع، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيبًا، 3/581-582، ح 1285، 1286؛ والنسائي في (المجتبى) بمثله، كتاب البيوع، باب الخراج بالضمان، 7/254، ح4490؛ وابن الجارود في (المنـتقي) بمثله، أبواب القضاء في البيع، ص159، ح627؛ وابن حبان في (موارد الظمآن) بمثله، كتاب البيوع، باب الخراج بالضمان، ص275، ح 1125؛ والدارقطني بمثله، كتاب البيوع، 3/53، ح214؛ والحاكم بمثله، كتاب البيوع، باب الخراج بالضمان، 2/18-19؛ والبيهقي بمثله، كتاب البيوع، باب المشتري يجد بما اشتراه عيبًا، 5/321.

     جميعهم عن طريق ابن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف الغفاري عن عروة بن الزبـير عن عائشة رضي الله عنها.

     **•** كما أخرجه أبو داود بمثله، كتاب البيوع والإجارات، باب فيمن اشترى عبدًا فاستعمله ثم وجد به عيبًا، 3/284، ح 3509، من طريق محمد بن عبد الرحمن عن مخلد بن خفاف به.

     **•** وأيضًا أخرجه الإمام أحمد بنحوه، 6/80، 116؛ وابن ماجه بمثله، كتاب التجارات، باب الخراج بالضمان، 2/754، ح 2243؛ وأبو داود بمثله، كتاب البيوع والإجارات، باب فيمن اشترى عبدًا فاستعمله ثم وجد به عيبًا، 3/284، ح 3510؛ وابن الجارود في (المـنـتقى) بمثله، أبواب القضاء في البيوع، ص59، ح 626؛ والطحاوي بمثله في (شرح معاني الآثار)، كتاب البيوع، باب بيع الـمـصراة، 4/21-22؛ والدارقـطني بـمثـله، كتاب الـبـيوع، 3/53، ح 213؛ والحاكم بنحوه، كتاب البيوع، باب الخراج بالضمان، 2/18؛ والبيهقي بنحوه، كتاب البيوع، باب المشتري يـجد بما اشتراه عيبًا، 5/322.

     جميعهم عن طريق مسلم بن خالد الزنجي عن هشام بن عروة عن أبيه به.

     **•** كما أخرجه الترمـذي بـمثـله، كتـاب البيـوع، بـاب ما جـاء فـيمن اشترى العبد ويستغله ثم يجد به عيبًا، 3/582، ح 1286؛ والبيهقي بمثله، كتاب البيوع، باب المشترى يجد بما اشتراه عيبًا، 5/322.

     كلاهما عن طريق عمر بن علي المقدمي عن هشام بن عروة به.

     **هذه أربع طرق ورد بها الحديث عن عائشة رضي الله عنها.**

     **وقد أبدى المحدثون عددًا من الأقوال في الحكم على الحديث** بكل طريق من هذه الطرق، أو على الحديث بشكل عام :

     - أما الطـريق الأول والثاني فقـد اختـلف فيه العلماء، بناء على اختلافهم في مخلد بن خفاف :

     فقد وثقه ابن حبان.

     وقال أبو أحمد عبد الله بن عدّي : لا يعرف له غير هذا الحديث.

     وقال أبو حاتم الرازي : لم يروِ عنه سوى ابن أبي ذئب، وليس هذا إسنادٌ تقوم به حجة.

     وقال البخاري : فيه نظر.

     وقد حكم الترمدي على الحديث بهذا الطريق بقوله : «هذا حديث حسن صحيح».

     - أما الطريق الثالث : فقد قال عنه الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

     وقال عنه أبو داود : «هذا إسناد ليس بذاك».

     - أما الطريق الرابع : فقد قال عنه الترمذي : «هذا حديث حسن غريب من حديث هشام بن عروة».

     كما نقل رأي البخاري فيه، فقال : «استغرب محمد بن إسماعيل هذا الحديث من حديث عمر بن علي. قلت : تراه تدليسًا ؟ قال : لا».

     أما الحكم على الحديث بشكل عام: فقد «ضعفه البخاري، وأبو داود. وصحّحه الترمذي، وابن خزيمة، وابن الجارود، وابن حبان، والحاكم، وابن القطان». قاله الحافظ في (بلوغ المرام). كما نقل الحافظ في التلخيص عن ابن حزم أنه قال : «لا يصح».

     وقال الترمذي - بعد تصحيحه للطريق الأول - : «قد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه، والعمل على هذا عند أهل العلم».

     وقد ذكر الحافظ ابن كثير الطريق الأول والثالث والرابع ثم قال : «فهذه شواهد جيّدة، تدل على صحة الحديث».

     ووصفه الألباني بأنه : «حسن».

     كما ذكر هذه الطرق صاحب (الهداية في تخريج أحاديث البداية) ثم قال: «والحديث صحيح على كل حال».

     انظر : سنن أبي داود، 3/284؛ سنن الترمذي، 3/581-583؛ مستدرك الحاكم، 2/18؛ إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه لابن كثير، 2/27-28؛ بلوغ المرام، ص167؛ التخليص، 3/22؛ الهداية في تخريج أحاديث البداية، 7/333-337؛ إرواء الغليل، 5/158-160.

     **هذا ما يتعلق بتخريج الحديث** وما قاله **العلماء فيه**.

     **ثانيًا :** **وجه الدلالة منه** :

     هو أن الخراج هنا جُعل للضامن في مقابل الضمان، فيلزم من ذلك أن لا يجتمع الأجر والضمان. وبناء عليه: « تكون الزوائد للغاصب؛ لأن ضمانه أشد من ضمان غيره! ...

     وبهذا احتُجَّ لأبي حنيفة في قوله : إن الغاصب لا يضمن منافع الغصب».

     **ثالثًا : المناقشة :**

     النص المذكور في وجه الدلالة منقول من المنثور، 2/120؛ وأشباه السيوطي، 1/304؛ وأشباه ابن نجيم، ص177.

     وقد ذكروه على أنه إشكال يرد على قاعدة: «الخراج بالضمان» ودليلها . ثم أجابوا عنه بجوابين.

     كما أجاب ابن قدامة في المغني -7/418- على الاستدلال بالحديث.

     ويمكن الاستفادة مما قالوا في مناقشة الاستدلال بالحديث على النحو الآتي:

     هذا الحديث وارد في البيع، ولا يدخل فيه الغصْب.

     حيث جاء ذكر السبب في أحد طرقه - وهو الطريق الثالث الذي سبق بيانه، ص257 - ومن ذلك ما أخرجه الحاكم في المستدرك - 2/18- بسنده عن عائشة رضي الله عنها : أن رجلاً اشترى من رجل غلامًا في زمن النبي ، فكان عنده ما شاء الله. ثم ردّه من عيب وجد به، فقال الرجل - حين رُدّ عليه الغلام - : يا رسول الله : إنه كان استغلَّ غلامي منذ كان عنده. فقال النبي  : «الخراج بالضمان».

     فيُلحظ هنا أنه  قضى بذلك في ضمان الملك، فجَعَلَ الخراج والغلّة للمالك (وهو المشتري)؛ لأن المبيع اذا تلف تلف من ملكه، فاستحق الخراج مقابل ذلك.

     بخلاف الغاصب؛ لأنه لا يملك المغصوب أصلاً، فلا يستحق الخراج.

     - فإن قيل : إن هذا الحديث، وإن ورد على سببٍ خاصٍّ، إلاّ أنه ورد بلفظ عام، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب !.

     - فيمكن أن يقال : إن هذا العموم مخصوص بما ورد عن النبي  أنه قال: «ليس لعرق ظالم فيه أجر»- أخرجه البخاري معلقًا بصيغة التمريض، كتاب الـمزارعة، باب من أحيا أرضًا مواتًا، 2/823. قال عنه الحافظ في (فتح الباري)، 5/24 : «ولحديث عمرو بن عوف المعلّق شاهد قوي أخرجه أبو داود من حديث سعيد بن زيد»-.

     فنفى  أن يكون للظالم أيّ حق. والظالم هو: «من غرس أو زرع أو بنى أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة» -كذا في (فتح الباري)، 5/24- فيدخل فيه الغاصب، فلا يكون له أي حقًّ في منافع المغصوب. [↑](#footnote-ref-590)
591. () وذلك عند حديثه عن القاعدة العشرين بعد المائة، ص680 (ل50/ب). [↑](#footnote-ref-591)
592. () **هو هشام** بن عُبيد الله الرَّازي المازني الحنفي (ت 201هـ).

     تفقَّه على أبي يوسف ومحمد صاحبي الإمام أبي حنيفة حتى اشتهر بالفقه. من كتبه : صلاة الأثر، ونوادر في الفقه تعرف بنوادر هشام.

     انظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري، ص162؛ الجواهر المضية، 3/569، رقم 1775؛ تاج التراجم، ص189؛ كشف الظنون، 2/1283، 1981؛ الفوائد البهية، ص223؛ هدية العارفين، 2/508. [↑](#footnote-ref-592)
593. () في فتاوى قاضي خان - وهي التي نقل منها المؤلف هذه العبارة - : «وادعاه» بالواو وليس بالفاء. [↑](#footnote-ref-593)
594. () أي عندما مضى نصف السنة : جحد المستأجر الإجارة وادعى أن العبد ملكه. [↑](#footnote-ref-594)
595. () نهاية 4/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-595)
596. () في (أ) : «المقدوري». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-596)
597. () **القُدُوريّ** : هو أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الحسين الفقيه البغدادي الـحنفي المعـروف بِـ (القُدُورِيّ)، (362هـ - 428هـ).

     والقُدُورِيّ : «قيل : إنّه نسبة إلى قرية من قرى بغداد، يقال لها : قدورة. وقيل : نسبة إلى بيع القدور» - قاله اللكنوي-.

     وقد انتهتْ إليه رئاسة الحنفية في زمانه وأثرى مكتبتهم بعددٍ من المؤلفات، منها : مختصره في الفقه الذي يطلق عليه لفظ (الكتاب)، وشرح مختصر الكرخي، والتجريد، والتقريب في مسائل الخلاف بين أبي حنيفة وأصحابه مجردًا عن الدلائل، ثم صنف بعده : التقريب الثاني فذكر المسائل بأدلتها.

     انظر: الـجواهر المضـية، 1/247-250، رقـم 179، 4/285؛ تاج التراجم، ص19-20، رقم 17؛ الطبـقات السنية، 2/19-31، رقم 294؛ مفتاح السعادة، 2/253-254؛ الفوائد البهية، ص30-31. [↑](#footnote-ref-597)
598. () ما بين المعقوفتين وما بعده حصل فيه شيء من الاضطراب بين النسخ الخطية :

     فنص العبارة في (أ) و(د) : «أن على الأجر قول أبي يوسف -رحمه الله- عليه أجر ما مضى ...».

     ونصها في (جـ) : «أن عليه الأجر وقول أبي يوسف -رحمه الله- عليه أجر ما مضى ...».

     ونـصـها في (هـ) و(و) : «أن عـلى الأجر قول **أبي حنيفة** وأبي يوسف -رحمه الله- عليه أجر ما مضى ...».

     والعبارة الـمُثبتة في الصلب من (ب) هي التي يستقيم بها المعنى، كما أنها المتّفقة في المعنى مع ما ذكر في (فتاوى قاضي خان)، حيث جاء فيها : «أن على قول أبي يوسف -رحمه الله تعالى- عليه أجر ما مضى ...». [↑](#footnote-ref-598)
599. () في (د) : «على». [↑](#footnote-ref-599)
600. () أما الضمان فلا يختلف رأي أبي يوسف مع رأي محمد في إيجابه أيضًا، وإنما سكت عنه المؤلف؛ لأنه في معرض بيان موضع الخلاف بينهما فحسب. [↑](#footnote-ref-600)
601. () في (فتاوى قاضي خان)، زيادة : «لا» !!. [↑](#footnote-ref-601)
602. () نهاية 5/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-602)
603. () جاء في هامش (أ) : «أي الأجر والعبد». [↑](#footnote-ref-603)
604. () فتاوى قاضي خان، 2/315 - مع اختلاف في بعض الألفاظ، وقد سبقت الإشارة إلى أهمه في بعض الهوامش السابقة-. [↑](#footnote-ref-604)
605. () الهاء زيادة من (ب). ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-605)
606. () **قاضي خان** : هو حسن بن منصور بن محمود بن عبد العزيز الأُوزْجَنْدِيّ الفَرْغَانِي الـحنـفي المعروف بقاضي خان (ت 592هـ).

     وقد اشتهر بالفقه؛ حتى عدّه أحمد بن كمال باشا من طبقة المجتهدين في المسائل، ومن آثاره الفقهية : الفتاوى المشهورة والمعروفة بفتاوى قاضي خان، وشرح الزيادات، وشرح الجامع الصغير - كلاهما لمحمد ابن الحسن - وشرح أدب القاضي للخصّاف.

     انظر: الجواهر المضية، 2/93-94، رقم 485؛ تاج التراجم، ص82-83، رقم 89؛ الطبقات السنية، 3/116-117، رقم 725؛ مفتاح السعادة، 2/252؛ الفوائد البهية، ص64-65. [↑](#footnote-ref-606)
607. () في (ب) : «بينها». [↑](#footnote-ref-607)
608. () جاء في هامش (أ) : «أبي يوسف ومحمد». أي بين أبي يوسف ومحمد. [↑](#footnote-ref-608)
609. () في (ب) : «أحدها». [↑](#footnote-ref-609)
610. () أي : أجر ما مضى قبل الجحود. [↑](#footnote-ref-610)
611. () أي : مقتصرًا على الضمان دون الأجر لما بعد الجحود. [↑](#footnote-ref-611)
612. () جاء في هامش (أ) : «الـمستأجرُ العبدَ». [↑](#footnote-ref-612)
613. () أي : دعوى المستأجر ملك العبد بعد استـئجاره له. [↑](#footnote-ref-613)
614. () نهاية 4/ب من (د). [↑](#footnote-ref-614)
615. () نهاية 4/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-615)
616. () أي : على المـستأجر أجر ما مضى قبل الجحود. [↑](#footnote-ref-616)
617. () في (ب) : «زمانه». [↑](#footnote-ref-617)
618. () ص 262 (ل5/ب). [↑](#footnote-ref-618)
619. () نهاية 4/ب من (جـ)، مع تكرار الواو في بداية اللوحة الآتية بعدها. [↑](#footnote-ref-619)
620. () يلحظ أن قول أبي يوسف في الوجهين متفق؛ لأنه لا يوجب الأجر بعد الجحود، فلا يضير كونه مات بعد الجحود وقبل انقضاء الإجارة، أو بعد انقضائها.

     أما محمد فإنه يوجب الأجر كاملاً بعد انقضاء الإجارة، فإن مات العبد بعدها فإنه يجب على المستأجر أجر السنة؛ لأنه استعمل العبد السنة كلها بحكم الإجارة، ويجب عليه الضمان؛ لأن عليه أن يرد العبد بعد انقضائها، فإن رفض ذلك فإن يده يد غاصب، فلو مات العبد حينئدٍ وجب عليه الضمان.

     أما لو مات قبل انقضاء الإجارة وهو جاحد لها : فإن يده يد غاصب فليس عليه إلا الضمان -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-620)
621. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في بعض **كتب القواعد الفقهية عند الحنفية**، منها :

     مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص44؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل10/أ؛ منافع الدقائق، ص310؛ درر الحكام شرح مجلة الأحكام، 1/86؛ الوجيز، ص29؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/204، 3/171؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص118، 147.

     **كما تطرق لها الحافظ** **ابن رجب** في القاعدة الأربعين من قواعده، 1/278-284، وقد صدِّر الحديث عنها بقوله: «الأحكام المتعلقة بالأعيان بالنسبة إلى تبدل الأملاك واختلافها. عليها نوعان ...».

     وقد تابعه على ذلك القاري في مجلة الأحكام الشرعية، ص83، مادة 40.

     وكما وردت أصالة في عدد من كتب القواعد ، أيضًا وردت عرضًا في عدد من **كتب الفقه الحنفي**، منها : المبسوط، 8/155، 9/166، 12/107؛ المحيط البرهاني، ق3، ص1239؛ تبيين الحقائق، 2/147، 4/55؛ العناية، 6/434؛ فتح القدير، 6/502.

     وبمعنى هذه القاعدة قاعدة أخرى أفردها المؤلف بالحديث - وذلك ص476 (ل28/أ - ب)، قاعدة 68 - وهي : «تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات»؛ إذْ إنَّ قولهم : «اختلاف الأسباب» بمعنى: «تبدل سبب الملك»، وقولهم : «بمنـزلة اختلاف الأعيان» بمعنى : «قائم مقام تبدل الذات». [↑](#footnote-ref-621)
622. () في (ب) : «يجر» (بالراء المهملة). [↑](#footnote-ref-622)
623. () نهاية 5/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-623)
624. () هذا المثال مذكور بنصه في شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل10/أ؛ ومنافع الدقائق، ص310 -مع اختلاف يسير جدًّا- وانظره في: تبيين الحقائق، 4/53، 55؛ العناية، 6/433-434؛ البحر الرائق، 6/90.

     وقد أعاد المؤلف ذكر هذا المثال في موضع آخر، وصرح بعزوه إلى (العناية)، وذلك ص478 (ل28/ب).

     كما ورد مثال آخر قريب منه في رد المحتار، 7/170، وتكرّر في عدد من كتب القواعد، كشرح القواعد الفقهية للزرقا، ص467؛ والمدخل الفقهي العام، 2/1027-1028؛ فقرة 144؛ والقواعد الفقهية للدعـاس، ص90-91؛ والقواعد الفقهية للدكتور الزحيلي، ص83.

     ولو عدتَ إلى المثال الذي ذكره المؤلف، فإن الصورة الثانية منه عدّها بعضهم صورة لبيع العينة. يقول صاحب (العناية)، 7/212 : «ومن الناس من صوّر للعينة صورة أخرى، وهو أن يجعل المقرض والمستقرض بينهما ثالثًا ... فيبيع صاحب الثوب الثوب باثني عشر من المقرض، ثم إن المستقرض يبيعه من الثالث بعشرة، ويسلم الثوب إليه، ثم يبيع الثالث الثوب من المقرض بعشرة، ويأخد منه عشرة، ويدفعه إلى المستقرض، فتندفع حاجته. وإنما توسطا بثالث احترازًا عن شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن». وانظر: رد المحتار، 7/542، 613.

     وللتوسع فيما يتعلق ببيع العينة انظر :

     المغني لابن قدامة، 6/262؛ القواعد النورانية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص142-143؛ مواهب الجليل للحطاب والتاج والإكليل، 6/293؛ الشرح الصغير للدردير، 4/168؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ، 3/88. [↑](#footnote-ref-624)
625. () بعد بحث طويل تمّ الوقوف على هذه القاعدة بنحو هذا اللفظ في غير مظانّها من كتاب (الدرر شرح الغرر)، 2/314؛ حيث ذكرها ومثالها عرضًا في كتاب المضاربة، إذ قال -قبيل باب : ضَارَبَ بلا إذن-: «... وأما الدعوة فإخبار، فإذا رُدّ [أي الإخبار] في حق غيره فهو باقٍ في حق نفسه.

     فإذا ملكه بعد ذلك نفذت دعوته؛ كما إذا أخبر بحريَّة عبد لغيره : يُرَدُّ إخباره، فإذا ملكه بعد ذلك صار حرًّا».

     وهناك عدّة قواعد مشهورة، بألفاظ أخرى، تمثل معنى هذه القاعـدة أو جزءًا من معناها؛ مثل: «الإقرار حجة قاصرة»، «الإقرار ملزم شرعًا كالبينة؛ بل أولى» ، «إقرار الإنسان ليس بحجة على غيره».

     وهذه القواعد ذكرها المؤلف، فالأولى ذكرها عرضًا ص588 (ل41/أ)، و621 (ل44/ب). والثانية والثالثة ذكرهما استقلالاً ص375 (ل17/أ)، قاعدة 38، وص 381 (ل17/ب)، قاعدة 41. [↑](#footnote-ref-625)
626. () جاء في هامش (أ) : «أي الخبر». [↑](#footnote-ref-626)
627. () انظر : الدرر شرح الغرر، 2/314 - وقد سبق نقل نص كلامه في بداية توثيق القاعدة -؛ وانظر : الجامع الكبير لمحمد بن الحسن، ص137؛ بدائع الصنائع، 4/110؛ العناية، 4/429. [↑](#footnote-ref-627)
628. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ وبألفاظ مقاربة له في كثير من **كتب القواعد الفقهية**، منها :

     تأسيس النظر، ص63-ولفظه : «الأصل عند أبي يوسف : أنه إذا لم يصح الشيء : لم يصح ما في ضمنه. وعند أبي حنيفة : يجوز أن يثبت ما في ضمنه وإن لم يصح. ومحمد في أكثر هذه المسائل التي في هذا الأصل مع أبي حنيفة ...»-؛ ووردت باللفظ الذي ذكره المؤلف في : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص429؛ غمز عيون البصائر، 4/156؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص44؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل 10/أ - ب؛ منافع الدقائق، ص310؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 52؛ وشروحها : لسليم رستم، 1/41؛ وللأتاسي، 1/122-127؛ ولعلي حيدر، 1/49؛ وشرح قواعدها الفقهية للزرقا، ص273-285؛ قواعد الفقه لعميم الإحسان المجدّدي، ص56، قاعدة 17؛ المدخل الفقهي العام، 2/1022، فقرة 640؛ المبادئ الفقهية، ص34؛ القواعد الفقهية للـدعاس، ص87-88، قاعدة 69؛ القواعد الفقهية للدكتور الزحيلي، ص82؛ ووردت في الفرائد البهية للحمزاوي بلفظ : «إذا بطل المتضمِّن (بالكسر) بطل المتضمَّن (بالفتح)»، وذلك ص32-33، قاعدة 49؛ وباللفظ نفسه أيضًا في القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص185؛ ووردت باللفظين الأخيرين وألفاظ أخرى في الوجيز، ص287؛ وموسوعة القواعد الفقهية، 1/427؛ وردت في القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير بلفظ : «إذا لم يثبت ما هو الأصل : لا يثبت ما في ضمنه»، وذلك ص479، وأحال إلى التحرير، 2/428.

     **ويضاف إلى كتب القواعد** : كتاب (رد المحتار على الدر المختار)؛ فقد أفرد لها مطلبًا مستقلاً سمّاه : «مطلب : فسادُ المتضمِّن يوجبُ فساد المتضمَّن»، وذلك في 7/88-90.

     وهناك قاعدتان أفردهما المؤلف بالحديث، ومعناهما ليس بعيدًا عن معنى هذه القاعدة، وهما :

     - «التابعُ يسقطُ بسقوطِ المتبوع»، وذلك ص463 (ل27/أ)، قاعدة 64.

     - «يسقطُ الفرعُ إذا سقط الأصلُ»؛ وذلك ص1176 (ل113/ب)، قاعدة 262. [↑](#footnote-ref-628)
629. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص429، وانظر : العناية، 6/289؛ البحر الرائق، 6/327؛ شرح المجلة لسليم رستم، 1/41؛ شرحها للأتاسي، 1/122؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص273. [↑](#footnote-ref-629)
630. () في (أ) و(ب) و(د) : «المفتيـين». والصحيح ما تم إثباته من (جـ) و(و). [↑](#footnote-ref-630)
631. () وذلك ل563/ب، إلا أن لفظه: «ولو قال لآخر : بعتك دمي بألف فليس له أن يقتله، فعليه الدية».

     و(**خزانة المفتين**):كتاب في الفقه الحنفي لمؤلفه: حسين بن محمد بن حسين السَّمَنْقَاني (ت746هـ).

     وقد عرّف به صاحب (كشف الظنون) -1/703- فقال : «ذكر فيه أنه صنَّفه بإشارة : حكيم الدين محمد بن علي الناموسني، فأورد ما هو مروي عن المتقدمين، ومختار عند المتأخرين، وطوى ذكر الاختلاف، واكتفى بالعلامات من : الهداية، والنهاية، وقاضي خان، والخلاصة، والظهيرية، وشرح الطحاوي، وغير ذلك من المعتبرات، وفرغ في محرم سنة 740».

     وللكتاب عدة نسخ خطية، منها نسخ المكتبات الآتية :

     **1**- مركز الملك فيصل بالرياض، برقم 7338.

     **2**-**6**- معهد البحوث العلمية وإحياء الترات بمكة المكرمة. وفيه خمس نسخ مصورة :

     نسختان منها تمثل ج1 ، وهما رقم 15 ، 16.

     وثلاث منها تمثل جـ2 وأرقامها : 198، 199، و476.

     **7**-**8**- الأزهرية وفيها نسختان، إحداهما تمثل جـ2، ورقمها [2871] بخيت 44216، والثانية تمثل الجزء الأخير، ورقمها : [1948] رافعي 26787.

     **9**- مركز جمعة الماجد بدبي، برقم 3825، وهي تمثّل جزءان ناقصان.

     **10**- الغازي خسروبك بسـرايـيـفوا، ورقمها 1243.

     **11**-**18**- السليمانية باستانبول. وفيها ثمان نسخ في الفهارس الآتية :

     فهرس بشير أغا، برقم 313.

     وأيا صوفيا ، برقم 1536.

     وحلبي عبد الله أفندي، برقم 147.

     ودامادزاده قاضي عسكر محمد مراد، برقم 1100.

     وفاتح، برقم 2291، و2292، و2293.

     وعاطف أفندي ، برقم 675.

     انظر : كـشف الظنون، 1/703؛ هدية العارفين، 1/314؛ الأعـلام، 2/256؛ معجم المؤلفين، 1/638، رقم 4815.

     وانظر أيضًا : الدر المختار، 6/547. [↑](#footnote-ref-631)
632. () انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص429؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص32-33؛ شرح المجلة لسليم رستـم، 1/41؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص275. [↑](#footnote-ref-632)
633. () أي : أبطل حقه في الحياة بأمره لغيره بقتله. [↑](#footnote-ref-633)
634. () انظر المصادر السابقة، وانظر أيضًا : خزانة المفتين، ل560/أ. [↑](#footnote-ref-634)
635. () انظر: الأشباه والنـظائر لابن نجيم، ص429؛ غمز عيون البصائر، 4/157؛ شرح المجلة لسليم رستم، 1/41؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص33.

     **ومعنى هذا الفرع** : لو آجر الشخصُ الموقوفُ عليه أرضَ الوقف، ولم يكن هذا الشخص ناظرًا على الوقف، ومع ذلك أذن للمستأجر في عمارة أرض الوقف، فأنفق المستأجر في عمارتها: لم تصح الإجارة؛ لأنها صادرة من غير أهلها، ولم يصح أيضًا ما ترتب على الإجارة (وهو الإذن بالعمارة)؛ لأنه إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه، ويكون ما أنفقه المستأجرُ تطوعًا، لا يرجع فيه على أحد. [↑](#footnote-ref-635)
636. () في (أ) و(ب) و(د) : زيادة « لم ». والصحيح إسقاطها، كما في (جـ) و(هـ) و(و)؛ وهو الموافق للمصدر الذي استفاد منه المؤلف (وهو أشباه ابن نجيم). [↑](#footnote-ref-636)
637. () أي : يلزم فيهما المهر. [↑](#footnote-ref-637)
638. () في (أ) و(جـ) : «أبرأتني». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د) (بزيادة ياء المخاطبة). [↑](#footnote-ref-638)
639. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص429 - مع اختلاف لا يحيل المعنى - منه أنه قال: «فقلت: لأن النكاح الثاني لم يصح، فلم يلزم ما في ضمنه من المهر».

     وانظر القنية، ل43/أ، حيث جاء فيها : «جدّد للحلال نكاحًا بمهر يلزم إن جدّده لأجل الزيادة لا احتياطًا ... أبرئيني فإني أمهر لك مهرًا جديدًا. فأبرأته، فجدّد لها مهرًا مع الحلّ : يبرأ من الأول ويجب الجديد»؛ وانظر أيضًا تفصيل عقد القلائد، ل50/أ، حيث نقل النص السابق عن القنية [↑](#footnote-ref-639)
640. () نهاية 6/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-640)
641. () **هاتان المسألتان** : اتفقت جميع النسخ على نصبهما، وهذا وإن كان يتمشّى مع لغة (سُلَيم) إلا أنه مخالف للمشهور الذي عليه عامة العرب؛ إذْ القول شأنه إذا وقعت بعده جـملة أن تـحكَى، وتـكون -جميعها- في محل نصب على المفعولية.

     ولا يجوز إجراؤه مجرى (ظن) (بجعله ناصبًا لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر) إلا بأربعة شروط ذكرها عامة النحاة، وهي:

     **1-** أن يكون الفعل مضارعًا.

     **2-** أن يكون للمخاطب.

     **3-** أن يكون مسبوقًا باستفهام.

     **4-** بأن لا يُفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل.

     ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك : أتقول عمرًا منطلقًا؟.

     هذا المشهور الذي عليه عامة العرب.

     وخالف في ذلك (سُلَيم)، فأجروا (قال) مجرى (ظن) في نصب المفعولين مطلقًا؟.

     هذا حاصل ما ذكره ابن عقيل وغيره من النحاة. ولو طُبّق هذا على الجملة التي ذكرها المؤلف فإنه يلحظ أنها تخلّفت فيها الشروط الثلاثة الأخيرة، فكان حق (هاتان المسألتان) الرفع، بناء على لغة عامة العرب. لأن (هاتان): مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، و(المسألتان): بدل مرفوع أيضًا. والجملة الاسمية المكونة من الفعل الناسخ واسمه وخبره ... (ليستا من هذا الأصل): في محل رفع خبر المبتدأ (هاتان). والمفعول به للفعل (أقول) ليس (هاتان)؛ بل جميع جملة مقول القول (وهي : هاتان المسألتان ليستا من هذا الأصل) في محل نصب المفعول به. انظر ما يتعلق بـ (مقول القول) في : شرح ابن عقيل، 1/406-410؛ وانظر أيضًا: أوضح المسالك وشرحه : عدّة السالك، 2/71-79؛ المعجم المفصل في النحو العربي، 2/1048-1049. [↑](#footnote-ref-641)
642. () في (د) : « معا ». [↑](#footnote-ref-642)
643. () نهاية 5/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-643)
644. () نهاية 4/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-644)
645. () في (جـ) : «أثمار الأشجار». [↑](#footnote-ref-645)
646. () في (د) : «وأجرة». [↑](#footnote-ref-646)
647. () نهاية 5/أ من (د). [↑](#footnote-ref-647)
648. () أي : طاب للمشتري ترك الثمار على الأشجار دون قطف، مع بطلان إجارته للأشجار. وقد عللّ صاحب فتح القدير-6/288- بطلان الإجارة بقوله : «وأصل الإجارة مقتضى القياس فيها البطلان، إلاّ أن الشرع أجازها؛ للحاجة فيما فيه تعامل، ولا تعامل في إجارة الأشجار المجردة، فلا يجوز». [↑](#footnote-ref-648)
649. () الأشبـاه والنـظائـر لابن نجيم، ص429-430 - مع اختلاف يسير-؛ وانـظـر : الهداية وشـرحيها : العناية، 6/289؛ وفتح القدير، 6/288. [↑](#footnote-ref-649)
650. () **خُوَاهَرزَادَه** : لفظ فارسي بمعنى ولد الأخت. وقد أفاد غير واحد من الحنفية أن هذا اللقب اشتهر إطلاقه عندهم على اثنين من فقهائهم :

     **أحدهما** : محمد بن الحسين بن محمد بن حسين، أبو بكر خُوَاهَرزاده البخاري (ت483هـ) ابن أخت القاضي محمد بن أحمد، أبي ثابت البخاري.

     وقد اشتهر بالفقه وله فيه عدة مصنفات، منها : المختصر، والتجنيس، والمبسوط المعروف بمبسوط بكر خواهرزاده، والذخيرة، والإيضاح.

     **والثاني** : محمد بن محمود بن عبد الكريم، خواهرزاده الكرْدريّ (ت651هـ). ابن أخت محمد بن عبد الستار، أبو الوجد الكَرْدَرِي (ت 642هـ).

     ولعل مراد المؤلف منهما : الأول وهو بكر خواهرزاده؛ لما يأتي :

     **1**- أن «مشاهير كتب الفتاوى مشحونة بذكره» -كما نقل ذلك صاحب الفوائد البهية، ص163-.

     **2**- أنه «مراد صاحب الهداية» -كما أفاد ذلك صاحب الجواهر، 2/183-.

     **3**- أن كتب تراجم الحنفية حافلة بذكر مصنفاته الفقهية، بخلاف الثاني، فمع قلَّة من ترجم له لم أجد أحدًا عدّ له مصنفات إطلاقًا.

     انظر ما يتعلق بلقب (خواهرزاده) في : الجواهر المضيّة، 2/183؛ فتح القدير، 6/103؛ الفوائد البهية، ص144؛ المذهب الحنفي لأحمد النقيب، 1/261.

     وانظر ترجمة **الأول** في : الجواهر المضية، 3/141، رقم 1289؛ تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة، ص98؛ تاج التراجم، ص213، رقم 236؛ مفتاح السعادة، 2/250؛ كشـف الظـنون، 1/569، 2/1223، 1580؛ الفوائد البهية، ص163.

     وانظر ترجمة **الثاني** في : الجواهر المضية، 3/362، رقم 1535؛ الفوائد البهية، ص200. [↑](#footnote-ref-650)
651. () في (ب) و(د) : «وينصرف». [↑](#footnote-ref-651)
652. () في هامش (أ) : «وفلان يعيش في ظلِّ فلان أي كنفه». [↑](#footnote-ref-652)
653. () هذه قاعدة سيفردها المؤلف بالحديث، ص625 (ل44/ب)، قاعدة 108. [↑](#footnote-ref-653)
654. () **الحاصل مـمّا ذكره المؤلف في هذا الاعتراض وجوابه :**

     أنه يعترض على القاعدة بما لو باعه الثمار، وآجره الأشجار : فإن الإجارة تبطل، ومع ذلك لم يبطل ما في ضمنها، وهو الإذن بترك الثمار على الأشجار؛ بل يطيب للمشترى ذلك !.

     وقد أجاب عنه المؤلف باخـتيار القول الثاني القائل بجواز المتضمِّن أصلاً (وهو الإجارة)؛ لأن الحاجة اقتضت الجواز، والحاجة تنـزل منـزلة الضرورة. هذا حاصل ما ذكره المؤلف -رحمه الله-.

     إلا أن هذا الجواب يمكن أن **يُعترض عليه** بعدم التسليم بأن الحاجة دعت إلى جوازها؛ بل إن عدم الحاجة منعت من جوازها؛ «لأن الحاجة إلى الـتـرك بالإجارة إنما تتحقق إذا لم يكن مُخلِّصٌ سواها، وههنا يمكن للمشتري أن يشتري الثمار مع أصولها ...» -قاله صاحب العناية، 6/289-.

     وهذا الاعتراض **أجاب عنه** صاحب فتح القدير - 6/288 - بقوله: «ولا يخفى ما في هذا من العسر؛ فإنه يستدعي شراء ما لا حاجة له إليه، أو ما لا يقدر على ثمنه. وقد لا يوافقه البائع على بيع الأشجار».

     وهذا الجواب يمكن أن **يعترض عليه** بأن يقال : سلَّمنا بأن إيجاب شراء الأصول مع ثمارها فيه عسرٌ على المشتري، فلا يكون التعليل بعدم الحاجة إلى الإجارة كافيًا في منع جوازها.

     إلا أنه لا يلزم من هذا العكس؛ وهو جواز إجارة الأصول؛ لحاجة المشتري إلى ترك الثمار عليها - كما هو اختيار المؤلف - وذلك لأن الحاجة وحدها لا تكفي لإباحة الإجارة؛ بل لابدّ أيضًا من تعامل أهل العرف بها.

     وحيث إنه لا تعامل بإجارة الأشجار وحدها : فلا تجوز.

     - وقد سبق نقل هذا التعليل عن فتح القدير، ص271، هامش 5 -.

     **ويُخلَص من هذه المناقشة أن جواب المؤلف عن الاعتراض على القاعدة ليس بقوي.**

     **ولكن يمكن أن يعتضد بجواب آخر** ذكره صاحب العناية - 6/389 - حيث **افترضَ** الاعتراض الذي ذكره المؤلف ثم أجاب عنه بقوله :

     «**فإن قيل** : لا نسلِّم بقاء الإذن [أي الإذن بترك الثمار على الأشجار]؛ فإنه ثبت في ضمن الإجارة، وفي بطلان المتضمِّن بطلان المتضمَّن ...

     **أجيب**: بأن الباطل معدوم ؛ لأنه هو الذي لا تحقق له أصلاً ولا وصفًا شرعًا - على ما عُرف - والمعدوم لا يتضمن شيئًا، حتى يبطل ببطلانه؛ بل كان ذلك الكلام ابتداء عبارة عن الإذن، فكان معتبرًا».

     وانظر: رد المحتار ، 7/88. [↑](#footnote-ref-654)
655. () في هامش (أ) : «أي الصلح». [↑](#footnote-ref-655)
656. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص430، مع اختلاف يسير في اللفظ، حيث قال في الأشباه : «... مع أنّ المتضمِّن للإسقاط : صُلْحُهُ ، وقد بطل، ولم يبطل ما في ضمنه».

     وانظر : الهداية وشرحيها : العناية ونتائج الأفكار، 9/414. [↑](#footnote-ref-656)
657. () في (ب) : «الاغتياض» (بالغين المعجمة). [↑](#footnote-ref-657)
658. () أي : فكان الصلح بمعنى الإعراض عنه. [↑](#footnote-ref-658)
659. () 9/414، 416. [↑](#footnote-ref-659)
660. () في (جـ) : «أروت». [↑](#footnote-ref-660)
661. () في (أ) و(جـ) و(د) : «فليراجع». والصحيح : ما تمَّ إثباته من (ب)؛ لأن جميع النسخ قد اتفقت على الكلمة التي تلي الفعل، وهي الجار والمجرور (إليه)، والذي يتعدى بحرف الجر هو الفعل اللازم، وهو (فلترجع) وليس الفعل المتعدي، وهو (فلتراجع).

     انظر : أوضح المسالك وعدة المسالك، 2/177، 178. [↑](#footnote-ref-661)
662. () في (ب) : «تـبـطـل». (بتأنيث الفعل). وتذكير الفعل وتأنيثه جائزان؛ لأن الفاعل وهو (الشفعة) مجازي التأنيث، وأيضًا فصل بينه وبين الفعل بفاصل.

     علمًا بأنه جاء في (العناية) : «باب ما يبطل به الشفعة» (بتذكير الفعل). [↑](#footnote-ref-662)
663. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يـبطل». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)؛ وفاقًا للعناية، ولأن الفاعل : ضمير مستتر يعود إلى مؤنث مجازي فيجب تأنيث فعله. [↑](#footnote-ref-663)
664. () نهاية 6/ب من (أ). علمًا بأنه جاء في (د) : «بيت»، وليس «بيّـنا». [↑](#footnote-ref-664)
665. () العنـاية شـرح الـهداية ، 9/416. وتمام كلامهما : «قوله (وكذا : لو باع شفعته) يعنى أنها تبطل (لما بيّـنا): أن حق الشفاعة ليس بحقٍّ متقرِّر في المحل حتى يصح الاعتياض عنه، فكان إعراضًا».

     وانظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص430. [↑](#footnote-ref-665)
666. () وردت هذه القاعدة في كثير من كتب الفقه وقواعده بعدّة ألفاظ معانيها متقاربة:

     **فمن كتب القواعد :**

     الأشباه والنظائر لابن الوكيل، 1/312 – حيث أشار إليها في حديثه عن أقسام البدل مع مبدله-؛ القواعد للمقَّري، 2/469، قاعدة 226 - ولفظه : «لا يقوم البدل حتى يتعذر المبدل منه»- وانظر منه 1/238؛ المنثور، 1/225- ولفظه : «... الأبدال إنما تقوم مقام المبدلات في وجوب الإتيان بها عند تعذر مبدلاتها ...»-؛ وانظر منه 1/178 ، 223-224؛ تقرير القواعد لابن رجب، 1/122، قاعدة 16 - ولفظه : «إذا كان للواجب بدل، فتعذر الوصول إلى الأصل حالة الوجوب : فهل يتعلق الوجوب بالبدل تعلقًا مستقرًّا؛ بحيث لا يعود إلى الأصل عند وجوده ؟» - وانظر منه 1/90، 3/73، قاعدة 143؛ مغني ذوي الأفهام (الخاتمة)، ص521، قاعدة 54 - ولفظه : «البدل يقوم مقام المبدل ويساويه وقد ينقص عنه»، وهو قريب من لفظ ابن رجب في القاعدة 143-؛ المنهج المنتخب وشرح المنجور له، ص490- ولفظ المنهج :

     «..................................... **وبـدل مـع أصـلـه لا يـجـتـمـع**»-؛

     مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص44؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل10/ب؛ منافع الدقائق، ص310- ولفظ المجامع: «إذا بطل الأصل يصار إلى البدل»-؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 53، ولفظها مطابق للفظ المجامع؛ شرحها لسليم رستم، 1/41؛ ولعلي حيدر، 1/49؛ وللأتاسي؛ 1/127، وشرح قواعدها الفقهية للزرقا، ص 287؛ مجلة الأحكام الشرعية، ص 79، مادة 16، وص 101، مادة 143؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص56، قاعدة 16 (بلفظ المجلة)، وص123، قاعدة 324، -ولفظه: «المصير إلى البدل عنه [لعلها: عند] فوات الأصل، لا مع قيامه» -؛ القواعد والأصول الجامعة للشيخ عبدالرحمن السعدي، ص77، قاعدة 28 ولفظه : «يقوم البدل مقام المبدل إذا تعذر المبدل منه»-؛ المدخل الفقهي العام، 2/1023، فقرة 641؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص 155، 202، 387؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص482، وأحال إلى التحرير، 1/95، 4/874، 4/877، 5/504، - ولفظه: «البدل يقوم مقام المبدل»-، وأيضًا ص487، وأحـال إلى التحرير، 4/285 -ولفظه: «الخلف عن الشيء يقوم مقامه عند فواته»- وانظر منه ص495؛ الوجيز، ص187؛ موسوعة القـواعد الفقهية، 1/267، 3/28؛ قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف للروكي، ص277، وأحال إلى الإشراف، 1/110 –ولفظه : «البدل إنما يكون للعجز عن المبدل، لا مع

     العجز عن غيره»؛ القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية للميمان، ص309، ولفظه: «... الحاجة توجب الانتقال إلى البدل عند تعذر الأصل»- ؛ المبادئ الفقهية، ص35؛ القواعد الفقهية للـدعاس، ص88؛ القواعد الفقهية للدكتور الزحيلي، ص82؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية للدكتور سعود الغديان، ص762، 1708 -واللفظ الثاني عنده هو: «يقوم البدل مقام المبدل ويسد مسدّه»-.

     **ومن كتب الفقه** :

     المبسوط، 1/111 11/50، 15/132- ولفظه الأول : «البدل عند العجز عن الأصل حكمه حكم الأصل» ؛ المغني، 3/222-ولفظه : «فإن البدل لا يُصار إليه إلا عند تعذّر المُبْدَل»- ؛ المصفى مختصر المستصفى، ل61/ب (باب الإجارات)- ولفظه : «والأصل فيه إنما يصار إلى البدل عند تعذر المصير إلى الأصل»-؛ الكافي شرح الوافي، ق1، ص32، 190، 766، 1498- وقد وردت فيه بألفاظ مختلفة تشكل المفهوم المخالف للقاعدة كقوله : «لا يجوز أداء البدل مع القدرة على الأصل»؛ المحيط البرهاني، ق3، ص1179، - ولفظه : «الجمع بين البدل والمبدل لا يـجوز»-؛ الدُّرر شـرح الغرر، 2/232، 266-267- ولفظه : «لئلا يجتمع البدل والمبدل»-؛ رد المحتار، 8/225- ولفظه : «البدل ما يُصار إليه إلا عند العجز عن الأصل»-.

     **ومن الكتب الأخر** :

     مجموع الفتاوي، 22/333- ولفظه هو لفظ الميمان الذي ذكر آنفًا-؛ إعـلام الموقعين، 3/341- ولفظه : «وقاعدة الشريعة : أن الفروع والأبدال لا يصار إليها إلا عند تعذر الأصول». [↑](#footnote-ref-666)
667. () في (د) : «وإلا». [↑](#footnote-ref-667)
668. () انظر: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 9/96-97؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل10/ب؛ منافع الدقائق، ص310-311؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص287؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص123. [↑](#footnote-ref-668)
669. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في عدّة كتب من **كتب القواعد**، منها :

     المنثور، 1/348؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/267-268؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص144؛ وشرحه : غمز عيون البصائر، 1/355-357؛ الفرائد البهية وشرحها : الأقمار المضيئة، ص156؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 46؛ شرح المجلة لسليم رستم، 1/38-39؛ ولعلي حيدر، 1/47؛ وللأتـاسي، 1/103-107؛ وشرح قواعدها الفقهية للزرقا، ص243-251؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص56، قاعدة 18؛ المدخل الفقهي العام، 2/986-987، فقرة 595؛ الوجيز، ص209-212؛ موسوعة القـواعد الفـقهية، 1/421-423؛ المبادئ الفقهية، ص33؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص34-36، القاعدة24؛ القواعد الفقهية للدكتور الزحيلي، ص63.

     كما وردت في تقرير القواعد لابن رجب بلفظ : «إذا تقارن الحكم ووجد المانع منه : فهل يثبت الحكم أم لا؟»، وذلك 1/456، قاعدة 57؛ وكذلك مجلة الأحكام الشرعية، ص87، مادة 57.

     وهذه القاعدة بمعنى قاعدة أخرى سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وهي : «إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام»، وذلك ص290 (ل8/أ)، قاعدة 16. [↑](#footnote-ref-669)
670. () «ولهذا » : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-670)
671. () في (أ) : «ضاقت». والأفصح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-671)
672. () في (ب) : «على». [↑](#footnote-ref-672)
673. () في (ب) و(د) : «أو». [↑](#footnote-ref-673)
674. () انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص144؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص56. [↑](#footnote-ref-674)
675. () نهاية 5/ب من (جـ)، مع تكرار الواو في بداية اللوحة الآتية بعدها. [↑](#footnote-ref-675)
676. () في (ب) زيادة : «ما» (أي : مالو). [↑](#footnote-ref-676)
677. () **المراد بالإمام** : الإمام أبو حنيفة؛ إذْ «كثيرًا ما يطلق علماء المذهب الحنفي في كتبهم لفظ (الإمام)، ويقصدون به صاحب المذهب الإمام أبا حنيفة -رحمه الله-» - قاله أحمد النقيب في بحثه : المذهب الحنفي، 1/260-؛ وانظر : مقدمة في الفقه للدكتور سليمان أبا الخيل، ص117. [↑](#footnote-ref-677)
678. () أي: قول أبي يوسف ومحمد؛ لأن من المصطلح عليه عند الحنفية أن الضمير إذا كان للتثنية -كـ (قالا) و(لهـما) و(عندهما) ونحو ذلك - ولم يسبق التصريح بمرجعه: فإنه يرجع إلى أبي يوسف ومحمد.

     كما أنه إذا نُسب حكمٌ إلى أحد الثلاثة - وهم أبوحنيفة وأبويوسف ومحمد - وصُرِّح باسمه، ثم نُسب إلى الآخَرَين حكمٌ آخر ورُمِزَ لهما بضمير التثنية: فـيُـراد بالضمير ماعدا المصرَّح به من الثلاثة.

     وقد اجتمع هذان المصطلحان هنا؛ حيث إن الضمير في (قولهما) للتثنية، ولم يسبق مرجعه.

     وأيضًا صُرِّح بالإمام، ثمّ رُمز لمن خالفه بضمير التثنية، وهو (**قولهما**)، فدل هذان الأمران على أن المراد بهما أبو يوسف ومحمد.

     وانظر مرجع ضمير (عندهما) وما أشبهه في : مقدمة في الفقه للدكتور سليمان أبا الخيل، ص117؛ المذهب الحنفي لأحمد النقيب، 1/268. [↑](#footnote-ref-678)
679. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص144.

     وهذان القولان المنقولان عن الثلاثة (من الحنفية) هما قولا العلماء في هذه المسألة:

     • فقد وافق أبا حنيفة (في القول بتغسيل الشهيد الجنب) : الحنابلةُ، وسحنون من المالكية.

     • ووافق الصاحبين (في القول بعدم تغسيله) : عامةُ المالكية (في الأحسن عندهم)، والشافعية (في الأصح عندهم).

     انظر: الأصل لمحمد بن الحسن، 1/372-373؛ الكتاب للقُدُوري وشرحه : اللباب، 1/134؛ الهداية وشرحيها: العناية وفتح القدير، 2/145-147؛ المغني لابن قدامة، 3/469-470؛ روضة الطالبين، 1/634-635؛ المنهاج وشرحه: مغني المحتاج، 1/351؛ التاج والإكليل لمختصر خليل ومواهب الجليل، 3/69؛ التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح، 1/378-379؛ شرح منتهى الإرادات، 1/324؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه، 1/426. [↑](#footnote-ref-679)
680. () في (جـ) : « يقتضي ». [↑](#footnote-ref-680)
681. () في (أ) و(جـ) : «يمنع». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-681)
682. () **الكُلُوم في اللغة** : جمعُ (كَلْم) وهو الجرح.

     انظر : المقاييس في اللغة، مادة «كلم»، ص906؛ لسان العرب، مادة «كلم»، 12/522-525؛ وانظر: النهاية في غريب الحديث، 4/198-199. [↑](#footnote-ref-682)
683. () (الواو) وردت في نهاية السطر الثالث وبداية الرابع من (جـ). [↑](#footnote-ref-683)
684. () أخرجه الإمام أحمد بلفظه، 5/431، وبنحوه، 5/431؛ والنسائي (في المجتبى) بنحوه، كتاب الجنائز، باب مواراة الشهيد في دمه، 4/78، ح2002، وكتاب الجهاد، باب من كَلُمَ في سبيل الله عزوجل، 6/29، ح3148.

     جميعهم من حديث عبد الله بن ثعلبة.

     وصححه الألباني في صحيح الجامع، 1/668، ح3573.

     وله شاهد بمعناه من حديث جابر بن عبد الله ، أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الصلاة على الشهيد، 1/450-451، ح 1278، وباب دفن الرجلين والثلاثة في قبر، 1/451، ج1280، وباب من لم يَرَ غسل الشهداء، 1/451، ح1281، وباب من يُقَدَّم في اللحد، 1/452، ج1282-1283، وباب هل يخرج الميت من القبر واللحد لعلةٍ ؟ ، 1/453-454، ح1286-1287، وباب اللحد والشق في القبر، 1/454، ح1288، وكتاب المغازي، بـاب مـن قُتل من المسلمين يوم أحد، 4/1497، ح3851. [↑](#footnote-ref-684)
685. () يشير بذلك إلى قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وهي : «ما ثـبت على خلافِ القياسِ: فغيره لا يقاسُ عليه»، وذلك ص1030 (ل93/ب)، قاعدة 221. [↑](#footnote-ref-685)
686. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في عدة كتب من **كتب القواعد الفقهية** **عند الحنفية**، من هذه الكتب:

     مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص44؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل11/أ؛ منافع الدقائق، ص311؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة24؛ شرحها لسليم رستم، 1/30-31؛ وشرحها لعلي حيدر، 1/35؛ وشرحها للأتاسي، 1/61-63؛ وشرح قواعدها الفقهية للزرقا، ص191-194؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص57، قاعدة 22؛ المدخل الفقهي العام، 1/309، فقرة 143، و2/1012، فقرة626؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص390؛ الـقواعد والضوابط المستخـلصة من التحرير له أيـضًا، ص498، وأحال إلى التحرير، 4/893- إلا أنها وردت فيهما بلفظ: «يتخلف الحكم لمانع، وعند ارتفاعه يعمل المُوجِِب»-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/316؛ المبادئ الفقهية، ص22؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص76-77، قاعـدة 55؛ القواعد الفقهية للدكتور الزحيلي، ص78-79.

     ووردت أيضًا بلفظها أو معناها في بعض **كتب الفقه**، منها :

     بدائع الصنائع، 3/136، 203، 208؛ المغني، 11/28؛ المبدع، 3/87؛ المبسوط، 12/87؛ الدرر شرح الغرر، 1/411، 2/162، 166، 224، 256؛ تكملة البحر الرائق، 8/85؛ حاشية الدسوقي، 1/481.

     **وهناك قاعدة أخرى** -مشهورة- تؤدي عكس معنى هذه القاعدة وهي : «ما جاز لعذر بطل بزواله»؛ إذ إن تلك أفادت : حكم ما امتنـع لـسبب، ثم زال هذا السببُ الـمـانعُ، وهذه أفادت حكم ما جاز بسبب، ثم زال هذا السبب المجيز.

     انظر : شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص191؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص390.

     وللتوسع في القاعدة الثانية انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/214؛ ولابن نجيم، ص108؛ الفرائد البهية وشرحيها: الأقمار المضيئة، ص121؛ والمواهب السنية وحاشيتها: الفوائد الجنية، 1/277؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 23؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص189-190؛ المدخل الفقهي العام، 2/1013، فقرة 627؛ المبادئ الفقهية، ص22؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص77، قاعدة 56؛ وللدكتور الزحيلي، ص79. [↑](#footnote-ref-686)
687. () هكذا في (أ)، وفي باقي النسخ : «حدث». وهذه الكلمة تمثِّل نهاية ل5/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-687)
688. () انظر: الدّرر شرح الغرر، 2/166؛ علمًا بأن أكثر كتب القواعد الآنف ذكرها - في بداية توثيق القاعدة - مثَّلث بهذا المثال. كما أن المؤلف سيذكر هذا المثال بصيغة أخرى، ص653 (ل47/أ). [↑](#footnote-ref-688)
689. () نهاية 5/ب من (د). [↑](#footnote-ref-689)
690. () ص426 (ل23/أ)، قاعدة 53. [↑](#footnote-ref-690)
691. () في (ب) : « والمسبب ». [↑](#footnote-ref-691)
692. () نهاية 7/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-692)
693. () **معنى القاعدة :**

     هذه القاعدة ورد فيها لفظا: المباشر والمتسبب، وقد بينهما ووضح معنى القاعدة طاهر الأتاسي في شرحه للمجلة-1/249- فقال: «**المباشر** : هو الذي حصل التلف -مثلاً- بفعله بلا واسطة، فكان هو صاحب العلة، يضاف إليه التلف.

     **والمتسبِّب** : ما حصل التلف لا بمباشرته وفعله؛ بل بواسطة هي العلة لحصول المعلول، وهي فعل فاعل مختار، وأما فعله فلا تأثير له سوى أنه مفضٍ إليه. فإذا اجتمعا ... يضاف الحكم إلى المباشر؛ لأنه صاحب العلة، وهي أقوى».

     **أما توثيقها :**

     فقد وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ وبألفاظ أخرى مقاربة له في كثير من **كتب القواعد،** منها :

     أنوار البروق في أنواء الفروق، 4/28 - ولفظه : «... بأنه إذا اجتمع التسبب والمباشرة: اعتبرت المباشرة دونه ...»؛ وانظر منه 2/208؛ ترتيب الفروق للبقوري، 2/190، 191؛ تقرير القواعد لابن رجب، 2/597، قاعدة 127- ولفظه : «إذا اسـتـنـد إتـلاف أمـوال الآدميين ونفوسهم إلى مباشرة وسبب تعلق الضمان بالمباشرة دون السبب ...»-؛ المـنـثور للزركشي، 1/133-136- ولفظه : «إذا اجتمع السبب والمباشر أو الغرور والمباشرة: قدمت المباشرة»-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/350-351- ولفظه قريب من المنـثور-؛ ولابن نجيم، ص187-188- ولفظه مطابق للفظ المؤلف -؛ الفوائد الزينية له أيضًا، ص93-94، فائدة 89 - ولفظه : «المتسبب لاضمان عليه مع المباشرة» -؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضيئة، ص242-244؛ والمواهب السنية وحاشية المواهب : الفوائد الجنية، 2/356-364 - ولفظ الفرائد:

     **« وحيـثـما السـبـب والمبـاشـرة اجـتـمـعا فـقـدّمَـنَّ الآخــرة » -؛**

     مجامع الحقائق (الخـاتمة)، ص44- ولفـظه مطابق للـفظ المـؤلف-؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل4/ب-5/أ؛ منافع الدقائق، ص308؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص131، قاعدة 169- ولفظه: «إذا اجتمع المباشر والمسبب: قدم المباشر في الضمان»-؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 90 - وجاء فيها: (يضاف) وليس (أضيف)-؛ شرحها لسليم رستم، 1/59؛ ولعلي حيـدر، 1/80-81؛ وللأتـاسي، 1/249-251؛ وشرح

     قواعدها للزرقا، ص447-448؛ مجلة الأحكام الشرعية للقاري، ص99، مادة 127 - ولفظه مطابق للفظ قواعد ابن رجب-؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص56، قاعدة 15؛ المدخل الفقهي العام، 2/1047، فقرة 659 - ولفظهما مطابق للمجلة العدلية-؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص157- ولفظه : «... أن المباشر للإتلاف مع المسبِّب إذا اجتمعا، وهما جانيان : فإنه يجب الضمان على المباشر» - وأحال إلى شرح الجامع الكبير لخواهرزاده، ل58/ب؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص114، 177، 336، 385، -ولفظه الأخير كلفظ المجلة-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/224-225- وقد ذكرها بألفاظ مختلفة منها لفظ المؤلف-؛ قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف للروكي، ص161، 230-231، وأحال إلى الإشراف، 2/295؛ المبادئ الفقهية، ص52؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص104، قاعدة 88؛ وللدكتور الزحيلي، ص88- ولفظ الثلاثة مطابق للمجلة العدلية -.

     **ووردت أيضًا بألفاظ متقاربة في كتب أخرى منها :**

     معالم السنن للخطابي، 6/309؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 10/328؛ والعناية، 7/481؛ فتاوى قاضي خان، 3/222؛ إعلام الموقعين، 2/65؛ مجمـع الضـمانات، ص146؛ الفتاوي الخيرية، 2/196؛ الفعل الضار والضمان فيه للزرقا، ص73.

     ولم تكن **كتب الأصول** بمعزل عنها؛ بل تطرقوا لها عند حديثهم عن السبب والعلة أو تكليف المكره.. فانظر : أصول السرخسي، 2/306-310؛ المستصفى، 1/94؛ روضة الناظر، 1/246؛ كشف الأسرار للبخاري، 4/649؛ شرح مختصر الروضة، 1/426-427. [↑](#footnote-ref-693)
694. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص187؛ وانظر : فتاوى قاضي خان، 3/222؛ تقرير القواعد لابن رجب، 2/598؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/350؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص131؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 90؛ وشرحها لسليم رستم، 1/59؛ ولعلي حيدر، 1/80؛ وللأتاسي، 1/349؛ المدخل الفقهي العام، 2/1047، فقرة 659. [↑](#footnote-ref-694)
695. () في (جـ) : «مالٍ إنسانًا». [↑](#footnote-ref-695)
696. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص187؛ وانظر : أصول السرخسي، 2/307؛ درر الحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر، 1/81؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص448؛ المدخل الفقهي العام، 2/1047، فقرة 659. [↑](#footnote-ref-696)
697. () انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص187؛ شرح المجلة لسليم رستم، 1/59؛ ولعـلي حـيدر، 1/81، وللآتاسي، 1/250؛ شرح قواعدها الفقهية للزرقا، ص448؛ المدخل الفقهي الـعام، 2/1048، فقرة 659؛ كما ورد هذا الفرع في المنثور في القواعد -1/134-، إلا أنه خالف في حكمه فلم يستثنه من القاعدة، حيث قال: «ولو دلَّ المودَعُ على الوديعة سارقًا، فأخذها : لا يكـون قرار الضـمان عليه؛ لأن الـدلالة سبب والأخذ مباشرة». كما ورد في تقرير القواعـد لابن رجـب - 2/607 - وصُرِّح فيه بايجاب الضمان على السـارق والمودَع معًا، كما صٌرِّح بذلك في المدخل الفقهي العام. [↑](#footnote-ref-697)
698. () في (جـ) : «ولي». وهو الموافق لمصدر هذه العبارة وهو أشباه ابن نجيم، وهذا المثال سيذكره المؤلف ص537 (ل36/أ )، وقد اتـفـقت النسخ هناك على أن الكلمة : (ولي) إلا نسخة (جـ) حيث جاء فيها (ول). [↑](#footnote-ref-698)
699. () جاء في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) : «... إلى صبي سكينًا أو سلاحًا ليمسكه، فقتل به نفسه» بزيادة (سلاحًا) وعود الضمير المذكَّر إليه في قوله : (ليمسكه) و(به).

     ويمكن الاستفادة ممّا في أشباه ابن نجيم في تأويل الضمير المذكّر بأنه يعود إلى سلاح السكين، أي : (ولا ضـمان على مـن دفـع إلى صبيٍّ سلاح السكين، ليمسك هذا السلاح له، فقتل الصبيُّ بهذا السلاح نفسَه). [↑](#footnote-ref-699)
700. () انظر الفرعين الأخيرين في : أصول السرخسي، 2/307، 309؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص187؛ وانظر الفرع الثاني منهما في : شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص448. [↑](#footnote-ref-700)
701. () في (ب) : «على». [↑](#footnote-ref-701)
702. () أي : فوقع عليه سلاحُ السكين. [↑](#footnote-ref-702)
703. () وممن استثنى هذا الفرع : ابن نجيم في أشباهه، ص187، إلا أنه قال : فوقعت عليه فجرحته.

     وممن تابعه على ذلك : سليم رستم في شرح المجلة، 1/59.

     وقد ذكر محمد بن الحسن مثالاً قريبًا من هذا الفرع المستثنى والذي قبله؛ حيث قال في الجامع الكبير، ص205: «حرٌّ أودع عبدًا سيفًا، فوقع على رجله فعقرها : ضمن الحرّ. وإن فعل العبد ذلك بنفسه: لم يضمن الحرّ».

     وهما مذكوران أيضًا في أصول السرخسي، 2/309. [↑](#footnote-ref-703)
704. () في ب : «والمسبّب». [↑](#footnote-ref-704)
705. () في هامش (أ) : «الوقوف : أي الاطلاع على حقيقة الأمر». [↑](#footnote-ref-705)
706. () في (ب) : «على» وهذا هو الأولى. [↑](#footnote-ref-706)
707. () في هامش (أ) : «أي : قتيل بمعنى مقتول». [↑](#footnote-ref-707)
708. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يجب». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-708)
709. () **الـمَحَلَّة في اللغة** : منـزل القوم، والـمُحِلَّة (بكسر الحاء) : تضم بيتًا أو بيتين.

     والمراد هنا : المعنى الأول لمناسبته لاجتماع القوم.

     انظر : لسان العرب، مادة «حلل»، 11/164؛ القاموس المحيط، مادة «حلّ»، ص1274-1275؛ المعجم الوسيط، مادة «حلّ»، 1/194. [↑](#footnote-ref-709)
710. () نهاية 6/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-710)
711. () في (ب) : «المسبّب». [↑](#footnote-ref-711)
712. () نهاية 7/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-712)
713. () وقد وافق المؤلفَ - في التفريق بين المسألتين - السرْخَسيُّ في أصوله - 2/309 - حيث قال : «ومن السبب المحض : أن يدفع سكينًا إلى صبي، فَيَجَأَ الصبيُّ به نفسَه : فإنه لا يجب على الدافع ضمانٌ، وإن كان فعله بعلة طريق الوصول ولكن قد تخلّل بينه وبين المقصود ما هو علة، وهو غير مضاف إلى السبب الأول، وذلك قتل الصبي به نفسه.

     بخلاف ما إذا سقط من يده على رجله فعقره [أي سقط السلاح من يد الصبي على قدمه فجرحه]؛ لأن السقوط من يده مضاف إلى السبب الأول، وهو مناولته إياه، فكان هذا سببًا في معنى العلة». [↑](#footnote-ref-713)
714. () في (جـ) : «مفسدتان». وهذا اللفظ أكثر استعمالاً في كتب القواعد. [↑](#footnote-ref-714)
715. () وردت هذه القاعدة بألفاظ متقاربة في كثير من **كتب القواعد**، منها ما يأتي:

     قواعد الأحكام لابن عبد السلام، 1/79- ولفظه : «إذا اجتمعت المفاسد المحضة - فإن أمكن درؤها : درأنا، وإن تعذر درء الجميع : درأنا الأفسد فالأفسد ...»-؛ الـقواعد للمقّري، 2/456-457، قاعدة 212- ولفظه : «إذا تقابل مكروهان أو محظوران، أو ضرران، ولم يُمـكن الخروجُ عنهما : وجب ارتكابُ أخفّهما، وقد يختلف فيه»-؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، 1/47- فقد ذكرها عرضًا حيث قال: «... دفع أعظم المفسدتين بأدناهما ...»-؛ المنثور للزركشي، 1/348-350- وقد صدّرها بقوله : «تعارض المفسدتين»-؛ تقرير القواعد لابن رجب، 2/463-469- ولفظه : «إذا اجتمع للمضطرٍّ محرَّمان، كلٌّ منهما لا يباح بدون الضرورة : وجب تقديم أخفِّهما مفسدة وأقلِّهما ضررًا ...»-؛ كتاب القواعد للحصني، 1/346- ولفظه : «... واحتمال أخف المفسدتين لدفع أعظمها»-؛ مغني ذوي الأفهام (الخاتمة)، ص520، قاعدة 33- ولفظه : «ويجوز ارتكاب أدنى المفسدتين؛ لدفع أعلاهما»-؛ إيضاح المسالك للونشريسي، ص86، قاعدة 45- ولفظه مطابق للفظ المقَّري-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/217؛ ولابـن نجيم، ص111-112- ولفظهما مطابق لنسخة (جـ) عند المؤلف-؛ غمز عيون البصائر، 1/286؛ الفرائد البهية وشرحها : الأقمار المضيئة، ص122-123؛ وشرحها أيضًا : المواهب السنية وحاشية الشرح : الفوائد الجنية، 1/278-281- ولفظ الفرائد :

     **لـكـنـه اسـتـثـنى مهـما يكـن فَـرْدُهُما أعـظـم ضـرًّا فـافـطـن**

     **فـإنــه يُـرتـكـب الـذي يخِـف كـذلك في المـفـسدتين قـد وصف-؛**

     مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص44؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل11/أ-ب؛ منافع الدقائق، ص311، - ولفـظ المجامع كلفظ نسخة (جـ) عند المؤلف إلا أنه قـال : «... روعي **أقلهما** ضررًا ...»!! -؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص14، قاعدة 6- ولفظه كلفظ نسخة (جـ) عـند المؤلف إلا أنه قال: «... تعارضت... »-؛ المجاز الواضح وشرحه: الدليل الماهر، ص207 - ولفظه:

     **فـيـرتـكب الأخـفّ في تـقـابـل ذوو كـراهـة، ومـنع حـاصـل-؛**

     مجلة الأحكام العدلية، مادة 28- ولفظـها مطابـق لنسـخة (جـ) عند المؤلف-؛ شرح المجلة لسليم رستم، 1/32؛ ولعلي حيدر، 1/37؛ وللأتاسي، 1/69-70؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص201-202؛ مجلة الأحكام الشرعية للقاري، ص97، مادة 112- ولفظه مطابق للفظ ابن رجب-؛ رسالة في القواعد الفقهية للشيخ السعدي، ص22، البيت 14- ولفظه:

     **وضـده تــزاحـم الـمـفـاسـد يـرتـكب الأدنى مـن الـمـفاسـد-؛**

     قواعد الفقهية للمجدِّدي، ص56، قاعدة 19- ولفظه مطابق لنسخة (جـ) عند المؤلف-؛ المدخل الفقهي العام، 2/984، فقرة 592؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص204- وقد ذكر لفظ الونشريسي-؛ الوجيز، ص203-205؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/229-231، 3/268-269 - كلاهما للدكتور البورنو، وقد ذكر فيهما اللفظ الوارد في نسخة (جـ) عند المؤلف وألفاظًا أخرى-؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص525-538 - وقد ذكر لفظين ثانيهما : «إذا تعارضت المفسدتان : قدم الأخف منهما»-؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص527-533- وقد ذكر لها عدَّة ألفاظ منها ما جاء في نسخة (جـ) عند المؤلف-؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان، ص793- ولفظه كلفظ نسخة (جـ) عند المؤلف-؛ المبادئ الفقهية، ص25؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص33، قاعدة 21؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص61-62.

     وقد سبق أن أشار المؤلف عرضًا إلى قاعدة تطابق هذه القاعدة في المعنى، وهي: «يختار أهون الشرين» - وذلك ص210 (ل2/ب)-، كما سيأتي الحديث استقلالاً عن قاعدة قريبة منهما، وهي: «الأشد يزال بالأخف»- وذلك ص312 (ل10/أ)، قاعدة 24-. [↑](#footnote-ref-715)
716. () نهاية 5/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-716)
717. () في (جـ) : «بالركوع والسجود». وهذا الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم). [↑](#footnote-ref-717)
718. () في (د) : «الصلوات». [↑](#footnote-ref-718)
719. () جاء في مصدر هذه العبارة وهو أشباه ابن نجيم : «في التطوع على الدابة». [↑](#footnote-ref-719)
720. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص111، مع اختلاف يسير، سبق ذكر أهمه في بعض الهوامش السابقة.

     وانظر : شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل11/أ؛ منافع الدقائق، ص311؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص56؛ الوجيز، ص203؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/231؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص532. فجميعهم وافقوا المؤلف في تخريج هذا الفرع على القاعدة. [↑](#footnote-ref-720)
721. () في (د) : « هذا ». [↑](#footnote-ref-721)
722. () وذلك ص 134. [↑](#footnote-ref-722)
723. () نهاية 6/أ من (د). [↑](#footnote-ref-723)
724. () هذه القاعدة من القواعد المشتركة بين علمي أصول الفقه والقواعد الفقهية؛ فهي بالنظر إلى تعلقها بالأدلة الشرعية المتعارضة، وكيفية الترجيح بينهما : تُعدّ قاعدة أصولية.

     وهي بالنظر إلى تعلقها بفعل المكلف - من جهة أن تصرفه اجتمع فيه دليلان، أحدهما مُبيح، والآخر محرِّم، من هذه الجهة : تعد قاعدة فقهية.

     والصيغة التي ذكرها المؤلف للقاعدة تحكي رأي جمهور الأصوليين والفقهاء القائلين بترجيح الحاظر على المبيح.

     وهناك قولان آخران :

     **أحدهما** : يُرجح المبيح على الحاظر.

     وهو اختيار القـاضي عبد الوهـاب في التلخيـص - كما أفاد ذلك صاحب البحر المحيط - وأحمد بن حمدان الحنبلي - كما عزاه إليه صاحب شرح الكـوكب الـمـنـيـر - وأبو الفـرج المـالـكي - كما في شرح تنقيح الفصول - وغيرهم.

     **الثاني** : يتساويان.

     وهو قول عيسى ابن أبان الحنفي وأبي هاشم المعتزلي - كما أفاد ذلك البخاري في كشف الأسرار - وهو اختيار الباجي المالكي والغزالي وغيرهم.

     ونظرًا لأهمية هذه القاعدة لا تكاد تجد كتابًا في العلمين المذكورين إلا تكلم عنها:

     **فمن الكتب الأصولية التي اعتنت بها** :

     العدة، 3/1041-1044؛ المنهاج في ترتيب الحجاج، ص233-234، فقرة 532؛ شرح اللـمع، 2/662؛ التبصرة، ص484؛ أصول البزدوي وشرحه: كشف الأسرار، 3/191-197؛ أصول السرخسي، 2/20-21؛ المستصفى، 2/398؛ التمهيد لأبي الخطاب، 3/214-217؛ الـمحصول، 2/468-469؛ روضة الناظر، 3/1035؛ الإحكام للآمدي، 4/269؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد وحاشية التفتازاني، 2/314-315؛ شرح تنقيح الفصول، ص417-418؛ المنهاج وشرح الأصفهاني له، 2/806-807؛ المغني للخبازي، ص228؛ شرح مختصر الروضة، 3/729-730؛ المسودة، ص312؛ مجموع الفتاوى، 20/262؛ التوضيح والتلويح، 2/107-108؛ البحر الـمحيط، 6/170-172؛ تشنيف المسامع، 3/529؛ شرح المحلي لجمع الجوامع (مع حاشية البناني)، 2/369؛ التحرير وشرحه : تيسير التحرير، 3/144؛ شرح الكوكب المنير، 4/679-680؛ حاشية الإزميري على مرآة الأصول، 2/383؛ مسلّم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، 2/206؛ التعارض والترجيح للبرزنجي، 2/209-212؛ وللدكتور الحفناوي، ص362-366.

     **ومن كتب القواعد الفقهية التي اعتنت بها** :

     الأشباه والنظائر لابن السبـكي، 1/117-119، 380-381؛ المنثور، 1/125، 337؛ القواعد للحصني، 2/90-94؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، 2/577-582؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/269؛ ولابن نجيم، ص134-144؛ قـواعد الفـقـه له أيضًا، ص100-101، قاعدة 37؛ الفرائد البهية وشرحاها: الأقمار المضيئة، ص144-158؛ والمواهب السنية ومعها حاشيتها : الفوائد الجنية، 2/51-95؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص44؛ شرح العلائي لها، ل9/أ-ب؛ منافع الدقائق، ص307؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص178؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص55، قاعدة 14، وص114، قاعدة 285؛ القواعد الفقهية للـدكتـور علي الندوي، ص171، 177، 245، 309، 334؛ القواعد والضوابط المستخلـصـة له أيـضًا، ص132؛ الوجيز، ص209؛ مـوسوعة القواعد، 1/421-423؛ قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف لِـ د. محمد الروكي، ص274-275؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية للدكتور سعود الغديان، ص718.

     وكما وردت في كتب أصول الفقه وقواعده **وردت أيضًا في مقام التعليل في عدّة كتب من كتب الفقه، منها:**

     المبسوط، 3/157، 4/99، 103، 11/231؛ شرح السّير الكبير، 5/1800، نهاية فقرة 3591؛ فتاوى قاضي خان، 1/328، 3/362؛ الكافي شرح الوافي، القسم الأخير، ص1966، 2369؛ المحيط البرهاني، ق3، ص16؛ البحر الرائق، 2/304. [↑](#footnote-ref-724)
725. () في (جـ) : « تعارضا ». [↑](#footnote-ref-725)
726. () هذا تعليل بقاعدة وردت في كثير من كتب أصول الفقه وقواعده:

     **فمن كتب الأصـول**:

     العـدة لأبي يعلى، 4/1238؛ الإحكام لابن حـزم، 1/52؛ شرح اللمع، 2/977؛ التمهيد لأبي الخطاب، 4/269؛ روضة الناظر، 1/197؛ الإحكام للآمدي، 1/130؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضـد، 1/218؛ كشف الأسـرار شـرح المنار، 2/590؛ المسودة، ص474؛ مجموع الفتاوى، 21/535، 591، 615، 617؛ البحر المحيط، 1/ 154؛ تيسير التحرير، 2/167.

     **ومن كتب القواعد الفقهية** :

     المـنـثور للزركشي، 1/176؛ مغني ذوي الأفهام (الخاتمة)، ص520، قاعدة 24؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/166؛ ولابن نجيم، ص21، 87؛ غمز عيون البصائر، 1/336؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضيئة، ص89؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 1/205؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص191؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص59، قاعدة 33؛ رسالة في القواعد الفقهية للشيخ عبد الرحمن السعدي، ص27، 29، البيت 19، و22؛ المدخل الفقهي العام، 2/1082، فقرة 689؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص121-122، 143؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيـسى، ص346؛ الوجيـز، ص129؛ مـوسوعة القواعد الفقهية، 2/115؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص126؛ القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية، ص193. [↑](#footnote-ref-726)
727. () كون المحرِّم ناسخًا للإباحة الأصلية غير مسلم؛ لأن النسخ رفع لحكم ثابت بخطاب متقدم، والإباحة الأصلية ثابتة بالعقل؛ فلا يسمى رفعها نسخًا. انظر : المستصفى، 1/107؛ كشف الأسرار، 3/298. [↑](#footnote-ref-727)
728. () الأشباه والنظائر لابن نـجيم، ص134، مع اختلاف يسير جدًّا، ومن ذلك أن ابن نجيم قال في آخر العبارة : «لكونه على وفق الأصل».

     وانظر الفرع المذكور في : المنـثور، 1/125؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/252.

     أما التعليل المعزو إلى الأصوليين: فهو مذكور في كثير من كتب الأصول عند الحنفية، منها: أصول البزدوي وشرحه: كشف الأسرار، 3/192-193؛ أصول السَّرْخَسي، 2/20-21؛ المغني للخبازي، ص228؛ التنقيح وشرحه : التوضيح، 2/107؛ التحرير وشرحاه: التقرير والتحبير، 3/10؛ وتيسير التحرير، 3/144.

     إذا عُلم مَن ذكر هذا التعليل فقد جاء في هامش (جـ) **اعتراض** عليه ونصه : «اعلم أن قولهم: الأصل في الأشياء الإباحة. ليس بمعنى الإباحة التي هي من أقسام الأحكام الشرعية؛ بل بمعنى أنه لم يعلم حكم بإباحة ولا حرمة - كما حققه صاحب (التوضيح)- فعلى هذا : إذا قدم المحرم لا يوجد نسخًا [هكذا بالنصب!]؛ لعدم سبق حكم ما، فتأمّل. فالتعليل عليل والمعلل كليل والله الهادي. لمحرره».

     ويمكن أن **يجاب** عن هذا بما يأتي : -

     **1**- إن جل الأصوليين الذين ذكروا هذا التعليل لم يبيّنوا أنّ مرادهم بالإباحة هذا المعنى المذكور في الاعتراض، فهذا إلزام لهم بمصطلح لم يتعارفوا عليه.

     **2** - لو سلم بأن المراد بالإباحة هو المعنى المذكور : لما كانت هناك فائدة من قولهم : «الأصل في الأشياء الإباحة»؛ لأنه إذا كان المقصود من الإباحة : ما لم يُعلم له حكم بإباحة ولا حرمة، فهذا يعني أن معنى قولهم هو : أن الأصل في الأشياء أنه لا يعلم لها حكم بإباحة ولا حرمة ! فلم يخرجوا بقولهم - على هذا المعنى - عن صورة المسألة (وهي ما لم يعلم له حكم بإباحة ولا حرمة فما حكمه ؟) وإذا لم يخرجوا عن صورة المسألة : فلا يكون لقولهم فائدة!.

     **3** - وبغض النظر عن الجوابين السابقين، فإن أصل الاعتراض مستفاد من (التوضيح في حلّ غوامض التنقيح)- 2/107-، وقد بين صاحب (التوضيح) أنه «يمكن إتمام الدليل المذكور على وجه لا يرد عليه هذا النظر. وهو أنه إذا انتفع المكلف بشيء قبل ورود ما يحرمه أو ما يبيحه، فإنه لا يعاقب بالانتفاع به؛ لقوله تعالى ...: [من الآية رقم (29) من سورة (البقرة)]، فإن هذا الإخبار يدل على أن الإنسان إن انتفع بما في الأرض قبل ورود محرمه أو مبيحه لا يعاقب. ثم لاشك أنه إذا ورد المحرِّم : فقد غير الأمر المذكور (وهو عدم العقاب على الانتفاع)، ثم إذا ورد المبيح: فقد نسخ ذلك المحرم، فيلزم هنا تغييران؛ وأما على العكس : فلا يلزم إلا تغيير واحد. فاندفع الإيراد المذكور بهذا التقرير، فتقرّر الدليل بهذا الطريق ...».

     **4** - ثم هناك أدلـة أخرى للقاعدة غير هذا التعليل، من أبرزها قول النبي : «الحلال بيّن، والحرام بيّن، وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام... ».

     أخرجه البخاري بنحوه، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، 1/28، ح 52.

     ومسلم بلفظه، كتاب المساقات، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، 3/1219-1220، ح 1599. [↑](#footnote-ref-728)
729. () في (أ) و(جـ) : « يوهم ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-729)
730. () نهاية 8/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-730)
731. () في (ب) : «لقلة». [↑](#footnote-ref-731)
732. () في (ب) : «تكثره». [↑](#footnote-ref-732)
733. () في (أ) و(جـ) و(د) : «السالم». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-733)
734. () جاء في هامش (جـ) : «دقّة المصنِّف، وفيه تأمل». [↑](#footnote-ref-734)
735. () نهاية 6/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-735)
736. () «المحرِّم» : زيادة من (د). وهي لابد منها. [↑](#footnote-ref-736)
737. () الهاء زيادة من (ب) و(د). وهي لا بد منها. [↑](#footnote-ref-737)
738. () في (أ) و(جـ) و(د) : «تقديم». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-738)
739. () أي : أن المقصود من **تقديم** المحرِّم : هو جعل مدلوله أغلب وأحق بالتقديم والعمل من مدلول الدليل المبيح، لا أن الدليل المحرّم متقدم في الورود على المبيح؛ لأنه لو كان هذا هو المقصود لتُرك المحرِّم المتقدم في الورود وعمل بالمبيح المتأخر، وهذا عكس المطلوب -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-739)
740. () في (جـ): «الأحكام»، وفي (د): «لأحكامها». وما في (د) هو الأولى، حتى ينسجم هذا اللفظ مع ما جاء في آخر القاعدة (لأعيانها). [↑](#footnote-ref-740)
741. () **معنى القاعدة** :

     إن الأسباب ليست مطلوبة لذاتها؛ بل لما تنتجه من أحكام؛ فإذا تمَّ الوصول إلى الحكم، وحصل اتفاق عليه فقد حصل المطلوب وإن لم يحصل وفاق في السبب الموصل إليه.

     **وقد وردت هذه القاعدة في:**

     مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص44 بلفظ : «الأسباب مطلوبة للأحكام»؛ وانظر : شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل11/ب-12/أ؛ منافع الدقائق، ص311؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/360 - وقد ذكر الأخير أربعة ألفاظ لها-.

     ووردت أيضًا بألفاظ مقاربة للّفظ الذي ذكره المؤلف في بعض **كتب الفقه الحنفي**، منها:

     شرح السـير الكبير، 2/562، 5/1728؛ المـبسوط، 5/ 158، 6/65، 13/24، 18/3، 23، 20/45؛ تبيين الحقائق، 4/254؛ الكفاية شرح الهداية، 3/226؛ الدرر شرح الغرر، 2/365.

     وهذه القاعدة ذكرها صاحب (الكفاية) على أنها تعليل لقاعدة أخرى، وهي : «لا يـبالى باختلاف الأسباب عند سلامة المقصود».

     فقال - في الموضع الآنف ذكره -:«قوله: ولا يبالي باختلاف السبب عند حصول المقصود؛ لأن الأسباب غير مطلوبة لذواتها؛ بل لأحكامها». وقريب من هذه صنيع صاحب المبسوط، 6/65.

     وهذه القاعدة الأخرى سيفردها المؤلف بالحديث، وذلك ص937 (ل79/ب)، قاعدة 193. [↑](#footnote-ref-741)
742. () **القِنُّ في اللغة** : كأنَّه مأخوذ من القِنْية، وهي المِلك. وهو : «عبدٌ مُلِك هو وأبواه ... أو هو الخالصُ العُبُودَة ... أو الذي ولد عندك ولا تستطيع إخراجه عنك» - قاله صاحب القاموس المحيط-.

     **أما في الاصطلاح** : فقد عرّفه أبو حـفص النَّسـفي (ت 537هـ) بأنـه: «الرقيـق الذي لم ينعقدْ له سببُ عِتق».

     **ولتوثيق ما سبق** : فإن المعنى اللغوي مستفاد من : القاموس المحيط، مادة «قنن»، ص1582؛ وانظر: المقاييس في اللغة، مادة «قنّ»، ص852؛ لسان العرب، مادة «قنن»، 13/348-350؛ المعجم الوسيط، مادة «قنّ»، 2/763.

     والمعنى الاصطلاحي مستفاد من طِلبَةِ الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، ص 107؛ وانظر : التعريفات للجرجاني، ص229، رقم 1153؛ الدّرر شرح الغرر، 2/249؛ أنيس الفقهاء، ص152؛ قواعد الفقه للمجدِّدي (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص435. [↑](#footnote-ref-742)
743. () في هامش (أ) : « ما بعته : نفي ». [↑](#footnote-ref-743)
744. () في (ب) : « وفيه »، ويحتمل : « ففيه» كما في باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-744)
745. () في هامش (أ) : « للمقرّ ». [↑](#footnote-ref-745)
746. () في (جـ) : « فيلزمه ». وهذا الأولى؛ لأن الفعل متعدٍّ. [↑](#footnote-ref-746)
747. () نهاية 6/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-747)
748. () في (أ) و(جـ) و(د) : « ذو ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)؛ لأن (ذا) اسم (إن) منصوب وعلامة نصبه (الألف)؛ لأنه من الأسماء الستة. [↑](#footnote-ref-748)
749. () في (أ) و(د) : « عبدٍ »، وفي (ب) و(جـ) : « العبد » بإثبات (أل) التعريف. والتعبير بدونها ركيك؛ لهذا تمَّ إثباتها في الصلب. [↑](#footnote-ref-749)
750. () نهاية 8/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-750)
751. () انظر : المبسوط، 18/23؛ الدرر شرح الغرر، 2/365. [↑](#footnote-ref-751)
752. () ورد معنى هذه القاعدة ضـمنًا في أثناء الحديث عن مثالها الذي ذكره المؤلف في بعض **كتب الفقه الحنفي**، منها:

     الهداية وشرحاها : العناية ونتائج الأفكار، 8/358؛ تبيين الحقائق، 5/16-17؛ الدّرر شرح الغرر، 2/365؛ الدرّ المختار وردّ المحتار عليه، 8/376. [↑](#footnote-ref-752)
753. () نهاية 6/ب من (د). [↑](#footnote-ref-753)
754. () الدرّر شرح الغرر، 2/365، إلا أن في (الدّرر) مزيد توضيح لبعض الألفاظ، ونص (الدّرر) : «أقّر بدار واستثنى بناءها بأن قال : هذه الدّار لفلان إلا بناءها : كانا (أي الأرض والبناء) للمقر له، ولم يصح اسـتـثـناؤه؛ لأن اسم الدار لا يتناول البناء مقصودًا؛ إذ الدار اسم لما أدير عليه الحائط من البقعة، والبناء يدخل تبعًا لا لفظًا؛ ولهذا لو استحق البناء قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن بمقابلته؛ بل يتخيّر المشتري. والاستثناء إنما يكون ممّا يتناوله الكلام نصًّا؛ لأنه تصرف لفظي».

     وانظر المصادر الآنف ذكرها عند توثيق القاعدة. [↑](#footnote-ref-754)
755. () في (د) « كاسـتـثـنـاء ». [↑](#footnote-ref-755)
756. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو قريب من معناه في بعض كتب الفقه وقواعده :

     **فمن كتب القواعد** :

     المنثور للزركشي، 1/162 - ولفظه : «الاستثناء الحكمي هل هو كالاستثناء اللفظي؟»-؛ تقرير القواعد لابن رجب، 1/234، قاعدة 33- ولفظه كالمنثور، إلا أنه زاد عليه: «... أم تغتفر فيه الجهالة بخلاف اللفظي؟»-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/368 - وقد ورد فيها لفظان أحدهما لفظ ابن رجب والثاني مستفاد من المبسوط، وهو كلفظ المؤلف إلاّ أنه قال في آخرها: «... كالاستثناء بالشرط».

     **ومن كتب الفقه** :

     المبسوط، 11/209؛ الكافي شرح الوافي، ق2، ص2338؛ الدُّرر شرح الغرر، 2/320 - ولفظ الأخيرين كلفظ المؤلف-. [↑](#footnote-ref-756)
757. () **المفاوضة في اللغة** : مشتقَّةٌ من (فوض)، والفاء والواو والضاد -كما يقول ابن فارس-: «أصل صحيح يدل على اتّكال في الأمر على آخر، وردّه عليه. ثم يفرَّع فيردّ إليه ما يشبهه»، ومن ذلك ما جاء في (لسان العرب) : «المفاوضة: المساواة والمشاركة، وهي مفاعلة من التفويض، كأنَّ كلَّ واحد منهما ردّ ما عنده إلى صاحبه».

     **أما في الاصطلاح** : «فهي أن يشترك الرَّجلان فيتساويان في مالهما وتصرفهما وديْنهما»- قاله صاحب الهداية-.

     المقاييس في اللغة، مادة «فوض»، ص822؛ لسان العرب، مادة «فوض»، 7/210؛ وانظر: القاموس المحيط، مادة «فوض»، ص839؛ المعجم الوسيط، مادة «فاوض»، 2/706.

     هذا ما يتعلق بالمعنى اللغوي، أما الاصطلاحي فهو منقول من: الهداية، 6/156؛ وانظر : طلبة الطلبة، ص220؛ المغني لابن قدامة، 7/137؛ الدّرر شرح الغرر، 2/319-320؛ التعريفات للجرجاني، ص287؛ مغني المحتاج، 2/212؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه، 3/351؛ ردّ المحتار على الدّر المختار، 6/476؛ معجم المصطلحات الاقتصادية، ص206-207. [↑](#footnote-ref-757)
758. () أي : لأن شراء الطعام أو الكسوة عقد من عقود التجارة. [↑](#footnote-ref-758)
759. () هكذا في (ب). وفي (أ) و(جـ) و(د) : « أنه ». وقد اتفقت جـميع النسخ على تأنيث اللفظ التالي (وهو : مستثناةٌ )؛ لهذا تعيّن تقديم ما في (ب) على باقي النسخ، ولاسيما أنه معتضد بما في مصدر هذه العبارة (وهو الدّرر).

     وعلى هذا يكون المعنى : أن هذه الأشياء كإطعام الأهل وكسوتهم ... تقتضي دلالة الحال كونها من الأمور المستثناة من عقد المفاوضة. [↑](#footnote-ref-759)
760. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يكون». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدُّرر. [↑](#footnote-ref-760)
761. () نهاية 7/أ من (جـ)، مع تكرار (الواو) في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-761)
762. () جلّ ما جاء في شرح هذه القاعدة مذكور في : الدّرر شرح الغرر، 2/320، مع اختلاف في بعض الألفاظ، ولاسيما من أول الشرح إلى قوله: «والقياس». [↑](#footnote-ref-762)
763. () هذه قاعدة أصولية وردت بهذا النص أو نحوه في بعض كتب الحنفية الأصولية، كما وردت في مقام التعليل في كثير من كتبهم الفقهية.

     ووجه كونها أصولية أنّها مرتبطة بمسألتين أصوليّتين :

     **الأولى** : تقدير دلالة الاستثناء على الباقي.

     **الثانية** : حكم الاستثناء المستغرق.

     وكل مسألة منهما حصل فيها خلاف بين الأصوليين :

     ولتحرير محل النزاع فيهما وبيان صلتهما بالقاعدة يقال :

     **المسألة الأولى :**

     حكى ابن الهمام في (التحرير) وغيره اتفاقَ العلماء على أن**:** المستثنى ليس داخلاً في حكم المستثنى منه؛ فلو قال : له عليّ عشرة إلا ثلاثة : فالمقرّ به هو سبعة، لكن ما توجيه دلالة هذا الكلام على سبعة ؟.

     هذا محل النزاع بين العلماء، ولهم فيه ثلاثة أقوال :

     **أولها** : هو قول جمهور الأصوليين القائلين بأن لفظ (عشرة) - في المثال المذكور- أُريد به (سبعة) من باب تسمية الجزء (وهو سبعة) بالكل (وهو عشرة) مجازًا، والقرينة الصارفة هي (إلا) وما دخلت عليه.

     **الثاني** : المراد بعشرة : عشرة باعتبار الإفراد، ثم أخرجت ثلاثة، والإسناد بعد الإخراج، فلم يسند إلا إلى سبعة. وقد اختار هذا ابن الحاجب بقوله : وهو الصحيح، كما اختاره ابن السبكي وغيرهما.

     **الثالث** : المجموع (وهو عشرة إلا ثلاثة) موضوع للدلالة على الباقي (وهو سبعة)، كأنه وضع له اسمان : مفرد (وهو سبعة)، ومركب (وهو عشرة إلا ثلاثة).

     وهذا قول القاضي أبي بكر الباقلاني، وطائفة من الحنفية.

     والذي يظهر أن القول المتمشي مع القاعدة هو القول الثالث؛ باعتبار أن الإستثناء تكلم بالباقي حقيقة، كما يحتمل أن يكون القول الأول باعتبار أن الاستثناء تكلم بالباقي مجازًا.

     إلا أن الأقرب إليها هو القول الثالث، لأن الحقيقة مقدمة على المجاز.

     وقد أفصح عن ذلك صاحب (بدائع الصنائع) -7/209-، حيث قال : «... لأن الاستثناء في الحقيقة تكلّم بالباقي بعد الثُّنْيَا ؛ كأنه قال : لفلان عليّ سبعة دراهم، إلا أن للسبعة اسمان : **أحدهما** : سبعة، و**الآخر** : عشرة إلا ثلاثة ... ». وانظر نحو هذا التوجيه في الدر المختار، 12/190-191؛ وانظر كذلك : التنقيح والتوضيح، 2/21؛ قرة عيون الأخيار، 12/192.

     ومن أفضل من حرّر هذه المسألة من المعاصرين د. أكرم أوزيقان، وذلك في كتابه : الاستثناء عند الأصوليين، ص140-145، وقد وصف القول الأخير بقوله : «والمذهب الثالث ظاهر الضعف». فراجعه إن شئت.

     **أما المسألة الثانية** :

     فقد حكى الرازي والآمدي وابن الحاجب وغيرهم حكوا الاتفاق على بطلان الاستثناء المستغرق، وهذا الاتفاق وإن لم يسلّم به البعض - كالقرافي والزركشي - إلا أن الذي يُهمّ - هنا- أن الحنفية حـملوا هذا الاتفاق على ما إذا كان الاستـثناء بلفظ المستثنى منه أو ما يساويه؛ كـقوله : عـبيدي أحـرار إلا عبيدي، أو ... إلا مماليكي.

     أما إذا كان الاستثناء بغيرهما فخالفوا وقالوا : لا يمنع هذا من جواز الاستثناء؛ كقوله : نسائي طوالق إلا هؤلاء، والمشار إليهن جميع نسائه.

     ووجه ارتباط قول الحنفية هذا بالقاعدة واضح من خلال النظر في شرح المؤلف لها؛ إذْ إن الاستثناء إذا كان تكلّمًا بالباقي فيلزم منه أن يدل اللفظ على أن هناك باقيًا؛ حتى يصدق كون الاستثناء تكلُّمًا به، وهذه الدلالة تمنع استثناء الكلّ بعين لفظ المستثنى منه أو ما يساويه ولكنها -عندهم- لا تمنع من استثنائه بغيرهما؛ لأنه لو حصل استثناء الكلّ بغيرهما فإن هذا ليس لقصور في دلالة لفظ الاستثناء؛ وإنما لأمر خارج (وهو عدم وجود نساء له غير المشار إليهن في المثال المذكور).

     ولو عدتَ إلى القاعدة : فقد وردت بلفظها أو نحوه في عدّة كتب من كتب الفقه الحنفي وأصوله:

     **فمن كتب الأصول** :

     أصول البزدوي وكشف الأسرار، 3/243، 245؛ المغني للخبازي، ص241، 248؛ المنار وشروحه: كشف الأسرار، 2/21؛ وجامع الأسرار للكاكي، 3/834؛ وفتح الغفار، 2/135؛ التنقيح وشرحه : التوضيح، 2/31،21؛ التحرير وشرحاه : التقرير والتحبير، 1/261، 266-267؛ وتيسـير التحرير، 1/294، 300.

     **ومن كتب الفقه** :

     تحفة الفقهاء، 1/377؛ بدائع الصنائع، 4/86، 209، 210، 211؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 8/352؛ والعناية فقط، 9/52؛ فتاوى قاضي خان، 2/151؛ الاختيار لتعليل المختار، 2/132، 133؛ الكافي شرح الـوافي، ق2، ص726؛ تبيـين الحقـائق، 5/13، 14؛ الـدُّرر شرح الغرر، 1/380، 2/270، 363، 364؛ البحر الرائق، 4/247، 7/252؛ الدُّر المختار وردّ المحتار عليه أو قرة عيون الأخيار، 8/373، 12/190.

     كما وردت في طلبة الطلبة، ص152.

     **وانظر كلام الأصوليين في تقدير دلالة الاستثناء على الباقي في الكتب الآتية :**

     أصول السَّرْخسي، 2/40؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد وحاشية التفتازاني، 2/134؛ التنقيح والتوضيح والتلويح، 2/21؛ جمع الجـوامـع وشرح المحلي، 2/45 (مع حاشية العطار)؛ تشنيف المسامع، 2/738-739؛ التمهيد للإسنوي، ص387؛ التحرير مع التقرير والتحبير، 1/258؛ ومع تيسير التحرير، 1/289؛ شرح الكوكب المنير، 3/289؛ مسلّم الثبوت وشرحه: فـواتح الـرحموت، 1/316؛ إرشاد الفحول، 1/523؛ الاستثناء عند الأصوليين للدكتور أكرم أوزيقان، ص140.

     **وانظر كلام الأصوليين أيضًا في حكم الاستثناء المستغرق في الكتب الآتية :**

     المستصـفى، 2/170؛ المحصـول، 1/410؛ روضة الناظر، 2/752؛ الإحكام للآمدي، 2/318؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد وحاشية التفتازاني، 2/138؛ الاستغناء في الاستـثـناء للقـرافي، ص442؛ شرح تنقيح الفصول، ص244؛ جمع الجوامع وشرح المحلي وحاشية العطار، 2/47؛ تشنـيف المسامع، 2/742؛ التمهيد للإسنوي، ص395؛ التحرير وشرحيه: التقرير والتحبير، 1/266؛ وتيسير التحرير، 1/300؛ التنقيح وشرحه: التوضيح، 2/29؛ مسلّم الثبوت وشرحه : فـواتح الرحـموت، 1/323؛ الاستثناء عند الأصـوليـين للدكتور أكرم أوزيقان، ص74.

     **كما وردت هذه المسألة في عدد من كتب الفقه وقواعده، منها :**

     المغني لابن قدامة، 7/3؛ المحيط البرهاني، ق3، ص1448؛ المصفى مختصر المستصفى للنسفي، ل68/ب؛ ترتيب الفروق، 1/239؛ القواعد للحصني، 3/158؛ مختصر من قـواعد الـعلائي، 1/356، 2/471؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 2/674؛ ولابن نجيم، ص 208؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، 3/410. [↑](#footnote-ref-763)
764. () نهاية 9/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-764)
765. () يشـير بهذا إلى قاعدة : «الرجوع من الإقرار باطل»، وسـوف يأتي الحديث عنها استقلالاً، ص725 (ل54/ب)، قاعدة 131. [↑](#footnote-ref-765)
766. () في (أ) و(جـ) : «حرّ». والصحـيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د). علـمًا بأنه جـاء في مصـدر هذه العبارة (وهو الدّرر) : «غلماني **كذا** إلا ...». [↑](#footnote-ref-766)
767. () **الثُّنْـيَا** : اسمٌ من الاستثناء، ومادته «ثني»، والثاء والنون والياء - كما يقول ابن فارس -: «أصل واحد، وهو تكرير الشيء مرّتين، أو جعله شيئين متواليين أو متباينين ... ومعنى الاستثناء من قياس الباب، وذلك أنَّ ذِكره يُثنَّى مرَّة في الجملة ومرَّة في التفصيل ...».

     المقاييس في اللغة، مادة «ثني»، ص188؛ وانظر : لسان العرب، مادة «ثني»، 14/124، 125؛ القاموس المحيط، مادة «ثنى»، ص1636-1637؛ وانظر أيضًا: طلبة الطلبة، ص152. [↑](#footnote-ref-767)
768. () في (د) : « لما ». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-768)
769. () معنى هذا التعليل : أن المستثنى إنما صار كلَّ المستثنى منه؛ لأجل الضرورة؛ إِذ المتكلِّم لا يملك سواهم، أما اللفظ فليس فيه ما يدل على استثناء الكل ... -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-769)
770. () نهاية 6/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-770)
771. () في (أ) و(د) : «لأمـكن». والصحـيح ما تمّ إثـباتـه من (ب) و(جـ)؛ وفاقًا للدّرر والعنـاية؛ لأنه لا معنى لزيادة اللام هنا. [↑](#footnote-ref-771)
772. () في (جـ) : « المستثنى »؛ وفاقًا للدّرر والعناية. [↑](#footnote-ref-772)
773. () في (ب) و(د) : « خارج »؛ وفاقًا للدّرر والعناية. [↑](#footnote-ref-773)
774. () في (د) : « لما ». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-774)
775. () ما أورده المؤلف من بداية شرح القاعدة إلى هذا الموضع مذكور في الدّرر شرح الغرر، 2/363-364، مع اختلاف في الترتيب وبعض الألفاظ؛ وانظر : العناية، 8/353. [↑](#footnote-ref-775)
776. () في (ب) و(د) : « والمعاني». وهذا الأولى ؛ ليناسب الجمع في المقاصد والألفاظ والمباني. [↑](#footnote-ref-776)
777. () في (ب) و(د) : « الألفاظ ». [↑](#footnote-ref-777)
778. () هذه القاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، ص355 (ل15/أ)، قاعدة 34. [↑](#footnote-ref-778)
779. () في (أ) و(جـ) و(د) : « فيـبـتنى ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). وقوله : « فـيـبنى على صحة اللفظ لا على صحة الحكم » ليس في مصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-779)
780. () في (ب) : « تَرى »؛ وفاقًا للعناية. [↑](#footnote-ref-780)
781. () في (ب) « لـو ». [↑](#footnote-ref-781)
782. () نهاية 7/أ من (د). [↑](#footnote-ref-782)
783. () العناية، 8/353-354 - مع اختلاف يسير سبقت الإشارة إلى أهمّه-. [↑](#footnote-ref-783)
784. () **معنى هذه القاعدة :**

     هو أن الشيء إذا كان مبنيًّا على غيره فإن حكمه من جهة الثبوت والاستدامة وعدمهما حكم ذلك الأصل، فإن كان ثابتًا في الأصل فإنه يبقى ثابتًا، وإلا فلا.

     هذا ما يتعلق بمعنى القاعدة.

     **أما توثيقها** :

     فقد وردت بلفظها أو نحوه أو معناه أو قريب من معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

     **فمن كتب القواعد** :

     تأسيسالنظر، ص76 - ولفظه :«الأصل عند محمد أن البقاء على الشيء يجوز أن يعطى له حكم الابتداء، وعند أبي يوسف: لا يعطى له حكم الابتداء في بعض المواضع»-؛المنثور في القواعد، 1/160 - ولفظه: «استدامة بقية الفعل ... على حكم أصله»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص44؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل12/أ؛ منافع الدّقائق، ص311؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص96، قاعـدة 205، وص117، قاعدة 299 - ولفظه الأول : «فيما يستدام : الاستدامة كالإنشاء »-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/382 - وقد ذكر أربعة ألفاظ للقاعدة، آخرها مقارب للفظ المؤلف-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص149 - ولفظه : «الدوام على الفعل له حكم الابتداء»-.

     **ومن كتب الفقه** :

     شرح السِّير الكبير، 4/1510، فقرة 2958؛ المبسوط، 1/188، 3/66، 4/89، 12/58، 82؛ فتاوى قاضي خان، 1/210، 497؛ العناية، 9/46؛ الدّرر شرح الغرر، 2/223.

     يضاف إلى ذلك أن المؤلف ذكر عدّة قواعد معناها قريب من هذه القاعدة، فمنها :

     «البقاء على وفق الثبوت».

     «ما لا يكون لازمًا من التصرفات يكون لدوامه حكم الابتداء».

     « يسقط الفرع إذا سقط الأصل».

     وذلك ص422 (ل22/أ)، قـاعـدة 52، وص1017 (ل91/ب)، قـاعـدة 215، وص1176 (ل114/أ)، قاعدة 262.

     علمًا بأن العلائي في شرحه لقواعد الخادمي صرّح بأن قاعدة : «يسقط الفرع ...» قريبة من هذه القاعدة، حيث قال عقب نص القاعدة: «ويقرب منه ما يقال -آخرًا -: يسقط الفرع إذا سقط الأصل.

     يعنى : استدامة الفرع المبني تعتبر بأصله وأساسه المبني عليه». وتابعه على ذلك صاحب (منافع الدقائق). [↑](#footnote-ref-784)
785. () نهاية 9/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-785)
786. () أي : صحَّ للموهوب له أن يعتق العبد الموهوب بعد رجوع الواهب في هبته وقبل قضاء القاضي له بصحة هذا الرجوع؛ لأن الرجوع لا يثبت - عند الحنفية- إلا بالتراضي أو حكم الحاكم، فالعين الموهوبة قبل ذلك في ملك الموهوب له. [↑](#footnote-ref-786)
787. () نهاية 7/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-787)
788. () في (ب) و(د) : « فيراعا ». وفي الدّرر : «... وهذا دوام علّته». [↑](#footnote-ref-788)
789. () هذا الفرع يمكن إيضاحه بالمثال الآتي :

     لو وهب محمد سعيدًا شيئًا، ثم رجع محمد عن الهبة، وامتنع سعيد عن إرجاع هذا الشيء الموهوب، فهلك هذا الشيء في يد سعيد قبل أن يُرفع الأمرُ إلى القاضي ويصدر فيه حكمًا : لم يضمن سعيد هذا الشيء؛ لأن رجوع الواهب لا يصح إلا بالتراضي بينه وبين الموهوب له، أو بقضاء القاضي بذلك، ولم يوجد أحد هذين الأمرين بعد.

     وبما أنَّ « استدامة الشيء تعتبر بأصله »، والأصل أن سعيدًا يملك الشيء الموهوب بالقبض (إذْ إن هذا الشيء الموهوب لو كان عبدًا –مثلاً- صح إعتاقه، ولو هلك هذا الشيء لم يضمنه ...) : فيدوم هذان الحكمان تبعًا لذلك الأصل، حتى يأتي ما يغيره -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-789)
790. () 9/45-46، فقد جـاء فيها مضمون شرح المؤلف للقاعدة. وانظر : الدّرر شرح الغرر، 2/223 - علمًا بأن ألفاظ المؤلـف قريبة من (الدّرر) وبعيدة عن (العناية)-؛ وانظر أيضـًا : المبسوط، 12/82؛ ردّ المحتار، 4/176؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/383. [↑](#footnote-ref-790)
791. () في (جـ) : « واقعة ». [↑](#footnote-ref-791)
792. () هذه القاعدة مرتبطة بدليل من الأدلة المختلف فيها، وهو (استصحاب الحال)، أو ما عبّر عنه المؤلف عقب القاعدة بـ(ظاهر الحال).

     **والاستصحاب في اللغة:** مشتقٌّ من مادة «صحب»، والصاد والحاء والباء - كما يقول صاحب (المقاييس في اللغة) (ص587)- : «أصل واحد يدلّ على مقارنة شيء ومقاربته». ومن ذلك ما جاء في (لسان العرب) - المادة نفسها، 1/520-: «استصحب الرجلَ : دعاه إلى الصحبة، وكل ما لازم شيئًا فقد استصحبة».

     **أما في الاصطلاح** : فقد عرّفه الأصوليون بتعريفات كثيرة، من أبرزها ما جـاء في كشف الأسرار للبخاري - 3/622- : «هو الحكم بثـبوت أمر في الزمان الثاني، بنـاء عـلى أنه كان ثابتًا في الزمان الأول».

     ولو عدتَ إلى صيغة القاعدة فإنها تمثل رأي أكثر المتأخرين من الحنفية القائلين بأنه : حجة في الدفع لا في الإثبـات. أي : حجة في إبقـاء ما كان على ما كان، ودفع ما يخالفه، لا في إثبات أمر جديد لم يكن ثابتًا.

     **وفي هذا الدليل أقوال أخر، منها :**

     **1-** الاستصحاب حجة مطلقًا. وهذا قول الجمهور، من المالكية والحنابلة وأكثر الظاهرية وجماعة من أصحاب الشافعي، وصاحب الميزان من الحنفية.

     **2-** الاستصحاب ليس بحجة مطلقًا. وهذا قول كثير من الحنفية وجماعة من المتكلمين.

     **وللتوسع في معناه، وأنواعه، وحجيته عند الأصوليين انظر** : المعتمد، 2/884؛ العدة، 4/1262؛ المسائل الأصولية من كتاب الروايتين والوجهين، ص84؛ الإحكام لابن حزم، 5/5؛ أصول البزدوي وشرحه: كشف الأسرار، 3/661؛ أصول السَّرْخسي، 2/223؛ إحكام الفصول، ص613؛ شرح اللمع، 2/986؛ المستصفى، 2/217؛ شفاء الغليل، ص625؛ التمهيد لأبي الخطاب، 4/251؛ ميزان الأصول، 2/932؛ روضة الناظر، 2/504؛ الإحكام للآمدي، 4/132؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد وحاشية التفتازاني، 2/284؛ تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، ص172؛ شرح تنقيح الفصول، ص447؛ الإبهاج في شرح المنهاج، ص168؛ جمع الـجوامع وشرح المحلي وحـاشية البناني، 2/348؛ مفتاح الوصول، ص647؛ التمهيد للإسنوي، ص489؛ التحرير وشـرحه: تيسير التحرير، 4/176؛ شرح الكوكب المنير، 4/403؛ إرشاد الفحول، 2/248؛ مصادر التـشريع لـخلاّف، ص151؛ أدلة التشريع لشيخنا أ.د. عبد العزيز الـربيعة، ص273؛ الأدلة المختلف فيها للدكتور أبـو المكارم، ص 11؛ أصول مذهب الإمام أحمد للدكتور عبد الله التركي، ص415؛ الاستدلال للدكتور العميريني، ص65.

     ومع أن هذه القاعدة أصولية، إلا أنه كَثُرَ استعمال الفقهاء لها فوردت في مقام التعليل لكثير من الأحكام الفرعية في كتبهم، وتبعًا لذلك وردت في كثير من كتب القواعد، وذلك بألفاظ مختلفة يجمعها موضوع (الاستصحاب).

     **فمن كتب القواعد** :

     رسالة الكرخي في الأصول، ص161 (مع تأسيس النظر)؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، 1/13؛ المنثور، 2/287؛ القواعد للحصني، 1/272؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، 2/432، 451، 629؛ مغني ذوي الأفهام (الخاتمة)، ص519، قاعدة 11؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص95؛ منافع الدقائق، ص311؛ شرح المجلة لعلي حيدر، والأتاسي، 1/20؛ قواعد الفقه للمجدِّدي؛ ص89، قاعدة 174؛ المدخل الفقهي العام، 2/1086، فقرة 702؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص148، 261، 453؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص169 (وقد أحال هنا إلى شرح الجامع الكبير للكرْدَرِي، ل236/ب)، 195 (وقد أحال هنا إلى التيسير بمعاني الجامع الكبير للأخلاطي، ل168/ب)، ص484، 490 (وأحال فيهما إلى التحرير، 3/1011، 1012 و2/960، 3/1218، 1222، 5/482)؛ الوجيز، ص108؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/83، 2/103، 4/465.

     **ومن كتب الفقه** :

     شرح مختصر الطحاوي للجصاص، ق2، ص242؛ شرح السير الكبير، 1/321، فقرة 452، و3/968، فقرة 1781؛ المبسوط، 11/46، 16/53؛ شرح الزيادات لقـاضي خان، ص521، 986، 990، 997؛ الهـداية، 6/149؛ المصفى مختصر المستصفى، ل62/ب، الكـافي شرح الوافي، القسـم الأخـير، ص140؛ تبيين الحقائق، 4/199-200، 5/43؛ العناية، 4/117، 7/57، 339؛ فتح القدير، 4/117، 6/149، 7/339؛ الدّرر شرح الغرر، 2/417؛ البحر الرائق، 7/43.

     **وللاستصحاب قواعد أخرى** سوف يأتي الحديث عن بعضها استقلالاً، مثل قاعدة: «الأصل بقاء ما كان على ما كان» و«الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته» و «القديم يترك على قدمه» و «ما ثبت في زمان: يحكم ببقائه، ما لم يوجد المزيل»، ومواضـعها مرتَّبة : ص315 (ل10/ب)، قاعدة 25، وص430 (ل12/أ)، قاعدة 29، وص 883 (ل71/أ)، قـاعدة 176، وص1021 (ل92/ب)، قـاعدة 216. [↑](#footnote-ref-792)
793. () **المفقود** : «هو الغائب الذي لا يدرى حياته، ولا موته»، قاله صاحب فتح القدير، 6/141. [↑](#footnote-ref-793)
794. () في (جـ) : « حكم ». [↑](#footnote-ref-794)
795. () في (جـ) و(د) يظهر أنها : « يحكم ». [↑](#footnote-ref-795)
796. () وافق المؤلفَ في تخريج هذا الفرع على القاعدة كثيرٌ من علماء الأصول والقواعد الآنف ذكر كتُبهم عند توثيق القاعدة، ومن تلك الكتب : أصول السرخسي، 2/224، 225؛ حاشية التفتازاني على شرح العضد، 2/285؛ التحرير وشرحه : تيسير التحرير، 4/178؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص96؛ شرح المجلة للآتاسي، 1/20-21.

     ومن الكتب الأخر : جُمل الأحكام للناطقي، ص258؛ المبسوط، 11/46؛ الهداية وفتح القدير، 6/149. [↑](#footnote-ref-796)
797. () في (أ) و(جـ) : « يقوم ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-797)
798. () وردت هذه القاعدة بعدّة ألفاظ، يجمعها كون إشارة الأخرس تقوم مقام العبارة:

     **فمن كتب القواعد التي وردت فيها** :

     القواعد النورانية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص126؛ المنثور للزركشي، 1/164؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 2/586؛ ولابن نجيم، ص379؛ غمز عيون البصائر، 3/454؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 70؛ شرح المجلة لسليم رستم، 1/49؛ ولعلي حيدر، 1/62؛ وللآتاسي، 1/193؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص351؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص58، قاعدة 28؛ المدخل الفقهي العام، 2/1000، فقرة 610؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص145، 346؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص480، وأحال إلى التحرير، 1/528؛ الوجيز، ص242؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/80، 399؛ الـقواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صـالح السـدلان، ص475؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص605؛ المبادئ الفقهية، ص43؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص54، قاعدة 39؛ وللدكتور الزحيلي، ص73؛ القواعد الكبرى للدكتور العجلان، ص99؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية للدكتور الغديان، ص856.

     **كما وردت في بعض كتب الفقه، منها** :

     بدائع الصنائع، 5/135، 7/223؛ فتاوى قاضي خان، 3/128؛ المنهاج وشرحه: مغني المحتاج، 2/7؛ تبيين الحقائق، 6/218؛ الدّرر شرح الغرر، 2/360، 430؛ الشرح الكبير للدّردير، 3/399. [↑](#footnote-ref-798)
799. () **الأَخْرس** : هو منعقد اللسان عن الكلام.

     **والفرق بينه وبين (معتقل اللسان):** أنَّ إنعقاد لسان الأخرس موجود في أصل الخلقة، بينما معتقل اللسان: انعقادُ لسانِه عارضٌ، حدث له بمرض، أو خوف، أو سقوط من شاهق، أو غير ذلك، وربما زال فانطلق اللسان.

     انظر : القاموس المحيط، مـادة « خرس » ، ص696؛ درر الحـكام شـرح مـجـلة الأحكام، 1/63؛ شرح المجلة للآتاسي، 1/194. [↑](#footnote-ref-799)
800. () في (أ): «العقل». والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر). [↑](#footnote-ref-800)
801. () والمعنى : « إذا استدام الاعتقال في إنسان حتى موته : فإقراره قبل موته بإشارته المعروفة يكون معتبرًا، كما لو كان أخرس أصليًا » - قاله علي حيدر في درره، 1/63-.

     ولصاحب (بدائع الصنائع) -5/135- رأي ثالث؛ وهو تقدير الامتداد بما «إذا دام به حتى وقع اليأس من كلامه، فصارت الإشارة مفهومة، فيلحق بالأخرس الأصلي». [↑](#footnote-ref-801)
802. () في (ب) : « كأخرس ». [↑](#footnote-ref-802)
803. () **الزَّيْلَعِي** : هو عثمان بن علي بن مِحْجَن بن يونس، أبو عمر الزيلعي الحنفي (ت743هـ). والزيلعي نـسـبةً إلى « زَيْلَع »، وهي بلدة بساحل بحر الحبشة.

     اشتهر بالفقه فألف فيه -على مذهب الحنفية- عدة مؤلفات منها : شرح الجامع الكبير للشيباني، وشرح المختار للموصلي، ومن أشهرها : تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للنسفي، «وهو شرح معتمد مقبول، وهو المراد بالشارح في (البحر الرائق)» -قاله اللكنوي في الفوائد البهية، ص115-.

     انظر: الـجواهـر المـضيّة، 2/519-520، رقم 925؛ تاج التـراجم، ص144، رقم 162؛ هدية العارفين، 1/655؛ معجم المؤلفين، 2/365، رقم 887؛ وانظر أيضًا : معجم البلدان، 3/185. [↑](#footnote-ref-803)
804. () وذلك في كتابه (تبيين الحقائق)، 6/218، علمًا بأن القاعدة وشرحها -بما فيه قوله : «ذكره الزيلعي»- مذكور بنصه في الدّرر شرح الغرر، 2/430.

     وقد صرح الزيلعي بأن تحديدها بسنة هو قول التمرتاشي، وكونها إلى الموت هو رواية عن الإمام أبي حنيفة، والتفريق في الحكم بين الأخرس الأصلي ومعتقل اللسان على النحو الذي ذكره المؤلف مذكور أيضًا في أشباه ابن نجيم وفي شروح المجلة الآنف ذكرها عند توثيق القاعدة. [↑](#footnote-ref-804)
805. () نهاية 7/أ من (ب)، وقد جاء في (جـ) : « بالألف »، وليس : « بالأخف ». [↑](#footnote-ref-805)
806. () وردت هذه القاعدة بلفظ : «الضرر الأشد يزال بالأخف»، أو ألفاظ قريبة منه في عدة كتب من كتب الفقه والقواعد.

     **فمن كتب القواعد :**

     إيضاح المسالك للونشريسي، ص134، قاعدة 107 - ولفظه : «إذا اجتمع ضرران أَسْقَطَ الأصغرُ الأكبرَ»-؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص109-111- فقد قال في أثناء حديثه عن قاعدة : الضرر يزال : «تقييد القاعدة أيضًا بما لو كان أحدهما أعظم ضررًا من الآخر : فإن الأشد يُزال بالأخف»-؛ الـمنهـج الـمنـتخب وشرحه للمنجور، ص501-507؛ المجاز الواضح وشرحه : الدليل الماهر، ص203-207 - ولفظا (المنهج) و(المجاز) قريبان من لفظ إيضاح المسالك -؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 27- ولفظها : «الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف»-؛ شرحها لسليم رستم، 1/31-؛ ولعلي حيدر، 1/36-37؛ وللآتاسي، 1/68-69؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص199-200؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص88، قاعدة 165- ولفظه مطابق للفظ المجلة-؛ المدخل الفقهي العام، 2/983-984، فقرة 590؛ القواعد الفقهية للدكتور علي النـدوي، ص313 - 317، 388 - 390؛ القواعد الفقهية لشيخـنا أ.د. صالح السـدلان، ص527-533؛ الوجيز، ص203-205؛ مـوسـوعة القـواعـد الـفـقهـيـة، 1/229 - 231، 3/268 - 269 - وقد ذكر د. علي الندوي ومن بعده لفظ المجلة وألفاظًا أخر-؛ المبادئ الفقهية، ص24؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص32، قاعدة 19؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص60-61.

     **ومن كتب الفقه :**

     كتاب الكافي شرح الوافي، القسم الأخير، ص1780؛ الدر المختار، 9/281.

     وقد سبق أن ذكر الـمـؤلـف قـاعـدتـيـن مـعناهما قريب من هذه القاعدة، وهما: «يخـتار أهون الشرين» و«إذا تعارض المفسدتان روعي أعظمـهما ضررًا بارتكاب أخفهما»، وذلك ص210 (ل2/ب)، وص287 (ل8/أ)، قاعدة 15. [↑](#footnote-ref-806)
807. () في (ب) زيادة : «ضررًا». [↑](#footnote-ref-807)
808. () نهاية 10/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-808)
809. () في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) : «كانت» وهذا الأفصح. [↑](#footnote-ref-809)
810. () أي : قلع البناء أو الغرس. علمًا بأنه جاء في أشباه ابن نجيم : «قلعها». [↑](#footnote-ref-810)
811. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص110 - مع الاختلاف في الكلمتين اللتين سبق بيانهما-.

     وانظر : شرح المنهج المنتخب للمنجور، ص502؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 906؛ شرح المجلة لسليم رستم، 1/502؛ وللآتاسي، 1/69، وشرح قواعدها للزرقا، ص199.

     وكون الغاصب يضمن قيمة الأرض إن كانت أقل من الشجر والبناء : هذا موضع خلاف بين الحنفية، ومن أفضل من حرّره : الشيخ طاهر الأتاسي في شرحه للمجلة - 1/441 - 442 - ومما قال: «أعلم أن المتون قاطبة - إلا (الدّرر)- أطلقت القول : بأن الغاصب يؤمر بالقلع، وردّ الأرض فارغة لمالكها. وقال في (مجمع الأنهر) : إنه ظاهر الرواية لقوله عليه الصلاة والسلام : «ليس لعرق ظالم حق»... وقيّده في (الدرر)، وكذا بعض الشراح كالزيلعي، و(الدر المختار)، ومسكين على (الكنـز)، وغيرهم - بما إذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء والشجر ... قال في (ردّ المحتار): وهذا قول الكرخي. قال في (النهاية): وهو أوفق لمسائل الباب ...». [↑](#footnote-ref-811)
812. () ما بين الـمعقوفـتين: زيادة من (هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-812)
813. () في (ب) : « معذور ». [↑](#footnote-ref-813)
814. () في (أ) : «وقع». والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-814)
815. () في (ب) : « المعذور ». [↑](#footnote-ref-815)
816. () في (أ) : «وقع»، وجاء في هامشها : «وقوع». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-816)
817. () في (د) : «يقومان». [↑](#footnote-ref-817)
818. () هكذا في (ب) وفي باقي النسخ : «هم». والصحيح ما في (ب). [↑](#footnote-ref-818)
819. () يظهر من صنيع المؤلف في مسألة (البناء والغرس في البيع الفاسد) أنه خرّجها على المسألة المتقدمة (وهي : ما لو غصب أرضًا فبنى أو غرس).

     والواقع أن المسألة المتأخرة منصوص عليها عند الإمام أبي حنيفة وصاحبيه وهي محل خلاف بينهم، وقد دلّ كلام الصاحبين على أن البناء والغرس يقلعان مطلقًا!.

     وقد عبر عن ذلك صاحب (الهداية) –6/470-471- فقال: «ومن باع دارًا بيعًا فاسدًا، فبناها المشتري :

     فعليه قيمتها عند أبي حنيفة – رحمه الله-، رواه يعقوب عنه في (الجامع الصغير)، ثم شكّ بعد ذلك في الرواية.

     وقالا : يُنقض البناء، وترد الدار.

     والغرس على هذا الاختلاف».

     فيُفهم من هذا النقل أنَّ أبا يوسف ومحمد يريان أنَّ البناء يُنقض مطلقًا، والغرس يقلع مطلقًا أيضًا.

     وانظر شروح الهداية : العناية وفتح القدير، 6/470-471؛ البناية 6/457. [↑](#footnote-ref-819)
820. () نهاية 8/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-820)
821. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

     **فمن كتب القواعد :**

     الأشباه والنظائر لابن السبكي، 1/13؛ المجموع الـمذهب للـعلائي، 1/303؛ القـواعد للحصني، 1/269؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، 1/176، 2/629؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/152؛ إيضاح المسالك، ص140، قاعدة 114؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص76؛ وشرحه : غمز عيون البصائر، 1/198؛ شرح المنهج للمنجور، ص488؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقـمار المضيئة، ص79؛ والمواهب السنية شرح الفرائد البهية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 1/198؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص44؛ شـرح العلائي لـقواعد الخادمي، ل7/ب، منافع الدقائق، ص311؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 5؛ شرحها لسليم رستم، 1/20؛ ولعلي حيـدر، 1/20؛ وللآتـاسـي، 1/20؛ وشرح قواعدها الفقهية للزرقا، ص87؛ الدليل المـاهر، ص193؛ القواعد والأصول الجامعة للسعدي، ص53؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص59، قاعدة 31؛ المدخل الفقهي العام، 2/968، فقرة 575؛ القواعد الفقهية للدكتور علي النـدوي، ص210، 331، 356، (453)، وانظر منه 177؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص110؛ الوجيز، ص108؛ موسوعة القواعد الفقهية، 2/103؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص113؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص324؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية للدكتور الغديان، ص917؛ القواعد الكبرى للدكتور العجلان، ص59؛ قواعد الفقه الإسلامي للدكتور الروكي، ص189؛ المبادئ الفقهية، ص11؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص17، قاعدة 4؛ وللدكتور الزحيلي، ص51.

     وقد تطرّق الحافظ ابن رجب إلى معنى هذه القاعدة في قواعده - 1/117-، حيث قال في القاعدة الخامسة عشرة : «إذا استصحبنا أصلاً، أو أعملنا ظاهرًا ... وكان لازم ذلك تغيّر أصل آخر يجب استصحابه أو ترك العمل بظاهر آخر يجب إعماله : لم يلتفت إلى ذلك اللازم على الصحيح». وقد تابعه على ذلك القاري في مجلة الأحكام الشرعية، ص79، مادة15.

     **ومن كتب الفقه :**

     المغني، 14/323، 356؛ المحيط البرهاني في الفقه النعماني، ق3، ص1107- ولفظه: «الظاهر في الثابت: البقاء»-؛ الكافي شرح الوافي، ق1، ص163، 1134، 1434- ولفظه الأول: «الأصل في كل ثابت دوامه»؛ وأيضًا القسم الأخير، ص364، 1698، والموضع الأول مطابق للفظ المؤلف، والثاني بلفظ: «الأصل أن ما ثبت يبقى إلى أن يوجد المزيل»؛ المغني لابن قدامة، 14/322- ولفظه: «الأصل بقاء ما كان عليه على ما كان حتى يثبت زواله»-؛ 329؛ العناية، 4/116 - ولفظه: «الأصل بقاء الشيء على ما كان»-.

     وهذه القاعدة تعدّ من قواعد الاستصحاب، وقد سبق الحديث عن قاعدة من قواعده وتوثيقها مفصّلة من كتب الفقه، وأصوله، وقواعده، وذكر بعض قـواعد الاستـصحاب التي تـحدث عنها المؤلف وذلك ص307 (ل10/أ)، قاعدة 22. [↑](#footnote-ref-821)
822. () نهاية 7/ب من (د). و «زيد» لم ترد في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم). [↑](#footnote-ref-822)
823. () في (أ) و(جـ) : «تبينوا» وهذا مـجانب للصواب. والمثال نفسه ورد في شرح العـلائي لقواعد الـخادمي - ل8/أ - وقال هنا: « ... فبرهن زيد على أنه له عليه ألفًا : لم يقبل حتى **بينوا** أنها حادثة بعد الأداء والإبراء».

     **والأَولى منهما** : ما جاء في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) حيث قال: «... **حـتـى يبرهن** ...»، وهذا الأقرب للمعنى؛ لأن زيادة واو الجماعة ليس لها وجه؛ إذ المعنى : أن عمرًا إذا برهن على أدائه للألف أو إبراء زيد له منها وقُبلت بينته، فبرهن زيد على أن له على عمرو ألفًا: لم تقبل بينة زيد حتى يبيّن (أو يـبرهن) أن الألف التي أقرضها لعمرو حادثة بعد أداء عمرو لها أو إبرائه له منها.

     وذلك لأن ذمة عمرو بريئة بعد إثباته للأداء أو الإبراء، فنستصحب هذا الأصل، حتى يبرهن زيد أن الألف حادثة بعدهما؛ لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان.فالذي يدل عليه المعنى أن الفاعل في كلمة «يبينوا» هو زيد، فلا معنى لزيادة واو الجماعة، ولا سيما أنه ليس في المثال ذكرٌ لجماعة على الإطلاق، فلو صحت زيادتها : فإلى أي شيء تعود هذه الواو ؟!. إلاّ أن يقال إن المقصود بالجماعة هنا هم الشهود. فهذا محتمل إلاّ أنه بعيد. [↑](#footnote-ref-823)
824. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص77 - مع اخـتلاف سبقت الإشـارة إليه -؛ وانظر شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل8/أ.

     كما نقل صاحب غمز عيون البصائر - 1/199 - عن (فتح القدير) مثالاً يوافق هذا في المعنى، حيث قال: «في (فتح القدير) : علمنا لزيد على عمرو ألفًا، فأقام عمرو بينته بالأداء، أو الإبراء، فأقام زيد بينته أن عمرًا أقرَّ بألف مطلقًا: لم يثبت بهذا [هكذا بالألف وليس الهاء!] البينة شيء؛ لاحتمال أن الألف الذي أقرَّ به هو الألف الذي علمنا وجوبه، وقامت البينة بإبرائه، فلا تشتغل ذمتّه بالاحتمال». [↑](#footnote-ref-824)
825. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص 78 - مع اختلاف يسير -. [↑](#footnote-ref-825)
826. () في (ب) : « إحصارها ». [↑](#footnote-ref-826)
827. () **ورد في هذه القاعدة لفظ (الذمة)، والمراد بها :**

     «أهلية الإنسان لتحمل عهدة ما يجري بينه وبين غيره من العقود الشرعية.

     **يعني** : الأصل أن الإنسان بريء الذمة من وجوب شيء عليه أو لزومه. وكونه مشغول الذمة بحقٍّ خلاف الأصل». قاله الأتاسي في شرح المجلة، 1/25-26؛ وانظر شرحها لعلي حيدر، 1/22.

     وقد وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

     **فمن كتب القواعد :**

     الأشباه والنظائر لابن السبكي، 1/33 - 37، 218؛ وللسيوطي، 1/155-158؛ ولابـن نجيم، ص78-79؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضيئة، ص81-83؛ والمواهب السنية، وحاشية المواهب : الفوائد الجنية، 1/199- 202؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص44؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل8/ب - 9/أ؛ منافع الدقائق، ص312؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 8؛ شرحها لسليم رستم، 1/23؛ ولعلي حيدر، 1/22-23؛ وللأتاسي، 1/25-27؛ شرح قواعدها الفقهية للزرقا، ص105-115؛ الدليل الماهر، ص230؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص58-59، قاعدة 30؛ المدخل الفقهي العام، 2/970، فقرة 578؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص120، 245، 356؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص110، 480، وأحال في الموضع الثاني إلى التحرير، 3/1218، 1219، 6/696؛ الوجيز، ص116-118؛ موسوعة القواعد الفقهية، 2/108-109؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص120-125؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص327؛ القواعد الكبرى للدكتور العجلان، ص58؛ المـبادئ الفقهية، ص12-13؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص20-21، قاعدة 7، وللدكتور الزحيلي، ص52؛ قواعد الفقه للدكتور الروكي، ص194، -وجميع هذه الكتب أوردت القاعدة بلفظ المؤلف-.

     كما ذكرها المقّري في قواعده، 2/504، قاعدة 265 (مختصرةً)، وذلك في مقام التعليل، حيث قال: «... لأن الأصل البراءة»؛ وأيضًا ذكرها المنجور في شرحه للمنهج المنتخب، ص553، بلفظ: «الأصل البراءة قبل ثبوت التكليف، وعمارة الذمة. والأصل عدم البراءة بعد تحقّق التكليف، وعمارة الذمة».

     **ونظرًا لأهميتها كثر التعليل بها في كتب الفقه، ومن تلك الكتب** :

     المبسوط، 17/29؛ المغني لابن قدامة، 6/525، 14/355، 356؛ الاختيار لتعليل المختار، 2/133؛ الكافي شرح الوافي، القسم الأخير، ص14؛ فتح القدير، 4/227؛ المبـدع، 3/185، 4/27، 7/284، 10/86، 348؛ البحر الرائق، 4/88، مغني المحتاج، 2/287؛ حاشية الدسوقي، 3/405، 406. [↑](#footnote-ref-827)
828. () في (أ) و(جـ) و(د) : «فإذا». والمناسب ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق في المعنى لما جاء في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) حيث جاء فيه : «ولذا». [↑](#footnote-ref-828)
829. () في (د) : «لموافقته»؛ وفاقًا لأشباه ابن نجيم - طبعة دار الفكر الأولى عام 1403هـ - علمًا بأنه جاء في طبعة المكتبة العصرية الأولى عام 1418هـ : «موافقته». [↑](#footnote-ref-829)
830. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص78-79 - مع اختلاف سبقت الإشارة إليه -؛ وانظر: الأشباه والنـظائر للسيوطي، 1/155؛ الأقمار المضيئة، ص81. [↑](#footnote-ref-830)
831. () نهاية 10/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-831)
832. () هكذا جاء في جميع النسخ (بالفاء)، وكذلك في مصدر هذا المثال وهو أشباه ابن نجيم في ثلاث من طبعاته، والمثال نفسه ورد في أشباه السيوطي إلا أنه لم يذكر فيه عبارة : «فالقول للمقّر مع يـمينه». كما ورد المثال بنصِّه في شرح المجلة للأتاسي والوجيز، إلا أنهما قالا : «والقول» فيكون جواب (لو) هو: «قبل تفسيره»، أما قوله: «والقول للمقر مع يمينه» فمعطوف عليه وليس جوابًا.

     وعلى هذا تحمل الفاء - الواردة في جميع النسخ وفي أشباه ابن نجيم على أنها تعليلية، لا أنها واقعة في جواب الشرط؛ فيكون المعنى : لو أقرّ المدعى عليه بحقٍّ، وفسَّر مراده بهـذا الحـق وكان هذا الحقُّ متقوَّمًا : قبل تفسيره؛ لأن القول للمقر مع يمينه - والله أعلم -. [↑](#footnote-ref-832)
833. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص79 -وفي طبعة دار الفكر، ص64، ومع غمز عيون البصائر، 1/203-؛ وانظر : الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/157؛ شرح المجلة للأتاسي، 1/26؛ الوجيز، ص118. [↑](#footnote-ref-833)
834. () في (جـ) : «اثنان»، وهذا الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم). وهو الأولى. [↑](#footnote-ref-834)
835. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص79، إلا أنه قال في آخر العبارة : «وعليه مبنى الإقرار»، بالإضافة إلى الاختلاف المذكور في الهامش السابق.

     وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/157؛ الأقمار المضيئة، ص83.

     **ومسألة (أقل الجمع) من المسائل التي اختلف فيها الأصوليون** :

     وقد بينها القرافي في (شرح التنقيح)، ص236؛ حيث قال: «معنى قول العـلماء : أقل الجمع اثنان أو ثلاثة، معناه : أن مسمّى الجمع مشترك فيه بين رتب كثيرة، وأقل مرتبة يصدق فيها المسمَّى هي :

     - الاثنان، فيصير معنى الكلام : أقل مراتب مسمى الجمع اثنان.

     - أو ثلاثة».

     وللعلماء في هذه المسألة عدَّة أقوال، أشهرها القولان اللذان ذكرهما المؤلف وأشار إليهما القرافي وهما:

     **الأول :** أقل الجمع ثلاثة. وهذا قول الجمهور من الأصوليين والفقهاء.

     **الثاني** : أقلّه اثنان. وهذا قول القاضي أبي جعفر السّمنائي من الحنفية، وبعض المالكية، كأبي بكر الباقلاني وعبد الملك بن الباجشون والباجي، وهو محكي عن الإمام مالك - وقد أفاد هذه النسبة الباجي في إحكامه - كما نسبه إمام الحرمين إلى أبي إسحاق الإسفراييني، وهو اختيار الغزالي في المستصفى، ونسبه ابن النجار إلى بعض الحنابلة.

     **وللتوسع في ذلك انظر** : المعتمد، 1/248؛ إحـكام الفصول للبـاجي، ص153؛ الإشارة للبـاجي أيضًا، ص190؛ البرهان، 1/239، فقرة 251؛ أصول البزدوي وشـرحه : كشف الأسرار، 2/49؛ المستصفى، 2/97؛ بذل النظر، ص148؛ قواطع الأدلة، 1/330؛ تشنيف المسامع، 2/680؛ البـحر الـمحيـط، 3/136؛ شرح الكوكب المنير، 3/144؛ **كما أُفرد للحديث عن هذه المسألة كتاب مستقل** تبلغ صفحاته 363 صفحة، وهو أقل الجمع عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيه لشيخنا أ.د. عبد الكريم النملة. [↑](#footnote-ref-835)
836. () نهاية 7/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-836)
837. () أي : ما عدا أبي يوسف من الثلاثة وهما الإمام أبو حنيفة ومحمد.

     وقد سبق بيان هذا المصطلح عند الحنفية، ص 278، هامش 4. [↑](#footnote-ref-837)
838. () «الغسل» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-838)
839. () انظر : فتح القدير، 1/62 ؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص81. [↑](#footnote-ref-839)
840. ()  من الألفاظ التي وردت في هذه القاعدة لفظ (الصفات)، ويُمثَّل للصفات بالمرض والجنون والبكارة...، والتعبير بها إنما جرى مجرى الغالب، وليس لحصر القاعدة فيها؛ لأن الأمور المستقلة - كالعقود والإتلافات - ليست صفات عارضة، ومع ذلك فهي داخلة في القاعدة. وهذا الذي دعى الأستاذ مصطفى الزرقا -رحمه الله- إلى ترك لفظ (الصفات) المذكور في (المجلة)، واختيار : «الأصل في **الأمور** العارضة العدم».

     و «المراد بالأمور العارضة : ما كان عدمه هو الحالة الأصلية أو الغالبة.

     فيكون العدم هو المتيقَّن ؛ لأنه الحالة الطبيعية، ويكون تغيُّره إلى الوجود عارضًا مشكوكًا فيه»- قاله الزرقا في المدخل، 2/969، فقرة 577، وانظر منه 2/970-.

     هذا ما يتعلق بمعنى القاعدة.

     **أما توثيقها** :

     فقد وردت بلفظ المؤلف أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

     **فمن كتب القواعد** :

     المنثور، 1/320، 3/60؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/162-165؛ ولابن نجيم، ص82-84؛ غمز عيون البصائر، 1/212-217؛ الفرائد البهية وشرحاها: الأقمار المضيئة، ص86-88؛ والمواهب السنية وحاشية المواهب: الفوائد الجنية، 1/203-204- ولفظ المنثور والكتب التي تليه: «الأصل العدم»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص44؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل9/أ؛ منافع الدقائق، ص312- ولفظ المجامع وشرحيه مطابق للفظ المؤلف-؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 9 - ولفظها: «الأصل في الصفات العارضة العدم» (بتأخير لفظ العدم)-؛ شرحها لسليم رستم، 1/22-23؛ ولعلي حيـدر، 1/23-24؛ وللآتـاسي، 1/27-29؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص117-120؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص59، قاعدة 34؛ المدخل الفقهي العام، 2/969-970، فقرة 577-؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص356- ولفظه كلفظ المجلة-؛ الوجيز، ص122-124- وقد ذكر لفظ المجلة والمدخل-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 2/110 - وقد ذكر لفظ المنثور والمجلة والمدخل -؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص338- وقد ذكر لفظ المنثور-؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية لِـ د. سعود الغديان، ص926- وقد ذكر لفظ المدخل-؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص141-145- وقد ذكر لفظ المجلة والمدخل-؛ المبادئ الفقهية، ص13- ولفظه كلفظ المجلة-؛ القواعد الفقهية للدّعّاس، ص19، قاعدة6 ؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص52؛ قواعد الفقه الإسلامي للدكتور محمد الروكي، ص192-193- ولفظ الدعّاس ومن بعده كلفظ المدخل -.

     **ومن كتب الفقه** :

     المغني لابن قدامه، 1/218؛ فتح القدير، 6/334، 352؛ البحر الرائق، 4/24، 6/37؛ مغني المحتاج، 2/155، 287؛ كشاف القناع، 6/288. [↑](#footnote-ref-840)
841. () هكذا في جميع النسخ، بتنكير (زيادة)-. والأسلوب بدون تعريفها بـ (أل) ركيكٌ؛ ويشهد لذلك أن هذا المثال مُستفادٌ من أشباه ابن نجيم، ص69، وقد عرَّف اللفظ الأخير بـ (أل). وتمام كلامه :

     «ومنها : القولُ قولُ الشريك والمضارب (إنه لم يربح)؛ لأن الأصل عدمه. وكذا لو قال : لم أربح إلا كذا؛ لأن الأصل عدم **الزائد**».

     - كذا في طبعة دار الفكر الأولى عام 1403هـ، وفي الأشباه المـطبوعة مع غمز عيون البصائـر -1/213-، أما في طبعة المكتبة العصرية فقد جاء فيها - ص82-: «... والمضارب **إن** لم يربح ...»-

     وانظر هذا المثال في: مـجلة الأحكام العدلية، مادة 9؛ شرحها لسليم رستم، 1/22؛ وشـرح قواعدها للزرقا، ص118؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص59. فقد وافقوا (جميعهم) المؤلف في تخريج هذا المثال على القاعدة. [↑](#footnote-ref-841)
842. () نهاية 8/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-842)
843. () هكذا في (ب). وفي بـاقي النـسخ : «أصل». والصواب هو المثبت من (ب)؛ لأن (أصلاً) اسم أنّ؛ فكان حقُّه الـنَّـصب. [↑](#footnote-ref-843)
844. () هذه قاعدةٌ سيأتي حديث المؤلف عنها استقلالاً، وذلك ص913 (ل76/ب)، قاعدة 183. [↑](#footnote-ref-844)
845. () انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص82؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص120. [↑](#footnote-ref-845)
846. () في هامش (أ) : «الزوج». [↑](#footnote-ref-846)
847. () في أشباه ابن نجيم «وأنكرت». [↑](#footnote-ref-847)
848. () قوله : «إذا أنكر وصول الدين»: ساقط من (د). [↑](#footnote-ref-848)
849. () **ادّعى** : هذه الكلمة لها عدة معانٍ، منها : الزعمُ؛ جاء في (اللسان) : «ادّعيت الشيء : زعمتُه لي، حقًّا كان أو باطلاً».

     ومنها : الطلب والتمني، جاء في (المعجم الوسيط) : «و [ادّعى] الشيءَ : تمنَّاه وطلبه لنفسه».

     والمعنى الثاني هو المراد هنا؛ لأنها لا تزعم النفقة؛ بل تطلبها.

     لسان العرب، مادة «دعا»، 14/261؛ المعجم الوسيط، مادة «دعا»، 1/286. [↑](#footnote-ref-849)
850. () نهاية 11/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-850)
851. () في (د) : «كذا». [↑](#footnote-ref-851)
852. () 1/446. ونصُّ ما جاء في (الخانية): «امرأة ادّعت على زوجها أنه لم ينفق على ولدها الصغير : قالوا: إن كان القاضي فرض عليه نفقة الولد، أو فرض الزوج على نفسه، فادعت المرأة ذلك بعدما مضى مدّة، وأنكر الزوج : حُلِّف. وإلا فلا».

     **والمقصود بالخانية** : فتاوى قاضي خان، نسبةً إلى مؤلفها، وهو حسن بن منصور بن محمود الأُوْزْجَنْدِيُّ الفَرْغانِيُّ، المعروف بقاضي خان (ت 592 هـ).

     وهي من كتب الفتاوى المعتمدة عند الحنفية؛ حيث يقول عنها صاحب (الفوائد البهية) : «انتفعتُ بفتاواه، وهي في أربعة أسفار. معتمدة عند أجلة الفقهاء؛ حتى قال قاسم بن قطلوبغا [ت879هـ] في (تصحيح القُدُوري): ما يصحّحه قاضي خان مقدم على تصحيح غيره؛ لأنه فقيه النفس».

     وهذه الفتاوى ذكر فيها صاحبها جملةً من المسائل التي يغلب وقوعها.

     وترتيبها على ترتيب كتب الفقه الحنفي - كما أفاد ذلك صاحب كشف الظنون- ونظرًا لأهمية الكتاب طبع في وقت مبكّر عدّة طبعات، منها :

     **1**- طبعة : كلكته، عام 1251هـ/1835م.

     **2**- ولكناو، عام 1293 - بهامش الفتاوى السّراجية، لسراج الدين أبو الحسن على بن عثمان الأوشي الفرغاني.

     كما طبع في هامش الأجزاء الثلاثة الأُول من الفتاوى الهندية الطبعات الآتية :

     **3**-**4**- المطبعة الأميرية ببولاق، عام 1282هـ، وعام 1311هـ.

     **5**- المطبعة الميمنية بالقاهرة، عام 1323هـ.

     **6**-**7**- ومن الطبعات المتداولة : طبعة دار إحيــاء التـراث العـربي بـبيروت، عام 1400هـ و 1406هـ.

     الفوائد البهية، ص65؛ كشف الظنون، 2/1227؛ وانظر في نسبة الكتاب للمؤلف : الجواهر المضية، 2/93، رقم 485؛ تاج التراجم، ص82، رقم 89؛ الطبقات السنية، 3/116. [↑](#footnote-ref-852)
853. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص82-83- مع اختلاف يسير جدًّا-. [↑](#footnote-ref-853)
854. () «أقول»: ساقطة من (جـ)، ومكانها بياض. [↑](#footnote-ref-854)
855. () نهاية 8/أ من (د). [↑](#footnote-ref-855)
856. () أي : كون نفقة المرأة واجبة على الزوج. [↑](#footnote-ref-856)
857. () في (أ) و(جـ) : «ينكر»: والـمُثْبَتُ من (ب) و(د) هو الصحيح. [↑](#footnote-ref-857)
858. () «أن» : زيادة من (ب)، وهي لابّد منها. [↑](#footnote-ref-858)
859. () «أن» : زيادة من (ب) أيضًا، وفي (د) : «أنه». وإثبات ما في (ب) هو المناسب. [↑](#footnote-ref-859)
860. () نهاية 8/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-860)
861. () «ترك» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-861)
862. () لعل المعنى : أي نظرًا إلى أن الأصل هو عدم ترك الإنفاق على الصغير؛ لأنه لا يستطيع أن ينفق على نفسه، فلا بد أن ينفق عليه غيره. [↑](#footnote-ref-862)
863. () «لما» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-863)
864. () نهاية 11/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-864)
865. () هذه الكلمة بداية اللوحة 12/أ من (أ) وقد كُتب فوقها وفوق الكلمة التي تليها : «نقول». أي : للدلالة على أن هذا جواب للاستفهام السابق وليس داخلاً فيه. [↑](#footnote-ref-865)
866. () نهاية 9/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-866)
867. () هذه القاعدة عكس القاعدة السابقة؛ فإذا كان الأصل في الصفات والأمور العارضة العدم، فإن عكسها (وهي الأمور الأصلية) الأصل فيها الوجودُ.

     ونظرًا لكونها تخالف تلك القاعدة في الحكم؛ وردت عَرضًا في أثناء شرح تلك عند كثير من العلماء - كابن نجيم، وشرّاح المجلة، وصاحب الوجيز والموسوعة، والروكي …-؛ وذلك لئلا يتوهم أن الصفات الأصلية: حكمها حكم الصفات العارضة.

     وقد نبّه على ذلك ابن نجيم فقال في أشباهه-ص84-: «تنبيه : ليس الأصل العدم مطلقًا، وإنما هو في الصفات العارضة. وأما في الصفات الأصلية فالأصل الوجود. وتفرّع على ذلك …». كما ذكر هذا التـنبيه العـلائيُّ في شرحه لقـواعد الـخادمي، ل9/أ، والـفاداني في (الفوائد الجنية)، 1/204.

     **والفرق بين الأمور الأصلية والعارضة :**

     - أن الأصلية : يكون وجودها في الشيء مقارنًا لوجود هذا الشيء ابتداءً فالأصل : تضمُّنه لها بطبيعته غالبًا؛ كالصحة والحياة والبكارة وسلامة المبيع من العيوب …

     - أما الأمور العارضة : فيكون وجودها في الشيء طارئًا وعارضًا، بمعنى أن الشيء بطبيعته الأصل فيه أنه خالٍ عنها غالبًا؛ كالمرض والموت والعيب وتعلم الصنعة.

     انظر التطرّق لهذه القاعدة مع بيان هذا الفرق في : القواعد الفقهية للزرقا، ص117؛ وأيضًا في : شرح المجلة لسليم رستم، 1/22؛ ولعلي حيدر، 1/23؛ وللأتاسي، 1/27؛ الوجيز، ص122؛ موسـوعة القواعد الفقهية، 2/110؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص142-143؛ قواعد الفقه الإسلامي للدكتور الروكي، ص193.

     كما علَّل بها ابن السبكي في مواضع متعددة من أشباهه، ومن ذلك قوله-1/37-: «لأن الأصل بقاء الحياة».

     وأيضًا علَّل بها ابن الهمام في (فتح القدير) -6/334- حيث قال : «والأصل في هذا أن القول لمن تمسَّك بالأصل، وأن العدم في الصفات العارضة أصل، والوجود في الصفات الأصلية أصل».

     وأيضًا علَّل بها ابن نجيم في (البحر الرائق) -4/25- حيث قال: «… فإن كان الوصف عارضًا : لا يقبل قوله، وإن كان أصلـيًّا : قبل قوله؛ لأن القول قول من يتمسَّك بالأصل». [↑](#footnote-ref-867)
868. () في (د) : « أن ». [↑](#footnote-ref-868)
869. () وهذا وجه الاختلاف بين هذا المثال والذي قبله، ففي الأَمَة : القول قول البائع، وهنا : القول قول المشتري. [↑](#footnote-ref-869)
870. () في (جـ) و(هـ) و(و) : «الصفات». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-870)
871. () هكذا في (ب) و(و)، وفي باقي النسخ : «العارضية». والمثبت هو الصحيح، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-871)
872. () لعل معنى هذا التعليل : أي لكون جنس الخَبْز أو الكتابة، من جنس الصفة العارضة. وبهذا يسلم إفراد الضمير في قوله «لكونها» وإفراد «الصفة»، يسلمان من الإشكال. علمًا بأنه جاء في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم): «لكونهما من الصفات العارضة».

     ونص هذين المثالين في أشباه ابن نجيم - ص84- : «وتفرع على ذلك أنه لو اشتراه على أنـه خباز، أو كاتب، وأنكر وجود ذلك الوصف : فالقول له؛ لأن الأصل عدمهما؛ لكونهما من **الصفات العارضة**.

     ولو اشتراها على أنها بكر، وأنكر قيام البكارة، وادّعاه البائع : فالقول للبائع؛ لأن الأصل وجودها؛ لكونها صفة أصلية. كذا في (فتح القدير) من خيار الشرط». والموضع المحال إليه في (فتح القـدير) هو 6/334؛ وانظر شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل9/أ؛ منافع الدقائق، ص312. [↑](#footnote-ref-872)
873. () وجه الاختلاف بين هذين المثالين كَوَجْهِ الاختلاف بين الأوَّلين، ففي الثالث : القول قول البكر؛ لأن البكـارة صـفـة أصلـية، فالأصل وجودها، وفي الرابع : القول قول المولى؛ لأن الخَبْزَ صفة عارضة، فالأصل عدمها.

     وهذان المثالان مستفادان من أشباه ابن نجيم -ص84- وقد قال عقبهما: «وتمام تفريعه في شرحنا على (الكـنـز)، في تعليق الطلاق، عند شرح قوله : «وإن اختلفنا في وجود الشرط»».

     وبالرجوع إلى هذه الإحالة من (البحر الرائق) تمَّ الوقوف على عدة أمثلة يمكن أن تندرج تحت هذه القاعدة، وقد نـقل فيه -عن الكافي- مثـالين قريـبـيـن من المثال الثالث والرابع إلا أنه خالف في الحكم فجعل القول قول المولى فيهما معًا.

     وتمام كلامه -4/26-: «ولو قال : كلُّ أمة لي بكر أو ثيب ... أو خبّازة أو غير خبازة فهي حرّة. ثم أنكر هذه الأوصاف : **فالقول له**؛ لأنه أوجب العتق بوصف خاص، ثم أنكر وجود ذلك الوصف، فكان القول قوله».

     فهو هنا جعل القول قول المولى وليس البكر مع أنها متمسكة بالأصل وهو بقاء البكارة؛ وذلك لأن إنكاره لهذه الصفة يتضمّن إنكار الإعتاق أصلاً فيكون قد تمسك بأصل آخر وهو عدم الإعتاق، فيستصحب هذا الأصل ويحتج به في عدم إثبات العتق؛ لأن الاستصحاب في الدفع : يُعدُّ حجةً - على ما هو مقرّر عند المتأخرين من الحنفية، وقد سبق بيانه مفصلاً، ص307 (ل10/أ)، قاعدة 22.

     وكون إنكار المولى للبكارة : إنكارًا للعتق أصلاً، هذا المعنى صرَّح به أيضًا صاحب (البحر الرائق) - 4/25- حيث جاء فيه نقلاً عن (الكافي): «... وإن أوجب العتق بلفظ خاص، ثم أنكر وجود ذلك الوصف : فالقول قوله؛ لأنه ينكر الإعتاق أصلاً ...».

     هذا ما يـتعـلق بتوجيه ما جاء في (البـحـر الرائـق). وهو وارد على ما ذكره المؤلف وما جاء قبله في أشباه ابن نجيم أيضًا. [↑](#footnote-ref-873)
874. () وردت هذه القاعدة في كثير من كتب الفقه وقواعده:

     **فمن كتب القواعد** :

     المنثور في القواعد، 1/174-176- ولفظه : «الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن»-؛ مختصر من قـواعـد العـلائي وكلام الإسنـوي، 2/629-630- ولفظه مطابق للمنـثـور إلا أنه قال: «... زمـان»-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/165-166- ولفظه كالمنـثور-؛ وأشباه ابن نجيم، ص84-87؛ وشرحه : غمز عيون البصائر، 1/217-223؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضيئة، ص88-89؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 1/204-205- ولفظ الفرائد :

     **والأصـل فـي الـحـادث أن يـقـدرا بـأقـرب الـزمـان فـيمـا قـررا-؛**

     الفرائد البهية للحمزاوي، ص74-75، قاعدة 103- ولفظه: «الحوادث تضاف إلى أقرب الأوقات»-؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 11؛ شرحها لسليم رستم، 1/24؛ ولعلي حيدر، 1/25-26؛ وللأتاسي، 1/32-34؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص125-131؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص58، قاعدة 29؛ المدخل الفقهي العـام، 2/970-972، فقرة 579؛ القواعد الفقهية للـدكتور الندوي، ص148، 245، 343، 391 – وقد أحال في ص 343 إلى شرح الصدر الشهيد لأدب القاضي للخصاف، 2/414، كما أحال في ص391 إلى المجلة ولفظها مطابق للفظ المؤلف-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص147، 486 - ولفظه في الموضعين : «الحادث يحال بحدوثه إلى أقرب الأوقات»، وأحال في الموضع الثاني إلى سبعة مواضع من التحرير-؛ الوجيز، ص125؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/83، 2/112، كلاهما للدكتور البورنو - وقد ذكر فيهما عدة ألفاظ للقاعدة منها لفظ المؤلف-؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص146-152؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور الغديان، ص887؛ قواعد الفقه الإسلامي للدكتور الروكي، ص194؛ القواعد الكبرى للدكـتور العجـلان، ص57-58؛ المـبـادئ الفقهية، ص14؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص21-22، قاعدة 8؛ وللدكتور الزحيلي، ص52-53.

     **ونظرًا لأهميتها وردت في مقام التعليل في كثير من كتب الفقه**، وذلك بلفظ المؤلف أو ألفاظ مقاربة له، ومن ذلك:

     شرح السير الكبير، 1/357، فقرة 532، و3/967، فقرة 1778، و5/1728، فقرة 3444؛ المبسوط، 14/178، 16/161-162؛ شرح الزيادات لقاضي خان، ص654؛ الهداية وشرحاها: العناية وفتح القدير، 7/339، 340؛ جامع الفصولين، 1/190؛ فتح القدير، 7/362؛ تبيين الحقائق، 4/199-200؛ 6/223؛ الدّرر شرح الغرر، 2/345، 417؛ البحر الرائق، 7/43.

     **وهذه القاعدة** : تشبه القاعدة 27، المذكورة ص322 (ل11/أ)، وهي : «الأصل العدم في الصفات العارضة»، تشبهها من وجه، وتخالفها من وجه. **ووجه التشابه:** هو أن الحادث الذي هو موضوع البحث هنا : هو الشيء الذي كان غير موجود ثم وجد، فهو من الصفات العارضة أيضًا. **ووجه الاختلاف:** هو أن تلك القاعدة يحتاج إليها عند الاختلاف في ذات الصفة وجودًا وعدمًا. أما الوصف الحادث هنا فهو متفق على وجوده، والاختلاف إنما هو في زمن حدوثه.

     فإذا كان القول هناك : قول من ينفيه، فالقول هنا قول من يضيفه إلى أقرب الأوقات إلى الحال. – انظر : شرح المجلة للأتاسي، 1/32؛ ولعلي حيدر، 1/25-.

     والوجه في كون «الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته» هو : أن الوقت الأقرب قد اتفق الطرفان على وجود الحادث فيه، وانفرد أحدهما بدعوى وجوده قبل ذلك، فعلى هذا المدعي أن يثبت دعواه لهذه الزيادة في الوقت، وإلا فيضاف الحادث إلى الوقت الذي اتفق الطرفان عليه؛ لأنه المتيقن، وما زاد عليه مشكوك فيه و«اليقين لا يزول بالشك».- انظر: شرح القواعد للزرقا، ص125؛ المدخل الفقهي العام، 2/971؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص146-. [↑](#footnote-ref-874)
875. () الأشبـاه والنظائر، ص86- إلا أنه قال في أخر المثال: «... فالقول لهم»-؛ وانظر : الحاوي القدسي، ل98/ب (باب القضاء بالظاهر)؛ الـهـداية وشرحيها : العناية وفتح القدير، 7/340؛ تبيين الحقائق، 4/200؛ الدُّرر شرح الغرر، 2/417؛ البحر الرائق، 7/43. [↑](#footnote-ref-875)
876. () نهاية 8/ب من (د). [↑](#footnote-ref-876)
877. () في (ب) : «وقالت». وهذا الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم)، حيث جاء فيه : «... **وقالت** الورثة : أسْلمَتْ قبل موته ...». [↑](#footnote-ref-877)
878. () نهاية 12/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-878)
879. () **زُفَر** : هو زُفَر بن الهُذيل بن قيس، أبو الهذيل العَنْبَري البصري (110هـ - 158هـ).

     وهو صـاحـب الإمـام أبي حنيفة، وقد خلفه في حلقته بعد موته، وكان الإمام يقول فيه: هو أقيس أصحابي.

     وقد اشتغل أولاً بعلم الحديث، ثم غلب عليه الفقه والقياس.

     وتولى قضاء البصرة، وبها توفي وله ثمان وأربعون سنة.

     من تصانيفه : المقالات (في مقالات الفرق)؛ ومجرّد في الفروع.

     انظر : الجواهر المضيّة، 2/207-209، رقم 596؛ تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة، ص104؛ تاج التراجم، 102-103، رقم 113؛ مفتاح السعادة، 2/224-225؛ الطبقات السنية، 3/254-255، رقم 879؛ كشف الظنون، 2/1782؛ الفـوائد البهيـة، ص75-77؛ هدية العـارفين، 1/373؛ الإمام زفر وآراؤه الفقهية، 1/49-102. [↑](#footnote-ref-879)
880. () الأشباه والنظائـر لابن نجيم، ص85 - مع اختلاف سـبـقت الإشـارة إليه -.

     وممن قال بأن القول للورثة : الإمام أبو حنيفة :

     فقد جاء في (الجامع الصغير) - ص396-:«محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة (رضي الله عنهم) : في نصرانيٍّ مات، فجاءت امرأته مسلمةً، فقالت : أسلمتُ بعد موته. وقالت الورثة : أسلمَتْ قبل موته: فالقول قول الورثة».

     كما ورد التصريح بأن القول للورثة في : الهداية وشرحيها : العناية وفتح القدير، 7/339؛ الحاوي القدسي، ل98/ب، (باب القضاء بالظاهر)؛ كنز الدقائق وشرحيه : تبيين الحقائق، 4/199؛ والبحر الرائق، 7/43؛ الغرر وشرحه: الدّرر، 2/417؛ شرح المجلة للأتاسي، 1/21 - وقد صرّح الأخير بأن هذا قول الثلاثة [أبي حنيفة وصاحبيه].

     أما القول المنسوب إلى زُفَرْ ، فهو معزوّ إليه أيضًا في الهداية والعناية وفتح القدير، 7/339؛ العناية ونتائج الأفكار، 8/252؛ تبيين الحقائق، 4/199-200؛ البـحر الرائق، 7/43؛ غمز عيون البصائر، 1/219؛ شرح المجلة للأتاسي، 1/21؛ موسوعة القواعد الفقهية، 3/233. [↑](#footnote-ref-880)
881. () هكذا في (ب). وفي باقي النسخ : «تحكم». والمثبت من (ب) هو الصحيح، وهو الموافق لجميع المصادر المذكورة في نهاية الهامش السابق. [↑](#footnote-ref-881)
882. () جميع من ذكروا قولَ زفر - في الهامش قبل السابق- ناقشوه وأوردوا في أثناء المناقشة هذا الأصل، كما ورد في : أشباه ابن نجيم، ص85؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 1683، 1776؛ شرحها للأتـاسـي، 1/20؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص484 - وقد أحال إلى التحرير، 4/1254-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 3/232-233 ولفظ الأخيرين: «تحكيم الحال واجب في كل أمر أشكل في الماضي».

     وسوف يفرد المؤلف هذه القاعدة بلفظ: «الحال تدل على ما قبلها»، وذلك ص632 (ل45/أ)، قاعدة 110.

     و «**تحكيم الحال يعني** : جعل الحال الحاضر الموجود أثناء مرافعة الخصمين الدالِّ والشاهدِ لأحد الطرفين : حَكَمًا. [و] هو من قبيل الاستصحاب، ويدعى : (استصحاب الحال في الماضي)، أو (الاستصحاب المقلوب)» - قاله علي حيدر في شرحه للمجلة، 15/295-.

     ويقاسمه : (استصحاب الماضي للحال).

     **والفرق بينهما**: أن الثاني «هو الحكم على شيء ببقائه على الحال الذي كان عليه في الزمن السابق، ما لم يقم دليلٌ على خلافه. ويقال له (استصحاب الماضي بالحال) ... [أما الأول وهو المقلوب فهو] ... اعتبار حالة الشيء في الزمن الحاضر أنها حالة ذلك الشيء في الماضي، ما لم يثبت خلاف ذلك بدليل»- قاله علي حيدر أيضًا في شرحه للمجلة، 1/21؛ وانظر : شرحها للأتاسي، 1/20؛ الدّرر البهيّة في إيضاح القواعد الفقهية، ص81-. [↑](#footnote-ref-882)
883. () يشير بهذا إلى مسألة أخرى استُدلَّ فيها بتحكيم الحال - أيضًا- وقد ورد التصريح بهذه المسألة في مجلة الأحكام العدلية، مادة 1776، ونصها : «إذا انقضت مدَّة إجارة الرَّحى، فادعى المستأجر انقطاع الماء في أثناء مدّة الإجارة، وأراد حطّ ما أصاب مدّة الانقطاع من الأجرة، واختلف في ذلك مع المؤجر، ولم تكن هناك بينة ... و .. كان الاختلاف في أصل الانقطاع؛ بأن أنكر المؤجر انقطاع الماء بالكلية: يُحكَّمُ الحالُ الحاضر (أي: يجعل حكمًا)؛ فإذا كان الماء جاريًا وقت الدعوى والخصومة: فالقول للمؤجر مع اليمين، وإذا كان في ذلك الوقت منقطعًا: فالـقول للمـستأجر مع اليمين». وانظر: فتـح القديـر، 7/340؛ موسوعة القواعد الفقهية، 3/232. [↑](#footnote-ref-883)
884. () في (أ) و(جـ) و(د) : «تحكم» والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لكثير من المصادر التي وردت فيها هذه المناقشة. [↑](#footnote-ref-884)
885. () يشير بهذا إلى قاعدة سبق ذكرها، وهي : «الاستصـحاب حجة دافعة لا مـثبتة»- وذلـك ص307 (ل10/أ)، قاعدة 22- إلا أنه هنا عبّر عن الاستصحاب بأحد نوعية وهو الاستصحاب المقلوب، فكأنه يقول : الاستصحاب المقلوب يكون تحكيمه معتبرًا للدفع لا للاستحقاق. [↑](#footnote-ref-885)
886. () نهاية 9/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-886)
887. () نهاية 8/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-887)
888. () انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، 7/339-340؛ تبيـين الحقـائـق، 4/200؛ الدّرر شرح الغرر، 2/417؛ البحر الرائق، 7/43؛ شرح المجلة للأتاسي، 1/21-22. [↑](#footnote-ref-888)
889. () في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) زيادة : «لرجل». [↑](#footnote-ref-889)
890. () في مصدر هذه العبارة : «ودفعتُها»، وفي الجامع الصغير : «ودفعت». [↑](#footnote-ref-890)
891. () أي : دُفعتْ إلى زيد بسبب قضائي بها عليك. [↑](#footnote-ref-891)
892. () أي : بالقول الثاني قال البعض، والقول الثاني هو أن القول قول الرجل وليس القاضي؛ لأنه أضافه إلى وقت متأخر وهو وقت العزل، والأصل أن يضاف الحكم إلى أقرب أوقاته. [↑](#footnote-ref-892)
893. () الهاء زيادة من (ب) و(د). وهي لابد منها، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم). [↑](#footnote-ref-893)
894. () **السَّرْخَسي**: هو محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر السَّرْخَسِيّ المشهور عند الحنفية بشمس الأئمة (ت 483هـ).

     كان فقيهًا أصوليَّا مناظرًا متكلمًا.

     وقد شرح عدَّة كتب لمحمد بن الحسن؛ كالجامع الصغير والكبير والسِّير الكبير والزيادات وزيادة الزيادات والكسب، ومن أشهر تصانيفه : المبسوط الذي شرح به الكافي للحاكم الشهيد، وله المحرّر في أصول الفـقه، وتمهيد الفصول في الأصول (وهو المشهور بأصول السَّرْخَسِيّ)، وصفة أشـراط الساعة وله غير ذلك.

     انظر : الجواهر المضية، 3/78-82، رقم 1219؛ تهذيب الأسماء الواقعة في الهداية والخلاصة، ص165-166؛ تاج التراجم، ص182-185، رقم 205؛ مفتاح السعادة، 2/165-166؛ الفوائد البهية، ص158-159، 242-243؛ هدية العارفين، 2/76. [↑](#footnote-ref-894)
895. () نُسب هذا القول - وهو كون القول للرجل وليس للقاضي - للسَّرْخَسي في أكثر المراجع الآتي ذكرها عند توثيق هذه المسألة، كتبيين الحقائق والعناية وفتح القدير والبحر الرائق وأشباه ابن نجيم.

     وقد جاء في فتح القدير - 7/362- : التصريح بأن السَّرْخَسيّ قال هذا القول في شرحه للجامع الصغير، وتمام كلامه : «... واحترز بقوله (هو الصحيح) عمّا قال شمس الأئمة في شرحه للجامع الصغير؛ إن القول للمدعي؛ لأن هذا الفعل حادث فيضاف إلى أقرب الأوقات». [↑](#footnote-ref-895)
896. () في (أ) : «حاله [بالهاء المهملة] متنافية»، وفي (جـ) : «حالة متنافية». والمُثبت من (ب) و(د) هو الصحيح، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة و(هو أشباه ابن نجيم). [↑](#footnote-ref-896)
897. () الأشباه والنظائر، ص86 - وفي طبعة دار الفكر، ص72-، مع اختلاف سبقت الإشارة إلى أهمه.

     وأصل المسألة مذكور في (الجامع الصغير)، ص400، ونص (الجامع) : «قاضٍ عُزل، فقال لرجل: أخذت منك ألفًا، ودُفعت إلى فـلان؛ قضيت له بها عليك. فقال الرجل : أخذتها بغير حق : فالقول قول القاضي».

     وانظر : الهداية والعناية وفتح القدير، 7/360-363؛ الكنز وشرحيه : تبيين الحقائق، 4/205؛ والبحر الرائق، 7/54؛ الدّرر شرح الغرر، 2/420. [↑](#footnote-ref-897)
898. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص86- وفي طبعة دار الفكر ص 72- إلا أنه قال: «... وقال المقر له: **بل** قطعتها...»؛ وانظر : البحر الرائق له أيضًا، 7/54. [↑](#footnote-ref-898)
899. () في (ب) : «إذا». [↑](#footnote-ref-899)
900. () في (أ) : «للعبد»، وفي (جـ) : «العبد». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د). علمًا بأنه جاء في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) : «... لعبده - وقد اعتقه - : أخذت ...». [↑](#footnote-ref-900)
901. () نهاية 12/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-901)
902. () في أشباه ابن نجيم والبحر الرائق : «... فقال المعتَق ...». [↑](#footnote-ref-902)
903. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص86 - وفي طبعة دار الفكر ص 72 -، مع اختلاف يسير سبقت الإشارة إليه، وانظر: البحر الرائق، 7/54. [↑](#footnote-ref-903)
904. () في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) : «بعد العزل». [↑](#footnote-ref-904)
905. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص86- مع اختلاف يسير سبقت الإشارة إليه-؛ وانظر: البحر الرائق، 7/54. [↑](#footnote-ref-905)
906. () قوله : «على مقتضى الأصل» المراد به : الشق الثاني من المثال، وهو ما إذا كان المبيع قائمًا. أما الشق الأول (وهو ما إن كان المبيع مستهلكًا) فهو على خلاف الأصل ظاهرًا. [↑](#footnote-ref-906)
907. () في (ب) زيادة : « أنّ ». [↑](#footnote-ref-907)
908. () هذه قاعدة سبق الحديث عنها استقلالاً، وذلك ص318 (ل10/ب)، قاعدة 26. [↑](#footnote-ref-908)
909. () في (جـ) : «فلا يضاف». وهذه زيادة مجانبة للصواب. [↑](#footnote-ref-909)
910. () في (أ) و(جـ) : «الرجلين». والصحيح هو المُثبت من (ب) و(د)؛ لأن (الرجلان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى. [↑](#footnote-ref-910)
911. () نهاية 9/أ من (د)، وأيضًا نهاية 10/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-911)
912. () في مصدر هذه العبارة (وهو العناية) : «**بثبوتهما**»، وهذا الأولى؛ لأن المراد : يحكم بثبوت قبضه وشراء غيره في الحال. [↑](#footnote-ref-912)
913. () الواو ساقطة من (ب) و(د). وفي مصدر هذه العبارة (وهو العناية): «وقبض القابض مبني على شرائه ومتأخر عنه ظاهرًا ...».

     وما تمَّ إثباته يتّفق –في المعنى- مع ما جاء في (العناية)؛ إذْ كلمة (ومتأخر) فيهما معطوفة على (مرتب)؛ والمعنى : أن القبض مرتّبٌ على شراء، وهذا القبض متأخر عن الشراء.

     ولو لم تُثبت (الواو) – كما في نسختي (ب) و(د) – لكانت (متأخر) نعتًا لِـ (شراءٍ) وهذا يقلب المعنى! -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-913)
914. () في (ب) : «شرائه». ولا شك أن الزيادة في المبنى زيادة في المعنى؛ فالأولى زيادة الضمير ليعلم أن هذا الشراء يقصد به شراء ذي اليد. [↑](#footnote-ref-914)
915. () «شراء»: ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-915)
916. () نهاية 9/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-916)
917. () نهاية 13/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-917)
918. () من يمعن النظرَ في هذا الفرع قد يظهر له أنه مخالف للقاعدة؛ لأن مقتضاها : أن يكون القولُ قولَ الآخر؛ لأن شراء الآخر متأخر فيكون وقته أقرب الأوقات إلى الحاضر، وحيث إن «الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته»: يكون القول قوله (أي الآخر)!.

     ويمكن أن يجاب عن هذا بأن يقال : إن التفريع على القاعدة إنما كان في إثبات قبض ذي اليد وشراء الآخر في الحال؛ لأنه أقرب الأوقات إلى وقت التخاصم.

     أما كونه يقضى لذي اليد؛ فلأنه زاد على الآخر بكون العين المتنازع عليها تحت يده، وهي لا تكون تحت اليد إلا إذا تقدمها شراء غالبًا، ويلزم من هذا أن يكون شراء ذي اليد قبل شراء الآخر، فتكون العين له؛ «لأنه أثبت الشراء في زمان لا ينازعه فيه أحد»- كذا في (العناية)، 8/251-.

     ولا يقال : إن «الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته» وأقرب الأوقات هو وقت شراء المتأخر؛ وذلك لأن الأصل إنما يتمسك به عند عدم البينة، وهنا : ذو اليد لديه بينه على الشراء وزاد عليها القبض الذي يفهم منه تقدم تاريخ شرائه على الآخر والتاريخ المتقدم أولى -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-918)
919. () قوله: «هذا»: يراد به الفرع الأخير. فقد ورد مفصلاً في العناية، 8/249، 252-253؛ وانظر الكتاب للقدوري وشرحه : اللباب، 4/33؛ الدّرر شرح الغرر، 2/345، علمًا بـأن الـمؤلف سـيذكر هذا المثـال، ص788 (ل61/أ-ب) [↑](#footnote-ref-919)
920. () هكذا في جميع النسخ، وفي (العناية). ولو قيل : «فكانت» لكان أفصح. [↑](#footnote-ref-920)
921. () العناية، 8/253 - مع اختلاف يسير-. [↑](#footnote-ref-921)
922. () وردت هذه القاعدة في (الفروق) للكرابيسي، 2/227 بلفظ : «... والفرق أن عقد الوكالة يقتضي الخصوص ... وأما المضاربة فمطلقها يقتضي العموم»؛ وانظر منه : 2/219؛ كما وردت بمعناها -عرضًا - في شرح المجلة لسليم رستم، 1/51؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، 1/391.

     وأيضًا ورد التعليل بها بشقَّيها أو أحدهما في بعض كتب الفقه، منها : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 8/93؛ شرح الوقاية لعبيد الله بن مسعود، 2/100؛ تبيين الحقائق، 4/274؛ الغرر وشرحه الدّرر، 2/290، 318؛ البحر الرائق، 7/172؛ تنوير الأبصار وشرحه : الدر المختار، وحـاشية الشـرح: رد المحتار، 8/262، 11/460 - ولفظ الغرر والتنوير مطابق للفظ المؤلف-.

     علمًا بأن الشق الأول منها ورد في (تبيين الحقائق) بلفظ : «.. لأن مبنى الوكالة على التقييد»، كما ورد الشق الثاني فيه وفي (نتائج الأفكار) بلفظ : «... الأصل في المضاربة الإطلاق والعموم»- إلا أن الثاني قدم العموم على الإطلاق-.

     وبالجمع بين هذه الألفاظ يمكن أن تؤول القاعدة إلى أن: «الأصل في الوكالة الخصوص والتقييد، وفي المضاربة العموم والإطلاق»، ولعل هذا الأولى؛ حتى تنسجم الفروع المذكورة مع القاعدة؛ لأن الوكيل والمضارب هنا إنما يدّعيان الإطلاق لا العموم. [↑](#footnote-ref-922)
923. () «**النَّسيئة والنَّساء في اللغة واصطلاح الفقهاء** : يعني التأخير والتأجيل، خلاف النَّقد والتعجيل. من قولهم: نَسَأ الشيء إذا أُخّر» - قاله د. نزيه حمّاد في (معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء)، ص337-.

     وانظر : القاموس المحيط، مادة «نَسَأ»، ص68؛ طـلبة الطلبة، ص152؛ النهاية في غريب الحديث والأثر، 5/44-45؛ الدُّر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، 2/447، فقرة 934. [↑](#footnote-ref-923)
924. () في (د) : «تمسك». [↑](#footnote-ref-924)
925. () انظر : الجامع الصغير لمحمد بن الحسن وشرحه : النافع الكبير، ص409-410؛ وانظر المصادر الفقهية الآنف ذكرها عند توثيق القاعدة. [↑](#footnote-ref-925)
926. () في (ب) و(د) : «توقَّف». وهو الأولى، وفاقًا لمصدر القاعدة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-926)
927. () هذه القاعدة وجلّ ما جاء في شرحها مستفاد من العناية، 7/60-61، ونص ما في العناية - 7/61-: «الأصل أن كلّ تصرف توقَّف حكمه على شيء : يجب أن يجعل معلقًا بالشرط، لا سببًا من وقت وجوده، لئلا يتـخلف الحكم عن السبب، إلا فيما لا يحتمل التعليق بالشرط».

     وقد سبق تعريف الشرط وبيان أنواعه وصلة الـشـروط اللغوية بالأسبـاب، وذلك ص237 هامش 2.

     **وهنا قد يرد تساؤل** : **وهو ما الأمور التي تحتمل التعليق والتي لا تحتمله؟.**

     وقد أجاب على ذلك القرافي، ورتب كلامه واختصره البقوري، فقال الأخير : « القاعدة الرابعة عشرة : في تقرير قبول الشرط والتعليق على الشرط فأقول :

     **الحقائق في الشريعة أربعة أقسام** :

     - **ما يقبل الشرط والتعليق**، كالطلاق والعتاق ونحوهما؛ فإنه يجوز أن يقول : إنْ دخلتِ الدار فأنتِ طالق، وأنتَ حرّ. فهذا تعليق.

     ويجوز أن يقول : أنت طالق وعليكِ ألف. أو أنت حر وعليك ألف. فهذا ينفذُ إذا اتفقا عليه.

     **- القسم الثاني :** ما لا يقْبلها، كالإيمان بالله تعالى، فلا يجوزُ : أسلَمتُ على أن أشرب الخمر. ولا يصح -أيضًا- إن دخلتُ الدار فأنا كافرٌ ...

     **- القسم الثالث** : ما يقبل الشرط دون التعليق، كالبيع والإجارة ونحوهما. فإنه يصح : بعتك على أن تأتيني بالرهن، أو الكفيلُ بالثمن.

     ولا يصح التعليق كأن يقول : إن قدم زيد فقد بعتك، بسبب أن انتقال المِلْك يعتمد الرضى، والرضى إنما يكون مع الجزم، ولا جزم مع التعليق.

     **- القسم الرابع** : ما يقبل التعليق دون الشرط، كالصلاة والصوم. فإنه يصح : ان قدم فلان فعليّ صيام شهر. ولا يصح : أَدْخُلُ في الصلاة على ألاّ أسجد، أو ما أشبه ذلك ».

     ترتيب الفروق واختصارها، 1/116-117؛ وانظر : أنوار البروق للقرافي، 1/228-229، الفرق 45؛ وانظر أيضًا : البحر الرائق، 6/195، فقد جاء فيه بعض المعاني الآنف نقلها عن البقوري. [↑](#footnote-ref-927)
928. () **الفُضولي في اللغة** : جمع الفضل، والفاء والضاد واللام -كما يقول ابن فارس- : «أصل صحيح يدلّ على زيادةٍ في شيء»، ومن ذلك ما جاء في القاموس المحيط : «والفُضولي (بالضم) : المشتغل بما لا يعنيه»، أي زاد على الأمور التي تعنيه أمورًا أخرى لا تعنيه.

     **أما في الاصطلاح**  : فهو «من يتصرف في حقّ غيره بلا إذن شرعي» - جاء ذلك في البحر الرائق-

     المقاييس في اللـغـة، مـادة «فضل»، ص838؛ القاموس المحيط، مادة «فضل»، ص1348؛ البحر الرائق، 6/160؛ وانظر : العناية، 7/51؛ مغني المحتاج، 2/5؛ الدُّر المختار وردّ المحتار عليه، 7/311؛ معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ص269. [↑](#footnote-ref-928)
929. () في (ب) : «الزوج» بإسقاط الباء. وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-929)
930. () في (د) : «فأجازه». [↑](#footnote-ref-930)
931. () أي: صحّ التفويض من الزوج للفضولي وما يحصل بعد هذا التفويض دون التعليق : أي دون الأمر المعلق بالإجازة المتقدم في وقته عليها، وهو تطليقها لنفسها. وقد صُرّح بذلك في (العناية)، حيث جاء فيها : «... فأجاز : صح التفويض دون **التطليق**». [↑](#footnote-ref-931)
932. () انظر : مختصر خليل وشرحه : مواهب الجليل للحطاب، 5/309. [↑](#footnote-ref-932)
933. () في (جـ) : «في». [↑](#footnote-ref-933)
934. () العناية، 7/61، مع اختلاف يسير، ومنه قول صاحب العناية في بداية المثال : «واعترض ... بالفضولي إذ قال لامرأةٍ : أمرُك بيدك ...»، بالإضافة إلى ما سبق ذكره في بعض الهوامش السابقة. [↑](#footnote-ref-934)
935. () نهاية 13/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-935)
936. () في (ب) و(د) : «توقَّف». وهذا أولى. [↑](#footnote-ref-936)
937. () في (جـ) : «لا»، وليس : «ممّا». وهذا مجانب للصواب. [↑](#footnote-ref-937)
938. () في مصدر هذه العبارة (وهو العناية) : «الموجود». [↑](#footnote-ref-938)
939. () نهاية 10/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-939)
940. () «يثبت» : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-940)
941. () «من» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-941)
942. () العناية، 7/61 - مع اختلاف يسير سبقت الإشارة إلى أهمه-. [↑](#footnote-ref-942)
943. () ووجه تخلف الحكم عن السبب فيما لو لم يُجز الزوجُ التعليق. وقد عبّر القرافي عن هذا التعليل بقاعدة نصّها : «إنّ وجود السبب بكماله بدون آثاره يدل على فساده».

     أنوار البروق، 3/242-243، ونقله عنه صاحب تهذيب الفروق، 3/241. [↑](#footnote-ref-943)
944. () في (د) : «تعليق». [↑](#footnote-ref-944)
945. () أي : فحيث إنه ثبت تطليق نفسها قبل وقت التفويض، فلا يصح هذا التطليق؛ لتقدّمه على شرطه. [↑](#footnote-ref-945)
946. () نهاية 9/ب من (د). [↑](#footnote-ref-946)
947. () في (ب) : «البائع». [↑](#footnote-ref-947)
948. () نهاية 9/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-948)
949. () في (ب) : «إرثها». [↑](#footnote-ref-949)
950. () **المراد بالأرش هنا** : «الفـرق بـيـن قـيـمـة الـمـبـيـع [وهو العبد هنا] معيبًا، وبين قيمته سليمًا من الثمن» - قاله صاحب معجم الـمـصـطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ص49. [↑](#footnote-ref-950)
951. () في (أ) و (جـ) : «فيكون»، وفي (د) : «يكون». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-951)
952. () في (ب) : «الإجارة» (بالراء المهملة). [↑](#footnote-ref-952)
953. () في (د) : «الإنشاء». [↑](#footnote-ref-953)
954. () في (د) : «إذن». والصحيح نصبها كما في باقي النسخ؛ لأن (كون) مصدر (كان)، و(كان) مما يتصرف تصرفًا تامًّا فيحتاج إلى اسم وخبر، فأما اسمه فهو (الإجازة)، و(الإجازة) لها محلان: **أحدهما** : جرّ بالإضافة. **والثاني** : رفعٌ على انها الاسم. وأما خبره فقوله: (إذنًا).

     انظر : أوضح المسالك وشرحه : عدة السالك، 1/239. [↑](#footnote-ref-954)
955. () هذه قاعدة من القواعد التي يكثر التعليل بها في كتب الفقه الحنفي، كما وردت في بعض كتبهم في القواعد :

     **فمن كتب القواعد :**

     رسالة الكرخي في الأصول، ص167 – ولفظه : «الأصل أن الإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة»؛ مجلة الاحكام العدلية، مادة 1453 – ولفظها : «الإجازة اللاحقة في حكم الوكالة السابقة»-؛ شرحها لسليم رستم، 2/771؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص53، قاعدة6 – ولفظه كلفظ الكرخي.

     **ومن كتب الفقه :**

     تحفة الفقهاء، 2/35؛ بدائع الصنائع، 2/237؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 7/54، 55، 9/306؛ تبيين الحقائق، 5/218؛ الدرر شرح الغرر، 2/280؛ البحر الرائق، 4/233، 402، 6/160. [↑](#footnote-ref-955)
956. () في (ب) : «كله». [↑](#footnote-ref-956)
957. () في مصدر هذه العبارة (وهو العناية) : «... فإن لم يسلِّم المالك المبيع». [↑](#footnote-ref-957)
958. () نهاية 14/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-958)
959. () العناية، 7/60-61 -مع اختلاف سبقت الإشارة إلى أهمه-. [↑](#footnote-ref-959)
960. () في (أ) و(جـ) و(د) : «بيع». والمُثبت من (ب) هو الصحيح؛ لأن السياق يقتضي أن يكون الفاسدُ وصفًا للبيع وليس البيع مضافًا إلى الفاسد؛ لأنه لو كان مضافًا إليه لانحصر البيع المذكور في بيع الشيء الفاسد، والشيء الفاسد لا ينتج زيادة ينتفع بها !. [↑](#footnote-ref-960)
961. () بحثت في مظان هذه المسألة من كتب الحنفية فلم أجد ما يُسند رأي المؤلف فيها؛ بل ظاهر ما جاء عندهم يخالفه!.

     ومن ذلك ما جاء في (فتح القدير) -3/350- : «... كالمشتراة شراء فاسدًا : تُردّ بالزيادة المتصلة والمنفصلة».

     والمؤلف نفسُهُ نقل عن (العناية) ما يعارض رأيه هنا؛ إذ يـقول المؤلف - ص719 (ل56/أ) - : «... وأما المنفصلة المتولدة؛ كالولد والثمر : تمنع عنه.

     وغير المتولدة؛ كالكسب : لا يمنع. لكن طريق ذلك أن يفسخ العقد في الأصل دون الزيادة، ويسلِّم الزيادة للمشتري مجّانًا، بخلاف الولد ...».

     فيُلحظ أنه فرّق بين الولد والكسب، فجعل الكسب للمشتري دون الولد، وهذا يعني : أن الزيادة التي تُسلّم للمشتري مجانًا هي الزيادة المنفصلة غير المتولدة عن المبيع وليست المنفصلة المتولدة عنه.

     وإذا سُلِّم هذا فلعلّه يقود إلى القول : بأن العبارة المذكورة هنا فيها سبق قلم أو لسان؛ إذ سقطت منها كلمة (غير) قبل قوله : «... المتولدة من الأصل ...» -والله أعلم-.

     ومسألة الزيادة وما يتعلق بها من أحكام سوف يتكلم عنها المؤلف في قـاعدة مسـتقلة، ص718 (ل55/ب)، قاعدة 136. [↑](#footnote-ref-961)
962. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في بعض **كتب القواعد المتأخرة عن المؤلف**، منها :

     مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص44-45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل9/أ-ب؛ منافع الدقائق، ص312؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 33؛ شرحها لسليـم رستم، 1/33؛ ولعلي حيدر، 1/38-39؛ وللأتـاسي، 1/76-77؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص213-214؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص60، قاعدة 36؛ المدخل الفقهي العام، 2/996-997، فقرة 602؛ المشقة تجلب التيسير، للدكتور اليوسف، ص389-393؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص102؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص134؛ الوجيز، ص185-186؛ موسوعة القواعد الفقهية، 2/208؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص297-309؛ المبادئ الفقهية، ص28؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص44، قاعدة 30؛ وللدكتور الزحيلي، ص68-69؛ كما وردت باللفظ نفسه في نظرية الضرورة الشرعية للدكتور وهبة الزحيلي، ص259.

     وورد معناها في بعض **كتب الفقه وقواعده المتقدمة على المؤلف** :

     **فمن كتب القواعد :** أنوار البروق للقرافي، 1/195؛ تهذيب الفروق، 1/197، حيث جاء فيهما : «الفرق الثاني والثلاثون بين قاعدة الإذن العام من قبل صاحب الشرع في التصرفات، وبين إذن المالك الآدمي في التصرفات : في أنّ الأول : لا يسقط الضمان، والثاني: يسقطه»؛ تقرير القواعد لابن رجب، 1/206، قاعدة 26، ولفظه: «من أتلف شيئًا لدفع أذاه له: لم يضمنه. وإن أتلفه لدفع أذاه به: ضمنه»؛ وقد تابعه على ذلك : القاري في مجلته، ص81، مادة 26؛ كما نظم هذا المعنى العلامة السعدي في رسالته في القواعد، ص38، حيث قال في البيت الحادي والثلاثين :

     **ومتـلـفٌ مـؤذيـه لـيـس يَـضْمَنُ بـعـد الـدفـاع بالـتي هي أَحْـسَـنُ**

     **ومن كتب الفقه :**

     مختصر اختلاف العلماء تأليف الجصَّاص، 3/404، فقرة 1547، و5/211، فقرة 2308، حيث نقل فيهما عن أبي جعفر الطحاوي : «... فدلّ أن الضرورات لا تبيح اتلاف مال الغير بغير ضمان»، «ولأن الضرورة إلى مال الغير لا يسقط ضمانه»؛ رد المحتار، 5/13 – ولفظه : «واضطراره لا يبطل حق غيره»-.

     ونظرًا لأهمية موضوع هذه القاعدة (وهو الضرورة) أُفردت فيه مؤلفات مستقلة، منها : الفعل الضار والضمان فيه للأستاذ مصطفى الزرقا؛ فقه الضرورة وتطبيقاته المعاصرة لِـ أ.د. عبد الوهاب أبو سليمان؛ نظرية الضرورة الشرعية للدكتور وهبة الزحيلي؛ وأيضًا لجميل محمد مبارك؛ الضرر في الفقه الإسلامي للدكتور أحمد موافي.

     ومما يدل على أهميته وسعة شموله : كثرة القواعد المتعلقة به، وقد ذكر المؤلف من بين هذه القواعد أكثر من خمس عشرة قاعـدة، وأرقامها : 15، 32، 76، 80، 97، 108، 118، 155، 156، 157، 158، 170، 220، 241، 259.

     ومعنى الاضطرار **في اللغة** مصدر : اضطّر، واسم المصدر منه : ضرورة، ومادّتهما: ضرّ، والضاد والراء - كما يقول ابن فارس -: « ثلاثة أصول :

     **الأول** : خلاف النفع. **والثاني** : اجتماع الشيء. **والثالث** : القوّة».

     ومن الأول ما جاء في مفردات الأصفهاني : «والاضرار : حمل الإنسان على ما يضرّه. وهو في التعارف : حمله على أمر يكرهه. وذلك على ضربين :

     **أحدهما** : اضرار بسبب خارج؛ كمن يُضرَب أو يُهَدَّد حتى يفـعل منقادًا، ويؤخذ قهرًا ... كما قال: [من الآية رقم (126) من سورة (البقرة)]...

     **والثاني** : بسبب داخل ... كمن اشتدّ به الجُوع، فاضطُرَّ إلى أكل ميتة. وعلى هذا قوله ...: ». من الآية رقم (3) من سورة (المائدة).

     **أما في الاصطلاح** : فـ «معنى الضرورة في المخمصة : أنه لو امتنع عن التناول يخاف تلف النفس أو العضو». وهذا اختيار صاحب (كشف الأسرار).

     ومن التعريفات المعاصرة تعريف د. نزيه حمّاد لها بأنها: «الحالة الملجئة لاقتراف الممنوع، أو ترك فعل المطلوب؛ بحيث يغلب على ظن المكلف أنه إن لم يرتكب المحظور : هَلَكَ، أو لحقه ضرر جسيم ببدنه أو ماله أو عرضه، مما يجعله فاقد الرِّضا بما يأتي، وإن اختاره لمفسدته المرجوحة».

     **ولثوتيق ما سبق** : فإن المعنى اللغوي للضرورة منقول من المقاييس في اللغة، مادة «ضرّ»؛ مفردات ألفاظ القرآن، مادة «ضرّ»، ص320؛ وانظر القاموس المحيط، مادة «ضر»، ص 550.

     والمعنى الاصطلاحي من كشف الأسرار، 4/660؛ معجم المصـطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ص220؛ وانظر: نظرية الضرورة الشرعية للدكتور وهبة، ص66-68؛ ولجميل مبارك، ص 24-29. [↑](#footnote-ref-962)
963. () **الصائل في اللغة**: اسم فاعل من (صول)، والصاد والواو واللام - كما يقول ابن فـارس-: «أصل

     صحيح يدل على قهر وعلّو». ومن هذا الأصل ما جاء في (اللسان) : «... وصال عليه: وثب ... وصال الجملُ صِيالاً وصُوالاً، وهو جمل صؤول، وهو الذي يأكل راعيه، ويواثب الناس فيأكلهم...، وصال الفحل على الإبل صولاً فهو صؤول : قاتلها وقدّمها».

     فالجمل الصائل على الإنسان هو القاصد الوثوب عليه ليقتله.

     المقاييس في اللغة، مادة «صول»، ص582؛ لسان العرب، مادة «صول»، 11/387؛ وانظر: القاموس المحيط، مادة «صال»، ص1323؛ الدّر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، 3/762، فقرة 1529؛ المعجم الوسيط، مادة «صال»، 1/529. [↑](#footnote-ref-963)
964. () في (د): «مضطرًا **له** دفع». [↑](#footnote-ref-964)
965. () انظر: مختصر اختلاف العلماء للجصَّاص، 5/210-211؛ فقرة 2308؛ طريقة الخلاف في الفقه بين الأئمة الأسلاف للأسمندي، ص493-496، مسألة 197؛ رؤوس المسائل، ص506؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 10/232؛ تبيين الحقائق، 6/110؛ تكملة البحر الرائق، 8/344؛ مجمع الضمانات، ص193.

     وإذا كان الحنفية يرون الضمان على قاتل الجمل الصائل، فإن الجمهور على خلافهم حيث اسقطوا عنه الضمان. وبهذا قال الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد.

     انظر : الأم، 6/245؛ المغني، 12/530، مسألة 1610؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه، 4/287. [↑](#footnote-ref-965)
966. () هذه القاعدة مكونة من شقين :

     **أحدهما** : إعمال الكلام أولى من إهماله متى أمكن.

     **الثاني** : إذا لم يمكن إعمال الكلام يهمل.

     ويتبين أنّ الثاني يمثل المفهوم المخالف للأول، وله فروع مختلفة عن الأول؛ ممّا يعنى أنّ له نوعَ استقلال؛ لهذا أفرده بعض العلماء في قاعدة مستقلة.

     ولكنّ صنيع المؤلف فيه توسيعٌ لمدلول القاعدة وتكثيرٌ للقواعد والفروع المندرجةِ تحتها.

     - ومن كتب القواعد التي أوردتها بشقَّيها معًا :

     الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص161؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعـد الخادمي، ل9/ب؛ منافع الدقائق، 312- ولفظ المجامع (كما في النسخة الخطية، ل35/أ، وفي شرحيه المذكورين)-: «إعمال الكلام أولى من إهماله إلا أن لا يمكن»-؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص21، قاعدة 26؛ القواعد الفقية للـدكتور علي الندوي، ص394 - ولفظه: «إعمال الكلام أولى من إهماله ما لم يتعذر»-.

     - ومن الكتب التي جعلت كل شقٍّ منها في قاعدة مستقلة، أو وَرَدَ الشقُّ الثاني منها في أثناء شرح الشق الأول كالقيد له : الأشباه والنظائر لابن السبكي، 1/171-174؛ وقد أشار إلى الشق الثاني بقوله: «محل القاعدة فيما إذا استوى الإعمال والإهمال بالنسبة في الكلام أو تقاربا … أما إذا بعد عن اللفظ وصار بالنسبة إليه كاللغز : فما الإعمال راجحًا …»؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/301- وقد نقل عن السبكي ووالده نحو القيد السابق-؛ وكذلك فعل صاحب الأقمار المضيئة، ص181-183؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 60 و62- ونصُّ المادَّتين : «إعمال الكلام أولى من إهماله…»، «إذا تعذر إعمال الكلام يهمل …»- ؛ شرحها لسليم رستم، 1/44؛ ولعلي حيدر، 1/53، 54-55؛ وللأتاسي، 1/151-156، 162-165؛ شرح قواعدها للزرقا، ص315-316، 319-320؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص56، قاعدة 20، وص60، قاعدة 38؛ المدخل الفقهي العام، 2/1001-1002، فقرة 615، وص1007-1008، فقرة 622؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص393-394؛ المبادئ الفقهية، ص38، 39؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص63-64، قاعدة 44؛ وص71، قاعدة 51؛ وللدكتور الزحيلي، ص74، 76؛ مـوسـوعة القواعد الـفقهية، 1/289-290، 2/219-220، 4/306؛ الوجيز، ص23، 257-259؛ القواعد الفقهية لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص170-173؛ القواعد الكبرى للعجـلان، ص103-106؛ الـمدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص117-119.

     - كما ورد الشق الأول منها في عدة كتب، منها :

     تأسيس النظر، ص 29-31 - ولفظه : «الأصل عند أبي حنيفة : إن من جمع في كلامه بين ما يتعلق به الحكم وما لا يتعلق به الحكم فلا عبرة لما لا يتعلق به الحكم»-؛ المنثور في القواعد، 1/183؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، 1/377، -ولفظه : «إذا أمكن إعمـال اللفظ فهو أولى من إلغائه»-؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص159، قاعدة 208 - وقد سبقت الإشارة إلى أنه : ذكر القاعدة بشقيها أيضًا في موضع آخر (وهو ص21)-؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص144-145- وقد سبقت الإشارة إلى ذكره للقاعدة بشقيها أيضًا- ؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص160- ولفظه : «… كلام العاقل يعتبر صحيحًا ما أمكن»، وقد أحالها إلى (نكت الجامع الكبير) للكرماني، ل213/ب-، وأيضًا ص481، 484- وقد أحال فيهما إلى التحرير، 4/1084 و1/705، 3/569، 3/793، ولفظ التحرير الأول : «الإعمال أولى من الإهمال».

     - وكما وردت هذه القاعدة في كتب القواعد الفقهية وردت أيضًا في كتب الفقه والتخـريج ومن هذه الكتب : المبسوط، 6/62، 9/26-27؛ المقدمات الممهدات، 1/415؛ الدّرر شرح الغرر، 2/3 ،306، 396، 400، 436، 445؛ التـمهيـد للإسنوي، ص151-152؛ الـوصـول إلى قواعـد الأصـول، 1/178-188.

     - وقبل الانتهاء من توثيق القاعدة تجدر الإشارة إلى أن هناك **رسالة ماجستير** مطـبوعة بعنوان «القاعدة الكلية : إعمال الكلام أولى من إهماله، وأثرها في الأصول» للشيخ محمود مصطفى عبود هرموش.

     - وهذه القاعدة يظهر من تفريعات العلماء عليها وتعليلاتهم بها أنها من القواعد المتفق عليها.

     ولهذا السبب ولأسباب أخرى؛ كسعة شمولها وكثرة القواعد الفرعية المندرجة تحتها : جعلها بعض المعاصرين قاعدة سادسة تضاف إلى القواعد الخمس الكلية الكبرى.

     ومنهم : الدكتور محمد البورنو، والدكتور عبد الله العجلان، والشيخ محمود هرموش.

     انظر : الوجيز، ص23؛ موسوعة القواعد الفقهية، 2/219-220؛ القواعد الكبرى، ص103-104، القاعدة الكلية : إعمال الكلام أولى من إهماله، ص481.

     **أما معناها** : فـ «إعمال الكلام : إعطاؤه حكمًا. وإهماله : عدم ترتب ثمرة عملية عليه».

     إذا علم هذا فالمعنى الإجمالي لها هو: «أن اللفظ الصادر في مقام التشريع أو التصرف إذا كان حمله على أحد المعاني الممكنة لا يترتب عليه حكم، وحمله على معنى آخر يترتب عليه حكم : فالواجب حمله على المعنى المفيد لحكم جديد؛ لأن خلافه إهمال وإلغاء، وأن كلام العقلاء يصان عن الإلغاء ما أمكن». هذا معنى الشقَّ الأول.

     أما الشق الثاني فمعناه : أن تصرّف المكلف إذا كان «لا يمكن حمله على معنى صحيح ولو مجازًا : فيكون لغوًا، فيهمل»- وجميع النقول المذكورة في معنى القاعدة من المدخل الفقهي العام، 2/1001-1002، فقرة 615،وص 1007، فقرة 622.

     علمًا بأن الشيخ محمود هرموش في رسالته المذكورة - ص335-476- قد أفرد بابًا مستقلاً تحدَّت فيه عن أثر القاعدة في أصول الفقه. وهذا يزيد القاعدة أهميةً وشمولاً. [↑](#footnote-ref-966)
967. () في (د) : «فإذا». [↑](#footnote-ref-967)
968. () في (د) : «تناول». [↑](#footnote-ref-968)
969. () في (أ) : «حاصة» بالحاء المهملة. والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-969)
970. () **آخرًا** : أي آخر قوليه. وقد ورد التصريح بذلك في بعض كتب الفقه، ومن ذلك ما جاء في (الهداية)، 10/481 (مع تكملة فتح القدير) : «ولو أوصى لبني فلان يدخل فيهم الإناث في قول أبي حنيفة أول قوليه. وهو قولهما؛ لأن جمع الذكور يتناول الإناث.

     ثم رجع وقال: يتناول الذكور خاصَّة؛ لأن حقيقة الاسم للذكور وانتظامه للإناث تجوز والكلام لحقيقته ...». [↑](#footnote-ref-970)
971. () نهاية 11/أ من (جـ). وقد جاء لفظ «الإناث» معرّفًا بـ (أل) في جميع النسخ وفي بعض المصادر كالعناية والدّرر.

     إلا أنه جاء في الهداية : «للإناث». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-971)
972. () في (د) : «يجوز». [↑](#footnote-ref-972)
973. () انظر : الهداية والعناية، 10/481 - وقد مرّ آنفًا نقلُ نصِّ الهداية-؛ الدُّرر شرح الغرر، 2/443. [↑](#footnote-ref-973)
974. () في (د) : «لكونه». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-974)
975. () في (د) : «محجورًا». [↑](#footnote-ref-975)
976. () هذه العبارة وهي : (وإن تعذر العمل به ... يهمل فإن كان له مجاز متعارف يعمل به).

     بمعنى قاعدة مشهورة وهي : «إذا تعذرت الحقيقة يصار إلى المجاز».

     وللتوسع في هذه القاعدة انظر : الأشباه والنظائر لابن الوكيل، 1/154؛ ولابن السبكي، 1/274؛ القواعد للحصني، 1/441؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص161؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 61؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص459؛ الوجيز، ص263؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/291؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص117؛ القاعدة الكلية : إعمال الكلام أولى من من إهماله، ص151-223. [↑](#footnote-ref-976)
977. () «كما» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-977)
978. () الضمير يعود على : «ثمنها». [↑](#footnote-ref-978)
979. () في (د) : «يأكل». [↑](#footnote-ref-979)
980. () في (ب) و(جـ) : «كالخبر». [↑](#footnote-ref-980)
981. () التاء المربوطة زيادة من (ب). ولا يصح اللفظ إلا بها. [↑](#footnote-ref-981)
982. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص 161- مع اختلاف في بعض الألفاظ وأبرزه أنه قال في آخر العبارة : «...لم يحنث على الصحيح، والمهجور شرعًا أو عرفًا كالمتعذر»؛ وانظر : الهداية والعناية وفتح القديـر، 5/117، 126؛ تبيين الحقائق، 3/125، 129؛ الدّرر شرح الغرر، 2/49. [↑](#footnote-ref-982)
983. () يُلحظ أنّ (أو) هنا عُطف بها بعد همزة التسوية، وهذا ممّا نصّ كثير من أهلُ اللغة على عدم جوازه قياسًا أو كونه خلاف الأكثر الفصيح.

     جاء في (مغني اللبيب)، 1/81 : «مسألة : إذا عَطَفْتَ بعد الهمزة بـ (أو) : فإن كانت همزة التسوية لم يجر قياسًا. وقد أُولِعَ الفقهاء وغيرُهم بأن يقولوا : سواء كان كذا أو كذا. وهو نظير قولهم : يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا. والصواب : العطف في الأول بـ (أم)، وفي الثاني بـ (الواو)...».

     وجاء في قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة : «يجوز إستعمال (أم) مع (الهمزة) وبغيرها؛ وفاقًا لما قررّه جمهور النحاة.

     واستعمال (أو) مع (الهمزة) وبغيرها كذلك. على نحو التعبيرات الآتية : سواء عليّ أحضرت أم غبتَ، سواء عليّ حضرتَ أم غبت، سواء عليّ أحضرت أو غبتَ، سواء عليّ حضرت أو غبتَ.

     **والأكثر الفصيح** : استعمال (الهمزة) و(أم) في أسلوب (سواء)».

     نقل ذلك صاحب (النحو الوافي)، 3/588 عن (كتاب في أصول اللغة)، الذي أصدره مجمع اللغة العربية، ص227؛ وانظر : المعجم المفصل في النحو العربي، 1/77. [↑](#footnote-ref-983)
984. () الدُّرر شرح الغرر، 2/48 - مع اختلاف يسير، ومنه قوله : «... حنث بدخولها مطلقًا، أي سواء كان راكبًا أو ...». [↑](#footnote-ref-984)
985. () **العتَّابي** : هو أحمد بن محمد بن عمر، أبو نصر العتَّابي البخاري الحنفي، والعتَّابي نسبة إلى العتّابية وهي محلَّة ببخارى (ت 586هـ).

     اشتهر بالفقه والتفسير، وله فيهما عدّة مصنّفات منها : جوامع الفقه (المعروفة بالفتاوى العتّابـّـية)، والزيادات، وشرح الزيادات والجامع الكبير والصغير لمحمد بن الحسن، وتفسير القرآن.

     انظر : الجواهر المضية، 1/298-300، رقم 222؛ تاج التراجم، ص25، رقم 22؛ مفتاح السعادة، 2/168، 256؛ الطبقات السنية، 2/72-73، رقم 344؛ كـشف الظنون، 1/453، 563، 568، 2/963، 964؛ الفوائد البهية، ص36-37. [↑](#footnote-ref-985)
986. () نهاية 14/ب من (أ)، ونهاية 10/أ من (د). [↑](#footnote-ref-986)
987. () نهاية 10/أ من (ب). ولعلّ وجه إفراد «مهجور» هو أنّ المعنى : لأنهما بلفظ مهجورٍ شرعًا. [↑](#footnote-ref-987)
988. () ق2، جـ3، ص1451.ولفظ الكافي : «حلف لا يأكل لحمًا، فأكل لحم خنزير، أو لحم إنسان ... وذكر الزاهد العتابي : أنه لا يحنث. وعليه الفتوى». وانظر : فتح القدير، 5/122؛ تبيـيـن الحقائق، 3/127-128؛ الدّرر شرح الغرر، 2/51؛ البحر الرائق، 4/348.

     **والكافي** : لعبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات النَّسفي (ت 710هـ)، وقبل تأليفه لهذا الكتاب كان قد ألف مختصراً سمّاه (الوافي) جمع فيه مسائل الجامع الكبير والصغير والزيادات لمحمد بن الحسن، والكتاب للقُدُوري، ونظم الخلافيات لأبي حفص النسفي (ت 537هـ)، كما ضمَّنه بعض مسائل الفتاوي والواقعات.

     - وقد أفصح عن ذلك في مقدمته للوافي-.

     وبعد أن أتمّ هذا المتن شرحه في (الكافي).

     ويعد المتن وشرحه من كتب الفقه الحنفي المعتدّ بها:

     يقول الكفوي : «... وله تصانيف معتبرة؛ منها الوافي ... وشرحه الكافي ...»

     ويقول اللكنوي : «قد انتفعت من تصانيفه بالوافي والكافي ... وكل تصانيفه نافعة معتبرة عند الفقهاء، مطروحة لأنظار العلماء».

     وقد حُقَّق (الكافي) جميعه في المعهد العالي للقضاء في ثلاث رسائل للدكتوراه.

     الفوائد البهية، ص102؛ وانظر : مقدمة المؤلف للوافي، ق1، جـ1، ص2؛ الجـواهـر الـمضية، 2/294-295، رقم 692؛ تاج التراجم، ص111، رقم 126؛ مفتاح السعادة، 2/167، 217، 255؛ كـشف الظنون، 2/1378، 1997؛ الفوائد البهية، ص101-102. [↑](#footnote-ref-988)
989. () جاء في الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص161 : «تعذّرت». وهذا الأفصح. [↑](#footnote-ref-989)
990. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يحرم». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-990)
991. () انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص161. [↑](#footnote-ref-991)
992. () **الحدّ في اللّغة:** مصدَر (حدّ)، والحاء والدال - كما يقول ابن فارس-: «أصلان : الأول : المنع. والثاني: طرف الشيء». ومن الأول ما جاء في (اللسان) : «وحدُّ كل شيء: منتهاه؛ لأنه يردّه ويمنعه عن التمادي ... وحدّ السّارق وغيره : ما يمنعه عن المعاودة ويمنع أيضًا غيره عن إتيان الجنايات، وجمعه: حدود».

     **أما في اصطلاح أهل المنطق والأصول** وغيرهم فهو: «قولٌ دال على ماهية الشيء »- قاله صاحب التعريفات-.

     وهو نوع من أنواع المعرِّفات وأشهرها، ويقاسمه: التعريف بالرسم وهذان القسمان وما ضُمّ إليهما مفصَّلة في كتب المنطق.

     المقاييس في اللغة، مادَّة «حدّ»، ص239؛ لسان العرب، مادة «حدد»، 3/140؛ - وانظر القاموس المحيط، مادة «حدد»، ص352-؛ التعريفات، ص112، رقم 536. وانظر : الرسالة الشمسية وشرحها: تسهيل القطبي، ص90-97؛ شرح تنقيح الفصول، ص4؛ تيسير التحرير، 1/177؛ شرح الأخضري لسلمه، ص28-29؛ إيضاح المبهم من معاني الـسلّم، ص8-9؛ ضوابط المعرفة للميداني، ص62. [↑](#footnote-ref-992)
993. () **الظَّهار في اللغة:** مشتق من مادة (ظهر)، والظاء والهاء والراء - كما يقول ابن فارس-: «أصل صحيح واحد يدل على قوّة وبروز»، ومن ذلك ما جاء في (القاموس المحيط): «الظَّهْرُ: خلاف البطن»؛ لأنه يجمع البروز والقوة - كما أفاد ذلك ابن فارس-.

     وإذا علم - في الهامش السابق - أنّ الحدّ أشهر أنواع المعرّفات، فمراد المؤلف من حدّ الظهار أي تعريفه عند الفقهاء، ومن تعريفاتهم له ما جاء في (العناية) :

     «**وفي اصطلاح الفقهاء**: تشبيه المنكوحة بالمحرّمة على سبيل التأبيد اتفاقًا بنسب أو رضاع أو مصاهرة».

     المقاييس في اللغة، مادة «ظهر»، ص642-643؛ القاموس المحيط، مادة «ظهر»، ص557؛ العناية، 4/246؛ وانظر: فتح القدير، 4/245؛ الدّرر شرح الغرر، 1/393؛ مواهب الـجليـل للحـطاب، 5/422-423؛ منتهى الإرادات لابن النجار، 2/324؛ مغني المحتاج، 3/352؛ أنيس الفقهاء، ص162. [↑](#footnote-ref-993)
994. () **المشتَرَك في اللغة** : اسم مفعول من اشترك، ومادته : شرك، والشين والراء والكاف -كما يقول ابن فارس-: «أصلان: أحدهما : يدلّ على مقارنةٍ وخلاف انفراد. والآخر: يدلّ على امتداد واستقامة».

     ومن الأول ما جاء في (لسان العرب) : «وطريق مشترَك : يستوي فيه الناس. واسم مشترك : تشترك فيه معانٍ كثيرة؛ كالعين ونحوها، فإنه يجمع معاني كثيرة».

     **أما في اصطلاح أهل المنطق والأصول** فقد عرفه القرافي بقوله : «المشترَك هو اللفظ الموضوع لكل واحد من معنيين فأكثر».

     وعرفه الدمنهوري بأنه : «ما اتحد فيه اللفظ، وتعدّد المعنى».

     المقاييس في اللغة، مادة «شرك»، ص557؛ لسان العرب، مادة «شرك»، 10/449؛ تنقيح الفصول، ص29 (مع شرحه)؛ إيضاح المبهم عن معاني السّلم، ص8؛ وانظر: المستصـفى، 1/32؛ المحصـول، 1/96؛ السراج الوهاج، 1/306؛ التعريفات، ص274-275، رقم 1372؛ شرح الأخضري على سلمه، ص27؛ مسلم الثبوت وشرحه: فواتح الرحموت، 1/198؛ ضوابط المعرفة، ص53. [↑](#footnote-ref-994)
995. () 10/482، حيث جاء في (الهداية): «ومن أوصى لمواليه وله موالٍ أعتقهم وموال أعتقوه: فالوصية باطلة»، وعلق على ذلك صاحب (العناية) فقال: «وقوله: (**ومن أوصى لمواليه**) مبناه على جواز عموم المشترك وعدم جوازه، والشافعي يجيز ذلك، فأجاز هذا، وأصحابنا ما جوّزوه، وكذلك هذا ...».

     وانظر الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص161.

     وسوف يأتي مزيد تفصيل لمسألة (عموم المشترك) في قاعدة مستقلة، ص362 (ل16/أ)، قاعدة 35. [↑](#footnote-ref-995)
996. () مما يلفت النظر في هذه القاعدة كونها موضع خلاف بين العلماء، كما أدرجها كثير ممّن كتب في القواعد تحت قاعدة : «الأمور بمقاصدها» ولم يجعلوها مستقلة عنها، ومع ذلك فهي تعدّ من أشهر القواعد الفقهية، وأكثرها تداولا عند علماء هذا الفن؛ إذ لا يكاد يخلو منها كتاب من كتبهم.

     كما وردت في كتب أخر كثيرة.

     وممّن أولى هذه القاعدة مزيد عناية : الإمام ابن القيم في كتابه القيِّم (إعلام الموقعين)، 3/97-99. حيث قدّم لها بتمهيد يمكن أن يكون ضابطًا لموضوعها (وهو تعارض اللفظ والقصد)، وتحريرًا لمحل النزاع فيها، وحاصله : «الألفاظ بالنسبة إلى مقاصد المكلفين ... ثلاثة أقسام :

     **أحدها** : أن تظهر مطابقة القصد للفظ. وللظهور مراتب تنتهى إلى اليقين... بمراد المتكلم ...

     **القسم الثاني** : ما يظهر بأن المتكلِّم لم يرد معناه ...

     وهذا القسم نوعان :

     **أحدهما** : أن لا يكون مريدًا لمقتضاه، ولا لغيره.

     **والثاني** : أن يكون مريدًا لمعنى يخالفه.

     فالأول : كالمكره والنائم والمجنون، ومن اشتدّ به الغضب، والسكران.

     والثاني : كالمعرِّض ... والمُلغِز والمتأول.

     **القسم الثالث :** ما هو ظاهر في معناه، ويحتمل إرادة المتكلم له، ويحتمل إرادته غيره، ولا دلالة على واحد من الأمرين ...

     [وبعد أن بين الأقسام ذكر حكمها (وهو ما يمكن أن يمثِّل تحرير محلّ النزاع فيها، فقال :]

     فهذه أقسام الألفاظ بالنسبة إلى ... مقاصد المتكلم بها. وعند هذا يقال :

     **إذا ظهر قصد المتكلّم لمعنى كلامه، أو لم يظهر قصدٌ يخالف كلامَه : وجب حمل كلامه على ظاهره ... وهذا حقٌّ لا يُنازع فيه عالم...**

     **• وإنما النزاع في الحمل على الظاهر حكمًا بعد ظهور مراد المتكلّم والفاعل بخلاف ما أظهره.**

     [ثم ربط ذلك بالقاعدة، وبين الراجح عنده فيها فقال:]

     فهذا هو الذي وقع فيه النزاع وهو : هل الاعتبار بظواهر الألفاظ والعقود، وإن ظهرت المقاصد والنيّات بخلافها، أم للقصود والنيّات تأثير يوجب الالتفات إليها، ومراعاة جانبها؟.

     وقد تظاهرت أدّلة الشرع وقواعده على أنّ القصود في العقود معتبرة، وأنها تؤثر في صحة العقد وفساده، وفي حلّه وحرمته ...».

     وهذا الرأي الذي رجّحه هو ما يحكيه لفظ القاعدة، وهو رأي الجمهور؛ إذ هو رأي الحنفية وأكثر المالكية، وأحد الوجهين عند الشافعية والحنابلة. وقد جعله شيخ الإسلام ابن تيمية أصلَ الإمام أحمد، فقال في فتاواه -30/112- : «فإن الاعتبار في العقود بالـمعاني والمقاصد، لا بمجرّد اللفظ.

     هذا أصل أحمد، وجمهور العلماء، وأحد الوجهين في مذهب الشافعي. ولكن بعض أصحاب أحمد قد يجعلون الحكم يختلف بتغاير اللفظ ...».

     **ولتوثيق القاعدة ومعرفة ألفاظها في كافة المذاهب الأربعة يقال :**

     وردت بلفظها، أو نحوه، أو معناه في كثير من كتب القواعد وغيرها :

     **فمن كتب القواعد :**

     رسالة الكرخي في الأصول، ص162- ولفظه : «الأصل أنه يعتبر في الدعاوي مقصود الخصمين في المنازعة دون الظاهر»-؛ قواعد الأحكام لابن عبد السلام، 2/77- فقد أشار إليها عند حديثه عن: «قاعدة فيما تحمل عليه ألفاظ التصرفات»-؛ الأشباه والنظائر لابن الوكيل، 2/222-235- ولفظه: «العبرة باللفظ أو المعنى؟»-؛ القواعد النورانية الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص126- ضمن قاعدة «صفة العقود»-؛ القواعد للمقّري، 2/572، قاعدة 351- ولفظه: «اختلف المالكية في المقدَّم من اللفظ والقصد عند تعارضهما»-؛ المجموع المذهب، 2/454- ولفظه: «هل العبرة باللفظ أم بالمعنى؟»-؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، 1/174-184، 347- ولفظ الأول : «هل الاعتبار بألفاظ العقود أو بمعانيها؟»-؛ المنثور في القواعد، 2/371-374 - ولفظه: «العبرة بصيغ العقود أو بمعانيها»-؛ تقرير القواعد لابن رجب، 1/267-273، قاعدة 38- ولفظه: «فيما إذا وصل بألفاظ العقود ما يخرجها عن موضوعها: فهل يفسد العقد بذلك، أو يجعل كناية عمّا يمكن صحته على ذلك الوجه؟»-؛ وانظر منه 1/64، قاعدة 10؛ الأشباه والنظائر لابن الملقن، 2/18-39، قاعدة 90- ولفظه «هل الاعتبار بألفاظ العقود أو بمعانيها؟»-؛ القواعد للحـصني، 1/401-421؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، 1/253-255، 296- ولفظ العلائي ومن بعده : «إذا استعمل لفظ موضوع لعقد في عقد آخر، هل العبرة باللفظ أم بالمعنى؟»-؛ إيضاح المسالك، ص87، قاعدة 50- ولفظه: «إذا تعارض القصد واللفظ أيهما يقدم ؟»-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/360-365- ولفظه: «هل العبرة بصيغ العقود أو بمعانيها؟»-؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص234-235، 355

     ولفظه الأول : «الاعتبار للمعنى لا للألفاظ»-؛ غمز عيـون البصائر، 2/266-270؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص128، قاعدة 313- ولفظه: «العبرة للمعاني لا للألفاظ»-؛ شرح المنهج للمنجور، ص579-580- ولفظه : «هل يقدَّم القصد أو اللفظ عند تعارضهما؟»؛ الفرائد البهية وشرحاها: الأقمار المضيئة، ص252-257؛ والمواهب السنية، وحاشيتها: الفوائد الجنية، 2/377-378- ولفظ الفرائد قريب من أشباه السيوطي-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45، شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل9/ب؛ منافع الدقائق، ص312-313- ولفظ المجامع: «الاعتبار بالمقاصد لا بالألفاظ»-؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 3؛ شرحها لسليم رستم، 1/19؛ ولعلي حيدر، 1/18-19؛ وللأتاسي، 1/16-18؛ شرح قواعدها للزرقا، ص55-78- ولفظ المجلة : «العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني»-؛ مجلة الأحكام الشرعية ، ص 82، مادة 38- ولفظها مطابق للفظ ابن رجب-؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص60، قاعدة 37، وص91، قاعدة 183، وص141، قاعدة 412- ولفظه الأول مطابق لأشباه ابن نجيم، والثاني للمجلة، والثالث للكرخي-؛ المدخل الفقهي العام، 2/966-967، فقرة 573؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص64، 246، 286، 327- ولفظه الثاني مطابق للمنثور-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص490، وأحال إلى التحرير، 5/400 - ولفظه: «العبرة للمقاصد دون الصّور»-؛ الوجيز، ص28، 84-88؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/250-251، 2/198، كلاهما للدكتور البورنو -وقد ذكر فيهما عدة ألفاظ منها لفظ المجلة-؛ النية وأثرها في الأحكام الشرعية، 1/236-237؛ القواعد الفقهية الكبرى، ص67-69، كلاهما لشيخنا أ.د. صالح السدلان - ولفظه كأشباه السيوطي-؛ القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي للدكتور العجلان، ص49-50 -ولفظه كالمجلة- ؛ قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف، ص160، 174، وأحال إلى الإشـراف، 2/63 -ولفظهما قريب من لفظ المؤلف-؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص287- فقد صدّر الحديث عنها بقوله : «اعتبار المقاصد في العقود»-؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور الغـديان، ص1323- ولفظه كالمجلة-، قاعدة : «الأمور بمقاصدها» لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص129-141- فقد عقد لها مبحثًا مستقلاً بعنوان: «تعارض المقاصد أو النيَّات مع صريح اللفظ»؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية للدكتور الحريري، ص77؛ المبـادئ الفقهيـة، ص10؛ القواعد الفقهية للدعاس، 14-15، قاعـدة 2؛ وللدكتور الزحيلي، ص49 -وقد اختار الحريري ومن بعده لفظ المجلة-.

     وممّا يؤكد أهميتها : كثرة ورودها في **كتب الفقه وغيره**، ومن ذلك :

     فتح العزيز، 12/206؛ شرح السير، 2/570، 571؛ المبسوط، 22/23؛ بدائع الصنائع، 4/134، 6/162؛ الهداية والعناية ، 7/72، 9/48، 49؛ ومعهما فتح القدير، 6/251؛ مجموع الفتـاوى،

     20/551، 552، 30/112؛ تبيين الحقائق، 4/291، 5/102؛ زاد المعاد، 5/200؛ إعلام الموقعين، 3/99-100، وانظر منه 3/85-102؛ الفتاوي البزازية، 2/306؛ جامع الفصولين، 1/109؛ الدّرر شرح الغرر، 2/143، 207، 224، 253، 320، 329، 397؛ البحر الرائق، 3/94؛ مغني المحتاج، 2/68؛ تيسير التحرير، 1/176؛ كشاف القناع، 3/94؛ رد المحتار، 11/538؛ المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية للدكتور زيدان، ص304. [↑](#footnote-ref-996)
997. () **الكفالة في اللغة** : مشتقة من «كفل»، والكاف والفاء واللام -كما يقول ابن فارس-: «أصل صحيح يدل على تضمُّن الشيء للشيء».

     ومن ذلك ما جاء في (لسان العرب) : «وكفلَ المالَ وبالمالِ : ضَمِنَهُ . وكَفَلَ بالرجل يكْفُل ويكفِل كفْلاً وكُفُولاُ وكفالةً وكَفُلَ وكفِلَ وتكفّل به، كله : ضمِنَهُ ...».

     فهي في اللغة بمعنى الضمان، وكذلك في **اصطلاح** المالكية وأكثر الشافعية؛ أما الحنفية فقد خصُّوا الضمان بما فيه التزام بتعويض مالي عن ضرر الآخرين، كما أن الحنابلة خصُّوا الكفالة بالكفالة بالنفس وعدّوها نوعًا من الضمان، وكذلك فعل بعض الشافعية.

     وقد اتفق الجميع على أن الكفالة- والضمان عند الحنابلة- ضمّ ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل في الالتزام بحقٍّ ما، لكن اختلفوا في حقيقة هذا الالتزام من الكفيل : هل هو مجرد التزام بالمطالبة، أو بالدين أيضًا ؟.

     • فذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه التزام بهما؛ فعّرفوه تبعًا لذلك، ومن تعريفاتهم:

     - ما جاء في (الشرح الصغير) على (أقرب المسالك) : «الضمان ... (ويسمى حمالة وكفالة): التزام مكلّفٍ غيرِ سفيهٍ دينًا على غيره، أو طَلَبُهُ مَنْ عليه الدين لمن هو له بما يدلّ عليه».

     - وما جاء في (مغني المحتاج) : «التزامُ حقٍّ ثابت في ذمة الغير أو إحضار من هو عليه، أو عينٍ مضمونة ... ويسمّى الملتزم لذلك ... ضمينًا وكفيلاً ... قال الماوردي : غير أن العرف جارٍ بأن الضمين مستعمل في الأموال ... والكفيل في النفوس...».

     - وما جاء في (المغني) لابن قدامة : «الضمان : ضمُّ ذمَّةِ الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق».

     • وذهب الحنفية إلى أن حقيقة الالتزام من الكفيل تكون بمطالبة الأصيل بالأداء دون تحمّل الدين عنه؛ فعرّفوه تبعًا لذلك.

     يقول صاحب (طِلَبَة الطلبة) : «فالكفالة : ضمّ ذمَّةٍ في التزام المطالبة بالدَّين».

     **ولتوثيق ما سبق** : فإن المعنى اللغوي مستفاد من : المقاييس في اللغة، مادة «كفل»، ص929؛ لسان العرب، مادة «كفل»، 11/590؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «كفل»، ص1361؛ المعجم الوسيط، مادة «كفل»، 2/792-793.

     والمعنى الاصطلاحي مستفـاد من : الشرح الصغير، 4/562-565؛ مغني المحتاج، 2/198؛ المغني، 7/71؛ طلبة الطلبة، ص286؛ وانظر الفرق بينها وبين الضمان وتعريفات أخرى لها أيضًا في: الهداية والعناية وفتح القدير، 7/163؛ الاختيار لتعليل المختار، 2/166؛ الكنـز وشرحه: تـبـيين الحقائق، 4/146؛ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب، 7/30، الدُّرر شرح الغرر، 2/295؛ أنيس الفقهاء، ص223؛ شرح منتهى الإرادات، 2/245، 252؛ اللباب في شرح الكتـاب، 2/152؛ مـعجم المصطلحات الاقتصادية، ص222، 287. [↑](#footnote-ref-997)
998. () **الحوالة في اللغة** : مشتقة من مادة «حول»، والحاء والواو واللام -كما يقول ابن فارس-: «أصل واحد، وهو تحرُّكٌ في دَوْرٍ فالحول : العام؛ وذلك أنه يحول أي يدور ... وحال الشخص يحول : إذا تحرك».

     ومن هذا الأصل ما جاء في (لسان العرب) : «... وأحال الغريمَ : زَجَّاهُ عنه إلى غريم آخر. والاسم: الحَوالة ... الحوالة : إحالتُكَ غريمًا وتحوُّل ماء من نهر إلى نهر»، ولا شكَّ أن نقل المال من شخص إلى آخرفيه معنى الحركة.

     **أما في الاصطلاح** : فقد اختلفت عبارات الفقهاء في تعريفها ومن ذلك :

     - ما جاء في (الاختيار ) : «وفي الشرع : نقل الدَّين وتحويله من ذمّة المحيل إلى ذمّة المحال عليه».

     والحوالة والكفالة : تتشابهان في كونهما التزامًا عن الأصيل.

     وتختلفان في كون الحوالة تتضمن براءة الأصيل بمجرّد الإحالة بخلاف الكفالة. ووجه ذلك أن «الحوالة مأخوذة من التحويل، وهو النقل من مكان إلى مكان، فهو نقل الدين من ذمة إلى ذمة، فيقتضي فراغ الأولى عنه وثبوته في الثانية. وليست الكفـالـة كـذلـك؛ فإنها ضمّ ذمـة، فيقـتـضي بقاء الدين في الذمة الأولى؛ ليتحقق معنى الضمّ». قاله صاحب (طلبة الطلبة).

     ولتوثيق ما سبق فإن المعنى اللغوي مستفاد من : المقاييس في اللغة، مادة «حول»، ص290؛ لسان العرب، مادة «حول»، 11/190؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «حول»، 1278؛ المعجم الوسيط، مادة «حال»، 1/208-210.

     والمعنى الاصطلاحي مستفاد من: الاختيار في تعليل المختار، 3/3؛ وانظر : طلبة الطلبة، ص289؛ كنز الدقائق وشرحه: تبيين الحقائق، 4/171؛ العناية، 7/238؛ الدرر شرح الغرر، 2/302، 308؛ مغني المحتاج، 2/193؛ أنيس الفقهاء، ص224؛ شرح منتهى الإرادات، 2/256؛ الشرح الصغير للدردير، 4/544؛ اللباب في شرح الكتاب، 2/160؛ معجم المصطلحات الاقتصادية، ص147.

     والعلاقة بينها وبين الكفالة مستفادة من طلبة الطلبة، ص289؛ وانظر : العناية، 7/241-242؛ أنيس الفقهاء، ص224. [↑](#footnote-ref-998)
999. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص234- إلا أنه قال في بداية المثال : «... منها الكفالة : فهي بشرط ...».

     وانظر : الدّرر شرح الغرر، 2/302؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/364؛ المدخل الفقهي العام، 2/966، فقرة 573. [↑](#footnote-ref-999)
1000. () في (ب) : «عد». [↑](#footnote-ref-1000)
1001. () هكذا في جميع النسخ، وفي مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) : «تراعى». وهذا الأفصح. [↑](#footnote-ref-1001)
1002. () في (د) زيادة : «كيس آخر». وفي أشباه ابن نجيم : «كيس أحمر». [↑](#footnote-ref-1002)
1003. () في (أ) و(جـ) : «يطلق». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-1003)
1004. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص235، إلا أنه قال في بداية العبارة : «... والطلاق والعتاق تراعى فيهما الألفاظ لا المعنى فقط. فلو قال لعبده ...». بالإضافة إلى الاختلاف الذي سبقت الإشارة إليه.

      وانظر في كون المراعى في الطلاق والعتاق إنما هو اللفظ لا المعنى : فتح القدير، 6/251.

      والمثال المتعلق بالطلاق ورد في الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/363، بالنص الآتي: «ومنها : إذا وكلّه أن يطلّق زوجته طلاقًا منجزًا، وكانت قد دخلت الدار، فقال لها: إن كنت دخلت الدار فأنت طالق، فهل يقع الطلاق ؟ فيه وجهان؛ لأنه منجّز من حيث المعنى، معلق من حيث اللفظ». ومن هذا يُعلّم أن قول المؤلف «كائن» معناه : حاصل ومنجّز. [↑](#footnote-ref-1004)
1005. () في (أ) و(جـ) و(د) : «ينعقد». والأفصح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-1005)
1006. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص235، إلا أنه قال في آخر المسألة : «بلا ثمن».

      كما ورد ذكر هذا المثال في بعض كتب القواعد عند الشافعية على أنه مندرج تحتها لا خارج منها بناء على أن القاعدة مختلف فيها عندهم.

      ومن هذه الكتب : الأشباه والنظائر لابن الملقن، 2/21؛ القواعد للحصني، 1/402؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/361. ولفظ الأول : «إذا قال : بعتك بـلا ثـمن، أو لا ثـمن لي عليك، أو على أن لا ثـمن لي عليك ...: فليس بيعًا، وفي انعقاده هبةً قولا تعارُضِ اللفظِ والمعنى ...» [↑](#footnote-ref-1006)
1007. () نهاية 11/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-1007)
1008. () في (د) : «المنع». [↑](#footnote-ref-1008)
1009. () في (ب) و(جـ) : «ينفيه». [↑](#footnote-ref-1009)
1010. () **الهداية** : تكرر ذكر المؤلف لها فيما يزيد على عشرين موضعًا من كتابه.

      وهي كتاب في الفقه الحنفي ألّفه : علي بن أبي بكر بن عبد الـجلـيـل، أبـو الحسن الفَرْغَاني المَرْغينانيّ (530هـ-593هـ).

      وقبل تأليفه لهذا الكتاب كان قد ألّف (بداية المبتدي)، جَمَعَ فيه مسائل (القُدُوري) و(الجامع الصغير) لمحمد بن الحسن، ثم شرع في شرحه شرحًا مطولاً في كتاب سماه (كفاية المنتهي) وقبل انتهائه من هذا الشرح، تبيّن له أن فيه شيئًا من الإطناب، فخشي أن يُهجر لأجله الكتاب، فعدل عن ذلك «إلى شرحٍ آخرَ موسوم بـ (الهداية) [جمع] فيه ... بين عيون الرواية، ومتون الدراية، تاركًا للزوائد في كل باب، معرضًا عن هذا النوع من الإسهاب»- كذا في مقدمة (الهداية)-.

      وقد «حُكِي أنّه بقي في تصنيف كتاب (الهداية) ثلاث عشرة سنة ...».

      قاله صاحب (مفتاح السعادة)، وجاء فيه أيضًا: «... وبالجملة : هو كما قال صاحب (الوقاية) : كتاب فاخر، لم يكتحل [هكذا بالياء] عين الزمان بثانيه».

      كما جاء في (الفوائد البهيّة) : «... وكل تصانيفه مقبولة معتمدة لاسيما (الهداية)؛ فإنه لم يزل مرجعًا للفضلاء، ومنظرًا للفقهاء».

      لهذا وغيره تبوَّأ هذا الكتاب مكان الصدارة في الفقه الحنفي، وحظي بقدر كبير من عناية علماء هذا المذهب؛ فصنَّفوا حوله مصنفاتٍ كثيرة جدًّا، ذكر منها صاحب (كشف الظنون) ما يربو على سبعين مصنفًا !!.

      وهذا الكتاب مطبوع ومتداول؛ إما استقلالاً، أو مع شروحه كفتح القدير والعناية والبناية وغيرهما- وقد سبق ذكر بعض طبعات العناية مع فتح القدير، ص221-.

      مقدمة الهداية، 1/9-10 (مع فتح القدير)؛ مفتاح السعادة، 2/238؛ الفوائد البهية، ص142؛ وانظر : الجواهر المضيّة، 2/627، رقم 1030؛ تاج التراجم، ص148، رقم 166؛ مفتـاح السعادة، 2/237-246؛ كشف الظنون، 2/2031-2040؛ الفوائد البهية، ص141-144؛ هدية العارفين، 1/702؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص489؛ المذهب عند الحنفية، ص77. [↑](#footnote-ref-1010)
1011. () بحثت عن هذه المسألة في مظانها من كتاب (الهداية) ولـكن لم أظفر بها، إلاّ أنها مذكورة في (الدّرر شرح الغرر) -2/169- حيث جاء فيه : «وبطل أيضًا ... بيعٌ نُفي فـيـه الثمن، فإنه إذا نُفي فقد نفي الركن فلم يكن بيعًا.

      وقيل : ينعقد؛ لأن نفيه لم يصح؛ لأنه نفي العقد، وإذا لم يصح نفيه صار كأنه سكت عن ذكر الثمن، ولو باع وسكت عنه ينعقد البيع ويثبت الملك بالقبض...».

      ثم لمّا فرغ من بيان البيع الباطل، شرع في بيان الفاسد فقال : «(وَفَسَدَ ما) أي : بيعٌ (سكت) أي وقع السكوت (فيه عن الثمن) فإن البيع لا يبطل به؛ بل ينعقد، ويثبت الملك بالقبض؛ لأن مطلق البيع يقتضي المعاوضة، فإذا سكت كان غرضه القيمة، فكأنه باع بقيمته، فيفسد ولا يبطل».

      وانظر : بدائع الصنائع، 5/305؛ الخلاصة، 3/14-15. [↑](#footnote-ref-1011)
1012. () نهاية 15/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1012)
1013. () هذه المسألة التي قيل: إنها مستثناة من القاعدة استفادها المؤلف من أشباه ابن نجيم -كما سبق بيان ذلك - إلا أنه قال : «لا تنعقد الهبة بالبيع **بلا ثمن**» وليس : «بلا ذكر الثمن».

      فلو سُلّم بأن البيع بلا ذكر الثمن ينعقد بيعًا؛ لأنه سكت عن الثمن ولم ينفه، فكيف يكون الجواب عن المسألة التي ذكرها ابن نجيم والتي تدلُّ صراحة على نفي الثمن ؟!.

      أُجيب عن هذا بجوابين :

      **أحدهما** : أنَّ «البيع لفظ شرعي وضع للمعاوضة، ولا يكون إلا بثمن، ولا يصحُّ التجوُّز به عن الهبة؛ لأن الشرط المجوِّز للتجويز أن يكون المعنى المشتَرَكُ بين الـمتجوز والمتجوز عنه على وجه يكون في المتجوّز عنه أقوى منه في المتجوز، ومن المعلوم أن معنى التملك في البيع أقوى منه في الهبة ... فتكون هذه الصيغة لغوًا، واللغو باطل لا يبنى عليه حكم»- قاله الأتاسي في شرح المجلة، 1/17-.

      **الثاني**: أن هذا العقد دار الأمر فيه بين عقد محظور (وهو البيع بلا ثمن) وعقد مباح (وهو الهبة) فيغلب المحظور؛ لأنه «إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام» -على ماسبق بيانه، ص290، قاعدة 16-   
       بخلاف الفرع الذي صدَّر به المؤلف الحديث عن القاعدة وهو الكفالة بشرط براءة الأصيل، فقد دار الأمر فيه بين الكفالة والـحوالة وهـما أمـران مباحان، وكذلك الحال في بقية فروع هذه القاعدة- انظر : القواعد الفقهية للزرقا، ص76-.

      ويمكن أن يصاغ هذا الجواب بصيغة أخرى بأن يقال :

      إن البيع بلا ثمن لم ينعقد هبة؛ لعدم دخوله تحت القاعدة؛ لتخلف شرطٍ من شروطها (وهو كون العقد بين مباحين)، والبيع بلا ثمن عقد غير مباح. [↑](#footnote-ref-1013)
1014. () في (د) : «بـجعل». [↑](#footnote-ref-1014)
1015. () في (د) : «استمرار». [↑](#footnote-ref-1015)
1016. () هذه العبارة ذكرها صاحب (الهداية) في متنه : (بداية المبتدي) وشَرحَها في (الهداية)، ونصُّ كلامه في (البداية)، 8/187 (في ضمن الهداية وكلاهما مطبوعان مع فتح القدير) : «وإذا ادعت المراة **طلاقًا** قبل **الدخول** : استُحْلِفَ الزوج؛ فإن نكل ضمن نصف المهر في قولهم». ثم قال في (الهداية) معلَّلاً : «لأن الاستحلاف يجري في الطلاق عندهم، لا سيما إذا كان المقصود هو المال».

      وسوف يأتي ذكر المؤلف لهذه المسألة في موضع آخر، وهو ص500 (ل31/أ) [↑](#footnote-ref-1016)
1017. () نهاية 10/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-1017)
1018. () في (جـ) : «بقلبة». [↑](#footnote-ref-1018)
1019. () **الأكملية**: نسبة إلى مؤلفها : محمد بن محمد بن محمود، أبو عبد الله البابرتي الملقب بـ **(أكمل الدين)**.

      وليس مراد المؤلف من وصف (العناية) بـ (الأكملية) أن هذا الوصف جزء من التسمية؛ بل مراده تمييزها عن غيرها بالرمز إلى مؤلفها؛ ويشهد لذلك أنه ذكرها فيما يقارب ثلاثين موضعًا باسم (العناية) فحسب، ولعلّ الذي دفعه إلى وصفها بالأكملية كونه ذكرها هنا في سياق شروح الهداية، وللهداية شروح أخرى باسم (العناية) مثل : (العناية بشأن الهداية) لأحمد بن يوسف، جلال الدين التباني- انظر كـشف الظـنون، 2/2037- فلكي لا تلتبسْ بغيرها قرنها هنا بالنسبة إلى مؤلفها. [↑](#footnote-ref-1019)
1020. () في (د) : «يحصل». [↑](#footnote-ref-1020)
1021. () نهاية 10/ب من (د). علمًا بأنه في (العناية)- بعد هذه الكلمة مباشرة-: «الطلاق». [↑](#footnote-ref-1021)
1022. () في (العناية) : «تتفاوت»؛ بناء على أن الفاعل ضمير مستتر يعود على مؤنث وهو دعوى. [↑](#footnote-ref-1022)
1023. () في (أ) و(جـ) و(د) : «مهر». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)؛ وفاقًا للعناية. [↑](#footnote-ref-1023)
1024. () العناية، 8/187 - مع اختلاف سبق بيانه في موضعه-. [↑](#footnote-ref-1024)
1025. () العناية، 8/187-188. وهذا الجواب ونقضه مذكور أيضًا في نتائج الأفكار، 8/187-188، إلا أنه أحال الجواب إلى كتابي : (النهاية) و(معراج الدراية)، وليس (العناية)، ونسبته إليهما أولى من نسبته إلى (العناية)؛ لأنهما متقدمان عليها؛ إذ (النهاية) لحسين بن علي السِّغْناقي (ت711هـ)، و(معراج الدراية) لمحمد بن محمد البخاري الكاكي (ت749هـ)، بينما صاحب (العناية) توفي عام 786؛ بل إن نسبته إلى (النهاية) أقرب؛ لتقدّمها، ولأنها أول شروح الهداية، حيث فرغ منها مؤلفها سنة 700هـ، ثم إنها المصدر الرئيس للعناية. -انظر: كشف الظنون، 2/2032، 2033، 2035-.

      هذا ما يتعلق بالجواب المذكور وصاحب هذا الجواب.

      وهناك جواب آخر ورد في (نتائج الأفكار)، 8/188، حيث جاء فيه : «وأجاب عنه بعضهم بأنه لو أطلق لربما ذهب الوهم إلى الطلاق بعد الدخول؛ لغلبته، فقيّد به ليُعلم حكمه بطريق الأولوية، فإنه إذا استُحلف قبل تأكد المهر فبعده أولى كما لا يخفى».

      وهذا الجواب أيضًا منقوض بما في (العناية)؛ لأن الإطلاق يغني عنه، وكون الطلاق أغلبه بعد الدخول لا يلزم منه انصراف كل طلاق إليه دون ما قبل الدخول فتوهم انصراف الطلاق إلى ما بعد الدخول فحسب: بعيد ، فلا حاجة لرفعه بالتقييد بما قبل الدخول، ومن ثمّ الدلالة على ما بعد الدخول بالمفهوم الأولوي؛ بل إطلاق لفظ (الطلاق) في هذه الحالة أقوى من تقييده؛ لأن دلالة الطلاق على ما قبل الدخول وما بعده معًا بالمنطوق أولى من دلالته على أحدهما بالمنطوق والثاني بالمفهوم الأولوي. [↑](#footnote-ref-1025)
1026. () نهاية 15/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-1026)
1027. () في (د) : «يُوجّه». [↑](#footnote-ref-1027)
1028. () في (جـ) : «يدّعي». [↑](#footnote-ref-1028)
1029. () نهاية 12/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-1029)
1030. () أي : عند صاحب (الهداية). [↑](#footnote-ref-1030)
1031. () في (جـ) : «القبلة». [↑](#footnote-ref-1031)
1032. () في (د) : «اختلاف». [↑](#footnote-ref-1032)
1033. () هذا الجواب الذي ارتضاه المؤلف في بيان فائدة تقييد صاحب (الهداية) لدعواها الطلاق بكونه قبل الدخول. والذي يظهر -والله أعلم- أن منطلقه هو «أن الاستحلاف يجري في الطلاق عندهم، ولا سيما إذا كان المقصود هو المال»- وقد سبق نقل ذلك عن (الهداية) في ص363، هامش3-؛ أما النكاح فلا يجري فيه الاستحلاف؛ لأن «البذل لا يجري فيه»- كما أفاد ذلك صاحب (العناية)، 8/188-.

      فإذا ادّعت الطلاق قبل الدخول بها قد يتوهم من هذا عدمُ جواز الاستحلاف؛ لأنه هنا سيكون في النكاح لا في الطلاق. ووجهه : أنها وإن كانت تدَّعي الطلاق لفظًا، إلا أن هذه الدعوى تتضمَّن سبق النكاح معنى، والاعتبار للمعاني لا للألفاظ، فيكون الاستحلاف في النكاح لا في الطلاق، وحيث إن الاستحلاف لا يجري في النكاح فلا يصح!.

      فلدفع هذا التوهُّم صرَّح صاحب (الهداية) بجواز الاستحلاف وإن كانت تدَّعي الطلاق قبل الدخول.

      أما إذا ادَّعت الطلاق بعد الدخول فإن الأمر واضح في جواز الاستحلاف؛ لأن الاستحلاف حينئذ سيكون في الطلاق لفظًا ومعنى. ولا شبهة عند صاحب (الهداية) في أن الاستحلاف يجري في الطلاق.

      وكونه في الطلاق لفظًا ومعنى؛ لأنها تدَّعي المهر بتسليم البضع لا بمجرد النكاح. [↑](#footnote-ref-1033)
1034. () في (د) : «فيه». [↑](#footnote-ref-1034)
1035. () في (د) : «الصلوات». [↑](#footnote-ref-1035)
1036. () أي الركعة الثالثة والرابعة من الصلاة. [↑](#footnote-ref-1036)
1037. () في (ب) و(جـ) : «صلاتهم». وهو الموافق لِـ (بداية المبتدي) و(الكنـز)، وهو الأنسب. [↑](#footnote-ref-1037)
1038. () من المتون التي وردت فيها هذه العبارة : بداية المبتدي، 1/376 (في ضمن شرحها: الهداية، وكلاهما مطبوعان مع فتح القدير)؛ الوقاية، 1/56 (في ضمن شرحها لصدر الشريعة، وكلاهما في هامش كشف الحقائق)؛ كنـز الدقائق - في الموضع السابق من شرحه: كشف الحقائق، ومع البحر الرائق، 1/388.

      وهذه المسألة ذكرها المؤلف أيضًا، ص492، وعزاها إلى غرر الأحكام. [↑](#footnote-ref-1038)
1039. () في (ب) : «الاستخلاف». [↑](#footnote-ref-1039)
1040. () في (د) : «بعدم». [↑](#footnote-ref-1040)
1041. () **معنى الكلية** عند أهل المنطق أي: «محكوم فيها على كلِّ فرد»، قاله البناني في حاشيته على شرح المحلي لجمع الجوامع، 1/21؛ وانظر : شرح تنقيح الفصول، ص28؛ شرح الأخـضري على سلّمه، ص28؛ إيضاح المبهم من معاني السلم، ص8؛ آداب البحث والمناظرة للشيخ محمد الأمين الشـنـقيطي، ق1، ص24؛ المنطق المفيد للبهنسي، 1/37. [↑](#footnote-ref-1041)
1042. () في (أ) و(ب) و(د): «للمدعي». والصحيح ما تم إثباته من (جـ)؛ وفاقًا للفظ الحديث -كما سيأتي بيانه-

      علمًا بأن هذا الحديث تكرر عند المؤلف في موضعـين هـما : ص540 (ل36/ب)، وص1187 (ل115/ب)، وقد اتفقت جميع النسخ على أن لفظه في الموضع الأول منهما : «البينة على المدعي...». [↑](#footnote-ref-1042)
1043. () أخرجه الشافعي بنحوه في مسنده، ص191؛ والبيهقي بلفظـه، كـتـاب الدعوى والبيـنـات، باب البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه، 10/252.

      وأخرجـه البخـاري بـلـفـظ : «اليمـين عـلى الـمـدعـى عـلـيـه»، في كتاب التفسير، باب [من الآية رقم (77) من سورة آل عمران]، 4/1656-1657، ح 4277، كما أخرجه بمثل هذا اللفظ أيضًا في كتاب الرهن، باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبينة على المدعي واليمين على المدّعى عليه، 2/888، ح2379، وبنحوه في كتاب الشهادات، باب اليمين على المدّعى عليه في الأموال والـحدود، 2/949، ح2524؛ وأخرجه مسلم بمثل لفظ البخاري - المذكور-، كتاب الأقضية، باب اليمين على المدّعى عليه، 3/1336، ح 1711.

      جميعهم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

      ويلحظ أن البيهقي زاد على الصحيحين لفظ «البينة على المدعي».

      والحديث بهذه الزيادة حسنه النووي وابن الصلاح وابن حجر وصححه الألباني :

      - إذْ إن هذا الحديث يمثل الحديث الثالث والثلاثين من الأربعين النووية وقد قال النووي عقبه: «حديث حسن، رواه البيهقي وغيره هكذا، وبعضه في الصحيحين» (الأربعين النووية (المطبوعة مع جامع العلوم والحكم)، ص310).

      - وقد نقل ابن رجب عن ابن الصلاح أنه قال : «رواه البيهقي بإسناد حسن» (وذلك في الموضع السابق من جامع العلوم والحكم).

      - كما قال الحافظ في (فتح الباري)، 5/334: «وهذه الزيادة ليست في الصحيحين، وإسنادها حسن».

      - وقال الألباني في (إرواء الغليل)، 8/266: «أخرجه البيهقي ... من طريق الحسن بن سهل ثنا عبد الله بن إدريس ثنا ابن جريج وعثمان بن الأسود عن أبن أبي مليكة.

      قلت : وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، غير الحسن بن سهل، وهو ثقة ...».

      كما أن هذه الزيادة لها شواهد من حديث أبي هريرة ووائل بن حجر والأشعث بن قيس وعبد الله ابن عمر، ومن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه وغيرهم.

      بل إن الترمذي قال في سننه -3/326- : «... والعمل على هذا عـند أهل العلم من أصحاب النبي  وغيرهم : أن البينة على المدّعي، واليمين على المدعى عليه».

      وللتوسع انظر : نصب الراية، 4/96؛ تلخـيص الحبير، 4/167، 208؛ كشف الخفاء، 1/342؛ إرواء الغليل، 8/264-267، ح 2641. [↑](#footnote-ref-1043)
1044. () الضمير هنا يعود إلى مسألة: الطلاق بعد الدخول، أي لا حاجة لتصريح صاحب (الهداية) بحكم الطلاق بعد الدخول. [↑](#footnote-ref-1044)
1045. () نهاية 16/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1045)
1046. () هـذه الـقـاعـدة تـحـكـي قـولاً مـن الأقـوال فـي مـسـألـة أصـولـيـة خـلافـية، عـبَّر عـنـهـا ابن الهمام في (التـحريـر) بقوله: «هـل الـمشتـرك عـام استغـراقـي فـي مفاهيمه؟».

      وهذا القول الذي تحكيه قاعدة المؤلف هو اختيار صاحب (التحرير)، وقد خرّجه على مسألة مذكورة في (الهداية)- وسيأتي ذكرها بنصِّها عند توثيق شرح المؤلف للقاعدة- وكلامٍ آخر لصاحب (المبسوط)، وتمام كلامه: «وقيل [يصحّ] في النفي فقط حقيقة. وعليه فرَّع في وصايا (الهداية)، وفي (المبسوط) : «حلف : لا أكلِّم مولاك. وله أعـلون وأسـفـلون : أيـهم كلَّم حنث»؛ لأن المشترك في النفي يعم، **وهو المختار**».

      التـحريـر، 1/213-214 (مـع التـقريـر والتحبـير)، (ومع التيسير، 1/235)؛ المبسوط، 9/23.

      وللتوسع في هذه المسألة انظر أيضًا : التبصرة، ص184؛ البرهان، 1/235، فقرة 246؛ المستصفى، 2/71؛ الـمحصول، 1/101؛ المنهاج وشرحيه : السراج الوهاج، 1/319؛ والإبهاج، 1/255؛ جمع الجوامع وشرح المحلى وحاشية البناني، 1/194؛ مسلم الثبوت وشرحه: فواتح الرحموت، 1/201؛ نشر البنود، 1/119؛ إرشاد الفحول، 1/106.

      ولو عدت إلى القاعدة فقد وردت بمعناها في بعض كتب الفقه وقواعده، منها : الأشباه والنظائرلابن الوكيل، 2/23؛ الهداية وشرحها : العناية، 10/480. [↑](#footnote-ref-1046)
1047. () نهاية 11/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-1047)
1048. () في (د) : «النفي والإثبات في فيه». [↑](#footnote-ref-1048)
1049. () انظر : الهداية وشرحها : العناية، 10/482.

      ونصّ ما جاء في (الهداية) : «ومن أوصى لمواليه، وله موالٍ أعتقهم وموالٍ أعتقوه : فالوصية باطلة. وقال الشافعي في بعض كتبه : إن الوصية لهم جميعًا، وذكر في موضع آخر أنه يوقف حتى يصالحوا...

      ولنا : أن الجهة مختلفة؛ لأن أحدهما يسمى : مولى النعمة، والآخر : منعم عليه، فصار مشتركاً، فلا ينتظمهما لفظ واحد في موضع الإثبات.

      بخلاف ما إذا حـلف : لا يكلِّم مولى فلان : حيث يتناول الأعلى والأسفل؛ لأنه مقام النَّفي، ولا تنافي فيه».

      علمًا بأن المؤلف سبق أن أشار إلى هذا المثال، ص354، (ل15/أ) وعزاه هناك إلى (العناية). [↑](#footnote-ref-1049)
1050. () هذا اللفظ لا يصدق عليه حدّ القواعد، التي هي : «القضايا الكلية»- وهو تعريف صدر الشريعة في (التوضيح)، 1/20، واختيار شيخنا د. يعقوب الباحسين في (القواعد الفقهية)، ص37-.

      فهو أشبه ما يكون بالعنوان. ولو نظرت إلى مضمونه لوجدته بيانًا لأقسام الأعيان من حيث الضمان وعدمه. وقد اختار المؤلف أحدَ هذه الأقسام وهو : «الأعيان المضمونة بنفسها»، وجعله كالعنوان لما تحته.

      وإطلاق لفظ القاعدة على ما فيه تقسيمٌ ليس من منهج المؤلف في صياغة قواعده؛ بل منهجه هو صياغتها على أنها قضايا كلية، تحتمل الصدق والكذب لذاتها؛ إذْ فيها نسبة أمر لأمر أو نفيه عنه، وهذه القضايا منطبقة على جميع جزئياتها. وقد سلك هذا المنهج في جميع كتابه إلا هذا الموضع، حيث ذكر هنا لفظًا لا يصدق عليه حدُّ القاعدة المذكور.

      وبغضِّ النظر عن كون هذا اللفظ تصلح تسميته : قاعدة أم لا ، فإن جلَّ ما جاء في شرحه مذكور في الدّرر شرح الغرر، 2/252.

      وانظر : الهداية والعناية، 7/198؛ تبيـين الحقائق، 6/70 – 71؛ البـحر الرائق، 6/250؛ وتكملته، 8/277-278.

      وموضوع هذه القاعدة، وهو الأعيان وأقسامها من حيث الضمان وعدمه مطروق بطريق مباشر أو غير مباشر في بعض **كتب القواعد**، منها :

      الأشباه والنظائر لابن الوكيل، 1/389؛ ترتيب الفروق واختصارها، 2/188؛ المنثور في القواعـد، 2/322، 3/327؛ تقرير القواعد لابن رجب، 1/294، قاعدة 43، و 3/49، قاعدة 138؛ القواعد للحصني، 3/420؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 2/644؛ شرح المنهج للمنجور، ص534؛ الدليل الماهر، ص222؛ مجلة الأحكام الشرعية للقاري، ص83، مادة 43، وص101، مادة 138. [↑](#footnote-ref-1050)
1051. () في (جـ) : «للأعيان». [↑](#footnote-ref-1051)
1052. () نهاية 11/أ من (د). [↑](#footnote-ref-1052)
1053. () هذا المعنى الاصطلاحي للضمان مذكور بنصه في الدّرر شرح الغرر، 2/252، وهو اصطلاح خاصّ بالحنفية. وقد سبقت الإشارة إلى هذا عند تعريف الكفالة، ص358، هامش 1. [↑](#footnote-ref-1053)
1054. () في (أ) و(جـ) و(د): «هلك». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدُّرر). [↑](#footnote-ref-1054)
1055. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يبقى». والصحيح ما تمّ اثباته من (ب)، وهو الموافق للدرر. [↑](#footnote-ref-1055)
1056. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يكون». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-1056)
1057. () قوله: «والمقبوض على سوم الشراء والمبيع بيعًا فاسدًا»:ليس في مصدر هذه العبارة (وهو الدّرر)؛ إلا أنه ورد التمثيل بهما للأعيان المضمونة بنفسها في مصادر أخرى، كتبيين الحقائق، 6/71؛ والعناية، 7/198. وسوف يفرد المؤلف قاعدة مستقلة للحديث عن المقبوض على سوم الشراء؛ وذلك ص1070 (ل100/أ)، قاعدة 233. [↑](#footnote-ref-1057)
1058. () نهاية 12/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-1058)
1059. () في مصدر هذه العبارة (وهو الدّرر) مزيد توضيح للأعيان المضمونة، ونصه: «ويريدون: الأعيان المضمونة في حدّ ذاتها، ووجهه : أن الضمان كما عرفت عبارة عن ردّ مثل الهالك أو قيمته، فالشيء إذا كان مثليًّا أو قيميًّا يكون بحيث لو هلك تعيّن المثل أو القيمة، فتكون مضمونة في حدّ ذاتها مع قطع النظر عن العوارض». [↑](#footnote-ref-1059)
1060. () في (أ) : «يشبه»، وفي (جـ) : «شبه». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدُّر. [↑](#footnote-ref-1060)
1061. () في (ب) : «مثله». [↑](#footnote-ref-1061)
1062. () **المشاكلة في اللغة** : الموافقة والمماثلة - انظر مادة «شكل» في : لسان العرب، 11/351؛ المعجم الوسيط، 1/491.

      **وفي اصطلاح البلاغيين هي**  : «ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته، تحقيقًا أو تقديرًا».

      وهذا تعريف القزويني، وقد شرح ذلك السّعد بقوله : «..(المشاكلة، وهي : ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه) أي : ذلك الشيء (في صحبته) أي ذلك الغير (تحقيقًا أو تقديرًا) أي وقوعًا محقَّقا أو مقدرًا».

      تلخيص المفتاح للقزويني وشرحه للسعد التفتازاني، 4/309-310؛ وانظر : مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السـبكي، 4/309-310؛ معجم المصطلحات البلاغية وتطورها للدكتور أحمد مطلوب، ص621. [↑](#footnote-ref-1062)
1063. () الدّرر شرح الغرر، 2/252 ـ مع اختلاف سبقت الإشارة إلى أكثره-. [↑](#footnote-ref-1063)
1064. () «أن». ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1064)
1065. () وردت هذه القاعدة بلفظها في الدّرر شرح الغرر، 2/91، إلا أنه قال «لا تجوز» (بالتاء وليس الياء). وهذا الأفصح.

      كما وردت مختصرة في مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص367 (من النسخة الخطيّة المصوّرة المحفوظة في قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض) (والنسخة الخطية، ل35/أ) بلفظ : «الأفعال المباحة إنما يجوز [هكذا بالياء!] بشرط عدم إذاء [هكذا!] أحد»؛ وكذلك شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل12/أ؛ منافع الدقائق، ص313؛ موسوعة القواعد الفقهية، 2/223؛ إلا أنهم قالوا: «تجوز» وليس: «يجوز»، كما أن الأخير قال : «إيذاء» وليس : «إذاء». [↑](#footnote-ref-1065)
1066. () نهاية 16/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-1066)
1067. () أي : دون إثم القتل العمد، وهو أشد أنواع القتل، ويقاسمه -عند الحنفية- أربعة أنواعٍ أخر، أشار المؤلف إلى اثنين منها في نهاية شرح القاعدة، وبيانها على النحو الآتي :

      **الأول** : العمد، وهو ما تعمّد ضربه بسلاح أو ما أجري مجرى السلاح كالمحدد. وهذا الذي ينصرف إليه الإثم الوارد في قوله تعالى : ... [مـن الأيـة رقم (93) من سورة (النساء)].

      **الثاني** : شبه العمد، وهو عند الإمام أبي حنيفة أن يتعمّدَ الضرب بما ليس بسلاح ولا ما أجري مجرى السلاح. وعند صاحبيه : إذا ضربه بحجر عظيم أو خشبة عظيمة فهو عَمْدٌ. وشبه العمد : أن يتعمد ضربه بما لا يقتل به غالبًا.

      **الثالث** : الخطأ، وهو نوعان :

      **أحدهما** : الخطأ في الفعل، وهو أن يقصد فعلاً فصدر منه فعل آخر؛ كما لو وجّه سلاحه إلى غرض فانحرف فأصاب نفسًا معصومة، فقتلها. أو تجاوز هدفه إلى ما وراءه فأصاب النفس.

      **ثانيهما** : الخطأ في القصد، كما لو وجّه سلاحه إلى من يظنه حربيًا، فأصابه فإذا هو معصوم الدّم.

      **الرابع** : ما جرى مجرى الخطأ ، وهو أن يصدر منه فعل بغير اختياره؛ كالنائم ينقلب على رجل فيقتله.

      **الخامس** : القتل بالسّبب، أي بكونه سببًا للقتل؛ كحافر البئر وواضع الحجر في غير ملكه.

      انظر : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 10/203-214؛ الدّرر شرح الغرر، 2/88-91؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص423-424. [↑](#footnote-ref-1067)
1068. () قوله: «وكذا الحكم في الخطأ» قد يُفهم منه أن ما قبل واو العطف ليس من الخطأ؛ لأن العطف يقتضي المغايرة ! إلا أن هذا غير مراد؛ لأنه قال عقب ذلك : «والجاري مجراه في **كلِّ جناية**»، مما يعنى أن المراد: كما أن الحكم في الجناية المذكورة والتي تعدُّ من القتل الخطأ هو أنه يضمن ويأثم دون إثم القتل فكذلك الحكم في كل جناية فيها خطأ أو جرت مجراه. [↑](#footnote-ref-1068)
1069. () انظر : الدّرر شرح الغرر، 2/90-91. [↑](#footnote-ref-1069)
1070. () في (أ) و(جـ): «ملتزمة»، وفي (د): «ملزمة»، وفي (ب): «ملزم». ولا شك أن الإخبار عن الإقرار بأنه ملزم هو المناسب؛ لأنه مذكّر، فناسب أن يكون خبره مذكرًا؛ ولأن المعنى المقصود من ذكر الإقرار هنا هو كونه ملزمٌ لصاحبه بما يترتب عليه وليس كون صاحبه مُلزَمًا بالإقرار؛ لهذا ناسب الإخبار عنه بأنه مُلزِمٌ، لا مُلتزم. [↑](#footnote-ref-1070)
1071. () وردت هذه القاعدة بمعناها في كثير من كتب الفقه وقواعده، كما وردت بنحوها في بعض كتب الفقه.

      **فمن كتب القواعد :**

      رسالة الكرخي في الأصول؛ ص164 (مع تأسيس النظر)؛ الأشباه والنظائر لابن الوكيل، 2/125؛ ترتيب الفروق للبقوري، 2/215؛ المنثور، 1/187؛ الأشباه والنظائر لابن الملقن، 2/389، قاعدة 173؛ القواعد للحصني، 4/171؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، 1/334؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 2/797؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 79؛ شرحها لسليم رستم، 1/53؛ ولعلي حيدر، 1/70؛ وللأتاسي، 1/226 - 228؛ وشرح قواعدها للزرقـا، ص401-404؛ قواعـد الفقه للمجدِّدي، ص61، قاعدة 41و 43، وص120، قاعدة 314 و315؛ المدخل الفقهي العام، 2/1054-1055، فقرة 665؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحـرير، ص485، وأحال إلى التحرير، 4/972؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص94، وأحال إلى أخبار القضاة لوكيع، 3/231؛ الوجيز، ص298-300؛ موسوعة القواعد الفقهية، 2/226-235.

      **ومن كتب الفقه التي وردت القاعدة فيها بنحو لفظ المؤلف :**

      تبيين الحقائق، 6/224؛ الدُّرر شرح الغرر، 2/339، ولفظهما : «الإقرار حجة ملزمة شرعًا ... كالبينة؛ بل أولى»؛ كما وردت بلفظ : «الإقرار ملزم بنفسه» في المبسوط، 17/36، 18/33، 108، 146، 22/120.

      **ومن كتب الفقه التي وردت فيها بمعناها :**

      شرح السير الكبير، 1/321، فقرة 453، و1/343، فـقرة 502، و4/1310، فـقرة 2489، و5/1736، فقرة 3460، و 5/1923، فقرة 3855؛ المبسوط، 11/8، 18/106؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 8/321، 348-349؛ المغني لابن قدامه، 7/262؛ الدّرر شرح الغرر، 2/332، 357؛ مغني المحتاج، 2/238، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه، 3/397. [↑](#footnote-ref-1071)
1072. () وممن علّل بذلك أصحاب الكتب الفقهية الآتية : المغني، 7/262؛ تبيين الحقائق، 6/224؛ الدرر شرح الغرر، 2/339؛ نتائج الأفكار، 8/319. [↑](#footnote-ref-1072)
1073. () أنه : «أي المقِرّ». هكذا ورد تفسيرها في الدّرر شرح الغرر، كما ورد التصريح به في (تبيين الحقائق)، حيث جاء فيه : «... حلف المقرّ له على أن **المقرّ** ما كان كاذبًا فيما أقر به ولست بمبطل فيما تدعيه عليه من الإقرار. وهذا قول أبي يوسف ...». [↑](#footnote-ref-1073)
1074. () في (أ) و(جـ) : «ليست». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدّرر وتبيين الحقائق. [↑](#footnote-ref-1074)
1075. () وزاد في تبيين الحقائق : «وهذا قول أبي يوسف رحمه الله. وهو الاستحسان. وعندهما : يؤمر بتسليم المقرِّ به إلى المقرّ له، وهو القياس؛ لأن الإقرار حجة ملزمة شرعًا، فلا يصار معه إلى اليمين كالبينة؛ بل أولى؛ لأن احتمال الكذب فيه أبعد؛ لتضرره بذلك. ووجه الاستحسان : أن العادة ...»، وتابعه صاحب (الدّرر) على هذا. [↑](#footnote-ref-1075)
1076. () في (ب) و(جـ) : «ووجهه» بزيادة واو العطف. [↑](#footnote-ref-1076)
1077. () **الصك في اللغة** : الكتاب، وهو لفظ فارسي معرّبٌ، جاء في (اللسان) : «... قال أبو منصور: والصك الذي يُكتب للعُهدة، معَرَّب أصله جَكّ، ويجمعُ صكاكًا وصُكوكًا ...». وجاء في (المعجم الوسيط) : «الصَّك : وثيقة بمال أو نحوه».

      والمعنى الأخير منسجم مع السياق الذي ورد فيه (الصَّك) عند المؤلف.

      لسان العرب، مادة «صكك»، 10/457؛ المعجم الوسيط، مادة «صكّ»، 1/519؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «صكّ»، ص1221-1222. [↑](#footnote-ref-1077)
1078. () في (أ) و(جـ) : «الجنايات»، وفي (ب) : «الخيايات»، وكذلك في (هـ) ولكن مع رسم الياء الثانية بالنون أيضا. والمُثبت من (د) و(و) هو الصحيح؛ لدلالة السياق؛ ووفاقًا لتبيين الحقائق والدّرر. [↑](#footnote-ref-1078)
1079. () نهاية 11/ب من (ب). وفي (تبيين الحقائق) : «تضره». وهذا الأفصح. [↑](#footnote-ref-1079)
1080. () في تبيين الحقائق والدّرر زيادة : «إن كان». [↑](#footnote-ref-1080)
1081. () في تبيين الحقائق والدّرر : «فيصار»، وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-1081)
1082. () تبيين الحقائق، 6/223-224؛ الدّرر، 2/339، مع اختلاف سبقت الإشارة إلى أهمه؛ وانظر: الدّرر، 2/367. [↑](#footnote-ref-1082)
1083. () يدل السياق على أن (ما) هنا يمكن حملها على أحد معنيين :

      **الأول** : كـونـها مـصـدريـة مـؤولـة مـع ما بعـدها بـمصدر، والتقدير : «وخرج عن هذا الأصل **قول** رجل لآخر ...».

      **الثاني** : كونها شرطية. ولم يظهر لي ما يمنع ذلك لغة؛ ولاسيـما أن أهـل اللـغة نـصُّوا على أن (ما) تأتي شرطية جازمة لـفـعليـن شأنـها شـأن بـقـية أدوات الشرط الجازمة لفعلين - وهذان الفعلان يمكن أن يـكـونا ماضيين، فيكون جزمهما محلاً؛ لأن لفظ الماضي «لا يجزم، وإنما يكون في محل جزم، ومعناه ينقلب إلى الاستقبال؛ لأن أدوات الشرط الجازمة تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلاً خالصًا».

      الـنـص الـمـذكـور مـنـقـول مـن ضـيـاء الـسـالـك، 4/41؛ وانـظر ما يـتـعلق بشـرطيـة (مـا) في: الـجـني الـدّانـي فـي حـروف الـمعـانـي، ص336؛ أوضح المسالك وشرحه: عدة السالك، 4/205؛ مغني اللبيب، 1/492-493؛ المعجم المفصّل في النحو العربي، 2/910. [↑](#footnote-ref-1083)
1084. () في (د) : «متى». [↑](#footnote-ref-1084)
1085. () الفـاعـل لِـ (أنـكر) والمـفعول به مـحذوفان، وقد صرّح بهما صاحب (الدّرر) فقال: «أي الآخرُ الشراءَ». [↑](#footnote-ref-1085)
1086. () في (أ) و(جـ) و(د) : «جوازها». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)؛ لأن الضمير يعود إلى الوطء، والوطء مذكر، فناسب أن يكون الضمير العائد إليه مذكرًا أيضًا. علمًا بأنه جاء في الدّرر : «... أيْ: جاز لمن قال : (اشتريتَ) وطؤُها، وكان الظاهر أن لا يجوز لإقراره بملك الغير إن ترك أي البائع الخصومة؛ لأن المشتري لمَّا جحد كان فسخًا ...». [↑](#footnote-ref-1086)
1087. () نهاية 11/ب من (د). [↑](#footnote-ref-1087)
1088. () في (جـ) : «باقتران»؛ وفاقًا للدّرر، وفي (ب) : «بإقران أن» (بزيادة أن). [↑](#footnote-ref-1088)
1089. () في (د) : «الأحكام». [↑](#footnote-ref-1089)
1090. () 2/416 -مع اختلاف سبقت الإشارة إلى أهمه-.

      **و(درر الحكام ):** من كتب الشروح المهمّة في فروع الحنفية؛ إذ هو شرح لغرر الأحكام، كلاهما للقاضي محمد بن فراموز- أوفرامرز – بن علي، الشهير بملا – أو منلا أو المولى - خسرو (ت885هـ)، وقد فرغ من تأليفه سنة 883هـ.

      ورَتَّبَهُ مؤلِّفُه «على أبواب الفقه، وفيه خمسة وخمسون كتابًا، فيها مائة وعشرون بابًا، وخمسة وثلاثون فصلاً، وتذنيبات، وثلاث مسائل شتى، وتكملة وتتمة وتنبيه، وفيه تسعون قولاً بلفظ : أقول، ... والكتاب معتمد عند الحنفية، وفيه من الفوائد مالا توجد في غيره، ويمتاز بالدِّقة والإحكام، ويقتصر على الأقوال الراجحة»- كذا في مرجع العلوم الإسلامية-.

      وممّا يدل على أهميته : كثرة المصنفات حوله- على الرغم من تأخره-، وقد ذكر منها صاحب (كشف الظنون) واحداً وعشرين كتابًا.

      وللكتاب عدّة طبعات قديمة منها :

      1- مطبعة مصطفى وهـبـي، عام 1294هـ، وبهامشه : غنية ذوي الأحكام في بغية درر الحكام لحسن الشرنبلالي (ت 1069 هـ)

      2- وكذلك طبع وبهامشه الكتاب المذكور في المطبعة العامرة الشرفية بالقاهرة، عام 1304هـ.

      3- وأيضًا في المطبعة الكاملية باستانبول، عام 1330 هـ.

      مرجع العلوم الاسلامية، ص491، 492؛ وانظر : كشف الظنون، 1/747، 2/1199-1200؛ الفوائد البهية، ص184؛ الفتح المبين، 3/51-52؛ الفكر السامي، 3/215، رقم 527؛ معجم المطبوعات العربية والمعربة، 2/1790. [↑](#footnote-ref-1090)
1091. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في : موسوعة القواعد الفقهية، 2/243؛ مع زيادة لفظ: «بالشرط».

      كما وردت قبل ذلك في بعض كتب الفقه الحنفي، منها :

      المبسوط، 17/198، 18/79؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 8/357؛ تبيين الحقائق، 5/15؛ الدّرر شرح الغرر، 2/200. [↑](#footnote-ref-1091)
1092. () في (جـ) : «حطير». [↑](#footnote-ref-1092)
1093. () **خطر** : معناها هنا : بمنزلة وقدر ومكانة. أي: أن التعليق بمنزلة اليمين.

      وقد جاء التصريح بهذا المعنى في (المقاييس في اللغة) - مادة «خطر»، ص323 - حيث قال: «الخاء والطاء والراء أصلان: أحدهما : القدر والمكانة. والثاني اضطراب وحركة. فالأول قولهم لنظير الشيء: خَطِيْرُهُ، ولفلان: خَطَرٌ، أي منـزلةٌ ومكانةٌ تناظره وتصلُح لمثلِهِ». وانظر معجم لغة الفقهاء، ص175. [↑](#footnote-ref-1093)
1094. () نهاية 13/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-1094)
1095. () نهاية 17/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1095)
1096. () في (د) : «بـتردد». [↑](#footnote-ref-1096)
1097. () في (د) : «كذابا». [↑](#footnote-ref-1097)
1098. () انظر: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 8/357-358؛ تبيين الحقـائق، 5/15-16؛ البحـر الرائق، 7/252؛ الدّرر شرح الغرر، 2/200-201، 364-365، وقد جاء في العناية ونتائج الأفكار تعليل آخر، ونصّه : «لأن الإقرار إخبار عمّا سبق، والتعليق إنما يكون بالنسبة إلى المستقبل، وبينهما منافاة». [↑](#footnote-ref-1098)
1099. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في : العناية ونتائج الأفكار، 8/359، 360-361؛ كما وردت بمعناها في البحر الرائق، 7/253؛ ردّ المحتار، 8/376. [↑](#footnote-ref-1099)
1100. () الأفصح تأنيث الفعل (تكون). [↑](#footnote-ref-1100)
1101. () قوله «الرجوع عن الإقرار باطل»: قاعدة سـيأتي الـحديث عنها اسـتـقلالاً، وذلـك ص725 (ل54/ب)، قاعدة 131. [↑](#footnote-ref-1101)
1102. () انظر هذين المثالين في مصادر القاعدة. والمؤلف سيذكرهما لاحقًا، وذلك في أثناء شرحه للقاعـدة (87) وهي: «التناقض يفسد الدعوى»، ص552 (ل38/أ). [↑](#footnote-ref-1102)
1103. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

      **فمن كتب القواعد :**

      رسالة الكرخي في الأصول، ص164 (مع تأسيس النظر) - ولفظه : «الأصل أن المرْءَ يعامل في حق نفسه كما أقرّ به، ولا يصدّق على إبطال حق الغير، ولا بإلزام الغير حقًّا»-؛ المنثور في القواعد، 1/187- ولفظه: «… إقرار الإنسان على نفسه مقبول وعلى غيره غير مقبول إلا في خصلة واحدة..»- الأشباه والنظائر للسيوطي، 2/797 – ولفظه: «إقرار الإنسان على نفسه مقبول، وعلى غيره غير مقبول»-؛ ولابن نجيم، ص285 - ولفظه : «الإقرار حجة قاصرة على المقر، ولا يتعدى إلى غيره»-؛ وقواعد الفقه له أيضًا، ص103، قاعدة 43، وص326، قاعدة 440- ولفظه في هاتين القاعدتين قريب من لفظه في الأشباه -؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45- ولفظه: «الإقرار على الغير ليس بجائز»-؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل12/ب؛ منافع الدقائق، ص313؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص61، قاعدة 43- ولفظه : «إقرار المقّر إنما يثبت في حقّه خاصة»-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص169، 170، 172، 175 - ولفظه الأخير : «إقرار الإنسان على نفسه صحيح، وعلى غيره لا»، وأحاله إلى التحرير، 2/848 ومواضع أخرى منه -؛ موسوعة القواعد الفقهية، 2/226-227، 231-232- وقد ذكر طائفة كثيرة من القواعد التي بمعنى القاعدة منها أكثر الألفاظ السابقة-؛ الوجيز، ص36، 301 - وقد ذكر فيه لفظ الكرخي ولفظًا آخر-؛ قواعد الفقه للروكي، ص270 - ولفظه: «من أقرّ على نفسه وعلى غيره: قبل إقراره على نفسه، ولم يقبل على غيره ».

      **ومن كتب الفقه :**

      شرح السِّير الكبير، 4/1310، فقرة 2489، و1654، فقرة 3314، و5/1731، فقرة 3448؛ المبسوط، 4/225؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 7/187؛ الاختيار لتعليل المختار، 2/137؛ الكافي شرع الوافي، ق2، ص1947؛ تبيين الحقائق، 4/99، 5/17؛ العنـاية ونتـائج الأفـكار، 8/360، 361 - ولفظهما مطابق للفـظ المؤلف-؛ الدّرر شـرح الغرر، 2/191؛ البحر الرائق، 6/151؛ ردّ المحتار، 8/376.

      وهذه القاعدة تمثِّل المفهوم المخالف لقاعدة أخرى أكثر منها شهرة وشمولاً وهي قولهم : «الإقرار حّجة قاصرة»، وقد تكرَّر ذكر المؤلف لها عرضًا في موضعين أولهما، ص577 (ل41/أ)، فناسب توثيقها في ذلك الموضع؛ لأنه أوّلُ موضعٍ صرَّح المؤلف بها فيه. [↑](#footnote-ref-1103)
1104. () هكذا في (أ)، وفي باقي النسخ : «ببنائها». وهذا الأولى؛ لأن الباء وإن كانت حرف جرّ زائد إلاّ أن المؤلف أثبتها في الجملة التي قبلها وهي قوله: «أقرّ **بالأرض** ...» فناسب ذكرها في الجملة المعطوفة عليها، ولاسيّما أن حرف الجر الزائد «يقوّي المعنى القائم في الجملة ويؤكده»- قاله صاحب ضياء السالك، 2/268-. [↑](#footnote-ref-1104)
1105. () في (ب) : «تصح». [↑](#footnote-ref-1105)
1106. () انظر : تبيين الحقائق، 5/17؛ العناية ونتائج الأفكار، 8/360، 361، ردّ المحتار، 8/376. [↑](#footnote-ref-1106)
1107. () وردت هذه القاعدة في (جامع الفصولين)، 2/61 بلفظ : «الإقرار لا يصلح سببًا للاستحقاق». كما نقل المؤلف في أثناء شرحه للقاعدة لفظين قريبين من القاعدة :

      **الأول** : قول صاحب (المحيط البرهاني) : «...لا تسمع بينته؛ لأن هذا دعوى الإقرار في طريق الاستحقاق».

      **الثاني** : قول صاحب (الدّرر شرح الغرر) -2/357- : «الإقرار ليس ناقلاً للملك».

      كما ورد معناه ضمنًا في بعض كتب الفقه الحنفي، وذلك في أثناء بيانهم لحقيقة الإقرار، كتبيين الحقائق، 5/2؛ الدّرر شرح الغرر، 2/357؛ الدّر المختار وحاشيته : رد المحتار، 8/351، 352؛ وغيرها .

      **وحاصل** ما ذكروه : أن الإقرار «إخبار عن ثبوت حـقٍّ للغير على نفسه». قاله في نتائج الأفكار – 8/317- ثم قال عقبه: «كذا في الكافي وعامة المتون والشروح».

      وإذا كان الإقرار إخبارًا عن حقٍّ سابق، وليس إنشاءً وإثباتًا لحقٍّ جديد، فإن حكمه : ظهور المقرّ به للمقَرِّ له، لا ثبوته ابتداء؛ لأنه ليس بناقلٍ لملك المقِرّ إلى المقَرِّ له؛ بل مظهر ومعلن عن ذلك الملك المتقدم فحسب، وهذا بمعنى قول المؤلف : «الإقرار لا يكون سببًا للاستحقاق».

      ومع كون الإقرار إخبارًا وليس إنشاء عند عامّة أصحاب المتون والشروح من الحنفية، إلاّ أن هناك من خالف منهم وقال : إنه إنشاء، وينبني على كونه إنشاء : إمكانية انتقال الملك به. وذهب أصحاب (البحر الرائق) و(تنوير الأبصار) و(الدّر المختار) إلى الجمع بينهما فقالوا : هو «إخبار بحقٍّ عليه من وجه، إنشاء من وجه».

      البحر الرائق، 7/249؛ التنوير والدّر، 8/350. [↑](#footnote-ref-1107)
1108. () نهاية 17/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-1108)
1109. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يقبل». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-1109)
1110. () في (د) : «بينة». [↑](#footnote-ref-1110)
1111. () (أم) هنا أُتي بها بعد (هل). وهذا لم يَرْتَضِهِ كثيرٌ من أهل اللغة، حيث نصّوا على أن «(هل) لطلب التّصديق الموجب لا غير، نحو: هل قام زيد؟»، «أي لإدراك النسبة الإيجابية» بين الموضوع والمحمول، «دون التصوّر، ودون التصديق السلبي، فيمتنع نحو : ... هل زيد قائم أم عـمـرو؟ [لأنـه للتصور] ... و : هل لم يقم زيد؟»؛ لأنه للتصديق السلبي.

      بخلاف (الهمزة) فإنه يمكن أن يسأل بها عن ذلك كله.

      **وبناء على هذا :** فإنه لا يناسب مجىء (أم) المتصلة بعد (هل)؛ لأن (أم) مع الاستفهام يُطلب بها تعيين أحد الأمرين، والذي يمكن أن يسأل به لتعيين أحد الأمرين وتصوّره هو (الهمزة).

      وكون (أم) لا تأتي بعد (هل) ممّا أطلقه كثير من أهل اللغة، كالمرادي وابن هشام وابن يعيش وغيرهم. إلاّ أن المالقي له تفصيل، مفاده أن (أم) يمكن أن تتقدّمها (هل) إذا وقع الاستفهام عن كل جملة، حيث يقول في شأن (أم) : «ويقع قبلها حرف الاستفهام ظاهرًا أو مقدّرًا... ولا يشترط أن تتقدمّها (الهمزة) لا غير؛ بل تتقدّم (هل) إذا وقع الاستفهام عن كل جملة، وإن كان المعنى المعادلة، كما قال :

      **هـل مـا علمـتَ وما استـودعتَ مكتوم أم حـبلُـها إذْ نـأتـكَ اليـوم مـصرومُ**

      لأن المعنى : أيّ هذين كان؟».

      هذا حاصل ما وجدته في كتب اللغة (فإن النصوص المذكورة منقولة – مرتبة – مما يأتي: الجني الداني، ص341، وانظر منه ص30؛ المعجم المفصل في النحو العربي، 2/1150؛ مغني اللبيب، 1/562، وانظر منه 26، 77؛ رصف المباني، ص179؛ وانظر: شرح المفصّل لابن يعيش، 8/151).

      وبالتأمل في النص المذكور : يظهر -والله أعلم- أن (أم) وما بعدها أقحمت في هذه العبارة بدون حاجة ؛ إذ المعنى يستقيم بدونها ، ويبقى معنى (هل) على حاله، وهو الاستفهام عن وقوع النّسبة بين الموضوع (وهو : بيّنته) ، والمحمول (وهو : تقبل).

      وعندما وردت (أم) بعد (هل) أثار ذلك إشكالاً ، وهو أن الظاهر أن نوع (أم) هنا هو (أم المتصلة) التي يطلب بها وبالاستفهام التـعيين، و(هل) لا يسأل بها عن تعيين أحد الأمرين وتصوره، فحصل الإشكال.

      ويمكن دفع هذا الإشكال بأنّ (أم) هنا بمعنى (أو) -باعتبار أنّ (أو) هي أصل (أم)- على مذهب ابن كيسان (كما في الجني الداني ، ص 205)-. و(أو) يمكن ورودها بعد (هل)؛ لأنه «ورد –قليلاً- في المسموع وقوع (أو) بعد (هل) .. »- قاله صاحب النحو الوافي، 3/609-.

      **ومن أمثلة ذلك :**

      قوله تعالى: . [ الآية رقم (72) و(73) من سورة (الشعراء)].

      وقول الشاعر :

      **لـيـتَ شـعري هلُ ثمّ هل آتِـيَـنـهُم أو يـحـولَـنَّ دون ذاك حِـمـامِي ؟**

      - وقد ذكر هذا البيت صاحبا شرح المفصل، 8/151؛ و(مغني اللبيب)، 1/563، مستشهدين به على وقوع (هل) بعد العاطف-. وهو للكميت بن زيد الأسدي (ت126هـ). وانظر: هاشميات الكميت، ص24.

      هذا والله أعلم. [↑](#footnote-ref-1111)
1112. () أي : فلما عَرَضَ المستفتي الفتوى على القاضي. [↑](#footnote-ref-1112)
1113. () نهاية 12/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-1113)
1114. () **المحيط البرهاني**: لمحمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازه، البرهان البخاريّ الحنفي (ت616هـ).

      وهو كتاب كبير في الفقه الحنفي، جمعه مؤلفه من كُتب ظاهر الرواية الستّة ومسائل النوادر والفتاوى والواقعات، وأضاف إليها فوائد من أبيه وغيره – هذا ما أفصح به من المراجع في مقدمة الكتاب -.

      وكان (المحيط) مفقودًا مما جعل البعضَ يصنِّفه ضمن الكتب الغريبة غير المعتّد بها، وكان من بينهم اللكنوي، إلا أنه بعد اطلاعه عليه رجع عن هذا الحكم وقال : «... ثم لما منحني الله مطالعته رأيتُه كتابًا نفيسًا مشتملاً على مسائل معتمدة، متجنبًا عن المسائل الغريبة الغير المعتبرة، إلا في مواضع قليلة، ومثله واقع في كتب كثيرة».

      وعلى الرغم من أن المؤلف قد صرح باسمه واسم الكتاب في المقدمة، كما اتفقت النسخ الخطية وكتب التراجم على نسبته للمؤلف المذكور - على الرغم من ذلك إلا أن هناك مَنِ التبس عليه اسم المؤلف، فظنه محمد بن محمد بن محمد، الرضّي البرهان السَّرْخسي (ت 571هـ)، وممّن التبس عليه ذلك صاحب (الجواهر المضيّة)، ولعل السّبب هو أن السَّرْخسي هذا يلقب أيضًا بالبرهان، وله أكثر من كتاب يعرف بالمحيط، فظن أن الكتابَ المعرَّف به أحدُها.

      كما نسبه البعض إلى جـد المؤلف وهو عبد العزيز بن عمر بن مازه، منهم أمير كـاتب الإتْقَانِي (ت 758هـ) في كتابه (غاية البيان شرح الهداية)؛ ولعل هذا الاشتباه ناتج من الاشتراك بين الجد والحفيد في اللقب وهو البرهان.

      وقد أفصح عن هذين الاشتباهين وردّهما صاحب (كشف الظنون)، كما أفصح عن الأول منهما صاحبا (مفتاح السّعادة) و(الفوائد البهية) وغيرُهما.

      وممّن أَوْلَوا هذه المسألة مزيد عناية محققو الكتاب عند تحقيقهم لنسبة الكتاب إلى المؤلف؛ إذ أن الكتاب وإن كان لا يزال مخطوطًا إلا أن العمل جار في تحقيقه على شكل رسائل علمية لنيل درجة الدكتوراه، وذلك على أيدي قرابة خمسة عشر باحثًا في المعهد العالي للقضاء بالرياض.

      كما أن إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بكراتشي لها جهد آخر في طباعة هذا الكتاب، وقد أعلنت عنه بتصدير غلاف الكتاب في نهاية طبعتها لكشف الحقائق، وصدّرت الصورة بلفظ: «سيصدر قريبًا».

      انظر : مقـدمة المحيط البرهاني، ق1، جـ1، ص7؛ الجواهر المضيّة وهـامـش المحقّق، 1/130- 131، 3/357، 4/364؛ تاج التراجم، ص200، رقم 219؛ مفتاح السّعادة، 2/246؛ كشف الظنون، 2/1619-1620؛ الفوائد البهية، ص188-191، 205-207 ، 246؛ النافع الكـبير (المـقدمة)، ص28، 50؛ هدية العارفين، 2/404؛ مقدمة تحـقيق الشيخ أحمد الربيش للقسم الثالث من المحيط البرهاني، 1/39-41. [↑](#footnote-ref-1114)
1115. () هكذا في جميع النسخ.

      ولو قال: منِّي؛ لكان أولى؛ لأن الضمير في (منه) يعود إلى المدعى عليه وهو المديون، والقول - المحكي هنا- محكيٌّ على لسان المدعى عليه نفسه، فناسب أن يكون بِـ (ياء) المتكلم لا (هاء) الغائب. [↑](#footnote-ref-1115)
1116. () الضمير يعود إلى قول المدعى عليه المذكور. [↑](#footnote-ref-1116)
1117. () في (ب) : «أن». [↑](#footnote-ref-1117)
1118. () في (ب) و(د) : «طرف». ولعل هذا الأولى، لأن هذه الكلمة تكررت بعد سطرين تقريبًا، وقد اتفقت جميع النسخ على أنها : «طرف». [↑](#footnote-ref-1118)
1119. () هذا تعليل بقاعدة أفردها المؤلف بالحديث، ص706 (ل53/أ)، قاعدة 128. وسيأتي توضيح المؤلف لمعناها في الصفحة الآتية. [↑](#footnote-ref-1119)
1120. () نهاية 13/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-1120)
1121. () انظر : جامع الفصولين، 2/62؛ ردّ المحتار، 8/352. وقد أحال الأخير إلى (المحيط)، و(وجامع الفصولين) وغيرهما. وقد بحثت عن العبارة في (المحيط البرهاني) فلم أقف عليها. [↑](#footnote-ref-1121)
1122. () نهاية 12/أ من (د). [↑](#footnote-ref-1122)
1123. () هذه العبارة قد يكون فيها شيء من الركاكة، ولعلها تسلم من ذلك لو كانت : (إن المسألة التي استفتيتُ عنها ليست من هذا الجنس). [↑](#footnote-ref-1123)
1124. () في (ب) : «التدبّر». [↑](#footnote-ref-1124)
1125. () **صاحب المحيط** : هو الآنف ذكره – ص385 هامش 3- وهو محمود بن أحمد بن مازه، البرهان البخاري المرغيناني، (551-616هـ).

      من أكابر فقهاء الحنفية، عدَّه ابن كمال باشا من المجتهدين في المسائل، من مصنفاته : المحيط البرهاني، ومختصره : الذخيرة، والتجريد- في الفروع-، وشرح الجامع الصغير، وشرح الزيادات، وشرح أدب القضاء للخصاف، والفتاوي والواقعات.

      انظر : مفتاح السعادة، 2/246؛ الفوائد البهية، ص205-207؛ النافع الكبير (المقدمة)، ص50؛ هدية العارفين، 2/404؛ الأعلام، 7/161. [↑](#footnote-ref-1125)
1126. () في (أ) و(جـ) و(د) : «المقدمتين». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-1126)
1127. () في (أ) و(جـ) و(د) : «فتحقق»، وفي (ب) : «فتتحقق». والمناسب أن يكون الفعل هنا مضارعًا؛ لأنه قد عطف عليه فعل آخـر (وهو : ويصح) وقد اتفقت جميع النسخ على كون الثاني مضارعًا. كما أن الأفصح أن يـكون الأول مؤنثًا بإلحاق تاء المضارعة في أوَّله؛ لأن الفاعل مؤنت مجازي.

      وقد تحقَّق هذان الأمران فيما جاء في نسخة (ب)؛ لهذا تمّ إثباته في الصلب. [↑](#footnote-ref-1127)
1128. () في (أ) و(جـ): «وتصح». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). وقد أعاد المؤلفُ العبارةَ بعد سطرين، واتفقت جميع النسخ على إثبات ياء المضارعة (يصح). [↑](#footnote-ref-1128)
1129. () أكرّر التذكير بأنه سوف يأتي الحديث عن هذه المقولة في قاعدة مستقلّة، ص706 (ل53/أ)، قاعدة 128. [↑](#footnote-ref-1129)
1130. () نهاية 18/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1130)
1131. () في (أ) و(جـ) : «فتحقق». والمناسب ما تمَّ إثباته من (ب) و(د) – كما سبق بيان ذلك آنفاً-. [↑](#footnote-ref-1131)
1132. () في (د) : «راجلاً». [↑](#footnote-ref-1132)
1133. () في (جـ) : «تقول». [↑](#footnote-ref-1133)
1134. () «كذا» : ليست في (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1134)
1135. () في (د) : «تسمع **عنه عليه** عامة ...». [↑](#footnote-ref-1135)
1136. () **«المشايخ في اصطلاح الحنفية** : من لم يدرك الإمام أبا حنيفة - رحمه الله- من علماء مذهبه»- قاله أحمد النقيب.

      والمراد بعامتهم : أكثرهم.

      المذهب الحنفي لأحمد النقيب، 1/272؛ وانظر منه : 1/267؛ فتح القدير، 1/477؛ الفوائد البهية، ص242؛ مقدمة في الفقه للدكتور سليمان أبا الخيل، ص117. [↑](#footnote-ref-1136)
1137. () الدّرر شرح الغرر، 2/357 - مع اختلاف يسير-؛ وانظر: الدر المختار وحاشيته: رد المحتار، 8/352. [↑](#footnote-ref-1137)
1138. () في (أ) و(جـ): «يصح». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدّرر). [↑](#footnote-ref-1138)
1139. () الدّرر شرح الغرر، 2/358- مع اختلاف يسير-؛ وانظر : الدر المختار، 8/351. [↑](#footnote-ref-1139)
1140. () أي: ما جاء في المقدمة الثانية ذكره صاحب (الدرر) في موضعين من كتابه. كما ذكر كلامًا بينهما لم يذكره المؤلف، إلا أنه يُحتاج إليه ليتّم المعنى، ونصه: «... لأن نفس الإقرار ليس ناقلاً للملك؛ لما عرفت.

      بخلاف دعواه (أي الإقرار) في الدفع : فإنهم اختلفوا أنه هل يصح دعوى الإقرار في طرف الدفع، حتى لو أقام المدَّعَى عليه بينةً أنّ المدّعي أقرّ أنه لا حقّ له على المدعى عليه، أو أقام بينة أن المدّعي أقرّ أن **هذا** [هكذا!] العين ملك هذا المدّعى عليه، هل يقبل؟ قال بعضهم: لا يقبل، وعامتهم ههنا على أنه يقبل. وأجمعوا على أنه لو قال: هذا العين ملكي، وأقرّ به صاحب اليد، أو قال: لي عليه كذا. وهكذا أقر به...».

      وهذا الكلام - بالإضافة إلى ما نقله المؤلف - فيه تفريق بين دعوى الإقرار ابتداء وبين دعواه على سبيل الدفع:

      فدعوى الإقرار ابتداء لا تسمع؛ لأن نفس «الإقرار لا يكون سببًا للاستحقاق»- كما نصت على ذلك القاعدة-.

      وعلى هذا يُنـزَّلُ كلامُ صاحب المحيط.

      أما دعواه في الدفع فهي مقبولة؛ لأن الإقرار في هذه الدعوى لم يجعل سببًا للاستحقاق أي ناقلاً للملك؛ بل مجرد إخبار؛ ولهذا لو أقرّ المدَّعى عليه بدعوى المدّعي : فإنها تقبل باتفاق، فكذلك العكس. -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-1140)
1141. () في (هـ) و(و) : زيادة «فاعلم». ولو قيل : (فاعلم أنه) لكانت زيادة مناسبة. [↑](#footnote-ref-1141)
1142. () في (ب) : «تعارض». [↑](#footnote-ref-1142)
1143. () «بالدين» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-1143)
1144. () نهاية 12/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-1144)
1145. () أي في المقدمة الأولى، ص387 (ل18/أ). [↑](#footnote-ref-1145)
1146. () هكذا في جميع النسخ. والأفصح : (تصح). [↑](#footnote-ref-1146)
1147. () في (د) : «وما». [↑](#footnote-ref-1147)
1148. () نهاية 14/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-1148)
1149. () نهاية 18/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-1149)
1150. () هكذا في جميع النسخ. والأفصح : «تصح». [↑](#footnote-ref-1150)
1151. () في (أ) : «ويسمع». والأفصح ما تم إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-1151)
1152. () في (ب) و(جـ) و(د) : «والمراد». [↑](#footnote-ref-1152)
1153. () نهاية 12/ب من (د). [↑](#footnote-ref-1153)
1154. () في (د) : «الإمام». [↑](#footnote-ref-1154)
1155. () «على» ساقطة من (أ). [↑](#footnote-ref-1155)
1156. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه أو قريب من معناه في بعض كتب الفقه وقواعده.

      **فمن كتب القواعد :**

      قواعد الأحكام لابن عبد السلام، 2/100- ولفظه : «من ذكر لفظًا ظاهرًا مع الأدلة على شيء ثم تأوَّله: لم يقبل تأويله في الظاهر إلا في صورةٍ يكون إقراره فيها مبنيًّا على ظنِّه»-؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، 1/338؛ ولابن الملقِّن، 2/291-292- ومن ألفاظهما : «إذا أقرّ بالشيء صريحًا ثم أنكره : لم يقبل- وإن أقام عليه بيّنة- وإن أقرَّ به مطلقًا، ثم ادّعى قيدًا يُبطل الإطلاق : لم يقبل إلا ببينة»-؛ الـمنثور، 1/187؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 2/798- ولفظهما : «كل من أقَرَّ بشيء ثم رجع : لم يُقبل إلا في حدود الله تعالى»-؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص158، 160، 172- ولفظه الأول: «متى أقرَّ بسبب الضمان، وادّعى ما يُسقطه : لا يصدّق إلا بحجة». وأحال هذا اللفظ إلى نكت الجامع الكبير للكرماني، ل125/ب-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/262-263- ومن ألفاظه لفظ ابن السبكي والسيوطي-.

      **ومن كتب الفقه** :

      تبيين الحقائق، 4/266؛ العناية ونتائج الأفكار، 8/55- علمًا بأن لفظهما كلفظ المؤلف؛ إلا أنهما قالا : «الإقرار **بالشيء** ...»؛ الدّرر شرح الغرر، 2/288؛ البحر الرائق، 7/162.

      وهذه القاعدة قريبة من قاعدة أخرى أفردها المؤلف بالحديث، وهي: «الرجوع من الإقرار باطل»، وذلك ص707 (ل54/ب)، قاعدة 131 .

      كما أنها يمكن أن تدخل تحت قاعدة أخرى أفردت بالحديث أيضًا، وهي: «من سعى في نقض ما تمَّ من جهته فسعيه مردود عليه»، وذلك ص1077 (ل100/ب)، قاعدة 235. [↑](#footnote-ref-1156)
1157. () في (د) : «بأن». [↑](#footnote-ref-1157)
1158. () في (د) : زيادة : «آخر». [↑](#footnote-ref-1158)
1159. () العناية، 8/54- 55- مع اختلاف يسير أبرزه أنه قال في آخر المثال : «...بالوكالة عنه، والإقرار بالشيء لا يبطل بالإنكار اللاحق»-.

      وانظر : الهداية ونتائج الأفكار، 8/54- 55؛ والمصادر الفقهية السابقة المذكورة عند توثيق القاعدة. [↑](#footnote-ref-1159)
1160. () هذه القاعدة حصل فيها شيء من الاضطراب؛ سواء في النسخ الخطية، أم شرح المؤلف لها، أم مصادر القاعدة :

      - فقد وردت في جميع النسخ باللفظ المذكور، إلا نسخة (ب) فلفظها : «الإقرار يرتدّ بالرّد»- بإسقاط (لا) النافية-.

      - أما الشرح : فقد تضمّن مثالين : **الثاني** منهما منسجم مع نسخة (ب)؛ ولا سيما أن المؤلف صرّح بهذا حين قال : «لأن إقرار الرجل باشترائه له ارتدَّ بالرّد على مقتضى هذا الأصل».

      أما المثال **الأول** : فقد يبدو للناظر لأول وهلة أنه منسجم مع لفظ النسخ الأخر؛ لأن المشتري حين الشراء : أقرّ بأنه يشتري لغيره، فلمّا طلبَ المشترى له العينَ المشتَراة : ردّ المشتري إقراره السابق بإنكاره أمر المشترى له، إلا أن هذا الإقرار السابق لم يرتد بردِّ المقِرّ؛ إذ للرَّجل المشترى له ولاية أخذ العين المشتراة؛ لأن المشتري أقرّ بأنها لغيره، والإقرار لا يرتد بالردّ.

      ولو عدت إلى المثال المذكور في القاعدة السابقة لوجدت صورته متفقة مع صورة هذا المثال؛ ولعل هذا يقود إلى القول بأن المؤلف ساق هذا المثال للتمهيد للمثال الثّاني، لا أنه مثال للقاعدة، بدليل أنه خصّ المثال الثاني بالتصريح بأنه : «على مقتضى هذا الأصل».

      - أما مصادر القاعدة فقد وردت فيها على ثلاث صور :

      **الأولى** : أن الإقرار يرتد بالرد. ومن المصادر التي وردت فيها بهذه الصورة : تبيين الحقائق 4/266؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 8/55؛ الدّرر شرح الغرر، 2/288، 353؛ البحر الرائق، 7/162؛ الدر المختار وقرة عيون الأخيار، 12/263، 265.

      **الثانية** : أن الإقرار لا يرتد بالرّد. ومن مصادر هذه الصورة :

      الدّرر شـرح الـغرر، 2/353؛ الـدر المختار، 8/352- ولفظه : «... لو ردّ المقرّ له إقراره [أي إقرار المقرِ]، ثم قبل : لا يصح ...»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل 12/أ-ب؛ منافع الدقائق، ص313.

      **الثالثة** : التفصيل على اختلاف بينهم في حقيقة هذا التفصيل.

      ومن مصـادر هذه الصورة: المصـفى مختصر المستـصفى، ل58/أ؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص283؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص130، قاعدة 120؛ القواعد والضوابـط المستخلصة من التحرير، ص481، وأحال إلى التحرير، 4/87؛ الوجيز، 304، ولفظ القاعدة عنده كلفظ الصورة الأولى إلا أنه فصل في الشرح بما يتفق مع المصادر المذكورة في هذه الصورة، **وحاصل هذا التفصيل** أن المقرّ به:

      - إن كان مما يحتمل الإبطال والإلغاء فهو يرتدّ برد المقر له.

      - وإن كان ممّا لا يحتملهما - كالعتق والطلاق والوقف - فهذا لا يرتد بالرّد.

      وهناك تفصيل آخر في موسوعة القواعد الفقهية، 2/240، حاصله :

      أنّ ردّ الإقرار إن كان من المقِر : فإنه لا يرتدّ، إلا فيما يتعلق بحقوق الله.

      أما إن كان من المقَرّ له فإنه يرتد بردّه.

      **والذي يظهر -والله أعلم-** : أنه يمكن التوفيق بين جميع ما سبق بنحو التفصيل الأخير المستفاد من الموسوعة مع اختلاف يسير، وذلك على النحو الآتي :

      إنَّ ردّ الإقرار إما أن يكون صادرًا من المقِرّ نفسِه، أو من المقَرّ له.

      • فإن كان من المُقِرّ، فإما أن يكون الإقرار يتعلق بحق من حقوق الله أو العباد.

      - فإن كان يتعلق بحق من حقوق الله فإنه يرتد بردّ المقِرّ؛ لأن حقوق الله مبنية على المسامحة، ولما قرّره صاحب المنثور-1/187- والسيوطي في أشباهه -2/798- من أن «... من أقرّ بشيء ثم رجع : لم يقبل إلا في حدود الله تعالى».

      - وإن كان يتعلق بحقٍّ من حقوق العباد فإنه لا يرتدّ بردِّ المُقِرّ؛ لأن حقوق العباد مبنية على المشاحّة؛ ولما تقرّر في القاعدة السابقة، والقاعدة الثامنة والثلاثين، والقاعدة الحادية والثلاثون بعد المئة من أن: «الإقرار ملزم شرعًا كالبينة؛ بل أولى»، كما أنَّ «الإقرار بشيء لا يبطل بالإنكار اللاحق» وأيضَا: «الرجوع من الإقرار باطل»؛ ولأن ردّه للإقرار يعدّ تكذيبًا له.

      هذا كله إن كان الرّد صادرًا من المقِرّ.

      • أما إن كان من المقَرّ له فإن أثر هذا الردّ يختلف باختلاف المقَرّ به:

      - فإن كان المقَرّ به ممّا يحتمل النقض والإلغاء، فإنه يرتد بردّه؛ لأنه صاحب الحقّ، ويكون هذا إما تكذيبًا منه، أو إسقاطاً للحق.

      - وإن كان ممّا لا يحتمل النقض والإبطال كالحرية والنسب فهذا لا يرتدّ بردّه.

      ولو عدتَ إلى لفظ القاعدة عند المؤلف وما حصل فيه من خلاف بين النسخ فإنها إن كانت بلفظ : «الإقرار لا يرتدّ بالرّد» فالمراد بالرّد : ردّ المقِرِّ لإقراره بشكل عام.

      وإن كانت بلفظ «الإقرار يرتد بالردّ»، فالمراد بالرّد : ردّ المقَرّ له بشكل عام.

      **والراجح -والله أعلم-** : هو اللفظ الثاني؛ لأمور منها :

      **1**- لو قارنت بين معنى لفظي هذه القاعدة، والقاعدة التي قبلها (وهي «الإقرار لشيء لا يبطل بالإنكار اللاحق»): لوجدت أن اللفظ الأول (وهو «الإقرار لا يرتدّ بالرّد») ليس فيه معنى جديد؛ بل هو مجرّد تأكيد للقاعدة التي قبله، بخلاف اللفظ الثاني.

      وبما أن «التأسيس خير من التأكيد» فإن اللفظ الثاني أرجح.

      **2**- أن شرح المؤلف للقاعدة منسجم مع اللفظ الثاني؛ لأنه صرح بأن الذي على مقتضى هذه القاعدة والأصل هو أن : «الإقرار يرتد بالرد». ونص كلامه : «لأن إقرار الرجل باشترائه له **ارتد** **بالرّد على مقتضى هذا الأصل**».

      **3**- أن صاحب (العناية) ذكر هذه القاعدة والقاعدة التي قبلها في موضعين متواليين، وكان لفظ الثانية عنده هو : «.. لأن الإقرار ارتد بالرّد»، وحيث إن (العناية) تُعدّ من أبرز مصادر المؤلف بشكل عام، وهي المصدر الرئيس في هاتين القاعدتين - يترجّح اللفظ الموافق لها، وهو اللفظ الثاني -والله أعلم-.

      **4**- ثم إنّ ردّ المقِر لا يسميه الفقهاء ردًّا، وإنما يُسمى رجوعًا. [↑](#footnote-ref-1160)
1161. () وردت بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في بعض كتب الفقه وقواعده:

      **فمن كتب القواعد :**

      رسالة الكرخي في الأصول، ص164 (مع تأسيس النظر)- ولفظه: «إن المرء يعامل في حقِّ نفسه كما أقرّ به، **ولا يصدّق على إبطال حق الغير** ...»-؛ المنثور، 1/187؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 2/797- وقد نقلا عن ابن خيران أنه قال : «كل من أقرّ بشيء؛ ليضرَّ به غيره : لم يقبل إلا في صورة»-؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص120، قاعدة 315؛ الوجيز، ص301؛ موسوعة القواعد الفقهية، 2/226- ولفظ الكتب الثلاثة الأخيرة هو ذاته لفظ الكرخي-.

      **ومن كتب الفقه :**

      الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 8/381، 383 – ولفظ العناية والنتائج مطابق للفظ المؤلف -تبيين الحقائق، 5/24-. [↑](#footnote-ref-1161)
1162. () لو قال : «تُـقَـدَّمُ» لكان أولى. [↑](#footnote-ref-1162)
1163. () ورد صدرُ المثال مفصلاً في (العناية) على النحو الآتي : «إذا مرض المديون ولزمته ديونٌ حال مرضه بأسباب معلومة؛ مثل : بدل مالٍ مَلَكَهُ، أو استهلكه، أو مهرِ مثلِ امرأةٍ تزوّجها وعلم معاينة، أو أقرّ في مرضه بديونٍ غير معلومة الأسباب : فديون الصحةِ، والتي عُرفت أسبابها مقدمة على الديون المقرّ بها»، ثم نقل عن (الهداية) أن الشافعي يسوي بين ديون الصحة والمرض. [↑](#footnote-ref-1163)
1164. () انظر: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 8/380-381؛ تبيين الحقائق، 5/23-24؛ الدّرر شرح الغرر، 2/367. [↑](#footnote-ref-1164)
1165. () نهاية 14/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-1165)
1166. () نهاية 19/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1166)
1167. () في (أ) و(جـ) : «يضمن». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-1167)
1168. () في (جـ) : «بقته». [↑](#footnote-ref-1168)
1169. () هكذا في (ب)، وفي باقي النسخ : «بالمال». والمُثبَت من (ب) هو الصحيح. علمًا بأنه جاء في المصادر الآتي ذكرها - عند توثيق المثال والجواب عنه -: «... وأجيب: بأنّ استحقاق الوارث المالَ ...». [↑](#footnote-ref-1169)
1170. () في (أ) و(جـ) و(د) : «ففسد». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-1170)
1171. () «لا حقَّ» : ساقطة من (د)، ومكانها بياض. [↑](#footnote-ref-1171)
1172. () في (جـ) : «للوارثة». [↑](#footnote-ref-1172)
1173. () نهاية 13/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-1173)
1174. () انظر : تبيين الحقائق، 5/24؛ العناية ونتائج الأفكار، 8/382. [↑](#footnote-ref-1174)
1175. () وردت بهذا اللفظ في عددٍ من كتب القواعد المتأخرة عن المؤلف، كما وردت به أو بنحوه في بعض كتب الفقه المتقدمة عليه:

      **فمن كتب القواعد :**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل12/ب؛ منافع الدقائق، ص313؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 95؛ شرحها لسليم رسـتم، 1/61؛ ولعـلي حيـدر، 1/84-85؛ ولـلأتاسي، 1/260-262؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص459-460؛ قـواعد الفـقه للمجدِّدي، ص62، قاعدة 50؛ المدخل الفقهي العام، 2/1039-1040، فقرة 654؛ الوجيز، ص327؛ موسوعة القواعد الفقهية، 2/269؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص146؛ المبادئ الفقهية، ص53؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص99-100، قاعدة 83؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص86.

      **ومن كتب الفقه :**

      العناية ونتائج الأفكار، 8/22، 23، 62؛ الدّرر شرح الغرر، 2/284.

      وهذه القاعدة لها ارتباط وثيق بالقاعدة الأولى وهي : «الآمر لا يضـمن بـالأمر» - المـذكورة ص201 (ل2/أ)-، حيث إن القاعدة الأولى كالثمرة لهذه القاعدة. وقد أفصح عن ذلك طـاهر الأتـاسي في شرح المجلة، 1/261- حيث قال - في أثناء شرحه للمادة 95 (وهي : الأمر بالتصرف في ملك الغير باطل)-: «وهذه المادة تؤول إلى معنى المادة (89)؛ إذ تقدّم أن الفعل يضاف إلى الفاعل لا الآمر، وهنا حيث كان الأمر باطلاً كالعدم، فالمؤاخدة على الفاعل المأمور دون الآمر». [↑](#footnote-ref-1175)
1176. () في (د) : «للأخ». [↑](#footnote-ref-1176)
1177. () أي التوكيل بالاستقراض من الآخرين. [↑](#footnote-ref-1177)
1178. () انظر: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 8/21-23؛ النهاية، ل230/ب؛ الدّرر شرح الغرر، 2/284؛ وانظر أيضًا: بدائع الصنائع، 6/23؛ الاختيار لتعليل المختار، 2/159؛ تبيين الحقائق، 4/254-255، 257؛ البحر الرائق، 7/143، 152. [↑](#footnote-ref-1178)
1179. () في (هـ) و(و) : «المحلّ» (بالإفراد)، علمًا بأنه في (أ) و(جـ) و(د) : أُثبت بعد (الـمحالِّ) حرف الواو، إلا أن هذا الحرف مطموس في (أ).

      **والمَحَالُّ في اللغة :** جمع المَحَلِّ، نقيض المرتَحَل، وهو الموضع الذي يُحَلُّ فيه. انظر : لسان العرب، مادة «حلل»، 11/163؛ القاموس المحيط، مادة «حلّ»، ص1274. [↑](#footnote-ref-1179)
1180. () في (ب) و(هـ) و(و) : «شرطًا». [↑](#footnote-ref-1180)
1181. () انظر من كتب الأصول : شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص727. كما أن المؤلف سيتكلم عن شرطية المحلّ بشيء من التفصيل في أثناء حديثه عن القاعدة 240، ص1059 (ل103/ب). [↑](#footnote-ref-1181)
1182. () قوله «لأن محل العقد...» معناه -والله أعلم- : لأن مِلْكَ المعقود عليه -الذي هو محل العقد (وهو هنا مال المقرِض)- من شروط جواز التصرف فيه. وكون ملك المحل من شروط الجواز؛ لأن المَحَالّ والأماكن يمكن أن تكون شروطًا، وهذا مـن جـنس ما قرَّره الأصـوليـون من أن طهارة المكان شرط في الصلاة، والزوجيَّـة شـرط لـصحة الطلاق، فإذا لم يصادف الطلاق محلاًّ وهو الزوجية فلا طلاق، وهكذا...

      وإذا عُلم أن ملك المحل من شروط جواز التصرف فيه فإن هذا الشرط ليس بموجود في التوكيل بالاستقراض؛ لأن محل العقد (وهو المال المستقرَض) ليس مِلْكًا للموكِّل؛ بل ملكًا للمقرِض، فيكون أمرُ الموكِّل الـوكيلَ بالاستقراض من المـقرِض أمـرًا بالتصرف في ملك الآخرين، و «الأمر بالتصَرُّف في ملك الغير باطل». [↑](#footnote-ref-1182)
1183. () في (ب) : «أن». [↑](#footnote-ref-1183)
1184. () في (د) تحتمل : «المحلّ» أو «المحال». [↑](#footnote-ref-1184)
1185. () لو زاد هنا : (وهي) لكان أنسب؛ حتى تنسجم هذه الجملة مع الجملة التي قبلها، حيث جاء فيها : «**وهو** ملك الموكل». [↑](#footnote-ref-1185)
1186. () في (ب) و(د) : «بالاقتراض». وفي هامش (أ) تصحيح بخط مغاير وفيه بياض بين بعض الحروف لعلّه: «وهو غير (صح)». ولو اكتفي بإثبات الضمير فحسب لكانت الزيادة مناسبة (وهو جائز) -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-1186)
1187. () ما ذكره المؤلف في بداية شرحه للقاعدة إلى هذا الموضع مذكور في (العناية) - 8/22- بعبارة مختصرة وأكثر وضوحًا، ونصها :

      «التوكيل بالاستقراض لا يصح؛ لأنه أمر بالتصرّف في مال الغير وأنه لا يجوز.

      ورُدَّ : بالتَّوكيل بالشراء؛ فإنه أمرٌ بقبض المبيع وهو ملك الغير!.

      وأجيب : بأن محلّه هو الثمن في ذمَّة الموكل وهو ملكه.

      وأورد : بأنه هلاّ جُعل محله في الاستقراض البدل في ذمة الموكِّل!.

      وأجيب : بأن ذلك محلّ إيفاء القرض لا الاستقراض». [↑](#footnote-ref-1187)
1188. () في (ب) : «بالاقتراض». [↑](#footnote-ref-1188)
1189. () هذا بداية جواب لاعتراض محذوف تقديره : بعضهم قال في التعليل الأخير :

      «بأن ذلك محل **إيفاء القرض**...»- كما فعل صاحب (العناية)- فلماذا قلتم : «بالإقراض» ولم تقولوا (إيفاء القرض) ؟ [↑](#footnote-ref-1189)
1190. () «ما» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1190)
1191. () نهاية 19/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-1191)
1192. () في (ب) : «مقضى». [↑](#footnote-ref-1192)
1193. () وذلك ص706 (ل53/أ)، قاعدة 128. [↑](#footnote-ref-1193)
1194. () في (جـ) : «إبقاء». [↑](#footnote-ref-1194)
1195. () هذه القاعـدة تـحكي قولاً من أقوال الأصوليين في مسألةٍ لا يكاد يخلو منها كتاب من كتبهم، وهي ما ترجم لها صـاحب (الـمعتمد) بقولـه : «... الأمر المطلق هـل يقتـضي الفعل مرّة واحدة أو يقتضي التكرار؟».

      إذْ إنّ هذه المسألة اختلفوا فيها على مذاهب، تؤول في الجملة إلى ثلاثة :

      **المذهب الأول** : الأمر المطلق لا يقتضي التكرار. وهذا قول جمهور الفقهاء والمتكلمين.

      وأصحاب هذا المذهب بعد أن اتفقوا على أنه لا يقتضي التكرار اختلفوا فيما يقتضيه على قولين :

      **أحدهما** : كونه يقتضي طلب إيقاع الفعل فقط من غير إشعار بالتكرار أو المرّة، غير أنه بالمرة الواحدة يحصل ذلك.

      وهو رواية عن الإمام أحمد -ذكرها ابن اللحام وابن النجار- وأيضًا قول عامة الحنفية - كما صرّح بذلك البزدوي والسَّرْخسي- وهو المختار عندهم -كما صرّح بذلك ابن الهمام- كما أنّه اختيار أبي الحسين البصري والفخر الرازي وابن الحاجب والبيضاوي والإسنوي وغيرهم.

      وأصحاب هذا القول اختلفوا بعد ذلك : هل يحتمل التكرار أولا يحتمله أو يتوقف في ذلك ؟ والذي عليه عامة الحنفية أنه لا يـحتمـله- كما صرح بذلك المؤلف (في بداية شرح القاعدة) والمذكورون من الحنفية -.

      **ثانيهما** : يقتضي الفعل مرةً واحدة.

      وهذا قول الإمام الشافعي -كما صرّح بذلك في الرسالة- وأصحاب الإمام مالك - كما أفاد ذلك القرافي- وكثير من الحنفية - كما صرح بذلك ابن الهمام - وهو اختيار أبي الخطاب من الحنابلة.

      وكما اختلف أصحاب القول الأول : هل يحتمل التكرار؟ اختلف في ذلك أيضًا أصحاب هذا القول:

      والذي عليه الحنفية القائلون بهذا القول هو كون الأمر لا يحتمل التكرار.

      **ونصّ القاعدة -عند المؤلف- وما جاء في شرحها يتّفق مع هذا.**

      **المذهب الثاني** : الأمر المطلق يقتضي التكرار مع الإمكان.

      وهذا المذهب نسبه القرافي إلى الإمام مالك، كما نسبه ابن النجار إلى الإمام أحمد وأكثر أصحابه، وهو اختيار بعض الفـقـهاء والمتـكلمين، منهم أبو إسحاق الإسفراييني وأبو حاتم الرازي وأبو الحسن بن القصّار المالكي.

      **المذهب الثالث** : التوقّف -على خلاف بين القائلين به في تفسيره-.

      وهو مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني وجـماعة الـواقفية -كما صرح بذلك صاحب البحر المحيط-.

      **وللتوسع في هذه المسألة انظر :**

      الرسالة، ص164، فقرة 454، أصول الشاشي، ص123؛ المعتمد، 1/108؛ الإحكام لابن حزم، 3/328؛ العدة للقاضي أبي يعلى، 1/264؛ إحكام الفصول للبـاجي، ص89؛ الـتبصرة، ص41؛ شرح اللمع، 1/219؛ البرهان، 1/164؛ التلخيص، 1/298؛ أصول البزدوي وشرحه: كشف الأسرار، 1/281؛ أصول السرخسي، 1/20؛ المستصفى، 2/2؛ التمهيد لأبي الـخطاب، 1/186؛ ميزان الأصول، 1/230؛ المحصول، 1/237؛ روضة الناظر، 2/616؛ الإحكام للآمدي، 2/173؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد، 2/81؛ شرح تنقيح الفصول، ص130؛ المنهاج وشروحه : معراج المنهاج، 1/325؛ والسراج الوهاج، 1/467؛ والإبهاج، 2/48؛ ونهاية السول ومنهاج العقول، 2/48؛ الفائق، 2/64؛ المغني للخبازي، ص34؛ وشرحه للقاءاني، ق1، جـ1، ص65؛ المنار وشرحه : كشف الأسرار، 1/58؛ المسوّدة، ص20؛ التنقيح وشرحيه : التوضيح والتلويح، 1/158؛ جمع الجوامع وشرحيه: تشنيف المسامع، 2/604؛ وشرح المحلى مع حاشية البناني، 1/379؛ التمهيد للإسنوي، ص282؛ البحر المحيط، 2/385؛ القواعد لابن اللحام، ص229، قاعدة 46؛ التحرير وشرحيه : التقرير والتحبير، 1/311؛ وتيسير التحرير، 1/351؛ شرح الكوكب المنير، 3/43؛ مسلّم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، 1/380؛ حاشية الإزميري على مرآة الأصول، 1/185؛ القواعد المتعلقة بالأمر والنهي، ص210.

      ومع أن هذه القاعدة أصولية إلا أنها ورردت في بعض **كتب القواعد الفقهية**، منها :

      الأشباه والنظائر لابن السبكي، 2/115؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، 1/321؛ إيضاح المسالك، ص70، قاعدة 16؛ شرح المنهج المنتخب للمنجور، ص149؛ الدليل الماهر الناصح، ص24.

      كما وردت في شرح مجمع البحرين، ق2، ص528، 584. [↑](#footnote-ref-1195)
1196. () في (ب) و(د) : زيادة «لا». [↑](#footnote-ref-1196)
1197. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ1، ص65 -مع اختلاف يسير-.

      ومعنى كلامه هنا: أن الأمر المطلق لا يوجب التكرار عند علماء الحنفية، وإذا كان الأمر لا يوجب التكرار، فإن التكرار لا يفهم من الأمر إلا بقرينة، وكما أنه لا يوجب التكرار كذلك لا يحتمله عند الإطلاق، فلو صدر منه أمر مطلق وقال : نويت التكرار لم يقبل منه هذا. [↑](#footnote-ref-1197)
1198. () هكذا في (جـ) و(هـ) و(و)، وفي (أ) : «بحقيق»، وفي (ب) : «بحقيقة» وفي (د) : «تحقق». ولا شك أن ما في (أ) لا يستقيم به المعنى بخلاف باقي النسخ، وقد آثرت إثبات ما في (جـ) و(هـ) و(و)؛ لاستقامة المعنى بما فيها، ووفاقًا لمصدر هذه العبارة (وهو المغني). [↑](#footnote-ref-1198)
1199. () في (جـ) : «العدّ». [↑](#footnote-ref-1199)
1200. () المغني في أصول الفقه، ص36؛ وانظر : شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ1، ص70؛ حاشية الإزميري على مرآة الأصول، 1/190؛ وانظر الشق الأول من التعليل في شرح اللمع، 1/220؛ البرهان، 1/167؛ ميزان الأصول، 1/236-237؛ والشقّ الثاني في التلويح، 1/160. [↑](#footnote-ref-1200)
1201. () (الواو) زيادة من (ب) و(جـ). [↑](#footnote-ref-1201)
1202. () في (أ) و(جـ) زيادة : «عنه». وهي زيادة لا يستقيم بها المعني؛ لأن السياق سيكون : «... يحتمله ويحمل عليه **عنه** عند النية!!». [↑](#footnote-ref-1202)
1203. () نهاية 15/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-1203)
1204. () تكثر نسبة هذا القول إلى الإمام الشافعي في كتب الحنفية الأصولية -ومن هذه الكتب : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 1/282، 283؛ أصول السرخسي، 1/20؛ المغني، ص35؛ وشرحه للقاءاني، ق1، جـ1، ص66؛ كشف الأسرار للنسفي، 1/58؛ التوضيح في حلِّ غوامض التنـقـيح، 1/158؛ تيسير التحرير، 1/351-.

      وبتتبُّع كتب الشافعية الأصولية المذكورة في أثناء توثيق القاعدة -في الصفحة السابقة- لم أجد مَنْ نسب هذا القول صراحة إلى الإمام الشافعي إلا التفتازاني في (التلويح إلى كـشف حقائـق الـتـنـقيح) -1/159- ولكن (التلويح)- على القول بأن مؤلفه شافعي -ليس كتابًا مستقلاً؛ بل هو شرح لكتاب حنفي وهو (التنقيح)، فلعله تابع المتن في هذه النسبة.

      ولو سُلم بأنه قد تبنى نسبة هذا القول إلى إمامه فقد خالفه غير واحد من الشافعية فنسبوا إلى الإمام الشافعي أن الأمر: «نصٌّ في المرة الواحدة فقط، ولا يحتمل التكرار، وإنما يحمل عليه بدليل»، قاله صاحب (البحر المحيط) -2/386- ثم بين بعض من نسبه إلى الشافعي فقال: «قال أبو الحسين بن القطان: وهو مذهب الشافعي وأصحابه، وكذا قال الغزالي في (المنخول)، وقال الشيخ أبو حامد الإسفرايـيـني في كتابه في أصول الفقه: إنه هو الذي يدل عليه كلام الشافعي في الفروع»، ثم عضد ذلك بذكر قولين للشافعي في الفروع يمكن أن يُخرَّج عليهما القول المذكور، -الثاني منهما مذكور في الرسالة، ص164-.

      وأقرب ما يمكن أن يقال -والله أعلم- : إن القول بأن الأمر المطلق يحتمل التكرار هو اختيار بعض الشافعية، منهم الآمدي حيث قال في الإحكام - 2/174-: «والمختار أن المرّة الواحدة لابّد منها في الامتثال، وهو معلوم قطعًا، والتكرار محتمل؛ فإن اقترن به قرينة أشعرت بإرادة المتكلم التكرار : حُمل عليه، وإلا كان الاقتصار على المرة الواحدة كافيًا». [↑](#footnote-ref-1204)
1205. () «نفسك» : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-1205)
1206. () في (أ) و(جـ) : «يصح»، وفي (د) : «يصّح» (بالتاء والياء معًا). والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-1206)
1207. () في (ب) و(جـ) : «الاثنين». [↑](#footnote-ref-1207)
1208. () هذه المسألة الفقهية وردت في تنوير الأبصار وشرحه : الدر المختار، ورد المحتار عليه، 4/575، كما خرّجها كثير من الحنفية على قولهم بأن الأمر المطلق لا يقتضي التكرار ولا يحتمله، - انظر : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 1/284؛ أصول السرخسي، 1/23؛ ميزان الأصول، 1/236؛ المغني، ص37؛ التوضيح، 1/159؛ كشف الأسرار للنسفي، 1/59-.

      إلا أن هذا التخريج لم يرتضه ابن الهمام ومن تابعه؛ بل رأوا أن هذه المسألة الفرعية مخرّجه على مسألة أصولية مستقلة أعّم من السابقة، وهي أنّ «صيغة الأمر لا تحتمل العموم والتعدّد المحض عند الحنفية، خلافًا للشافعي»- هذه صورتها عند صاحب (مسلم الثبوت) -1/384-.

      وقد علّق على ذلك صاحب (فواتح الرحموت) فقال : «لم يُفردْ أكثر مشايخنا هذه المسألة. وفرّعوا على مسألة (التكرار) مسألة (طَلقِي).

      وتعقّب عليه [أي : على هذا التفريع] في (التحرير) بأن الطلقات الكثيرة قد تكون بتطليق واحد، فليس هناك تكرار، فلا يصح هذا التفريع؛ بل هي مبتدأة...».

      وانظر : التحرير وشرحيه : التقرير والتحبير، 1/314-315؛ وتيسير التحرير، 1/355. [↑](#footnote-ref-1208)
1209. () هذه المسألة الفرعية المنسوبة إلى الإمام الشافعي - كما هو ظاهر - مخرَّجة على ما نُسب إليه سابقًا بأن الأمر يحتمل التكرار، وقد سبق بيان رأي الشافعية في حقيقة تلك النسبة.

      وكما أن تلك المسألة الأصولية منسوبة إلى الإمام الشافعي في كثير من كتب الحنفية الأصولية دون الشافعية، كذلك هذه المسألة الفرعية المخرجة عليها. ومن كتب الحنفية : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 1/284؛ المغني للخبَّازي، ص37؛ التوضيح، 1/158-159؛ كشف الأسرار للنسفي، 1/58؛ التحرير وشرحاه: التقرير والتحبير، 1/315؛ وتيسير التحرير، 1/355.

      وبالنظر إلى ما أمكن الوقوف عليه من كتب الشافعية الأصولية والفقهية لم أجد مَنْ نسب هذا القول إلى الإمام الشافعي صراحةً، لكن ورد مضمونُهُ في أحد الكتب المعتمدة في المذهب الشافعي وهو (نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج) -6/440-441- حيث جاء فيه : «ولو قال طلِّقي نفسك، ونوى ثلاثًا. فقالت : طلقتُ، ونوتهن ... : فثلاث؛ **لأن اللفظ يحتمل العدد**، وقد نوياه، وإلاّ (بأن لم ينو شيئًا أو نواه أحدهما) فواحدة تقع دون ما زاد عليها في الأصح؛ لأن صريح الطلاق كناية في العدد، فاحتاج لنيته منهما. نعم فيما إذا لم ينو واحد منهما لا خلاف، وكذا إن نوت هي فقط. ولو نوت فيما إذا نوى ثلاثًا واحدة أو ثنـتين : وقع ما نوته اتفاقًا؛ لأنه بعض المأذون». [↑](#footnote-ref-1209)
1210. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يصح». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-1210)
1211. () في (أ) و(جـ) : «فيما». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)؛ لأن زيادة الياء لا يستقيم بها المعنى. [↑](#footnote-ref-1211)
1212. () في (د) : «قولهم». [↑](#footnote-ref-1212)
1213. () هذه العبارة بداية جواب لاعتراضٍ تضمَّنـته، حاصله: إذا كنّا نرى أن الزوج إذا قال لزوجته: طلقِي نفسكِ. ونوى ثلاثًا تصح هذه النية، فما حقيقة قولكم في القاعدة بأن الأمر المطلق لا يحتمل العدد؟.

      وقد عبر القاءاني عن هذا الاعتراض بعبارة مختصرة، حيث قال في (شرح المغني) –ق1، جـ1، ص72- : «أنه لو لم يكن محتملاً التكرار لما صحّ نية الثلاث، وقد صحّ ذلك بالاتفاق». [↑](#footnote-ref-1213)
1214. () في (ب) : «المفرد». [↑](#footnote-ref-1214)
1215. () في (أ) و(جـ): «تتنوع». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لكتاب (المغني) للخبّازي. [↑](#footnote-ref-1215)
1216. () المغني للخبّازي، ص36-37؛ وانظر: شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ1، ص72؛ التعريفات، ص287، فقرة 1435.

      والأجناس جمع جنس، **والجنس عند أهل اللغة** : «أعمُّ من النوع، وهو كل ضرب من الشيء؛ فالإبل جنس من البـهـائـم و[الجـمـع] : أجنـاس وجنوس» -قاله صاحب (القاموس المحيط)-.

      **وفي اصطلاح أهل المنطق** : هو : «كلِّي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو»- قاله صاحب الرسالة الشمسية-.

      المعنى اللغوي منقول من القاموس المحيط، مادة «جنس»، ص691؛ وانظر المقاييس في اللغة، مادة «جنس»، ص227؛ المعجم الوسيط، مادة «جنس»، 1/140.

      والمعنى الاصطلاحي منقول من الرسالة الشمسية المطبوعة مع شرحها : تسهيل القطـبي، ص53؛ وانظر : التعريفات، ص107، فقرة 514؛ شرح الأخضري على سلمه، ص27؛ آداب البحث والمناظرة للشيخ الأمين الشنقيطي، ص33؛ ضوابط المعرفة، ص39. [↑](#footnote-ref-1216)
1217. () في (ب) : «يحتمل». [↑](#footnote-ref-1217)
1218. () في (أ) و(جـ) : «فرد». والمثبت من (ب) و(د) هو الصحيح. [↑](#footnote-ref-1218)
1219. () في (ب) : «اثنتان». [↑](#footnote-ref-1219)
1220. () في (ب) : «تعتبر». [↑](#footnote-ref-1220)
1221. () هكذا في (جـ)، وفي (ب) : «نيّته»، وفي (أ) و(د) : «بنية». وما في (أ) و(د) لا يستقيم به المعنى. [↑](#footnote-ref-1221)
1222. () انظر هذا الجواب في : المغني للخبَّازي، ص36-37؛ شرحه للقاءاني، ق1، جـ1، ص72-74؛ كشف الأسرار للنسفي، 1/60؛ حاشية الإزميري على مرآة الأصول، 1/190.

      وقوله: «وأما الثنتان ... الخ» معناه : بما أن العدد المحض لا يتناوله الاسم المفرد، فإنه لو قال: طلِّقِي نفسك، ونوى طلقتين: لا يعتد بنيته هذه؛ لأن الثنـتين عددٌ محض، فلا يتناوله المفرد (وهو: طلِّقي). [↑](#footnote-ref-1222)
1223. () نهاية 13/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-1223)
1224. () انظر: المغني للخبّازي، ص37؛ شرحه للقاءاني، ق1، جـ1، ص75؛ كشف الأسرار للنسفي، 1/59. [↑](#footnote-ref-1224)
1225. () أي : وكذا سائر الأجناس في كون كلٍّ منها «يحمل على أدنى الجنس على احتمال كل الجنس»، وقد صرَّح بذلك المؤلف قبيل إنهائه لهذه الفقرة. [↑](#footnote-ref-1225)
1226. () نهاية 20/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1226)
1227. () أي : كما إذا لم يكن الفرد الحقيقي صيغته صيغة ... الخ [↑](#footnote-ref-1227)
1228. () هذا المثال قد لا يسلم؛ لأن (الماء) مفرد حكمي؛ لهذا كان من المناسب التمثيل بنحو : (لا أكلم الرجل) -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-1228)
1229. () يظهر أنها صفة لِـ (جمع)، وحيث إن (جمع) مجرورة لأنها مضاف إليه، فكذلك ينبغي أن تكون صفتها كذلك.

      ويبعد أن تكون حالاً، لأن الموصوف نكرة وليس معرفة، كما يبعد أن تكون خبر كانت؛ ولاسيما أنها لفظ مذكر واسم كانت هو (صيغته) وهو مؤنث وليس مذكر، وكذلك الحال بما عطف عليها وهي (أو مضافًا). [↑](#footnote-ref-1229)
1230. () أي : أو كانت صيغته صيغة جمع مضافٍ إلى الجنس. [↑](#footnote-ref-1230)
1231. () في (أ) : «ببني» (بزيادة الباء). وهي زيادة لا يستقيم بها المعنى. [↑](#footnote-ref-1231)
1232. () هذا المثال فيه نظر؛ لأن (آدم) مفرد وليس جنسًا؛ لهذا كان من المناسب التمثيل بنحو : (لا أكلم بني الإنسان) -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-1232)
1233. () انظر: أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 1/291-297؛ المغني للخبَّازي، ص39؛ شرحه للقاءاني، ق1، جـ1، ص85؛ كشف الأسرار للنسفي، 1/60-61.

      والمعني : أن كل فرد من الأجناس -التي صدر المؤلف هذه الفقرة بالحديث عنها- يحمل على أدنى الجنس مع احتمال كل الجنس. [↑](#footnote-ref-1233)
1234. () زيادة من (د) يستدعيها السياق. [↑](#footnote-ref-1234)
1235. () في (أ) و(جـ) : «يبطل»، وفي (د) : بإهمال التاء. والأفصح ما تمّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-1235)
1236. () وذلك ص602 (ل42/أ)، قاعدة 101. [↑](#footnote-ref-1236)
1237. () «الجمع» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-1237)
1238. () مسألة أقل الجمع سبق أن تطرق لها المؤلف وأشار إلى القولين المشهورين فيها، وتمَّ توثيقها مفصلة، وذلك ص 320 (ل11/أ). [↑](#footnote-ref-1238)
1239. () في (جـ) : «المخالف». [↑](#footnote-ref-1239)
1240. () في (د) : «تـثنية». [↑](#footnote-ref-1240)
1241. () في (ب) : «الجمع». [↑](#footnote-ref-1241)
1242. () وردت الإشارة إلى ما ذكره المؤلف هنا في بعض كتب الحنفية الأصولية عند الحديث عن الجمع المنكر، هل هو من صيغ العموم ؟ ومن تلك الكتب : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 2/6-8؛ كشف الأسرار للنسفي، 1/177؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، 1/269، كما أشار إليه ابن عابدين في ردّ المحتار، 5/611. [↑](#footnote-ref-1242)
1243. () نهاية 13/ب من (د). [↑](#footnote-ref-1243)
1244. () انظر : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 1/293-294؛ كشف الأسرار للنسفي، 1/61؛ شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ1، ص87. [↑](#footnote-ref-1244)
1245. () إضافة كلمة (غير) فيها إشكال وبيانه على النحو الآتي :

      سبق أن ذكر المؤلف -في الصفحة السابقة- أن «سائر الأجناس ... يحمل [كل منها] على أدنى الجنس على احتمال كل الجنس».

      وذكر منها : الفرد حكمًا الذي «صيغته صيغة جمع ... **مضافًا إلى الجنس**، كقوله: لا أكلم بني آدام»، فصرّح هناك بأن الـجمع الـمضاف الذي يكون من قبيل الفرد حكمًا هو المضاف إلى الجنس.

      ولكنه خالف ذلك هنا وقال : إنه «المضاف إلى **غير** الجنس»!!.

      وبالنظر إلى ما قاله عقب ذلك يلحظ أن معناه يستقيم بحذف أداة النفي (غير)؛ لأن المعنى : أن الجمع المضاف الذي هو من قبيل الفرد حكمًا هو الجمع المضاف إلى الجنس، مثل : لا أكلِّم بني الإنسان؛ أما المضاف إلى غير الجنس، فإنه لا يعدّ من قبيل الفرد حكمًا؛ بل تبقى دلالته على الجمع؛ فلو حلف : لا يكلم أخوة فلان : فإنه لا يحنث ما لم يكلم جميع أخوته، ولا يعد هذا من قبيل الفرد حكمًا؛ لأن (أخوة) جمع مضاف إلى غير الجنس (وهو فلان).

      إذا ثبت هذا فلعل زيادة كلمة (غير) سهو من النساخ أو المؤلف -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-1245)
1246. () في (أ) و(جـ) : «يتكلَّم». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1246)
1247. () انظر هذا المثال في : الاختيار لتعليل المختار، 4/61؛ رد المحتار، 5/611؛ وانظره أيضًا في : شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ1، ص87، فقد عزا هذه المسألة إلى (الزيادات). [↑](#footnote-ref-1247)
1248. () نهاية 15/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-1248)
1249. () في (أ) و(د) : «الزيادة». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ). [↑](#footnote-ref-1249)
1250. () **الزيادات** : لمحمد بن الحسن بن فَرْقد الشيباني (ت 189 هـ).

      وهو كتاب في فروع الحنفية، وقيل بأن مؤلفه ألفه بعد الجامع الكبير استدراكًا لما فاته فيه من المسائل؛ لهذا سميت بالزيادات، ثم استدرك مسائل أخرى، فألف زيادة الزيادات.

      وهو أحد كتب ظاهر الرواية المعتمدة في المذهب الحنفي؛ لهذا اعتنى به مجموعة من العلماء، ذكر ثمانية منهم صاحب (كشف الظنون)، وله عدّة نسخٍ خطية، منها نسخ المكتبات الآتية :

      1- الحرم المكي، برقم 51 دهلوي.

      2-3- السليمانية باستانبول (فهرس لا له لي)، برقم 946، و(فهرس فاتح)، برقم 2555.

      4- متحف طوبقابي باستانبول، برقم 2543.

      5- أياصوفيا باستانبول، برقم 1385/5.

      انظر : الفهرست، ص254؛ مفتاح السعادة، 2/236؛ كشف الظنون، 2/962-963؛ الفوائد البهية، ص163؛ النافع الكبير (المقدمة)، ص17؛ هدية العارفين، 2/8؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص483؛ تاريخ التراث العربي، المجلد الأول، جـ3، ص54-58. [↑](#footnote-ref-1250)
1251. () في (جـ) : «المخالف». [↑](#footnote-ref-1251)
1252. () أي الأصل المُقرَّر في المسألة السابقة (وهو أن الجمع المضاف الذي يكون من قبيل الفرد حكمًا هو المضاف إلى الجنس وليس المضاف إلى غير الجنس). [↑](#footnote-ref-1252)
1253. () هكذا في جميع النسخ وفي مصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقاءاني). ولا يظهر لي وجه في تأنيث اسم الإشارة؛ لأنه يراد به (فلان)، و(فلان) مذكّر وليس مؤنـثًا، ولا يقال : الـمراد باسـم الإشـارة العبيد، لأنه لو أرادهم لقال: هؤلاء. [↑](#footnote-ref-1253)
1254. () نهاية 20/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-1254)
1255. () في (أ) و(جـ) : «مسألة». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1255)
1256. () في (أ) و(د) : «جمع». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ). [↑](#footnote-ref-1256)
1257. () انظر الاعتراض وجوابه في : شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ1، ص87. [↑](#footnote-ref-1257)
1258. () «وما هو للتعريف»: زيادة من (جـ) و(هـ) و(و) و(العناية). وهي لابّد منها. [↑](#footnote-ref-1258)
1259. () في (ب) : «تلغو». [↑](#footnote-ref-1259)
1260. () في (د) : «عنه». [↑](#footnote-ref-1260)
1261. () أي : أبلغ من الإضافة في التعريف. [↑](#footnote-ref-1261)
1262. () أي على المشار إليه - علمًا بأن صاحب (العناية) زاد بعد ذلك: «بخلاف الإضافة لجواز أن يكون لفلان عبيد». [↑](#footnote-ref-1262)
1263. () هكذا في جميع النسخ. وفي (العناية) : «فاعتبرت». وما في العناية أفصح. [↑](#footnote-ref-1263)
1264. () في (ب) و(جـ) : «ولغت». وهذا الأولى، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-1264)
1265. () العناية، 5/152 - مع اختلاف يسير سبق التنبيه عليه-. [↑](#footnote-ref-1265)
1266. () في (ب) و(د) : «دلائلهم».

      ومعنى «ولا تهم» هنا أي : ولا تغلط؛ لأن نتيجة الحفظ عدم الغلط.

      انظر : المقاييس في اللغة، مادة «وهم»، ص1107؛ لسان العرب، مادة «وهم»، 12/643؛ المعجم الوسيط، مادة «وهم»، 2/1060. [↑](#footnote-ref-1266)
1267. () في (ب) و(جـ) : «ومن»، والواو في (أ) عليها طمس. [↑](#footnote-ref-1267)
1268. () في (أ) و(جـ) و(د) : «الأيمان». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)؛ لأن جميع الأمثلة التي سيذكرها المؤلف تتعلق بالأمور وليس لها أي تعلق بالأيمان ، كما أن جل ما في شرح القاعدة مستفاد من أشباه ابن نجيم، ولفظها عنده : «الأمور بمقاصدها». [↑](#footnote-ref-1268)
1269. () هذه القاعدة من القواعد الفقهية الخمس المتفق عليها؛ لهذا لا يكاد يخلو منها كتاب في القواعد الفقهية؛ بل أفردت فيها كتب مستقلة قديمًا وحديثًا، كما وردت في كثير من كتب الفقه وأصوله :

      **فمن كتب القواعد:**

      الأشباه والنظائر لابن السبكي، 1/54؛ المنثور للزركشي، 3/284- وقد عنون لها بقوله : «النية يتعلق بها مباحث»-؛ المجموع المذهب، 1/255؛ القواعد للحصني، 1/208؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/65؛ ولابن نجيم، 1/19، 39؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضيئة، ص31؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 1/65؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل2/ب-4/أ؛ منافع الدقائق، ص305-307؛ مجلة الأحكام العدلية، المادة الثانية؛ شرحها لسليم رستم، 1/17؛ ولعلي حيدر، 1/17؛ وللأتـاسي، 1/13؛ وشرح قواعدها للـزرقا، ص47؛ رسالة في القواعد الفقهية للشيخ عبد الرحمن السعدي، ص14، البيت الحادي عشر؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص52، قاعدة1، وص62، قاعدة 51- ولفظه الأول : إنما الأعمال بالنيات-؛ المدخل الفقهي العام، 2/965، فقرة 552؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص136، 171، 176، 205، 241، 269، 282، 286، 351، 395؛ الوجيز، ص20، 22، 23، 25، 34، 36، 38، 59، 213؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/120؛ القواعـد الفقـهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص41؛ قواعد الفقه للروكي، ص160، 174 - وأحال إلى الإشراف، 1/7؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص130؛ القواعد الكبرى للدكتور العجلان، ص47؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور الحريري، ص73؛ المبادئ الفقهية، ص9؛ القواعد الفقهية للدّعاس، ص12، قاعدة 1؛ وللدكتور الزحيلي، ص46.

      **ومن كتب الفقه :**

      مغني المحتاج، 1/39؛ إعانة الطالبين، 1/105؛ ردّ المحتار، 9/505.

      **ومن كتب الأصول** :

      الموافقات، 2/246؛ جمع الجوامع وشرح المحلي وحاشية العطار، 2/399؛ شرح الكوكب المنير، 4/454.

      **ومن الكتب التي أفردت للحديث عنها وعن دليلها (وهو حديث النية) أو عن النية بشكل عام :**

      الأمنية في إدراك النية للقرافي؛ شرح حديث «إنما الأعمال بالنيات» لشيخ الإسلام ابن تيمية؛ منتهى الآمال في شرح حديث «إنما الأعمال» لجلال السيوطي، الـنيـة وأثرها في الأحكام الشرعية لشيخنا أ. د. صالح السدلان؛ مقاصد المكلفين للدكتور عمر الأشقر - والأخيران رسالتا دكتوراه -؛ قاعدة الأمور بمقاصدها لشيخنا د. يعقوب الباحسين. [↑](#footnote-ref-1269)
1270. () في (أ) و(جـ) و(د) : « العصر ». والصحيح ما تمَّ إثـباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم). [↑](#footnote-ref-1270)
1271. () في (جـ) : «بها». [↑](#footnote-ref-1271)
1272. () في (ب) : «التخمّر». [↑](#footnote-ref-1272)
1273. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص39- مع اختلاف يسير جدًّا- [↑](#footnote-ref-1273)
1274. () في (ب) : «ونظائرهما». [↑](#footnote-ref-1274)
1275. () في (أ) و(جـ) : «الألفاظ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)؛ لأن كلمة (ألفاظ) لو كانت معرّفة لما جازت إضافتها إلى (التكفير)؛ «لأن الأصل أنه لا يجوز بوجه عام أن يضاف الاسم المعرفة؛ لأن أهمَّ أغراض الإضافة تعريفُ المضاف بالمضاف إليه، فإذا كان المضاف في نفسه معرفة : لم تكن به حاجة إلى التعريف»- قاله صاحب عدّة السَّالك، 3/99-. [↑](#footnote-ref-1275)
1276. () نهاية 14/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-1276)
1277. () في (أ) و(جـ) و(د) : «الاستحقاق». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-1277)
1278. () هكذا في (د)، وفي باقي النسخ: «لعل أنه». والصحيح ما في (د)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-1278)
1279. () في (جـ) : «المنفعة». [↑](#footnote-ref-1279)
1280. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص40- مع اختلاف سبقت الإشارة إلى أهمه -. [↑](#footnote-ref-1280)
1281. () وردت بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      تقرير القواعد لابن رجب، 1/9 - حيث وردت فيه عرضًا بلفظ : «الأيمان مرجعها إلى العرف»-؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص22، 72، 121، 212؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص122، قاعدة 97؛ الفوائد الزينية له كذلك، ص153، فائدة 186- ولفظه الأول في الأشباه ولفظه في القواعد : «الأيمان مبنية على العرف»، كما أن لفظه الثاني في الأشباه ولفظه في الفوائد : «الأيمان مبنية على الألفاظ، لا على الأغراض»؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ -وفي المخطوطة : ل35/أ- شرح العلائي لقواعد الخادمي، 9/ب؛ منافع الدقائق، ص313 -ولفظ المجامع وشرح العلائي : «الأيمـان مبنية على الألفاظ لا على الأعراض»، حيث وردت الكلمة الأخيرة بِـ (العين) وليس بِـ (الغين)! إلا أنها وردت في المنافع بِـ (الغين)-؛ قواعد الـفقه للمجدّدي، ص65، قاعدة 60 - ولفظه: «الأيمان مبنية على الألفاظ»-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص140، 482 - ولفظـه فيهما : «الأيمـان مبنية على العرف»، وقد أحال في الموضع الثاني إلى التحرير، 1/276، 797-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 2/312، 341، 343، 3/76- وقد ذكر في الموضع الأول لفظًا ورد في كثير من كتب الشافعية منسوبًا للعز بن عبد السلام، وهو : «إن قاعدة الأيمان: البناء على العرف إذا لم يضطرب، فإن اضطراب : فالرجوع إلى اللغة»-؛ ومن كتب الشافعية التي ذكرته: الأشباه والنظائر لابن الوكيل، 1/134؛ المجموع المذهب، 2/478؛ القواعد للحصني، 1/432؛ مختصر من قواعد العلائي والإسـنوي، 2/604؛ الأشـباه والنـظائر للسيوطـي، 1/229.

      **ومن كتب الفقه :**

      فتاوي النوازل لأبي الليث السمرقندي، ص162، 170؛ المبـسوط، 5/127؛ الدّرر شرح الغرر، 2/44؛ مغني المحتاج، 4/336؛ الدر المختار ورد المحتار، 5/528 -وقد أفرد صاحب (رد المحتار) للقاعدة مطلبًا مستقلاً، فراجعه إن شئت-؛ منار السبيل، 2/442. [↑](#footnote-ref-1281)
1282. () في (جـ) : « أن » وليس ( لا ). [↑](#footnote-ref-1282)
1283. () نهاية 21/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1283)
1284. () قوله : «ولم يوجد هكذا في (الأشباه والنظائر)، ولكن ذكر في أيمان (الخلاصة)» هذا القول ربّما المراد منه: أن المثالَ المذكورَ مذكورٌ في (الخلاصة) دون الأشباه.

      ولكن بتتبع كتاب (الأشباه) يلحظ أن ابن نجيم ذكر القاعدة في أربعة مواضع - وهي ص22، 72، 121، 212 - ولم يُغفل المثال المذكور؛ بل ذكره في الموضع الأخير، ص212، حيث قال: «الأيمان مبنية على الألفاظ لا على الأغراض ... إلا في مسائل : حلف لا يشتريه بعشرة: حنث بأحد عشر. ولو حلف البائع: لم يحنث به؛ ... ولو اشترى أو باع بتسعة لم يحنث؛ لأن المشتري مستنقص، والبائع - وإن كان مستزيدًا، لكن لا حنث بالغرض بلا مسمى. وتمامه في (الجامع) من باب المساومة». فيُلحظ أن ابن نجيم صرّح بأن البائع إذا حلف لا يبيعه بعشرة لم يحنث ببيعه بأحد عشرة أو تسعة !!.

      فلعل المؤلف له مراد آخر لم يظهر لي، أو أن هذا مراده ولكنه لم يقف على هذا الموضع من (الأشباه)-والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-1284)
1285. () 2/138؛ وانظر : فتاوى النوازل، ص172.

      **والخلاصة** : كتاب في الفقه الحنفي، ألّفه طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري (ت 542 هـ).

      وقد بين المؤلف في المقدمة أنه كَتَبَ في فنِّ الفقه : (خزانة الواقعات)، وكتاب (النصاب)، فسأله بعض إخوانه كتابة نسخةٍ قصيرة يمكن ضبطها، فكتب الخلاصة جامعة للرواية، خالية عن الزوائد.

      وقد نصّ اللكنوي على أنه : «كتاب معتبر عند العلماء، معتمد عند الفقهاء».

      وقد طبع الكتاب طباعة قديمة في فولكشور بلكنهو بالهند، عام 1329هـ، وهي محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود، ورقم التصنيف 4 ، 217 ب ط خ، وأيضًا في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية، مجموعة مكتبة الشيخ عبد القادر شلبي، برقم 935.

      كما أن له عدّة نسخ خطية منها النسخ الآتية :

      1- مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية، مجموعة بشير أغا، برقم 826.

      2- مكتبة الحرم المكي، برقم (32) دهلوي.

      3- مركز الملك فيصل، برقم 4302.

      4-47- مكتبة السليمانية باستانبول وذلك في الفهارس الآتية :

      - عاشر أفندي، برقم 408.

      - فاتح، وأرقامه : 2294-2317.

      - بشير أغا، برقم 312.

      - نور عثمانية، وأرقامه : 1944-1950.

      - لاله لي، برقم 1253.

      - جورليلي علي باشا، وأرقامه : 267-269.

      - أيا صوفيا، وأرقامه : 1150، 1537-1538.

      - الحاج سليم أغا، وأرقامه : 418-420

      - حلبي عبد الله أفندي، برقم 149.

      **انظر** : خلاصة الفتـاوي، ص1/2 ؛ الجواهر المضية، 2/276-277، رقم166؛ تـاج التراجم، ص109، رقم 121؛ الطبقات السنية، 4/105، رقم 997؛ كـشف الـظنون، 1/718؛ النافع الكبير (المقدمة)، ص8-9؛ الفوائد البهية، ص84، 116؛ هدية العارفين، 5/430؛ الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، 3/209. [↑](#footnote-ref-1285)
1286. () نهاية 16/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-1286)
1287. () في (أ) : «يشتري به». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ، ولاسيما أن المؤلف كرّر هذا اللفظ لاحقًا - بعد ثلاثة سطور- وقد اتفقت جميع النسخ على أن الكلمة : «يشتريه». [↑](#footnote-ref-1287)
1288. () في (جـ) : «فاشتراه». [↑](#footnote-ref-1288)
1289. () في (جـ) : «أحد». [↑](#footnote-ref-1289)
1290. () انظر : فتاوى النوازل، ص172؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص212. [↑](#footnote-ref-1290)
1291. () في (د) : «يحنث بالاستحسان». [↑](#footnote-ref-1291)
1292. () نهاية 14/أ من (د). [↑](#footnote-ref-1292)
1293. () في (أ) : «فاض». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-1293)
1294. () يشير المؤلف إلى قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وهي : «الثابت بالعرف قاضٍ على القياس»، وذلك ص568 (ل40/ب)، قاعدة 95. [↑](#footnote-ref-1294)
1295. () في (أ) و(جـ): «يسمى». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للهداية، حيث جاء فيها: «وهذه تسمى يمينُ فورٍ». [↑](#footnote-ref-1295)
1296. () في (جـ) : «الصور». [↑](#footnote-ref-1296)
1297. () **يمين الفور** : «هي يمين مؤبدَّة لفظًا، مؤقَّتة معنى، تتقيَّد بالحال، وهي ما يكون جوابًا لكلام يتعلق بالحال»- قاله صاحب فتح القدير، 5/114، ومثّل لها ببعض الأمثلة فراجعه إن شئت-. [↑](#footnote-ref-1297)
1298. () في (د) : «وتفر» بإسقاط الدال، ومكان الدال في (أ) : سواد خفيف. والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق للهداية. [↑](#footnote-ref-1298)
1299. () وضَّح صاحب (العناية) - 5/113- هذه العبارة فقال : «أي باستنباطه. وكان الناس قبله يعلمون اليمين على نوعين : مؤبده، ومؤقتة لفظًا.

      ثم استنبط أبو حنيفة هذا النوع الثالث وهو المؤبد لفظًا، والموقت معنى ...». [↑](#footnote-ref-1299)
1300. () في (أ) و(جـ) و(د) : «ذلك». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للهداية، حيث جاء فيها : «الرّد عن تلك الضربة ...». [↑](#footnote-ref-1300)
1301. () في (ب) و(د) : «والخروج». [↑](#footnote-ref-1301)
1302. () الهداية، 5/113 - مع اختلاف يسير سبقت الإشارة إليه -. [↑](#footnote-ref-1302)
1303. () وردت بهذا اللفظ في بعض كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      موسوعة القواعد الفقهية، 2/337؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص482، وأحال إلى التحرير، 1/71، 4/1108، وذكرها في موضعين آخرين بلفظين متقاربين، أولهما: «إيجاب العبد يصحّ فيما له من جنسه واجب بإيجاب الشرع، أما ما ليس له من جنسه واجب: لا يصحّ»، وذلك ص155، و164؛ كما ورد شيء من معناها في تقرير القواعد لابن رجب - 2/394، قاعدة100- باللفظ الآتي: «الواجب بالنذر هل يلحق بالواجب بالشرع أو بالمندوب»؛ وتابعه على ذلك صاحب مجلة الأحكام الشرعية، ص95، مادة 100.

      **ومن كتب الفقه :**

      فتاوى النوازل لأبي الليث السمرقندي، ص164؛ الهداية والعناية وفتـح القدير، 3/178، 7/352؛ الدُّرر شرح الغرر، 2/418، البحر الرائق، 2/68، 329، 3/75؛ 4/322؛ النافع الكبير، 398. [↑](#footnote-ref-1303)
1304. () في (د) : «أو مالك». [↑](#footnote-ref-1304)
1305. () نهاية 21/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-1305)
1306. () جاء فوق هذه الكلمة من نسخة (ب) بخطٍّ مغاير : «الظاهر وصية سيد علي». [↑](#footnote-ref-1306)
1307. () « أن » : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1307)
1308. () في (أ) و(جـ) : «مال». والصحيح ما ثم إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1308)
1309. () من الآية رقم (103) من سورة (التوبة). وكلمة : «خذ» تُمثِّل نهاية 14/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-1309)
1310. () في (د) : «تصرف». [↑](#footnote-ref-1310)
1311. () في (أ) و(د) : «الفضولي». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(جـ). [↑](#footnote-ref-1311)
1312. () في (ب) : «هكذا». [↑](#footnote-ref-1312)
1313. () في (د) : «يوجب». [↑](#footnote-ref-1313)
1314. () الحرفان الأخيران غير واضحين في (أ)، وتمام الكلمة من (جـ) و(د) و(هـ) و(و)، وفي (ب) : «كالوارثة». [↑](#footnote-ref-1314)
1315. () في (جـ) زيادة : «بالصواب». [↑](#footnote-ref-1315)
1316. () انظر ما جاء في شرح القاعدة في الهداية والعناية وفتح القدير، 7/351-353؛ وانظر أصل المثال في: الجامع الصغير والنافع الكبير، ص398. [↑](#footnote-ref-1316)
1317. () اقتران (بعض) بـ (أل) ممّا منعه كثير من أهل اللغة؛ كالأصمعي وأبي حاتم السجستاني وغيرهما. إلاّ أنه أجازه آخرون، منهم الأزهري، كما ورد في كلام كثير من كبار علماء اللغة؛ كسيبويه والأخفش وغيرهما.

      انظر : المعجم المفصل في النحو، 1/308، 2/726؛ وانظر أيضا : رد المحتار، 4/9. [↑](#footnote-ref-1317)
1318. () في (جـ) : «لا يرتد». [↑](#footnote-ref-1318)
1319. () وردت هذه القاعدة بنحو هذا اللفظ في بعض **كتب القواعد الفقهية**، منها:

      الأشباه والنظائر لابن الوكيل، 2/20؛ ولابن السبكي، 2/340؛ المنثور، 3/361؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/350؛ ولابن نجيم، ص187- ولفظهم جميعًا : «لا يزيد البعض على الكل إلاَّ في مسألة واحدة، وهي إذا قال : أنت عليّ كظهر أمي»- ؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضيئة، ص241؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 2/355 - ولفظ الفرائد :

      **وما عـلى الكـل يـزيـد البعـض قـط إلا بفـرع فـي ظـهـار انـضـبـط-؛**

      قواعد الفقه للمجدّدي، ص111، قاعدة 273، -ولفظه : «لايزيد البعض على الكل إلا في مسألة الظهار»-. [↑](#footnote-ref-1319)
1320. () نهاية 16/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-1320)
1321. () انظر : مَصَادرَ القاعدة الآنف ذكرها. [↑](#footnote-ref-1321)
1322. () في (أ) و(جـ) : «الكراهة». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1322)
1323. () في (أ) و(جـ) : «ممّا» (بالميم). والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1323)
1324. () في (ب) : «يتعين». [↑](#footnote-ref-1324)
1325. () **معنى هذه القاعدة** :

      أن بقاء حكم الشيء ودوامه يكون موافقًا للوصف الذي يكون عليه ابتداءً : فإن كان ثابتًا عند إنشائه ابتداء فالشأن فيه أن يستمر على هذا الوصف، وإن كان غير ثابت ابتداء فإنه لا ينقلب ثابتًا انتهاءً.

      هذا ما يتعلق بمعناها.

      **أما توثيقها :**

      فقد وردت بهذا اللفظ أو نحوه في بعض كتب الفقه الحنفي، منها : العناية، 6/302 – ولفظه مطابق للفظ المؤلف-؛ فتح القدير، 6/302 – ولفظه : «البقاء على حسب الثبوت»-؛ الـدرر شرح الغرر، 2/307- ولفظه «البقاء على وصف الثبوت».

      والمؤلف سيذكر قاعدة يمكن أن تكون مندرجة تحت هذه القاعدة، وهي «ما لا يكون لازما من التصرفات يكون لدوامه حكم الابتداء»- وذلك ص1017 (ل91/ب)، قاعدة 215-.

      كما أنه سبق أن ذكر قاعدة قريبة منهما وهي : «استدامـة الشيء تعتبر بأصله»،- وذلك ص298 (ل9/ب)، قاعدة 21. [↑](#footnote-ref-1325)
1326. () العناية، 6/302؛ وانظر : فتح القدير، 6/302. [↑](#footnote-ref-1326)
1327. () في (جـ) : «جائز». [↑](#footnote-ref-1327)
1328. () العناية، 6/302. [↑](#footnote-ref-1328)
1329. () في (جـ) : «موته». [↑](#footnote-ref-1329)
1330. () أي : فأجاز من له الخيار البيعَ في المدة المتاحة للخيار وهي ثلاثة أيام. [↑](#footnote-ref-1330)
1331. () نهاية 14/ب من (د). [↑](#footnote-ref-1331)
1332. () في هامش (أ) : «إمام أبي يوسف وإمام محمد -رحمهما الله-». [↑](#footnote-ref-1332)
1333. () نهاية 22/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1333)
1334. () في (د) : «إن هذا عقدته انعقد». [↑](#footnote-ref-1334)
1335. () في (أ) و(جـ) و(د) : «الذي». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-1335)
1336. () انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، 6/302؛ تبيين الحقائق، 4/15؛ الدّرر شرح الغرر، 2/152. [↑](#footnote-ref-1336)
1337. () العناية، 6/302؛ وانظر المصادر السابقة. [↑](#footnote-ref-1337)
1338. () «لأن الظاهر» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1338)
1339. () في (ب) : «دوامهما». ولم تظهر لي فائدة من إضافة ضمير التثنية هنا.

      ولعلّ الضمير المؤنث المفرد في باقي النسخ يرجع إلى **المسألة** الأخيرة؛ إذْ معنى التعليل المذكور: لأن المتبادر للذهن دوام المسألة الأخيرة على الشرط المذكور فيها؛ فالمشترى إذا اشترط الخيار أكثر من ثلاثة أيام فالغالب أن يبقى على خياره أكثر من ثلاثة أيام؛ لأنه ما اشترط ذلك الشرط إلا لهذا الغرض. [↑](#footnote-ref-1339)
1340. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يوم». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الـموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-1340)
1341. () في (د) : «بل إلى ما فيه». [↑](#footnote-ref-1341)
1342. () في (أ) و(ب) و(د) : «به». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ)، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-1342)
1343. () «الثوب» : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-1343)
1344. () نهاية، 15/أ من (ب). وهذا التفسير للبيع بالرقم مستفاد من (العناية) - وسوف يأتي تصريح المؤلف بهذا في نهاية القاعدة-.

      إلا أن صاحب العناية زاد : «ذلك» بعد قوله : «ولا يعلم المشتري». كما أن ابن عابدين في رد المحتار -7/65- عقد مطلبًا مستقلاًّ للبيع بالرقم، فطالعه إن شئت. [↑](#footnote-ref-1344)
1345. () نهاية 17/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-1345)
1346. () في (جـ) : «قدرًا برقم». [↑](#footnote-ref-1346)
1347. () في (د) : «بالإنفاق». [↑](#footnote-ref-1347)
1348. () فـي (أ) و(د) : «قـال»، وفـي (ب) : «ذهـب»، وفـي (جـ) : «مال». والذي يستقيم به المعنى : ما في (ب) و(جـ)، وتمّ اختيار ما في (جـ)؛ لأنه الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-1348)
1349. () «إلى» : ساقطة من (ب) و(جـ). [↑](#footnote-ref-1349)
1350. () في (جـ) : «لأنه». [↑](#footnote-ref-1350)
1351. () في (د) : «وتقرره». [↑](#footnote-ref-1351)
1352. () نهاية 22/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-1352)
1353. () في (ب) : «فإذا أجاز»، وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-1353)
1354. () في (ب) : «قاس». وفي العناية : «قاس عليه». [↑](#footnote-ref-1354)
1355. () المراد بالمسائل : المسألتان اللتان صدَّر بهما المؤلف حديثه عن القاعدة. [↑](#footnote-ref-1355)
1356. () في (جـ) : «حلب». [↑](#footnote-ref-1356)
1357. () «وفي مسألتنا» : وردت مكرّرة في (د).

      والمراد بِـ (مسألتنا): ما إذا باع بشرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام. [↑](#footnote-ref-1357)
1358. () العناية، 6/302-303، مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ سبقت الإشارة إلى أهمه، وأيضًا في الترتيب، حيث ذكر صاحب (العناية) مذهب العراقيين وأهل خراسان أولاً ثم ذكر التقريرين آخرًا. [↑](#footnote-ref-1358)
1359. () أي هذه القاعدة وجميع ما جاء في شرحها مستفاد من العناية، 6/302-303. [↑](#footnote-ref-1359)
1360. () وردت هذه القاعدة في مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45- بلفظ: «بقاء الحكم الشرعي يستغني عن بقاء السبب»؛ كما وردت بهذا اللفظ في : شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل13/أ؛ منافع الدقائق، ص314؛ ووردت في نسخة خطية للمجامع موافقة للفظ المؤلف- بإسقاط (الشرعي) وذلك ل35/أ.

      كما وردت بلفظ المؤلف وبلفظ آخر في موسوعة القواعد الفقهية، 3/56.

      ووردت قبل ذلك في بعض **كتب الفقه**، منها : شرح الزيادات، تأليف قاضي خان، ص1801- بلفظ: «بقاء السبب ليس بشرط لبقاء الحكم»-؛ البحر الرائق، 1/355، 2/354- ولفـظه الثاني : «... فيجوز بقاء الحكم بعد زوال علته ...»، أما لفظه الأول فقريب من لفظ المؤلف-.

      وسوف يذكر المؤلف قاعدتين معناهما قريب من هذه القـاعدة، وذلـك ص429 (ل23/ب)، قاعدة 54، وص770 (ل58/ب)، قاعدة 147، وقد صرّح في الموضع الأخير بالتقارب بين هذه القواعد الثلاث، ويضاف إليها قاعدة رابعة سيذكرها استقلالاً، وهي : «يغتفر في الانتهاء مالا يغتفر في الابتداء»، وذلك ص1178 (ل114/أ)، قاعدة 263. [↑](#footnote-ref-1360)
1361. () الدرر شرح الغرر، 2/224 -مع اختلاف يسير-.

      وانظر : المحيط البرهاني، ق6، جـ1، ص735-736؛ فتاوى قاضي خان، 2/183؛ فتح القدير، 6/317.

      ونص ما في (المحيط) : «وفي (نوادر هشام) عن محمد : رجل اشترى من آخر عبدًا على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فمرض العبد في الثلاث فنقض المشتري العقد وردّ العبد، وأبى البائع أن يقبله : فإن مضى الثلاث والعبد مريض في حالة : لزم المشتري، وإن صحّ قبل الثلاث ثم مضى الثلاث قبل أن يرد فله أن يرد بالرّد الذي كان منه في الثلاث ...». [↑](#footnote-ref-1361)
1362. () نهاية 15/أ من (د). [↑](#footnote-ref-1362)
1363. () في (أ) و(جـ) و(د) : «ببقاء». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-1363)
1364. () في (ب) زيادة : «لأن». [↑](#footnote-ref-1364)
1365. () وممن قال ذلك : صاحب (الدّرر شرح الغرر)، 2/224؛ حيث ذكر النص المذكور، ثم بيَّنه بقوله : «بيانه: أنه إذا بنى في الدار الموهوبة، وأبطل القاضي رجوع الواهب بسبب البناء، فَهدَمَ الموهوبُ له البناءَ، وعادت الدار كما كانت : فله أن يرجع فيها».

      ثم ساق المثال -الذي ذكره المؤلف ابتداءً- وصدره بقوله : «بخلاف ما لو اشترى عبدًا بالخيار ثلاثة أيام، فحمّ العبد ...». [↑](#footnote-ref-1365)
1366. () في (أ) : «الأول». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-1366)
1367. () في (أ) و(جـ) و(د) : «بحكم». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-1367)
1368. () في (ب) : «يصير»، وفي (د) : «فصار». [↑](#footnote-ref-1368)
1369. () هذه القاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وذلك ص741 (ل56/أ)، قاعدة 137. [↑](#footnote-ref-1369)
1370. () الواو : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1370)
1371. () في (د) : «الواحد». [↑](#footnote-ref-1371)
1372. () في (ب) : «أحق بهبته»، وفي (د) : «في هبة». [↑](#footnote-ref-1372)
1373. () الضمير (هو) يعود إلى (مقتضى الرجوع)، والمعنى: ومقتضى الرجوع (وهو كون الواهب أحقّ في هبته) موجودٌ ... [↑](#footnote-ref-1373)
1374. () في (ب) : « لقضاء »، وفي (د) : « البقضاء ». [↑](#footnote-ref-1374)
1375. () نهاية 23/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1375)
1376. () اسم (لكن) ضمير مستتر تقديره هو. والمعنى : ولكن المقتضي لا يعمل ... [↑](#footnote-ref-1376)
1377. () هذه قاعدةٌ سبق الحديث عنها استقلالاً، وذلك ص280 (ل7/أ)، قاعدة 13، وقد مثّل لها بنحو المثال الذي صدّر به هذه القاعدة، إلا أنه فرق بين المثالين فقال هناك: «هذا قبل قضاء القاضي بسقوط خيار المشتري».

      وعندما ذكر المثال هنا : أثبت هذا القيد فقال -ص426-: «وأبطل القاضي الخيار في الرّد بسبب المرض في مدّة الخيار»، وبهذا التفريق يزول الاشتباه الذي قد يرد بين المثالين. [↑](#footnote-ref-1377)
1378. () في (أ) و(جـ) : «هذه». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د).

      وكلمة (هذه) تمثّل نهاية 17/ب من (جـ) مع تكرارها في اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-1378)
1379. () «ينتهي» : زيادة من (ب) و(جـ)، وقد اتفقت جميع النسخ على إثباتها عند إعادة لفظ القاعدة بعد سطر فقط. [↑](#footnote-ref-1379)
1380. () وهذا الأصل سيأتي الحديث عنه استقلالاً، ص652 (ل47/أ)، قاعدة 115. [↑](#footnote-ref-1380)
1381. () في (جـ) : «الأول». [↑](#footnote-ref-1381)
1382. () في (د) : «الحلم» (باللام). [↑](#footnote-ref-1382)
1383. () نهاية 15/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-1383)
1384. () ص721 (ل56/أ)، قاعدة 137. [↑](#footnote-ref-1384)
1385. () «في باب السين إن شاء الله» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1385)
1386. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده، كما تطرق الأصوليون إليها ضمنًا عند حديثهم عن أقسام المانع؛ إذْ ذكروا من أقسامه : ما يمنع ابتداء الحكم دون استمراره.

      **فمن كتب القواعد** :

      الأشباه والنظائر لابن الوكيل، 2/296 - ولفظه: «يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء، وقد يحتمل في الابتداء ما لا يحتمل في الدوام»-؛ القواعد للمقّري، 1/278، قاعدة 56 - ولفظه: «اختلف المالكية في التمادي على الشيء، هل يكون كابتدائه في الحكم، أولا ؟...»-؛ إيضاح المسالك للونشريسي، ص66، قاعدة 13- ولفظه: «الدّوام على الشيء، هل هو كالابتداء، أم لا ؟»-؛ الأشـباه والنظـائر لابن نـجيم، ص255؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص89، قاعدة 8؛ المنهج المنتخب وشرحه للمنجور، ص215- ولفظ المنهج: «وهل دوامٌ كابتداء ...»-؛ مجامع الحقائق (الخاتـمة)، ص45؛ شرح العلائي لقـواعد الـخادمي، ل13/ب؛ منافع الدقائق، ص314؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 56؛ شرحها لسليم رستم، 1/42؛ ولعلي حيدر، 1/51؛ وللأتاسي، 1/138؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص297؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص65، قاعدة 61؛ المدخل الفقهي العام، 2/1016، فقرة 632؛ القـواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص146، 151، 153، 177، 352، 435- وأول ألفاظه: «إن البقاء أسهل»-؛ القواعد والضـوابط المستخلصة من التحرير، ص181، 483- ولفظه الأول: «البقاء أسهل من الثبوت»-؛ القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية، ص314- ومن ألفاظه: «الاستدامة أقوى من الابتداء»-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/80، 456، 3/54 -ولفظه الأول: «إن البقاء أسهل»-؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور الحريري، ص139؛ المبادئ الفقهية، ص36؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص81، قاعدة 61؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص80؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان، ص1234 –ولفظه: «الدوام على الشيء هل هو كابتدائه؟»-.

      **ومن كتب الفقه** :

      شرح كتاب السـير الكبير للسرخسي، 3/943، فقرة 1720، و 956، فقرة 1753؛ المبسوط، 2/118، 4/116، 30/197؛ بدائع الصـنائع، 2/114، 3/175، 5/20، 217، 309، 6/131، 138، 7/395؛ الهداية، 7/108، 10/154؛ المصفى للنسفي، ل8/أ، 10/أ؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، 21/312، 23/213؛ العناية، 4/454، 7/107، 255، 480، 483، 9/45؛

      فتح القدير، 7/254؛ البحر الرائق، 2/319، 3/233، 6/284 –وفي الموضع الأخير قال قُبيل القاعدة: «... عكس السائر على ألسنة الفقهاء وهو أن البقاء ...»؛ تكملة البحر، 8/276.

      **ومن الكتب الأصولية** التي تطرقت إليها عند الحديث عن أقسام المانع :

      شرح تنقيح الفصول، ص84؛ شرح مختصر الروضة، 1/438؛ شرح الكوكب المنير، 1/463؛ مذكرة في أصول الفقه للعلامة الشنقيطي، ص53.

      كما ذُكرتْ ضمن أقسام المانع في : قواعد الأحكام لابن عبد السلام، 2/88؛ أنوار البروق للقرافي، 1/110، الفرق9؛ تهذيب الفروق، 1/120.

      **يضاف إلى جميع ما سبق أنها وردت بألفاظ أخر، منها :**

      **1** - «يغتفر في الانتهاء مالا يغتفر في الابتداء».

      **2** - «المنع أسهل من الرفع».

      فَـ «هذه الصيغ -وإن اختلفت في ظاهرها، إلا أنها **تؤدي معنى واحدًا هو** : أن استمرار الشيء وبقاءه على حالته التي هو عليها أسهل من إحداثه وإنشائه من جديد...»- قاله الميمان في (القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية)، ص314؛ وانظر القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص433-435-.

      والـمؤلف سوف يتكلَّم استقـلالاً عن قاعدة : «يـغتفر في الانـتهاء...»، وذلك ص1178، (ل114/أ)، قاعدة 263.

      أما القاعدة الأخرى فقد وردت بذلك اللفظ في : تقرير القواعد لابن رجب، 3/23، قاعدة 134.

      كما وردت بنحوه في الأشباه والنظائر لابن السبكي، 1/117؛ المنثور للزركشي، 2/155؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/310؛ الأقمار المضيئة، ص188؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص88، قاعدة 128؛ مجلة الاحكام الشرعية للقاري، ص100، مادة 134؛ الفوائد الجنية، 2/200؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات، ص659؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية للدكتور الغديان، ص1206.

      وأيضًا وردت في الدرر شرح الغرر، 1/299، 2/382. [↑](#footnote-ref-1386)
1387. () أي : بدون شهادة الشهود. [↑](#footnote-ref-1387)
1388. () جاء في (أ) - بعد كلمة (بقاء) -: «الابتداء»، وفي (جـ) : «لابتداء». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-1388)
1389. () العناية، 7/255 -مع اختلاف يسير-. [↑](#footnote-ref-1389)
1390. () في (جـ) : «أوهب». [↑](#footnote-ref-1390)
1391. () انظر هذا المثال في : العناية، 9/45، 46. وانظر فتاوى قاضي خان، 3/271، حيث جاء فيها : «الشيوع الطارئ لا يبطل الهبة إلا رواية عن أبي يوسف -رحمه الله تعالى-».

      وهذا المثال خُرِّج على القاعدة في : شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل13/ب؛ منافع الدقائق، 314؛ كما خُرِّج في كثير من شروح المجلة على المادة 55، وهي : «يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء». [↑](#footnote-ref-1391)
1392. () في (أ) و(جـ) : «الفاسد». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للهداية والعناية. [↑](#footnote-ref-1392)
1393. () هكذا في (ب)، وفي باقي النسخ : «العدل». والذي يشهد له السياق ما في (ب)، وهو الموافق للهداية والعناية. [↑](#footnote-ref-1393)
1394. () الهداية وشرحها : العناية، 7/255 - مـع اختلاف يسير، ومن ذلك كون صاحب الهداية قال في آخر العبارة : «ينعزل بالفسق»- وانظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص255؛ البحر الرائق، 6/284. [↑](#footnote-ref-1394)
1395. () العناية، 7/255. [↑](#footnote-ref-1395)
1396. () في (ب) : «وصحة». [↑](#footnote-ref-1396)
1397. () الواو ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-1397)
1398. () في (ب) : «العدالة»: وهذا الأولى؛ لأنها تدل على المعنى المراد دلالة مباشرة؛ أما كلمة (العدل) فيستقيم بها المعنى إذا قيل : إن تقليد القاضي حالة كونه متصّفا بصفة العدل يتضمن ... [↑](#footnote-ref-1398)
1399. () في (ب) : «بشرط». [↑](#footnote-ref-1399)
1400. () «بالشرط» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1400)
1401. () هذه القاعدة أوردها المؤلف بلفظ: «المعلق بالشرط معدوم قبله»، وذلك ص1059 (ل98/أ) ، قاعدة 229. [↑](#footnote-ref-1401)
1402. () انظر : الهداية والعناية، 7/255-256.

      وهذا الجواب صدَّره صاحب (العناية) بقوله : «والجواب يؤخد من الدليل المذكور، وهو أن التقليد كان معلقًا بالشرط ...».

      وقوله : «الدليل المذكور»: يعني به الدليل المذكور في (الهداية) وهو قوله : «لأن المقلِّد [أي الذي عيَّن القاضي] اعتمد عدالتَه [أي عدالةَ القاضي]، فلم يكن راضيًا بتقليده دونها».

      وبناء على هذا يمكن توضيح الاعتراض وجوابه على النحو الآتي :

      يرد على القاعدة **اعتراض** حاصله : أن بقاء القاضي على القضاء حالة الفسق على الرغم من كونه أسهل من تقليده القضاء ابتداءً وهو فاسق إلا أن بعضهم أجاز تقليده القضاء ابتداءً ولم يُجِزْ ابقاءَهُ على القضاء، فكيف تقولون : البقاء أسهل من الابتداء؟!.

      **والجواب** : هذا الفرع (وهو كون القاضي لا يجوز إبقاؤه على القضاء إذا طرأ عليه الفسق) يدخل تحت قاعدة أخرى هي أليق به، وهي : «المعلق بالشرط يـنـتفي بانتفائه».

      **ووجه ذلك** : هو أن الذي عيّن القاضي العدل وقلّدَه القضاءَ إنما قلَّده؛ لتحقق شرط العدالة فيه، فلا يرضى بتولِّيه القضاء دونها، فلو انتفت العدالة انتفى التقليد؛ لأن «المعلَّق بالشرط ينـتفي بانتفائه». [↑](#footnote-ref-1402)
1403. () أي هذه القاعدة وجل ما جاء فيها مذكور في (العناية)، وذلك 7/255-256. [↑](#footnote-ref-1403)
1404. () في (ب) : «محلَّين». وهذا الأولى، وهو الموافق لمصدر القاعدة وشرحها (وهو الدّرر شرح الغرر). [↑](#footnote-ref-1404)
1405. () نهاية 23/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-1405)
1406. () هذه القاعدة وما جاء في شرحها مذكور في الدرّر شرح الغرر، 2/308، ولفظه: «... لأن من المحال بقاء الشيء الواحد في محلين في زمان واحد»؛ كما ورد معناها في تأسيس النظر، ص106، بلفظ: «الأصل عن [هكذا!] ابن أبي ليلى أنّ الحقّ الواحد لا يجوز أن يثبت في محلين مختلفين؛ لأنه متى ثبت في محل خلا عنه المحل الأول».

      وهذا اللفظ ورد أيضًا في موسوعة القواعد الفقهية، 1/490. [↑](#footnote-ref-1406)
1407. () في (أ) و(د) : «بدين». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ) و(هـ)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-1407)
1408. () في (د) : «والمحال عليه».

      وكلاهما صحيح؛ إذ إنهما لفظان يطلقان على من يقبل الحوالة. ويقاسم المُحْتال عليه شخصان آخران - ذكرهما المؤلف آنفًا- وهما: المحيل وهو (المديون)، والمحتال وهو (الدائن)، ويسمى أيضًا محتال له ومحال ومحال له.

      أما الدين فيسمى (محالٌ به).

      انظر : الدّرر شرح الغرر، 2/308. [↑](#footnote-ref-1408)
1409. () في (ب) و(د) : زيادة «برئ الأصل». [↑](#footnote-ref-1409)
1410. () في الدرر شرح الغرر -2/307- زيادة : «كما مرّ»، أي كما مرّ عنده في بداية حديثه عن الحوالة حيث عرفها - في الصفحة نفسها- بأنها : «نقل دين من ذمّة إلى ذمّة».

      وتعريف الحوالة سبق بيانه لغة واصطلاحًا، ص359. [↑](#footnote-ref-1410)
1411. () في (أ) و(جـ) : «تقتضي». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-1411)
1412. () في (ب) : «الأصيل»؛ وفاقًا للدّرر.

      وتمام العبارة في (الدّرر) : «فـراغ ذمـة **الأصيل؛ لأن مـن المُحال** بقاء الشيء **الواحد** في **محلَّين** في زمان واحد».

      وهذه الكلمة نهاية 15/ب من (د). [↑](#footnote-ref-1412)
1413. () الدرر شرح الغرر، 2/308 -مع اختلاف سبق بيانه-؛ وانظر: الهداية والعناية وفتح القدير، 7/241. [↑](#footnote-ref-1413)
1414. () هذه القاعدة ترد بكثرة في كتب الفقه الحنفي، وأكثر ما يذكرونها في معرض التعليل بها لعدم صحة اقتداء المأموم بمن هو دونه، فلا يصلي القارئ خلف الأمي، ولا المكسيّ خلف العاري، ولا الراكع الساجد خلف المومئ ... بناءً على القاعدة.

      كما يذكرونها في مواضع أخر، كالفرع الذي سيذكره المؤلف، وكالتعليل بها على أن الوديعة أو نحوها إذا باعها المودِع على المودَع «يحتاج إلى قبض جديد؛ لأن البيع يقتضي قبضًا مضمونًا، وقبضُ المودَع قبضُ أمانةٍ، فلا ينوب عن قبض الضمان؛ بل يحتاج إلى تجديد القبض. والأصل فيه : أن القبضين إذا تجانسا ناب أحدهما مناب الآخر؛ لاتحادهما جنسًا، وإذا اختلفا ناب الأقوى عن الأضعف بلا عكس؛ لأن في الأقوى مثل الأدنى وزيادة، وليس في الأدنى ما في الأقوى»- قاله صاحب الدرر، 2/220-.

      إذ علم هذا فيمكن أن يقال : **إن معنى القاعدة** :

      إن الأمور التي تبنى على غيرها، لكونها فرعًا لها أو تابعة لها أو نحو ذلك إذا كانت متفاوتة في القوة فلا يصح بناء ما كان فيها قويًّا على ما كان ضعيفًا.

      ويفهم من هذا أنها إذا كانت متجانسة في القوة يصح بناء بعضها على بعض، ومن باب أولى يصح بناء الضعيف على القوي.

      **أما توثيقها :**

      فقد وردت بلفظها أو نحوه في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل13/ب؛ منافع الدقائق، ص314؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص177؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص145 -ولفظه: «لا يقام القوي بالضعيف»-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 3/86.

      **ومن كتب الفقه :**

      النتف في الفتاوي للسّغْدي، 2/787؛ المبسوط، 1/180، 182، 2/99، 124، 125؛ بدائع الصنائع، 1/238؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 1/358؛ الفتاوى البزازية، 1/32؛ الدّرر شرح الغرر، 1/61، 2/220؛ البحر الرائق، 1/166، 385، 386، 387، 2/68، 71، 6/283؛ اللباب في شرح الكتاب، 1/82. [↑](#footnote-ref-1414)
1415. () «وإن علم ... حاله» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1415)
1416. () انظر : الدّرر شرح الغرر، 1/61، ونصه : «... وفسدت إن شرع فيها بلا تحرٍّ؛ لأن قبلته جهة تحرّيه ولم يوجد، وإن علم فيها (أي في الصلاة) إصابته؛ لأن بناء القوي على الضعيف فاسد، وحاله بعد العلم أقوى من حاله قبله». [↑](#footnote-ref-1416)
1417. () ورد التعليل بهذه القاعدة في عددٍ من كتب الفقه الحنفي، منها :

      تبيين الحقائق، 4/254؛ العناية وفتح القدير، 7/512؛ الدّرر شرح الغرر، 2/274، 281، 282؛ تكملة البحر الرائق، 8/89، 121؛ رد المحتار، 9/254. [↑](#footnote-ref-1417)
1418. () نهاية 18/أ من (جـ)، مع تكرار حرف الواو في اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-1418)
1419. () انظر : الدّرر شرح الغرر، 2/274، فقد ورد فيه زيادة تفصيل، ونصُّه : «إذا عقد منهم (أي: من المحجورين) من يعقله، أي يعقل العقد بأن البيع سالب للملك والشراء جالب له (احترز به عن المجنون المغلوب والصبي الغير مميِّز) خُيِّر ولـيّـه بين الفسخ والإمضاء. وأراد بالعقد: ما دار بين النفع والضر، بخلاف الاتِّهاب، حيث يصحّ بلا إذن الوليّ، بخلاف الطلاق والعتاق، حيث لا يصحان - وإن أَذِنَ الوليّ». [↑](#footnote-ref-1419)
1420. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد** :

      أنوار البروق للقرافي، 4/61؛ تهذيب الفروق، 4/103 - ولفظ القرافي: «الشهادة على النفي غير مقبولة ...»-؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص250؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص157، قاعدة 188-ولفظه : «بينة النفي لا تقبل ...»-؛ الفوائد الزينية له أيضًا، ص142، قاعدة 168 - ولفظه: «الشهادة على النفي لا تقبل»-؛ شرح المنهج المنتخب للمنجور، ص533؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص86، قاعدة 158 - ولفظه كلفظ الفوائد الزينية-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 3/141 - وقد ذكر لفظ المؤلف وألفاظًا أُخر، منها لفظ المبسوط : «البينات للإثبات دون النفي»-.

      **ومن كتب الفقه** :

      المبسوط، 11/81، 82، 146، 13/36، 17/33؛ 21/133، 30/152؛ الفتـاوى البـزازية، 2/198؛ فتح القدير، 5/185؛ جامع الفصولين، 1/125؛ الرسائل الزينية في مـذهب الـحنـفية، ص175-178، فقرة 446-450؛ البحر الرائق، 2/315؛ ردّ المحتار، 5/645.

      **كما وردت عرضًا في كتاب** : المحصول، 1/168.

      وقبل الانتهاء من توثيق القاعدة يحسن **التنبيه** على أن للقرافي كلامًا نفيسًا عن هذه القاعدة؛ حيث قال في أنوار البروق -4/61 - : «اشتهر على ألسنة الفقهاء أن الشهادة على النفي غير مقبولة.

      وفيه تفصيل :

      - فإن النفي قد يكون معلومًا بالضّرورة.

      - أو بالظنّ الغالب الناشئ عن الفحص.

      - وقد يعرى عنهما.

      فهذه أقسام ثلاثة :

      **أما القسم الأول** : فتجوز الشهادة به اتفاقًا؛ كما لو شهد أنه ليس في البقعة التي بين يديه فرس ونحوه، فإنه يقع [هكذا ! ولعلها : يقطع] بذلك، وليس مع القطع مطلب آخر.

      **والثاني** : نحو الشهادة في صورٍ، منها : التفليس، وحصر الورثة، فإن الحاصل فيه إنما هو الظنّ الغالب؛ لأنه يجوز عقلاً حصولُ المال للمفلس، وهو يكتمه، وحصول وارثٍ لا يُطلَّع عليه. ومن ههنا قول المحدثين ليس هذا الحديث بصحيح بناء على الاستقراء ...

      **والقسم الثالث**: نحو: إنَّ زيدًا ما وفّى الدين الذي عليه، أو ما باع سلعته ونحو ذلك. فإنه نفيٌ غير منضبط، وإنما يجوز في النفي المنضبط قطعًا أو ظنًا، وكذلك يجوز : إنَّ زيدًا لم يقتُل عمرًا أمس لأنه كان عنده في البيت أو ... فهذه كلها شهادة صحيحة بالنفي، وإنما يمتنع غير المنضبط، فاعلم ذلك.

      وبه يظهر أن قولهم : «الشهادة على النفي غير مقبولة» ليس على عمومه ...». [↑](#footnote-ref-1420)
1421. () « به » : زيادة من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1421)
1422. () في (أ) و(د) : «المقبول». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ). [↑](#footnote-ref-1422)
1423. () «تيسيرًا» : ساقطة من (ب) و(د)، وفي (أ) و(جـ) : «تيسير» (بالرفع). والصحيح ما تمَّ إثباته من (و)؛ لأن الكلمة تُعْرَبُ مفعولاً لأجله، والمفعول لأجله منصوب. [↑](#footnote-ref-1423)
1424. () في (أ) و(جـ) : «وكيل»، وفي (ب) و(د) : «دليل» وفي (و) : «ذكر». والصحيح ما في (ب) و(د) وما في (و) أيضًا. [↑](#footnote-ref-1424)
1425. () هكذا في جميع النسخ وفي مصدر العبارة (وهو الهداية): «عبدي». وهذا الصحيح؛ لأنه هنا لا ينقل معنى كلام السيّد؛ بل يذكر نصّه؛ بدليل أنه قال عقب ذلك : «حرٌّ إن لم **أحج**»، ولم يقل : «**يحج**». [↑](#footnote-ref-1425)
1426. () في (أ) : «حج». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-1426)
1427. () نهاية 16/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-1427)
1428. () أي : دليل الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف. [↑](#footnote-ref-1428)
1429. () نهاية 24/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1429)
1430. () في (أ): «الأمر» وكُتب فوقها : «لنفي». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق للهداية. [↑](#footnote-ref-1430)
1431. () في (ب) و(د) : «يعتبر». [↑](#footnote-ref-1431)
1432. () في (جـ) : «لا»، وليس ( لم ). [↑](#footnote-ref-1432)
1433. () الواو ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1433)
1434. () في (أ) و(ب) : «تيسير» وفي (جـ) «تيثسرًا»، وفي (د): «تـثيسر». والصحيح: ما تمّ إثباته من (و) (بالنصب)؛ لأنها مفعول لأجله، وهو الموافق للهداية، حيث جاء فيها : «... مما يحيط علم الشاهد به، ولكنه لا يميز بين نفي ونفي تيسيرًا». [↑](#footnote-ref-1434)
1435. () الهداية، 5/184-185- مع اختلاف سبقت الإشارة إلى أهمه - علمًا بأنه جاء في (ب) و(د) زيادة: «الاطلاع عليه»-.

      وكلام صاحب الهداية هذا نقله أيضًا صاحب البحر الرائق، 4/387، وقال عقبه: «وحاصله : أنه لا يفصل في النفي بين أن يحيط به علم الشاهد فتقبل الشهادة، أوْلا فلا؛ بل لا تقبل الشهادة على النـفي مطلقًا». [↑](#footnote-ref-1435)
1436. () ومن هذه الكتـب : الهداية والبحر -كما مرّ في الهامش السابق-؛ الكـنـز وشرحه : تبيين الحقائق، 3/153-154؛ الدّرر شرح الغرر، 2/55. [↑](#footnote-ref-1436)
1437. () الدّرر شرح الغرر، 2/55. وتمام عبارته: «كذا في الهداية والكافي وغيرهما، لكنه مخالف لما تقرر في كتب الأصول: أن النفي إذا كان محصورًا أحاط به علم الشاهد كان مثل الإثبات». انتهى كلام صاحب (الدّرر).

      ولو عدتَ إلى كلام المؤلف : فإنه سيبين ما أجمله -هنا- من كتب الأصوليين بنقل أقوال ثلاثة من الأصوليين :

      **الأول** : صاحب المغني - وقد نقل كلامه من المغني مباشرة-

      **الثاني والثالث** : هما الفخر البزدوي والشمس السرخسي - وقد نقل كلامهما بواسطة (العناية)- وسوف يأتي توثيق كلامهم عقب العبارات المنقولة عنهم. [↑](#footnote-ref-1437)
1438. () **المغني**: كتاب في الأصول على طريقة الفقهاء (الحنفية)، لخّصه صاحبه من أصول البزدوي وأصول السرخسي.

      وقد أكثر مؤلفه في إيجاز العبارة؛ مما جعله في أمس الحاجة إلى الشرح، فشرحه المؤلف نفسه، كما شرحه غيره من العلماء.

      و(المغني) من الـكتـب المطبوعة المتداولة، حيث طبعته جامعة أم القرى الطبعة الأولى، عام 1403 هـ بتحقيق د. محمد مظهَر بقا.

      **أما صاحب المغني** : فهو عمر بن محمد بن عمر، أبو محمد الخبَّازي الخُـجَنْدي (629هـ-691هـ)، والخُجَنْدي : نسبة إلى خُجَنْدَة «وهي بلدة مشهورة بما وراء النهر على شاطئ سيحون» ـ قاله الحموي ـ وهي الآن تقع شمال جمهورية طاجكستان.

      كان فقيهًا أصوليًّا، من مؤلفاته : شرح الهداية للمرغيناني (ت 593هـ) إلا أنه لم يتمّه، والمغني في أصول الفقه، وشرحه أيضًا.

      انظر : الجواهر المضية، 2/668-669، رقم 1072؛ تاج التراجم، ص 164-165، رقم 185؛ مفتاح السعادة، 2/168؛ كشف الظنون، 2/1749، 2033؛ الفوائد البهية، ص151؛ هدية العارفين، 1/787؛ مقدمة تحقيق المغني، ص7-15؛ وكلام الحموي منقول من : معجم البلدان، 2/397، رقم 4138. [↑](#footnote-ref-1438)
1439. () في (جـ) : «فضل» (بالضاد المعجمة). [↑](#footnote-ref-1439)
1440. () في (د) : « المنفي ». [↑](#footnote-ref-1440)
1441. () في (المغني) : زيادة «متى عرف». [↑](#footnote-ref-1441)
1442. () أي : إن لم يكن له دليل، فلا يعارض المثبت. [↑](#footnote-ref-1442)
1443. () «أن»: ساقطة من (المغني). وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-1443)
1444. () « أنه » : ساقطة من (ب) و(د). وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-1444)
1445. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يستثني»، وفي (و) : «يستثنِ» وفي (د) يحتمل الأمرين. والصحيح ما في (و)؛ وفاقًا للمغني. [↑](#footnote-ref-1445)
1446. () في (المغني) : «قول». [↑](#footnote-ref-1446)
1447. () من الأية رقم (30) من سورة (التوبة). وأول الآية: .... [↑](#footnote-ref-1447)
1448. () في (جـ) : «النفي». [↑](#footnote-ref-1448)
1449. () « به » : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-1449)
1450. () **الدّندَنةُ** : هي «أن تسمع من الرجل ... [نغمة] لا تُفْهم؛ وذلك لأنه يخفض صوتَه بما يقوله ويخفيه». قاله في المقاييس، مادة «دنّ»، ص350؛ وانظر : المعجم الوسيط، مادة «دنّ»، 1/299. [↑](#footnote-ref-1450)
1451. () المغني، ص232، مع الاختلاف الذي سبقت الإشارة إليه، ويضاف إليه أنه قال في آخر العبارة: «يحيط به علم الشاهد؛ لأن ما لا يُسمع ليس بكلامٍ، لكنه دَنْدَنةٌ»؛وانظر: شرح المغني للقاءاني، ق1، حـ3، ص193-915. [↑](#footnote-ref-1451)
1452. () في (جـ) : « العمان ». [↑](#footnote-ref-1452)
1453. () **شمس الأئمة** : هذا لقب لعدد من علماء الحنفية، وإذا أطلق عندهم يراد به : السَّرْخَسي (ت483هـ)، وقد سبق بيان ذلك مع التعريف بالسَّرْخسِي، ص335 -. [↑](#footnote-ref-1453)
1454. () الواو ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1454)
1455. () **فخر الإسلام** : لقب أيضًا لعدد من علماء الحنفية، وإذا أطلقوه فمرادهم : البَـزْدوي.

      **والبَزْدوي** : هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن عيسى بن مجاهد، أبو الحسن المعروف بفخر الإسلام.

      و(البَزْدَوي) نسبة إلى (بَزْدَة)، وهي : «قلعة حصينة على ستّة فراسخ من نسف». و(نسف): «مدينة كبيرة بين جيحون وسمرقند» -أفاد ذلك صاحب معجم البلدان-.

      وقد اشتهر بالفقه وأصوله، كما أن له مؤلفات في التفسير والحديث، وتتميّز مصنفاته بالعسر؛ لهذا اشتهر بأبي العسر.

      من مصنفاته : شرح الجامع الكبير والصغير (كلاهما لمحمد بن الحسن)، والمبسوط في الفروع (وهو أحد عشر مجلدًا)، وكنز الفصول إلى معرفة الأصول (وهو المشهور بأصول البَزْدَوي)، وشرح تقويم الأدلة في الأصول للدَّبوسي، وكشف الأستار في التفسير، وشرح الجامع الصحيح للبخاري.

      انظر: الجواهر المضية، 2/594-595، رقم 997، 4/419؛ تاج التراجم، ص146، رقم 164؛ مفتاح السعادة، 2/164-165؛ كشف الظنون، 1/112، 467، 553، 563، 568، 2/1016، 1485؛ الفوائد البهية، ص124-125؛ هدية العارفين، 1/693؛ الفتح المبين، 1/276.

      والتعريف بِـ (بَزْدَة) و(نَسَف) مستفاد من معجم البلدان، 1/486، رقم 486، و5/329، رقم 12007. [↑](#footnote-ref-1455)
1456. () « إن » : ساقطة من (ب)، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-1456)
1457. () نهاية 18/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-1457)
1458. () نهاية 16/أ من (د). [↑](#footnote-ref-1458)
1459. () الواو ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1459)
1460. () في العناية : « لكنه ». [↑](#footnote-ref-1460)
1461. () أي : مـصـنِّـف (الـهدايـة)، وهو علي المرغيناني (ت593هـ)؛ لأن هذا الكلام منقول من (العناية) وهي شرح للهداية. [↑](#footnote-ref-1461)
1462. () العناية، 5/185 - مع اختلاف سبق بيانه-؛ وانظر : أصول الفخر البزدوي، 3/201؛ أصول الشمس السَّرْخسي، 2/22. فقد ذكرا مضمون ما في (المغني) و(العناية) في أثناء حديثهم عن تعارض النفي والإثبات.

      وتمام كلام السرخسي : «إن خبر النفي إما أن يكون لدليل يوجب العلم به، أو لعدم الدليل المثبت، أو يكون مشتبهًا:

      فإن كان لدليل يوجب العلم به : فهو مساوٍ للمثبت وتـتحقق المعارضة بينهما. وعلى هذا قال في (السير الكبير) : إذا قالت المرأة سمعت زوجي يقول: المسيح ابن الله. فبنت منه. وقال الزوج : إنما قُلتُ المسيح ابن الله قول النصارى ...: فالقول قوله. فإن شهد للمرأة شاهدان وقالا: لم نسمع من الزوج هذه الزيادة : فالقول قوله أيضًا. وإن قالا: لم يقل هذه الزيادة : قبلت الشهادة، وفُرِّق بينهما.

      وكذا لو ادعى الاستثناء في الطلاق وشهد الشهود أنه لم يستثنِ : قُبلتْ الشهادةُ. وهذه شهادة على النفي ولكنها عن دليل موجب للعلم به، وهو أن ما يكون من باب الكلام فهو مسموع من المتكلم لمن كان بالقرب منه، وما لا يسمع منه يكون دندنة لا كلامًا». [↑](#footnote-ref-1462)
1463. () في (أ) و(جـ) : «المسألة». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1463)
1464. () في (ب) : «وغيرهما» [↑](#footnote-ref-1464)
1465. () في (جـ) : «يخالف». [↑](#footnote-ref-1465)
1466. () جاء في هامش (د) بخط مغاير : «قوله : وكذا مخالف. عطف على قوله: لكنه مخالف لما تقرّر في كتب الأصول». [↑](#footnote-ref-1466)
1467. () **المبسوط** : لمحمد بن أحمد بن أبي سهل، أبوبكر السَّرْخسي (ت483هـ).

      وهو كتاب في الفقه الحنفي شرح فيه مؤلفه كتاب (الكافي) للحاكم الشهيد (ت334هـ) ويعدّ من أكبر الشروح الفقهية المعتمدة عند الحنفية.

      ومما يدلّ على أهميته عندهم ما جاء في (رد المحتار) و(قواعد الفقه) للمجدِّدي : «مبسوط السَّرْخسي لا يُعمل بما يخالفه، ولا يُركن إلا إليه، ولا يُفتى ولا يُعوَّل إلا عليه».

      ومما يلفت النظر أنه -مع كبر حجمه- ألفه السَّرْخسي كلّه أو جلّه إملاءً من ذاكرته وهو سجين في بئرٍ في أُوزْجَند بفرغانة (بما وراء النهر).

      والكتاب مطبوع في القاهرة، سنة 1324هـ في ثلاثين جزءًا، وله طبعات أخرى كثيرة ومتداولة.

      ردّ المحتار، 1/169-170، قواعد الفقه للمجدِّدي (الرسالة الخامسة : آدب المفتي)، ص570.

      وانظر : الجواهر المضية، 3/78؛ تاج التراجم، ص182؛ مفتاح السـعادة، 2/237؛ كشـف الظـنون، 2/1580؛ الفوائد البهية، 158؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص484-485؛ المذهب عند الحنفية، ص76-77. [↑](#footnote-ref-1467)
1468. () في (جـ) و(د) : «ولذا». [↑](#footnote-ref-1468)
1469. () نهاية 24/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-1469)
1470. () هذا النص بعينه مذكور في حاشية سعدي أفندي على العناية، 5/185، إلا أنه صدَّره بقـوله : «أقول : في (الكافي) : فإن قيل : ذكر في المبسوط ...»، كما أنهاه بقوله : «... وما نحن بصدده من قبيل الشروط».

      **أما لفظ (المبسوط)** -17/53- فهو على النحو الآتي : «... وهذه شهادة منهم على إثبات شرط الوراثة، إلا أنّ الشرط نفيٌ، والشرط يجوز إثباته بالبينة، نفيًا كان أو إثباتًا، كما لو قال لعبده : إن لم تدخل الدار اليوم فأنت حرّ. فأقام العبدُ البينة أنّه لم يدخلها». [↑](#footnote-ref-1470)
1471. () هكذا في جميع النسخ. والصحيح : «واقعة»؛ لأنه يخبر عن مسألة الحج وليس الحج. [↑](#footnote-ref-1471)
1472. () الواو : زيادة من (د)، وقد جاء في (و) : «ببينة». [↑](#footnote-ref-1472)
1473. () في (جـ) : «النهاية». [↑](#footnote-ref-1473)
1474. () **الـتَّـهَاتِرُ فـي الـلـغـة** : مـشـتـقـة مـن مـادة «هَـتَـرَ»، والـهـاء والتـاء والـراء -كما يقول ابن فـارس-: «أُصَيْلٌ يدلّ على باطلٍ وسـيّء مـن القول»، ومـن ذلـك مـا جاء فـي (القـاموس) : «التَّـهَـاتِرُ: الشهادات التي يكذّب بعضها بعضًا، كأنها جمعُ تَهْتَرٍ».

      المقاييس في اللغة، مادة «هتر»، ص1063؛ القاموس المحيط، مادة «هـتر»، ص637؛ وانظر المعجم الوسيط، مادة «هتر»، 2/971. [↑](#footnote-ref-1474)
1475. () في (أ) : «تدفع»، وفي (جـ) : «تندفع». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1475)
1476. () في (ب) : «المالك». [↑](#footnote-ref-1476)
1477. () نهاية 16/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-1477)
1478. () في (أ) و(جـ) : «فبينّة». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1478)
1479. () **مسألة المبسوط** :

      لم يظهر لي وجهٌ لنسبة هذه المسألة إلى (المبسوط)؛ لأنه من بداية شرح القاعدة؛ بل من بداية الكتاب إلى هذا الموضع لم يذكر كتاب (المبسوط) إلا مرة واحدة -وذلك في الصفحة السابقة (ل24/ب)-، والمسألة المعزوّة إلى المبسوط هناك تتعلق بالعتق، بينما هنا تتعلق بالطلاق!.

      ثم إن المؤلف من بداية شرحه للقاعدة ذكر أربعة نقول :

      **الأول** : عن (الهداية)، وهو متفق مع القاعدة على رأي الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف؛ لأنه رُدّتْ فيه الشهادة على عدم الحج.

      **الثاني والثالث** : عن (المغني) و(العناية)، ومضمونهما واحد وهو ما إذا ادعت الزوجة أن زوجها طلقها ولم يستثنِ، أو أنها بانت منه؛ لأنه كفر بقوله : المسيح ابن الله، دون عزوه هذا القول إلى النصارى، وأقامت على ذلك البينة : فإن بيِّنتها تقبل مع أنها بيِّنة نفيٍ !.

      **الرابع** : عن المبسوط. وخلاصته : أنه لو قال : إن لم أدخل الدار اليوم فأنت حرّ. فشهدا أنّه لم يدخل : تقبل شهادتهما، مع أنها بيِّنةُ نفيٍ!.

      والنقول الأخيرة (الثاني والثالث والرابع) مخالفة للقاعدة.

      وقد أجاب المؤلف عن الرابع عقبه مباشرة، وذلك ص443 (ل25/أ)، حينما قال : «فالفرق بين عدم الدخول وبين عدم الحج مشكل، اللهم إلا أن يقال ...».

      وبقي الثاني والثالث لم يجب عنهما.

      هذا ما يتعلّق ببداية حديثه عن القاعدة إلى هذا الموضع.

      وبإمعان النظر فيما قاله بعد ذلك يُلحظ أنه جواب عن الثاني والثالث، لأنه يتعلق بالطلاق؛ بل منطبق تمامًا على ما جاء في النقلين.

      إذا عـلـم هـذا فـالمعنى يستقيم لو قال هنا : «**وأمّا مسألة (المغني)**» أو «... **(العناية)**» -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-1479)
1480. () هـكـذا فـي جـميـع الـنـسـخ. والصـحيـح : واقـعـة؛ لأنه يخبر عن (مسألة المبسوط) وليس (الـمبسوط). [↑](#footnote-ref-1480)
1481. () في (د) : «بالإنفاق» (بالنون). [↑](#footnote-ref-1481)
1482. () في هامش (أ) بخط مغاير : «أي المبسوط والهداية». والذي يظهر -والله أعلم- أن هذا التعليق مجانب للصواب؛ لأن المؤلف يحكي: (دليلهما في وقوع الطلاق) وهما لم يتطرقا إلى الطلاق أصلاً، واللذان تطرقا للطلاق هما شمس الأئمة وفخر الإسلام - المُصرَّح بهما ص441 (ل24/ب)– والذي يدل عليه السياق اللاحق أن المراد بضمير التثنية هنا: الإمام أبو حنيفة ومحمد؛ لأنه قال في الصفحة اللاحقة: «وعند أبي يوسف... » . [↑](#footnote-ref-1482)
1483. () في (جـ) : «لأن». [↑](#footnote-ref-1483)
1484. () هذه قاعدة سبق أن أفردها المؤلف بالحديث، ص322 (ل11/أ)، قاعدة 27، ولفظه هناك: «الأصل العدم في الصفات العارضة». [↑](#footnote-ref-1484)
1485. () في (ب) : «تـثـبـت». [↑](#footnote-ref-1485)
1486. () الضمير يعود إلى : الزيادة المذكورة ص442 (ل24/ب)، في أثناء قوله: «إذا قال الشاهدان إن الزوج لم يقل هذه الزيادة : قُبلت الشهادة ...».

      والمعنى : حكمنا أن الزوج عندما طلق، أو قال : المسيح ابن الله : لم يُدخل على كلامه الزيادة -المصرح بحقيقتها ص432 (ل24/ب) - وهي الاستثناء في الطلاق، أو قوله : قالت النصارى. [↑](#footnote-ref-1486)
1487. () في (د) : «الأصل».

      والمعنى : لأن عدم الدخول هو الأصل؛ لأنه حادث و«الأصل في الحوادث العدم». [↑](#footnote-ref-1487)
1488. () في (جـ) : «فتحقق». [↑](#footnote-ref-1488)
1489. () نهاية 19/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-1489)
1490. () هكذا في جميع النسخ (بلا إثبات الألف). والصحيح إثباتها؛ لأن (مسلمًا) خبر (كون) وخبرها يكون منصوبًا لا مرفوعًا؛ لأنها مصدر (كان)، وكان ممّا يتصرّف تصرّفًا تامًّا، فلمصدره ماله من العمل.

      انظر : أوضح المسالك وشرحه : ضياء السالك، 1/244. [↑](#footnote-ref-1490)
1491. () نهاية 25/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1491)
1492. () هكذا في جميع النسخ. ولعل السبب في تذكير الضمير : كونه يرجع إلى الأصل. ولو أنـثـه؛ لكونه يعود على الضرورات لكان أقرب إلى الصواب -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-1492)
1493. () في (ب) و(د) : «بشهادة». [↑](#footnote-ref-1493)
1494. () به : أي بالنفي. [↑](#footnote-ref-1494)
1495. () في (د) : «للثابت». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-1495)
1496. () في (أ) و(جـ): «أصلين». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)؛ لأن (أصلان) اسم يكون، فيكون حكمه الرفع لا النصب. [↑](#footnote-ref-1496)
1497. () نهاية 16/ب من (د). [↑](#footnote-ref-1497)
1498. () ومـمّن قال بهذا التوجيه: صاحب (الهداية)، وقد سبق أن صرّح المؤلف بذلك، ص439 (ل24/ب). [↑](#footnote-ref-1498)
1499. () «فلم» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-1499)
1500. () «أنه» : ليست في (ب). وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-1500)
1501. () في (أ) و(ب) و(جـ) و(هـ) : «يستثني» (بزيادة الياء). والصحيح ما تمَّ إثباته من (د) ومن (و)؛ لأن (يستثن) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة. [↑](#footnote-ref-1501)
1502. () في (جـ) : «قول». [↑](#footnote-ref-1502)
1503. () من الآية رقم (30) من سورة (التوبة). [↑](#footnote-ref-1503)
1504. () في (جـ) : « أطلق ». [↑](#footnote-ref-1504)
1505. () هذه قاعدة سبق أن أفردها المؤلف بالحديث، وذلك، ص322 (ل11/أ)، قاعدة 27. [↑](#footnote-ref-1505)
1506. () نهاية 17/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-1506)
1507. () لعل هذا سبق لسان، والصحيح : (ودليل محمد)؛ لأن الخلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف من جهة ومحمد من جهة أخرى، وقد سبق ذكر دليلهما في الصفحة السابقة، أما دليل محمد في التفريق بين نفي ونفي ... فقد سبق في مواضع متعددة، منها ص432 –والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-1507)
1508. () نهاية 25/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-1508)
1509. () في (جـ) : « إعادة ». [↑](#footnote-ref-1509)
1510. () في (ب) : « من ». [↑](#footnote-ref-1510)
1511. () ص250-251. [↑](#footnote-ref-1511)
1512. () هكذا في (ب)، وفي باقي النسخ : «عشرة». والصحيح ما تم إثباته من (ب)؛ لأن (عشرة) إذا أفردت تخالف المعدود في التذكير والتأنيث، والمعدود مؤنث (وهو مسألة) فوجب تذكيرها.

      انظر : المعجم المفصل في المذكر والمؤنت، ص118. [↑](#footnote-ref-1512)
1513. () في (أ) و(جـ) و(د): «المستثـناة». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). وهذه الكلمة نهاية 19/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-1513)
1514. () في (ب) : «تفصيل». [↑](#footnote-ref-1514)
1515. () **المراد من هذه القاعدة :**

      «أن الحقوق المجردّة عن الأعيان ... لا تقابل بمالٍ بدلاً منها، وعوضًا عنها».

      قاله صاحب موسوعة القواعد، 3/113.

      **أما توثيقها :**

      فقد وردت بهذا اللفظ أو نحوه في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

      **فمن كتب القواعد** :

      الأشـبـاه والنـظـائـر، ص240؛ وقواعد الفقه، ص317، قاعدة418 - كلاهما لابن نجيم، ولفظهما: «الحـقوق الـمجرّدة لا يـجوز الاعتـياض عنـها»؛ مـجامـع الـحـقائـق (الخـاتـمة)، ص 45؛ شـرح العـلائـي لـقـواعـد الـخـادمــي، ل14/أ؛ منافع الدقائق، ص314؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص77، قاعدة 118 -ولفظه كلفظ أشباه ابن نجيم -؛ القواعد والضوابط الـمستخـلصة مـن الـتحـرير، ص481، وأحـال إلى التحرير، 5/286 –ولفظه : «الاعتياض عن مـجرّد حقٍّ لا يحتمل التقوم : باطل»-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 3/113 - وقد ذكر لفظ المؤلف وابن نجيم ولفظًا ثالثًا وهو: «بيع مجرّد الحق باطل»-.

      **ومن كتب الفقه** :

      المبسوط، 23/180؛ العناية وفتح القدير، 6/430؛ الدّرر شرح الغرر، 2/173؛ ردّ المحتار، 7/33 –وقد عقد الأخير مطلبًا مستقلاً للقاعدة-. [↑](#footnote-ref-1515)
1516. () «لا» : زيادة من (ب) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-1516)
1517. () بيّن صاحب الهداية -6/427 - صورة بيع حق التعلي ووجه بطلانه بقوله : «وإذا كان السُّفل لرجل وعلوُّه لآخر، فسقطا، أو سقط العلو وحده، فباع صاحب العلو علوّه : لم يجز؛ لأن حق التعلِّي ليس بمال؛ لأن المال ما يمكن إحرازه، والمال هو المحلّ للبيع». [↑](#footnote-ref-1517)
1518. () وذلك 6/427-430؛ وانظر : (شرحيها : العناية وفتح القدير)؛ تبيين الحقائق، 4/51-52؛ الدّرر شرح الغرر، 2/173؛ البحر الرائق، 6/88-89؛ ردّ المحتار، 7/375.

      علمًا بأن ما ذكره المؤلف مقتضب، وقد ورد مفصلاً في الكتب الآنف ذكرها، ومن ذلك قول صاحب (الدرر) : «وصحّ بيع حق المرور تبعًا للأرض بالإجماع.

      • وَوَحْدُهُ في روايةٍ (وهي رواية ابن سماعة).

      • وفي رواية (الزيادات) : لا يجوز. وصححه [أي : صحّح عَدَمَ الجواز] الفقيهُ أبو الليث؛ بأنه حق من الحقوق، وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز.

      **والشرب كذلك** (أي صح بيعه تبعًا للأرض بالإجماع).

      **• وَوَحْدُهُ** في رواية. وهو اختيار مشايخ بلخ؛ لأنه نصيب من الماء.

      • ولم يَجُزْ في أخرى. وهو اختيار مشايخ بخارى ؛ للجهالة.

      لا بيعُ حقِّ التسييل وهبتُهُ؛ لأنه إن كان على السطح كان حقّ التعلِّي، وقد مرّ أن بيعه باطل، وإن كان على الأرض كان مجهولاً؛ لجهالة محله ... ». [↑](#footnote-ref-1518)
1519. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

      **فمن كتب القواعد** :

      المنثور، 2/150 – إذ قال عرضًا : «... كان باطلاً؛ لأنه بيع الدين بالدين»-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 2/612- إذ قال في أثناء عرضه لأحكام الدين: «الحكم الرابع: لايصح بيع الدين بالدين قطعًا...»-؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص393 - إذ قال عرضًا: «وبيع الدين لا يجوز...»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخـادمي، ل14/أ؛ منافع الدقائق، ص314؛ الفرائد البهيَّة للحمزاوي، ص106، قاعدة 150 - ولفظه: «الصلح على دين بدين لا يجوز»-.

      **ومن كتب الفقه** :

      الأم للشافعي، 3/40؛ الهداية، 7/22، 97؛ فتاوى قاضي خان، 3/94؛ بداية المجتهد لابن رشد، 2/242؛ المغني لابن قدامة، 6/106؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، 20/512؛ الدّرر شرح الغرر، 2/401؛ منحة الخالق على البحر الرائق، 5/281؛ مغني المحتاج، 2/330؛ شرح منتهى الإرادات، 2/200؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي، 3/63؛ النافع الكبير، ص335؛ دراسات في أصول المداينات للدكتور نزيه حماد، ص233-281، فقد أفرد المبحث الخامس للحديث عن : «بيع الكالئ بالكالئ ... في الفقه الإسلامي»، فأجاد فيه وأفاد.

      وقـبـل الانـتـهـاء من توثيـق هـذه الـقـاعـدة : **يـحـسـن الـتـنـبيـه عـلى أنـها وردت بـمعنى حديث مروي عن النبي**  وهو ما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : نهى رسول الله  عن بيع الكالئ بالكالئ. قال نافع: وهو بيع الدين بالدين.

      أخرجه الطحاوي بلفظه، في شرح معاني الآثار، كتاب البيوع، باب بيع المصراة، 4/21؛ والدارقطني بلفظه، كتاب البيوع، 3/71، 72؛ والحاكم بلفظه، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الكالئ بالكالئ، 2/66؛ والبيهقي بلفظه، كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيع الدين بالدين، 5/290.

      وهذا الحديث صححه الحاكم، ووافقه الذهبي!. إلا أن الحافظ تعقّبهما : فقال في التلخيص –3/26- : «... وصححه الحاكم على شرط مسلم فوهم؛ فإن راويه موسى بن عبيدة الربذي، لا موسى بن عقبة ...».

      ثم عضد كلامه هذا بنقل كلام عن البيهقي. ولهذا ضعّف سندَه كثيرٌ من العلماء؛ لعّلة تفرّد موسى بن عبيدة به، وقد تكلموا فيه من قبل حفظه - ولهم في ذلك كلام كثير ليس هذا موضع بسطه - إلا أن «تلقي الأمةُ هذا الحديث بالقبول يغني عن طلب الإسناد» - قاله ابن عرفه المالكي، كما أفاد ذلك المواق في التاج والإكليل، 6/232-.

      وقال الشوكاني في (السيل الجرّار)-3/14- : «وهو وإن كان في إسناده موسى بن عبيدة الربذي، فقد شدَّ من عضده ما يُحكى من الإجماع على عدم جواز بيع الكالئ بالكالئ».

      وقد حكى هذا الإجماع الإمام أحمد؛ حيث قال : «ليس في هذا حديث صحيح، لكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع الدين بالدين».

      وممّن حكى ذلك أيضًا : ابن المنذر وابن قدامة وشيخ الإسلام ابن تيمية والشربيني وغيرهم.

      انظر : الإجماع لابن المنذر، ص104، فقرة 485؛ المغني، 6/104؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، 20/512؛ مغني المحتاج، 2/330؛ تلخيص الحبير، 3/27.

      وانظر في الحكم على الحديث: نصب الراية، 4/39-40؛ تلخيص الحبير، 3/26؛ الدراية، 2/157؛ إرواء الغليل، 5/220-222، رقم 1382. [↑](#footnote-ref-1519)
1520. () **الكُرُّ** : مكيالٌ لأهل العراق. وقد نصّ أهل اللغة على أنه يساوي ستون قَفِيزًا، والقفيز ثمانية مكاكيك، والمكوك : صاع ونصف. كما نصوا على أنه يساوي أيضًا اثنا عشر وَسْقًا، وكل وَسْقٍ ستون صاعًا.

      وعلى كلا التقديرين فإن الكُرَّ يساوي 720 صاعًا.

      انظر : لسان العرب، مادة «كرّ»، 5/137؛ القاموس المحيط، مادة «كرّ»، ص603؛ المعجم الوسيط، مادة «كرّ»، 2/782؛ وانظر : النهاية في غريب الحديث، 4/162. [↑](#footnote-ref-1520)
1521. () بحثت عن هذه المسألة في مظانها من (العناية) ولم أجدها، إلاّ أنها تكاد تكون موجودة بحروفها في الدرر شرح الغرر، 2/401.

      فلعل صاحب الدرر استفادها من (العناية) إلا أني لم أهتدِ إليها في (العناية)، أو أن المؤلف استفادها من الدّرر، إلا أنه وهم فنسبها إلى (العناية)، والوهم لا يسلم منه أحد من البشر إلا من عصمهم الله.

      ولكي يتضح لكَ هذا فإن نصها في (الدرر) على النحو الآتي : «صالح عن كرّ حنطة على عشرة دراهم: فإن قبض (أي العشرة) في المجلس : جاز (أي الصلح)؛ لما عرفتَ أن الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع، فيجب قبض أحد العوضين في المجلس.

      وإلا فلا، أي : وإن لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح؛ لأنه حينئذ يكون بيع الدين بالدين، وهو باطل». [↑](#footnote-ref-1521)
1522. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

      **فمن كتب القواعد :**

      رسالة الكرخي في الأصول، ص161-162 (مع تأسيس النظر)- ولفظه : «الأصل أن من ساعده الظاهر فالقول قوله، والبينة على من يدعي خلاف الظاهر»؛ مجامع الحقائق(الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل14/أ-ب؛ منافع الدقائق، ص314-315؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 77- وأوّل لفظها : «البينة لإثبات ...»-؛ شرحها لسليم رستم، 1/51؛ ولعلي حيدر، 1/67؛ وللأتاسي، 1/218؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص391؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص66، قاعدة 65، وص129، قاعدة 352 - ولفظه الأول كلفظ المجلة، والثاني كلفظ الكرخي-؛ الـمـدخل الفقهي العام، 2/1057، فقرة 668- علمًا بأن مؤلفه عقد فصلاً بعنوان نظرية تحليلية في قواعـد الإثبات، وذلك ص1060-1076، وتطرّق فيه إلى معنى الظاهر وخلاف الظاهر والأصل-؛ الوجيز، ص117؛ موسوعة القواعد الفقهية، 2/106 - ولفظهما كلفظ الكرخي-؛ القواعد الفقهية للدّعاس، ص116، قاعدة 97؛ ولِـ د. محمد الزحيلي، ص90- ولفظهما كلفظ المجلة.

      **ومن كتب الفقه :**

      شرح مختصر الطّحاوي للجصّاص، (الجزء الثاني من الكتاب، المجلد الثاني من الجزء الثاني، ص213)؛ الدرر شرح الغرر، 2/263. [↑](#footnote-ref-1522)
1523. () أي طلبتْ نفقتهم - كما سبق بيان ذلك ص324-. [↑](#footnote-ref-1523)
1524. () 1/446. [↑](#footnote-ref-1524)
1525. () في (د) : «وجوابه قدم في باب الألف». [↑](#footnote-ref-1525)
1526. () هكذا في (ب)، وفي باقي النسخ : «القاعدة» بإثبات (أل) التعريف. والأسلوب مع إثباتها فيه ركاكة؛ لهذا تمَّ حذفها تبعًا لنسخة (ب) [↑](#footnote-ref-1526)
1527. () وذلك ص325، (ل11/ب) قاعدة 27. [↑](#footnote-ref-1527)
1528. () في (ب) : «يصل»، وكذلك في بعض مصادر القاعدة - الآتي ذكرها - كالمبسوط وتبيين الحقائق والبحر. وهذا الأولى. علمًا بأن اللفظ المذكور في الصلب مطابق للفظ الدّرر. [↑](#footnote-ref-1528)
1529. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في عدد من **كتب الفقه الحنفي**، منها :

      المبسوط، 25/71؛ تبيين الحقائق، 5/215؛ الدّرر شرح الغرر، 2/279؛ البحر الرائق، 8/116. [↑](#footnote-ref-1529)
1530. () هكذا في (ب)، وفي (أ) و(جـ) و(د) و(هـ) : «للبائع»، وفي (و) : «الملك للبائع». والذي يستقيم به المعنى هو ما في (ب) و(و). [↑](#footnote-ref-1530)
1531. () نهاية 17/أ من (د). [↑](#footnote-ref-1531)
1532. () في (أ) و(جـ) : «ملك سلك»، وفي (د) و(هـ) : «ملك هلك». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(و). [↑](#footnote-ref-1532)
1533. () انظر: مصادر القاعدة الآنف ذكرها؛ وانظر : بدائع الصنائع، 5/249؛ الهداية وشرحها: العناية، 9/303؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص240؛ البحر الرائق، 5/331. [↑](#footnote-ref-1533)
1534. () أي : بناءً على الكلام السابق فإنه لا يقال : إن المشتري ... [↑](#footnote-ref-1534)
1535. () في (ب) : «يصل». وكلمة : «يتصل» : نهاية 26/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1535)
1536. () جاء في هامش (أ) بخطٍّ مغاير : «دينًا على المشتري». [↑](#footnote-ref-1536)
1537. () يظهر -والله أعلم- أن ما سيذكره المؤلف هنا بمثابة اعتراض على القاعدة، ولبيان ذلك يُقال:

      لقد دلّت القاعدة على أن البائع إذا باع شيئًا فإن ملكه باقٍ على حاله إلى أن يصل إليه الثمن.

      وينبني على هذا : كون قبض المشتري للمبيع بإذن البائع ليس كافيًا في انتقال الملك إليه؛ بل لابّد أن يسلّم الثمن إلى البائع، وإلا فإن البائع أحق الناس بالمبيع.

      وبعد أن بيّن المؤلف ذلك : اعترض عليه هنا بأن حصر انتقال الملك عن البائع بوصول الثمن إليه غير مسلم؛ لأنه ورد في الكتب المعتبرة ما يدل على أن انتقال الملك عن البائع يمكن أن يحصل بقبض المشتري المبيع وإن لم ينقد الثمن للبائع. [↑](#footnote-ref-1537)
1538. () **المراد بالمعتبرات** : الكتب المعتبرة في الفقه الحنفي.

      وقد اعتنى العلماء والباحثون ببيان الكتب المعتمدة في كل مذهب.

      وممّن اعتنى ببيان الكتب المعتمدة في المذهب الحنفي : اللكنوي في مقدمة كتابه : النافع الكبير، ص23؛ والمجدِّدي في نهاية الرسالة الخامسة من رسائل كتابه : قواعد الفقه، ص572؛ ود. محمد إبراهيم في البحث الثاني من كتاب : دراسات في الفقه الإسلامي، ص91؛ وأحمد النقيب في بحثه للماجستير الموسوم بـ (المذهب الحنفي ...)، 1/228-281. [↑](#footnote-ref-1538)
1539. () من الكتب المعتبرة التي ورد فيها هذا النص : غرر الأحكام، 2/151؛ تنوير الأبصار، 7/99.

      ومن النصوص الفقهية التي تعضد هذا النص : ما جاء في البحر الرائق، 5/331 : «ولو سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن سقط حقه، فليس له بعده رده إليه...».

      وانظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص413. [↑](#footnote-ref-1539)
1540. () أي : حصل هذا الفعل (وهو الإزالة). [↑](#footnote-ref-1540)
1541. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في عدد من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      المنثور للزركشي، 1/234 -ولفظه: «التابع لا يفرد»-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/272؛ ولابن نجيم، ص146؛ الفرائد البهية وشرحاها: الأقمار المضيئة، ص162؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 2/106؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل14/ب؛ منافع الدقائق، ص315؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 48؛ شرحها لسليم رستم، 1/39؛ ولعلي حيدر، 1/47؛ وللأتاسي، 1/109؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص257 - وزاد عليها قيدًا وهو: «... **مَا لمْ يَصِرْ مقصودًا**»-؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص67، قاعدة 69، وص109، قاعدة 266 -ولفظه الثاني: «لا يجوز أن يثبت في التابع حكم آخر سوى الثابت فيمن هو أصل»-؛ المدخل الفقهي العام، 2/1019، فقرة 636؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص177، 402- وزاد في الموضع الثاني: «... **مَا لمْ يَصِرْ مقصودًا**»؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص485، وأحال إلى التحرير، 6/715 - ولفظه: «التوابع لا تقصد بالعقود»-؛ الوجيز، ص278؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/303، 3/164، 4/509- ومن ألفاظه: لفظا المنثور والقواعد والضوابط المستخلصة-؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص128؛ المبادئ الفقهية، ص33؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص84، قاعدة 65؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص81.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 14/135 – فقد وردت عرضًا بلفظ : «... بمنزلة الأوصاف، فلا يفرد بالبيع ... »-؛ المحيط البرهاني، ق3، ص399- ولفظه : «التبع ليس له حكم نفسه، وإنما له حكم الأصل»-.

      **وممّا يجدر التنبيه عليه**: أنَّ المستثنى الذي ذكره الزرقا والندوي (وهو : ما لم يصرْ مقصودًا) سيفرده المؤلف في قاعدة مستقلة، وهي : «الوصف يقابله شيء من الثـمن إذا كان مقصودًا بالتناول»، وذلك ص1107 (ل110/ب)، قاعدة 254. [↑](#footnote-ref-1541)
1542. () نهاية 20/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-1542)
1543. () نهاية 17/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-1543)
1544. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص146 -إلا أنه قال في آخر المثال: «... ولا يفرد بالبيع، والهبة كالبيع».

      كما ورد تخريجه على القاعدة في كثير من كتب القواعد الآنف ذكرها؛ كالمنثور وأشباه السيوطي ومجلة الأحكام العدلية وغيرها.

      وانظر في عدم إفراد الحمل بالبيع : الهداية، 4/454، 6/411؛ تبيين الحقائق، 4/46؛ العناية وفتح القدير، 6/411؛ الدرّر شرح الغرر، 2/170؛ البحر الرائق، 7/296.

      وانظر في عدم إفراد الحمل بالهبة : الهداية، 4/454؛ ومعها العناية وفتح القدير، 9/500؛ الدّرر شرح الغرر، 2/221؛ البحر الرائق، 7/296. [↑](#footnote-ref-1544)
1545. () في (جـ) : «على المحل على الحمل» - بزيادة : (على المحل)-. [↑](#footnote-ref-1545)
1546. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص146.

      ونصُّ الهداية - 4/294- : «ولنا أنّ الاحكام لا تترتب عليه إلا بعد الولادة؛ لتمكن الاحتمال قبله». [↑](#footnote-ref-1546)
1547. () في (د) : «كما». [↑](#footnote-ref-1547)
1548. () جاء في هامش (أ) : «قوله : المراد : الألف واللام فيه عوض من المضاف إليه، أي : مراد صاحب (الهداية)». [↑](#footnote-ref-1548)
1549. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص146. وقد قال عقب ذلك : «فالـمراد بـعـضـها، كما أشار إليه في (العناية)».

      ونص العناية -4/294- : «وحاصل الجواب : أنّ قوله : «الأحكام لا تترتب» يراد بعضها، ونفْيُ الولد منها؛ لئلا يلزم إقامة الحدّ مع قيام الشبهة». [↑](#footnote-ref-1549)
1550. () انظر هذا الفرع الفقهي في : الهداية، 4/454؛ الدّرر شرح الغرر، 2/5-6. وانظر في كونه خارجًا عن القاعدة : الأشباه والنظائر، ص146؛ غمز عيون البصائر للحموي، 1/361-362؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل14/ب؛ شرح المجلة للأتاسي، 1/110.

      فقد ذكروا أن هذا الفرع مستثنى من القاعدة، إلاّ أن الحموي والأتاسي -وإن كانا نقلا ذلك عن أشباه ابن نجيم، إلا أنهما لم يسلِّما به؛ لأن العتق يقبل التعليق بالشرط، وإعتاق الحمل معلَّق معنىً لا صورة، كأنه قال : إن أتيتِ بولد فهو حرّ.

      وبناء على هذا فإن الحكم في العتق لم يتعلّق بكون الحمل تابعًا لأُمِّه؛ بل بالحمل بعد إنفصاله عن أمه. [↑](#footnote-ref-1550)
1551. () قوله : «فعلم بهذا» المراد به : فعلم بكون الحمل يُفرد ببـعض الأحـكام وإن كان تابعًا، كثبوت نسبه، وصحة إعتاقه دون الأم، علم بهذا عدم اطراد الـقاعـدة (وهـي : التـابع لا يفرد بالحكم). [↑](#footnote-ref-1551)
1552. () في (جـ) : «بمطر» (بـإسقاط الدال). [↑](#footnote-ref-1552)
1553. () يلحظ أن المؤلف قد بنى حكمه بعدم صحة تفريع المسائل على القاعدة بناه على عدم اطرادها. وعدم الاطراد هذا بناه على وجود كثير من الأمور التي أفردت بالحكم، مع كونها تابعة لغيرها، ومثلّ لذلك بمثالين، وهما : ثبوت نسب الحمل، وصحة إعتاق الحمل دون أمّه ثم ختم القاعدة بمثال ثالث، وذكر أن أمثال هذه الأمثلة كثيرة لا تحصى في كتب الفقه.

      وهذا الاضطراب في التطبيق - الذي دفع المؤلف إلى الحكم بعدم اعتبار القاعدة - لاحظه أيضًا بعض علماء القواعد المعاصرين، إلا أنهم لم يوافقوا المؤلف في عدم الاعتداد بالقاعدة؛ بل أبدوا وجهات نظرهم فيها، ومـا يمكن أن يطرأ عليها من تعديل، لتجاوز هذا الاضطراب، ومنهم : الشيخ أحـمد الزرقا، ود. علي الندوي، والأستاذ مصطفى الزرقا.

      أما الأولان فقد عبّرا عن وجهة نظرهما بصياغة القاعدة على النحو الآتي :

      «التابع لا يفرد بالحكم ما لم يَصِرْ مقصودًا».

      وأما الأخير فقد فصَّل وجهة نظره على النحو الآتي :

      «هذه القاعدة مضطربة التطبيق والفروع؛ لأن صيغتها - فيما يظهر- أعمّ من موضوعها؛ ولذا يذكر لها الشرّاح مستثنيات كثيرة.

      أ- فالمراد بها -فيما أعتقد- : أن التابع الذي هو من قبيل الجزء، أو كالجزء من غيره : لا يصلح أن يكون محلاًّ في العقود : أي معقودًا عليه ...

      ب- أما فيما وراء هذا النطاق فالتابع يمكن أن يفرد بالأحكام ...

      وبهذا الفهم في هذه القاعدة يزول الاضطراب من طريق تطبيقها، كما يزول استثناء كثير من مستثنياتها، فتصبح منطبقة عليها».

      يضاف إلى ما سبق : أنّ المؤلفَ نفسَه أفرد المستثنى الذي ذكره الشيخ أحمد الزرقا ود. الندوي في قاعدة مستقلة، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في نهاية توثيق القاعدة.

      شرح القواعد الفقهية لأحمد الزرقا، ص257؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص402؛ المدخل الفقهي العام، 2/1019-1020، فقرة 636. [↑](#footnote-ref-1553)
1554. () الواو : زيادة من (ب) و(جـ) و(هـ) و(و). ومعنى السياق المذكور لا يستقيم بدونها. [↑](#footnote-ref-1554)
1555. () في (د) : «اشتراط»، وتمام العبارة : «ولم يوجد في العتق اشتراط شيء منهما». وبهذا يتغيّر السياق؛ فيستقيم المعنى على الرغم من حذف (الواو) في قوله : «وفي العتق». [↑](#footnote-ref-1555)
1556. () وممّن علّل بذلك صاحب الهداية -4/454- وتمام كلامه : «ثم إعتاق الحمل صحيح، ولا يصح بيعه وهبته؛ لأن التسليم نفسه شرطٌ في الهبة، والقدرة عليه في البيع، ولم يوجد ذلك بالإضافة إلى الجنين [أي إضافة البيع والهبة إلى الجنين].

      وشيء من ذلك ليس بشرط في الإعتاق، فافترقا». [↑](#footnote-ref-1556)
1557. () نهاية 26/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-1557)
1558. () انظر : فتح القدير، 6/285. [↑](#footnote-ref-1558)
1559. () في (أ) : «يحصى»، وفي (جـ) : «يحفي». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1559)
1560. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في عدد من **كتب القواعد الفقهية**، منها :

      المنثور، 1/235-236؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/273-274؛ الأشباه والنظائر لابـن نـجيم، ص147؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شـرح العلائي لقواعـد الـخادمي، ل15/أ؛ منافع الدقائق، ص315؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضيئة، ص163-164؛ والمواهب السنية وحاشيـتها الفـرائد البهـية، 2/107-108؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص67، قاعدة 71؛ الوجيز، ص281؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/271-272، 3/165-166.

      وبمعنى هذه القاعدة قاعدة أخرى سيأتي الحديث عنها، وهي القاعدة 262، ونصها : «يسقط الفرع إذا سقط الأصل»، وذلك ص1176 (ل113/ب).

      وقريب منهما قاعدة ثالثة سبق أن تكلم عنها المؤلف، وهي القاعدة 10، ولفظها : «إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه»، وذلك ص267 (ل6/أ). [↑](#footnote-ref-1560)
1561. () في (د) : «بايعان»، مع رسم الحرف الأول بالتاء أيضًا. [↑](#footnote-ref-1561)
1562. () في (أ) و(جـ) : «الفارس». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د) و(جـ)، وهو الموافق لجميع المراجع الآتي ذكرها في الهامش الآتي. [↑](#footnote-ref-1562)
1563. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص147؛ وانظر : المنثور، 1/235؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/273؛ الأقمار المضيئة، ص163؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل15/أ؛ الوجيز، ص282. [↑](#footnote-ref-1563)
1564. () «له»: زيادة من (ب) و(جـ) و(د). والصحيح إثباتها، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم). [↑](#footnote-ref-1564)
1565. () **الديوان معناه** : «مُجتمع الصحف، والكتاب يُكتب فيه أهل الجيش، وأهل العطيّة» -قاله صاحب القاموس-.

      **أما الخراج** (بتثليث الخاء) : فهو يختص غالبًا بضريبة الأرض -كما أفاد ذلك المجدّدي- «والأراضي الخراجية : سواد العراق...، وما فتح عنوة، وأقر أهله عليه، أو صالحهم الإمام ... أو أجلاهم ... ونقل إليها قومًا آخرين ... كفارًا، وموات ... أحياه الذمي بالإذن، أو رضخ له من الغنيمة إذا قاتل مع المسلمين» - قاله صاحب الدرر-.

      «... والخراج ... يصرف في مصالحنا : كسد الثغور، وبناء القناطر والجسور، وكفاية القضاة، والعلماء، والعمال، والمقاتلة، وذراريهم» -قاله صاحب الكنـز-.

      إذا عُلم هذا **فالمراد بديوان الخراج** : الكتاب الذي يكتب فيه مصارف الأراضي الخراجية، ويدخل فيها: أهل العطية : كالمقاتلة والعلماء ...

      **ولتوثيق ما سبق** : فإن معنى الديوان مستفاد من : القاموس المحيط، مادة «دون»، ص1545؛ وانظر: المعجم الوسيط، مادة «دان»، 1/305؛ قواعد الفقه (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص297.

      ومعنى الخراج مستفاد من : قواعد الفقه للمجدّدي، ص275؛ الدرر شرح الغرر، 1/295-296؛ كنز الدقائق (مع البحر الرائق)، 5/127؛ وانظر : طلبة الطلبة، ص188؛ العناية وفتح القدير، 6/31؛ أنيس الفقهاء، ص185. [↑](#footnote-ref-1565)
1566. () في (أ) و(ب) و(د) : «المفتيين». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ). [↑](#footnote-ref-1566)
1567. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص147، إلا أنه جاء فيه : «... الـمفتين والفقهاء يفرض لأولادهم تبعًا»، ثم قال عقب تلك العبارة : «وقد أوضحناه في شرح (الكنـز)» وهذا الإيضاح حاصل في البحر الرائق، 5/127.

      وانظر : شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل15/أ؛ منافع الدقائق، ص315؛ الوجيز، ص282؛ موسوعة القواعد الفقهية، 3/166. [↑](#footnote-ref-1567)
1568. () نهاية 17/ب من (د). [↑](#footnote-ref-1568)
1569. () «القاعدة» : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-1569)
1570. () في (ب) : «أجر». [↑](#footnote-ref-1570)
1571. () في (ب) : «الموس». [↑](#footnote-ref-1571)
1572. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص147؛ وانظر: البحر الرائق، 2/273؛ الدر المختار ورد المحتار، 3/535؛ المبدع، 3/243؛ انظر أيضًا : الوجيز، ص282؛ موسوعة القواعد الفقهية، 3/166. [↑](#footnote-ref-1572)
1573. () في (د) : «عمل». [↑](#footnote-ref-1573)
1574. () ليس المقصود بالمفهوم -هنا- المعنى الاصطلاحي (وهو قسيم المنطوق)؛ بل المراد به: المعنى العام للحديث. [↑](#footnote-ref-1574)
1575. () نهاية 20/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-1575)
1576. () أخرجه ابن أبي شيبه بلفظه، كتاب السير، ما قالوا فيما ذكر من الرماح واتخاذها، 6/471، ح33016؛ والإمام أحمد بلفظه، 9/123-126، 478، ح5114 و5115 و5667؛ وأبو داود بلفظه : كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، 4/314، ح4031؛ والطحاوي في مشكل الآثار باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله  في الذلّ بالزرع، 1/88.

      جميعهم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

      وقد اختلفت أقوال المحدثين في هذا الحديث :

      - فقد ذكره صاحب (نصب الراية) –4/347- عددًا من شواهده، ثم قال : «فحديث ابن عمر أخرجه أبو داود في اللـباس عـن عـبـد الرحـمن بن ثابت بن ثوبان عن ...، وابن ثوبان ضعيف».

      - وذكره شيخ الإسلام في (اقتضاء الصراط المستقيم) -1/239-240- وساق سنده عند أبي داود ثم قال : «هذا إسناد جيّد».

      كما ذكره في (مجموع الفتاوى) -25/331- وقال عقبه : «وهو حديث جيّد».

      - وأورده الحافظ في الفتح –10/282- فقال : «وقد ورد حديث ابن عمر رفعه : «من تشبه بقوم فهو منهم». قلت : أخرجه أبو داود بسند حسن». وانظر الدراية، 2/297.

      - كـمـا أورده وأورد شـواهـده صـاحب كشـف الـخفاء –2/314، ح2436- فـقـال : ««مـن تشبـه بـقوم فـهو مـنـهـم» رواه أحـمد وأبو داود والطـبـرانـي في الكبير عن ابن عمر رفعه، وفي سنده ضعيف- كما في اللآلئ والمقاصد، لكن قال العراقي : سنده صحيح. وله شاهد عند البزار عن حذيفة وأبي هريرة، وعند أبي نعيم في تاريخ أصبهان عن أنس، وعند القضاعي عن طاوس مرسلاً، وصححه ابن حبان».

      - وأيضًا صحّحـه الألـباني فـي (صحيـح الجامع الصـغـير) -2/1059، ح6149- وفي (إرواء الغليل) -5/109، ح1269-.

      - يضاف إلى ذلك أنّ البخاري ذكر طرف الحديث - خاليًا من لفظ : «من تشبه بقوم فهو منهم»- وذلك معلقًا بصيغة التمريض، وقد علق عليه الحافظ في (الفتح) -6/115-116- فقال :

      «قوله : (ويُذكر عن ابن عمر الخ) هو طرف من حديث أخرجه أحمد من طريق أبي مُنِيْب ... الجُرشي ... عن ابن عمر بلفظ : بعثت بين يدي الساعة ...، وأبو منيب لا يعرف اسمه. وفي الإسناد عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان مختلف في توثيقه. وله شاهد مرسل بإسناد حسن أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الأوزاعي عن سعيد بن جبلة عن النبي  بتمامه».

      - كما ذكر الهيثمي في (مجمع الزوائد) –10/271- شاهدًا له من حديث حذيفة بن اليمان، ثم قال: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه: علي بن غراب، وقد وثقه غير واحد، وضعفه بعضهم، وبقية رجاله ثقات». [↑](#footnote-ref-1576)
1577. () في (جـ) : «التشبيه». [↑](#footnote-ref-1577)
1578. () العناية، 2/490. [↑](#footnote-ref-1578)
1579. () في (د) : «و» وليس : «أو». [↑](#footnote-ref-1579)
1580. () ويمكن أن يضاف إلى هذا جواب آخر، وهو أن هذا الفرع داخل تحت قاعدة أخرى هي أليق به، وهي: «التشبّه يقام مقام الحقيقة في موضع العجز».

      وهذه القاعدة ذكرها صاحب (العناية) -6/349- في مقام التعليل، وربط بها عددًا من الفروع   
      منها: «... وإجراء الموسى مقام الحلق في حقِّ من لا شعر له في الحج». [↑](#footnote-ref-1580)
1581. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

      **فمن كتب القواعد :**

      المنثور للزركشي، 1/236؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/275؛ ولابن نجيم، ص148؛ غمز عيون البصائر، 1/365؛ الفرائد البهية وشرحاه: الأقمار المضيئة، ص165؛ والمواهب السنية وحاشيتهما : الفوائد الجنية، 2/112 - ولفظ الفرائد :

      **«ثـالـثـها التـابـع لا يـتـقـدم أصـلاً عـلى الـمـتـبوع فيما جزموا»؛-**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل15/أ؛ منافع الدقائق، ص315؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص67، قاعدة 70؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص648 - ولفظه : «التابع لا يتقدّم المتبوع»؛ القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تـيميـة، ص383- وقد ذكر لفظ شيخ الإسلام ابن تيمية وهو : «التابع المقتدي لا يتقدّم على متبوعه وقدوته»، ثم ربطه بلفظ المؤلف-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 3/162.

      **ومن كتب الفقه :**

      المغني لابن قدامة، 1/331، 257؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، 23/337؛ مغني المحتاج، 1/272. [↑](#footnote-ref-1581)
1582. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص148- إلا أنه قال: «... على إمامه ...» وليس «... على الإمام ...».

      كما ورد تخريج المثال على القاعدة في كثير من كتب القواعد الآنف ذكرها كأشباه السيوطي وشرح العلائي ومنافع الدقائق وقواعد المجدّدي وموسوعة القواعد.

      ومن كتب الفقه التي ورد فيها المثال بشقيه أو أحدهما : بدائع الصنائع، 1/138؛ المغـنى لابن قـدامة، 2/131؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام، 23/336-338؛ منار السبيل، 1/122؛ أحكام الإمامة والائتمام في الصلاة للمنيف، ص405-412. [↑](#footnote-ref-1582)
1583. () هذه القاعدة من القواعد المشتركة بين أصول الفقه وقواعده؛ لذا وردت في كثير من كتب القواعد الفقهية وكتب تخريج الفروع على الأصول، كما تطرقت إليها بعض الكتب الأصولية، وورد التعليل بها في طائفة من كتب الفقه :

      **فمن كتب القواعد :**

      تقرير القواعد لابن رجب، 3/189 -فقد وردت فيه عرضًا بلفظ: «إذا دار الأمر بين التأسيس والتأكيد : فالتأسيس أولى»-؛ القواعد للحصني، 3/50- وقد عُنون لها بـ (التأسيس والتأكيد)-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/302- ولفظه : «التأسيس أولى من التأكيد»-؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص176 - ولفظ المؤلف للقاعدة وجل ما جاء في شرحه لها مذكور في أشباه ابن نجيم-؛ الفرائد البهية وشرحاها: الأقمار المضيئة، ص183؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 2/166؛ درر الحكام شرح مجلة الأحكام، 1/53- ولفظ الفرائد ومن بعده كلفظ أشباه السيوطي؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص21، قاعدة 25- ولفظه : «إذا دار الأمر بين التأسيس والتأكيد : تعيَّن الحمل على التأسيس»-؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص144؛ الوجيز، ص274؛ القاعدة الكلية: إعمال الكلام أولى من إهماله، ص285- ولفظ الأخيرين كلفظ أشباه السيوطي-؛ موسوعـة القواعد الفقهية، 1/311؛ 3/151 - وقد ذكر لفظ الفرائد للحمزاوي وأشباه السيوطي-؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية للدكتور سعود الغديان، ص964- ولفظه كلفظ أشباه السيوطي-.

      **ومن كتب التخريج :**

      التمهيد للإسنوي، ص167؛ مفتاح الوصول للتلمساني، ص583؛ القواعد لابن اللحام، ص231؛ الوصول إلى قواعد الأصول، 1/192.

      **ومن الكتب الأصولية :**

      المعتمد، 1/173؛ المحصول، 1/95؛ الإحكام للآمدي، 2/205؛ القواعد الأصولية المتعلقة بالأمر والنهي، ص316.

      **ومن كتب الفقه :**

      المقـدمات الممهدات، 1/74؛ الكـافي للنسـفي، ق1، ص808؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام، 31/132، 133؛ العناية، 8/175؛ البحر الرائق، 5/242؛ مغني المحتاج، 2/253. [↑](#footnote-ref-1583)
1584. () في (ب) و(جـ) : «دار». وهذا الأولى، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم)، حيث جاء فيه: «فإذا دار اللفظ بينهما تعيّن ...». [↑](#footnote-ref-1584)
1585. () نهاية 18/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-1585)
1586. () نهاية 27/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1586)
1587. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص176 - مع اختلاف يسير سبقت الإشارة إلى أهمه -.

      ونَصُّ كلام الزيلعي في (تبيين الحقائق)- 2/218- : «... لأنه خلاف الظاهر فلا يصدقه القاضي؛ كما إذا قال : أنت طالقٌ طالقٌ طالقٌ، وقال : إنما أردتُ به التكرار : صُدِّقَ ديانةً لا قضاءً». [↑](#footnote-ref-1587)
1588. () في (جـ) : «يمين». [↑](#footnote-ref-1588)
1589. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص176 -مع اختلاف في بعض الألفاظ-؛ وانظر : الأصل لمحمد بن الحسن، 3/196؛ البحر الرائق، 4/316.

      علمًا بأن ابن نجيم –في كتابيه- عزا هذا النصّ إلى (الخلاصة)، وكذلك الحال مع النصين الآتيين وهما: نص (التجريد)، ونص (النوازل). [↑](#footnote-ref-1589)
1590. () **التجريد** : هناك أكثر من كتاب في الفقه الحنفي بهذا الاسم؛ كالتجريد للقُدُوري، والتجريد لعبد الرحمن ابن محمد، أبي الفضل المعروف بابن أَمِيروَيْه الكِرْمَانِيّ الحنفي (457-543هـ)، والتجريد في الفروع لمحمود بن أحمد بن مازه البخاري (صاحب المحيط البرهاني)(ت616هـ)، وغيرها.

      ولا استطيع الجزم بأيها المراد هنا؛ ولا سيما أن المؤلف استفاد هذا النفي المعزو إلى (التجريد) من أشباه ابن نجيم، وابن نجيم استفاده من (الخلاصة).

      ولكن الأظهر والله أعلم أن الأول (وهو تجريد القُدُوري) هو المراد؛ لأنه أشهرها، فيكون هو المراد عند الإطلاق؛ لهذا سأكتفي بالتعريف به دون غيره، وذلك على النحو الآتي :

      هو كتاب في الفقه الحنفي، ألّفه أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الحسين الفقيه البغدادي المعروف بالقُدُوري، صاحب المختصر المشهور (362هـ-428هـ).

      والكتاب متضمِّن الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي، مجردٌ عن الدلائل، وشرع في إملائه سنة 405هـ.

      ولا يزال هذا الكتاب مخطوطًا، وقد سجِّل جزآن منه في رسالتين للدكتوراه في المعهد العالي للقضاء في الرياض :

      **إحداهما** : من بداية كتاب الطهارة؛ إلى نهاية كتاب الزكاة، للباحث : عبد المحسن آل الشيخ.

      **والثانية** : من بداية كتاب الصيام، إلى نهاية كتاب الحج، للباحث : عبد الحكيم المطوّع.

      ومن نسخه الخطية : نسخ المكتبات الآتية :

      **1**- مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، وهي مصورة عن مكتبة برنستون، ورقمها الخاص 151، ورقمها العام 501807.

      **2**-**3**- جامعة الإمام محمد بن بن سعود الإسلامية بالرياض، ورقمهما 3523ف و 3571ف.

      **4**-**6**- الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وتشكل كل نسخة جزءًا مستقلاً، وأرقامها 8496/1، 8496/2، 8497.

      وهذه النسخ مصورة من مكتبة أحمد الثالث باستانبول، وأرقامها 981، 982، 982 (أيضًا).

      **7**- الجامعة الإسلامية أيضًا، ورقمها 8516، وهي مصورة عن مكتبة تشستربيتي في دبلن بايرلندا برقم 3571. وهي تشكل الجزء الثاني، أما الجزء الأول فرقمه في تـشستربيتي 3523.

      **8**- مكتبة نور عثمانية باستانبول، برقم 1405.

      **9**- مكتبة السليمانية باستنبول، فهرس الفاتح، برقم 2040.

      **10** – مكتبة مركز جمعة الماجد بدبي، رقم 780 (وهو من بداية الكتاب إلى نهاية كتاب الصوم).

      انظر : الجواهر المضية، 1/247-250، رقم 179؛ تاج التراجم، ص19-20، رقم 17؛ مفتاح السعادة، 2/253-255؛ كشف الظنون، 1/346؛ الفوائد البهية، ص30-31؛ الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، 2/206؛ تاريخ التراث العربي، المجلد الأول، جـ3، ص123؛ فهرس كتب الفقه الحنفي والمالكي بالجامعة الإسلامية، ص82-84.

      وانظر ما يتعلق بكتاب (التجريد) لابن أميرويه إلى: الجواهر المضية، 2/388-389، رقم 781؛ تاج التراجم، ص122، رقم 138؛ مفتاح السعادة، 2/257 – وفـيـه أن اسم المؤلف عبد الله وليس عبد الرحمن - كشف الظنون، 1/345 -وقد سماه : (التجريد الركني)، وذلك نسبة إلى لقبه : ركن الدين-؛ الفوائد البهية، ص91-92.

      وانظر ما يتعلق بالتجريد لابن مازه : المراجع التي سبق ذكرها عند ترجمة ابن مازه، وذلك ص387. [↑](#footnote-ref-1590)
1591. () في (د) : «المجاليس». [↑](#footnote-ref-1591)
1592. () «فيه» : زيادة من (ب) و(د)، وهي مثبتة في أشباه ابن نجيم، لهذا تم إثباتها. [↑](#footnote-ref-1592)
1593. () «لو» : زيادة من (هـ) و(و) ومن أشباه ابن نجيم، ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-1593)
1594. () «قال» : زيادة من (ب) و(د)، وهي مثبتة في أشباه ابن نجيم أيضًا، حيث جاء فيه : «وفي (الأصل) أيضًا: لو قال هو يهودي وهو ... فهو يمين واحد». [↑](#footnote-ref-1594)
1595. () في (د) : «فيهما». [↑](#footnote-ref-1595)
1596. () في (أ) و(جـ) : «لأنه». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د).

      وهذا التعليل غير مثبت في أشباه ابن نجيم، وكذلك الحال مع تعليل المسألة السابقة. [↑](#footnote-ref-1596)
1597. () «والتأكيد، فيرجح التأسيس» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-1597)
1598. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص176 - مع اختلاف سبقت الإشارة إليه- وانظر : فتح القدير، 4/199، 5/79؛ البحر الرائق، 4/316.

      علمًا بأن المسألة الثانية معزوّة عندهم إلى (الأصل) (وهي المصدرة بقوله: «ولو قال هو يهودي...») أما الأولى فإلى (التجريد). وقد بحثت عن موضعها من التجريد في ثلاث نسخ خطية (تمثل أجزاء متفرقة) ولم أجده. [↑](#footnote-ref-1598)
1599. () **النوازل** : كتاب ألّفه نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الليث السمرقندي (ت373هـ).

      وهو كتاب في الفقه الحنفي، صرّح مؤلفه في مقدمته بأنه «جمعه من أقاويل المشايخ وشيئًا من أقاويل أصحابنا».

      وقد عدّه صاحب (مفتاح السعادة) من بين الكتب المعتبرة.

      وقد طبع الكتاب عام 1355، بمطبعة شمس الإسلام بحيدر أباد الدكن.

      انظر : كشف الظنون، 2/1981؛ مفتاح السعادة، 2/251؛ وانظر في نسبة الكتاب للمؤلف: الجواهر المضية، 3/544، رقم 1743؛ تاج التراجم، ص275، رقم 308؛ الفوائد البهية، ص220؛ هدية العارفين، 2/490. [↑](#footnote-ref-1599)
1600. () «قال» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1600)
1601. () «والله» : كلمة ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1601)
1602. () «بعد» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1602)
1603. () نهاية 21/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-1603)
1604. () في (جـ) : «وكذا». [↑](#footnote-ref-1604)
1605. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص176 -مع اختلاف يسير-؛ وانظر : فتح القدير، 4/199، 5/79؛ البحر الرائق، 4/316. وهذه المسألة المعزوّة إلى (النوازل) بحثت عنها فيه ولم أقف عليها.

      وأما قوله : «كذا في الخلاصة» فيراد به ما جاء في شرح القاعدة من قوله : «إذا حلف على أمر لا يفعله ...» إلى آخر القاعدة - حيث جاء ذلك في الخلاصة، 2/128. وأيضاً صرّح بذلك ابن نجيم في أشباهه وفي البحر-. [↑](#footnote-ref-1605)
1606. () في (أ) و(جـ) : «فصل». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د) و(و). [↑](#footnote-ref-1606)
1607. () نهاية 27/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-1607)
1608. () **معنى القاعدة** :

      أن الشيء إذا كان يغلب على الظنّ أنه سيسقط قريبًا، وأتى مكلّف وتسبّب في تعجيل إسقاطه : فإن فعله هذا يكون بمثابة الإتلاف لهذا الشيء؛ فيجب الضمان.

      **أما توثيقها** :

      فقد وردت بنحو هذا اللفظ في كثير من كتب **الفقه الحنفي**، منها :

      المبسوط، 17/4؛ بدائع الصنائع، 4/12؛ الهداية وشرحاها : العناية وفتح القدير، 3/322، 458، 459، 6/502، 7/490؛ تبيين الحقائق، 2/186؛ البحر الرائق، 7/134. [↑](#footnote-ref-1608)
1609. () علّل ذلك صاحب الهداية -3/457- بقوله : «لأنه يصير جامعًا بين الأم والبنت رضاعًا، وذلك حرام؛ كالجمع بينهما نسبًا». [↑](#footnote-ref-1609)
1610. () «المهر» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-1610)
1611. () تستحق نصف المهر؛ لأنها رضيعة، فلا يتصور الدخول بها.

      ولا يسقط حقها؛ «لأن الفرقة وقعت لا من جهتها، والارتضاع- وإن كان فِعْلُها وبه وقع الفساد، لكن فعلها لا يؤثر في إسقاط حقها؛ لعدم خطابها بالأحكام، وصار كما لو قتلت مورِّثها، فإنها ترثه، ولا يكون قتلها موجبًا لحرمانها شرعًا، ولأنها مجبورة بحكم الطبع على الارتضاع ...». قاله صاحب (فتح القدير)، 3/457-458؛ وانظر : الهداية والعناية، 3/458. [↑](#footnote-ref-1611)
1612. () نهاية 18/أ من (د). [↑](#footnote-ref-1612)
1613. () في (أ) و(د) : «الرضيعة»، وفي (جـ) : «الرضعة». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-1613)
1614. () في (ب) : «لتأكّد». [↑](#footnote-ref-1614)
1615. () في (ب) و(د) : «على». وهذا الأولى؛ وفاقًا لنص القاعدة. [↑](#footnote-ref-1615)
1616. () أي: أن نصف المهر يمكن أن يسقط قريبًا؛ وذلك إن تجاوزت سنّ الرضاع، وبلغت حدّ الشهوة، وقبّلها ابن زوجها، فإنها تحرم على أبيه عند الحنفية؛ فيسقط نصف مهر الزوجة؛ لعدم الدخول بها بعد. [↑](#footnote-ref-1616)
1617. () التاء المربوطة زيادة من (ب)؛ ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-1617)
1618. () في (ب) : «معتدته». [↑](#footnote-ref-1618)
1619. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يعلم». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-1619)
1620. () ما بين المعقوفتين زيادة من (جـ)؛ ولا يستقيم المعنى بدونها. وهي مثبتة في كثير من مراجع هذه المسألة الآتي ذكرها -كالهداية وشرحيها-. [↑](#footnote-ref-1620)
1621. () في (ب) : «عن». وهذا الأولى، وهو الموافق للهداية وغيرها. [↑](#footnote-ref-1621)
1622. () نهاية 18/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-1622)
1623. () في (أ) و(جـ) : «يكون»، وفي (د) : رُسم الحرف الأول بالتاء والياء معًا. والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للهداية وغيرها. [↑](#footnote-ref-1623)
1624. () وذلك ص1045 (ل96/أ)، قاعدة 225، ونص القاعدة : «المباشر ضامن وإن لم يتعمد. والمسبّب لا، إلا إذا كان متعمدًا». [↑](#footnote-ref-1624)
1625. () في (أ) زيادة : «بالنكاح»، وتمام العبارة : «وكذا إذا علمت بالنكاح ولم تعلم بالنكاح بالفساد ...»، فيلحظ أن في إثباتها جمعًا بين الشيء ونقيضه (وهما العلم بالنكاح وعدمه)، ومن المعلوم أن النقيضين لا يجتمعان؛ فتعين إسقاطها. انظر في تعريف النقيضين : قواعد الفقه للمجدِّدي (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص533؛ ضوابط المعرفة، ص55 ، 58؛ مذكرة المنطق، 3/37. [↑](#footnote-ref-1625)
1626. () في (أ) و(جـ) : «يكون»، وفي (د) : رسم الحرف الأول بالتاء والياء معًا. والصحيح ما تم إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-1626)
1627. () في (ب) : «بالأحكام». وفي العناية : «الجهل بحكم الشرع ...».

      وهذان التعبيران أشمل من المُثبت من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-1627)
1628. () في (جـ) : زيادة واو العطف. وتمام السياق : «لدفع قصد الفساد، ولا لدفع الحكم». [↑](#footnote-ref-1628)
1629. () هكذا في جميع النسخ، ولعل الصحيح : «وبعدم»؛ لدلالة السياق، ولأن هذه الجملة أعادها المؤلف في نهاية هذه الفقرة بلفظ : «بل بعدم قصد الفساد». [↑](#footnote-ref-1629)
1630. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يكون». والصحيح ما تم إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-1630)
1631. () «أيضًا ولا يقال ... متعدية» : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-1631)
1632. () في (د) : «بعد». [↑](#footnote-ref-1632)
1633. () «بل» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1633)
1634. () في (د) : «لعدم». [↑](#footnote-ref-1634)
1635. () انظر : العناية، 3/457-461. وقد ذكر المؤلف هذه المسألة في موضع آخر وعزاها إلى (العناية)، وذلك ص1046-1049 (ل96/أ).

      وانظر هذه المسألة في : الجامع الصغير وشرحه : النافع الكبير، ص177؛ بدائع الصنائع، 4/11-12؛ الهداية وفتح القدير، 3/457-461؛ كنز الدقائق وشرحيه : تبيين الحقائق، 2/186-187؛ والبحر الرائق، 3/246-247؛ الغرر وشرحه : الدّرر، 1/357-358. [↑](#footnote-ref-1635)
1636. () نهاية 28/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1636)
1637. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في عدّة كتب من كتب الفقه الحنفي وقواعده:

      **فمن كتب القواعد :**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل15/أ؛ منافع الدقائق، ص315؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 98؛ وشرحها لسليم رستم، 1/62؛ وشرحها لعلي حيدر، 1/86-87؛ وشرحُها للأتاسي، 1/266-267؛ وشرح قواعدها لأحمد الزرقا، ص467-469؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص68، قاعدة 74؛ المدخل الفقهي العام، 2/1027، فقرة 644؛ الوجيز، ص290-291؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/204، 3/171؛ المبادئ الفقهية، ص54-55؛ القواعد الفقهية للدّعاس، ص90-91، قاعدة 73؛ القواعد الفقهية للدكتور الزحيلي، ص83-84.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 9/166، 12/56؛ العناية، 9/43، 214؛ الدرر شرح الغرر، 2/32، 222.

      **كما وردت في:** كشف الأسرار شرح المصنّف على المنار، 1/75؛ التقرير والتحبير، 2/127.

      علمًا بأن المؤلف سبق أن أورد قاعدة أخرى مخالفة لهذه في اللفظ، وموافقة لها في المعنى، وهي: «اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأعيان»، وذلك ص264 (ل5/ب)، قاعدة 8، وقد سبق بيان وجه الموافقة بينهما هناك. [↑](#footnote-ref-1637)
1638. () «إذا»: ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-1638)
1639. () في (جـ) : «للونه». [↑](#footnote-ref-1639)
1640. () نهاية 21/ب من (جـ)، مع تكرار (من) في بداية اللوحة التي بعدها. [↑](#footnote-ref-1640)
1641. () هاء الضمير يعود إلى ما أخذه، أي : أدى ما أخذه. [↑](#footnote-ref-1641)
1642. () أي : أخذ المال صدقة. [↑](#footnote-ref-1642)
1643. () «السبب، وتبدل»: ساقطة من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1643)
1644. () «تبدّل» : زيادة من (ب) و(د)؛ ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-1644)
1645. () في (ب) و(جـ) : «أخذًا»؛ وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-1645)
1646. () في (أ) و(جـ) و(د) : «بريرة» بإسقاط اللام. والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدّرر شرح الغرر). [↑](#footnote-ref-1646)
1647. () **بريرة** : هي مولاة عائشة رضي الله عنهما، وكانت مولاة لقوم من الأنصار، وقيل : بني هلال، وقيل غير ذلك.

      وقد أعتقتها عائشة، وكانت تحت زوج، فخيّرها رسول الله  فاختارت فراق زوجها، وكان يحبها، فكان يمشي في طرق المدينة وهو يبكي، واستشفع إليها برسول الله  ، فقال لها فيه، فقالت : أتأمر؟ قال : بل أشفع. قالت : فلا أريده.

      انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد، 8/201-205، رقم 4202؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب،4/1795-1796، رقم 3254؛ أسد الغابة، 7/39، رقم 6770؛ تهذيب الكمال، 35/136-137، رقم 7796؛ الإصابة في تمييز الصحابة، 7/535-536، رقم 10929. [↑](#footnote-ref-1647)
1648. () ورد أصل هذا الحديث في مواضع كثيرة من الصحيحين وغيرهما، فعلى سبيل المثال: ورد عند البخاري إحدى وعشرين مرة، وأرقامه : 444، 1422، 2047، 2060، 2399، 2421، 2422، 2424، 2426، 2439، 2568، 2576، 2579، 2584، 4980، 6339، 6370، 6373، 6377، 6379.

      ومع كثرة وروده في كتب الحديث: لم أجده باللفظ الذي ذكره المؤلف، لكنه ورد بألفاظ مقاربه له ومن ذلك: ما أخرجه البخاري، كتاب الهبة وفضلها، باب قبول الهديـة، 2/910-911، ح 2439، بسنده عن عائشة رضي الله عنها : أنها أرادت أن تشتري بريرة، وأنهم اشترطوا ولاءها، فذُكر للنبي  ، فقال النبي  : «اشتريها فأعتقيها، فإنما الولاء لمن أعتق». وأُهدِيَ لها لحم، فقيل للنبي  : هذا تُصُدِّق على بريرة، فقال النبي : «هو لها صدقة ولنا هدية» وخُيّرت.

      وأخرجه مسلم بنحوه، كتاب الزكاة، باب إباحة الهدية للنبي  ... وإن كان المهدي ملكها بطريق الصدقة ...، 2/755-756، ح 1074-1076، وكتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق، 2/1143-1145.

      علمًا بأنه ورد باللفظ الذي ذكره المؤلف في بعض كتب الفقه؛ كالكفاية، 3/226؛ والدّرر شرح الغرر، 2/32.

      **ووجه الاستشهاد بالحديث** : أن اللحم الذي أهدي إلى النبي  هو عين اللحم الذي تُصُدَّق به على بريرة، إلا أن بريرة ملكته عن طريق الصدقة، والرسول  عن طريق الهدية، فجعل هذا قائم مقام تبدل الذات. [↑](#footnote-ref-1648)
1649. () انظر : درر الحكام شرح غرر الأحكام، 2/32؛ وانظر أيضًا : العناية، 9/213-214. [↑](#footnote-ref-1649)
1650. () **النقد في اللغة** : مصدر نَقَدَ. والنون والقاف والدال - كما يقول ابن فارس -: « أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه»، ويدخل في هذا الأصل ما جاء في (المعجم الوسيط) : «ونَقَدَ ... فلانًا الثمن، وله الثمن : أعطاه إياه نقدًا معجّلاً».

      المقاييس في اللغة، مادة «نقد»، ص1043-1044؛ المعجم الوسيط، مادة «نقد»، 2/944، وانظر : القاموس المحيط، مادة «نقد»، ص412. [↑](#footnote-ref-1650)
1651. () في (جـ) : «ووقت». [↑](#footnote-ref-1651)
1652. () في (ب) : «لو». [↑](#footnote-ref-1652)
1653. () أي : أن البائع الأول لم يشتَرِ العين من المشتري الأول مباشرة؛ بل بواسطة مشترٍ آخر، اشترى العين من المشتري الأول، ثم باعها المشتري الآخر للبائع الأول. [↑](#footnote-ref-1653)
1654. () في (د) : «المسفاد». [↑](#footnote-ref-1654)
1655. () في (أ) و(جـ) : «ومن». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د) و(هـ)؛ لأنه لا معنى لزيادة الواو. [↑](#footnote-ref-1655)
1656. () أي الفرع الذي صدَّر المؤلفُ الحديثَ عنه بقوله : «ومن فروع هذا الأصل...». فـقد اختصره من العناية، 6/433، 434؛ أما الفرع الذي قبله فهو - وإن كان مذكورًا في العناية، إلا أنه مستفاد بالدرجة الأولى من الدّرر شرح الغرر؛ للتقارب اللفظي بينهما.

      وهذا الفرع الثاني سبق أن مثَّل به المؤلف في قاعدة سابقة، وهي: «اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأعيان»- وذلك ص264 (ل5/ب - 6/أ)، قاعدة 8 - وقد سبق توثيق هذا الفرع مفصلاً هناك-. [↑](#footnote-ref-1656)
1657. () هذه العبارة حصل فيها خلاف بين النسخ : فالعبارة المثبتة في الصلب من (أ)، وهي كذلك في (جـ) و(هـ) و(و) إلا أن الكلمة الثانية فيها هي : «باع» وليست : «بائع».

      وفي (ب) : «فكان بائع المشتري الثاني غير بائع البائع الأول».

      وهي كذلك في (د) إلا أن الكلمة الأولى هي : «فكأنه».

      وما في (جـ) و(هـ) و(و) أولى ممّا في (أ)، غير أن المنهج المتبع في هذا البحث (وهو اتخاذ إحدى النسخ أصلاً) يقتضي إثبات ما في نسخة الأصل (وهي أ) وإن كان ما في النسخ الأخرى أولى منه، إلا إذا كان ما فيها خطأ. ويلحظ هنا أن ما في (أ) له معنى صحيح؛ إذا المعنى: أن المشتري الأول كأنه بائع للمشتري الثاني عينًا مختلفة عمّا باعها له البائع الأول؛ لأن تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل العين. [↑](#footnote-ref-1657)
1658. () ما بين المعقوفتين زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). وقد احتاج المؤلف إلى هذه العـبـارة في ص940 (ل80/ب)، وقد أُثبتت هناك في جميع النسخ. [↑](#footnote-ref-1658)
1659. () نهاية 28/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-1659)
1660. () تقييد المؤلف للقاعدة بكونها : بالنظر إلى غير العاقدين مستفاد من الكفاية، 3/226.

      وقد احتاج المؤلف إلى إيراد هذا القيد ثانية عند حديـثه عن القـاعـدة : 193 – وذلـك ص940 (ل80/أ - ب) - ويمكن الاستفادة ممّا ذكره هناك، وممّا في (الكفاية) في توضيح هذا القيد على النحو الآتي:

      قاعدة : «تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات»، وكذلك القاعدة الثامنة - التي بمعناها - وهي : «اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأعيان» مقيّدتان بما إذا تغير العاقدان في هذه الأسباب المختلفة؛ أما بالنظر إليهما نفسيهما، وعدم تغيرهما : فلا يقال : إن اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأعيان؛ بل العين نفسها لم تتغير، وإن اختلف سببها؛ لأنه «لا يـبالى باختلاف الأسباب عند حصول المقصود».

      ويتضح هذا بالمثالين الآتيين :

      **الأول** : قول الرسول  : «هو لها صدقةٌ ولنا هدِيَّةٌ» : فقد نُزِّل اختلاف الأسباب فيه منزلة اختلاف الأعيان؛ لاختلاف العاقدين في الهدية والصدقة.

      ففي الهدية؛ هما : الرسول  وبريرة. وفي الصدقة؛ هما : المتصدق وبريرة.

      **الثاني** : لو قال رجل لآخر : علىّ ألف درهم من ثمن هذه الجارية التي اشتريتها منك.

      وقال الآخر : الجارية جاريتك، ولي عليك ألف :

      فيلحظ أن سبب ملك المقَرّ له للألف مختلف؛ فالمقر بالألف يدعي أن سببها شراؤه للجارية من المقَرّ له، والمقَر له الذي يطالب بالألف ينكر أن يكون هذا سببها.

      وعلى الرغم من اختلاف السبب فإنه تلزم الـمُقِرَّ الألفُ كاملة، ولا يقال : «إن اختلاف الأسباب بمنـزلة اختلاف الأعيان»، أي : لا يقال : إن الألف التي أقرّ بها المقر غير الألف التي يطالب بها المقر له؛ وذلك لأن العاقدين (وهما المقر والمقر له) في السببين واحد، وقد حصل المقصود (وهو ملكية المقَر له للألف) على كلا السببين؛ فلا يبالى باختلاف الأسباب عند سلامة المقصود. [↑](#footnote-ref-1660)
1661. () أي : أن هذا أصل مستقل سيجيء في باب اللام، ونصه : «لا يبالى باختلاف الأسباب عند سلامة المقصود»، وذلك ص937 (ل 79/ب)، قاعدة 193. [↑](#footnote-ref-1661)
1662. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

      **فمن كتب القواعد :**

      تقرير القواعد لابن رجب، 1/278، 279 - فهو وإن لم يصرِّح بها إلاّ أنها تفهم من سياق كلامه؛ لهذا صرح المحقِّق بها في أثناء توضيحه لقاعدة المؤلف؛ حيث قال : «لأن الهبة لا تلزم إلا بالقبض»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل15/أ-ب؛ منافع الدقائق، ص315-316؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 57؛ شرحها لسليم رستم، 1/42؛ ولعلي حيدر، 1/51؛ وللأتاسي، 1/138؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص299؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص108، قاعدة 262؛ المدخل الفقهي العام، 2/1027، فقرة 643؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص180؛ الوجيز، ص322؛ موسوعة القواعد الفقهية، 3/179- وقد ذكر لفظ المؤلف ولفظًا أخر وهو لفظ المبسوط، ونصه: «الصدقة لا تتم إلا بالقبض»-؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص171؛ المبادئ الفقهية، ص36؛ القواعد الفقهية للدَّعَّاس، ص89، قاعدة 72؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص83.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 12/35، 21/133؛ الدّرر شرح الغرر، 2/217، 218، 306، 430. [↑](#footnote-ref-1662)
1663. () في (ب) : «آخر». وهذا الأولى، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدّرر شرح الغرر). [↑](#footnote-ref-1663)
1664. () نهاية 18/ب من (د). [↑](#footnote-ref-1664)
1665. () في (جـ): «بنصيبه». وفي مصدر هذه العبارة (وهو الدرر) : «لصاحبه بنصيبه من الدين لم يجز ...». [↑](#footnote-ref-1665)
1666. () قوله: «لهما دين على آخر ... نصيبه» هذا نص ( الغرر)، وفُسَّر في (الدّرر) على النحو الآتي : «يعني: إذا كفل أحد الشريكين لصاحبه بنصيبه من الدين: لم يجز؛ لأنه لو انصرف ...». [↑](#footnote-ref-1666)
1667. () في (ب) : «لكون». [↑](#footnote-ref-1667)
1668. () في (ب) : «قسمه» (بالهاء). [↑](#footnote-ref-1668)
1669. () في (ب) : «باطلاً». وهذه الكلمة تمثِّل نهاية 19/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-1669)
1670. () في (أ) : «يردّه». والصحيح ما في باقي النسخ؛ وفاقًا للدّرر؛ لأن الإنسان لا يرد ما دفعه لغيره؛ بل يسترده. [↑](#footnote-ref-1670)
1671. () «ما» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1671)
1672. () «عليه»: وردت مكررة في بداية السطر الأخير، ونهاية السطر الذي قبله من ل22/أ من نسخة (جـ). [↑](#footnote-ref-1672)
1673. () «لأنه أدّى ... يسترده» : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-1673)
1674. () هذه قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وذلك ص698 (ل52/أ)، قاعدة 124. [↑](#footnote-ref-1674)
1675. () «لو أدّى» مكرّرة في السطر نفسه من نسخة (جـ). [↑](#footnote-ref-1675)
1676. () نهاية 22/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-1676)
1677. () في (أ) و(جـ) : «بعقله». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-1677)
1678. () الدّرر شرح الغرر، 2/306، مع اختلاف سبقت الإشارة إلى بعضه، ويضاف إليه أن صاحب (الدّرر) قال في آخر العبارة : «ولو أدى متبرِّعًا : جاز؛ لأن «التبرع لا يتم إلا بالقبض»، وبه يصير عينًا، وتميّز نصيب شريكه بصيرورته عينًا بفعله. كذا في (الوجيز شرح الجامع الكبير)».

      وقد بحثت طويلاً عن موضع هذا النقل من (الوجيز)، لكن لم أهتدِ إليه. ومعناه مقرّر في عدد من كتب الفقه الحنفي – وبعضها متقدم على الوجيز-، منها الجامع الصغير وشرحه : النافع الكبير، ص379، المبسوط، 20/131-132؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 7/219؛ البحر الرائق، 6/254؛ الدر المختار ورد المحتار، 7/580.

      **والوجيز** : لمحمود بن أحمد عبد السَّيِّد بن عثمان، أبي المحامد البخاري الحنفي المعروف بالحصيري (ت 636هـ).

      وهو كتاب في الفقه الحنفي، شرح فيه (الجامع الكبير) لمحمد بن الحسن الشيباني شرحًا مختصرًا، ثم أتبعه بشرح آخر مطوّل وهو (التحرير).

      وقد استفاد في هذا المختصر كثيرًا من شرح الجامع الكبير لمحمد بن عبد الحمـيد، العلاء السـمرقـنـدي (ت 552هـ)، إلا أنه زاد عليه أكثر من ألف مسألة وفرق، كما أفصح عن ذلك في المقدمة حيث قال: «حتى زدت في هذا المختصر أكثر من ألف مسألة وفرقٍ على جامع شيخ الإسلام علاء الأئمة السمرقندي رحمه الله».

      وكتاب الوجيز قام بتحقيقه الباحث : حميد قائد سيف؛ وذلك لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن في المعهد العالي للقضاء بالرياض، وقد رجّح المحقّق تسميته بالمختصر.

      انظر: مقدمة الوجيز، 1/3، ومقدمة المحقق له، 1/85؛ الجواهر المضية، 3/431، رقم 1611؛ تاج الـتراجـم، ص244، رقم 272؛ كشف الظنون، 2/568، 569؛ الفوائد البهية، ص205؛ هدية العارفين، 2/405؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص63، 65؛ المذهب الحنفي لأحمد النقيب ، ص443. [↑](#footnote-ref-1678)
1679. () في (د) : «الثبات». [↑](#footnote-ref-1679)
1680. () المرجع الرئيس في هذه القاعدة هو (الدّرر)، وقد بيَّن صاحبُ الدرر **معنى هذه القاعدة** فقال :

      «التحليف على فعل نفسه يكون على البتات، (أي : أنه ليس كذلك، والبتات: القطع) والتحليف على فعل غيره يكون على العلم (أي أنه لا يعلم أنه كذلك)». يضاف إلى هذا أن المجدّدي بيّن معنى التحليف فقال : «التحليف : تكليف أحد الخصمين اليمين».

      الدّرر، 2/338؛ قواعد الفقه (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، 222؛ وانظر كون البت بمعنى القطع في : المقاييس في اللغة، مادة «بتّ»، ص104

      هذا ما يتعلق بمعنى القاعدة :

      **أما ثوثيقها :**

      فقد وردت بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن الوكيل، 1/280 - ولفظه : «القاعدة أن الحالف على فعل نفسه يحلف على البتّ، وعلى فعل غيره على نفي العلم»؛ الكليات الفقهية للمقَّرِي، ص342، كلية 446 - ولفظه : «كل من يحلف على ما جرى على يد غيره : فإنه يحلف على البتّ في الأخذ لنـفسه، وعلى العلم في الدفع عنها»-؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، 1/439 - ولفظه : «قاعدة : من حلف على فعل نفسه حلف على البتّ، وإن حلف على فعل غيره : فإن كان على إثبات فكذلك، وإن كان على نفيٍ : حَلَفَ على نفي العلم»-؛ المنثور، 2/76، 3/206؛ القواعد للحـصـني، 4/264 - ولفظا المنثور وقواعد الحصني قريبان من لفظ أشباه ابن السبكي-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 2/851 - ولفظه : «اليمين في الإثبات على البتِّ مطلقًا، وفي النفي كذلك إن كان على نفي فعل نفسه أو عبده أو دابّته اللذين في يده - وإن لم يكونا ملكه- وإلا فعلى من نفي العلم»-؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص21، قاعدة 22 -ولفظه: «قاعدة : المدّعى به إن كان وصل لذي اليد بسبب غير الإرث : فاليمين فيه على البتات، وإن كان بسبب الإرث : فاليمين فيه على العلم»؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/483 - وقد ذكر عدّة ألفاظ منها لفظ ابن الوكيل وابن السبكي-.

      **ومن كتب الفقه :**

      بدائع الصنائع، 6/154، 7/287؛ روضة الطالبين للنووي، 6/443-444؛ العناية، 8/201؛ فصول الأحكام لأصول الأحكام (المشهور بالفصول العمادية)، ل88/أ-ب؛ تبيين الحقائق، 4/303؛ جامع الفصوليين، 1/140؛ الدّرر شرح الغرر، 2/164، 338؛ البحر الرائق، 6/65، 7/217؛ الدر المختار، 8/300. [↑](#footnote-ref-1680)
1681. () في (ب) و(د) : «فيتضرّر». وهذا الأولى، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدّرر شرح الغرر). [↑](#footnote-ref-1681)
1682. () أي : تضرّر الحالف بامتناعه عن اليمين. وبيان ذلك : أنه لو كان التحليف على فعل غيره على القطع لامتنع الحالف عن اليمين، مع كونه صادقًا في يمينه، وفي هذا ضررٌ عليه؛ ولدفع هذا الضرر يُكتفى بتحليفه بأنه لا يعلم أنه كذلك. [↑](#footnote-ref-1682)
1683. () لعلّ المعنى -والله أعلم- : إذا كان قادرًا على الحلف بالصورة المطلوبة، ومع ذلك امتنع عنه : فإن كان يترتب على ذلك تفويت حقٍّ له : يصير باذلاً لهذا الحق، وإن كان يترتب على ذلك ثبوث حق عليه : يكون مقرًّا به. [↑](#footnote-ref-1683)
1684. () «هذا» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1684)
1685. () في (جـ) : «مقرّ». [↑](#footnote-ref-1685)
1686. () في (ب) و(د) زيادة : «الفعل». [↑](#footnote-ref-1686)
1687. () وردت هذه الجملة الأخيرة مفسرة في الدّرر على النحو الآتي : «إلا إذا كان (أي فعل الغير) شيئًا يتصل به (أي بالحالف)» ثم قال : «وفرّع عليه بقوله : فإذا ادعى ...». [↑](#footnote-ref-1687)
1688. () في (جـ) و(و) : «أنهما»، وفي الدّرر : «أنه».

      وهذان الوجهان بالإضافة إلى ما جاء في باقي النسخ يمكن حملها على معانٍ صحيحة :

      -فالمثبت في الصلب (وهو مع أنها فعل الغير) يراد به : مع أن السرقة والإباق ونحوهما من الأفعال : فعل الغير، وليست فعل الحالف، وهو البائع.

      -وما جاء في (جـ) و(و) (وهو : أنهما) يراد به : السرقة والإباق.

      - وما جاء في (الدّرر) (وهو : أنه) يراد به : جنس هذا الفعل، وهو السرقة أو الإباق أو نحوهما -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-1688)
1689. () الدّرر شرح الغرر، 2/338 - مع اختلاف سبقت الإشارة إلى أكثره - وانظر : فصول الأحكام لأصول الأحكام، ل88/أ-ب.

      علمًا بأن صاحب (الدّرر) زاد الأمر إيضاحًا بقوله : «يعني : أن مشتري العبد إذا ادّعى أنه سارق أو آبق، وأثبت إباقه أو سرقته في يد نفسه، وادعى أنه أبق أو سرق في يد البائع، وأراد التحليف : يحلف البائع : بالله ما أبق، بالله ما سرق في يدك. وهذا تحليف على فعل الغير. وإنما صحّ؛ لأن تسليمه (أي تسليم البائع المبيع) سليمًا عن العيوب واجب عليه (أي البائع)، فالتحليف يرجع إلى ما ضمن البائع بنفسه، فيكون على البتات». [↑](#footnote-ref-1689)
1690. () نهاية 29/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1690)
1691. () انظر : الكافي، القسم الآخير، جـ2، ص618-623.

      فقد ذكر صاحب (الكافي) المسألة التي سيذكرها المؤلف وأطال الحديث عنها إلا أنه لم يتعرّض إلى كون مدّعي الإيداع قد عجز عن إقامة البينة؛ وانظر : الدرر شرح الغرر، 2/344. [↑](#footnote-ref-1691)
1692. () في (ب) : «يدَّعي». [↑](#footnote-ref-1692)
1693. () ما بين المعقوفتين زيادة من (جـ)؛ ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-1693)
1694. () في (د) : «بل». [↑](#footnote-ref-1694)
1695. () في (ب) : «الحلوان». [↑](#footnote-ref-1695)
1696. () **شمس الأئمة الـحَلْوَاني** : هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح، أبو محمد الـحَلْواني - ويقال: الحَلْوَائي - الملقب بشمس الأئمة، (ت 456 هـ).

      كان من كبار فقهاء الحنفية في وقته، من تصانيفه الفقهية : المبسوط والنوادر، وشرح الجامع الكبير والسير الكبير كلاهما لمحمد بن الحسن، و الفتاوي، و كتاب الكسب، وكتاب النفقات.

      انظر : الجواهر المضية، 2/429، رقم 821؛تاج التراجم، ص 146؛ مفتاح السعادة، 2/246؛ الطبقات السنية، 4/345، رقم 1243؛ الفوائد البهية، ص95؛ هدية العارفين، 1/577. [↑](#footnote-ref-1696)
1697. () «يحلف» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1697)
1698. () في (ب) : «تدّعي». [↑](#footnote-ref-1698)
1699. () نهاية 22/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-1699)
1700. () الدّرر شرح الغرر، 2/164؛ وانظر : فصول الأحكام، ل88/أ؛ تبيين الحقائق، 4/303، إلا أنهما نسبا إلى الحَلْواني أنه استثنى : الرد بالعيب مطلقًا وليس دعوى الإباق فحسب، ثمّ مثلا للردّ بالعيب بما إذا ادّعى المشتري أن العبد سارق أو آبق ... [↑](#footnote-ref-1700)
1701. () وهو الأصل الذي ذكره الحَلْواني. [↑](#footnote-ref-1701)
1702. () في (ب) و(د) : «يشمل». [↑](#footnote-ref-1702)
1703. () وهي التي نقلها عن (الكافي) آنفًا. [↑](#footnote-ref-1703)
1704. () في (ب) : «منفوض». [↑](#footnote-ref-1704)
1705. () وهي مسألة الإيداع. [↑](#footnote-ref-1705)
1706. () نهاية 19/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-1706)
1707. () وهي التي سبق أن ذكرها في بداية شرح القاعدة، ص484 (ل29/أ).

      وقول المؤلف : «وحصره منقوض بِـ ... مسألة السرقة» هذا الاعتراض مبني على ما استفاده المؤلف من (الدّرر شرح الغرر)، حيث نسبا إلى الحَلواني أنه قال : «التحليف على فعل الغير يكون على العلم مطّردًا في جميع المسائل إلا في في دعوى الإباق».

      إلا أنّ صاحبا (فصول الأحكام) و(تبيين الحقائق) أقرب إلى الحلْواني من المؤلف وصاحب الدّرر، وقد نسبا إلى الحَلْوَاني أنه قال : «هذا الأصل مستقيم في المسائل كلها إلا في الردّ بالعيب».

      ولا شكّ أنه يدخل في الرّد بالعيب : ردُّ العبد بعيب الإباق أو السرقة.

      وبناء على هذا لا يكون حصر الحَـلْـوَاني منقوضًا بـمسألة السرقة، وإن كان منقوضًا بمسألة الإيداع. [↑](#footnote-ref-1707)
1708. () نهاية 19/أ من (د). [↑](#footnote-ref-1708)
1709. () أي جعل **الإباق** فرعًا ... [↑](#footnote-ref-1709)
1710. () في (أ) و(جـ) : «فحر» (بالحاء المهملة). والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1710)
1711. () نهاية 29/ب. [↑](#footnote-ref-1711)
1712. () «أن» : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-1712)
1713. () في (أ) و(جـ) : «فحر» (بالحاء المهملة). والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1713)
1714. () في (أ) : «تسلم هذه»، وفي (جـ) : «تسلم هذا». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1714)
1715. () قوله : «فبعد تسليم هذا الأصل : طلب الدليل منه عجيب» هذا القول معناه -والله أعلم- : أن صاحب (الدُّرر) ذكر أصلاً منسوبًا إلى فخر الإسلام، وهو أن «التحليف على فعل غيره على العلم إلا إذا كان شيئا يتصل به».

      وهذا الأصل إذا سُلِّم به فإنه يكون دليلاً شاملاً لمسألة الإباق التي نص عليها الحَلْواني وغيرها، وإذا كان الأمر كذلك: فطلب صاحب (الدّرر) الدليل من كلام الحلواني عجيب. أي : لجوؤه إلى الاستدلال بكلام الحلواني عجيب. [↑](#footnote-ref-1715)
1716. () في هامش (جـ) : «كلام على صاحب الدّرر)». [↑](#footnote-ref-1716)
1717. () في (ب) و(جـ) : «الخمسة». [↑](#footnote-ref-1717)
1718. () قرأت فهرس الدّرر مرارًا، كما استعرضت الكتاب جميعه بحثًا عن فصل بعنوان (المسائل المخمسة، أو الخمسة)، ولم أجده.

      وأقرب ما يمكن أن يقال : إن مراد المؤلف بهذا الفصل هو ما صدّره صاحب (الدرر) –2/343- بقوله : «فصل : فيمن يكون خصمًا ومن لا يكون : قال المدعى عليه : هذا الشيء أودعنيه زيد، أو آجرنيه، أو رهننيه، أو أعارنيه، أو غصبنيه، وبرهن عليه : دفعت خصومة المدعي. ويعني : ...».

      فهذا الفصل وإن لم يسمِّه صاحب (الدرر) بأنه (فصل المسائل المخمسة) إلا أنه مصدر بصورها، كما أنّ المحشي على الدرر (وهو الشرنبلالي) في أثناء تعليقه على هذا الفصل –2/343- قال : «وهذه مخمّسة كتاب الدعوى». يضاف إلى ذلك أن صاحب (الدرر) ختم هذا الفصل بنقل عن (الكافي)؛ فلهذه الأسباب الثلاثة يترجّح أنه هو الفصل المراد عند المؤلف.

      والمسائل المخمسة سوف يتعرض لها المؤلف في قاعدة مستقلة؛ فناسب أن يكون بيـانـها هناك. (ص680 (ل52/أ)، قاعدة 123). [↑](#footnote-ref-1718)
1719. () في (ب) : «تعليق». [↑](#footnote-ref-1719)
1720. () يُلحظ أن المؤلف لم يبيِّن اسم هذه الرسالة، ممّا يجعل البحث عنها من خلال اسمها متعذِّر، ولكن يمكن البحث عنها من خلال موضوعها (وهو التحليف على فعل الغير) أو عن طريق اسم المؤلف.

      وقد سلكت هذين الطريقين لعلي أصل بهما أو أحدهما إلى هذه الرسالة، ولكن لم أوفّق إلى ذلك. وحسبي أني بذلت في ذلك غاية جهدي. [↑](#footnote-ref-1720)
1721. () في (ب) و(د) : «مبنية»، وفي (جـ) : «بنية». [↑](#footnote-ref-1721)
1722. () لعل مراده بـ : «كتابه وحاشيته» : الغرر وشرحه : الدّرر؛ إذ إن كليهما لـملا خسرو. [↑](#footnote-ref-1722)
1723. () الواو ليست في (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1723)
1724. () هذه قاعدة أصولية متعلقة بما يُعرف بمفهوم المخالفة، وهو ما يسمى أيضًا بدليل الخطاب، ولحن الخطاب، وتنبيه الخطاب، والمخصوص بالذكر.

      وهو -وإن اختلفت أسماؤه، واختلفت عبارات الأصوليين في تعريفه، إلا أن معناه متقارب عند الجميع؛ إذ يقوم على فكرة واحدة، وهي مخالفة المسكوت عنه للمنطوق به، وممن عبّر عن هذه الفكرة : الآمدي في إحـكامه -3/78 - حيـث عرَّفه بقوله : «هو ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت مخالفًا لمدلوله في محل النّطق».

      وقد اختلف العلماء في حجيَّته على قولين في الجملة :

      **أحدهما** : كونه حجة. وهذا قول الأئمة الثلاثة، مالك والشافعي وأحمد، وعامّة أصحابهم، وبعض الحنفية كالكرخي وغيره.

      **الثاني** : ليس بحجة. وهذا قول عامة الحنفية، وجماعة من المالكية - منهم القاضي أبو بكر الباقلاني والباجي -، وجماعة من الشافعية - منهم أبو بكر القفال الشاشي والغزالي والآمدي-، كما قال به أبو الحسن التميمي من الحنابلة وغيرهم.

      ولو عدتَ إلى لفظ القاعدة فإنه يتمشى مع هذا القول؛ لأن كون مفهوم المخالفة ليس بحجة معناه : أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على حصر الحكم فيه ونفيه عمّا عداه.

      وهذه القاعدة - مع كونها أصولية؛ لكونها تتعلق بطرق الاستنباط من الأدلة إلاّ أنه نظرًا لكثرة الفروع الفقهية المخرَّجة عليها : كثر استناد أصحاب الكتب الفقهية عليها في كيفية إثبات أحكام تلك الفروع من أدلتها التفصيلية أو نفيها.

      وتبعًا لذلك ورد ذكرها في كثير من كتب القواعد الفقهية.

      **ولتوثيق جميع ما سبق والتوسع فيه** : انظر **كتب الأصول** الآتية :

      المعتمد في أصول الفقه، 1/141-160؛ العدة، 1/154، 2/448؛ إحكام الفصول في أحكام الأصول، ص446؛ الإشارة (كلاهما للباجي)، ص294؛ التبصرة، ص218؛ البرهان، 1/198؛ أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 2/465؛ أصول السرخسي، 1/255؛ قواطع الأدلة، 2/10؛ المستصفى، 2/191؛ ميزان الأصول، 1/579؛ الوصول إلى الأصول لابن برهان، 1/338؛ المحصول، 1/253-268؛ روضة الناظر، 2/775؛ الإحكام للآمدي، 3/78؛ مختصر ابن الحاجب وشرحيه: شرح العضد، 2/173؛ وبيان المختصر، 2/444؛ الكاشف عن المحصول للأصفهاني، 3/351؛ شرح

      تنقيح الفصول، ص53؛ المغني للخبازي، ص164؛ المنار وشرحيه : كشف الأسرار، وشرح نور الأنوار، 1/406؛ شرح مختصر الروضة للطوفي، 1/724؛ تقريب الوصول لابن جزي، ص169؛ جمع الجوامع وشرحيه : شرح المحلى وعليه حاشية البناني، 1/245؛ وتشنيف المسامع، 1/345؛ البحر المحيط، 4/13؛ التحرير وشرحه : تيسـير التحرير، 1/98؛ شرح الكوكب المنير، 3/488؛ مسلّم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، 1/414؛ تفسير النصوص للدكتور محمد أديب، 1/609؛ موازنة بين دلالة النص والقياس الأصولي للدكتور الصـاعـدي، 1/265؛ تلقيح الفُهوم بالمنطوق والمفهوم، ص127؛ بحث : مفهوم اللقب عند الأصوليين لشيخنا د. أحمد بن محمد العنقري (البحث الثاني من بحوث مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد 19، ص83-144).

      وانظر كتب **القواعد الفقهية** الآتية :

      تأسيس النظر، ص131 - ولفظه : «الأصل عند علمائنا أن تخصيص الشيء بالذكر والصفة لا ينفي حكم ما عداه. وعند الشافعي ينفي حكم ماعداه»-؛ القواعد للمقَّري، 1/348، قاعدة 120 - ولفظه: «لا يجوز نسبة التخريج والإلزام بطريق المفهوم أو غيره إلى غير المعصوم عند المحققين»-؛ تقرير القـواعد، 2/569- فقد وردت عرضًا بلفظ : «... وتخصيص بعضهم بالذكر لا يقتضي التخصيص بالحكم...»-؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، 1/115 -ولفظه : «مفهوم العدد حجة عند الشافعي والجمهور. واختار الإمام فخر الدين والآمدي أنه ليس بحجة»-؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص251 -ولفظه : «لا يجوز الاحتجاح بالمفهوم في كلام الناس في ظاهر المذهب كالأدلة، وما ذكره محمد رحمه الله في (السير الكبير) من جواز الاحتجاج به فهو خلاف ظاهر المذهب، كما في الدعوى من (الظهيرية)، وأما مفهوم الرواية : فحجة، كما في (غاية البيان) من الحج»-؛ الفوائد الزينية، ص143، فائدة 169 - ولفظه: «قال الأصوليون : التنصيص على الشيء باسمه العلم لا يدّل على نفي الحكم عما عداه، وهو المسمى عندهم بمفهوم اللقب، وهو تعليق الحكم بجامد، وأنكره الكل إلا الدّقاق ...»-؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص31، قاعدة 46 - ولفظه : «الاستدلال بمفهوم النصوص عندنا من الأدلة الفاسدة»-؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص68، قاعدة78، وص127، قاعدة 341 و342، وص578 -ولفظه قبل الأخير: «المفهوم ليس بحجة»-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص484، وأحال إلى التحرير، 5/230 - ولفظه: «تخصيص الشيء بالذكر عندنا لا يدل على أن الحكم فيما عداه بخلافه»-؛ موسوعة القـواعد، 1/464، 3/246- وقد ذكر عدة ألفاظ منها ألفاظ : تأسيس النظر، وأشباه ابن نجيم، والقواعد والضوابط المستخلصة-.

      وانظر من **كتب الفقه** :

      المبسوط، 26/85، 134؛ العناية، 8/177؛ الدرر شرح الغرر، 2/89؛ البحر الرائق؛ 3/364. [↑](#footnote-ref-1724)
1725. () يُلحظ أن الفاعل (وهو أصحاب) اسم ظاهر مجموع، ومع ذلك لم يجرد الفعل الذي أسند إليه (وهو: يسمونه) من علامة الجمع (وهي الواو).

      وهذا وإن كان مخالفًا للشائع الذي عليه جمهور العرب، إلاّ أنه يتمشّى مع مذهب طائفة من العرب (وهم بنو الحارث بن كعب) الذين يأتون بعلامةٍ تدلّ على التثنية أو الجمع إذا أسند الفعل إلى اسم ظاهر مثنى أو مجموع.

      وهذه اللغة هي ما تعرف عند النحاة بـ (أَكَلوني البراغيث). وهي لغة فصيحة، لكنها لم تبلغ من درجة الشيوع والفصاحة ما بلغته لغة الجمهور الذين يوجبون تجريد الفعل من علامة التثنية أو الجمع؛ وذلك لأن الوارد المسموع بها كثير في ذاته، وإن كان قليلاً بالنسبة للوارد في لغة الجمهور.

      وممّا يشهد لتلك اللغة :

      **1**- قوله تعالى : [من الآية رقم (3) من سورة (الأنبياء)].

      **2**- وقوله تعالى : [من الآية رقم (71) من سورة (المائدة)].

      وغير ذلك كثير في النثر والشعر، وهو مفصّل في كتب النحو.

      انظر : أوضح المسالك وشرحه : ضياء السالك، 2/14-18؛ شرح ابن عقيل ومعه : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، 1/424-430؛ النحو الوافي، 2/73-74.

      يضاف إلى ذلك : أن هذه المسألة كتب فيها د. عبد الرحمن العمّار بحثًا بعنوان : «لغة أكلوني البراغيث» (في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 27، ص95). [↑](#footnote-ref-1725)
1726. () وقد نسب الغزالي هذه التسمية إلى ابن فورك الشافعي (ت406هـ)، حيث قال في المنخول، ص292: «وقد بدَّل ابن فورك لفظ المفهوم بدليل الخطاب في هذا القسم لمخالفته منظوم اللفظ».

      كما وردت تسميته بدليل الخطاب في كثير من الكتب الأصولية الآنف ذكرها - عند توثيق القاعدة-؛ كالعدة للقاضي أبي يعلى والمستصفى وشرح تنقيح الفصول ومسلّم الثبوت وغيرها. [↑](#footnote-ref-1726)
1727. () أي عند الحنفية، فقد عدَّه غير واحد منهم من الوجوه الفاسدة في الاستدلال، منهم : السرخسي في أصوله، 1/255؛ والخبّازي في المغني، ص164؛ والنسفي في كشف الأسرار، 1/407؛ كما صرح ابن الهمام في التحرير -1/101 (مع تيسير التحرير)- بأن «الحنفية ينفونه بأقسامه في كلام الشارع فقط»، وتابعه على ذلك صاحب مسلم الثبوت، 1/414.

      ومن أفضل من حرّر مذهب الحنفية السمرقندي الحنفي، حيث قال في ميزان الأصول، 1/581-582 : «... ثم عند عامة أصحابنا - في الفصول كلها [أي المفاهيم الخمسة التي ذكرها وهي مفهوم اللقب والصفة والشرط والعدد والغاية]- أنه لا يوجب النفي، وإنما حكمه الإثبات فيما نصّ عليه لا غير، وحكمه موقوف إلى قيام الدليل في النفي والإثبات في غيره»، ثم بين بعد ذلك قول المخالفين وعدّ منهم : «بعض أصحابنا مثل الكرخي وغيره ...»، ثم استثنى مفهوم اللقب فلم ينسب القول بعدم حجيته إلى عامة الحنفية فحسب؛ بل نسبه إلى «عامة العلماء إلا بعض أصحاب الحديث». [↑](#footnote-ref-1727)
1728. () «أهل» : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و)، ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-1728)
1729. () في (ب) : «في قول **الإنسان**». [↑](#footnote-ref-1729)
1730. () في (أ) و(جـ) : «أو». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1730)
1731. () جاء في أعلى هذه الكلمة من نسخة (ب) بخط مغاير : «على تقدير كونه معتبرًا». أي على تقدير كونه مفهوم المخالفة معتبرًا. [↑](#footnote-ref-1731)
1732. () هذا اللازم ليس بمسلم؛ لأنه إنما ينطبق على أضعف أنواع مفهوم المخالفة وهو مفهوم اللقب.

      ومن يَرِدُ عليهم هذا اللازم (وهم الجمهور) أكثرهم يوافقون عامة الحنفية في عدم حجية مفهوم اللقب - كما سبق بيان ذلك في نهاية هامش 3، من الصفحة السابقة- وبناء على هذا فهو دليل لهم لا عليهم.

      **ولتوثيق الدليل الذي ذكره المؤلف** انظر: شرح العضد لمختصر ابن الحاجب، 2/182؛ التحرير وشرحيه: التقرير والتحبير، 1/141؛ وتيسير التحرير، 1/131؛ مسلم الثبوت وشرحه: فواتح الرحموت، 1/433؛ شرح نور الأنوار على المنار، 1/407؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل18/ب.

      **وللتوسع في مفهوم اللقب** انظر بحث : مفهوم اللقب عند الأصوليين لشيخنا د. أحمد العنقري (البحث الثاني من مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود - العدد 19- ص83-144). [↑](#footnote-ref-1732)
1733. () ص558 (ل39/أ)، قاعدة 90. [↑](#footnote-ref-1733)
1734. () **الروايات** : هذه الكلمة قد يفهم منها معنى غير مراد؛ لذا يناسب بيان المراد منها قبل التعليق على القاعدة : فالروايات في اللغة : جمع رواية، وهي مشتقَّة من مادة «روي»، و«الراء والواو والياء أصل واحد ثم يشتق منه. فالأصل : ما كان خلاف العطش، ثم يصرف في الكلام لحامل ما يُروى منه.

      فالأصل : رويتُ من الماء رِيًّا ... ثم شُبِّه به الذي يأتي القوم بعلم أو خبر فيرويه، كأنه أتاهم بريّهم من ذلك»- قاله صاحب المقاييس في اللغة، ص428-.

      وتطلق الرواية على رواية الحديث والشعر، وعلى القصة الطويلة ... وكل هذه المعاني غير مرادة هنا، إذْ المراد بها هنا : «الرواية .. في عرف الفقهاء [وهي] ما ينقل من المسألة الفرعية عن الفقهاء، سواء كان عن السلف أو الخلف»- قاله المجدّدي في رسالة : التعريفات الفقهية، ص310 (وهي الرسالة الرابعة من كتابه : قواعد الفقه).

      وانظر : ما سيذكره المؤلف، ص500 (ل31/أ)؛ غمز عيون البصائر، 2/337. [↑](#footnote-ref-1734)
1735. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في نتائج الأفكار، 9/44 -إلا أنه قال في بدايتها : «وتخصيص الشيء بالذكر في الروايات...»-؛ ووردت في الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص251، ولفظه : «... وأما مفهوم الرواية : فحجة ...»- وقد سبق إيراد كلام ابن نجيم بتمامه، ص490؛ وانظر: غـمز عيون البصائر، 2/337-.

      وعند المقارنة بينها وبين القاعدة السابقة يلحظ أن هذه كالاستثناء من تلك؛ إذْ السابقة أفادت أن تخصيصي الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه.

      وهذه القاعدة استثنت من ذلك ما إذا كان التخصيص في الروايات، فإنه يدل على نفي الحكم عمّا عداه.

      وقد ورد في المصفى للنسفي - ل24/ب- ما يشير إلى هذا؛ حيث جاء فيه : «لأن التخصيص بالذكر لا يدل على نفي ما عداه. قلت : التخصيص في الروايات وفي متفاهم الناس وفي المعقولات يدلّ على نفي ماعداه».

      كما وردت الإشارة إلى ذلك في الأشباه لابن نجيم، ص251 – وقد سبق نقل كلامه عند توثيق القاعدة السابقة، ص481.

      بل ورد التصريح بذلك في غمز عيون البصائر، 2/337؛ حيث جاء فيه : «... تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عمّا عداه في خطاب الشرع. وأما في الروايات فيدل».

      وجاء نحو هذا اللفظ في موضعين من كتاب : قواعد الفقه للمجدّدي :

      **أحدهما** : في ص69-70، قاعدة 78، حيث قال : «تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي الحكم عمّا عداه في متفاهم الناس وعرفهم، لا في خطابات الشارع».

      **الثاني**: في ص578- وذلك في الرسالة الخامسة من قواعده وهي أدب المفتي - حيث فصّل القاعدة المذكورة آنفًا فقال: «مسألة : تخصيص الشيء بالذكر لا يدلّ على نفي الحكم عمّا عداه في خطابات الشارع. أما في متفاهم الناس وعرفهم، حتى في أقوال الصحابة التي تدرك بالرأي، وفي المعاملات والعقليات: فيدل عليه. وعليه المتأخرون. وهذا إذا لم يخالفه الصريح، فإن الصريح مقدّم على المفهوم».

      والموضع الأول منهما أحال إليه صاحب موسوعة القواعد الفقهية، وذلك 3/246.

      كما ورد في بعض كتب الحنفية الأصولية ما يشير إلى هذا؛ ومن ذلك ماجـاء في التـحرير وتيسيره -1/101- حيث قالا : «(... والحنفية ينفونه) أي مفهوم المخالفة (بأقسامه في كلام الشارع فقط). قال الكردري : تخصيص الشيء بالذكر لا يدلّ على نفي الحكم عمّا عداه في خطابات الشرع، فأما في متفاهم الناس وعرفهم، وفي المعاملات والعقليات فيدل. انتهى»؛ وانظر فتح الغفار لشرح المنار لابن نجيم، 2/55. [↑](#footnote-ref-1735)
1736. () **الكـتـاب** : لأحـمد بن محمـد بـن أحـمـد، أبي الـحسين الفقيـه البغدادي المعروف بالقُدُورِيّ (362هـ - 428هـ).

      وهو المشهور بِـ «مختصر القدوري»، ويتضمّن قرابة اثنتي عشرة ألف مسألةٍ.

      ويعدّ من أهم المتون المعتمدة في الفقه الحنفي؛ لذا اعتنى به الحنفية، ووضعوا له شروحًا كثيرة جدًّا، ولهجوا بالثناء عليه؛ بل جعله المتأخرون منهم من المتون الثلاثة المعتمدة :

      يقول صاحب (كشف الظنون) عنه : «وهو الذي يطلق عليه لفظ الكتاب في المذهب، وهو متن متين معتبر بين الأئمة والأعيان، وشهرته تغني عن البيان».

      ويقول اللكنوي : «واعلم أن المتأخرين قد اعتمدوا على المتون الثلاثة : الوقاية ومختصر القُدُوري والكنز ...».

      وقد طبع الكتاب مرارًا، من ذلك :

      1- طبعة مكتبة المثنى ببغداد، عام 1377هـ/1957م (الطبعة الثالثة)، وقد طُبع فيها المتن مفردًا.

      2- طبعة دار الحديث بحمص (بلا تاريخ) وذلك مع شرحه : اللباب لعبد الغني الغنيمي، كلاهما بتحقيق محمود أمين النواوي.

      كشف الظنون، 2/1631-1634؛ النافع الكبير شرح الجامع الصغير (المقدمة)، ص23؛ وانظر: الـجواهر المضية، 1/247-250، رقم 179؛ تاج الـتراجم، ص19-20، رقم 17؛ مفتـاح السعادة، 2/253-255؛ الفوائد البهية، ص30-31؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص496-497. [↑](#footnote-ref-1736)
1737. () **الغدير** : هذه الكلمة ورد تفسيرها في (الكتاب)، 1/21؛ وبداية المبتدي، 1/79، وذلك على النحو الآتي : «الغدير : العظيم الذي لا يتحَرَّكُ أحدُ طرفيه بتحريك الطرف الآخر». [↑](#footnote-ref-1737)
1738. () في (د) : «جانبه». [↑](#footnote-ref-1738)
1739. () الكتاب للقدوري، 1/22؛ بداية المبتدي، 1/79. [↑](#footnote-ref-1739)
1740. () يدل السياق على أن الموجب لعدم جواز الوضوء هو الكلام المنقول عن متن (الكتاب)، ولو صرّح المؤلف بذلك لكان أولى. [↑](#footnote-ref-1740)
1741. () انظر: الهداية، 1/82. وتمام كلامه : «قوله في (الكتاب): «وجاز الوضوء من الجانب الآخر»: إشارة إلى أنه ينجس موضع الوقوع»، ثم ذكر مخالفة أبي يوسف لذلك فقال: «وعن أبي يوسف -رحمه الله-: أنه لا ينجس إلا بظهور أثر النجاسة فيه، كالماء الجاري». وقد فصّل صاحبا (العناية) و(فتح القدير) -في الموضع نفسه- الخلافَ عند الحنفية في هذه المسألة فراجعهما إن شئت. [↑](#footnote-ref-1741)
1742. () نهاية 30/أ من (أ)، علمًا بأنَّ : «أقول» ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1742)
1743. () في (جـ) : «عداها». [↑](#footnote-ref-1743)
1744. () نهاية 23/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-1744)
1745. () «التخصيص»: ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1745)
1746. () في (أ) و(جـ) : «علامة». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1746)
1747. () أي : سنذكر ما قاله النسفي في أواخر هذا الباب. [↑](#footnote-ref-1747)
1748. () أي : في نهاية باب التاء، وذلك ص565 (ل39/ب).

      وإن أردْتَ الوقوفَ على عبارة النسفي مباشرة فراجعها في كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، 1/410-411. [↑](#footnote-ref-1748)
1749. () في (أ) و(جـ) : «فللغريم أو بيعه»، وفي (ب) و(د) : «فللغريم بيعه»، وفي (هـ) : «فللغريم ابن بيعه»، وفي (و) : «فللغريم أن يبيعه»، وفي نسخة مدينة (تـيره) بتركيا : «فللغريم حق الرّد».

      والذي يشهد له السياق، وتدل عليه المصادر الفقهية هو ما تمَّ إثباته من نسخة (تيره)؛ إذ بمعناه ما جاء في (الوقاية) و(الـغرر) : «فللغريم ردّ بيعه»، وما جاء في (الهداية) : «فللغرماء أن يردوا البيع»، وقريب من لفظ (الهداية) لفظ (الكنز) و(تنوير الأبصار) وغيرهما. علمًا بأن المؤلف أعاد هذه العبارة بعد بضع كلمات، وقد اتفقت جميع النسخ على اللفظ المثبت من نسخـة (تيـره)، حيث جاء فيها جميعًا : «مع أن للغريم حقّ الرد ...». [↑](#footnote-ref-1749)
1750. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يفسد»، وفي (ب) : «يفي». والذي يشهد له السياق : ما تمّ إثباته من (ب) (مع حذف حرف العلة؛ لتقدّم الجازم)، وهو الموافق للغرر. [↑](#footnote-ref-1750)
1751. () هذه العبارة بذلت جهدي في البحث عنها في (الهداية)، ولم أهتدِ إليها بهذا اللفظ، إلا أن معناها مقرَّر في (الهداية) وغيرها من مصادر الفقه الحنفي، كما أن لفظها قريب من لفظ (الغرر):

      • فعبارة (الهداية) -9/307- : «ولو كان المولى باعه وأعلمه بالدين فللغرماء أن يردّوا البيع؛ لتعلّق حقّهم، وهو حق الاستسعاء والاستيفاء من رقبته ...».

      • وعبارة (الغرر) -2/280-: «وإن باعه معلمًا دينه فللغريم ردّ بيعه إن لم يفِ بدنه ثمنه» [ولعل الكلمتين الأخـيرتـين من (الغـرر) فيهما تقديم وتأخير وتصحيف، والصواب: (إن لم يفِ **ثمنه بدينه**)].

      **ومعنى عبارة المؤلف** : أنه لو أذن السيّد لعبده في التجارة، وصار العبد مديونًا، فباعه السيد، وأعلم المشتريَ بالعيب الذي في العبد (وهو كونه مديونًا تعلّق بقيمته حق الغريم) : فإن للغريم الذي أدان العبد ردَّ هذا البيع، إن كان ثمن العبد لا يفي بالدين.

      ويفهم من ذلك : أن ثمن العبد إذا كان يفي بالدين فليس للغريم ردُّ البيع؛ لأن حقه في الدين سيأخذه من قيمة العبد.

      وللتوسع في هذه المسألة انظر بالإضافة إلى ما سبق : الوقاية وشرحها لصدر الشريعة والكنز وشرحه : كشف الحقائق، 2/191؛ وشرحي الكنز أيضًا : تبيين الحقائق، 5/217؛ والبحر الرائق، 8/118؛ العنـايـة، 9/307؛ تنوير الأبصار وشرحه : الدّر المختار، وحاشية الشرح : رد المحتار، 9/249؛ ملتقى الأبحر وشرحه: مجمع الأنهر، 2/453. [↑](#footnote-ref-1751)
1752. () نهاية 20/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-1752)
1753. () «في هذا القيد» : ساقطة من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1753)
1754. () نهاية 19/ب من (د).

      وهذه الرسالة بذلت غاية جهدي في البحث عنها ولكن لم أهتد إليها. [↑](#footnote-ref-1754)
1755. () في (أ) و(ب) : «مبنية»، وفي (جـ) : «بنية». والصحيح ما تمّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-1755)
1756. () في (د) : «العتبية». [↑](#footnote-ref-1756)
1757. () **العتبة العليّة :**

      **العتبة في اللغة :** تطلق على عدّة معانٍ، منها :

      **1**- أُسْكُفَّة الباب، وهي الخشبة أو البلاطة التي يوطأ عليها عند الدخول والخروج.

      **2**- الخشبة العليا من الباب.

      **3**- كل مرقاة من مراقي الدرج، فهي تسمّى عتبة.

      ويكثر إطلاق هذه الكلمة عند بعض الفرق الإسلامية على المساجد المعظمة، والأصل في ذلك «أن الناس تواضعوا على تعظيم عتبات أبواب قصور الملوك والأمراء وعظماء الرجال وأعيان المجتمع؛ احترامًا للمقيمين فيها ومهابة لهم».

      **والعلية في اللغة :** مؤنث العليّ، أي : الرفيع – قاله طه الولي-.

      **والمراد بالعتبة العلّية هنا** - فيما يظهر- : المكان الرفيع الذي درس فيه المؤلف، فهي وصف للمكان، وليست علمًا عليه. أو يقال : إن (أل) في قوله (العتبة) للعهد الذهني، أي : أثناء ملازمته في العتبة المعهودة في ذهنه ومن يملي عليهم كتابه. كما لو قال أستاذ لطلابه الذين يعرفون الكلية التي تخرَّجَ منها : أثناء دراستي في الكلية العريقة.

      ومع دلالة السياق على أنها ليست علمًا على مكان بعينه إلا أنه من أجل التأكّد من هذا بحثت في عدد من الكتب التي تعنى بالعتبات المقدّسة، والمدارس والمساجد والمكتبات والمصطلحات، ولم أعثر على ما يُسمّى بالعتبة العلية -والله أعلم-.

      ولتوثيق ما سبق : انظر في المعنى اللغوي للعتبة : الصحاح، مادة «عتب»، 1/177؛ المغرِّب (في الغين مع الفاء)، ص302؛ القاموس المحيط، مادة «عتب»، ص143؛ تاج العروس، مـادة «عتـب»، 3/306؛ المعجم الوسيط، مادة «عتب»، 2/582؛ وانظر أيضًا : الكليات، ص598؛ والأصل في إطلاقها على المساجد مستفاد من : المساجد في الإسلام، ص121.

      وانظر في المعنى اللغوي للعلّية : الصحاح، مادة «علا»، 6/2437؛ القاموس المحيط، مادة «علا»، ص1694؛ المعجم الوسيط، مادة «علا»، 2/625؛ وانظر أيضًا : الكليات، ص627. [↑](#footnote-ref-1757)
1758. () في (جـ) : «وعرضها». [↑](#footnote-ref-1758)
1759. () لو أضيف الضمير وقيل : (وتلقوها) لكان أولى؛ لأن الفعل متعدٍّ. [↑](#footnote-ref-1759)
1760. () ليس المقصود من (العبد) هنا هو (المملوك)؛ لأنه أعاد الضمير إليه في قوله - بعد بضع كلمات-: «عبده»، والشأن في المملوك أن لا يملك مملوكًا مثله. إنما المقصود من العبارة -والله أعلم- : جنس عباد الله المؤمنين الذين تمنعهم عبوديتهم لله وتديّنهم له من تجرّئهم على بيع ما يملكونه من العبيد مخفين عيوبهم على المشترين. [↑](#footnote-ref-1760)
1761. () « لا » : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1761)
1762. () في (ب) و(جـ) : «احتراز». [↑](#footnote-ref-1762)
1763. () في (ب) و(د) : «التزام». [↑](#footnote-ref-1763)
1764. () نهاية 30/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-1764)
1765. () في (د) : «التقرير». [↑](#footnote-ref-1765)
1766. () في (أ) و(ب) : « نية ». والمناسب هو ما تمَّ إثباته من (جـ) و(د) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-1766)
1767. () لو قيل : (يتعامل)، أو أُسقطت الكلمة التي تليها وهي (مع) لكان أولى؛ حتى لا يكون الأسلوب ركيكًا. علمًا بأنّ « مع » جاءت في نسخة (ب) مقحمة فوق كلمة «يعامل». [↑](#footnote-ref-1767)
1768. () في (ب) : « ويحترز ». [↑](#footnote-ref-1768)
1769. () في (جـ) : « الإبقاء ».

      ولو قيل (أن يوقع) لكان أرفق. [↑](#footnote-ref-1769)
1770. () في (ب) و(د) : « ينفعه ». [↑](#footnote-ref-1770)
1771. () في (أ) : زيادة «غير فائدة التخصيص». وهي زيادة لا يستقيم بها الأسلوب، وغير مثبتة في النسخ الأخر. [↑](#footnote-ref-1771)
1772. () في (ب) : « أصله »، (بزيادة هاء الضمير).

      ويُلحظ أنّ إسقاط هاء الضمير يجعل المعنى ركيكًا، وتزول هذه الركاكة بإثباتها، ولكن يشكل على إثباتها عدم وجود معنى قريب يمكن إعادة الضمير إليه.

      ويمكن أن يزول هذا الأشكال بزيادة (أل) التعريف بدل (الهاء) فيكون السياق : «على مقتضي الأصل المتقدم»، أي القاعدة السابقة. [↑](#footnote-ref-1772)
1773. () وذلك ص489 أ (ل30/أ)، قاعدة 71. [↑](#footnote-ref-1773)
1774. () في (جـ) زيادة : الواو (ويلزم). [↑](#footnote-ref-1774)
1775. () انظر : ميزان الأصول، 1/582؛ روضة الناظر، 2/782؛ مختصر ابن الحاجب وشرحه: بـيـان المختصر، 2/454؛ التحرير وشرحه : تيسير التحرير، 1/105. [↑](#footnote-ref-1775)
1776. () انظر : التحرير وشرحه : تيسير التحرير، 1/105. [↑](#footnote-ref-1776)
1777. () لو قال : «وفوائد» لكان أولى؛ لأن هذه الكلمة معطوفة على (أحكامًا) وهي بصيغة الجمع؛ فناسب أن يكون ما عطف عليها بصيغة الجمع أيضًا. [↑](#footnote-ref-1777)
1778. () في (جـ) : زيادة « الكرام ». [↑](#footnote-ref-1778)
1779. () أي : ففيما صدر عنهم نكتةٌ ... [↑](#footnote-ref-1779)
1780. () **الـنُّـكْـتَـةُ** : هي في اللغة مشتقة من مادة «نكت»، والنون والكاف والتاء - كما يقول ابن فارس-: «أصل واحد يدل على تأثير يسير في الشيء، كالنكتة ونحوها، ونَكَتَ في الأرض بقضيبه ينكت: إذا أثر فيها، وكل نقطة نكتة».

      أما في الاصطلاح فقد عرفها الجرجاني بقوله : «هي مسألة لطيفة أُخرجت بدقّة نظر وإمعان»، ثم ربط بينها وبين المعنى اللغوي فقال : « مِنْ : نكت رمحه بأرض، إذا أثر فيها. وسمِّيت المسألة الدقيقة: نكتة؛ لتأثير الخواطر في استنباطها».

      المقاييس في اللغة، مادة «نكت»، ص1047؛ التعريفات للجرجاني، ص316، فقرة 1570؛ وانظر المعنى اللغوي في : لسان العرب، مادة «نكت»، 2/100. [↑](#footnote-ref-1780)
1781. () الهداية، 8/187. [↑](#footnote-ref-1781)
1782. () نهاية 31/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1782)
1783. () في (ب) و(د) : « ينفع ». [↑](#footnote-ref-1783)
1784. () وذلك ص363 (ل15/أ)، قاعدة 34. [↑](#footnote-ref-1784)
1785. () « ومنها » : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1785)
1786. () في (د) : « مـرّ ». [↑](#footnote-ref-1786)
1787. () في (ب) : « عذر ». [↑](#footnote-ref-1787)
1788. () **غرر الحكام**: صّرح المـؤلف باسم هذا الكتـاب في هـذا الموضع وفي موضع آخر (وذلك ص507 (ل33/أ))، وقد اتفقت جميع النسخ على تسميته هنا بِـ (غرر الحكام) وهناك بِـ (غرر الأحكام)، والصحيح : التسمية الثانية؛ وفاقًا لما صرّح به الملا خسرو في مقدمة الغرر والدّرر، 1/3 ، 5، ولما هو مثبت على عنوان الكتاب، وأيضًا لما هو وارد في الكتب الأتي ذكرها في نهاية هذا الهامش.

      وكتاب (غرر الأحكام) : متن مشهور في فروع الحنفية، ألفه محمد بن فراموز بن علي، الشهير بملا - أو منلا أو الـمولى - خسرو (ت 885هـ).

      وقد شرحه المؤلف نفسُهُ في كتاب سماه : (دّرر الحكام في شرح غرر الأحكام).

      وذكر في المقدمة أنه عندما بدأ بتأليف هذا المتن حرِصَ -بقدر الإمكان- على أن تتحقق فيه عدّة صفات:

      منها : أن يكون سالمًا من الروايات الضعيفة، مُـزَيَّـنًا بالقيود- المذكورة في الشروح والفتاوى- لإطلاقات المتون، والإشارات إلى ما وقع في المتون من المساهلات، ومحتويًا على مسائل مهماتٍ، خلت عنها المتون المشهورة.

      وهذا المتن وصفه صاحب (كشف الظنون) بأنه : «متن متين»، وجعله ابن عابدين من المتون المشهورة.

      كما عدّد صاحب (الفوائد البهية) بعضَ كتب الملاخسرو، - منها هذا المتن وشرحه - ثم قال: «وكلها مشتملة على دقائق علمية، ومسائل فقهية».

      وقد طبع الكتاب ممزوجًا بشرحه عدة طبعات - سبق بيان بعضها عند التعريف بالشرح، ص378.

      كشف الظنون، 2/1199؛ الفوائد البهية، ص184؛ وانظر : غرر الأحكام وشرحه : درر الحكام، 1/3 ، 5؛ مفتاح السعادة، 2/172؛ ردّ المحتار، 11/599؛ الفتح المبين، 3/51-52؛ الفكر السامي، 3/215، رقم 527؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص491-492. [↑](#footnote-ref-1788)
1789. () أي الركعتين : الثالثة والرابعة من الصلاة. [↑](#footnote-ref-1789)
1790. () في (د) : «صلاتهم»؛ وفاقًا للغرر. [↑](#footnote-ref-1790)
1791. () غرر الأحكام، 1/89 (مع شرحه : الدّرر)؛ وانظر: الهداية وشرحيها : العناية وفتح القدير، 1/376، وقد بيّن صاحب العناية مخالفة زفر وأبي يوسف فقال : «وقـال زفر - وهو رواية عن أبي يوسف في غير الأصول-: لا تفسد صلاتهم؛ لأن فرض القراءة قد تأدى، فكان استخلاف القارئ والأمي سواء».

      ثم بين دليل فساد صلاتهم. وهذه المسألة سبق وأن ذكرها المؤلف، ص359. [↑](#footnote-ref-1791)
1792. () نهاية 20/أ من (د). [↑](#footnote-ref-1792)
1793. () في (د) : « الأخرين ». [↑](#footnote-ref-1793)
1794. () الدرر شرح الغرر، 1/89 - إلا أنه قال في بداية الجواب : «وخُصَّ الأخريين ...». [↑](#footnote-ref-1794)
1795. () في (جـ) : « ومنهما ». [↑](#footnote-ref-1795)
1796. () انظر : الهداية، 6/305، 306. ونصّ الهداية : «وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه ... ولو هلك في يد البائع : انفسخ البيع ولا شيء على المشتري؛ اعتبارًا بالبيع الصحيح المطلق ». [↑](#footnote-ref-1796)
1797. () في (ب) : « شراحه ». [↑](#footnote-ref-1797)
1798. () في (ب) : « كصاحب ». [↑](#footnote-ref-1798)
1799. () في (جـ) : « الفلاح ». [↑](#footnote-ref-1799)
1800. () العناية ، 6/307. [↑](#footnote-ref-1800)
1801. () في (جـ) : « يبيع ». [↑](#footnote-ref-1801)
1802. () هكذا في جميع النسخ. وإيراد هذه الكلمة يجعل الأسلوب ركيكًا؛ لأن المعنى يستقيم بدونها، لا بها. فلعلّ المؤلف -رحمه الله- أوردها عرضًا في مقام التذكير بمعنى سبقت الإشارة إليه، فكأن مراده : وممّا ورد (العبارة) ... (أي ممّا ورد من قبيل العبارة التي على خلاف الظاهر، والتي سبق أن عُنون لها ، ص 500).

      وقد يُقدَّرُ لفظ آخر وهو : وممّا وردت العبارة فيه على خلاف الظاهر ... [↑](#footnote-ref-1802)
1803. () نهاية 24/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-1803)
1804. () في (جـ) : « ما ذكره ». [↑](#footnote-ref-1804)
1805. () **الوقاية** : كتاب في الفقه الحنفي، وتمام اسمه : (وقاية الرواية في مسائل الهداية)، ومن عنوانه يتّضح أنه مختصر من (الهداية) للمرغيناني (ت 593هـ).

      والوقاية أحد المتون الثلاثة التي اعتمد عليها متأخّرو الحنفية –وثانيها مختصر القدوري (الكتاب)، وثالثها : كنز الدقائق، وقد أفاد ذلك صاحب النافع الكبير، ص23-.

      ونظرًا لقيمته العلمية اعتنوا به عناية فائقة، قراءةً وتدريسًا وحفظًا وشرحًا، وقد ذكر صاحب (كشف الظنون) –2/2020- من شروحه قرابة ثمانية عشر شرحًا، منها شرح صدر الشريعة الأصغر عبيدالله ابن مسعود المحبوبي (ت747هـ). وقد عدّ صاحبُ (الفوائد البهية) -ص109- هذا الشرح بأنه «أحسن شروحه»، وكذا فعل صاحب (كشف الظنون) -2/2021- وممّا يدل على أهمية هذا الشرح كثرة الكتب المؤلفة حوله، فقد ذكر منها صاحب كشف الظنون قرابة تسعة وعشرين كتابًا.

      **أما مصنّف الوقاية** : فهو محل خلاف بين العلماء :

      • فقد جاء في (تاج التراجم) -ص251- أنه محمود بن [أحمد بن] عبيد الله بن إبراهيم، تاج الشريعة المحبوبي – وما بين المعقوفتين زيادة من المحقق-.

      • وجـاء فـي (مفتاح السعادة) –2/240، 256- أنه : تاج الشريعة محمود بن عبيد الله بن محمود المحبوبي.

      • وجاء في (الطبقات السنية) -4/429- أنه : عبيد الله بن مسعود بن عمر بن عبيد الله صدر الشريعة الأول بن محمود بن محمد المحبوبي.

      وبعد أن ذكر هذا قال : «ثم بعد كتابتي لهذه الترجمة وقفت على حاشية بهامش بعض نسخ (الجواهر) في الألقاب بخط الإمام العلامة محمد بن الشيخ محمد بن إلياس ... يذكر فيها أن (الوقاية) ليست لصاحب الترجمة، ولا لـتاج الشريعة؛ بل لبرهان الشريعة محمود، أخي تاج الشريعة، وجدّ صدر الشريعة لأمّه، وأبوهما - يعني أبا تاج الشريعة وبرهان الشريعة - صدر الشريعة الكبير عبيد الله بن محمود المحبوبي ...».

      • وجاء في حاشية على (الجواهر) -2/506- بخط مغاير أنه : عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة.

      وهذا الرأي هو الذي أثبته صاحب (الطبقات السنية) ثم نقضه.

      • وجاء في (كشف الظنون) -2/2020- أنه : برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأول عبيدالله المحبوبي.

      • وجاء في بعض كتب اللكنوي أنه : تاج الشريعة محمود (جدّ صدر الشريعة الأصغر شارح الوقاية) بن صدر الشريعة الأكبر أحمد بن عبيد الله (توفي في حدود سنة 673هـ).

      وقد نقل ذلك عن (أعلام الأخيار) و(مدينة العلوم). كما نَقَلَ عن غيرهما أنه برهان الشريعة محمود أخو تاج الشريعة.

      ويمكن أن يستخلص من هذا العرض ما يلي :

      **1**- أنهم اتفقوا على كون المؤلف لا يخرج عن أسرة المحبوبي.

      **2**- واختلفوا في المؤلف الحقيقي للوقاية.

      **3**- واختلفوا أيضًا في نسب هذا المؤلف.

      **4**- وممّا يثير الغرابة أن الخلاف في المؤلف خلاف قوي يصعب معه ترجيح أحد الأقوال واطّراح الأقوال الأخر، وقد حصل هذا على الرغم من أن (الوقاية) من أشهر متون الفقه الحنفي !!.

      وممّا يؤكد قوة الخلاف أن أكثر العلماء المذكورين صلة بالوقاية واهتمامًا بتحقيق اسم مؤلفه : اللكنوي، ومع ذلك لم يجزم بحقيقة المؤلف، ووصف «هذا المقام بأنه من مزالّ الأقدام».

      ويكمن اهتمام اللكنوي بذلك في أنّ له شرحًا على شرح الوقاية لصدر الشريعة الأصغر، كما أنه الوحيد من بين المذكورين - الذي بحث الموضوع أصالة لمعرفة اسم المؤلف وحقيقة نسبه؛ إذْ بحث ذلك في ثلاثة من كتبه هي : (السعاية في كشف ما في شرح الوقاية) -1/2-6، و(الفوائد البهية) -ص109-112-، و(النافع الكبير) -ص23 - 24-، وفي جميع هذه الكتب صدّر حديثه عن مؤلف (الوقاية) بأنه : تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة أحمد بن عبيد الله المحبوبي، وعزا هذه النسبة إلى (أعلام الأخيار) و(مدينة العلوم)، إلا أنه أعقبهما بنقول أُخر جعلته لا يجزم بحقيقة المؤلف :

      • إذْ ختم حديثه عنه في مقدمة (النافع الكبير) بقوله : «والله أعلم بحقيقة الحال».

      • وختمه في (الفوائد البهية) بقوله : «وبالجملة : فهذا المقام ممّا زلّت فيه أقدام الأعلام، واختلفت فيه أقلام الكرام، ولعلّ القدر الذي فصّلته ممّا لم يطلع عليه أكثر العظام».

      • وختمه في مقدمة كتابه (السعاية) بخلاصة دقيقة قال فيها : «وخلاصة المرام في هذا المقام أنهم اختلفوا في ذكر أسامي أجداد شارح (الوقاية)، من جده تاج الشريعة إلى ما بعده، وفي أن المصنف للوقاية أهو المؤلف لشرح الهداية؟ بعد اتفاقهم في أن عَلَمَ مؤلف الوقاية برهان الدين **محمود** بن صدر الشريعة، وأن مؤلف شرح الهداية هو تاج الشريعة المحبوبي. فمن صرّح أن اسم تاج الشريعة محمود حكم بالوحدة، ومن ذكر أن اسمه عمر ظنّ أنهما اثنان أخوان خلفان لصدر الشريعة. ويتفرّع عليه الاختلاف في أن مؤلف الوقاية جدّ صحيح لشارح (الوقاية)، أوجدّ فاسد له [أي جد له من جهة أمّه] بعد اتفاقهم على أن لقب جدّه الصحيح تاج الشريعة، وجدّه الفاسد برهان الشريعة والدين. فليحرّر هذا المقام، فإنه مزالّ الأقدام».

      وبعد هذا الكلام من علاَّمة الهند أجد القلم عاجزًا عن الجزم بترجيح رأي معين في حقيقة المؤلف، لكن هذا لا يمنع من لفت نظر القارئ إلى بعض الأمور التي يمكن استفادته منها في الاهتمام بأحد الأقوال:

      **1-** ففي مقدمة كتاب شرح الوقاية لصدر الشريعة الأصغر –1/2- قال : «يقول العبد المتوسِّل إلى الله تعالى بأقوى الذريعة، عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة ... هذا حَلُّ المواضع المغلَقَةِ من (وقاية الرواية في مسائل الهداية) التي ألفها جدّي وأستاذي ... **برهان الشريعة** والحق والدين محمود بن صدر الشريعة».

      **2-** بالنظر إلى بعض فهارس المخطوطات يلحظ أنه نُسب إلى برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة في ثلاث فهارس (وهي فهرس نور عثمانية، وجور ليلي علي باشا، وأقسراير والده جامع شريف، وأرقامهما : 1890، 261، 310).

      بينما نسب إلى تاج الشريعة في فهرس واحد (وهو فهرس اسميخان سلطان برقم 209)، كما نسب إلى محمود بن صدر الشريعة الأول في فهرسين (هما لا له لي برقم 1238، وأياصوفيا برقم 1503 - 1507)، وهذه النسبة لا تتعارض مع نسبته إلى برهان الشريعة بن صدر الشريعة الأول؛ لأن اسمه محمود، كما أنها لا تتعارض مع نسبته إلى تاج الشريعة بن صدر الشريعة ؛ لأن اسمه محمود – على القول الراجح- وليس عمر.

      **3-** إن القول بأنَّ برهان الشريعة هو المؤلف للوقاية هو القول المشهور، وقد صرّح بذلك اللكنوي نفسُه في مقدمة كتاب (النافع الكبير) -ص23 – 24 -.

      ففي بداية تعريفه بالوقاية نسبها إلى تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة أحمد ثم عزا هذه النسبة إلى (أعلام الأخيار) وإلى (مدينة العلوم) ونقل عنهما عددًا من النصوص.

      ثم قال : «هذا كلّه نصّ على أنّ مصنّف (الوقاية) هو شارح (الهداية) تاج الشريعة، وأن اسمه محمود ابن صدر الشريعة الأكبر، وأنه جدّ صدر الشريعة شارح (الوقاية) من قبل أبيه.

      **والمشهور : أن مصنف (الوقاية) جدٌّ فاسد لشارح (الوقاية)**، وبه صرّح القهستاني في (جامع الرموز)، حيث ذكر : ... أن صاحب (الوقاية) **برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة**، أخو تاج الشريعة. وكذا ذكره صاحب (كشف الظنون) ... والله أعلم بحقيقة الحال ...».

      هذا ما أمكن تحريره في بيان مصنف الوقاية.

      **أما حالة هذا الكتاب** : فهو مطبوع ممزوجًا بشرحه لحفيد المؤلف صدر الشريعة الأصغر، عبيد الله ابن مسعود، ومعهما شرح الشرح المسمى بالسعاية في كشف ما في شرح الوقاية للّكنوي، والناشر هو سهيل الكيسري بلاهور بباكستان، وذلك عام 1408هـ/1987 (الطبعة الثانية).

      كما طبع مع شرح صدر الشريعة الأصغر بهامش كتاب كشف الحقائق شرح كنز الدقائق لعبد الحكيم القندهاري (ت1326هـ)، وذلك بالمطبعة الأدبية بالقاهرة، عام 1322هـ/1904م، وأيضًا بإدارة القرآن والعلوم الإسلامية بكراتشي، عام 1407هـ/1987م. [↑](#footnote-ref-1805)
1806. () الوقاية، 1/330 (مع شرحها لصدر الشريعة الأصغر). وقد جاء في المطبوع : «ليردّ»، وليس «ليرده»!. [↑](#footnote-ref-1806)
1807. () نهاية 31/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-1807)
1808. () ومن الكتب التي وقع فيها ذلك : الكتاب للقدوري وشرحه اللباب، 2/207؛ الهداية وشرحاها : العناية وفتح القدير، 6/118؛ الاختيار لتعليل المختار، 3/32؛ كنـز الدقائق وشرحاه : تبـيـين الحقائـق، 3/301، والبحر الرائق، 5/163. [↑](#footnote-ref-1808)
1809. () في (جـ) : « وأما ». [↑](#footnote-ref-1809)
1810. () بحثت عن هذه النكتة -التي سيذكرها المؤلف- ومقدمتها في كثير من كتب الفقه الحنفي فوجدت مضمون المقدمة ولكن لم أجدها ملحوقة بالنكتة؛ فلعلها من استنباطات المؤلف.

      والهدف من ذكر المؤلف لهذه النكتة هو تخريج ما جاء في (الوقاية) مخالفًا لما وقع في أكثر كتب الفقه، حيث إن صاحب (الوقاية) قال عن اللقطة : «ليرده»، ولم يقلْ : «ليردها» كما في أكثر الكتب.

      وهذه النكتة تدل على دقّة ناظرزاده، وإلمامه بأحد مباحث البلاغة الدقيقة، وهو المجاز العقلي. وحرصه على الاستفادة من ذلك في الاعتذار للعلماء، وحمل كلامهم على أحسن المحامل.

      لكن الذي يظهر أن هذا التصرف فيه شيء من التكلّف؛ لأن الضمير عاد إلى (اللقطة) بالتأنيث مرتين (هما في قوله : (**هي** ... على **ربّها**)، وعاد مرة واحدة إلى أصل اللقطة وهو (اللاقط) - كما سيذكر المؤلف لاحقًا -!.

      فلو كان ضمير التذكير مقصودًا لذكّر الضمير في المواضع الثلاث جميعًا.

      ثم إن النسخة المطبوعة التي بين يدي - ورد فيها: «ليرد» (دون إضافة ضمير التذكير)! وهذا يقوي الاحتمال المتبادر إلى الذهن، وهو أن إضافة ضمير التذكير من إضافة الناسخ الذي نسخ النسخة التي بين يدي ناظرزاده، وليس من صنيع مؤلف (الوقاية). وبهذا يتوافق ما جاء في (الوقاية) مع أكثر كتب الفقه (من جهة المعنى) - والله أعلم-.

      ولتوثيق ما جاء في بداية هذا الهامش – من كون مقدمة النكتة موجودة في بعض كتب الفقه يقال:

      من ذلك ما جاء في فتح القدير -6/118- حيث قال في أول كتاب اللقطة : «هي (بفتح العين) وصف مبالغة للفاعل، كهُمَزَة ولُـمَزَة... لكثير الهمز وغيره. وبسكونها: للمفعول، كضَحْكة وهزأة للذي يُضحك منه ويُهزأ به.

      وإنما قيل للمال : (لُقَطَةَ) - بالفتح - ؛ لأن طباع النفوس في الغالب تبادر إلى التقاطه؛ لأنه مال، فصار المال باعتبار أنه داع إلى أخذه بمعنى فيه نفسه، كأنه الكثير الالتقاط مجازًا.

      وإلاَّ فحقيقة الملتقَط : الكثير الالتقاط. وما عن الأصمعي وابن الأعرابي أنه (بفتح القاف) اسم للمال: فمحمول على هذا، يعني يطلق على المال أيضًا».

      وانظر: تبيين الحقائق، 3/301؛ البحر الرائق، 5/161؛ ردّ المحتار، 6/431-432- والأخيران نقلا النصّ المذكور عن فتح القدير- وللتوسع من الناحية اللغوية فيما يتعلق بتحويل صيغة الفاعل إلى صيغة مبالغة انظر: أوضح المسالك وشرحيه: عدة السالك، 3/219؛ وضياء السالك، 3/16؛ النحو الوافي، 3/256. [↑](#footnote-ref-1810)
1811. () الواو : ساقطة من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1811)
1812. () في (أ) و(جـ) و(د) : « كما ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-1812)
1813. () في (د) : « التقرير ». [↑](#footnote-ref-1813)
1814. () في (أ) و(د) : «اللالتقاط» (بزيادة اللام). ولعل هذا خطأ إملائي. [↑](#footnote-ref-1814)
1815. () **المجاز العقلي** : عرّفه الخطيب القزويني في (تلخيص المفتاح) بقوله : «هو إسناد ... [الفعل أو معناه] إلى مُلاَبِسٍ له، غير ما هو له، بتأوّل».

      والمجاز العقلي أحد قسمي الإسناد مطلقًا، سواءً أكان إنشائيًا أم خبريًّا، ويقاسمه الحقيقة العقلية.

      «وسمِّي الإسناد في هذين القسمين من الكلام عقليا لاستناده إلى العقل دون الوضع؛ لأن إسناد الكلمة إلى الكلـمـة شـيء يـحصل بقصد الـمتكلم دون واضع اللغة»- قاله صاحب بغية الإيضاح-.

      وقد أوردهما صاحب (تلخيص المفتاح) في علم المعاني، واختلفت عبارات الشراح في سبب ذلك، ومن ذلك قول التفتازاني : « لأنهما من أحوال اللفظ؛ فيدخلان في علم المعاني».

      وخـالفه فـي ذلك السـكـاكـي، فـجعـل الإسـنـاد فـي علـم البيان؛ «لأن السكاكي كان ينكر هذه الحقيقة وهذا المجاز»- كذا في عروس الأفراح- وكان يقول في شأن المجازِ العقلِّي في الكلام : «والـذي عـنـدي: نظمه في سلك الاستعارة بالكناية»- كذا في بغية الإيضاح-.

      **ولتـوثـيـق ما سبـق**: فإن تـعريـف المجاز العقلي منقول من تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، 1/225، 231-233 (مطبوع مع شروحه)؛ وانظر: التعريفات، ص259، فقرة 1278؛ البلاغة الاصطلاحية للدكتور عبده قلقيله، ص93.

      وكونه أحد قسمي الإسناد مستفاد من التلخيص أيضًا، 1/224.

      ووجه تسمية الإسناد في هذين القسمين عقلـيًّا منقول من بغية الإيضاع لتـلخـيص المفتاح للصَّعيدي، 1/59، وانظر : عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي، 1/225؛ البلاغة الاصطلاحية، ص94.

      وسبب إيرادهما في علم المعاني عند صاحب التلخيـص مسـتـفاد من شرح التفتازاني على التلخيص، 1/225؛ وانظر : حاشية هذا الشرح للدسوقي، 1/225؛ مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، 1/225؛ بغية الإيضاح، 1/71.

      والنصَّان الأخيران مستفادان من عروس الأفراح، 1/224؛ بغية الإيضاح، 1/70. [↑](#footnote-ref-1815)
1816. () **الاستعارة بالكناية** : عرَّفها الجرجاني في التعريفات - ص35، فقرة 95 - بقوله : «هي إطلاق لفظ المشبّه وإرادة معناه المجازي، وهو لازم المشبّه به».

      وانظر: تلخيص المفتاح وشروحه، 4/150؛ البلاغة الاصطلاحية، ص64؛ الاستعارة للدكتور محمود شيخون، ص67. [↑](#footnote-ref-1816)
1817. () سبقت الإشارة إلى هذين القولين في ما قبل الهامش السابق.

      علمًا بأن صاحب بغية الإيضاح -1/69-70- ذكر خمسة أقوال في ذلك، منها هذان القولان. فراجعه إن شئت. [↑](#footnote-ref-1817)
1818. () في (ب) : «بالاستفاد». [↑](#footnote-ref-1818)
1819. () نهاية 21/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-1819)
1820. () في (ب) : « وجعل ». [↑](#footnote-ref-1820)
1821. () التي بمعنى اللاقط. [↑](#footnote-ref-1821)
1822. () وهو الرجل الذي التقط المال.

      فكلمة (ليردّه) تضمنت ضميرين :

      **أحدهما** : في محل رفع فـاعل، وهـو الضمير الـمستـتر الـذي تـقـديره (هو) ويعود إلى الرجل اللاقط.

      **والثاني** : في محل نصب مفعول بـه، وهـو (الـهاء) المتصلة بالفعل، ويعود إلى الحقيقة الوضعية للّقطة، وهي (اللاقط). [↑](#footnote-ref-1822)
1823. () في (ب) : « اللاقطة ». [↑](#footnote-ref-1823)
1824. () أي : فعلى هذا التقدير : يكون الفهم الصحيح أن الضمير ... [↑](#footnote-ref-1824)
1825. () نهاية 20/ب من (د). [↑](#footnote-ref-1825)
1826. () «المأخوذ» ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-1826)
1827. () في (د) : « منه ». [↑](#footnote-ref-1827)
1828. () نهاية 24/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-1828)
1829. () في (ب) : « آخذه ». [↑](#footnote-ref-1829)
1830. () « المأخوذ » : ساقطة من (ب)، ومطموسة في (و). [↑](#footnote-ref-1830)
1831. () «الآخذ، فيكون التقدير ... المأخوذ منه » : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-1831)
1832. () أي : يكون المصدر (وهو (أَخْذ) في قوله : «على أخْذِهِ») مضافًا إلى فاعله من جهة المعنى (وهو ضمير الهاء المتصل العائد إلى المأخوذ منه) -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-1832)
1833. () نهاية 32/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1833)
1834. () في (جـ) و(د) : « الملفوظ ». [↑](#footnote-ref-1834)
1835. () في (جـ) : « وترغب ». [↑](#footnote-ref-1835)
1836. () في (د) : « الملفوظ ». [↑](#footnote-ref-1836)
1837. () في (جـ) : « الضاع ». [↑](#footnote-ref-1837)
1838. () هكذا في (و)، أما في (د) : « تجالسه »، وفي (هـ) : « يتجاسر »، وفي باقي النسخ : «تجاسر». والصحيح ما في (و). [↑](#footnote-ref-1838)
1839. () في (د) : «فيقع». [↑](#footnote-ref-1839)
1840. () في (جـ) و(و): زيادة توحي بأن هذه النكتة مما اهتُدي إليه المؤلف، ونصها : «والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله». [↑](#footnote-ref-1840)
1841. () هذه القاعدة أصولية خلافية، ونتج عن الخلاف فيها خلاف في كثير من الفروع الفقهية؛ لهذا كثر استناد أصحاب الكتب الفقهية عليها في ترجيح بعض الأدلة التفصيلية على بعضها الآخر، أو نفي ذلك. وتبعًا لذلك وردت في كثير من كتب القواعد الفقهية.

      وسوف يبين المؤلف خلاف الأصوليين فيها وبعض أدلتهم إجمالاً؛ لهذا سأرجئ توثيق القاعدة من الكتب الأصولية إلى ذلك الموضع؛ دفعًا للتكرار.

      **أما كتب القواعد** فمنها :

      مجامع الحقائـق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل15/ب؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص69، قاعدة 81- ولفظه : «الترجيح لا يكون بكثرة العدد»-؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص178؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص150، 484 - وأحال في الموضع الأول إلى الهداية، 8/275، ولفظه: «الترجيح لا يقع بكثرة العلل؛ بل بقوة فيها»، كما أحـال في الموضع الثاني إلى التحرير، 5/230، ولفظه : «الترجيح بقوّة العلّة لا بكثرة العلة»-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 3/274- وقد ذكر أربـعة ألـفاظ، منـها لـفظ المبسوط - 20/138 - وهو : «الترجيح عند التعارض يكون بقوة العلة لا بكثرة العلة».

      **وأما كتب الفقه** فمنها :

      شرح السير، 1/230، فقرة 291؛ المبسوط، 14/98، 20/138؛ بدائع الصنائع، 7/11؛ الهداية وشرحاها : العناية ونتائج الأفكار، 8/275؛ الدّرر شرح الغرر، 1/325، 2/348؛ البحر الرائق، 7/246. [↑](#footnote-ref-1841)
1842. () المنار مع شروحه : كشف الأسرار؛ وشرح نور الأنوار، 2/365؛ وفتح الغفار، 3/59؛ وانظر : المغني للخبازي، ص328؛ البحر الرائق، 7/246. [↑](#footnote-ref-1842)
1843. () في (د) : «نكون». [↑](#footnote-ref-1843)
1844. () في (ب) : «واحد وقياس» (بإسقاط همزة (أو)). [↑](#footnote-ref-1844)
1845. () المشهور عند الحنفية: «إطلاق (**أصحابنا**) على الأئمة الثلاثة؛ أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الـحسن -رحمهم الله- لكن قد يطلق على... علماء المذهب عمومًا»- قاله صاحب (المذهب الحنفي، مراحله وطبقاته ...)، 1/259- وكلا الإطلاقين متأتيّان هنا؛ لأن هذا قول محمد (وهو بعض الثلاثة)، كما قال به آخرون من الحنفية، كأبي الحسن الكرخي في رواية، وأبي عبد الله الجرجاني.

      انظر: أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 3/207؛ أصول السَّرخسي، 2/24؛ المنار وشروحه: كشف الأسرار؛ وشرح نور الأنوار، 2/365؛ وفـتـح الغفار، 3/58-59؛ التنقيح وشرحه : التوضيح، 2/110؛ فواتح الرحموت، 2/210. [↑](#footnote-ref-1845)
1846. () **أصحاب الشافعي**: معطوفة على (بعض أصحابنا) وليس (أصحابنا)، والمعنى : وذهب أصحاب الشافعي ...

      وكما أن هذا مذهب عامة الشافعية فهو مذهب عامة الحنابلة والمالكية.

      ولتوثيق ذلك انظر من كتب المالكية : إحكام الفصول للباجي، ص649؛ المنهاج في ترتيب الحجاج للباجي أيضًا، ص223، فقرة 508؛ تنقيح الفصول وشرحه، ص420؛ تقريب الوصول لابـن جُـزي، ص476؛ مراقي السعود وشرحيه: نشر البنود، 2/284؛ ونثر الورود لمحمد الأمين الشنقيطي، 2/598.

      وانظر من كتب الشافعية: الرسالة، ص281، فقرة 771؛ المستصفى، 2/394، 395؛ الـمحصول، 2/446؛ الإحكام للآمدي، 4/251؛ المنهاج وشرحيه : شرح الأصفهاني، 2/792، 795؛ والإبـهاج، 3/216، 218؛ البحر المحيط، 6/151.

      وانظر من كتب الحنابلة : العدة للقاضي أبي يعلى، 3/1019؛ التمهيد، 3/202؛ روضة الناظر، 3/1030؛ شرح مختصر الروضة، 3/690؛ المسوّدة، ص305؛ مختصر ابن اللحام، ص258؛ شرح الكوكب المنير، 4/628. [↑](#footnote-ref-1846)
1847. () في هامش (أ) : «أي الترجيح». [↑](#footnote-ref-1847)
1848. () في (د) : «يقيد». [↑](#footnote-ref-1848)
1849. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يحصل». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب)؛ وفاقًا لمصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقاءاني). [↑](#footnote-ref-1849)
1850. () جاء في (أ) أسفل هذه الكلمة : «دليلان». [↑](#footnote-ref-1850)
1851. () انظر: أصول البزدوي وشرحه: كشف الأسرار، 3/207؛ التمهيد لأبي الخطاب، 3/204؛ المحصول، 2/446؛ روضة الـناظر، 3/1030، 1031؛ الإحكام للآمدي، 4/251؛ شرح تنقيح الفصول، ص420؛ المنهاج وشرحيه: شرح الأصفهاني، 2/792؛ والإبهاج، 3/216؛ الفائق للأرموي، 4/394؛ التنقيح وشرحيه التوضيح والتلويح، 2/115؛ شرح العضد، 2/310؛ شرح المحلي على جمع الجوامع (مع حاشية البناني)، 2/361؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل15/ب. [↑](#footnote-ref-1851)
1852. () في (جـ) : «ولو قضى». [↑](#footnote-ref-1852)
1853. () ممّن حكى ذلك : الرازي وصدر الشريعة وغيرهما :

      فقد ذكر الرازي في (المحصول) -2/447-448- أدلَّة المخالفين لرأيه فقال: «واحتجّ الخصم بالخبر والقياس... أما القياس فقد أجمعنا على أنه لا يحصل الترجيح بالكثرة في الشهادة والفتوى، فكذا ههنا».

      إلا أنّه ناقش هذا فممّا قال : «وأما فصل الشهادة فعند مالك -رحمه الله- : يحصل الترجيح فيها بكثرة الشهود»، ثم بين الفرق بين الشهادة والرواية، ثم قال : «وأما الترجيح بكثرة المفتين فقد جوّزه بعض العلماء».

      وأما صدر الشريعة فقد تبنى هذا الدليل، حيث قال في (التوضيح) -2/116- : «وأيضًا : القياس على الشهادة؛ فإنه لا يرجح بكثرة الشهود إجماعًا».

      وقد نقل ذلك عنه صاحب التقرير والتحبير -3/33- إلا أنه ناقشه بقوله : «وقد ينظر فيه بما قدّمنا من أن مالكًا والشافعي في قول لهما يريان ذلك. اللهم إلا أن يراد : إجماع الصدر الأول إن لم يثبت فيه خلاف لأحد من مجتهديه». [↑](#footnote-ref-1853)
1854. () في (أ) : زيادة «ذكره»، وفي (جـ) : «وذكره». وهذه زيادة لا تظهر الحاجة إليها؛ لهذا لم يتمّ إثباتها في الصلب؛ وفاقًا لنسختي (ب) و(د) ولشرح المغني. [↑](#footnote-ref-1854)
1855. () شرح المغني للقاءاني، ق2، جـ1، ص352؛ وانظر : أصول السرخسي، 2/25؛ العدة للقاضي أبي يعلى، 3/1023؛ التمهيد لأبي الخطاب، 3/205؛ روضة النـاظر، 3/1031؛ شرح تنقيح الفصول، ص420؛ التحرير وشرحه : تيسير التحرير، 3/169؛ شرح المحلي (مع حاشية البناني)، 2/361؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، 2/210. [↑](#footnote-ref-1855)
1856. () في (أ) : «مبصاة»، وفي (د) : «نصاب». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-1856)
1857. () ورد هذا الضابط بهذا اللفظ أو نحوه في بعض **كتب الفقه الحنفي**، منها :

      فتاوى النوازل لأبي الليث، ص168- ولفظه: «... لا يملكون التركة قبل القسمة لبقاء ملك الميت فيه حكمًا»-؛ المبسوط، 15/10، 28/50، 111، 29/13 – ولفظه الأول مطابق للفظ المؤلف، ولفظه الأخير، هو : «التركة بعد الموت قبل القسمة مبقاة على حكم ملك الميت»-؛ شرح الزيادات لقاضي خان، ص838، 1456، 1662 - ولفظه: «التركة قبل القسمة مبقاة على حكم ملك الميت»-؛ الهداية وشرحها: العـناية، 9/430 - ولفظ الهداية: «التركة مبقاة على ملكه قبل القسمة»-؛ المصفى للنسفي، ل60/ب - ولفظه: «... والتركة قبل القسمة مبقى [هكذا بدون تاء التأنيث!] على ملك الميّت»؛ الدّرر شرح الغرر، 2/421-422، 438 - ولفظ المؤلف كلفظ الدّرر؛ بل جلَّ ما جاء في شرح المؤلف للضابط مذكور في الدّرر- تكملة البحر الرائق، 8/169، 486 – ولفظه الأول: «... التركة مبقاة على ملك الميت قبل القسمة»-. [↑](#footnote-ref-1857)
1858. () أي أولاد ما يملكه من الإماء والبهائم ونحوهما. [↑](#footnote-ref-1858)
1859. () «حتى» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-1859)
1860. () في (ب) : «يقضى»؛ وفاقًا للدّرر، وفي (جـ) : «تقتضى». [↑](#footnote-ref-1860)
1861. () في (د) : « منه ». [↑](#footnote-ref-1861)
1862. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «ينفذ». والأفصح ما تمَّ إثباته من (د)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-1862)
1863. () في (أ) و(جـ) : « تنقطع ». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-1863)
1864. () نهاية 32/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-1864)
1865. () في أعلى الصفحة من (أ) بخط مغاير : «أي القسمة».

      ولو قال : (بعدها) لطابق الضمير ما يعود إليه في التأنيث. [↑](#footnote-ref-1865)
1866. () الدّرر، 2/422 - مع اختلاف يسير، منه أن صاحب الدّرر قال في بداية العبارة : «بدليل ...»-؛ وانظر : المبسوط، 15/10؛ تكملة البحر الرائق، 8/486. [↑](#footnote-ref-1866)
1867. () في (أ) و(جـ) : «برهنوا». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1867)
1868. () في (د) : «مورثه». [↑](#footnote-ref-1868)
1869. () نهاية 25/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-1869)
1870. () الدّرر شرح الغرر، 2/421 - مع اختلاف يسير-؛ وانظر : بداية المبتدي، 9/430- علمًا بأن المرغيناني صرّح بأن هذا قول الإمام أبي حنيفة، كما أن المؤلف سيصرّح بذلك، ص517 (ل33/أ). [↑](#footnote-ref-1870)
1871. () في (جـ) : «تجميع» (مع إهمال النقاط). [↑](#footnote-ref-1871)
1872. () «فلابدّ لهم» : ساقطة من (د)، ومكانها بياض. [↑](#footnote-ref-1872)
1873. () نهاية 21/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-1873)
1874. () اللام زيادة من مصدر هذه العبارة (وهو الدّرر). وقد تمَّ إثباتها؛ لأن المعنى لا يستقيم بدونها. [↑](#footnote-ref-1874)
1875. () هكذا في (د)، وفي باقي النسخ : «باق». والصحيح تأنيث اسم الفاعل؛ وفاقًا لنص القاعدة ولمصدر هذه العبارة (وهو الدّرر)؛ حيث جاء فيهما : «مبقاة» (بـتاء التأنيث). [↑](#footnote-ref-1875)
1876. () أي : كما قال المؤلف في بداية شرح القاعدة (وهو النص الذي تمَّ توثيقه من الدّرر، في الصفحة السّابقة). علمًا بأن ذلك النص ذكره صاحب الدّرر في هذا الموضع. [↑](#footnote-ref-1876)
1877. () الدّرر شرح الغرر، 2/422 - مع الاختلاف الذي سبق بيانه، ويضاف إليه أن صاحب (الدّرر) قال في آخر العبارة : «ويصير بعضهم حينئذ مدّعيا، والبعض خصمًا وإن كان مقررًّا».

      وانظر : الهداية والعناية، 9/430-431. [↑](#footnote-ref-1877)
1878. () المراد بالإمامين : أبو يوسف ومحمد.

      إذْ ما سبق هو قول الإمام أبي حنيفة ودليله.

      وقد خالفه في ذلك صاحباه فلم يشترطا إقامة البينة على موت المورِّث وعدد ورثته؛ بل قالا : «يقسمها باعترافهم، ويَذْكُرُ في كتاب القِسمة أنه قسمها بقولهم»- قاله صاحب الهداية، 9/430- أي يذكر القاضي في صك القِسْمَة أنه قسمها باعترافهم؛ لئلا يكون حكمه متعدِّيًا إلى غيرهم - أفاد ذلك صاحب العناية، 9/430-. [↑](#footnote-ref-1878)
1879. () في الهداية والدّرر : «فيقسمه». [↑](#footnote-ref-1879)
1880. () الهداية، 9/430؛ والدّرر شرح الغرر، 2/421، مع اختلاف في موضعين :

      **أحدهما** : سبق بيانه في الهامش السابق.

      **والثاني** : أن صاحب (الهداية) قال في بداية الدليل : «لهما : أن اليد دليل الملك، والإقرار ...»، كما قال صاحب (الدّرر) : «لهما : أنه في أيديهما، وهو دليل الملك، والإقرار ...». [↑](#footnote-ref-1880)
1881. () في (د) : « عرز ». [↑](#footnote-ref-1881)
1882. () نهاية 21/أ من (د). وقد جاء في الغرر : «أو عقارًا». [↑](#footnote-ref-1882)
1883. () غرر الأحكام، 2/421 -مع الاختلاف الذي سبق بيانه في الهامش السابق.

      ومناسبة ذكر المؤلف لكلام صاحب (الغرر) : أن المنقول الموروث والعقار المشترى تجوز قسمة القاسم لهما مطلقًا دون حاجة إلى بـيِّـنة - كما صرح بذلك صاحب (الغرر) - فكذلك العقار الموروث، بجامع أنّ الجميع في يد الشركاء، ولا منازع لهم فيه. [↑](#footnote-ref-1883)
1884. () أي : والحاصل من جميع ما سبق. [↑](#footnote-ref-1884)
1885. () أي : بطلب الشركاء بالاتفاق بين أبي حنيفة وصاحبيه. [↑](#footnote-ref-1885)
1886. () في (د) زيادة : « رثه ». [↑](#footnote-ref-1886)
1887. () « إرثه » : ساقطة من (د). ولعل هذا ممّا اشتبه على الناسخ، فأسقطها هنا وأثبت أكثرها في الموضع المبيَّن في الهامش السابق. [↑](#footnote-ref-1887)
1888. () في (أ) و(جـ): «برهنوا» (بالباء). والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدّرر، 2/421. [↑](#footnote-ref-1888)
1889. () في (ب) و(د) : «ووراثته»، وفي (جـ) : «ورثته» (بإسقاط واو العطف)، وما تمَّ إثباته من (أ) كتب بخط صغير مخالف لحجم باقي الحروف.

      وما جاء في (أ) وفي (ب) و(د) يمكن تأويله على وجه صحيح :

      - إذْ جاء في (أ) : «وورثته»، والمعنى : (وعدد ورثته)؛ ويشهد لهذا ما جاء في بداية حديث المؤلف عن هذه المسألة حيث قال – ص515- : «حتى يبرهنوا على موته، وعدد **ورثـته**».

      - وجاء في (ب) و(د) : «ووراثته»، والمعنى : حتى يبرهن الشركاء على موت مورثهم، وانحصار وراثته فيهم. [↑](#footnote-ref-1889)
1890. () ص 515. [↑](#footnote-ref-1890)
1891. () في (أ) و(جـ) : «يكون». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1891)
1892. () في (جـ) : «الزنيته». [↑](#footnote-ref-1892)
1893. () نهاية 33/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1893)
1894. () في (أ) و(جـ) و(د) : «لمصلحة». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه القاعدة (وهو أشباه ابن نجيم) وبقية المصادر الآتي ذكرها. [↑](#footnote-ref-1894)
1895. () هذه القاعدة وما جاء فيها مذكور في أشباه ابن نجيم، ص149؛ وانظر : غمز عيون البصائر، 1/369؛ أنوار البروق للقرافي، 4/39- ولفظه : «... كل من ولي ولاية الخلافة فما دونها إلى [الوصية] لا يحل له أن يتصرف إلا [بجلب] مصلحة أو درء مفسدة»، علمًا بأن ما بين المعقوفتين ورد في المطبوع : (أوصيه ... يجلب)-؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، 1/310 - ولفظه : «كل متصرف عن الغير فعليه أن يتصرف بالمصلحة...»-؛ المنثور، 1/309؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/278 - علمًا بأن الأخيرين ذكرا لفظ المؤلف وعند شرحهما له ذكرا أن هذه القاعدة نصَّ عليها الشافعي وقال : «منزلة الإمام من الرعية منزلة الوليّ من اليتيم»-؛ الفرائد البهية وشرحيها : الأقمار المضيئة، ص168؛ والمواهب السنية وحاشيتها: الفوائد الجنية، 2/123- ولفظ الفرائد :

      **تـصـرف الإمـام لـلـرعـيّـة أنـيـط بالـمـصلحـة الـمـرعـية-؛**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل16/أ؛ منافع الدقائق، ص316؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 58- ولفظها : «التصرف على الرعية منوط بالمصلحة»؛ شرحـها لـسليم رستم، 1/42؛ ولعلي حيدر، 1/51؛ وللأتاسي، 1/141؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص309؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص70، قاعدة 83؛ المدخل الفقهي العام، 2/1050، فقرة 662؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص96، 157، 171، 317، 403، 466؛ الوجيز، ص292؛ موسوعة القـواعد الفقهية، 1/33، 4/307 - ولفظ الوجيز والأول من الموسوعة كالمجلة-؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان، ص1011؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص164؛ المبادئ الفقهية، ص36؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص107، قاعدة 91؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص89.

      وانظر من كتب الفقه : مغني المحتاج، 2/368؛ الدّر المختار، 6/313. [↑](#footnote-ref-1895)
1896. () في (جـ) : «الأول». [↑](#footnote-ref-1896)
1897. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص150 - علمًا بأنه قال في بداية العبارة :

      «وصرّحوا في كتاب الجنايات : أن السلطان لا يصح عفوه ...»؛ وانظر : شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل16/أ؛ منافع الدقائق، ص316. ومن كتب الفقه التي صُرِّح فيها بذلك : الهداية وشرحاها : العناية وفتح القدير، 6/30؛ كنـز الدقائق وشرحاه : تبيين الحقائق، 3/270، 6/107-108؛ والبحر الرائق، 6/112، 8/342؛ الدّرر شرح الغرر، 1/295، 2/94. [↑](#footnote-ref-1897)
1898. () في (د) : « تيسرت ». [↑](#footnote-ref-1898)
1899. () أخرجه سعيد بن منصور بنحوه في سننه، في تفسير سورة المائدة 4/1538، ح788 ؛ وابن سعد في الطبقات الكبرى بنحوه، في ذكر استخلاف عمر، 3/276؛ وابن أبي شيبة بنحوه، كتاب السير، فيما قالوا في عدل الوالي وقسمه، قليلاً كان أو كثيرًا، 6/460، ح23291؛ والبيهقي بلفظه، كتاب البيوع، باب من قال : يقضيه إذا أيسر، 6/4؛ وبلفظه أيضًا، كتاب قسم الفئ والغنيمة، باب ما يكون للوالي الأعظم ووالي الأقاليم، 6/354.

      وهذا الحديث عندما أورده سعيد بن منصور بسنده قال : «سنده ضعيف».

      كما أورده ابن كثير في تفسيره -2/218- والحافظ في تغليق التعليق -5/294- وقالا: «إسناد صحيح». [↑](#footnote-ref-1899)
1900. () في (أ) و (جـ) : « إمام ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-1900)
1901. () **الخراج** : ليعـقوب بـن إبراهيم بـن حـبيب، أبي يوسـف الأنـصاري صـاحب الإمام أبي حنيفة (113هـ- 182هـ).

      وقد بيّن المؤلف في المقدمة ما تضمّنه الكتاب وسبب تأليفه له بقوله : «... إنّ أمير المؤمنين -أيده الله تعالى- [يعني : الخليفة هارون الرشيد] سألني أن أضع له كتابًا جامعًا، يعمل به في جباية الخراج والعشور والصدقات والجوالي [جميع جالية]، وغير ذلك ممّا يجب عليه النظر فيه والعمل به ...».

      فَجَمَعَ فيه الأحاديث والآثار والأحكام الشرعية المتعلّقة بجباية ما ذكر، وما يلحقها من قسمة الغنائم وألفيء وتحديد القطاع وأرض السواد، وإحياء الموات وأحكام الأراضي والعقوبات المالية.

      وقد طبع الكتاب مرارًا، ومن أقدم طبعاته :

      طبعة المطبعة الأميرية، عام 1302هـ، وبهامشه الجامع الصغير في الفقه لمحمد بن الحسن الشيباني، وكذلك طبعة مطبعة بولاق في العام نفسه.

      ومن الطبعات الحديثة : طبعة ايج - ايم سعيد عبني بكراتشي، عام 1409هـ بعناية أبو الوفاء الأفغاني.

      انظر: كتاب الخراج لأبي يوسف، ص3؛ الفهرست للنديم، ص253؛ كشف الظنون، 2/1415؛ النافع الكبير شرح الجامع الصغير (المقدمة)، ص38؛ الفوائد البهية، ص225؛ هدية العارفين، 2/536؛ الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، 2/512؛ الفتح المبين، 1/114؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص550-551. [↑](#footnote-ref-1901)
1902. () **هو عمار بن ياسر** بن عمار بن مالك بن كنانة بن قيس بن حصين العنسي ثم المُذْحِجي، أبو اليقظان. حليفٌ لبني مخزوم، وأمّه سميّة، مولاة لهم.

      كان من الصحابة الأولين، هاجر الهجرتين وشهد المشاهد كلها، وروى عن النبي  عدّة أحاديث، واستعمله عمر  على الكوفة، وكانت وفاته مقتولاً في صفيّن سنة 37هـ، ودفنه علي  في ثيابه ولم يغسله. رضي الله عنه وأرضاه.

      انظر : الطبقات الكبرى لابن سعد، 3/246-264؛ الاستيعاب، 3/1135-1141، رقم 1863؛ الإصابة، 4/575-576، رقم 5708. [↑](#footnote-ref-1902)
1903. () نهاية 25/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-1903)
1904. () **هو عبد الله بن مسعود** بن غافل بن حبيب بن شَمْخ بن فأَر بن مخزوم ... بن هذيل، أبو عبد الله الهذلي. توفي بالمدينة سنة 32هـ وهو ابن بضع وستين سنة.

      وكان قد «أسلم قديمًا، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا والمشاهد بعدها، ولازم النبي  ، وكان صاحب نعليه.

      وحدّث عن النبي  بالكثير، وعن عمر وسعد بن معاذ»- قاله ابن حجر - «وشهد له رسول الله  بالجنة فيما ذكر في حديث العشرة بإسناد حسن جيّد»- قاله ابن عبد البّر ثم ساق الحديث-.

      وقد «سئل عليّ  عن قوم من الصحابة منهم عبد الله بن مسعود فقال : أما ابن مسعود فقرأ القرآن وعلم السنة وكفى بذلك»- قاله ابن عبد البر أيضًا -.

      وأخرج ابن سعد بسنده عن عمر بن الخطاب  قال : كُنَيْفٌ مٌلِئ علْمًا».

      طبقات ابن سعد، 2/344، وانظر منه 342-344؛ الاستيعاب، 3/988، وانظر منه : 3/987-994، رقم 1659؛ الإصابة، 4/233، وانظر منه : 4/233-236، رقم 4957. [↑](#footnote-ref-1904)
1905. () في (أ) و(د) : « حيف ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم، وكتاب الخراج نفسه. [↑](#footnote-ref-1905)
1906. () **هو عثمان بن حُنيف** بن واهب بن العُكيم بن ثعلبة بن الحارث بن مجدعة، أبو عمرو الأنصاري، أخو سهل بن حُنيف. توفي في خلافة معاوية.

      والجمهور على أنّ أول مشاهده أحد، خلافًا للترمذي الذي ذكر أنها بدر. وقد عمل لعمر ثم لعلي رضي الله عنهم جميعًا.

      انظر الطبقات الكبرى لابن سعد، 3/255، 337، 5/48، 6/8، 8/495؛ الاستيعاب، 3/1033، رقم 1769؛ الإصابة، 3/198، 4/449، رقم 5439. [↑](#footnote-ref-1906)
1907. () من الأية رقم (6)، من سورة (النساء). [↑](#footnote-ref-1907)
1908. () في (د) : « أدري ». [↑](#footnote-ref-1908)
1909. () أخرجه أبو يوسف بنحوه في كتاب الخراج بسنده، ص36؛ وأخرجه ابن سعد في الطبقات مختصرًا، 3/255؛ والبيهقي بنحوه، كتاب قسم الفئ والغنيمة، باب ما يكون للوالي الأعظم ووالي الأقاليم من مال الله، 6/354؛ وبنحوه أيضًا، جامع أبواب السير، باب قدر الخراج الذي وضع على السواد، 9/136. [↑](#footnote-ref-1909)
1910. () الأشباه والنظائر ، ص150 - مع اختلاف يسير -. [↑](#footnote-ref-1910)
1911. () نهاية 22/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-1911)
1912. () في (هـ) و(و) : زيادة «الغير». [↑](#footnote-ref-1912)
1913. () وردت هذه القاعدة بهذا المعنى أو بما يخالفه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      أنوار البروق، 1/75؛ ترتيب الفروق واختصارها، 1/62؛ تهذيب الفروق لابن حسين، 1/77 - ولفظهم : «أنّ من تصرف فيما يملك وفيما لا يملك : نفذ تصرفه فيما يملك دون ما لا يملك»-؛ المنثور في القواعد، 2/343، 3/360 - ولفظه الثاني: «لا يجب الضمان بإتلاف ملكه إلا إذا تعلق به حقٌّ لغيره»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل17/أ؛ منافع الدقائق، ص316 - وجاء في آخر القاعدة عندهم : «... إذا لم يتضرر به **الجار**»-؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص110، قاعدة 153 - ولفظه : «لا يُمنع الرجل من التصرف بملكه»-؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص112، ولفظه : «إذا ثبت الملك : جاز التصرف، ما لم يكن فيه إبطال حق لغيره»-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص168، 480، 492، 496 - ولفظه الأول: «تصرُّف المرء في حق نفسه يجوز ... وفي حق غيره بغير إذنه لا يجوز ...»، ولفظه الأخير : «من تصرف في ملكه تصرفًا يلحق الضرر بغيره : يتمكن ذلك الغير من دفع الضرر عن نفسه»، علمًا بأنه أحال الأول إلى شرح الجامع الصغير للكردري، ل116/أ، والأخير إلى التحرير، 6/140-؛ مـوسوعـة القواعد الفقهية، 4/309- وقد ذكر لفظين : **أحدهما** موافق للفظ المؤلف، و**الثاني** : مخالف له. ونصّه : «تصرُّف المالك في ملكه لا يتقيد بشرط السلامة»!.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 23/188 - علمًا بأن اللفظ الأخير المعزو إلى الموسـوعـة مستفاد من هذا الموضع من المبسوط - شرح الزيادات لقاضي خان، ص1931؛ المصفى للنسفي، ل70/أ؛ العناية، 9/198؛ فتح القدير، 7/508.

      **يضاف إلى هذه الكتب :**

      معالم السنة للخطابي، 5/140.

      وبالمقارنة بين الألفاظ المذكورة يلحظ أن بعضها موافق للفظ المؤلف في تقيد جواز تصرف الإنسان في حقّه بعدم الإضرار بغيره.

      وبعضها الآخر مخالف له من جهة إطلاق الحكم دون تقييده بهذا القيد؛ بل صرح البعض بنفي هذا القيد وقال : «تصرف المالك في ملكه لا يتقيَّد بشرط السَّلامة».

      وهذان الاتجاهان يمثلان قولين عند الحنفية:

      **الأول** : تصحيح تصرف الإنسان في ملكه مطلقًا. وهذا قول الإمام أبي حنيفة.

      **الثاني** : تصحيح ذلك بقيد، وهو أن لا يتضرر غيره. وهذا قول أبي يوسف.

      وقد حكى هذين القولين الحمزاوي في الفرائد البهية، ص110، ورجح الثاني بقوله : «غير أن الفتوى اليوم على قول مشايخ بلخ الذي هو قول أبي يوسف، من أنَّ الضرر إذا كان بيِّـنًا يمنع ...»؛ وانظر موسوعة القواعد، 4/309.

      وللتوسع فيما يتعلق بمدى تأثير الضرر بالآخرين على تصرف الإنسان في خالص حقّه، وبيان آراء المذاهب الفقهية في ذلك انظر : الضرر في الفقه الإسلامي للدكتور أحمد موافي، 1/251-327. [↑](#footnote-ref-1913)
1914. () في (جـ) : «لكان».

      ولو قال : «لإمكان»: لكان أولى؛ لدلالة السياق على ذلك. [↑](#footnote-ref-1914)
1915. () في (ب) و(د) : «فيخيّر». وقد جاء في هامش (و) : «الشريك».

      أي : فيتخير الشريك، إما إمضاء الكتابة أو فسخها. [↑](#footnote-ref-1915)
1916. () انظر : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 9/198؛ الدّرر شرح الغرر، 2/30. [↑](#footnote-ref-1916)
1917. () نهاية 33/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-1917)
1918. () هذه القاعدة يذكرها كثير من الأصوليين من الحنفية في كتاب (الأمر)، وذلك في معرض حديثهم عن أحد أقسام الأمر المقيد بالوقت وهو ما جُعل الوقت فيه ظرفًا للمؤدى وسببًا للوجوب ...- وهو المشهور عند الجمهور بالواجب الموسع- ويعلل الحنفية لكون الوقت سببًا للوجوب بأن «الأداء يختلف باختلاف صفة الوقت...» «فإن الأداء في الوقت الصحيح كامل، وفي الوقت الناقص ناقص» - قاله البزدوي والبخاري-.

      وهذا التعليل بمعنى القاعدة؛ بل صرح بها صاحب (المغني) حين قال : «وتعتبر صفة ذلك الجزء أيضًا [أي جزء الوقت] في نقصان الواجب وكماله».

      أصـول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 1/448؛ المغني، ص45؛ وانـظـر : أصول السرخسي، 1/30؛ كشف الأسرار للنّسفي ومعه : شرح نور الأنوار، 1/115-116؛ التنقيح وشرحه: التلويح، 1/203؛ شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ1، ص115؛ فتح الغفار بشرح المنار، 1/72؛ السبب عند الأصوليين لشيخنا أ.د. عبد العزيز الربيعة، 3/34. [↑](#footnote-ref-1918)
1919. () في (د) : « المفارق ». [↑](#footnote-ref-1919)
1920. () انظر : التنقيح وشرحه : التلويح، 1/203؛ شرح المغني للـقاءاني، ق1، جـ1، ص115؛ فتح الغفار، 1/76؛ شرح نور الأنوار، 1/115-116. [↑](#footnote-ref-1920)
1921. () في (جـ) : زيادة الواو (وبالغروب). [↑](#footnote-ref-1921)
1922. () نهاية 21/ب من (د). [↑](#footnote-ref-1922)
1923. () في (أ) و(جـ) و(د) : «إذا». والصحيح ما تم إثباته من (ب)؛ لأن هذه جملة تعليل لما قبلها. [↑](#footnote-ref-1923)
1924. () في (د) : « لا تفيد ». [↑](#footnote-ref-1924)
1925. () انظر : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 1/470-471؛ المغني، ص45؛ وانظر : الهداية والعناية وفتح القدير، 1/234. [↑](#footnote-ref-1925)
1926. () نهاية 26/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-1926)
1927. () انظر : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 1/474-475؛ المغني للخبازي، ص45؛ شرحه للقاءاني، ق1، جـ1، ص117؛ فـتح الغفار، 1/77؛ مسلم الثبوت، 1/78. [↑](#footnote-ref-1927)
1928. () في (ب) : «لم ينفضل» (بالضاد المعجمة). [↑](#footnote-ref-1928)
1929. () في (أ) و(د) : «يفوت». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1929)
1930. () أي بتأخير الأداء. [↑](#footnote-ref-1930)
1931. () أي أداء المكلف للصلاة الوقتية. [↑](#footnote-ref-1931)
1932. () انظر : المغني للخبازي، ص46؛ شرحه للقاءاني، ق1، جـ1، ص117؛ أصول السرخسي، 1/34؛ كشف الأسرار للبخاري، 1/474. [↑](#footnote-ref-1932)
1933. () نهاية 34/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1933)
1934. () فيه : أي في وقت الطلوع. [↑](#footnote-ref-1934)
1935. () انظر : المغني للخبازي، ص45؛ شرحه للقاءاني، ق1، جـ1، ص119.

      والمعنى : لو فعل ذلك لجاز السجود عند الزوال، وأيضًا جاز عند الغروب، مع أن السجود في هذين الوقتين منفصل عن سببه وهو وقت الطلوع!. [↑](#footnote-ref-1935)
1936. () في (أ) و(جـ) و(د): «يجب». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو المغني). [↑](#footnote-ref-1936)
1937. () «والسجدة ... مقصودة» : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-1937)
1938. () في إحدى نسخ المغني للخبازي: «بـمخالفـة». علـمًا بأنـه من هذه الكلـمة إلى نهاية النصّ ليس في باقي نسخ المغني. [↑](#footnote-ref-1938)
1939. () في (أ) و(جـ) : «المعابدين»، وفي (د) : «المعاندين». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للمغني. [↑](#footnote-ref-1939)
1940. () المغني للخبازي، ص46- مع اختلاف يسير-. [↑](#footnote-ref-1940)
1941. () نهاية 22/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-1941)
1942. () ومن هذه الكتب : شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ1، ص119. [↑](#footnote-ref-1942)
1943. () في (أ) و(جـ) : «يختص». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1943)
1944. () أي : لا يكون فعلها. [↑](#footnote-ref-1944)
1945. () أي : في الوقت الناقص. [↑](#footnote-ref-1945)
1946. () القول بوجوب القضاء على من شرع في نفل وأفسده، أو عدم وجوب ذلك يُعدُّ ثمرة من ثمرات الخلاف في مسألة أصولية وهي : هل يلزم المندوب بالشروع فيه؟.

      ومحل الخلاف فيما إذا كان المندوب صيام نفل أو صدقة تطوع فللعلماء في ذلك قولان في الجملة:

      **الأول** : يلزم المندوب بالشروع فيه. وهذا قول الإمامين أبي حنيفة ومالك.

      **الثاني** : لا يلزم المندوب بالشروع فيه. وهذا قول الإمام الشافعي، ورواية عن الإمام أحمد.

      ولو عدت إلى ما ذكره المؤلف فإنه مبنيٌّ على القول الأول؛ إذ يترتب على لزوم المندوب بالشروع فيه وجوب القضاء على من أفسده.

      وللتوسع في هذه المسألة انظر : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 2/570؛ أصول السرخسي، 1/115؛ تخريج الفروع على الأصول، ص138؛ جمع الجوامع وشرح المحلي (مع حاشية البناني)، 1/91؛ الضياء اللامع شرح جمع الجوامع، 1/198؛ شرح الكوكب المنير، 1/407؛ مسلّم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، 1/114؛ الحكم التكليفي للدكتور محمد البيانوني، ص187. [↑](#footnote-ref-1946)
1947. () انظر : المغني للخبازي، ص46؛ شرحه للقاءاني، ق1، جـ1، ص120. [↑](#footnote-ref-1947)
1948. () في (جـ) : «يجو». [↑](#footnote-ref-1948)
1949. () المغني للخبازي، ص46؛ وانظر : شرحه للقاءاني، ق1، جـ1، ص120. [↑](#footnote-ref-1949)
1950. () أي : ويمكن الجواب عن هذا بجواب آخر، وهو الجواب الثاني عن المسألة السابقة - المذكور ص526-. [↑](#footnote-ref-1950)
1951. () في (أ): «فـليدبر». والصحيح ما تمَّ إثباته من بـاقي النسخ؛ لأن كـلمة (فليدبّر) من (دبَّر)، بينما: (فليتدبر) فهي من (تدبّر). والمعنى الثاني هو الذي يشهد له السياق. [↑](#footnote-ref-1951)
1952. () نهاية 26/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-1952)
1953. () وردت الإشارة إلى هذه القاعدة عرضًا في مقام التعليل في بعض كتب الفقه وأصوله:

      **فمن كتب الأصول :**

      أصول السرخسي، 1/52 - فقد أشار إليها في مقام التعليل، وذلك في نهاية السياق الآتي : «ولو قرأ السورة في الأولَيين، ولم يقرأ الفاتحة : لم يقضِ الفاتحة في الأخريين؛ لأنَّ القيامَ في الأخريين محلٌّ للفاتحة أداءً، فلو قرأها على وجه القضاء : **كان مغيِّرًا به ما هو مشروع في صلاته مع وجود حقيقة الأداء، وذلك ليس في ولاية العبد**»-؛ كشف الأسرار للبخاري، 1/350 -فقد اختصر التعليل السابق، حيث قال: «... لأنه يصير تغييراً للمشروع، وذلك ليس في ولاية العبد»-؛ المغني للخبازي، ص60- فقد علّل للمسألة نفسها بالتعليل المذكور، حيث قال: «فلو قرأها قضاءً **يلزم تغيير المشروع**»؛ شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ1، ص201.

      **ومن كتب الفقه:**

      بدائع الصنائع، 3/110، 7/130 -ولفظه الثاني : «... فيؤدي إلى تغيير المشروع، وهذا لا يجوز»-؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 4/49- ولفظ الأخير : «... فيلغو؛ لأنه تغيير المشروع»-؛ المغني لابن قدامة، 13/466 - ولفظه : «... لأنه قصد تغيير المشروع، فلغا ما قصده»؛ الدّرر شرح الغرر، 1/77 - 2/448، ففي الموضع الأول علل لعدم جواز تغيير محلِّ ما اتحَّدت شرعيَّته بقوله : «لأنه كذلك شرع، فإذا غيّره فقد قلب الفعل وعكسه، **وقلب المشروع باطل**»؛ تكملة البحر الرائق، 8/325 - ولفظه : «وفيه تغيير المشروع وتبديل الموضوع، وهو باطل»-. [↑](#footnote-ref-1953)
1954. () في (د) : «بمصلي»، وكذلك في صلب نسخة (أ)، إلاّ أنها مصحَّحة في الهامش على وفق ما تمَّ إثباته في الصلب هنا من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-1954)
1955. () الواو ساقطة من (ب) و(جـ). وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-1955)
1956. () نهاية 22/أ من (د). [↑](#footnote-ref-1956)
1957. () في (ب) : «الفريضة». [↑](#footnote-ref-1957)
1958. () في أسفل هذه الكلمة من نسخة (أ) (بخطٍّ مغاير) : «أي الركوع». [↑](#footnote-ref-1958)
1959. () نهاية 34/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-1959)
1960. () انظر : الدُّرر شرح الغرر، 1/77. [↑](#footnote-ref-1960)
1961. () في هامش (أ) (بخطٍّ مغاير) : «تغيير المشروع». [↑](#footnote-ref-1961)
1962. () في (ب) : « وجوب ». [↑](#footnote-ref-1962)
1963. () انظر : تقرير القواعد لابن رجب، 1/24، القاعدة 4، فقد أفرد قاعدة مستقلة للحديث عن هذه المسألة، حيث قال : «العبادات كلها ... لا يجوز تقديمها على سبب وجوبها، ويجوز تقديمها بعد سبب الوجوب، وقبل الوجوب، أو قبل شرط الوجوب».

      وانظر : أصول البزدوي، 2/632؛ السبب عند الأصوليين لشيخنا أ. د. عبد العزيز الربيعة، 3/34. [↑](#footnote-ref-1963)
1964. () انظر : الدّرر شرح الغرر، 2/42. [↑](#footnote-ref-1964)
1965. () انظر : الدّرر شرح الغرر، 1/267-268. [↑](#footnote-ref-1965)
1966. () انظر : الدّرر شرح الغرر، 1/50. [↑](#footnote-ref-1966)
1967. () في (أ) و(جـ) و(د) : «العرفات». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-1967)
1968. () وجه كون هذه المسألة خارجة عن القاعدة هو : أن الحنفية يرون أنه «لا يُجمع بين صلاتين في وقتٍ واحد في حضر ولا سفر؛ لقوله تعالى: [من الآية رقم (103) من سورة (النساء)] أي: مؤقتًا، وفي الجمع **تغيير الوقت**»- كذا في الاختيار لتعليل المختار - ويستثنون من ذلك: الجمع بين الظهر والعصر في يوم عرفة، وبين المغرب والعشاء في مزدلفة.

      والجمهور على خلافهم؛ حيث لم يحصروا جواز الجمع في عرفة ومزدلفة فحسب؛ بل أجازوه عند وجود العذر - على خلاف بينهم في تفصيل الأعذار- ولهم في ذلك أدلة كثيرة مبسوطة في كتب الفقه وأحاديث الأحكام، وليس هذا موضع بيانها.

      الاختيار لتعليل المختار، 1/41.

      وانظر : المغني لابن قدامة، 3/127؛ تبيين الحقائق، 1/88؛ روضة الطالبين، 1/499؛ القوانين الفقهية لابن جزي، ص57؛ مواهب الجليل للحطاب، 2/509؛ معرفة أوقات العبادات للدكتور خالد المشيقح، 1/584. [↑](#footnote-ref-1968)
1969. () وذلك في أحاديث كثيرة، منها حديث جابر المشهور الذي أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ، 2/890. [↑](#footnote-ref-1969)
1970. () يشير إلى قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً وهي : «ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه»، وذلك ص994 (ل93/ب)، قاعدة 221. [↑](#footnote-ref-1970)
1971. () هكذا في (جـ) و(هـ) و(و)، وفي (ب) : « ولو فوت ». وكلا هذين التعبيرين يستقيم بهما المعنى، بخلاف ما جاء في (أ) و(د)؛ حيث جاء فيهما : «ليفوِّت». [↑](#footnote-ref-1971)
1972. () في (جـ) : « على ». [↑](#footnote-ref-1972)
1973. () هذا قول الإمام أبي حنيفة ومحمد، خلافًا لأبي يوسف.

      أما إذا لم يقرأ الفاتحة في الأوليين فقد اتَّفق الثلاثة على عدم قضائها في الأخريين، وقد بين ذلك صاحب الهداية -1/328 - فقال : «ومن قرأ في العشاء في الأوليين السورة، ولم يقرأ بفاتحة الكتاب : لم يُعدْ في الأخريين.

      • وإن قرأ الفاتحة ولم يزد عليها : قرأ في الأخريين الفاتحة والسورة وجهر.

      وهذا عند أبي حنيفة ومحمد - رحمهما الله-.

      • وقال أبو يوسف -رحمه الله- : لا يقضي واحدةً منهما...».

      والمسألة الأولى (وهي عدم قراءة الفاتحة) سيذكرها المؤلف ص533. [↑](#footnote-ref-1973)
1974. () هكذا (بالتذكير) في جميع النسخ. ولعلَّ المعنى : مشروع فعلها. [↑](#footnote-ref-1974)
1975. () «يقرأ في الأخريين ... في الأوليين» : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-1975)
1976. () في (د) : «الأولتـين». [↑](#footnote-ref-1976)
1977. () هذا الحديث بحثتُ عن لفظه في كتب الحديث المسندة فلم أعثر عليه، لكنه ورد فيها بمعناه عن عليّ وابن مسعود موقوفًا عليهما، كما أن معناه العام مقرّر في كثير من الأحاديث المرفوعة. فلعلّ المؤلف تابع في لفظه بعض كتب الأصول، حيث جاء بلفظه مرفوعًا في شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ1، ص201؛ وفي كشف الأسرار –1/349- موقوفًا على عليّ. ولبيان ذلك يقال :

      • لفظ هذا الحديث أورده ابن الجوزي ضمن عدّة أحاديث، ووصفها بأنها : «لا تُعرف»؛ حيث قال في التحقيق في أحاديث الخلاف –1/372- : «... والثاني : عن عليّ عن النبي  قال: القراءة في الأوليين قراءة في الأخريين» ... هذه الأحاديث لا تُعرف ...

      وقيل في الثاني: إنه موقوف على علي غير مرفوع، وراويه الحارث الكذاب».

      • وورد بمعناه عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما موقوفًا عليها؛ فقد أخرج ابن أبي شيبة، كتاب الصلوات، في مَنْ كان يقرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الأخريين بفاتحة الكتاب، 1/327، ح3742، بسنده عن علي وعبد الله أنهما قالا : «إقرأ في الأوليين، وسبّح في الأخريين».

      وهذا الأثر أورده صاحب نصب الراية –2/148- وقال عقبه : «وفيه انقطاع».

      • والمعنى المقصود من ذكر هذا الحديث مقرَّر في كثير من الأحاديث المرفوعة، منها :

      - ما أخرجه البخاري، كتاب أبواب الأذان، باب يقرأ في الأخريين بفاتحة الكتاب، 1/269، ح743، بسنده عن عبد الله بن قتادة عن أبيه « أن النبي  كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأمّ الكتاب وسورتين، وفي الركعتين الأخريين بأمّ الكتاب، ويُسْمِعُنَا الآية، ويُطوِّل في الركعة الأولى ما لا يطوّل في الركعة الثانية، وهكذا في العصر، وهكذا في الصبح».

      - وقد أخرج الحديث السابق الإمام أحمد بنحوه، 5/305، ح22649.

      - ومنها : ما أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب القراءة في الظهر والعصر، 1/334، ح453، بسنده عن جابر بن سمرة أن أهل الكوفة شكوا سعدًا إلى عمر بن الخطاب فذكروا من صلاته، فأرسل إليه عمر فَقَدِمَ عليه فذكر له ما عابوه به من أمر الصلاة، فقال : إني لأصلي بهم صلاة رسول الله  ما أخرم عنها، إني لأركد بهم في الأوليين، وأحذف في الأخريين. فقال : ذلك الظن بك أبا إسحاق».

      - وقد أخرج هذا الحديث البخاري بنحوه، كتاب أبواب الأذان، باب يُطوّل في الأوليين ويحذف في الأخريين، 1/266، ح736. [↑](#footnote-ref-1977)
1978. () في (د) : «أن ينوي». ولو قال : (تنوب) لكان أصحّ؛ لأن الضمير المستتر يعود على القراءة. [↑](#footnote-ref-1978)
1979. () في (ب) : « تعين ». [↑](#footnote-ref-1979)
1980. () أي: دلّ الخبر على أن القراءة في الركعتين الأوليين تنوب عن القراءة في الأخريين. وفي هذا تعيين موضع القراءة، وهو الشفع الأول من الصلاة. [↑](#footnote-ref-1980)
1981. () في (أ) و(جـ) و(د) : «واحد». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-1981)
1982. () ذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين «في مؤلفاتهم ... [إلى] اختيار أن خـبر الواحد لا يفيد العلم ولو بقرينة، وإنما يجوز العمل به وإن كـان ظَـنِّي الثـبوت؛ لجواز العمل بما يفيـد الظن!».

      بل ذهب الغزالي إلى دعوى أن هذا الرأي «معلوم بالضرورة» ! ولإثبات ذلك تأوّل «ما حُكي عن المحدثين من أن ذلك يوجب العلم!».

      وقد بيّن ذلك شيخنا العلامة عبد الله الجبرين في كتابه : (أخبار الآحاد في الحديث النبوي، وحجيتها، مفادها، العمل بموجبها) - ص107-120-، واستعرض إحدى عشرة شبهة من شبههم وناقشها مناقشة كافية شافية.

      وللتوسع في رأي المحدِّثين والأصوليين في المسألة انظر **من كتب المحدثين** :

      شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص20؛ النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر، ص111؛ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي، 1/63؛ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، 1/141.

      **ومن كتب الأصوليين:**

      العدة للقاضي أبي يعلى، 3/898؛ التبصرة، ص298؛ البرهان، 1/388، فقرة 538؛ أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 2/678؛ أصول السرخسي، 1/321؛ قـواطع الأدلة، 2/258؛ المستـصفى، 1/145؛ روضة الناظر، 1/362؛ الإحكام للآمدي، 2/48؛ المسوَّدة، ص240؛ مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية، 20/257؛ التحرير وتيسيره، 3/76. [↑](#footnote-ref-1982)
1983. () في (د) : «للشفيع». [↑](#footnote-ref-1983)
1984. () في (جـ) : «بشبهة». [↑](#footnote-ref-1984)
1985. () في (أ) و(جـ) : «الخبر». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-1985)
1986. () من الأية رقم (20) من سورة (المزّمِّل). [↑](#footnote-ref-1986)
1987. () في (جـ) : «واورد». [↑](#footnote-ref-1987)
1988. () انظر الاعتراض المذكور وهذا الجواب عنه في : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 1/348؛ المغني للخبازي، ص60. [↑](#footnote-ref-1988)
1989. () انظر : أحكام القرآن للجصاص، 3/628؛ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، 19/53؛ مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي، 2/743؛ تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير، 8/258؛ فتح القدير للشوكاني، 5/457. [↑](#footnote-ref-1989)
1990. () في (ب) و(د) : «الجواز». [↑](#footnote-ref-1990)
1991. () في (ب) : «لفوتها». [↑](#footnote-ref-1991)
1992. () في (د) : «شاهيًا». [↑](#footnote-ref-1992)
1993. () في (أ) و(جـ) و(د) : «عدم». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-1993)
1994. () ممن صرح بذلك صاحب الهداية، 1/328، وقد سبق نقل نصّ كلامه في ص530 هامش 4؛ ويضاف إليه : الجامع الصغير، ص96. [↑](#footnote-ref-1994)
1995. () نهاية 21/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-1995)
1996. () نهاية 35/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-1996)
1997. () من الكتب الأصولية التي ورد فيها الاعتراض المذكور وهذا الجواب عنه: أصول البزدوي وشرحه كشف الأسرار، 1/350؛ المغني للخبازي، ص60؛ شرحه للقاءاني، ق1، جـ1، ص201. [↑](#footnote-ref-1997)
1998. () انظر : كشف الأسرار للبخاري، 1/350. [↑](#footnote-ref-1998)
1999. () في (أ) و(د) : «سجدة». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ). [↑](#footnote-ref-1999)
2000. () نهاية 27/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-2000)
2001. () من الآية رقم (77) من سورة (الحج). وتمام الآية : . [↑](#footnote-ref-2001)
2002. () ومن ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب صفة الصلاة، باب يهوي بالتكبير حـين يـسجد، 1/276، ح770، بسنده أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يكبَّر في كل صلاة ... ثم يقول: الله أكبر حين يهوي ساجدًا، ثم يكبر حين يرفع رأسه من السجود، ثم يكبر حين يسجد، ثم يكبر حين يرفع رأسه من السجود ... ثم يقول حين ينصرف : والذي نفسي بيده، إني لأقربكم شبها بصلاة رسول الله  ، وإنْ كانت هذه لصلاته حتى فارق الدنيا». [↑](#footnote-ref-2002)
2003. () رسمت هذه الكلمةفي جميع النسخ بالياء (إحديهما)، إلا أنه في (أ) أثبتت فوق الياء ألف مدّ، فلعلّ هذا ناتج عن الاختلاف في الإملاء، إذ مراد الناسخ : (إحداهما). وحيث إن الرسم الأخير هو المتفق وقواعد الإملاء الحديثة تمَّ إثباته.

      علمًا بأنه جاء في الدّرر شرح الغرر : «فإذا وجدت الأولى في محلها». [↑](#footnote-ref-2003)
2004. () في (ب) : « بما ». [↑](#footnote-ref-2004)
2005. () انظر الاعتراض المذكور، وهذا الجواب عنه في : الدّرر شرح الغرر، 1/77. [↑](#footnote-ref-2005)
2006. () هذه القاعدة وجلِّ ما جاء فيها مذكور في الدّرر، 2/284.

      وقد سبق أن ذكر المؤلف قاعدة قريبة من معناها، إلا أنّها أعمَّ منها، وهي : «الأمر بالتصرف في ملك الغير باطل» - وذلك ص397 (ل19/ب)، قاعدة 46.

      ووجه كونها أعم منها : أنّ الأمر بمعنى الطلب، والطلب يشمل التفويض وغيره؛ بل إن المؤلف صرح بأن التوكل يدخل في الأمر حيث قال - في السطر الثاني من شرح القاعدة-: «ونوقض بالتوكيل بالشراء وهو أمر بقبض المبيع».

      ومضمون القاعدتين عند المؤلف متقارب جدًّا، إلا أن مرجعه الرئيس هناك هو (العناية)، وهنا هو (الدرر شرح الغرر). [↑](#footnote-ref-2006)
2007. () في (جـ) : « قال ». [↑](#footnote-ref-2007)
2008. () في (جـ) : « التوكيل ». [↑](#footnote-ref-2008)
2009. () انظر : الدّرر شرح الغرر، 2/284. وانظر ما قاله المؤلف ص397 (ل19/ب)، والمراجع المذكورة عند توثيق المسألة هناك. [↑](#footnote-ref-2009)
2010. () نهاية 22/ب من (د). وقد جاء في (جـ) : «ولو قضى». [↑](#footnote-ref-2010)
2011. () الدّرر شرح الغرر، 2/284 - مع اختلاف يسير، ومن ذلك أنه قال : «**فإنه** أمر» ولم يقل: «وهو أمر»-؛ وانظر العناية، 8/22؛ وما قاله المؤلف، ص398 (ل19/ب). [↑](#footnote-ref-2011)
2012. () في (د) : «ملك». [↑](#footnote-ref-2012)
2013. () الدّرر شرح الغرر، 2/284 - إلا أنه قال في أول العبارة : «... التوكيل بالإقرار»، (بالراء، وليس بالضاد!)، ولعلَّ هذا تصحيف من الطابع. [↑](#footnote-ref-2013)
2014. () في (أ) و(د) : «التقرير». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر القاعدة (وهو الدّرر)، ولأن المؤلف قال قبيل نهاية شرحه القاعدة : «لأن المغرور حرّ بالقيمة»، وقد اتفقت جميع النسخ على لفظ (المغرور). علمًا بأن الكلمة في (جـ) تحتمل اللفظين المذكورين. [↑](#footnote-ref-2014)
2015. () في (أ) و(جـ) : « المفاوضة » (بالفاء). والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-2015)
2016. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في الدّرر شرح الغرر، 2/192. وسيذكرها المؤلف بلفظ آخر وهو: «المغرور في المعاوضات التي تقتضي سلامة العوض يجعل سببًا للضمان؛ دفعًا للضرر بقدر الإمكان»؛ وذلك ص1026 (ل98/ب)، قاعدة 230. كما سيفرد قاعدة أخرى قريبة منهما، وهي: «الضمان بالتغرير مخصوص بالمعاوضات»، وذلك ص787 (ل64/أ)، قاعدة 159. [↑](#footnote-ref-2016)
2017. () في (د) : «فثبت». [↑](#footnote-ref-2017)
2018. () في هامش (أ) بخط مغاير : «أي الرجل». [↑](#footnote-ref-2018)
2019. () نهاية 35/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2019)
2020. () انظر : الدّرر شرح الغرر، 2/192، فقد جاء فيه تفصيل هذا المثال على النحو الآتي : «... وفرّع عليه بقوله : فلو قال رجل لآخر : اشترني فإني عبد. فاشتراه، ثم ادعى الحرية، فأثبت حريَّته : ضمن العبدُ إن لم يعلم مكان بائعه؛ لأن الـمُقِرَّ بالعبودية ضمن سلامة نفسه، أو سلامة الثمن عند تعذِّر استيفائه من البائع، فجعل المشتري مغرورًا، والتغرير في المعاوضة سبب الضمان؛ دفعًا للضرر بقدر الإمكان، فإذا ظهر [هكذا بالتذكير] حريته وأهليته للضمان، وتعذّر الاستيفاء من البائع حكم عليه بالضمان، ورجع (أي العبد) عليه (أي على البائع) إذا وجده؛ لأنه قضى دينًا على البائع، وهو مضطرٌّ فيه، فلا يكون متبرِّعًا ...»؛ وانظر أيضًا: الهداية والعناية وفتح القدير، 7/46-47، وسوف يذكر المؤلف هذا المثال، ص1026 (ل98/ب). [↑](#footnote-ref-2020)
2021. () في (ب) : « إلى ». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-2021)
2022. () في (ب) : «والمسبب». [↑](#footnote-ref-2022)
2023. () وذلك ص282 (ل7/أ-ب)، قاعدة 14. [↑](#footnote-ref-2023)
2024. () «فههنا البائع» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-2024)
2025. () في (أ) و(جـ) و(د) : المتقرر. والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-2025)
2026. () في (جـ) : «ول». [↑](#footnote-ref-2026)
2027. () نهاية 21/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-2027)
2028. () سبق ذِكرُ المؤلف لهذا المثال ص284 (ل7/ب)، وتمَّ توثيقه هناك من أشباه ابن نجيم، ص187، وغيره. [↑](#footnote-ref-2028)
2029. () نهاية 27/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-2029)
2030. () «عند» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-2030)
2031. () ص285 (ل7/أ-ب)، قاعدة 14. [↑](#footnote-ref-2031)
2032. () وردت هذه القاعدة بنحو هذا اللفظ أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

      **فمن كتب القواعد :**

      قواعد الفقه لابن نجيم، ص209، قاعدة 284، وص313، قاعدة 411 - ولفظه الأول : «تفريق الصفقة قبولاً أو قبضًا ممتنع. والعبرة باللفظ عنده. وعندهما بالثمن»، ولفظه الثاني : «… لا يجوز تفريق الصفقة على البائع إلا في الشفعة»-؛ الفوائد الزينية، ص113، فائدة 120 - ولفظه كلفظ قواعده الثاني.

      **ومن كتب الفقه :**

      بدائع الصنائع، 5/286، 287 - ومن ألفاظه : «تفريق الصفقة قبل تمامها باطل»، «لا يجوز تفريق الصـفقة على البائع قبل تمامها»-؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 6/255، 256، 271، 353، 386، 387، 390؛ والعناية فقط، 6/388؛ الاختيار لتعليل المختار، 2/4؛ الدّررشرح الغرر، 2/159، 165، 193 - وجل ما جاء في شرح هذه القاعدة مذكور في الـموضع الثاني من الدُّرر-؛ البحـر الرائـق، 5/289؛ 6/37؛ رد المحتار، 7/45؛ النافع الكبير، ص351.

      **ومن الكتب الأخر** التي تكلمت عن تفريق الصفقة بشكل عام :

      بداية المجتهد، 2/291؛ المغني، 6/335؛ المنهـاج وشرحاه: مغني المحتاج، 2/41؛ ونهاية الـمحتاج، 3/477؛ المنثور في القواعد، 1/382؛ الروض المربع وحاشية ابن قاسم عليه، 4/367؛ الخيار وأثره في العقود للدكتور عبد الستار أبو غدة، ص471؛ أحكام العيب للدكتور العيساوي، ص429.

      ويضاف إلى هذا : كون المؤلف سيذكر هذه القاعدة بلفظ آخر، وهو: «لا يجوز تفريق الصفقة قبل التمام»، وذلك ص1005، (ل90/أ)، قاعدة 212. [↑](#footnote-ref-2032)
2033. () في (جـ) : «ردّتهما». [↑](#footnote-ref-2033)
2034. () في (ب) و(د) : (الواو) ساقطة، ومكانها : «بخلاف». [↑](#footnote-ref-2034)
2035. () في (ب) و(د) : «أو»، وتمام العبارة فيهما : «بخلاف لو قبضهما أو المعيب فقط»، وفي (هـ) و(و): «و» بإسقاط الهمزة، وفي (أ) و(جـ) الألف أعلى السطر ومقحمة بين الواو وما قبلها. والذي يشهد له السياق هو ما تمَّ إثباته من مصدر هذه العبارة (وهو الدّرر شرح الغرر)؛ لأن القاعدة دلت بمنطوقها على عدم جواز تفريق الصفقة قبل القبض، ودّلت بمفهومها على جوازه بعد القبض.

      وقوله : «ولو قبضها : ردّ المعيب فقط» مثالٌ للمفهوم.

      ويؤكد هذا ما جاء في الهداية - 6/387 -: «ولو قبضهما ثم وجد بأحدهما عيبًا : يردّه خاصة. خلافًا لزفر».

      ثم ذكر تعليل زفر. ثمَّ أتبعه بدليله فقال : «ولنا : أنه تفريق الصفقة بعد التمام؛ لأن بالقبض تتم الصفقة في خيار العيب...». [↑](#footnote-ref-2035)
2036. () جاء في هامش (أ) : «سها الكاتب في تحريره : «قبل القبض»، والأرفق : «بعد القبض». فليتأمل. منقول من نسخة المصنف»!!.

      وهذا مخالف لجميع النسخ، ومخالف لمصدر هذه العبارة (وهو الدّرر)؛ حيث جاء فيه : «ولو قبضهما ردّ المعيب فقط؛ لأن تمام الصفقة بالقبض، **وقبل القبض** لا يجوز تفريقها؛ لأنه يكون بيعًا بالحصة ابتداءً، وهو لا يجوز»!.

      يضاف إلى ذلك كونه مخالفًا لمقتضى القاعدة !.

      ولعل هذا وهم من المعلِّق؛ سببه وجود عبارتين متشابهتين عند المؤلف وهما :

      • قوله هنا : «لأن التفريق **قبل القبض** يكون بيعًا بالحصة ابتداءً، فلا يجوز».

      • وقوله عقب ذلك مباشرة : «والتفريق **بعد القبض** يكون بيعًا بالحصة بقاء، وهو جائز».

      فوقع نظر المعلق (على نسخة (أ)) على العبارة الأولى من نسخة (أ)، وعلى العبارة الثانية من نسخة (المصنّف)، فظنّهما عبارة واحدة، فكتب هذا التعليق - والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-2036)
2037. () الدُّرر شرح الغرر، 2/165 -مع اختلاف سبق بيان أكثره - وانظر الشق الأول من المثال في: الجامع الصغير، وشرحه : النافع الكبير، ص351. [↑](#footnote-ref-2037)
2038. () ص429 (ل23/ب)، قاعدة 54. [↑](#footnote-ref-2038)
2039. () نهاية 36/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-2039)
2040. () ص1005 (ل90/أ)، قاعدة 212. [↑](#footnote-ref-2040)
2041. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «منها». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د)، وهو الموافق لمصدرها (وهو الكافي). [↑](#footnote-ref-2041)
2042. () في (جـ) : «على». [↑](#footnote-ref-2042)
2043. () هذه القاعدة وجلّ ما جاء في شرحها مستفاد من الكافي للنسفي، ق3، جـ2، ص535. وقد صرّح بذلك المؤلف في نهاية حديثه عن القاعدة.

      كما أنها بنصِّها مذكورة في المبسوط، 17/29؛ وانظر : الاختيار لتعليل المختار، 2/111، حيث جاء فيه: «... والقسمة تنافي الشركة». [↑](#footnote-ref-2043)
2044. () في (جـ) : «قال». [↑](#footnote-ref-2044)
2045. () نهاية 23/أ من (د). [↑](#footnote-ref-2045)
2046. () وممّن قال بالقضاء باليمين مع الشاهد الواحد : الإمام مالك والإمام أحمد وابن حزم الظاهري. فهو قول الجمهور.

      انظر : الأم، 6/355-356؛ التفريع لابن الجلاب، 2/238؛ المحلى لابن حزم، 8/489؛ المغني لابن قدامة، 14/132؛ المنهاج للنووي وشرحيه : مغني المحتاج، 4/443؛ ونهاية المحتاج، 8/313؛ منتهى الإرادات وشرحه للبهوتي، 3/557؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه، 4/200. [↑](#footnote-ref-2046)
2047. () أخرجه الإمام أحمد بلفظه، 1/248؛ والإمام مسلم بنحوه، كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد، 3/1337، ح 1712؛ وغيرُهما من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-. [↑](#footnote-ref-2047)
2048. () انظر : المبسوط، 17/29؛ الاختيار لتعليل المختار، 2/111. [↑](#footnote-ref-2048)
2049. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «عن». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د)؛ وفاقًا لنصّ الحديث، ولمصدر المؤلف. [↑](#footnote-ref-2049)
2050. () سبق تخريجه، ص367. [↑](#footnote-ref-2050)
2051. () الكافي للنسفي، ق3، جـ2، ص 535-537. [↑](#footnote-ref-2051)
2052. () «منهما» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-2052)
2053. () **الغريب** : في اللغة : له عدّة معانٍ، منها: الرجل ليس من القوم ولا من البلد، والجمع غرباء، ومنها: الغامض من الكلام.

      أما في اصطلاح المحدثين : فقد اختلفت عباراتهم في تعريفه، ومن ذلك قول الحافظ ابن حجر : «هو ما ينفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرّد به من السَّند».

      انظر المعنى اللغوي في : لسان العرب، مادة «غرب»، 1/640؛ المعجم الوسيط، مادة «غرب»، 2/647.

      والمعنى الاصطلاحي منقول من شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر، ص19؛ وانظر : تقريب النواوي وشرحه : تدريب الراوي للسيوطي، 2/632؛ الباعث الحثيث لأحمد شاكر، 2/460؛ تيسير مصطلح الحديث، ص28. [↑](#footnote-ref-2053)
2054. () في الكافي : «ما رويناه». والمراد : حديث : «البينة على المدعي واليمين على من أنكر». [↑](#footnote-ref-2054)
2055. () **المشهور** في اللغة : اسم مفعول من (شهر)، والشين والهاء والراء - كما يقول ابن فارس - : «أصل صحيح يدلّ على وضوح في الأمر وإضاءة».

      ومن ذلك ما جاء في القاموس : «الشَّهير والمشْهُور : المعروفُ المكانِ، المذكورُ، والنَّبيه».

      أما في اصطلاح المحدثين : فله عدّة تعريفات، منها ما جاء في تدريب الراوي : «ماله طرق محصورة بأكثر من اثنين، ولم يبلغ حد التواتر».

      ولتوثيق ما سبق فالمعنى اللغوي منقول من : المقاييس في اللغة، مادة «شهر»، ص540؛ القاموس المحيط، مادة «شهر»، ص540.

      والمعنى الاصطلاحي منقول من : تدريب الراوي، 2/621؛ وانظر : شرح نخبة الفكر، ص14؛ فتح المغيث، 3/35؛ الباعث الحثيث، 2/455؛ تيسير مصطلح الحديث، ص23.

      وانظر تعريف المشهور عند الأصوليين من الحنفية في : أصول السرخسي، 1/292؛ جامع الأسرار في شرح المنار تأليف الكاكي، 3/645. [↑](#footnote-ref-2055)
2056. () في (أ) و(جـ) : «تلقت». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). علمًا بأنه جاء في (الكافي) : «تلقته». [↑](#footnote-ref-2056)
2057. () في (أ) : «خبر». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ) و(د)؛ وفاقًا للكافي. [↑](#footnote-ref-2057)
2058. () **هو يحيى بن معين** بن عوف بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن، الحافظ أبو زكريا المُرِّي الغطفاني، مولى غطفان (ت 233هـ).

      من أشهر علماء الحديث وأعلمهم بالرجال وصحيح الحديث وضعيفه، وأكثرهم كتابة له.

      - قال الإمام أحمد بن حنبل : «يحيى بن معين أعلمنا بالرجال».

      - وقال أبو عبيد القاسم بن سلام : «ربَّانيّو الحديث أربعة : فأعلمهم بالحلال والحرام : أحمد بن حنبل ... وأعلمهم بصحيح الحديث وسقيمه : يحيى بن معين».

      - وقال محمد بن سعد : «كان أكَثَرَ من كِتابة الحديث، وعُرف به، وكان لا يكاد يحدّث».

      ومع كثرة ما كتبه -رحمة الله- إلا أنه لم يصل إلينا منه إلا النزر اليسير، ومن ذلك :

      التاريخ، وهو كتاب في الجرح والتعديل وعلل الأحاديث، نقله عنه طلابه من روايات متعددة، وقد حققّه د. أحمد نور سيف، ونال بذلك درجة الدكتوراه من الأزهر، عام 1396هـ، وسمى بحثه : (يحيى بن معين وكتابه التاريخ).

      انظر: التاريخ الكبير للإمام البخاري، 8/307، رقم 3116؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، 7/354؛ تهذيب الكمال، 31/543-568، رقم 6926؛ تذكرة الحفاظ، 2/429-431، رقم 437؛ تقريب التهذيب، ص1067؛ يحيى بن معين وكتابه: التاريخ، دراسة و**ترتيب** وتحقيق لأحمد نور، 1/61-62. [↑](#footnote-ref-2058)
2059. () حيث جاء في كتاب : يحيى بن معين وكتابه التاريخ، 1/271، رقم 1076: «قال يحيى : حديث ابن عباس أن النبي  قضى بشاهد ويمين ليس بمحفوظ». [↑](#footnote-ref-2059)
2060. () الكافي للنسفي، القسم الأخير، جـ2، ص537-538. [↑](#footnote-ref-2060)
2061. () أي : القاعدة وجل ما جاء فيها مستفاد من (الكافي) للنسفي. [↑](#footnote-ref-2061)
2062. () في (ب) و(د) : «التغرير». [↑](#footnote-ref-2062)
2063. () هذه من القواعد التي لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب أصول الفقه، ويراد بالتقرير: «سكوته  عن إنكار قول أو فعل، صدر من أحد من أصحابه في حضرته، أو غيبته وعلم به . فهذا السكوت منه  يدلّ على جواز القول أو الفعل؛ لأنه  لا يسكت عن باطل». -قاله أ.د. الحفناوي في كتابه دراسات أصولية في السنة النبوية، ص14-.

      وقوله : «أحد وجوه السنة» معناه : أحد مراتب السنة، أو أحد ألفاظ الرواية بالنسبة للصحابي.

      ومن **الكتب الأصولية** التي تكلمت عن القاعدة :

      المعتمد، 2/669؛ العدة للقاضي أبي يعلى، 3/998؛ التبصرة، ص333؛ البرهان، 1/328؛ قواطع الأدلة، 2/196؛ المستصفى، 1/131؛ التمهيد لأبي الخطاب، 3/182؛ ميزان الأصول، 2/677؛ تنقيحات في أصول الفقه للسهروردي، ص193؛ روضة الناظر، 1/345؛ الإحكام للآمدي، 1/241؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد وحاشية التفتازاني، 2/25؛ شرح تنقيح الفصول، ص288؛ الفائق، 3/468؛ المسوّدة، ص297؛ جمع الجوامع وشرحاه : شرح المحلي (بحاشية البناني)، 2/94؛ وتشنيف المسامع، 2/900؛ البحر المحيط، 4/201؛ التحرير وتيسيره، 3/70، 128؛ شـرح الكوكب الـمنير، 2/194؛ مسلّم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، 2/183؛ دراسات أصولية في السنة النبوية، ص98. [↑](#footnote-ref-2063)
2064. () في (د) : «قال». وكذلك في صلب (أ) إلا أنها مصححة في الهامش. [↑](#footnote-ref-2064)
2065. () في (د) : «بكون» (بالباء). [↑](#footnote-ref-2065)
2066. () نهاية 28/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-2066)
2067. () في (د) : «تقرير»، وكذلك في هامش (جـ). [↑](#footnote-ref-2067)
2068. () هكذا في (جـ). وفي (أ) : «أدنى»، وفي (د) : «أقوى»، وفي (ب) : «لا يكون أدنى» (بزيادة : لا يكون). والصحيح ما في (ب) و(جـ) و(د)؛ لدلالة السياق، ولموافقته في المعنى لمصدر القاعدة (وهو الدُّرر)، حيث جاء فيه: «تقدير الشرع ليس أدنى من تقدير ...»، وتمَّ إثبات ما في (جـ)؛ لكونه أقلَّ تصرفًا في اللفظ ممّا في نسخة (أ). [↑](#footnote-ref-2068)
2069. () في (د) : «تقرير»، وكذلك في هامش (جـ). [↑](#footnote-ref-2069)
2070. () وردت هذه القاعدة في قواعد الفقه للمجدّدي، ص86، قاعدة 159 - بلفظ : «الشيء إذا ثبت مقدَّرا في الشرع لا يعتبر إلى تقدير آخر»-؛ ووردت قبل ذلك - بنحو لفظ المؤلف - في الـدُّرر شـرح الغـرر، 2/399 ، وجل ما جاء في شرحها مذكور في الدّرر. [↑](#footnote-ref-2070)
2071. () نهاية 24/أ من (ب). علمًا بأنه جاء في الدّرر : «أعتقه» (بحذف واو العطف). [↑](#footnote-ref-2071)
2072. () نهاية 36/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2072)
2073. () لعل المعنى : منصوص على قدر القيمة. ولو قال : (عليها) لكان أولى؛ وفاقًا لمصدر هذه العبارة وهو الدّرر.

      ومن النصوص الدالة على أنّ العبد إذا أُعتق بعضه فإنه يعتق باقية بقدر قسطه من قيمته دون زيادة : ما أخرجه البخاريُّ، كتاب الشركة، باب الشركة في الرقيق، 2/885، ح 2369؛ ومسلم، كتاب الأيمان، باب من أعتق شركًا له في عبد، 3/1287، ح1501؛ والبيهقيُّ، كتاب الغصب؛ باب رد قيمته [أي المغصوب] إن كان من ذوات القيم، أو ردّ مثله إن كان من ذوات الأمثال إذا أتلفه الغاصب، أو تلف في يديه، 6/95 - 96، ح11300؛ وغيرُهم من حديث ابن عمر، ولفظ البخاري: عن النبي  قال : «من أعتق شركًا له في مملوك وجب عليه أن يَعْتِق كلَّه إن كان له مال **قدر ثمنه**، يقام قيمة عدل، ويُعطى شركاؤه حصتهم، ويُخلّى سبيل المعتَق». [↑](#footnote-ref-2073)
2074. () في (ب) : «تجوز». وهذا الأفصح، إلاّ أنه تمَّ إثبات ما في باقي النسخ؛ وفاقًا للدّرر. [↑](#footnote-ref-2074)
2075. () الدّرر شرح الغرر، 2/399 -مع اختلاف يسير سبق بيان أكثره-. [↑](#footnote-ref-2075)
2076. () في (أ) و(جـ) : «من». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-2076)
2077. () لعل المعنى : منصوص على قدر هذه القيمة. ولو قال : (عليها) لكان أولى.-وقد سبق التنبيه على ذلك قريباً-. [↑](#footnote-ref-2077)
2078. () انظر : الدّرر شرح الغرر، 2/399.

      وقد جاء في الدُّرر : أن صاحبي الإمام أبي حنيفة لا يريان جواز هذا الصلح «إذا كان بغبن فاحش؛ لأن حقه في القيمة، فالزائد عليها ربا». [↑](#footnote-ref-2078)
2079. () «الكفن» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-2079)
2080. () **الاعتياض** : معناه في اللغة وفي اصطلاح الفقهاء : أخذ العوض.

      والعوض سبق بيان معناه لغة واصطلاحًا، ص 237.

      وللتوسع في معنى الاعتياض وما يصح أن يكون عوضًا انظر : بدائع الصنائع، 6/42؛ معجم لغة الفقهاء، ص56؛ معجم المصطلحات الاقتصادية، 68؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، 1/232. [↑](#footnote-ref-2080)
2081. () في مصدر هذه العبارة (وهو الدرر) زيادة : «لا يكون ربًا؛ إذْ الزائد على المالية». [↑](#footnote-ref-2081)
2082. () في (أ) و(جـ) و(د) : «صالحا». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدّرر شرح الغرر. [↑](#footnote-ref-2082)
2083. () في (أ) و(جـ) و(د) : «أكثر». والذي يشهد له المعنى هو ما تمَّ إثباته من (ب)؛ وفاقًا للمعنى المذكور في الدّرر، حيث جاء فيه : «... على الأكثر لم يجز؛ لأن الحق ...». [↑](#footnote-ref-2083)
2084. () الدّرر شرح الغرر، 2/399 -مع اختلاف سبق بيانه -. [↑](#footnote-ref-2084)
2085. () هذه القاعدة من القواعد المشتركة بين علوم العقيدة وأصول الفقه والقواعد الفقهية؛ فهي عقدية لارتباطها بالقضاء والقدر، وهي أصولية لارتباطها بالتكليف الذي هو أحد موضوعات أصول الفقه، حيث يبحث في المحكوم به، وهي فقهية لارتباطها بأفعال المكلفين وحكم الشرع فيها، وقد عرف من خلال المسائل والفروع الفقهية أن التكليف فيها بحسب الوسع فهي إذن قاعده فقهية أيضًا من هذا الوجه.

      وقد جلاّها د. محمد العروسي في كتابه : المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين، فقال ما حاصله: إن أول من حكى القول بوقوع التكليف بما لا يطاق هو الجهم بن صفوان. وقد ارتضى هذا القول أبو الحسن الأشعري فقال : إنه لا تأثير للقدرة الحادثة في الفعل الصادر من العباد؛ بل القدرة والداعية مخلوقتان. فهو تابع للجهم في المعنى، وإن أضاف الفعل إلى العبد وسمَّاه كسبًا.

      ثم انتقل هذا القول إلى المصنفات في الأصول، فجعلوا التكليف بالمحال **ضربين** : محال لذاته؛ كالجمع بين الضدّين. ومحال لغيره؛ كإيمان أبي لهب.

      **فالضرب الأول** : اتفقوا على تسميته أنه لا يطاق، لكن تنازعوا في جواز الأمر به، ولم يتنازعوا في عدم وقوعه.

      **وأما الضرب الثاني** : فاتَّفق الناس على جوازه ووقوعه، وإنما تنازعوا في إطلاق القول عليه بأنه لا يطاق.- انظر المسائل المشتركة، ص138-139-.

      والموافق للسلف والأئمة في المعنى : «أن ما لا يطاق للعجز عنه لا يجوز تكليفه، بخلاف ما لا يطاق للاشتغال بضدّه، فإنه يجوز تكليفه ... [والقائلون بهذا] موافقون للسلف والأئمة في المعنى، لكن كونهم جعلوا ما يتركه العبد لا يطاق؛ لكونه تاركًا له، مشتغلاً بضدّه بدعة في الشرع واللغة؛ فإن مضمونه أن فعل ما لا يفعله العبد لا يطيقه!». - قاله شارح الطحاوية، ص654 -.

      وللتوسع في ذلك انظر من **كتب العقيدة** :

      مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، 3/318؛ شرح الطحاوية لابن أبي العز، ص652 وما بعدها؛ القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة للدكتور عبد الرحمن المحمود، ص184.

      **ومن كتب أصول الفقه :**

      العدة، 2/392؛ البرهان، 1/88، فقرة 27؛ المستصفي، 1/86؛ روضة الناظر، 1/234؛ تنقيح الفصول، ص143؛ المنار وشرحه: جامع الأسرار للكاكي، 1/205؛ الفائق، 2/105؛ جميع الجوامع وشرحه: تشنيف المسامع، 1/280؛ المسوّدة، ص79؛ التحرير وتيسيره، 2/137؛ شرح الكوكب المنير، 1/485؛ مسلم الثبوت وشرحه: فواتح الرحموت، 1/123؛ القواعد الأصولية المتعلقة بالأدلة للدكتور البصيلي، ص1969.

      **ومن كتب الفقه :**

      شرح السير، 1/189، فقرة 211، وص242، فقرة 317؛ المبسوط، 2/181، 3/13، 4/70، 11/221، 223، 238، 16/112، 25/27؛ بدائع الصنـائـع، 1/118؛ الـمصفى للنـسفي، ل12/ب؛ مـجموع فـتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، 21/634، 24/185؛ الـدّرر شـرح الغرر، 1/59، 60، 61؛ تكملة البحر الرائق، 8/191.

      **ومن كتب القواعد :**

      القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية، ص254؛ موسوعة القواعد الفقهية، 4/459. [↑](#footnote-ref-2085)
2086. () في (أ): «المكة لمكي»، وفي (جـ): «المكة للمكي»، وفي (د): «مكة لمكي». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب).

      ولو قال : (عين الكعبة) لكان أولى؛ وفاقًا للدّرر، 1/60، إلا إذا كان المراد بالبيت : الكعبة، من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء. [↑](#footnote-ref-2086)
2087. () **الآفاقي** : هو غير المكي.

      انظر: الدّرر شرح الغرر، 1/60. [↑](#footnote-ref-2087)
2088. () في (أ) و(جـ) : «بيّن». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-2088)
2089. () انظر : المبسوط، 3/13؛ الدّرر شرح الغرر، 1/61. [↑](#footnote-ref-2089)
2090. () نهاية 23/ب من (د). [↑](#footnote-ref-2090)
2091. () انظر : الدّرر شرح الغرر، 1/59. [↑](#footnote-ref-2091)
2092. () انظر : الدّرر شرح الغرر، 1/29. [↑](#footnote-ref-2092)
2093. () في (جـ) زيادة : «مقتضى». [↑](#footnote-ref-2093)
2094. () في (أ) و(جـ) : «يحصى». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-2094)
2095. () نهاية 37/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-2095)
2096. () نهاية 27/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-2096)
2097. () **معنى هذه القاعدة** :

      أنه إذا كان للإنسان دين على آخر: فإنه لا يجوز له أن يهب هذا الدين لثالث؛ لأنه لا يقدر على تسليم الدين للثالث.

      بخلاف ما لو وهبه لمن عليه الدين وهو الآخر (المديون) فإن ذلك جائز؛ لأنه في الحقيقة إسقاط للدين.

      هذا ما يتعلق بمعناها.

      **أما توثيقها**:

      فقد وردت بلفظها أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

      **فمن كتب القواعد** :

      المنثور، 2/161 –حيث ذكرها عرضًا بلفظ: «هل يجوز بيع الدين من غير من عليه الدين»-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 2/612 - فقد أشار إليها في معرض حديثه عن بيع الدين بالدين فقال: «... وأما بيعه لمن هو عليه فهو الاستبدال -وسيأتي-، وأما لغير من هو عليه بالعين ... ففيه قولان، أظهرهما ... البطلان»، ثم تكلّم عمّا يجوز فيه الاستبـدال وما لا يـجوز-؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص293، 393؛ قواعد الفقه لابن نجيم أيضًا، ص128، قاعدة 116، وص281، قاعدة 375،- ولفظه الأول في الأشباه والثاني في القواعد: «تمليك الدين من غير من عليه الدين باطل»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل17/أ؛ منافع الدقائق، ص316؛ مجلة الأحكام الشرعية، ص498، مادة 1633 –ولفظها: «بيع الدين لغير من هو عليه لا يصح»-؛ موسوعة الـقواعد الفقهية، 4/480 - وقد ذكر لفظ المؤلف ولفظًا آخر للمبسوط، وهو: «تمليك الدين من غير من عليه الدين بعوض لا يجوز»-.

      **ومن كتب الفقه** :

      المبسوط، 12/146، 15/69، 19/178، 20/5؛ بدائع الصنائع، 6/65 ؛ الهداية، 8/61، 441؛ العناية، 7/163، 189، 190، 8/61، 441؛ فتح القدير، 7/163، 189، 190؛ نتائج الأفكار، 8/61؛ المصفى للنسفي، ل55/أ؛ تبيين الحقائق، 4/146، 5/51؛ الدّرر شرح الغرر، 2/286، 2/403؛ البحر الرائق، 3/153، 6/243، 267، 274، 7/163؛ تنوير الأبصار وشرحه: الدر المختار وحاشية الشرح: رد المحتار، 8/518؛ النافع الكبير، ص410؛ كشف الحقائق، 2/133.

      وهذه القاعدة ذكرها المؤلف بلفظ آخر وهو: «لا يصح تمليك الدين من غير من عليه الدين»، وذلك ص958، (ل83/ب)، قاعدة 199. [↑](#footnote-ref-2097)
2098. () في (ب) : «مهلكا». [↑](#footnote-ref-2098)
2099. () في (أ) : «حصة». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-2099)
2100. () انظر : المبسوط، 15/69؛ الهداية والعناية، 8/441؛ كنـز الدقائق وشرحيه: تبيين الحقائق، 5/51؛ وكشف الحقائق، 2/133. [↑](#footnote-ref-2100)
2101. () في (جـ) : «ولو قضى». [↑](#footnote-ref-2101)
2102. () العناية، 7/163؛ وانظر : تبيين الحقائق، 4/146.

      **وصورة المسألة** : ما لو أقرض محمدٌ سعيدًا مالاً وطلب كفيلاً، فكفله حامد، ثم وهب محمدٌ الدينَ لحامد: صحّ ذلك، وبقي الدين في ذمة سعيد، على أن يقضيه لحامد وليس لمحمد. وفي هذا تمليك الدين من صاحب المال (وهو محمد) لشخص أخر غير المديون (وهذا الشخص هو حامد)؛ فهذا تمليك للدين لغير من عليه الدين!. [↑](#footnote-ref-2102)
2103. () نهاية 24/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-2103)
2104. () العناية، 7/163-164- مع اختلاف يسير-. [↑](#footnote-ref-2104)
2105. () أي : هذه القاعدة وجل ما جاء فيها مستفاد من ( العناية). [↑](#footnote-ref-2105)
2106. () في (أ) : «تفيد»، وفي (جـ) : «تفسد». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-2106)
2107. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص250 - ولفظه : «التناقض غير مقبول إلا فيما كان محلّ الخفاء»-؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص153، قاعدة 175 - ولفظه : «التناقض غير مقبول»-؛ الفوائد الزينية له كذلك، ص177، فائدة 220 - ولفظه : «إذا أقرّ بالدين بعد الدعوى به عند القاضي، ثمَّ ادعى إيفاءه لا يقبل؛ للتناقض...»-؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 80- ولفظها : «لا حجّة مع التناقض، لكن لا يختل معه حكم الحاكم»-؛ وشرحها لسليم رستم، 1/53؛ ولعلي حيدر، 1/70؛ وللأتاسي، 1/228؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص93، قاعدة 136 - ولفظه : « التناقض يمنع صحة الشهادة كما يمنع صحة الدعوى»-؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص72، قاعدة 92، وص99، قاعدة 218 - ولفظه الأول كأشباه ابن نجيم، أما الثاني فهو: «قول المناقض لا يعتبر»-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص170، 484 - ولفظه الأول: «إنّ دعوى المتناقض باطلة فيما يحتمل الانتقاض»-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 3/23، 4/493 - ولفظه الأول مستفاد من المبسوط، وهو: «بالدعوى مع التناقض لا تستحق اليمين على الخصـم»-.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 15/68؛ شرح الزيادات لقاضي خان؛ ص959، 987؛ الهداية وشرحاها : العناية وفتح القدير، 7/48، 64؛ والعناية فقط، 7/47؛ القـنية، ل181/أ؛ كنـز الدقائق وشرحه : البحر الرائق، 6/153؛ جـامع الفصولين، 1/91؛ الدّرر شرح الغرر، 2/191، 192، 194، 425. [↑](#footnote-ref-2107)
2108. () في (ب) : «تغيره». [↑](#footnote-ref-2108)
2109. () في (ب) : «بمنعها» (بالباء المعجمة). [↑](#footnote-ref-2109)
2110. () الغرر وشرحه : الدّرر، 2/355، حيث وردت المسألة في الغرر وعلَّل لها صاحب الدُّرر بقوله : «لأن فيه تناقضًا»، ثم بيّن وجه التناقض فقال : «لأن المال الواحد لا يكون لشخصين في حالة واحدة». [↑](#footnote-ref-2110)
2111. () في (ب) : «يتناقض» (بالياء المعجمة). [↑](#footnote-ref-2111)
2112. () في (جـ) : «وسنذكر» (بإسقاط الهاء). [↑](#footnote-ref-2112)
2113. () نهاية 37/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2113)
2114. () ص554 (ل38/ب)، قاعدة 88. [↑](#footnote-ref-2114)
2115. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يصح». والأفصح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-2115)
2116. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يكون»، وفي (د) : رسم الحرف الأول بالتاء والياء معًا والأفصح : (تكون) (بالتاء)؛ لهذا تم إثباته. [↑](#footnote-ref-2116)
2117. () يشير إلى قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وهي: «الرجـوع من الإقـرار باطل»، وذلك ص725 (ل54/ب)، قاعدة 131. [↑](#footnote-ref-2117)
2118. () نهاية 29/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-2118)
2119. () سبق ذكر المؤلف لهذين المثالين، ص380 (ل17/ب)، وتمَّ توثيقهما هناك. [↑](#footnote-ref-2119)
2120. () نهاية 24/أ من (د). [↑](#footnote-ref-2120)
2121. () العناية، 7/48؛ وانظر الدّرر شرح الغرر، 2/191، 354، 355، 356.

      وبالمقارنة بين هذه العبارة ونصّ القاعدة يلحظ أنها كالاستثناء منها. وقد صرح بذلك ابن نجيم حيث قال في أشباهه -ص205- : «التناقض غير مقبول إلا فيما كان محل الخفاء». [↑](#footnote-ref-2121)
2122. () في (د) : «بالرقبة». [↑](#footnote-ref-2122)
2123. () **الرِّقِّيَّة** : أي المِلكيَّة، بمعنى العبودية، مِنْ : رقَّ يرِقُّ رِقَّةً، فهو رقيق : أي عبد. وسمي العبد رقيقًا؛ لأنه يرقُّ لمالكه ويذلُّ ويخضع.

      انظر : المقاييس في اللغة، مادة «رقّ»، ص396؛ لسان العرب، مادة «رقق»، 10/221، 223، 124؛ القاموس المحيط، مادة «رقق»، ص1146؛ المعجم الوسيط، مادة «رقق»، 1/365. [↑](#footnote-ref-2123)
2124. () يستبدُّ به : أي يتفرد.

      انظر : القاموس المحيط، مادة «بدّ»، ص341؛ المعجم الوسيط، مادة «بدّ»، 1/42. [↑](#footnote-ref-2124)
2125. () انظر : العناية، 7/48. [↑](#footnote-ref-2125)
2126. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يصح». والأفصح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-2126)
2127. () في (أ) : « ينفرده »، وفي (ب) و(جـ) : « ينفرد »، وفي (د) : « يتفرد ». والصحيح ما في (ب) و(جـ) وأيضًا (د). [↑](#footnote-ref-2127)
2128. () انظر : العناية ، 7/48. [↑](#footnote-ref-2128)
2129. () في (ب) و(د) : «إحصاؤها». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-2129)
2130. () في (جـ) : «شيء». [↑](#footnote-ref-2130)
2131. () نهاية 38/أ من (أ). علمًا بأنه جاء في (د) : «بالخطأ». [↑](#footnote-ref-2131)
2132. () في (د) : «وتفسد». [↑](#footnote-ref-2132)
2133. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في : مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شـرح العلائي لقـواعد الـخادمي، ل17/ب؛ منافع الدقائق، ص316-317.

      كما وردت قبل ذلك في بعض كتب الفقه منها :

      الهداية والعناية وفتح القدير، 7/64-65؛ والهداية والعناية، 7/479؛ الدّرر شرح الغرر، 2/194، 392؛ النافع الكبير، ص359. [↑](#footnote-ref-2133)
2134. () في (أ) و(جـ) : «وكتم». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-2134)
2135. () نهاية 25/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-2135)
2136. () في (جـ) : «تناقض». [↑](#footnote-ref-2136)
2137. () انظر : العناية، 7/479؛ وانظر: أيضًا الهداية وفتح القدير، 7/479؛ الدّرر شرح الغرر، 2/392؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل17/ب؛ منافع الدقائق، ص317. [↑](#footnote-ref-2137)
2138. () في (أ) و(جـ) و(د) : « فيه ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)؛ لأن الضمير يعود على مؤنث وهو الدعوى.

      وقد جاء في الدّرر : «بخلاف الدعوى؛ لأنه متهم **فيه**» !!. [↑](#footnote-ref-2138)
2139. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يسمع». والأفصح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-2139)
2140. () انظر : الدّرر شرح الغرر، 2/194. [↑](#footnote-ref-2140)
2141. () نهاية 29/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-2141)
2142. () انظر : الدّرر شرح الغرر، 2/194. [↑](#footnote-ref-2142)
2143. () وردت في هذه القاعدة كلمتا : الموجَب والموجِب، وهما اسم مفعول واسم فاعل من الفعل : أوجب، بمعنى اقتضى وألزم. فيكون معنى الموجَب : المقتضى والملزَم، ويكون معنى الموجِب : المقتضي والملزِم.

      إذا علم هذا **فمعنى القاعدة** :

      «أنه لا يُشترط في العقود والمعاملات التي توجب أحكامًا النصُّ على مقتضيات العقد، ونتائجه عند التعاقد؛ لأن شأن وقوع العقد صحيحًا أن تنبني عليه أحكامه، وتترتّب عليه ثمراته ونتائجه...». قاله صاحب موسوعة القواعد الفقهية، 4/503؛ وانظر المعنى اللغوي لـ (أوجب) في لسان العرب، مادة «وجب»، 1/793.

      هذا ما يتعلق بمعناها.

      **أما توثيقها** :

      فقد وردت بلفظ المؤلف في : مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل18/أ؛ منافع الدقائق، ص317؛ موسوعة القواعد الفقهية، 4/503.

      ووردت قبل ذلك باللفظ نفسه في : العناية، 7/171؛ مـوجـبات الـحكام وواقعات الأيام، ص95. [↑](#footnote-ref-2143)
2144. () انظر : العناية، 7/171؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل18/أ؛ منافع الدقائق، ص317. [↑](#footnote-ref-2144)
2145. () أي: لكون الاستمتاع موجَب عقد النكاح «فلا يشترط تصريح حلّ الوطء حين يعقد النكاح»- كذا في المنافع وشرح العلائي-.

      وانظر المسألة في: المراجع السابقة؛ وفي موسوعة القواعد الفقهية، 4/503-504. [↑](#footnote-ref-2145)
2146. () في (ب) : «ينصّ». [↑](#footnote-ref-2146)
2147. () في (ب) : «دفعته». والمُثبت من باقي النسخ موافق للهداية والعناية، وعلى كلا اللفظين فالمقصود : دفع الكفيل **المكفول** للمكفول له. [↑](#footnote-ref-2147)
2148. () نهاية 38/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2148)
2149. () انظر الهداية والعناية وفتح القدير، 7/171؛ موسوعة القواعد الفقهية، 4/504. [↑](#footnote-ref-2149)
2150. () أي: هذه القاعدة وما جاء فيها مستفاد من (العناية). [↑](#footnote-ref-2150)
2151. () هذه القاعدة تفصيل للقاعدة الحادية والسبعين وهي : «التخصيص بالذكر لا يدل على الحصر»- كما صرح بذلك المؤلف في نهاية تلك القاعدة-.

      فما قيل في توثيقها هناك يقال هنا.

      إلاّ أن هذه القاعدة ورد فيها إشكال يتلخّص في إسقاط (لا) النافية من أكثر النسخ.

      ولبيان ذلك يقال : سبق أن أورد المؤلف هذه القاعدة - ص 492 (ل32/أ)، وقد اتفقت جميع النسخ هناك على اسقاط (لا) النافية ! بل اتفقت تلك النسخ هنا على إسقاطها أيضًا إلا نسخة (ب)، فقد أُثبتت فيها.

      ومما يزيد الأمر إشكالاً أن الخادمي قد استفاد استفادة ظاهرة من ناظر زاده، وقد تابع أكثر النسخ في إسقاط (لا) النافية - انظر مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45- وقد اقتفى أثره الدكتور البورنو في موسوعته - 4/505 - فنقلها عنه باللفظ نفسه، وأبدى وجهة نظره في ذلك.

      **والذي يظهر** - والله أعلم- إثباتها؛ وذلك لما يأتي:

      **1-** أن ما جاء في شرح المؤلف لهذه القاعدة لا يكون منسجمًا معها إلا بإثبات (لا) النافية، ويظهر هذا بأدنى تأمل في الشرح!.

      • ولا سيما قوله في بداية الشرح : «وإلا يلزم ترجيح القياس على النصّ ...».

      • وقوله فيما بعد : «وخرجت عن هذا الأصل المسألة المذكورة في دعوى (المبسوط)...».

      **2-** أن من المقرّر عند عامة الحنفية : عدم حجيّة مفهوم المخالفة، وهذا يعني أن التنصيص لا يوجب التخصيص؛ بل صرح النسفي بذلك في المنار - مع شرحه كشف الأسرار، 1/406-408- حيث قال: «التنصيص على الشيء باسمه العَلَم يدل على الخصوص عند البعض.

      وعندنا : لا يدل عليه، سواء كان مقرونا بالعدد أو لم يكن». وقد أوجز ذلك المجدّدي في قواعده - ص72، قاعدة 93- فقال : «التنصيص لا يدل على التخصيص»،- وقد سبق توثيق رأي الحنفية مفصلاً في هامش (3) من ص491- .

      **3-** أن المؤلف قد تبنّى هذا الرأي في قاعدة مستقلة (وهي القاعدة الحادية والسبعون؛ حيث قال فيها: «التخصيص بالذكر لا يدل على الحصر»)، ولو كانت صيغة القاعدة التي هي مثار الحديث : «التنصيص يوجب التخصيص» : لكان في ذلك مخالفة لما سبق أن قرّره في القاعدة السابقة!.

      وبزيادة (لا) النـافيـة يندفع هذا اللازم، وتكون الثانية موافقة لـلأولـى، ومنسجمة مع رأي عامة الحنفية.

      **4-** أن المؤلف في نهاية تلك القاعدة أحال إلى هذه القاعدة، وصدّر ذلك بقوله: «وسيجيء التفصيل في أواخر هذا الباب -إن شاء الله تعالى-...».

      وكون ما سيذكره المؤلف في الثانية تفصيلاً للأولى يدل على أن الثانية بمعنى الأولى، وليست مؤسسة لحكم جديد، ولا يستقيم هذا إلا إذا كانت الثانية بالنَّفي كالأولى.

      **5-** لم أجد من أسقط (لا) النافية من القاعدة إلا الخادمي، ومن شرح قواعده؛ فلعلّ الخادمي استفادها من أحد النسخ التي وردت فيها القاعدة بإسقاط (لا) النافية، ولكنه لم يتنبّه للإشكال الذي قد يرد في خلوَّها من (لا) النافية، ولاسيّما أنه يذكر القواعد سردًا بلا شرح.

      وممّا يؤكد هذا أن العلائي في شرحه لقواعد الخادمي - ل18/أ - والحصاري في منافع الدقائق - ص317 - أشكلت عليهما صيغة القاعدة، وممّا يدل على ذلك أنهما صدّرا شرحهما لها بقولهما: «لعله أراد ...».

      ثم اجتهدا في شرحها بأنها تحكي رأي المخالفين القائلين بعدم حجية مفهوم المخالفة، وناقشا هذا الرأي ... -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-2151)
2152. () هكذا في جميع النسخ، ولم يظهر لي وجه في إيراد هذه الكلمة في السياق المذكور.

      فلعلّه اعتراها شيء من التحريف، وأصلها (في باب)، فيكون السياق : (... ترجيح القياس على النص في باب الربا ...).

      أو أنه سقطت قبلها كلمة وهي (الذي)، وبإثباتها يكون السياق : (... على النص الذي بيَّن الربا ...).

      وممّا يشهد للاحتمال الأول أن الخادمي استفاد من ناظرزاده، وقد قال : «التنصيص يوجب التخصيص. و إلا يلزم ترجيح القياس على النص في باب الربا» - وقد نقل ذلك عنه العلائي والحصاري في شرحهما لقواعده - ل18/أ، ص317-. [↑](#footnote-ref-2152)
2153. () إثبات (أل) التعريف هنا في لفظ (الحديث) يجعل الأسلوب ركيكا،ً ويزول ذلك بحذفها. [↑](#footnote-ref-2153)
2154. () نهاية 24/ب من (د). [↑](#footnote-ref-2154)
2155. () **معنى هذه العبارة** : لو كان التنصيص يوجب التخصيص للزم ترجيح القياس على النص المذكور في باب الربا، في حديث الأشياء الستَّة، والذي ينصّ بأسماء الأعلام، كالحنطة والشعير.

      وبعبارة أوسع تشمل جميع الدليل : لو قيل بأن التنصيص يوجب التخصيص للزم من ذلك أحد أمرين: ترجيح القياس على النص، أو انسداد باب القياس.

      **ووجه الأول** : أنه لو قيل بأن التنصيص يوجب التخصيص، ومع ذلك قيل بأن الربا يجري أيضًا في غير (الأشياء الستّة) لكانت تعدية الحكم في الربا في (الأشياء الستّة) إلى غيرها من باب ترجيح القياس على النصّ؛ إذ إنه - بناء على القول بأن التنصيص يوجب التخصيص - يلزم من التنصيص على الأشياء الستة اختصاصها بالحكم، إلا أن التعدية جاءت عن طريق القياس، وفي ذلك ترجيح القياس على النص!.

      **ووجه الثاني** : أنه لو قيل بأن التنصيص يوجب التخصيص، وبناء على ذلك لا يجوز تعدية الحكم إلى غير (الأشياء الستّة) للزم من ذلك انسداد باب القياس!.

      وكلا هذين الأمرين ممتنعان، فثبت من ذلك أن التنصيص لا يوجب التخصيص. [↑](#footnote-ref-2155)
2156. () هكذا في (هـ) و(و)، وفي باقي النسخ : «معلول». والصحيح ما في (هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-2156)
2157. () وهذا النص هو قول النبي  : « الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبـر بالبـر، والشعيـر بالشعيـر، والتمـر بالتمـر، والملح بالملح : مِثْلاً بِمثل، يدًا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الآخذ والمعطي فيه سواء».

      أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري، كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقـدًا، 3/1211، ح 1584. [↑](#footnote-ref-2157)
2158. () في (أ) : «السدادو». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-2158)
2159. () هذا الدليل يستدل به كثير من الأصوليين على عدم حجية مفهوم اللقب، ومنهم أصحاب الكتب الآتية:

      أصول السرخسي، 1/255؛ روضة الناظر، 2/796؛ الإحكام (للآمدي)، 3/104؛ المغني (للخبازي)، ص165؛ كشف الأسرار (للنسفي)، 1/408-409؛ شرح مختصر الروضة، 2/773؛ شرح العضد لمختصر ابن الـحاجب، 2/182؛ التحرير وشرحه: تيسير التحرير، 1/131؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، 1/433؛ بحث: مفهوم اللقب عند الأصوليين لشيخنا الدكتور أحمد العنقري (مجلة جامعة الإمام - العدد 19 - ص105). [↑](#footnote-ref-2159)
2160. () انظر: المبسوط، 17/145، ونص كلامه : «قال [أي صاحب الكافي]: رجل له أمة لها ثلاثة أولاد، ولدتهم في بطون مختلفة من غير زوج، فقال المولى للأكبر منهم: هو ابني: ثبت نسبه منه للدعوة [هكذا!] وصارت الأم أم ولـد له، ولم يثبت نسب الآخَرَين منه عندنا»، ثم نقل عن زفر أنه خالف وقال : «يثبت نسب الآخَرَين منه أيضًا». وانظر أيضًا : أصول البزدوي وشرحه : كشـف الأسرار، 2/477؛ كشف الأسرار للنسفي، 1/421. [↑](#footnote-ref-2160)
2161. () في (ب) زيادة : « أن التنصيص ».

      ووجود هذه الزيادة في هذا الموضع يقلب المعنى. بخلاف ما لو كانت قبل (لا) النافية؛ إذ تصير العبارة: «فلو أن التنصيص لا يوجب التخصيص : لثبت نسبهما ...».

      وإذا كانت العبارة بهذه الصيغة يكون معنى الاعتراض على القاعدة مستقيمًا.

      وبيان ذلك : أن القاعدة دلّت على أن التنصيص على الشيء بحكمٍ ما: لا يدل على تخصيصه بذلك الحكم، ونفيه عما عداه.

      ومع ذلك : عندما نصَّ المولى على أن الأكبرَ ابنُه، وسكتَ عن أخويه الآخرين: لم يثبت نسبهما، ولو كان التنصـيـص لا يـوجب التخصيص لما انتفى نسب الآخرين؛ بل يثبت نسبهما للمولى؛ لكونهما ولدا أم ولده!. [↑](#footnote-ref-2161)
2162. () «نسبهما لأنهما ولدا أم ولده» : ساقطة من (ب) و(د)، ومكانها في (د) : «نسب ولدي أم ولده»، وكذلك في (ب) إلا أنه أضيف في أولها حرف الباء (بنسب ...). [↑](#footnote-ref-2162)
2163. () في (أ) و(جـ) : «الآخر». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-2163)
2164. () هذا الأصل سيأتي الحديث عنه استقلالاً، وذلك ص755 (ل57/ب)، قاعدة 143. [↑](#footnote-ref-2164)
2165. () نهاية 25/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-2165)
2166. () في (ب) : « صرير »، وفي (جـ) : « أصراح »، وفي (د) : « صريحًا ». [↑](#footnote-ref-2166)
2167. () انظر : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 2/448-449؛ المبسوط، 17/145؛ كشف الأسرار للنسفي، 1/421-422. [↑](#footnote-ref-2167)
2168. () أخرجه ابن أبي شيبة بمثله، كتاب الزكاة، باب في زكاة الإبل وما قيل فيها، 2/358، ح9887، 3/121-122؛ والشافعي بنحوه في مسنده، كتاب الزكاة، ص89؛ والإمـام أحـمد بـمثله

      8/253،ح4632؛ والدارمي بنحوه، باب زكاة الإبل، 1/466، ح1626؛ و ابن ماجه بمثله، كتاب الزكاة، باب صـدقـة الإبل، 1/573، ح1798؛ و أبو داود بمثله، كـتاب الزكاة، باب زكاة السائمـة، 2/98، ح 1568؛ والترمذي بمثله، أبواب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم، 3/17، ح621؛ وأبو يعلى بمثله، 9/359، ح5470؛ وابن خزيمة بنحوه؛ في جماع أبواب صدقة المواشي، باب ذكر الدليل على أن اسم الزكاة أيضًا واقع على صـدقة المـواشي، 4/19، ح2267؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار بنحوه، كتاب الزيادات، باب فرض الزكاة من الإبل السائمة ...، 4/376؛ والدارقطني بمثله، كتاب الزكاة، بـاب زكاة الإبـل والغنـم، 2/112؛ والحاكم بمثله، كتاب الزكاة، 1/549؛ والبيهقي بمثله، كتاب الزكاة، باب كيف فرض الصدقة، 4/88.

      جميعهم من حديث عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- بطرق مختلفة.

      - وقد قال عنه الترمذي: «حديث ابن عمر حديث حسن، والعمل على هذا الحديث عند عامة الفقهاء».

      - كما قال عنه صاحب خلاصة البدر المنير – 1/297، ح1022- : «رواه أبو داود والترمذي والحاكم من رواية ابن عمر ... قال الترمذي : حسن. وقال في علله: سألت البخاري عنه، فقال : أرجو أن يكون مـحفوظًا. وذكر الحاكم له شواهد تصححه على شرط الشيخين».

      - وله شاهد من حديث أنس بن مالك ومن حديث عمرو بن حزم وغيرهما. وحديث أنس مُخَرَّج في مواضع متعددة من صحيح البخاري، منها كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، 2/527-528، ح 1386، وأوله : «في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة ...».

      وللتوسع في تخريج الحديث وما قاله العلماء فيه انظر : نصب الراية تخريج أحاديث الهداية، 2/335؛ إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه، 1/248-250؛ تلخيص الحبير، 2/150؛ الدراية، 1/250؛ الهداية في تخريج أحاديث البداية، 5/26-27؛ إرواء الغليل في تخريج أحاديث مـنار السـبيل، 3/264-267، ح792؛ مسند الإمام أحمد (هامش المحققين)، 8/253-256. [↑](#footnote-ref-2168)
2169. () نهاية 30/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-2169)
2170. () بالرجوع إلى كتب الحديث الآنف ذكرها لم أجد من ذكر أن هذا الحديث ورد بناء على سؤال، أو وقوع حادثة!. [↑](#footnote-ref-2170)
2171. () « له »: زيادة من (جـ) و(هـ) و(و)؛ وفاقًا للمصادر الآتي ذكرها. [↑](#footnote-ref-2171)
2172. () نهاية 39/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-2172)
2173. () «لا»: ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-2173)
2174. () نظر: أصول البزدوي وشرحه: كشف الأسرار، 2/478-479؛ كشف الأسرار للنَّسفي، 1/422.

      وهذه المصادر بيّنت أن الحكم برد شهادتهم هو قول أبي يوسف ومحمد، خلافًا لأبي حنيفة. [↑](#footnote-ref-2174)
2175. () **أهل السنة**: هذا اللفظ يطلق اصطلاحًا على معنيين، أحدهما عام، والثاني خاص :

      **فالأول** : ما يقابل الرافضة.

      **والثاني** : أهل الحديث والسنة المحضة، وهم السلف الصالح ومن سار على نهجهم.

       يقول شيخ الإسلام ابن تيمية- في منهاج السّنّة النبوية، 2/221- : «فلفظ (أهل السنة) يراد به:

      • من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة.

      • وقد يراد به أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى ويقول: إن القرآن غير مخلوق، وإن الله يرى في الآخرة، ويثبت القدر، وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة».

       ويقول ابن حزم - في الفصل في الملل، 2/271- : «قال أبو محمد : وأهل السنة الذين نذكرهم أهل الحق، ومن عداهم فأهل البدعة، فإنهم الصحابة رضي الله عنهم، وكل من سلك نهجهم من خيار التابعين - رحمهم الله تعالى-، ثم أصحاب الحديث، ومن اتّبعهم من الفقهاء جيلاً فجيلاً إلى يومنا هذا، ومن اقتدى بهم من العوامّ في شرق الأرض وغربها - رحمة الله عليهم-».

      ونظرًا لكون النجاة من الوعيد الوارد في حديث الفرق «لا تكون إلا لمن كان على ما كانوا عليه ... ادعى كثير من الطوائف والفرق أنهم هم الفرقة الناجية، وأنهم أهل الحقّ، وتسمّى بعضهم باسم (أهل السنة)»- قاله صاحب وسطية أهل السنّة، ص48-49-.

      وممّن تسمّى بهذا الاسم : الأشاعرة والماتريدية :

      - يقول البغدادي - في الفَرْق بين الفِرَق، ص304-: «ولسنا نجد اليوم من فرق الأمة من هم على موافقة الصحابة رضي الله عنهم غير أهل السنة والجماعة من فقهاء الأمة ومتكلّميهم الصفاتية دون الرافضة والقدرية والخوارج والجهمية والنجارية والمشبهة والغلاة والحلوليّة».

      ولمّا بين الأصول التي اجتمع عليها أهل السنة -ص309-352- ذكرها على منهج الأشاعرة!.

      - ويقول الحربي - في كتابه : الماتريدية دراسة وتقويمًا، ص491-: «إن الناظر في معتقد الماتريدية ومعتقد الأشاعرة يجد بينهما تقاربًا كبيرًا، وهذا التقارب هو الذي أوجد الاتفاق والائتلاف بينهما، حتى صار كلٌّ منهم يطلق اسم أهل السنة والجماعة على الطائفتين» (وانظر منه ص10؛ بحث : الماتريدية ربيبة الكلابية لِـ أ.د. محمد الخميس، ضمن مجلة البحوث الإسلامية، العدد 55، ص140، 158؛ وانظر تحقيق عادل عبد الموجود وصاحبه لردّ المحتار، 4/348، هامش 3- حيث جاء فيهما: «تتكوّن جماعة أهل السنّة من فرقتي : الأشاعرة ...، والماتريدية ...»).

      وقد أغرب السّفَّاريني الأثري (ت1188هـ)، حيث أدخل في اسم (أهل السنة) فرقتي الأشاعرة والماتريدية! فقال في لوامع الأنوار البهية، 1/73 : «أهل السنة والجماعة ثلاث فرق :

      الأثرية: وإمامهم أحمد بن حنبل – رضي الله عنه-. والأشاعرة: وإمامهم أبو الحسن الأشعري –رحمه الله-. والماتريدية : وإمامهم أبو منصور الماتريدي»!!.

      وقد جاء في هامش الكتاب تعقيب من (أبا بطين) وغيره. ولعل مراد السفاريني بأهل السنة: ما كان مقابل المعتزلة؛ كما أنها تطلق أحياناً في مقابل الرافضة. ويعضد هذا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية السابق، وأيضاً قوله – عن الأشاعرة ـ: «فإنهم أقرب أهل الكلام إلى السنة والجماعة والحديث، وهم يعدّون من أهل السنة والجماعة عند النظر إلى مثل المعتزلة والرافضة ونحوهم... » (نقض تأسيس الجهمية، 2/87).

      **أما مراد المؤلف هنا من (أهل السنة)** : فيحتمل أن يكون أهل الحديث والسنة؛ لأن العبارة التي سينقلها المؤلف فيها إثبات للرؤية، ولم تتعرض لنفي الجهة، وإثبات الرؤية مطلقًا يتضمن إثبات الجهة، والذين يقولون بإثبات الرؤية والجهة هم أهل الحديث والسنة المحضة.

      ويحتمل أنه (الماتريدية)؛ لأن المؤلف أورد هذا الاسم ضمن عبارة استفادها من عبـد الله النسفي (ت710هـ)، والنسفي من علماء الماتريدية، وهم يثبتون الرؤية (مع نفيهم للجهة). إلا أن الاحتمال الأول أرجح؛ لما تقدم عند الحديث عن عقيدة المؤلف، ص 47.

      وانظر في كون النسفي من علماء الماتريدية : بحث الماتريدية ربيبة الكلابية، ص126؛ وانظر في إثبات الماتريدية للرؤية (مع نفي الجهة) : الماتريدية للحربي، ص425.

      وللتوسع في معنى (أهل السنة) وما جاء في تنازع الطوائف هذا اللقب انظر ما قاله د. محمد باكريم في رسالته للدكتوراه المطبوعة بعنوان : وسطية أهل السنة بين الفرق، ص46-60؛ كما أنّ للدكتور ناصر العقل كتابًا بعنوان : مفهوم أهل السنة. [↑](#footnote-ref-2175)
2176. () «بقوله تعالى»: ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-2176)
2177. () آية رقم (15) من سورة (المطففين). [↑](#footnote-ref-2177)
2178. () يلحظ أن الفاعل (وهو أصحاب) اسم ظاهر مجموع، ومع ذلك لم يجرّد الفعل الذي أسند إليه (وهو : يسمونه) من علامة الجمع (وهي الواو).

      وهذه لغة فصيحة، إلا أنها مخالفة لما عليه الجمهور من تجريد الفعل من علامة الجمع.

      وقد سبق بيان ذلك مفصَّلا، ص491. [↑](#footnote-ref-2178)
2179. () وممَّن سماه بمفهوم اللقب من الشافعية أصحاب الكتب الآتية : المستصفى، 2/204؛ الإحكام، 3/104؛ جمع الجوامع وشرحه : تشنيف المسامع، 1/363؛ البحر المحيط، 4/24.

      **أما تعريف اللقب :** فهو في اللغة بمعنى النَّبْـز.

      أما في الاصطلاح فقد عرفه الزركشي -من الشافعية- بقوله : «وهو تعليق الحكم بالاسم العلم- نحو: قام زيد- أو اسم نوع - نحو : في الغنم زكاة-».

      انظر المعنى اللغوي في : المقاييس في اللغة، مادة «لقب»، ص959؛ القاموس المحيط، مادة «لقب»، ص173.

      والمعنى الاصطلاحي منقول من : البحر المحيط، 4/24؛ وانظر : بحث مفهوم اللقب عند الأصوليين لشيخنا الدكتور أحمد العنقري (مجلة جامعة الإمام - العدد 19، ص96). [↑](#footnote-ref-2179)
2180. () في (أ) و(جـ) : « علامة ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-2180)
2181. () في (أ) زيادة «ما». والصحيح إسقاطها كما في باقي النسخ، وهو الموافق لكـشف الأسـرار للـنّسفي؛ لأنه لا وجه لزيادتها. [↑](#footnote-ref-2181)
2182. () الواو ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-2182)
2183. () في (ب) : «بحجب». [↑](#footnote-ref-2183)
2184. () كشف الأسرار، 1/410-411، مع اختلاف في وسط هذه العبارة، حيث جاء في كشف الأسرار: «... لا من قبل التخصيص. من ذلك قوله تعالى: « ». فاستدل أهل السنة بهذه الآية على إثبات الرؤية لا من حيث التخصيص؛ بل لكونهم محجوبين ...».

      ويلحظ أن المؤلف أسقط هذه العبارة هنا واستفاد منها في صياغة الاعتراض السابق.

      وانظر شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل18/ب. [↑](#footnote-ref-2184)
2185. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في بعض كتب الفقه، كما ورد معناها العام في بعض كتب القواعد:

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن الوكيل، 2/54 -حيث أفرد فصلاً بعنوان : «التائب عن المعصية قد يستبرأ وقد لا يستبرأ»-؛ المنـثور،1/423 -حيث ذكر من مباحث التوبة : «... الخامس : المعصية، إما أن تكون من حقوق الله أو لآدمي.

      **الأول** : إن كان ترك صلاة أو صوم أو زكاة : فـلا تصح التوبة منه حتى ينضم إلى ذلك القضاء. و**الثاني** : ...»-.

      **ومن كتب الفقه :**

      الهداية والعناية، 7/480؛ الدّرر، 2/391. [↑](#footnote-ref-2185)
2186. () جاء في أول شرح القاعدة من نسخة (د) : « ولا الا يصح ». [↑](#footnote-ref-2186)
2187. () في (أ) و(جـ) : « يتقيد ». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدّرر والعناية. [↑](#footnote-ref-2187)
2188. () الدّرر شرح الغرر، 2/391 - مع شيء من الاختلاف-.

      وانظر : الهداية وشرحها : العناية، 7/479-480.

      وقوله : «فالتوبة عنها تتقيد به» معناه : فالتوبة عن شهادة الزور تتقيَّد بمجلس الحكم. [↑](#footnote-ref-2188)
2189. () في (أ) و(جـ) و(د) : «قضاء». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)؛ وهو الموافق لمصدر هذه القاعدة (وهو الدّرر)، ولأن المؤلف قد ذكر معنى القاعدة في أثناء الشرح، وقد اتفقت جميع النسخ على لفظ (نصًّا) - وذلك حينما قال : «فإنها وإن لم تكن مشروطة **نصًّا** فهي مشروطة اقتضاء»-؛ بل لم يرد لفظ (قضاء) في أثناء الشرح إطلاقًا. [↑](#footnote-ref-2189)
2190. () هذه قاعدة أصولية تتكلَّم عن حجِّية طريق من طرق دلالة الألفاظ على الأحكام عند الحنفية وهي دلالة الاقتضاء، أو ما يسمُّونه أيضًا بالمقتضى.

      وممّا قيل في تعريف هذه الطريق : ما جاء في (التلويح) : «أن الاقتضاء هو دلالة اللفظ على معنى خارج يتوقف عليه صدقه أو صحته الشرعية أو العقلية».

      وقد زاد المعنى إيضاحًا صاحب (تفسير النصوص)، حيث قال عقب هذا التعريف: «وهكذا: لم تكن الدلالة على الحكم في هذا النوع من طرق الدلالة بالصيغة أو بمعناها؛ بل بأمرٍ زائد، اقتضاه صدقُ الكلام أو صحته».

      ويقاسم الاقتضاء ثلاث طرق أخرى من طرق الدلالة، وهي : عبارة النص وإشارته ودلالته.

      «ووجه الضبط في هذه الطرق الأربعة :

      أن دلالة النص على الحكم إما أن تكون ثابتة باللفظ نفسه أوْلا:

      **أ** **-** فإن كانت ثابتة باللفظ نفسه، فهي إما أن تكون مقصودة منه أو غير مقصودة:

      **1-** فإن كانت مقصودة منه بمعنى أنه مسوق لها : فهي **عبارة النصّ**.

      **2-** وإن كانت غير مقصودة منه : فهي **إشارة النص**.

      **ب-** أما إذا كانت الدلالة غير ثابتة باللفظ نفسه، فهي إما أن تكون مفهومة من اللفظ لغة أو تكون مفهومة منه شرعًا.

      **3-** فإن كانت مفهومة منه لغة : فهي **دلالة النصِّ** [وهي ما تسمى عند الجمهور بمفهوم الموافقة].

      **4-** وإن كانت مفهومة منه شرعًا : فهي **دلالة الاقتضاء**».

      ولو عدتَ إلى القاعدة فإنها أفادت أن الثابت بدلالة الاقتضاء بمنزلة الثابت بالنص، ولكن ليس فيها ما يبـيّـن المراد بالنصّ: هل هو عبارته أو إشارته أو دلالته أو المراد به النصّ مطلقًا ليشمل هذه المعاني الثلاثة؟.

      وإذا علم أن المقصود من القاعدة هو بيان قوة ما ثبت بالاقتضاء، وأنَّ الثابت به أعلى رتبة من الثابت بالقياس - إذا علم هذا فإنه يحصل بكونه :

      **1-** بمنزلة دلالة النصّ التي هي أعلى من القياس، وأقل من دلالة العبارة والإشارة.

      ولهذا قال السرخسي :

      «**الثابت بطريق الاقتضاء بمنزلة الثابت بدلالة النص**، لا بمنزلة الثابت بطريق القياس».

      ثم زاد الأمر إيضاحًا بقوله : «إلا أنَّ [كذا قال] عند المعارضة : الثابت بدلالة النص أقوى».

      وقد أوجز ذلك الخبَّازي فقال - بعد أن بيَّـن كـون المقتضى لا يعارضه القياس- : «والثابت به [أي بالمقتضى] كالثابت بدلالة النص إلا عند المعارضة».

      **2-** كما يحصل بكون الثابت بالاقتضاء بمنزلة النص مطلقًا.

      لهذا قال البزدوي : «**الثابت به** [أي بالمقتضى] **بمنزلة الثابت بنفس النظم** دون القياس؛ حتى إن القياس لا يعارض شيئًا من هذه الأقسام. والثابت بهذا يعدل الثابت بالنص إلا عند المعارضة به». قال البخاري-: «فإن الثابت بالنص أو إشارته أو دلالته يكون أقوى من الثابت بالمقتضى».

      **ولتوثيق ما سبق** : فإنّ معنى الاقتضاء منقول من التلويح، 1/137، وتوضيحه مستفاد من تفسير النصوص، 1/548.

      ووجه الضبط للطرق الأربعة مستفاد من تفسير النصوص، 1/466 -بتصرف-؛ وانظر : مختصر ذلك في التلويح، 1/130؛ التعريفات للجرجاني، ص139، فقرة 690.

      والكلام المنقول عن السرخسي والخبازي مذكور في كتابيهما : أصول السرخسي، 1/248؛ والمغني، ص158؛ وانظر : كشف الأسرار للبخاري، 1/190.

      والكلام المنقول عن البزدوي والبخاري مذكور في كتابيهما : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 2/439-440.

      ويـضاف إلى ما سـبـق : فـإن الـقاعدة وردت باللفظ الذي ذكره المؤلف أو نحوه في بعض كتب الفقه وقواعده:

      **فمن كتب القواعد :**

      القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص485، وأحال إلى التحرير، 2/496، 3/209 -ولفظه : «الثابت بمقتضى الكلام فيما يرجع إلى تصحيح الكلام كالمصرّح به»؛ موسوعة القواعد الفقهية، 4/527 - وقد ذكر عدّة ألفاظ منها اللفظ السابق، ولفظ آخر وهو : «الثابت بمقتضى الكلام - أو بمقتضى النص- كالثابت بالنَّص»-.

      **ومن كتب الفقه :**

      الـمبسوط، 7/100، 8/177، 17/45؛ الدّرر شرح الغرر، 2/137 - والقاعدة وما جاء في شرحها مذكور في الدّرر-.

      وللتوسع في طرق الدلالات عند الحنفية انظر : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 1/171؛ أصول السرخسي، 1/236؛ ميزان الأصول، 1/567؛ المغني للخبازي، ص149؛ المنار وشرحيه : كـشف الأسرار، 1/374؛ وجامع الأسرار للكاكي، 2/499؛ التنقيح وشرحيه : التوضيح والتلويح، 1/129؛ مرآة الأصول وحاشية الإزميري عليه، 2/69. [↑](#footnote-ref-2190)
2191. () في مصدر هذه العبارة (وهو الدّرر) : «تجب عمارته، سواء ...»، وما في الدرر هو الأفصح. [↑](#footnote-ref-2191)
2192. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يكن». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-2192)
2193. () نهاية 25/أ من (د). [↑](#footnote-ref-2193)
2194. () نهاية 39/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2194)
2195. () في (د) : «العلة». [↑](#footnote-ref-2195)
2196. () أي : مصارف الوقف. علمًا بأنه جاء في (ب) و(د) : «المضاف» وليس (المصارف) [↑](#footnote-ref-2196)
2197. () في (ب) و(د) : «فثبت». [↑](#footnote-ref-2197)
2198. () الدُّرر شرح الغرر، 2/137 -مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-. [↑](#footnote-ref-2198)
2199. () وردت هذه القاعدة في كتاب قواعد الفقه للمجدّدي، ص73، قاعدة 98، بلفظ : «الثابت بالبينة كالثابت **باتفاق** الخصم»؛ كما وردت في موسوعة القواعد الفقهية -4/527- بعدّة ألفاظ، أكثرها مستفاد من المبسوط، منها : «الثابت بشهادة العدالة كالثابت بإقرار الخصم، أو أقوى منه».

      ووردت قبل ذلك في كثير من كتب الفقه، منها :

      شرح السير، 2/468، فقرة 697؛ المبسوط، 6/144، 7/53، 54، 8/102، 9/94، 11/84، 184، 12/90، 14/174، 178، 15/65، 87، 93، 129، 19/168، 30/114؛ الهداية وشرحيها : العناية ونتائج الأفكار، 8/248، 249؛ الدّرر شرح الغرر، 2/388 - وجلّ ما جاء في شرحها مستفاد من الدّرر-؛ البحر الرائق، 4/130. [↑](#footnote-ref-2199)
2200. () نهاية 30/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-2200)
2201. () في (أ) و(جـ) : «أنما». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدُّرر. [↑](#footnote-ref-2201)
2202. () في (ب) : « بينته » (بزيادة هاء الضمير). [↑](#footnote-ref-2202)
2203. () نهاية 26/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-2203)
2204. () **به** : أي بالشيء الثابت بالبينة، وهو الدار هنا. لكن يشكل على هذا أنه أعاد الضمير مؤنثا في الكلمة التي تليها فقال : «لو أقر به دفعت إلى المدعي»، فلو اتفق الضمير فيهما تذكيرًا أو تأنيثًا لكان أولى. [↑](#footnote-ref-2204)
2205. () أي : اتفاقًا بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه - كما يدل عليه سياق الدَّرر، وسيأتي نقل ذلك السياق عند توثيق شرح المؤلف للقاعدة-. [↑](#footnote-ref-2205)
2206. () لعلّ المعنى : أي يقبل الشيء الثابت بالبينة. [↑](#footnote-ref-2206)
2207. () «إليه» : زيادة من (ب). [↑](#footnote-ref-2207)
2208. () في هذا إشارة إلى قاعدة سيفردها الـمؤلف وهـي : «الشهادة بالمجهول غير صحيحة»، وذلك ص 775 (ل59/ب) ، قاعدة 149. [↑](#footnote-ref-2208)
2209. () ورد هذا الاعتراض والجواب عنه في الدرر شرح الغرر، 2/388، مع اختلاف بينهما في الترتيب، ونص ما جاء في الدرر : «إذا كانت دار في يد رجلٍ، فادعى آخرُ أنها وأقام [هكذا في المطبوع! ولو قال : (أنها **له** وأقام) لاستقام المعنى - كما فعل المؤلف-] بيِّنة أنها كانت في يده منذ شهر أو سنة : لم تقبل.

      وعن أبي يوسف : أنها تقبل؛ لأن «الثابت بالبينة كالثابت بإقرار الخصم».

      ولو أقرّ المدعى عليه به : دفعت إلى المدّعي اتفاقًا.

      ولهما : أن هذه شهادة قامت على مجهول، وهو اليد، فإنها الآن منقطعة، ويحتمل أنها كانت يد ملك، أو وديعة أو إجارة أو غصب، فلا يحكم بإعادتها بالشك». [↑](#footnote-ref-2209)
2210. () وردت هذه القاعدة بهذين اللفظين أو أحدهما أو نحوهما في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقـواعـد الخادمي، ل19/أ؛ منافع الدقائق، ص317؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 75؛ شرحها لسليم رستم، 1/50؛ ولعلي حيدر، 1/65؛ وللأتاسي، 1/212؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص367؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص73، قاعدة 97؛ المدخل الفقهي العام، 2/1055، مـادة 666؛ الوجيـز، ص296؛ المدخل إلى القواعد الفقهية، ص159؛ القواعد والضوابط الفقهية لنظام القضاء في الإسلام - كلاهما للدكتور الحريري -، ص164؛ المبادئ الفقهية، ص45؛ القواعد الفقهية للدّعاس، ص113، قاعدة 95؛ القواعد الفقهية للدكتور محمد الزحيلي، ص90 -ولفظ جميع الكتب السابقة كلفظ المؤلف الأول-؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص345 - ولفظه : «الثابت بالبينة العادلة كالثابت معاينة»- وقد أحال إلى (معين الحكام فيما يتردّد بين الخصمين من الأحكام) للطرابلسي، ص118؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحـرير، ص148، 452 - ولفظه الثاني: «الثابت بالبينة كالثابت بالعيان»-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 4/527 -وقد ذكر لفظي المؤلف وألفاظًا أخر-.

      **ومن كتب الفقه :**

      شرح السِّير، 1/219، فقرة 274، و 220، فقرة 278، و 320، فقرة 451، و4/1131، فقرة 2081، و1132، فـقرة 2084؛ المـبسوط، 5/36، 6/23، 7/54، 57، 165، 8/102، 11/22، 207، 12/90، 20/115، 25/51، 26/162؛ فتاوى قاضي خان، 1/493، 548-549؛ الهداية وشرحاها : العناية وفتح القدير، 7/186؛ والعناية فقط، 7/216؛ والعناية وتكملة فتح القدير، 8/248-249، 260-261؛ جامع الفصولين، 2/183؛ الدّرر شرح الغرر، 2/302، 439 - وجل ما جاء في القاعدة مستفاد من الموضـع الأول من الـدّرر، كما أشـار إلى ذلـك المؤلف في أثناء شرحه للقاعدة-؛ البحر الرائق، 6/242، 8/367؛ النافع الكبير، ص497. [↑](#footnote-ref-2210)
2211. () في مصدر هذه الجملة (وهو العناية) : «تكفَّلتُ». [↑](#footnote-ref-2211)
2212. () في (د) : «عين». [↑](#footnote-ref-2212)
2213. () العناية، 7/186 - مع الاختلاف اليسير الذي سبق بـيانـه-؛ وانظر : الهداية وفتح القدير، 7/186؛ الدّرر شرح الغرر، 2/302. [↑](#footnote-ref-2213)
2214. () أي : وإن لم تقم البينة صُدِّق .... [↑](#footnote-ref-2214)
2215. () في (د) : «الأصل». [↑](#footnote-ref-2215)
2216. () نهاية 40/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-2216)
2217. () 2/302، وتمام اسم الكتاب : درر الحكام في شرح غرر الأحكام.

      وانظر : الهداية والعناية وفتح القدير، 7/186-187. [↑](#footnote-ref-2217)
2218. () في (أ) و(ب) «ثبت»، وفي (جـ) : «أثبت»، والأفصح ما تمّ إثباته من (د)، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-2218)
2219. () أي : إذا ثبت لدى القاضي أن الكفيل كفل المكفول بأمر من المكفول عيانًا ... [↑](#footnote-ref-2219)
2220. () في (د) : «الأصل». [↑](#footnote-ref-2220)
2221. () ما قيل في هامش (8) يقال هنا. [↑](#footnote-ref-2221)
2222. () في (ب) : « فما ». [↑](#footnote-ref-2222)
2223. () في (ب) : « ظلمت ». [↑](#footnote-ref-2223)
2224. () هذه القاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وذلك ص1050 (ل97/أ)، قاعدة 226. [↑](#footnote-ref-2224)
2225. () في (جـ) : «واستخلفه». [↑](#footnote-ref-2225)
2226. () في (ب) : «أن». [↑](#footnote-ref-2226)
2227. () العناية، 7/216 - مع اختلاف يسير -؛ وانظر : المبسوط، 20/114-115؛ الهداية وفتح القدير، 7/216؛ الإمام زفر وآراؤه الفقهية للدكتور عطية الجبُوري، 2/188-189. [↑](#footnote-ref-2227)
2228. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في بعض **كتب الفقه الحنفي**، منها :

      الهداية وشرحها: العناية، 6/442 - ولفظ الهداية : «العرف قاضٍ على القياس»، وزاد صاحب (العناية) على أولها: «الثابت بالعرف ...»؛ كما ذكرها صاحب العناية، 6/451 - بلفظ: «والتعامل قاضٍ على القياس لكونه إجماعًا فعليًّا»-؛ تبيين الحقائق، 4/59- ولفظه: «أن الناس تعاملوه، وبمثله يترك القياس»-؛ مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، 2/63- ولفظه: «لأن التعامل يرجّح على القياس؛ لكونه إجماعًا عـمليًّا»-؛ ردُّ الـمحتار، 7/286؛ ورسائل ابن عابدين، 2/112 (رسالة: نشر العرف...) -ولفظ الأخيرين: «ولم يبق من الموانع إلا القياس، والعرف قاضٍ عليه»؛ كما تكلم عنها د. أحمد أبو سنة في كتابه: العرف والعادة في رأي الفقهاء - ص132 - حيث قال : «أما القياس فإنه يترك للعرف إن كان عامًّا...»، كما أشار إليها - ص216- حيث قال: «وجه هذا الاستحسان هو العرف، فإنه يترك به القياس والأصل العام».

      هذا ما يتعلَّق **بتوثيق القاعدة.**

      **أما معناها** :

      فهي مكونة من اصطلاحين رئيسين، الأول منهما مقدم على الآخر، وهما : العرف والقياس.

      وبالتأمل في شرح المؤلف للقاعدة والسِّياق التي وردت فيه في الكتب السابقة يتبين أن مرادهم بالعرف : العرف العملي العام الذي قد يكون بمثابة الإجماع العملي؛ بل سبق أن صرَّح المؤلف بهذا عند شرحه لقاعدة : «إجماع المسلمين حجة، يُخصُّ بها الأثر، ويترك القياس والنظر»؛ حيث قال في نهاية شرحها – ص245 (ل4/أ) -: «... وتُرِك القياس **بإجماع المسلمين**. وهذا مراد القوم ممّا قالوا: «الثابت بالعرف قاضٍ على القياس»».

      كما صرّح بذلك صاحب العناية، وصاحب مجمع الأنهر، ود. أحمد أبو سنة - وقد سبق نقل تصريحاتهم عند توثيق القاعدة-.

      ويلحظ من السياق أيضًا أن مرادهم بالقياس : القياس الذي بمعنى القاعدة العامة وليس القياس المشهور عند الأصوليين. وقد نبَّه على ذلك أ.د. أحمد أبو سنة في كتابه : العرف والعادة؛ ص216؛ وانظر: العرف لشيخنا أ.د. أحمد المباركي، ص167. [↑](#footnote-ref-2228)
2229. () في (جـ) : «وكذا». [↑](#footnote-ref-2229)
2230. () في (جـ) زيادة : «أن». [↑](#footnote-ref-2230)
2231. () هكذا في (ب)، وفي باقي النسخ : «الشريك». والصحيح ما في (ب)، وهو الموافق لمصادر هذا المثال الآتي ذكرها.

      **والتشريك في اللغة** : وَضْعُ الشِّراكِ بالنَّعل، والشِّراكُ : سَيْرُ النعل على ظهر القدم.

      انظر : لسان العرب، مادة «شرك»، 10/451؛ القاموس المحيط، مادة «شرك»، ص 1220؛ المعجم الوسيط، مادة «شرك»، 1/480. [↑](#footnote-ref-2231)
2232. () نهاية 31/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-2232)
2233. () في (أ) و(جـ) : «شرط». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)؛ لأن (شرطًا) اسم إن واسمها منصوب. [↑](#footnote-ref-2233)
2234. () نهاية 25/ب من (د). [↑](#footnote-ref-2234)
2235. () انظر: الهداية وشرحيها: العناية وفتح القدير، 6/451؛ كنز الدقائق وشرحيه: تبيين الحقائق، 4/59؛ والبحر الرائق، 6/95؛ الدّرر شرح الغرر، 2/173؛ مجمع الأنهر، 2/63؛ تنوير الأبصار، وشرحه : الدُّر المختار، ورد المحتار عليه، 7/286؛ رسائل ابن عابدين، 2/139 (رسالة نشر العرف)؛ اللباب في شرح الكتاب، 2/27-28.

      علمًا بأن القُـدُوري في (الـكـتـاب) اختار أنّ بيع النعل بشرط التشريك فاسد. وهو قول زفر، كما صرح به صاحب (تبيـيـن الحقائق). [↑](#footnote-ref-2235)
2236. () أخرجه أبو حنيفة في مسنده (المرتّب حسب الرواة)، ص160، والطبراني في المعجم الأوسط، 4/335؛ وابن حزم في المحلى، 8/415؛ والخطابي في معالم السنن، 5/154-155.

      جميعهم بلفظه من حديث الإمام أبي حنيفة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه (ضمن قصة جرت بين الإمام وعلماء آخرين).

      وهذا الحديث صرّح كثير من المحدثين بأن: «فيه مقال»، منهم أصحاب الكتب الآتية: فتح الباري، 5/371؛ سبل السلام، 3/8؛ عون المعبود، 9/239؛ تحفة الأحوذي، 4/362، 384.

      • ومن عباراتهم قول الأول : «أما حديث النهي عن بيع وشرط ففي إسناده مقال، وهو قابل للتأويل».

      • كما نقل ابن قدامة عن الإمام أحمد إنكار هذا الحديث، حيث قال عنه في المغني –6/323-: «وحديثهم لم يصح، وليس له أصل، وقد أنكره أحمد، ولانعرفه مرويَّا في مسند، فلا يُعوّل عليه».

      • وأيضا ورد تخريجه في نصب الراية، 4/17-18، مع التصريح بالمقال الذي قيل فيه، فممّا جاء فيه : «قلت : رواه الطبراني في الأوسط، حدثنا... ورواه الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتاب علوم الحديث، في باب الأحاديث المتعارضة ... ومن جهة الحاكم: ذكره عبد الحقّ في (إحكامه) وسكت عنه. قال ابن القطان : وعلته ضعف أبي حنيفة في الحديث. انتهى.

      واستدل ابن الجوزي – في (التحقيق)- على صحة البيع بشرط العتق بحديث بريرة عن عائشة، اشترتها بشرط العتق ...».

      • وكذلك خرّجه الحافظ في التلخيص، 3/12، وبين أن من ألفاظه التي بمعناه : «وما رواه أصحابُ السنن إلا ابن ماجه، وابن حبان والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه بلفظ : «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع»».

      **ولفظ** : «لا يحل سلف وبيع ...» يمثل جزءًا من حـديـث سـيـأتـي تـخـريـجه، ص921، ولم يرد فيه النهي عن بيع وشرط؛ فمن ألفاظه : ما أخرجه الترمـذي بسنـده –3/535- مرفوعًا : «لا يحلّ سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك».

      وللتوسع انظر –أيضًا- : مجمع الزوائد، 4/85؛ الدراية؛ 2/151؛ نيل الأوطار، 5/283. [↑](#footnote-ref-2236)
2237. () في (ب) و(د) : «بإطلاقه وهو»، (بتأخير (وهو) عن (بإطلاقه)). [↑](#footnote-ref-2237)
2238. () أي : لأن الحديث معلّلٌ بما ذكره المؤلف. [↑](#footnote-ref-2238)
2239. () في (ب) و(د) : «لأن العرف» (بإسقاط) (الواو)، وزيادة (لأن)). [↑](#footnote-ref-2239)
2240. () نهاية 26/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-2240)
2241. () في (أ) و(ب) : « يجامع ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ) و(د). [↑](#footnote-ref-2241)
2242. () العناية، 6/441-442- مع زيادة في العناية لبعض الجمل -؛ وانظر : رد المحتار، 7/286؛ رسائل ابن عابدين، 2/119 (رسالة : نشر العرف). [↑](#footnote-ref-2242)
2243. () **المراد بالوضع** : الوضع اللغوي.

      وقوله : «العرف ... قاضٍ على الوضع» يمثِّل قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وذلك ص858 (ل68/أ)، قاعدة 167. وما سيذكره المؤلف هنا إلى نهاية القاعدة هو مضمون ما سيذكره هناك. [↑](#footnote-ref-2243)
2244. () في (ب) : «رجلاً». [↑](#footnote-ref-2244)
2245. () نهاية 40/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2245)
2246. () أي لا يملك الرّجل الموكَّل القبض في عرف الناس. [↑](#footnote-ref-2246)
2247. () «يقتضي» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-2247)
2248. () «قوله : إنه في معناه وضعًا : [أي] أنهما متَّحدان معنى من حيث الوضع في أصل اللغة»- كذا قال صاحب نتائج الأفكار - 8/108- تعليقًا على كلامٍ لصاحب الهداية، وهو مناسب هنا-. [↑](#footnote-ref-2248)
2249. () ويشـهد لهذا المعـنى اللغوي ما جاء في اللسان : «وتَقَاضَاهُ الدينَ : **قبضه** منه ... ويقال : اقْتَضَيْتُ ما لي عليه : أي **قَبَضْتُهُ** وأخذته».

      لسان العرب، مادة «قضي»، 15/188؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «قضى»، ص1708؛ المعجم الوسيط، مادة «قضى»، 2/743. [↑](#footnote-ref-2249)
2250. () انظر : الدّرر شرح الغرر، 2/291؛ وانظر أيضًا : الهداية وشرحيها : العناية ونتائج الأفكار، 8/107-108؛ تبين الحقائق، 4/278؛ البحر الرائق، 7/178.

      وما ذكره المؤلف يتمشَّى مع قول زفر، خلافًا للثلاثة، إلا أن الفتوى عند الحنفية على قول زفر، كما صرّح بذلك أصحاب الكتب السابقة. [↑](#footnote-ref-2250)
2251. () في (ب) : «بالدلالة».

      وقد جاءت هذه الكلمة مفسّرة بـ «دلالة العرف»، وذلك في مصدر هذه القاعدة وشرحها (وهو الفتاوى الولوالجية). [↑](#footnote-ref-2251)
2252. () **توضيح القاعدة :**

      لقد تضمنت لفظين رئيسين، بتوضيحهما يتضح الـمراد من القاعدة، وهما : الدلالة والصريح:

      أما معنى **الدلالة** في اللغة : فقد سبق بيانه، ص185.

      والمراد بها هنا : «غير اللفظ، من حالٍ أو عرف أو إشارة أو يد أو غير ذلك» -كذا في الوجيز، ص139-

      وأمّا **الصريح** في اللغة : فهو مشتق من مادة «صرح»، والصاد والراء والحاء - كما يقول ابن فارس-: «أصل منقاس، يدلّ على ظهور الشيء وبروزه».

      ومن ذلك ما جاء في (اللسان) : «الصريح : الخالص من كل شيء، وهو ضد الكناية».

      وفي الاصطلاح : عرّفه صاحب (المنار) بأنه : «ما ظهر المراد به ظهورًا بيِّنًا، حقيقة كان أو مجازًا».

      وهذا المعنى الاصطلاحي هو المراد في القاعدة.

      **ولتوثيق** معنى الصريح، فالمعنى اللغوي مستفاد من المقاييس في اللغة، مادة «صرح»، ص592؛ ولسان العرب، مادة «صرح»، 2/509؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «صرح»، ص292.

      والمعنى الاصطلاحي مستفاد من المنار، 1/365 (مع شرحه : كشف الأسرار)؛ وهو بعينه مذكور في مرآة الأصول، 2/64؛ وانظر : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 1/166؛ المغني للخبازي، ص145.

      هذا ما يتعلق بتوثيق ما جاء في توضيح القاعدة.

      **أما توثيق القاعدة :**

      فقد وردت بنحو لفظها أو معناه أو شيء من معناه في كثير من كتب الفقه وأصوله وقواعده:

      **فمن كتب الأصول :**

      المغني للخبازي، ص247 - ولفظه : «الثابت بالدلالة مثل الثابت بالصريح»-.

      **ومن كتب القواعد :**

      رسالة الكرخي في الأصول، ص163 - ولفظه: «الأصل أن للحال من الدلالة كما للمقالة»-؛ تقرير القواعد لابن رجب، 3/105، قاعدة 151 - ولفظه: «دلالة الأحوال تختلف بها دلالة الأقوال في قبول دعوى ما يوافقها وردِّ ما يخالفها، ويترتب عليها الأحكام بمجردها»-؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص101، قاعدة 39- ولفظه : «الثابت دلالة كالثابت صريحًا»-؛ مجلة الأحكام الشرعية للقاري، ص102، مادّة 151- ولفظه كلفظ ابن رجب-؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص73، قاعدة 99، وص74، قاعدة 101، وص104، قاعدة 242 - ولفظه الثاني: «الثابت بالعرف كالثابت بالنص»، والثالث كلفظ الكرخي -؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص147، 481، 485- ولفظه الثاني: «الثابت عرفًا كالثابت نصًّا»-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 2/319، 4/537- وقد ذكر في هذين الموضعين ألفاظًا كثيرة، أوَّلها: «إنما تعتبر دلالة الحال إذا لم يوجد التنصيص بخلافها»-؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان، ص 896 - ولفظه : «الأصل أن للحال من الدلالة كما للمقالة»-.

      **ومن كتب الفقه :**

      شرح السير الكبـير، 2/762، فقرة 1339، و780، فـقـرة 1383، و 806، فقرة 1444، و5/1947، فقرة 3902؛ المبسوط، 4/227، 9/4، 11/51؛ 19/99؛ 30/199؛ القنية، ل152/أ؛ المحيط البرهاني، ق3، ص1358؛ المصفى للنسفي، ل20/أ ؛ الفتاوى الولوالجيّة، ل71/ب؛ العناية، 6/256؛ الدّرر شرح الغرر، 1/336، 2/144.

      يضاف إلى هذا أن المؤلف ذكر لفظًا آخر للقاعدة وهو : «الدلالة تعمل عمل الصريح إذا لم يوجد صريح يعارضها»، وذلك ص703 (ل52/ب)، قاعدة 126.

      كما ذكر قاعدة أخرى تمثل المفهوم المخـالـف لهما وهي : «الصريح يفوِّت الدلالة»، وذلك ص787 (ل61/أ)، قاعدة 153. [↑](#footnote-ref-2252)
2253. () في (د) : «لذا». [↑](#footnote-ref-2253)
2254. () ل 71/ب.

      ونص ما جاء فيها : «رجل تزوج امرأة على مهر معلوم، فأرادت أن تمنع نفسها حتى تستوفي مهرها: ليس لها ذلك في عرفنا؛ لأن في عرفنا البعض مؤجل، والبعض معجل ....

      فإن شُرطَ تعجيل الكلِّ في العقد : وجب التعجيل؛ لأن «الثابت بدلالة العرف إنما لا [هكذا بزيادة (لا) النافية! ولعل هذا خطأ من الناسخ] يُعتبر إذا لم يوجد الصريح بخلافه»».

      وانظر : تبيين الحقائق، 2/155-156؛ فتح القدير، 3/370؛ الدّرر شرح الغرر، 1/346-347. [↑](#footnote-ref-2254)
2255. () **كتاب الوَلْوالجيَّة** : كتاب في فروع الحنفية، يسمَّى (الفتاوى الولوالجية).

      وقد ذكر المؤلف في المقدمة أنه فصَّل ما أورده الشيخ حسام الشهيد في كتابه : (الجامع لنوازل الأحكام)، وضمَّ إليه ما سواه من الواقعات المهمة، وما اشتملت عليه كُتُبُ محمد بن الحسن، مما لابدَّ من معرفته لأهل الفتوى.

      أما مؤلف هذا الكتاب فهو محل خلاف على قولين :

      **الأول** : هو إسحاق بن أبي بكر، أبو المكارم ظهير الدين الوَلْوَالَجي الحنفي (ت 710هـ). وهذا قول صاحب الطبقات السنية - 4/336- وصاحب كشف الظنون -2/1230-، كما نسبه صاحب الفوائد البهية -ص122- إلى القاري، وهو اختيار محقِّق الجواهر المضية -2/417-.

      **الثاني** : هو عـبـد الرشيـد بن أبـي حنـيفـة بن عبد الرزاق، أبو الفتح ظهير الدين الوَلْوَالَجي (ت بعد 540هـ).

      وهذا قول الكفوي، وصاحب الفوائد البهية - ص94، 122- وصاحب هدية العارفين -1/568-.

      والقول الذي تشهد له النسخ الخطية هو القول الأول، حيث نُسبت الفتاوى إليه في نسخ المكتبات الآتية:

      **1-** جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم 367.

      **2-4-** معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى :

      نسخة تمثّل جزأين في مجلد واحد، برقم 29، ونسخة في جزءين، برقم 136، 137، ونسخة تمثّل الجزء الثاني فقط برقم 30.

      **5-** كوبرلي، جـ1، برقم 686، وجـ2، برقم 687. [↑](#footnote-ref-2255)
2256. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو معناه أو قريب منه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

      **فمن كتب القواعد :**

      قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام، 2/141- ولفظه : «ما أُحِلَّ إلا [هكذا بزيادة (إلا)!] لضرورة أو حاجة يقدر بقدرها، ويزول بزوالها»-؛ الأشباه والنظائر لابن الوكيل، 2/372- ولفظه : «ما ثبت على خلاف الدليل للحاجة: قد يتقيد بقدرها، وقد يصير أصلاً مستقلاً»-؛ القواعد للمقري، 2/502، قاعدة 262 - ولفظه : «إذا وجب مخالفة أصلٍ أو قاعدة وجب تقليل المخالفة ما أمكن»-؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، 1/45 - فقد ذكر من القواعد المنتزعة من قاعدة الضرر يزال : «متى أمكن الدفع بأسهل الوجوه لم يُعدل إلى أصعبها»-؛ الـمنـثور للزركشي، 2/320، 3/138- ولفظه الأول: «ما أبيح للضرورة يقدَّر بقدرها»، ولفظه الثاني : «ما ثبت للضرورة يقدر بقدرها»، وقد بيَّن أنَّهما بمعنى واحد حيث أحال في شرح الثانية على الأولى بقوله : «سبقت في حرف الضاد»-؛ الأشباه والنظائر لابن المـلقِّن، 2/454، قاعدة 196؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، 1/192 - ولفظ ابن الملقِّن ومن بعده كلفظ ابن الوكيل-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/212؛ ولابن نجيم، ص107- ولفظُهما كلفظ الزركشي الأول-؛ الفرائد البهية وشرحاها: الأقمار المضيئة، ص119؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 1/271- ولفظ الفرائد :

      **ومـا أبــيـح للـضـرورة قُـدِّر بـقدرهـا حـتـمًا كـأكـل الـمضطر-؛**

      مجامع الحقائق (الخاتـمة)، ص45، 46- ولفظه الأول: «الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها»، والثاني: «ما أبيح للضرورة يتقدر بقدرها»-؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل19/ب، 35/ب؛ منافع الدقائـق، ص318، 331؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 22- ولفظها: «الضرورات تقَدَّر بقدرها»؛ شرحها لسليم رستم، 1/30؛ ولعلي حيدر، 1/34؛ وللأتاسي، 1/56؛ وشـرح قواعدها للـزرقا؛ ص187؛ رسالة في القواعد الفقهية للشيخ عبد الرحمن السعدي، ص25، البيت 17، ونصُّه:

      **وكـل مـحظـور مـع الضــرورة بـقـدر مـا تـحـتاجـه الـضـرورة-؛**

      قواعد الفقه للمجدّدي، ص74، قاعدة 100، وص89، قاعدة 171 - ولفظه الأول كلفظ المؤلف، والثاني كلفظ المجلة - المدخل الفقهي العام، 2/996، فقرة 601؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، 102، 153، 213، 255، 256، 308 - وقد ذكر عدّة ألفاظ، مـنها لفظي العز بن عبد السلام والمجلة -؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص485- وقد ذكر لفظين أحالـهما إلى التحرير، 1/249، 2/16/12، و 4/756، 5/947، وأوّلهما كلفظ المؤلف، والثاني: «الثابت بالضرورة لا يعدو موضع الضرورة»-؛ الوجيز، ص180 - وقد ذكر لفظ المجلة ولفظًا آخر-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 4/543- وقد ذكر عدّة ألفاظ، منها لفظ المؤلف ولفظي القواعد والضوابط-؛ قواعد الفقه الإسلامي للدكتور الروكي، ص161، 197، 210؛ القواعد الكبرى للدكتور العجلان، ص80؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور الحريري، ص104؛ المبادئ الفقهية، ص21؛ القواعد الفقهية للدَّعَّاس، ص44، قاعدة 30؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص68؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية للدكتور سعود الغديان، ص1304- ولفظ الروكي ومن بعده كلفظ المجلة-؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص272 - ولفظه: «ما أبيح للضرورة يتقدر بقدرها»-.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 1/179، 2/127، 3/117، 5/10، 7/147، 11/72، 24/29، 25/43، 30/28؛ بدائع الصنائع، 5/124، 7/124؛ مجموع فتاوى شـيخ الإسلام ابن تيمية، 21/435؛ تبيين الحقائق، 5/21؛ الغرّة المنيفة، ص116؛ العناية، 7/45، 8/489، 9/67، 92؛ فتح القدير، 1/159؛ نتائج الأفكار، 9/24، 68؛ البحر الرائق، 1/197.

      **ومن الكتب الأخر :**

      كشف الأسرار للبخاري، 2/41، 3/264؛ نظرية الضرورة للدكتور وهبة الزحيلي، ص245؛ ولجميل مبارك، ص336.

      يضاف إلى ما سبق أن المؤلف تحَدَّث عن هذه القاعدة في موضع آخر بلفظ آخر وهو : «ما أبيح للضرورة يتقدَّر بقدرها»، وذلك ص1028 (ل93/ب)، قاعدة 220.

      وقد صرح العلائيُّ بأنهما بمعنى واحد في شرحه لقواعد الخادمي، ل19/ب؛ وصاحب مـنافع الدقائق، ص318 -كما سبق نقل ما قاله الزركشي في ذلك في بداية هذا الهامش-.

      و«قريب من هذه القاعدة [أيضًا] : ما جاز لعذر بطل بزواله»- قاله السيوطي وابن نجيم في أشباههما، 1/214، ص108-. [↑](#footnote-ref-2256)
2257. () جـاء في مـصدر هـذه العـبارة (وهو العناية) : «لا باستيلاده» أي : أن المشتري لم يستولدها؛ بل ولدت من غيره. [↑](#footnote-ref-2257)
2258. () « بها » : سـاقـطـة من (أ) و(ب) و(د)، ومكـانها في (أ) : « بمال ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ)، وهو الموافق للـعنـايـة. [↑](#footnote-ref-2258)
2259. () هذه القاعدة من القواعد المشهورة، وهي - وإن لم يفردها المؤلف في قاعدة مستقلة إلا أنّه أفرد عدَّة قواعد بمعناها، أو قريب من معناها، مثل :

      القاعدة 9- ص266 (ل6/أ)- وهي: «الإخبار إذا رُدَّ في حقِّ غيره باقٍ في حقِّ نفسه».

      وقاعدة 38 – ص375 (ل17/أ) - وهي : «الإقرار ملزم شرعًا كالبينة؛ بل أولى».

      وقاعدة 41 – ص381 (ل17/ب) - وهي : «إقرار الإنسان ليس بحجة على غيره».

      ولو عدتَ للقاعدة فقد وردت باللفظ المذكور في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص285؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص103، قاعدة 43، وص 326، قاعدة 440؛ الفوائد الزينية، ص51، فائدة 35، وص 132، فائدة 144؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 78؛ شرحـها لسلـيم رسـتم، 1/52؛ ولعلي حيدر، 1/68؛ وللأتاسي، 1/222؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص395؛ قـواعد الفقه للمجدّدي، ص66، قاعدة 64؛ القواعد الفقهية للدكتور على الندوي، ص125، 157؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص170، 481؛ الوجيز، ص23، 26، 36، 301، 302؛ موسوعة القواعد الفقهية، 2/226، 232؛ المدخل الفقهي العام، 2/1056، فقرة667، و1073، فقرة 683؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور الحريري، ص158، 160؛ قواعد الفقه الإسلامي للدكتور الروكي، ص270.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 11/24؛ الهداية والعناية وفتح القدير أو نتائج الأفكار، 7/44، 65، 344، 8/321؛ المصفى للنسفي، ل60/ب؛ الدّرر شرح الغرر، 2/191، 358. [↑](#footnote-ref-2259)
2260. () في (د) : « فثبت ». علمًا بأنه جاء في (العناية) : « يُثبِت ». [↑](#footnote-ref-2260)
2261. () في (أ) و(د) : « المجر ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ)؛ وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-2261)
2262. () في (د) : « يه » (بالياء). [↑](#footnote-ref-2262)
2263. () في (أ) : « مجر ». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-2263)
2264. () في (أ) و(جـ) : «يندفع». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-2264)
2265. () نهاية 31/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-2265)
2266. () في (جـ) : « فيقصر ». [↑](#footnote-ref-2266)
2267. () لعل المعنى : أن ملك الرجل - الذي استحقّ الجارية - مُلْكُهُ لها لا يكون ثابتًا من الأصل؛ بل في الحال، أي في الوقت الذي حصل فيه الإقرار دون ما قبله. [↑](#footnote-ref-2267)
2268. () هكذا في (جـ)، وفي (هـ) و(و) : « إلى »، أما في (أ) : « أي »، وكذلك في (ب) و(د) إلاَّ أنه جاء فيهما زيادة وتمام عبارتهما : «فلا يكون الولد أي المستحق **له**».

      والذي يستقيم به المعنى هو ما في (جـ). وكذلك (هـ) و(و)؛ لأن المؤلف قال في بداية المسألة : «وإن أقرّ المشتري بها لرجل : لم يتبعها ولدها». وبما أن الولد لا يتبع أمّه في ملكية المستحق لها - يناسب أن يؤكد هذا المعنى في النهاية بأن يقال :

      - «فلا يكون الولد له»- وهذا تعبير صاحب العناية-.

      - أو يقال : «فلا يكون الولد ابن المستحق»- وهذا نصّ ما جاء في (جـ)-.

      - أو يقال : «فلا يكون الولد إلى المستحق»- وهذا نصّ ما جاء في (هـ) و(و)-.

      أما نصّ ما جاء في (ب) و(د) فلا يؤدي هذا المعنى إلا إذا كان اللفظ المزيد فيهما (وهو : له) عقب (الولد)، أي : «فلا يكون الولد له أي المستحق».

      وأما نسخة الأصل وهي (أ) فالجملة فيها غير مفيدة أصلاً؛ إذْ نصُّها : «فلا يكون الولد أي المستحق»!. [↑](#footnote-ref-2268)
2269. () « أنه » : زيادة من (ب)؛ وفاقًا للعناية، والمعنى لا يستقيم بدونها. [↑](#footnote-ref-2269)
2270. () **النهاية** : هناك عدة كتب في الفقه الحنفي تعرف بالنهاية؛ كالنهاية للسَّغناقي، والنهاية في الفروع لمحمد ابن عمر المعروف بمنلا عرب (ت 938هـ) - كشف الظنون، 2/1989-، ونهاية الكفاية في دراية الهداية لتاج الشريعة عمر المحبوبي (ت 672هـ) - كشف الظنون، 2/2033 - وغيرها.

      والذي يغلب على الظن أن المراد بها الأول، وهو النهاية للسِّغناقي، لـما يأتي :

      **1**- أن (النهاية) أطلقت في عدد من كتب التراجم عند الحنفية، وأريد بها (النهاية) للسِّغناقي. ومن ذلك:

      **أ-** ما جاء في الجواهر المضية، 4/589 :

      «فائدة : للحنفية (النهاية) للإمام حسام الدين الصغناقي. وللشافعية (النهاية) لإمام الحرمين». فقد اختار (النهاية) للصغناقي - أو السغناقي - دون غيرها من كتب الحنفية التي تعرف بالنهاية؛ فدلّ أنها المرادة عند الإطلاق.

      **ب-** ما جاء في فهرس الفوائد البهية، ص3 :

      «الحسن بن علي السغناقي، مؤلف (النهاية)».

      فكأنَّ (مؤلف النهاية) شهرة للسغناقي، ففهم من هذا أنها المرادة عند الإطلاق.

      **2-** أن من أبرز مصادر المؤلف كتاب : (العناية شرح الهداية) للبابرتي (ت 786هـ). وقد جاء في مقدمةِ (العناية) -ص6- : أنه لخصها من (النهاية) للسغناقي.

      ومن المتبادر للذهن أن يتابع الإنسان من ينقل عنه كثيرًا في مصادره أيضًا.

      بل هذا ما حصل في هذا الموضع عند المؤلف؛ إذ جميع ما جاء في شرح القاعدة مذكور في (العناية) بما في ذلك قوله : «كذا في النهاية نقلاً عن التمرتاشي».

      **3-** أن المؤلف نقل عن (النهاية) في موضع آخر، وقد تمّ العثور على العبارة المنقولة في (النهاية) للسغناقي – انظر ص1050 (ل102/أ)-.

      وإذا ورد اسم كتاب ما في موضعين بالاسم نفسه فالغالب أن يكون المراد بهما كتابًا واحدًا.

      وإذا تقرر هذا **فإن السِّغناقي** **هو** : الحسين بن علي بن حجاج، الحسام السِّغناقي (ت711هـ).

      **وكتابه** (**النهاية**) : في الفقه الحنفي، شرح فيه (الهداية) لعلي المرغيناني (ت593هـ)، وهو أول شروحها

      وقد وصفه صاحب (الفوائد البهية) -ص62- بأنه : «أبسط شروح الهداية وأشملها، قد اشتمل على مسائل كثيرة، وفروع لطيفة».

      وللنهاية عدة نسخ خطية، منها نسخ المكتبات الآتية :

      **1**- مكتبة الملك فهد الوطنية بالريـاض، وهـي مـصـورة عـن برنـستـون يهودا، برقم 2959، والرقم العام 503577.

      **2**- مكتبة السليمانية باستانبول، فهرس (عاشر أفندي)، برقم 365.

      **3-5**- مكتبة السليمانية أيضًا، فهرس (لا له لي)، وأرقامها : 1086-1088.

      **6**-**31**- مكتبة السليمانية أيضًا، فهرس (فاتح) وفيه 26 نسخة، وأرقامها 1980 -2005.

      **32**-**41**- مكتبة السليمانية أيضًا، فهرس (السليمانية) وفيه 10 نسخ، وأرقامها 557-566.

      **42**-**49**- مكتبة السليمانية أيضًا، فهرس (عاطف أفندي) وفيه 8 نسخ، وأرقامها 977-984.

      **50**-**51**- مكتبة السليمانية، فهرس (حميد) وفيه نسختان، ورقماهما : 528، 529:

      **52-55-** مكتبة السليمانية، فهرس شهرزاد سلطان محمود. وفيه 4 نسخ، وأرقامها 145-148.

      **56**- مكتبة السليمانية، فهرس (جوبريلي زاده محمد باشا)، برقم 622.

      **57**- مكتبة السليمانية، فهرس (أسعد أفندي)، برقم 666.

      انظر : الجواهر المضية، 2/114؛ مفتاح السعادة، 2/240؛ الطبقات السنية، 3/151؛ كشف الظنون، 2/2032؛ الفوائد البهية، ص62. [↑](#footnote-ref-2270)
2271. () **الـتُّـمُـرْتَـاشي**: قد يتبادر إلى الذهن أن المراد به هنا الخطيب التمرتاشي المشهور (ت 1004هـ) وهو محمد بن عبد الله بن أحمد صاحب (تنوير الأبصار)!.

      إلاَّ أنه غير مراد هنا؛ لأن هذا النقل عنه أورده صاحب (فتح القدير) (ت 861هـ)، وصاحب (العناية) (ت 786هـ) - كما سيأتي بيان ذلك – وكلاهما متقدمان على الخطيب التمرتاشي.

      والذي تدل عليه المصادر أن المراد به : أحمد بن إسماعيل، أبو العباس الظهير التُّمُرْتاشي الخوارزمي (ت 601هـ)؛ إذ لم أجد فيما وقفت عليه من كتب التراجم من اشتهر بالتُّمُرْتاشي من الحنفية وكان موجودًا قبل عام 710هـ سواه؛ بل لم يرد غيرُه على الإطلاق في (الجواهر المضية) و(تاج التراجم) و(مفتاح السعادة).

      وقد اشتهر أحمد بن إسماعيل التُّمُرْتاشي بالفقه والحديث، من مؤلفاته : شرح الجامع الصغير لمحمد بن الحسن، وفتاوى التُّمُرْتاشي، وفرائص التُّمُرْتاشي، وكتاب التراويح.

      انظر: الجواهر المضيّة، 1/147، 148، رقم 83-84؛ تاج التراجم، ص36، رقم 34؛ مـفتاح السـعادة، 2/256؛ الطبقات السنية، 1/286؛ كشف الظنون، 2/1221؛ الفوائد البهية، ص15؛ هدية العارفين، 1/89. [↑](#footnote-ref-2271)
2272. () العناية، 7/44-45 - مع اختلاف في بعض الألفاظ سبق بيان أهمه-؛ وانظر : الهداية وفتح القدير، 7/44.

      وقد بحثت عن هذا النقل في النسخة الخطية للنهاية (المحفوظة في مكتبة الملك فهد الوطنية) ولم أعثر عليه. مع العلم بأن هذه النسخة غير مكتملة. [↑](#footnote-ref-2272)
2273. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو معناه في بعض كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      قواعد الفقه للمجدّدي، ص119، قاعدة 311 - ولفظه : «المحتمل لا يعارض المنصوص»-؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص149، حيث نقل عن (التحرير) - 2/835- : «والموهوم لا يعارض المتحقِّق، فلا يؤخر الحقُّ الثابت بيقين لحقٍّ عسى يكون، وعسى لا يكون...»-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص195- ولفظه قريب من السابق-؛ موسوعة القواعـد الفقهية، 1/85، 2/293- ولفظه الأول هو لفظ التحرير، والثاني : «إن غير الثابت لا يثبت بالاحتمال، والثابت لا يزول بالاحتمال»؛

      **ومن كتب الفقه :**

      الهداية وشرحاها : العناية وفتح القدير، 7/345، 346- وقد وردت باللفظ نفسه في العناية، وبنحوه في الهداية وفتح القدير-؛ المصفَّى للنسفي، ل64/ب؛ البحر الرائق، 7/45.

      كـما ذكر المؤلف قاعدة أخرى بـمعناها، وهي : «المعلوم لا يؤخَّر للموهوم»، وذلك ص1057 (ل97/ب)، قاعدة 228.

      وهناك قاعدة مشهورة قريبة منهما، وهي : «لا عبرة للتوهم»، فقد وردت بهذا اللفظ في كثير من كتب القواعد، منها :

      مجلة الأحكام العدلـية، مادة 74؛ شرحها لسليم رستم، 1/50؛ ولعلي حيـدر، 1/65؛ ولـلأتاسي، 1/209؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص363؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص107، قاعدة 254؛ المدخل الفقهي العام، 2/975، فقرة 582؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص416؛ الوجيز، ص146؛ قواعد الفقه للدكتور محمد الـروكـي، ص195؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص191؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور الحريري، ص87. [↑](#footnote-ref-2273)
2274. () نهاية 41/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-2274)
2275. () في (ب) و(د) : « شراء ». [↑](#footnote-ref-2275)
2276. () « من » : زيادة من مصدر هذه العبارة (وهو العناية)، ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-2276)
2277. () وردت هذه الجملة مفسَّرة في (فتح القدير) بقوله : «حتى بيع العبد لأجل دينه». [↑](#footnote-ref-2277)
2278. () في (ب) : « والذي ». [↑](#footnote-ref-2278)
2279. () « إلى » : ساقطة من (جـ)، وفي (ب) و(د) بدلها : « على ». [↑](#footnote-ref-2279)
2280. () نهاية 26/أ من (د). [↑](#footnote-ref-2280)
2281. () في (جـ) : « متوفهما ». [↑](#footnote-ref-2281)
2282. () في (د) : « الكفيل ». [↑](#footnote-ref-2282)
2283. () العناية ، 7/345- 346؛ وانظر : الهداية وفتح القدير، 7/346. [↑](#footnote-ref-2283)
2284. () في (أ) و(جـ) و(د) : « المفهوم ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-2284)
2285. () نهاية 27/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-2285)
2286. () وردت هذه القاعدة عرضًا في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص257؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص263.

      **ومن كتب الفقه :**

      جامع الفصولين، 2/145، كما ورد معناها فيه، 2/31؛ البحر الرائق، 7/203؛ قرة عيون الأخيار، 11/578، ولفظ ابن نجيم في كتابيه ونجل ابن عابدين في حاشيته هو ذاته اللفظ الذي سيذكره المؤلف في نهاية شرحه للقاعدة ويعزوه إلى (جامع الفصولين)، كما أنّ الأمثلة الأربعة التي سيمثل بها المؤلف للقاعدة مذكورة في هذه المصادر.

      يضاف إلى ذلك أن المؤلف سيذكر هـذه القاعدة – عـرضًـا- ومـا جاء في أمثلتـها، وذلك ص980 (ل87/ب). [↑](#footnote-ref-2286)
2287. () انظر : فتاوى قاضي خان، 3/12؛ جامع الفصولين، 2/25، 31؛ الدّرر شرح الغرر، 2/363؛ الدّر المختار ورد المحتار، 8/349.

      وقد جاء في هامش (و) بيان أن هذا التَّعدّي : «إلى سائر الورثة». [↑](#footnote-ref-2287)
2288. () انظر : فتاوى قاضي خان، 3/11-12؛ جامع الفصولين، 2/31، حيث جاء فيه : «... قال ... [الحلواني]: تسمع البينة على المقر كما قلنا في الوكيل بقبض العين : لو أقرَّ من عنده العين أنه وكيل بقبض العين : فإن إقراره لا يكفي، ويكلف الوكيل إقامة البينة على إثبات الوكالة حتى يكون له قبض ذلك»؛ وانظر أيضًا : الدر المختار ورد المحتار، 8/349.

      علمًا بأنه جاء في هامش (و) بيان أن هذا الضرر : «من المدعى عليه؛ لاحتمال تكذيب الموكل مع عدم القدرة إلى إثباتها لدى الحاجة». [↑](#footnote-ref-2288)
2289. () « أقرّ » : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-2289)
2290. () في (أ) و(ب) : «يسمع»، وفي (جـ) : «بسميع». والأفصح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-2290)
2291. () انظر : فتاوى قاضي خان، 3/12؛ جامع الفصولين، 2/25، 31، حيث جاء في الموضع الثاني منه: «وكذا الموصى له لو أقر بوصيته وارث واحد أوكل الورثة تقبل بينته»؛ وانظر أيضًا : الدر المختار ورد المحتار، 8/349.

      علمًا بأنه جاء في هامش (و) ما يبين أن التعدي : «إلى غير المدّعى عليه». [↑](#footnote-ref-2291)
2292. () **جامع الفصولين** : لمحمود بن إسرائيل بن عبد العزيز، البدر الشهير بابن قاضي سماو (ت823هـ) -وبعضهم يضيف إلى سماو : (نه) أو (الهاء) وقد اختار صاحب هدية العارفين إسقاطهما-.

      وهو كتاب في الفقه الحنفي، جعله مؤلفه خاصَّا بالمعاملات، وقد بيّن في المقدمة : أنّه جمعه من فصول محمد بن محمود الاستروشني وفصول عماد الدين، وضمَّ إليهما ما تيسر له من الخلاصة والكافي ولطائف الإشارات وغيرها، وجعله في أربعين فصلاً.

      كما ذكر أنه شرع في تأليفه جمادى الأولى سنة 813هـ، وختمه في 28 صفر، سنة 814هـ.

      وللكتاب عدّة طبعات قديمة منها :

      **1-** المطبعة الأزهرية بالقاهرة، سنة 1300هـ.

      **2-** المطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر المحمية، سنة 1301هـ.

      انظر : مقدمة جامع الفصولين، 1/2؛ كشف الظنون، 1/566-567؛ الفوائد البهية، ص127؛ هدية العارفين، 2/410؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص490-491. [↑](#footnote-ref-2292)
2293. () في (د) : «بتوقع». [↑](#footnote-ref-2293)
2294. () في (أ) و(جـ) : «الأصل». إلاّ أن إثبات (أل) يجعل الأسلوب ركيكًا؛ لهذا تمَّ إثبات ما في (ب) و(د)؛ وفاقًا للمصادر الآتي ذكرها. [↑](#footnote-ref-2294)
2295. () جامع الفصولين، 2/145، 2/201. ولفظ الجامع : «أقول : هذا يدلّ على جواز إقامة البينة في كل إقرار يتوقع الضرر من غير المقرّ لولا بينته، فيكون هذا أصلاً».

      كما ورد هذا النص (باللفظ الذي ذكره المؤلف) -مع عزوه إلى جامع الفصولين- في بقية مصادر القاعدة الآنف ذكرها. [↑](#footnote-ref-2295)
2296. () في (د) : « أقـرَّ ». [↑](#footnote-ref-2296)
2297. () انظر: جامع الفصولين، 1/155-156؛ الدّرر شرح الغرر، 2/191؛ الدّر المختار ورد المحتار، 8/349. [↑](#footnote-ref-2297)
2298. () ص593 (ل41/ب )، قاعدة 98 (نهاية شرح القاعدة). [↑](#footnote-ref-2298)
2299. () « ليس » : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-2299)
2300. () « فإن قيل : ... الوقوع » : ساقطة من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-2300)
2301. () نهاية 41/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2301)
2302. () نهاية 32/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-2302)
2303. () **توضيح الضابط :**

      **المراد بِـ «العجماء** : البهيمة، وسُمِّيت عجماء؛ لأنها لا تتكلم».

      **والمراد بِـ «الجبار**: ... الهدر».

      وقد فسر محمد بن الحسن العجماء هنا بالمنفلتة. قال صاحب (العناية شرح الهداية) : «قوله (قال محمد -رحمه الله- : هي المنفلته) : أي العجماء التي أهدر النبي  فعلها هي المنفلتة لا التي أرسلت ...».

      ولتوثيق ما سبق فإن المعنى اللغوي منقول من : المقاييس في اللغة، مادة «عجم»، ص742، ومادة «جبر»، ص232؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «عجم»، ص1466، ومادة «جبر»، ص460؛ وانظر أيضًا : النهاية في غريب الحديث، 1/236.

      وتفسير محمد بن الحسن للعجماء منقول من الهداية وشرحها : العناية، 10/332-333؛ وانظر: تبيين الحقائق، 6/153.

      هذا ما يتعلق بتوضيح الضابط.

      **أما توثيقه :**

      فقد ورد بنحو هذا اللفظ في عددٍ من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل19/ب؛ منـافع الدقائق، ص318؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 94؛ شرحها لسليم رستم، 1/60؛ ولعلي حيـدر، 1/83؛ وللأتـاسي، 1/258؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص457؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص74، قاعدة 102؛ المدخل الفقهي العام، 2/1048، فقرة 660؛ القواعد الفقهية للدكتور علي النـدوي، ص276، 405؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور الحريري، ص153، 157؛ المبادئ الفقهية، ص53؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص105، قاعدة 89؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص88 -ولفظ جميع هذه الكتب : «جناية العجماء جُبار»-؛ كما وردت في الفرائد البهية للحمزاوي، ص53، قاعدة 80 -بلفظ : «فعل العجماء جبار»-.

      **ومن كتب الفقه :**

      فتاوى قاضي خان، 2/258؛ تبيين الحقائق، 6/110؛ البحر الرائق، 8/344. [↑](#footnote-ref-2303)
2304. () أخرجه النسائي بلفظه، كتاب الزكاة، باب المعدن، 5/45، ح2497؛ والبخاري بنحوه، كتاب الديات، باب المعدن جبار، والبئر جبار، 6/2533، ح6514؛ ومسلم بنحوه، كتاب الحدود، باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار، 3/1334، ح1710. جميعهم من حديث أبي هريرة  . [↑](#footnote-ref-2304)
2305. () في (أ): «مِقْعَلَة»؛ وفي (ب): «معقبتة»، وفي (جـ): «منفعلة»، وفي (د): «مقعلته» (بإهمال الحرفين الأخيرين). والصحيح ما تمَّ إثباته من (هـ) و(و)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدُّرر). [↑](#footnote-ref-2305)
2306. () في (ب) : « نفسها ». [↑](#footnote-ref-2306)
2307. () في (ب) : « فاعله ». علمًا بأنه جاء في (الدُّرر) : «لم يضف إليه». [↑](#footnote-ref-2307)
2308. () لدّرر شرح الغرر، 2/113 -مع اختلاف في بعض الألفاظ-؛ وانظر: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 10/332؛ الكنز وشرحيه: تبيـين الحقائق، 6/152، 153؛ وتكملة البحر الرائق، 8/412، 413. [↑](#footnote-ref-2308)
2309. () في (ب): «وتبطل». وهذا الأولى، وهو الموافق لمصدر القاعدة (وهو الدّرر شرح الغرر). [↑](#footnote-ref-2309)
2310. () هذه القاعدة من القواعد الأصولية المختلف فيها. وقد جلاّها وبيّن الخلاف فيها صاحبُ (البحر المحيط) -3/93- حيث قال : «إن أداة العموم إذا دخلت على الجمع :

      فهل تسلبه معنى الجمع، ويصير للجنس، ويحمل على أقلِّه وهو الواحد؛ لئلا يجتمع على الكلمة عمومان.

      - أو معنى الجمع باقٍ معها ؟.

      مذهب الحنفية الأول. وقضية مذهبنا الثاني».

      وصاحب (البحر المحيط) من الشافعية، وقد صرح بأن مذهبهم هو الثاني، وهو أن معنى الجمع باقٍ مع (أل).

      أما المذهب الأول - وهو ما صرّحت به القاعدة - فبالإضافة إلى كونه مذهب الحنفية : هو اختيار القرافي من المالكية.

      **ومن الكتب التي صرّحت بذلك** :

      ميزان الأصول، 1/396-397 -ولفظه : «وقال القاضي الإمام أبو زيد -رحمه الله- بأن اللام ... إذا دخل على لفظ الجمع يـبطل معنى الجمع ويصير للجنس إلاّ ...»-؛ المغني للخبازي، ص114-115؛ وشرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص493 - ولفظ المغني : «الألف واللام إذا دخلا في اسمٍ، فردًا كان أو جمعًا: يُصرف إلى الجنس»-؛ المنار وشرحاه : كشف الأسرار، 1/191؛ وجامـع الأسـرار للكـاكي، 1/306 - ولفظ المنار : «إذا دخلت لام المعرفة فيما لا يحتمل التعريف بمعنى العهد أوجبت العموم، حتى يسقط اعتبار الجمعية إذا دخلت على الجمع؛ عملاً بالدليلين»-؛ كشف الأسرار للبخاري، 1/295- ولفظه: «إذا دخلت في الجمع بطل معنى الجمعية (أي لم يبق مقصودًا في الكلام)، وصار مجازًا عن الجنس (أي صار كاسم المفرد المعرَّف باللام)»-؛ التوضيح لمتن التنقيح، 1/53 - ولفظه : «(قال مشايخنا : هذا الجمع) أي الجمع المحلي باللام (مجاز عن الجنس وتبطل الجمعية)»-؛ التحرير وشرحه : تيسير التحـريـر، 1/192 - ولفظ التحرير : «والحقّ أن لام الجنس تسلب الجمعية إلى الجنسية»-؛ وانظر: أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 2/9، وكشف الأسرار فقط، 1/295؛ أصول السرخسي، 1/153.

      كما وردت في شرح تنقيح الفصول للقرافي -ص180- بلفظ : «... لأجل هذا الإشكال يتعيّن أن يُعتقد أن لام التعريف إذا دخلت على الجمع : تبطل حقيقة الجمعية، ويصير الجمع كالمفرد»-؛ وانظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم (مقدمة المحقق أو تعليقه)، 1/167، 168، 2/6.

      كما وردت في مقام التعليل في **بعض كتب الفقه**، منها :

      الدُّرر شرح الغرر، 2/436- ولفظه كلفظ المؤلف -؛ ردّ المحتار، 1/190، 2/161، 5/611. [↑](#footnote-ref-2310)
2311. () في (ب) : « وللفقراء ». [↑](#footnote-ref-2311)
2312. () في (ب) و(جـ) و(د) : « ينصَّف ». [↑](#footnote-ref-2312)
2313. () من الآية رقم (52) من سورة (الأحزاب). علمًا بأنه جاء في (ب) : « تحل ».وهذا خطأ بيّن. [↑](#footnote-ref-2313)
2314. () في (ب) و(د) : زيادة الواو (ويراد). [↑](#footnote-ref-2314)
2315. () أي : كما أن لفظ (النساء) في الآية يراد به الواحد، فكذلك لفظ (الفقراء). وإذا كان لفظ (الفقراء) يراد به الواحد : فينصف الثلث بين زيد والفقراء، فَيَأخذ كلُّ واحدٍ منهما سدسَ المال. [↑](#footnote-ref-2315)
2316. () هذه قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، ص608 (ل43/أ)، قاعدة 102. [↑](#footnote-ref-2316)
2317. () أي : أن الثلث يقسَّم ثلاثة أقسام، ثلث لزيد، وثلثان للفقراء. وجعل الثلثان للفقراء؛ لأن لفظ الجمع في الميراث أقلّه اثنان، والوصية أخت الميراث، فينصرف لفظ (الفقراء) إلى الاثنين، فيكون للفقراء ثلثا الثلث، أي : خُمْس المال تقريبًا. [↑](#footnote-ref-2317)
2318. () انظر : الدُّرر شرح الغرر، 2/436؛ كما ورد التمثيل بهذا المثال للقاعدة في التوضيح، 1/53. [↑](#footnote-ref-2318)
2319. () هكذا في (ب)، وفي (أ) و(جـ) و(د) : « ثمه » (بالهاء). والصحيح ما في (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقاءاني).

      وهذه الكلمة نهاية 26/ب من (د). [↑](#footnote-ref-2319)
2320. () نهاية 27/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-2320)
2321. () ممن حكى هذا الإجماع صاحب المحصول، 1/378، والقاءاني في شرح المغني، ق1، جـ2، ص492. [↑](#footnote-ref-2321)
2322. () ما جاء في هامش (9) من الصفحة السابقة يقال هنا أيضًا. [↑](#footnote-ref-2322)
2323. () هذا قول عامة أهل الأصول - كما صرَّح بذلك صاحبا ميزان الأصول والبحر المحيط وغيرهما -.

      انظر : المعتمد، 1/240؛ العدة لأبي يعلى، 2/484؛ التلخيص، 2/14؛ قواطع الأدلة، 1/311؛ المستصفى، 2/37؛ ميزان الأصول، 1/395؛ المحصول، 1/378، 382؛ وشرحه : الكاشف عن المحصول، 4/314، 333؛ روضة الناظر، 2/665؛ شرح تنقيح الفصول، ص179؛ المنار وشرحيه: كشف الأسرار، 1/191؛ وجامع الأسرار، 1/304؛ تقريب الوصول لابن جزي، ص138؛ التنقيح وشرحيه : التوضيح والتلويح، 1/52؛ أصول الفقه لابن مفلح، 2/768؛ البحر المحيط، 3/86؛ شرح الكوكب المنير، 3/129؛ مسلّم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، 1/60. [↑](#footnote-ref-2323)
2324. () «**المراد بالمتأخرين من فقهاء الحنفية** : هم الذين لم يدركوا الأئمة الثلاثة : أبا حنيفة، وأبا يوسف، ومحمد بن الحسن -رحمهم الله-»- قاله أحمد النقيب في كتابه : (المذهب الحنفي)، 1/271-. [↑](#footnote-ref-2324)
2325. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص492؛ وانظر : المغني للخبازي، ص114-115.

      وقد ورد القول الثاني مفصّلاً مع بيان بعض من قـال به في (ميزان الأصول)- 1/396- على النحو الآتي: «وقال أبو علي الفسوي من النحويين - في لفظ الجمع والفرد إذا دخله لام التعريف-: إنه ينصرف إلى مطلق الجنس لا إلى كل الجنس.

      وهو قول أبي هاشم [الجبائي] من المعتزلة في قول».

      وممَّن اختار هذا القول الخبازي في (المغني) والقاءاني في (شرح المغني)- كما سبق بيانه في بداية هذا الهامش- ويظهر أنه قول البزدوي والسرخسي أيضًا.

      انظر : أصول البزدوي، 2/7-8؛ أصول السرخسي، 3/153؛ وانظر أكثر المصادر الأنف ذكرها في هامش (2) من هذه الصفحة. [↑](#footnote-ref-2325)
2326. () نهاية 42/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-2326)
2327. () تخصيص التنوين الذي لا يجتمع مع (أل) بتنوين التنكير فيه تساهل؛ لأن حرف التعريف لا يجمع بينه وبين التنوين الذي يلحق الأسماء مطلقًا، سواء كان التنوين تنوين تنكير أم غيره من أنواع التنوين التي تختص بالأسماء.

      انظر : المعجم المفصّل في النحو العربي، 1/377، 381.

      علمًا بأن محقق المغني -ص 115، هامش (أ) - أشار إلى هذا. [↑](#footnote-ref-2327)
2328. () «لا» : زيادة من مصدر هذه العبارة (وهو المغني)، حيث جاء فيه : «فلولا ...» ولا يستقيم المعنى بدونها. ومِمَّا يؤيَّد ذلك أنه جاء في شرح المغني - ق1، جـ2، ص 492-: «فلو لم نَصرفه إلى الجنس وبقيناه على الجمعية يلزم إلغاء حرف التعريف ...»؛ وانظر : كشف الأسرار للنسفي، 2/8. [↑](#footnote-ref-2328)
2329. () في (ب) و(د) : « صرفته ». [↑](#footnote-ref-2329)
2330. () « إلى » : زيادة من (ب) و (جـ) و (د). والصحيح إثباتها، وهو الموافق للمغني وشرحه. [↑](#footnote-ref-2330)
2331. () جاء في هامش (أ) : «بمعنى لغو»!.

      وقد جاء في (جـ) : «إبقاء» وليس (إلغاء). [↑](#footnote-ref-2331)
2332. () المغني للخبازي، ص115 -مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-؛ وانظر : شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص492. [↑](#footnote-ref-2332)
2333. () في (ب) : « لأن ». [↑](#footnote-ref-2333)
2334. () نهاية 32/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-2334)
2335. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص492-493- مع اختلاف في بعض الألفاظ، ومن أبرزه أنه قال في بداية العبارة : «لأنه لا يمكن حمله على بعض أفراد الجمع؛ لعدم الأولوية، إذْ التقدير أنه لا عهد، فتعين ...».

      وانظر : كشف الأسرار للبخاري، 2/8. [↑](#footnote-ref-2335)
2336. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص493. [↑](#footnote-ref-2336)
2337. () انظر : شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص493. [↑](#footnote-ref-2337)
2338. () في (ب) : «ويصرف» (بزيادة الواو). [↑](#footnote-ref-2338)
2339. () في (جـ) : «الضوء». [↑](#footnote-ref-2339)
2340. () في (د) : «كانت». وهذا الأقرب؛ بناء على أن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى الصلاة.

      وما ورد في باقي النسخ يـمكن حـمله على تـقـديـر : (فرضًا كان **نوع الصلاة** أو نفلاً) –والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-2340)
2341. () انظر : شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص495. [↑](#footnote-ref-2341)
2342. () هكذا في (ب) وفي باقي النسخ : «تعالى : وإذا ». وزيادة الواو خطأ بيِّن. [↑](#footnote-ref-2342)
2343. () من الآية رقم (6) من سورة (المائدة). [↑](#footnote-ref-2343)
2344. () أي حرف اللام. علمًا بأنه جاء في شرح المغني -عقب هذه الآية-: « للجنس ...». [↑](#footnote-ref-2344)
2345. () في (شرح المغني) : زيادة «ذلك» وفي (المغني) : «لتكون معهودة». [↑](#footnote-ref-2345)
2346. () شرح المغني، ق1، جـ2، ص495، مع اختلاف في بعض الألفاظ. [↑](#footnote-ref-2346)
2347. () في (أ) و(ب) و(جـ). «يصح». والأفصح ما تمَّ إثباته من (د)، وهو الموافق لشرح المغني. [↑](#footnote-ref-2347)
2348. () **الأطلس في اللغة** : « الثوب الخَلِق ».

      القـامـوس الـمحيط، مـادة «طَـلَسَ»، ص714؛ وانظر : المعجم الوسيط، مادة «طلس»، 2/561. [↑](#footnote-ref-2348)
2349. () نهاية 42/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2349)
2350. () أي : الأدنى والأعلى من أنواع الثياب. [↑](#footnote-ref-2350)
2351. () في (جـ) : « إلى ». [↑](#footnote-ref-2351)
2352. () في شرح المغني : «صرّح». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-2352)
2353. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص496- مع اختلاف في بعض الألفاظ -؛ وانظر : أصول السرخسي، 1/161؛ المغني للخبازي، ص115. [↑](#footnote-ref-2353)
2354. () هذا الضابط مرتبط بمسألة من المسائل الأصولية الخلافية، وهي : هل أقل الجمع اثنان أو ثلاثة؟.

      وقد سبق أن تطرَّق المؤلف لها وأشار إلى هذين القولين المشهورين - وتم توثيق ما ذكره مفصَّلاً، وذلك ص320 (ل11/أ)-.

      والمؤلف وإن كان قد رجَّح هناك أن أقلَّه ثلاثة إلا أنَّه هنا أراد ضبط أقل الجمع في الميراث بخاصة و(هو اثنان).

      ولتوثيق الضابط يقال :

      ورد بلفظه أو نحوه أو معناه في عدد من كتب الفقه والأصول :

      **فمن كتب الفقه :**

      بدائع الصنائع، 7/343؛ الهداية والعناية، 10/451، 477؛ الدرر شرح الغرر، 2/436، 440؛ تكملة البحر الرائق، 8/478، 508.

      كما أشار إليه السَّرْخَسي -عرضًا- **في أصوله**، 1/252. [↑](#footnote-ref-2354)
2355. () وهذا قول عامة أهل العلم، ولم يفرِّق بين البنتين والبنات في الميراث إلا ابن عباس –رضي الله عنهما- في قول له، حيث جعل البنتين كالبنت الواحدة في إرث النصف، وليستا كالبنات في إرث الثلثين.

      وقد بيّن ذلك ابن قدامة في (المغني) -9/11- فقال : «أجمع أهل العلم على أن فرض الابنتين الثُّلثان، إلا روايةً شذَّتْ عن ابن عباس، أن فرضهما النصف» .

      وانظر : مراتب الإجماع لابن حزم، ص102- إلا أنه ذكر أن إرث البنتين للسدس الزائد على النصف محل خلاف-؛ الإجماع لابن عبد البر -جمع فؤاد الشلهوب وصاحبه-، ص237؛ موسوعة الإجماع لأبي جيب، 3/1104، فقرة 3867؛ فقه المواريث للدكتور عبد الكريم اللاحم، 1/380. [↑](#footnote-ref-2355)
2356. () وهذا محلُّ إجماع.

      قال ابن حزم في (مراتب الإجماع) -ص102- : «واتفقوا ... أن للأختين فصاعدًا الثلثين».

      وانظر : المغني لابن قدامة، 9/16؛ فقه المواريث للدكتور اللاحم، ص285؛ موسوعة الإجماع لأبي جيب، 3/1108، فقرة 3877. [↑](#footnote-ref-2356)
2357. () وردت بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في كثير من **كتب القواعد** المتأخرة عن المؤلف.

      **فمن هذه الكتب :**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل20/أ؛ منافع الدقائق، ص318؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص138، قاعدة 178 - ولفظه : «كل موضوع بحقّ إذا عطب به إنسان: فلا ضمان على واضعه »-؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 91- ولفظها: «الجواز الشرعي ينافي الضمان»-؛ شرحها لسليم رستم، 1/59؛ ولعلي حيدر، 1/81؛ وللأتاسي، 1/251؛ وشرح قواعدها للـزرقا، ص449؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص75، قاعدة 105؛ المدخل الفقهي العام، 2/1032، فقرة 641 - وقد ذكر قيدًا مهمًّا للقاعدة-؛ الوجيز، ص308؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور الـحريري، ص149، 151؛ المبادئ الفقـهية، ص52؛ القواعد الفقهية للدَّعاس، ص94، قاعدة 77؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص84 -علمًا بأن جميع الكتب الواردة بعد المجلة لفظها كلفظ المجلة-.

      كما وردت قبل ذلك في بعض **كتب الفقه**، منها :

      فتاوى قاضي خان، 3/252؛ الدُّرر شرح الغرر، 2/289 – ولفظ قاضي خان قريب من لفظ الحمزاوي الآنف ذكره. أما لفظ الدّرر فهو : «**الجواز الشرعي** ينافي الضمان»-. [↑](#footnote-ref-2357)
2358. () في (د) : «هنا» (بإسقاط الراء). [↑](#footnote-ref-2358)
2359. () في (ب) : « ترى »، وفي (جـ) و(د) : « نوى ». [↑](#footnote-ref-2359)
2360. () **توَِيَ في اللغة** : من التَّوَى، وهو ذهاب مالٍ لا يرجى، يُقال : «تَوِيَ المال (بالكسر)، ويَتْوى توًى، فهو توٍ : ذهب فلم يُرْجَ، وحكى الفارسي أن طيئًا تقول : تَوَى»- قاله صاحب اللـسان، مـادة «توا»، 14/106؛ وانظر المعجم الوسيط، مادة «توى»، 1/91-.

      **إذا علم هذا فالمعنى** : أو ذهب المال الذي على الكفيل وأصبح لا يرجى، كأن يموت مفلسًا.

      ولكن يشكل على هذا أن التَّوَى (وهو هنا ذهاب الثمن الذي اتخذ الوكيل كفيلاً عليه) لا يتحقق بذهاب مال الكفيل؛ لأن للوكيل مطالبة الأصيل؛ فلا حاجة لنفي الضمان عن الوكيل بحجة كون تصرفه (وهو طلب كفيلٍ بالثمن) تصرفًا جائزًا شرعًا!.

      ولدفع هذا الإشكال بيَّن المؤلف -عقب ذلك مباشرة- صورة التَّوى «بأن يرفع الحادثة إلى قاضٍ يرى براءة الأصيل بنفس الكفالة ... ثمَّ مات الكفيل مفلسًا».

      وهذا التأويل اختاره بعض شراح المتون من الحنفية، كالنسفي في (الكافي)، والزيلعي في (تبيين الحقائق)، وغيرهما.

      وقيل : التوى هنا بأن يموت الكفيل والأصيل مفلسين.

      وقيل : إن المراد بالكفالة ههنا الحوالة.

      انظر : الهداية وشرحيها : العناية ونتائج الأفكار، 8/93-94؛ كنز الدقائق وشرحيه : تبيين الحقائق، 4/274؛ والبحر الرائق، 7/173؛ الدّرر شرح الغرر، 2/289؛ حاشية على الدّرر شرح الغرر للخادمي، ص384. [↑](#footnote-ref-2360)
2361. () نهاية 28/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-2361)
2362. () في (جـ) : «الأصل». [↑](#footnote-ref-2362)
2363. () نسبة هذا الرأي إلى مذهب الإمام مالك ليست دقيقة.

      فالمؤلف وإن كان مسبوقًا بهذه النسبة -حيث وردت أيضًا في بعض كتب الحنفية، كنتائج الأفكار، 8/94- إلا أن المالكية في كتبهم نصوا على خلافها:

      • فقد جاء في الشرح الصغير -4/576- ما يفيد أن الإمام مالكًا كان يرى أن رب الدين مُخيَّر في طلب الضامن أو المضمون عنه (وهو المدين).

      ثم رجع عن ذلك إلى القول بأن رب الدين ليس له مطالبة الضامن إن تيسر له الأخذ من مال المدين؛ - وانظر: التفريع لابن الجلاّب، 2/286-.

      • كما صرَّح خليل في مختصره -7/43 (مع مواهب الجليل للحطاب)- بأنه: «إنْ برئ الأصل : برئ [الكفيل] لا عكسه».

      • ولا يحصل العكس (وهو براءة الأصيل دون الكفيل) إلا على قول عند المالكية، وذلك فيما إذا اشترط رب الدين أنّ حقّه على الكفيل وأبرأ الغريم منه، على أن لهم أقوالاً أخر وإن اشترط المضمون له ذلك.

      وقد بين ذلك ابن رشد في (المقدمات الممهدات) -2/380-381- فقال : «وكذلك اختُلف - إن اشترط المتحمَّل له على الحميل أنّ حقَّه عليه وأبرأ الغريم :

      - فظاهر قول ابن القاسم - في كتاب الحوالة - أن الشرط جائز ولا رجوع له على الغريم.

      - وروى ابن وهب عن مالك أنه لا رجوع له عليه إلا أن يموت الحميل أو يفلس.

      - وروى مطرب عن مالك في (الواضحة) أن له الرجوع على الغريم إن شاء، ولم يشترط موتًا أو فلسًا.

      وقال ابن الماجشون: شرطه باطل، ولا يعدى عليه حتى يملأ الغريم؛ لأنها حمالة حتى يسميها حوالة (يقول له: أحَال عليك من حقِّي)، فعند ذلك يكون حقه عليه، ولا يكون له الرجوع على غريمه الأول». [↑](#footnote-ref-2363)
2364. () في (د) : «براءة». [↑](#footnote-ref-2364)
2365. () نهاية 27/أ من (د). [↑](#footnote-ref-2365)
2366. () نهاية 33/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-2366)
2367. () انظر المصادر الآنف ذكرها في نهاية هامش (4) من ص609. [↑](#footnote-ref-2367)
2368. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      أنوار البروق للقرافي، 4/12، الفرق 208؛ ترتيب الفروق للبقوري، 2/161؛ تهذيب الفروق لابن حسين، 4/29- ولفظ القرافي: «الفرق الثامن والمائتان: بين قاعدة ما يمنع فيه الجهالة، وبين قاعدة ما يشترط فيه الجهالة، بحيث لو فقدت فيه الجهالة فسد»-؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص58 - ولفظه: «كل جهالة تفضي إلى المنازعة فهي مفسدة للعقد»-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص492، وأحال إلى التحرير، 6/275 - ولفظهما يمثل المفهوم المخالف للقاعدة، ونصُّه: «كل جهالة لا تفضي إلى المنازعة لا تمنع جواز العقد»-.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 12/131، 13/2، 69، 92، 93، 30/199؛ الهداية وشرحاها العناية وفتح القدير أو نتائج الأفكار، 6/261، 263، 265، 271، 326، 336، 397-398، 452، 7/49، 73، 327، 9/6، 61؛ الدّرر شرح الغرر، 2/145، 146، 147، 155، 157، 167، 232، 258، 396، البحر الرائق، 5/303، 6/75. [↑](#footnote-ref-2368)
2369. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يحصى». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-2369)
2370. () في (أ) و(جـ) و(د) : « يكن » (بالتذكير). ويمكن تأويل هذا بأن اسم يكن محذوف تقديره : (أثرها)، أي إذا لم يكن أثر الجهالة مفضيًا إلى النزاع.

      إلا أن ما تمَّ إثباته من (ب) أظهر دلالة على المراد؛ لأن المتبادر للذهن أن اسم (تكن) ضمير مستتر تقديره (هي) يرجع إلى (الجهالة). فكان حقُّ الفعل (وهو تكن) التأنيث. [↑](#footnote-ref-2370)
2371. () في (أ) و(جـ) و(د) : «مفضيًا». والأولى ما تمَّ إثباته من (ب)؛ للسبب المذكور في الهامش السابق. [↑](#footnote-ref-2371)
2372. () إليه : أي إلى النـزاع. [↑](#footnote-ref-2372)
2373. () في (جـ) : «أو»؛ وفاقًا لمصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-2373)
2374. () في (العناية) زيادة كلمة توضح المعنى، حيث جاء فيها : «أو **بوزن** حجر بعينه ...». [↑](#footnote-ref-2374)
2375. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يفضي». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-2375)
2376. () العناية، 6/265 -مع اختلاف في بعض الألفاظ-؛ وانظر : الهداية وفتح القدير، 6/265؛ الدَّرر شرح الغرر، 2/147. [↑](#footnote-ref-2376)
2377. () نهاية 43/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-2377)
2378. () في (ب) : «أيها». وفي مصدر هذه العبارة (وهو العناية) : «أيهم». [↑](#footnote-ref-2378)
2379. () الألف زيادة من (هـ) و(و)؛ وفاقًا للعناية. وهي زيادة يحتاج إليها؛ لأن ما بعدها مسألة جديدة وليست تابعة للمسألة التي صدّرها بقوله: «لو باع العبيد ...». وقد صرح المؤلف بأنهما مسألتان في نهاية شرح القاعدة. [↑](#footnote-ref-2379)
2380. () في (د) : «المنازعة». [↑](#footnote-ref-2380)
2381. () « إلى » : زيادة من (ب) و(د)، ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-2381)
2382. () في (أ) : « إن ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-2382)
2383. () «قلنا : إنا .... باطل» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-2383)
2384. () في (جـ) و(د) : « المقصود ». [↑](#footnote-ref-2384)
2385. () في (و) : « معين »، وفاقًا للعناية. وهذا المناسب. [↑](#footnote-ref-2385)
2386. () قال المؤلف هنا : الأول، ثم قال بعد ثلاث كلمات : «الثانية» بتذكير (الأول) وتأنيث (الثانية)، ولو أنَّـثهما معًا لكان أولى؛ وفاقًا للعناية.

      علمًا بأن **الأُولى** : يراد بها المسألة الأولى، وهي ما لو باع العبيد الأربعة ...

      **والثانية** : يراد بها المسألة الثانية، وهي ما لو اشترى بأي ثمن شاء ... [↑](#footnote-ref-2386)
2387. () في (جـ) : « وجهالة ». [↑](#footnote-ref-2387)
2388. () العناية، 6/265 -مع اختلاف في بعض الألفاظ وقد سبق بيان بعضها، ويضاف إليها أنه قـال في بداية العبارة : «وقيل يشكل على هذا : ما إذا باع ...». [↑](#footnote-ref-2388)
2389. () هكذا في نسخ الكتاب، وفي مصدر القاعدة (وهو الدّرر) : « لا تعتبر ». وهذا الأقرب، ويمكن حمل ما جاء في الصّلب بأن المراد : (لا يعتبر تأثيرها) –والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-2389)
2390. () وردت هذه القاعدة - مع الاختلاف الآنف ذكره - في الدّرر شرح الغرر، 2/117؛ كما وردت الإشارة إليها في الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 10/359 بلفظ : «ولا معتبر باختلاف السبب ههنا؛ لأن الحكم لا يختلف».

      وقريب منها قاعدة سيأتي الحديث عنها، وهي : «لا عبرة لاختلاف السبب مع اتحاد الحكم»، وذلك ص983 (ل65/أ)، قاعدة 207. [↑](#footnote-ref-2390)
2391. () « فسرى » : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-2391)
2392. () في (ب) و(جـ) : « أفيد ». [↑](#footnote-ref-2392)
2393. () في (ب) : « ورثة » (بالتاء المربوطة). [↑](#footnote-ref-2393)
2394. () « أي : إن كان وارث المعتَق سيده فقط»- قاله صاحب الدُّرر شرح الغرر-. [↑](#footnote-ref-2394)
2395. () « فإن اعتبر وقت الجرح » : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-2395)
2396. () في (جـ) : « وسبب » (بإسقاط هو). [↑](#footnote-ref-2396)
2397. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يتضمن». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-2397)
2398. () انظر: الدُّرر شرح الغرر، 2/117؛ وانظر أيضًا الهداية وشرحيها: العناية ونتائج الأفكار، 10/356-359. [↑](#footnote-ref-2398)
2399. () نهاية 28/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-2399)
2400. () نهاية 33/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-2400)
2401. () في (جـ) : « مقدم ». [↑](#footnote-ref-2401)
2402. () ص476 (ل28/أ - ب)، قاعدة 68. [↑](#footnote-ref-2402)
2403. () في (ب) : «فاعتبرنا» (بإسقاط : إن). [↑](#footnote-ref-2403)
2404. () في (د) : « الفود ». [↑](#footnote-ref-2404)
2405. () ما بين المعقوفتين زيادة من (جـ) و(هـ) و(و)، ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-2405)
2406. () نهاية 43/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2406)
2407. () في (ب) : « يُفد » (بالفاء)، وقد وردت في (د)، بإهمال النقاط. [↑](#footnote-ref-2407)
2408. () أي بالاتفاق بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه. [↑](#footnote-ref-2408)
2409. () في (د) : « فاستحق ». [↑](#footnote-ref-2409)
2410. () في (أ) و(جـ) و(د) : «السبب». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)؛ وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدُّرر شرح الغرر). [↑](#footnote-ref-2410)
2411. () نهاية 27/ب من (د). [↑](#footnote-ref-2411)
2412. () هكذا في مصدر هذه العبارة (وهو الدرر). وفي (ب) و(د) و(هـ) و(و) : «المفضي» (بالفاء) وفي (أ) و(جـ) : يحتمل الأمرين والثاني (وهو المفضي) أقرب. والصحيح (المقضي)؛ وفاقًا للدرر، وأيضًا (الهداية)؛ ولأن هذا ما يستقيم به المعنى، إذْ المعنى أن الذي يقضى له بالقود مجهول؛ لأنه قد يكون السيد أو الوارث أو هما معًا، وحيث جهل من له الحق في القود فإنه يمتنع الحكم به. [↑](#footnote-ref-2412)
2413. () لعل التقدير : يَمنع حصولُها الحكمَ. علمًا بأنه في (د) : «بمنع»، وفي الدّرر : «تمنع»، وهذا الأقرب. [↑](#footnote-ref-2413)
2414. () الدّرر شرح الغرر، 2/117- مع الاختلاف الذي سبق بيانه، ويضاف إليه أنه قال في بداية العبارة : «وإن لم يكن الوارث ...»؛ وانظر : الهداية، 10/356. [↑](#footnote-ref-2414)
2415. () في (أ) و(جـ): « يمنع »، وفي (د): رسم الحرف الأول بالتاء والياء معًا. والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)؛ لأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى (جهالة) وهي لفظ مؤنث، فكان حق الفعل أن يؤنث، وممّا يؤكد أنّ الضمير المستـتر يعود إلى (جهالة) أن المؤلف قال بعد ذلك: «... لأنها...» أي لأن الجهالة [↑](#footnote-ref-2415)
2416. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يفضي». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-2416)
2417. () وردت هذه القاعدة بنحو هذا اللفظ في بعض **كتب الفقه**، منها :

      الهداية وشروحها : العناية وفتح القدير أو نتائج الأفكار، 7/49، 327، 328، 8/409 - ولفظ الهداية الأول : «لأن الجهالة فيما يسقط لا تفضي إلى المنازعة»، ولفظها الأخير : «ويفسده [أي الصلح] جهالة البدل؛ لأنها هي المفضية إلى المنازعة، دون جهالة المصالح عنه؛ لأنه يسقط»-؛ الدُّرر شرح الغرر، 2/396 - ولفظه : «لأن جهالة الساقط لا تفضي إلى المنازعة»-. وهذه القاعدة تمثّل صورةً من صور المفهوم المخالف لقاعدة سبق أن ذكرها المؤلف، وهي : «الجهالة المفضية إلى النـزاع مفسدة للعقد»، وذلك ص599 (ل43/أ)، قاعدة 104. [↑](#footnote-ref-2417)
2418. () في (أ) و(ب) و(جـ) : « يفضي ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-2418)
2419. () انظر : المصادر السابقة. [↑](#footnote-ref-2419)
2420. () ورد هذا الضابط بنحو هذا اللفظ في بعض كتب الفقه الحنفي، منها :

      العناية وفتح القدير، 7/183، 184-185، 346- ولفظ فتح القدير : «والحاصل أن جهالة المكفول له تمنع صحة الكفالة مطلقًا، وجهالة المكفول به لا تمنعها مطلقًا، وجهالة المكفول عنه في التعليق والإضافة تمنع صحة الكفالة»-؛ الدَّرر شرح الغرر، 2/299-300، 418- ولفظه الأول : «ولا تصحّ بجهالة المكفول عنه وبجهالة المكفول له»-؛ تنوير الأبصار وشـرحه : الـدّر الـمختار ورد المحتار عليه، 7/588-589 - ولفظ التنوير كالدّرر-. [↑](#footnote-ref-2420)
2421. () **ذاب في اللغة** : بمعنى وجب، «يقولون مجازًا : ذاب لي عليه من المال كذا : أي وجب». كذا في المقايـيـس فـي اللـغة، مـادة «ذوب»، ص390؛ وانـظـر: الـقاموس المحيط، مادة « ذوب »، ص110. [↑](#footnote-ref-2421)
2422. () **المكفول له** : هو من ترجع إليه فائدة الكفالة، وهو المدَّعي.

      انظر : الدُّرر شرح الغرر، 2/296. [↑](#footnote-ref-2422)
2423. () في (أ) و(جـ) : « صـورة » (بإسـقـاط :أل). وإسـقـاطـها يـجعل الأسلوب ركيكًا؛ لهذا تمَّ إثبات ما في (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-2423)
2424. () في (جـ) : « الأول ». [↑](#footnote-ref-2424)
2425. () **الـمكـفـول عـنـه** : هو «المدعى عليه ... ويسمَّى الأصيل أيضًا».

      قاله صاحب الدّرر، 2/296. [↑](#footnote-ref-2425)
2426. () ما قيل في هامش (4) يقال هنا. [↑](#footnote-ref-2426)
2427. () انظر : الدُّرر شرح الغرر، 2/300؛ تنوير الأبصار وشرحه : الدّر المختار وردّ المحتار عليه، 7/588-589؛ وانظر أيضًا : فتح القدير، 7/183.

      والعبارة التي ذكرها المؤلف فيها إشكال غير وارد في هذه المصادر. وبيانه :

      أن مراده بالصورة الأولى : ما عبر عنها بقوله : «فإذا قال : ما ذاب للناس»؛ فالمكفول له هنا هو الناس وهو مجهول.

      أما الصورة الثانية فيظهر أن مراده بها ما عبّر عنها بقوله : «أو لأحد منهم عليك فعليَّ»، والمكفول عنه هنا هو المخاطب؛ لأنه قال **عليك**، ولاشك أن المخاطب معلوم وليس مجهولاً، فكيف يقول: «والمكفول عنه في الصورة الثانية مجهول» ؟!.

      وتسلم العبارة من هذا الإشكال لو كانت الصورة الثانية : «أو لك على أحد منهم فعليَّ».

      ويشهد لذلك ما جاء في الدّرر شرح الغرر، 2/299-300 : «ولا تصح أيضًا بجهالة المكفول عنه، وبجهالة المكفول له. الأول نحو : ما ذاب لك على الناس، أو أحد منهم فعليَّ. والثاني نحو : ما ذاب للناس أو أحد منهم عليك فعليَّ ...». [↑](#footnote-ref-2427)
2428. () « أي : لم يؤخذ منهم كفيل بالنفس»- قاله صاحب الدُّرر، 2/418-. [↑](#footnote-ref-2428)
2429. () وهو الوارث الذي يحتمل أن يكون موجودًا إلاَّ أنه غائب، وكذلك الغريم. [↑](#footnote-ref-2429)
2430. () في (ب) : «جاز». [↑](#footnote-ref-2430)
2431. () « أي : لا يُدفع إليهم [الإرث] حتى يُكفَلوا»- قاله صاحب فتح القدير، 7/344-. [↑](#footnote-ref-2431)
2432. () أي : مسؤول عن الأمور المتوقّعة مستقبلاً في الدعوى - والله أعلم-. وانظر معنى (ناظر) في معجم لغة الفقهاء، ص442. كما سبق بيان معناها، ص38. [↑](#footnote-ref-2432)
2433. () انظر : الهداية وشرحيها : العناية وفتح القدير، 7/344-345؛ الدّرر شرح الغرر، 2/418. [↑](#footnote-ref-2433)
2434. () هكذا في جميع النسخ (بدون إثبات الألف). والصحيح : (بحثًا)؛ لأنها اسم أنَّ منصوب. [↑](#footnote-ref-2434)
2435. () في (أ) : «إذْ». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-2435)
2436. () في (ب) : « تدفع »، وفي (جـ) : « برفع »، وفي (د) : « بدفع ». [↑](#footnote-ref-2436)
2437. () نهاية 44/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-2437)
2438. () زيادة من (و)، ولا يستقيم المعنى بدونها، وقد وردت أيضًا في (هـ) إلا أنها بالباء (وبكفل). [↑](#footnote-ref-2438)
2439. () وهو وارث أو ورثة آخرون يحتمل وجودهم. [↑](#footnote-ref-2439)
2440. () انظر : العناية وفتح القدير، 7/344، 345، 346. [↑](#footnote-ref-2440)
2441. () نهاية 34/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-2441)
2442. () في (جـ) : « يتثبت ». [↑](#footnote-ref-2442)
2443. () هذه قاعدة سبق أن ذكرها المؤلف عرضًا، ص588 (ل41/أ)، وتمَّ توثيقها مفصلة هناك. [↑](#footnote-ref-2443)
2444. () في (جـ) : « فكا » (بإسقاط النون). [↑](#footnote-ref-2444)
2445. () العناية، 7/346 - مع اختلاف في بعض الألفاظ، وأهمه أنه لم يذكر قاعدة : «الإقرار حجة قاصرة » هنا، إنما ذكرها ص344. [↑](#footnote-ref-2445)
2446. () في (أ) و(د) : « عبد » (بإسقاط أل). وإسقاطها يجعل المعنى مختلفًا؛ لهذا تمَّ إثبات ما في (ب) و(جـ)؛ وفاقًا لمصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-2446)
2447. () نهاية 29/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-2447)
2448. () العناية، 7/345 - إلا أنه قال في بداية العبارة : «كما إذا دفع القاضي العبد الآبق و...»؛ وانظر : الهداية وفتح القدير، 7/345-346. [↑](#footnote-ref-2448)
2449. () هكذا في (هـ) و(و) (يعترفان)، وفي (جـ): «يعتبر فان»، وفي (أ) : « يعتر » (بـإسقاط: فان)، وفي (ب) : « يعبد »، وفي (د) : « تعد ». والصحيح ما تمَّ اثباته من (هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-2449)
2450. () في (د) : « فلّما ثبت ». [↑](#footnote-ref-2450)
2451. () « كالمسألة » : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-2451)
2452. () وهي المذكورة ص607، والتي صدرّها المؤلف بقوله : «إذا ادعى رجل دارًا في يد آخر أنها لأبيه...». [↑](#footnote-ref-2452)
2453. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من **كتب القواعد الفقهية**، منها :

      الأشباه والنظائر لابن الوكيل، 2/370 -ولفظه : «الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة في صور ... »-؛ المنثور للزركشي، 2/24- ولفظه : «الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة في حق آحاد الناس»-؛ الأشباه والنظائر لابن الملقن، 2/346 - ولفظه كلفظ أشباه ابن الوكيل-؛ وللسيوطي، 1/218؛ ولابن نجيم، ص114؛ غمز عيون البصائر، 1/293؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضيئة، ص123؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 1/284 - ولفظ الفرائد :

      **خــاتـمـة : والـحاجـة الـمشهـورة قـد نـزلـت مـنـزلـة الضـرورة-؛**

      مجلة الأحكام العدليـة، مادة 32؛ شرحها لسليـم رستم، 1/33؛ ولعلي حيدر، 1/38؛ وللأتـاسي، 1/75؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص209؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص75، قاعدة 108؛ المدخل الفقهي العام، 2/997، فقرة 603؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص142، 143، 233- ولفظه الثاني : «الحاجة في حق آحاد الناس كافة تنزل منزلة الضرورة في حق الواحد المضطر»-؛ الوجيز، ص183؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/78- ولفظه كلفظ الدكتور علي الندوي-؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص286؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغـديان، ص1139؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور الحريري، ص106؛ المبادئ الفقهية، ص27؛ القواعد الفقهية للدّعاس، ص45؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص69.

      **كما وردت أيضًا في البرهان للجويني**، 2/606، فقرة 910 - ولفظه : «الحاجة العامة تنـزل منـزلة الضرورة الخاصة في حق آحاد الأشخاص»-. [↑](#footnote-ref-2453)
2454. () نـهاية 28/أ من (د). [↑](#footnote-ref-2454)
2455. () في (د) : « اختلفا ». [↑](#footnote-ref-2455)
2456. () **ضمان الدَّرْك** : الضمان سبق بيان معناه، ص351، 364.

      أما الدَّرَك (بـسكون الراء و فتحها) لغة فهو : «التبعة، يسكّن ويحرّك. يقال : ما لَحِقَكَ من دَرَكٍ فعليَّ خَلاصُهُ».

      ومعنى ضمان الدَّرَكِ في اصطلاح الفقهاء : «هو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع»- كذا في البدائع- أي: أن يلتزم الضامن بردّ الثمن إلى المشتري عندما يثبت أن المبيع مستحق لأحد غير البائع.

      يقول صاحب فـتـح القـديـر : «وضمان الدّرك أن يقول للمشتري : أنا ضامن للثمن إن استحقّ المبيعَ أحدٌ».

      وقد «سُميَّ دَرَكاً لالتزامه الغرامة عند إدراكِه المستحق عين ماله»- كذا في تحرير ألفاظ التنبيه-.

      ويعبّر عنه الحنفية أيضًا بالكفالة بالدّرك، كما يعبر عنه الحنابلة كذلك بضمان العهدة.

      ولـتوثيق ما سبق فإن المعنى اللغوي للدَّرَك منقول من لسان العرب، مادة «درك»، 10/419؛ وانظر : المقاييس في اللغة، مادة «درك»، ص352؛ القاموس المحيط، مادة «درك»، ص1211؛ المعجم الوسيط، مادة «درك»، 1/281.

      والمعنى الاصطلاحي لضمان الدرك منقول من بدائع الصنائع، 6/9. والمثال من فتح القدير، 7/181. والربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي من تحرير ألفاظ التنبيه للنووي، ص204.

      وللتوسع في معناه وأسمائه انظر : طلبة الطلبة، ص293؛ المغني لابن قدامة ، 7/73؛ التعريفات للجرجاني، ص181، فقرة 902؛ فتح القدير، 7/217؛ البحر الرائق، 6/237؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 616؛ شرحها لسليم رستم، 1/335؛ قواعد الفقه للمجدّدي (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص359؛ معجم المصطلحات الاقتصادية، ص223؛ معجم لغة الفقهاء، ص256؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، 2/416. [↑](#footnote-ref-2456)
2457. () نهاية 44/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2457)
2458. () بيَّن السيوطيُّ في أشباهه - 1/218- وجهَ كونه مخالفًا للقياس -في نظره- فقال : «ضمان الدرك جُوّز على خلاف القياس؛ إذْ البائع إذا باع ملك نفسه ليس ما أخذه من الثمن دينًا عليه حتى يُضمن، لكن لاحتياج الناس إلى معاملة من لا يعرفونه، ولا يضمن خروج المبيع مستحقًّا».

      كما بيّن ذلك صاحب غمز عيون البصائر -1/294- فقال : «لأن الضمان على البائع؛ فيصير كفيلاً ومكفولاً عنه. وبه يظهر أنه لو ضمنه غير البائع لم يكن مخالفًا للقياس؛ لانتفاء العلَّة في حقه». وانظر : المنثور للزركشي، 2/24؛ الأشباه والنظائر لابن الملقن، 2/346. [↑](#footnote-ref-2458)
2459. () في (د) : « التسليم ». [↑](#footnote-ref-2459)
2460. () **الاستصناع في اللغة** : طلب الصنع. يقال : «استصنع فلانًا كذا : طلب منه أن يصنعه له».

      **أما في الاصطلاح** فهو : «طلب عمل شيء خاصّ، على وجه مخصوص، مادّته من الصانع».

      ومثاله : «إذا قال شخص لآخر من أهل الصنائع : اصنعْ لي الشيء الفلاني بالأوصاف التالية بكذا درهمًا. وقَبِلَ الصانعُ ذلك : كان ذلك استصناعًا».

      المعجم الوسيط، مادة «صنع»، 1/525؛ وانظر : المقاييس في اللغة مادة «صنع»، ص578. هذا ما يتعلق بالمعنى اللغوي.

      أما المعنى الاصطلاحي ومثاله فهو مأخوذ من معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ص59 (نقلاً عن مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان)؛ وانظر : طلبة الطلبة، ص237؛ بدائع الصنائع، 5/2؛ معجم لغة الفقهاء، ص93؛ مصطلحات الفقه المالي المعاصر، ص84؛ عقد الاستصناع للدكتور محمد الأشقر، ص222 (ضمن كتاب : بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة). [↑](#footnote-ref-2460)
2461. () هكذا ورد الضمير (بالتأنيث) في جميع النسخ، وفي مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم)!.

      ولعلَّ المعنى : مع جهالة مكثه في الـحمامات بشكل عام.

      وكان من المناسب أن يقال : (فيه)؛ لأن المتبادر إلى الذهن أن الضمير يعود إلى (الحمام) وهو «مذكر تذكره العرب».

      قاله صاحب (اللسان)، مادة «حمم»، 12/154؛ وانظر : المعجم المفصل في المذكر والمؤنث، ص187. [↑](#footnote-ref-2461)
2462. () **بيع الوفاء**: عرّفه ابن عابدين بقوله : «هو المشروط فيه رجوع المبيع للبائع متى ردّ الثمن على المشتري». وعرّفه أ.د. أحمد أبو سنة بقوله : «هو عقد شرط البائع فيه أنه متى ردّ الثمن إلى المشتري: ردّ المشتري إليه المبيع، سواء أكان الثمن نقدًا أو دينًا كان على البائع».

      وقد بيّن ابنُ عابدين أنّ «وجه تسميته (بيع الوفاء) : أن فيه عهدًا بالوفاء من المشتري، بأن يرد المبيع على البائع حين ردّ الثمن».

      والجمهور على عدم صحة هذا البيع؛ لأن حقيقته : (قرضٌ جرَّ نفعًا)، فهو تحايل على الربا. وقد افتى بذلك مجلس مجمع الفقه الإسلامي بجدة في القرار رقم 68/4/7.

      ردّ المحتار، 3/276، 7/545؛ العادة والعرف في رأي الفقهاء، ص218؛ وانظر مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد 15 ، ص204.

      وللتوسع في معناه وحكمه انظر أيضًا : فتاوى قاضي خان، 2/65؛ القنية، ل131/ب؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، 29/334، 397، 30/36؛ تبيين الحقائق، 5/183؛ خزانة المـفتين، ل24/أ؛ التعريفات للجرجاني، ص69، فقرة 305؛ الفتاوى البزازية، 1/405؛ الدّرر شـرح الغـرر، 2/207؛ تحرير الكلام في مسائل الالتزام للحطاب، ص133؛ البحر الرائق، 6/8؛ كشاف الـقناع، 3/149-150؛ حـواشي الشرواني، 4/296؛ بغية المسترشدين لباعلوي الشافعي، ص133؛ مجلة الأحكام العدلية، المواد 118-119، 396-403؛ شرحها للأتاسي، 2/10-11، 414-431؛ قواعد الفقه للمجدّدي (الرسالة الرابعة: التعريفات الفقهية)، ص215؛ معجم المصطلحات الاقتصادية، ص102؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، 1/405، 416. [↑](#footnote-ref-2462)
2463. () ممّن اشتهر عنهم تسميته بهذا الاسم : الحنابلة، فانظر من كتبهم : مـجمـوع فتاوى شيخ الإسلام، 29/334، 397، 30/36؛ كشاف القناع، 3/149. [↑](#footnote-ref-2463)
2464. () في (أ) و(ب) و(د): «البيع». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ) و(هـ) و(و)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-2464)
2465. () بحثت في كثير من كتب الشافعية عن هذه التسمية فلم أهتدِ إليها، إلاّ أنه عزاها إليهم ابن نجيم في أشباهه، ص114؛ كما ذكرها في البحر، 6/8. والتسمية الدارجة في كتبهم هي : (بيع العهدة)، فانظر من كتبهم : تـحفة المحتاج وحواشي الشـرواني 4/296؛ بغية المسترشدين، ص133. [↑](#footnote-ref-2465)
2466. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص114-115- مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ، وزيادة في ألفاظ أخر عند ابن نجيم-.

      وقد استعرضت كتاب (القنية) بحثًا عن المسألة المعزوّة إليه، ولم أظفر بها.

      ومثل هذه الفتوى ممّا انطلق منها بعض المعاصرين في إباحة القروض الربوية عند الحاجة!!.

      ولا شك أن فتح هذا الباب سيؤدي إلى استباحة كثير من المحرمات المعلومة من الدين بالضرورة بدعوى الحاجة!!.

      وليس هذا مقامٌ لاستعراض هذه الفتوى ومستندها ومناقشته، إلا أنه – مع ما فيها – أقرب ما يمكن حملها عليه : أن المستقرض إذا احتاج حاجة ماسّة إلى المال ولم يجد طريقًا لذلك سوى الاستقراض بالربح، فإنه يجوز له –استثناءً- الاستقراض بالربح، مع بقاء الربح محرمًا على المقرض ويعد مالاً خبيثًا لا يجوز له الانتفاع به؛ لأنه أخذه بطريق غير مشروع.

      وهذا المعنى قرّره الأستاذ مصطفى الزرقا في مدخله –2/1013-1014، فقرة 628 – في أثناء حديثه عن قاعدة «ما حرم أخذه حرم إعطاؤه»، حيث قال «ويستثنى من هذه القاعدة: ...   
      وما يدفعه المستقرض بالربا في حالة الاضطرار، ... ففي جميع ذلك وأمثاله تكون الحرمة على الآخذ دون المعطي».

      بل إنّ المؤلف نفسه أشار إلى ذلك أيضًا عند شرحه لقاعدة «ما حرم أخذه حرم إعطاؤه»، وذلك ص987 (ل92/ب)، قاعدة 218.

      وشبهة استباحة الربا بسبب الحاجة مما استعرضها وناقشها د. عبد الله السعيدي في أطروحته للدكتوراه المطبوعة بعنوان : الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة، 1/250-263، وكان قد استعرض قبل ذلك بيان قاعدة الضرورة والاحتكام إليها؛ وممن ناقش تلك الشبهة أيضًا : د. محمد النبهان في كتابه مفهوم الربا، ص81-88. [↑](#footnote-ref-2466)
2467. () في (أ) و(جـ) : «بينهما». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الفتاوى البزازية). [↑](#footnote-ref-2467)
2468. () في (أ) و(ب) و(د) : «شهادة و». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ) و(هـ) و(و).

      وقـد جـاء فـي (الـفـتـاوى البـزازيـة) : «... فيما يقع بينهم فيه لا تقبل، وكذا شهادة الصبيان ...». [↑](#footnote-ref-2468)
2469. () نهاية 34/ب من (جـ). مع تكرار : «وإن» في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-2469)
2470. () علَّل البزازي عدم قبول شهادتهم : بعدم عدالتهم فقال : «لأن العدل لا يـحضر السجن، والبالغ ملاعبَ الصبيان، والرجل حمامَ النساء». ثم ربـط ذلك بـما سيذكره المؤلـف في الـجواب فقـال: «والشرع شرع ...». [↑](#footnote-ref-2470)
2471. () جاء في جميع النسخ: «الانتفاع». والصحيح ما تمَّ إثباته من مصدر هذه العبارة (وهو الفتاوى البزازية). وممّا يشهد لذلك أن المعلِّق على نسخة (و) جزم أن لفظ «الانتفاع» مجانب للصواب فقال: «خطأ والله أعلم أن الظاهر : الانتفاء».

      فلعلَّ لفظ «الانتفاع» مصحَّف من قبل الناسخ الأول من لفظ «الامتناع» أو «الانتفاء». [↑](#footnote-ref-2471)
2472. () في (جـ) : « الملاعيب ». [↑](#footnote-ref-2472)
2473. () « به » : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-2473)
2474. () « لم » : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-2474)
2475. () في (أ) و(جـ) : « تمثلوا »، وفي (ب) : « يـمثلوا ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د)؛ وهو الموافق للفتاوى البزازية. [↑](#footnote-ref-2475)
2476. () 2/265.

      **والبزَّازية** : كتاب في فتاوى الحنفية، اسمه : الجامع الوجيز، ومشهور بالفتاوى البزازية؛ نسبة إلى مؤلفه وهو محمد بن محمد بن شهاب الخوارزمي الكردري البزازي (ت 827هـ).

      وهو كتاب جامع، ذكر فيه خلاصة مسائل الفتاوى والواقعات المختلفة، على رأي الإمام أبي حنيفة وأصحابه. وقد نقل صاحب (كشف الظنون) عن الأئمة أن عليه التعويل.

      وطُبع الكتاب عدّة مرات في هامش الأجزاء الثلاثة الأواخر من الفتاوى الهندية منها :

      **1**- المطبعة الكاستلية، عام 1282 هـ/ 1865م.

      **2**- المطبعة الأميرية ببولاق، عام 1310هـ-1311هـ ، الطبعة الثانية.

      **3**- دار إحياء التراث العربي ببيروت، عام 1406هـ، الطبعة الرابعة.

      انظر: مقدمة الفتاوى البزازية، 1/2، وآخرها، 3/479-480؛ كشف الظنون، 1/242؛ هدية العارفين، 2/185؛ الفوائد البهية، ص187؛ المدخل الفقهي العام، 1/190، فقرة 69؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص495. [↑](#footnote-ref-2476)
2477. () ص330 (ل12/أ)، قاعدة 29. [↑](#footnote-ref-2477)
2478. () في (جـ) : « لا » وليس (إلى). [↑](#footnote-ref-2478)
2479. () في (أ) و(جـ) و(د) : « يدل ». والمناسب هو ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه القاعدة (وهو الدّرر)، ولكي ينسجم الضمير المسـتـتر العائد إلى (الحال) هنا مع الضمير العائد إليها في قوله: «قبلها»، في كونهما مؤنـثـين. [↑](#footnote-ref-2479)
2480. () «ما»: زيادة من (ب) و(جـ)؛ والأسلوب بدونها يكون ركيكًا، وهي مذكورة في (الدرر شرح الغرر). [↑](#footnote-ref-2480)
2481. () هذه القاعدة وجل ما جاء فيها مذكورة في الدّرر شرح الغرر، 2/417، وقد سبق أن أشار إليها المؤلف عرضًا بلفظ : «تحكيم الحال»، وذلك ص333 (ل12/ب)، وما قيل في توثيقها هناك يمكن أن يقال هنا. [↑](#footnote-ref-2481)
2482. () في (د) : « فقامت ». [↑](#footnote-ref-2482)
2483. () **عرسه** : أي امرأته. قال في (القامـوس) : «العِرْس (بالكسـر) : امرأة الرجل، ورَجُلُها، ولبؤة الأسد، .. [والجمع] أعراس».

      القاموس المحيط، مادة « عرس »، ص718؛ وانظر : المعجم الوسيط، مادة «عرس»، 2/592. [↑](#footnote-ref-2483)
2484. () نهاية 29/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-2484)
2485. () في (جـ) : « ورثة ». [↑](#footnote-ref-2485)
2486. () في (د) : « قبل » (بإسقاط الهاء). وجاء في الدّرر : «بل قبله». [↑](#footnote-ref-2486)
2487. () نهاية 45/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-2487)
2488. () في (أ) و(ب) و(جـ) و(د) : «يدل». والمناسب ما تمَّ إثباته من (هـ) و(و)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-2488)
2489. () « ما » : زيادة من (هـ) و(و)؛ وفاقًا لنص القاعدة وللدّرر. [↑](#footnote-ref-2489)
2490. () في (جـ) : « وانقطائه ». [↑](#footnote-ref-2490)
2491. () في (ب) : « عن ». [↑](#footnote-ref-2491)
2492. () الدّرر شرح الغرر، 2/417 -مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-. [↑](#footnote-ref-2492)
2493. () في (ب) و(د) : «تعبير». [↑](#footnote-ref-2493)
2494. () في (د) : « للرفع ». [↑](#footnote-ref-2494)
2495. () في الدّرر شرح الغرر : «... وإن لم يعتبر ...» (بزيادة : إن ). [↑](#footnote-ref-2495)
2496. () هذه القاعدة بمعنى قاعدة سبق أن تكلم عنها المؤلف استقلالاً، وهي : «الاستصحاب حجة دافعة لا مثبتة» وذلك ص307 (ل10/أ)، قاعدة 22. [↑](#footnote-ref-2496)
2497. () انظر : الدُّرر شرح الغرر، 2/417. [↑](#footnote-ref-2497)
2498. () في (أ) و(جـ) و(د) : «والمرأة» (بزيادة الواو). وإثباتها يجعل الأسلوب ركيكًا؛ لهذا تم إسقاطها كما في نسخة (ب). [↑](#footnote-ref-2498)
2499. () نهاية 28/ب من (د). [↑](#footnote-ref-2499)
2500. () هكذا مصححّة في (و)، وفي باقي النسخ : «الأصل». والذي يشهد له المعنى ما في (و).

      وكلمة «الأصل» نهاية 35/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-2500)
2501. () ص330(ل12/أ)، قاعدة 29. [↑](#footnote-ref-2501)
2502. () في (د) : « من هذا ». [↑](#footnote-ref-2502)
2503. () « بينة » : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-2503)
2504. () في (د) : « تدرأ ». [↑](#footnote-ref-2504)
2505. () وردت هذه القاعدة في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام، 2/137 - ولفظه: «قاعدة في الشبهات الدارئة للحدود»-؛ أنوار البروق للقرافي، 4/172 -ولفظه: «الفرق الرابع والأربعون والمائتان: بين قاعدة ما هو شبهة تدرأ بها الحدود والكفارات، وقاعدة ما ليس كذلك»-؛ ترتيب الفروق واخـتصارها للبقوري، 2/314؛ تـهذيب الفروق لابن حسين، 4/202؛ القواعد للحصني، 4/75؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/281- ولفظه: «الحدود تسقط بالشبهات»-؛ ولابن نجيـم، ص154، 325 - ولفظه في الموضعين: «الحدود تدرأ بالشبهات»-؛ الفرائد البهية وشرحاها: الأقمار المضيئة، ص171؛ والمواهب السنية وحاشيتها: الفوائد الجنية، 2/133؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص76، قاعدة 111؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص205، 223، 278 -ولفظه الأول كلفظ السيوطي-؛ الوجيز، ص248 - ولفظه: «وجوب درء الحدود بالشبهات»-؛ قواعد الفقه الإسلامي للدكتور محمد الروكي، ص268؛ المدخل إلى القواعد الفقهية، ص166؛ المبادئ الفقهية، ص21.

      **ومن كتب الفقه :**

      بدائع الصنائع، 7/76؛ المغني، 12/344؛ المصفى للنسفي، ل44/ب؛ الدّرر شرح الغرر، 2/64؛ مواهب الجليل للحطاب، 5/469؛ مغني المحتاج، 4/133.

      وقبل الانتهاء من توثيق القاعدة تحسن الإشارة إلى أنه أُفرد للحديث عن موضوعها كتاب مستقبل يقع في 577 صفحة، وهو (أثر الشبهات في درء الحدود)، للدكتور سعيد بن مسفر الوادعي. [↑](#footnote-ref-2505)
2506. () في (د) : « تشبه ». [↑](#footnote-ref-2506)
2507. () العناية وفتح القدير، 5/249؛ الدرر شرح الغرر، 2/64؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص154. [↑](#footnote-ref-2507)
2508. () نهاية 45/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2508)
2509. () في (أ) و(جـ) : « انـدرؤا »، وفي (ب) : «إيـدرؤا ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د)؛ وفاقًا للفظ الحديث. [↑](#footnote-ref-2509)
2510. () هذا الحديث صرّح بعض المحدثين بغرابته، وعدم الوقوف عليه مرفوعًا بهذا اللفظ، ومن ذلك : ما قال ابن كثير في (تحفة الطالب في معرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب)، 1/226-227 : «ادرؤوا الحدود بالشبهات : لم أرَ هذا الحديث بهذا اللفظ، وأقرب شيء إليه ما رواه الترمذي عن عائشة قالت : قال رسول الله  : «ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم»»- وانظر : نصب الراية، 3/323؛ الدراية، 2/101-.

      وفي هذا دلالة على عدم اشتهار هذا الحديث عند المحدثين.

      - لكنه ورد بلفظه عن ابن عباس مرفوعًا.

      - كما ورد بلفظ : «ادرؤوا الحدود بالشبهة» عن عمر بن عبد العزيز مرسلاً.

      - وأيضًا ورد بنحوه عن عائشة مرفوعًا (باللفظ المذكور آنفًا).

      - وكذلك ورد مرفوعًا بنحوه أو معناه عن علي وأبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهم، وكلها لا تخلو من مقال.

      - وورد بنحوه أو معناه موقوفًا عن عمر بن الخطاب وعائشة وابن مسعود ومعاذ وعقبة بن عامر، رضي الله عنهم، وبعضها بأسانيد صحيحة.

      وحيث إن هذا ليس مقام بسط لتخريج هذه الأحاديث والآثار يمكن الاكتفاء بتخريج أقربها لفظا إلى لفظ المؤلف (وهي الأحاديث الثلاثة المشار إليها آنفا)، مع بيان خلاصة ما قاله المحدثون في الأحاديث والآثار الأُخر؛ ولبيان ذلك يقال :

      **• ما ورد عن ابن عباس :** أخرجه الإمام أبوحنيفة في مسنده، كتاب الحدود، ص149، ح316، عن مقسم عن ابن عباس -رضي الله عنهما – به.

      وقد ذكره الألباني في (الإرواء) –7/345، ح2316 – وقال عقبه : «وهو ضعيف».

      **• وما ورد عن عمر بن عبد العزيز** : أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق، 19/339-340، بسنده عن عمر بن عبد العزيز، فذكر قصة طويلة جاء في آخرها أنّ عمر بن عبد العزيز قال : «... فإن رسول الله  قال : « ادرؤوا الحدود بالشبهة »».

      وقد أورد هذا الحديث صاحب (كشف الخفاء)- 1/73، ح166 – وعزاه إلى الإمام أبي حنيفة، وابن السمعاني، ونقل رأي الحافظ فيه، فمّما قال: «...وأخـرجه ابن السمـعـاني عن عمر بن عبد العزيز، فذكر قصة طويلة...[إلى أن قال:] فاغتم عمر، ثم قال: إذا رأيتم مثل هذا في سمته وهيئته وعلمه وفهمه وأدبه فاحملوه على الشبهة؛ فإن رسول الله  قال: «ادرؤوا الحدود بالشبهات».

      قال شيخنا – يعني الحافظ ابن حجر – وفي سنده من لا يُعرف. انتهى. وقال الحافظ ابن حجر في (تخريج أحاديث مسند الفردوس) : اشتهر على ألسنة، والمعروف في كتب الحديث أنه من قول عمر بن الخطاب بغير لفظه. انتهى ... ».

      - كما أورده الألباني في (الإرواء) – 7/343، ح2316- وحكم عليه بأنه : «ضعيف».

      **• أما حديث عائشة** : فقد أخرجه الترمذي، كتاب الحدود، باب ما جاء في درء الحدود، 4/33، ح1424 بسنده عن عائشة مرفوعًا : «ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم»؛ والدارقطني بمثل اللفظ السابق، كتاب الحدود والديات وغيره، 3/84؛ والحاكم بمثله، كتاب الحدود، 4/426؛ والبيهقي بمثله، كتاب الحدود، باب ما جاء في درء الحدود بالشبهات، 8/238؛ وبنحوه، كتاب السّير، باب الرجل من المسلمين قد شهد الحرب يقع على الجارية من السبي قبل القسم، 9/123؛ والخطيب بمثله، في تاريخ بغداد، 5/331، ح2856.

      وممّا قاله المحدثون في هذا الحديث :

      - ما جاء في سنن الترمذي -4/33- : «حديث عائشة لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث محمد بن ربيعة عن يزيد بن زياد الدّمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي  .

      ورواه وكيع عن يزيد بن زياد نحوه، ولم يرفعه.

      ورواية وكيع أصح.

      وقد روي نحو هذا عن غير واحد من أصحاب النبي  أنهم قالو مثل ذلك. ويزيد بن زياد الدمشقي ضعيف في الحديث. ويزيد بن أبي زياد الكوفي أثبت من هذا وأقدم».

      - وجاء في سنن البيهقي –8/238- نحو هذا الكلام، وزاد عليه : «... ورواه رشدين بن سعد عن عقيل عن الزهري مرفوعًا. ورشدين : ضعيف».

      - وجاء في المستدرك – 4/426- : «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرّجاه».

      - وقد تعقّبه الذّهبي في الـتّلخيص -4/426- فقال : «قلت : قال النسائي : يزيد بن زياد شاميّ متروك».

      • وممّا جاء في الحكم على بقية الأحاديث والآثار، والنتيجة المستفاذة منها :

      ما جاء في تحفة الأحوذي -4/573-574- : «قوله : وفي الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو :

      - أما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن ماجه بإسناد ضعيف، ولفظه : «ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعًا».

      - وأما حديث عبد الله بن عمرو – وهو بالواو – فأخرجه أبو داود والنسائي مرفوعًا، ولفظه: «تعافوا الحدود فيما بينكم، فما بلغني فقد وجب».

      - وما جاء في (نيل الأوطار) –7/272- : «وفي الباب عن علي مرفوعًا : «ادرؤوا الحدود بالشبهات». وفيه : المختار بن نافع. قال البخاري : وهو منكر الحديث .

      - وقال : وأصح ما فيه : حديث سفيان الثوري عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: ادرؤوا الحدود بالشبهات، ادفعوا القتل عن المسلمين ما استطعتم.

      - وروي عن عقبة بن عامر، ومعاذ أيضًا موقوفًا.

      - وروي منقطعًا وموقوفًا على عمر. ورواه ابن حزم في كتاب (الاتصال) عن عمر موقوفًا عليه. قال الحافظ : وإسناده صحيح. ورواه ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم النخعي عن عمر بلفظ : «لأَن أخطىء في الحدود بالشبهات أحبّ إليّ من أن أقيمها بالشبهات».

      وفي مسـنـد أبـي حنـيفة للحارثي من طريق مقسم عن ابن عباس مرفوعًا بلفظ : «ادرؤوا الحدود بالشبهات».

      - **وما في الباب وإن كان فيه المقال المعروف فقد شدّ من عضده** ما ذكرناه. فيصلح بعد ذلك للاحتجاج به على مشروعية درء الحدود بالشبهات المحتملة، لا مطلق الشبهات».

      **وللتوسع انظر أيضًا** : نصب الراية، 3/309، 333؛ تلخيص الحبير، 4/56- وكثير ممّا أورده صاحب نيل الأوطار مذكور في التلخيص أيضًا-؛ مصباح الزجاجة، 3/104؛ إرواء الغليل، 7/343، ح2316، 8/25، ح2355. [↑](#footnote-ref-2510)
2511. () في (ب) : « وفيما »، وفي (د) : « وفيها ». [↑](#footnote-ref-2511)
2512. () في (د) : « فلولج ». [↑](#footnote-ref-2512)
2513. ()  **العقر في اللغة**: مصدر (عَقَرَ)، والعين والقاف والراء -كما يقول ابن فارس-: «أصلان متباعدٌ ما بينهما، ...

      **فالأول** : الجَرْح، أو ما يشبه الجَرْح، من الهَزْم في الشيء.

      **والثاني** : دال على ثبات ودوامٍ».

      وبعد أن ذكر عددًا من المعاني المحمولة على الأصل الأول ذكر من بينها المعنى المراد هنا فقال : «وممّا حُمل على هذا قولهم لدية فرج المرأة : عُقْر، وذلك إذا غُصبت. وهذا ممّا تستعمله العرب في تسمية الشيء باسم الشيء إذا كانا متقاربين، فسمى المهر عُقْرًا؛ لأنه يؤخذ بالعُقْر».

      وهذا المعنى اللغوي قريب من **المعنى الاصطلاحي**؛ إذْ جاء في (العناية) : «... العقر : مهر المرأة إذا وُطئت بشبهة. والمراد به مهر المثل».

      المقاييس في اللغة، مادة «عقر»، ص681؛ العناية، 4/134؛ وانظر : معجم لغة الفقهاء، ص287. [↑](#footnote-ref-2513)
2514. () في (ب) : « في ». [↑](#footnote-ref-2514)
2515. () في (د) : «الشبهة». [↑](#footnote-ref-2515)
2516. () أي الفرع المذكور بمعناه في (الهداية)، 4/134. [↑](#footnote-ref-2516)
2517. () انظر : الهداية، وشرحيها : العناية وفتح القدير، 5/249؛ الدّرر شرح الغرر، 2/64. [↑](#footnote-ref-2517)
2518. () وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن السبكي، 1/352؛ المنثور للزركشي، 2/43 -ولفظه : «الحرُّ لا يدخل تحت اليد والاستيلاء»-؛ الأشباه والنظائر لابن الملقن، 2/446، قاعدة 191؛ وللسيوطي، 1/284؛ ولابن نجيم، ص158؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضيئة، ص174؛ والمواهب السنية وحاشيتها: الفوائد الجنية، 2/143- ولفظ الفرائد :

      **والـحـرّ غـيـر داخـل تـحت اليـد في قـول كـلِّ عـالـم مـعـتـمَـدِ -؛**

      الفرائد البهية للحمزاوي، ص14، قاعدة 18؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص76، قاعدة 114.

      **ومن كتب الفقه :**

      الهداية وشرحاها : العناية وفتح القدير، 6/457؛ البحر الرائق، 6/98، مغني المحتاج، 2/103، 203، 286، 3/420؛ كشاف القناع، 6/462. [↑](#footnote-ref-2518)
2519. () «بالغصب»: زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها، ومعناها موجود في مصدر هذه القاعدة (وهو أشباه ابن نجيم)، حيث جاء فيه: «فلو غصب صبيًّا، فمات في يده فجأة أو بحمّى: لم يضمن ...». [↑](#footnote-ref-2519)
2520. () في (ب) و(د) : «بخما»، وفي (جـ) : «بخمى» (جميعهم بالخاء). [↑](#footnote-ref-2520)
2521. () أي : لا يُضمن الحرُّ إذا غُصب فمات فجأة أو بحمىّ، ولو كان هذا الحرُّ المغصوب صبيًّا. [↑](#footnote-ref-2521)
2522. () في (أ) و(جـ) و(هـ) : «نـهنشة»، وفي (ب) : «نـهشة»، وفي (و): «نـهشته». والصحيح ما في (ب) و(و)، وتمّ إثبات ما في (ب)؛ لأنه أقلّ تصرُّفًا في الأصل. علمًا بأنه جاء في أشباه ابن نجيم : «بنهشة».

      **ومعنى** « **نـهشه** (كَمَنَعَهُ) : نَهَسَهُ، ولسعه، وعضَّه. أو [بالشين] : أخذه بأضراسه، وبالسين: أخذه بأطراف الأسنان»- قاله صاحب القاموس، مادة «نهش»، ص785؛ وانظر : المقاييس في اللغة، مادة «نهش»، ص1001. [↑](#footnote-ref-2522)
2523. () في (أ) و(جـ) : «ينقله». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د) و(و)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم.

      وقد جاء في هامش (و) : «أي نقل الغاصب». [↑](#footnote-ref-2523)
2524. () **مُسْبَعَة في اللغة** : كثيرة السباع، وجمعها مسَابع.

      انظر : القاموس المحيط، مادة «سبع»، ص938؛ المعجم الوسيط، مادة «سبع»، 2/414. [↑](#footnote-ref-2524)
2525. () نهاية 30/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-2525)
2526. () في (جـ) : «على»؛ وفاقًا لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-2526)
2527. () في (أ) و(جـ) : «زمان». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-2527)
2528. () «لأنه ضمان ... غصب» : ساقطة من (د) في هذا الموضع ومُثبته في السطر التَّالي. [↑](#footnote-ref-2528)
2529. () في (جـ) : زيادة : « لا » (أي : لا يضمن). [↑](#footnote-ref-2529)
2530. () أي بالغصب والإتلاف. [↑](#footnote-ref-2530)
2531. () في (د) زيادة : «لأنه ضمان اتلاف لا ضمان غصب». وهذه الزيادة مكانها في باقي النسخ في السطر المتقدّم. [↑](#footnote-ref-2531)
2532. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص158 - مع الاختلاف الذي سبق بيانه، وزيادة في بعض الألفاظ عند ابن نجيم-؛ وانظر : الهداية وشرحها : العنـاية، 10/370؛ كنـز الدَّقائق وشرحيه : تبيـين الحقائق، 6/167-168؛ وتكملة البحر الرائق، 8/445؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص19. [↑](#footnote-ref-2532)
2533. () في (ب) : « أمته ». [↑](#footnote-ref-2533)
2534. () نهاية 46/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-2534)
2535. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص158 - مع زيادة عنده في بعض الألفاظ- وانظر : الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/284. ونص السيوطي : «ولو طاوعته حُرَّةٌ على الزِّنا : فلا مهر لها بالإجماع.

      ولو طاوعته أمةٌ : فلها الـمهر فـي رأي؛ لأنّ الحقُّ للسيِّد، فلا يؤثر إسقاطها، وإن كان الأصح خلافه». [↑](#footnote-ref-2535)
2536. () « إذا » : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-2536)
2537. () في (أ) و(جـ) و(د) : «تنازعا». وفي (ب) : « تنازع ». وهذا أفصح. وقد سبق التعليق على هذا في ص491، فراجعه إن شئت. [↑](#footnote-ref-2537)
2538. () نهاية 35/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-2538)
2539. () في (د) : « عن ». [↑](#footnote-ref-2539)
2540. () في (أ) و(د) : « عهدها »، وفي (ب) : « عقدها »، وفي (جـ) : « عقده ».

      والصحيح ما في (ب) و(جـ)، وتم إثبات ما في (جـ)؛ وفاقًا لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم)، ولأنه أقل تصرفًا في الأصل. [↑](#footnote-ref-2540)
2541. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص158- إلا أنّه قال في بداية هذه العبارة : «وخرج عن هذه القاعدة قول أصحابنا : إذا تنازع ...». والمؤلف سينقل - في نهاية القاعدة- نصًّا من (جامع الفصولين) يؤكد هذا المعنى، وذلك متابعة لابن نجيم. [↑](#footnote-ref-2541)
2542. () في (جـ) : « مقتضاه ». [↑](#footnote-ref-2542)
2543. () ص330 (ل12/أ)، قاعدة 29. [↑](#footnote-ref-2543)
2544. () نهاية 29/أ من (د). [↑](#footnote-ref-2544)
2545. () انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص 158؛ وانظر أيضًا أشباه السيوطي، 1/284. إلا أنه جاء عند السيوطي : «ولو كانت امرأة تحت رجل، وادَّعى آخر أنها زوجته : فالصحيح أن هذه الدعوى عليها، لا على الرجل؛ لأن الحرَّة لا تدخل تحت اليد». [↑](#footnote-ref-2545)
2546. () في (جـ) : « يصدّقه ». [↑](#footnote-ref-2546)
2547. () في (أ) و(جـ): « يثبت ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لجامع الفصولين وأشباه ابن نجيم الذي نقل عن جامع الفصولين-؛ حيث جاء فيهما: «... فقد صرّح بأن اليد تثبت على الحرّة ...». [↑](#footnote-ref-2547)
2548. () جامع الفصولين، 2/185؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص158- مع الاختلاف الذي سبق بيانه-. [↑](#footnote-ref-2548)
2549. () في (أ): « يتعد »، وفي (جـ): « يتعدَّد »، وفي (د) (بإهمال النقاط)؛ وفي (ب): « تتعدى»؛ وفاقًا لأشباه ابن نجيم، وفي (هـ) و(و): «تتعدّد»؛ وفاقاً لقواعد الفقه لابن نجيم. والذي يستقيم به المعنى ما في (ب) وما في (هـ) و(و) أيضًا، إلا أن ما في (ب) أولى؛ لأنه أوضح دلالة على المعنى؛ إذ **معنى القاعدة**:

      أن المال المحرّم إذا انتقلت ملكيته إلى آخر، فإن الحرمة تتعدى إلى الآخر أيضًا إذا كان الآخر عالمًا بحرمة هذا المال على الأول. ويستثنى من ذلك ما لو انتقل هذا المال عن طريق الإرث، فإن المال يكون مباحًا للوارث وإن كان عالمًا بحرمته على المورِّث. [↑](#footnote-ref-2549)
2550. () هذه القاعدة وما جاء فيها مذكورة في الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص321؛ وقواعد الفقه له أيضًا، ص154، قاعدة 177 - ولفظ الأشباه كلفظ المؤلف، أما لفظ القواعد فهو : «الحرمة في الأموال تتعدّد مع العلم بها إلاّ في حق الوارث». [↑](#footnote-ref-2550)
2551. () جاء في هامش (أ) : « اسم كتاب ».

      وهو فتاوى قاضي خان فانظره، 3/401، 429 - وقد نصّ في الموضعين على أن الأولى : تورُّعُ الورثة بعدم أخذهم لهذا المال، وردّه إلى صاحبه إن عرفوه، وإلاّ يتصدَّق به. [↑](#footnote-ref-2551)
2552. () **الظهيرية** : هي كتاب في الفتاوى عند الحنفية يعرف بِـ (الفتاوى الظهيرية)، جمعها مؤلفها «من الواقعات والنوازل، ممّا يـشـتد الافتـقار إلـيـه وفـوائـد غير هذه»- كذا جاء في كشف الظنون، 2/1226-.

      وجاء في الفوائد البهية -ص157- : «وقد طالعت من تصانيفه (الفتاوى الظهيرية) فوجدته كتابًا معتبرًا، متضمنًا للفوائد الكثيرة».

      **أما مؤلف هذا الكتاب :** فقد حصل فيه خلاف بين علماء الحنفية على أقوال:

      **الأول :** هو محمد بن أحمد بن عمر، القاضي أبو بكر ظهير الدين البخاري (ت 619هـ).

      وهذا قول الكفوي - كما أفاد ذلك صاحب (الفوائد البهية)، ص62، 156 – وهو قول صاحب (كشف الظنون)، 2/1226، وصاحب (هدية العارفين)، 2/111، وهو القول الذي قدّمه صاحب (مفتاح السعادة)، 2/252، وصاحب (مدينة العلوم)- كما نقله عنه صاحب (الفوائد البهية)، ص122- كما أن صاحب (الفوائد) نفسَهُ نصره في مواضع متعدَّدة من كتابه - انظر: ص62، 122-123، 156-157-.

      **الثاني :** هو الحسن بن علي بن عبد العزيز، أبو المحاسن ظهير الدين المرغيناني (ت542هـ)، وهو شيخ ظهير الدين البخاري الآنف ذكره.

      وقد نُسب إليه الكتاب بصيغة التمريض (وقيل) في (مدينة العلوم)- على ما نقله صاحب (الفوائد)، ص122-.

      **الثالث :** هو والد الحسن، وهو علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق، أبو الحسين ظهير الدين الكبير المرغيناني (ت 506هـ).

      وهذا قول علي القاري (ت1014هـ)- كما ذكر ذلك صاحب (الفوائد)، ص122، 157- وأيضًا نُسب الكتاب إليه بصيغة التمريض (وقيل) في (مفتاح السعادة) -2/252-.

      **ولعل الراجح** -والله أعلم- هو القول الأول لما يأتي :

      **1**- كونه قول ستة من كبار علماء التراجم من الحنفية، وهو الذي قال به أيضًا صاحب (الأعلام) -5/320- وصاحب (معجم المؤلفين) -3/88-.

      **2**- كون الكتاب نسب إلى ظهير الدين البخاري في سبعة فهارس من فهارس المخطوطات، وهذه الفهارس تعبِّر عن ثلاث عشرة نسخة خطية - وسوف يأتي سردها مفصلة عند بيان حالة الكتاب في نهاية هذا الهامش-.

      **3**- أما القول الثاني : فهو بعكس هذا القول؛ إذْ لم يذكره - على حدِّ علمي القاصر - سوى صاحب (مدينة العلوم)، ولم ينسبه إلى قائل؛ بل صدَّره بصيغة التمريض.

      وغاية ما يمكن أن يكون مستندًا لهذا القول - وربما للقول الثالث أيضًا- أنَّ الكتاب نُسب إلى (ظهير الدين المرغيناني) في فهرس (بشير أغا) بمكتبة السليمانية، برقم 319.

      كما نسب إلى (المرغيناني) -بإطلاق- في فهرس (اسميخان سلطان) بمكتبة السليمانية، برقم 237.

      ويمكن أن يعترض على هذا بما يأتي :

      **أ** **-** اسم المؤلف في هذين الفهرسين فيه نوع إطلاق، فليس فيهما اسم المؤلف واسم أبيه.

      **ب**- جاء في (فهرس الفقه الحنفي بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث بمكة المكرمة) -ص391-393- أن للكتاب نسختين، ونسب فيهما إلى «محمد بن أحمد البخاري المرغيناني، ظهير الدين أبو بكر (ت619هـ)».

      وبناء على هذا لا يبعد أن يكون (المرغيناني) المذكور في فهرس (بشير أغا) والذي يليه هو محمد البخاري نفسه.

      **جـ**- ولو سُـلِّم بأن المراد به الحسن بن علي المرغيناني أو والده، فهو معارض بما جاء في ثلاث عشرة نسخة خطية، حيث نسب الكتاب فيها إلى محمد البخاري!.

      **4**- أما القول الثالث : فهو - وإن كان قد تبنَّاه علي القاري، إلا أن صاحب (الفوائد البهية) اعترض عليه وعلى القول الثاني باعتراضين.

      **الأول :** أن الكفوي نَسَبَ (الفتاوي الظهيرية) إلى ظهير الدين محمد البخاري وليس المرغيناني. ونص عبارته -ص157-: « نِسْبَةُ (الفتاوى الظهيرية) و (الفوائد الظهيرية) إليه [أي نسبة الكفوي الكتابين إلى البخاري] يردُّ على علي القاري، حيث نسب (الفتاوي الظهيرية) إلى ظهير الدين الكبير، علي بن عبد العزيز المرغيناني ... وعلى من نسبها إلى الحسن بن علي المرغيناني».

      ويضاف إلى الكفوي خمسة علماء آخرون - وقد سبق ذكرهم عـند بيان من قال بالقول الأول، ص643-.

      **الثاني** : ذكره ص122، وحاصله : أن مؤلف الفتاوى الظهيرية كثيرًا ما ينقل المسائل والفوائد عن ظهير الدين المرغيناني، ويصفه بالشيخ الإمام الأستاذ الأجل.

      ويستفاد من هذا أمور :

      **أ -** أن ظهير الدين الكبير، علي بن عبد العزيز المرغيناني ليس مؤلفًا للفتاوى؛ لأن والده عبد العزيز لم يعرف بظهير الدين، فلم يبق ممن يعرف بهذا اللقب من أسرتهم إلا علي وابنه الحسن. ويبعد جدًّا أن ينقل الإنسان عن نفسه بهذه الطريقة، ويمدحها بمثل هذه الألقاب. ومن باب أولى أن ينقل عن ابنه.

      **ب**- أن ظهير الدين، الحسن بن علي المرغيناني ليس مؤلفًا للفتاوى أيضًا؛ لأنه من المعلوم أنه يُفرَّق بينه وبين أبيه بتلقيبه بظهير الدين، وأبيه بالظهير الكبير، فلو كان هو المؤلف وينقل عن أبيه لوصفه بالكبير وصرَّح بكونه أباه.

      **جـ**- أن وجود مثل هذه النقول في الفتاوى لا يتعارض مع القول الأول وهو ظهير الدين البخاري؛ بل على العكس، فهي تقوية؛ لأن البخاري من تلاميذ ظهير الدين الحسن المرغيناني، ومن الطبيعي أن ينقل التلميذ عن شيخه كثيرًا، ويصفه بمثل هذه الأوصاف.

      ولعل كثرة نقل المؤلف عن المرغيناني يؤدي إلى معرفة منشأ الخلاف بين من نسب الكتاب إلى المرغيناني أو البخاري.

      **فمنشأ الخلاف** : أن من نسبه إلى المرغيناني نظر أنه ترجع إليه كثيرٌ من المسائل والفوائد، فجعله هو المؤلف.

      ومن نسبه إلى البخاري نظر أنه هو الذي جمع الكتاب ورتبه، وذكر كثيرًا من مباحثه دون أن ينسبها إلى شيخه، فجعله هو المؤلف -والله أعلم-. هذا ما يتعلق بالمؤلف.

      **أما حالة الكتاب** : فتوجد له عدّة نسخ خطية، منها نسخ المكتبات الآتية :

      **1-2-** مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ورقمهما 856فب، و857 فب.

      وقد نسب في هذه المكتبة إلى محمد بن أحمد، أبي بكر ظاهر الدين البخاري.

      **3-4-** معهد البحوث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وفيها نسختان مصورتان، ورقم الجزء الأول من النسخة الأولى 258، والثاني 132، ورقم الثانية 28. وقد نسب إلى محمد بن أحمد البخاري المرغيناني ظهير الدين أبي بكر.

      **5**- جـامـعـة الـملـك سـعود بالرياض، برقم ف 1151/1، وقد نسب إلى محمد بن أحمد البخاري (ت 619هـ).

      **6-19-** السليمانية باستانبول وهذه النسخ الأربعة عشرة متوزعة على الفهارس الآتية:

      **أ-** يني جامع، برقم 643. وقد نسب إلى ظهير الدين أبي بكر محمد البخاري.

      **ب**- اسميخان سلطان، برقم 237، وقد نسب فيه إلى المرغيناني.

      **جـ**- مصطفى عاشر أفندي، برقم 136، وقد نسب فيه إلى ظهير الدين أبي بكر القاضي أحمد بن محمد الحنفي.

      **د** - بشير أغا، برقم 319، وقد نسب فيه إلى ظهير الدين المرغيناني.

      **هـ**- جور ليلي علي باشا، برقم 273، وقد نسب فيه إلى ظهير الدين.

      **و**- داماد زاده قاضي عسكر محمد مراد، وفيه ثلاث نسخ، وأرقامها من 1134 إلى 1136، ولم يذكر فيه المؤلف.

      **ز**- فاتح، وفيه ثلاث نسخ، أرقامها من 2379 إلى 2381، ونسب فيه إلى ظهير الدين.

      **ح**- محمود باشا ودستم باشا، وفيه نسختان، رقماهما 253-254، ولم يذكر فيه المؤلف.

      **ط**- عاطف أفندي، برقم 1135، ولم يذكر فيه المؤلف أيضًا.

      **20-22-** نور عثمانية باستانبول، وفيها ثلاث نسخ، أرقامها من 1995 إلى 1997، ونسب فيها إلى ظهير الدين محمد بن أحمد الحنفي.

      **23**- متحف طوبقابي باستانبول، برقم 3826، ولم يذكر في فهرسها اسم المؤلف.

      **24-26-** دار الكتب الظاهرية بدمشق، وفيها ثلاث نسخ، وأرقامها 2488، 4288، 2621، ونُسب فيها إلى ظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد البخاري (ت619هـ). [↑](#footnote-ref-2552)
2553. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص321، وأيضًا قواعد الفقه لابن نجيم، ص154 - مع اختلاف يسير بينه وبين المؤلف-؛ وانظر: الفتاوى الظهيرية، ل174/أ – ولفظ القيد: «لأن لا يعلم ذلك بعينه ليرد المال»-.

      وقوله : «وقَيَّده في (الظهيرية)...» الخ فسّره صاحب غمز عيون البصائر- 3/234-235- بقوله : «أي الاستثناء المذكور. وحاصله : أنه حلال للوارث بشرط : أن لا يعلم أرباب الأموال، فإن علم أُوجب عليه ردُّ كل شيء إلى صاحبه». [↑](#footnote-ref-2553)
2554. () المراد بالحقيقة في هذه القاعدة : الحقيقة اللغوية، وعلى هذا فموضوع القاعدة : التعارض بين اللغة والعادة.

      وقد اختلف الأصوليون والفقهاء في أيهما يقدم؟

       فمنهم من قدَّم العرف.

       ومنهم من قدَّم اللغة.

       ومنهم من فصَّل في المسألة، على اختلافٍ بينهم في حقيقة هذا التفصيل.

      **ولبيان ذلك يُقال :**

      • إن القول بتقديم العرف هو قول أكثر الحنفية، وقد عبر كثير منهم عنه بلفظ هذه القاعدة - وسوف يأتي بيان كتبهم في نهاية هذا الهامش - كما عبروا عنه بقاعدة أخرى سوف يذكرها المؤلف استقلالاً، وهـي : «العـرف قاضٍ على الوضـع»- وذلـك ص858 (ل68/أ)، قاعدة 167-.

      وأيضًا ذكر السيوطي في أشباهه -1/227- أنَّ هذا القول وجهٌ عند الشافعية، اختاره الغزالي والرازي والبغوي.

      • أما القول بتقديم اللغة فهو وجه آخر عند الشافعية، كما أفاد ذلك السيوطي في الموضع السابق من أشباهه، وأيضًا نقل عن الرافعي أن كلام الأصحاب يميل إلى هذا القول.

      ونقل عن غيره أنه قول القاضي حسين.

      • أما القول بالتفصيل فهو اختيار القرافي، وحكاه السيوطي في الموضع السابق من أشباهه ولم ينسبه لقائل، وكذلك اختيار أ.د. أحمد أبوسنة في كتابه: (العرف)، ص161 -170، وأيضًا شيخنا أ.د. أحمد سير مباركي في كتابه (العرف)، ص169-176.

      **ولكلٍّ منهم تفصيل يختلف عن الآخر :**

      **أما القرافي** : فقد فرّق بين العرف القولي والفعلي، فجعل الأول مقدمًا على اللغة دون الثاني، حيث قال في فروقه -1/171-: «الفرق الثامن والعشرون بين قاعدة : العرف القولي يُقضى به على الألفاظ ويخصصها، وبين قاعدة : العرف الفعلي لا يقضى به على الألفاظ ولا يخصصها»-كما أشار إلى القاعدة الأولى في إحكامه، ص221، وفي تنقيحه، ص112-.

      **أما القول المحكي في أشباه السيوطي**: فنصُّه: «وقال غيره: إن كان العرف ليس له في اللغة وجهٌ ألبتَّة: فالمعتبر اللغة. وإن كان له فيه استعمال : ففيه خلاف. وإن هُجرت اللغة حتى صارت نسيًا منسيًّا: قدم العرف».

      **أما الدكتور أبو سنة والدكتور المباركي** : فقد انطلقا ممّا انطلق منه القرافي في التفريق بين العرف القولي والعملي لكن خالفاه في المضمون:

      **فذكر الأول** : أن العرف القولي يـخصِّص اللفظ العام ويقيِّد المطلق - بل حكى اتفاق الأصوليين على هذا !-.

      أما العرف العملي فإنه يقيد اللفظ المطلق باتفاق، وأما اللفظ العام فإنه يخصصه عند الحنفية، خلافًا للجمهور.

      **وذكر الثاني** : أنّه إذا اختلف **العرف القولي** مع اللغة وكانت اللغة هي الغالبة، أو اختلفا ولا غلبة لأحدهما على الآخر فإنه يعمل بـمقتضى اللغة.

      أما إذا كان العرف هو الغالب، فالكلام في موضعين :

      **الموضع الأول** : أن تكون الحقيقة اللغوية لا استعمال لها، بخلاف العرف : فإنه يعمل بمقتضى العرف.

      **الموضع الثاني** : أن تكون الحقيقة اللغوية مستعملة، ولكن المجاز العرفي أكثر استعمالاً :

      فهذا محل خلاف بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه :

      - فذهب الإمام أبو حنيفة إلى تقديم الحقيقة اللغوية.

      - وذهب صاحباه إلى تقديم المجاز المتعارف.

      **والراجح** : هو المذهب الثاني؛ لأن المتعارف هو المتبادر إلى الفهم.

      [والمؤلف سيفرد هذين المذهبين في قاعدة مستقلة وهي : «اللفظ إذا كان له معنى حقيقي مستعمل، ومعنى مجازي متعارف : يُرِجَّح المعنى الحقيقي عند أبي حنيفة -رحمه الله- وعندهما -رحمهما الله- المجازي»، وذلك ص1010 (ل91/أ)، قاعدة 213].

      هذا إذا تعارض العرف القولي مع اللغة.

      أما إذا تعارض **العرف العملي** معها فقد اختلف العلماء في أيهما يقّدم :

      والذي عليه جمهور الحنفية والمالكية ورواية عن الإمام أحمد : أن العرف العملي يقضي على اللغة، تخصيصًا وتقييدًا.

      هذه خلاصة ما تمَّ الوقوف عليه من أقوال العلماء في تعارض العرف واللغة.

      **ولو عدت إلى صيغة القاعدة** (وهي الحقيقة تترك بدلالة العادة) : فقد وردت بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده وأصوله - وجلُّها من كتب الحنفية-.

      **فمن كتب أصول الفقه :**

      الغنية للسجستاني، ص110- ولفظه: «حقيقة اللفظ تترك ... بعرف الناس»-؛ أصول البزدوي وشرحه: كشف الأسرار، 2/175- ولفظ البزدوي: «... الحقيقة ... قد تترك بدلالة الاستعمال والعادة»-؛ أصول السرخسي، 1/190- ولفظه: «فصل في بيان جملة ما تترك به الحقيقة، وهي خمسة أنواع، أحدها دلالة الاستعمال عرفًا»-؛ المغني للخبازي، ص139 - ولفظه قريب من السرخسي؛ المنار وشرحاه: جامع الأسرار للكاكي، ص395؛ وقمر الأقمار، 2/219؛ التحرير وتيسيره، 1/318.

      **ومن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص115، 121 - ولفظه الثاني كلفظ المؤلف، أما الأول فهو: «تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة»، وجل ما جاء في شرح المؤلف للقاعدة مذكور في الموضع الثاني-؛ رسائل ابن عابدين (رسالة نشر العرف)، 2/113- ولفظه كلفظ ابن نجيم المذكور -؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 40؛ شرحها لسليم رستم، 1/36؛ ولعلي حيدر، 1/43؛ وللأتاسي، 1/93؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص231؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص78، قاعدة 120- ولفظه: «الحقيقة تـتـرك ... بدلالة الاستعمال والعادة»-؛ المدخل الفقهي العام، 2/852، فقرة 493، و1000، فقرة 608؛ الوجيز، ص242؛ العرف والعادة للدكتور أحمد أبوسنة، ص165- ومضمون شرح المؤلف للقاعدة مذكور عنده أيضًا-؛ العرف لشيخنا أ.د. أحمد المباركي، ص174- ولفظهما: «تترك الحقيقة بدلالة العادة»-؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور إبراهيم الحريري، ص111؛ المبادئ الفقهية، ص30؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص51، قاعدة 37؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص73.

      **ومن كتب الفقه :**

      العناية ونتائج الأفكار، 8/326، 327؛ فتح القدير، 3/314، 6/263؛ البحر الرائق، 4/348؛ رد المحتار، 5/568. [↑](#footnote-ref-2554)
2555. () انظر : فتح القدير وحاشية سعدي أفندي على العناية، 5/122.

      وانظر أيضًا : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص121؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل21/أ؛ منافع الدقائق، ص319؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص78. [↑](#footnote-ref-2555)
2556. () في (جـ) : « الكر ». [↑](#footnote-ref-2556)
2557. () **كتاب الكنـز** : ألفه عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات النّسفي (ت710هـ). وتمام اسمه : (كنز الدقائق). وكان المؤلف قد ألف قبله كتاب (الوافي)، ثم لخصه في (الكنز) – كما صرّح بذلك في مقدمة (الكنـز) -.

      و(الكنز) من أهم المتون في المذهب الحنفي؛ إذْ هو من المتون الثلاثة المعتمدة عند المتأخرين (وهي : مختصر القدوري والكنز والوقاية، كما ذكر ذلك اللكنوي)؛ بل إنّ صاحبي (البحر الرائق) و(تبيين الحقائق) نعتاه بأنه أحسن مختصر صنّف في فقه الأئمة الحنفية. لهذا لا غرو ولا عجب أن نجد له شروحًا كثيرة، ذكر منها صاحب كشف الظنون عشرين شرحًا ونيّفا، أشهرها : (تبيين الحقائق) لعثمان بن علي الزيلعي (ت743هـ)، و(البحر الرائق) لزين الدين بن نجيم المصري (ت970هـ) – وصل فيه إلى باب الإجارة، ثم أتمه محمد الطوري القادري-.

      وكتاب الكنز هذا مطبوع مع هذين الشرحين المتداولين، كما طبع مع شروح أخر، وأيضًا طبع استقلالاً في مطبعة الحميدية بالقاهرة سنة 1328هـ، بتصحيح إبراهيم الحنفي الأزهري.

      انظر : مقدمة الكنز (المطبوع بهامش البحر الرائق)، 1/2 ؛ تبيين الحقائق، 1/2 ؛ الجواهر المضـية، 2/294-295، رقم 692؛ تاج التراجم، ص111-112، رقم 126؛ البحر الرائق، 1/2 ؛ مفتاح السعادة، 2/94، 168، 255؛ الطبقات السنيـة، 4/154-155، رقم 1037؛ كشـف الظـنون، 2/1515-1517؛ النافع الكبير، ص23؛ الفوائد البهية، ص101-102؛ هدية العارفين، 1/464؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص492. [↑](#footnote-ref-2557)
2558. () انظر: الكنز مع شرحه : تبيين الحقائق، 3/127-128. وانظر أيضًا الهداية وشرحها: العناية، 5/122؛ ردّ المحتار، 5/568. [↑](#footnote-ref-2558)
2559. () أي: وأجاب الزيلعي عن القول بأنه لا يحنث للعرف بما نقله المؤلف عنه، ونصُّ الزيلعي في (تبيين الحقائق) -3/128-: «وذكر العتابي -رحمه الله- أنه لا يحنث بأكل لحم الخنزير والآدمي. وقال في (الكافي) : وعليه الفتوى. فكأنه اعتبر فيه العرف، و**لكن** هذا عرفٌ عملي فلا يصلح مقيِّدًا، بخلاف العرف اللفظي»؛ وانظر هذا النص أيضًا في ردّ المحتار، 5/568. [↑](#footnote-ref-2559)
2560. () « له » : زيادة من (ب). وهي زيادة لابدّ منها. [↑](#footnote-ref-2560)
2561. () 3/314، وانظر منه : 5/122، ونص كلامه في الموضع الأول : «...وقولهم في الأصول : «الحقيقة تترك بدلالة العادة» ينفيه؛ إذْ ليست العادة إلا عرفًا عمليًا ...»؛ وانظر : رد المحتار، 5/568. [↑](#footnote-ref-2561)
2562. () **فتح القدير** : لمحمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي ثم الاسكندري، الكمال المعروف بابن الهمام (790هـ-861هـ).

      وهذا الكتاب في فروع الحنفية، شرح به مؤلفه كتاب (الهداية) للمرغيناني (ت593هـ)، إلا أنّ المنية سبقته قبل إتمام هذا الشرح، فأكمله المولى أحمد بن قودر المعروف بقاضي زاده أفندي (ت988هـ)، وسمّى التكملة : (نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار). وقد ابتدأه بكتاب الوكالة، بعد أن شرح ابن الهمام جملة منها.

      وقد طبع كتاب (فتح القدير) مع تكملته عدة طبعات. وكثيرًا ما كان يطبع معه كتاب (العناية) – وقد سبقت الإشارة إلى بعض طبعاته عند التعريف بِـ (العناية)، ص214-.

      وممّا يلفت النظر في أكثر طبعاته تسمية الكتاب بِـ (شرح فتح القدير)، وهذا مخالف لما جاء في مقدمته –1/12- : «... فسميته –ولله المنة- فتح القدير للعاجز الفقير»، ومخالف أيضًا لما جاء في كثير من كتب الحنفية التي تعزوا إليه باسم (فتح القدير) – كما فعل المؤلف هنا، وابن نجيم في فوائده الزينية، ص48، 62-، وكذلك مخالف لكثير من كتب التراجم التي نسبت الكتاب إلى ابن الهمام باسم (فتح القدير).

      وإضافة إلى ذلك فإن إضافة كلمة (شرح) توحي بأن هناك كتابًا اسمه (فتح القدير) وهذا شرح له. والواقع أنه كتاب واحد.

      انظر : فتح القدير، 1/5-12، 8/3، 15؛ تاج التراجم، ص327؛ مفتاح السعادة، 2/244؛ كشف الظنون، 2/2032، 2034؛ الفوائد البهية، ص180-181؛ هدية العارفين، 6/201؛ الفتح المبين، 3/36-39؛ الأعلام، 6/255؛ معجم المؤلفين، 3/469؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص489 – إلاّ أنّ الأخير سماه : (شرح فتح القدير) خلافًا لبقية المراجع السابقة-. [↑](#footnote-ref-2562)
2563. () نهاية 46/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2563)
2564. () هذه القاعدة من القواعد المشتركة بين علمي أصول الفقه والقواعد الفقهية :

      **فهي في الأصل أصولية**؛ لتعلقها بموضوع أصول الفقه، وهو الأدلة من جهة أن الحكم والعلة ركنان من أركان القياس الذي هو أحد الأدلة الشرعية، وكذا لتعلقها بالحكم الشرعي وهو من موضوعات أصول الفقه.

      **ويمكن أن تكون فقهية**؛ لتعلّقها بموضوع القواعد الفقهية، وهو أفعال المكلفين؛ وذلك من جهة أن حكم أفعالهم يوجد عند وجود علته وينتفي بانتفائها.

      وهذه القاعدة كثيرًا ما يتطرّق لها الأصوليون في معرض حديثهم عن مسلك من مسالك العلة وهو الدوران، أو الاطراد والانعكاس؛ إذْ الاطراد هو أن يوجد الحكم بوجود العلة، والانعكاس هو أنَّ «الحكم ينتهي بانتهاء علته»- وهذا نصّ القاعدة-.

      ومناسبة حديثهم عنها هنا هي : هل يُعَدُّ الانعكاس - الذي تعبِّر عنه القاعدة - والاطراد مسلكًا صحيحًا في إثبات كونه الوصف علَّة ؟.

      **انظر من كتب أصول الفقه :**

      المعتمد، 2/784؛ قواطع الأدلة، 4/230؛ البرهان، 2/546، فقرة 796؛ شفاء الغليل، ص266؛ المستصفى، 2/307؛ المحصول وشرحه : الكاشف، 6/400؛ روضة الناظر، 3/859؛ الإحكام للآمدي، 3/330؛ شرح التنقيح، ص396؛ المسوَّدة، ص427؛ أصول الفقه لابن مفلح؛ 3/1297؛ مفتاح الوصول، ص683؛ التـحرير وتيسيره، 3/302، 4/49؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، 2/302؛ تعليل الأحكام لشلبي، ص38، 43، 310؛ تذكير الناس بما يحتاجون إليه من القياس للدكتور محمد الحفناوي، ص190، 226.

      **ومن كتب القواعد التي تناولت القاعدة :**

      قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام، 2/4 - فقد ذكرها عرضًا بلفظ: «والأصل أنْ تزول الأحكام بزوال عللها» -؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص104، قاعدة45 - ولفظه: «حكم العلة لا يتأخر عنها»-؛ مغني ذوي الأفهام (الخاتمة)، ص519- ولفظه : «الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا»-؛ إيضاح المسالك للونشريسي، ص60، قاعدة 6؛ شرح المنهج المنتخب للمنجور، ص120،- ولفظهما : «العلة إذا زالت هل يزول الحكم بزوالها أم لا؟»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل21/ب؛ منافع الدقائق، ص319- ولفظ المجامع في الموضع السابق وفي النسـخة الخطية،   
      ل35/ب، ومع منافع الدقائق : «الحكم لا ينتهي بانتهاء علّته»، ومع شرح العلائي: «الحكم ينتهي بانتهاء علته» (باسقاط (لا) النافية)-؛ المجاز الواضح وشرحه : الدليل الماهر، ص12- ولفظ المجاز :

      **وهـل بـفقد علّـة حكـم يـزول أم لا؟ خلافٌ بـيَّن ما هو أهلُ الأصول-؛**

      رسالة القواعد الفقهية للشيخ عبد الرحمن السعدي، ص50، البيت رقم37 - ولفظه :

      **وكـل حـكـم دائـر مـع علَّـته وهـي الـتي قد أوجـبت لـشرعيَّته-؛**

      القواعد والأصول الجامعة له أيضًا، ص114 -ولفظه كلفظ مغني ذوي الأفهام-؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص153، 212، 425 -ومن ألفاظه: لفظ ابن عبد السلام-؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص119 -ولفظه كلفظ مغني ذوي الأفهام-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/89 -ولفظه: «الحكم إذا ثبت بعلّة زال بزوالها»-؛ قواعد الفقه للروكي، ص274 - ولفظه : «إذا زالت العلة زال الحكم»-.

      **كما ورد التعليل بها في بعض كتب الفقه، منها :**

      مجـمـوع فـتـاوى شـيخ الإسلام ابن تيمية، 2/475؛ المصفَّى للنَّسفي، ل22/أ؛ تبيين الحقائق، 2/296؛ كشاف القناع، 5/12؛ رد المحتار، 6/351. [↑](#footnote-ref-2564)
2565. () بصحته : أي بصحة العبد. [↑](#footnote-ref-2565)
2566. () نهاية 30/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-2566)
2567. () انظر: الدّرر شرح الغرر، 2/166؛ العناية وفتح القدير، 6/308 - والمؤلف سبق أن ذكر هذا المثال بصيغة أخرى، وذلك ص280 (ل7/أ)-. [↑](#footnote-ref-2567)
2568. () « نا » الفاعلين: زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها؛ لأنه لو جُرِّد الفعل منها وصار مبنيًّا للمجهول (ذُكر) للزم رفع كلمة (أصلاً) باعتبارها نائب فاعل، وحيث إنها منصوبة تعيّن زيادة (نا) الفاعلين وصارت (أصلاً) مفعولاً به. [↑](#footnote-ref-2568)
2569. () نهاية 36/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-2569)
2570. () وذلك ص426 (ل23/أ)، قاعدة 53. [↑](#footnote-ref-2570)
2571. () في (د) : « رفع ». [↑](#footnote-ref-2571)
2572. () هذا التوهم وجوابه سبق أن ذكرهما المؤلف بصورة مختصرة وأكثر وضوحًا، وذلك ص427 (ل23/أ). [↑](#footnote-ref-2572)
2573. () ما بين المعقوفتين : ساقط من (أ) و(ب) و(د)، وهو مثبت من (و) ومن (جـ) و(هـ) إلاّ أنه جاء في آخر هذه الزيادة من (جـ) : «يجوز» وليس : «لجواز»، كما جاء في أولها من (هـ) : «في بتا مع مناف ...» وليس: «ثابتًا مع منافٍ».

      ويضاف إلى هذا أنه جاء بعد هذه الزيادة فيما سوى نسخة (ب) : «وشرط» (بزيادة الواو). والصحيح إسقاطها -كما في (ب)-. [↑](#footnote-ref-2573)
2574. () في (ب) : « عدم ». [↑](#footnote-ref-2574)
2575. () هذه قاعدة سبق الحديث عنها استقلالاً، ص280(ل7/أ)، قاعدة 13. [↑](#footnote-ref-2575)
2576. () ما بين المعقوفتين : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-2576)
2577. () في (د) : « تمنعه ». وكلا اللفظين صحيح؛ إذْ إنه في حالة تذكير الفعل فإنه بناء على أن الفاعل ضمير مستتريعود إلى (المرض)، وفي حالة تأنيته فإنه بناء على أن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى (علة). [↑](#footnote-ref-2577)
2578. () في (د) : « بعمل ». [↑](#footnote-ref-2578)
2579. () في (أ) و(د) : «فتثبت»، وفي (ب) : «فيثبت»، وفي (جـ) : «فثبت». والأفصح ما في (ب) و(جـ)؛ لهذا تم إثبات أحدهما. [↑](#footnote-ref-2579)
2580. () في (د) : «تغيّر». [↑](#footnote-ref-2580)
2581. () أي : فإذا انتفى المقتضي لا يتغيَّر الحكم بانتفاء هذا المقتضي وهو العلة. [↑](#footnote-ref-2581)
2582. () « عدم » : ساقطة من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-2582)
2583. () هذه قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وذلك ص741 (ل56/أ)، قاعدة 137. [↑](#footnote-ref-2583)
2584. () «الرد» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-2584)
2585. () أي : ليس له الرّد بسبب زوال المرض. [↑](#footnote-ref-2585)
2586. () نهاية 29/ب من (د). [↑](#footnote-ref-2586)
2587. () نهاية 47/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-2587)
2588. () والمعنى : بناء على قضاء القاضي : لم يبق المقتضي (وهو العلة التي هي وجود العيب) ليعمل في الحكم (وهو جواز الرّد). [↑](#footnote-ref-2588)
2589. () سبق أن أورد المؤلِّفُ هذا المثال، ص426 (ل23/أ)، وقد تمَّ توثيقه هناك من الدُّرر شرح الغرر، 2/224 وغيره. [↑](#footnote-ref-2589)
2590. () ص741 (ل56/أ)، قاعدة 137. [↑](#footnote-ref-2590)
2591. () في (ب) : «عدم جواز **الرجوع واهب**». [↑](#footnote-ref-2591)
2592. () في (ب) : «الآخر». [↑](#footnote-ref-2592)
2593. () الواو : زيادة من (ب). ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-2593)
2594. () أي : لم يقل أحد بعدم جواز رجوع الواهب في الأرض بعد اندراس بناء الموهوب له منها ... [↑](#footnote-ref-2594)
2595. () في (أ) و(هـ) : « يتناف »، وفي (جـ) و(د) : «تناف». وفي (ب) : «بمثبت» وفي (و) : مصححَّة إلى : «بمناف». وهذا الصحيح. [↑](#footnote-ref-2595)
2596. () في (د) : «قوله : عدم الواهب ». [↑](#footnote-ref-2596)
2597. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يثبت». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)؛ وفاقاً لنص الحديث. علمًا بأنه جاء في (ب) و(د) : زيادة «شيئًا». [↑](#footnote-ref-2597)
2598. () في (جـ) : « هنا ». [↑](#footnote-ref-2598)
2599. () أخرجه البيهقي بلفظه، كتاب الهبات، باب المكافأة في الهبة، 6/181؛ وابن أبي شيبة بنحوه، كتاب البيوع والأقضية، باب الرجل يهب الهبة فيريد أن يرجع فيها، 6/474؛ وابن ماجه بنحوه، كتاب الهبات، باب من وهب هبة رجاء ثوابها، 2/798، ح2387؛ والدارقطني بلفظه، كتاب البيوع، 3/44؛ وابن حزم في المحلى بنحوه، 9/130.

      جميعهم من حديث أبي هريرة مرفوعًا، وفي سنده : إبراهيم بن إسماعيل بن جارية، وقد ضعّفه العلماء، كما أن عمرو بن دينار رواه عن أبي هريرة فيكون منقطعًا. وله شواهد من حديث سمرة وابن عباس وابن عمر، كما ورد بسند صحيح عن عمر موقوفًا عليه، وأيضًا ورد موقوفًا عن علي وابن عمر وأبي الدرداء وغيرهم.

      **وممّا قاله العلماء في ذلك :**

      • ما جاء في السنن الكبرى للبيهقي - بعد ذكر الحديث-، 6/181: «وهذا المتن بهذا الإسناد أليق، وإبراهيم بن إسماعيل ضعيف عند أهل العلم بالحديث، وعمرو بن دينار عن أبي هريرة منقطع، والمحفوظ: عن عمرو بن دينار عن سالم عن أبيه عن عمر. قال: «من وهب هبة فلم يثب فهو أحق بهبته إلا لذي رحم» أخبرناه أبو نصر بن قتادة ... »، ثم ساق سنده إلى عمر ثم قال: «قال البخاري: هذا أصح».

      • وما جاء في تحفة الأحوذي، 4/437 : «قال ابن الجوزي : أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وسمرة ضعيفة، وليس منها ما يصح».

      • وما جاء في الدراية، 2/184 : «حديث: «الواهب أحق بهبته ما لم يثب منها»: رواه ابن ماجه والدارقطني وابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة وفي إسناده ضعف ...».

      وانظر: نصب الراية، 4/125؛ تلخيص الحبير، 3/85؛ فيض القدير، 6/371؛ إرواء الغليل، 6/59، ح1614. [↑](#footnote-ref-2599)
2600. () في (د) : « الحلم ». [↑](#footnote-ref-2600)
2601. () نهاية 36/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-2601)
2602. () في (أ) و(جـ) و(د) : «فروعها». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-2602)
2603. () في (أ) و(جـ) : « يراعى ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-2603)
2604. () **معنى القاعدة** :

      ورد في أول هذه القاعدة لفظ : (الحكمة). **والحكمة لغة** : مشتقَّة من مادة «حكم»، والحاء والكاف والميم - كما يقول ابن فارس: -«أصل واحد وهو المنع ... والحكمة هذا قياسها؛ لأنها تمنع من الجهل».

      **والمـراد بها هنا** : حكمة الحكم، وهي المعنى المناسب الذي ينشأ عنه الحكم. أو ما عبر عنه القرافي بقوله : «هي التي لأجلها صار الوصف علة».

      **إذا عُلم هذا فالمعنى الإجمالي للقاعدة** : أن المعنى المناسب الذي ينشأ عنه الحكم يراعى في جنس المكلفين لا في كل فرد من أفـرادهم.

      **ولتوثيق ما سبق**: فإن المعنى اللغوي للحكمة منقول من المقاييس في اللغة، مادة «حكم»، ص277؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «حكم»، ص1415.

      وانظر في بيان المراد بها : شرح تنقيح الفصول، ص406؛ مراقي السعود إلى مراقي السعود للمرابط، ص327؛ روضة الناضر (هامش المحقق)، 1/246؛ المهذب في علم أصول الفقه لشيخنا أ.د. عبد الكريم النملة، 5/2106؛ تذكير الناس فيما يحتاجون إليه من القياس للدكتور محمد الحفناوي، ص189؛ تعليل الأحكام للأستاذ محمد شلبي، ص136.

      هذا ما يتعلق بمعناها.

      **أمّا توثيقها:**

      فقد وردت بلفظ المؤلف في النسخة الخطية من مجامع الحقائق، ل35/ب، أمّا في المطبوعة -ص45-؛ ومع شرح العلائي -ل21/ب؛ ومع منافع الدقائق -ص319- فلفظها: «**الحكم يراعى** في الجنس لا في الأفراد»!.

      كما وردت قبل ذلك بنحو لفظها في : التقرير والتحبير، 2/210؛ الدرر شرح الغرر، 1/316؛ البحر الرائق، 1/18. [↑](#footnote-ref-2604)
2605. () في (جـ) : « إفساد ». [↑](#footnote-ref-2605)
2606. () زيادة من (ب) و(د)، وإثباتها فيه إيضاح للمعنى. [↑](#footnote-ref-2606)
2607. () في (أ) و(جـ) : «للاحتمال» (بزيادة اللام)، وزيادتها تجعل الأسلوب ركيكاً. [↑](#footnote-ref-2607)
2608. () نهاية 31/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-2608)
2609. () في (ب) : « من ». [↑](#footnote-ref-2609)
2610. () نهاية 47/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2610)
2611. () في (أ) و(جـ) : «ثابت». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-2611)
2612. () في (ب) و(د) : « واحد ». [↑](#footnote-ref-2612)
2613. () انظر ما يتعلّق بالخمر في : الدرر شرح الغرر، 1/316. [↑](#footnote-ref-2613)
2614. () في (جـ) : « التشرك ». [↑](#footnote-ref-2614)
2615. () ص581 (ل40/ب). وقد تمَّ توثيق ذلك مفصّلاً. [↑](#footnote-ref-2615)
2616. ()  **معنى القاعدة** :

      ورد في أول هذه القاعدة لفظ (الخفي)، **والخفي لغة** مشتقٌّ من مادة «خفي»، والخاء والفاء والياء - كما يقول ابن فارس-: «أصلان متباينان متضادّان : **فالأول** : السَّتْر. و**الثاني** : الإظهار».

      ومن الأول ما جاء في (القاموس المحيط) : «خَفِيَ، (كرضي)، خَفَاءً، فهو خافٍ وخَفِيٌّ : لم يظهر. وخفاه هو وأخفاه : سَتَرَهُ وكتمه».

      **أما في الاصطلاح** : فقد عرّفه الخبَّازي بأنه : «ما خفيَ المراد منه بعارض في غير الصيغة، لا ينال إلا بالطلب».

      كما عرفه د. محمد أديب بتعريف أشبه ما يكون بالشرح له فقال : «بأنه اللفظ الظاهر في دلالته على معناه، ولكن عرض له مِنْ خارجِ صيغتِهِ مَا جَعَلَ في انطباقه على بعض أفراده نوع غموض وخفاء، لا يزول إلا بالطلب والاجتهاد، فيعتبر اللفظ خفيًّا بالنسبة إلى هذا البعض من الأفراد».

      **إذا علم هذا فالمعنى الإجمالي للقاعدة** :

      أنه إذا كان للفظ معنى ظاهر في دلالته على معناه، ومعنى خفي يحتمل أن يكون مرادًا أولا، فحكم هذا الخفي الاجتهاد والنظر في سبب اختفائه : فإن كان لمزيّة زائدة على المعنى الظاهر صح إلحاقه بالظاهر، وإن كان لنقصان عنه لم يصح الإلحاق.

      وسوف **يمثَّل** المؤلف لذلك بآية السرقة، فمعناها ظاهر في السارق، خفيُّ في الطرار والنباش، إلا أن سبب اختفائه في الطرار كون عمله زائدًا على السارق فيلحق به، وسبب اختفائه في النباش كون عمله ناقصًا عن السارق فلا يلحق به.

      **ولتوثيق ما سبق**: فإن المعنى اللغوي للخفيِّ منقول من المقاييس في اللغة، مادة «خفي»، ص324؛ القاموس المحيط، مادة «خفا»، ص1652.

      ومعناه الاصطلاحي من المغني للخبازي، ص128؛ وتفـسير النصوص للدكتور محمد أديب صالح، 1/231؛ وانظر : أصول الشاشي، ص80؛ أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 1/138؛ أصول السرخسي، 1/167؛ المنار وشروحه : كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، 1/214؛ وجامع الأسرار، 2/329؛ التنقيح وشرحيه : التوضيح والتلويح، 1/126؛ التحرير وتيسيره، 1/156؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، 2/20.

      **أما توثيق القاعدة** :

      فقد وردت بنحو لفظ المؤلف في كثير من كتب الحنفية الأصولية، منها :

      أصول الشاشي وحاشيته : عمدة الحواشي للكنكوهي، ص81، 83 -ولفظ الشاشي : «حكم الخفي وجوب الطلب حتى يزول عنه الخفاء»-؛ المغني للخبازي، ص128؛ وشرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص545- ولفظ المغني : «وحكمه : النظر فيه؛ ليعلم أن اختفاءه لزيادة أو نقصان، فيظهر المراد»-؛ المنار وشروحه: كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، 1/215؛ وجامع الأسرار، 2/330 - ولفظ المنار : «وحكمه: النظر فيه؛ ليعلم أن اختفاءه لمزية أو نقصان، فيظهر في حق الطرار والنباش»-؛ التنقيح وشرحاه: التوضيح والتلويح، 1/126 - ولفظ التنقيح : «فالخفي ... ينظر : إن كان الخفاء لمزية يثبت فيه الحكم ولنقصان لا»-. [↑](#footnote-ref-2616)
2617. () في (د) : رسم الحرف الأول بالتاء والياء معًا. [↑](#footnote-ref-2617)
2618. () من الآية رقم (38) من سورة (المائدة). وواو العطف ساقطة من (جـ). وهذا خطأ بيّن. [↑](#footnote-ref-2618)
2619. () هكذا في (د)؛ وفاقًا لمصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقاءاني)، وفي باقي النسخ : بالهاء (ظاهره). والمثبت هو الصحيح. [↑](#footnote-ref-2619)
2620. () في (ب) و(د) : «أخذ المال من الحرز» (بزيادة (أل) في (مال) وإسقاط (الغير)). [↑](#footnote-ref-2620)
2621. () **الطرَّار** : «هو الذي يشقُّ كمَّ الرجل، ويَسُلُّ ما فيه. من الطَّرّ، وهو القطع والشَّق».

      هكذا في لسان العرب، مادة «طرر»، 4/499؛ والنهاية في غريب الحديث والأثر، 3/118؛ وانظر: طلبة الطلبة، ص184؛ معجم لغة الفقهاء، ص260. [↑](#footnote-ref-2621)
2622. () « فعل » : زيادة من (جـ)؛ وفاقًا لمصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقاءاني). [↑](#footnote-ref-2622)
2623. () في (د) : « تشببه ». [↑](#footnote-ref-2623)
2624. () في (د) : باسقاط التاء وإهمال الحرف الذي يليه من النقاط. [↑](#footnote-ref-2624)
2625. () انظر : شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص543.

      وانظر: أصول البزدوي وكشف الأسرار، 1/138-139؛ أصول السرخسي، 1/167؛ التحرير وتيسيره، 1/157؛ مسلم الثبوت وفواتح الرحموت، 2/20-21. [↑](#footnote-ref-2625)
2626. () نهاية 30/أ من (د). [↑](#footnote-ref-2626)
2627. () «عند» : زيادة من (و)، ومكانها من (ب) و(د) : «في»، و(عند) و(في) ساقطتان من (أ) و(جـ) و(هـ). والمثبت من (و) موافق لمصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقاءاني). [↑](#footnote-ref-2627)
2628. () في (ب) و(د) : «يحدث». وفي شرح المغني للقاءاني : « لحذق».

      واللفظ الأخير -وإن كان أوضح دلالة على المعنى إلا أن اللفظين الآخرين ممكنان أيضًا :

      إذ (الحدس) من معانيه في اللغة : السرعة. فيكون المعنى : (إلا أن الطرّار اخـتص باسم آخر زائد على السارق وهو السُّرعة في فعله).

      وعلى التعبير بـ (يحدث) يكون المعنى : (إلاّ أن الطرار اختص باسم آخر، وهذا الاسم يحدث في فعله)- والله أعلم-.

      وانظر معنى الحدس لغة في : المقاييس في اللغة، مادة «حدس»، ص251؛ لسان العرب، مادة «حدس»، 6/46. [↑](#footnote-ref-2628)
2629. () في (ب) : « من » وليس (في)، وقد ورد الحرفان معًا في (د) (من في)، وفي (أ) أيضًا إلا أنَّ (من) كُتبت بحجم صغير وفي أعلى السطر. [↑](#footnote-ref-2629)
2630. () نهاية 37/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-2630)
2631. () في شرح المغني للقاءاني : «فتكون». وهذا الأفصح. [↑](#footnote-ref-2631)
2632. () في (جـ) : «جناية». [↑](#footnote-ref-2632)
2633. () في (د) : «فثبت». [↑](#footnote-ref-2633)
2634. () في (جـ) : « القتل »، وكذلك في هامش (أ) !!.

      وقد جاء في شرح المغني : «القطع في حقه بالطريق ...». [↑](#footnote-ref-2634)
2635. () نهاية 48/أ من (أ). علمًا بأنه جاء في هامش (أ) : «بمعنى أفْ». [↑](#footnote-ref-2635)
2636. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص545 -مع اختلاف سبق ذكر أكثره-. [↑](#footnote-ref-2636)
2637. () في (د) : «النياش».

      **والنّباش في اللغة** : مشتق من مادة «نـبـش»، والنون والباء والشين -كما يقول ابن فارس- : «أصل وكلمة واحدة، تدل على إبراز شيء مستور، ونَبَشَ القبر، وهو نَبَّاشٌ ينبُشُه».

      **وفي الاصـطلاح**: هـو «الـذي يـتـعاطى نبـش الـقبـور، وسرقة الأكفان منها»- قاله الدكتور محمد قلعه جي-.

      المقاييس في اللغة، مادة «نبش»، ص1008؛ معجم لغة الفقهاء، ص443؛ وانظر : طلبة الطـلبة، ص184؛ قواعد الفقه للمجدّدي (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص521. [↑](#footnote-ref-2637)
2638. () في (جـ) : «أولى». [↑](#footnote-ref-2638)
2639. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص545؛ وانظر المراجع الآنف ذكرها عند بيان المعنى الاصطلاحي للخفي – ص660-؛ إذْ جلّها مثَّلت للخفي بآية السَّرقة؛ فالسَّرقة ظاهرة في حق السارق، خفيَّة في النباش والطرار. [↑](#footnote-ref-2639)
2640. () في (د) : «عن». [↑](#footnote-ref-2640)
2641. () انظر : الهداية وشرحيها : العناية وفتح القدير، 5/374؛ وانظر أيضًا: أصول السرخسي، 1/167. [↑](#footnote-ref-2641)
2642. () في (أ) : « تدفع »، وفي (جـ) : « بدفع »، وفي (د) : رسم الحرف الأول بالتاء والباء معًا. والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)؛ وفاقًا لمصدر القاعدة (وهو الدّرر). [↑](#footnote-ref-2642)
2643. () في (ب) : « تضرّ ». [↑](#footnote-ref-2643)
2644. ()  **معنى القاعدة**:

      ورد في أول هذه القاعدة لفظ (الحيلة)، **والحيلة لغة** : مشتقة من مادة «حول» والحاء والواو واللام - كما يقول ابن فارس- : «أصل واحد وهو تحرك في دور ... والحيلة والحويل والمُحاولة من طريق واحد وهو القياس الذي ذكرناه؛ لأنه يدور حوالي الشيء ليُدْركه».

      **أمـا فـي الاصـطـلاح** : فقـد عـرّفها صـاحب التعريفات بأنها : «هي التي تحوِّل المرء عما يكرهه إلى ما يحبه».

      **إذا علم هذا فالمعنى الإجمالي للقاعدة** : إذا حصل للإنسان أمر يكرهه لتضرُّره به، وأمكن دفعه بتصرف يُحوِّله عنه إلى أمر آخر يحبه : فله ذلك - وإن تضمن هذا التصرف تضرر غيره.

      وقد ذكر الزركشي قيدًا مهمًا لجواز الحيلة؛ حيث جاء في (المنثور) : «وإنما يجوز من الحيل ما كان مباحًا يتوصل به إلى مباح، فأما فعل المحظور ليصل به إلى المباح : فلا يجوز».

      **ولتـوثيـق ما سبـق** : فإن المعنى اللغوي للحيلة فنقول من المقاييس في اللغة، مادة «حول»، ص290.

      ومعناها الاصطلاحي من التعريفات للجرجاني، ص127، فقرة 629؛ وانظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص443؛ قواعد الفقه للمجدّدي (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص270-271؛ معجم لغة الفقهاء، ص168.

      والقيد المذكور واردٌ في المنثور، 2/95.

      **أما توثيق القاعدة** : فقد وردت بلفظ المؤلف أو نحوه في بعض كتب الفقه، منها :

      تبيين الحقائق، 5/261 - ولفظه: «الحيلة لدفع الضرر عن نفسه مشروع وإن كان غيره يتضرر في ضـمنه»-؛ الدرر شرح الغرر، 2/215- ولفظه كلفظ المؤلف إلا أنه قال: «..جائز..».-؛ تكملة البحر الرائق، 8/165 - ولفظه : «الحيلة لدفع الضرر عن نفسه مشروع، وإن كان غيره يتضرر بذلك»-. [↑](#footnote-ref-2644)
2645. () لعلّ المعنى: فجاز فعل الحيلة. علمًا بأن الفـعل (جاز) ورد تذكيره مـع الحيلة في جميع النسخ وجميع المصادر التي سيأتي ذكرها في الهامـش الآتي. والذي يـظهر أنه لو قيل : (فجـازت) لكان أفـصح -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-2645)
2646. () انظر : الدُّرر شرح الغرر، 2/215؛ وانظر أيضًا : الهداية وشرحيها : العناية وفتح القدير، 9/420؛ كنز الدقائق وشرحيه : تبيين الحقائق، 5/261؛ وتكملة البحر الرائق، 8/165.

      وهذه الكتب ذكرت تفصيلاً في هذه المسألة وخلافًا بين أئمة الحنفية، ومن ذلك ما جاء في الموضع السابق من الدُّرر : «كُرِهَ الحيلة لإسقاط الشفعة الثابثة وفاقًا ...

      وأما الحيلة لعدم ثبوتها ابتداءً :

      • فعند أبي يوسف : لا تكره؛ لأنه يحتال لدفع الضرر عن نفسه؛ لأن في تملك الدار عليه بلا رضاه ضررًا عليه [أي تملك الدار على المشتري للشفيع بلا رضا المشتري ضرر على المشترى - والله أعلم]؛ و«الحيلة لدفع الضرر عن نفسه جائز وإن تضرَّر الغير في ضمنه».

      • وعند محمد : تُكره؛ لأن الشفعة إنما تثبت لدفع الضّرر، وفي إباحة الحيلة بقاء الضرر.

      وبالأول يفتى ههنا. وبالثاني في الزكاة».

      فالقول بجواز الحيلة لإسقاط الشفعة قبل ثبوتها هو قول أبي يوسف.

      ومن صور ذلك ما جاء في الهداية، 9/420 : «وإذا باع دارًا إلا مقدار ذراع منها في طول الحدِّ الذي يلي الشفيع فلا شفعة له؛ لانقطاع الجدار». [↑](#footnote-ref-2646)
2647. () في (ب) و(د) : «تعلق»، وفي (جـ) : « خلق »، وفي (أ) : «غلق». والمُثبت هو المناسب. [↑](#footnote-ref-2647)
2648. () في (ب) : « أثماتا »، علمًا بأن الجملة الأخيرة مصـححَّة في (و) على النحو الآتي : «لدفع ضرر عدم النماء **في أثمان** من شأنه نماء ...». [↑](#footnote-ref-2648)
2649. () نهاية 31/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-2649)
2650. () المراد من هذه العبارة -والله أعلم-:

      أن الإنسان إذا كان عنده مالٌ من شأنه النماء والزيادة وأراد أن يقرضه لغيره فإنه سيتضرر بسبب تعلّق هذا المال عن النماء (أي انقطاعه عنه)؛ وحيث أن القاعدة تقول: «الحيلة لدفع الضرر عن نفسه جائزة، وإن تضرّر الغير في ضمنه» : فإنه يجوز له أن يلزم المقرض بتعويض عن فقدان هذا النماء بحيلة ما، مع أن المقترض يتضرر بسبب الالتزام بذلك!.

      والمؤلف عندما ذكر هذا الفرع لم يذكره على سبيل التقرير له، إنما ذكره بالنظر إلى كونه يمكن تخريجه على القاعدة بناء على قول بعض العلماء.

      وهذا يمكن أن يعترض عليه بأن يقال : إن من شروط القاعدة أن تكون الحيلة جائزة شرعًا، والتحايل على الربا ليس بجائز أصلاً، فلا يندرج هذا الفرع تحت القاعدة لتخلّف شرط من شروطها -والله أعلم-.

      وشبهة استباحة الربا بالحيل، استعرضها د. فضل إلهي وكشف النقاب عن بعض الحيل، وذلك في كتابه : التدابير الواقية من الربا في الإسلام، ص117-145، فراجعه إن شئت. [↑](#footnote-ref-2650)
2651. () في (د) : «كثر » (بإسقاط الألف). [↑](#footnote-ref-2651)
2652. () هذه القاعدة أصولية تبيّن دلالة الخاص، أو حكم الخاص، «وهو ثبوت الحكم فيما يتناوله النصُّ الخاص قطعًا»- كذا في الميزان-.

      وقد حكى ابن الهمام الاتفاق على هذا فقال : «البحث الرابع : الاتفاق على إطـلاق قـطعي الدلالة على الخاص».

      إلاّ أنّ صاحب الميزان والنسفي من الحنفية نسبا إلى مشايخ سمرقند كون ثبوت الحكم بالخاص ظاهرًا وليس قطعًا. وقد جعلا هذا لازمًا لقولهم بأن الاحتمال قادح في القطع؛ لأن الخاص يحتمل المجاز، ومع الاحتمال لا يتصور القطع.

      ويلحظ على هذا القول المنسوب إلى مشايخ سمرقند أنهم لم يصرحوا به وإنما خُرِّج على قول آخر لهم، ومع ذلك فقد حاول القاءاني التوفيق بينه وبين قول القائلين بأنه يفيد القطع فقال : «اعلم أنّ القطع يستعمل لـمعنيين.

      **أحدهما** : أن لا يكون ثمّة احتمال أصلاً.

      **والثاني** : أن لا يكون احتمال ناشىء عن دليل ».

      وقد نقل نحو هذا عن القاءاني د. سعد الشثري، ثم قال عقبه مباشرة :- «وعلى كلٍّ فالخاص لا يرد عليه الاحتمال الناشيء عن دليل بالاتفاق، فهو قطعي».

      ميزان الأصول، 1/438؛ التحرير وشرحاه : التقرير، 1/238؛ وتيسير التحرير، 1/267؛ كشف الأسرار للنسفي، 1/29؛ شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص409-410؛ القطع والظن عند الأصوليين للدكتور سعد الشثري، 1/340.

      وانظر القاعدة أيضًا في : أصول البزدوي وشرحه كشف الأسرار، 1/196؛ العدة للقاضي أبي يعلي، 2/645؛ إحكام الفصول، ص169؛ شرح اللمع، 1/365، 368؛ أصول السرخسي، 1/137؛ التمهيد لأبي الخطاب، 2/149؛ المغني للخبازي، ص93؛ شرح مـختصر الروضة، 2/564؛ فتح الغفار، 1/95؛ التنقيح وشرحيه : التوضيح والتلويح، 1/34-35؛ بيان المختصر، 2/312؛ البحر المحيط، 3/29 - وقد جاء فيه أن قولهم: «الخاص مقطوع الدلالة» لا يريدون به أن دلالة اللفظ فيه قطعية؛ بل لا يحتمل التخصيص-؛ مرآة الأصول وحاشيته الإزميري عليها، 1/130-131؛ إتحاف الأنام بتخصيص العام، ص158. [↑](#footnote-ref-2652)
2653. () في (ب) : زيادة واو (والمطلقات). [↑](#footnote-ref-2653)
2654. () من الآية رقم (228) من سورة (البقرة). [↑](#footnote-ref-2654)
2655. () انظر: المغني للخبازي، ص93؛ وشرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص410؛ وانظر: أصول السرخسي، 1/128. [↑](#footnote-ref-2655)
2656. () انظر : الأم، 5/209؛ أحكام القرآن للشافعي، ص259. [↑](#footnote-ref-2656)
2657. () نهاية 48/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2657)
2658. () في (جـ) : « الترابص ». [↑](#footnote-ref-2658)
2659. () في مصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقاءاني) زيادةٌ توضّح المعنى، حيث جاء فيه : «فإذا طلقها فيه لا يجب عليها التربص فيه بثلاثة أطهار إجماعًا.

      أما عندنا فظاهر، وأما عند الشافعي؛ فلأن الطهر الذي وقع فيه الطلاق محسوب عنده فتنقضي ...». [↑](#footnote-ref-2659)
2660. () في (أ) و(جـ) و(د) : «فيها». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لشرح القاءاني. [↑](#footnote-ref-2660)
2661. () في (د) : «ينافي». [↑](#footnote-ref-2661)
2662. () نهاية 37/ب من (جـ). وقد جاء في (جـ) : «بباقي والطهر» (بإسقاط ذلك وزيادة الواو). [↑](#footnote-ref-2662)
2663. () في (د) : «والطهرين». [↑](#footnote-ref-2663)
2664. () في (أ) و(جـ) : « إبطال ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)؛ لأن (إبطالاً) : اسم إنّ، واسمها منصوب. علمًا بأنه جاء في شرح القاءاني : «وفيه إبطال موجب الخاص». [↑](#footnote-ref-2664)
2665. () في شرح القاءاني : «بثلاثة». وهذا الصحيح؛ لأن المعدود مذكر والثلاثة تخالفه في التذكير والتأنيث. [↑](#footnote-ref-2665)
2666. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص411 -مع اختلاف سبق بيان أكثره-؛ وانظر: أصول السرخسي، 1/128. [↑](#footnote-ref-2666)
2667. () نهاية 30/ب من (د). [↑](#footnote-ref-2667)
2668. () في (د) : « يحسب ». [↑](#footnote-ref-2668)
2669. () في (ب) : « الازياد »، وفي (جـ) : « الازيادة ». وقد جـاء في شرح القاءاني : «الازدياد ثبت ...»، كما جاء في هامش (أ) : «أي زيادة ونقصانه». [↑](#footnote-ref-2669)
2670. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «مفتقرًا». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د)، وهو الموافق لشرح القاءاني؛ حيث جاء فيه : «فيكون مغتفرًا؛ وذلك لأن ...». [↑](#footnote-ref-2670)
2671. () في (جـ) : «الحصة». [↑](#footnote-ref-2671)
2672. () في (أ) و(جـ) : « التنجيرية ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لشرح القاءاني؛ حيث جاء فيه : «لا تقبل التجزئة؛ ولهذا قلنا : لو قال لامرأته ...». [↑](#footnote-ref-2672)
2673. () في شرح القاءاني : «لا تطلق حتى تطهر؛ كما لو قال : حيضة. كذا في (الأسرار) وقد وجب تكميل...»، وقد أحال المحقق إلى الأسرار للدبوسي، ل49/أ. [↑](#footnote-ref-2673)
2674. () شرح المغني للقاءاني، 2/412 -مع اختلاف سبق بيانه أكثره -. [↑](#footnote-ref-2674)
2675. () يشير إلى قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، ص698 (ل53/ب)، قاعدة 129. [↑](#footnote-ref-2675)
2676. () في (ب) : «طلاق كامل». [↑](#footnote-ref-2676)
2677. () في (ب) و(د) : «بعدم». وهذا وإن كان أقرب ممّا في (أ) و(جـ) إلاَّ أنه لو قال : (لعدم) لكان أولى. [↑](#footnote-ref-2677)
2678. () **الوِلاء في اللغة:** مشتقة من مادة «ولي»، والواو واللام والياء - كما يقول ابن فارس -: «أصل صحيح يدل على قرب». ومن ذلك ما جاء في (القاموس): « والى بين الأمرين موالاة ووِلاء: تابع».

      **أما في الاصطلاح** : فقد بيّنه المجدّدي بقوله : «الوِلاء في الوضوء : هي المتابعة، يعني غسل الأعضاء على سبيل التعاقب، بحيث لا يجفّ العضو الأول».

      المقاييس في اللغة، مادة «ولي»، ص1104؛ القاموس المحيط، مادة «ولي»، ص1732؛ قواعد الفقه (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص547؛ وانظر : معجم لغة الفقهاء، ص480. [↑](#footnote-ref-2678)
2679. () في (جـ) : « الضوء ». [↑](#footnote-ref-2679)
2680. () في (أ) و(جـ) و(د) : « لفظين ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)؛ لأن (لفظان) خبر (إن)، وخبرها مرفوع وليس منصوبًا. [↑](#footnote-ref-2680)
2681. () هكذا في (أ) و(جـ) و(هـ) و(و)، وفي (ب) : «ماضيان»، وفي (د) : «ماضيين» والذي يظهر أنها (خاصان)؛ لأنها صفةٌ لِـ (لفظان)، والصفة تتبع الموصوف. [↑](#footnote-ref-2681)
2682. () قال في بداية التعليل : «لأن الغسل والمسح»، ثم عبر هنا عن الفعل المعلوم الخاص بالغسل بإسالة الماء، وعن الفعل الخاص بالمسح بإصابة البلل. [↑](#footnote-ref-2682)
2683. () لو قال : (بها) لكان أولى؛ لأن الضمير يعود على جمع،ٍ وهو الترتيب والتسمية والولاء. [↑](#footnote-ref-2683)
2684. () نهاية 49/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-2684)
2685. () أي الغسل والمسح. [↑](#footnote-ref-2685)
2686. () هكذا في جميع النسخ. ولو قال : «لحكم» لكان أولى؛ وهو الموافق لشرح القاءاني حيث جاء فيه: «فكان نسخًا لحكم الكتاب بخبر الواحد». [↑](#footnote-ref-2686)
2687. () نهاية 32/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-2687)
2688. () انظر: المغني للخبازي، ص94؛ وشرحه للقاءاني ق1، جـ2، ص413؛ وانظر: أصول السرخسي، 1/129.

      وفي شرح المغني إيضاح لبعض الكلمات؛ لهذا يناسب ذكر كلامه بتمامه على النحو الآتي : «قوله: والغسل والمسح .

      أي : لما كان الغسل والمسح في آية الوضوء لفظين خاصين لفعلٍ معلوم، وهو الإسالة والإصابة، فلو علقنا جواز الوضوء بالنية والترتيب - كما هو مذهب الشافعي رحمه الله- والتسمية- كما هو مذهب أصحاب الظواهر-، والوِلاء - كما هو مذهب مالك رحمه الله- : لا يكون عملاً به كما هو مقتضاه؛ إذ النص بإطلاقه يقتضي جوازهما على أي وجه حصل، والتعليق بهذه الأشياء يزيل إطلاق الجواز وهو حكم شرعي، فكان نسخًا لحكم الكتاب بخبر الواحد». [↑](#footnote-ref-2688)
2689. () في (جـ) : «الشرط». [↑](#footnote-ref-2689)
2690. () أي : ساكت عن هذا الشرط. [↑](#footnote-ref-2690)
2691. () انظر: شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص414، ونص كلامه: «ونوقض باشتراط النية في التيمم مع أن النص ساكت عنه». [↑](#footnote-ref-2691)
2692. () أي : في التيمُّم. [↑](#footnote-ref-2692)
2693. () في (أ) و(جـ) : « ثبت ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق في المعنى لمصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقاءاني)؛ حيث جاء فيه : «إنما تثبت». [↑](#footnote-ref-2693)
2694. () في (ب) : «أشكل». [↑](#footnote-ref-2694)
2695. () «مطلق ... عبارة عن» : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-2695)
2696. () في (د) : «لاستباحته». [↑](#footnote-ref-2696)
2697. () نهاية 32/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-2697)
2698. () « له » : ساقطة من (جـ) و(د). وقد جاء في شرح القاءاني زيادة لابدّ منها وهي : «على الخاص». [↑](#footnote-ref-2698)
2699. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص414 -مع الاختلاف الذي سبق بيانه، ويضاف إليه أنه قال في آخر العبارة : «... يستفاد ذلك منه»-. [↑](#footnote-ref-2699)
2700. () **الإتْقَانِي** : هو أمير كاتب بن أمير عمر العميد ابن العميد أمير غازي، أبو حنيفة القـوام الفَارَابيّ الإتْقَانِيّ (685هـ-758هـ).

      وكان فقيهًا أصوليًا، من كتبه :

      غاية البيان ونادرة الأقران في آخر الزمان - وهو شرح الهداية وكانت مدة الشرح ستًّا وعشرين سنة وسبعة أشهر - وله شرح على أصول الأخسيكثي سمّاه : التبيين في شرح المنتخب في الأصول، وله شرح آخر لأصول البزدوي سمّاه : الشامل - ولم يتمه-.

      انظر : الجواهر المضية، 4/128، رقم 2013؛ تاج التراجم، ص68، رقم 79؛ الطبـقات السـنـية، 2/221، رقم 553، كشف الظنون، 1/343، 868-869، 2/1849، 2033-2034؛ الفوائد البهية، ص50-52؛ دفتر كتبخانه فاتح رقم 1311-1312، 1322-1323؛ هدية العارفين، 1/839.

      وانظر من كتب التراجم أيضًا : شذرات الـذهب، 6/185؛ ديـوان الإسـلام، 1/88-89، رقم (103)؛ البدر الطالع، 1/158-159، رقم 100؛ الفتح المبين، 2/179-180؛ الأعلام، 2/14؛ معجم المؤلفين، 1/398، رقم 2987. [↑](#footnote-ref-2700)
2701. () **شرح المغني :**

      بالرجوع إلى كتب التراجم المذكورة في الهامش السابق، وعددٍ من فهارس المخطوطات في مكتبة السليمانية باستانبول وغيرها، وكذلك مقدمات محقق (المغني) للخبازي (ت691هـ)، ومحققيّ (شرح المغني) للقاءاني (ت775هـ) -بالرجوع إلى هذه المصادر لم أجد من ذكر للإتقاني شرحًا للمغني - لا مغني الخبازي ولا غيره- !.

      وهذا قد يثير الشك في صحة نسبة الشرح إلى الإتقاني، ويورد احتمالاً وهو أن الشرح المقصود هو (شرح القاءاني) فحصل تحريف له من قبل الناسخ الأول فكتب (الإتقاني) بدل (القاءاني)، وتابعه من بعده من النسّاخ. وربما أن ذلك وهم من المؤلف، ومن المجمع عليه أن الوهم لا يسلم منه أحد من البشر إلا من عصمه الله.

      وللتحقق من صحة هذا الاحتمال تمَّ البحث عن العبارة المذكورة في (شرح المغني) للقاءاني، فإذا بها مذكورة فيه؛ بل جل ما جاء في شرح هذه القاعدة مذكور فيه أيضًا -كما هو موضَّح في كثير من الهوامش السابقة-.

      ولاشك أن هذا يقوي الاحتمال المذكور جدًّا، ولكن يصعب أن يؤدي إلى القطع التام بأن نسبة شرح المغني للإتقاني خطأ؛ لاحتمال أن يكون للإتقاني شرح على المغني لم يصلنا واستفاد منه القاءاني -ولا سيّما أن القاءاني متأخر عن الإتقاني؛ ولأن عدم العلم بوجود شرح للإتقاني على (المغني) ليس علمًا بالعدم -والله أعلم-.

      ومهما يكن من شيء فإن العبارة المحالة إلى (شرح المغني) موجودة في : (شرح المغني) للقاءاني.

      **ويراد بالمغني** : كتاب (المغني في أصول الفقه) لعمر الخبّازي (ت691هـ) -وقد سبق التعريف به ص439-.

      **أما الشرح** : فهو لمنصور بن أحمد، أبو محمد الـخُوارَزمي القاءاني (ت775هـ).

      وقد اثنى على هذا الشرح عددٌ من العلماء :

      - جاء في (تاج التراجم) و(مفتاح السعادة) - في معرض الحديث عن القاءاني -: «شَرَحَ (المغني) للخبازي شرحًا مفيدًا، غاية في بابه».

      - وجاء في (كشف الظنون) وصفُ هذا الشرح بأنه : «مشـهور معتـبر».

      وقد تم تحقيق هذا الشرح في كلية الشريعة بالرياض -قسم أصول الفقه- وذلك في رسالتين علميتين:

      **الأولى** : رسالة دكتوراه أعدَّها الباحث : مساعد بن معتق المعتق.

      **والثانية** : رسالة ماجستير أعدّها الباحث : محمد بن عبد العزيز المبارك.

      تاج التراجم، ص270، رقم 302؛ مفتاح السعادة، 2/168؛ كشف الظنون، 2/1749 - وفيه وفاته 705هـ وقيل 750هـ-.

      وانظر : الفوائد البهية، ص215-216؛ هدية العارفين، 2/474-475. [↑](#footnote-ref-2701)
2702. () في (جـ) : زيادة واو (ومسح). [↑](#footnote-ref-2702)
2703. () في (جـ) : «يزيل». [↑](#footnote-ref-2703)
2704. () **النجاسة الحقيقية** هي : كل مستقذرٍ شرعًا.

      وهي على نوعين :

      **1-** نجاسة غليظة، وهي ما لا خلاف في نجاسته؛ كالبول والغائط ولحم الميتة.

      **2-** نجاسة خفيفة، وهي ما اختُلف في نجاسته، كبول ما يؤكل لحمه.

      انظر : معجم لغة الفقهاء، ص445؛ وانظر أيضًا : كشاف اصطلاحات الفنون، 4/214؛ قواعد الفقه (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص522. [↑](#footnote-ref-2704)
2705. () «الحقيقية ... النجاسة» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-2705)
2706. () **النجاسة الحكمية**: «ما ألحقه الشرع بالنجاسة وأعطاه حكمها» و«هي الحدث الأكبر والأصغر الموجب للغسل والوضوء».

      معجم لغة الفقهاء، ص445؛ قواعد الفقه (رسالة التعريفات)، ص522. [↑](#footnote-ref-2706)
2707. () في (ب) : «بالطَّبع». [↑](#footnote-ref-2707)
2708. () في (د) : « استباحة ». [↑](#footnote-ref-2708)
2709. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يوجد». والأفصح هو ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-2709)
2710. () انـظـر: المبـسوط، 6/95؛ الهـداية والعـناية وفتح القدير، 4/183؛ وانظر أيضًا: أصول السرخسي، 1/130. [↑](#footnote-ref-2710)
2711. () انظر : الأم، 5/359.

      علمًا بأن هذه النسبة وردت في المغني وشرحه -كما سيأتي - وجاء فيهما عقب كلمة (الشافعي) : «أن الله تعالى». [↑](#footnote-ref-2711)
2712. () نهاية 49/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2712)
2713. () أي : أنَّ الحرمة الناتجة عن الطلاق الثلاث تنتهي بالزوج الثاني. [↑](#footnote-ref-2713)
2714. () «وهي» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-2714)
2715. () نهاية 31/أ من (د). [↑](#footnote-ref-2715)
2716. () من الآية رقم (230) من سورة (البقرة). [↑](#footnote-ref-2716)
2717. () أي : لا انتهاء للحرمة قبل وجود سبب الحرمة، وهو الحرمة الغليظة الحاصلة بالطلاق الثلاث. [↑](#footnote-ref-2717)
2718. () في (د) : « مكان ». [↑](#footnote-ref-2718)
2719. () في (أ) و(جـ) : «حـرمـة» (بإسـقـاط (أل)) وهـذا يـجعل الأسلوب ركيكًا؛ لهذا تم إثباتها كما في (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-2719)
2720. () أي : فـكـان وجـودُ الزوج الثاني وعدم وجوده سواءً، وذلك قبل وجود الحرمة الغليظة، وهي الطلاق الثلاث. [↑](#footnote-ref-2720)
2721. () في (أ) و(د): «هـاوامـا»، وفي (جـ): «هاوما». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للمغني وشرحه للقاءاني. [↑](#footnote-ref-2721)
2722. () انظر: المغني، ص96؛ وشرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص430-431؛ وانظر : أصول السرخسي، 1/130؛ التلويح، 1/38.

      وقـول المـؤلـف : «فـمـن أيـن يـصـيـر ...» لـعـل مـعـنـاه : فمـن أيـن يـصـيـر الـزوج الثـاني هادمًا للطلقة في الأمة والطلقة أو الطلقتين في الحرَّة فيما إذا لم يطلقها الأول ثلاثًا ؟. [↑](#footnote-ref-2722)
2723. () انظر : الأم، 6/204، 212؛ وانظر : أصول السرخسي، 1/129؛ التلويح، 1/38. [↑](#footnote-ref-2723)
2724. () من الآية رقم (38) من سورة (المائدة). [↑](#footnote-ref-2724)
2725. () انظر: أصول السرخسي، 1/129؛ المغني للخبازي، ص96؛ وشرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص432؛ التلويح، 1/38.

      وقد ذكر صاحب التلويح هذا الاعتراض بلفـظ أكـثـر وضـوحًا فـقال: «إن فـي قوله تعالى لفظ القـطع خاص بالإبانة عن الشـيء من غير دلالة إبطال العـصمـة، ففي القول بأن القطع يوجب إبـطال العصمة الثابتة للمال قبل القطع، حتى لا يجب الضمان بهلاكه أو استهلاكه - كما هو مذهب أبي حنيفة – تـركُ العمل بالخاص». [↑](#footnote-ref-2725)
2726. () أخرجه ابن أبي شيبة، كتاب الرّد على أبي حنيفة، 7/292، ح36190؛ وأحمد، 1/448، 450، 462؛ والدرامي، كتاب النكاح، باب النهي عن التحليل، 2/211، ح2258؛ والترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء في المحلل والمحلل له، 3/428؛ والنسائي (في المجتبى)، كتاب الطلاق، باب إحلال المطلقة ثلاثًا، وما فيه من التغليظ، 6/149، ح3416؛ وأبو يعلى في مسنده، 8/468، ح5054؛ والشـاشي فـي مسنـده، 2/286، ح862؛ والطبراني في المعجم الكبير، 10/38، ح9878؛ وفي الأوسط، 4/211، ح4001؛ والبيهقي، كتاب النكاح، باب ما جاء في نكاح المحلل، 7/208.

      جميعهم بـمثل اللفظ المذكور، من حديث عبد الله بن مسعود .

      **وممّا قاله أهل العلم في هذا الحديث :**

      • ما جاء في سنن الترمذي –3/428- : «هذا حديث حسن صحيح ... وقد رُوي هذا الحديث عن النبي  من غير وجه، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي  ، منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمرو وغيرهم، وهو قول الفقهاء من التابعين، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق ...».

      • وجاء في الدراية، 2/73 : «حديث لعن الله المحلّل والمحلّل له : الترمذي والنسائي عن ابن مسعود. ورواتُهُ ثقاتٌ ...».

      • وجاء في تلخيص الحبير، 3/170 : «... وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري».

      • وقد نقل ذلك الألباني في إرواء الغليل –6/307-308- ثم قال : « قلت : وهو كما قالا».

      • كما جاء في فيض القدير، 5/271 : «... وقال الذهبي في (الكبائر) : صحّ من حديث ابن مسعود».

      **يضاف إلى ذلك** : أنّ له شواهد عن علي وجابر وأبي هريرة وابن عباس وعقبة بن عامر رضي الله عنهم.

      **وللتوسع انظر أيضًا** : نصب الراية، 3/238؛ مصباح الزجاحة، 2/112؛ كشف الخفاء، 2/187. [↑](#footnote-ref-2726)
2727. () في (ب) : « وفما ». [↑](#footnote-ref-2727)
2728. () في (جـ) : « الأول ». [↑](#footnote-ref-2728)
2729. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص435 - مع اختلاف في بعض الألفاظ - وانظر : المغني، ص97. [↑](#footnote-ref-2729)
2730. () نهاية 32/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-2730)
2731. () من الآية رقم (38) من سورة (المائدة). [↑](#footnote-ref-2731)
2732. () جاء في شرح القاءاني : «وكمال الجزاء». [↑](#footnote-ref-2732)
2733. () في (ب) : « ولا ». [↑](#footnote-ref-2733)
2734. () في (ب) : «العبيد». وهذا الأولى؛ لأنه قال عقب ذلك : «إذ الإضافة **إليهم** ...». [↑](#footnote-ref-2734)
2735. () وردت العبارة الأخيرة (وهي «ولا كمال ... حاجتهم») وردت في شرح القاءاني مفسرة على النحو الآتي : «ومع بقاء العصمة حقًّا للعبد لا تكون الجناية كاملة؛ إذ إضافة الأموال إلى العبيد، وتخصيصهم بها ضرورة حاجتهم إليها». [↑](#footnote-ref-2735)
2736. () في (ب) و(د) : «وهو». وفي شرح القاءاني : «إذ هي». [↑](#footnote-ref-2736)
2737. () في (أ) و(ب) و(د) : «خلق». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ)، وهو الموافق لشرح القاءاني. [↑](#footnote-ref-2737)
2738. () نهاية 38/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-2738)
2739. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يكون». والأفصح هو ما تمَّ إثباته من (د)؛ وهو الموافق لشرح القاءاني. [↑](#footnote-ref-2739)
2740. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص437 -مع الاختلاف الذي سبق بيانه -.

      وانظر : أصول السرخسي، 1/129؛ المغني، ص97؛ التلويح، 1/38. [↑](#footnote-ref-2740)
2741. () منها الكتب السابقة. [↑](#footnote-ref-2741)
2742. () في (ب) و(د) : « يحتمل ». [↑](#footnote-ref-2742)
2743. () نهاية 50/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-2743)
2744. () وردت هذه القاعدة باللفظ المذكور في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      المنثور في القواعد، 2/119-121؛ الأشباه والنظائر للسيوطي 1/303-304؛ الأشباه والنظائرلابن نجيم، ص24، 176-178؛ المنهج المنتخب وشرحه للمنجور، ص519-521؛ الفرائد البهية وشرحاها: الأقمار المضيئة، ص184-185؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 2/167-169؛ المجاز الواضح في قواعد المذهب الراجح وشرحه : الدليل الماهر الناصح، ص212-213؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 85؛ شرحها لسليم رستم، 1/56-57؛ وشرحها لعلي حيدر، 1/78؛ وللأتاسي، 1/240-242؛ وشرح قواعدها الفقهية للزرقا، ص429-430؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص80، رقم 129؛ المدخل الفقهي العام، 2/1033-1035، فقرة 649؛ المبادئ الفقهية، ص49؛ القواعد الفقهية للدكتور الندوي، ص93، 276، 277، 331، 406، 411؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير له أيضًا، ص487، وأحال إلى التحرير، 5/798؛ الوجيز، ص311-314؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/47؛ قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف للروكي، ص161، 226-228؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، 2/675؛ القواعد الفقهية للدّعاس، ص95، قاعدة 78؛ القواعد الفقهية للدكتور محمد الزحيلي، ص85.

      **ومن كتب الفقه :**

      الإشراف على مسائل الخلاف، 1/271 –وقد عزاه إليه الروكي في قواعده-؛ المبسوط، 11/78؛ المغني، 6/226؛ شرح مجمع البحرين، ق1، ص950؛ الكافي شرح الوافي، القسم الأخير، ص1088؛ تحرير الكلام في مسائل الالتزام للحطاب، ص238؛ البحر الرائق، 5/156، 225، 234، 6/107.

      **ومن الكتب الأخر** التي تعرضت للقاعدة :

      إعلام الموقعين، 2/35؛ الموافقات، 3/119. [↑](#footnote-ref-2744)
2745. () في (جـ) : « أحمر ». [↑](#footnote-ref-2745)
2746. () زيادة من (د). [↑](#footnote-ref-2746)
2747. () في (د) : « أبي ». [↑](#footnote-ref-2747)
2748. () هذه العبارة حصل فيها خلاف بين النسخ إلا أنها في كل نسخة لا تسلم من إشكال:

      فنصها في (أ) و(ب) و(هـ) و(و) : «هو حديث صحيح رواه الإمام **أحمد بن داود** **وغيره**!». وكذلك في (جـ) إلا أنه جاء فيها «أحمر» (بالراء وليس بالدال)، أما (د) فجاء فيها : «... الإمام **أحمد عن أبي داود!**...».

      فمن المعلوم أن أبا الإمام أحمد هو محمد بن حنبل، فكيف يكون اسمه : داود ؟!.

      كما أن الإمام أحمد قد توفي عام 240هـ، وأبو داود إذا أطلق يراد به : سليمان السجستاني صاحب السنن (ت275هـ). وفي الغالب أن يروي المتأخر عن المتقدم، لا العكس.

      لهذا يُلحظ أنَّ صاحب (تهذيب الكمال) - 11/360-361- ذكر مَنْ روى عن أبي داود، ولم يذكر منهم الإمام أحمد، وإنما ذكر الإمام أحمد فيمن روى عنهم أبو داود - وذلك 11/356-.

      **ولدفع هذه الإشكالات**: فإن ما جاء في النسخ الخطية لا يخرج عن خمس احتمالات :

      **الأول** : أن المؤلف أراد : «رواه أحمد وأبو داود»، فأخطأ الناسخ الأول، وتابعه مَنْ بعده، فكتبوا ما كتب.

      **الثاني** : أن المؤلف لم يكن يعلم أن الثاني غير الأول فظنه أبًا أو شيخًا للأول.

      **الثالث** : أن العبارة الـمذكورة في (د) صحيحة بناءً على أن الـمراد بـأبي داود هو الطـيالسي (ت204هـ) وليس السجستاني (ت 275هـ)، ونصّها : «... رواه الإمام أحمد عن أبي داود وغيره».

      **الرابع** : أن المؤلف كان عالمًا بكون الثاني غير الأول إلا أنه غفل عن ذلك أثناء الكتابة أو الإملاء فجعل الثاني أبا أو شيخًا للأول.

      **الخامس**: أنه بالتوفيق بين النسخ يمكن الخروج بعبارة صحيحة وهي: «رواه الإمام أحمد عن ابن داود وغيره».

      **أما الاحتمال الأول :** فبعيد؛ لأن المؤلف قال بعد ذلك : «وغيره»، ولم يقل : وغيرهما. وقد اتّفقت جميع النسخ على هذا.

      **أما الاحتمال الثاني :** فهو أبعد من الأول؛ إذ يبعد جدًا أن يجهل المؤلف أن الإمام أحمد غير أبي داود، فيظن أن الثاني أبٌ أو شيخٌ للأول، ولاسيّما أن المؤلف استفاد كثيرًا في شرح هذه القاعدة من أشباه ابن نجيم - كما سيتضح ذلك عند توثيق الشرح- وقد جاء في الأشباه -ص176- : «هو حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي و...».

      ويُلحظ أنّ المؤلف زاد على ابن نجيم بوصف أحمد -رحمه الله- بالإمام. فكيف يتصور أن يعلم إمامته في الدين ولا يفرق بينه وبين أبي داود ؟!.

      ولو سلِّم -جدلاً- بعدم علم المؤلف بذلك، فلن يُسلَّم بأن يجتمع مع ذلك خطؤه في النقل عن ابن نجيم أيضًا.

      **أما الاحتمال الثالث** : فهو يمكن أن يرد؛ لأن أبا داود الطيالسي من شيوخ الإمام أحمد، وقد روى عنه الإمام في مواضع كثيرة، وقد أثبت ذلك صاحب (تهذيب الكمال) -1/438-، إلا أنه بتتبعي القاصر لطرق هذا الحديث في المسند لم أجد فيها اسم أبي داود الطيالسي.

      **أما الاحتمال الرابع** : فهو وارد جدًّا؛ إذْ كثيرًا ما ينتاب الإنسان شيء من الغفلة فيكتب أو يتكلم بغير ما أراد، ولو نُبِّه على ذلك لما تردَّد في الرجوع إلى الصواب، ولاعتذر بأن ذلك سبق لسانٍ أو قلم ليس إلاّ.

      **أما الاحتمال الخامس** : فهو وإن كان أقل من الرابع إلا أنه ليس بعيدًا؛ لأنه يشهد له ما جاء في (مسند الإمام أحمد)- 6/116- : «حدثنا عبد الله حدثني أبي ثنا موسى **بن داود** قال ثنا مسلم بن خالد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي  قال : «الغلة بالضمان»».

      وقد آثرتُ إثبات الاحتمال الخامس في الأصل على الاحتمال الثالث حرصًا على عدم التصرّف في عبارة المؤلف بزيادة أو نقصانٍ أو تغييرٍ متى وجدت لكلامه وجهًا وإن كان غيره أقوى منه.

      هذا ما يتعلق بملابسات العبارة المذكورة.

      **أما التعريف بابن داود** فعلى النحو الآتي :

      هو موسى بن داود، أبو عبد الله الضَّـبِّـيُّ الطَّـرَاسُوسِي الـخُلْقَانيُّ (ت217هـ).

      كوفي الأصل، سكن بغداد، ثم ولي قضاء طراسوس ومات بها.

      اشتهر بالحديث ووثّقه محمد بن عبد الله بن نمير، ومحمد بن سعد، ومحمد بن عمار، والعجلي. وليّنه أبو حاتم.

      وروى عنه الإمام أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم.

      انظر : تهذيب الكمال، 29/57-61؛ تذكره الحفاظ، 1/378، رقم 275؛ طبقات الحفاظ، ص163، رقم 362. [↑](#footnote-ref-2748)
2749. () «به»: زيادة من (جـ). والصحيح إثباتها؛ وفاقًا لما في سنن أبي داود، 3/779، وأيضًا وفاقًا للمصدر الذي استفاد منه المؤلف (وهو أشباه ابن نجيم، ص177). [↑](#footnote-ref-2749)
2750. () سبق تخريج الحديث ونقل كثير من أقوال المحدثين فيه، ص257.

      والطريق الذي وردت فيه هذه القصة هو الطريق الثالث - الذي سبق ذكره ص257- إلا ما جاء في مسند الإمام أحمد، 6/116؛ إذْ ذكر الطريق نفسه لكنه لم يذكر القصة.

      والقصة المذكورة لم أجد من خرَّجها باللفظ نفسه، إلا أنَّ أقرب الألفاظ هو لفظ أبي داود، حيث قال في سننه - 3/284، ح3506- : «... عن عائشة -رضي الله عنها-، أن رجلاً ابتاع **غلامًا** فأقام عنده ما شاء الله أن **يقيم**، ثم وجد به عيبًا، فخاصمه إلى النبي ، فردّه عليه. **فقال** الرجل : يا رسول الله، قد **استغل**ّ غلامي ! فقال رسول الله  : «الـخـراج بالضمان». قال أبو داود : هذا اسنادٌ ليس بذاك». [↑](#footnote-ref-2750)
2751. () **أبو عبيد** : هو القاسم بن سلام الهروي البغدادي القاضي (ت224هـ). وقد وردت كنيته في عدد من الكتب بِـ (أبي عُبيد) ولم أجد من أضاف لفظ الجلالة كما صنع المؤلف.

      وقد اشتهر أبو عبيد بالحديث واللغة والفقه والقراءات.

      قال الذهبي : «قلت : من نظر في كتب أبي عبيد علم مكانه من الحفظ والعلم، وكان حافظًا للحديث وعلله ومعرفته متوسطة، عارفًا بالفقه والاختلاف، رأسًا في اللغة، إمامًا في القراءات، له فيها مصنف ...».

      ومن مؤلفاته : غريب الحديث، والأموال، والناسخ والمنسوخ، وكتاب الشعراء، والقراءات، وأدب القاضي.

      انظر : تهذيب الكمال، 23/354-370، رقم 4792؛ تذكرة الحفاظ، 2/417-418، رقم 423 - ومنه نقلت النص المذكور-؛ طبقات الحفاظ، ص179-180، رقم 404؛ مقدمة محقِّق غريب الحديث، ص(ط). [↑](#footnote-ref-2751)
2752. () في (جـ) : «يشريه». [↑](#footnote-ref-2752)
2753. () في (ب) : «دُلِّس»، وفي (جـ) : «دلّه»، وفي (د) : «دل». [↑](#footnote-ref-2753)
2754. () (الواو) : ساقطة من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-2754)
2755. () «وأخفاه» : ساقطة من (جـ). والمؤلف استفاد هذه العبارة من أشباه ابن نجيم، وهذه الكلمة ليست في الأشباه أيضًا. [↑](#footnote-ref-2755)
2756. () في (أ) و(جـ) : «فيفور» (بالراء المهملة). والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-2756)
2757. () هكذا في جميع النسخ. والصحيح : «كلها»، وفاقًا لأشباه ابن نجيم؛ لأن الضمير يعود إلى الغلّة، والغلة لفظ مؤنث، فكان المناسب أن يكون الضمير العائد إليها مؤنثًا أيضًا. [↑](#footnote-ref-2757)
2758. () الضمير هنا يعود إلى العبد. [↑](#footnote-ref-2758)
2759. () من آكد مظان هذه العبارة المنسوبة إلى أبي عبيد كتابه: (غريب الحديث)، وبالرجوع إلى الموضع الذي تحدث فيه عن معنى الخراج لم أجد نصّ العبارة المذكورة، وإنما وجدت معناها؛ ولعلّ السبب في ذلك أن المؤلف لم ينقلها من كتاب أبي عبيد مباشرة؛ بل استفادها من أشباه ابن نجيم، والثاني ربما استفادها من اشباه السيوطي - ويؤكد هذا التقارب اللفظي بينهم - ولعل الثالث استفادها من أبي عبيد بواسطة أيضًا، ولا سيما أن بينهما ما يقارب ستة قرون.

      ونص ما جاء في (غريب الحديث)، 3/37 : «قال أبو عبيد في حديث النبي  : أنه قضى أن الخراج بالضمان:

      معناه -والله أعلم- : الرجل يشتري المملوك، فيستغله، ثم يجد به عيبًا كان عند البائع، يقتضي أنه يرد العبد على البائع بالعيب، ويرجع بالثمن فيأخذه، وتكون له الغلة طيبة (وهي الخراج).

      وإنما طابت له الغلة؛ لأنه كان ضامنًا للعبد، لو مات مات من مال المشتري؛ لأنه في يده ...».

      ونص ما جاء في أشباه السيوطي، 1/303 : «قال أبو عبيد : الخراج في هذا الحديث غلة العبد؛ يشتريه الرجل فيستعمله زمانًا، ثم يعثر منه على عيب دلَّسه البائع، فيرده، ويأخذ جميع الثمن، ويفوز بغلته كلّها؛ لأنه كان في ضمانه، ولو هلك هلك من ماله. انتهى».

      وهذا النص هو نص ما جاء في أشباه ابن نجيم أيضًا -ص177- إلا أنه قال : «فيستعمله» بدل : «يستغله». [↑](#footnote-ref-2759)
2760. () هذه المقولة سيفردها المؤلف في قاعدة مستقلة، وذلك ص737 (ل55/ب)، قاعدة 136. [↑](#footnote-ref-2760)
2761. () في (ب) : «وتسليم». [↑](#footnote-ref-2761)
2762. () هكذا في جميع النسخ : «لأنه لم يكن ... فلم يملكه». والصحيح : «لأنها لم تكن ... فلم يملكها»، وفاقًا لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم)؛ لأن الضمير الظاهر في «لأنها» و«يملكها» والمستتر في «تكن»: يعود إلى كلمة مؤنّـثة، وهي : «الزيادة المنفصلة». [↑](#footnote-ref-2762)
2763. () نهاية 31/ب من (د). [↑](#footnote-ref-2763)
2764. () في (د) : « الريح ». [↑](#footnote-ref-2764)
2765. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص177 -مع اختلاف يسير، سبقت الإشارة إلى أهمّه-؛ وانظر تبيـين الحقائق، 4/35؛ فتح القدير، 6/368؛ البحر الرائق، 6/57.

      وممّن ذكر هذه المسألة غير الأصحاب : ابن قدامة في المغني، 6/226، وبعد أن استدلَّ عليها بـحديث : «الخراج بالضمان» قال : «ولا نعلم في هذا خلافًا». [↑](#footnote-ref-2765)
2766. () **أصـوله**: يـراد بـها كتـابه: (كنـز الوصول إلى معرفة الأصول)، وهو المشهور بأصول البزدوي نسبة إلى مؤلفه.

      ويُعدُّ هذا الكتاب من أبرز الكتب المؤلّفة في أصول الفقه على طريقة الفقهاء (الحنفية) وقد عبّر الحنفية عن ذلك قولاً وعملاً.

      يقول حاجي خليفة : «وهو كتاب عظيم الشأن، جليل البرهان. محتوٍ على لطائف الاعتبارات بأوجز العبارات ...».

      ويقول اللكنوي في ترجمة البزدوي : «له تصانيف كثيرة معتبرة، منها ... وكتابٌ كبيرٌ في أصول الفقه، مشهور بأصول البزدوي، معتبر ومعتمد».

      ونظرًا لأهميته عندهم «أصبح محور الدرس والتأليف عند المتأخرين شرحًا، واختصارًا، وتعليقًا. وأعظم شروحه وأوسعها شرح ... عبد العزيز ... البخاري ... سماه (كشف الأسرار)» - قاله أ.د. عبد الوهاب أبو سليمان-.

      وقد وصف د. محمد الزحيلي هذا الكتاب مع الشرح المذكور بأنه : «من أحسن كتب الأصول عند الحنفية، وأفضلها، وهو عمدة علماء الحنفية في الأصول».

      وقد طبع الكتاب مرارًا مع الشرح المذكور.

      ومن أقدم هذه الطبعات : طبعة مكتب الصنايع بالاستانة، سنة 1307هـ بمعرفة : حسن حلمي الريزوي، وتصحيح : أحمد رامز.

      ومن أحدث الطبعات : طبعة دار الكتاب العربي ببيروت (الطبعة الثانية، عام 1414هـ/1994م)، ضبط وتعليق وتخريج محمد المعتصم بالله البغدادي.

      ولتوثيق النصوص المذكورة فهي على الترتيب منقولة من : كشف الظنون، 1/112؛ الفوائد البهية، ص124؛ الفكر الأصولي، ص431؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص627.

      وانظر في نسبة الـكتاب للمؤلف : المراجع المذكورة في ترجمة البزدوي، وذلك ص441.

      وانظر في عدّ بعض طبعات الكتاب : معجم المطبوعات العربية والمستعربة، 1/538؛ الدليل الجامع إلى كتب أصول الفقه، ص269-270. [↑](#footnote-ref-2766)
2767. () هذه العبارة مذكورة بـنصِّها في الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص177؛ وانظر معناها في: أصول البزدوي، 3/117-121. [↑](#footnote-ref-2767)
2768. () المنثور للزركشي، 2/120؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/304؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص177. [↑](#footnote-ref-2768)
2769. () في (جـ) : « خرج ». [↑](#footnote-ref-2769)
2770. () لعلّ مراد المؤلف : هو تفسير هاء الضمير في قبضه بِـ (المشتري) أي : قبل قبض المشتري للمبيع. [↑](#footnote-ref-2770)
2771. () نهاية 50/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2771)
2772. () نهاية 39/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-2772)
2773. () نهاية 33/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-2773)
2774. () في (د) : « ببذل ». [↑](#footnote-ref-2774)
2775. () انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص177-178. [↑](#footnote-ref-2775)
2776. () ص255 (ل4/ب). [↑](#footnote-ref-2776)
2777. () وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه أو معناه في عدّة كتب من كتب الفقه الحنفي :

      فقد وردت بلفظها في : تبيين الحقائق، 5/136؛ الدُّرر شرح الغرر، 2/236؛ كما وردت في تكملة البحر الرائق، 8/33 بلفظ : «الداخل تحت العقد عمل **غير مفسد**، والمفسَد غير داخل»؛ وقريب من معناها ما جاء في الهداية وشرحيها : العناية ونتائج الأفكار -9/125-: «الداخل تحت الإذن ما هو الداخل تحت العقد وهو العمل المصلح ...»؛ وانظر : الهداية وشرحيها المذكورين، 9/127.

      وجميع هذه الألفاظ وردت في مقام التعليل لتضمين الأجير المشْتَرَك ما أتلفه في يده قبل إنجازه للعمل.

      **ومعنى هذا التعليل** - المتمثل في ألفاظ القاعدة المذكورة-:

      أن كون الأجير مأذونًا له في العمل ابتداءً من قبل المستأجر لا يمنع من إيجاب الضمان عليه عند الإتلاف؛ لأنه بإتلافه يكون متعدِّيا لمخالفته إذن المستأجر؛ حيث أتى بالعمل على وجه فاسد، مع أن الداخل تحت إذنه إنما هو العمل السليم.

      وقد فصّل ذلك صاحب تبيين الحقائق -5/135- فقال : «ولنا : أن التلف حصل بعمل غير مأذون فيه، فيكون مضمونًا، كما لو دقَّ الثوب بغير أمره؛ وهذا لأن الداخل تحت الإذن هو الداخل تحت العقد، وهو العمل المُصْلَح؛ لأن الإذن ثبت في ضمن العقد على التسليم؛ لأن مطلق عقد المعاوضة يقتضي سلامة المعقود عليه من العيوب ... فإذا تلف كان التلفُ حاصلاً بما ليس بمأذون له فيه، فصار كما إذا وصف له نوعًا من الدَّقِّ، فأتى بنوع آخر»؛ وانظر أيضًا : نـتائج الأفـكار، 9/126، 127؛ وكذلك : الغرّة المنيفة للغزنوي، ص116. [↑](#footnote-ref-2777)
2778. () **الدَّن في اللغة** :«وعاء ضخم»، «كهيـئة الحُبِّ [وهـو الـجرّة] إلا أنـه أطـول منه وأوسع رأسًا، والجمع: دِنَانٌ».

      ولتوثيق ما سبق : فإن النص الأول منقول من المعجم الوسيط، مادة «دنّ»، 1/299؛ والثاني من المصباح المنير للفيومي، مادة «دنّ»، 1/201؛ وانظر : الصحاح للجوهري مادة «دنن»، 5/2114؛ المقايييس في اللغة، مادة «دنَّ»، ص349؛ القاموس المحيط، مادة «دنن»،ص1545. [↑](#footnote-ref-2778)
2779. () في (د) : « مكانه ». [↑](#footnote-ref-2779)
2780. () في (ب) و(د) : « ضمن **كمال** قيمته ». [↑](#footnote-ref-2780)
2781. () « في مكان » : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-2781)
2782. () قد يُقال : إن في الخيار الثاني جمعًا بين الأجر والضمان، وهذا مخالف للقاعدة المقرَّرة عند الحنفية من أنَّ «الأجر والضمان لا يجتمعان»- وقد سبق بيانها، ص252 (ل4/ب)-؛ إذْ في الخيار الثاني مطالبة للأجير بالضمان، ومطالبة للمؤجِّر بإعطائه أجرًا بقدر ما استوفاه من نقل المتاع من مكانه إلى موضع الكسر !.

      وقد أثار هذا الإشكال وأجاب عنه أحمدُ الشلبي في حاشيته على تبيين الحقائق -5/136- فقال: «وإن مال إلى الوجه الحقيقي [أي الخيار الثاني] فله الأجر بقدر ما استوفى. والأجر والضمان إنما لا يجتمعان -عندنا - في حالة واحدة، وقد اختلفت الحالة ههنا؛ لأنه إذا ضمّنه في مكان الكسر فقد جعل المتاع أمانة عنده من حيث حمل إلى موضع الكسر، والأجر يجب في حالة الأمانة. وإنما صار مضمونًا في حالة الكسر، وهذه حالة أخرى». [↑](#footnote-ref-2782)
2783. () في (جـ) : « ضمن ». [↑](#footnote-ref-2783)
2784. () انظر مثال القاعدة وما جاء في تفصيله في : الدّرر شرح الغرر، 2/236؛ وانظر المثال أيضًا في مصادر القاعدة الآنف ذكرها. [↑](#footnote-ref-2784)
2785. () في (جـ) : « الفاسد ». [↑](#footnote-ref-2785)
2786. () هذه القاعدة من القواعد الفقهية المشهورة التي لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب القواعد، سواء باللفظ الذي ذكره المؤلف أم قريب منه، كما وردت في كثير من كتب الفقه وأصوله :

      **فمن كتب القواعد :**

      قواعد الأحكام لابن عبد السلام، 1/83 - فقد أفرد فصلاً بعنوان : «فصل في اجتماع المصالح مع المفاسد»-؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، 1/105؛ القواعد للمقَّري، 2/443، قاعدة 201- ولفظه: «عناية الشرع بدرء المفاسد أشد من عنايته بجلب المصالح»-؛ القواعد للحصني، 1/354 - وقد صنع كصنيع ابن عبد السلام-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/217؛ ولابن نجيم، ص113- وجلّ ما سيذكره المؤلف مذكور فيهما-؛ المنهج وشرحاه : شرح المنهج للمنجور، ص726؛ والمنهج إلى المنهج لابن أحمد زيدان، ص137- ولفظ المنهج:

      **درء الـمـفـاسـد مـقـدم على جـلـب الـمصالـح فـخـذ مـا نـقلا-؛**

      إيضاح المسالك، ص82، قاعدة 37- ولفظه كلفظ المنهج-؛ الفرائد وشرحاها : الأقمار المضيئة، ص123؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 1/282 - ولفظ الفرائد :

      **ورجّـحــوا درء مـفاسـد عـلى جـلـب مـصـالـح كـمـا تـأصـلا-؛**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل21/ب؛ منافع الدقائق، ص319؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 30- ولفظها: «درء المفاسد أولى من جلب المنافع» -؛ شرحها لسليم رسـتم، 1/32؛ ولعلي حيدر، 1/37؛ وللأتاسي، 1/70؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص205؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص81، قاعدة 133- ولفظه كلفظ المجلة-؛ المدخل الفقهي العام، 2/985، فقرة 594؛ القواعد والضوابط المستخصلة من التحرير، ص487- وأحال إلى التحرير، 5/134، ولفظه: «الدائر بين النفع والضرر: يترجّح فيه جانب الضرر»-؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص207؛ الوجيز، ص208؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى- وصنيعه كصنيع ابن عبد السلام-؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان، ص1193؛ القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الله العجلان، ص88؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص514؛ المبادئ الفقهية، ص25؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص34، قاعدة 23؛ القواعد الفقهية للدكتور محمد الزحيلي، ص62؛ الدُّرر البهية في إيضاح القواعد الفقهية، ص98.

      **ومن كتب الأصول** التي تعرضت للقاعدة :

      روضة الناظر لابن قدامة، 3/865؛ إعلام الموقعين، 3/122؛ الإبهاج، 3/65؛ الـموافقات، 3/190، 361، 4/272؛ البحر المحيط، 5/220؛ شرح الكوكب المنير، 4/447؛ إرشاد الفحول، 2/193؛ مذكرة في أصول الفقه، ص315.

      **ومن كتب الفقه :**

      مغني المحتاج، 1/39؛ كشاف القناع، 2/99؛ حاشية الدسوقي، 4/298؛ ردّ المحتار 2/511، 512، 6/10؛ حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، 1/32. [↑](#footnote-ref-2786)
2787. () في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) : «تعارضت». وهذا الأفصح. [↑](#footnote-ref-2787)
2788. () نهاية 51/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-2788)
2789. () 1/154.

      **والمراد بالكشف** : هو (كشف الأسرار) لعبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري الحنفي (ت730هـ).

      وهو كتاب في أصول الفقه، شرح فيه مؤلفه أصول البزدوي، ورجا مؤلفه «أن يكون كتابًا سبق عامّة الشروح ترتيباً وجمالاً، وفاق نظائره تحقيقًا وكمالاً».

      وقد شهد له بذلك صاحب (كشف الظنون)، حيث قال : «وشرحه أعظم الشروح، وأكثرها إفادة وبيانًا».

      وللكتاب عدة طبعات قديمة وحديثة - وقد سبقت الإشارة إلى أهمها عند التعريف بأصول البزدوي، ص685-.

      كشف الأسرار، 1/18؛ كشف الظنون، 1/112؛ وانظر في نسبة الكتاب إلى مـؤلفه : الجواهر المضية، 2/428؛ تـاج التراجم، ص127؛ الطبقات السنية، 4/345؛ الفـوائد البهية، ص94، الفتح المبين، 2/141؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص627. [↑](#footnote-ref-2789)
2790. () في (جـ) : « ترك ». [↑](#footnote-ref-2790)
2791. () هذا الحديث – وإن كان مذكورًا في (كشف الأسرار)- لم أقف عليه في كتب الحديث!.

      لكن المعنى الذي استُدل بهذا الحديث عليه ثابت بأدلة أخر، أكثر صراحة ووضوحًا منه، منها الحديث الذي استدل به السيوطي وابن نجيم في أشباههما – في بداية شرحهما للقاعدة، 1/217؛ ص113- ولفظ هذا الحديث عند الإمام مسلم مرفوعًا: «... ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه».

      أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب فرض الحج مرّة في العمر، 2/975، ح1338؛ والبخاري بنحوه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنة رسول الله  ، 6/2658، ح6858.

      كلاهما من حديث أبي هريرة . [↑](#footnote-ref-2791)
2792. () في (ب) : «للكبائر». [↑](#footnote-ref-2792)
2793. () في (ب) : «ما ذكره الزيلعي والبزازي»، وكذلك في (د)، ولكن بحذف واو العطف بينهما. علمًا بأن (البزازي) مصححة في هامش (أ) وليس في صلبها. إلا أنها مثبتة في صلب (جـ) و(هـ) و(و) وفي مصدر القاعدة (وهو أشباه ابن نجيم).

      **والبزازي** : هو محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردري البريقيني الخوارزمي الشهير بـ (البزَّازي) (ت 827هـ).

      وهو فقيه أصولي حنفي، من مصنفاته : الجامع الوجيز المشهور بـ (الفتاوي البزازية)، شرح مختصر القُدُوري، مناقب الإمام أبي حنيفة، آداب القضاء.

      انظر : كشف الظنون، 1/242، 2/1229، 1633، 1681، 1837؛ الفوائد البهية، ص187-188؛ هدية العارفين، 2/185. [↑](#footnote-ref-2793)
2794. () في (د) : « فتاويه ». [↑](#footnote-ref-2794)
2795. () في (د) : « سرّة ». [↑](#footnote-ref-2795)
2796. () نهاية 32/أ من (د). [↑](#footnote-ref-2796)
2797. () في (ب) و(جـ): «يقتضي» (بزيادة الياء)، وفي (أ) يحتمل الأمرين. والـمُثبت من (د) هو الصحيح. [↑](#footnote-ref-2797)
2798. () في (د) : « بالتكرار».

      ومسألة : **هل يقتضي الأمر التكرار؟** من المسائل الأصولية الخلافية، وقد سبق أن أفرد المؤلف لها قاعدة مستقلة، وذلك ص400 (ل20/أ)، قاعدة 47، فراجعها إن شئت.

      أما مسألة: **هل يقتضي النهي التكرار؟** فالمشهور والذي عليه أكثر العلماء أن النهي يقتضي التكرار؛ بل حكى الآمدي اتفاق العقلاء على ذلك، ووصف المخالفين بأنهم شاذون فقال: «اتفق العقلاء على أن النهي عن الفعل يقتضي الانتهاء عنه دائمًا، خلافًا لبعض الشاذين»- الإحكام للآمدي، 2/215؛ وانظر: شرح تنقيح الفصول، ص168؛ شرح مختصر الروضة، 2/430، 445؛ التحرير وشرحه: تيسير التحرير، 1/376؛ شرح الكوكب المنير، 3/96؛ مسلم الثبوت وشرحه: فواتح الرحموت، 1/406؛ نزهة الخاطر العاطر، 2/111؛ مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي، ص241؛ وانظر أيضًا : المحصول، 1/338- فإن صاحبه لا يرى أنه يفيد التكرار-.

      **والنص المحال إلى البزازية** : مذكور فيها 1/14، مع اختلاف في عدد من الألفاظ؛ ولعل السبب أن المؤلف لم ينقل من (البزازية) مباشرة؛ بل بواسطة أشباه ابن نجيم؛ للتَّقَارب الشديد بينهما، ولكون الأشباه مصدر المؤلف الرئيس في جميع القاعدة.

      وتمام عبارة (البزازية) - في معرض حديثه عن الاستنجاء-: «ومن لم يحدث منه [ولعل هذا تصحيف من قوله : (ومن لم يجد سترة)] تركه، ولوعلى شط نهر؛ لأن النهي راجح على الأمر، حتى استوعب النهي الأزمان ولم يقتض الأمر التكرار». [↑](#footnote-ref-2798)
2799. () نهاية 39/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-2799)
2800. () في (جـ) : « ونكره ». [↑](#footnote-ref-2800)
2801. () في (أ) و(جـ) : « وتحليل ». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-2801)
2802. () وذلك في صدر شرحه للقاعدة، ص692 (ل51/أ). [↑](#footnote-ref-2802)
2803. () في (د) : «اختلاف». [↑](#footnote-ref-2803)
2804. () في (أ) و(جـ) و(د) : «الشرط». وما تمَّ إثباته من (ب) هو المناسب، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم). [↑](#footnote-ref-2804)
2805. () هكذا في جميع النسخ، وفي أشباه ابن نجيم والسيوطي : «أو الستر». (أي ستر العورة)، ولعل هذا الأولى؛ لكي لا يتوهم أنّ المراد بالشرط هنا هو السترة التي تكون بين يدي المصلي. [↑](#footnote-ref-2805)
2806. () في (ب) و(د) : زيادة « ترك ». [↑](#footnote-ref-2806)
2807. () نهاية 33/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-2807)
2808. () ما بين المعقوفتين زيادة من (ب) و(د)، وهي زيادة لا يستقيم الكلام بدونها إلا إذا كانت الكلمة التي تليها هي (الإخلال) - كما في أشباه ابن نجيم والسيوطي-. [↑](#footnote-ref-2808)
2809. () في (د) : «الأقوال». [↑](#footnote-ref-2809)
2810. () في (د) : « مجربة ». [↑](#footnote-ref-2810)
2811. () نهاية 51/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2811)
2812. () سبقت الإشارة مرارًا إلى أن جميع المعـاني المذكورة في شرح القاعدة مذكورة أيـضًا في أشـباه   
      ابن نجيـم -ص113-114- كما أن كثيرًا من المعاني التي ذكرها ابن نجيم مذكورة في أشباه السيوطي -1/217-218-. [↑](#footnote-ref-2812)
2813. () في (ب) و (د) : «مسألة». [↑](#footnote-ref-2813)
2814. () في (أ) و (ب) و (جـ) و (د) : «الخمسة». والصحيح ما تمّ إثباته من (هـ) و (و).

      **ومعنى القاعدة :**

      أن دفع المدعى عليه للدعوى صحيح،حتى ولو كان ذلك بعد صدور الحكم من القاضي، إلا إذا كانت الدعوى تتضمن صورة من صور المسألة المعروفة بالـمُخَمَّسة.

      وقد أشار إلى ذلك ابن نجيم في أشباهه -ص254- حيث قال : «دفع الدعوى صحيح، وكذا دفع الدفع، وما زاد عليه يصح، وهو المختار. وكما يصح الدفع قبل إقامة البينة : يصح بعدها. وكما يصح قبل الحكم : يصح بعده إلا في المسألة الـمخمسة». وبعد ذلك بسطور ذكر نصّ القاعدة التي أوردها المؤلف. وانظر : رد المحتار لابن عابدين، 11/659- فقد نقل الكلام السابق عن ابن نجيم؛ وانظر فيما يتعلق بالدفع بعد الحكم : البحر الرائق وحاشيته : منحة الخالق، 7/230، 231.

      **والمسألة المخمّسة** : من المسائل التي يكثر ورودها في كتب الفقه الحنفي، وكما تسمى بذلك تسمّى أيضًا بمخمسة كتاب الدعوى.

      وقد بيّن صاحب (كشاف اصطلاحات الفنون) -2/32- المراد منها فقال : «مخمسة كتاب الدعوى عند الفقهاء : اسم لمسألة مشتملة على خمس مسائل مخصوصة مذكورة في كتاب الدعوى. وهي قولهم : سقط دعوى الملك المطلق إن برهن ذو اليد أن المدعى به وديعة، أو رهن، أو مؤجر، أو مغصوب» (ويلحظ أنه لم يذكر الصورة الخامسة وهي الإعارة).

      وممّا يزيدها وضوحًا بيان سبب تسميتهم لها بالمخمسة؛ إذا ذكروا أنها تسمى بذلك لأحد أمرين :

      **الأول** : لأن صورها خمس : وديعة وإجارة وإعارة ورهن وغصب -والمثال الذي سيمثل به المؤلف للقاعدة يُعدُّ مثالاً للصورة الأولى وهي الوديعة-.

      **الثاني** : لأن فيها خمسة أقوال -مبسوطة في كتبهم-.

      والذي رجّحه صاحب ( جامع الفصوليين ) وابن نجيم : الأمر الثاني؛ لأن الأمر الأول غير منضبط؛ بسبب عدم انحصار الصور في الخمس المذكورة.

      انظر : خلاصة الفتاوى، 4/125؛ العناية، 8/239؛ جامع الفصوليين، 1/95، 30، 113؛ الفتاوى البزازية،2/385؛ البحر الرائق، 7/228، 40، 230، 234؛ رد المحتار، 8/159؛ نزهة النواظر لابن عابدين، ص267؛ قرة عيون الأخيار، 11/34، 659، 682.

      **وللتوسع في المسألة المخمسة** انظر: فتاوى النوازل، 310؛ المبسوط، 16/169؛ الهداية وشرحها: نتائج الأفكار، 8/238؛ كنـز الدقائق وشرحه : تبيين الحقائق، 4/313؛ الكافي شرح الوافي، القسم الأخير، 2/618-623؛ الدُّرر شرح الغرر و حاشية الشرنبلالي عليها، 2/343. [↑](#footnote-ref-2814)
2815. () في( أ ) و (جـ) و ( د ) : «والعمرو». والمناسب ما تمّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-2815)
2816. () في (ب) : «خاصمة». [↑](#footnote-ref-2816)
2817. () في (جـ) : «بيد بخصومة». [↑](#footnote-ref-2817)
2818. () في (أ) و (جـ) : «يسمع».والأفصح ما تم إثباته من (ب) و (د). [↑](#footnote-ref-2818)
2819. () هذه قاعدة سبق الحديث عنها استقلالاً، وذلك ص551 (ل37/أ) قاعدة 87. [↑](#footnote-ref-2819)
2820. () في (د) : «واجب». [↑](#footnote-ref-2820)
2821. () في (جـ) : «يسرده». [↑](#footnote-ref-2821)
2822. () **معنى القاعدة** :

      وردت هذه القاعدة في (قواعد الفقه) لابن نجيم بلفظٍ أحسبه كافياً في بيان معناها، وهو: «من دفع شيئاً على ظنّ أنه واجـب عليـه، ثم تبيّن أنه ليس بواجب عليه: فإنه يسترده ». أي : أن الدافع يسترد الشيء الذي دفعه.

      إلا أن هذا الاسترداد ليس بعام؛ بل هو مخصوص بما إذا كان الدفع لغرض غير صحيح. أما إذا دفع الإنسان شيئاً إلى غيره، وكان هذا الدفع لغرض صحيح: فإنه لا يجوز له استرداد ما دفعه ما دام الغرض باقياً؛ لأنه لو فعل ذلك لكان قد سعى في نقض ما تمّ من جهته، وهذا السعي مردود؛ للقاعدة التي قالوا فيها: « من سعى في نقض ما تمّ من جهته فسعيه مردود عليه ».

      وقد أشار المؤلف إلى ذلك في أثناء شرحه للقاعدة؛ بل أفرد القاعدة اللاحقة للحديث على ذلك.

      هذا ما يتعلّق بمعنى القاعدة.

      **أما توثيقها:**

      فقد وردت بلفظ المؤلفأو نحوه أو معناه في عدد من كتب الفقه وقواعده:

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص 317؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص 138،قاعدة 146- وقد سبق ذكر لفظه في بداية هذا الهامش-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرحها: منافع الدقائق، ص 320- ولفظ المجامع كلفظ المؤلف إلا أنه جاء في آخرها : «..يُسْتَرَد» (بحذف هاء الضمير)-؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص 358؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص61-ولفظ الأخيرين قريب من لفظ ابن نجيم في قواعده-.

      **ومن كتب الفقه:**

      قنية المنية في تتميم الغنية، ل152/أ - ولفظه قريب من لفظ ابن نجيم في قواعده -؛ رد الـمحتار، 8/375- ولفظه: «...ولو دفع بناء على أنه يلزمه فله استرداده...». [↑](#footnote-ref-2822)
2823. () في (د) : « ادعي ». [↑](#footnote-ref-2823)
2824. () ورد التمثيل للقاعدة بهذا المثال في منافع الدقائق، ص320.

      ووجه تفريع هذا المثال على القاعدة : أن من يؤدي مالاً لغيره على طريق الرشوة يعدّ قد دفع مالاً ليس بواجب عليه، فلا يكون هذا المال حقًّا للآخذ (المرتشي)؛ بل عليه أن يرده للمعطي (الراشي). [↑](#footnote-ref-2824)
2825. () الواو : زيادة من (ب) و(جـ) و(د). [↑](#footnote-ref-2825)
2826. () في (أ) و(جـ) : «استأجرها» (بزيادة الهاء)، وقد اغنى عنها التصريح بالدار بعدها.

      علمًا بأن (الهاء) مثبتة في أشباه ابن نجيم دون (الدار). [↑](#footnote-ref-2826)
2827. () ذكر ابن نجيم هذه العبارة في غير مظانها؛ إذ جاءت في كتاب الغصب من الأشباه، ص317. إلاّ أنه قال في آخرها : «... والتخريج على الأصول يقتضي أن له ذلك إن لم تكن معدَّة؛ لكونه دَفَعَ ما ليس بواجبٍ فيسترده، إلا إذا دفع على وجه الهبة، فاستهلكه المؤجِّر»؛ وانظر: قواعده، ص138؛ القنية، ل152/أ. [↑](#footnote-ref-2827)
2828. () في (د) : «الاستراد». [↑](#footnote-ref-2828)
2829. () في (أ) : «وقعه». والصحيح ما تمَّ من (ب) و(د). وهذه الكلمة ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-2829)
2830. () «فيما إذا ... الاسترداد» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-2830)
2831. () يشير إلى قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وهي : «من سعى في نقض ما تمَّ من جهته : فسَعيه مردود عليه»، وذلك ص1077 (ل100/ب)، قاعدة 235. [↑](#footnote-ref-2831)
2832. () نهاية 40/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-2832)
2833. () 7/207، إذْ ورد فيها مضمون الجواب الذي ذكره المؤلف. [↑](#footnote-ref-2833)
2834. () في (أ) : «والعرض». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-2834)
2835. () نهاية 32/ب من (د). [↑](#footnote-ref-2835)
2836. () في (جـ) : «ذكرنا» (بإسقاط الهاء).

      والمراد بهذه المسألة هي مسألة استئجار الدار. [↑](#footnote-ref-2836)
2837. () في (جـ) : «الدافع». [↑](#footnote-ref-2837)
2838. () هذه القاعدة كالاستثناء من القاعدة السابقة، وسبقت الإشارة إلى معناها في أثناء بيان معنى تلك القاعدة.

      وقد وردت بهذا اللفظ في النسخة الخطية من مجامع الحقائق، ل35/ب.

      ووردت في المطبوعة -ص45- وفي منافع الدقائق -ص320- باللفظ نفسه ولكن مع إسقاط (لا) النافية!، علمًا بأن صاحب المنافع لم يشرح القاعدة، كما أن العلائي في شرحه لقواعد الخادمي لم يذكر القاعدة إطلاقًا.

      ووردت قبل ذلك في العناية، 7/207، بزيادة : «فيه» بعد كلمة الاسترداد. [↑](#footnote-ref-2838)
2839. () في (جـ) : «وذكر». [↑](#footnote-ref-2839)
2840. () نهاية 52/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-2840)
2841. () ص699 (ل52/أ). [↑](#footnote-ref-2841)
2842. () في (د) : زيادة : « ضامن ». [↑](#footnote-ref-2842)
2843. () الألف : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). وهي لابّد منها، وفيها موافقة لمصدر هذه العبارة (وهو العناية)؛ حيث جاء فيه : «... وقال : إني لا **آمن** من أن يأخذ ...». [↑](#footnote-ref-2843)
2844. () في (د) : « فأخذها ». [↑](#footnote-ref-2844)
2845. () في (د) : « يؤدي ». [↑](#footnote-ref-2845)
2846. () في (ب) : «الأصيل». [↑](#footnote-ref-2846)
2847. () جاء بيان ما يعود إليه الضمير في (العناية) على النحو الآتي : «أي في الألْف المدفوع، وأنـثَّـه باعتبار الدراهم». [↑](#footnote-ref-2847)
2848. () نهاية 34/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-2848)
2849. () في (ب) : «فما»، وكذلك في العناية. ولعلّ هذا الأولى. [↑](#footnote-ref-2849)
2850. () سوف يفرد المؤلف هذا التعليل في قاعدة مستقلة، ص1077 (ل100/ب)، قاعدة 235. [↑](#footnote-ref-2850)
2851. () 7/207 - مع اختلاف في الترتيب وفي بعض الألفاظ-. [↑](#footnote-ref-2851)
2852. () في (جـ) : «الدالة». [↑](#footnote-ref-2852)
2853. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يعمل». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-2853)
2854. () هذه القاعة متحدّة من جهة المعنى مع قاعدة سبق أن ذكرها المؤلف، وهي : «الثابت بالدلالة إنما يعتبر إذا لم يوجد الصريح بخلافه»، وذلك ص583 (ل41/أ)، قاعدة 96.

      فما قيل في توثيقها هناك يُقال هنا. [↑](#footnote-ref-2854)
2855. () في (جـ) : «وهنا». [↑](#footnote-ref-2855)
2856. () انظر: العناية، 6/256-257؛ الدُّرر شرح الغرر، 2/144. وهذا المثال وجوابه سيأتي ذكرها ص789 (ل61/ب-62/أ). [↑](#footnote-ref-2856)
2857. () ص699 (ل52/أ)، وص702 (ل 52/ب). [↑](#footnote-ref-2857)
2858. () نهاية 52/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2858)
2859. () نهاية 40/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-2859)
2860. () هكذا في (ب)، وفي (د) : «يجب بلا قبول»، وفي (أ) و(جـ) : «يجب» (بإسقاط الياء و(بلا قبول) معًا). والمثبت هو الصحيح. [↑](#footnote-ref-2860)
2861. () هذه القاعدة من القواعد المتصلة بمبدأ القضاء بالقرائن.

      **إذ المراد بها** : أن العلل الحقيقية التي ترتبط بها أحكام شرعية إذا كانت خفية يعسر الاطلاع عليها : فإن الشرع قد أقام الأمارات والقرائن الدالة على تلك العلل مقامها، فترتبط الأحكام بتلك القرائن وجودًا وعدماً.

      **فالرضى بالعيب** - كما هو في المثال الذي سيذكره المؤلف -: «علَّةٌ شرعية لحكم شرعي وهو سقوط خيار المشتري في رده على بائعه، إلا أنَّ الرضا لمّا كان أمراً باطنًا ليس في وسع البشر الاطلاع عليه جعل الشرع استعمال المشتري للمبيع من مداواة ... [ونحوها] قائمًا مقام الرضا المسقط للخيار»- قاله الأتاسي في شرح المجلة، 1/185-. وانظر معناها في المصدر السابق؛ المدخل الفقهي العـام للزرقا، 2/1052-1053، فقرة 664.

      هذا ما يتعلق بمعناها.

      **أما توثيقها** : فقد وردت بلفظها في بعض كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل22/أ؛ منافع الدقائق، ص320؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 68؛ شرحها لسليم رسـتم، 1/48؛ ولعلي حيدر، 1/60؛ وللأتـاسي، 1/185؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص345؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص81، قاعدة 136؛ المدخل الفقهي العام، 2/1052، فقرة 664؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية للدكتور سعود الغـديان، ص1217؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية للدكتور إبراهيم الحريري، ص161؛ المبادئ الفقـهية، ص42؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص110، قاعدة 93؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص89. ويلحظ أن جميع تلك الكتب متأخرة عن المؤلف، كما أن أكثرها مرتبط بالمجلة.

      وكما وردت بلفظها في هذه الكتب فقد ورد معناها في كتـاب الأشـباه والنـظائر لابن الوكيل، 1/221- ولفظه : «فائدة : الأمور الخفية المتعلقة بالباطن : دأب الشارع أن يضبطها بوصف ظاهر».

      **ومن كتب الفقه** التي وردت فيها القاعدة :

      العناية، 6/391- حيث إن القاعدة وجل ما ذكره المؤلف في شرحها مذكورة فيها-. [↑](#footnote-ref-2861)
2862. () انظر: الهداية وشرحيها : العناية وفتح القدير، 6/390؛ الغرر وشرحه الدرر، 2/166؛ وانظر أيضًا: المغني لابن قدامة، 6/248-249، فقد قال - في شأن المشتري إذا تصرَّف في المبيع المعيب تصرفًا دالاًّ على الرضا به بعد علمه بالعيب -: «بطل خياره في قول عامة أهل العلم... ولا أعلم فيه مخالفًا». [↑](#footnote-ref-2862)
2863. () في (أ) و(جـ) و(د) : «الاستيفاء». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)؛ وفاقًا للعناية. [↑](#footnote-ref-2863)
2864. () في (أ) و(جـ) : «فيكون»، وفي (د) جاءت الكلمة مهملة من النقاط. والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب). وقد جاء في العناية : « فكانت ». [↑](#footnote-ref-2864)
2865. () العناية، 6/391- مع الاختلاف اليسير المذكور في الهامش السابق-. [↑](#footnote-ref-2865)
2866. () في (جـ) : « يدل »، وكما رُسمت في (أ) بالتاء رُسمت بالياء أيضًا. [↑](#footnote-ref-2866)
2867. () في (د) : «فتقدم».

      ولعلّ تذكير الفعل في باقي النسخ سببه كون الفاعل هو فعل المداواة، أي : فيقوم فعل المشتري للمداواة مقام قصد الإمساك. [↑](#footnote-ref-2867)
2868. () أي : للمشتري الرد … [↑](#footnote-ref-2868)
2869. () نهاية 33/أ من (د). [↑](#footnote-ref-2869)
2870. () العناية، 6/391 - مع اختلاف يسير، حيث جاء في آخرها : «... **وكذلك** الركوب لحاجته»-. [↑](#footnote-ref-2870)
2871. () هذه القاعدة من القواعد التي يكثر ورودها في كتب الفقه الحنفي وقواعده، واللفظ الذي ترد فيه هو ذات لفظ المؤلف، إلا أنه يضاف إليه أحيانًا كلمة توضّح الكلمة الأخيرة من القاعدة، كقول صاحب المبسوط: «... بأمثالها **لا بأعيانها**»، وقول صاحب الدرر : « ... بأمثالها **لا بأنفسها**».

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص282، 294؛ الرسائل الزينية في مذهب الحنفية، ص523؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل22/ب؛ منافع الدّقائق، ص320؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص118، 147، 488 - وأحال في الموضع الأخير منه إلى التحرير في أحد عشر موضعًا !-.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 2/210، 11/41، 19/17؛ حاوي مسائل المنية، ل358/أ؛ الهداية وشروحها : العناية وفتح القدير أونـتائج الأفكار، 7/342، 343، 8/61، 125، 378، 401، 493؛ تبيـين الحقائق، 5/22؛ الدّرر شرح الغرر، 2/261، 292؛ البحر الرائق، 6/222، 7/179؛ رد المـحتار، 5/328، 592، 664، 675، 8/486، 11/436، 487، 12/550.

      كما وردت عرضًا في كشف الأسرار للنسفي، 1/65.

      علمًا بأن المؤلف نفسه سبق أن ذكر هذه القاعدة عرضًا في المواضع الآتية : ص386 (ل18/أ)، 388(ل18/أ)، 389 (ل18/ب)، 399 (ل20/أ)، **كما أنه بيّن معناها إجمالاً في الموضع الثاني منها**، وممّن بيّن معناها : ابن عابدين في حاشيته : رد المحتار، 5/592. [↑](#footnote-ref-2871)
2872. () في (د) : « الحادي » (بالدال). [↑](#footnote-ref-2872)
2873. () **الحاوي القدسي**: هو كتاب من كتب الحنفية التي حوت عدّت علوم، فقد جعله مؤلفه «على ثلاثة أقسام:

      - قسم في أصول الدين.

      - وقسم في أصول الفقه.

      - وقسم في الفروع. وأكثر فيها من ذكر الفروع المهمة في كراريسَ يسيرةٍ».

      وهذا الكتاب «إنما قيل فيه (القدسي)؛ لأنه صنفه في القدس»- قاله صاحب (كشف الظنون)، 1/627-.

      **أما مؤلف هذا الكتاب فهو محلّ خلاف بين العلماء :**

      • فقد صدّر صاحب (كشف الظنون) -1/627- حديثه عن هذا الكتاب بقوله: «الحاوي القدسي في الفروع للقاضي جمال الدين أحمد بن محمد بن نوح القابسي الغزنوي الحنفي المتوفي في حدود سنة 600»، ثم عزا هذه النسبة إلى ابن الشحنة (ت921هـ) في هوامش الجواهر، وبعد ذلك أورد إشكالاً عليها فقال : «ثم رأيت في ظهر نسخة منه أن مصنفه الشيخ **محمد** الغزنوي، والله سبحانه وتعالى أعلم».

      • أمّا صاحب (الفوائد البهية) -ص247- فقد نقل كلام صاحب (كشف الظنون) ولم يعلِّق عليه، إلا أنه نقل نقلاً آخر عن «ابن أمير حاج في (شرح منية المصلي) أن مؤلف (الحاوي القدسي) : فَرْغاني».

      • كما عدّ ابن نجيم - في أشباهه، ص18- كتاب (الحاوي القدسي) من الكتب التي نقل منها مؤلفاته الفقهية.

      • وقد علّق على ما جاء في الأشباه صاحبُ (غمز عيون البصائر) -1/50- فقال : «والحاوي القدسي: قيل : والحاوي لأصحابنا اثنان :

      الحاوي القدسي، وأظنه لرجل متأخر كان يسمى قاضي القدس، ولا أعرف تفصيل ترجمته.

      والحاوي الحصيري، وهو للشيخ محمد بن أنوش الحصيري [ت500هـ]».

      وبعد أن نقل الحموي هذا الكلام زاد عليه فقال :

      «بقي حاوٍ ثالث، وهو حاوي الزاهدي [ت658هـ] مؤلفه صاحب (القنية)...».

      **ويمكن أن يستنـتج من هذه النقول وغيرها ما يأتي :**

      **1-** أن ابن الشـحنـة عندما نسب الكـتاب إلى أحمد بن محـمد بن نوح الغزنوي ذكر ذلك بصيغة الجزم.

      **2**- أن صاحب (كشف الظنون) عندما تحدث عن الكتاب صدّر حديثه عنه بنسبته -بصيغة الجزم- إلى أحمد الغزنوي، وأضاف هذه النسبة إلى صاحبها (وهو ابن الشحنة)، إلا أنه ظهر له فيما بعد ما يشكل عليها (وهو ما رآه في ظهر نسخة منه أن مصنّفه هو محمد الغزنوي)، ورأى أن هذا الإشكال كافٍ في التشكيك في صحّة نسبته إلى أحمد الغزنوي، ممّا دفعه إلى التوقف في المسألة.

      وقد شاركه صاحب (الفوائد البهية)؛ وذلك بنقل كلامه دون التعليق عليه ! -خلافًا لعادته في تحرير مثل هذه الأمور وعدم إطلاقها-.

      **3**- أن ما نقله صاحب (الفوائد البهية) عن ابن أمير حاج من أنَّ مؤلفَ (الحاوي القدسي): فَرْغَاني، هذا النقل لا يمنع من أن يكون غَزْنَويًّا أيضًا؛ لأن الإنسان قد يقطن بلدانًا مختلفة، فينسب إليها جميعًا، ولاسيما أن فرغانة وغزنة مدينتان متقاربتان، إذْ الأولى مدينة بما وراء النهر، والثانية مدينة في طرف خراسان - انظر : معجم البلدان، 4/287، 228-.

      ويمكن أن يُقال مثل ذلك فيما نقله الحموي من أنَّ مؤلف (الحاوي القدسي) كان يسمى بقاضي القدس.

      **4**- كون الحموي ينقل أيضًا أنه لرجل متأخر لا يتعارض مع نسبته لأحمد الغزنوي (ت593هـ)؛ بل يعضده؛ لأن المتأخرين في مصطلح الحنفية هم: «من شمس الأئمة الحلواني [ت448هـ] إلى حافظ الدين البخاري [ت693هـ]» -كما أفاد ذلك صاحب (الفوائد البهية)، ص241، وصاحب (المذهب عند الحنفية)، ص57-58- ولاشك أن أحمد الغزنوي (ت593هـ) كان يعيش في هذه الفترة.

      **5-** بالتتبع القاصر لعددٍ من كتب طبقات الحنفية، بحثًا عن ترجمة لمحمد الغزنوي، تمَّتْ ملاحظة ما يأتي:

      **أ-**لم يذكر صاحب (الجواهر المضية) مَن اسمه محمد الغزنوي إلا واحدًا، وهو محمد بن يوسف بن علي، أبو الفضل البغدادي الغزنوي (ت599هـ)، ولم يذكر له مؤلفات - انظر الجواهر، 3/410-412، رقم 1588-.

      **ب**- ليس في (تاج التراجم) من يعرف بمحمد الغزنوي.

      **جـ**- لم يذكر صاحب (مفتاح السعادة) من اسمه (محمد الغزنوي) إلا عرضًا وفي موضع واحد، وذلك في أثناء ترجمته لعلي السخاوي (ت643هـ)، حيث ذكر أنه قرأ **القراءات** على محمد بن يوسف، أبي الفضل الغزنوي -انظر : المفتاح، 2/45-.

      **د**-لم يترجم صاحب (الفوائد البهية) لمن اسمه (محمد الغزنوي) إلا لرجل واحد، وهو محمد بن يوسف بن علي، أبو الفضل الغزنوي البغدادي، ولم يذكر له مؤلفات - انظر الفوائد، ص204.

      **هـ**- لم يذكر صاحب (هدية العارفين) من اسمه محمد الغزنوي إلا واحدًا، حيث قال في ترجمته: «محمد بن عبد الكريم الغزنوي، له تحفة الصدور في **الحساب، فارسي**، فرغ منها سنة 744» - هدية العارفين، 2/152-.

      **والحاصل من هذه النقول** : أن من عُرفوا بمحمد الغزنوي اثنان :

      **الأول** : محمد بن يوسف الغزنوي (ت599هـ).

      **الثاني** : محمد بن عبد الكريم الغزنوي (كان حيًّا سنة 744هـ).

      ولم ينسب لواحدٍ منهما كتاب (الحاوي القدسي) !.

      **6**- وبالجانب المقابل : فإني لم أجد من نسب الكتاب لأحمد الغزنوي سوى ما سبق نقله عن (كشف الظنون)، أو من نقل عنه كَصاحب (الفوائد البهية) -ص247-، وصاحب معجم المؤلفين -1/301، رقم 2189-.

      وقد جاء في (كشف الظنون) أن اسمه : أحمد بن محمد بن نوح، جمال الدين القابسي الغزنوي المتوفى في حدود سنة 600 «593».

      وجاء في الفوائد البهية -ص40- أن جدّه هو محمود بن سعد.

      كما جاء في كثير من المراجع الأخر أنَّ جده هو محمود بن سعيد. (انظر : الجواهر المضية، 1/315-316، رقم 236؛ تاج التراجم، ص27، رقم 23؛ مفتاح السعادة، 2/258؛ الطبقات السنية، 2/89-90، رقم 360؛ الأعلام، 1/217؛ معجم المؤلفين، 1/296، رقم 2145).

      ويلحظ أن جميع هذه المراجع وإن كانت قد اتفقت مع ما جـاء في كشف الظنون من أنه توفي سنة (593هـ) إلا أنها لم تذكر لقبه (جمال الدين) ولا (القابسي)!.

      **7**- بالرجوع إلى عددٍ من فهارس المخطوطات تم ملاحظة ما يأتي :

      **أ-** ذكر بروكلمان - 6/330- أن للكتاب اثنتي عشرة نسخة خطيـة نسبها جـميعًا إلى جمال الدين أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي (ت593هـ).

      **ب-** كما جاء في فهرس المخطوطات بدار الكتب الظاهرية - فقه حنفي- 1/281- أن له نسخة خطية ونسبت إلى أحمد الغزنوي أيضًا.

      **جـ-** ذُكر في فهرس (يني جامع، رقم 408 و409) و(أسعد أفندي، رقم 660) كليهما بمكتبة السليمانية باستانبول ذُكر فيهما ثلاث نسخ خطية، نُسبت كلها لجمال الدين، أحمد بن محمد القابسي الغزنوي (ت600هـ).

      **د-** ذُكر في فهرس (عاشر أفندي، رقم 424) بـمكتبة السليمانية نسخة خطية ونُسبت إلى جمال الدين بن الغزنوي الحنفي.

      **هـ-** الفهرس الوحيد - ممّا تم الاطلاع عليه - الذي نُسب الكتاب فيه إلى (**محمد القونوي**) - ولعلها تصحيف من الغزنوي - هو فهرس مكتبة عارف حكمت التابعة لمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة (ورقم المخطوط فيه 1212).

      **8- من خلال العرض السابق جميعه يمكن أن يُخلص إلى النتائج الآتية :**

      **أ-** جميع المراجع السابقة التي نسبت الكتاب إلى مؤلفه اتفقت على أنه : غزنوي.

      كما أنها اكتفت بنسبته إلى أحمد أو محمد الغزنوي، دون أن تنسبه إلى شخص ثالث، أو تنسبه إليهما معًا إلا ما جاء في (كشف الظنون) -ومن نقل عنه-.

      فقد ذَكر فيه قولين :

      **الأول** : كونه لأحمد بن محمد الغزنوي.

      **الثاني** : كونه لمحمد الغزنوي.

      ونسب القول الأول لابن الشحنة.

      كما بنى القول الثاني على ما رآه في ظهر نسخة منه أن مصنفه : محمد الغزنوي.

      **ب**- **لعل الراجح** - والله أعلم - أن مؤلف الكتاب (الحاوي القدسي) هو : أحمد بن محمد الغزنوي لما يأتي:

      **1**- أن ابن الشحنة نسب الكتاب إلى أحمد الغزنوي، وكلام ابن الشحنة له وزنه ومكانته عند الحنفية، بدليل أن صاحب (كشف الظنون) قدّم كلام ابن الشحنة، ولم يسقطه لتعارضه مع ما رآه بعينه على ظهر الكتاب نفسه من نسبة الكتاب إلى محمد الغزنوي.

      **2**- أن الكتاب نُسب إلى أحمد الغزنوي في خمس فهارس للمخطوطات، وهذه الفهارس تعبِّر عن أربع عشرة نسخة خطية.

      بينما نُسب إلى محمد الغزنوي في نسختين فقط !.

      ولاشك أن الاحتمال الأول أقوى من الثاني؛ لأن احتمال (أربعة عشر على سبعة عشر 14/17) أغلب على الظن من (احتمال اثنين على سبعة عشر 2/17).

      **3**- أنَّ منْ عُرف باسم محمد الغزنوي - في أبرز كتب تراجم الحنفية - اثنان فقط، ولم يُنسب لأيٍّ منهما كتاب (الحاوي القدسي).

      وهذا - وإن كان لا ينفي نسبة الكتاب إلى محمد الغزنوي إلا أنه يثير احتمالاً ليس بعيدًا وهو أن محمد الغزنوي الذي نُسب الكتاب إليه في نسختين خطيتين هو ذاته أحمد بن **محمد** الغزنوي، إلاّ أن الناسخ أكتفى بالأب اختصارًا فنسبه إلى محمد (أبي أحمد الغزنوي)، حاله حال كثير من النسّاخ الذين يجتهدون في إثبات اسم الكتاب، واسم مؤلفه على ظهر النسخة، ولاسيما إذا لم يجدوا ذلك مكتوبًا على ظهر النسخة التي نقلوا منها.

      وربمّا أن أحمد الغزنوي اسمه مركب من (محمد أحمد) - كما هو الحال في كثير من أهل بلاد العجم - فاكتفى الناسخ بالاسم الأول والأخير اختصارًا.

      وممّا يقوي أن محمد الغزنوي ليس المراد به شخصًا آخر أنه اكتفى باسمه ولقبه دون أن يذكر له نسبًا كاملاً يختلف اختلافًا جوهريًا مع أحمد الغزنوي - والله اعلم-.

      هذا ما يتعلق بتحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

      **أما حالة الكتاب** : فإنه مخطوط، وله نسخ خطية كثيرة منها نسخ المكتبات الآتية :

      **1**- مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة (مجموعة عارف حكمت) برقم 1212 (وفيها أن المؤلف هو محمد القونوي).

      **2**- مكتبة الملكية ببرلين بألمانيا، برقم 1600QU

      **3**- مكتبة الزيتونة بتونس، برقم 2020.

      **4**- مكتبة البلدية بالأسكندرية، برقم (الفقه الحنفي 22).

      **5**- مكتبة الخِديوِيَّة بالقاهرة، برقم 3/40.

      **6**- مكتبة الأسد بدمشق، برقم 4230.

      **7**- مكتبة باتنة بمدينة باتنة في الهند، برقم (86 رقم 864).

      **8**- مكتبة بانكبور بمدينة بانكبور في الهند، برقم (19 (1) رقم 1627).

      **9**- **10**- مكتبة السليمانية باستانبول (فهرس يني جامع)، ورقمهما 408 و409 (وفيه أن المؤلف هو جمال الدين أحمد بن محمد القابسي الغزنوي.

      **11**- مكتبة السليمانية (فهرس عاشر أفندي)، برقم 424 (وفيـه أن المؤلف هو القاضي جمال الدين بن الغزنوي الحنفي (ت600هـ).

      **12**- مكتبة السليمانية (فهرس لاله لي)، برقم 878 (وفيه أن المؤلف إمام غزنوي).

      **13**- مكتبة السليمانية (فهرس الحاج سليم أغا)، برقم 416 (وفيه أن المؤلف الغزنوي).

      **14**- مكتبة السليمانية (فهرس داماد زاده قاضي عسكر محمد مراد)، برقم 773 -ولم يُذكر فيها اسم المؤلف-.

      **15**- مكتبة السليمانية (فهرس أسعد أفندي)، برقم 660 (وفيه أن المؤلف هو جمال الدين أحمد بن محمد القابسي الغزنوي ت600هـ).

      **16**- مكتبة فيض الله أفندي باستانبول، برقم 114.

      **17**- مكتبة فليج علي باستانبول برقم 478. [↑](#footnote-ref-2873)
2874. () بحثت عن هذا التعريف في إحدى النسخ الخطية للحاوي القدسي بتركيا ولم أقف عليه، إلا أنه معزوّ إلى (الحاوي) أيضًا في (الأشباه والنظائر) لابن نجيم، ص389. [↑](#footnote-ref-2874)
2875. () «صار الثوب ... دارهم» : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-2875)
2876. () نهاية 34/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-2876)
2877. () جاء في أشباه ابن نجيم زيادة كلمةٍ فيها زيادة في المعنى وهي : «دينًا». [↑](#footnote-ref-2877)
2878. () نهاية 53/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-2878)
2879. () في (د) : «قضاء». [↑](#footnote-ref-2879)
2880. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص389-390 - مع اختلاف يسير سبق بيان أهمه-.

      **ومعنى هذا الفرع الأخير** : أن الدائن (الذي هو البائع في المثال الذي ذكره في بداية القاعدة) لو أبرأ المديون (المشتري) عن الدين (قيمة المبيع) بعد قضاء المديون الدين للدائن، وكانت البراءة براءة إسقاط: صحَّ الإبراء، ورجع المديون على الدائن بما دفعه (وهو في المثال المذكور : قيمة المبيع). [↑](#footnote-ref-2880)
2881. () هذه زيادة من مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم)، ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-2881)
2882. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص294 - مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-. [↑](#footnote-ref-2882)
2883. () نهاية 41/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-2883)
2884. () في (ب) : « الدين ». [↑](#footnote-ref-2884)
2885. () الواو ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-2885)
2886. () في (جـ) : « استفيت ». [↑](#footnote-ref-2886)
2887. () في (ب) : « ما » (باسقاط الباء ). [↑](#footnote-ref-2887)
2888. () « لا » النافية ساقطة من (ب) في هذا الموضع ومثبتة بعد الإيفاء، وتمام عبارتها: «... الإيفاء لا والاستيفاء مسقط ...». [↑](#footnote-ref-2888)
2889. () هذه القاعدة من القواعد المندرجة تحت قاعدة «إعمال الكلام أولى من إهماله».

      صرّح بذلك كثير ممّن شرحوا القاعدة، وبينوا وجه اندارجها تحتها، ومن ذلك ما قاله الأتاسي في شرحه للمجلة - 1/165- : «هذه المادة متفرعة على «مادة إعمال الكلام أولى من إهماله». أي: فإذا كان الإعمال أولى، فكل ما لا يقبل التجزئة : ذكر بعضه في الحكم كذكر كله؛ إذ لا يخلو إما أن يجعل ذكر البعض كذكر الكل فيُعمل الكلام، أولا يجعل فيُهمل، لكن الإعمال أولى من الإهمال، فقلنا بعدم التجزؤ».

      ونظرًا لأهمية القاعدة وردت في كثير من كتب الفقه وقواعده بلفظ المؤلف أو معناه.

      **فمن كتب القواعد :**

      تأسيس النظر، ص93- ولفظه : «الأصل عند أصحابنا أن ما لا يتجزأ فوجود بعضه كوجود كله. وعند زفر لا يكون وجود بعضه كوجود كله»-؛ الأشباه والنظـائر لابن السبكي، 1/109- ولفظه: «... الحكم على بعض ما لا يتجزأ بنفي أو إثبات حكم على كله»-؛ المنثور، 3/153- ولفظه: «ما لا يقبل التبعيض يكون اختيار بعضه كاختيار كله، وإسقاط بعضه كإسقاط كله»-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/348- ولفظه قريب من لفظ المنثور-؛ ولابن نجيم، ص186؛ الفرائد البهية وشرحاها: الأقمار المضيئة، ص240، والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 2/352- وقد عبّر صاحب الفرائد عنها ببيتين لفظه فيهما قريب من لفظ صاحب المنثور-؛ مجامع الحقائق (الخاتـمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل22/ب؛ منافع الدقائق، ص320؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة63؛ شرحها لسليم رستم، 1/44؛ ولعلي حيدر، 1/55؛ وللأتاسي، 1/165؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص321؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص82، قاعدة 137- إلا أن لفظه: «ذكر ما لا يتجزأ كذكر كله» (بإسقاط لفظ (بعض) !)-؛ المدخل الفقهي العام، 2/1006، فقرة 619؛ القواعد الفقهية للدكتور عـلي الندوي، ص145، 169، 171، 177، 229، 409؛ القواعد والضوابط المستخلصة له أيضًا، ص161، 177، 195، 488- علمًا بأنه ورد في بعض ألفاظها الإشارة إلى كونها متفرعة من قاعدة: «إعمال الكلام أولى من إهماله»، حيث جاء في ص161: «ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كله؛ ضرورة تصحيح التصرف»-؛ القاعدة الكلية: إعمال الكلام أولى من إهماله، ص263؛ الوجيز، ص267؛ موسوعد القواعد الفقهية، 1/80، 205- وقد ذكر في الموضع الثاني عدّة ألفاظ للقاعدة منها لفظ المؤلف ولفظ المنثور وابن السبكي والدبوسي-؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان،   
      ص1523- ولفظه كلفظ المنثور-؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص130؛ المبادئ الفقهية، ص39؛ القواعد الفقهية للدّعاس، ص67، قاعدة 48؛ وللزحيلي، ص75.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 5/82، 6/139، 14/111، 19/171؛ بدائع الصنائع، 3/98؛ الكافي للنسفي، القسم الأخير، ص2636؛ المحيط البرهاني، ق3، ص16؛ الهداية وشرحاها: العناية وفـتح القدير، 4/16، 7/166، 167؛ الدّرر شرح الغرر، 1/362؛ البحـر الرائـق، 2/62، 3/90، 282، 4/45، 242؛ مغني المحتاج، 3/298؛ ردّ المحتار، 4/75، 474، 617، 5/387، 7/559.

      كما ذكرها عرضًا الزنجاني في (تخريج الفروع على الأصول)، ص243. [↑](#footnote-ref-2889)
2890. () في (ب) : «تطلقه». [↑](#footnote-ref-2890)
2891. () خُرِّج هذا الفرع على القاعدة في أكثر كتب القواعد السابقة، كما ورد في كثير من كتب الفقه، منها: بدائع الصنائع، 3/98؛ الهداية وشرحاها : العناية وفتح القدير، 4/16؛ المغني لابن قدامة، 10/508- وقد نَسَبَ القول بوقوع طلـقة كاملة إلى «عامة أهل العلم إلا داود»-؛ مواهب الجليل للـحـطاب، 5/338-339- وقد نَقَلَ عن ابن الـمنذر الإجماع على ذلك، ثم ذكر أنه حُكي عن داود القول بأنه لا يقع شيء-؛ الدُّرر شرح الغرر، 1/362؛ البحر الرائق، 3/281. [↑](#footnote-ref-2891)
2892. () في (أ) و(جـ) و(د) : « طلقت »، والمناسب ما تمَّ إثباته من (ب)؛ وفاقًا لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم)؛ لأن هذا الفعل معطوف على قوله - في بداية شرح القاعدة -: « فإذا طلق »، فناسب أن يتفقا في كون الفاعل فيهما ضمير مستتر تقديره (هو). [↑](#footnote-ref-2892)
2893. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص186؛ وانظر الفرع الفقهي الثاني في الهداية وشرحيها : العناية وفتح القدير، 4/14. [↑](#footnote-ref-2893)
2894. () في (جـ) : «اعتق». [↑](#footnote-ref-2894)
2895. () انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص186؛ البحر الرائق، 3/282، 4/242. [↑](#footnote-ref-2895)
2896. () هذه القاعدة لم أجدها بلفظها فيما وقفت عليه من كتب الفقه وقواعده، أما معناها فقد تعرضت له بعض كتب الحنفية الفقهية، إلاّ أن كلمتهم لم تتفق عليه، إذْ إن منهم من أثبت معناها، ومنهم من نفاه:

       فمن العبارات المتضمنة لمعنى القاعدة :

      • ما جاء في (بدائع الصنائع) -5/294 -295- : «ولو اشترى دهنًا في قارورة فرأى خارج القارورة: فعن محمد روايتان، روى ابن سماعة عنه : أنه لا خيار له؛ **لأن** **الرؤية من الخارج تفيد العلم بالداخل**، فكأنه رآه وهو في الخارج...».

      • وقد جاء في (فتح القدير) -6/345- نحو هذا التعليل للقول المروي عن محمد -وسوف يأتي بعد بضعة سطور نقل كلامه كاملاً-.

      • كما جاء فيه أيضًا -3/224- : «النظر من وراء الزجاج إلى الفرج محرَّمٌ ... وعلى هذا **فالتحريم به من وراء الزجـاج بناءً على نفوذ البصر منه، فيرى نفس المرئي،** بخلاف المرآة والماء ...».

      • وكذلك جاء في (ردّ المحتار) لابن عابدين –4/110- فقد نقل عن الفتح نحو الكلام السابق.

       ومن العبارات المخالفة لمعنى القاعدة :

      • ما جاء في (بدائع الصنائع)، 5/295- عقب الكلام السابق المنقول عنه -: «وروي عنه أن له الخيار؛ **لأن العلم بما في داخل القارورة لا يحصل بالرؤية من خارج القارورة**؛ لأن ما في الداخل يتلوّن بلون القارورة فلا يحصل المقصود من هذه الرؤية».

      •ومنها ما جاء في (فتح القدير) -6/345- : «ولو اشترى دهنًا في زجاجة : فرؤيته من خارج الزجاجة لا تكفي حتى يصبّه في كفه عند أبي حنيفة؛ **لأنه** **لم يَرَ الدهن حقيقة؛ لوجود الحائل**. وعن محمد: يكفي؛ لأن الزجاج لا يخفي صورة الدهن. وروى هشام أن قول محمد موافق لقول أبي حنيفة».

      • ومنها ما جاء في (الدُّرر) -2/157-158- : «وكفى رؤية ما يعلم به المقصود ... لا (أي لا يكفي) خارج الدار أو صحنها ... أو رؤية الدهن في الزجاج؛ **فإنها لا تكون رؤية للدهن حقيقة لوجود الحائل**»-.

      وهذا التعليل الأخير سيذكره المؤلف في معرض إشارته إلى الخلاف في القاعدة.

      **والحاصل** من النقولات السابقة، وممّا سيذكره المؤلف : أن القاعدة اقترن ذكرها بفرعين فقهيين :

      **أحدهما** : أثر النظر بشهوة إلى فرج المرأة في تحريم أصولها وفروعها، سواء كان النظر مباشرة أم من وراء زجاج : فقد اتفقت كلمة الحنفية على أن هذا النظر تثبت به حرمة المصاهرة؛ وعلّل بعضهم ذلك في حق المنظور إلى فرجها من وراء الزجاج بالقاعدة.

      **الثاني** : إذا رأى المشتري الدهن من وراء الزجاج فهل يسقط خيار الرؤية في حقّه؟.

      - ذهب الإمام أبو حنيفة ومحمد في رواية عنه إلى أنه لا يسقط خياره؛ وعُلِّل ذلك بما يخالف القاعدة، وهو أن الرؤيا من الزجاج لا تكون حقيقية ...

      - وذهب محمد في رواية أخرى عنه إلى أنه يسقط خياره؛ وعُلِّلَ ذلك بالقاعدة.

      وبالنظر في هذين الفرعين يلحظ أن الأول منهما متفق مع القاعدة؛ لهذا خرّجه المؤلف عليها. أما الثاني فهو مخالف لها في قول أبي حنيفة ورواية عن محمد، وموافق لها في رواية أخرى عن محمد.

      فهو على قول أبي حنيفة والرواية الأولى عن محمد مستثنى من القاعدة.

      وبالتأمّل فيه يمكن القول بأنه على هذا القول لم يدخل في القاعدة أصلاً لأمرين :

      **الأول** : أن الزجاج المذكور في القاعدة يشترط فيه أن لا تتغير معه الحقيقة، وهو ما كان شفّافًا، لا لون له، أما إذا كانت تتغيّر معه الحقيقة؛ لكونه ملوَّنًا أو مُموَّجًا غير شفاف أو نحو ذلك، فإنه لا تقوم الرؤية من خلاله مقام الرؤية الحقيقية، وعلى هذا فإن زجاج القارورة المحتوية للدهن إذا كان ملونًا فإن الرؤية من خلاله لا تسقط الخيار. وممّا يدل على أن مرادهم بالزجاج الذي لا يُسقط الخيار هو الزجاج الملون أنهم قالوا في تعليل عدم سقوط الخيار : «لأن العلم بما في داخل القارورة لا يحصل بالرؤية من خارج القارورة؛ لأن ما في الداخل يتلوّن بلون القارورة، فلا يحصل المقصود من هذه الرؤية»- كذا في البدائع-.

      وبهذا اتضح أن هذا الفرع غير داخل تحت القاعدة أصلاً لتخلُّف شرط من شروط القاعدة، وهو أنه يشترط في الزجاج أن لا تتغير معه الحقيقة، والزجاج الملون تتغير معه الحقيقة، فلا تكون الرؤية من خلاله رؤية حقيقية.

      **الثاني** : لو سُلم بأن رؤية الدهن من الزجاج لا تسقط الخيار مطلقًا عند أبي حنيفة ومحمد في رواية عنه سواء كان ملونًا أم غير ملون ؛ فلعل السبب في ذلك هو ما سيذكره المؤلف، وهو أنه يشترط في سقوط خيار الرؤية وخيار العيب في الدهن الذَّوقُ، ولم يتم الذوق بعد؛ لهذا لم يسقط الخيار بمجرد الرؤية -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-2896)
2897. () المراد بالأصل هنا : أي أصل المرأة المنظور إلى فرجها، وهي أُمُّها وجدَّتها وإن علت. [↑](#footnote-ref-2897)
2898. () في (أ) و(جـ) و(د) : «المنظورة». والمثبت من (ب) هو المناسب. [↑](#footnote-ref-2898)
2899. () نهاية 53/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2899)
2900. () المراد بالفرع هنا : أي فرع المرأة المنظور إلى فرجها وهي بنتها وبنت ولدها وإن نزلت.

      والقول بتحريم أصول وفروع المرأة المنظور إلى فرجها بشهوة ممّا اتفق عليه الحنفية، وقد نقل ذلك صاحب (البحر الرائق) -3/108 - فقال : «وظاهر ما في (الذَّخيرة) وغيرها أنهم اتفقوا على أن النظر بشهوة إلى سائر أعضائها لا عبرة به ما عدا الفرج».

      ويدخل في ذلك ما إذا كان النظر من وراء زجاج؛ فإن «النظر من وراء الزجاج يوجب حرمة المصاهرة بخلاف المرآة ...» - قاله صاحب البحر، 3/108.

      والخلاف الحاصل بين الحنفية إنما هو في الجزء الذي تثبت الحرمة بالنظر إليه وفي حدّ الشهوة - انظر: البحر الرائق، 3/107، 108-.

      وكما أن القول بأن النظر إلى الفرج يوجب حرمة المصاهرة هو قول الحنفية، فهو أيضًا رواية عن الإمام أحمد، وقبل ذلك هو مروي عن عمر وابنه وابن عمرو وغيرهم.

      وقد خالف في ذلك الإمام الشافعي والإمام أحمد في رواية عنه وأكثر أهل العلم، حيث قالوا بأن النظر لا يتعلق به حرمة.

      انـظـر : الـمـغـنـي، 9/532؛ روضـة الطـالـبـين، 5/453؛ الـهداية وشرحيها : العناية وفـتح القـدير، 3/224؛ الدّرر شرح الغرر، 1/330، الـدر الـمختار ورد المحتار عليه، 4/108. [↑](#footnote-ref-2900)
2901. () «الدهن» : زيادة من (هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها. وقد جاء في موضعها من (جـ) : «الرهن» (بالراء). [↑](#footnote-ref-2901)
2902. () هكذا في (ب) و(د) وفي هامش (أ)، أما في صلب (أ) فجاء فيها : «من في الزجاج»، وفي (جـ): «من وفي الزجاج». [↑](#footnote-ref-2902)
2903. () في (ب) : «تسقط». [↑](#footnote-ref-2903)
2904. () انظر هذا الفرع في : بدائع الصنائع، 5/294؛ تبيين الحقائق وحاشية الشلبي عليه، 4/27؛ فتح القدير، 6/345؛ الدّرر شرح الغرر، 2/158. [↑](#footnote-ref-2904)
2905. () 2/158 - وقد سبق ذكر عبارته بتمامها عند توثيق القاعدة، ص719 -. [↑](#footnote-ref-2905)
2906. () في (أ) و(جـ) و(و) : «الرهن» (بالراء). والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(هـ) و(و). علمًا بأنه جاء في هامش (أ) : «أن الرؤية (ظا)». [↑](#footnote-ref-2906)
2907. () نهاية 33/ب من (د). [↑](#footnote-ref-2907)
2908. () في (د) : « يشترط». [↑](#footnote-ref-2908)
2909. () في (جـ) : «وفي الخارج» (بإسقاط (لو)). [↑](#footnote-ref-2909)
2910. () وممّن صرّح بذلك : صاحب الدرر -2/157-، حيث قال : «وكفى رؤية ما يعلم به المقصود، فإن رؤية جميع المبيع غير لازم لتعذره، فيكتفى برؤية ما يدّل على العلم بالمقصود»؛ وانظر : بدائع الصنائع، 5/293. [↑](#footnote-ref-2910)
2911. () نهاية 35/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-2911)
2912. () لعل التقدير : ليس فعلها (أي فعل الرؤية). ولو قيل : (ليست) بناء على أن الفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) يعود إلى الرؤية لكان أوضح. [↑](#footnote-ref-2912)
2913. () في (جـ) : «رؤية» (بإسقاط الباء). [↑](#footnote-ref-2913)
2914. () نهاية 41/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-2914)
2915. () قد يقصد به النظارة، أو المكبّر الصغير المستدير الذي يضعه الصّاغة ونحوهم على عيونهم؛ لأن كليهما قد يوضع على الأنوف، وينظر فيه إلى الخطوط والدراهم والجواهر واللآلئ.

      وأيًّا كان المراد فإنه يحصل به المقصود، وهو أن الرؤية من وراء هذا الزجاج تحصل بها الرؤية حقيقة بلا نزاع. [↑](#footnote-ref-2915)
2916. () في (جـ) : « ومن » (بزيادة الواو). [↑](#footnote-ref-2916)
2917. () الواو ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-2917)
2918. () في (ب) : «ديدارتو». [↑](#footnote-ref-2918)
2919. () في (جـ) : « حشم ». [↑](#footnote-ref-2919)
2920. () في (ب) : « جهاد ».

      والبيت بمجموعه ساقط من (د) ومكانه بياض.

      كما أنه مترجم في هامش (أ) إلى اللغة العثمانية. [↑](#footnote-ref-2920)
2921. () هذا البيت باللغة الفارسية، وقد كُتب قبل أربعة قرون تقريـبًا؛ لهذا وجدت معاناةً في البحث عن ترجمته، إلى أن يسّر الله ترجمته على يد الأخ الفاضل : أحمد بن محمد النقيب (الأفغاني) (الطالب في الدراسات العليا بكلية الشريعة بالرياض)؛ إذْ قام بترجمته - مشكورًا- على النحو الآتي :

      **أولاً : معاني المفردات :**

      در : في.

      جشم : عين.

      عينك : نظارة.

      مى نهم : أضع.

      در : في.

      موسم : موسم أو عند.

      ديدار : لقاء.

      يار : الحبيب.

      يعنى : يعني.

      بهر : بكلّ.

      ديدنت : نظرة إليك.

      همى با شد : تكون.

      جهار : أربعة.

      **ثانيًا** : معناه الإجمالي :

      أستخدم النظارة عند لقاء الحبيب؛ حتى تكون العيون أربعة عند كل نظرة إليك. [↑](#footnote-ref-2921)
2922. () نهاية 54/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-2922)
2923. () أي : لا نسلم أن رؤية المشتري للدهن من وراء الزجاج ليست رؤية حقيقية كما هو الحال في النظر في المرآة التي لا تُعَدُّ الرؤية فيها رؤية حقيقية؛ لأنه لا يرى فيها ذات المرئي؛ بل عكسه.

      وانظر في كون الرؤية في المرآة ليست رؤية حقيقية : فتح القدير، 6/345؛ الدُّرر شرح الغرر، 2/330؛ البحر الرائق، 3/108. [↑](#footnote-ref-2923)
2924. () في (د) : «الغلط». [↑](#footnote-ref-2924)
2925. () قوله : «ومع هذا عدم صحة ... ذوق سليم» معناه : وبهذا الاعتبار أيضًا فإن عدم صحة الدليل الذي أورده صاحب (الدُّرر) لا يخفى على من له ذوق سليم. والمراد بالدليل : ما جاء في ص721 (ل54/أ) من تعليل صاحب (الدّرر) لعدم سقوط الخيار لمن رأى الدُّهن من وراء الزجاج بأنها: «لا تكون رؤية حقيقة؛ لوجود الحائل». [↑](#footnote-ref-2925)
2926. () أي عدم سقوط الخيار لمن رأي الدهن من وراء الزجاج إنما يكون دليلاً على أن الرؤية من وراء الزجاج ليست حقيقية لو كان الدهن من المرئيات لا من المطعومات والمشمومات، والواقع أنه من المطعومات؛ لذلك لا يسقط الخيار فيه إلا بالذوق، لا بمجرد الرؤية -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-2926)
2927. () في (ب) : « عن ». [↑](#footnote-ref-2927)
2928. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده وأصوله:

      **فمن كتب القواعد :**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل22/ب؛ منافع الدقائق، ص320؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 1588 -ولفظها : «لا يصح الرجوع عن الإقرار في حقوق العباد...»-؛ شرحها لسليم رستم، 2/876؛ ولعلي حيدر، 12/102؛ وللأتاسي، 4/637.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 9/94، 17/191؛ بدائع الصنائع، 7/210، 211، 213، 215، 216؛ المغني لابن قدامة، 7/278؛ تبيين الحقائق، 5/23؛ العناية وفتح القدير ونتائج الأفكار، 7/110، 111، 8/325، 352، 353، 363، 366؛ الدّرر شرح الغرر، 2/363، 366.

      **ومن كتب الأصول :**

      المسوّدة، ص552؛ إرشاد الفحول، 2/240.

      علمًا بأن المؤلف سبق أن ذكر هذه القاعدة عرضًا في عدة مواضع منها : ص302 (ل9/ب)، و380 (ل17/ب)، و552 (ل38/أ)، كما ذكر قاعدة بمعناها وهي : «الإقرار لشيء لا يبطل بالإنكار اللاحق»، وذلك ص391 (ل19/أ)، قاعدة 43، وانظر أيضًا: ص392 (ل19/أ)، قاعدة 44. [↑](#footnote-ref-2928)
2929. () « ثمن » : زيادة من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-2929)
2930. () « قن » : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-2930)
2931. () في (ب) : « ينكر ». [↑](#footnote-ref-2931)
2932. () « بعينه » : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-2932)
2933. () أي : سواء وصل الرجوع بالإقرار أم فَصل بينهما بكلام آخر ونحوه. [↑](#footnote-ref-2933)
2934. () أي : أبو يوسف ومحمد. [↑](#footnote-ref-2934)
2935. () الدّرر شرح الغرر، 2/366 - مع زيادة في الدرر لبعض الألفاظ-؛ وانظر : الهداية وشرحيها : العناية ونتائج الأفكار، 8/363. [↑](#footnote-ref-2935)
2936. () (الواو) ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-2936)
2937. () هذا الضابط وجلّ ما جاء في شرحه مذكور في الدرر شرح الغرر، 2/223-224.

      وقد ورد فيه مفسرًا على النحو الآتي : «الرجوع بتراضٍ أو حكم قاضٍ فسخ لعقد الهبة من الأصل، وإعادة للملك القديم لا هبة للواهب [أي : لا هبة من الموهوب له للواهب] فلم يشترط قبضه (أي قبض الواهب)؛ لأن القبض إنما يعتبر في انتقال الملك ...».

      ويضاف إلى الدّرر فقد ورد هذا الضابط في عدّة كتب من كتب الفقه الحنفي، وفي بعضها تصريح بأن زفر «خالف ... في الرجوع بالتراضي، وجعله بمنزلة الهبة المبتدأة ...» -كذا في العناية-.

      ومن تلك الكتب : المبسوط، 25/140، 145؛ تحفة الفقهاء، 3/168؛ الهداية وشرحاها : العناية ونتائج الأفكار، 9/46؛ فتاوى قاضي خان، 3/276؛ البحر الرائق، 4/315؛ ردّ المحتار، 8/513. [↑](#footnote-ref-2937)
2938. () نهاية 34/أ من (د). [↑](#footnote-ref-2938)
2939. () (الواو) ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-2939)
2940. () نهاية 42/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-2940)
2941. () في (أ) و(د) : «دابّة». والمناسب ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ)؛ لأن الدار هي التي تقبل القسمة. [↑](#footnote-ref-2941)
2942. () في (أ) و(جـ) : «هبته». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدُّرر. [↑](#footnote-ref-2942)
2943. () انظر : الدُّرر شرح الغرر، 2/223-224؛ وانظر أيضًا : تحفة الفقهاء، 3/168؛ الهداية وشرحها: العناية، 9/46. [↑](#footnote-ref-2943)
2944. () (الواو) ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-2944)
2945. () نهاية 35/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-2945)
2946. () في (د) : « صلة ». [↑](#footnote-ref-2946)
2947. () جاء في هامش (أ) : «بمعنى مشترك». [↑](#footnote-ref-2947)
2948. () نهاية 54/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2948)
2949. () في (جـ) : « دعوى ». [↑](#footnote-ref-2949)
2950. () الدّرر شرح الغرر، 2/224. وقد ذكر صاحب الدّرر هذه القاعدة عقب الضابط مباشرة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك قريبًا.

      والمؤلف سوف يفردها في قاعدة مستقلة، ص897 (ل73/أ)، قاعدة 179. [↑](#footnote-ref-2950)
2951. () «فيهما» : وردت مكررة في (أ) ولعل ذلك سهو من الناسخ.

      **وهذه القاعدة** جاءت بنحو هذا اللفظ أو معناه في بعض كتب الفقه الحنفي، وكان ذكرها مقترنًا بفرع فقهي فيه خلاف بين أبي يوسف ومحمد، وهو ما خرّجه المؤلف على القاعدة، وهو إذا جحد الموصي الوصية فهل يكون ذلك رجوعًا عنها؟.

      • ذهب أبو يوسف ومحمد في رواية عنه إلى أن ذلك يكون رجوعًا.

      • وذهب محمد في رواية أخرى إلى أن ذلك لا يكون رجوعًا، وعللّوا رأيه هذا بالقاعدة.

      انظر : الهداية وشرحيـها : العناية ونتائج الأفـكار،10/436-439؛ الدُّرر شرح الغـرر، 2/431؛ وانظر أيضًا : المبسوط، 27/163؛ بدائع الصنائع، 7/380؛ البحر الـرائق، 8/460؛ رد المحتار، 10/351. [↑](#footnote-ref-2951)
2952. () « به » : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-2952)
2953. () انظر هذا الفرع في مصادر القاعدة الآنف ذكرها. [↑](#footnote-ref-2953)
2954. () هكذا في (هـ) و(و). أما في باقي النسخ : « وفي » (بزيادة الواو). ولا يستقيم المعنى بزيادتها؛ لهذا تم إثبات ما في (هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-2954)
2955. () انظر الفرعين الأخيرين في مصادر القاعدة أيضًا ما عدا (البحر الرائق). [↑](#footnote-ref-2955)
2956. () هذا الضابط يتناول حكم الغصب في الدنيا حال بقاء المغصوب بحاله في يد الغاصب؛ إذْ للغصب «حكمان، أحدهما يرجع إلى الآخرة، والثاني يرجع إلى الدنيا.

      أما الذي يرجع إلى الآخرة : فهو الإثم واستحقاق المؤاخذة إذا فعله من علم؛ لأنه معصية ...

      وأما الذي يرجع إلى الدنيا : فأنواع، بعضها يرجع إلى حال قيام المغصوب، وبعضها يرجع إلى حال هلاكه، وبعضها يرجع إلى حال نقصانه، وبعضها يرجع إلى حال زيادته»- قاله صاحب البدائع، 7/148-.

      وقد بيَّن هذا الضابطُ الحكمَ الأصليَّ، وهو النوع الأول الذي يرجع إلى حال قيام الـمغصوب؛ **إذ معناه**: «أن الحكم الأصلي للغصب هو وجوب رد عين المغصوب؛ لأن بالرّد يعود [إلى المغصوب منه] عينُ حقه ... وبه يندفع الضرر عنه من كل وجه ... [وعلى هذا فإن ضمان القيمة] خلف عن ردّ العين، وإنما يصار إلى الخلف عند العجز عن ردّ الأصل»- قاله صاحب البدائع، 7/151-؛ لأنه «إذا بطل الأصل يصار إلى البدل».

      **وهذا الضابط** ورد بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه الحنفي، كما ورد معناه في كثير من كتب القواعد والمذاهب الفقهية الأخر، وقد حكى ابن حزم وابن قدامة الاتفاق عليه؛ يقول ابن حزم في (مراتب الإجماع)، ص59: «اتفقوا: أن من غصب شيئًا، أيَّ شيءٍ كان، من غير ولده، فوُجد بعينه لم يتغير من صفاته شيء، ولا تغيّرت سوقُه، ووُجد في يد غاصبه لا في يد غيره: أنه يُرد كما هو».

      وعلى الرغم من هذا الاتفاق إلا أنه حكي في بعض كتب الفقه الحنفي قولٌ آخر، وهو أن الموجَب الأصلي هو القيمة، فإن تعذر ذلك ينتقل إلى ردّ العين !!.

      ويُلحظ على هذه الكتب كونها ذكرت هذا القول بصيغة التمريض دون أن تنسبه إلى قائل، وقد تابعهم المؤلف على هذا.

      ومن كتبهم التي حكت هذا القول بالإضافة إلى القول الأول -الذي تضمّنه الضابط-:

      الهداية وشرحاها : العناية ونتائج الأفكار، 9/320-321، 322 - علمًا بأن جل ما سيذكره المؤلف في شرح القاعدة مذكور في العناية-؛ تكملة البحر الرائق، 8/124.

      ومن كتبهم التي تضمنت الضابط : الكتاب للقُدُوري وشـرحه: اللبـاب، 2/188؛ بـدائع الصنائع، 7/148، 151، 163، 214؛ الوقاية وشرحها لصدر الشريعة ومعهما: كشف الحقائق شرح كنز الدقائق، 2/192؛ تبيين الحقائق، 5/222؛ الدّرر شرح الغرر، 2/262؛ رد المحتار لابن عابدين، 9/266.

      **ومن كتـب القواعد والمذاهب الأخـر** : الأشـبـاه والـنـظـائـر لابـن السـبـكي، 1/320؛ ولابن الـملقن، 2/428؛ وللسـيـوطـي، 2/628، 630، 801؛ قـواعـد الفقه للدكتور على الندوي، ص378؛ المغني لابن قدامة، 7/361؛ مواهب الجليل للحطاب، 7/314؛ مغني المحتاج، 2/276. [↑](#footnote-ref-2956)
2957. () في (د) : «فخلص». [↑](#footnote-ref-2957)
2958. () أي: أن الـمغصوب إذا كان هالكًا، فـإن الغاصب يتخلَّص من تبعيته برِّد قيمة المغصوب خلفًا وبدلاً لردِّ عينه. [↑](#footnote-ref-2958)
2959. () في (أ) : « إذا ». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ؛ وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-2959)
2960. () في (د) : « وقبل ». [↑](#footnote-ref-2960)
2961. () في (جـ) : « لخلص ». [↑](#footnote-ref-2961)
2962. () أي يظهر القول الثاني (وهو كون الموجَب الأصلي هو القيمة) في بعض الأحكام.

      وسيذكر طائفة منها، ويجيب عنها. [↑](#footnote-ref-2962)
2963. () في (جـ) : « الغير ». [↑](#footnote-ref-2963)
2964. () في (د) : «ضمان»، وليس «وجوب». علمًا بأن «وجوب» تمثل نهاية 55/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-2964)
2965. () ص 212 (ل2/ب)، القاعدة الثانية. [↑](#footnote-ref-2965)
2966. () نهاية 42/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-2966)
2967. () في (أ) : « نتقض ». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-2967)
2968. () في (د) زيادة : « أن ». [↑](#footnote-ref-2968)
2969. () أي : والجواب عن الفرعين الأوّليين من قِبَلِ القائلين بأن رد العين هو الموجب الأصلي ... [↑](#footnote-ref-2969)
2970. () في (ب) : «بعرضية»؛ وفاقًا للعناية، وفي (جـ) : «بفرضيته». والذي يظهر أن ما في الصلب صحيح وكذلك ما في (ب) و(العنـاية)؛ ولعله يتضح ذلك من خلال السياق الذي جاءت فيه الكلمة في (العناية)، حيث جاء فيها : «والجـواب عن مسـألة الإبراء إنما هو بِعَرَضِيَّةِ أن يوجد، فله شبهة الوجود في الحال، والقيمة كـذلـك، فكـان الإبراء صحيحًا من ذلك الوجه ... وعن مسألة الزكاة بما ذكرنا في مسألة الإبراء».

      فقوله : «إنما هو بعرضية أن يوجد ...» (أو : ... بفرضية ...) معناه : أن المغصوب منه إذا أراد إبراء الغاصب، فإنه يعلم أن العين المغصوبة يحتمل أن يعرض لها عارض فتهلك، ومع علمه بهذا الاحتمال حصل منه الإبراء، فيكون الإبراء قد حصل في وقت يحتمل أن يعرض فيه الهلاك، ممّا يعني أن الهلاك له شبهة الوجود في حال الإبراء، وإذا كان الأمر كذلك فإن الغاصب ينتقل من رد العين إلى ضمان القيمة، فإذا أبرأه المغصوب منه ينزّل هذا الإبراء على الإبراء من القيمة لا العين فيصح.

      وكما يقال هذا في القيمة في المثال الأول يقال أيضًا في المثال الثاني (وهو مثال الزكاة) فتجعل القيمة الواجبة في ذمة الغاصب دينًا عليه؛ وإذا كان هذا الدين يُنقص النصاب : تسقط عنه الزكاة -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-2970)
2971. () نهاية 34/ب من (د). [↑](#footnote-ref-2971)
2972. () في (أ) و(د) : «ساقطاً». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ). [↑](#footnote-ref-2972)
2973. () في (أ) و(جـ) و(د) : «الثانية». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)؛ لأن المسألة الثانية (وهي مسألة الزكاة) سبق أن أجاب عنها، والمسألة التي تليها هي مسألة الكفالة فتكون الثالثة. [↑](#footnote-ref-2973)
2974. () ورد في هامش (أ) بيان ما يعود إليه ضمير الهاء في (منها) وهو الأعيان المضمونة، إذ جاء فيه : «أي أعيان المضمونة». [↑](#footnote-ref-2974)
2975. () نهاية 36/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-2975)
2976. () وذلك ص371 (ل16/ب)، قاعدة 36. [↑](#footnote-ref-2976)
2977. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في عدد من كتب الفقه الحنفي وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص374 - حيث جاء فيه : «قال في (الهداية): والكتاب كالخطاب، **وكذا الإرسال** ...»-؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص91، قاعدة 182- ولفظه : «عبارة الرسول كعبارة المرسل»-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص490، وأحال إلى التحرير، 4/10 - ولفظه كاللفظ السابق-.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 9/18، 19/82، 25/31، 27/40؛ تحفة الفقهاء، 2/32؛ الهداية وشرحاها : العناية وفتح القدير، 6/254- 255، 7/292، 356-357؛ الدّرر شرح الغرر، 2/144، 292- وجلّ ما سيذكره المؤلف في شرح القاعدة مذكور في الموضع الأول من الدرر-؛ ردّ الـمحتار لابن عابـدين، 4/552، 628؛ قرة عيون الأخيار، 11/359. [↑](#footnote-ref-2977)
2978. () في (أ) و(د) : « هكذا ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ)؛ وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-2978)
2979. () في (د) : «ذهب»، وقبلها بياض يسير بقدر كلمة. [↑](#footnote-ref-2979)
2980. () في هامش (أ) : « أي المشتري». [↑](#footnote-ref-2980)
2981. () جاءت هذه الكلمة مفسرة في الدّرر بـ «مجلس بلوغ الكتاب أو الرسالة». [↑](#footnote-ref-2981)
2982. () انظر : الدّرر شرح الغرر، 2/144، حيث إن العبارة فيهما متقاربة جدًّا، إلا أن صاحب الدرر أدرج مثالين معًا أحدهما يتعلق بالرسالة والثاني بالكتابة، كما هو واضح في الهامش السابق؛ وانظر أيضًا : المبسوط، 19/82، تحفة الفقهاء، 2/32؛ الهداية وشرحيها العناية وفتح القدير، 6/254-255. [↑](#footnote-ref-2982)
2983. () ورد هذا الضابط بهذا اللفظ أو نحوه في بعض كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص177 - فقد ورد عنه ضمن عبارة منقولة عن الأصحاب، وهذه العبارة سبق أن ذكرها المؤلف، ص684 (ل50/ب)-.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 13/34، 102، 104؛ المغني، 6/226؛ المنهاج وشرحه: مغني المحتاج، 2/62؛ تبيين الحقائق، 4/35؛ العناية وفتح القدير، 6/367، 368- وجلّ ما سيذكره المؤلف مذكور في العناية-؛ البحر الرائق، 6/57. [↑](#footnote-ref-2983)
2984. () نهاية 55/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-2984)
2985. () في (د) : «كالكمال». [↑](#footnote-ref-2985)
2986. () تذكير الفعل هنا على تأويل كون الفاعل ضميرًا مستترًا يعود إلى وجود الزيادة، والتقدير : لا يمنع وجودُ الزيادة المتصلة المتولدة من المبيع الرَّدَّ.

      علمًا بأن الفعل جاء مؤنثًا في مصدر هذه العبارة (وهو العناية)، وذلك لأن الضمير يعود إلى مؤنث، وهو قوله : «فالمتّصلة». [↑](#footnote-ref-2986)
2987. () **ظاهر الرواية** : بيّن المراد بهذا المصطلح صاحبُ (مفتاح السعادة) -2/237- فقال : «المراد بظاهر الرواية، وبالأصول في قولهم : هذا في ظاهر الرواية، وهو ظاهر المذهب، وهو موافق لرواية الأصول : هو الكتب الستة المشهورة للإمام محمد : الجامع الصغير، والجامع الكبير، والسّيَر الصغير، والسير الكبير، والمبسوط، والزيادات».

      وانظر : المذهب عند الحنفية للدكتور محمد إبراهيم، ص69 (وهو البحث الثاني في كتاب : دراسات في الفقه الإسلامي)؛ المذهب الحنفي لأحمد النقيب، 1/283. [↑](#footnote-ref-2987)
2988. () ما ذُكر في هامش (4) من الصفحة السابقة يمكن أن يذكر هنا أيضًا. [↑](#footnote-ref-2988)
2989. () ما ذكر في الهامش (4) من الصفحة السابقة يمكن أن يقال هنا أيضًا. [↑](#footnote-ref-2989)
2990. () في (ب) : «وتسلم»؛ وفاقًا للعناية. وكلا اللفظين صحيح؛ لأن (يسلم) يمكن أن يكون فعلاً مبنيًّا للمعلوم فيكون مذكّرًا باعتبار أن الفاعل يعود إلى مذكر وهو البائع. كما يمكن أن يكون مبنيًّا للمجهول فيكون مؤنثًا؛ ليطابق نائب الفاعل وهو (الزيادة). [↑](#footnote-ref-2990)
2991. () نهاية 43/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-2991)
2992. () « لما » ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-2992)
2993. () 6/367 - مع زيادة في (العناية) لبعض الألفاظ-؛ وانظر : المبسوط، 13/104؛ المغني، 6/226؛ تبيين الحقائق، 4/35؛ فتح القدير، 6/368؛ البحر الرائق، 6/55-57؛ الفتاوى الهندية، 3/148. [↑](#footnote-ref-2993)
2994. () ص256 (ل5/أ). [↑](#footnote-ref-2994)
2995. () **معنى هذه القاعدة** : «أن ما يقبل السقوط من الحقوق، إذ اسقط منه شيء بـمُسقِط : فإنه لا يعود بعد سقوطه»- قاله الزرقا، في شرح القواعد-.

      وقد وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه الحنفي وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص340، 350، 352؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص244، قاعدة 331؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل23/أ؛ منافع الدقائق، ص321؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 51- ولفظها : «الساقط لا يعود كما أن المعدوم لا يعود»-؛ وشرحها لسليم رستم، 1/40؛ ولعلي حيدر، 1/48؛ وللأتاسي، 1/118؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص265؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص83، قاعدة 144؛ المدخل الفقهي العام، 2/1024، فقرة 642؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص117، 488 - ولفظه الثاني كلفظ المؤلف أما الأول فهو: «الساقط متلاشٍ»-؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص410؛ الوجيز، ص315؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص133؛ المبادئ الفقهية، ص24؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص89؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص83.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 25/149؛ بدائع الصنائع، 5/249؛ الهداية وشروحها : العناية وفتح القدير أو نتائج الأفكار، 4/285، 6/75، 354، 7/193، 8/19، 9/283، 10/417؛ الاختيار لتعليل المختار، 1/64؛ النهاية للسغناقي، ل230/أ؛ تبيـين الحقائـق، 4/341؛ الـدّرر شرح الغرر، 2/260، 341، 427؛ البحر الرائـق، 3/306، 4/126، 183، 6/181، 7/151، 223؛ رد المحتار، 2/529، 3/267، 5/258، 7/165، 8/338، 12/85، 279، 283، 284. [↑](#footnote-ref-2995)
2996. () في (د) : زيادة (واو) قبل (المراد). [↑](#footnote-ref-2996)
2997. () ما بين المعقوفتين زيادة من (جـ)، وكذلك من (هـ) و(و) إلا أن كلمة «مقتضي» ساقطة منهما. وهذه الزيادة لا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-2997)
2998. () يشير إلى قاعدة سبق الحديث عنها استقلالاً، وهي : «إذا زال المانع عاد الممنوع»، وذلك ص277 (ل7/أ)، قاعدة 13. [↑](#footnote-ref-2998)
2999. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يعود». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-2999)
3000. () التقدير: إنما لا يعمل مقتضي النفقة (وهو الزوجية) ...

      وقد جاء في (ب) : «تعمل»؛ فيكون الفاعل ضميرًا مستـتـرًا تقديره هي يعود إلى الزوجة. [↑](#footnote-ref-3000)
3001. () نهاية 56/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3001)
3002. () انظر ما سبق ذكره من شرح القاعدة في : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص352-353؛ وانظر مثال النشوز في : البحر الرائق ، 4/183، كما ذكره ابن نجيم في أثناء شرحه للقاعدة في كتابه : قواعد الفقه، ص 245. [↑](#footnote-ref-3002)
3003. () في (أ) : « إسقاطه » .والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-3003)
3004. () نهاية 35/أ من (د). [↑](#footnote-ref-3004)
3005. () انظر : الهداية وشرحها : نتائج الأفكار، 10/417-418؛ الدّرر شرح الغرر، 2/427؛ كما ورد تخريج هذا الفرع على القاعدة في : شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل23/أ؛ منافع الدقائق، ص321. [↑](#footnote-ref-3005)
3006. () هذه القاعدة من القواعد التي بيّنها المؤلف من جهة : معناها، ودليلها، وشرطها، وأمثلتها.

      وهي من القواعد الأصولية التي يذكرها الأصوليون في معرض حديثهم عن طرق معرفة المجاز، وللحنفية منهج مخالف للجمهور في حصر طرق ذلك :

      • فالجمهور يذكرون لذلك طرقًا كثيرة، منها : «...إطلاق السبب على المسبّب وبالعكس»- وهذا تعبير ابن قدامة في الروضة-.

      • بينما عامة الحنفية يحصرون ذلك في طريقتين، ويرون أن ما عداهما يؤول إليهما غالباً، ومما يعود إلى أحد الطريقين : «استعارة السبب للمسبَّب دون عكسه»، وهذا ما يحكيه لفظ القاعدة، والنص المذكور هو تعبير صاحب (المغني) الذي يعّد كتابه مع شرحه هما المصدران الرئيسان للمؤلف في هذه القاعدة.

      وحيث إن المؤلف عرض القاعدة على طريقة الحنفية : فمن المناسب إيضاح ما ذكره المؤلف ببيان خلاصة ما ذكروه في طريق معرفة المجاز :

      إذْ يرون أن طريق معرفة المجاز الوقوف على مذهب العرب في الاستعارة دون السماع، وطريق الاستعارة عند العرب الاتصال، والاتصال بين الشيئين يكون صورة وذاتًا، أو معنى.

      فسلكوا في الأسباب الشرعية والعلل هذين الطريقين في الاستعارة وقالوا : إن الاتصال في الشرع نوعان أيضًا :

      **أحدهما** : الاتصال من حيث السببية – وهذا نظير الاستعارة للاتصال صورة وذاتًا في المحسوسات-.

      **وثانيهما** : الاتصال في المعنى المشروع –وهذا نظير الاستعارة معنى في المحسوسات-.

      والأول (وهو الاتصال من حيث السببيّة) نوعان أيضًا :

      **1**- اتصال الحكم بعلته، كاتصال الملك بالشراء : وهذا معتدٌّ به في صلاحية الاستعارة من الجانبين؛ لأن العلة لم تشرع إلا لحكمها، والحكم لا يثبت إلا بعلة، فعمّت الاستعارة لعموم الاتصال.

      **2**- اتصال الفرع بالأصل والحكم بالسبب، فإنه بهذا الاتصال تصلح استعارة الأصل للفرع والسّبب للحكم، ولا تصلح استعارة الفرع للأصل والحكم للسبب.

      وهذا النوع هو ما تمثله القاعدة.

      **ولتوثيق ما سبق والتوسع في القاعدة انظر** **من** **كتب الأصول** :

      أصول الشاشي، ص56؛ أصول البزدوي وكـشف الأسـرار، 2/110-136؛ أصول السرخسي، 1/178-184؛ المحصول، 1/134؛ روضة الناظر، 2/555؛ وشرحها : نزهة الخاطر، 2/17؛ المنهاج وشروحه : السراج الوهاج، 1/359؛ وشرح الأصفهاني، 1/244؛ والإبهاج، 1/300؛ ونهاية السول وشرح البدخشي، 1/358؛ المغني، ص131-133؛ شرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص574؛ المنار وشرحيه : كشف الأسرار وشرح نـور الأنـوار، 1/253؛ المسودة، ص169؛ جمع الجوامع وشرحيه : تشنيف المسامع، 1/463؛ وشرح المحلي مع حاشيته البناني، 1/319؛ التمهيد للإسنوي ، ص188؛ البحر المحيط، 2/198؛ شرح الكوكب المنير، 1/156.

      كما وردت القاعدة عرضًا في بعض **كتب الفقه،** منها :

      المبسوط، 7/65؛ فتح القدير، 3 /194؛ البحر الرائق، 3/91، 322، 4/246. [↑](#footnote-ref-3006)
3007. () نهاية 36/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-3007)
3008. () المغني، ص133؛ وانظر شرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص574؛ أصول البزدوي وكشف الأسرار، 2/135؛ أصول السرخسي، 1/182؛ المنار وكشف الأسرار، 1/253. [↑](#footnote-ref-3008)
3009. () في (ب) و(جـ) : «السبب». وما تم إثباته هو الموافق لشرح المغني، حيث جاء فيه : «... والمسبب ليس بمقصود من السبب المحض». [↑](#footnote-ref-3009)
3010. () «وهو الحكم للسبب» : ساقط من (جـ). [↑](#footnote-ref-3010)
3011. () في (جـ) و(د) : «المنفعة». [↑](#footnote-ref-3011)
3012. () في (د) : «المنفعة». [↑](#footnote-ref-3012)
3013. () انظر: المغني، ص133؛ شرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص573؛ وانظر أيضًا : أصول السرخسي، 1/182. [↑](#footnote-ref-3013)
3014. () في (جـ) : «ولا للطلاق». [↑](#footnote-ref-3014)
3015. () في (د) : «هذا». [↑](#footnote-ref-3015)
3016. () «به» : ساقطة من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-3016)
3017. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يعتق». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3017)
3018. () انظر : كنز الدقائق والبحر الرائق، 4/245، 246؛ البحر الرائق (فقط)، 3/91؛ الدرر شرح الغرر، 2/3؛ وانظر أيضًا : أصول البزدوي وكشف الأسرار، 2/134، 136.

      فهذا هو مذهب الحنفية إلا رواية عن أبي يوسف : أنه يقع، وقد بيّن ذلك صاحب (البحر الرائق) –4/246- حيث قال : «وأما عدم الوقوع بألفاظ الطلاق ولو نوى العتق : فهذا مذهبنا، إلا رواية عن أبي يوسف أنه يقع بقوله لأمته : طلقتك (ناويًا العتق)- كما في (المجتبى)- ...». [↑](#footnote-ref-3018)
3019. () في (أ) و(جـ) و(د) : «المسبب»، والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني). [↑](#footnote-ref-3019)
3020. () من الآية رقم (36) من سورة (يوسف). والكلمة الأولى (وهي : إني) ليست في (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-3020)
3021. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص574. [↑](#footnote-ref-3021)
3022. () نهاية 43/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-3022)
3023. () نهاية 56/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-3023)
3024. () في (أ) : «والمعمول». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-3024)
3025. () وقد سبق بيان كون استعارة العلة للمعلول والعكس جائز عند بيان أنواع الاتصال من حيث السببية، ص743، هامش 1. [↑](#footnote-ref-3025)
3026. () في شرح المغني : «دائميًّا». [↑](#footnote-ref-3026)
3027. () في (د) : «مختصًّا». [↑](#footnote-ref-3027)
3028. () شرح المغني للقاءاني، ق1، ج2، ص572 -مع اختلاف سبق بيان أهمه-. [↑](#footnote-ref-3028)
3029. () وقد سبق ذكر طائفة من كتب الأصول عند توثيق القاعدة. [↑](#footnote-ref-3029)
3030. () هذه القاعدة من القواعد الفقهية المندرجة تحت القاعدة المشهورة: «إعمال الكلام أولى من إهماله»؛ إذ كون السؤال معادًا في الجواب من إعمال الكلام.

      كما أنَّ لها صلة بأصول الفقه؛ إذ تتعلق بقاعدة أصولية مشهورة، وهي : «هل العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب؟».

      **ووجه تعلّقها بالقاعدة الأصولية المذكورة :** يتضح من خلال تحرير الأصوليين لمحل النزاع فيها، ومن أفضل من حرّر محل النزاع منهم الآمدي في إحكامه.

      وحاصل ما ذكره : «أنه إذا ورد خطابٌ جوابًا لسؤال سائل داعٍ إلى الجواب، فالجواب :

       إما أن يكون غير مستقل بنفسه ... [بأن لا يكون مفيدًا بدون السؤال كـ (نَعَمْ) و(لا)].

       أو هو مستقل.

      **فإن كان الأول** فهو تابع للسؤال في عمومه وخصوصه [أي أن السؤال يكون معادًا في الجواب].

      • أما في عمومه فمن غير خلاف ...

      • وأما في خصوصه ... [ففيه خلاف، والذي عليه الجمهور أن الجواب تابع للسؤال أيضًا].

      **وإما إذا كان الجواب مستقلاً بنفسه دون السؤال** : فإما أن يكون مساويًا للسؤال أو أعم منه أو أخصّ:

      • فإن كان مساويًا : فالحكم في عمومه وخصوصه عند كون السؤال عامًّا أو خاصًا فكما لو لم يكن مستقلاً...

      • وأما إن كان الجواب أخصّ من السؤال فالجواب يكون خاصّا ...

      • وأما إن كان الجواب أعم من السؤال : فإما أن يكون أعم من السؤال في ذلك الحكم لا غير...، أو أنه أعم من السؤال في غير ذلك الحكم ...

      - فإن كان من القسم الثاني : فلا خلاف في عمومه ...

      - وأما إن كان من القسم الأول ... [فحصل فيه خلاف بين العلماء] والجمُّ الغفير: أنه عام، وأنه لا يسقط عمومه بالسبب الذي ورد عليه».

      الإحكام للآمدي، 2/256-258 – وفي طبعة مكتبة المعارف بالرياض، 2/345-؛ وانظر - من الكتب الأصولية التي أشارت إلى هذا التقسيم أو بعضه : العدة، 2/596؛ إحكام الفصول، ص177؛ المعتمد، 1/302؛ المحصول، 1/447؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد عليه، 1/109؛ شرح تنقيح الفصول، ص216؛ التحرير وشرحه : تيسير التحرير، 1/263؛ فتح الغفار، 2/64؛ شرح الكواكب المنير، 3/168؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، 1/289؛ إرشاد الفحول، 1/480؛ مسألة تخصيص العام بالسبب للدكتور محمد العروسي، ص63 -علمًا بأن الأخير أبدى وجهة نظره في هذا التقسيم-.

      ومن الكتب الأصولية الأخر التي أشارت إلى معنى القاعدة أو وردت فيها عرضًا : الإبهاج في شرح المنهاج، 3/50؛ التمهيد للإسنوي، ص475.

      **أما كتب القواعد فمنها :**

      الأشباه لابن الوكيل، 1/138 –ولفظه : «إن السؤال والإيجاب هل هو كالمعاد في الجواب والقبول؟»-؛ المنثور، 2/214؛ القواعد للحصني، 3/107؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، 2/505 -علمًا بأن الأخيرين قد سلكا مسلك الأصوليين في تقرير القاعدة؛ حيث قالا : «قاعدة : الخطاب الوارد جوابًا عن سؤال سائل يستدعي الجواب، وذلك الجواب، غير مستـقل بنفسه يتـبع السؤال في عمومه وخصوصه، حتى كأن السؤال معاد فيه ... »-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/317؛ ولابن نجيم، ص178؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضيئة، ص196؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 2/217 -ولفظ الفرائد :

      **ثـم السـؤال عـنـدهـم مـعـاد قـل فـي الـجـواب حـسـبما أفـادوا-؛**

      مجلة الأحكام العدلية، مادة 66؛ شرحها لسليم رستم، 1/46؛ ولعلي حيدر، 1/58؛ وللآتاسي، 1/177 - وله شرح جيّد للقاعدة فراجعه إن شئت-؛ شرح قواعدها للزرقا، ص335؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص84، قاعدة 146؛ المدخل الفقهي العام، 2/1007، فقرة 621؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص153؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص148، 160، 248، 486- ولفظه الأول والثالث : «الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال»، أما الثاني فهو : «الأصل أن الكلام متى صدر جوابًا يتضمن إعادة السؤال: يجعل جوابًا بقدر ما يقتضيه»-؛ الوجيز، ص273؛ موسوعة القواعد الفقهية، 2/307 - وقد ذكر ثلاثة ألفاظ، أولها : «إن السؤال والإيجاب هل هو كالمعاد في الجواب والقبول؟»-؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص682 - ولفظه : «السؤال كالمعاد في الجواب»-؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان، ص1269؛ القواعد الكبرى للدكتور عبد الله العجلان، ص106؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور إبراهيم الحريري، ص120؛ المبادئ الفقهية، ص41؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص39، قاعدة 50؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص76.

      **ومن كتب الفقه :**

      فتاوى قاضي خان، 1/325، 501، 524، 539؛ الفتاوى البزازية، 2/490؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام، 21/527؛ المحيط البرهاني، ق3، ص797؛ مغني المحتاج، 3/329؛ ردّ المحتار، 5/579، 584. [↑](#footnote-ref-3030)
3031. () في (الفتاوي البزازية) : «أو». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-3031)
3032. () في الفتاوي البزازية وأشباه ابن نجيم : «حالفًا بكلِّه» (بزيادة : كلِّه). وهذه الزيادة في اللفظ فيها زيادة في المعنى؛ إذ فيها تأكيد لكون زيد يعّد حالفًا في الأمثلة الثلاثة جميعها. [↑](#footnote-ref-3032)
3033. () 2/490 - مع الاختلاف الذي سبق ذكره-؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص178- وفيه نسبة هذه العبارة إلى البزازية أيضًا-؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص84- فقد عزا هذه العبارة إلى ابن نجيم-. [↑](#footnote-ref-3033)
3034. () في (د) : «قبل». [↑](#footnote-ref-3034)
3035. () الفتاوى الـبزازيـة، 1/176؛ الأشـباه والنظائر لابن نجيم، ص178، وفيه نسبة هذه العبارة إلى البزازية أيضًا. [↑](#footnote-ref-3035)
3036. () في (أ) : «يكون من أمور»، وفي (جـ) : «تكون من أمور»، وفي (د): «تكون من الأمور». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدُّرر شرح الغرر. [↑](#footnote-ref-3036)
3037. () **معنى القاعدة :**

      ورد في صدر هذه القاعدة لفظ (السِّراية)، **والسراية في اللغة :** مشتقة من مادة «سرو»، والسين والراء والحرف المعتل - كما يقول صاحب (المقاييس)-: «باب متفاوت، لا تكاد كلمتان منه تجتمعان في قياس واحد»، إلا أن أقرب المعاني للمعنى الاصطلاحي هو المضي؛ إذْ السِّراية مصدر «سرا، يسري إذا مضى» ومنه قوله تعالى : [آية رقم (4) من سورة الفجر] فَـ «معنى يَسْرِ : يمضي»- هكذا في اللسان-.

      **أما في الاصطلاح** فالسـرايـة : «هي النفوذ في المضاف إليه، ثم التعدِّي إلى باقيه»- هكذا في المنثور والموسوعة الفقهية-.

      أما باقي ألفاظ القاعدة فقد جاءت مفسرة في (الهداية) بعبارة قريبة منها، وهي : «السراية في الأوصاف الشرعية دون الأوصاف الحقيقية»، وقد علَّلها صاحب (العناية) بقوله : «بناء على أن الوصف الحقيقي في محلٍّ لا يمكن أن ينتقل إلى غيره، وأما الوصف الشرعي فهو أمر اعتباري، يتحوَّل بتحوُّله»- وجاء نحو هذا التعليل في تبيين الحقائق-.

      وبناء على جميع ما تقدم فيمكن أن يقال في **المعنى الإجمالي للقاعدة** :

      إن الصفات الثابتة في الأصل تتعدى إلى الفرع إذا كانت شرعية؛ لأن الوصف الشرعي أمر اعتباري يتحوّل بتحوّله. أما إذا كانت حقيقية فإنها لا تتعدى؛ لأن الوصف الحقيقي في محلٍّ لا يمكن أن ينتقل إلى غيره.

      وقد مثَّل المؤلف للأول بما إذا أذن لأمته بالتجارة، فاستدانت ثم ولدت، فإن الولد يتبعها؛ إذ يباع معها لقضاء الدين؛ لأن الدين وصف شرعي...

      أمّا الوصف الحقيقي فقد مثَّل له المؤلف بما إذا جنت هذه الأمة، فإن الولد لا يدفع معها؛ لأن الدفع وصف حقيقي ... ووجه كونه حقيقي هو أن «الدفع بالجناية واجب في ذمة المولى لا في ذمتها، وإنما يلاقيها أثر الفعل الحقيقي وهو الدفع. فقبل الدفع كانت رقبتها خالية عن حق وليّ الجناية، فلذلك لا يجري القصاص على الأولاد ولا الحدّ؛ لأنهما فعلان محسوسان كالدفع، ولا تبعية فيه»- قاله صاحب تبيين الحقائق-.

      **ولتوثيق ما سبق** : فإن مواضع الإحالة إلى المراجع السابقة مرتبة على النحو الآتي: المقاييس في اللغة، مادة «سرو»، ص513؛ لسان العرب، مادة «سرا»، 14/382؛ المنثور، 2/200؛ الموسوعة الفقهية، 24/284 (وانظر معنى السراية أيضًا في : طلبة الطلبة، ص136؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية للدكتور محمود عبد الرحمن، 2/260؛ معجم لغة الفقهاء، ص217)؛ الهداية وشرحها: العناية، 10/348؛ تبيين الحقائق، 6/158 (وانظر: تكملة البحر الرائق، 8/426). هذا ما يتعلق بتوثيق معنى القاعدة.

      **أما توثيق لفظ القاعدة** : فقد وردت في عدد من كتب الفقه الحنفي وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل23/أ؛ منافع الدقائق، ص321- وممّا يلفت النظر في هذين الشرحين أنهما ذكرا لفظ القاعدة ولم يتطّرقا لشرحها إطلاقًا !-.

      **ومن كتب الفقه :**

      الهداية وشرحها العناية، 10/348 - وقد سبق ذكر لفظ الهداية عند بيان معنى القاعدة-؛ تبيين الحقائق، 6/158؛ تكملة البحر الرائق، 8/426 -ولفظهما : «... الصفات الشرعية الثابتة في الأصل تسري إلى الفرع كذلك ...»-؛ الدُّرر شرح الغرر، 2/115- ولفظه كلفظ المؤلف إلا أنه قال في آخر القاعدة : «... الحقيقية» (بزيادة الياء)-؛ النافع الكبير شرح الجامع الصغير، ص507- فقد أشار إلى القاعدة في موضعين منفصلين من الصفحة نفسها-. [↑](#footnote-ref-3037)
3038. () في (ب) : «ولذا».

      وقد سبق بيان معنى هذا المثال عند شرح القاعدة، في الصفحة السابقة. [↑](#footnote-ref-3038)
3039. () نهاية 35/ب من (د). [↑](#footnote-ref-3039)
3040. () في صلب (أ) وفي (د) : «ويساع»، وفي هامش (أ) : «ويبتاع (ظ)» (أي فيما يظهر للمصحِّح -والله أعلم-). والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-3040)
3041. () نهاية 37/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-3041)
3042. () المثالان اللذان مثل بهما المؤلف يذكرهما الحنفية غالبًا في باب : جناية العبد، متابعين في ذلك محمد بن الحسن في (الجامع الصغير)، ص57، وبالبحث في هذا الباب من (العناية)، وفي مظان أخر للمثالين : تمَّ الوقوف على معناهما (في الباب المذكور آنفًا) في (الهداية) وشرحها : (العناية)، 10/348؛ أما لفظهما أو قريب منه فلم أعثر عليه في (العناية) إلا أن أقرب الألفاظ إليه لفظ صاحب (الدّرر)، 2/115؛ لهذا فلعل المؤلف وصاحب (الدّرر) اطَّلعا على موضع آخر في (العناية) لم أعثر عليه، أو أن المؤلف استفاد المثالين من (الدَّرر) فوهم ونسبهما إلى (العناية) -والله أعلم-.

      وانظر المثالين أيضًا في : تبيين الحقائق، 6/158؛ وتكملة البحر الرائق، 8/426. [↑](#footnote-ref-3042)
3043. () نهاية 57/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3043)
3044. () وردت هذه القاعدة بمعناها مقترنة بمثالها في عددٍ من كتب الفقه الحنفي، منها :

      الهداية وشرحها : العناية، 9/48؛ تبيين الحقائق، 5/102؛ الدُّرر شرح الغرر، 2/224؛ البحر الرائق، 7/295؛ الدُّر المختار، 8/514.. [↑](#footnote-ref-3044)
3045. () « ففي » : مكرَّرة في (ب). [↑](#footnote-ref-3045)
3046. () ص877 (ل70/أ)، قاعدة 174، ونص القاعدة : «في كل موضع يملك المدفوع إليه المال المدفوع إليه مقابلاً بملك : فإن المأمور يرجع بلا شرط. وإلاّ فلا».

      وانظر المثال المذكور في مصادر القاعدة الآنف ذكرها، فقد ورد فيها المثال بعبارات أخر توضحه، ومن ذلك قول صاحب (الهداية) : «وإذا تلفت العين الموهوبة، واستحقها مستحق، وضمن الموهوب له: لم يرجع على الواهب بشىء؛ لأنه عقد تبرع، فلا يستحق فيه السلامة، وهو غير عاملٍ له». [↑](#footnote-ref-3046)
3047. () في (أ) و(جـ) و(د) : «البيع». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدُّرر. [↑](#footnote-ref-3047)
3048. () نهاية 44/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-3048)
3049. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في الدَّرر شرح الغرر، 2/326. [↑](#footnote-ref-3049)
3050. () في (جـ) : «إذا». [↑](#footnote-ref-3050)
3051. () في (د) : «شرط». [↑](#footnote-ref-3051)
3052. () **المزارعة لغة** : مشتقة من مادة «زرع»، والزاء والراء والعين -كما يقول ابن فارس- : «أصل يدل على تنمية الشيء، فالزرع ... اسم لما نبت».

      **أما في الاصطلاح :** فهي عند الحنفية : «عقد على الزرع ببعض الخارج» -كذا في الهداية-.

      - المقاييس في اللغة، مادة «زرع»، ص470؛ وانظر القاموس المحيط، مادة «زرع»، ص936.

      - الهداية، 9/462؛ وانظر : معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، 3/266. [↑](#footnote-ref-3052)
3053. () **التبن** : معناه «ما تهشَّم من سيقان القمح والشعير بعد درسه، تعلفه الماشية». هكذا في المعجم الوسيط، مادة «تَبَنَ»، 1/82؛ وانظر : المقاييس في اللغة، مادة «تـبن»، ص177؛ لسان العرب، مادة «تبن»، 13/71؛ القاموس المحيط، مادة «تبن»، ص1527. [↑](#footnote-ref-3053)
3054. () 9/470. علمًا بأنه ذكر أن مشايخ بلخ خالفوا وقالوا : التبن بينهما.

      ونص (الهداية) : «ولو شرط الحب نصفين، ولم يتعرضا للتبن : صحت؛ لاشتراطهما الشركة فيما هو المقصود. ثم التبن يكون لصاحب البذر؛ لأنه نماء بذره، وفي حقه لا يحتاج إلى الشرط، والمفسد هو الشرط، وهذا سكوت عنه. وقال مشايخ بلخ -رحمهم الله-: التبن بينهما أيضًا؛ اعتبارًا للعرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان ...».

      وانظر أيضًا : الدّرر شرح الغرر، 2/326؛ وكذلك تبيين الحقائق، 5/281. [↑](#footnote-ref-3054)
3055. () هذه القاعدة من القواعد الفقهية، كما أنّ لها صلة بعلم أصول الفقه :

      **ووجه صلتها بأصول الفقه** أنها تمثل «أحد أنواع (بيان الضرورة) وفق اصطلاح الأصوليين من الحنفية»- كذا في قواعد الندوي-.

      إذْ البيان عندهم خمسة أقسام، منها بيان الضرورة.

      والضرورة : «أربعة أقسام، كلها دلالة سكوت ملحق باللفظية؛ لأن السكوت بمعاونة المقام يقتضي اعتبارها»- كذا في تيسير التحرير-.

      والقسم الثاني من الضرورة : «السكوت الذي يكون بيانًا بدلالة حال المتكلم»- كذا في كشف الأسرار-.

      وهذا القسم هو الذي عبرت عنه القاعدة.

      وكما تحدث عنها الأصوليون في هذا الموضع أصالة، تحدَّثوا عنها أيضًا في مواضع متفرقة من كتبهم.

      **أما علماء القواعد :**

      فمنهم من أفردها في قاعدة مستقلة، ومنهم من تحدث عنها ضمن قاعدة : «لا ينسب إلى ساكت قول»، ومنهم من أدرجها في القاعدة السابقة فجعلها كالاستثناء منها.

      **ولتوثيق ما سبق :** فإن مواضع الإحالة إلى الكتب السابقة مرتبة على النحو الآتي :

      القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص455- وانظر شرح المجلة للأتاسي، 1/181؛ الـوجيز، ص143-؛ تيسير التحرير، 1/83؛ كشف الأسرار، 3/287.

      **وللتوسع** في بيان الضرورة وما تضمّنه عند الأصوليين من الحنفية انظر : أصول البزدوي وشرحه: كشف الأسرار، 3/285؛ المغني للخبازي، ص248؛ المنار وشروحه : كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، 1/134؛ وجامع الأسرار، 3/844؛ التـحرير وشـرحه : تيسير التحرير، 1/83.

      وكما تحدث الأصوليون عن القاعدة عند حديثهم عن بيان الضرورة تطرقوا إليها أيضًا في مواضع أخرى؛ فانظر : البرهان، 1/413، فقرة 585؛ قواطع الأدلة، 3/450؛ تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، ص124؛ كشف الأسرار للنسفي، 1/421؛ مسلّم الثبوت وشرحه: فواتح الرحموت، 2/183.

      **أما علماء القواعد فمّمن أفردها منهم في قاعدة مستقلة** أصحاب الكتب الآتية :

      المنثور، 2/205-207-. ولفظه: «السكوت ضربان : الأول: أن يكون بمجرّده يُنَزَّل منزلة التصريح بالنطق في حق من نجب [كذا في المنثور، ولعلها تصحيف من (تجب)] له العصمة ... والثاني: ما ينزل منـزلته في الأصح، وهو السكوت في البكر ...»-؛ المنهج للزقّاق وشرحه للمنجور، ص287- والبيت الأول من المنهج:

      **وآخـر الـزوجـات طـالـق وهـل كـمـن أقـرّ سـاكـت وقـد نـقـل -؛**

      إيضاح المسالك للونشريسي، ص135، قاعدة 108؛ -ولفظه: «السكوت على الشيء هل هو إقرار به أم لا؟ وهل هو إذن فيه أم لا؟»-؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص183، قاعدة 240- ولفظه: «السكوت رضا في ثلاثين مسألة»-؛ الفوائد الزينية لابن نجيم أيضًا، ص48، فائدة31- ولفظه قريب من اللفظ السابق-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45 - ولفظه : «السكوت في معرض الحاجة بيان»-؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل23/أ؛ منافع الدقائق، ص321؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص488 -ولفظه : «السكوت عن البيان حالة الحاجة إلى البيان دليل على عدم وجوبه»-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/485- ولفظه: «السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان»-.

      **وممّن تحدَّث عنها ضمن قاعدة : «لا ينسب إلى ساكت قول»** أصحاب الكتب الآتية :

      الأشباه والنظائر للسيُّوطي، 1/319؛ ولابن نجيم، ص179؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضيئة، ص197؛ والمواهب السنية وحـاشيتها : الـفوائد الجنية، 2/221؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص20، قاعدة 20.

      **وممن أدرجها في قاعدة : «لا ينسب إلى ساكت قول»** فقال - عقب اللفظ السابق-: «... ولكن السكوت في معرض الحاجة بيان»- ممّن فعل ذلك : واضعوا مجلة الأحكام العدلية ومن تأثروا بها فـانظـر : المجلة، مادة 67؛ شرحها لسليم رستم، 1/47؛ ولعلي حيدر، 1/59؛ وللأتاسي، 1/181؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص337؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص113، قاعدة 282؛ المدخل الفقهي العام، 2/973، فقرة 581؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص454- وانظر منه ص101-؛ الوجيز، ص35، 143؛ القواعد الفقهية الكبرى لشخينا أ.د. صالح السدلان، ص181؛ تطبيق القواعد والضوابط الفقهية للدكتور سعود الغديان، ص1440؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور إبراهيم الحريري، ص119؛ القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الله العجلان، ص60؛ المبادئ الفقهية، ص41؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص23، قاعدة 10؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص54.

      ويضاف إلى هذا فإن السبكي في أشباهه -2/159- تكلم عن سكوت النبي  ؛ فتطرّق -ضمنًا- إلى القاعدة.

      وكما تحدث الأصوليون وعلماء القواعد عن القاعدة استقلالاً، **ذكرها الفقهاء في مقام التعليل**، فانظر من كتبهم : الأم، 1/275؛ شرح مختصر الطحاوي للجصاص، ص620؛ المبسوط، 17/145؛ تحفة الفقهاء، 3/286؛ بدائع الصنائع، 2/316، 7/192-193؛ المصفى للنسفي، ل22/أ؛ الكافي شرح الوافي للنسفي أيضًا، القسم الأخير، ص835؛ جامع الفصولين، 2/138؛ العناية، 9/284؛ فتح القدير، 7/440؛ البحر الرائق، 3/122؛ الدر المختار ورد المحتار، 6/715. [↑](#footnote-ref-3055)
3056. () في (أ) : « يحصى »، وفي (جـ) : (الحرف الأول مهمل من النقاط). والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-3056)
3057. () انظر : البحر الرائق، 3/123؛ الدرر المختار، 6/718. [↑](#footnote-ref-3057)
3058. () في (د) : « بحمع ». [↑](#footnote-ref-3058)
3059. () انظر : الأم، 6/179؛ مغني المحتاج، 4/147. [↑](#footnote-ref-3059)
3060. () في (أ) و(د) : «البـكـر» (بـإسقاط البـاء). والصـحيـح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ)؛ وفاقًا للفظ الحديث. [↑](#footnote-ref-3060)
3061. () (الواو) زيادة من (ب) و(جـ)؛ وفاقًا للفظ الحديث. [↑](#footnote-ref-3061)
3062. () أخرجه مسلم بنحوه، كتاب الحدود، باب حد الزنا، 3/1316، ح1690؛ وابن ماجه بلفظه، كتاب الحدود، باب حدّ الزنا، 2/852، ح2550. كلاهما من حديث عبادة بن الصّامت  . [↑](#footnote-ref-3062)
3063. () من الآية رقم (2) من سورة (النور). والسيّاق الذي جاءت فيه : ... . [↑](#footnote-ref-3063)
3064. () هذا اعتراض من المؤلف على من قال بالجمع بين الجلد والنفي في الزنا.

      ومعناه : أن الآية بيّنت حد الزاني غير المحصن وهو الجلد، وسكتت عن التغريب، فيكون السكوت عنه بيانًا لعدم وجوبه، وناسخًا لوجوبه الوارد قبل ذلك في الحديث.

      إلا أنه يرد على ما ذكره المؤلف : أن الأصوليين من الحنفية إنما يمثلون بهذا المثال لبيان كون الحديث فيه زيادة (التغريب) على النص القرآني، والزيادة على النصّ نسخ - عندهم - فيكون الحديث ناسخًا للآية. إلا أنه لا يعمل به؛ لعدم جواز نسخ القرآن بالآحاد.

      والشاهد من هذا : كونهم جعلوا الحديث ناسخًا للآية، فكيف يجعله المؤلف منسوخًا بها ؟!.

      ولدفع هذا الإشكال يقال : لعل المؤلف لم يرد بالنسخ هنا المعنى الاصطلاحي له عند المتأخرين؛ بل أراد معناه عند السلف، وهو مطلق البيان والإيضاح؛ فيكون المعنى : فيكون السكوت عن التغريب بيانًا وإيضاحًا للحديث، أي مبيّنا وموضِّحا أن التغريب الثابت في الحديث ليس بواجب -والله أعلم-.

      وانظر في معنى النسخ عند السلف : إعلام الموقعين، 1/42.

      أما الزيادة على النص فانظر فيها : المعتمد، 1/437؛ العدة، 3/814؛ إحكام الفصول، ص400؛ أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 3/360؛ أصول السرخسي، 2/82 المستصفى، 1/117؛ قواطع الأدلة، 3/135؛ روضة الناظر، 1/305؛ المغني للخبازي، ص259؛ شرح تنقيح الفصول، ص317؛ إعلام الموقعين، 2/378؛ شرح الكوكب المنير، 3/581؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، 2/92؛ حاشية مرآة الأصول للإزميري، 2/190؛ ويضاف إلى ذلك فإن أ.د. عمر بن عبد العزيز أفرد في هذه المسألة كتابًا مستقلاًّ سماه : (الزيادة على النص، حقيقتها وحكمها)، وأشار في مقدمته إلى خطورة القول بأن الزيادة على النص نسخ؛ إذ «القول بها مطلقًا يؤدي إلى الإحجام عن العمل بمقتضى كثير من السنة الآحادية الآتية بزيادات على ما في النص القرآني الكريم»؛ فدفعه هذا إلى دراستها من خلال مواقف شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم. [↑](#footnote-ref-3064)
3065. () « منها » : زيادة من (هـ) و(و)؛ وموضعها بياض في (أ) و(د). [↑](#footnote-ref-3065)
3066. () انظر هذا الفرع في : العناية، 9/284. [↑](#footnote-ref-3066)
3067. () نهاية 57/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-3067)
3068. () في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) : «عضوه». وتمام كلامه : «... وكذا عن قطع عضوه، أخذًا من سكوته عند إتلاف ماله». [↑](#footnote-ref-3068)
3069. () هذا المثال عبّر عنه ابن نجيم في أشباهه بقوله : «وفي عارية (الخانية) : الإعارة لا تثبت بالسكوت»؛ والنص الذي ذكره ابن نجيم موجود في الخانية، 3/382. [↑](#footnote-ref-3069)
3070. () في (أ) و(د) : « منه »، وفي (جـ) : « رقنه ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(هـ) و(و) ، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-3070)
3071. () انظر هذا الفرع والذي قبله في : العناية، 9/284. [↑](#footnote-ref-3071)
3072. () نهاية 37/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-3072)
3073. () انظر جميع الأمثلة الخارجة عن القاعدة في : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص179. [↑](#footnote-ref-3073)
3074. () نهاية 36/أ من (د). [↑](#footnote-ref-3074)
3075. () في (جـ) : « العاقل ».

      **ومعنى الجواب** : أن الظاهر في المسائل التي قيل إنها خارجة عن القاعدة : كونه لابّد فيها من رضا صاحب الشأن للفاعل الذي تصرف تلك التصرفات، ومجرد سكوت صاحب الشأن لا يدلّ على الرضا؛ لأنه ليس في معرض الحاجة إلى البيان، فيكون رضاه منعدمًا في تلك المسائل وأمثالها في حق العامل لتلك التصرفات؛ وإذا كان رضاه منعدمًا : لم تصح تلك التصرفات؛ فلا تكون داخلة تحت القاعدة أصلاً.

      **ويمكن أن يجاب عنها بجواب آخر :** وهو أن يقال : إن هذه الفروع داخلة تحت قاعدة آخرى هي أليق بها، وهي قاعدة: «لا ينسب إلى ساكت قول»، ولاسيما أن المصدر الرئيس لهذه المسائل (وهو أشباه ابن نجيم) قد أدرجها تحت هذه القاعدة.

      وأفضل من هذا وذاك أنْ يُسلك ما سلكه واضعو المجلة ومن تابعهم، بأن تُدرج قاعدة المؤلف تحت هذه القاعدة وتكون كالاستثناء منها، فيقال : «لا ينسب إلى ساكت قول، ولكن السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان»- وهذا لفظ الزرقا في مدخله-.

      فيكون ما ذكره المؤلف في بداية شرح القاعدة داخلاً تحت الشق الثاني، وما قيل إنه خارج عنها داخل تحت الشق الأول.

      يضاف إلى ذلك أن صاحب (العناية) -9/284- ذكر ثلاث مسائل من تلك المسائل التي قيل إنها خارجة عن القاعدة، وأجاب عنها، فانظره إن شئت. [↑](#footnote-ref-3075)
3076. () في (ب) و(د) : « ولذا ». [↑](#footnote-ref-3076)
3077. () في (أ) و(ب) و(جـ) : « يسمع ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د) [↑](#footnote-ref-3077)
3078. () بحثت عن مسألة الغصب في مظانها في أبرز مصادر المؤلف ولم أجدها. [↑](#footnote-ref-3078)
3079. () هذه القاعدة تمثل جزءًا من حديث جاء في آخره : « ... فالسلطان وليّ من لا وليّ له »، وفي لفظ : «... والسلطان وليّ من لا وليّ له»، وفي لفظ : «... فالسلطان وليّ من لا وليّ لها».

      فقد أخرجه عبد الرزاق، كتاب النكاح، باب النكاح بغير وليّ، 6/195، ح10472؛ وابن أبي شيبة، كتاب النكاح، من قال : لا نكاح إلا بولي أو سلطان، 3/454، ح15919، 3/455، ح15933؛ وأحمد، 6/47، 66، 165، 260؛ وأبو داود، كتاب النكاح، باب في الولي، 2/229؛ وابن ماجه، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، 1/605، ح1879؛ والترمذي، كتاب النكاح، باب ما جاء : لا نكاح إلا بولي، 3/407، ح1102؛ وابن الجارود في المنتقى، كتاب النكاح، 1/175، ح700؛ وأبويعلى في مسنده، 8/191، 4749؛ وأبو عوانة في مسنده، كتاب النكاح، باب ذكر الخبر الدّال ... على إبطال نكاح المرأة التي تُزوِّج نفسها، ثيّبا كانت أو بكرًا؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب النكاح، باب النكاح بغير ولي عصبة، 3/7؛ وابن حبان في صحيحه، كتاب النكاح، باب الولي، 9/384-387، ح4074-4075؛ والطبراني في الـمعجم الأوسط، 6/260، ح6352؛ والدارقطني، كتاب النكاح، 3/221، 226؛ والحاكم، كتاب النكاح، 2/182، 183؛ وابن حزم في المحلى، 9/451-452؛ والبيهقي، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، 7/105.

      -جميعهم - بأحد الألفاظ المذكورة من حديث عائشة رضي الله عنها.

      **وممّا قاله أهل العلم في هذا الحديث :**

      • ما جاء في (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، 9/385: «قال أبو حاتم: هذا خبر أوهم من لم يُحكمْ صناعة الحديث أنه منقطع، أو لا أصل له؛ بحكاية حكاها ابن عُلية عن ابن جريج في عقب هذا الخبر، قال : ثم لقيت الزهري فذكرت ذلك له فلم يعرفه. وليس هذا مما يهي الخبر وبمثله ...». ثم فصّل في ذلك.

      • وجاء في سنن الترمذي عقب الحديث -3/407- «قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ...».

      • وجاء في المستدرك عقب الحديث –2/182- : «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه ...».

      كما جاء في المستدرك أيضًا –2/183- : «فقد صحّ وثبت بروايات الأئمة الأثبات سماعُ الرواة بعضهم من بعض، فلا تعلّل هذه الروايات بحديث ابن عُلية، وسؤال ابن جريج عنه، وقوله: إني سألت الزهري عنه فلم يعرفه؛ فقد ينسى الثقةُ الحافظُ الحديثَ بعد أن حدّث به، وقد فعله غيرُ واحد من حفّاظ الحديث ...».

      • كما ناقش هذه القصة ابن حزم في المحلى –9/452-.

      وأيضًا صرّح بصحّة الحديث بزيادة : «وشاهدي عدل»، وذلك في أحد طرق هذه الزيادة، حيث قال –9/465- : «... عن عائشة قالت : قال رسول الله  : «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليّها وشاهدي عدل فنكاحها باطل، وإن دخل بها فلها المهر، وإن اشتجروا فالسلطان وليّ من لا وليّ له».

      قال أبو محمد : لا يصّح في هذا الباب شيء غير هذا السّند (يعني : ذكر شاهدي عدل)». وورد نحو كلام ابن حزم هذا في الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، 9/387.

      • وجاء في فتح الباري –9/97-98- : «أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه، وصحّحه أبوعوانة، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم ...».

      • وجاء في نيل الأوطار –6/250- : «وحديث عائشة أخرجه أيضًا : أبو عوانة وابن حبان والحاكم وحسّنه الترمذي.

      وقد أُعلّ بالإرسال، وتَكَلَّمَ فيه بعضهم من جهة أن ابن جريج قال : ثم لقيتُ الزهري فسألته عنه فأنكره.

      وقد عدّ أبو القاسم بن مندة عدَّةَ من رواه عن ابن جريج فبلغوا عشرين رجلاً ...

      وقد أعلّ ابنُ حبان وابن عدي وابن عبد البر والحاكم وغيره الحكايةَ عن ابن جريج بإنكار الزهري، وعلى تقدير الصحة : لا يلزم من نسيان الزهري له أن يكون سليمان ابن موسى وهم فيه».

      وللحديث شاهدان من حديث ابن عباس وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم.

      وللتوسع انظر أيضًا : نصب الراية، 3/167، 186؛ تلخيص الحبير، 3/156؛ كشف الخفاء، 1/553.

      يضاف إلى ذلك فإن صاحب (المنثور في القواعد)-1/201- أفرد لمعنى هذه القاعدة قاعدة مستقلة قال فيها : «الإمام هل يُلحق بالولي الخاص ؟».

      كما وردت هذه القاعدة في مقام التعليل في بعض كتب الفقه، منها : الدّرر شرح الغرر، 2/94 - وما جاء في شرح القاعدة مذكور فيه-؛ البحر الرائق، 5/112؛ ردّ المحتار، 4/199. [↑](#footnote-ref-3079)
3080. () في (جـ) : « ولاولي ...» (بزيادة الواو). [↑](#footnote-ref-3080)
3081. () نهاية 44/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-3081)
3082. () في مصدر هذه العبارة (وهو الدّرر) : «... **للإمام** قتله **والصلح** لا العفو ...». [↑](#footnote-ref-3082)
3083. () الدّرر شرح الغرر، 2/95- مع الاختلاف السابق - علمًا بأن المؤلف سبق أن ذكر هذا المثال، عند حديثه عن قاعدة : «تصرف الإمام على الرعية منـوط بالمـصلحة»، وذلك ص518 (ل33/ب)، قاعدة 75. فما قيل في توثيقه هناك يقال هنا. [↑](#footnote-ref-3083)
3084. () في (أ) و(د) : «حملة» (بالحاء المهملة). والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ). [↑](#footnote-ref-3084)
3085. () هذه القاعدة تشكِّل الشِّق الثاني من قاعدة سبق أن تكلم عنها المؤلف، وهي : «أجزاء العوض تنقسم على أجزاء المعوّض، وأجزاء الشرط لا تنقسم على أجزاء المشروط»، وذلـك ص237 (ل3/ب)، قاعدة 4. فما قيل في توثيق ذلك الشق هناك يقال هنا.

      ولفظ هذه القاعدة وجل ما جاء في شرحها هنا مذكور في الدّرر شرح الغرر، 2/306-307. [↑](#footnote-ref-3085)
3086. () في (د) : « يمبديه ». [↑](#footnote-ref-3086)
3087. () في (أ) و(جـ) و(د) : « أدى ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3087)
3088. () « ألفًا » : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-3088)
3089. () في (ب) : « بأذاء ». [↑](#footnote-ref-3089)
3090. () نهاية 58/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3090)
3091. () الدّرر شرح الغرر، 2/306- مع اختلاف يسير أهمه أنه قال في نهاية العبارة : «... نصفه؛ إذْ الشرط يقابل المشروط جملة، ولا يقابله أجزاء»-. [↑](#footnote-ref-3091)
3092. () هذا الضابط ممّا نصَّ عليه أتباع المذاهب الفقهية الأربعة؛ لهذا قال ابن نجيم في رسائله -ص280-: «فإنه يجب اتباع شرطه؛ لما تواتر من قول العلماء ذوي المذاهب الأربعة: إنَّ شرط الواقف كنص الشارع».

      وقد بيّن ابن نجيم وجه الشبه بين شرط الواقف ونص الشارع فقال في أشباهه -ص221- : «أي في وجوب العمل به، وفي المفهوم والدلالة ...». وخالفه شيخ الإسلام ابن تيمية، ووضّح أن مراد الفقهاء هو المعنى الثاني دون الأول، حيث جاء في الاختيارات الفقهية من فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية -ص176- : «وقول الفقـهـاء : نصـوص الواقـف كنصـوص الشـارع، يعني : في الفهم والدلالة، لا في وجوب العمل».

      ثم بيَّـن بعد ذلك رأيه في الضابط؛ إذْ خالفه : بأن ألفاظ الواقف تحمل على عادته في خطابه سواء كانت تتمشى مع قواعد الاستنباط من الأدلة الشرعية أمْ لا، ونص كلامه : «... مع أنَّ التحقيق أن لفظ الواقف ولفظ الموصي والناذر والحالف وكل عاقد : يحمل على مذهبه وعادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها، وافق لغة العرب أو لغة الشارع، أوْ لا».

      وكلام شيخ الإسلام هذا نقله عنه صاحب (البحر الرائق) أيضًا -5/265-.

      كما تطرق إليه تلميذه ابن القيم في إعلام الموقعين، 1/291 وما بعدها وما قبلها، وانظر منه أيضًا : 3/87، 255، وقد شدَّد النكير - في جميع هذه المواضع - على من جعل شرط الواقف في منزلة نص الشارع في وجوب العمل.

      ولو عُدْتَ إلى الضابط فإنه قد جاء بلفظ المؤلف أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده:

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/251 - فقد نقل عن السبكي أنه قال في فتاويه : «وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنصّ، وهو حكم لا دليل عليه، سواء كان نصه في الوقف نصًّا أو ظاهرًا»-؛ ولابن نجيم، ص133، 153، 221؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص294، قاعدة 387- ولفظه فيهما : «شرط الواقف يجب اتباعه إلا في مسائل ...»، كما ذكر في الأشباه لفظ المؤلف أيضًا -؛ الفوائد الزينية له أيضًا، ص76، فائدة 70- ولفظه فيها كاللفظ السابق-؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضـيئة، ص143؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 2/25- ولفظ الفرائد :

      قال [أي السبكي] :

      **ومـا خـالـف شـرط مـن وقـف مـخـالـفٌ للـنص عـند مـن عَـرَفَ-؛**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل23/ب؛ منافع الدقائق، ص321؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص151، قاعدة 189؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص85، قاعدة 152؛ المدخل الفقهي العام، 2/1085، فقرة 701؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان، ص1719.

      **وانظر من كتب الفقه** التي تكلمت عن وجوب اتباع شرط الواقف، ونصَّ كثير منها على الضابط : إعانة الطالبين، 3/169؛ المبدع، 5/333؛ البحر الرائق، 5/265؛ دليل الطالب لنيل المطالب، ص322، فقرة 322؛ الشرح الكبير وحاشية الدّسوقي عليه، 4/88؛ ردّ المحتار، 5/559؛ أحكام الوقف للأستاذ مصطفى الزرقا، ص155، فقرة 165. [↑](#footnote-ref-3092)
3093. () في (د) : «حلم ». [↑](#footnote-ref-3093)
3094. () الهداية، 7/300؛ وانظر جميع ما سبق في : أشباه ابن نجيم، ص133-134. [↑](#footnote-ref-3094)
3095. () في (ب) و(د) : « شرط ». [↑](#footnote-ref-3095)
3096. () في (ب) و(د) : « الواقف ». [↑](#footnote-ref-3096)
3097. () في (أ) و(ب) و(جـ) ووجه في (د) : « يكن ». والصحيح ما تمَّ إثباته من الوجه الثاني من (د) (إذْ كُتب الحرف الأول من الكلمة في (د) بالياء والتاء معًا). [↑](#footnote-ref-3097)
3098. () ص573 (ل39/ب). وما قيل في توثيق هذا الفرع هناك يُقال هنا. [↑](#footnote-ref-3098)
3099. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في : الدُّرر شرح الغرر، 2/411. [↑](#footnote-ref-3099)
3100. () ص429 (ل23/ب)؛ قاعدة 54. [↑](#footnote-ref-3100)
3101. () الضمير يعود إلى باب الباء. [↑](#footnote-ref-3101)
3102. () ص426 (ل23/أ)، قاعدة 53. [↑](#footnote-ref-3102)
3103. () في (ب) و(د) : «فروعها ».

      ولو قال : (فتكون فروعهما) لكان أفصح. [↑](#footnote-ref-3103)
3104. () الدرر شرح الغرر، 2/411. [↑](#footnote-ref-3104)
3105. () في (ب) : « يثبت ». [↑](#footnote-ref-3105)
3106. () نهاية 45/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-3106)
3107. () في (د) : « فيبقى ». [↑](#footnote-ref-3107)
3108. () الألف زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها، وهي مثبتة في (الدّرر) أيضًا. [↑](#footnote-ref-3108)
3109. () نهاية 58/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-3109)
3110. () نهاية 38/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-3110)
3111. () هكذا في جميع النسخ. وإثبات كلمة « بقوله » هنا فيه تكرار مع ما ذكره في أول العبارة: «ثم قال». [↑](#footnote-ref-3111)
3112. () في (جـ) : « بقاء ». [↑](#footnote-ref-3112)
3113. () الدّرر، 2/411. [↑](#footnote-ref-3113)
3114. () نهاية 36/ب من (د). [↑](#footnote-ref-3114)
3115. () أي : اتفاق الخصمين في تنصيب المحكَّم حكمًا بينهما. [↑](#footnote-ref-3115)
3116. () في (ب) و(د) : « عن ». [↑](#footnote-ref-3116)
3117. () 7/317.

      أي : ذكر هذا المعنى صاحبُ العناية (وهو أكمل الدين البابرتي) حيث قال : .... [↑](#footnote-ref-3117)
3118. () في (د) : « عدمها ». [↑](#footnote-ref-3118)
3119. () في (العناية) زيادة : « يعدم »؛ والزيادة في المبنى فيها زيادة في المعنى. [↑](#footnote-ref-3119)
3120. () في (د) : «وبهذا ب خرج». [↑](#footnote-ref-3120)
3121. () « أن » : زيادة من (ب) و(هـ) و(و)، وكذلك هي مثبتة في (العناية)، ولا يستقيم المعنى بدونها.

      وتمام العبارة في (العناية) : «وعلى هذا يسقط ما قيل : ينبغي أن لا يصح الإخراج إلا باتفاقهما أيضًا». [↑](#footnote-ref-3121)
3122. () في (د) : « أحدهما **ينبغي** في ... ». [↑](#footnote-ref-3122)
3123. () يشير إلى قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وهي: «من سعى في نقض ما تمَّ من جهته فسعيه مردود عليه»، وذلك ص1077 (ل100/ب)، قاعدة 235. [↑](#footnote-ref-3123)
3124. () في (جـ) : « النقيض ». [↑](#footnote-ref-3124)
3125. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص250؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص157، قاعدة 286؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص92، قاعدة 135.

      **ومن كتب الفقه :**

      فتاوى قاضي خان، 2/475؛ الفتاوي الظهيرية، ل124/ب، 344/ب؛ الدر المختار، 8/214؛ ومع ردّ المحتار، 11/249. ولفظ الظهيرية الثاني يدل على أن القاعدة تتمشى مع مذهب محمد، خلافًا لأبي يوسف، حيث جاء فيها : «لأن عند أبي يوسف يجوز أن تبطل الشهادة في البعض، وتبقى في البعض. وعلى قول محمد –رحمه الله- لا تقبل أصلاً». [↑](#footnote-ref-3125)
3126. () نهاية 59/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3126)
3127. () ل124/ب. ولفظ الظهيرية : «إذا كان العبد لمسلم ونصراني، فشهد نصرانيان عليهما بالعتق جازت شهادتهما على النصراني، وشهادتهما على المسلم مردودة. وإنما ثبت العتق في نصيب النصراني خاصة. وبهذا يتبيّن أنه لا يلزم من بطلان الشهادة في البعض بطلانها في الكلّ»؛ وانظر : الدر المختار، 8/214؛ ومع رد المحتار عليه، 11/250؛ وانظر كذلك : قواعد الفقه لابن نجيم، ص157. [↑](#footnote-ref-3127)
3128. () في (أ) و(جـ) : « يبطل »، وفي (ب) : « تبطل »، وفي (د) : يحتمل الوجهين. والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3128)
3129. () في (أ) و(جـ) : « يقبل ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-3129)
3130. () جاء في هامش (أ) : «أي ابن الشاهد». [↑](#footnote-ref-3130)
3131. () في (أ) و(جـ) : « يبطل ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-3131)
3132. () انظر في عدم صحة شهادة الوالد لابنه : الهداية وشرحيها : العناية وفتح القدير، 7/403؛ المغني لابن قدامة، 14/181، مسألة 1896؛ المنهاج وشرحه : مغني المحتاج، 4/434؛ المبدع، 10/244؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه، 4/168.

      وانظر في صحة شهادة أهل الذمة بعضهم لبعض : الهداية وشرحيها : العناية وفتح القدير، 7/416. [↑](#footnote-ref-3132)
3133. () في (د) : « لأنه ». [↑](#footnote-ref-3133)
3134. () في (أ) و(جـ) : « يورث ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د).

      وهذه الكلمة تمثّل نهاية 45/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-3134)
3135. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص249؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص149، قاعدة 167؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص77، قاعدة 108 - ولفظه: «**الجهالة كما تمنع** الدعوى **والبينة**، تمنع اليمين أيضًا»-.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 5/154، 9/178؛ الهداية وشروحها : العناية وفتح القدير ونتائج الأفكار، 7/459، 460، 8/324؛ فتاوى قاضي خان، 2/471؛ الكافي شرح الوافي، القسم الأخير، ص279، 296. [↑](#footnote-ref-3135)
3136. () انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص249؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص149، قاعدة 167. [↑](#footnote-ref-3136)
3137. () نهاية 38/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-3137)
3138. () يشير إلى القاعدة التي تلي هذه القاعدة وهي : « شـهادة قـاصرة يـتمها غيرهم : تقبل»؛ فانظرها ص777 (ل60/أ). [↑](#footnote-ref-3138)
3139. () في (أ) و(جـ) : « الحكمين»، وفي (د) : « المحكمين ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3139)
3140. () في (د) : « كونه ». [↑](#footnote-ref-3140)
3141. () نهاية 37/أ من (د). [↑](#footnote-ref-3141)
3142. () في هامش (أ) : « أي : مسمّى ». [↑](#footnote-ref-3142)
3143. () في (أ) و(جـ) و(د) : « شخص ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3143)
3144. () في (د) : « أثيبت ». [↑](#footnote-ref-3144)
3145. () في (د) : « المحكمين ». [↑](#footnote-ref-3145)
3146. () في (ب) و(د) : « يشهدا ». [↑](#footnote-ref-3146)
3147. () في (د) : « يعينه ». [↑](#footnote-ref-3147)
3148. () نهاية 59/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-3148)
3149. () انظر : الدّرر شرح الغرر، 2/83؛ الدّر المختار، 8/214. [↑](#footnote-ref-3149)
3150. () ص777 (ل60/أ)، قاعدة 150. [↑](#footnote-ref-3150)
3151. () في (د) : « يصح ». [↑](#footnote-ref-3151)
3152. () في (جـ) : «شهداوا»، وفي (د) : « سهدوا » (بالسين المهملة). [↑](#footnote-ref-3152)
3153. () في (جـ) : « بنصب ». [↑](#footnote-ref-3153)
3154. () بحثت عن هذه المسألة في مظانّها من كتاب (الكافي) فلم أجدها؛ وانظر في قبول الشهادة برهن أو غصب مجهولين : فتاوى قاضي خان، 2/386؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص249؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص149، قاعدة 167. [↑](#footnote-ref-3154)
3155. () في (د) : « الإخبار ». [↑](#footnote-ref-3155)
3156. () في (جـ) : « البينات ». [↑](#footnote-ref-3156)
3157. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في : الدّرر شرح الغرر، 2/382، 390؛ الدر المختار، 8/214؛ ورد المحتار عليه، 8/229، 11/247، 314؛ كما وردت في القنية، ل174/أ بلفظ : «باب الشهادة القاصرة التي يتمها غيرهم هل يقضى بها أم لا؟». [↑](#footnote-ref-3157)
3158. () في (ب) : «وكذا». [↑](#footnote-ref-3158)
3159. () في (د) : « شهد ». [↑](#footnote-ref-3159)
3160. () في (جـ) : « بداء ». وقد جاء في مصدر هذه العبارة (وهو الدرر) : «بالدار». [↑](#footnote-ref-3160)
3161. () في (أ) و(جـ) و(د) : «فشهدا». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-3161)
3162. () في (أ) و(د) : «له إثبات». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-3162)
3163. () في (د) : «المحكمين». [↑](#footnote-ref-3163)
3164. () الدّرر شرح الغرر، 2/382-383؛ وانظر : الدر المختار ورد المحتار، 11/247 - فقد نقل صاحب (الدّر) العبارة السابقة عن (الدرر). [↑](#footnote-ref-3164)
3165. () أي : شهد الشاهدان بالملك في المملوك المحدود، دون أن يـبيِّنا حدوده. [↑](#footnote-ref-3165)
3166. () الدّرر شرح الغرر، 2/383؛ وانظر الدر المختار ورد المحتار، 11/247. [↑](#footnote-ref-3166)
3167. () ص775 (ل59/ب)، قاعدة 149. [↑](#footnote-ref-3167)
3168. () في (ب) : «ومنها». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-3168)
3169. () « ثبت » : ساقطة من (جـ)، والكلمة التي قبلها تمثل نهاية 46/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-3169)
3170. () في (أ) : « لوازمها ». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق للعناية.

      وهذه القاعدة وردت بهذا اللفظ في العناية، 4/361؛ وانظر منه 9/68؛ كما وردت في الكفاية - 3/280-281- بلفظ : «الشيء إذا ثبت ثبت بلوازمه وضرورياته»-. [↑](#footnote-ref-3170)
3171. () نهاية 60/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3171)
3172. () جاء في هامش (أ) إعراب هذه الكلمة بأنها : « مبتدأ ». [↑](#footnote-ref-3172)
3173. () يشير إلى قاعدة سيأتي الحديث عنها، ص901 (ل75/أ)، قاعدة 181. [↑](#footnote-ref-3173)
3174. () انظر هذا الفرع في : الدّرر شرح الغرر، 2/410؛ وانظره أيضًا في : الفتاوى البزازية، 2/212؛ البحر الرائق، 7/20؛ الدّر المختار، 8/102. [↑](#footnote-ref-3174)
3175. () نهاية 39/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-3175)
3176. () في (أ) و(ب) : « بوالدتهما». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ) و(د) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-3176)
3177. () أي : بولادتها. [↑](#footnote-ref-3177)
3178. () انظر : الجامع الصغير، ص266؛ الهداية وشرحيها : العناية وفتح القدير، 4/360؛ كنز الدقائق وشرحه: البحر الرائق، 4/177؛ الدر المختار ورد المحتار، 5/242.

      علمًا بأن أكثر هذه المراجع بينت أن محمدًا وأبا يوسف خالفا الإمام أبا حنيفة وقالا : تطلق. [↑](#footnote-ref-3178)
3179. () في (د) : « من ». [↑](#footnote-ref-3179)
3180. () نهاية 37/ب من (د). [↑](#footnote-ref-3180)
3181. () جاء في هامش (أ) : « أي الطلاق والولادة». [↑](#footnote-ref-3181)
3182. () في (أ) و(ب): « أما »، وفي (جـ) و(د): «وإنا»، وفي (هـ) و(و): « وإنما ». ولاشك أن ما في (أ) و(ب) مجانب للصواب، كما أن ما في (هـ) و(و) أولى ممّا في (جـ) و(د)؛ لهذا تمَّ إثباته في الصلب. [↑](#footnote-ref-3182)
3183. () في (أ) و(جـ) : « تنفك ». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للهداية. [↑](#footnote-ref-3183)
3184. () 4/360-361. وتمام عبارته : «... ولأبي حنيفة : أنها ادعت الحنث فلا يثبت إلا بحجة تامة؛ وهذا لأن شهادتهن ضرورية في حق الولادة، فلا تظهر في حق الطلاق؛ لأنه ينفك عنها». [↑](#footnote-ref-3184)
3185. () لعل مراده -والله أعلم- : ص333 (ل13/ب)، قاعدة 31. [↑](#footnote-ref-3185)
3186. () وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه أو معناه في بعض كتب الفقه وأصوله وقواعده :

      **فمن كتب الأصول :**

      المغني للخبازي، ص292؛ شرحه للقاءاني، ق2، جـ1، ص106؛ كشف الأسرار للنسفي، 2/226؛ وانظر أيضًا : أصول السرخسي، 2/153.

      فجميع هذه الكتب أشارت إلى معنى القاعدة عند حديثها عن كون عدم فساد الصوم بالجماع ناسيًا لم يثبت بطريق القياس على الأكل والشرب؛ بل ثبت بدلالة النص، ومن ذلك عبارة جاءت في (شرح المغني) يمكن أن تكون شرحًا للقاعدة، حيث قال الشارح : «وبيانه : أن الحكم الثابت بالنص في محلٍّ إذا كان ممّا لا يدرك بالرأي لا يمكن تعديته بالقياس، لكن إذا كان غير المحلِّ الذي ورد فيه النص في معنى المنصوص، ويساويه من كل وجه؛ حتى يُعلم يقينًا أنهما لا يفترقان إلا في مجرد الاسم وفيما لا يكون مناطًا للحكم في الأصل : فحينئذٍ يثبت الحكم فيما يساويه بدلالة ذلك النص لا بالقياس؛ لأن أحد المتساويين إذا ثبت له حَكمٌ يثبت للمساوي الآخر ضرورة، وإلا لم يكونا متساويين، كالتوأمين : فإنه يلزم من ثبوت نسب أحدهما ثبوت نسب الآخر؛ لاستوائهما. وذلك كالجماع مع الأكل والشرب...».

      **ومن كتب القواعد :**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل24/أ؛ منافع الدقائق، ص322- ولفظ المجامع وما بعده مطابق للفظ المؤلف-.

      **ومن كتب الفقه :**

      العناية، 7/73، ولفظه : «الشيء إنما يلحق بغيره **دلالة** إذا تساويا من جميع الوجوه»، وقد ذكرها على سبيل النقض لها، حيث قدّم عليها قوله : «...وعلى هذا التقرير سقط ما قيل : ...»، إلا أنَّ المؤلف في بداية شرحه للقاعدة قيّدها بقيد يدفع اعتراض صاحب (العناية) عليها.

      يضاف إلى ما سبق أن هناك **طائفة من الكتب** تعرّضت لشيء من معنى القاعدة، منها : المحصول وشرحه : الكاشف، 4/356؛ إعلام الموقعين، 1/272؛ إرشاد الفحول، 1/443- ولفظ الأول والأخير : «... ولما كان ذلك باطلاً : علمنا أنه يعتبر في المساواة : المساواة من كلِّ الوجوه»-. [↑](#footnote-ref-3186)
3187. () في (جـ) : «مناطه». [↑](#footnote-ref-3187)
3188. () في (أ) و(د) : «عليه». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ).

      وانظر : في كون المناط بمعنى العلة : المستصفى، 2/230؛ روضة الناظر، 3/800؛ قواعد الفقه (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص509. [↑](#footnote-ref-3188)
3189. () «لا» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-3189)
3190. () في هامش (أ) : «رأي المجتهد». [↑](#footnote-ref-3190)
3191. () المغني، ص292؛ وشرحه للقاءاني، ق2، جـ1، ص106. [↑](#footnote-ref-3191)
3192. () **ليلة التعريس** :

      التعريس في اللغة : «النزول في آخر الليل».

      والمراد بليلة التعريس : الليلة التي نزل فيها الرسول  ، حين عاد من غزوة خيبر ونام فيها عن صلاة الفجر، فقضى سنة الفجر وصلاة الفجر بعد ارتفاع الشمس.

      وهذه الحادثة أخرجها بطولها الإمام مسلم، كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، 1/471، ح680؛ والبخاري، كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم، 1/130، ح337 (ومحلّ الشاهد عند الإمام مسلم).

      والمعنى اللغوي للتعريس منقول من : لسان العرب، مادة «عرس»، 6/136؛ وانظره في : المقاييس في اللغة، مادة «عرس»، ص752؛ ردّ المحتار، 2/512. [↑](#footnote-ref-3192)
3193. () في (د) : «سنتين». [↑](#footnote-ref-3193)
3194. () نهاية 60/ب من (أ).

      وقوله : «وبعد الزوال» معناه : لا يتعدى أيضًا قضاء سنة الفجر بعد الزوال. [↑](#footnote-ref-3194)
3195. () في (جـ) : «على». [↑](#footnote-ref-3195)
3196. () انظر : بدائع الصنائع، 1/287؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 1/476-479؛ الدرر شرح الغرر، 1/122؛ البحر الرائق، 2/80؛ الدّر المختار ورد المحتار، 2/512.

      ومسألة قضاء السنن الراتبة من المسائل التي حصل فيها خلاف بين المذاهب الأربعة، فانظر- بالإضافة إلى ماسبق- : المغني لابن قدامة، 2/531؛ المجموع، 3/44؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي، 1/319. [↑](#footnote-ref-3196)
3197. () في (أ): «معتاده». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو المغني). [↑](#footnote-ref-3197)
3198. () المغني للخبازي، ص292؛ وانظر : شرحه للقاءاني، ق2، جـ1، ص106. [↑](#footnote-ref-3198)
3199. () «حينئذ» : ساقطة من (د). وهذه الكلمة رمز لها في (أ) و(جـ) بـ(ح)؛ وهي نهاية 46/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-3199)
3200. () في (د) : «يفت». [↑](#footnote-ref-3200)
3201. () في (ب) و(د) : «ورد». [↑](#footnote-ref-3201)
3202. () في (ب) و(د) : «جعلها»، وفي (جـ) و(هـ) و(و) : «جعلهما»، وفي (أ) يحتمل الأمرين. وقد تم إثبات الثاني؛ لأنه هو المناسب. [↑](#footnote-ref-3202)
3203. () انظر : شرح المغني للقاءاني، ق2، جـ1، ص106-107. [↑](#footnote-ref-3203)
3204. () في (أ) و(جـ) : «ولـيـبـنن». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)؛ وفاقًا للفظ الحديث. [↑](#footnote-ref-3204)
3205. () هذا الحديث لم أجده بلفظه فيما وقفت عليه من كتب الحديث المسندة، إنما ورد بنحوه أو معناه في بعضها، كما ورد بلفظه في بعض كتب الفقه كالهداية –1/41- وغيرها:

      فقد أخرج ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسُّنة فيها، باب ما جاء في البناء عـلى الصلاة، 1/385، ح1221، بسنده مرفوعًا : «من أصابه قيء أو رعاف أو قلس أو مذي : فلينصرف فليتوضأ، ثم ليبنِ على صلاته، وهو في ذلك لا يتكلم»؛ والدارقطني بنحوه، كتاب الطهارة، باب في الوضوء من الخارج من البدن، كالرّعاف والقيء والحجامة ونحوه، 1/153؛ والبيهقي بنحوه، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مِنْ خروج الدم مِنْ غير مخرج الحدث، 2/142، وكتاب الصلاة، باب من قال : يبني مَنْ سبقه الحدثُ على ما مضى من صلاته، 2/255.

      جميعهم من طريق إسماعيل بن عيّاش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة مرفوعًا.

      • وهذا الحديث بعد أن ذكره البيهقي –في الموضع الثاني- قال : «وهذا الحديث أحدُ ما أُنكر على إسماعيل بن عياش. والمحفوظ ما رواه الجماعة عن ابن جريج عن أبيه عن النبي  مرسلاً. كذلك ما رواه محمد بن عبد الله الأنصاري، وأبو عاصم النبيل، وعبد الرزاق، وعبد الوهاب بن عطاء وغيرهم عن ابن جريج. وأما حديـث ابن أبي مليكـة عن عائشة -رضي الله عنها- فإنما يرويه إسماعيل بن عياش، وسليمان ابن أرقم عن ابن جريج، وسليمان بن أرقم متروك، وما يرويه إسماعيل بن عياش عن غير أهل الشام ضعيف لا يوثق به. وروي عن إسماعيل عن عباد بن كثير، وعطاء بن عجلان عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها، وعباد وعطاء هذان ضعيفان –والله تعالى أعلم-».

      • كما قال عنه الحافظ في (التلخيص) –1/274- : «وأعلّه غير واحد بأنه من رواية إسماعيل ابن عياش عن ابن جريج، ورواية إسماعيل عن الحجازيين ضعيفة، وقد خالفه الحفاظ من أصحاب ابن جريج، فرووه عنه عن أبيه عن النبي  مرسلاً. وصحّح هذه الطريقة المرسلة: محمد بن يحي الذهلي والدارقطني في (العلل) وأبوحاتم وقال : رواية إسماعيل خطأ. وقال ابن معين : ضعيف. وقال ابن عدي : هكذا رواه إسماعيل مرّة، وقال مرة عن جريج عن أبيه عن عائشة، وكلاهما ضعيف. وقال أحمد : الصواب : عن ابن جريج عن أبيه عن النبي  مرسلاً ...»- وانظر نحو هذه العبارة في : الدراية، 1/30؛ نيل الأوطار، 1/236.

      • كما قال عنه صاحب عون المعبود –3/216- : «... وحديث عائشة لم يقل أحد بصحته».

      **فالحاصل** : أن الحديث لم يرد بسند متصل صحيح عن عائشة به، إنما صح عن ابن جريج عن أبيه عن النبي  به مرسلاً؛ لهذا فإن صاحب (نصب الراية) –1/38- قال في نهاية كلامه عنه : «... والمرسل عند أصحابنا حجّة».

      وللحديث شواهد، بعضها مرفوعة وبعضها موقوفة عن : ابن عباس وعلي وأبي سعيد الخدري وابن عمر -رضي الله عنهم-، وهي مبسوطة في كتب الحديث. [↑](#footnote-ref-3205)
3206. () **الفصد** : معناه لغة : «هو قطعُ العِرْقِ حتّى يسيل».

      قاله ابن فارس في المقاييس في اللغة، مادة «فصد»، ص838؛ وانظر لسان العرب، مادة «فصد»، 3/336؛ القاموس المحيط، مادة «فصد»، ص391. [↑](#footnote-ref-3206)
3207. () انظر : المغني، ص293؛ وشرحه للقاءاني، ق2، جـ1، ص108. [↑](#footnote-ref-3207)
3208. () في (أ) و(جـ) : «المزروعات». والصـحيح ما تمَّ إثبـاته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-3208)
3209. () في (ب) و(جـ) : «المزروع». [↑](#footnote-ref-3209)
3210. () «وهو» : زيادة من (ب) و(د). والأسلوب بدونها يكون ركيكًا. [↑](#footnote-ref-3210)
3211. () في (د) : «لرفع». [↑](#footnote-ref-3211)
3212. () في (جـ) : «المزروعات». [↑](#footnote-ref-3212)
3213. () في (أ) و(جـ) : «الموزونات». وفي (ب) : «بالموزونات»، وفي (د) : «للموزونات». وما في (أ) و(جـ) مجانب للصواب. [↑](#footnote-ref-3213)
3214. () انظر : العناية، 7/73. [↑](#footnote-ref-3214)
3215. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «الزيل». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-3215)
3216. () في (أ) و(جـ) و(د): «في هذا». والمناسب ما تمَّ إثباته من (ب). وهذه الكلمة تمثل نهاية 39/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-3216)
3217. () وقد سبق ذكر طائفة منها عند توثيق القاعدة. [↑](#footnote-ref-3217)
3218. () في (أ) : «والصريح» (بزيادة الواو)، ولا مسوِّغ لهذه الزيادة. [↑](#footnote-ref-3218)
3219. () في (ب) : « يفوق ». وكلا اللفـظـيـن صحيح، فقد وردت القاعدة بهما في بعض المصادر، كما سيأتي عند توثيقها. [↑](#footnote-ref-3219)
3220. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص46 - ولفظه : «لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح»، ووردت بهذا اللفظ في كثير من الكتب منها-؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل32/ب؛ منافع الدقائق، ص328؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 13؛ شرحها لسليم رستم، 1/25؛ ولعلي حيدر، 1/28؛ وللأتاسي، 1/38؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص141؛ المدخل الفقهي العـام، 2/879، فقرة 506، و973، فقرة 580؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص86؛ المبادئ الفقهية، ص15؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص22، قاعدة 9؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص53؛ وللدكتور علي الندوي، 180، 417، 459؛ الوجيز، ص139؛ موسوعة القواعد الفقهية، 2/213؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص174؛ ومن كتب القواعد الأخرى : قواعد الفقه للمجدِّدي، ص108، قاعدة 259، وص141، قاعدة 408 - ولفظه الأول : «لا قوام للدلالة مع النص»-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحـرير، ص481، وأحال إلى التحرير، 1/326، 327، وص492، وأحال إلى التحرير، 2/306، 4/531 - ولفظه الثاني : «لا عبرة للدلالة في موضع العلم»- ويلحظ أن جميع كتب القواعد المذكورة متأخرة عن المؤلف-.

      **ومن كتب الفقه :**

      شرح السير الكبير، 1/173، فقرة 182، و2/806، فـقـرة 1444، و5/2125، فـقـرة 4212، و2184، فقرة 4321؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 8/254 -ولفظهم كاللفظ المذكور في نسخة (ب) -، والهداية والعناية، 9/23، والعناية ونتائج الأفكار، 8/348، 9/297، والعناية فقط، 4/171، 7/73؛ وفتح القدير، 3/370؛ تبيين الحقائق، 2/156؛ جامع الفصولين، 1/100؛ الدّرر شرح الغرر، 1/347، 2/218، 288، 346 - ولفظه الأخير كلفظ النسخة (ب)، والذي قبله قريب من لفظ باقي النسخ-.

      وقبل الانتهاء من توثيق هذه القاعدة يجدر التنبيه على أنها تمثِّل المفهوم المخالف لقاعدتين ذكرهما المؤلف، وذلك ص583 (ل40/أ)، قاعدة 96، وص703 (ل52/ب)، قاعدة 126، وأولهما هي: «الثابت بدلالة إنما يعتبر إذا لم يوجد الصريح بخلافه». [↑](#footnote-ref-3220)
3221. () نهاية 61/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3221)
3222. () نهاية 38/أ من (د). [↑](#footnote-ref-3222)
3223. () ص330 (ل13/أ)، قاعدة 29. [↑](#footnote-ref-3223)
3224. () انظر: الهداية وشرحيها : العناية ونتائج الأفكار، 8/253-254؛ الدُّرر شرح الغرر، 2/345-346. [↑](#footnote-ref-3224)
3225. () في (جـ) : « فمنها ». [↑](#footnote-ref-3225)
3226. () نهاية 47/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-3226)
3227. () هكذا في جميع النسخ. والأولى (تدل) بتأنيث الفعل؛ لأن الفاعل ضمير مستتر يعود على كلمة مؤنثه وهي (الولادة). ويمكن تأويل ما جاء في جميع النسخ من تذكير الفعل بأن يقال : التقدير: يدل وجود الولادة ... فيكون الفعل مذكرًا تبعًا للفاعل -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-3227)
3228. () انظر : الدّرر شرح الغرر، 1/385؛ وانـظـر : الـهدايـة وشـرحيـها : العناية وفتح القدير، 4/170-171. [↑](#footnote-ref-3228)
3229. () انظر : العناية، 4/171. [↑](#footnote-ref-3229)
3230. () وهو قوله: «لأن الشرع كذبه بجعل الولد للفراش»، وقد صرَّح بذلك صاحب الدّرر -1/385- حيث قال : «جاز له أن يراجعها ولا عبرة لإنكاره؛ لما مرّ أن الشرع كذبه». [↑](#footnote-ref-3230)
3231. () انظر: الدّرر شرح الغرر، 1/385؛ وانظر أيضًا : الهداية وشرحيها : العناية وفتح القدير، 4/170-171. [↑](#footnote-ref-3231)
3232. () في (ب) : « منه ». [↑](#footnote-ref-3232)
3233. () انظر : العناية، 4/171. [↑](#footnote-ref-3233)
3234. () أي صَدَرَ من أحد العاقدين الإيجاب. [↑](#footnote-ref-3234)
3235. () نهاية 61/ب من (أ)، مع تكرار (قبل) في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-3235)
3236. () هكذا في جميع النسخ. والأفصح : (ورجحت). [↑](#footnote-ref-3236)
3237. () في (ب) و(د) : «بالإيجاب». [↑](#footnote-ref-3237)
3238. () أي : وعمل الدلالة هو إبطالها للإيجاب. [↑](#footnote-ref-3238)
3239. () انظر: الـعـناية، 6/256-257؛ الـدّرر شرح الغرر، 1/144. وهذا المثال وجوابه سبق ذكرهما ص 703 (ل52/ب). [↑](#footnote-ref-3239)
3240. () في (د) : « مفارقته ». [↑](#footnote-ref-3240)
3241. () بيّن المؤلف معنى هذه القاعدة عقبها مباشرة، وقد تضمّن شرحه لها عبارة يمكن أن تكون لفظًا آخر للقاعدة، وهي : « من يصحّ إقراره ... يصح استحلافه ... ومن لا يصّح إقراره ... لا يصح استحلافه».

      وهذا اللفظ الثاني مذكور في كتاب متأخر عن المؤلف، وهو قرة عيون الأخيار، 11/600؛ حيث جاء فيه : «والحاصل : أنّ كلَّ من يصح إقراره، كالوكيل : يصح استحلافه، بخلاف من لا يصح إقراره، كالوصي».

      وقد اتفق نجل ابن عابدين مع المؤلف في التمثيل للأول بالوكيل وللثاني بالوصي، والمعنى: أن الوكيل يصح إقراره عن موكله، فيصح حلفه عنه، بينما الوصي لا يصح إقراره عن الصغير فلا يصح حلفه عنه.

      ولو عدت إلى اللفظ الأول الذي اختاره المؤلف للقاعدة : فإني لم أجده بذلك اللفظ، فلعلّ المؤلف استنبطه من قول صاحب (الدرر) - 2/337- : «ولا يحلف (أي واحد من الوكيل وغيره) إلا إذا صح إقراره»، ولا سيّما أن (الدُّرر) يُعدُّ مصدرًا رئيسًا للمؤلف فيما ذكره في شرح القاعدة.

      وممّا يؤكد أن كلام صاحب الدّرر هذا متّحد من جهة المعنى مع لفظ القاعدة أن الشرنبلالي في حاشيته على الدّرر -2/337- قال عقب ذلك الكلام : «هذا ضابط للتحليف، كما قال في (الفتاوي الصغرى) : كلّ من لو أقر بشيء لا يجوز إقراره : لا يحلف إذا أنكر ...». [↑](#footnote-ref-3241)
3242. () نهاية 40/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-3242)
3243. () في (جـ) : « جحة ». [↑](#footnote-ref-3243)
3244. () نهاية 38/ب من (د). [↑](#footnote-ref-3244)
3245. () هكذا في الدُّرر، وتمام العبارة : «... فإن الوصي إذا خوصم في عيبٍ بعينٍ **باعه** لا يستحلف ...». فيلحظ أنهما اتفقا على تذكير الضمير في (باعه). والذي يظهر أن الضمير يعود إلى (عين)، فكان من المناسب تأنيثه تبعًا لها. [↑](#footnote-ref-3245)
3246. () أي : كما مر قبل بضعة سطور في الصفحة السابقة. [↑](#footnote-ref-3246)
3247. () « الوصي » : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-3247)
3248. () في (جـ) : « الصريح ». [↑](#footnote-ref-3248)
3249. () في (جـ) : « لكونه ». [↑](#footnote-ref-3249)
3250. () انظر التمثيل بالوكيل والوصي في: الدُّرر شرح الغرر، 2/237-238؛ قرّة عيون الأخيار، 11/600- وقد سبق ذكر نصّ كلامه عند توثيق القاعدة-؛ وانظر في كون اليمين لرجاء النكول: الهداية وشرحيها: العناية ونتائج الأفكار، 8/185. [↑](#footnote-ref-3250)
3251. () 2/337. والواقع أن العبارة التي سينقلها عنه من المتن المشروح وهو (الغُرر) وليست من الشَّرح وهو (الدّرر)؛ لهذا لعلّ المؤلف أراد بِـ (صاحب الدّرر) التعريف بالقائل فحسب. [↑](#footnote-ref-3251)
3252. () في (أ) و(جـ) : «يجري»، وفي (د) : «تجرر». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للغرر. [↑](#footnote-ref-3252)
3253. () هذه قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، ص1133 (ل109/أ)، قاعدة 251. [↑](#footnote-ref-3253)
3254. () في (د) : «داب». وقد جاء في (الغرر) : «وأبو الصغير». وهذه اللغة المشهورة في (أب)، أما اللغة التي استعملها المؤلف فهي جائزة إلا أنها نادرة، وقد سبق أن استعملها المؤلف أيضًا ص196 (ل1/ب)، فانظره وما جاء في التعليق عليه إن شئت.

      وبناء على هذا فلو نظرت إلى (أبو) في العبارة المعزوة إلى صاحب (الدّرر)، لوجدتها معطوفة على (فالوكيل) وهو مبتدأ مرفوع، وقد تحققت في (أبو) شروط الإعراب بالحروف (وهي كونها مفردة، مكبَّرة، مضافة، وإضافتها إلى غير ياء المتكلم) فكان حقها الرفع بالواو على اللغة المشهورة. وانظر في شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف : شرح ابن عقيل، 1/55. [↑](#footnote-ref-3254)
3255. () نهاية 47/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-3255)
3256. () **المراد بالأصيل** : هو من ناب عنه كلٌّ من الوكيل والوصي والمتولي وأبو الصغير. [↑](#footnote-ref-3256)
3257. () هكذا في جميع النسخ. ولو قال : « وهذا ممّا لا يكاد يصح ...» لكان أحسن.

      علمًا بأن هذه الفقرة متصلة ببداية الفقرة السابقة التي صدَّرها بقوله : «وجعل صاحب الدرر ...». [↑](#footnote-ref-3257)
3258. () «لأنه يفهم» : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-3258)
3259. () في (جـ) : « عن ». [↑](#footnote-ref-3259)
3260. () نهاية 62/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3260)
3261. () هذا اعتراض من المؤلف على ما نقله صاحب (الدّرر)، و**حاصله** : أن المؤلف فهم من كلام صاحب (الدّرر) أن الوصي والوكيل قد يصح إقرارهما وقد لا يصح.

      ثم بيّن أن هذا المفهوم ليس بصحيح في الوصي؛ إذا الوصي لا يصح إقراره عن الصغير مطلقًا؛ لهذا لا يحلف عنه أيضًا.

      ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن يُقال : إنْ سُلِّم بأن هذا هو مفهوم كلام صاحب الدّرر، فإنه قد صرّح عقبه مباشرة بأن «الوصي إذا خوصم في عيب بعين باعه للصغير لا يستحلف ... [إلى أن قال:] **ولو أقر الوصي صريحًا لا يصح؛ فلذا لا يُستحلف** ...».

      والمؤلف نفسه سبق أن قرّر هذا المعنى واستفاده منه! -انظر ص791 (ل62/أ)- ومن المعلوم أنه إذا تعارض المنطوق والمفهوم فإنه يقدم المنطوق.

      انظر في تقديم المنطوق على المفهوم : الإحكام للآمدي، 4/264. [↑](#footnote-ref-3261)
3262. () في (أ) و(جـ) : «يجري». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للغرر. [↑](#footnote-ref-3262)
3263. () ل90/ب؛ حيث جاء فيها: «لأن الوكيل لو حلف فإنما يحلف بطريق النيابة عن الموكِّل، والنيابة لا تجري في التحليف ...».

      **والعمادية** : كتاب في فروع الحنفية، مشهور بـ (الفُصول العمادية)، وقد سماه مؤلفه : (فصول الأحكام لأصول الأحكام)، ورتبه على أربعين فصلاً في القضاء والمعاملات.

      وهو من الكتب النفيسة في بابها عند الحنفية، يقول صاحب (الفوائد البهية)، ص94 : «قد طالعت الفصول العمادية فوجدته مجموعًا نفيسًا، شاملاً لأحكام متفرقة ومتضمِّنًا لفوائد ملتقطة».

      **أما مؤلف هذا الكتاب** : فلم تتَّفق عليه كلمة الحنفية :

      فقد ذكر صاحب (كشف الظنون) - 2/1270-1271- أنّه جمال الدين بن عماد الدين الحنفي، ثم قال : «وقيل : هو أبو الفتح، عبد الرحيم بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني السمرقندي. قال المولى محمد بن إلياس المفتي جوى زاده : مؤلف الفصول هو أبو الفتح بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني السمرقندي، كما ذكره في آخر كتابه وقال : نجز في أواخر شعبان سنة 651».

      ويُلحظ أن صاحب (كشف الظنون) نسب الكتاب بصيغة الجزم إلى جمال الدين بن عماد الدين، ثم قال بصيغة التمريض : وقيل : هو أبو الفتح عبد الرحيم بن أبي بكر ... ثم عزا القول الثاني إلى قائله وهو المفتي جوى زاده.

      وللتحقق من اسم المؤلف تمَّ الرجوع إلى مجموعة من كتب التراجم وفهارس المخطوطات :

      **أما كتب التراجم** : فلم أظفر - فيما وقفت عليه منها- بترجمة لجمال الدين بن عماد الدين! ولعلّ من أسباب ذلك كون جمال الدين لقبًا له وليس اسمًا، وكذلك عماد الدين لقب لأبيه.

      وعلى العكس من ذلك: عبد الرحيم بن أبي بكر، فقد تم الوقوف على ترجمة له في الكتب الآتية :

      الجواهر المضية، 4/74 -وذلك في حاشية كانت على الأصل وليست من صلب الكتاب، وقد ذكرها المحقق في الهامش-؛ الفوائد البهية، ص93-94؛ هدية العارفين، 1/560؛ الأعلام، 3/344؛ معجم المؤلفين، 2/129، رقم 7097.

      وجميع هذه الكتب اتفقت على نسبة (الفصول) إليه، كما أنها لم تختلف في أن اسـمه عبد الرحيم ابن أبي بكر المرغيناني، إلا أنها اختلفت فيما عدا ذلك من نسبه.

      يضاف إلى ذلك أن صاحب (الفوائد) استشكل أمرًا، وبيانه: أن صاحب (الفصول العمادية) كثيرًا ما يذكر صاحب (الهداية) بلفظ: جدي برهان الدين المرغيناني، وابنه (عمر) بلفظ: عمي نظام الدين. ويلحظ أن صاحب الهداية اسمه : علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني [انظر: الـجواهر الـمضية، 2/627، رقم 1030؛ تاج التراجم، ص148، رقم 166؛ الفوائد البهية، ص94، 141].

      وقد صرح صاحب (الفصول العمادية) في آخر كتابه بأن اسمه أبو الفتح بن أبي بكر بن عبد الجليل ابن خليل المرغيناني مَنْسَبًا، والسمرقندي منصبًا.

      وموضع الإشكال : أنه بناء على هذا يكون صاحب (الفصول العمادية) أخًا لصاحب (الهداية)؛ إذْ إن عبد الرحيم وعلي كليهما ابنا أبي بكر بن عبد الجليل، فكيف يكون صاحب (الهداية) جدًّا لصاحب (الفصول) ؟!.

      وقد دفع صاحب (الفوائد) هذا الإشكال بأحد احتمالين :

      **الأول** : «أنه سقط شيء من العبارة»- أي أن هذا السقط حصل سهوًا من الناسخ، واللفظ الساقط هو (ابن علي)-.

      **الثاني**: أنْ «يكون المراد بأبي بكر هو عماد الدين بن صاحب (الهداية) لا أبوه، وتكون نسبته إلى أبي جدّه»- كذا في (الفوائد) ، ولعل الأدقّ : (جدّ جدِّه)؛ لأن اسمه حينئذ هو : عبد الرحيم بن عماد الدين أبي بكر بن علي (صاحب الهداية) ابن أبي بكر بن عبد الجليل. فيكون عبد الجليل جدَّ جدِّه-.

      أقول: لاشك أن الاحتمال الثاني ليس بعيدًا؛ لأن حذف بعض الأجداد عند سوق النسب أمر دارج قديمًا وحديثًا؛ بل كثيرًا ما يشتهر الإنسان باسمه واسم جدٍّ من أجداده فقط، فهاهو إمام أهل السنة والجماعة، أحمد بن محمد بن حنبل (ت241هـ) مشهور بأحمد بن حنبل، وهاهو سماحة الوالد الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل باز (ت1420هـ) مشهور بابن باز، وغيرهم كثير.

      وإذا صح هذا الاحتمال ففيه ما يبرر تسمية الكتاب بِـ (الفصول العمادية)؛ وذلك نسبة لأبي المؤلف، وهو عماد الدين أبو بكر ابن صاحب (الهداية).

      هذا ما يتعلق بنتيجة الرجوع إلى عددٍ من كتب التراجم.

      **أما ما يتعلق بكتب فهارس المخطوطات :** فقد نتج من الرجوع إلى ما أمكن منها ما يأتي :

      **1**- أن للكتاب قرابة تسع وثلاثين نسخة خطية، نُسب الكتاب في ثلاث عشرة منها إلى عبد الرحيم ابن أبي بكر المرغيناني - مع اختلاف بينهما في تمام نسبه-.

      كما نُسب في ستٍّ منها إلى جمال الدين بن عماد الدين -دون أن يزاد على هذين اللقبين أو يُختلف فيهما سوى إضافة الحنفي في بعضها-.

      أما باقي النسخ فمنها ما يُجمل فيها الاسم؛ كنسبته في خمسة عشر موضعُا إلى (العمادي)، ومنها ما يُسكت عنه ...- وسوف يأتي بيان هذه النسخ مفصلة عند بيان حالة الكتاب-.

      **2**- جاء في نسخة مركز الملك فيصل (رقم 8031) أنّ اسم المؤلف : عبد الرحيم بن أبي بكر بن علي المرغيناني، كما جاء في نسخة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى (رقم 140) أن اسمه عبد الرحيم بن عماد الدين المرغيناني السمرقندي.

      وفي هاتين النسختين شاهد قوي على صحة الاحتمال الثاني الذي ذكره صاحب (الفوائد)، وهو أن يكون المراد بأبي بكر هو عماد الدين بن علي (صاحب الهداية).

      بل إن الاحتمال الثاني وجد بعينه في نسخة مكتبة الملك فهد الوطنية المصورة عن أورشليم، برقم 471، حيث نسب الكتاب فيها إلى: زين الدين أبي الفتح عبد الرحيم بن أبي بكر عماد الدين بن علي السمرقندي.

      **3**- جاء أيضًا في نسخة المعهد (رقم 464) المصورة عن المكتبة المحمدية بالمدينة المنورة (رقم 1288)، جاء فيها أن المؤلف : زين الدين عبد الرحيم المرغيناني السمرقندي، وتاريخ النسخ : 651هـ، وقد صرّح المفهرِس بالمعهد بقوله: «لعله خط المؤلف»- انظر فهرس الفقه الحنفي (التابع للمعهد)، ص418-.

      ولا شك أنَّ قِدَمَ تاريخ هذه النسخة، وغلبة الظن بأنها بخط المؤلف يقويّان نسبتها إليه.

      **والحاصل من جميع ما سبق أن الراجح** - والله أعلم -: كون مؤلف (الفصول العمادية) هو عبد الرحيم بن أبي بكر عماد الدين بن علي (صاحب الهداية) المرغيناني؛ وذلك لما يأتي:

      **1**- أن جميع كتب التراجم السابقة -التي نسبت الكتاب - نسبته إليه، ولم تتطرَّق إلى احتمال نسبته إلى جمال الدين بن عماد الدين إلا ما جاء في (كشف الظنون). وهو وإن صدَّر نسبته بصيغة الجزم إلى جمال الدين بن عماد الدين إلا أن كلامه هذا معارض بما جاء في (كشف الظنون) نفسه من جزم المفتي جوى زاده بنسبته إلى عبد الرحيم بن أبي بكر.

      **2**- أنه نُسب في ثلاث عشرة نسخة خطية إلى عبد الرحيم بن أبي بكر المرغيناني، بينما نسب إلى جمال الدين بن عماد الدين في ست نسخ خطية، ولاشك أن صدق ثلاث عشرة نسخة أغلب على الظن من صدق ست نسخ.

      **3**- وممّا يؤكد أن عبد الرحيم المرغيناني هو المؤلف كونه كثيرًا ما يذكر صاحب (الهداية) بلفظ: جدي برهان الدين المرغيناني - كما أنه جاء في آخر إحدى النسخ التي اطلع عليها صاحب (الفوائد) هذه العبارة : «يقول جالب هذه الخصائص النفيسة، وكاتب هذه المسائل الأنيسة : أبو الفتح ابن أبي بكر بن عبد الجليل بن خليل المرغيناني منسبًا والسمرقندي منصبًا».

      يضاف إلى ذلك أنه جاء في النسخة المصورة عن المكتبة المحمدية أن المؤلف هو زين الدين عبد الرحيم المرغيناني، وتاريخ نسخها : 651هـ، ويغلب على الظن أنها نسخة المؤلف.

      وأيضًا جاء في (جامع الفصولين) -1/2- : «... فصول العمادي حفيد صاحب الهداية». وصاحب هذا الكتاب من أعرف الناس بالفصول العمادية؛ لكونه جمع كتابه منها ومن فصول أخرى (وهي فصول الأستروشني لمحمد بن محمود الأستروشني ت632هـ).

      فهذه أربع قرائن قوية تدل على أنه هو المؤلف وليس جمال الدين.

      **4**- أن الكتب والنسخ الخطية التي نُسب الكتاب فيها إلى عبد الرحيم بن أبي بكر المرغيناني - وإن حصل اختلاف بينها في تمام نسبه إلا أنه يمكن أن يجمع بينها على وفق ما جاء في (الفوائد) من أن اسمه : عبد الرحيم بن أبي بكر عماد الدين بن علي (صاحب الهداية) المرغيناني. وبهذا تكون تسمية الكتاب بالفصول العمادية : نسبة إلى لقب أبي المؤلف (عماد الدين).

      **5**- ثم إن كون المراجع التي نسبت الكتاب إلى جمال الدين بن عماد الدين لم تختلف في هذه النسبة، كما أنها لم تزد عليها، ولم تذكر أيَّ معلومات عن جمال الدين هذا، وأيضًا عدم العثور عن ترجمة له في كتب التراجم، **كل هذا يثير احتمالاً ليس بعيدًا، وهو أن جمال الدين هذا هو ذاته عبد الرحيم المرغيناني**؛ وذلك لأنهما يتَّفقان في لقب الأب، وهو عماد الدين، كما أن جمال الدين لقب وليس اسمًا - كما هو ظاهر-، فليس هناك ما يمنع من كون هذا لقبًا من ألقاب عبد الرحيم.

      وبناء على هذا يكون المؤلف هو **عبد الرحيم الملقب بزين الدين، وبجمال الدين**، **والمكنى بأبي الفتح، ابن أبي بكر عماد الدين بن علي (صاحب الهداية) المرغيناني** -والله أعلم-.

      هذا ما يتعلق بمؤلف الكتاب.

      **أما ما يتعلق بحالته** : فـقد أفـاد صاحب (معجم المطبوعات) -2/1740- بأنه طبع في كلكتا، عام 1828م.

      ونظرًا لأهمية الكتاب فإن له نسخًا خطية كثيرة منها النسخ الآتية :

      **1-2-** مركز الملك فيصل بالرياض، ورقمهما 2329 و8031. واسم المؤلف في الأولى : عبد الرحمن بن أبي بكر المرغيناني، وفي الثانية : عبد الرحيم بن أبي بكر بن علي المرغيناني.

      **3-5-** جامعة الإمام محمد بن سعود، وأرقامها 6425 و4332 و3476. والمؤلف فيها هو أبو الفتح بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني.

      **6-8-** مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، والأولى منها مصورة عن أورشليم برقم 471، واسم المؤلف فيها : زين الدين أبو الفتح عبد الرحيم بن أبي بكر عماد الدين بن علي السمرقندي. والثانية والثالثة مصورتان عن برنستون، ورقمهما 3599 و3600.

      **9-** جامعة الملك سعود، برقم 995/ص. واسم المؤلف فيها هو جمال الدين بن عماد الدين الحنفي.

      **10-15-** معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى، وهي على النحو الآتي :

      **الأولى** برقم 464، واسم المؤلف فيها : زين الدين عبد الرحيم المرغيناني السمرقندي، وقد كتبت عام 651هـ، قال المفهرس : لعله خط المؤلف. وهي مصورة عن المكتبة المحمدية التابعة لمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، برقم 1288.

      **الثانية** برقم 470، وفي هذه النسخة سَقْطٌ من أولها يزيد على الثلثين، سَقَطَ ضمنه اسمُ المؤلف.

      **الثالثة** برقم 140، وفيها أن اسم المؤلف عبد الرحيم بن عماد الدين المرغيناني السمرقندي.

      **الرابعة والخامسة والسادسة** : وأرقامها : 143 و144 و 145 (141جـ1، 142جـ2) وفيها أن اسمه : عبد الرحيم بن أبي بكر المرغيناني.

      **16**-**38**- مكتبة السليمانية باستانبول، ونسخها في الفهارس الآتية :

      - يني جامع، برقم 147، واسم المؤلف فيها : جمال الدين بن عماد الدين الحنفي.

      - عاشر أفندي، برقم 435، وفيه أن اسم المؤلف هو جمال الدين بن عماد الدين الحنفي.

      - لا له لي، برقم 1110 و 1111، وفيه : عماد الدين.

      - حلبي عبد الله أفندي، برقم 125، وفيه : أبو الفتح بن أبي بكر.

      - جامع شريف أيوب، برقم 105، وفيه : للعمادي.

      - جور ليلي على باشا، برقم 277، وفيه : جمال الدين بن عماد الدين الحنفي.

      - فاتح، من رقم 2428 إلى 2438 - ما عدا 2433- وكلها نسبت إلى العمادي.

      - عمومي حسين باشا، برقم 2182، وفيه : للعمادي.

      - عاطف أفندي، برقم 1161 و1162، وفيه للعمادي.

      - حميد، برقم 201، وفيه : لأبي بكر المرغيناني.

      - أسعد أفندي، برقم 836، وفيه : جمال الدين بن عماد الدين.

      **39**- مكتبة نور عثمانية باستانبول، برقم 1774، واسم المؤلف فيها : جمال الدين بن عماد الدين الحنفي. [↑](#footnote-ref-3263)
3264. () في (أ) و(جـ) : «بتحلف». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-3264)
3265. () هكذا في جميع النسخ سوى (د)، حيث جاء فيها : «بحقوق» والذي يظهر أن العبارة فيها شيء من الاضطراب، ولعل هذا الاضطراب يزول لو قال : (... فيما **إذا تعلقت** حقوق العقد بالموكِّل ...) أو لو قال : (... فيما يتعلق بحقوق العقد **المتعلقة** بالموكل...)، والذي يشهد للتعبير الأول أنـه -بعد سطرين- عَطَفَ على هذه الجملة جملة أخرى وأثبت فيها (إذا) فقال : «وأما **إذا** تعلق حقوق العقد بالوكيل ...» -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-3265)
3266. () الواو زيادة من (ب) و(جـ). ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-3266)
3267. () هكذا في جميع النسخ، ولو قال : (تعلقت) لكان أفصح. [↑](#footnote-ref-3267)
3268. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يتعلق». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3268)
3269. () انظر : قرة عيون الأخيار، 11/600، فقد بيّن أن إقرار الوكيل عن الموكل يكون «فيما هو من حقوق العقد؛ كالإقرار بعيب أو أجل أو خيار للمشتري». [↑](#footnote-ref-3269)
3270. () هذه القاعدة من القواعد الكلية الكبرى الخمس التي عليها مدار الفقه الإسلامي، وممّا يدل على أهميتها وسعة شمولها كثرة القواعد المتعلقة بها، وقد ذكر المؤلف من بين هذه القواعد أكثر من خمس عشرة قاعدة - و قد سبقت الإشارة إلى ذلك، في هامش ص346-.

      ولفظ القاعدة الذي ذكره المؤلف هو اللفظ الذي عَبَّر به عن القاعدة أكثرُ علماء القواعد، ولاسيما المتقدمين على المؤلف، وجعلوا حديث : «لا ضرر ولا ضرار» دليلاً على القاعدة.

      بينما سلك واضعو مجلة الأحكام العدلية مسلكًا آخر؛ إذْ جعلوا لفظ الحديث في مادة مستقلة، ثم جعلوا لفظ القاعدة في المادة التي تليها على أنها متفرعة عنه، وقد سلك مسَلكهم كثيرٌ ممَّن كتبوا في القواعد بعدهم.

      ولاشك أن المسلك الثاني (وهو التعبير بلفظ الحديث) أوْلى لسببين :

      **أحدهما** : أن ذلك يعطي القاعدة قوة وتأثيرًا؛ إذْ يجعلها دليلاً شرعيًّا صالحًا لبناء الأحكام عليه مباشرة؛ لأنها بعينها حديثٌ نبويٌّ شريف.

      **الثاني** : أن ذلك يجعل معناها أشمل وأعمّ؛ إذْ الحديث يشمل نفي الضرر ابتداءً ومقابلة، قبل وقوعه وبعده ...، بينما اللفظ الآخر خاص بإزالة الضرر بعد وقوعه. -انظر هذين السببين في الوجيز، ص192-.

      **فمن الكتب التي سلكت المسلك الأول :**

      الأشباه والنظائر لابن السبكي، 1/41؛ القواعد للحصني، 1/333 -ولفظه : «الضرر مزال»-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/210؛ ولابن نجيم، ص105- وجل ما جاء في شرح القاعدة مذكور في الكتابين الأخيرين-؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضيئة، ص118؛ والمواهب السنية وحاشيتها: الفوائد الجنية، 1/266؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، 25/أ؛ منافع الدقائق، ص322؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص171، 205، 236، 241، (287)، 292، 330، 351؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص117، 133؛ القواعد الكبرى للدكتور عبد الله العجلان، ص83؛ قواعد الفقه الإسلامي للروكي، ص160، 197؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/48، 70؛ القواعد الفقهية للدكتور محمد الزحيلي، ص56،

      **ومن كتب القواعد التي سلكت المسلك الثاني :**

      مجلة الأحكام العدلية، مادة 19و 20؛ شرحها لسليم رستم، 1/29؛ ولعلي حيدر، 1/32، 33؛ وللأتاسي، 1/52، 53؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص165، 179؛ القواعد والأصول الجامعة، ص60؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص88، قاعدة 169، وص106، قاعدة 252؛ المدخل الفقهي العام، 2/977، فقرة 586، و982، فقرة 588؛ الوجيز، ص192، 201؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص475، 511؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص493؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص89، 92؛ المبادئ الفقهية، ص18، 19؛ القواعد الفقهية للدّعاس، ص28، قاعدة 15، وص31، قاعدة 17؛ القواعد الفقهية للأستاذ الدكتور محمد إسماعيل، ص96، 99.

      **ومن الكتب الأخر التي وردت فيها القاعدة :**

      جمع الجوامع وشرحه للمحلي مع حاشية البناني، 2/356؛ الموافقات، 2/267 - ولفظه : «فإن القاعدة المقرّرة أن لا ضرر ولا ضرار»-؛ شرح الكوكب المنير، 4/442 - ولفظه : «ومن أدلة الفقه أيضًا : زوال الضرر بلا ضرر»-؛ مغني المحتاج، 1/39- ولفظه : «الضرر يزال»-؛ مراقي السعود إلى مراقي السعود، ص406- ولفظ النظم:

      **وقـد أسـس الفـقه عـلى رفـع الضـرر وإنـمـا يـشـق يـجـلب الوطـر-؛**

      فقه الضرورة للأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، ص149. [↑](#footnote-ref-3270)
3271. () حديث: «لا ضرر ولا ضرار» من الأحاديث الشهيرة، إلا أني لم أجده بزيادة: «في الدين»، وإنما ورد بلفظ : «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام»، وقد أخرجه بهذا اللفظ الطبراني في الأوسط، بسنده من حديث جابر، 5/238، ح1975؛ كما أخرجه غيره بدون زيادة : «في الإسلام»؛ وأيضًا ورد بهذه الزيادة عند أبي داود مرسلاً؛ فقد أخرجه أبو داود في مراسيله، باب الإضرار، ص294، ح407.

      وحديث جابر هذا ذكره الزيلعي في (نصب الراية)، والحافظ في (الدراية)، وسكتا عنه، كما ذكره الغُماري في (الهداية) وممّا قال عنه : «وهذا سند حسن أو صحيح ...»، وذكره الألباني في (الإرواء) وقال : «أخرجه الطبراني ... وقال : «لم يروه عن محمد بن يحيى إلا ابن اسحاق». قلت : وهو ثقة ولكنه مدلّس، وقد عنعنه».

      وللحديث شواهد من أحاديث : عبد الله بن عباس، وعائشة، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وعبادة بن الصامت، وثعلبة بن أبي مالك القرظي، وأبي لبابة وعمرو بن عوف.

      وهو بمجموع شواهده وطرقه من الأحاديث التي تلقاها جماهير أهل العلم بالقبول :

      - يقول ابن الصلاح : «هذا الحديث أسنده الدارقطني من وجوه، ومجموعها يقوي الحديث ويحسّنه، وقد تقبله جماهير أهل العلم واحتجوا به».

      - ويقول النووي عن هذا الحديث : «حديث حسن ... وله طرق يقوي بعضها ببعض». ويقول ابن رجب معلّقًا : «وهو كما قال».

      - ويقول الألباني : «فهذه طرق كثيرة لهذا الحديث، قد جاوزت العشر، وهي وإن كانت ضعيفة مفرداتها، فإن كثيرًا منها لم يشتد ضعفه، فإذا ضُمّ بعضها إلى بعض تقوّى الحديث بها، وارتقى إلى درجة الصحيح -إن شاء الله-...».

      ولتوثيق ما سبق على الترتيب المذكور انظر : نصب الراية، 4/386؛ الدراية، 2/282؛ الهـدايـة، 8/13؛ إرواء الغليل، 3/411؛ مسند الإمام أحمد (هامش المحققين)، 5/56؛ الأربعين النووية وجامع العلوم والحكم، ص302، 304؛ الإرواء، 3/413. [↑](#footnote-ref-3271)
3272. () في (د) : «ولا حرا». [↑](#footnote-ref-3272)
3273. () لهاء زيادة من مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم)، ولا يستقيم المعنى بدونها؛ لهذا تم إثباتها في الصلب. [↑](#footnote-ref-3273)
3274. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص106 - علمًا بأنه نَسب معنى الضرر والضرار إلى (المُغرِب) - وانظر معناهما في: شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل25/أ؛ منافع الدقائق، ص322؛ شرح المجلة لسليم رستم، 1/29؛ وللأتاسي، 1/34؛ الفوائد الجنية، 1/267؛ وانظر معاني أُخَرَ في القواعد للحصني، 1/334. [↑](#footnote-ref-3274)
3275. () في (ب) : «ويبنى»؛ وفاقًا لأشباه ابن نجيم. وكلاهما صحيح. انظر : أساس البلاغة، ص31. [↑](#footnote-ref-3275)
3276. () نهاية 62/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-3276)
3277. () نهاية 40/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-3277)
3278. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص106 - مع زيادة عند ابن نجيم في بعض الألفاظ – وانظر : أشباه السيوطي، 1/210-211. [↑](#footnote-ref-3278)
3279. () في (أ) : «يبيح». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-3279)
3280. () هذه القـاعـدة من القـواعـد المشهورة لدى المذاهب الأربعة؛ لهذا كثر ورودها في كتب الفقه وقواعده وأصوله:

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن الوكيل، 2/353 - ولفظه : «قاعدة : ما يبيح المحذورات تارة يكون بإكراه وتارة بمرض»-؛ ولابن السبكي، 1/45- ولفظه : «الضرورات تبيح المحظورات بشرط عدم نقصانها عنها»-؛ المنثور، 2/217؛ مغني ذوي الأفهام (الخاتمة)، ص520، قاعدة 32؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/211- ولفظه كلفظ ابن السبكي-؛ إيضاح المسالك، ص132، قاعدة 103؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص107؛ المنهج المنتخب وشرحه للمنجور، ص493 - ولفظ المنهج:

      **تـبـيـح مـحـظـورًا ضـرورة كمـا لـذي اضـطـرار وخـلاف عـلـما-؛**

      الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضـيئة، ص119؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 1/269 - ولفظ الفرائد :

      **مـنـها الضرورات تـبـيح الـمحتظر بـشـرطـه الـذي لـه الأصل اعـتبـر**-**؛**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل25/أ؛ منافع الدقائق، ص223؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص195، قاعدة 228؛ المجاز الواضح وشرحه : الدليل الماهر، ص197- ولفظ المجاز :

      **وللـضـرورة يـبـاح مـا حـظـر إمّـا اتـفـاقًا أو على الـذي شـهـر-؛**

      مجلة الأحكام العدلية، مادة 21؛ وشرحها لسليم رسـتم، 1/29؛ ولعلي حيدر، 1/33؛ وللأتـاسي، 1/55 - وللأخير كلام نفيس في شرح القاعدة فطالعه إن شئت-؛ شرح قواعدها للزرقا، ص185؛ رسالة في القواعد الفقهية للشيخ عبد الرحمن السعدي، ص25، البيت: 16 - ولفظه:

      **وكـل مـحـظـور مـع الضـرورة بـقـدر مـا تـحـتاجه الـضـرورة-؛**

      القواعد والأصول الجامعة له أيضًا، ص34؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص89، قاعدة 170؛ المدخل الفقهي العام، 2/987، فقرة 595، و995، فقرة 600؛ القواعد الفقهية للدكتور علي النـدوي، ص102، (308)، وانظر منه 101، 127، 147؛ الوجيز، ص175، 179؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/33، 61؛ قواعد الفقه للروكي، 160، 197، 207؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السـدلان، ص247؛ المشقة تجلب التيسير للدكتور صالح اليوسف، ص376؛ التحرير في قاعدة المشقة تجلب التيسير، ص116؛ رفع الحرج لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص437؛ القواعد الكبرى للدكتور عبد الله العجلان، ص79؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية للدكتور سعود الغديان، ص1294؛ المدخل إلى القواعد الكلية، ص103، 105؛ القواعد الفقهية للأستاذ الدكتور محمد إسماعيل، ص73؛ المبادئ الفقهية، ص20؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص43، قاعدة 29؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص66.

      **أما كتب الأصول** : فقد تكلمت عن معناها عند حديثها عن الرخصة، فمن تلك الكتب :

      أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 2/576؛ أصول السرخسي، 1/117؛ المستصفى، 1/98؛ روضة الناظر، 1/258؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد له، 2/8؛ شرح تنقيح الفصول، ص85؛ المنار وشرحاه : كشف الأسرار، 1/460؛ وفتح الغفار، 2/74؛ شرح مختصر الروضة، 1/457؛ جمع الجوامع وشرحه : تشنيف المسامع، 1/195؛ الموافقات، 1/224، 4/105؛ التحرير وشرحاه : التقرير والتحبير، 2/146؛ وتيسير التحرير، 2/228؛ مرآة الأصول وحاشية الإزميري عليها، 2/393؛ شرح الكوكب المنير،1/478؛ مسلم الثبوت وشرحه : فواتح الرحموت، 1/116.

      **أما كتب الفقه** فمنها:

      الأم، 4/183؛ فتاوى قاضي خان، 3/409؛ المغني، 13/332؛ فتح القدير، 4/348؛ كشاف القناع، 1/398؛ حاشية الدسوقي، 1/150؛ الدر المختار، 5/218؛ فقه الضرورة للأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، ص65. [↑](#footnote-ref-3280)
3281. () في (أ) و(د) : «جاء». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ).

      وقد جاء في هامش (أ) : «شرعًا جائز أول». [↑](#footnote-ref-3281)
3282. () في (جـ) : « داء ». [↑](#footnote-ref-3282)
3283. () في (جـ) : « رفع ». [↑](#footnote-ref-3283)
3284. () انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/211؛ ولابن نجيم، ص107. [↑](#footnote-ref-3284)
3285. () اسم تكون : ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى (أكثر). [↑](#footnote-ref-3285)
3286. () نهاية 39/أ من (د). [↑](#footnote-ref-3286)
3287. () أي من فروع القاعدة (155) المذكورة ص801 (ل62/ب)؛ ولعلّ سبب هذا التداخل هو كون الأخيرة مندرجة تحت الأولى، وهذا رأي السيوطي في أشباهه، 1/211؛ وابن نجيم في أشبـاهه، ص107.   
      وقد خالفهما كثير ممّن كتبوا في القواعد من المعاصرين وجعلوا الأخيرة مندرجة تحت قاعدة كلية أخرى، وهي: «المشقة تجلب التيسير». انظر : الوجيز، ص175؛ المشقة تجلب التيسير للدكتور صالح اليوسف، ص376؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص254؛ القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الله العجلان، ص79. [↑](#footnote-ref-3287)
3288. () في (أ) : «مشروعة». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-3288)
3289. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يكون». والأفصـح ما تمَّ إثباته من (ب). وكلمة «يكون» تمثل نهاية 48/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-3289)
3290. () ما بين المعقوفتين زيادة من (جـ). وكلمة (الشيء) مثبتة في (أ) إلا أنها مطموسة، كما أنه جاء في (هـ) و(و) : «حرمة الشيء في نظر الشيء أعظم ...». [↑](#footnote-ref-3290)
3291. () انظر هذا الشرط في : الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/212؛ ولابن نجيم، ص107؛ وكذلك أشباه ابن السبكي، 1/45. [↑](#footnote-ref-3291)
3292. () الواو ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-3292)
3293. () وقد سبق ذكر طائفة من كتب الأصوليين عند توثيق القاعدة، ص805. [↑](#footnote-ref-3293)
3294. () هذه القاعدة أدرجها كثير من العلماء تحت قاعدة : الضرر يزال، ومن أوّل من فعل ذلك : ابن السبكي في أشباهه، 1/41؛ حيث ذكر أن شأن هذه مع تلك «شأن الأخص مع الأعم في الحقيقة؛ بل هم سواء؛ لأنه لو أزيل بالضرر لما صدق : الضرر يزال»-.

      وكما وردت هذه القاعدة في أشباه ابن السبكي بلفظ المؤلف وردت به أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      المنثور، 2/321-ولفظه : «الضرر لا يزال بالضرر. كذا أطلقوه.واستدرك الشيخ زين الدين الكتاني فقال : لابد من النظر لأخفهما وأغلظهما»-؛ الأشبـاه والنظـائر للسيوطي، 1/214؛ ولابن نجيم، ص108؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضيئة،ص121، والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 1/278- ولفظ الفرائد :

      **وعـدّ مـن تـلـك القـواعـد الضرر عـلى الـدوام لا يـزال بالـضـرر-؛**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص 45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل25/ب؛ منافع الدقائق، ص 323؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 25- ولفظها : «الضرر لا يزال بمثله »-؛ وشرحها لسليم رستم، 1/31؛ ولعلي حيدر، 1/35؛ وللأتاسي، 1/63؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص 195؛ قواعد الفقه للمجـدّدي، ص88 قاعدة 166؛ المدخل الفقهي العام، 2/983، فقرة 589؛ الوجيز، ص202؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د.صالح السدلان، ص512؛ القواعد الكبرى للدكتور عبد الله العجلان، ص89؛ المدخل إلى القواعد الفقهية، ص93؛ المبادئ الفقهية، ص23؛ القواعد الفقهية للدّعاس، ص32، قاعدة 18؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص60.

      وجميع الكتب المذكورة بعد (المجلة) أوردت لفظ (المجلة). وهو ما استدركه المؤلف في نهاية حديثه عن القاعدة و أشار إلى شيء منه صاحب (المنثور).

      **أما كتب الفقه فمنها :**

      المغني، 6/231، 562، 7/46، 408، 466، 467، 479، 484، 500؛ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تـميمة، 29/189، 30/382؛ الـمـبـدع**،** 4/301، 320؛ 5/160، 213، 222؛ مغني المحتاج، 2/190، 298، 364، 2/364، 4/309؛ كشاف القناع، 3/12، 171، 188، 301، 320، 408، 411، 6/196، 200؛ فقه الضرورة للأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، ص 66. [↑](#footnote-ref-3294)
3295. () نهاية 63/أ من (أ)، مع تكرار«فإن» في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-3295)
3296. () في (جـ) : « في ». [↑](#footnote-ref-3296)
3297. () انظر: فتاوى قاضي خان، 3/112؛ البحر الرائق، 7/34؛ رد المحتار؛ 6/511؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 1310 وما بعدها؛ شرح المجلة لسليم رستم، 2/698؛ وانظر من كتب المذاهب الأخرى : الكافي لابن قدامة، 2/215.

      يضاف إلى ذلك أن هذا المثال مُخرَّج على القاعدة في عدد من كتب القواعد، منها : الأشباه والنظائر للسيوطي،1/214؛ ولابن نجيم، ص 108؛ شرح العلائى لقواعد الخادمي، ل25/ب؛ منافع الدقائق، ص 323. [↑](#footnote-ref-3297)
3298. () أي في (الدار المشتركة) مسائل يجبر فيها الشريك بالعمارة، ممّا يعني أن الضرر يزال بالضرر! وانظر هذه المسائل في المراجع الخمسة الأولى المذكورة في بداية الهامش السابق. [↑](#footnote-ref-3298)
3299. () في (أ) و (جـ) و (د) : «ضرر». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3299)
3300. () في (أ) و (ب) و(جـ) و (د) : «ضرر». والصحيح ما تم إثباته من (هـ) و (و)؛ وفاقاً للمصدر وهو أشباه ابن نجيم؛ ولأنها تمييز منصوب. [↑](#footnote-ref-3300)
3301. () يشير المؤلف إلى قاعدتين أفردهما بالحديث، الأولى منها سيتكلم عنها ص1167 (ل112/ب)، قاعدة 259، والثانية سبق أن تكلّم عنها، ص312 (ل10/أ)، قاعدة 24 .

      وهاتان القاعدتان ذكرهما ابن نجيم بعد قاعدة : «الضرر لا يزال بالضرر» في تنبيهين على أنهما مقيَّدتان لتلك القاعدة، فانظر أشباهه، ص 109. [↑](#footnote-ref-3301)
3302. () ذلك: يعود إلى القاعدة الأخيرة، وهي : «إذا كان أحد الضررين..»؛ بدليل أن الأمثلة التي سيأتي بها مستفادة من أشباه ابن نجيم، وقد فرّعها ابن نجيم على هذه القاعدة. [↑](#footnote-ref-3302)
3303. () هكذا في جميع النسخ. والأفصح: تأنيث الفعل، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-3303)
3304. () في (ب): «قيمتا». [↑](#footnote-ref-3304)
3305. () «الأرض»: زيادة من (جـ) و (هـ) و (و) .ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-3305)
3306. () أي : هي الأكثر من قيمة البناء أو الغرس قُلع الغرس وهدم البناء وردت الأرض إلى صاحبها... [↑](#footnote-ref-3306)
3307. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص 109-110- مع زيادة في الأشباه لبعض الألفاظ-. والمثال الأخير سبق أن ذكره المؤلف، ص306 (ل10/ب). [↑](#footnote-ref-3307)
3308. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب القواعد المتأخرة عن المؤلف كما وردت قبل ذلك في جملة من كتب الفقه:

      **فمن كتب القواعد:**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص 45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل 26/أ؛ منافع الدقائق، ص 323؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 31؛ شرحها لسليم رستم، 1/32؛ ولعلي حيدر،1/37؛ وللأتاسي، 1/71؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص 207؛ قواعد الفقه للمجددّي، ص 88، قاعدة 168؛ المدخل الفقهي العام، 2/981، فقرة587؛ الوجيز، ص 198؛القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د.صالح السدلان، ص 508؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د.عبد الله العيسى، ص505؛ المدخل إلى القواعد الفقهية، ص90، 92؛ المبادئ الفقهية، ص26؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص31، قاعدة 16؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص60 - ولفظ المجلة والكتب المذكورة بعدها : «الضرر يدفع بقدر الإمكان»-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص489 - ولفظه : «الضرر مدفوع»-؛ القواعد الكبرى للدكتور عبد الله العجلان، ص90- ولفظه : «الضرر **يزال** بقدر الإمكان»-.

      **ومن كتب الفقه :**

      بدائع الصنائع، 2/137؛ الهداية وشرحاها : العناية وفتح القدير، 6/103، 104، 373، 7/47، 170، 171 – ولفظ المؤلف كلفظ العناية في الموضع الأخير، كما أنها هي المصدر الرئيس لما جاء في شرح القاعدة-؛ الدّرر شرح الغرر، 2/192، 447؛ البحر الرائق، 5/152، 6/59. [↑](#footnote-ref-3308)
3309. () في (أ) و(جـ): «تسليمه». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-3309)
3310. () في (د) : « يتصل ». [↑](#footnote-ref-3310)
3311. () « لو » : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-3311)
3312. () معنى هذا التعليل وما بعده: أي : لأنه لو توقف تسليم الكفيل الرجلَ المكفول إلى المكفول له، لو توقف ذلك على قبول المكفول له لربّما امتنع المكفول له عن القبول من أجل الاحتياط؛ لابقاء حقِّ نفسه، فيتضرر بذلك الكفيل؛ ولدفع هذا الضرر عن الكفيل : لم يشترط قبول المكفول له التسليم. [↑](#footnote-ref-3312)
3313. () نهاية 63/ب من (أ)، وكذلك نهاية 41/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-3313)
3314. () العناية، 7/171 ، مع اختلاف في الترتيب وبعض الألفاظ، ومن ذلك أنه قال في آخر العبارة السابقة: «... فيتضرر به الكفيل، والضرر مدفوع بقدر الإمكان».

      يضاف إلى ما سبق أن الضمير في نهاية قول المصنف : «عنه» ورد تفسيره في هامش (أ) بـ «أي المكفول». والذي يظهر أن الضمير يعود إلى الكفيل؛ لأنه أقرب مذكور، ولدلالة السياق. [↑](#footnote-ref-3314)
3315. () في (ب) : «مخصوض» (بالضاد). [↑](#footnote-ref-3315)
3316. () ورد معنى هذه القاعدة أو معنى قريب منها في عدد من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الكليات الفقهية للمقّري، ص273، كلية رقم 205 - ولفظه: «كل ما لم يتمحّض للمعاوضة فالغرر فيه جائز على قدر ما فيه من معنى العطية، وإلا لمْ يجز ...». وهذا اللفظ وإن لم يرد فيه الضمان إلا أنّه يؤدي إليه؛ لأنه ورد فيه النصّ على أن الغرر فيما يتمحّض للمعاوضة غير جائز، وإذا كان غير جائز فإن حصوله يؤدي للضمان-؛ الفوائد الزينية لابن نجيم، ص71، فائدة 65 - ولفظه : «الغرر لا يوجب الرجوع ... إلا في ثلاثٍ فإنه يوجب الرجوع : ... الثانية : أن يكون الغرور في ضمن عقد مفاوضة» [هكذا بالفاء وليس بالعين!]-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص46- ولفظه : «الضمان بالتعدي مختصٌّ بالمعاوضات»، كما وردت في النسخة الخطية، ل35/ب بلفظ : «الضمان **بالتقدير...**»-؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل26/أ؛ منافع الدقائق، ص323 –ولفظها في (المنافع) كلفظ (المجامع) الأول، بينما لفظها عند العلائي : «الضمان **بالبعدية** [بالباء!] ...»-؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص35، قاعدة 54 - ولفظه : «الغرور لا يوجب الرجوع على من غرَّ إلا في ثلاث : .... الثانية : أن يكون في ضمن عقد معاوضة...».

      **ومن كتب الفقه :**

      العناية، 7/47 - ولفظه : «قوله : (والبيع عقد معاوضة) : إنما صرح به ... اهتمامًا ببيان اختصاص موجبية الغرور للضمان بالـمعاوضات»-، 9/49؛ جـامع الفصوليين، 1/161؛ الدرر شرح الغرر، 2/305، الدر المختار ورد المحتار، 7/365.

      يضاف إلى هذا أن المؤلف ذكر قاعدتين معناهما ليس بعيدًا عن معنى هذه القاعدة، وهما : «التغرير في المعاوضة سبـب الضمان ...» و«المغرور في المعـاوضات التي تقتضي سـلامة العوض جعل سببًا للضمان ...»، وذلك ص356 (ل35/ب)، قاعدة 80، وص1062 (ل98/ب)، قاعدة 230. [↑](#footnote-ref-3316)
3317. () في (د) : « لأنه » مع إسقاط « لما ». [↑](#footnote-ref-3317)
3318. () أي : وكذلك لا يضمن. [↑](#footnote-ref-3318)
3319. () نهاية 48/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-3319)
3320. () في (أ): « تقريرًا ». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ؛ وفاقًا لمصدر هذه العبارة (وهو العناية)، ولأن المؤلف سيذكر هذا المثال بعينه، ص1064 (ل99/أ) وقد اتفقت جميع النسخ على لفظ: (تغريرًا). [↑](#footnote-ref-3320)
3321. () العناية، 7/47 -إلاّ أنه زاد كلمة : (فمات) بعد قوله : «... غير مسموم فأكل»-؛ وانظر: فتح القدير، 7/47-48؛ البحر الرائق، 6/157؛ وانظر المسألة الأولى في : جامع الفصولين، 1/161؛ الدّرر شرح الغرر، 2/305؛ تنوير البصائر وشرحه : الدر المختار وحاشيته : رد المحتار، 7/622 - علمًا بأن صاحب التنوير خالف وضمَّن المخبـر-.

      وهاتان المسألتان سوف يذكرهما المؤلف ثانية، ص1064 (ل99/أ). [↑](#footnote-ref-3321)
3322. () ص1062 (ل98/ب)، قاعدة 230. [↑](#footnote-ref-3322)
3323. () هكذا في جميع النسخ (بالنّصب)!.

      والظاهر أنَّ حقّ هذه الكلمة هو الرّفع (طرفا) باعتبارها مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى.

      لكن يمكن تأويل النّصب بأنها : اسم لحرف ناسخ محذوف، والتقدير : إن طرفي ... –والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-3323)
3324. () هذه قاعدة أصولية ترد كثيرًا في كتب الحنفية الأصولية، في بداية حديثهم عن المخلِّص من تعارض وجوه الترجيح.

      **ومن عباراتهم الوافية بتوضيح القاعدة :**

      ما جاء في (مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول)، 2/384 : «اعلم أن التعارض كما يقع بين الأقيسة فيحتاج إلى الترجيح، كذلك يقع بين وجوه الترجيح، بأن يكون لكلٍّ من القياسين ترجيح من وجه، فشرع في بيانه فقال: (وإذا تعارض سبباه) أي: سببا الترجيح (فالذاتي) أي: الوصف القائم به بحسب ذاته، أو بعض أجزائه (أولى من الحالي) أي : الوصف القائم بذلك الشيء بحسب أمر خارج عنه».

      وقد خالفهم في ذلك بعض الشافعية وقالوا بترجيح الوصف الحالي (وهو ما سموه بالعلة الحكمية). ومن عباراتهم التي تحكي هذا القول ما جاء في (التبصرة)، ص491 : «إذا كانت إحدى العلتين صفة ذاتية، والأخرى حكمية، فالحكمية أولى». ثم حكى قولاً أخر لهم يوافق الحنفية فقال : «ومن أصحابنا من قال : الذاتية أولى».

      وللتوسع في هذه القاعدة انظر: أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 4/164؛ أصول السرخسي، 2/262؛ ميزان الأصول، 2/1031؛ المغني للخبازي، ص331؛ التنقيح وشرحه: التوضيح وشرحهما : التلويح، 2/114 -115؛ مسلم الثبوت وشرحه: فواتح الرحموت، 2/209.

      وكما وردت القاعدة في هذه الكتب الأصولية أصالة، فقد وردت عرضًا في بعض كتب الفقه، منها: المصفى، ل20/أ – ولفظه : «لأن الترجيح بالذات أولى من الترجيح بالحال...»-؛ الدرر شرح الغرر، 2/265 -ولفظه : «إن ضربي الترجيح إذا تعارضا : كان الرجحان في الذات أحق منه في الحال»، وهذا اللفظ هو أقرب الألفاظ إلى لفظ المؤلف، كما أن جل ما جاء في شرح القاعدة مذكور في (الدرر)-. [↑](#footnote-ref-3324)
3325. () « حق » : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-3325)
3326. () انظر جميع ما جاء في شرح القاعدة في : الدّرر شرح الغرر، 2/265.

      وتخريج مسائل صنعة الغاصب على القاعدة ممّا وقع في كثير من كتب الأصول، منها : أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 4/166؛ أصول السرخسي، 2/263؛ المغني، ص333؛ التلويح، 2/115. [↑](#footnote-ref-3326)
3327. () هذه القاعدة من القواعد الخمس الكبرى التي عليها مدار الفقه الإسلامي؛ لهذا لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب القواعد، كما بحثها كثير من الأصوليين ضمن الأدلة المختلف فيها، أو ضمن أدلة التخصيص، أو ضمن الأمور التي تترك بها الحقيقة، هذا فضلاً عن التعليل بها في كثير من كتب الفقه:

      **فمن كتب القواعد :**

      قواعد الأحكام، 2/107، 115، 120 -وهو في هذه المواضع الثلاثة وإن لم يتكلم عن القاعدة بلفظها إلا أنه تناول بعض أحكامها المهمة-؛ الأشباه والنظائر لابن الوكيل، 1/156- ولفظه: «الرجوع إلى العرف في مسائل كثيرة... »-؛ ولابن السبكي، 1/50- ولفظه : «الرجوع إلى العادة»-؛ القواعد للمقَّري، 1/345، قاعدة 117 -ولفظه : «يجب الرجوع إلى العوائد فيما كان خلقة»-؛ الـمنـثور، 2/356، 377 - وتكلم في هذين الموضعين عن موضوع القاعدة، وهو العادة أو العرف-؛ القواعد للحصني، 1/357 -ولفظه: «اعتبار العادة والرجوع إليها»-؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، 1/252، 371، 2/600- ولفظه كاللفظ السابق-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/221؛ إيضاح المسالك، ص142، قاعدة117 -ولفظه : «العادة هل هي كالشاهد أو كالشاهدين؟»-؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص115 - وجل ما ذكره المؤلف في شرح القاعدة مذكور فيه-؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضيئة، ص126؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 1/289؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص46؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل26/ب؛ منافع الدقائق، ص324؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص29، قاعدة 44 -ولفظه : «العادة محكمة ما لم يوجد التصريح بخلافها»-؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 36؛ شرحها لسليم رستم، 1/34؛ ولعلي حيدر، 1/40؛ وللأتاسي، 1/78؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص219؛ رسالة في القواعد الفقهية للشيخ عبد الرحمن السعدي، ص36، البيت رقم 28- ولفظه :

      **والـعـرف مـعـمـول بـه إذا ورد حـكم مـن الـشرع الشـريف لـم يـحدّ-؛**

      القواعد والأصول الجامعة له أيضًا، ص47 - ولفظه قريب من اللفظ السابق-؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص90، قاعدة 176؛ المدخل الفقهي العام، 2/999، فقرة 604؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص27، 65، 136، 171، 205، (293)، 351؛ القواعد والضوابط الفقهية المستخلصة من التحرير، ص117؛ الوجيز، 20، 22، 23، 25، 34، 36، 38، (213)؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/29، 32، 40، 70، 95؛ القواعد الفقهية في بابـي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص550 -ولفظه : «الرجوع إلى العادة والعرف»-؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص325؛ القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية، ص226 -ولفظه : «كل اسم ليس له حد في اللغة ولا في الشرع فالمرجع فيه إلى العرف»-؛ القواعد الكبرى في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الله العجلان، ص93؛ قواعد الفقه الإسلامي للدكتور محمد الروكي، ص216 - ولفظه : «العرف أصل يرجع إليه عند التخاصم»-؛ المدخل إلى القواعد الفقهية للدكتور إبراهيم الحريري، ص108؛ المبادئ الفقهية، ص38؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص46، قاعدة 33؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص70.

      **ومن كتب الأصول** :

      قواطع الأدلة، 3/457؛ شرح تنقيح الفصول، ص448؛ تقريب الوصول إلى علم الأصول، ص404؛ إعلام الموقعين، 3/6؛ جمع الجوامع وشرح المحلي وحاشية البناني، 2/356؛ البحر المحيط، 6/50؛ مراقي السعود وشرحاه : نشر البنود، 2/265؛ ومراقي السعود، ص406؛ مصادر التشريع الإسلامي لعبد الوهاب خلاف، ص145؛ أصول مذهب الإمام أحمد، ص581؛ أثر الأدلة المختلف فيها للدكتور مصطفى البغا، ص239؛ الأصول التي اشتهر انفراد إمام دار الهجرة بها للدكتور محمد زقلام، 417.

      وجميع هذه الكتب الأصولية بحثت (العادة) ضمن الأدلة المختلف فيها، وهناك طائفة كبيرة من الأصوليين تحدثوا عنها أيضًا عند حديثهم عن أدلة التخصيص أو الأمور التي تُترك بها الحقيقة، وقد سبق ذكر كثير من كتبهم عند توثيق قاعدة : «إجماع المسلمين حجة، يخص بها الأثر، ويترك القياس والنظر» وقاعدة : «الحقيـقة تـترك بـدلالة العـادة»، وذلك ص241 (ل4/أ)، قـاعـدة 5، وص647 (ل46/ب)، قاعدة 114.

      وكما وردت القاعدة أصالة في كتب القواعد والأصول، وردت عرضًا في **كتب الفقه**، **منها** :

      مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، 19/235، 22/216، 26/114؛ مغني المحتاج، 1/39؛ حاشية الدسـوقي، 1/377؛ رد المحتار، 6/630، 665، 7/425، 9/606، 10/395. [↑](#footnote-ref-3327)
3328. () هذا الـحديث من الأحاديث المشهورة، وقد تكلَّم عنه كثير من العلماء، وبيّنوا أنه لم يصح رفعه إلى النبي  ، وإنما صحّ وقفه على ابن مسعود  .

      فقد أخرجه الخطيب بنحوه، في تاريخه، 4/165، من حديث أنس مرفوعًا.

      «لكن في إسناده سليمان بن عمرو النخعي، قال البخاري : متروك. وقال يحيى بن معين : معروف بوضع الحديث. وقال يزيد بن هارون : لا يحلّ لأحد أن يروي عنه» -قاله محقّقو المسند-.

      كما أخرجه موقوفًا على ابن مسعود : أبو داود الطيالسي، ص33؛ والإمـام أحـمـد، 6/84، ح3600؛ والبزار في مسنده، 5/213، ح1816؛ والطبراني في الكبير، 9/112، ح8583؛ والحاكم في المستدرك، كتاب معرفة الصحابة، باب أبي بكر ، 3/83.

      **وممّا قاله العلماء في هذا الأثر :**

      - ما جاء في المستدرك : «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

      - وما جاء في تلخيص الذهبي على المستدرك -3/83- : «صحيح».

      - وما جاء في الدّراية، 2/187، ح863 : «لم أجده مرفوعًا، وأخرجه أحمد موقوفًا على ابن مسعود بإسناد حسن».

      - وما جاء في المقاصد الحسنة، ص585، ح959؛ وفي كشف الخفاء، 2/245، ح1214 : «وهو موقوف حسن».

      وانظر : نصب الراية، 4/133؛ مجمع الزوائد، 1/177.

      **ولو عدت إلى كلام المؤلف** : فإنه صدّر حديثه عن القاعدة بالاستدلال لها بهذا الحديث. وممّن سلك هذا المسلك السيوطي وابن نجيم في أشباههما وغيرهما من العلماء.

      إلا أنَّ الاستدلال بهذا الحديث على القاعدة مناقشٌ من جهتين:

      **الأولى** : من جهة سنده : فقد اتضح من خلال ما تقدّم كونه لم يرد مرفوعًا إلى النبي  بإسناد معتدّ به، فلا يكون حجة على المطلوب.

      **الثانية**: من جهة متنه : فعلى فرض صحة الاستدلال به من جهة سنده، فإنه لا يصح الاستدلال به من جهة متنه؛ لأنه قد دلّت مقدمة الحديث وخاتمته على أن المراد بـ (المسلمون) هم الصحابة فتكون (أل) للعهد. فممّا جاء في مقدمته عند الإمام أحمد-: «ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد، فوجد قلوب **أصحابه** خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون عن دينه، **فما** رآه المسلمون حسنًا...».

      وممّا جاء في خاتمته - عند الحاكم-: «... وقد رأى **الصحابة** أن يُستخلف أبو بكر».

      وعلى القول بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فإن المراد بـ (أل) في (المسلمون) الاستغراق، أي ما أجمع عليه المسلمون لا ما تعارف عليه أهل العرف.

      وبناء على ما تقدم : لا يصح الاستدلال للقاعدة بهذا الحديث.

      وقد استدل العلماء للقاعدة بأدلة أخر، منها :

      **1**- قوله تعالى : من الآية رقم (233) من سورة (البقرة).

      وقد بيّن وجهَ الدلالة شيخُ الإسلام ابن تيمية فقال في فتاويه، 34/85 : «... ما يجب للمرأة عليه من الرزق والكسوة هو بالمعروف، وهو العرف الذي يعرفه الناس في حالهما نوعًا وقدرًا وصفةً».

      **2**-حديث ابن عـمـر رضي الله عنهما أن النبي  قال : « الوزنُ وزنُ أهلِ مكةَ، والمكيالُ مكيالُ أهلِ المدينةِ ».

      **أخرجه** أبو داود بلفظه، كتاب البيوع، باب في قول النبي  : «المكيالُ مكيالُ المدينة»، 3/246، ح3340؛ والنسائي بمثله، كتاب الزكاة، باب كم الصاع، 5/54، ح2520. وقد قال صاحب (فيض القدير) –6/374- عن هذا الحديث : «صححه ابن حبان والدارقطني والنووي وابن دقيق العيد والعلائي، ورواه بعضهم عن ابن عباس... ورمز المصنف لحسنه». وانظر: عون المعبود، 9/136.

      «**ووجه الدلالة** : أن أهل المدينة لمّا كانوا أصحاب نخيل وزرع اعتبر عادتهم في مقدار الكيل، وأهل مكة كانوا أهل متاجر فاعتبرت عادتهم في الوزن»- قاله الحصني في قواعده، 1/358-.

      **وللتوسع** في الاستدلال للقاعدة وما قيل في الاستـدلال بحديث : «ما رآه المسلمون حسنًا ... » انظر : العرف لشيخنا أ.د. أحمد المباركي، ص109؛ العرف لعادل قوته، 1/180؛ القواعد والضوابط عند ابن تيمية، ص230. [↑](#footnote-ref-3328)
3329. () نهاية 64/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3329)
3330. () «في» : زيادة من (جـ)، ولايستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-3330)
3331. () هكذا في (ب) و(د)، وفي (أ) و(جـ): «ما تترك به الحقيقة به». (بتكرار به). وهذا مجانب للصواب. [↑](#footnote-ref-3331)
3332. () أي أن دلالة الاستعمال يعدّدها الأصوليون من ضمن ما تترك به الحقيقة.

      وقد ورد التصريح بذلك في مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) فجاء فيه: «.. فقالوا في الأصول -في باب ما تترك به الحقيقة-: تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة. كذا ذكر فخر الإسلام».

      وانظر أصول الفخر البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 2/175.

      وانظر أيضًا : المغني للخبازي، ص139-140؛ حيث جاء فيه : «ثم جملة ما تترك به الحقيقة خمسة أنواع: **بدلالة العادة** ...».

      وقاعدة : «الحقيقة تترك بدلالة العادة» سبق أن تكلم المؤلف عنها استقلالاً، وفي أثناء توثيقها ذُكرتْ مجموعة من الكتب الأصولية. وذلك ص648 (ل46/ب)، قاعدة 114. [↑](#footnote-ref-3332)
3333. () هذا التعريف ذكره ابن عابدين بهذا اللفظ في رسائله، وصرّح بنقله عن أشباه ابن نجيم.

      وبالرجوع إلى ثلاث طبعات لأشباه ابن نجيم لوحظ أن فيها اختلافًا يسيرًا؛ حيث جاء في إحداها : «... المتكررة **المقبولة من** ...». وجاء في الثانية والثالثة : «... **المقبولة عن** ...».

      فلعلَّ المؤلف وابن عابدين اطّلعا على نسخة خطية مخالفة للنُّسخ التي بُنيت هذه الطبعات عليها. ومهما يكن من شيء فإن المعنى متقارب جدًّا. كما أن ابن نجيم لم ينسبه إلى نفسه إنما عزاه إلى السِّراج الهندي (ت 773هـ) في (شرح المغني).

      والواقع أن هذا التعريف ليس من إنشاء السّراج؛ لأنه قريب جـدًّا من تعريف النـسفي (ت 710هـ) في كتابه (المستصفى)، والنسفي متقدم عليه؛ لهذا فلعل الأليق أن ينسب التعريف إليه؛ لأن تعريفه من أقدم التعريفات التي وصلتنا للعرف، ثم تبعـه مِن بـعده الكثيرُ من العلمـاء. وقد صرَّح بذلك أ.د. أحمد أبو سنة في كتابه : (العرف والعادة)؛ حيث قال: «وأول تحديدٍ وقفتُ عليه هو لعبد الله بن أحمد النسفي (ت710هـ)، وتبعه من بعده الكثير من كتَّاب الفقه والأصول».

      ولتوثيق ما سبق فإن المراجع المحال إليها مرتبة على النحو الآتي :

      رسائل ابن عابدين (رسالة نشر العرف)، 2/112؛ الأشـباه والنـظائـر (طبعة المكتبة العصرية، ص115)، و(طبعة دار الفكر، ص101) و(طبعة دار الكتـب العلـمية المضافة إلى غمز عيون البصائر، 1/296)؛ العرف والعادة في رأي الفقهاء، ص9-10، وانظر: العرف لعادل وليّ قوته، 1/93. [↑](#footnote-ref-3333)
3334. () هكذا في جميع النسخ ولو قال : (فممّا فرّع على هذا) لكان أوضح. [↑](#footnote-ref-3334)
3335. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص116. [↑](#footnote-ref-3335)
3336. () نهاية 41/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-3336)
3337. () جاء في هامش (أ) : « مبتدأ ».

      أي أن إعراب (ما) : اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. والفاء التي قبلها: فاء سببية، مبنية على الفتح، لا محل لها من الإعراب.

      والمعنى : بسبب كون العرف غير معتبر في المنصوص فإن الكلام الذي سينقله المؤلف عن محمد بن الفضل بعيدٌ عن الصحة ... [↑](#footnote-ref-3337)
3338. () **محمد بن الفضل** : هو أبو بكر الفضلي الكُماري البخاري (ت381هـ).

      وهو من فقهاء الحنفية المعتبرين؛ لهذا فإن «مشاهير كتب الفتاوي مشحونة بفتاواه ورواياته» -كذا في الفوائد -، وله مسائل تعرف بمسائل أبي بكر محمد بن الفضل.

      الفوائد البهية، ص184؛ وانظر : الجواهر المضية، 3/300، رقم 1461؛ هدية العارفين، 2/52. [↑](#footnote-ref-3338)
3339. () في (د) : « فإن ». [↑](#footnote-ref-3339)
3340. () نهاية 49/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-3340)
3341. () في (ب) : « بعيدة »، وفي (د) : « بغيره »، مع ملاحظة أن الكلمة الأخيرة جاءت في (د) مهملة. [↑](#footnote-ref-3341)
3342. () جاء في هامش (أ) : « بعيد : خبر ». [↑](#footnote-ref-3342)
3343. () في (أ) و(جـ) : « الظهيرة ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-3343)
3344. () المراد بالكلام المعزو إلى الظهيرية هو قول محمد بن الفضل وما جاء بعده؛ حيث جاء في الفتاوى الظهيرية، ل16/أ: «وكان محمد بن الفضل –رحمه الله- يقول: السُرّة إلى نبات الشّعر من العانة ليست بعورة؛ لتعامل العمال في الأبدان عن ذلك الموضع عند الاتّزار. وفي النـزع عن العادة والظاهر نوعُ حرجٍ.

      وهذا ضعيف وبعيد؛ لأن التعامل بخلاف النص لا يعتبر».

      وهذا النص مذكور –باللفظ الذي ذكره المؤلف- في أشباه ابن نجيم، ص116-117. [↑](#footnote-ref-3344)
3345. () هذه القاعدة تحكي أحد أقوال العلماء في مسألة من المسائل الأصولية الخلافية، وهي ما يترجم لها بعض الأصوليين بـ «حكم العام» أو «دلالة العام» أو «حكم العام قبل الخصوص».

      **ولتحرير محلّ النزاع في هذه المسألة وبيان أقوال العلماء فيها يُقال :**

       **1** - «دلالة العموم على أصل المعنى دلالة قطعية. وهذا بلا نزاع»، صرّح بذلك صاحب (شرح الكوكب المنير)، و(التحبير)، وأفاد ذلك صاحب (التشنيف) و(فتح الغفار) وغيرهم.

      والمراد بـ (أصل المعنى) أي : دلالته على «الواحد فيما هو غير جمع، والثلاثة أو الاثنين فيما هو جمع»- قاله المحلي، وقال نحوه صاحب (فتح الغفار)، و(نشر البنود).

      **2**- أما دلالته «على استغراق الأفراد، أي على كل فرد بخصوصه هل هي ظنّية أو قطعية؟» : فهذا له حالتان :

      **أ**- أن ترد القرينة المقتضية دلالته على «كل فردٍ فرد، كالعمومات التي لا يدخلها تخصيص، نحو قوله تعالى: » [من الآية رقم (3) من سورة الحديد]، فهذا يدل على القطع بلا نزاع بين المذاهب الأربعة. وعكسه يقال فيما إذا دلّت القرينة على أن العام يراد به قطعًا الخصوص.

      **ب**- أن لا ترد قرينة مقتضية القطع بعمومه أو خصوصه، فهذا محل النزاع.

       فإن جمهور العلماء (القائلين بأن للعموم صيغة) اختلفوا في ذلك على قولين :

      **• القول الأول** : دلالته على كل فرد بخصوصه بلا قرينة ظنية.

      وهذا هو المختار عند المالكية – كما في نشر البنود-، والمشهور عند الشافعية – كما في البحر وشرح المحلي وغيرهما-، وهو قول أكثر الحنابلة – كما في قواعد ابن اللحام والتحبير وشرح الكوكب-؛ وقال به مشايخ سمرقند من الحنفية – كما في شرح المغني للقاءاني وغيره-.

      **• القول الثاني** : دلالته قطعية. وهذا القول هو ما يمثّله لفظ القاعدة.

      كما أنه المذهب عند الحنفية – أفاد ذلك البزدوي والسرخسي وغيرهما-.

      **ولتوثيق ما سبق** : فإن النصَّين الأخيرين مستفادان من التشنيف وشرح الكوكب، كما أن رأي المذاهب الأربعة على أن العام يفيد القطع عند القرينة مستفاد منهما ومن نشر البنود وغيرها، وبيان ذلك وبقية مصادر المسألة على النحو الآتي :

      الغنية، ص66؛ أصول البزدوي وكشف الأسرار، 1/587؛ أصول السرخسي، 1/132؛ ميزان الأصول، 1/408؛ تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، ص326؛ المغني، ص99؛ وشرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص448؛ المنار وشروحه : كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، 1/161؛ وفتح الغفار، 1/94؛ التنقيح والتلويح، 1/38؛ جمع الجوامع وشرحاه : تشنيف المسامع، 2/653؛ وشرح المحلي مع حاشية البناني، 1/407؛ البحر الرائق، 3/26؛ القواعد لابن اللحام، ص299؛ التحبـيـر، 5/2338؛ شرح الكوكب المنير، 3/114؛ مسلم الثبوت وفواتح الرحموت، 1/265؛ مراقي السعود وشرحاه: نشر البنود، 1/205؛ ومراقي السعود، ص192؛ المهذّب في علم أصول الفقه الـمقارن، 4/1515؛ القطع والظن عند الأصوليين، 1/325؛ أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اخـتلاف الـفقهاء، ص203؛ العام ودلالته بين القطعية والظنية، ص129؛ معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، ص426؛ تفسير النصوص، 2/102-129؛ القطعية والظنية في أصول الفـقه الإسلامي، ص82- وفي الكتب الخمسة الأخيرة بيان من أصحابها لتحرير محل النزاع-.

      ويضاف إلى هذه الكتب بعض **كتب القواعد** منها :

      قواعد الفقه للمجدّدي، ص91، قاعدة 180؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص493. [↑](#footnote-ref-3345)
3346. () في (د) : «لمعنى». [↑](#footnote-ref-3346)
3347. () انظر : المغني للخبازي، ص99-100. [↑](#footnote-ref-3347)
3348. () نهاية 40/أ من (د). [↑](#footnote-ref-3348)
3349. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص455- مع اختلاف يسير، حيث جاء فيه: «... والظني» وليس (والظنّ). [↑](#footnote-ref-3349)
3350. () نهاية 64/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-3350)
3351. () في (د) : «بتخصيص». [↑](#footnote-ref-3351)
3352. () من الآية رقم (97) من سورة (آل عمران).

      وقد جاء في (جـ) : «لكان» وليس (كان). وهذا خطأ بيّن. [↑](#footnote-ref-3352)
3353. () في (أ) : «بـحرم»، وفي (جـ) و(د) : «بحبر». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-3353)
3354. () «وهو الحرم» : وردت مكررّة في (ب). [↑](#footnote-ref-3354)
3355. () في (أ) و(ب) و(جـ) و(د): «فلا». والصحيح ما تمَّ إثباته من (هـ) و(و)، وهو الموافق للفظ البخاري ومسلم. [↑](#footnote-ref-3355)
3356. () في (ب) : «يعد»، وفي (جـ) : «يعبد». واللفظ عند البخاري ومسلم : «لا يعيذ». [↑](#footnote-ref-3356)
3357. () وردت هذه الجملة في نهاية حديث طويل مخرّج في الصحيحين وغيرهما، إلا أنها ليست من كلام النبي ، بل من قول التابعي : عمرو بن سعيد والي المدينة؛ فقد أخرج البخاري، كتاب جزاء الصيد، باب لا يعضد شجر الحرم، 2/651، ح1735، بسنده عن أبي شريح العدوي أنه قال لعمرو بن سعيد وهو يبعث البعوث إلى مكة : ائذن لي أيها الأمير أحدّثك قولاً قام به رسول الله  للغد من يوم الفتح، ... أنه حمد الله وأثنى عليه ثم قال: «إنّ مكّة حرّمها الله ولم يحرمها الناس ... وإنما أذن لي ساعة من نهار، وقد عادت حُرْمَتُها اليوم كحرمتها بالأمس، وليبلغ الشاهدُ الغائبَ. فقيل لأبي شريح : ما قال لك عمرو؟ قال : أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح، **إن الحرم لا يُعيذُ عاصيًا، ولا فارًّا بدم**، ولا فارًا بخربة»؛ وأخرجه مسلم بنحوه، كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام، 2/987، ح1354.

      ومقولة عمرو بن سعيد علق عليها الحافظ في الفتح –1/240- فقال : «وقد تشدّق عمرو في الجواب، وأتى بكلام ظاهره حق، لكن أراد به الباطل».

      وانظر في كون عمرو بن سعـيد من التابعين ولـيس في الصحابة في : تقريب التهذيب، 1/422، رقم 5034. [↑](#footnote-ref-3357)
3358. () «لا» : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). وإيرادها هو الموافق للمصدر (وهو المغني).

      و**المعنى** : لا يجوز تخصيص الآية المذكورة بخبر الواحد ... ولا يجوز تخصيصها أيضًا بالقياس على ... [↑](#footnote-ref-3358)
3359. () «أنشأ» : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-3359)
3360. () في (د) : «دلا». [↑](#footnote-ref-3360)
3361. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يجري». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د) و(هـ) و(و)، وهو الموافق للمغني. [↑](#footnote-ref-3361)
3362. () المغني، ص102-103- مع زيادة في المغني لبعض الألفاظ-؛ وانظر : أصول السرخسي، 1/134. [↑](#footnote-ref-3362)
3363. () في (د) : «شقيقة». [↑](#footnote-ref-3363)
3364. () «من الرضاع» : ساقطة من (ب) و(د)، وفي (جـ) : «من الرضاء». [↑](#footnote-ref-3364)
3365. () في (أ) و(ب) و(جـ) و(د) : «يحرم». والصحيح ما تمَّ إثباته من (هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-3365)
3366. () هذا ممّا يستثنيه الحنفية من عموم قوله  : «يحـرمُ من الـرِّضاعةِ ما يحـرمُ من النَّسَبِ».

      وقد عبر عن ذلك صاحب الهداية –3/446- فقال : «ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب؛ للحديث الذي روينا، إلا **أم أخته من الرضاع**، فإنه يجوز أن يتزوّجها ولا يجوز أن يتزوّج أم أخته من النسب ...».

      كما بيّن صاحب البحر الرائق –3/239- الصورَ التي تحلّ له فيها أمُّ أخته من الرضاع فقال : «ففي أم أخته ثلاث صور :

      **الأولى** : الأم رضاعًا، والأخت نسبًا؛ بأن أرضعت أجنبية أخته نسبًا ولم ترضعه».

      **الثانية** : عكسه، أن يكون لأخته رضاعًا أم من النسب.

      **الثالثة** : أن يكونا رضعا؛ بأن أرضعت امرأة صبيًّا وصبيّة، ولهذه الصبية أمٌّ أخرى من الرضاع لم ترضع الصبي».

      **والحديث المذكور:** أخرجه البخاري بلفظه، كتاب الشهادات، باب الشهادة على الإنسان، والرضاع المستفيض ...، 2/935، ح2502؛ ومسلم بلفظه، كتاب الرضاع، باب تحريم الرضاعة من الفحل، 2/1070، ح1445. [↑](#footnote-ref-3366)
3367. () في (د) : «من». [↑](#footnote-ref-3367)
3368. () من الآية رقم (23) من سورة (النساء). [↑](#footnote-ref-3368)
3369. () هكذا في جميع النسخ، وفي المغني : «فالتخصيص». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-3369)
3370. () «خلاف» : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و)، وعدم إثباتها يقلب المعنى. [↑](#footnote-ref-3370)
3371. () لم يظهر لي وجه كون أم شقيقه من الرضاع مخصوصة من عموم الآية المذكورة؛ لأن أم شقيقه من الرضاع لا تدخل في عموم الآية أصلاً؛ لأن جواز زواج الرضيع من أم شقيقه من الرضاع إنما هو باعتبارها ليست أمًّا للرضيع، كما مرّ ذلك –آنفًا- في الصور الثلاثة التي ذكرها صاحب (البحر)!.

      ويستقيم المعنى لو كان مكان الآية الحديث –الآنف ذكره-.

      وهذا ما فعله صاحب (المغني) – ص106- (وهو مصدر المؤلف الرئيس في هذه العبارة).

      وتمام ما جاء في (المغني) : «فإن قيل : قوله  : «يحـرم من الـرضاع ما يحـرم من النسب» عامٌّ لم يخصّ منه شيء، وقد خصّصتم منه أمّ أخته من الرضاع بالرأي ...».

      بل إن من يتأمل جواب المؤلف – الذي سيذكره لاحقا – يتّضح له أنَّ الجواب إنما هو عن عموم الحديث الذي ذكره صاحب (المغني) لا عموم الآية التي ذكرها المؤلف؛ إذ الحديث هو الذي ذكره «يوجب عموم الحرمة من أجل الرضاع أينما ثبت الحرمة لأجل النسب»، أما الآية فلم تتعرّض لهذا المعنى. [↑](#footnote-ref-3371)
3372. () هكذا في (ب) و(د)، وفي (أ) و(جـ) : «واقع». والصحيح ما تمَّ إثباته. [↑](#footnote-ref-3372)
3373. () في (د) : «من». [↑](#footnote-ref-3373)
3374. () في (ب) : «طلاق». [↑](#footnote-ref-3374)
3375. () هذا الحديث لم أجده بهذا اللفظ بتمامه أو نحوه، لا مرفوعًا ولا موقوفًا، إنما ورد جزء منه **مرفوعًا**، فقد أخرج الترمذي، كتاب الطلاق، باب ما جاء في طلاق المعتوه، 3/496، ح1191، بسنده «عن أبي هريرة قال : قال رسول الله  : «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله». قال أبو عيسى [الترمذي] : هذا حديث لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث عطاء بن عجلان، وعطاء بن عجلان ضعيف ذاهب الحديث. والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي  وغيرهم : أن طلاق المعتوه المغلوب على عقله لا يجوز إلا أن يكون معتوها يفيق الأحيان، فيُطلِّق في حال إفاقته».

      كما ورد بأحد جزأيه **موقوفًا** على عثمان وعلي وابن عباس وغيرهم :

      • أما أثر عثمان فقد أخرجه البخاري معلّقًا، كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون، 5/2019، ولفظه : «وقال عثمان : ليس لمجنون ولا سكران طلاق»؛ وابن أبي شيبة -بلفظه السابق-، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في طلاق الـمجنون، 4/71، ح17908.

      • أما أثر علي : فقد أخرجه البخاري، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الإغلاق والكره والسكران والمجنون، 5/2019؛ معلّقًا بلفظ : «وقال علي : وكل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه»؛ وابن أبي شيبه، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في طلاق المعتوه، 4/72، ح17912 بسنده عن علي قال: «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه»؛ وأخرجه البيهقي بمثل لفظ البخاري، كتاب الخلع والطلاق، باب لا يجوز طلاق الصبي حتى يبلغ، ولا طلاق المعتوه حتى يفيق، 7/359، وفي باب من قال يجوز طلاق السكران وعتقه، 7/359 بلفظ : «**كل الطلاق** ...».

      • أما أثر ابن عباس : فقد أخرجه الدارمي، كتـاب الوصايا، باب مـن قال لا يـجوز، 2/517، ح3294، بسنده عن ابن عباس قال : «لا يجوز طلاق الصبي ولا عتقه ولا وصيته ولا شراؤه ولا بيعه ولا شيء»؛ وابن أبي شيبة، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الصبي، 4/74،ح 17935، بلفظ : «لا يجوز طلاق الصبي».

      والحديث الذي أورده المؤلف وحديث أبي هريرة والآثار السابقة علّق عليها الـحافظ في الـدراية –2/69- بقوله: «حديث «كل طلاق واقع إلا طلاق الصبي والمجنون» لم أجده، وإنما روى ابن أبي شيبة عن ابن عباس موقوفًا: «لا يجوز طلاق الصبي». وأَخْرَجَ عن علّي بإسناد صحيح: «كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه». وروي هذا مرفوعًا عن أبي هريرة، وأخرجه الترمذي، وفي إسناده عطاء بن عجلان، وهو متروك. وروي عبد الرزاق من وجه آخر عن عليّ: لا يجوز على الغلام طلاق حتى يحتلم.

      وفي الباب عن عائشة مرفوعًا : «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق»، أخرجه أبو داود، وصححه الحاكم. وفي الموطأ عن ابن عمر وابن الزبير أنهما قالا في الإكراه : ليس بطلاق ... ».

      وانظر : فتح الباري، 9/300، 303، 305. [↑](#footnote-ref-3375)
3376. () في (ب) : «لمن». [↑](#footnote-ref-3376)
3377. () انظر : المغني، ص107. [↑](#footnote-ref-3377)
3378. () في (ب) : «والجواب»؛ وفاقًا لمصدر هذه العبارة (وهو المغني). [↑](#footnote-ref-3378)
3379. () في (أ) و(جـ) و(د) : «من». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للمغني. [↑](#footnote-ref-3379)
3380. () في (جـ) و(د) : «الرضا». [↑](#footnote-ref-3380)
3381. () في (ب) : «أي إنما». [↑](#footnote-ref-3381)
3382. () في المغني : «يثبت»، وفي نسخة أخرى منه : «تثبت». [↑](#footnote-ref-3382)
3383. () في (جـ) : «من أجل». [↑](#footnote-ref-3383)
3384. () في (د) : «شقيقة»، وفي (المغني) : «أم **أخته من النسب** لا لأجل ...». [↑](#footnote-ref-3384)
3385. () في (د) : «شقيقة»، وفي (المغني) : «أخته». [↑](#footnote-ref-3385)
3386. () وهو قول النبي : «رفع القلم عن ثلاث: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل».

      أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد، 6/100؛ كما أخرجه ابن أبي شيبة، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في الرجل يطلق في المنام، 4/194، ح19246؛ والدارمي، كتاب الحدود، باب رفع القلم عن ثـلاثة، 2/225، ح2296؛ وابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق المعتـوه والصغـير والنـائم، 1/658، ح2041؛ وأبو داود، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حدًّا، 4/139، ح4398؛ والترمذي، كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحدّ، 4/32، ح1423؛ والنسائي (في المجتبى)، كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج، 6/156، ح3432؛ وابن الجارود في المنتقى، باب فرض الصلوات الخمس وأبحاثها، 1/46، ح148؛ وابن حبّان في صحيحه، كتاب الإيمان، باب ذكر الأخبار عن العلة التي من أجلها إذا عدمت رفعت الأقلام عن الناس في كـتبة الشيء عليهم، 1/355، ح142؛ وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ذكر الخبر الدّال على أنَّ أمر الصبيان بالصلاة قبل البلوغ على غير الوجوب، 2/102، ح1003؛ والحاكم في المستدرك، كـتاب البـيوع، 2/67؛ والبيهقي، كتاب الإقرار، باب من لا يجوز إقراره، 6/84.

      **جميعهم** : من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي  بألفاظ متقاربة.

      كما أخرجه البخاري معلقًا عن علي  موقوفًا عليه، وذلك في كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون، 5/2019، وقد وصله الحافظ في فتح الباري، 9/305؛ وفي تغليق التعليق، 4/457؛ كما ذكره الترمذي موصولاً عن علي، ثم قال : «وفي الباب عن عائشة. قال أبو عيسى : حديث علي حديثٌ حسن غريب من هذا الوجه، ... والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم».

      وأيضًا عندما ذكر الحاكمُ حديثَ عائشة قال : «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرّجاه».

      كما صحّحه ابن حزم في المحلى، 8/35؛ والنووي في شـرح مسلم، 8/14؛ والألباني في إرواء الغليل، 2/4.

      وكما أن لحديث عائشة شاهد من حديث علي فله شواهد أخر عن أبي قتادة وأبي هريرة وثوبان وشداد بن أوس وغيرهم .

      انظر : نصب الراية، 4/161؛ مجمع الزوائد، 6/251؛ تلخيص الحبير، 1/183؛ الدراية، 2/198. [↑](#footnote-ref-3386)
3387. () نهاية 65/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3387)
3388. () في (د) : «بقدر». [↑](#footnote-ref-3388)
3389. () نهاية 49/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-3389)
3390. () في (ب) : «بمثل». وكذلك في المغني. [↑](#footnote-ref-3390)
3391. () في (جـ) : «بشرء». [↑](#footnote-ref-3391)
3392. () في (د) : «الصداع» (بإسقاط الباء). [↑](#footnote-ref-3392)
3393. () المغني، ص107-108 –مع اختلاف سبق بيانه أكثره-. [↑](#footnote-ref-3393)
3394. () نهاية 42/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-3394)
3395. () في (أ) و(جـ) و(د) : «التعيين». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدري المؤلف (وهما المغني، وشرحه للقاءاني). [↑](#footnote-ref-3395)
3396. () هذه القاعدة مرتبطة بالقاعدة السابقة؛ إذْ تلك القاعدة تبيّن دلالة العام قبل التخصيص، وهذه تبيّن دلالته بعد التخصيص.

      وإذا كانت تلك القاعدة تحكي رأي عامة الحنفية، فإن هذه القاعدة تحكي رأي عامة الأصوليين، ولبيان ذلك يقال :

      إن صيغة هذه القاعدة تتضمّن أمرين : حكم الاحتجاج بالعام بعد التخصيص، ودلالته :

       أما دلالته فقد وافق عامةُ الحنفية الجمهورَ في كون دلالته ظنية.

       أما حكم الاحتجاج به فيختلف باختلاف المخصِّص :

      • فإنَّ كان المخصِّص مجملاً فإنّ العام لا يبقى حجة باتفاق.

      وقد صرح بذلك الأصفهاني وابن خطيب الدهشة والشوكاني، وألمح إليه القرافي، كما صرح به الآمدي أيضًا حيث قال : «اتفق الكلّ على أن العام لو خُصّص تخصيصًا مجملاً فإنه لا يبقى حجة، كما لو قال : اقتلوا المشركين إلا بعضهم».

      • أما إذا كان المخصِّص مبيّنًا فهذا محل النزاع.

      والذي عليه الجمهور أن العام بعد التخصيص حجة –في الجملة-، وإن حصل خلاف بينهم فإنما هو في مدى الاحتجاج به، هل هو مطلقًا أو بقيود؟.

      ولم يخالٍف الجمهورَ في ذلك إلا بعضُ العلماء.

      والأقوال في ذلك مبسوطة في كتب الأصول، وقد أوجزها القرافي بقوله :

      «وهو حجّة عند الجميع إلا عيسى بن أبان، وأباثور، وخصّص الكرخي التمسّك به إذا خصّص بالمتصل، وقال الإمام فخر الدين : إن خُصِّص تخصيصًا إجماليًّا، نحو قوله : هذا العام مخصوص : فليس بحجة. وما أَظُنُّهُ يُخَالَفُ في هذا التفصيل».

      **ولتوثيق ما سبق** : فإن الكتب التي رمز لها بذكر مؤلفيها مرتبة على النحو الآتي : الكاشف عن المحصول للأصفهاني، 4/412؛ مختصر من قواعد العلائي لابن خطيب الدهشة، 1/75، 346؛ إرشاد الفحول للشوكاني، 1/494؛ شرح تنقيح الفصول للقرافي، ص227؛ الإحكام للآمدي، 2/253.

      كما أن نص القاعدة مذكور في : المغني، ص109؛ شرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص470 – والشرح هو المصدر الرئيس للمؤلف في هذه القاعدة-.

      **وللتوسع في هذه القاعدة انظر أيضًا :**

      الغنية في الأصول، ص69؛ المعتمد، 1/286؛ العدّة، 2/533؛ إحكام الفصول، ص150؛ التبصرة، ص187؛ أصول البزدوي وكشف الأسرار، 1/621؛ أصول السرخسي، 1/144؛ قواطع الأدلة، 1/340؛ المستصفى، 2/56؛ التمهيد لأبي الخطاب، 2/142؛ الواضح لابن عقيل، 4/70؛ الوصول إلى الأصول، 2/233؛ ميزان الأصول، 1/423؛ المحصول، 1/402؛ روضة الناظر، 2/706؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد، 2/108؛ الحاصل، 1/532؛ المنهاج والإبهاج، 2/137؛ المنار وشروحه : كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، 1/168؛ وفتح الغفار، 1/97؛ التنقيح والتلويح والتوضيح، 1/44؛ المـسـوّدة، ص116؛ التمهيد للإسنوي، ص414؛ جمع الجوامع وشرحيه : شرح المحلي (مع حاشية البناني)، 2/6؛ وتشنيف المسامع، 2/725؛ البحر المحيط، 3/268؛ التحرير وتيسيره، 1/313؛ شرح الكوكب المنير، 3/161؛ مراقي السعود وشرحه : مراقي السعود، ص209؛ القطع والظن للدكتور سعد الشثري، 2/330. [↑](#footnote-ref-3396)
3397. () زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-3397)
3398. () في (ب) : «إذْ لا». [↑](#footnote-ref-3398)
3399. () «المجتهد» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-3399)
3400. () في (د) : «المخصوص». [↑](#footnote-ref-3400)
3401. () في (أ) : «نكر». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقاءاني). [↑](#footnote-ref-3401)
3402. () في شرح المغني : «وبيان ذلك». [↑](#footnote-ref-3402)
3403. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «بالملك». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د)، وهو الموافق لشرح المغني. [↑](#footnote-ref-3403)
3404. () الواو : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-3404)
3405. () في (أ) و(د) : «علتهما». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ)، وهو الموافق لشرح المغني. [↑](#footnote-ref-3405)
3406. () من الآية رقم (6) من سورة (المؤمنين)، ومن الآية رقم (30) من سورة (المعارج). [↑](#footnote-ref-3406)
3407. () من الآية رقم (23) من سورة (النساء). علمًا بأن واو العطف (وأن ...) مثبتة في (جـ) فقط. [↑](#footnote-ref-3407)
3408. () ما ذكره المؤلف هنا عن علي رضي الله عنه يدل على أنه متوقف في الحكم، إلاّ أن المؤلف – هنا وأيضًا بعد بضعة أسطر- نَسَبَ إليه كونه يرجّح التحريم.

      وقد ورد في بعض ألفاظ هذا الأثر زيادة تدل على أنه يحتاط في ذلك لنفسه ولأهل بيته، كما ورد عنه في ألفاظ أخر التصريحُ بترجيح التحريم مطلقًا، وقد اقترنت هذه الألفاظ برأي لعثمان ، وحيث إن المؤلف سيذكر رأي عثمان  لاحقًا؛ لهذا من المناسب أن يكون تخريجهما هناك.

      أما ما ذكره المؤلف – هنا – عن علي : فقد أخرجه عبد الرزاق في مصنّفه، باب جمع بين ذوات الأرحام في ملك اليمين، 7/192، ح12737؛ وأخرجه سعيد بن منصور في السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل له أمتان يطأهما، 1/445، ح1735؛ والبيهقي، كتاب النكاح، باب ما جاء في تحريم الجمع بين الأختين وبين المرأة وابنتها في الوطء بملك اليمين، 7/164، ح13713، ولفظ البيهقي : «... عن علي  قال في الأختين المملوكتين : «أحلّتهما آية وحرمتهما آية، فلا آمر ولا أنهى ولا أُحل ولا أُحرِّم ولا أفعله أنا ولا أهل بيتي»».

      وانظر في كون علي  يرى التوقف في : المحلى لابن حزم، 9/522. [↑](#footnote-ref-3408)
3409. () التقدير : وهي نصٌّ عامٌّ. [↑](#footnote-ref-3409)
3410. () الـمعـنى: والـجمع هنا يدخل في اسم الجنس الـمحلى باللام فيتناول الجمع بين الأختين بالنكاح وبملك اليمين.

      وهناك طريق أخرى في بيان وجه العموم، وهي: «أن الأختين مثنى محلىّ بـ (أل)؛ والمعنى: أنه يحرم عليكم أن تجمعوا بين الأختين، سواء كانتا حرّتين أو أمتين». كذا في إتحاف ذوي البصائر، 6/62. [↑](#footnote-ref-3410)
3411. () انظر : كشف الأسرار للبخاري، 1/611؛ وانظر منه أيضًا : 1/628، 2/26.

      وممّا تجدر الإشارة إليه أن قول المؤلف : «وهي عام ... نكاحًا وملكًا» ليس في شرح المغني للقاءاني. [↑](#footnote-ref-3411)
3412. () نهاية 40/ب من (د). [↑](#footnote-ref-3412)
3413. () في (د) : «فيرجح».

      والفاعل في (فرجَّحَ) ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على علي . [↑](#footnote-ref-3413)
3414. () الضمير يعود –أيضًا- على علي . [↑](#footnote-ref-3414)
3415. () في (جـ) : «للحمل». [↑](#footnote-ref-3415)
3416. () في (جـ) : «الحمل». [↑](#footnote-ref-3416)
3417. () يلحظ أن المؤلف –هنا- نسب إلى عثمان القول بترجيح الحلّ. وقد تابع في ذلك القاءانيَّ وغيرَهُ من الأصوليين.

      والمشهور في كتب الحديث توقّف عثمان وليس ترجيحه للحلّ، وقد صرّح بذلك الحافظ في التلخيص –3/174- حيث قال : «والمشهور أن المتوقِّف فيه عثمان».

      كما عدّه صاحب المحلّى –9/522- من الطائفة المتوقفة في ذلك.

      والذي أثر عنه ترجيح الحلّ هو ابن عباس رضي الله عنهما.

      وقد نبّه على ذلك صاحب (فواتح الرحموت) –1/263- فقال ما حاصله : «ونقل في بعض كتب الأصول عن أمير المؤمنين عثمان  أنه رجّح المبيح ... وهذا مخالف لكتب الحديث ... والقول بالإباحة جاء عن ابن عباس، وهو كان يؤوَّل «وأن تجمعوا بين الأختين» في النكاح ...».

      **ولبيان ذلك يُقال** :

      أخرج الإمام مالك، كتاب النكاح، باب ما جاء في كراهية إصابة الأختين بملك اليمين والمرأة وابنتها، 2/538، ح1122، عن ابن شهاب عن قبيصة ابن ذؤيب أن رجلاً سأل عثمان بن عفان عن الأختين من ملك اليمين هل يجمع بينهما؟ فقال عثمان: أحلتهما آية وحرّمتهما آية، فأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك. قال : فخرج مِن عنده، فلقي رجلاً من أصحاب رسول الله  فسأله عن ذلك، فقال : لو كان لي من الأمر شيء ثم وجدت أحدًا فعل ذلك لجعلته نكالاً. قال ابن شهاب : أراه علي ابن أبي طالب».

      كما أخرجه بنحو هذا اللفظ الإمام الشافعي في مسنده، من كتاب عشرة النساء، 1/288؛ وفي الأم، كتاب النكاح، 5/3؛ وعبد الرزاق – بلفظ عثمان فقط- في مصنفه، باب جمع بين ذوات الأرحام في ملك اليمين، 7/191، 12732؛ وابن أبي شيبة، في الرجل يكون عنده الأختان مملوكتان فيطأهما جميعًا، 3/483، ح16257، وح16264 – وفي الحديث الثاني ذكر لفظ علي أيضًا بخلاف الأول-؛ والدارقطني، كتاب النكاح، 3/281؛ والبيهقي، كتاب النكاح، باب ما جاء في تحريم الجمع بين الأختين وبين المرأة وابنتها في الوطء بملك اليمين، 7/163.

      وممّا جاء عن ابن عباس في ترجيحه للحل : ما أخرجه سعيد بن منصور في السنن، كتاب الطلاق، باب الرجل له أمتان يطأهما، 1/445، ح1735، قال : نا سفيان عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال : ذكروا عند ابن عباس قول علي  : «أحلتهما آية وحرّمتهما آية»، فقال ابن عباس : أحلتهما آية وحرمتهما أخرى، إنما يحرم على قرابتي منهن، ولا تحرم على قرابة بعضهن من بعض».

      وانظر من كتب الأصوليين التي نُسب فيها إلى عُثمان ترجيح الحل : روضة الناظر، 2/675؛ كشف الأسرار للبخاري، 1/611؛ شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص479.

      وانظر من كتب التفسير التي تحدثت عن أقوال العلماء في المسألة : تفسير ابن كثير، 2/254. [↑](#footnote-ref-3417)
3418. () نهاية 65/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-3418)
3419. () أي : أن استدلال علي وعثمان بعموم الآيتين مع كونهما مخصوصتين **دليل** على كونهما حجة بعد التخصيص. [↑](#footnote-ref-3419)
3420. () في (جـ) : «كونها». [↑](#footnote-ref-3420)
3421. () في (أ) و(د) : «الآية». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ)، وهو الموافق لشرح المغني، حيث جاء فيه : «... مع خصوصهما، فإنه قد خصّ من الأولى الأمة المجوسية ...». [↑](#footnote-ref-3421)
3422. () في (أ) و(جـ) و(د) : «والأخـت». والـصحيـح ما تـمَّ إثـباتـه من (ب)، وهـو الموافق لشرح المغني. [↑](#footnote-ref-3422)
3423. () في شرح المغني : «ومن الثانية».

      ومراد المؤلف من «الثاني» النص الثاني، وهو : «وأن تجمعوا بين الأختين». [↑](#footnote-ref-3423)
3424. () في (د) : «بحل». [↑](#footnote-ref-3424)
3425. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص479-480، مع الاختلاف الذي سبق بيانه، ويضاف إليه أن شارح المغني قال في نهاية العبارة : «... الجمع بينهما بمحضر من الصحابة ، ولم ينكر عليهما أحد، فحلّ محلّ الإجماع».

      وانظر : المغني، ص111-112. [↑](#footnote-ref-3425)
3426. () **معنى القاعدة**:

      ورد التصريح في هذه القاعدة بأنَّ الذي تنـزل العادة المطردة منزلته هو الشرط، ولكن في الواقع التطبيقي للقاعدة يلحظ أن الفقهاء الذين يعلّلون بالقاعدة يعللون بها في غير الشروط أيضًا؛ كإجازتهم بيع المعاطاة؛ لأن تعامل الناس به ينـزل منـزلة التصريح بالإيجاب والقبول، وغير ذلك؛ لهذا فلعلَّ التعبير بالشرط إنما خرج مخرج الغالب، وإلا فالمراد به النص الصريح سواء أكان شرطاً، أم إيجاباً وقبولاً، أم التزامًا، أم غير ذلك.

      وهذا المعنى أشار إليه أ.د. أحمد أبوسنة - في كتابه (العادة والعرف)، ص221 - ثم انطلق منه في بيان معنى القاعدة فقال : «... **فمعناها إذا** : أن الشيء المعتاد في المعاملات يلزم في العقد، كما لو نصّ عليه فيه نصًّا صريحًا».

      هذا ما يتعلق بمعنى القاعدة.

      **أما توثيق لفظها**:

      فيلحظ أنها جاءت في بعض الكتب بلفظ الاستفهام، ولاسيما كتب الشافعية، ورجحوا فيها عدم تنزيل العادة منزلة الشرط، إلا أن العموم الأغلب ذكروها بصيغة الجزم، ممّا يعني أنهم يوافقون المؤلف في تنزيل المتعارف عليه منزلة المنصوص عليه. وسيتـضح هـذا -إن شاء الله- عند بيان أهم ألفاظها في كتب القواعد:

      **فمن كتب القواعد** التي وردت فيها القاعدة :

      المنثور، 2/362 - ولفظه : « العادة المطردة في (ناحيةٍ) : نزّلها القفّال منزلة الشرط …»-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/230 - ولفظه : «العادة المطَّردة في (ناحية)، هل تنزَّل عادتهم منزلة الشرط؟»-؛ ولابن نجيم، ص122 - ولفظه : «العادة المطَّردة، هل تنزل منزلة الشرط؟ قال في إجارة (الظهيرية) : والمعروف عرفًا كالمشروط شرعًا»، وجل ما جاء في شرح المؤلف للقاعدة مذكور في أشباه ابن نجيم-؛ الفرائد البهية وشـرحاها : الأقمار المضيئة، ص134؛ والمواهب السنية وحاشيتـها الفوائـد الجـنية، 1/307؛ ولفظ الفرائد :

      **مبـحـث الـعـادة هـل تـنــزل مـنـزلـة الـشـرط خـلافٌ يُـنـقـل**

      **وغـالـب التـرجيـح في الفـروع لا يـكون كالـشـرط كـمـا تـأصـلا-؛**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)؛ ص46؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل27/أ؛ منافع الدقائق، ص324؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 43 و44 و45- وألفاظها : «المعروف عرفًا كالمشروط شرطًا» و «المعروف بين التجار كالمشروط بينهم» و«التعيين بالعرف كالتعيين بالنص»-؛ شرحها لسليم رستم، 1/37-38؛ ولعلي حيدر، 1/46؛ وللأتاسي، 1/95، 100-103؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص237-241؛ قواعد الفقه للمجدِّدي، ص71، قاعدة 88، وص125، قاعدة 334 و335؛ المـدخـل الـفـقهي العام، 2/1001، فقرة 611 و612 و613؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص60، 65 - ولفظه في الموضع الأول : «كل ما جرى عرف البلدة على أنه من مشتملات المبيع : يدخل في البيع من غير ذكر»، وفي الموضع الثاني ذكر ألفاظ المجلة الثلاثة-؛ القواعد والضوابط المستخلصة له أيضًا، ص148، 177، 495 - ولفظه الأول : «الثابت عرفًا كالثابت شرطًا»-؛ الوجيز، ص26، 249 - وقد ذكر ألفاظ المجلة الثلاثة-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 4/417 - وقد ذكر اللفظ الثاني عند ابن نجيم والثاني في المجلة-؛ قواعد الفقه للدكتور محمد الروكي، ص216، 221 - ولفظه الأول : «العرف كالشرط» والثاني : «العادة عند مالك كالشرط، تقيّد المطلق وتخصِّص العام»-؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص450-461 - وقد ذكر ألفاظ المجلة الثلاثة-؛ القواعد الكبرى للدكتور عبد الله العجلان، ص100-101 - وقد ذكر لفظين من ألفاظ المجلة ولفظين نحوهما-؛ المدخل إلى القواعد الكلية للدكتور إبراهيم الحريري، ص113-114؛ المبادئ الفقهية، ص31-33؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص54-56؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص73- وقد ورد في الكتب الأربعة الأخيرة ألفاظ المجلة الثلاثة-؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص610-614 - وألفاظه : «المتعارف كالمشروط» و«المعلوم الوجود بحكم العادة كالمشروط» و«اعتبار عادة التجار»-؛ العرف والعادة لـِ أ.د. أحمد أبو سنة، ص221 - ولفظه : «المعروف كالمشروط»-.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 15/171، 16/28، 48، 49، 23/36؛ فتاوى قاضي خان، 1/385، 387؛ القنية، ل131؛ المحيط البرهاني، ق3، ص264؛ المغني، 8/94؛ الكافي لابن قدامة، 2/322؛ المجموع، 9/133؛ الكافي للنسفي، القسم الأخير، ص1132؛ الفتاوى الولوالجية، ل71/ب؛ تبيين الحقائق، 2/155؛ العناية، 8/428،10/483؛ جامع الفصولين، 1/191؛ فتح القدير، 3/370؛ الدُّرر شرح الغرر، 2/149، 233؛ الإنصاف، 6/57؛ رد المحتار، 6/59، 87، 7/361، 8/501، 9/64؛ رسائل ابن عابدين (رسالة نشر العرف)، 2/122.

      **وقبل الانتهاء من توثيق القاعدة** :

      يُلحظ أن المؤلف وصف العادة بأنها **مطّردة**، وفي هذا إشارة إلى شرط من شروط اعتبار العادة وهو أن تكون مطردة أو غالبة. وقد عبر العلماء عن هذا الشرط بقاعدة مستقلة وهي : «إنما تعتبر العادة إذا اطردت أو غلبت».

      فانظر هذه القاعدة في : الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/224؛ ولابن نجيم، ص117؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 95؛ شرحها للأتاسي، 1/95. [↑](#footnote-ref-3426)
3427. () في (أ) و(جـ) : «ليخيط». والمناسب ما تمَّ إثباته من (ب) و (د)؛ وفاقاً لأشباه ابن نجيم، وليحسن التوافق بين هذه الجملة والجملة التي عطفت عليها، والتي جاء في آخرها : (ليصبغه). [↑](#footnote-ref-3427)
3428. () في (جـ) : «ليصيغه». [↑](#footnote-ref-3428)
3429. () ما بين المعقوفتين زيادة من (هـ) و (و). ولا يستقيم المعنى بدونها، علماً بأنه جاء في (جـ) : «..في وعدمه » (بزيادة الواو فقط). كما أنه جاء في أشباه ابن نجيم : «..في **الأجر** و عدمه». [↑](#footnote-ref-3429)
3430. () في أشباه ابن نجيم زيادة يَحتاج إليها تمامُ المعنى، وهي: «..وعدمه، وقد جرت العادة بالعمل بالأجرة: فهل ينزل منزلة شرط الأجرة ؟ فيه اختلاف. قال الإمام... ». [↑](#footnote-ref-3430)
3431. () في (ب) و (د) : «إذا». [↑](#footnote-ref-3431)
3432. () نهاية 50/أ من (جـ). وقد جاء في الأشباه : «الصابغ». [↑](#footnote-ref-3432)
3433. () انظر : لسان العرب، مادة «حرف»، 9/44، حيث جاء فيه : «وفلان حريفي : أي معاملي...، وحَرِيفُ الرجل : مُعامِلُه في حِرْفَتِه». [↑](#footnote-ref-3433)
3434. () في (د) : «فلا». [↑](#footnote-ref-3434)
3435. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص122 -مع اختلاف يسير سبق بيان أهمه- وانظر: تبيين الحقائق للزيلعي، 5/143؛ تكملة البحر الرائق، 8/39؛ وانظر المسألة وما ذكر فيها من أقوال في : الكتاب وشرحه: اللباب، 2/103؛ الهداية وشرحيها : العناية ونـتائج الأفكار، 9/143. [↑](#footnote-ref-3435)
3436. () في (ب) و (جـ) و (د) : «لصانع». والمثبت من (أ) هو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-3436)
3437. () نهاية 42/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-3437)
3438. () الواو ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-3438)
3439. () **الخان** : هذه كلمة فارسية معرَّبة، ويقصد بها : المكان المعدّ للمسافرين، وهو الفندق.

      انظر : لسان العرب، مادة «خون»، 13/146؛ القاموس المحيط، مادة «خون»، ص 1542؛ المعجم الوسيط، مادة «خان»، 1/263؛ معجم المصطلحات و الألفاظ الفقهية، 2/8. [↑](#footnote-ref-3439)
3440. () 2/127، حيث جاء فيها : «وكذا إذا نزل الخان ثم اختلفا : ان الخان معروفاً بالأجر : يجب، وإن لم يكن : قال الفقيه...[إلى أن قال :] و الحمام والدلال كالخان». وقوله : «إن الخان معروفًا» لعلّ فيه سقطًا وتمام الجملة : (إنْ **كانَ** الخانُ معروفًا) بدليل أن الجملة المعطوفة على تلك الجملة تضمنت كلمة (يكن)، وهي : «وإن لم يكن ...». [↑](#footnote-ref-3440)
3441. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص 122 - مع زيادة في الأشباه لبعض الألفاظ-. [↑](#footnote-ref-3441)
3442. () نهاية 66/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3442)
3443. () الأشباه و النظائر لابن نجيم، ص 123؛ وانظر الفتاوي البزازية، 2/125، حيث جاء فيها: «والمعروف كالمشروط». [↑](#footnote-ref-3443)
3444. () في (أ) : «أو». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-3444)
3445. () في (أ) : «بينته». و الصحيح ما تّم إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-3445)
3446. () هكذا في (و)، وفي باقي النسخ : «للفتوى».والمُثبت هو الصحيح، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-3446)
3447. () في (ب) : « تقبل ». [↑](#footnote-ref-3447)
3448. () أي : لو كان العرف مشتركاً بين التمليك و العارية، فتارة يُملَّك الأبُ الجهازَ لابنته، وتارة يدفعه لها عاريّة، مماّ يعني أن التمليك ليس عرفاً مطَّرداً مستمراً، فبناء على هذا يكون القول للأب. [↑](#footnote-ref-3448)
3449. () قوله : «**شرح منظومة ابن وهبان**» يتضمّن : عَلََماً، و منظومته، وشرحها :

      **أمّا العَلَم فهو** : عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان، أبو محمد الدمشقي الحنفي (726هـ -768هـ).

      تميّز بالفقه و العربية، و القراءات و الأدب، من مُصنّفاته: منظومة في الفقه، وله شرح عليها سماه: (عقد القلائد)، ومن مؤلفاته في القراءات (الأخبار في محاسن السبعة الأخيار) يعني القراء السبعة، و (امتثال الأمر في قراءة أبي عمرو) وهي منظومة في 127 بيتاً.

      **أما المنظومة** : فهي في فروع الحنفية، سماها : (قيد الشرائد و نظم الفرائد)، أخذها من ستة وثلاثين كتابًا، ورتبها على ترتيب الهداية، وجعلها أربعمائة بيت.

      وهي مطبوعة مع عمدة الحكام و مرجع القضاة في الأحكام، في مطبعة حسن أحمد الطوخي، عام 1296هـ.

      **أما الشرح** : فلم يتّضح لي المراد منه؛ إذ للمنظومة شروح كثيرة، ولم أجد دليلاً يبيّن المراد منها، إلا أن الغالب على الظن كونه لا يخرج عن شرحين، والأول منهما أقرب :

      **أحدهما** : عقد القلائد في حل قيد الشرائد، لناظم المنظومة وهو ابن وهبان.

      وقد وصفه ابن الشحنة بأنه «كتاب جليل جمّ الفوائد»-.

      ولهذا الشرح عدة نسخ خطية، منها نسخ المكتبات الآتية :

      **1**- الحرم المكي، برقم 119 حنفي.

      **2**- معهد المخطوطات العربية بالكويت، برقم 837.

      **3**-**5**- السليمانية، فهرس لا له لي، وأرقامها : 1038 – 1040.

      **6** – السليمانية، فهرس السليمانية، برقم 501.

      **7** – متحف طوب قابي، برقم 3994.

      **8** – شيستربتي بمدينة دبلن بإيرلندا، برقم 6/4536.

      **الثاني** : تفصيل عقد الفوائد بتكميل قيد الشرائد، لعبد البر بن محمد بن محمد، المعروف بابن الشحنة (ت 921هـ).

      وقد ذكر في مقدمته أنه لخّص شرحه للمنظومة من شرح الناظم نفسه (وهو ابن وهبان السابق)، وقد اقتصر فيه على عرض المسألة، وتصويرها من غير تعرّض إلى توجيه ولا بيان دليل في تقريرها، وربّما زاد قيدًا أو فرعًا غفل عنه المؤلف، وربما غيّر ألفاظ الشرح المذكور للغموض فيه.

      وقد وصف صاحب (كشف الظنون) هذا الشرح بقوله : «وهو شرح مقبول».

      وله نسخ خطية كثيرة، منها نسخ المكتبات الآتية :

      **1**- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم 3486/خ.

      **2**-**3**- مركز الملك فيصل، برقم ج/35/03/6، ورقم 1306-6-ف.

      **4**-**6**- مكتبة الملك فهد الوطنية، عن برنستون، وأرقامها : (410، 502028) و(2418، 50316) و(4002، 504390).

      **7**-**8**- الحرم المكي، برقم 134 حنفي و 209 حنفي.

      **9**-**10**- مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، قسم عارف حكمت، برقم 1172 و1173.

      **11**-**15**- معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، وأرقامها : 152، -155، 386.

      **16**- معهد المخطوطات العربية بالكويت، برقم 837.

      **17** - كوبريلي، برقم 1/595.

      **18** – متحف طوب قابي، برقم 3996.

      **19**-**31**- السليمانية، في الفهارس الآتية :

      - عاشر أفندي، برقم 359.

      - لا له لي، برقم 1048.

      - الحاج سليم أغا، برقم 366 و 400.

      - داماد زاده قاضي عسكر محمد مراد، برقم 918.

      - فاتح، برقم 1813.

      - السليمانية، برقم 506.

      - أمكا حسين باشا، برقم 207.

      - عاطف أفندي، برقم 942.

      - جوبرلي زاده محمد باشا، برقم 595.

      - أسعد أفندي وأرقامها : 757-758، 786.

      ولمنظومة ابن وهبان شروح أخرى، منها شرح عبد الرحيم بن الفرات (ت851هـ)، وشرح علي ابن غانم المقدسي، ومختصر شرح ابن الشحنة للشرنبلالي وغيرها.

      وقد تمّ الاكتفاء بالتعريف بشرح ابن وهبان وابن الشحنة؛ لكونهما الأشهر، ولأن المؤلف نقل النص المعزو إلى الشرح من (أشباه ابن نجيم)، وقد ذكر ابن نجيم في مقدمته أنه رجع إلى الشرحين معًا؛ فيكونان هما الأقرب إلى مراد المؤلف.

      **ولعل الأقرب منهما** : هو شرح ابن وهبان؛ لسببين :

      أن الناظم له شرح على نظمه، فيكون شرحه هو الأولى أن يكون مرادًا عند الإطلاق.

      ولأن شرح ابن الشحنة مختصر من شرح ابن وهبان، فما كان في المختصر فالغالب وجوده في الأصل من باب أولى، ولا عكس، والنص المذكور لم أجده في المختصر، فلم يبق إلاّ شرح ابن وهبان. وهذا إن كان يضعف كون شرح ابن الشحنة هو المراد، لكنه لا ينفيه جزمًا؛ لأنّ عدم العلم بوجود النصّ في شرح ابن الشحنة ليس علمًا جازمًا بالعدم –والله أعلم-.

      **ولتوثيق ما سبق**: انظر في التعريف بابن وهبان ومنظومته وشرحه إلى: تاج التراجم، ص138-139، رقم 156؛ تفصيل عقد القلائد، ل2/أ؛ الطبقات السنية، 4/408-409، رقم 1348؛ كشف الظنون، 2/1865-1866؛ الفوائد البهية، ص114؛ هدية العارفين، 5/639؛ الأعلام، 4/180.

      وانظر في التعريف بشرح ابن الشحنة : مقدمة شرحه، ل2/أ؛ الطبقات السنية؛ 4/259-260، رقم 1124؛ كشف الظنون، 2/1865؛ الفوائد البهية، ص113-115؛ إيضاح المكنون، 1/311. [↑](#footnote-ref-3449)
3450. () في (ب) : «وأشرفهم». [↑](#footnote-ref-3450)
3451. () «من» : زيادة من (ب)، وهذا الكلمة يُحتاج إليها لتمام المعنى؛ لهذا تمَّ إثباتها، وفاقًا لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-3451)
3452. () انظر: فتاوى قاضي خان، 1/391؛ حيث جاء فيها: «...قال مولانا : وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل : إن كان الأب من الأشراف و الكرام : لا يقبل قوله أنه عارية، وإن كان الأب من جملة من لا يجهّز البنات بمثل ذلك : قبل قوله...». [↑](#footnote-ref-3452)
3453. () ل31/ب.

      ونصّ ما جاء في الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد :«رجل زوّج ابنته وجهّزها، فماتت البنت، فزعم أبوها أن الذي دفع إليها من الجهاز كان ماله، ولم يهبه منها، وإنما عارية منها : فالقول قول الزوج، وعلى الأب البينة؛ لأن الظاهر شاهد للزوج؛ لأن الظاهر أن الأب إذا جهّز ابنته يدفع المال إليها بطريق المليك [هكذا في المخطوط ! ولعل هذا تصحيف من التمليك]، فلا يصدّق إلا ببينة».

      ومع ورود العبارة في الفتاوى الكبرى للصدر الشهيد، إلاّ أن المؤلف استفادها عن طريق أشباه ابن نجيم؛ للتطابق الحرفي بينهما، وابن نجيم عزاها إلى الفتاوى الكبرى للخاصي، وليس إلى الصدر الشهيد!. وورودها في الكتاب الأول لا يمنع من كونها في الثاني أيضًا؛ لأن الثاني لايعدوكونه ترتيبًا للأول.

      وللتعريف بالكتابين يقال : هناك كتابان في الفقه الحنفي يعرفان بالفتاوى الكبرى، إلا أنهما يؤولان إلى كتاب واحد؛ لأن الثاني منهما ترتيب للأول :

      **فالأول** هو : الفتاوى الكبرى لعمر بن عبد العزيز بن عمر، الحسام الـمعروف بالصدر الشهيد (483-536هـ).

      وقد جمعها من خمسة كتب، ورمز لكل كتاب برمز معين، منها : النوازل لأبي الليث ورمز له بالنون، و مسائل أبي بكر محمد بن الفضل، ورمز لها بالباء، و الواقعات لأبي العباس الناطقي، و رمز لها بالواو ويضاف إليها : العيون، وفتاوى أهل سمرقند، ورمز لهما بالعين والسين –وقد ورد ذلك على غلاف الكتاب، وفي كشف الظنون-.

      وللكتاب نسخ خطية كثيرة، منها نسخ المكتبات الآتية :

      **1**- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم 3545/ف.

      **2**- المخطوطات العربية بمدينة الكويت، برقم 2044.

      **3**- الأوقاف بالموصل، (رقم الحفظ 219، رقم136).

      **4**- الزيتونة بتونس، (رقم الحفظ 4/181، رقم 2216).

      **5**-**11**- السليمانية، في الفهارس الآتية :

      - فاتح، برقم 2410-2412.

      - لاله لي، برقم 1274.

      - يني جامع، برقم 657-659.

      **12**- باتنة بالهند، (رقم الحفظ 1/99، رقم 1008).

      **13**- بانكبور بالهند، (برقم 19(1) رقم 1607).

      **14**- شيستربتي بمدينة دبلن بإيرلندا، برقم 3/3545.

      **و الثاني** : هو الفتاوى الكـبرى ليوسف بن أحمد، النجم الـخوارزمي الخاصي المعروف بغطيس (ت634هـ)، وأصلها كانت للصدر الشهيد، فرتَّبها الخاصي وبوبّها على ضوء كتاب (الفتاوى الصغرى) للصدر الشهيد، فأصبحت بعد ترتيبها تُنسب إلى الخاصي و تُلقّب بـ (تجنيس واقعات حسام الدين)؛ لأنها من تجنيس وترتيب الخاصي، حيث «رتب فيها المتفرقات من فتاوي الإمام الصدر الشهيد [حسام الدين]، واقتصر على تقرير الأجناس»- كذا في (كشف الظنون)-.

      **ولتوثيق ما سبق :**

      انظر في التعريف بالكتاب الأول : الجواهر المضية، 2/649-650، رقم 1053؛ تاج التراجم، ص161-162، رقم 183؛ كشف الظنون، 2/1228-1229؛ الفوائد البهية، ص149؛ هدية العارفين، 1/783؛ الفتح المبين، 2/25.

      وانظر في التعريف بالكتاب الثاني : الجواهر المضية، 3/617، رقم 1831؛ كشف الظنون، 2/1222، 1229؛ هدية العارفين، 2/554. [↑](#footnote-ref-3453)
3454. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص123-124- مع اختلاف يسير سبق بيانه-.

      ويضاف إليه زيادة في الأشباه يُحتاج إليها في إيضاح المعنى؛ حيث جاء عند الأخير في نهاية العبارة: «... وفي (الكبرى) للخاصي : أن القول للزوج بعد موتها، وعلى الأب البينة؛ لأن الظاهر شاهد للزوج...».

      وبعد أن انتهى من النقل عن (الكبرى) ربط الأقوال الثلاثة بالقاعدة وجعل الاختلاف فيها مبنيًّا على اختلافهم في العرف الذي تحمل عليه المسألة فقال : «وعلى كلِّ قول : فالمنظور إليه العرف : فالقول المفتى به نَظَرَ إلى عرف بلدهما، وقاضي خان نظر إلى حال الأب في العرف، وما في (الكبرى) نظر إلى مطلق العرف من أنَّ الأب إنما يجهِّز مِلكًا».

      وانظر أصل المسألة في : جامع الفصولين، 1/192. [↑](#footnote-ref-3454)
3455. () في هامش (أ): «أي: الصنعة». ولعلَّ المحشِّي يقصد بذلك: صنعة النَّسيج. ولو قال المؤلف: (لتعلّم النسج) لكان أولى. [↑](#footnote-ref-3455)
3456. () نهاية 41/أ من (د). [↑](#footnote-ref-3456)
3457. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص124 - مع زيادة تفصيل للحكم المبني على العرف - علمًا بأن ابن نجيم عزا هذه المسألة إلى (منية المفتي)، وهي ليوسف السّجستاني. [↑](#footnote-ref-3457)
3458. () «الأشباه» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-3458)
3459. () هكذا في جميع النسخ. وفي أشباه ابن نجيم : « العرف ». ولعل هذا الصحيح. [↑](#footnote-ref-3459)
3460. () في (ب) : « فقد ». [↑](#footnote-ref-3460)
3461. () في (أ) و(جـ) : زيادة « له ». والصحيح إسقاطها، وهو الموافق للأشباه. [↑](#footnote-ref-3461)
3462. () في (أ) و(ب) و(د) : «لصاحب أو». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ)، وهو الموافق للأشباه. [↑](#footnote-ref-3462)
3463. () في (ب) : « فينفي ». [↑](#footnote-ref-3463)
3464. () نهاية 50/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-3464)
3465. () في الأشباه : « لو نزل ...». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-3465)
3466. () نهاية 66/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-3466)
3467. () الأشباه، ص128. وقد قال ابن نجيم عقب ذلك مباشرة: «... لا يملك ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله».

      كما أن قول المؤلف : «وقد رأيت بعضًا من علمائنا أفتوا بجوازها، واحتجوا بهذه المسألة وقالوا» هذه المقولة أدرجها المؤلف، لكنه استفاد معناها من كلام متقدم لابن نجيم، حيث قال : «والحاصل : أن المذهب : عدم اعتبار العرف الخاص، ولكن أفتى كثير من المشايخ باعتباره، فأقول على اعتباره ... وكذا أقول على اعتبار العرف الخاص...». [↑](#footnote-ref-3467)
3468. () الباء زيادة من (ب) و(جـ). وهذه زيادة في المبنى، وفيها زيادة في المعنى. [↑](#footnote-ref-3468)
3469. () وذلك في أشباهه، ص240؛ وكذلك في قواعده، ص317، قاعدة 418. والمؤلف سبق أن ذكر قاعدة بمعناها، وهي : «بيع الحقوق لا يجوز بالانـفراد»، وذلك ص449 (ل26/أ)، قاعدة 59. [↑](#footnote-ref-3469)
3470. () في (جـ) : « وفروع ». [↑](#footnote-ref-3470)
3471. () أي على الأصل المذكور. [↑](#footnote-ref-3471)
3472. () في (جـ) : « في ». [↑](#footnote-ref-3472)
3473. () في (أ) و(جـ) و(د) : «الأوقات»، وفي (ب) : «الأوقاف» (مع إسقاء الباء المتقدمة) والمثبت هو الصحيح، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم –كما في الهامش الآتي-. [↑](#footnote-ref-3473)
3474. () انظر : أشباهه، ص240؛ وقواعده، ص317، حيث قال فيهما : «وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف في الأوقاف». [↑](#footnote-ref-3474)
3475. () في (ب) : « ما ». [↑](#footnote-ref-3475)
3476. () في (ب) : زيادة « قال ». [↑](#footnote-ref-3476)
3477. () في (جـ) : « لجاء ». [↑](#footnote-ref-3477)
3478. () في (جـ) : « الإنشاء ». [↑](#footnote-ref-3478)
3479. () في (جـ) : « التعارف ». [↑](#footnote-ref-3479)
3480. () في (أ) و(جـ) و(د) : «الأعوام». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3480)
3481. () ص826 (ل64/ب)، قاعدة 161. [↑](#footnote-ref-3481)
3482. () في (أ) و(جـ) و(د) : «ناقلاً». والمناسب ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3482)
3483. () في (جـ) : « الظهيرة ». [↑](#footnote-ref-3483)
3484. () في (جـ) : « التعارف ». [↑](#footnote-ref-3484)
3485. () نهاية 43/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-3485)
3486. () هذه القاعدة يذكرها كثير من أصوليي الحنفية في معرض حديثهم عن أحد أنواع العلة؛ فمن أنواعها: العلة معنى وحكمًا لا اسمًا، ويمثّلون لذلك بآخر أجزاء العلة المركبة من وصفين مؤثرين. فإن «آخرها وجودًا يكون علة معنى وحكمًا.

      والمراد بِـ (المعنى) : كونه مؤثّرًا فيه.

      وبِـ (الحكم) : أنه يثبت الحكم عنده.

      وهذا لأن الوصف الثاني مع الأول استويا في الوجوب بهما، وترجّح الثاني بالوجود عنده، فكان علّةً معنى وحكمًا لا اسمًا؛ فإن الحكم مضاف إلى الوصفين جميعًا، فمن حيث الاسم : الوصف الثاني شطر العلة».

      قال ذلك السرخسي، 2/318.

      «وهذا قول البعض، ومشى عليه فخر الإسلام وموافقوه.

      وذهب غير واحد إلى أن ماعدا الأخير يصير بمنزلة العدم في حقِّ ثبوت الحكم، ويصير الحكم مضافًا إلى الجزء الأخير، كما في أثقال السفينة والقدح الأخير في السُّكْرِ. وعزاه في (التلويح) إلى المحقّقين.

      قلت : وعلى هذا فيكون علّة اسمًا أيضًا».

      قاله صاحب التقرير والتحبير، 3/164.

      **فالحاصل ممّا سبق** : أن الجميع متفق على أن الجزء الأخير من أجزاء العلة هو المعتد به، إلا أن طائفة منهم يرون أنه علة وصفًا وحكمًا **لا اسمًا**. وطائفة أخرى يرونه علة وصفًا وحكمًا و**اسمًا**.

      وممّن نصر الرأي الأخير : صاحب التلويح، 2/135؛ وانظر في ذلك : أصول الفخر البزدوي وكشف الأسرار، 4/328؛ المحرّر في أصـول الفقه للسـرخسي، 2/229؛ المغني، ص344؛ شرحه للقاءاني، ق2، ص453؛ نهاية الوصول إلى علم الأصول لابن السـاعـاتي، 2/662؛ المنار وشروحه : كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، 2/431؛ وجامع الأسـرار، 4/1191؛ وفتح الغفّار، 3/79؛ التحرير وتيسيره، 3/331؛ مرآة الأصول وحاشية الإزميري، 2/403؛ مسلّم الثبوت وفواتح الرحموت، 2/272.

      ومن الكتب الأخرى التي وردت فيها القاعدة بلفظها أو معناها : نتائج الأفكار، 10/20-21؛ تكملة البحر الرائق، 8/216؛ مجامع الحقائق، ص46؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل27/ب؛ منافع الدقائق، ص324. [↑](#footnote-ref-3486)
3487. () انظر : الكتب الأصولية المذكورة في الهامش السابق. [↑](#footnote-ref-3487)
3488. () في (أ) و(جـ) و(د) : «بوصفين». والمناسب ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني). [↑](#footnote-ref-3488)
3489. () شرح المغني للقاءاني، ق2، ص453. [↑](#footnote-ref-3489)
3490. () في (د) : «لو رآها». [↑](#footnote-ref-3490)
3491. () في (أ) و(جـ) و(د) : «الآخر». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لشرح المغني. [↑](#footnote-ref-3491)
3492. () انظر : شرح المغني للقاءاني، ق2، ص454-455، كما أن أصل المثال مذكور في أكثر المراجع الأصولية الواردة عند توثيق القاعدة. [↑](#footnote-ref-3492)
3493. () في (ب) : زيادة «فيه». [↑](#footnote-ref-3493)
3494. () نهاية 67/أ من (أ). وقد وردت كلمة «فإذا» مكررّة في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-3494)
3495. () هكذا في جميع النسخ. والصحيح : اثنان. [↑](#footnote-ref-3495)
3496. () في (د) : «يضمنه». [↑](#footnote-ref-3496)
3497. () في (د) : «الصنع».

      والمعنى : لكون القرابة ليست من صنع الذي تسبّب في العتق.

      وانظر هذا المثال في : شرح المغني للقاءاني، ق2، ص455. [↑](#footnote-ref-3497)
3498. () في (د) : «أورثا». [↑](#footnote-ref-3498)
3499. () في (جـ) : «لأنها». [↑](#footnote-ref-3499)
3500. () نهاية 41/ب من (د). [↑](#footnote-ref-3500)
3501. () انظر : المغني، ص344؛ شرحه للقاءاني، ق2، ص455. [↑](#footnote-ref-3501)
3502. () في (أ) : «للرجل». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-3502)
3503. () نهاية 51/أ من (جـ).

      **وقوله : «ما سداه من حرير» معناه** : ماكان الأسفل من الثوب مصنوعًا من حرير، وهو ما يمدّ طولاً من النسيج.

      انظر : لسان العرب، مادة «لحم»، 12/538؛ المعجم الوسيط، مادة «سدا»، 1/424؛ معجم لغة الفقهاء، ص216؛ وانظر أيضًا : المقاييس في اللغة، مادة «سدو»، ص512؛ لسان العرب، مادة «سدا»، 14/375؛ القاموس المحيط، مادة «سدا»، ص1669. [↑](#footnote-ref-3503)
3504. () «من» ساقطة من (ب) و(جـ) و(د). وقد وردت في (أ) أسفل السطر. [↑](#footnote-ref-3504)
3505. () **اللحمة** : الأعلى من الثوب، وهي «الخيوط العرضية التي تتخلّل الخطوط الطويلة (السَّدى) في النسيج». قاله صاحب معجم لغة الفقهاء، ص359؛ وانظر منه ص216؛ وانظر: لسان العرب، مادة «لحم»، 12/538؛ المعجم الوسيط، مادة «لحم»، 2/819؛ وانظر أيضًا : المقاييس في اللغة، مادة «لحم»، ص950. [↑](#footnote-ref-3505)
3506. () في (جـ) : «بالنسيج». [↑](#footnote-ref-3506)
3507. () انظر : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 10/20؛ كنز الدقائق وتكملة البحر الرائق، 8/216. [↑](#footnote-ref-3507)
3508. () في (د) : « والعبرة » (بإضافة الواو). [↑](#footnote-ref-3508)
3509. () وردت بهذا اللفظ في: مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص46؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل27/ب؛ منافع الدقائق، ص324.

      ووردت قبل ذلك بـلفظها في الدرر شرح الغرر، 2/207؛ وورد مـعناها في الفتاوى البزازية، 1/406.

      وهذه القاعدة قد يُتوهم كونها معارضة لقاعدة : «العبرة في التصرفات للمقاصد لا للألفاظ». وسوف يأتي جواب المؤلف عن ذلك في نهاية شرحه لهذه القاعدة. [↑](#footnote-ref-3509)
3510. () **كتاب (مجموع النوازل)** : عَرَّف به صاحبُ (كشف الظنون)- 2/1606 - تعريفًا وافياً فقال: «مجموع النوازل والحوادث والواقعات : وهو كتاب لطيف في فروع الحنفية للشيخ الإمام أحمد بن موسى بن عيسى بن مأمون الكشي (في حدود 550).

      وظنّ ابن نجيم أنه لعلي الكشي، وليس كذلك - كما نبّه عليه تقي الدين-...

      ذُكر أنّه جُمع من فتاوى، منها : فتاوى أبي الليث السمر قندي، وفتاوى أبي بكر بن فضل، وفتاوى أبي حفص الكبير، وغير ذلك».

      وقد نقل عنه صاحب (الفوائد البهية) - ص42-43- هذه العبارة، ولم يعلّق عليها، إلا أنه جعل نسبه: الكشَّني (بزيادة النون وتشديد الشين المعجمة - وانظر منه ص65).

      وممّا يعضد رأي صاحب (كشف الظنون) أن للكتاب ثلاث نسخ خطيّة، وقد اتفقت على كون المؤلف هو : أحمد بن موسى الكشي. وهذه النسخ محفوظة في مكتبة السليمانية باستانبول في الفهارس الآتية :

      **1**- جور ليلى علي باشا، برقم 278.

      **2**- أسعد أفندي، برقم 913.

      **3**- يني جامع، برقم 447. [↑](#footnote-ref-3510)
3511. () سبق التعريف ببيع الوفاء، ص627. [↑](#footnote-ref-3511)
3512. () هكذا في جميع النسخ، وكذلك في مصدر هذه العبارة (وهو الدّرر).

      ولعله لو قيل : (بعد جماعها) أو (بعد ما يجامعها) لكان أولى من الفعل الماضي (جامعها)؛ لأن العبارة إنما سيقت لبيات نيّته عند العقد لما سيفعله في المستقبل. [↑](#footnote-ref-3512)
3513. () الدرر شرح الغرر، 2/207- مع اختلاف يسير-.

      وممن نقل كلام صاحب (مجموع النوازل) : البزازي في فتاويه، 1/406؛ وابن عابدين في (رد المحتار)، 9/35. [↑](#footnote-ref-3513)
3514. () في (أ) و(جـ) و(د) : «صريحة». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3514)
3515. () في (أ) و(ب) و(جـ) و(د) : «رضًا». والصحيح ما تمَّ إثباته من (هـ) و(و)، ومن فتاوى قاضي خان ومن مصدر المؤلف وهو الدّرر. [↑](#footnote-ref-3515)
3516. ()  **وعندهما** : أي عند البائع والمشتري. ولفظ قاضي خان : «وعندهما هذا البيع عبارة عن عقد غير لازم...». [↑](#footnote-ref-3516)
3517. () نهاية 67/ب من (أ)، و43/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-3517)
3518. () في (أ) : «المبيع». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ، ومن (فتاوى قاضي خان) و(الدّرر). [↑](#footnote-ref-3518)
3519. () في (جـ) : «ذكر». وهذا الأولى، وهو الموافق لفتاوى قاضي خان، ولكي يكون هذا الفعل على نسق واحد مع الفعل الذي عُطف عليه. وقد جاء الفعلان في (الدرر) بلفظ واحد وهو (ذكرا). [↑](#footnote-ref-3519)
3520. () في (أ) و(جـ): «يكون». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لفتاوى قاضي خان وللدرر. [↑](#footnote-ref-3520)
3521. () في (جـ) : « لأنه». [↑](#footnote-ref-3521)
3522. () الذي يظهر -والله أعلم- : كون المؤلف لم ينقل هذا النص من (فتاوى قاضي خان) مباشرة؛ بل بواسطة (الدرر)؛ للتّقارب اللفظي بينه وبين ما جاء في (الدّرر) دون (الفتاوى).

      ولتوثيق ذلك انظر : فتاوى قاضي خان، 2/165؛ الدّرر شرح الغرر، 2/207. [↑](#footnote-ref-3522)
3523. () في (د) : « مما ». [↑](#footnote-ref-3523)
3524. () «لا» : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-3524)
3525. () هذه القاعدة من القواعد التي سبق أن أفردها المؤلف بالحديث، وذلك ص355 (ل15/أ)، قاعدة 34. [↑](#footnote-ref-3525)
3526. () في (أ) : «صادفة». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-3526)
3527. () في (أ) و(جـ) : زيادة «والمعاني». ولا يظهر وجه لهذه الزيادة. [↑](#footnote-ref-3527)
3528. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يكون». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3528)
3529. () في (ب) و(جـ) و(د) : «الأصل».

      وقد سبق ذكر المؤلف لهذا المثال، ص353، وتم توثيقه هناك. [↑](#footnote-ref-3529)
3530. () موضوع هذه القاعدة هو التعارض بين العرف واللغة - وقد سبق الحديث عنه مفصَّلا عند توثيق قاعدة: «الحقيقة تترك بدلالة العادة»، وذلك ص647 (ل46/ب)، قاعدة 114-.

      أما صيغة هذه القاعدة فقد وردت في بعض كتب الفقه، منها : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 8/108؛ البحر الرائق، 7/187؛ الدّرر شرح الغرر، 2/291. [↑](#footnote-ref-3530)
3531. () في (د) : « تقال ». [↑](#footnote-ref-3531)
3532. () في (أ) : «اقتصيت» (بالصاد المهملة). والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. والمؤلف سبق أن ذكر هذه العبارة، ص582 (ل41/أ)، وقد اتفقت جميع النسخ على إثبات الضاد. [↑](#footnote-ref-3532)
3533. () نهاية 51/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-3533)
3534. () أي فيرجح العرف على الوضع. [↑](#footnote-ref-3534)
3535. () مضمون هذه القاعدة سبق أن ذكره المؤلف في نهاية حديثه عن قاعدة : «الثابت بالعرف قاضٍ على القياس»، وذلك ص582 (ل41/أ)، فما قيل في التعليق هناك يقال هنا، والمصدر الرئيس فيهما هو الدرر شرح الغرر، 2/291. [↑](#footnote-ref-3535)
3536. () نهاية 42/أ من (د). [↑](#footnote-ref-3536)
3537. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في بعض كتب الفقه الحنفي، منها :

      العناية ونتائج الأفكار، 8/251؛ الدرر شرح الغرر وحاشيتها للشرنبلالي، 2/345؛ قرّة عيون الأخيار (تكملة رد المحتار)، 12/12. [↑](#footnote-ref-3537)
3538. () «عينا» : زيادة من (ب). وهي زيادة لا يستقيم السياق بدونها. وقد جاء في مصدر هذه العبارة (وهو الدّرر) : «إذا كان **عبد** في يد رجل ادعى اثنان كل منهما أنه اشتراه منه ...». [↑](#footnote-ref-3538)
3539. () في (أ) و(جـ) و(د) : «اشتراه». وبناء على زيادة كلمة (عينًا) لا بّد أن يكون الضمير العائد إليها تبعًا لها في التأنيث؛ لهذا تم إثبات ما في (ب). [↑](#footnote-ref-3539)
3540. () منه : أي من الثالث وهو البائع. [↑](#footnote-ref-3540)
3541. () هذه الكلمة وسطها مطموس في (أ)، وفي (ب) : «وأتيا بالبينة»، وفي (جـ) «وأتى ببينته»، وفي (د) : «وأما بالبينة»، وفي (هـ) : «وأقاما بينة»، وفي «و» : «وأقاما ببينة». وما في (ب) وفي (هـ) هو الصحيح، وقد تمَّ إثبات ما في (هـ) لأنه الأقرب لنسخة (أ)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-3541)
3542. () هكذا في (أ) و(هـ)، وفي الدرر، أما ألفاظ هذه الكلمة في النسخ الأخرى فقد سبق بيانها في الهامش السابق. [↑](#footnote-ref-3542)
3543. () نهاية 68/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3543)
3544. () وردت الجملة الأخيرة في الدّرر على النحو الآتي: «إن شاء أخذ نصف العبد بنصف الثمن الذي شهد به البينة». [↑](#footnote-ref-3544)
3545. () في (د) : « عقد ». [↑](#footnote-ref-3545)
3546. () في (ب) : «ويقل». وفي الدرر : «فلعل». [↑](#footnote-ref-3546)
3547. () في (ب) : «كله». وهذا الأقرب؛ وفاقًا للدرر، لأن الضمير يعود إلى أقرب مذكور، وهو المدَّعى. على أنه يمكن حمل ما جاء في باقي النسخ على أن الضمير المؤنث يعود إلى كلمة (عينًا) المذكورة في صدر المثال. [↑](#footnote-ref-3547)
3548. () في (أ) و(ب) و(جـ) و(د) : «العقد». والصحيح ما تمَّ إثباته من (هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-3548)
3549. () انظر: الدّرر شرح الغرر، 2/345، إذْ جلّ الألفاظ التي ذكرها المؤلف جاءت في (الدّرر)، مع اختلاف في بعضها- وقد سبق بيان أهمه - بالإضافة إلى زيادة في الدّرر لبعض الألفاظ، وأهمها أن صاحبَ (الدرر) فصّل في آخر العبارة فقال: «... ولعل رغبته في تملك الكل، فلم يحصل، فيرده ويأخذ كل الثمن.

      وبترك أحدهما بعد القضاء : لم يأخذ الآخرُ كلَّه. يعني : إذا قضى القاضي بينهما بنصفين، فقال أحدهما : لا أختار : لم يكن للآخر أن يأخذ جميعه؛ لأنه صار مقضيًّا عليه بالنصف، فانفسخ العقد منه، والعقد متى انفسخ بقضاء القاضي لا يعود إلا بتجديده، ولم يوجد».

      وانظر بالإضافة إلى الدّرر : الهداية وشرحيها : العناية ونتائج الأفكار، 8/249؛ تنوير الأبصار وشرحه : الدر المختار، وحاشية الشرح : قرة عيون الأخيار، 12/12. [↑](#footnote-ref-3549)
3550. () ورد هذا الضابط بهذا اللفظ أو نحوه في : الهداية، 10/167؛ وفي الدّرر شرح الغرر، 2/253، وانظر منه: 2/261، وجلّ ما جاء في شرح الضابط مستفاد من الدّرر، كما جاء التصريح بذلك في نهاية الشرح.

      وانـظر فـي كون عقد الرهن عقد تـبرع : تبيين الحقائق، 6/77؛ تكملة البحر الرائق، 8/265، 287. [↑](#footnote-ref-3550)
3551. () في (ب) : « يبرهن ». [↑](#footnote-ref-3551)
3552. () في (ب) : « إلى ». [↑](#footnote-ref-3552)
3553. () خالف في ذلك (زفر) وقال : يُجبر المشتري على تسليم الرهن. انظر : الهداية، 10/167؛ تبيين الحقائق، 6/77. [↑](#footnote-ref-3553)
3554. () في (ب) : « نسخه ». [↑](#footnote-ref-3554)
3555. () في (د) : « عنه ». [↑](#footnote-ref-3555)
3556. () في (أ) : « رهنيًّا ». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ؛ وفاقًا للدّرر. [↑](#footnote-ref-3556)
3557. () نهاية 44/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-3557)
3558. () الدّرر شرح الغرر، 2/253 - مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ وزيادة لألفاظ أخر في الدّرر-؛ وانظر: الهداية وشرحيها : العناية ونتائج الأفكار، 10/167؛ الكنز وشرحيه : تبيين الحقائق، 6/77؛ وتكملة البحر الرائق، 8/286. [↑](#footnote-ref-3558)
3559. () في (جـ) : « الاستحسان ». [↑](#footnote-ref-3559)
3560. () في (د) : « مع ». [↑](#footnote-ref-3560)
3561. () نهاية 68/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-3561)
3562. () في (ب) : « المعقود ». [↑](#footnote-ref-3562)
3563. () في (ب) : « التوثق ». [↑](#footnote-ref-3563)
3564. () في هامش (أ) : « أي المشتري ». [↑](#footnote-ref-3564)
3565. () «يكن» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-3565)
3566. () نهاية 52/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-3566)
3567. () في (أ) و(جـ) : «يقتضي». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-3567)
3568. () « من » : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-3568)
3569. () أي جميع ما جاء في شرح الضابط معناه في الدّرر، 2/253، وقد خالفه المؤلف في الترتيب وكثير من الألفاظ، ولا سيما عند بيان الاعتراض على الضابط والجواب عنه. [↑](#footnote-ref-3569)
3570. () قُيّدت هذه القاعدة في كثير من مصادرها بقيدٍ يبيّن مجال تطبيقها، وهذا القيد هو (في المعاملات). ممّا يؤكد أنه ليس المراد بالظاهر : أحد أقسام اللفظ باعتبار الوضوح في الدلالة، إنما المراد به - والله أعلم- ما يظهر من حال الناس في معاملاتهم.

      ومن المصادر التي ورد فيها هذا القيد : الهداية وشرحاها : العناية ونتائج الأفكار، 9/309، 310 - ولفظ الهداية : «العمل بالظاهر هو الأصل في المعاملات؛ كي لا يضيق الأمر على الناس»-؛ الكافي للنسفي، القسم الأخير، ص1608؛ تبيين الحقائق، 5/218؛ الدّرر شرح الغرر، 2/281- ولفظه كلفظ المؤلف بزيادة القيد المذكور-؛ ردّ المحتار، 9/253؛ النافع الكبير، ص463-464.

      يضاف إلى ذلك كونها وردت بلفظها في : مجامع الحقائق، ص46؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل30/أ؛ منافع الدقائق، ص326؛ ووردت بمعناها في قواعد الفقه للمجدّدي، ص65، قاعدة 62- ولفظه: «البناء على الظاهر واجب، ما لم يتبيّن خلافه»-.

      ومن المصادر الأُخر التي ورد فيها معنى القاعدة : بدائع الصانع، 4/196؛ المبدع، 7/118.

      وهذه القاعدة بمعنى قاعدة سبق الحديث عنها استقلالاً، وهي : «الاستصحاب حجّة دافعة لامثبته»- وذلك ص307 (ل10/أ)، قاعدة 22-؛ إذْ يُلحظ من لفظهما : كونهما متفقين في أن العمل بالظاهر إنما يكون في الدفع.

      وممّا يؤكّد أنهما بمعنى واحد : أن الحموي - في غمز عيون البصائر، 3/208- ذكر الفرع الثاني الذي سيمثل به المؤلف لهذه القاعدة، وربطه بقاعدة الاستصحاب، فقال : «إنما كان القول للزوج، وإن كان السبب الموجب للضمان موجودًا، حيث لم يثبت إذنها؛ لأن الظاهر شاهد له؛ لأن الظاهر أن الرجل لا يتصرف مثل هذا التصرف في مال امرأته إلا بإذنها، **والظاهر يكفي للدفع**». [↑](#footnote-ref-3570)
3571. () جاء في هامش (أ) بخط مغاير : «هو بمعنى عبد».

      ولعلّ مراده : أن الفاعل ضمير مستتر يقصد به العبد. وهذا مجانب للصواب؛ لأن الكلمة التي تلي (الفعل)، وهي (عبد) الصواب فيها : كونها مرفوعة لا منصوبة - كما سيأتي - فتكون هي الفاعل. [↑](#footnote-ref-3571)
3572. () في (أ) و(جـ) و(د) : «عبدًا». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)؛ وفاقًا للدّرر؛ ولأن الحديث عن تصرّف العبد المأذون، فيكون هو الفاعل للفعل (اشترى). [↑](#footnote-ref-3572)
3573. () ساكتًا: حال من العبد، أي أن العبد اشترى وباع وحاله أنه ساكت، لم يخبر بشيء عن إذن سيده له بالتجارة، أو حجره عليه. والحكم حينئذ أنه يكون في حكم المأذون له في التجارة. انظر: رد المحتار، 9/252. [↑](#footnote-ref-3573)
3574. () الدّرر شرح الغرر، 2/281. وانظر أكثر المصادر الواردة عند توثيق القاعدة، كالهداية وشرحيها وتبيين الحقائق ورد المحتار والنافع الكبير. [↑](#footnote-ref-3574)
3575. () في (ب) : « عن ». [↑](#footnote-ref-3575)
3576. () في (د) : « تقابلوا ». [↑](#footnote-ref-3576)
3577. () هكذا جاء في جميع النسخ، وكذلك في الدّرر!. ولو قيل: (تعاملوا بذلك) أو (تعاملوه) لكان الأسلوب أولى. [↑](#footnote-ref-3577)
3578. () نهاية 42/ب من (د). [↑](#footnote-ref-3578)
3579. () ص241 (ل4/أ)، قاعدة 5.

      وهذا المثال وما جاء في تعليق المؤلف عليه مذكور معناه هناك، فما قيل في توثيقه هناك يقال هنا. [↑](#footnote-ref-3579)
3580. () في (جـ) : « ومن فروع ذلك ». [↑](#footnote-ref-3580)
3581. () **الحاوي** : المراد به حاوي الزاهدي صاحب (القنية).

      وتمام اسمه - كما في المقدمة وفي (كشف الظنون) و(هدية العارفين)- : «حاوي مسائل المنية، وما تَركَه في تدوينه من مسائل القنية، وزاد فيه من الفتاوى لتتميم الغنية».

      وكما ورد اسم الكتاب مطوَّلاً، ورد مختصرًا في تكملة ردّ المحتار بلفظ : «حاوي مسائل المنية»، وفي ردّ المحتار بلفظ : «... أن صاحب القنية ذكر في **الحاوي**»، وفي (الفوائد البهية) بلفظ : «الحاوي».

      وتمام اسم مؤلفه : مختار بن محمود، أبو الرجا الغَزْميني الخُوارزمي الزاهدي (ت658هـ).

      وقد استصفى كتابه هذا من (منية الفقهاء) لأستاذه : بديع بن أبي منصور العراقي الحنفي، وبدّل ما وقع في المنية من لسان خوارزم إلى العربية - كما ذكر ذلك في المقدمة-.

      وللكتاب عدَّة نسخ خطية، منها :

      **1**- نسخة مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، برقم 175/\*.

      **2**- نسخة معهد المخطوطات العربية، وهي مصورة عن مكتبة البلدية بالأسكندرية، برقم 1044ب.

      **3**-**5**- ثلاث نسخ في مكتبة السليمانية باستانبول، موزّعة في الفهارس الآتية :

      - يني جامع، برقم 407.

      - عاشر أفندي، برقم 320.

      - حميد، برقم 472.

      انظر: حاوي مسائل المنية، ل4/ب؛ كشف الظنون، 1/628، 2/1886؛ رد المحتار، 5/120؛ وتكملته: قرّة عيون الأخيار، 12/665؛ الفوائد البهية، ص212؛ هدية العارفين، 2/423؛ الأعلام، 7/193. [↑](#footnote-ref-3581)
3582. () نهاية 69/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3582)
3583. () في الحاوي زيادة «أنك». [↑](#footnote-ref-3583)
3584. () ورد هذا الفرع معزوًّا إلى (القنية) في الكتب الآتية : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص315؛ وشرحه: غمز عيون البصائر، 3/207؛ الدّر المختار وحاشيته : رد المحتار وتكملتها، 9/265، 10/475، 12/666. [↑](#footnote-ref-3584)
3585. () المقصود به : أستاذ صاحب الحاوي الذي استصفى كتابه من منيته، وهو بديع بن أبي منصور العراقي القُزَبْني الحنفي (ت620هـ).

      «... فقيه كامل انتهت إليه رئاسة الـفتوى، ... وتفقّه عليه مختار بن محمود الزاهدي صاحب (القنية). وله تصانيف معتبرة، منها : البحر المحيط الموسوم بِـ (منية الفقهاء)». قاله صاحب الفوائد البهـيـة، ص54؛ وانظر : الجواهر المضية، 1/133؛ كشف الظنون، 2/1886. [↑](#footnote-ref-3585)
3586. () في (أ) : « أوانها ». والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-3586)
3587. () في (الحاوي) : «... لأن الظاهر شاهد له؛ لأن الظاهر أن الرجل ...». [↑](#footnote-ref-3587)
3588. () الحاوي ل308/ب – مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-.

      والعبارة المعزوّة إلى الأستاذ مذكور معناها في : غمز عيون البصائر للحموي، 3/208- وقد سبق ذكر عبارة الحموي بنصها في نهاية توثيق القاعدة، ص863-. [↑](#footnote-ref-3588)
3589. () هذه القاعدة تمثل الشق الأول من قاعدةٍ سبق أن أفردها المؤلف بالحديث، وهي : «أجزاء العوض تنقسم على أجزاء المعوض، وأجزاء الشرط لا تنقسم على أجزاء المشروط»، وذلك ص210 (ل3/ب)، قاعدة 4.

      فما قيل في توثيق ذلك الشق هناك يقال هنا.

      يضاف إلى ذلك أن المؤلف صرّح في أثناء شرحه للقاعدة بأن المصدرين الرئيسين له فيها هما : (الدّرر) و(الهداية) - كما سيأتي-. [↑](#footnote-ref-3589)
3590. () نهاية 44/ب من (ب). وهذه الكلمة ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-3590)
3591. () في (د) : قدم (الشرط) على (الخلاف)، وتمام العبارة : «ضرورة على الخلاف والشرط فإنه ...». [↑](#footnote-ref-3591)
3592. () ص767 (ل58/أ)، قاعدة 145. [↑](#footnote-ref-3592)
3593. () في (د) : « هذه ». [↑](#footnote-ref-3593)
3594. () في (جـ) : « السفر». [↑](#footnote-ref-3594)
3595. () هكذا (بالرفع) في جميع النسخ. والصواب نصبها؛ لأنها اسم إن مؤخر، وقد جاءت مرفوعة في مصدر هذه العبارة (وهو الدرر)، لكن دون أن تتقدم الجملة أداة نصب، فتكون مبتدأ مؤخّرًا - وسوف يأتي نقل ما جاء في الدرر بتمامه، في الهامش الآتي. [↑](#footnote-ref-3595)
3596. () 2/126.

      ونص ما جاء في (الغرر) وشرحه (الدّرر) : «(ولموصّله) خبر لقوله : الآبق أربعون درهماً (إليه) أي لرادّ الآبق إلى مولاه سواء كان الآبق عبدًا (محجورًا أو مأذوناً أو مدبّراً أو أم ولد)؛ لأنهم مملوكون، فيحصل به إحياء المالية من هذا الوجه ... (من مدّة سفر أو أكثر) متعلق بالموصِّل (أربعون درهمًا وإن لم يعدلها) أي : وإن كانت قيمته أقل منه». [↑](#footnote-ref-3596)
3597. () في (أ) و(جـ) و(د) : « قيمته ». والمناسب هو ما تمَّ إثباته من (ب)؛ وفاقًا للهداية. [↑](#footnote-ref-3597)
3598. () **مثال ذلك**: لو أبق عبدٌ قيمته ثلاثون درهمًا، فوصّله رجل : فإن السيد يعطي هذا الرجل تسعًا وعشرين درهمًا وليس أربعين درهما.

      وسوف يأتي توجيه المؤلف لهذا الرأي بعد سطور. [↑](#footnote-ref-3598)
3599. () في (جـ) : « أربعين ». [↑](#footnote-ref-3599)
3600. () نهاية 52/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-3600)
3601. () في (د) : « النقد ». [↑](#footnote-ref-3601)
3602. () « بها » : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-3602)
3603. () علّق صاحب (فتح القدير) - 6/136- على ذلك فقال : «وجه أبي يوسف (أن التقدير بها ثبت بالنص): أي قول ابن مسعود وعمر، ووجب اتباعهما. والمراد بالنص : إجماع الصحابة بناء على عدم مخالفة من سواهما؛ لوجوب حمل قول من نقص منها على ما نقص من السفر فلا ينتقص عنها».

      وكان صاحب (الهداية) - 6/135- قد بيّن ذلك فقال : «ولنا أن الصحابة - رضوان الله عليهم - اتفقوا على وجوب أصل الجُعل، إلا أن منهم من أوجب أربعين، ومنهم من أوجب ما دونها، فأوجبنا الأربعين في مسيرة السفر وما دونها فيما دونه؛ توفيقًا وتلفيقًا بينهما».

      ومن الآثار الواردة في ذلك : ما أخرجه عبد الرزاق، كتاب البيوع، باب الجعل في الآبق، 8/208، ح 4911، بسنده عن أبي عمرو الشيباني قال: أتيت ابن مسعود بإباق أصبتُهم بالعين، فقال: الأجر والغنيمة. قلت : هذا الأجر فما الغنيمة؟ قال: أربعون درهمًا»؛ وأخرجه الطبراني في الكبير بنحوه، 9/219، ح9066، وفي آخره زيادة: «...من كل إنسان». والبيهقي بنحوه، كتاب اللقطة، باب (الجعالة)، 6/200، وفي آخره زيادة: «...من كل رأس». - قال البيهقي عقب ذلك: «... وهذا أمثل ما في الباب».

      - وقال صاحب مجمع الزوائد، 4/171 : «رواه الطبراني في الكبير، وفيه أبورياح، ولم أعرفه، وبقيّة رجاله رجال الصحيح».

      وللتوسع انظر : المحلي لابن حزم، 8/208؛ نصب الراية، 3/470؛ الدراية، 2/142. [↑](#footnote-ref-3603)
3604. () نهاية 69/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-3604)
3605. () « الرّد » : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-3605)
3606. () في (جـ) : «إحياء». وفي (د) : «سيجي». وقد جاء في الهداية : «ليحيا». [↑](#footnote-ref-3606)
3607. () في (ب) : « بمال». [↑](#footnote-ref-3607)
3608. () وهو : عبده الآبق. [↑](#footnote-ref-3608)
3609. () في (ب) : «فينقص»، وكذلك في (الهداية)، وفي (جـ) : «فينص». [↑](#footnote-ref-3609)
3610. () الهداية، 6/136-137- مع اختلاف يسير سبق بيانه-. [↑](#footnote-ref-3610)
3611. () «أنه» : زيادة من مصدر هذه الجملة (وهو الدّرر)، ولا يتضّح المعنى إلا بها؛ لهذا تمَّ إثباتها. وتمامها عنده: «إن أشهد أنه أخذه للرّد، وإن لم يشهد فلا شيء له ...».

      **والمعنى** : أن الواجد للعبد الآبق يستحق العوض إذا أقام البينة على أنه أخذ العبد ليرده على سيده، وإلا فلا عوض. [↑](#footnote-ref-3611)
3612. () الدّرر، 2/126؛ وانظر : تنوير الأبصار وشرحه الدّر المختار وحاشيته ردّ المحتار، 6/453. وقد زاد الأخير قيدًا فقال : «... وهذا عند التمكن من الإشهاد، وإلا فلا يشترط ...». [↑](#footnote-ref-3612)
3613. () أي : إذا كانت «مسافة ما بين الأخذ ومكان سيّد العبد» أقل من مدة السفر (وهي ثلاثة أيام) فإن لموصل العبد من الدراهم الأربعين ما يناسب تلك المسافة. وسوف يوضح المؤلف ذلك بالمثال.

      وانظر : رد المحتار، 6/451، 454. [↑](#footnote-ref-3613)
3614. () في (د) : « مدة ». [↑](#footnote-ref-3614)
3615. () انظر: الهداية وفتح القدير، 6/134؛ الدّرر شرح الغرر، 2/126-127؛ الدّر المختار وحاشيته : ردّ المحتار، 6/454.

      وللتوسع في حكم أخذ العوض عـلى ردّ العبد الآبق انظر بالإضافة إلى ما سبق : الكافي لابن قدامة، 2/235؛ المغني له أيضًا، 8/328؛ كنز الدقائق وشرحه : البحر الرائق، 5/172؛ الدّر المختار وشرحه : ردّ المحتار، 6/451. [↑](#footnote-ref-3615)
3616. () **معنى القاعدة :**

      هذه القاعدة «تعبِّر عن عكس [قاعدة الخراج بالضمان] ... فتفيد أن الضمان أيضًا بالخراج : أي أن التكاليف والخسارة التي تحصل من الشيء تكون على من يستفيد منه شرعاً»- قاله الأستاذ مصطفى الزرقا في مدخله، 2/1035، فقرة 650.

      وقد عُبِّر عنهما بقاعدة واحدة، وهي : «النعمة بقدر النقمة، والنقمة بقدر النعمة»، وهذه القاعدة تمثّل المادة 88 من (مجلة الأحكام العدلية).

      **أما توثيقها :**

      فقد وردت هذه القاعدة في كثير من **كـتب القـواعـد الفقـهية** بألفاظ متقاربة، ومن تلك الكتب :

      المنثور 2/119- وقد وردت فيه بلفظ : «... الغُنم في مقابلة الغرم»-؛ مغني ذوي الأفهام (الخاتمة)، ص520، رقم 34- ولفظه : «ومن ملك الغنم كان عليه الغرم»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص46، وقد وردت فيه باللفظ الذي ذكره المؤلف، كما وردت باللفظ نفسه في الكتب الآتية : شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل30/أ؛ منافع الدقائق، ص326؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 87؛ وشرحها لسليم رستم، 1/58؛ ولعلي حيدر، 1/79؛ وللأتاسي، 1/245-246؛ وشرح قواعدها الفقهية للزرقا، ص437-439؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص94، قاعدة 195؛ المبادئ الفقهية، ص51؛ المدخل الفقهي العام، 2/1035، فقرة 650؛ القواعد الفقهية لِـ د. علي الندوي، ص343، 411؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير له أيضًا، ص487، وأحال إلى التحرير، 5/798؛ الوجيز، ص311؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص96، قاعدة 79؛ القواعد الفقهية للدكتور الزحيلي، ص85؛ المدخل إلى القواعد الفقهية لِـ د. إبراهيم الحريري، ص148، 150.

      يضاف إلى هذا أن المقّري في كلّياته -ص300، كلية رقم 289-: تحدّث عن معنى القاعدة فقال، «كل من يضمن النقصان: فله الزيادة، إلا غلة العهدة. وقال سحنون : إن كان مالاً وُهب للعبد ونحوه؛ وأما النماء للبدن فللمشتري على كل حال».

      كما وردت باللفظ الذي ذكره المؤلف في عدد من **كتب الفقه**، منها :

      الكافي شرح الوافي للنسفي (القسم الأخير)، ص1852؛ الدّرر شرح الغرر، 2/123، 137، 168، 326؛ الدر المختار وحاشيته : رد المحتار، 6/424، 10/316. [↑](#footnote-ref-3616)
3617. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يكون». والأفصح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-3617)
3618. () في (د) : « أن ». [↑](#footnote-ref-3618)
3619. () انظر : الكتاب وشرحه : اللباب، 3/175؛ الهداية، 10/386-387؛ الدرر شرح الغرر، 2/123؛ الدّر المختار وحاشيته : ردّ المحتار، 10/316، وقد بيّن ابن عابدين وجهًا آخر لإنطباق القاعدة على المثال المذكور فقال - 10/316-317-: «لما كان عامّة المسلمين هم المنتفعون بالمسجد الجامع والسجن والشارع الأعظم :كان الغرم عليهم؛ فيدفع من مالهم الموضوع لهم في بيته». [↑](#footnote-ref-3619)
3620. () نهاية 43/أ من (د). [↑](#footnote-ref-3620)
3621. () **معنى القاعدة** :

      هذه القاعدة تشبِّه فتوى المجتهد للعامي الجاهل باجتهاد المجتهد لنفسه من جهة وجوب العمل ولزوم الامتثال.

      **إذْ معناها** : أنَّ الفتوى التي يتلقَّاها العامي الجاهل من المجتهد بمنزلة ما لو كان هذا العامي هو المجتهد نفسه، فكما أن الواجب على المجتهد أن يعمل بما أداه إليه اجتهاده، فكذلك العامي ملزم بالعمل بالفتوى.

      أو بعبارة أخرى : أن الفتوى التي يتلقاها العامي الجاهل من المجتهد ملزِمة له كما لو كان هذا العامي هو ذاك المجتهد نفسه.

      وهذه القاعدة قيّدها العلائي الحنفي (ت1243هـ) بما إذا كانت الفتوى موافقه لمذهب المستفتي، وكانت هذه الفتوى هي الرواية المفتى بها في ذلك المذهب، حيث قال عقب القاعدة - في شرحه لقواعد الخادمي، ل30/أ-ب:- «في وجوب العمل، ولزوم الامتـثال. لعله إذا كان [هكذا بتذكير الفعل] الفتوى موافقة لمذهبه، وكانت بالرواية المفتى بها مثلاً، وإلا فلا يجب ولا يلزم؛ بل يخيّر، فافهم».

      كما أن المؤلف عند شرحه للقاعدة قيّدها أيضًا بكون المفتي مشتهرًا بالعلم وصحة الاعتقاد.

      **أما توثيقها** :

      فقد وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه أو معناه في عدد من كتب الفقه الحنفي وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص321؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص153، قاعدة 276- ولفظه فيهما: «الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص46؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل30/أ؛ منافع الدقائق، ص326- ولفظ المجامع وما بعده مطابق للفظ المؤلف-؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص84، قاعدة 121- ولفظه: «فتوى الفقيه للجاهل كحكم القاضي»-.

      **ومن كتب الفقه :**

      فتاوى قاضي خان، 2/452. [↑](#footnote-ref-3621)
3622. () في (ب) : «نشاهد»، وفي (د) : «شاهد». وما في (ب) هو الأولى. [↑](#footnote-ref-3622)
3623. () في (أ) و(جـ) و(د) : «الأعوام». والصواب ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3623)
3624. () « إلى » : زيادة من (ب). والأسلوب بدونها يكون ركيكاً؛ لهذا تمَّ إثباتها. [↑](#footnote-ref-3624)
3625. () هكذا في جميع النسخ، ولعلها تصحيف من : (واغترّوا). [↑](#footnote-ref-3625)
3626. () « الغواية »: زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). وقد تم إثباتها ليحصل توافق بينها وبين لفظ (الضلالة) في الإيقاع. [↑](#footnote-ref-3626)
3627. () في (ب) : « الكلالة ». [↑](#footnote-ref-3627)
3628. () نهاية 70/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3628)
3629. () في (د) : « يملك ». [↑](#footnote-ref-3629)
3630. () في (د) : « المأخوذ ». [↑](#footnote-ref-3630)
3631. () نهاية 45/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-3631)
3632. () **المراد من القاعدة :**

      هذه القاعدة تُعدُّ ضابطًا لحكم رجوع المأمور على الآمر فيما دفعه من مال :

      إذْ يُنظر في ذلك إلى حال الثالث المدفوع إليه المال : هل يملك هذا المال بمقابل، أو مجّانًا؟.

      • فإن كان يملكه بمقابل : فإن المأمور يرجع على الآمر في المال الذي دفعه إلى الثالث، وإن لم يشترط ذلك قبل الدفع.

      • وإن كان يملكه مجّانًا : فإن المأمور لا يرجع فيما دفعه إلا إذا اشترط الرجوع قبل الدفع –والله أعلم-.

      **أما توثيقها :**

      وردت بلفظها أو نحوه أو معناه في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص244؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص303، قاعدة 398؛ الفوائد الزينية، ص87، فائدة 77، وقد ذكرها ابن نجيم في هذه الكتب بلفظين، ثانيهما بنحو لفظ المؤلف والأول بمعناه، ولفظه في الفوائد : «من قام عن غيره بواجب بأمره : فإنه يرجع عليه بما دفع، وإن لم يشترط الرجوع ... إلا في مسائل ... وضابطه - كما في (البزازية)- : كل موضع ملك المدفوع إليه المال المدفوع مقابلاً بملك مال : فالمأمور يرجع بلا شرط، وفي كل موضع ملك المدفوع إليه غير مقابل بملك المال : لا يرجع بلا شرط»؛ ومن كتب القواعد الأخرى : قواعد الفقه للمجدّدي، ص96، قاعدة 204- ولفظه كلفظ المؤلف إلا أنه في منتصف القاعدة بعد كلمة (بملك) زاد : «المال»-.

      **ومن كتب الفقه :**

      الفتاوى البزازية، 2/472؛ الدّر المختار وحاشيته : ردّ المحتار، 7/624؛ قرة عيون الأخيار (تكملة ردّ المحتار)، 12/635. [↑](#footnote-ref-3632)
3633. () في (ب) : « بالاتفاق ». [↑](#footnote-ref-3633)
3634. () في (جـ) : «وبقضاء» (بإسقاط الألف). [↑](#footnote-ref-3634)
3635. () في (ب) : « على ». [↑](#footnote-ref-3635)
3636. () « لأن » : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-3636)
3637. () انظر حكم الأمر بالإنفاق وقضاء الدين في: أشباه ابن نجيم، ص44؛ وقواعده، ص303؛ وفوائده، ص87؛ الدّر المختار ورد المحتار أو قرة عيون الأخيار، 7/624، 12/634، 635. وقد أورد الأخيران اعتراضًا على الضابط – الذي أورده صاحب (الدّر) بلفظ ابن نجيم – فقالا: «ويرد عليه: الأمر بالإنفاق عليه، فإنه [أي صاحب الدر] قدّمَ أنه يرجع بلا شرط، مع أنه ليس بمقابلة ملك مال! ...». [↑](#footnote-ref-3637)
3638. () في (ب) : « هبت »، وفي (جـ) : « هبته ». [↑](#footnote-ref-3638)
3639. () « أو » : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-3639)
3640. () في (د) : « فلا ». [↑](#footnote-ref-3640)
3641. () انظر هذه المسائل الأربعة في المصادر السابقة. [↑](#footnote-ref-3641)
3642. () نهاية 53/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-3642)
3643. () في (جـ) : « المقتضى». [↑](#footnote-ref-3643)
3644. () « الفرع » : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-3644)
3645. () في (أ) : « الـمحيص ». والصحيح ما تمَّ إثـباته من باقي النسخ، وهو الموافق لمصدر هذه القاعدة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-3645)
3646. () « على » : زيادة من (ب) و(جـ) و(د). والصحيح إثباتها، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-3646)
3647. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في العناية، 8/38. [↑](#footnote-ref-3647)
3648. () الهداية وشرحها : العناية، 8/38- ولفظه قريب من (العناية) وبعيد من (الهداية)-. [↑](#footnote-ref-3648)
3649. () في مصدر هذه العبارة (وهو العناية) : «المشتري». والذي يظهر أنَّ المعنى متفق؛ إذْ المعنى : (فصار الوكيل بالنسبة للموكّل كالبائع للمشتري الذي هو الموكِّل). ويعضد هذا أن كلمة (الموكَِّل) وردت كذلك في قرّة عيون الأخيار، 11/409، حيث جاء فيها : «لأن الوكيل بالشراء ينزل منزلة البائع من الموكَِّل؛ ولذلك يتحالفان إذا اختلفا في الثمن ...». [↑](#footnote-ref-3649)
3650. () « الموكل »: ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-3650)
3651. () نهاية 70/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-3651)
3652. () العناية، 8/38- مع اختلاف يسير بينهما-؛ وانظر هذه المسألة في : الدّرر شرح الغرر، 2/287؛ تكملة البحر الرائق، 8/155؛ قرّة عيون الأخيار، 11/408. [↑](#footnote-ref-3652)
3653. () انظر الاعتراض وجوابه في : العناية، 8/38. [↑](#footnote-ref-3653)
3654. () في (ب) : «نستدل». وهذا الأولى. وقد جاء في (د) : « ستبدل». [↑](#footnote-ref-3654)
3655. () « المبادلة » : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-3655)
3656. () في (أ) و(جـ) : «الدليل». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). وهذه الكلمة تمثّل نهاية 43/ب من (د). [↑](#footnote-ref-3656)
3657. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «فيكون». والأفصح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-3657)
3658. () في (أ) و(جـ) : « في ». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-3658)
3659. () **معنى القاعدة :**

      ورد في صدر هذه القاعدة لفظ : (القديم)، وقد عُرّف في (المجلة) بأنه : «هو الذي لا يوجد مَنْ يعرف أوّله».

      إذا علم هذا فَـ «**المراد بهذه القاعدة** : أن ما كان في أيدي الناس، أو تحت تصرفاتهم قديمًا من أشياء ومرافق مشروعة في أصلها : يبقى لهم كما هو، ويعتبر قدمه دليلاً على أنه حقٌّ قائم بطريق مشروع»- قاله الزرقا في مدخله-.

      ولكنه من الجدير أن يُعلم أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها؛ بل مقيّدة بأن لا يكون في هذا الأمر القديم ضررٌ بيّنٌ. وهذا القيد عُبِّر عنه بقاعدة أخرى، وهي : «الضرر لا يكون قديمًا»- المادة 7 من المجلة-.

      أفاد ذلك د. علي الندوي، ثم حاول أن يجمع بين القاعدتين فقال : «وبناء على ذلك لاضير في الجمع بين القاعدتين ... بأن يقال : «القديم يترك على قدمه، ما لم يكن ضررًا فاحشًا»».

      وهذا الضرر الفاحش ضابطهُ : «أنَّ كل ما يمكن أن يستحق على الغير بوجه من الوجوه الشرعية فهو ليس بضرر فاحش، فتجب حينئذ مراعاة قدمه إذا كان قديمًا، ومالا يمكن أن يستحق على الغير بوجه شرعي فهو ضرر فاحش، ويرفع مهما كان قديمًا»- قاله أحمد الزرقا في شرحه لقواعد المجلة-.

      ولتوثيق ما سبق فإن المصادر المذكورة مرتبة على النحو الآتي :

      مجلة الأحكام العدلية، مادة 166- وانظر شرحها : درر الحكام، 1/113-؛ المدخل الفقهي العام، 2/988، فقرة 596؛ القواعد الفقهية لِـ د. علي الندوي، ص413-414؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص103.

      هذا ما يتعلق بمعنى القاعدة.

      **أما توثيقها** :

      فقد وردت بلفظ المؤلف أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد** :

      مجامع الحقائق (الـخاتـمة)، ص46؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل30/ب؛ منافع الدقائق، ص326؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 6؛ شرحها لسليم رسـتم، 1/21؛ ولعلي حيدر، 1/21؛ وللأتاسي، 1/23؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص95؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص127، قاعدة 168- وزاد عليها : «... ولا يغيّر إلا بحجة»-؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص98، قاعدة 211؛ المدخل للزرقا، 2/988، فقرة 596؛ القواعد الفقهية لِـ د. علي الندوي، ص356، 412؛ القواعد والضوابط له أيضًا، ص150 -وزاد عليها : «... لظهور الـحق فيه»-؛ الوجـيز، ص115- ولفظه كلفظ الفرائد-؛ المدخل إلى القواعد، ص80، 99؛ المبادئ الفقهية، ص11؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص36، قاعدة 25؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص62.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 23/180؛ الهداية وفتح القدير، 10/86؛ الكافي للنسفي، القسم الأخير، ص2289؛ فتاوى قاضي خان، 3/221؛ تكملة البحر الرائق، 8/245؛ الدّر المختار وحاشيته : رد المحتار، 10/20، 21. [↑](#footnote-ref-3659)
3660. () **الكُوَى** : جمع كَوَّة «والكَوَّة -ويضم- والكَوُّ : الخرق في الجدار»- قاله صاحب القاموس-.

      والمراد بها هنا : الفتحات التي يلج منها الماء إلى المزارع ونحوها، «فتكون قسمة الماء في الأصل باعتبار سعة الكوّة وضيقها»- قاله صاحب الهداية-.

      وزاد صاحب العناية الأمر إيضاحًا فقال : «(وكذا إذا كانت القسمة بالكوى) : الكوّة : ثقب البيت، والجمع : كواء (بالمد)، وكوى (مقصور)، ويستعار لمفاتح الماء إلى المزارع والجداول، فيقال : كوى النهر. ومعناه : ليس له أن يوسع الكوّة».

      ولتوثيق ما سبق فإن المصادر المذكورة مرتبة على النحو الآتي : القاموس المحيط، مـادة «كوَّى»، ص1713- وانظر المعجم الوسيط، مادة «كوّى»، 2/806-؛ الهداية والعناية، 10/86- وانظر تكملة البحر الرائق، 8/245-. [↑](#footnote-ref-3660)
3661. () انظر: الهداية والعناية، 10/86؛ تكملة البحر الرائق، 8/245؛ الدّر المختار وحاشيته: رد المحتار، 10/20-21. [↑](#footnote-ref-3661)
3662. () نهاية 45/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-3662)
3663. () ص821 (ل64/أ)، قاعدة 161.

      ووجه دخولها : هو كون الأمر القديم قد جرت العادة ببقائه على حاله القديم، فيترك على حاله، ما لم يثبت خلافه.

      ويُلحظ أن لها تعلقًا بقاعدة كلية أخرى، وهي: «اليقين لا يزول بالشك»؛ إذْ إنَّ القديم متيقن وما سواه إذا لم تقم عليه بيّنة فهو مشكوك فيه، واليقين لا يزول بالشك. [↑](#footnote-ref-3663)
3664. () في (أ) و(جـ) : «تـثبت»، وفي (د) : «ثبت». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لأكثر مصادر القاعدة الآتي ذكرها. [↑](#footnote-ref-3664)
3665. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب القواعد، وأكثرهم يذكرها عقب قاعدة أخرى ويجعلونها كالاستدراك عليها، وهي: «يسقط الفرع إذا سقط الأصل»، والمؤلف نفسُه سلك هذا المسلك، وذلك في باب الياء، عند حديثه عن القاعدة المذكورة، ص1176 (ل113/ب)، قاعدة 262.

      • ومن تلك الكتب التي سلكت هذا المسلك : المنثور للزركشي، 3/22- ولفظه : «الفرع الأصل فيه أنه يسقط إذا سقط الأصل ... وقد يثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل في صور...»-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/274- ولفظه : «الفرع يسقط إذا سقط الأصل ... وقد يثبت الفرع، وإن لم يثبت الأصل»-؛ ولابن نجيم، ص147 –ولفظه قريب من لفظ السيوطي-؛ غمز عيون البصائر، 1/364؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضيئة، ص164؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 2/112- ولفظ الفرائد :

      **والفرع فيمـا قَـعّدوه يسـقـط إن يسـقط الأصـل كـما قـد ضـبطوا**

      **وربما يـثـبت حـكم الـفـرع والأصل غـير ثابـت فـي الـشـرع-؛**

      القواعد الفقهية لِـ د. علي الندوي، ص391.

      • وهناك كتب دمجت بين القاعدتين، وجعلتهما قاعدة واحدة مختلف فيها، منها : المنهج المنتخب وشرحه للمنجور، ص451- ولفظ المنهج :

      **.................................... هل ينتـفي الـفرع إن الأصل ذهب؟-؛**

      المجاز الواضح وشرحه : الدليل الماهر، ص173 - ولفظه المجاز :

      **ويـنـتـفي الـفرع إن الأصل انتفى وقيل لا وذاك أولـى بـاقــتـفـا-؛**

      • وهناك كتب تكلَّمت عن كل قاعدة استقلالاً أو عن إحداهما، فممّا وردت فيه قاعدة : «قد يثبت الفرع ...»:

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص46؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل31/أ؛ منافع الدقائق، ص326؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 81؛ وشرحها لسليم رستم، 1/53؛ ولعلي حيدر، 1/71؛ وللأتاسي، 1/231؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص411- ولفظ المجلة : «قد يثبت الفرع مع عدم ثبوت الأصل»-؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص210، قاعدة 210، وص143، قاعدة 419- ولفظه الأول كلفظ المجلة-؛ المدخل الفقهي العام، 2/1021، فقرة 639؛ الوجيز، ص283؛   
      المدخل إلى القواعد الفقهية، ص134؛ الـمبادئ الفقهيـة، ص47؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص86، قاعدة 68؛ ولِـ د. محمد الزحيلي، ص82. [↑](#footnote-ref-3665)
3666. () يظهر -والله أعلم- أنه ليس المراد من كلمتي (أصول الفقه) علم أصول الفقه المعروف، وإنما المراد : مطلق ما يصحّ أن يكون أصلاً للفقه، فيشمل ذلك القواعد الأصولية والفقهية وغيرهما.

      ويدل على ذلك أمور :

      **1**- أنَّ تسمية القواعد أصولاً هو السمة الغالبة على هذا الكتاب، ومن أقرب الأمثلة لذلك :

      - أنه في أثناء شرحه لهذه القاعدة – ص887 (ل71/ب)- قال : «بل هذه المسائل ممّا تخلفت من **الأصل** الذي ذكرناه في باب الشين وهو ...».

      - كما أنه عقب القاعدة السابقة – ص884 (ل71/أ)- قال : «... فروع هذا **الأصل** كثيرة ...».

      **2**- أنَّ من المرجّح كون المراد من (البعض) - في قوله : «اعتبر البعض هذا الكلام من أصول الفقه»- هو ابن نجيم في أشباهه؛ لكون أشباهه من مصادر المؤلف الرئيسة؛ ولأن المسائل التي سيذكرها المؤلف مذكورة في الأشباه بحروفها.

      وابن نجيم إنما ذكرها على أنها قاعدة فقهية؛ إذْ ذكرها ضمن النوع الثاني من قواعد فنّه الأول- وهو ما عبّر عنه بقوله : «الفن الأول : القواعد الكلية» -ص29-.

      **3**- ومن أقوى الأدلة على ذلك : أن ابن نجيم نفسه وصف ما اصطُلح على تسميته بالقواعد بأنها: «هي أصول الفقه في الحقيقة»- وذلك ص14 من أشباهه.

      أي : أن الشأن في القواعد الفقهية أن تكون هي الأصول التي يُبْنى عليها الفقه، وتتفرع منها أحكامه.

      بخلاف القواعد الأصولية فإنها لا تتفرع منها الأحكام مباشرة ؛ بل لابّد من واسطة، وهي الدليل.

      فيكون ابن نجيم قد عدّ هذه القاعدة من أصول الفقه بهذا المعنى، لا أنها من علم أصول الفقه.

      **4**- يضاف إلى ما سبق : أن الفروع التي مُثِّل بها للقاعدة استُنتجت منها مباشرة، دون الحاجة إلى الواسطة وهي الدليل. وهذا شأن القواعد الفقهية لا الأصولية. [↑](#footnote-ref-3666)
3667. () في (أ) و(جـ) و(د) : «وتفرعوا». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3667)
3668. () في (د) : «عمر» (بإسقاط الواو). [↑](#footnote-ref-3668)
3669. () في (جـ) : «الأصل». وقد زاد ابن نجيم عقب ذلك : «كما في (الخانية)». [↑](#footnote-ref-3669)
3670. () نهاية 53/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-3670)
3671. () نهاية 71/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3671)
3672. () في (د) : « ذكرهـ». [↑](#footnote-ref-3672)
3673. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص148- مع الزيادة اليسيرة المذكورة-؛ وانظر: المنثور، 3/22؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/275.

      وسوف يكرّر المؤلف هذه المسائل وما تفرعت منه، ص1177 (ل13/أ-ب). [↑](#footnote-ref-3673)
3674. () لعلّ المؤلف انطلق في هذا الحكم ممّا قرّره في بداية كتابه وأكّد عليه مرارًا من أن القواعد الفقهية تصلح أن تكون أدلة للأحكام، ولا تكون أدلة إلاَّ إذا كانت مطردة. وقاعدة : «قد يثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل» غير مطردة؛ لهذا لا تعدّ من القواعد والأصول.

      انظر منه مثلاً : ص190 (ل1/أ)، وص776 (ل60/أ). [↑](#footnote-ref-3674)
3675. () في (ب) : «تصدير». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-3675)
3676. () في (جـ) : « للتعليل ». [↑](#footnote-ref-3676)
3677. () انظر : الجني الداني في حروف المعاني، ص255. [↑](#footnote-ref-3677)
3678. () في (أ) و(جـ) : «يختلف»، وفي (ب) : «يتخلف». والمناسب ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-3678)
3679. () ص778 (ل60/أ)، قاعدة 151. [↑](#footnote-ref-3679)
3680. () «ثبت» : زيادة من (ب) و(د). وهي زيادة لا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-3680)
3681. () في (ب) و(د) : «كالدّين». [↑](#footnote-ref-3681)
3682. () في (أ) و(ب) و(د) : «الذي». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-3682)
3683. () في (جـ) : «لكفالة». [↑](#footnote-ref-3683)
3684. () في (جـ) : «الإقرار». [↑](#footnote-ref-3684)
3685. () هذه قاعدة سبق أن أفردها المؤلف بالحديث، ص381 (ل17/أ)، قاعدة 41. [↑](#footnote-ref-3685)
3686. () في (جـ) : «يؤخذون». [↑](#footnote-ref-3686)
3687. () انظر هذا الجواب في: درر الحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر، 1/72؛ شرح المجلة للأتاسي، 1/231؛ المدخل الفقهي العام، 2/1022، فقرة 639؛ المدخل إلى القواعد لِـ د. إبراهيم الحريري، ص134. [↑](#footnote-ref-3687)
3688. () في (أ) و(جـ) و(د): «ثبت». والمناسب ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لكثير من مصادر القاعدة. [↑](#footnote-ref-3688)
3689. () «ما» : زيادة من (ب) و(جـ). ولايستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-3689)
3690. () هذه القاعدة من القواعد التي لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب القواعد، كما ورد التعليل بها في كثير من كتب الفقه وبعض كتب الأصول، وذلك بعدّة ألفاظ معناها متقارب:

      **فمن كتب القواعد :**

      رسالة الكرخي في الأصول، ص166 - ولفظها : «الأصل أنه قد يثبت الشيء تبعًا وحكمًا، وإن كان قد يبطل قصدًا»-؛ الأشباه والنظائر لابن الوكيل، 2/426- ولفظه : «ما لا يثبت ابتداء ويثبت تبعًا»-؛ القواعد للمقّرى، 2/432- ولفظه : «قد يسوغ في الشيء تابعًا ما يمنع فيه مستقلاًّ»-؛ الكليات الفقهية له أيضًا، ص296، كلية رقم 275- ولفظه : «كل عين مقصودة فالجهل بها مبطل للبيع، بخلاف غير المقصود»-؛ المنثور، 6/376، 378- ولفظه الأول : «يغتفر في الشيء إذا كان تابعًا ما لا يغتفر إذا كان مقصودًا»-؛ تقرير القواعد لابن رجب، 3/15، قاعدة 133، و164، ضمن قاعدة 159- ولفظه الأول : «يثبت تبعًا ما لا يثبت استقلالاً»-؛ الأشباه والنظائر لابن الملقن، 1/429، قاعدة 82- ولفظه : «ما لا يثبت ابتداء ويثبت تبعًا»-؛ وللسيوطي، 1/276- وقد ذكر عدة ألفاظ أحسنها عنده : «يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها»-؛ مغني ذوي الأفهام (الخاتمة)، ص522، قاعدة 57- ولفظه كلفظ ابن رجب-؛ إيضاح المسالك، ص89، قاعدة 55- ولفظه : «الأتباع هل يعطى لها حكم متبوعاتها أو حكم أنفسها؟»-؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص148- وقد ذكر عدّة ألفاظ أوّلها لفظ السيوطي-؛ غمز عيون البصائر، 1/365؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضيئة، ص166؛ والمواهب السنية وحاشيتها: الفوائد الجنية، 2/117- ولفظ الفرائد:

      **وفـي تـوابـع الأمـور اغـتـــفـروا مـا لـم يـكـن في غـيرها يُـغْـتـفر-؛**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص47؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل40/ب؛ منافع الدقائق، ص334- ولفظ المجامع وما بعده : «يدخل في التصرف تبعًا ما لا يجوز أن يكون مقصودًا»-؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 54- ولفظها كلفظ أشباه السيوطي-؛ شرحها لسليم رستم، 1/41؛ ولعلي حيدر، 1/50؛ وللأتاسي، 1/131؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص291؛ مجلة الأحكام الشرعية، ص100، مادة 133- ولفظه كلفظ قواعد ابن رجب-؛ رسالة في القواعد الفقهية للسّعدي، ص35، البيت 27 - ولفظه :

      **ومـن مـسائـل الأحـكـام فـي التـبـع يـثـبـت لا إذا اسـتـقـل فـوقـع-؛**

      قواعد الفقه للمجدّدي، ص97، قاعدة 209، وص142، قاعدة 415- ولفظه الأول كلفظ الكرخي، والثاني كالسيوطي-؛ المدخل الفقهي العام، 2/1020، فقرة 637؛ القواعد الفقهية لِـ د. علي النـدوي، ص258، 423- ولفظه الأول كلفظ ابن رجب والثاني كالسيوطي-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير له أيضًا، ص491 - ولفظه : «قد يثبت الشيء حكمًا على وجه لا يجوز إثباته قصدًا»-؛ الوجيز، ص284؛ موسوعة القواعد الفقهية، 2/40- وقد جاء عند الأخيرين عدة ألفاظ، منها لفظ الكرخي والسيوطي والمؤلف-؛ المدخل إلى القواعد الفقهية لِـ د. إبراهيم الحريري، ص129، 131- ولفظه الأول كلفظ السيوطي والثاني كابن رجب-؛ المبادئ الفقهية، ص35؛ القواعد الفقهية للدّعاس، ص85، قاعدة 66؛ ولِـ د. محمد الزحيلي، ص82؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص649- ولفظه: «قد يثبت تبعًا ما لا يثبت أصلاً»-؛ تطبيقات القواعد والضوابط لِـ د. سعود الغديان، ص1692- ولفظه كلفظ أشباه السيوطي-.

      **ومن كتب الفقه :**

      بدائع الصنائع، 5/296؛ الكافي للنسفي، ق1، ص1147؛ الكفاية، 3/282؛ العناية، 2/323-324، 7/106؛ جامع الفصولين، الفصل39، 2/233، 235، 236؛ فتح القـدير، 6/158، 347، 7/127؛ الدّرر شرح الغـرر، 2/320، 414، 423؛ الـبحر الـرائق، 3/314، 5/156-157، 6/132؛ مغني المحتاج، 1/422، 3/243؛ رد المحتار، 8/504.

      **ومن كتب الأصول :**

      إعلام الموقعين، 2/308؛ الإبهاج، 2/242؛ التقرير والتحبير، 1/219.

      **يضاف إلى ما سبق** : أن المؤلف سيذكر قاعدة أخرى بمعنى هذه القاعدة، وهي : «يدخل في التصرف تبعًا ما لا يجوز أن يكون مقصودًا»، وذلك ص1175 (113/ب)، قاعدة 261. [↑](#footnote-ref-3690)
3691. () هكـذا فـي (و)، وفي (هـ): «بصـيانة»، وفـي باقي النسخ: «صيانة». والمناسب ما تمَّ إثباته من (و). [↑](#footnote-ref-3691)
3692. () في (ب) : «الملك». [↑](#footnote-ref-3692)
3693. () في (ب) و(د) : «صورة». [↑](#footnote-ref-3693)
3694. () «صوره البعض على» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-3694)
3695. () لعل المراد من البعض -هنا- : ابن نجيم في أشباهه، وصاحب (جامع الفصولين)؛ لأن هذه القاعدة وفروعها الأربعة - التي سيذكرها المؤلف- مذكورة فيهما.

      واعتراض المؤلف على القاعدة وما بناه عليه من كونها ليست من الأصول يمكن أن يناقش بما يأتي :

      **1-** أن القاعدة والاعتراض عليها لم يردا على محزٍّ واحد؛ إذ كلمة (قصدًا) الواردة في القاعدة ليس المراد بها (القصد الذي هو فعلٍ القلب)- كما ورد في الاعتراض-؛ بل المراد بها أن يكون الشيء مقصودًا لذاته، ومستقلاً في الحكم، وأصلاً بنفسه؛ لأن القاعدة أثبتت الحكم للشيء إذا كان ضمنًا لغيره وتابعًا له، ونفته عنه إذا كان قصدًا. والذي يقابل (ضمنًا ) ليس (قصد القلب)؛ بل : ما كان مقصودًا لذاته وليس تابعًا لغيره.

      ويشهد لهذا المعنى كونه ورد التصريح به في ألفاظ أخر للقاعدة، كما مرّ عند توثيقها في لفظي المقّري، وأيضًا لفظ ابن رجب وصاحب المجامع والسعدي والعيسى.

      **2-** أن الأخذ بالقاعدة وجعلها من الأصول التي يعتد بها ليس صنيع لبعض العلماء فحسب؛ بل هو مسلك أكثر العلماء؛ إذ لا يكاد يخلو منها كتاب في القواعد، كما علّل بها كثير من الفقهاء والأصوليين - وقد مرّ تفصيل ذلك عند توثيقها آنفا-.

      **3-** أن المؤلف نفسه جعل هذه القاعدة من الأصول؛ إذ ذكرها في نهاية كتابه بلفظ آخر وهو : «يدخل في التصرف تبعًا ما لا يجوز أن يكون مقصودًا»، كما عمل بها هناك، حيث استدل بها على فرع فقهي، ولم يعترض عليها إطلاقًا بل إنه ممّا يلفت النظر أن المؤلف استفاد تلك القاعدة من (العناية)، إلا أنّه خالفه في صياغتها، فلفظها في (العناية) : «**قد** يدخل في التصرف ...» (بزيادة قد)، وهذه الزيادة لم يذكرها المؤلف!.

      يضاف إلى ذلك **:** كون المؤلف أيضًا ذكرها عرضًا في موضع آخر في معرض التعليل بها على فرع فقهي، وذلك ص929 (ل78/ب)!. [↑](#footnote-ref-3695)
3696. () في (ب) : «وسنذكر».

      والضمير المُثبت تقديره : وسنذكر هذا التفريع. (وذلك بعد سطرين). [↑](#footnote-ref-3696)
3697. () نهاية 71/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-3697)
3698. () في (جـ) : «تختلف». [↑](#footnote-ref-3698)
3699. () نهاية 44/أ من (د). [↑](#footnote-ref-3699)
3700. () أي وعد بذكرها عندما قال قبل سطرين : «وسنذكره إن شاء الله». [↑](#footnote-ref-3700)
3701. () في (جـ) : « وقيل ». [↑](#footnote-ref-3701)
3702. () نهاية 46/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-3702)
3703. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص149- مع اختلاف يسير- وقد زاد ابن نجيم بعد هذه العبارة: «... خلافًـا لـهما ». وما ذكره ابن نجيم مسـتـفاد من جامـع الفصولين، الفصل 39، 2/236.

      وانظر المثال في : الهداية وشرحيها : العناية وفتح القدير، 6/345 وما بـعدها؛ بـدائع الصـنائع، 5/295؛ الدّرر شرح الغرر، 2/158؛ غمز عيون البصائر، 1/366؛ شرح الـمجلـة للأتـاسـي، 1/132؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص292. [↑](#footnote-ref-3703)
3704. () في (ب) : « يسقط ». [↑](#footnote-ref-3704)
3705. () زيادة من (جـ)، ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-3705)
3706. () «الموكل لا يصح » : ساقطة من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-3706)
3707. () أي : أبو يوسف ومحمد بن الحسن. [↑](#footnote-ref-3707)
3708. () « لا » : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-3708)
3709. () نهاية 54/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-3709)
3710. () أي : بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه. وانظر رأيهم في المصادر السابقة. [↑](#footnote-ref-3710)
3711. () في (د) : « طرفي ». [↑](#footnote-ref-3711)
3712. () في (ب) و(جـ) و(د) : « لصيرورته ». [↑](#footnote-ref-3712)
3713. () في (أ) و(جـ) : « يخلو ». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-3713)
3714. () ص149. [↑](#footnote-ref-3714)
3715. () نهاية 72/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3715)
3716. () الأشباه والنظائر، ص148؛ وما ذكره ابن نجيم مستفاد من جامع الفصولين، 2/235؛ وانظر : غمز عيون البصائر، 1/365-366؛ شرح القواعد الفقهية، ص292.

      وقد بيّن الأخير وجهَ دخول هذا الفرع في القاعدة فقال في نهاية المثال : «... ولكن إذا أدّى المعتقُ الضمان لشريكه الساكت : ملكه، واغتفر التمليك والتملك؛ لأنه وجد ضمنًا وتبعًا». [↑](#footnote-ref-3716)
3717. () الضميران في قوله : «لأنه يملكه» يعودان إلى العبد الذي أعتق نصفه، والفاعل في (يملكه) ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى الساكت، والتقدير : (لأن العبد يملكه الشريك الساكت). [↑](#footnote-ref-3717)
3718. () **قوله: « رقبة لايدًا »**: معناه أن الشريك الساكت يملك العبد رقبة مآلاً، لا يدًا حالاً؛ إذْ «الكتابة شرعًا هي اعتاق المملوك يدًا حالاً، ورقبةً مآلاً. حتى لا يكون للمولى عليه سبيلٌ، فإذا أدّى بدل الكتابة يُعتق مآلاً، وعند العجز يؤول إلى الرِقِّـيّة». قاله المجدّدي في الرسالة الرابعة من قواعده، ص440؛ وانظر: أنيس الفقهاء، ص169-170. [↑](#footnote-ref-3718)
3719. () أي : موقوف أمرها. [↑](#footnote-ref-3719)
3720. () **الاستسعاء** : عرَّفَ المجدّديُّ - في الرسالة الرابعة من قواعده، ص172- استسعاءَ العبدِ فقال : «هو تكليفه من العمل ما يؤدي به عن نفسه إذا أُعتق بعضُه؛ ليعتق ما بقي منه».

      وانظر : معجم لغة الفقهاء، ص41. [↑](#footnote-ref-3720)
3721. () في (ب) و(د) : «الكتاب». [↑](#footnote-ref-3721)
3722. () هذا تعليلٌ بقاعدة سبق أن أفردها المؤلف بالحديث، ص810 (ل63/ب)، قاعدة 158. [↑](#footnote-ref-3722)
3723. () في (ب) : «يتزوجه». [↑](#footnote-ref-3723)
3724. () أي : فقال الفضولي : ...

      والجملة الأخيرة جاءت في أشباه بن نجيم بلفظ آخر، وهو : «ثم الزوجُ وكّله بأن يزوجه امرأة، فقال : نقضت ...». وكلا اللفظين يستقيم بهما المعنى. [↑](#footnote-ref-3724)
3725. () في (د) : «ينـتقض»، وفاقًا لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-3725)
3726. () في (ب) : « فلو لم »، وفي (د) : «فلم». [↑](#footnote-ref-3726)
3727. () في (ب) و(د) : زيادة « لو ». [↑](#footnote-ref-3727)
3728. () نهاية 44/ب من (د). [↑](#footnote-ref-3728)
3729. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص148 - مع الاختلاف الذي سبق بيانه-؛ وما ذكره ابن نجيم مستفاد من جامع الفصولين، 2/236؛ وانظر : شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص292. [↑](#footnote-ref-3729)
3730. () في (ب) و(د) : «فيرجح». [↑](#footnote-ref-3730)
3731. () في (ب) و(د) : «فيرجح». [↑](#footnote-ref-3731)
3732. () في (أ) و(جـ) : «غراره» (بالهاء). والصواب ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم.

      وقد فُسِّرت في هامش (أ) -بخط مغاير- بـ «أي جِوال».

      **وقد عُرِّفت بأنها** : «وعاء من الخيش ونحوه، يوضع فيه القمح ونحوه ... [والجمع] : غرائر». كذا في المعجم الوسيط، مادة «غر»، 2/648؛ وانظر : طلبة الطلبة، ص238؛ لسان العرب، مادة «غرر»، 5/18؛ قواعد الفقه للمجدّدي (الرسالة الرابعة منه)، ص399. [↑](#footnote-ref-3732)
3733. () نهاية 46/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-3733)
3734. () نهاية 72/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-3734)
3735. () في (ب) و(د) : «ما». [↑](#footnote-ref-3735)
3736. () في (د) : « يصلح ». وهذا الأولى؛ وفاقًا للأشباه؛ وليحصل التوافق بينها وبين (يصلح) في الجملة الآتية. [↑](#footnote-ref-3736)
3737. () في (جـ) : « ويصح ». [↑](#footnote-ref-3737)
3738. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص148- مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-؛ وما ذكره ابن نجيم مستفاد من جامع الفصولين، 2/236. وانظر : شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص292. [↑](#footnote-ref-3738)
3739. () نهاية 54/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-3739)
3740. () في (ب) و(د) : «ظرف». ولعلَّ هذا الأولى. [↑](#footnote-ref-3740)
3741. () في (جـ) : «فبقي». [↑](#footnote-ref-3741)
3742. () في (ب) : « الـتخالف ». [↑](#footnote-ref-3742)
3743. () هذه القاعدة وما جاء في شرحها مذكور في الدرر شرح الغرر، 2/223 - إلا أنه جاء في الدرر : «... لا في **عود** الملك القديم». وهذا أولى-.

      **ومعناها** :

      أن قبض المبيع إنما يكون مطلوبًا وله تأثير عندما ينتقل ملك المبيع إلى القابض، أما إذا ادعى أنه كان مملوكًا له من قبل فلا أهمية ولا اعتبار للقبض حينئذ. [↑](#footnote-ref-3743)
3744. () انظر : الدّرر شرح الغرر، 2/223-224. ونص ما جاء في الغرر وشرحه : «الرجوع بتراض أو حكم قاض (فسخ لعقد الهبة) من الأصل، وإعادة للملك القديم، (لاهبة للواهب. فلم يشترط قبضه) أي قبض الواهب؛ لأن القبض إنما يعتبر في انتقال الملك، لا في عود الملك القديم. (وصح) الرجوع (في المشاع) القابل للقسمة، (كنصف دار وهبت)، ولو كان هبة لما صح فيه». [↑](#footnote-ref-3744)
3745. () وردت هذه القاعدة بنحو هذا اللفظ في : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص247؛ الفوائد الزينية له أيضًا، ص43، فائدة 17 - ولفظه فيهما : «القضاء **يقتصر** على المقضي عليه ولا يتعدى إلى غيره إلا في خمس ...»-. [↑](#footnote-ref-3745)
3746. () ورد تفسيرها في الدرر بلفظ : «أي كافة الناس». [↑](#footnote-ref-3746)
3747. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يسـمع». والأفـصح ما تمَّ إثباته من (د)، وهو الموافق لمصدري هذه العبارة (وهما الدّرر وأشباه ابن نجيم). [↑](#footnote-ref-3747)
3748. () الدّرر شرح الغرر، 2/190؛ الأشباه لابن نجيم، ص247؛ وانظر : الفوائد الزينية، ص43. [↑](#footnote-ref-3748)
3749. () نهاية 73/أ من (أ).

      يضاف إلى ذلك أن قوله : «استرقاق الحرّ» : ساقط من (د). [↑](#footnote-ref-3749)
3750. () في (أ) : « لكونه ». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-3750)
3751. () في (د) : « الحل ». [↑](#footnote-ref-3751)
3752. () في (ب) : « على الغائب ». وما بعدها (وهو : لعدم ... خصمًا) : ساقط من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-3752)
3753. () زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها؛ لهذا تمَّ إثباتها، وفاقًا لمصدر هذه العبارة (وهو الدّرر). [↑](#footnote-ref-3753)
3754. () الدّرر شرح الغرر، 2/190. [↑](#footnote-ref-3754)
3755. () في (ب) : « من جهة ». [↑](#footnote-ref-3755)
3756. () في (ب) : « مقتضيًا ». [↑](#footnote-ref-3756)
3757. () في (جـ) : « التعدي ». [↑](#footnote-ref-3757)
3758. () «قضي» : وردت مكرّرة في (أ). وقد جاء في الدّرر : «ومن قضى إليه ...». [↑](#footnote-ref-3758)
3759. () في (جـ) : « يصير ». [↑](#footnote-ref-3759)
3760. () في (ب) : « مقتضيًا ». [↑](#footnote-ref-3760)
3761. () الدرر شرح الغرر، 2/190 -مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-؛ وانظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص247. فقد ورد المثال فيه بعبارة أكثر وضوحًا؛ ولفظها : «... وفي واحدة يتعدى إلى من تلقى المقضيُّ عليه الملك منه، فلو استحقَّ المبيعُ من المشتري بالبينة والقضاء : كان قضاء عليه [أي على المشتري] وعلى من تلقى الملك منه [وهو البائع]، فلو برهن البائع بعده على الملك لم تقبل ...». [↑](#footnote-ref-3761)
3762. () انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص247؛ وفوائده الزينية، ص43. [↑](#footnote-ref-3762)
3763. () نهاية 45/أ من (د). [↑](#footnote-ref-3763)
3764. () «فيه كالقول» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-3764)
3765. () نهاية 47/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-3765)
3766. () انظر هذين القسمين في الدّرر شرح الغرر، 2/190؛ أشباه ابن نجيم، ص248. وقد أحالاهما إلى شرح الزيادات لقاضي خان. [↑](#footnote-ref-3766)
3767. () في (أ) : « بحرية ». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-3767)
3768. () انظر : الدّرر، 2/190؛ أشباه ابن نجيم، ص247. [↑](#footnote-ref-3768)
3769. () نهاية 55/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-3769)
3770. () نهاية 73/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-3770)
3771. () انظر : أشباه ابن نجيم، ص247؛ وفوائذه الزينية، ص43. [↑](#footnote-ref-3771)
3772. () في (أ) و(جـ) و(د) : «فيحرم». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3772)
3773. () ورد هذا الضابط في بعض كتب القواعد وفي كثير من كتب الفقه الحنفي.

      **فمن كتب القواعد :**

      قواعد الفقه لابن نجيم، ص299، قاعدة 391؛ الفوائد الزينية له أيضًا، ص84، فائدة 73- ولفظه فيهما : «لا يقضى على غائب إلا في مسائل : ... الرابعة : أن يكون ما يُدّعى على الحاضر سببًا لما يدعى على الغائب»- هكذا جاء فيهما ولعل الصواب العكس كما في لفظ المؤلف وفي المصادر الأخر، وقد نبّه محقق قواعد ابن نجيم إلى ذلك-؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص84، قاعدة 123- ولفظه : «الدعوى على الغائب بما هو سبب على الحاضر تُسمع، ويقضى بها»-.

      **ومن كتب الفقه :**

      الهداية وشرحاها: العناية وفتح القدير، 7/310 -علمًا بأن (العناية) هي المصدر الرئيس للمؤلف، كما أن لفظ القاعدة فيها أقرب الألفاظ إلى لفظ المؤلف-؛ كنز الدقائق وشرحاه: تبيـين الحقائق، 4/191؛ والبحر الرائق، 7/20؛ الفتاوى البزازية، 2/212؛ الدّرر شرح الغرر، 2/410، 412، 422؛ تنوير الأبصار وشرحه: الدّر المختار وحاشيته: رد المحتار، 8/101؛ الفتاوى الهندية، 3/433.

      ولمعرفة حكم القضاء على الغائب في المذاهب الأخر انظر : التفريع لابن الجلاب، 2/249؛ المغني لابن قدامة ، 14/95؛ مغني المحتاج، 4/406. [↑](#footnote-ref-3773)
3774. () في (أ) و(جـ) و(د): «البـائـع». والصحـيح ما تمَّ إثباته مـن (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-3774)
3775. () العناية، 7/310؛ وانظر : الفتـاوى الـبزازية، 2/212؛ فتـح القدير، 7/312؛ الدّرر شرح الغرر، 2/410؛ البحر الرائق، 7/20؛ تنوير البصائر وشرحه : الدر المختار، 8/102. [↑](#footnote-ref-3775)
3776. () في (جـ) : « عبد ». [↑](#footnote-ref-3776)
3777. () في (أ) و(جـ): «فلان». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الوارد في العناية؛ لكونه اسم أنّ. [↑](#footnote-ref-3777)
3778. () زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها؛ لهذا تمَّ إثباتها وفاقًا للعناية. [↑](#footnote-ref-3778)
3779. () في (ب) : « بسبب». [↑](#footnote-ref-3779)
3780. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «ينفك». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د)، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-3780)
3781. () نهاية 74/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3781)
3782. () في (ب) : « فيها ». والمراد ممّا في الصّلب : القضاء في المسألتين السّابقتين ... [↑](#footnote-ref-3782)
3783. () العناية، 7/310-311- مع اختلاف يسير-؛ ومن الكتب التي ذكرت كثيرًا من نظائرهما : الفتاوى البزازية، 2/211؛ البحر الرائق، 7/20؛ رد المحتار، 8/103، فقد عقد الأخير لها مطلبًا بعنوان: «المسائل التي يكون القضاء فيها على الحاضر قضاء على الغائب»، وكذلك فعل البزازي حيث قال: «الثامن : في فروع القضاء على الغائب». [↑](#footnote-ref-3783)
3784. () في (أ) و(جـ) : «تفصيلهما». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-3784)
3785. () هذه قاعدة سبق الحديث عنها اسقلالاً، ص778 (ل60/أ)، قاعدة 151. [↑](#footnote-ref-3785)
3786. () نهاية 45/ب من (د). [↑](#footnote-ref-3786)
3787. () نهاية 47/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-3787)
3788. () في (أ) و(جـ): « فلان ». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الوارد في العناية؛ لأنها بدل من اسم إنّ. [↑](#footnote-ref-3788)
3789. () في (د) : « إلا »، وفي (جـ) : « لأن ». وهذه الكلمة نهاية 55/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-3789)
3790. () العناية، 7/311. [↑](#footnote-ref-3790)
3791. () في (د) : «بسبب». [↑](#footnote-ref-3791)
3792. () في (ب) و(جـ) و(د) : «ثبوت». [↑](#footnote-ref-3792)
3793. () «والجواب ... على الغائب» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-3793)
3794. () في (ب) : « فإن ». [↑](#footnote-ref-3794)
3795. () أي : حمل الزوجة إلى مكان زوجها. [↑](#footnote-ref-3795)
3796. () نهاية 74/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-3796)
3797. () 7/311؛ وانظر : الفتاوى البزازية، 2/214. [↑](#footnote-ref-3797)
3798. () وذلك في نص القاعدة عند ما قال : «... إلا أن يكون ما يُدَّعى به على الغائب سببًا **لازمًا** ... ». [↑](#footnote-ref-3798)
3799. () 7/310. فقد جاء فيها : «... بأن كان ما يدَّعي على الغائب سبـبًا لما يدَّعيه على الحاضر». [↑](#footnote-ref-3799)
3800. () انظر : العناية، 7/311. [↑](#footnote-ref-3800)
3801. () **القضاء الضمني** : هو ما كان القضاء القولي متضمنًا له، دون أن يكون مقصودًا في الحكم.

      وتوضَّح ذلك القاعدة السابقة، فإن القضاء على الحاضر يتضمن القضاء على الغائب، والقضاء على الحاضر قضاء قولي، صدر فيه حكم صريح من القاضي، فيشترط له الدعوى. وهذا الحكم فيه قضاء ضمني على الغائب، وهذا القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى؛ لأن الدعوى حصلت في القضاء القوليّ، فيدخل فيه الضمني تبعًا.

      ولتوثيق ذلك فإن الحنفية نصوا على أن ركن القضاء «هو ما يدل عليه : من قول أو فعل».

      و«الحكم القولي يحتاج إلى الدعوى، والفعلي لا، كالقضاء الضمني لا يحتاج إلى الدعوى له، وإنما يحتاج القصدي، فيدخل الضمني تبعًا ...».

      قال ذلك ابن نجيم في البحر الرائق، 6/277، 279- وانظر رد المحتار، 8/120-.

      كما نص على الضابط في أشباهه - ص262- فقال : «القضاء الضمني لا تُشترط له الدعوى والخصومة». وانظر : غمز عيون البصائر، 2/384.

      وأيضًا ورد هذا الضابط بلفظ المؤلف في : رد المحتار، 4/198، 8/120. [↑](#footnote-ref-3801)
3802. () « أخيه » : مكرّرة في (د). [↑](#footnote-ref-3802)
3803. () في (د) : « أصل ». [↑](#footnote-ref-3803)
3804. () بحثت عن هذه المسألة في مظانها من (البزازيـة) فلم أظفر بها. وأقرب ما وجدتـه إليها ما جـاء فيها -2/410-، حيث قال البزازي: «... فالحاصل : أن الدين المشترك - **لا بجهة الإرث**- لو برهن عليه لا يكون الحاضر خصمًا عن الغائب عند الإمام -رحمه الله-. والثاني : يجعله خصمًا بكل حال. وقال محمد -رحمه الله-: ما قاله الإمام قياس، وما قاله الثاني استحسان. فأخذ به ... **وأجمعوا أن أحد الورثة خصم في الدين أيضًا عن الباقين**، وعلى أنه يدفع إلى الحاضر نصيبه مشاعًا، وعلى أنه لا يدفع إلى الحاضر نصيب الغائب، وعلى أنه لو مقرًّا لا ينزع المنقول من يده إلى حضور الغائب ...».

      وانظر : العناية، 7/350؛ الدّرر شرح الغرر، 2/357. [↑](#footnote-ref-3804)
3805. () جاء في هامش (أ) : «قولهم : (ماله دار ولا عقار) العقار : أرض وبناء». [↑](#footnote-ref-3805)
3806. () في (أ): زيادة «لا» (منقولاً لا). ولعل هذا سبق قلم من الناسخ بتكرار (لا) التي تنتهي بها كلمة (منقولاً). ومما يدل على كونها زائدة أن المؤلف قال عقب ذلك: «وإذا قضى» ولم يقل: (وإذا لم يقضِ). [↑](#footnote-ref-3806)
3807. () ادعاء العقار وادعاء المنقول مسألتان معطوفتان على المسألة الأولى، وصُوَرُها واحدة، إلا أن الفرق بينها: هو كون المدَّعى في الأولى مالاً، وفي الثانية عقارًا، وفي الثالثة منقولاً.

      وعلى هذا فإن صورة المسألة الثانية هي : «إذا كانت الدار في يد رجل، وأقام الآخر البينة أن أباه مات وتركها ميراثًا بينه وبين أخيه فلان الغائب : قضي له بالنصف، و**ترك** النصف الآخر في يد الذي هي في يده. ولا يستوثق فيه بكفيل. وهذا عند أبي حنيفة. وقالا : إن كان الذي هي في يده جاحدًا : أُخذ منه وجُعل في يد أمين. وإن لم يجحد : تُرك في يده ». قاله صاحب الهداية في البداية، 7/347.

      ثم عطف عليها في (الهداية) - 7/348- مسألة المنقول فقال : « ولو كانت الدعوى في منقول : فقد قيل : يؤخذ منه بالاتفاق ... وقيل : المنقول على الخلاف أيضًا. وقول أبي حنيفة -رحمه الله- فيه أظهر ...».

      وانظر هاتين المسألتين في شرحي الهداية : العناية وفتح القدير، 7/347-350؛ الدّرر، 2/418؛ تنوير الأبصار، وشرحه : الدر المختار وحاشيته : رد المحتار، 8/164. [↑](#footnote-ref-3807)
3808. () في (ب) : «لم ». [↑](#footnote-ref-3808)
3809. () **بلا تكفيله** : أي بلا طلب إحضار كفيل من ذي اليد. [↑](#footnote-ref-3809)
3810. () في (أ) و(جـ) و(د) : «نصف». والصحيح : ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر). [↑](#footnote-ref-3810)
3811. () نهاية 75/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3811)
3812. () في (د) : « الحاجة ». [↑](#footnote-ref-3812)
3813. () نهاية 48/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-3813)
3814. () في (أ) و(جـ) : «ينـزع». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-3814)
3815. () في (الدّرر) زيادة : «ولا ضرورة». [↑](#footnote-ref-3815)
3816. () في (أ) و(جـ) : «للموروث». والمناسب ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدّرر.

      وهذه الكلمة تـمثل نهاية 56/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-3816)
3817. () في (ب) و(د) : «تنقص». [↑](#footnote-ref-3817)
3818. () نهاية 46/أ من (د). [↑](#footnote-ref-3818)
3819. () أي : كما لو كان ذو اليد مقرًّا، وجحود ذي اليد المحتمل مسقبلاً لحصة الغائب إذا حضر، هذا الجحود لا يُلتفت إليه؛ لأن الحكم قد ثبت عليه بقضاء القاضي.

      وانظر ما جاء في قول الإمام وصاحبيه في : الدّرر شرح الغرر، 2/418. وتمام العبارة الأخيرة عنده : «لأن الوارث قال : هذا ميراث. ولا وارث إلا بثبوت الملك للمورث، واحتمال كونه مختار الميّت ثابت؛ فلا ينقض يده، كما لو كان مقرًّا، وبطل جحوده بقضاء القاضي، والظاهر أنه لا يجحد فيما يستقبل؛ لأن الحادثة صارت معلومة للقاضي ولذي اليد، وجحوده باعتبار اشتباه الأمر عليه وقد زال». [↑](#footnote-ref-3819)
3820. () قوله : «كذا المنقول في الأصح» : معطوف على قول الإمام أبي حنيفة -كما هو ظاهر في (الغرر)- فيكون المعنى : كذا إذا كان المدعى منقولاً : يأخذ الوارث الحاضر نصفه ويترك باقيه مع ذي اليد بلا طلب كفيل منه، جحد دعواه أوْلا. [↑](#footnote-ref-3820)
3821. () أي : قيل : يؤخذ المنقول من ذي اليد اتفاقًا بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه. [↑](#footnote-ref-3821)
3822. () في (جـ) : «محفوظ». [↑](#footnote-ref-3822)
3823. () في (هـ) و(و) : زيادة «في». وهذه زيادة في المبنى وفيها إيضاح للمعنى. [↑](#footnote-ref-3823)
3824. () أي : قيل : المنقول يُترك النصف (أي منه) في يد ذي اليد ... [↑](#footnote-ref-3824)
3825. () يظهر -والله أعلم- أن هذه العبارة فيها شيء من الاضطراب، يتلخّص في كونها تحكي اتفاقًا آخر يناقض الاتفاق السابق. ولبيان ذلك يُقال :

      **1-** لقد ذكر المؤلف ابتداءً أن المنقول كالعقار في الأصح (أي من جهة بقاء حق الغائب عند ذي اليد).

      **2-** ثم ذكر أن هناك قولاً يحكي الاتفاق على أن المنقول يؤخذ من ذي اليد.

      **3-** ثم ناقض ذلك وذكر قولاً يحكي الاتفاق على أن حق الغائب من المنقول يترك عند ذي اليد!.

      **4-** ثم حكم على أن هذا القول هو الأصح.

      وبالقارنة بين عبارة المؤلف وما جاء في مصدرها (وهو الغرر وشرحها الدرر)، يلحظ أنه لا اضطراب في المصدر :

      فقد جاء في الغرر : «ادعى دارًا لنفسه ولأخيه الغائب وبرهن عليه : أخذ نصف المدَّعى، وترك باقيه مع ذي اليد بلا تكفيله، جحد دعواه أولا».

      ثم شرح صاحبُ (الدرر) هذه العبارة وبيّن ما جاء فيها من خلاف بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه.

      وبعد ذلك : عطف صاحب (الغرر) على العبارة السابقة جملة أخرى قال فيها : «كذا المنقول في الأصح».

      ثم فصّل صاحب (الدّرر) هذه الجملة فقال : «أي إذا كانت الدعوى في المنقول :

      • فقيل : يؤخد منه اتفاقًا ....

      • وقيل : المنقول على الخلاف أيضًا. يعني يترك النصف في يد ذي اليد.

      وهذا أصح؛ لأنه يحتاج ...».

      **فخلاصة ما في (الدرر) أن (المنقول) فيه قولان :**

      **الأول** : يؤخذ المنقول من ذي اليد اتفاقًا.

      **الثاني** : أن المنقول يجري فيه الخلاف الوارد في العقار.

      والأصح فيه هو قول الإمام أبي حنيفة وهو أنه يترك النصف في يد ذي اليد. وما قرّره صاحب (الدرر) هو الموافق لما في (الهداية) وشرحيها و(تنوير الأبصار) وشرحه وحاشية الشرح. وقد سبق بيان هذه المراجع، ونصّ ما جاء في الهداية، ص906، هامش (3). [↑](#footnote-ref-3825)
3826. () الدرر شرح الغرر، 2/418- مع اختلاف سبق بيان أهمه-. [↑](#footnote-ref-3826)
3827. () في (أ) و(هـ) : «أز ذلك»، وفي (جـ) : « أزد لك ». والصواب ما تمَّ إثباته من (ب) و(د) و(و).

      ويحتمل أن مراد المؤلف : أن العبارة الأخيرة، وهي قوله : «وإن أبى ذو اليد ...»، هذه العبارة قالها المؤلف باجتهاده ولم يرها في الكتب عند تحريرها -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-3827)
3828. () في (أ) و(جـ) و(د) : «الدائن». والصحيح ما تم إثباته من (ب)؛ وفاقًا للأشباه.

      يضاف إلى ذلك أنه جاء في (الأشباه) زيادة مهمة وهي : «فأقرّبها». وتمام الجملة : «لو ادعى كفالة على رجل بمال بإذنه فأقربها، وأنكر ...». وهذه الزيادة وما بعدها معناها : فأقرّ المدعى عليه (وهو المدين) بالكفالة وأنكر الدينَ ... [↑](#footnote-ref-3828)
3829. () في (جـ) : «فيرهن». [↑](#footnote-ref-3829)
3830. () نهاية 75/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-3830)
3831. () في (ب) و(جـ) : « الأصل ». [↑](#footnote-ref-3831)
3832. () الأشباه، ص262 -مع الاختلاف الذي سبق بيانه-؛ وانظر : البحر الرائق، 4/58؛ رد المحتار، 8/121. وقد عزا الأخير ما ذكره إلى (الأشباه). [↑](#footnote-ref-3832)
3833. () وردت هذه الكلمة مكرّره في (أ). [↑](#footnote-ref-3833)
3834. () في (أ) و(جـ) و(د) : «ليس». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3834)
3835. () في (أ) و(جـ) و(د) : «أصل». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3835)
3836. () ص901 (ل74/أ)، قاعدة 181. [↑](#footnote-ref-3836)
3837. () في (أ) و(جـ) و(د) : «فلان». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)؛ لأن (فلانًا) اسم أنّ. [↑](#footnote-ref-3837)
3838. () في (أ) و(جـ) و(د) : «أصل». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3838)
3839. () ص902 (ل74/أ). [↑](#footnote-ref-3839)
3840. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «ينفك». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3840)
3841. () في (جـ) : «الرهن». [↑](#footnote-ref-3841)
3842. () في (جـ) : «والإبراء». [↑](#footnote-ref-3842)
3843. () لا يظهر -والله أعلم- أن في هذا الاعتراض ما يمنع من أن يكون الفرع أيضًا- مثالاً لقاعدة: «القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة»؛ إذْ غايته : بيان كون هذا الفرع مثالاً لقاعدة : «القضاء على الغائب ...». ولا شك أن اندراج المثال تحت قاعدةٍ ما لا يمنع من اندراجه تحت قاعدة أخرى من جهة أخرى. وهذه الجهة هي : أن الحكم الصادر من القاضي على الكفيل يعدّ قضاء قوليًّا، وهذا القضاء القولي يتبعه قضاء ضمني على الأصيل، وهذا القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة؛ لأنهما حصلتا في القضاء القولي قصدًا، فيدخل فيه الضمني تبعًا.

      وممّا يعضد ذلك : أن ابن نجيم -في الموضع السابق من أشباهه- جعل هذا الفرع أصلَ القضاء الضمني، فقال قبله : «وأصل القضاء الضمني ما ذكره أصحاب الـمتون من أنه : لو ادّعى كفالة ...». وقد تابعه على ذلك ابن عابدين في الموضع السابق من حاشيته. [↑](#footnote-ref-3843)
3844. () وردّ الفصل بين (أن) و(ما) في (أ) و(ب)، كما وردّ الوصل بينهما في باقي النسخ، ولعلّ الفصل بينهما تصرّف من الناسخ.

      ولو قال : (واعلم أنه إنما ...) لكان أحسن. [↑](#footnote-ref-3844)
3845. () في (أ) و(جـ) : «تقتصر». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-3845)
3846. () نهاية 48/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-3846)
3847. () انظر : الدرر شرح الغرر، 2/302. [↑](#footnote-ref-3847)
3848. () نهاية 56/ب من (جـ).

      ومن المتون والشروح التي ذكرت هذه المسألة : الجامع الصغير لمحمد بن الحسن، ص373؛ البداية والهداية والعناية وفتح القدير، 7/213؛ كنز الدقائق والبحر الرائق، 6/257؛ الغرر والدرر، 2/304-305؛ تنوير الأبصار والدر المحتار ورد المحتار، 7/614. وأقرب هذه الكتب إلى لفظ المؤلف هو الغرر والدّرر. [↑](#footnote-ref-3848)
3849. () «له» : ساقطة من (جـ).

      وقد بيّن صاحب الدّرر-2/304-305- ما تعود إليه الضمائر فقال : «أي كفل رجل عن رجل لرجل بما ذاب له عليه». [↑](#footnote-ref-3849)
3850. () في (ب) : «الأصيل»؛ وفاقًا للغرر. [↑](#footnote-ref-3850)
3851. () انظر : الدرر شرح الغرر، 2/298. [↑](#footnote-ref-3851)
3852. () أي : معنى الشرط.

      وهذه الكلمة نهاية 76/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3852)
3853. () نهاية 46/ب من (د). [↑](#footnote-ref-3853)
3854. () في (أ) و(جـ) : «فيتوقف». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-3854)
3855. () في (جـ) : «يؤخذ». [↑](#footnote-ref-3855)
3856. () أي : أخبر الدائن أن المكفول قد حكم عليه قاضٍ من القضاة وهو حاضر. [↑](#footnote-ref-3856)
3857. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «فصح». والأفصح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-3857)
3858. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      قواعد الفقه لابن نجيم، ص244، قاعدة 330؛ الفوائد الزينية له أيضًا، ص55، فائدة 41- ولفظه في القواعد : «القول للقابض في مقدار ما قبضه، ووصفه وتعيينه، ضمينًا كان أو أمينًا»-؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص55، قاعدة 82- ولفظه : «القول قول القابض أن الدراهم ...»؛ المدخل الفقهي العام، 2/1087، فقرة 705 - ولفظه : «القول للقابض في مقدار المقبوض»؛ موسوعة القواعد الفقهية، 2/48 - ولفظه: « الأصل أن القول قول القابض في المقبوض».

      **ومن كتب الفقه :**

      الجامع الصغير وشرحه : النافع الكبير، ص339؛ المبسوط، 13/48، 18/120، 190؛ بـدائع الصـنائع، 6/109؛ الهداية وشرحاها : العناية وفتح القدير، 6/385، 439؛ تبيين الحقـائق، 5/20؛ الدّرر شـرح الغرر، 2/165، 172؛ مواهب الجليل، 7/47؛ البحر الرائق، 5/262؛ رد المحتار، 8/311. [↑](#footnote-ref-3858)
3859. () انظر : المبسوط، 13/48؛ الهداية وشرحيها : العناية وفتح القدير، 6/439؛ النافع الكبير، ص339. [↑](#footnote-ref-3859)
3860. () **الزِّقُّ في اللغة** : هو وعاء من الجلد يُتّخذ لحفظ السوائل. قال في القاموس : «وبالكسر: السِّقاء، أو جلدٌ يُجَرُّ ولا يُنتف للشراب وغيره».

      القاموس المحيط، مادة «زقّ»، ص1150؛ وانظر : لسان العرب، مادة «زقق»، 10/143. [↑](#footnote-ref-3860)
3861. () انظر : العناية، 6/438-439؛ الدّرر شرح الغرر، 2/172؛ وانظر المثال أيضًا في : الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير، ص339؛ الهداية وشرحها : فتح القدير، 6/438-439؛ الدر المختار وحاشيته : رد المحتار، 8/311. [↑](#footnote-ref-3861)
3862. () **الفرق بين التحالف والتحليف** : أن «التحليف : هو توجيه اليمين على أحد الخصمين» و«التحالف : هو توجيه اليمين على كلا الخصمين».

      كذا ورد تعريفهما في المجلة، مادة 1681 و 1682؛ وانظرهما في شرح المجلة للأتاسي، 5/198؛ وانظر معنى التحالف أيضًا في : البحر الرائق، 7/218؛ رد المحتار، 11/628؛ معجم لغة الفقهاء، ص101. وقد سبق بيان معنى التحليف، ص 483. [↑](#footnote-ref-3862)
3863. () نهاية 76/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-3863)
3864. () جاء في هامش (أ) : «أي الوجه». [↑](#footnote-ref-3864)
3865. () في (أ): « سرع ». وفي (ب) و(د): « شرع ». والصواب ما تمَّ إثباته من (جـ) و(هـ) و(و)، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-3865)
3866. () العناية، 6/439 -مع اختلاف في بعض الألفاظ-؛ وانظر : فتح القدير، 6/439. [↑](#footnote-ref-3866)
3867. () «الاختلاف في» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-3867)
3868. () في (أ) و(جـ) و(د) : «فكذا». والمناسب ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3868)
3869. () نهاية 57/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-3869)
3870. () نهاية 49/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-3870)
3871. () وردت هذه القاعدة في أكثر كتب القواعد مختصرة بلفظ : «الكتاب كالخطاب»؛ كما وردت بلفظ المؤلف وألفاظ أخرى في كتب أخرى من كتب الفقه وقواعده وغيرهما :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر للسيوطي، 2/582 - فقد أشار إليها عرضًا، فممّا قال : «وحيث جوّزنا انعقاد البيع ونحوه بالكتابة، فذلك في حال الغيبة، فأما في حالة الحضور : فخلاف مرتب. والأصـح : الانعقاد»-؛ ولابن نجيم، ص374- ولفظه : «والكتاب كالخطاب»-؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 69؛ شرحها لسليم رستم، 1/49؛ ولعلي حيدر، 1/61؛ وللأتاسي، 1/190؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص349؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص99، قاعدة 219، وص100، قاعدة 222- ولفظه الأول كلفظ ابن نجيم، والثاني: «الكتاب ممّن نأى كالخطاب ممّن دنى»-؛ المدخل الفقهي العام، 2/1000، فقرة 609؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص145- ولفظه: «الكتاب بمنزلة الخطاب»-؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات، ص607- ولفظه: «الكتابة تقوم مقام قول الكاتب»-؛ تطبيقات القواعد والضوابط لِـ د. سعود الغديان، ص378؛ المدخل إلى القواعد لِـ د. إبراهيم الحريري، ص135، 137؛ الوجيز، ص244؛ مـوسوعة القـواعد الفقهية، 1/462، 3/87؛ القواعد الفقهية لشيخنا أ. د. صالح السدلان، ص465- ولفظ الغديان ومن بعده كلفظ ابن نجيم-.

      **ومن كتب الفقه :**

      النّـتف في الفتاوى، 1/357؛ المبسوط، 5/16؛ بدائع الصنائع، 6/37- ولفظه كلفظ المؤلف-؛ الهداية وشرحاها : العناية وفتح القدير، 6/254؛ 7/291 - ولفظ العناية الأول كلفظ المؤلف-؛ المحيط البرهاني، ق3، ص841؛ الدرر شرح الغرر، 2/144- ولفظه كلفظ المؤلف-؛ البحر الرائق، 5/290، 7/69- ولفظه الثاني كالمؤلف-.

      **ومن الكتب الأخرى :**

      أصول السرخسي، 1/376؛ الفروق للكرابيسي، 1/116. [↑](#footnote-ref-3871)
3872. () **العُنوان في اللغة** : «ما يستدل به على غيره، ومنه : عُنوان الكتاب» إذْ «عُنوان الكتاب وعُنْيانُه (ويكسران) : سُمّي لأنه يعنّ له من ناحيته، وأصله : عُنَّانٌ، كَرُمّان، وكلمّا استدللت بشيء يظهرك على غيره فعنوان له».

      **والمراد به هنا** : الديباجة التي يظهر بها مَنْ صَدَرَ منه الكتاب، كأن «يُكتب في صدره : من فلان بن فلان، على ما جرت به العادة في سير الكتب».

      ولتوثيق ما سبق فإن النص الأول مستفاد من : المعجم الوسيط، مادة «عنون»، 2/633؛ والنص الثاني من : القاموس المحيط، مادة «عنّ»، ص1570؛ والثالث من تكملة البحر الرائق، 8/544. [↑](#footnote-ref-3872)
3873. () في (ب) : «عندي». [↑](#footnote-ref-3873)
3874. () في (أ) و(د) : «مكتوب». والمناسب ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ). [↑](#footnote-ref-3874)
3875. () في (جـ) : «المقتضى». [↑](#footnote-ref-3875)
3876. () انظر: الدّرر شرح الغرر، 2/144؛ وأنظر أيضًا: الهداية وشرحيها العناية وفتح القدير، 6/254-255؛ البحر الرائق، 5/291. [↑](#footnote-ref-3876)
3877. () في (أ) و(جـ) : «ينقلب». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د).

      علمًا بأن ما في (أ) و(جـ) موافق لمصدر هذه العبارة وهو (الدّرر) !!. [↑](#footnote-ref-3877)
3878. () في (أ) : «موجبه». والصواب ما تمَّ إثباته من باقي النسخ؛ وفاقًا للدرر. [↑](#footnote-ref-3878)
3879. () ورد هذا الضابط بنحو هذا اللفظ في الدرر شرح الغرر، 2/302؛ وورد في البحر الرائق-6/244- بلفظ : «لأن الكفالة لزمته ونفذت عليه بغير أمرٍ غير موجبة للرجوع، فلا تنقلب موجبة له ...». [↑](#footnote-ref-3879)
3880. () نهاية 47/أ من (د). [↑](#footnote-ref-3880)
3881. () انظر : الدرر شرح الغرر، 2/302؛ وانظر في حكم رجوع الكفيل بلا أمر المكفول عنه إلى : مختصر الخرقي وشرحه : المغني، 7/89؛ الهداية وشرحيها : العناية وفتح القدير، 7/189؛ الكنز وشرحه : البحر الرائق، 6/244. [↑](#footnote-ref-3881)
3882. () ص426 (ل23/أ)، قاعدة 53. [↑](#footnote-ref-3882)
3883. () هذه القاعدة والتي تليها من القواعد الأصولية التي تتعلّق بمدلول لفظ من ألفاظ العموم وهو (كل) إذا أضيف. إذْ يختلف مدلوله باختلاف ما يدخل عليه :

      • فإن دخل على نكرة : كان مدلوله العموم لجميع أفراده، أي الإحاطة بكلّ فرد من الجزئيات؛ كقول الرجل : قرأت كل كتاب في هذه المكتبة : يتناول جميع الكتب الموجودة فيها.

      • وإن دخل على معرفة : كان مدلوله العموم لجميع أجزاء هذا المفرد، أي الإحاطة بأجزائه؛ كقول الرجل: قرأت كل الكتاب : يتناول كل جزء من أجزاء هذا الكتاب المعرّف دون غيره.

      والمدلول الأول هو ما تحكيه هذه القاعدة، والمدلول الثاني هو ما تمثّله القاعدة التي تليها.

      **ولتوثيق هذه القاعدة يُقال :**

      وردت بنحو لفظها أو معناه في كثير من كتب الأصول، منها :

      أصول البزدوي وكشف الأسرار، 2/16، 17 – ولفظ الكشف : «كلمة كل ... إن أضيفت إلى معرفة توجب إحاطة الأجزاء، وإن أضيفت إلى نكرة توجب إحاطة الأفراد» -؛ أصول السرخسي، 1/157، 158- ولفظه الأول : «وأما كلمة (كلّ) فإنها توجب الإحاطة على وجه الإفراد ... حتى لو وصلت باسم النكرة تقتضي العموم في ذلك الاسم...»-؛ ميزان الأصول، 1/403- ولفظه : «... كلمة (كل) ... إما أن تدخل على فردٍ منكّرٍ، أو على فردٍ معرّفٍ : إن دخل على فرد منكر يوجب العموم ... أما إذا دخل على الفرد المعرف – بأن قال : أكلت كل هذا الرغيف – فيتناول كل هذا الرغيف المعرف دون غيره»-؛ المغني، ص114؛ شرحه للقاءاني، ق1،جـ2،ص 487-488- وهذا الشرح يعدّ المصدر الرئيس للمؤلف في هذه القاعدة والتي تليها، كما أن لفظ المؤلف فيهما قريب منه-؛ المنار وشروحه : كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، 1/183؛ وفتح الغفار، 1/107- ولفظ المنار : «فإن دخلت على المنكر أوجبت عموم أفراده، وإن دخلت على المعرّف أوجبت عموم أجزائه»-؛ التنقيح والتوضيح والتلويح، 1/60- ولفظ التنقيح : «فإن دخل الكل على النكرة فلعموم الأفراد، وإن دخل على المعرفة فللمجموع ...»-؛ البحر المحيط، 3/64- ولفظه : «الصيغة الأولى : (كل) ومدلولها الإحاطة بكل فرد من الجزيئات إن أضيفت إلى النكرة، أو الأجزاء إن أضيفت إلى معرفة»-؛ وانظر أيضًا: تلقيح الفهوم، ص201-215- فقد قسَّم الأخيرُ (كلَّ) المضافة إلى قسمين : المضافة إلى النكرة والمضافة إلى المعرفة وتوسع في الحديث عنهما-. [↑](#footnote-ref-3883)
3884. () نهاية 77/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3884)
3885. () العبارة الأخيرة وردت في شرح المغني على النحو الآتي : «... و**تجعل** كل فرد كأن ليس معه غيره، **وهذا** **معنى الكل الإفرادي، حتى لو** قال : كل امرأة ...».

      وكما يسمّى بـ (الكلّ الإفرادي) يسمّى أيضًا بـ (الكل العددي). انظر : تلقيح الفهوم، ص436. [↑](#footnote-ref-3885)
3886. () في (أ) و(جـ) و(د) : «أوجب». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لشرح المغني، حيث جاء فيه : «لأنَّ كلمة (كلّ) لما **أوجبت** عموم الأفراد : صار ...». [↑](#footnote-ref-3886)
3887. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص486-487- مع الاختلاف الذي سبق بيانه؛ وانظر : أصول السرخسي، 1/157-158. [↑](#footnote-ref-3887)
3888. () هكذا في جميع النسخ (بتذكير الضمير)، وفي مصدر المؤلف (وهو شرح المغني) : «أجزائها». وتقدير ما جاء في جميع النسخ : أن الضمير المذكر يعود على **لفظ** المعرفة.

      إذا علم هذا فإن هذه القاعدة مرتبطة بالقاعدة السابقة، وكثير من العلماء يقرنها بها، فما قيل في التعليق على تلك القاعدة يمكن أن يقال هنا أيضًا. [↑](#footnote-ref-3888)
3889. () في (ب) : «مجموعًا».

      وقد جاء في شرح المغني : «وهذا معنى الكل المجموعي». وانظر الكل المجموعي في: تلقيح الفهوم، ص436. [↑](#footnote-ref-3889)
3890. () **الجامع**: المراد به الجامع الكبير لمحمد بن الحسن بن فَرْقد الشيباني، صاحب أبي حنيفة وناشر مذهبه (ت 189هـ).

      ويُعدّ هذا الكتاب من اللبنات الأولى التي قام عليها الفقه الحنفي؛ إذ هو أحد كتب ظاهر الرواية الستّة المعتمدة في المذهب الحنفي. وقد اكتسب مكانةً رفيعة منذ العصور المتقدّمة، وعبّر عن هذه المكانة محمد بن شجاع الثلجي الحنفي (ت266هـ) حيث قال : «ما وُضع في الإسلام كتابٌ في الفقه مثل جامع محمد بن الحسن الكبير».

      لهذا اعتنى الحنفية بشأنه وأفردوا حوله مصنفات كثيرة، ذكر منها صاحب (كشف الظنون) أربعًا وأربعين شرحًا، منها : شرحٌ للملك عيسى بن أبي بكر الأيّوبي (ت624هـ)، وكانت عادته أن يعطي مائة دينار لمن يحفظ الجامع الكبير.

      وللكتاب عدة طبعات :

      من أقدمها : طبعة الاستقامة بمصر، سنة 1356هـ.

      ومن الطبعات الحديثة : طبعة دار المعارف النعمانية بلاهور، عام 1401هـ/1981م.

      انظر : الفهرست للنديم، ص245؛ تاج التراجم، ص187، رقم 206؛ كشف الظنون، 1/567-570؛ مقدمة حاشية ابن عابدين (رد المحتار)، 1/168؛ الفوائد البهية، ص163؛ هدية العارفين، 2/8؛ الفكر السامي، 2/513-514؛ مقدمة تحقيق أبو الوفا الأفغاني للجامع الكبير، ص3-5؛ مرجع العلوم الإسلامية، ص482، 483. [↑](#footnote-ref-3890)
3891. () في (ب) : «تقع».

      وعلى تذكير الفعل التقدير : يقع الطلاق واحدة. [↑](#footnote-ref-3891)
3892. () أي : لأن كلمة (كل) مضافة إلى معرفة فتكون لعموم أجزاء المعرفة. [↑](#footnote-ref-3892)
3893. () في (ب) : «تقع». [↑](#footnote-ref-3893)
3894. () انظر : الجامع الكبير، ص181؛ شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص488، ولفظ الجامع: «رجل قال لامرأته : ... أنت طالق كل تطليقة ... طلقت ثلاثًا ... ولو قال : أنت طالق كل التطليقة : لم تطلق إلا واحدة». [↑](#footnote-ref-3894)
3895. () وردت هذه القاعدة بنحو هذا اللفظ أو معناه في كثير من **كتب القواعد**، منها :

      القواعد النورانية الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص206- ولفظه : «... الأصل في العقود والشروط ونحو ذلك: الحظر، إلا ما ورد الشرع بـإجازته...»-؛ الأشباه والنظائر لابن السبكي، 1/149- ولفظه: «ما ثبت بالشرع أولى مماّ ثبت بالشرط»-؛ المنثور، 2/239، 3/134- وقد تكلم في الموضع الأول عن الشروط في البيع، ولفظه في الثاني: «ما ثبت بالشرع مقدم على ما ثبت بالشرط»؛ الأشباه للسيوطي، 1/332- ولفظه كلفظ المنثور-؛ إيضاح المسالك، ص107- ولفظه : «نصّ الفقهاء -رضي الله عنهم-: على أنّ التزام ما يخالف سنة العقود شرعًا من ضمانٍ، أو عدمه: ساقط على المشهور...»-؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص137، قاعدة 142- ولفظه : «الشرط المخالف لمقتضى الشرع باطل»-؛ الفرائد البهية وشرحاها: الأقمار المضيئة، ص 214، والمواهب السنية وحاشيتها: الفوائد الجنية، 2/292- ولفظ الفرائد:

      **«وثـابـتًـا بـالـشـرع قــدمـوا عـلى مـا ثـبـت بالشـرط كـان مسجلا»-؛**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص 46؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل31/أ؛ منافع الدقائق، ص326- ولفظ المجامع: «كل شرط يغير حكم شرعي [كذا في المجامع وشرحيه!] يكون باطلاً»-؛ المجاز الواضح وشرحه: الدليل الماهر، ص155-157-ولفظه :

      **هـل شـرط مـالا يـفسـد العـقد إذا خـالـف مـايـوجـب حـكـم نـبـذا ؟-؛**

      ومما جاء في شرحه : «ومن فروعها الخلاف في ضمان الوديعة...»، وهذا نفس مثال المؤلف للقاعدة-؛ رسالة في القواعد الفقهية للشيخ عبد الرحمن السعدي، ص51، بيت رقم 39 و 40- ولفظه :

      **«وكــل شــرط لازم لـلـعـاقــد فـي الـبيـع والنـكـاح والـمـقـاصـد**

      **إلا شـروطـا حـلـلـت مـحـرمــا أوعـكسـه فـبـاطـلات فـاعـلـمـا»-؛**

      المدخل الفقهي العام، 2/1087، فقرة 706- ولفظه : «كل شرط يخالف أصول الشريعة باطل»-؛ الوجيز، ص 349- وقد ذكر لفظ المنثور والمجامع-.

      **ومماّ يحسن التنبيه عليه**: أن أصل هذه القاعدة: ما أخرجه البخاري- كتاب البيوع، باب البيع والشراء مع النساء، 2/103 ، ح2155-بسنده عن عائشة مرفوعًا : «من اشترط شرطًا ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان اشترط مائة شرط. شرط الله أحق وأوثق». [↑](#footnote-ref-3895)
3896. () انظر: الأم، 3/279؛ البحر الرائق، 7/274؛ كما ورد تخريج هذا المثال على القاعدة في: إيضاح المسالك، ص 107؛ الدليل الماهر، ص 156. [↑](#footnote-ref-3896)
3897. () نهاية 57/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-3897)
3898. () سبق تخريجه ص580. [↑](#footnote-ref-3898)
3899. () في (جـ): «تضع». [↑](#footnote-ref-3899)
3900. () نهاية 49/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-3900)
3901. () في (ب): «بوقوع».وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-3901)
3902. () نهاية 77/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-3902)
3903. () ص579 (ل40/ب)، قاعدة 95؛ حيث جُعل بيع النعل مع شرط التشريك مثالاً لتلك القاعدة،فما قيل في توثيقه هناك يقال هنا. [↑](#footnote-ref-3903)
3904. () هذه القاعدة وجميع ما جاء في شرحها ساقط من (د). [↑](#footnote-ref-3904)
3905. () في (د): «عليه»؛ وفاقاً لمصدر هذه القاعدة (وهو العناية). وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-3905)
3906. () في (جـ) و(د): «النية». [↑](#footnote-ref-3906)
3907. () هذه القاعدة وجل ما جاء فيها مستفاد من : العناية، 6/382-383؛ فممّا جاء فيها: «لهما: أن الدعوى معتبرة؛ لأنه يترتب عليها البينة، وكل ما يترتب عليه البينة يترتب عليه التحليف بالاستقراء... ولا نسلَّم أن كل ما يترتب عليه البينة يترتب عليه التحليف؛ فإن دعوى الوكالة يترتب عليها البينة دون التحليف». وانظر: الهداية وفتح القدير،6/382؛ البحر الرائق، 6/63. [↑](#footnote-ref-3907)
3908. () في (ب): زيادة «لا». [↑](#footnote-ref-3908)
3909. () العناية، 6/383-وقد سبق نقل نصّ كلامه عند توثيق القاعدة-. [↑](#footnote-ref-3909)
3910. () في هامش (أ): «أي: بائع». [↑](#footnote-ref-3910)
3911. () انظر هذه المسألة في: الهداية وشرحيها: العناية، وفتح القدير، 6/382؛ كنـز الدقائق وشرحه: البحر الرائق، 6/63.وقد حرّرها الأخير تحريرًا جيدًا، حيث قال: «أي: إذا ادعى عيبًا يطلع عليه الرجال، ويمكن حدوثه: فلابدّ من إقامة البينة أوّلاً على قيامه بالمبيع، مع قطع النظر عن قدمه وحدوثه؛ لينتصب البائع خصمًا.

      فإن لم يبرهن :

      • لا يمين له على البائع عند الإمام على الصحيح.

      • وعندهما : يحلف على نفي العلم؛ لأن الدعوى معتبرة، حتى يترتب عليها البينة، فكذا يترتب التحليف.

      وله : أن الحلف يترتب على دعوى صحيحة، ولا تصح إلا من خصم، ولا يصير خصمًا فيه إلا بعد قيام العيب ...». [↑](#footnote-ref-3911)
3912. () في (جـ) : «يقطع». [↑](#footnote-ref-3912)
3913. () في (ب) و(د) : « يكن ».

      وقد جاء في (العناية) : «وأن يكون المشتري هنا خصمًا ...» (بتجريد الجملة من النفي!)، ولعل هذا خطأ مطبعيٌّ؛ لأن الاستثناء منها لا يكون سائغا حينئذ - والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-3913)
3914. () العناية، 6/383- مع الاختلاف الذي سبق بيانه-. [↑](#footnote-ref-3914)
3915. () في (جـ) : «في». [↑](#footnote-ref-3915)
3916. () نهاية 47/ب من (د). [↑](#footnote-ref-3916)
3917. () نهاية 78/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3917)
3918. () انظر : العناية، 6/383. [↑](#footnote-ref-3918)
3919. () هذه الكلمة أصابها طمس في وسطها من نسخة (أ)، ولعله جرى عليها تصحيح لتصبح : «اليمين»، وفي (هـ) و(و) : «التحليف»، وفي (ب) و(جـ) : «البينة»، وفي (د) : «التحليف» ثم بياض، ثم «البينة». والكلمة الأولى والثانية يستقيم بهما المعنى، إلاّ أنه تمَّ إثبات الثانية للجزم بأنها من النسخ الخطية، ولوردها سابقًا في نص القاعدة وفي ثنايا شرحها. [↑](#footnote-ref-3919)
3920. () في (أ) و(ب) و(د) : «يقم». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-3920)
3921. () في (د) : «تدرأ». [↑](#footnote-ref-3921)
3922. () هذه قاعدة سبق أن تكلم عنها المؤلف، ص634 (ل46/أ)، قاعدة 111. [↑](#footnote-ref-3922)
3923. () في (أ) و(جـ) : «يثبت». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-3923)
3924. () في (أ) و(ب) : «الدفع»، وفي (جـ): «الترفع». والمناسب ما تمَّ إثباته من (د)، وهو الموافق لمصادر القاعدة. [↑](#footnote-ref-3924)
3925. () في (ب) : «تقديره». [↑](#footnote-ref-3925)
3926. () هذه القاعدة يذكرها كثير من الحنفية عند حديثهم عن حكم البيع الفاسد؛ إذ يرون أنه يفيد الملك بعد القبض، ولا يفيده قبل القبض، ويعللّون لعدم إفادته له قبل القبض بهذه القاعدة.

      **إذ المراد بها** :

      أن كل عقد كان بسبب محظور فإن الشرع -وإن كان قد يرتب عليه حكمه إلا أنه - طلب رفعه بالقدر الممكن؛ لهذا أجاز «لكل واحد من المتعاقدين فسخه؛ رفعًا للفساد»، ولم يُجز لهما زيادة تقريره بالمبادرة إليه «فإن المبادرة إليه تزيده وجودًا مع أنه واجب الرفع» -والله أعلم-.

      لهذا قالوا : بأنه لا يثبت الملك قبل القبض؛ لأنه «لو ثبت قبل القبض لوجب تسليم الثمن، ووجب على البائع تسليم المبيع؛ لأنهما من مواجب العقد، فيتقرّر الفساد، وهو لا يجوز؛ لأنه واجب الرفع بالاسترداد، وكل ما هو واجب الرفع بالاسترداد لا يجوز تقريره».

      ولتوثيق ما سبق: فإن المراد من معنى القاعدة قد تضمن ثلاثة نصوص : أولها : من الهداية، 6/465، والثاني : من فتح القدير، 6/462، والثالث : من العناية، 6/462.

      **أما توثيق القاعدة** :

      فقد وردت بلفظ المؤلف في العناية، 6/462 -وقد سبق نقل السياق التي جاءت فيه-؛ وورد معناها في بدائع الصنائع، 5/304؛ الهداية وفتح القدير، 6/462؛ تبيين الحقائق، 4/63؛ الدرر شـرح الغرر، 2/147؛ البحر الرائق، 6/99. [↑](#footnote-ref-3926)
3927. () وردت في (ب) بإهمال التاء، وفي (جـ) «للمشتري». وهي تمثّل نهاية 58/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-3927)
3928. () انظر : مصادر القاعدة السابقة. [↑](#footnote-ref-3928)
3929. () في (أ) : «يجذر». والصحيح ما تم إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-3929)
3930. () في (ب) : «الدفع». [↑](#footnote-ref-3930)
3931. () في هذا الموضع من العناية ورد نص القاعدة، وقد قال عقبها : «وإذا كان واجب **الرفع** بالاسترداد - يعني إذا كان المبيع مقبوضًا - فلأن يكون واجب الرفع بالامتناع ...». [↑](#footnote-ref-3931)
3932. () في (ب) : «فلا يكون». [↑](#footnote-ref-3932)
3933. () في (ب) : «الدّفع». [↑](#footnote-ref-3933)
3934. () نهاية 50/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-3934)
3935. () في (أ) و(د) : «المعاقدين»، وفي (ب): «العاقدين» وفي (جـ) : «المتعاقدين» وما في (ب) و(جـ) مناسب؛ إلا أنه تمَّ إثبات ما في (جـ)؛ وفاقًا للعناية. [↑](#footnote-ref-3935)
3936. () في (ب): «الدفع». [↑](#footnote-ref-3936)
3937. () العناية، 6/462 - مع الاختلاف الذي سبق بيانه-. [↑](#footnote-ref-3937)
3938. () في (أ) و(جـ) و(د): «قبضه». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-3938)
3939. () في (أ) و(جـ) : «بيع». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-3939)
3940. () انظر : العناية، 6/462. [↑](#footnote-ref-3940)
3941. () «والجواب أن تقرير الفساد» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-3941)
3942. () العناية، 6/462، إلا أنه قال في نهاية العبارة: «... لاجتمع البدلان في ملك شخص واحد، وهو لا يجوز، والضمنيات لا معتبر بها». [↑](#footnote-ref-3942)
3943. () في (جـ) : «ثبت». وقوله «ضمنًا ما لا يثبت» : ساقط من (ب). [↑](#footnote-ref-3943)
3944. () هذه قاعدة سبق أن تكلم عنها المؤلف، ص889 (ل71/ب)، قاعدة 178. [↑](#footnote-ref-3944)
3945. () في (أ) و(جـ) و(د) : «احترز». والصواب ما تمَّ إثباته من (ب) و(هـ) و(و)؛ لأنه مفعول لأجله. [↑](#footnote-ref-3945)
3946. () هذه القاعدة ورد التعليل بها في كثير من كتب الفقه الحنفي، كما وردت بصيغة الاستفهام في بعض كتب القواعد عند المالكية :

      **فمن كتب القواعد :**

      إيضاح المسالك، ص128، قاعدة 101- ولفظه : «من خُيّر بين شيئين فاختار أحدهما : هل يُعدّ كالمنتقل أوْ لا، وكأنه ما اختار قط ذلك الشيء؟»-؛ المنهج وشرحه للمنجور، ص331- ولفظ المنهج :

      **....................................... وهــل يـعــد راجــعًـا مـن خـيّـرا؟-؛**

      وقد أحال مـحقّق شرح المنجور إلى قواعد المقري، ل93.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 7/112، 20/47، 48، 25/124، 133، 27/36؛ بدائع الصنائع، 4/94؛ العناية، 7/244- ولفظ القاعدة وجل ما جاء في شرحها مذكور في العناية-؛ البحر الرائق، 8/118. [↑](#footnote-ref-3946)
3947. () فُسّرت هذه الكلمة في (أ) بـ «هلك». وقد سبق بيان معناها، ص609. [↑](#footnote-ref-3947)
3948. () «لم» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-3948)
3949. () في (د) : «نوى». [↑](#footnote-ref-3949)
3950. () العناية، 7/244-245 -مع اختلاف يسير-؛ وانظر: المبسوط، 7/112؛ 25/47؛ بـدائع الصنائع، 4/94 - وقد حكا الأخيران الخلاف في المسألتين. [↑](#footnote-ref-3950)
3951. () في (د): «نوى». [↑](#footnote-ref-3951)
3952. () هذه الكلمة وما يقاسمها ورد تفسيرها في هامش (أ) على النحو الآتي :

      «المحتال به : أي هو الدين الذي أجعله [كذا!] به. درر.

      المحتال : أي صاحب الدين بمعنى رب المال. درر.

      المحيل : أي مديون. درر.

      محتال عليه : أي الذي قبول [كذا!] الحوالة درر».

      وانظر : الدرر شرح الغرر، 2/308. [↑](#footnote-ref-3952)
3953. () انظر: المبسوط، 20/47، 25/125؛ بدائع الصنائع، 6/18؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 7/243؛ الدرر شرح الغرر، 2/308؛ البحر الرائق، 6/267. [↑](#footnote-ref-3953)
3954. () في (د) : «المحتال». [↑](#footnote-ref-3954)
3955. () في (ب) : «ينتقل». [↑](#footnote-ref-3955)
3956. () العناية، 7/244. [↑](#footnote-ref-3956)
3957. () في (جـ) : «تقتضي». [↑](#footnote-ref-3957)
3958. () نهاية 48/أ من(د). [↑](#footnote-ref-3958)
3959. () نهاية 58/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-3959)
3960. () في (أ) و(جـ) و(د) و(هـ)، «حلف». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(و)، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-3960)
3961. () في (أ) : «و» (بإسقاط الهمزة). والصحيح إثباتها كما في باقي النسخ، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-3961)
3962. () في (جـ) : «أحد». [↑](#footnote-ref-3962)
3963. () في (أ) و(جـ) و(د) : «الحلف». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-3963)
3964. () نهاية 79/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-3964)
3965. () ما قيل في هامش (11) يُقال هنا. [↑](#footnote-ref-3965)
3966. () العناية، 7/245. [↑](#footnote-ref-3966)
3967. () في (د): «ثمة». [↑](#footnote-ref-3967)
3968. () **معنى الضابط**:

      ورد في هذا الضابط لَفْظَا (الكيلّي) و(الوزنّي):

      **ومعنى الكيلي**: «ما يكون مقابلته بالثمن مبنياّ على الكيل» -قاله المجدّدي-.

      أو: «ما يكون بيان مقداره بالكيل» -قاله أ.د. قلعه جي-.

      والكيل : «تقدير الأشياء بحجومها» - قاله أ.د. قلعه جي.-

      **أما الوزني** : فهو«ما يوزن» -قاله المجدّدي-.

      إذا علم هذا فإن **معنى هذا الضابط**: أن كل ما يكال أو يوزن فإنه إذا عُيَّن يكون سلعة مبيعة بعينها، وإذا وصف فإنه يعّد ثمنًا حكمه حكم الدنانير.

      وسوف يجلي المؤلف هذا الضابط في بداية شرحه للقاعدة.

      ولتوثيق ما سبق : فإن معنى الوزني والمعنى الأول للكيلي منقول من قواعد الفقه (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص 542،451؛ والمعنى الثاني للكيلي منقول من معجم لغة الفقهاء، ص 354.

      أما توثيق الضابط :

      فقد ورد بلفظ المؤلف أو نحوه في عدة كتب من كتب الفقه، منها:

      الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 8/355-356؛ الدّرر شرح الغرر، 2/364- ولفظ الضابط وجل ما جاء في شرحه مذكور فيه-؛ قرة عيون الأخيار، 12/195- والأخير نقل كثيرًا مما ذكره صاحب الدرر. [↑](#footnote-ref-3968)
3969. () في هامش (أ) : «تعلق مال». [↑](#footnote-ref-3969)
3970. () الواو زيادة من (و). ولا يستقيم المعنى بدونها. وقوله : «ويكون مبيعًا» ليس في الدرر. [↑](#footnote-ref-3970)
3971. () نهاية 50/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-3971)
3972. () في (ب) و(جـ) : «وضعا». [↑](#footnote-ref-3972)
3973. () في (ب): «يبيّنا». [↑](#footnote-ref-3973)
3974. () الدّرر شرح الغرر، 2/364- مع الاختلاف الذي سبق بيانه-. [↑](#footnote-ref-3974)
3975. () في (ب): «ويكون». [↑](#footnote-ref-3975)
3976. () هكذا في جميع النسخ.

      وفي مصدر هذه العبارة: «قيمة».ولعلّ هذا المناسب؛ لأن القيمة هنا تمييز، والمعنى: صح الاستثناء، وهو قيمة المكيل أو الموزون؛ لأنه بوصفهما تعلّق العقد بثمنهما وليس بعينهما، فيكونان من جنس المستثنى منه وهو الثمن. [↑](#footnote-ref-3976)
3977. () في (الدرر): «أو». وهذا الأولى؛ كي لا يُتوهم أن قوله: «إلا قفيز حنطة» مستثنى من عين الجملة السابقة، ولأنه أعاد القفيز فيما بعد وعطفه على ما قبله بـ (أو) وليس بالواو. وقد اتفقت جميع النسخ على ذلك. [↑](#footnote-ref-3977)
3978. () في (الدرر) بيان من قال بهذا القياس؛ إذْ جاء فيها: «والقياس: أن لا يصح الاستثناء. وهو قول محمد وزفر». [↑](#footnote-ref-3978)
3979. () الدّرر شرح الغرر، 2/364- مع الاختلاف الذي سبق بيان أكثره-. [↑](#footnote-ref-3979)
3980. () في (د): «المفردات». [↑](#footnote-ref-3980)
3981. () هذه قاعدة سبق أن أفرادها المؤلف بالحديث، ص300 (ل9/أ)، قاعدة 20. [↑](#footnote-ref-3981)
3982. () انظر: الدرر شرح الغرر، 2/364. وما جاء في الدّرر فيه زيادة بيان، ونصه: «لكنهما صححاه استحسانًا: بأن المقدّرات جنس واحد معنى، وإن كانت أجناسًا صورة؛ لأنها تثبت في الذمة ثمنًا. أما الدينار فظاهر، وكذا غيره؛ لأن الكيلي والوزني مبيع بأعيانهما ثمن بأوصافهما، حتى لو عُيَّنا تعلق العقد بأعيانهما، ولو وُصفا ولم يعيّنا صار حكمهما كحكم الدنانير؛ ولهذا يستوي الجيد والرّديء فيهما، وكانت في حكم الثبوت في الذمة كجنس واحد معنى، فالاستثناء تكلم بالباقي معنى لا صورة». [↑](#footnote-ref-3982)
3983. () في (ب): «يبالي». [↑](#footnote-ref-3983)
3984. () ذُكرتْ هذه القاعدة في مقام التعليل في بعض **كتب الفقه الحنفي** بألفاظ متقاربة، ومن تلك الكتب:

      المبسوط، 6/65؛ الهداية، 3/343، 8/216، 362؛ وشروحها: الكفاية، 3/226، 8/338؛ والعناية، 3/343، 8/216، 362؛ وفتح القدير، 3/344؛ ونتائج الأفكار، 8/216، 362؛ تبيين الحقائق، 2/147، 4/308؛ الدّرر شرح الغرر، 1/344؛ البحر الرائق، 3/169، 170؛ كشف الحقائق، 1/176. [↑](#footnote-ref-3984)
3985. () في (ب): «تقبضها». [↑](#footnote-ref-3985)
3986. () نهاية 79/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-3986)
3987. () في (د): «عليه». [↑](#footnote-ref-3987)
3988. () هذا عند الإمام أبي حنيفة. أما عند محمد وأبي يوسف: يرجع عليها بنصف المقبوض. انظر: الهداية والعناية وفتح القدير، 3/343؛ تبيين الحقائق، 2/147؛ البحر الرائق، 3/170. [↑](#footnote-ref-3988)
3989. () في (جـ): «سبـب». [↑](#footnote-ref-3989)
3990. () في (ب) و(د): «باختلاف».وهذا هو الأولى. [↑](#footnote-ref-3990)
3991. () انظر: الهداية والعناية وفتح القدير، 3/343- وفي الأخير أصل المسألة فقط-؛ الوقاية وشرحها لصدر الشريعة، 1/176؛ الكنز وشروحه: تبيين الحقائق، 2/147؛ والبحر الرائق، 3/170؛ وكشف الحقائق، 1/176؛ الدرر شرح الغرر، 1/344؛ الدر المختار ورد المحتار عليه، 4/262-263. [↑](#footnote-ref-3991)
3992. () نهاية 59/أ من(جـ). [↑](#footnote-ref-3992)
3993. () «الجارية» : مكرّرة في (د). [↑](#footnote-ref-3993)
3994. () نهاية 48/ب من (د). [↑](#footnote-ref-3994)
3995. () العناية، 3/343- مع اختلاف يسير-؛ وانظر: الكفاية، 3/226. [↑](#footnote-ref-3995)
3996. () أي: وهبت كل مهرها لزوجها بعد قبضه منه. [↑](#footnote-ref-3996)
3997. () في (جـ) زيادة: «لا»، وفي(هـ) زيادة «لم». ولا مسوغ للنفي هنا. [↑](#footnote-ref-3997)
3998. () هكذا في جميع النسخ. وظاهرها أن (نصف) مضافة إلى الآخر، إلاّ أن السياق يتعارض مع هذا؛ إذ إنه يوجب قطع الإضافة، فيكون المعنى: فالواجب عليه دفع نصفٍٍ، وهذا النصف هو النصف الآخر من المهر.

      ولبيان ذلك: فإن العبارة التي وردت فيها هذه الكلمة مكونة من شقين:

      **الأول**: «لأنه يستحق به نصف المهر».

      أي : يستحق بالطلاق قبل الدخول نصف المهر. وهو قد دفع المهر كاملاً؛ فيستحق من هذا المهر نصفه.

      **الثاني**: «فالواجب عليه دفع نصف الآخر».

      والمقصود بالآخر هنا: هو نصف المهر الآخر الذي هو حقّ للزوجة.

      ولو صحت إضافة (نصف) إلى (نصف المهر الآخر) لصار المعنى: أن الواجب عليه دفع ربع المهر؛ لأن نصفَ نصفِ الشيء يساوي ربعه! فتعيّن قطع إضافة (نصف) إلى (الآخر) بزيادة هاء الضمير على نصف، أو (أل) التعريف، أو كلمة (المهر) بين (نصف) و (الآخر)، أو على أقل تقدير تنوين (نصف)، حتى لا يفهم أنها مضافة إلى ما بعدها -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-3998)
3999. () ص698(ل52/أ)، قاعدة 124. ونص القاعدة: «دفع ما ليس بواجب عليه يسترده». [↑](#footnote-ref-3999)
4000. () في (أ) و(جـ): «وهبها». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)؛ لأن الاسم الموصول (ما) يعود إلى المهر الذي قبضته الزوجة من الزوج، ثم وهبته هي إليه، لا هو إليها. [↑](#footnote-ref-4000)
4001. () في (أ) و(ب) و(جـ): «يتعين». والصحيح ما تمّ إثباته من (د) و(هـ) و(و)، وهو الموافق لأكثر المراجع الآتي ذكرها عند توثيق هذه المسألة. [↑](#footnote-ref-4001)
4002. () في (أ): «و النسوح»، وفي (ب) و(د): «والنسوخ»، وفي (جـ): «والفسوح»، وفي (هـ) و(و): «والفسوخ».والصحيح من هذه الألفاظ اللفظ الأخير. ومع اختلاف النسخ في هذا اللفظ إلا أنها متفقة على إسقاط كلمتي: «في العقود».والصحيح إثباتهما، وفاقًا لجميع المراجع الأتي ذكرها -والتي ذكرت فيها هذه العبارة-؛ لأنه لا يستقيم المعنى بحذفهما وعطف (الفسوخ) على (بالتعيين). [↑](#footnote-ref-4002)
4003. () هكذا في جميع النسخ، والأفصح: (فكانت). [↑](#footnote-ref-4003)
4004. () انظر هذه المسألة في : الهداية والعناية، 3/342-343؛ الكفاية، 3/225- 226؛ الوقاية وشرحها لصدر الشريعة الأصغر، 1/176؛ كنز الدقائق وشروحه: تبيين الحقائق، 2/146- 147؛ والبحر الرائق، 3/169؛ وكشف الحقائق، 1/176؛ الدّرر شرح الغرر،1/344؛ الدر المختار ورد المحتار عليه، 4/262. [↑](#footnote-ref-4004)
4005. () نهاية 51/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-4005)
4006. () هكذا في جميع النسخ (بتأنيث الفعل). **والمعنى**: ...تنزّل الأسباب المختلفة منزلة...

      وقد جاء في مصدر هذه العبارة (وهو الكفاية): «ينزّل» (بالتذكير).والمعنى فيها واضح؛ إذ نائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى (اختلاف الأسباب) و(اختلاف) لفظ مذكر فناسب أن يكون الفعل مذكرًا أيضًا تبعًا له. [↑](#footnote-ref-4006)
4007. () أي: لا يُقال في الفروع الثلاثة السابقة: إن اختلاف الأسباب ينزل منزلة اختلاف الأعيان، كما قيل ذلك في قصة بريرة -رضي الله عنها-. [↑](#footnote-ref-4007)
4008. () نهاية 80/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4008)
4009. () سبق تخريجه، ص477. [↑](#footnote-ref-4009)
4010. () المقصود بالأصليين هما: الأصل الذي هو مدار الحديث هنا، وهو : «لا يبالى باختلاف الأسباب عند سلامة المقصود»، والأصل الذي ورد ضمنًا في بداية هذه العبارة، وهو : «اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأعيان».وقد سبق أن أفرده المؤلف بالحديث، ص264 (ل5/ب)، قاعدة 8. [↑](#footnote-ref-4010)
4011. () نائب الفاعل هنا: ضمير مستتر يعود على اختلاف الأسباب. أي لا ينزل اختلاف الأسباب منزلة اختلاف الأعيان. [↑](#footnote-ref-4011)
4012. () سبق توضيح هذا القيد، ص479، هامش3. [↑](#footnote-ref-4012)
4013. () جاء في هامش (أ) : «أي المشتري». [↑](#footnote-ref-4013)
4014. () في (جـ) : «رواه». [↑](#footnote-ref-4014)
4015. () أي : على القاعدة التي هي مدار الحديث هنا، وهي : «لا يبالى باختلاف ...». [↑](#footnote-ref-4015)
4016. () في (جـ) : « ماذا ». [↑](#footnote-ref-4016)
4017. () في (جـ) : « زوجها ». [↑](#footnote-ref-4017)
4018. () أي : أن المولى يرى أن سبب انتقالها للآخر هو كونه زوَّجها للآخر، لا كونه باعها عليه. [↑](#footnote-ref-4018)
4019. () في (أ) و(جـ): «تحل». والمناسب ما تمّ إثباته من (ب). علمًا بأن الحرف الأول من الفعل رسم في (د): بالتاء والياء معًا. [↑](#footnote-ref-4019)
4020. () نهاية 59/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-4020)
4021. () في (د) : «التزوج». [↑](#footnote-ref-4021)
4022. () في (د) : «كما». [↑](#footnote-ref-4022)
4023. () في (د) : «الحلم». [↑](#footnote-ref-4023)
4024. () في (الكفاية) : «ولو». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-4024)
4025. () «والبيع لا يثبته ... مقصودًا» : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-4025)
4026. () نهاية 80/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4026)
4027. () في (د) : «كما». [↑](#footnote-ref-4027)
4028. () لعل المقصود من قوله : «ما نحن بصدده» : هو القاعدة مثمثِّلةً بمثالٍ من أمثلتها، وهو المثال الأول. [↑](#footnote-ref-4028)
4029. () نهاية 49/أ من (د). [↑](#footnote-ref-4029)
4030. () أي : من أول القاعدة إلى آخرها مستفاد من (الكفاية)، 3/225-226، مع اختلاف في الصياغة والترتيب، إلا ما جاء بعد قوله – ص939-: «لا يقال ...» إلى نهاية القاعدة، فهو يكاد يكون مطابقًالما في (الكفاية).

      **و(الكفاية)** : كتاب في الفقه الحنفي، شرح فيه مؤلفه كتاب (الهداية) للمرغيناني (ت593هـ).

      أما مؤلف (الكفاية) فقد اختلف فيه العلماء على أقوال :

      **أولها**: هو جلال الدين بن شمس الدين الخوارزمي الكرلاني -ولم أجد من ذكر تاريخ وفاته إلا أنه تلميذ حسام الدين السغناقي (ت 711هـ)-.

      (انظر: مفتاح السعادة، 2/240؛ كشف ظنون، 2/1499؛ الفوائد البهية، ص 58- 59-).

      **ثانيها**: هو علي بن عثمان أبو الحسن علاء الدين المارديني، المعروف بابن التركماني (ت 750هـ).

      (انظر: الجواهر المضية، 2/581- 582؛ تاج التراجم، ص 153- 154؛ كشف الظنون، 2/1499، 2035؛ الفوائد البهية، ص 58- 59، 123؛ هدية العارفين، 1/720).

      **ثالثها**: هو تاج الشريعة عمر بن صدر الشريعة الأول عبيد الله المحبوبي الحنفي (ت 672هـ).

      (انظر كشف الظنون، 2/2033؛ الفوائد البهية، ص 111).

      **رابعها**: هو تاج الشريعة، محمود بن عبيد الله بن محمود المحبوبي.

      (انظر: مفتاح السعادة، 2/240- 241؛ كشف الظنون، 2/2034؛ الفوائد البهية، ص 112).

      **والراجح**: أن (الكفاية) المشهورة -التي وردت في كلام المؤلف هنا وترد عند غيره كثيرًا-. هي للأول وهو جلال الدين الكرلاني.

      أما (الكفاية) المنسوبة لابن التركماني : فهي مختصر للهداية وليست شرحًا لها - وقد صرحت بذلك الكتب الآنف ذكرها بعد القول الثاني-.

      كما أن (الكفاية) المنسوبة إلى تاج الشريعة (على خلاف في اسمه، كما هو مذكور في القول الثالث والرابع) هذا الكتاب حقيقة اسمه : (نهاية الكفاية) لا (الكفاية).

      وقد صُرِّح بذلك في : مفتاح السعادة، 2/240-241؛ وكشف الظنون، 2/2033؛ والفوائد البهية، ص 58؛ وقواعد الفقه للمجدّدي، ص 573.

      ومما يرجع القول بنسبة (الكفاية) إلى الكرلاني : جَزْمُ المحقق اللكنوي بهذه النسبة، ونصرته لها، ومناقشته لما سواها.

      ففي أثناء ترجمته للكرلاني - وذلك في كتابة : الفوائد البهية، ص58-59- لخّص -كعادته - كلام الكفوي إلى أن قال : «... ووضع السيّد جلال الدين شرحًا على الهداية، سمّاه : الكفاية. وهي المشهورة بأيدي الناس».

      ثم عقّب على هذه العبارة فقال : «قال الجامع [أي اللكنوي نفسه]:

      قد اختلفت عباراتهم في مؤلف (الكفاية شرح الهداية) المتداولة بأيدي الناس :

      - فنسبه حسن بن عمار الشرنبلالي- في بعض رسائله- إلى تاج الشريعة.

      وهو غلط؛ فإن له : (نهاية الكفاية) لا (الكفاية) المتداولة، كما أفصح عنه صاحب (كشف الظنون) [وذلك في 2/1033]...

      - وقيل : هو لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني التركماني؛ أخذًا مما قاله عبد القادر القرشي في (الجواهر المضية في طبقات الحنفية) [وذلك في 2/582]: «... واختصر (الهداية) في كتاب سماه (الكفاية)، وشرحها ولم يكمله ...».

      ثم قال اللكنوي : «وهو أيضًا غلط؛ فإن كفاية المارديني غير (الكفاية) المتداولة، كما لا يخفى على من طالعهما.

      فالصحيح :

      هو ما ذكره الكفوي : أنه من تصانيف السيد جلال الدين ...».

      ثم أيّد هذه النتيجة بنقل آخر عن الكفوي، ونقل ثالث عن صاحب (الشقائق النعمانية)، ونقل رابع عن صاحب كتاب (الجواهر) الشهير بسعد غد بوش.

      وممّا يرجّح هذا القول أيضًا: أن المجدّدي عند ذكره للكتب المعتمدة في مذهب الحنفية قال- وذلك في قواعده، ص572-573-: «فمن الكتب المعتبرة المعتمد عليها: كتب ظاهر الرواية...، و(الكفاية) للكرلاني، و(نهاية الكفاية) لـتاج الشريعة»، فهذا دليل على أنهما كتابان لاكتاب واحد، وعلى أن (الكفاية) يراد بها: كفاية جلال الدين الكرلاني؛ أما تاج الشريعة فكتابه هو (نهاية الكفاية) لا (الكفاية).

      ومما يعتضد به في هذا الترجيح :

      ما جاء في معجم المطبوعات العربية والمعربة -1/839-:

      «(الكفاية في شرح الهداية) المنسوب إلى محمود بن عبيد الله المحبوبي المكنى تاج الشريعة. والصحيح أنه لجلال الدين الخوارزمي».

      بل إن الكتاب له عدّة طبعات، وقد نسب فيها إلى «جلال الدين الخوارزمي الكرلاني».

      ومن أقدم طبعاته : طبعة كلكته بالهند، عام 1831م (طبع حجر)، ومـنها طبـعة بمبيء، عام 1279هـ (طبع حجر أيضًا).

      ومن الطبعات المتداولة طبعة : المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، عام 1316، وطبعة : المطبعة الميمنية بمصر، عام 1319هـ، بتصحيح محمد الزهري الغمراوي.

      وقد طبع في صلب هاتين الطبعتين : الهداية، وبعدها : فتح القدير. ثم الكفاية، وطبع في الهامش : العناية، وحاشيتها لسعدي حلبي. [↑](#footnote-ref-4030)
4031. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في الأشباه لابن نجيم (طبعة دار الفكر)، ص292، وقد وردت بزيادة (الواو) بعد (إذا) في طبعة المكتبة العصرية، ص276، ومع غمز عيون البصائر، 2/439.

      كما وردت في الدّر المختار، 8/348- بلفظ: «لا يـجوز للمدّعي عليه الإنكار مع علمه بالحق إلا ...»؛ ووردت بلفظ المؤلف في قرة عيون الأخيار، 11/578- وقد عزاها إلى الأشباه-. [↑](#footnote-ref-4031)
4032. () انظرهما في: الأشباه، ص276؛ الدّر المختار وحاشيته : رد المحتار، 8/348؛ قرة عيون الأخيار، 11/578. [↑](#footnote-ref-4032)
4033. () هكذا (بالياء) في جميع النسخ ! والصواب : (إحداهما)؛ لأن (إحدى) مفرد مقصور وليس مثنى، فتكون علامة نصبه هي الفتحة المقدرة على آخره، وليست الياء.

      ويحتمل أن يكون هذا من الاختلاف في الإملاء؛ إلا أنه ليس هناك قرينة تدل على أن المقصود بالياء هنا (ألف المدّ) في جميع النسخ الخطية. وقد سبق نحو هذا التعليق، ص243. [↑](#footnote-ref-4033)
4034. () هكذا في جميع النسخ. والمناسب (من) كما جاء في الأشباه، حيث جاء فيه : «... إلا في دعوى العيب؛ فإن للبائع إنكاره؛ ليقيم المشتري البينة عليه؛ ليتمكن من الرّد على بائعه». فالسياق هنا يدل على أن معنى حرف الجر هو : بيان الجنس والحرف الذي يؤدي هذا المعنى هو (من) وليس (عن).

      انظر : أوضح المسالك وشرحه : ضياء السالك، 2/277، 291. [↑](#footnote-ref-4034)
4035. () نهاية 51/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-4035)
4036. () ص664 (ل48/ب)، قاعدة 118. [↑](#footnote-ref-4036)
4037. () هكذا (بالتذكير) في جميع النسخ، والتقدير : جائز فعلها.

      علمًا بأن المؤلف عندما ذكر هذه القاعدة في باب الحاء اتفقت جميع النسخ هناك على تأنيث هذه الكلمة.

      والتأنيث وإن كان هو الأحسن إلا أنه ليس هناك ما يمنع من التذكير، على التقدير المذكور، وممّا يعضد التذكير أن القاعدة وردت به في (تبيين الحقائق) و(البحر الرائق). وقد سبق تفصيل ذلك عند توثيق تلك القاعدة. [↑](#footnote-ref-4037)
4038. () في (أ) و(جـ) : «التحلف»، وفي (د) : بإهمال التاء. والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-4038)
4039. () هكذا في جميع النسخ. وكان من المناسب أن يقال : «هاتين». [↑](#footnote-ref-4039)
4040. () هذه قاعدة سبق أن تحدث عنها المؤلف، ص597 (ل41/ب)، قاعدة 99، وجميع ما سيذكره من الفروع هنا مذكور هناك، فما قيل في توثيقها هناك يقال هنا. [↑](#footnote-ref-4040)
4041. () نهاية 81/أ من (أ) . [↑](#footnote-ref-4041)
4042. () «البينة» : مكرّرة في (ب). [↑](#footnote-ref-4042)
4043. () نهاية 60/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-4043)
4044. () هذه القاعدة من القواعد التي اعتنى بها ابن نجيم في أشباهه؛ إذا استفتح بها كتابه، ولم يدرجها تحت قاعدة: «الأمور بمقاصدها»؛ بل أفردها عنها وقدّمها عليها وعلى بقية القواعد الخمس.

      ولكنها في الواقع تندرج تحت قاعدة: «الأمور بمقاصدها»؛ لأنها تختص بالأمور الأُخروية التي يترتب عليها الثواب وعدمه، بينما قاعدة: «الأمور بمقاصدها» أشمل؛ لأن الأمور فيها «أعم من كونها دنيوية أو أخروية، ومقاصد الأعمال أعم كذلك من كونها يرجى ثوابها أو لا يرجى»- قاله صاحب الوجيز، ص63-.

      وانظر ما قاله ابن نجيم في القاعدة في الأشباه، ص29-38.

      وكما وردت في أشباه ابن نجيم وفي الوجيز، وردت بلفظها أو نحوه في عدد من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الفرائد البهية للحمزاوي، ص13، قاعدة 1؛ القواعد الفقهية لـ د. علي الندوي، ص171؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السَّدلان، ص59؛ النية وأثرها في الأحكام الشرعية له أيضًا؛ 1/237- ولفظه: «لا ثواب ولا عقاب إلا بنية»-؛ قواعد الفقه الإسلامي لِـ د. محمد الروكي، ص160، 174.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 1/72- ولفظه : «أن ثواب العمل بحسب النية»-؛ رد المحتار، 1/232، 4/66، 6/521؛ حاشية على مراقي الفلاح للطحطاوي، ص16. [↑](#footnote-ref-4044)
4045. () أخرجه البخاري بلفظه، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله  ...، 1/3، ح1؛ ومسلم بنحوه، كتاب الإمارة، باب قوله  : « إنما الأعمال بالنية »، وأنه يدخل في الغزو وغيره من الأعمال، 3/1515، ح1907. من حديث عمر بن الخطاب . [↑](#footnote-ref-4045)
4046. () أي : حكم الأعمال الواردة في الحديث. [↑](#footnote-ref-4046)
4047. () أي: أن الحكم الأخروي مراد من الحديث بالإجماع، فلا حاجة لتقدير الحكم الدنيوي أيضًا؛ لاندفاع الضرورة بالأخروي من صحة الكلام به.

      وقد أفصح عن ذلك ابن نجيم، حيث قال : «وقد أريد الأخروي بالإجماع على أنه لا ثواب ولاعقاب إلا بالنية، فانتفى الآخر أن يكون مرادًا؛ إما لأنه مشترك، ولا عموم له، وإما لاندفاع الضرورة به من صحة الكلام به، فلا حاجة إلى الآخر. والثاني أوجه؛ لأن الأول لا يسلِّمه الخصم؛ لأنه قائل بعموم المشترك ...». [↑](#footnote-ref-4047)
4048. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص29- مع زيادة لبعض الألفاظ، أهمها ما سبق ذكره في الهامش السابق-. [↑](#footnote-ref-4048)
4049. () في (جـ) : «خلف». [↑](#footnote-ref-4049)
4050. () في (أ) و(جـ) : «يشرع». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-4050)
4051. () من الآية رقم (5) من سورة (البينة). [↑](#footnote-ref-4051)
4052. () في (أ) و(هـ): «شروطه»،وفي (ب) و(جـ): «شروطة». والصواب ما تم إثباته من (د) و(و)؛ لأنه المناسب مع ما جاء في مصدر هذه العبارة (وهو العناية)؛ حيث جاء فيها: «شروط». [↑](#footnote-ref-4052)
4053. () انظر: العناية، 1/32، حيث جاء فيها: «... وكل ما هو عبادة لا يصح بدون النية؛ لـقوله تـعالى: ، والإخلاص لا يحصل إلا بالنية، وقد جعله حالاً للعابدين، والأحوال شروط، فتكون كل عبادة مشروطة بالنية». [↑](#footnote-ref-4053)
4054. () نهاية 49/ب من (د). [↑](#footnote-ref-4054)
4055. () أي : فإن فعل النية... [↑](#footnote-ref-4055)
4056. () في (جـ) : «شرط». [↑](#footnote-ref-4056)
4057. () أي عند الحنفية.

      والجمهور على اشتراطها.

      انظر : مختصر الخرقي وشرحه : المغني، 1/156؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 1/32؛ المنهاج للنووي وشرحه : مغني المحتاج، 1/47؛ مختصر خليل وشرحيه : مواهب الجليل للحطاب؛ والتاج والإكليل، 1/331؛ الدرر شرح الغرر، 1/10؛ تنوير الأبصار وشرحه الدّر المختار وحاشيته : رد المحتار، 1/222. [↑](#footnote-ref-4057)
4058. () (الواو) : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-4058)
4059. () في العناية : زيادة «تعظيمًا لأمر ربّه». [↑](#footnote-ref-4059)
4060. () العناية، 1/32- مع الاختلاف السابق-. [↑](#footnote-ref-4060)
4061. () نهاية 81/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4061)
4062. () في (د) : «كونه». [↑](#footnote-ref-4062)
4063. () لو أنِّث الفعل فقيل : (فبقيت) أو (فتبقى) لكان أفصح. [↑](#footnote-ref-4063)
4064. () في (د) : «لتطهير». [↑](#footnote-ref-4064)
4065. () انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، 1/32-33. [↑](#footnote-ref-4065)
4066. () في (د) : «بغيره». [↑](#footnote-ref-4066)
4067. () وردت هذه القاعدة بألفاظ متقاربة في عدد من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص382 - ولفظه : «لا يدخل في ملك الإنسان شيء بغير اختياره إلا ...»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص46؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل32/أ؛ منافع الدقائق، ص327- ولفظ الخادمي ومن بعده مطابق للفظ المؤلف-؛ الـمدخل الـفقـهي العام، 2/1088؛ فقرة 712- ولفظه : «ليس لأحد تمليك غيره بلا رضاه»-؛ الوجيز، ص324- وقد ذكر لفظ المؤلف ولفظ المدخل-.

      **ومن كتب الفقه :**

      الهداية والعناية، 10/429؛ تبيين الحقائق، 6/184؛ الدّرر شرح الغرر، 2/430.

      يضاف إلى ما سبق : أن المؤلف سبق أن ذكر قاعدة بمعنى هذه القاعدة، وهي : «التبرع لا يتم إلا بالقبض»، وذلك ص481 (ل29/أ)، قاعدة 69. وقد أفصح عن كونهما بمعنى واحد صاحب الوجيز، ص322، 324. [↑](#footnote-ref-4067)
4068. () نهاية 60/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-4068)
4069. () انظر: الدّرر شرح الغـرر، 2/430؛ وانـظر أيضًا : الهداية والعناية، 10/429؛ تبيين الحقائق، 6/184. [↑](#footnote-ref-4069)
4070. () انظر: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 9/19-20، 10/433؛ تبيين الحقائق، 6/186؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل32/أ. [↑](#footnote-ref-4070)
4071. () هذه قاعدة سبق أن تحدث عنها المؤلف، ص741 (ل56/أ)، قاعدة 137. [↑](#footnote-ref-4071)
4072. () هكذا في (أ) و(جـ) و(هـ) و(و) إلاّ أن (الياء) في (أ) مهملة. وفي (ب) و(د) : «تملك» (بإسقاط الياء). والمُثبت هو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-4072)
4073. () «إلى» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-4073)
4074. () العناية، 10/413-414، مع اختلاف أهمه أنه قال في آخر العبارة : «... إلا أنّا استحسناه؛ لحاجة الناس إليه»؛ وانظر : الهداية، 10/413. [↑](#footnote-ref-4074)
4075. () انظر: تبـيين الحـقائـق، 6/184؛ الـدّرر شرح الغرر، 2/430؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص 382. [↑](#footnote-ref-4075)
4076. () «كان»: ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-4076)
4077. () انظر : تبيين الحقائق، 6/184؛ الدرر شرح الغرر، 2/430. [↑](#footnote-ref-4077)
4078. () نهاية 82/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4078)
4079. () انظر : كنـز الدقائق وتبيين الحقائق، 6/184؛ الدّرر شرح الغرر، 2/430؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص382. [↑](#footnote-ref-4079)
4080. () في مصدر هذه العبارة (وهو الدّرر) : «تبطل». وهذا الأفصح. [↑](#footnote-ref-4080)
4081. () في (ب): «قبوله **بخلاف** إيجاب...». [↑](#footnote-ref-4081)
4082. () اللام في (يلحقه) من النسخة (أ) يبدوا أنها أصابها شيء من الأرضة فأصبحت كأنها : «ينحقه». وهي مثبتة في باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-4082)
4083. () الدّرر شرح الغرر، 2/430 - مع اختلاف يسير في الترتيب وبعض الألفاظ-؛ وانظر : الهداية، 10/429. [↑](#footnote-ref-4083)
4084. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص382؛ وانظر: تبيين الحقائق، 6/186؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 10/432. [↑](#footnote-ref-4084)
4085. () نهاية 50/أ من (د). [↑](#footnote-ref-4085)
4086. () في (د): «يملله». [↑](#footnote-ref-4086)
4087. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص382، إلا أنه قال في بداية العبارة : «ما وُهِب...»، وفي نهايتها: «... بلا اختياره». [↑](#footnote-ref-4087)
4088. () نهاية 52/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-4088)
4089. () لم أجده بهذا اللفظ إلا أن معناه وارد في الصحيحين وغيرهما، ومن ذلك ما أخرجه البخاري، كتاب الشرب والمساقاة، باب الرجل يكون له ممرٌ أو شربٌ في حائط أو في نخل، 2/838 ح2250، بسنده عن ابن عمر مرفوعًا : «... ومن ابتاع عبدًا وله مال فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع»؛ وأخرجه مسلم بنحوه، كتاب البيوع، باب من باع نخلاً عليها ثمر، 3/1173 ح1543. [↑](#footnote-ref-4089)
4090. () ص950 (ل82/أ). [↑](#footnote-ref-4090)
4091. () ص 382-383. [↑](#footnote-ref-4091)
4092. () زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). وهي لابّد منها. [↑](#footnote-ref-4092)
4093. () في (ب) و(د) : «يتعرض». [↑](#footnote-ref-4093)
4094. () نهاية 61/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-4094)
4095. () **معنى القاعدة :**

      ورد في هذه القاعدة لفظ (**العزيمة**)، وهي في اللغة مشتّقة من مادة «عزم»، والعين والزاء والميم - كما يقول ابن فارس - : «أصل واحد صحيح، يدلّ على الصَّريمة والقطع». ومن ذلك ما جاء في (اللسان) : «العزم : الجدّ، عزم على الأمر يَعْزِمُ عَزْمًا ومَعْزَمًا ... وعَزِيْمَةً وعزْمَةً واعتَزَمَه، واعتزم عليه : أراد فِعلَه. وقال الكيت : العزم : ما عقد عليه قلبك من أمر أنّك فاعِلُهُ».

      أما في اصطلاح الأصوليين فهي: «حكم ثابت بدليل شرعيٍّ خالٍ عن معارض راجح» -قاله ابن النجار-.

      والمراد بها هنا : المعنى اللغوي، وهو إرادة التصّرف وقصده.

      إذا عُلم هذا **فمعنى القاعدة** :

      لا تأثير معتبر للنية في تغيير حقيقة التصرف الذي يصدر من المكلف؛ إذْ يحاسب في الدنيا بمقتضى تصرفه، لانيته.

      **ولتوثيق ما سبق** : فإن المعنى اللغوي مستفاد من : المقاييس في اللغة، مادة «عزم»، ص769؛ لسان العرب، مادة «عزم»، 12/399. والمعنى الاصطلاحي مستفاد من : شرح الكوكب المنير، 1/476؛ وانظر : أصول السرخسي، 1/117؛ المستصفى، 1/98؛ روضة الناظر، 1/259؛ شرح تنقيح الفصول، ص85؛ شرح مختصر الروضة، 1/457؛ وللتوسع في معنى العزم انظر : قاعدة الأمور بمقاصدها لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص37.

      **أما توثيق القاعدة** :

      فقد وردت بلفظ المؤلف في مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص46؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل32/أ؛ منافع الدقائق، ص327. كما وردت قبل ذلك في العناية، 4/424. [↑](#footnote-ref-4095)
4096. ()  **عرض**: يفرّق أهل اللغة بين العَرْض والعَرَض فيقولون: «العَرَضُ (بالتحريك): متاع الدنيا وحطامها. وأما العَرْضُ (بسكون الراء) : فما خالف الثمنين (الدراهم والدنانير) من متاع الدنيا وأثاثها، وجمعه : عُروض. فكل عرْضٍ داخل في العَرَض، وليس كل عَرَض عرْضا»- قاله صاحب اللسان-.

      وعلى هذا : فالنسبة بينهما هي العموم والخصوص المطلق؛ إذ العَرَضُ يشمل جميع متاع الدنيا الزائل، بينما العَرْض يُخرج النقود.

      **أما المراد به هنا** : فهو كل عرْض يحتاج إلى حفظ.

      فيخرج بذلك النقود؛ لأنها عَرَض وليست عرْضًا

      كما يخرج العقار؛ «لأنها محفوظة بنفسها»- قاله صاحب الدّرر، 1/420-.

      وممّا يدل على خروج العقار كونه ورد في مصادر هذه العبارة التصريح بجواز بيع عرْض ولده دون عقاره. وهذا يعني أن العقار لا يدخل في العرْض. - وسوف يأتي نقل ما قالوه قريبًا-.

      ولتوثيق ما سبق : فالمعنى اللغوي مستفاد من لسان العرب، مادة «عرض»، 7/170؛ وانظر: المقاييس في اللغة، مادة «عرض»، ص757؛ القاموس المحيط، مادة عرض، ص832؛ وللتوسع في معناه انظر : معجم المصطلحات الاقتصادية، ص241. [↑](#footnote-ref-4096)
4097. () نهاية 82/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4097)
4098. () في (ب) : «للاتفاق». [↑](#footnote-ref-4098)
4099. () انظر: الكافي وشرحه : المبسوط، 5/225-226؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 4/423؛ الكنز وشرحيه : تبيين الحقائق، 3/64؛ والبحر الرائق، 4/231؛ الغرر وشرحه : الدرر، 1/420.

      وقد نصّوا على أن هذا قول الإمام أبي حنيفة خلافا لصاحبيه، ومن ذلك ما جاء في الهداية : «وإذا باع أبوه متاعه في نفقته : جاز عند أبي حنيفة - رحمة الله تعالى عليه-. وهذا استحسان.

      وإن باع العقار : لم يجز. وفي قولهما : لا يجوز ذلك كله. وهو القياس ...». [↑](#footnote-ref-4099)
4100. () انظر: الهداية والعناية وفتح القدير، 4/424؛ تبيين الحقائق، 3/65؛ البحر الرائق، 4/231؛ الدّرر شرح الغرر، 1/420. [↑](#footnote-ref-4100)
4101. () في (ب) و(د) : «بالثمن». [↑](#footnote-ref-4101)
4102. () الدّرر شرح الغرر، 1/420 - إلا أنه قال في بداية العبارة : «وإذا ...»-. [↑](#footnote-ref-4102)
4103. () في (ب) و(جـ) و(د): «العرض». وفي مصدر هذه العبارة (وهو العناية): «الفرض». [↑](#footnote-ref-4103)
4104. () في (ب) : «لنفقة». [↑](#footnote-ref-4104)
4105. () العناية، 4/424 -مع الاختلاف السابق-. [↑](#footnote-ref-4105)
4106. () هكذا في جميع النسخ. وكان من المناسب أن يُقال: (تتغير)؛ لأن الفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) يعود إلى (حقيقة)، فناسب أن يوافقها الفعل في التأنيث. [↑](#footnote-ref-4106)
4107. () في (أ) و(جـ) : «عارضه». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-4107)
4108. () في (ب): «حق». [↑](#footnote-ref-4108)
4109. () قوله : «وفي حال ...» معناه : وفي حال بيع الأب لمتاع ابنه لم يجب دفع النفقة من الابن على أبيه، فلا يعارض جهة الحفظ جهة الإتلاف بالإنفاق.

      وقد جاء في العناية : «وفي الحال : لم تجب، فلا تعارض». [↑](#footnote-ref-4109)
4110. () العناية، 4/424 -مع الاختلاف السابق-. [↑](#footnote-ref-4110)
4111. () انظر: الهداية وفتح القدير، 2/169-170، حيث قال الأول : «ولا يجوز أداء الزكاة إلا بنية مقارنة للأداء ...». [↑](#footnote-ref-4111)
4112. () في (جـ) : «وثواب». [↑](#footnote-ref-4112)
4113. () هذه قاعدة سبق أن تحدث عنها المؤلف، ص946 (ل81/أ)، قاعدة 195. [↑](#footnote-ref-4113)
4114. () ورد هذا الضابط بهذا اللفظ أو نحوه في بعض كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر للسيوطي، 2/609؛ ولابن نجيم، ص392؛ غمز عيون البصائر، 4/10؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص46؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل32/ب؛ منافع الدقائق، ص328.

      **ومن كتب الفقه :**

      تحفة الفقهاء، 2/49؛ شرحها : بدائع الصنائع، 5/174؛ فتح القدير، 6/524؛ رد المحتار، 7/384. [↑](#footnote-ref-4114)
4115. () في (جـ) : «الرجل». [↑](#footnote-ref-4115)
4116. () الأشباه والنظائر للسيوطي، 2/609؛ ولابن نجيم، ص392- إلا أن الأول قال في نهاية العبارة : «... والمعين حاصل». [↑](#footnote-ref-4116)
4117. () انظر : تحفة الفقهاء، 2/49؛ شرحها : بدائع الصنائع، 5/174. [↑](#footnote-ref-4117)
4118. () نهاية 83/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4118)
4119. () في (جـ) : «يأتي». [↑](#footnote-ref-4119)
4120. () القول بأن السلم عقد جائز على خلاف القياس هو قول الجمهور. وقد خالفهم ابن حزم وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وقالوا بأنه جائز على وفق القياس وقواعد الشريعة.

      انظر: المحلى، 9/107؛ المبسوط، 12/124؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 7/71؛ الـمغني، 6/402؛ مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية، 20/529؛ إعلام الموقعين، 2/19؛ مختصر من قواعد العلائي وكلام الإسنوي، 1/293؛ الدّرر شرح الغرر، 2/194؛ عقد السلم للدكتور نزيه حماد، ص12. [↑](#footnote-ref-4120)
4121. () الذي يظهر من صنيع المؤلف أنه لا ينقل لفظ حديثٍ واحدٍ بعينه، إنما يبيّن معنى ثابتًا في السنة؛ بدليـل أنه لم يذكر الصحابي الذي روى ذلك، فليس هناك ما يمنع من أن يكون النهي عن بيع ما لا يملك ثابتًا في حديث، والترخيص في السلم ثابت في حديث آخر، فيكون اللفظ المذكور مركبًا من حديثين.

      والذي يؤكد هذا أن صاحب (الهداية) ذكر اللفظ نفسه لكنّه صدّره بقوله : «**روي** أن النبي  نهى عن بيع ...»، وفي هذا تصريح بأنه حديث واحد!.

      ومع ذلك علّق عليه صاحب (نصب الراية) - 4/45- فممّا قال : «قلت : غريب بهذا اللفظ ... والذي يظهر أن هذا حديث مركب ...».

      • إذا علم هذا فإن النهي عن بيع ما ليس عند الإنسان: أخرجه الإمام أحمد، 11/203، ح 6628؛ وابن ماجه، كتاب التجارات، باب النهي عن بيع ما ليس عندك، وعن ربح ما لم يضمن، 2/737، ح2188؛ وأبو داود، كتاب البيوع والإجارات، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، 3/283، ح3504؛ والترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، 3/535، ح1234؛ والنسائي في سننه الكبرى، كتاب البيوع، باب بيع ما ليس عند البائع، 4/39، ح6206؛ وكذلك في المجتبى، (نفس الكتاب والباب السابقين)، 7/288، ح4611؛ والدارقطني، كتاب البيوع، 3/74؛ والبيهقي، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع ما ليس عندك وبيع مالا يملك، 5/339- 340.

      **جميعهم** : من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعًا بلفظ: «لا تبع ما ليس عندك»، أو نحوه.

      وقد قال عنه الترمذي : «وهذا حديث حسن صحيح».

      كما حسنه محققو مسند الإمام أحمد.

      وللحديث شاهد من حديث حكيم بن حزام، كما ورد معناه عند البخاري، كتاب البيوع، باب بيع الطعام قبل أن يقبض، وبيع ما ليس عندك، 2/751، ح2028، بسنده عن ابن عباس قال : «أما الذي نهى عنه النبي  فهو الطعام أن يباع حتى يقبض. قال ابن عباس : ولا أحسب كل شيء إلا مثله»؛ وأخرجه أيضًا مسلم بنحوه، كتاب البيوع، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، 3/1159، ح1525.

      • أما الترخيص في السلم: فقد جاء في البخاري، كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، 2/781، ح2125، بسنده عن ابن عباس قال : قدم النبي  المدينة وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث، فقال: «من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم»؛ ومسلم بنحو اللفظ السابق، كتاب المساقاة، باب السلم، 3/1226-1227، ح1604. [↑](#footnote-ref-4121)
4122. () جاء في هامش (أ) : «هولغة بمعنى السلف. فإنه أخذ عاجل بآجل».

      كما جاء فيه أيضًا : «البائع : مُسـلم إليه. والـمشترى : رب السلم. والمبيع : مُسْلَم فيه. والثمن : رأس المال». [↑](#footnote-ref-4122)
4123. () في هذا إشارة إلى معنى قاعدة سيأتي الحديث عنها استقلالاً، وهي : «ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه». وذلك ص994 (ل93/أ)، قاعدة 221. [↑](#footnote-ref-4123)
4124. () في (د) : «المفضلات». وهي نهاية 50/ب من (د). [↑](#footnote-ref-4124)
4125. () انظر: المبسوط، 12/124؛ المغني، 6/384؛ تبيين الحقائق، 4/110؛ مواهب الجليل للحطاب ومعه: التاج والإكليل، 6/476؛ نهاية المحتاج، 4/182؛ مواهب الجليل من أدلة خليل لأحمد الجكني الشنقيطي، 3/343. [↑](#footnote-ref-4125)
4126. () هذه القاعدة متحدة من جهة المعنى مع قاعدة أخرى سبق أن أفردها المؤلف بالحديث، وهي: «تمليك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز»، وذلك ص549 (ل37/ب)، قاعدة 86. فما قيل في توضيحها وتوثيقها هناك يقال هنا.

      ويضاف إلى ذلك أنها وردت بلفظ المؤلف هنا أو نحوه في: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص 393؛ قرة عيون الأخيار، 11/428- ولفظ الثاني مطابق للفظ المؤلف أما الأول فلفظه: «الخامسة [أي المسألة الخامسة من مسائل الدين]: لا يصح **تمليكه** من غير مَنْ هو عليه...». [↑](#footnote-ref-4126)
4127. () «أن»: ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-4127)
4128. () في (أ) و(ب) و(جـ): «يحصى». والصحيح ما تمّ إثباته من (د) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-4128)
4129. () نهاية 53/أ من (ب)، وكذلك نهاية 61/ب من(جـ). [↑](#footnote-ref-4129)
4130. () في (د): «لكونه». [↑](#footnote-ref-4130)
4131. () انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص 393؛ وانظر أيضًا: المصفى للنسفي، ل55/أ؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص 281؛ قرّة عيون الأخيار، 11/428. [↑](#footnote-ref-4131)
4132. () الفتاوى البزازية، 3/234؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص 393. وقد أحال الثاني إلى الأول، وزادا على العبارة: «...جاز استحسانًا. وإن لم يأمره: لا». [↑](#footnote-ref-4132)
4133. () في (أ) و(جـ): «إمام». والصحيح ما تمّّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-4133)
4134. () هذا المصطلح يكثر ورودُه في كتب الحنفية، ويريدون به الإمام أبا حنيفة. ومن ينظر إليه لأول وهلة يظهر له أن فيه مبالغة؛ لأنه لاشك أن في أمّة محمد  من الصحابة وغيرهم من هم أحقّ وأولى منه بهذا الوصف، وهذا ممّا لا يُنكر.

      لذا يقال : لعل مرادهم: أعظم أئمتهم الذين يتبعونهم في الفقه، أو بعبارة أخرى: إمامهم الأول.

      ولاشك أنه أحد أكابر علماء المسلمين، وقد عدّه كثير من الحفاظ من طبقة التابعين، وهو إمام مدرسة الرأي، ومذهبه أوّل المذاهب الفقهية، وأوسـعها انـتشارًا، وشـهرته تغني عن التعريف به.

      وهنا فائدة لطيفه في بيان بعض المصطلحات التي يشار بها إلى علماء الحنفية، وقد ختم بها صاحب (الفوائد البهية) تصنيفه، ويناسب أن يُختم بها هذه التعليقة، وهي:

      «فائدة: المراد **بالأئمة الأربعة**- في قولهم: بإجماع الأئمة الأربعة ونحو ذلك-: أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد.

      وإذا قالوا: **أئمتنا الثلاثة**: فالمراد بهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد.

      والمراد **بالإمام الأعظم** في كتب أصحابنا: هو إمامنا أبو حنيفة...

      والمراد **بالشيخين** في كتب أصحابنا: هو أبو حنيفة وأبو يوسف.

      **وبالطرفين** : أبو حنيفة ومحمد.

      **وبالصاحبين** : أبو يوسف ومحمد».

      الفوائد البهية، ص 248؛ وانظر في عدِّه من التابعين إلى : تذكرة الحفاظ، 1/168؛ (أبو حنيفة وأصحاب المحدّثون)، ص6-11، إذ فيه أن هذا رأي ابن سعد والدار قطني والخطيب البغدادي والسمعاني وابن الجوزي والنووي والمزي والذهبي والعراقي وابن حجر والعيني والسيوطي واللكنوي وغيرهم. حيث أثبتوا جميعًا رؤيته لأنس بن مالك. [↑](#footnote-ref-4134)
4135. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص 394-مع اختلاف يسير-؛ وانظر: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 8/58؛ النافع الكبير، ص 409-410. [↑](#footnote-ref-4135)
4136. () في (أ) و(جـ): «يتعين». والصحيح ما تّم إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-4136)
4137. () أي : عند الإمام أبي حنيفة. [↑](#footnote-ref-4137)
4138. () هذه قاعدة سبق الحديث عنها، ص706 (ل53/أ)، قاعدة 128. [↑](#footnote-ref-4138)
4139. () نهاية 83/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4139)
4140. () جاء في مصدر هذه العبارة (وهو العناية): «بصرف». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-4140)
4141. () في (د): «بتملك». [↑](#footnote-ref-4141)
4142. () زيادة من هامش (و)، وهي الموافقة للعناية ولا يستقيم المعنى بدونها؛ إذ جاء في العناية: «...وذلك ليس بتمليك الدين من غير من عليه الدين، ولا أمرًا بصرف ما لم يقبض». [↑](#footnote-ref-4142)
4143. () العناية، 8/61-62- مع اختلاف في بعض الألفاظ، وزيادة في ألفاظ أُخَر عند كلٍّ منهما-. [↑](#footnote-ref-4143)
4144. () انظر: الهداية، 8/58. [↑](#footnote-ref-4144)
4145. () انظر: الهداية، 8/62. [↑](#footnote-ref-4145)
4146. () انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص 394؛ ردّ المحتار، 8/518. [↑](#footnote-ref-4146)
4147. () لعل المراد ما قاله صاحب الهداية، 8/62: «بخلاف ما إذا عيّن البائع؛ لأنه يصير وكيلاً عنه في القبض ثم يمتلكه». [↑](#footnote-ref-4147)
4148. () وردت هذه القاعدة في كثير من كتب الفقه و قواعده:

      **فمن كتب القواعد**:

      المنثور**،** 2/353، 3/310؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/343؛ ولابن نجيم، ص185؛ الفرائد البهية وشرحاها: الأقمار المضيئة، ص 230؛ والمواهب السنية وحاشـيتها: الفوائد الجنية، 2/327؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 72؛ شرحها لسليم رستم، 1/49؛ ولعلي حيدر، 1/64؛ وللأتاسي، 1/200؛ شرح قواعدها للزرقا، ص 357؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص 107، قاعدة256؛ المدخل الفقهي العام، 2/976، فقرة 584؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص 347؛ الوجيز، ص 148؛ موسوعة الـقواعد الفقهية، 1/274؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د.صالح السدلان، ص 197؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان، ص 1418؛ قواعد الفقه للدكتور محمد الروكي، ص 195؛ المدخل إلى القواعد للدكتور إبراهيم الحريري، ص 88؛ قاعدة اليقين لا يزول بالشك لشيخنا د.يعقوب الباحسين، ص 201؛ المبادئ الفقهية، ص 24؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص 26، قاعدة 13؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص 56. وجميعهم بلفظ المؤلف سوى الفرائد حيث جاء فيها:

      **«قـالـوا ولا عـبـرة بـالـظـن مـتى خـطـؤه بـيّـن كـمـا قـد ثـبـتا».**

      يضاف إلى ما سبق أنه ورد جزء من معناها في : قواعد المقّري، 1/242، قاعدة 18، ولفظه: «إذا تبيّن عدم إفضاء الوسيلة إلى المقصود... بطل اعتبارها»، وهذه القاعدة «بحسب ظاهرها أخصّ موضوعًا؛ لأنها تتعلّق بالخطأ في الوسيلة فقط». قاله د.محمد البورنو في موسوعته، 1/274.

      كما وردت في القواعد والضوابط المستخلصة -ص 490-بلفظ: «الظن لا عبرة به متى أدى إلى إبطال حق مستحق».

      **ومن كتب الفقه**:

      الهداية والعناية، 2/275؛ مغني المحتاج، 1/253، 257؛ 432؛ 4/432؛ رد المحتار، 8/369.

      **كما وردت في الإبهاج**، 1/80. [↑](#footnote-ref-4148)
4149. () نهاية 62/أ من (جـ)، مع تكرار «ولم» في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-4149)
4150. ()  لإخلاله بالترتيب؛ إذ الترتيب عند الحنفية «بين الفروض الخمسة...أداء وقضاء فرض عملي...يعني أن الكلّ إن كان فائتًا لابدّ من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة...وكذا إذا كان البعض فائتًا والبعض وقتيًّا لابدّ من رعاية الترتيب، فيقضي الفائتة قبل الوقتية». قاله صاحب الدرر، 1/124؛ وانظر الكنز وشرحه: تبيين الحقائق، 1/186. [↑](#footnote-ref-4150)
4151. () «في»: ساقطة من (جـ). وهي نهاية 51/أ من(د). [↑](#footnote-ref-4151)
4152. () الحرف الأول من (يصلي) رُسم في (د) بالياء والتاء معًا. [↑](#footnote-ref-4152)
4153. () زيادة من (جـ) و(هـ) و(و)؛ وهي لابدّ منها، وهي الموافقة لمصادر هذه العبارة الآتي ذكرها. [↑](#footnote-ref-4153)
4154. () تبيين الحقائق، 1/186؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص 185 -مع اختلاف يسير، وقد أحال الثاني إلى الأول-؛ وأنظر: شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل33/أ. [↑](#footnote-ref-4154)
4155. () نهاية 53/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-4155)
4156. () نهاية 84/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4156)
4157. () انظر: العناية، 1/494. وسوف يأتي نص ما في (العناية) في هامش لاحق. [↑](#footnote-ref-4157)
4158. () في (د): «يقبض». [↑](#footnote-ref-4158)
4159. () وهذا يعني أن ظنه لاقى موضعًا مجتهدًا فيه، وقد سبق بيان المؤلف لكون«الظن متى لاقى فصلاً مجتهدًا فيه، وقع معتبرًا، وإن كان خطأ، والترتيب لا يوجبه الشافعي، فكان ظنه موافقًا لرأيه»، أي كان ظن المصلي موافقًا لرأي الإمام الشافعي. والنص المذكور منقول من العناية، 1/494.

      وانظر رأي الشافعية في : المنهاج وشرحيه: مغني المحتاج، 1/127- 128؛ ونهاية المحتاج، 1/381. [↑](#footnote-ref-4159)
4160. () في (جـ): «موفقًا». [↑](#footnote-ref-4160)
4161. () انظر: الهداية والعناية وفتح القدير، 1/493-494؛ تبيين الحقائق، 1/189-190.

      ولعل المقصود بقول محمد: ما جاء في الجامع الصغير، ص 106: «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة -رحمه الله- في رجل فاتته صلاة يوم وليلة أو أقل، فصلى صلاة دخل وقتها قبل أن يبدأ بما فاته: لم يجز. وإن فاته أكثر من يوم وليلة أجزأته التي بدأ بها». [↑](#footnote-ref-4161)
4162. () في (جـ): «ذكرا». [↑](#footnote-ref-4162)
4163. () «ما»: ساقطة من (جـ). وقد جاء في مصدر هذه العبارة (وهو العناية): «وعلى قياس ما ذكر ههنا...». [↑](#footnote-ref-4163)
4164. () في (ب) و(د): «كما». [↑](#footnote-ref-4164)
4165. () في (جـ): «لأنه». [↑](#footnote-ref-4165)
4166. () زيادة من (هـ) و(و). وهي مثبتة في العناية، ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-4166)
4167. () في (د): «ووقع» (بزيادة الواو). وقد جاء في العناية: «وقد وقع...». [↑](#footnote-ref-4167)
4168. () في (د): «كما ذكر». [↑](#footnote-ref-4168)
4169. () في (د): «واجب». [↑](#footnote-ref-4169)
4170. () في (ب): «فضعف». [↑](#footnote-ref-4170)
4171. () 1/494-495-مع اختلاف سبق بيان أكثره-. [↑](#footnote-ref-4171)
4172. () نهاية 84/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4172)
4173. () في (د): «فرفع». وقد جاء في بعض المصادر (كالهداية وأشباه ابن نجيم) زيادة: «له»، أي دفع لمن ظنه مصرفًا للزكاة. [↑](#footnote-ref-4173)
4174. () وقد خالفهما أبو يوسف وقال: عليه الإعادة. أنظر: المبسوط، 3/12-13؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 2/275؛ الكنز وتبيين الحقائق، 1/304؛ الدّرر شرح الغرر، 1/191؛ الأشباه لابن نجيم، ص185؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل33/أ. علمًا بأن الأخيرين ذكرا أنه تبين كون المدفوع إليه «غني أو ابنه»، ولم يذكرا كونه ذميًّا.

      يضاف إلى ذلك: أن أكثر هذه المصادر ذكرت أن للإمام أبي حنيفة قولاً آخر، وهو ما عبر عنه صاحب (الهداية) بقوله: «وعن أبي حنيفة -رحمه الله- في غير الغني أنه لا يجزئه. والظاهر هو الأول». [↑](#footnote-ref-4174)
4175. () في (د): «لقيام». ولعلّ هذا أحسن. [↑](#footnote-ref-4175)
4176. () نهاية 62/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-4176)
4177. ()  **هو**: معن بن يزيد بن الأخنس بن جُرّة بن زِعب بن مالك بن عُريف بن عصبة بن خفاف بن امرئ القيس بن بهشة بن سليم، السلمي.

      ويكنى بأبي يزيد، كما يكنى أبوه بأبي معن.

      وقيل: إن معن وأباه وجدّه شهدوا بدرًا.

      نقل ذلك ابن عبد البر، إلا أنه لم يرتضه، وإنما ارتضى مبايعتهم جميعًا للرسول . وهذه المبايعة ثابتة في صحيح البخاري. وكان معن أميرًا على غزاة بالروم في خلافة معاوية.

      انظر: الاستيعاب، 4/1442، رقم 2472، و1570، رقم 2752؛ أسد الغابة، (طبعة إحياء التراث العربي ببيروت) 5/102-103؛ الإصابة، 6/192-193، رقم 8167، و646، رقم 9233؛ وسوف يأتي تخريج الحديث –في الهامش الآتي-، وفي أوّله : «بايعت رسول الله  أنا وأبي وجدي...». [↑](#footnote-ref-4177)
4178. () أخرج البخاري في كتاب الزكاة، باب إذا تصدَّق على ابنه وهو لا يشعر، 2/517، ح1356، بسنده عن أبي الجُوَيرية أن معن بن يزيد  حدّثه قال :«بايعت رسول الله  أنا وأبي وجدّي، وخطب عليَّ فأنكحني، وخاصمت إليه. وكان أبي يزيدُ أخرج دنانيرَ يتصدق بها، فوضعها عند رجل في المسجد، فجئت فأخذتُها فأتيته بها، فقال: والله ما إياك أردت. فخاصمته إلى رسول الله  فقال : لك ما نويت يا يزيد، ولك ما أخذت يا معن».

      ويلحظ في الجملتين الأخيرتين: تأخير المنادي، وهكذا وردتا في أكثر الكتب المسندة التي خرَّجت الحديث، أما تقديمهما - كما هو صنيع المؤلف- فلم أجده إلا في بعض كتب الفقه، منها: المبسوط، 3/13؛ الهداية، 2/276. [↑](#footnote-ref-4178)
4179. () أخرجه ابن أبي شيبة بمثله عن سعيد بن جبير مرسلا، كتاب الزكاة، ما قالوا في الصدقة في غير أهل الإسلام، 2/401، ح10398.

      وقد ذكر الحافظ - في (الدراية)، 1/266- ثلاث طرق لهذا الحديث، ثم قال : «وهذه مراسيل يشدّ بعضها بعضًا».

      وانظر : نصب الراية، 2/398. [↑](#footnote-ref-4179)
4180. () نهاية 51/ب من (د). [↑](#footnote-ref-4180)
4181. () نهاية 54/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-4181)
4182. () أي : عند الإمام أبي حنيفة ومحمد. [↑](#footnote-ref-4182)
4183. () انظر : المبسوط، 3/12-13؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 2/275-276؛ تبيين الحقائق، 1/304؛ الدرر شرح الغرر، 1/191؛ الأشباه لابن نجيم، ص185؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل33/أ. وقد ذكر الأخيران (الغني) ولم يذكرا (الهاشمي). [↑](#footnote-ref-4183)
4184. () في (جـ) : «فينبني». وفي الهداية : «فيبتني». [↑](#footnote-ref-4184)
4185. () في (ب) : «وقع». [↑](#footnote-ref-4185)
4186. () الهداية، 2/276- مع الاختلاف الذي سبق بيانه-؛ الدّرر شرح الغرر، 1/191- علمًا بأنه قال : «... لا القطع فيبنى ...» وليس : «... **دون** القطع فيبنى ...». [↑](#footnote-ref-4186)
4187. () في (أ) و(جـ) و(د) : زيادة «أنه». وإثباتها يجعل الأسلوب فيه ركاكة؛ لهذا لم تثبت، وفاقًا لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم). [↑](#footnote-ref-4187)
4188. () زيادة من (ب) و(هـ) و(و). وهذا الموضع هو المناسب لإثباتها؛ وفاقًا للأشباه. [↑](#footnote-ref-4188)
4189. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص185 - مع اختلاف يسير-؛ وانظر: شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل33/أ. [↑](#footnote-ref-4189)
4190. () في (أ) و(جـ) و(د): زيادة «أنه». وزيادتها تجعل الأسلوب ركيكًا؛ لهذا لم تُثبت، وفاقًا للمصادر الآتي ذكرها. [↑](#footnote-ref-4190)
4191. () فتح القدير، 1/271؛ الأشباه لابن نجيم، ص186؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل33/أ - مع اختلاف يسير، ومن ذلك أنه جاء في الأول : «... لم يجزئه» - وقد أحال الأخيران إلى الأول. [↑](#footnote-ref-4191)
4192. () في (ب) : «الصلوات«». [↑](#footnote-ref-4192)
4193. () ورد هذا الضابط بلفظه في : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص245؛ البحر الرائق، 4/206.

      كما ورد بمعناه في كثير من كتب الفقه، ولاسيما في معرض حديثهم عن شروط الكفالة، إذْ يذكرون أن من شروط الكفالة بالدين : كونه صحيحًا لازمًا. (وفي هذا إشارة لكون **المراد بالكفالة** في هذا الضابط : الكفالة بالدين دون النفس).

      **ومن هذه الكتب الفقهية :**

      تحفة الفقهاء، 3/238؛ بدائع الصنائع، 6/9؛ الكافي لابن قدامة، 2/229، 230؛ المنهاج وشرحه : مغني المحتاج، 2/200؛ تبيين الحقائق، 4/146؛ الدّرر شرح الغرر، 2/295-296؛ البحـر الـرائق، 4/206، 6/224؛ الدر المختار ورد المحتار، 7/555. [↑](#footnote-ref-4193)
4194. () في (أ) و(ب) و(د): «وهذه». والصحيح ما تم إثباته من (جـ)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم). [↑](#footnote-ref-4194)
4195. () في (د) : «تسقط». [↑](#footnote-ref-4195)
4196. () أي لا يصح عقد الكفالة بغير الدين الصحيح. علمًا بأنه جاء في الأشباه : «تصح» (بالتأنيث). [↑](#footnote-ref-4196)
4197. () الأشباه لابن نجيم، ص245 - مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-. وانظر تعريف (الدين الصحيح) في : البحر الرائق، 4/206. وانظر عدم صحة الكفالة في دين الكتابة في : المصادر الآنف ذكرها عند توثيق القاعدة سوى المنهاج ومغني المحتاج، ويضاف إليها : فتح القدير، 2/167؛ التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح، 2/668؛ البحر الرائق، 2/224. [↑](#footnote-ref-4197)
4198. () جاء في هامش (أ) : «أي لا تصح الكفالة إلا في مسألة». أي : لا تصح الكفالة بغير الدين الصحيح إلاّ في المسألة التي سيذكرها. [↑](#footnote-ref-4198)
4199. () في (ب) : «المقدرة». [↑](#footnote-ref-4199)
4200. () الأشباه، ص245 - وفيه : «بدونهما»، وليس «بدون الأداء والإبراء». [↑](#footnote-ref-4200)
4201. () في (جـ) : «تسقط». [↑](#footnote-ref-4201)
4202. () في (ب) : «إلى آخره». وقد وردت في (أ) و(جـ) بالحاء المهملة. [↑](#footnote-ref-4202)
4203. () أي مراد القوم عند بيانهم لِـ (الدين الصحيح) بأنه : «ما لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء». [↑](#footnote-ref-4203)
4204. () أي : لا يصح عقد الكفالة ... [↑](#footnote-ref-4204)
4205. () نهاية 63/أ من (جـ)، مع تكرار «فإن» في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-4205)
4206. () انظر: الجامع الصغير، ص 369؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 7/180. [↑](#footnote-ref-4206)
4207. () المراد : كتاب (الأشباه) لابن نجيم. [↑](#footnote-ref-4207)
4208. () في (أ) و(د) : «الحط» (بالحاء المهملة). والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ). [↑](#footnote-ref-4208)
4209. () هذه القاعدة يكثر ورودها في كثير من كتب الفقه وقواعده، ولاسيما الفقه الحنفي، وقد يتبادر للذهن كون المراد منها : نفي العمل بالمكتوب مطلقًا، أيًّا كان هذا المكتوب.

      إلا أن هذا المعنى غير مراد؛ بل المراد منها -والله اعلم-:

      إن المكتوب لا يستقلّ في إثبات حكم شرعي.

      لكن إذا اقترنت به قرائن توثقه وتجعله بعيدًا عن التزوير : فإنه يُعمل به حينئذ. كأن يقترن بإقرار صاحب الكتاب، أو شهادة الشهود، أو جريان العرف به، ونحو ذلك.

      **ومما يشهد لهذا ما يأتي :**

      **1**- ما جاء في المجلة - مادة 1736- : «لا يعمل بالخط والختم فقط، ولكن إذا كان سالمًا عن شبهة التزوير والتصنيع : فيعمل به. يعني : أنه يكون مدارًا للحكم، ولا يحتاج إلى الثبوت بوجه آخر».

      **2**- وما جاء في رد المحتار -8/135- : «قال البيري : المراد من قوله : «لا يعتمد»: أي : لا يقضي القاضي بذلك عند المنازعة ...».

      **3**- ما جاء في رسائل ابن عابدين - (رسالة: نشر العرف)، 2/141- : «وحاصله: أن ما مّر من قولهم: «لا يعتمد على الخط ولا يعمل به» مبنيّ على أصل المنقول في المذهب قبل حدوث العرف، ولمّا حدث العرف في الاعتماد على الخط والعمل به في مثل هذه المواضع أفتوا به». ومراده بهذه المواضع: «ككتاب السلطان بتوليةٍ أو عزلٍ ونحوهما، وما يكتبه التاجر على نفسه في دفتره».

      وممّا يجلّي القاعدة ويبيّن مرادهم منها: ما جاء في تكملة البحر الرائق-8/544-:

      «**ثم الكتابة على** **ثلاثة** [هكذا بالتاء!] مراتب:

      **• مستبين ومرسوم**: وهو أن يكون معنونًا، أي: مصدَّرًا بالعنوان، وهو أن يكتب في صدره: من فلان بن فلان. على ما جرت به العادة في سير الكتب. فيكون هذا كالنطق، فيلزم حجة.

      **• ومستبين غير مرسوم:** كالكتابة على الجدران، وأوراق الأشجار، أو على الكاغض [لعلها: الكاغد، وهو القرطاس كما في المعجم الوسيط، 2/791] لا على وجه الرسم: فإن هذا يكون لغوًا؛ لأنه لا عرف في إظهار الأمر بهذا الطريق، فلا يكون حجة، إلا بانضمام شيء آخر إليه، كالبينة، والإشهاد عليه، والإملاء على الغير حتى يكتبه؛ لأن   
      الكتابة قد تكون تجربة، وقد تكون للتحقيق، وبهذه الإشارة تتبين الجهة. وقيل: الإملاء من غير إشهاد لا يكون حجة. والأوّل أظهر.

      **• وغير مستبين:**كالكتابة على الهواء، أو الماء، وهو بمنزلة كلام غير مسموع، ولا يثبت به شيء من الأحكام وإن نوى».

      وعلى هذا فإن القاعدة تنزل على القسم الثاني من هذه الأقسام الثلاثة. وانظر هذه الأقسام الثلاثة في المبسوط، 6/143.

      هذا ما يتعلق ببيان المراد من القاعدة.

      **أما توثيقها**:

      فقد وردت بلفظ المؤلف أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعد، كما وردت في كتب أخر:

      **فمن كتب الفقه**:

      قواعد الفقه لابن نجيم، ص 147، قاعدة 164؛ الفوائد الزينية، ص 42، فائدة 14؛ الأشباه والنظائر له أيضا، ص 245؛ غمز عيون البصائر، 2/306؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص 46؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل34/أ؛ منافع الدقائق، ص329؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 1736؛ شرحها السليم رستم، 2/1090؛ ولعلي حيدر، 15/426؛ وللأتاسي، 5/384؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص 23، قاعدة 31؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص 99، قاعدة 220، وص 111، قاعدة 276؛ كما وردت بصيغة الاستفهام في الأشباه والنظائر للسيوطي، 2/583-ولفظه: «هل يجوز الاعتماد على الكتابة والخط؟»-.

      **ومن كتب الفقه:**

      شرح السير الكبير، 2/477، فقرة 715؛ بدائع الصنائع، 6/273؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 7/290، 386؛ الدّرر شرح الغرر، 2/192، 414؛ البحـر الـرائق، 7/4؛ تكملته، 8/544؛ رسائل ابن عابدين (رسالة: نشر العرف)، 2/127، 140-141؛ ردّ الـمحـتار، 6/622، 8/135، 182، 368.

      **ومن الكتب الأخر:**

      شرح اللمع، 2/652- فقد جاء فيه: «...ومن أصحابنا من قال: لا يجوز العمل بالخط حتى يثبت عنه أنه هو الذي كتب إليه ذلك»-.

      كما أفرد للحديث عنها كتاب مستقل، وهو: العمل بالخط والكتابة في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الله الطريقي. [↑](#footnote-ref-4209)
4210. () في (ب) و(د): «وإقرار». [↑](#footnote-ref-4210)
4211. () نهاية 85/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4211)
4212. () انظر: ردّ المحتار، 8/137، 183. [↑](#footnote-ref-4212)
4213. () نهاية 54/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-4213)
4214. () أي مصدرًا بالعنوان، وقد سبق بيان ذلك ص969، وقبل ذلك ص917. [↑](#footnote-ref-4214)
4215. () في (ب): «مبنيًّا». [↑](#footnote-ref-4215)
4216. () نهاية 52/أ من(د). [↑](#footnote-ref-4216)
4217. () في (ب): «إلى». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-4217)
4218. () انظر: رد المحتار، 8/137، 183.

      والفرق بين هذه المسألة والمسألة التي فرّعها على القاعدة أن المكتوب هنا مصدرًا بعنوان جرى العرف باعتباره، بينما هناك فإن المكتوب خالٍ من العنوان.

      ولو عدتَ إلى أقسام الكتابة -المذكورة ص969- لوجدت أن هذا المثال يصلح مثالاً للقسم الأول من تلك الأقسام، ومثال القاعدة يصلح مثالاً للقسم الثاني منها. [↑](#footnote-ref-4218)
4219. () هذه القاعدة سبق أن أُفردت بالحديث، ص917 (ل77/أ)، قاعدة 184. [↑](#footnote-ref-4219)
4220. () انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص 246؛ الدر المختار ورد المحتار، 8/135. [↑](#footnote-ref-4220)
4221. () انظر: الهداية والعناية وفتح القدير، 7/290-291؛ البحر الرائق، 7/4؛ الأشباه لابن نجيم، ص 246؛ قواعده، ص 147؛ فوائده الزينية، ص 42؛ الدر المختار ورد المحتار؛ 8/135. [↑](#footnote-ref-4221)
4222. () في (ب): «التذوير». [↑](#footnote-ref-4222)
4223. () انظر: رد المحتار، 8/136. [↑](#footnote-ref-4223)
4224. () **وهو**: الذي يضع الناسُ أموالَهم عنده؛ إذ العادة في ذلك الوقت : «وضع التجار أموالهم عند الصرافين بلا إشهاد؛ بل يكتفى بخطّه. والخط والدراهم عند الصراف محتفظ عليهما، فيؤمن من التزوير؛ ولأنه يبعد أن يصنع الإنسان خطه في دراهم عنده أنها لغيره والأمر بخلافه ...»- هكذا في غمز عـيون البصائـر، 2/310، وللكلام بقية فراجعه إن شئت. [↑](#footnote-ref-4224)
4225. () في (أ) و(ب) و(جـ): «التبياع». والصواب ما تم إثباته من (د)، وهو الموافق للمصادر الآتي ذكرها. [↑](#footnote-ref-4225)
4226. () انظر: الأشباه لابن نجيم، ص246؛ قواعده، ص147؛ فوائده الزينية، ص42. [↑](#footnote-ref-4226)
4227. () هذه القاعدة سبق أن أُفردت بالحديث، بلفظ : «الثابت بالعرف قاضٍ على القيـاس»، وذلك ص599 (ل40/ب)، قاعدة 95. [↑](#footnote-ref-4227)
4228. () في نسخة (جـ) : «واعتراض». [↑](#footnote-ref-4228)
4229. () في (أ) : «يعملوا هنا»، وفي (جـ): « يعملوا نها »، وفي (د): «بعملوابها». والصواب ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-4229)
4230. () انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص246؛ غمز عيون البصائر، 2/309-310.

      وفيهما مناقشة لهذا الاعتراض، وقد أفاض الثاني في ذلك، ومرّ - آنفا - ذُكر طرفٍ ممّا قاله، وذلك عند بيان معنى الصراف. [↑](#footnote-ref-4230)
4231. () في (د): «الحق». [↑](#footnote-ref-4231)
4232. () في (أ) و(د): «المجهول». والمناسب ما تّم إثباته من (ب) و(جـ)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-4232)
4233. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ أو نحوه في عدد من كتب الفقه وقواعده:

      **فمن كتب القواعد:**

      قواعد الفقه لابن نجيم، ص 149، قاعدة 168-ولفظه: «لا يحلّف القاضي على المجهول»-؛ الفوائد الزينية له أيضا، ص42، فائدة 16-ولفظه: «لا يحلف القاضي على مجهول»-؛ الأشباه له أيضًا، ص 247؛ غمز عيون البصائر، 2/316-وقَد استدرك على لفظ القاعدة عند ابن نجيم فقال: «قوله لا يحلف القاضي على حق مجهول.أقول: **الصواب: لا يحلف على دعوى مجهول،** كما هو ظاهر»-؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص19، قاعدة 16-ولفظه: «التحليف يتوقف على صحة الدعوى»-؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص 149، قاعدة 168-ولفظه كلفظ قواعد ابن نجيم-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 3/239- وقد ذكر لفظ أشباه ابن نجيم والفرائد-؛ القواعد والضوابط الفقهية لنظام القضاء في الإسلام للدكتور إبراهيم الحريري، ص 70-ولفظه: «القضاء بالمجاهيل لا يصح ولا الشهادة عليها»-.

      **ومن كتب الفقه:**

      فتاوى قاضي خان، 2/278، 421؛ الدّرر شرح الغرر، 2/330؛ الدر المختار، 8/349؛ ومع حاشيته: قرة عيون الأخيار، 11/550؛ رد المحتار، 6/669. [↑](#footnote-ref-4233)
4234. () في (جـ): «احضاره». [↑](#footnote-ref-4234)
4235. () انظر: الغرر وشرحه: الدّرر، 2/330، ولفظهما : «(وطلب)...(احضاره) أي احضار ما يدّعيه إن أمكن، ليشار إليه في الدعوى والشهادة...(و) ذكر (قيمته إن تعّذر)...». [↑](#footnote-ref-4235)
4236. () نهاية 86/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4236)
4237. () في (أ) و(ب) و(جـ): «يـسـمع». والأفـصح ما تمّ إثـباته من (د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر). [↑](#footnote-ref-4237)
4238. () في (جـ): «لو». [↑](#footnote-ref-4238)
4239. () نهاية 63/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-4239)
4240. () الدرر شرح الغرر، 2/331- إلا أنه قال في نهاية العبارة : «به» وليس «بالعجز»، مع زيادة في (الدرر) لبعض الألفاظ-؛ وأنظر: فتاوى قاضي خان، 2/378. [↑](#footnote-ref-4240)
4241. () في الدّرر: «توجب». [↑](#footnote-ref-4241)
4242. () في (د): «ويجبر». [↑](#footnote-ref-4242)
4243. () الدّرر، 2/331. [↑](#footnote-ref-4243)
4244. () أي : لما ذكر صاحب (الدرر). وقـد سبـق بيان كـلامه عـند توثيـق ما جاء في بداية شرح المؤلف للقاعدة. [↑](#footnote-ref-4244)
4245. () في (ب) و(د): «الدعوى». [↑](#footnote-ref-4245)
4246. () انظر: فتاوى قاضي خان، 2/421؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص 149. [↑](#footnote-ref-4246)
4247. () ل169/أ؛ وانظر: قواعد الفقه لابن نجيم، ص 149. [↑](#footnote-ref-4247)
4248. () في (أ) و(ب) و(جـ) و(د) و(هـ): «الدعوى». والصحيح ما تم إثباته من (و)، وهو الموافق للمصادر الآتي ذكرها. [↑](#footnote-ref-4248)
4249. () هذه ست مسائل مستثناة من القاعدة، وقد ذكرها ابن نجيم في اشباهه، وعّبر عن المسألة الأولى بلفظ مختصر قال فيه: «في دعوى الغصب»؛ كما نقلها عنه ابن عابدين ونجله في: رد المحتار، 6/669، وتكملته: قرة عيون الأخيار، 11/550؛ وذكرها قبلهما صاحب الدر المختار، 8/349. [↑](#footnote-ref-4249)
4250. () في (أ) (ب) و(د) : «المواضعات». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-4250)
4251. () نهاية 55/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-4251)
4252. () نهاية 86/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4252)
4253. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يسمع». والأفصح ما تّم إثباته من (د)، وهو الموافق لأكثر مصادر القاعدة. [↑](#footnote-ref-4253)
4254. () «بعده»: ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-4254)
4255. () هذه القاعدة من القواعد المتداولة عند الحنفية، وقد نَقَلَ غيرُ واحد منهم اتفاقَهم عليها، من ذلك:

      • ما جاء في رسائل ابن عابدين -2/96-: «وفي (العمادية) عن (الخانية) : اتفقت الروايات على أن المدعي لو قال: لا دعوى لي قبل فلان، أوْلا خصومة لي قبله: يصح، حتى لا تسمع دعواه عليه إلا في حق حادث بعد البراءة»-.

      • وما جاء في قرة عيون الأخيار -12/273-: «...لِمَا أطبقوا عليه من عدم سماع الدعوى بعد الإبراء العام...»- وانظر فيه النص السابق، 12/272-.

      و«**معنى الإبراء العام** : أن يكون للعموم مطلقًا» -كذا في المرجع السابق، 12/272-.

      وبهذا يظهر الفرق بين هذه القاعدة والقاعدة الثانية التي ذكرها المؤلف -ص212 (ل2/ب)- وهي: «الإبراء عن الأعيان لا يجوز...»؛ إذ إنهم عندما قالوا: «إن الإبراء عن الأعيان باطل: فذاك في الإبراء المقيد بها؛ كما لو قال : أبرأتك عن هذه الدار أو هذا العبد» -قاله ابن عابدين في رسائله، 2/87-.

      أما هنا: فإن الإبراء بلفظ عام؛ كما لو قال: لا حقّ لي قبل فلان، فيدخل في ذلك: «كل عين أودين، وكل كفالة أو جناية أو إجارة أو حدّ»، قاله ابن عابدين في رسائله (رسالة: إعلام الأعلام بأحكام الإقرار العام)، 2/96. وهذا الرسالة تناول فيها جوانب كثيرة من هذه القاعدة، وكذلك في الرسالة التي قبلها فراجعهما إن شئت.

      ولو عدتَ إلى القاعدة: فإنها وردت بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه الحنفي وقواعده:

      **فمن كتب القواعد:**

      الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص 252، 253 -ولفظه الثاني مطابق للفظ المؤلف، وكذلك الأول إلا أنه لم يذكر فيه أداة الاستثناء وما بعدها-؛ قواعد الفقه له أيضاً، ص 175، قاعدة 228 -ولفظه: «إذا أبرأ إبراءً عامًّا ثم ادعى: لا تسمع دعواه، لابدين، ولا بعين، ولا بجناية، ولا بحدًّ، ولا بأرش، ولا بعيب»-؛ الفوائد الزينية، ص 68، فائدة 59، وص 90، فائدة 86، وص 159، فائدة 201 -ولفظه الثالث قريب من لفظ المؤلف، والثاني قريب من قواعده، أمّا الأول فهو: «إذا وقع الإبراء العام المطلق لا تسمع الدعوى بعده بشيء...»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص 46؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل34/أ؛ منافع الدقائق، ص 329.

      **ومن كتب الفقه:**

      المبسوط، 18/164؛ الفتاوى البزازية، 2/381؛ منحة الخالق على البحر الرائق، 7/262؛ رسائل ابن عابدين، 2/85، 96 -وهذان الموضعان تتضمّنهما رسالتان لهما صلة وثيقة بالقاعدة، وقد سبقت الإشارة إليهما آنفا-؛ قرة عيون الأخيار، 12/272، 273. [↑](#footnote-ref-4255)
4256. () في (أ) و(ب) و(جـ): «تسقط». والأفصح ما تمّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-4256)
4257. () انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص 252. [↑](#footnote-ref-4257)
4258. () أي : أقرّ المدعى عليه بالمال بعد إبراء المدعي له. [↑](#footnote-ref-4258)
4259. () في (ب) : «الصوت». [↑](#footnote-ref-4259)
4260. () «دفع» : ساقطة من (ب) و(د). ولعل هذا الصحيح. [↑](#footnote-ref-4260)
4261. () في (أ) : «الظهرية». والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-4261)
4262. () ل334/أ.

      وانظر : قرة عيون الأخيار، 12/283، فقد نقل هذا المعنى عن (جامع الفصولين). [↑](#footnote-ref-4262)
4263. () انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص252؛ الفوائد الزينية له أيضًا، ص91. [↑](#footnote-ref-4263)
4264. () الواو ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-4264)
4265. () نهاية 64/أ من (جـ)، مع تكرار «لي» في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-4265)
4266. () انظر: فتاوى قاضي خان، 3/145؛ الأشباه لابن نجيم، ص252؛ الفوائد الزينية، ص90-91؛ رسائل ابن عابدين، 2/107. [↑](#footnote-ref-4266)
4267. () انظر: الأشباه والنظائر لابن نـجيم، ص252؛ الفوائـد الزينية له أيضًا، ص68؛ رسائل ابن عابدين، 2/89، 108-110؛ قرة عيون الأخيار، 12/273. [↑](#footnote-ref-4267)
4268. () في (د) : «تصح». [↑](#footnote-ref-4268)
4269. () هذه قاعدة سبق أن تحدث المؤلف عنها استقلالاً، ص212 (ل2/ب)، قاعدة 2.

      وجواب المؤلف يرد عليه : أنه أبرأه إبراءً عامًّا، لاخاصًّا بعين معينة، والإبراء العام يدخل فيه كل عين أو دين ...- كما سبق بيان ذلك، ص 976-.

      وهذه المسألة من المسائل التي «تحيّر العلماء الأعلام في وجه استثنائها، وذكروا له طرقًا، أحسنها ما قاله شيخ الإسلام القاضي عبد البر ابن الشحنة ... أنه إنما تسمع دعوى الوارث على الوصي استحسانًا لا قياسًا؛ لقوة شبهة عدم معرفته بما يستحقه من قبل والده؛ لقيام الجهل بمعرفة ما لوالده على جهة التفصيل والتحرير.

      بخلاف ما إذا كان مثلُ هذا الإشهاد مجرّدًا عن سابقيّة الجهل المذكور، فاستحسنوا سماع دعواه هنا»- قاله ابن عابدين في رسائله، 2/89-. [↑](#footnote-ref-4269)
4270. () نهاية 87/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4270)
4271. () انظر: الفتاوى البزازية، 2/355؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص252؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص175؛ الفوائد الزينية، ص68، 91. [↑](#footnote-ref-4271)
4272. () في هذا إشارة إلى قاعدة سبق الحديث عنها استقلالاً، وهي : «تغيير المشروع باطل» وذلك صفحة 519 (ل34/ب)، قاعدة 78. [↑](#footnote-ref-4272)
4273. () في (د) : «كما». [↑](#footnote-ref-4273)
4274. () أي ما قاله آنفًا قبل بضعة سطور. [↑](#footnote-ref-4274)
4275. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «المستثناة». والصواب ما تمّ إثباته من (د). ولو قيل : (وفي هذه المستثنيات) لكان مناسبًا. [↑](#footnote-ref-4275)
4276. () في (أ) و(ب) و(د) : «فضائر». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-4276)
4277. () في (أ) و(جـ) : «احتراز». والصواب ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)؛ لأنها مفعول لأجله. [↑](#footnote-ref-4277)
4278. () ورد هذا الضابط بلفظه أو نحوه في عدد من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص257- وفي آخر لفظه : «... على مقر»-؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص148، قاعدة 166، وص262، قاعدة 356- ولفظه الثاني مطابق للفظ المؤلف، أما الأول فهو : «الإقرار لا يجامع البينة، ولا قبول لها معه»-؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص483- ولفظه : «البينة على المقر باطلة؛ هو الأصل»-؛ موسوعة القواعد الفـقهية، 3/134- ولفظه قريب من اللفظ السابق-.

      **ومن كتب الفقه :**

      فتح القدير، 7/308؛ مغني المحتاج، 7/407؛ الدر المختار ورد المحتار، 8/349؛ قرة عيون الأخيار، 11/578. [↑](#footnote-ref-4278)
4279. () في (ب) : «نسمع». [↑](#footnote-ref-4279)
4280. () هذه قاعدة سبق أن تحدث المؤلف عنها، ص597 (ل41/أ)، قاعدة 99. [↑](#footnote-ref-4280)
4281. () أي : لتعدي الوارثِ المقرِّ على بقية الورثة. [↑](#footnote-ref-4281)
4282. () في (جـ) : «ولذا». [↑](#footnote-ref-4282)
4283. () أمثلة القاعدة هذه سبق أن ذكرها المؤلف عند حديثه عن قاعدة : «جاز إقامة البينة مع الإقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها»، وذلك ص597-. فما قيل في توثيقها هناك يقال هنا. [↑](#footnote-ref-4283)
4284. () نهاية 55/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-4284)
4285. () \* **تنبيه** : هذه القاعدة والتي تليها ليستا موجودتين في (أ) و(ب) و(د)؛ لهذا ستُعامل نسخة (جـ) على أنها الأصل، وتقابل عليها نسختا (هـ) و(و).

      (**1**) في (جـ) : «بغيره»، وفي (هـ) و(و) : «بغير إذنه». وهذا الصواب. [↑](#footnote-ref-4285)
4286. () وردت هذه القاعدة بنحو هذا اللفظ أو معناه في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه لابن نجيم، ص254- ولفظه : «لا ينتصب أحد خصمًا عن أحد بغير وكالة ونيابة وولاية»-؛ الفوائد الزينية له أيضًا، ص177، فائدة 222- ولفظه قريب من اللفظ السابق-؛ المدخل الفقهي العام، 2/1087، فقرة 710 - ولفظه : «كل من أدّى حقًّا عن الغير بلا إذن أو ولاية فهو متبرع، ما لم يكن مضطرًّا»، وقد أحال معناها إلى الفرائد البهية للحمزاوي، فانظر منها ص239.

      **ومن كتب الفقه** :

      الدرر شرح الغرر، 2/323؛ تنوير الأبصار والدر المختار ورد المحتار، 8/99-101. [↑](#footnote-ref-4286)
4287. () مسألة : انتصاب أحد الشريكين في الدين خصمًا عن الآخر إما أن تكون من جهة الإرث أو غيره:

       فإن كانت من جهة الإرث فإن أحدهما ينتصب خصمًا عن الآخر بالاتفاق بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه.

       وإن كانت في غير الإرث فقد حصل فيها خلاف بينهم:

      • فذهب أبو حنيفة إلى عدم جواز ذلك.

      • وذهبا إلى جواز ذلك.

      جاء ذلك في البحر الرائق، حيث قال: «وفي (جامع الفصولين) من الرابع: الحاصل: أن أحد شريكي

      الدين خصم عن الآخر في الإرث وفاقًا.

      وفي غيره عند أبي يوسف لا عند أبي حنيفة.

      وقال محمد: قول أبي حنيفة قياس، وقول أبي يوسف استحسان. ومحمد مع أبي يوسف».

      البحر الرائق، 7/20؛ وانظر: الدر المختار ورد المحتار، 8/101. [↑](#footnote-ref-4287)
4288. () أي: بجهة الإرث. [↑](#footnote-ref-4288)
4289. () انظر بالإضافة إلى ما سبق: الهداية والعناية وفتح القدير، 7/350؛ الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص 254؛ الفوائد الزينية، ص 177؛ الدر المختار ورد المحتار، 6/624-626، 8/100. [↑](#footnote-ref-4289)
4290. () انظر: المصادر السابقة سوى الهداية وشرحيها. [↑](#footnote-ref-4290)
4291. () في (هـ): «كل واحد واحد». [↑](#footnote-ref-4291)
4292. () في (جـ): «بات». والصحيح ما تمّ إثباته من (هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-4292)
4293. () نهاية 64/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-4293)
4294. () في (هـ): «بها» (بإسقاط باقي الكلمة). [↑](#footnote-ref-4294)
4295. () وذلك في نص القاعدة. [↑](#footnote-ref-4295)
4296. () وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه أو معناه في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده:

      **فمن كتب القواعد:**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص46؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل32/أ؛ منافع الدقائق، ص 327؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص 94، قاعدة 140 -واللفظ الذي ذكره يمكن أن يكون مندرجًا تحت هذه القاعدة، حيث قال: «الشهادة إذا خالفت الدعوى بالسبب مع اتحاد الحكم: صحَّتْ».

      **ومن كتب الفقه:**

      شرح السير الكبير، 2/571، فقرة 934؛ المبسوط، 17/150؛ الدرر شرح الغرر، 2/231 -والقاعدة وجل ما جاء في شرحها مذكور في الدرر-؛ تكملة البحر الرائق، 8/24.

      **يضاف إلى ما سبق:** أن المؤلف سبق أن ذكر قاعدة بمعنى هذه القاعدة، وسوف يشير إلى ذلك في نهاية شرحه للقاعدة. [↑](#footnote-ref-4296)
4297. () في (هـ) : «ولهذا». [↑](#footnote-ref-4297)
4298. () في (جـ) : «حتى». والصحيح ما تمَّ إثباته من (هـ) و(و)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-4298)
4299. () نهاية 71/ب من (هـ). [↑](#footnote-ref-4299)
4300. () الدّرر شرح الغرر، 2/231، مع اختلاف يسير في آخر العبارة، حيث جاء في الدّرر : «... لا يمكن بالمشاع، ولا يتصور تسليمه، فلا يجوز». [↑](#footnote-ref-4300)
4301. () في (جـ) و(هـ) و(و) : «يحدث». والصحيح ما تمَّ إثباته من مصدر هذه العبارة (وهو الدرر). [↑](#footnote-ref-4301)
4302. () في (هـ) : «لحكم». [↑](#footnote-ref-4302)
4303. () الدّرر شرح الغرر، 2/231 ، مع اختلاف في بداية العبارة ونهايتها، حيث جاء في الدّرر : «فإن كلَّ المنفعة حينئذ تحدث على ... ولا عبرة لاختلاف السبب مع اتحاد الحكم».

      وانظر هذه المسألة (وهي تأجير المشاع) في : تكملة البحر الرائق، 8/24. [↑](#footnote-ref-4303)
4304. () ص937 (ل79/ب)، قاعدة 193. [↑](#footnote-ref-4304)
4305. () القاعدة السابقة وهذه القاعدة وما جاء في شرحهما ساقط من (أ) و(ب) و(د)، وهو يقدر بصفحة واحدة من المخطوط. [↑](#footnote-ref-4305)
4306. () في (أ) و(ب) و(د) : زيادة (واو) قبل هذه القاعدة. وهذه الزيادة لا وجه لها. علمًا بأن هذه النسخ سقطت منها القاعدتان المتقدمتان على هذه القاعدة. [↑](#footnote-ref-4306)
4307. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يقّوم». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لأكثر مصادر القاعدة. [↑](#footnote-ref-4307)
4308. () نهاية 53/أ من (د). [↑](#footnote-ref-4308)
4309. () في (أ) و(جـ) : «يتقوم». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لأكثر مصادر القاعدة. [↑](#footnote-ref-4309)
4310. () هذه القاعدة يذكرها كثير من الحنفية في معرض حديثهم عن الإجارة الفاسدة وحكم منافعها.

      فالمنافع في الإجارة ونحوها تختلف عن المبيع في البيع :

      • فالمعقود عليه في البيع عين من الأعيان المحسوسة، فتكون قيمته في ذاته.

      • أما في الإجارة فالمعقود عليه هو المنفعة، وهي معدومة وقت العقد، فلا يمكن إضافة التمليك إليها، ويكون العقد عليها عقدًا على معدوم؛ إلا أنه نظرًا لحاجة الناس إليها أجازها الشارع الحكيم؛ لدفع الضرورة المتمثلة في حاجة الناس إليها.

      وإذا كانت المنافع معدومة وقت العقد فإنها -عند الحنفية- : «لا قيمة لها في أنفسها ...، وإنما تتقوّم بالعقد، أو شبهة العقد. فإذا لم تتقوم في أنفسها : وجب الرجوع إلى ما قوِّمت به في العقد، وسقط ما زاد عليه؛ لرضاهما [أي العاقدان] بإسقاطه. وإذا جُهل المسمّى، أو عُدمت التسمية : انتفى المرجِّح، ووجب الموجب الأصلي، وهو وجوب القيمة [أي : قيمة المثل] بالغةً ما بلغت». قاله صاحب الدّرر، 2/230، ثم قال عقبه مباشرة : «هكذا ينبغي أن يقرّر هذا الكلام. فإن عبارة القوم مضطربة في هذا المقام».

      وقد قال ذلك في معرض حديثه عن منافع الإجارة الفاسدة بالشرط المفسد للمبيع أو الشيوع. والفاسدة تبع للصحيحة مع فرق يسير أشار إليه صاحب العناية -9/93-، وسوف يأتي بيان ما قاله صاحب العناية في هامش لاحق.

      **ولو عدتَ إلى القاعدة** : فقد وردت بنحو لفظها في عدد من كتب الفقه الحنفي وقواعده :

      **فمن كتب القواعد** :

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص46؛ شرح العلائي لقواعد الـخادمي، ل34/ب؛ منـافع الدقائـق، ص329- ولفظ المجامع والمنافع : «لا يقوم [هكذا (بالياء)!] المنافع في أنفسها»، وكذلك لفظ العلائي، إلا أنه قال في البداية : «لا نقوم ...».

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 11/217، 15/127؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 7/487، 8/234، 9/92؛ الدّرر شرح الغرر، 2/231، 264؛ البحر الرائق، 7/224. [↑](#footnote-ref-4310)
4311. () في (ب) : «زفر». [↑](#footnote-ref-4311)
4312. () قوله «اعتبارًا ببيع الأعيان» : هذا دليل زفر والإمام الشافعي. [↑](#footnote-ref-4312)
4313. () انظر : الهـداية والعناية، 9/92؛ وانظر هذه المسألة في : الكنـز والبـحر الرائق، 7/312؛ الدرر شرح الغرر، 2/231؛ وانظر رأي الشافعية في : المنهاج وشرحيه : مغني المحتاج، 2/358-359؛ ونهاية المحتاج، 5/327، حيث جاء في المنهاج ومغني المحتاج : «(وتستقر في الإجارة الفاسدة) سواء أَقُدِّرت بعمل أم بمّدة (أجرة المثل) سواء أكان أكثر من المسمى أم لا (بما يستقر به المسمى في الصحيحة) سواء انتفع بها أم لا». [↑](#footnote-ref-4313)
4314. () نهاية 87/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4314)
4315. () في (ب) و(د) : «يتقدّر»؛ وفاقًا لمصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-4315)
4316. () يشير إلى قاعدة سبق حديثه عنها، وهي : «الثابت بالضرورة يقدر بقدرها»، وذلك ص586 (ل41/أ)، قاعدة 97. [↑](#footnote-ref-4316)
4317. () هذه زيادة من (العناية)، ولا يستقيم المعنى بدونها. ولعلّ الناسخ الأول أسقطها؛ لوقوع نظره على الكلمة التي تليها ظنَّا منه أن هذه الكلمة عين الكلمة السابقة المماثلة لها. [↑](#footnote-ref-4317)
4318. () العناية، 9/92 - مع اختلاف يسير سبق بيانه-.

      وكون الضرورة تندفع بالإجارة الصحيحة فيكتفى بها - هذا الأمر يشكل عليه كونه يقتضي عدم اعتبار الإجارة الفاسدة، مع أنها معتبرة عندهم!.

      وهذا الإشكال ذكره صاحب (العناية) وأجاب عنه فقال - عقب العبارة السابقة-: «وهذا كما ترى يقتضي عدم اعتبار الإجارة الفاسدة ! إلا أن الفاسدة تبع للصحيحة، فيثبت فيها ما يثبت في الصحيحة عادة، وهو قدر أجر المثل، وهذا يقتضي لزوم الأجر المسمّى، بالغًا ما بلغ، لكن لمّا كانت التسمية فاسدة: لم يجب من المسمّى ما زاد على أجر المثل، فاستقرّ الواجب على ما هو الأقل من أجر المثل والمسمىّ...». [↑](#footnote-ref-4318)
4319. () في (أ) و(جـ) و(د): «يتقوم».والأفصح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر). [↑](#footnote-ref-4319)
4320. () في (د) : «انتهى». [↑](#footnote-ref-4320)
4321. () هكذا في (جـ). وفي باقي النسخ : «المرجع». والمُثبت هو المناسب، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-4321)
4322. () الدرر شرح الغرر، 2/231، وقد سبق بيان نصّ كلامه في أثناء توثيق القاعدة. [↑](#footnote-ref-4322)
4323. () زيادة من (ب) و(جـ) و(د). وهي لابدّ منها. [↑](#footnote-ref-4323)
4324. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يتقوم»، وفي (د) تحتمل الأمرين وهما المُثبت وما جاء في النسخ الأخر. وقد رُجح المثبت؛ لكونه الأفصح. [↑](#footnote-ref-4324)
4325. () في (ب) : «أو أجر»، وفي (د) : «أوجر». [↑](#footnote-ref-4325)
4326. () نهاية 65/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-4326)
4327. () «فيجب الأقل من ... العقد» : مكررة في (جـ). [↑](#footnote-ref-4327)
4328. () ورد في هذه القاعدة لفظ النص.

      **والنص في اللغة** : مصدر نصَّ، والنون والصاد – كما يقول ابن فارس- : «أصل صحيح، يدلّ على رفعٍ وارتفاعٍ وانتهاءٍ في الشيء».

      **أما في الاصطلاح** : فيطلق على عدة معانٍ، منها :

      **1**- النص : الدليل من الكتاب والسنة.

      **2**- النص : «الصريح في معناه». قال ذلك الطوفي، ثم وضَّحه بقوله : «ومعنى كون النص هو(الصريح في معناه) : كونه خالص الدلالة عليه، لا يشوبه احتمال دلالة على غيره».

      **والمراد بالنص في هذه القاعدة** : المعنى الاصطلاحي الثاني دون الأول؛ لأن النص من الكتاب أو السنة قد تكون دلالته ظنيةً محتملة، فيكون الاجتهاد سائغًا حينئذ، ومن أوضح الأمثلة لذلك : ما حدث للصحابة  من اختلاف في فهم قوله  : «لا يصليّنَ أحَدٌ العصـرَ إلا في بني قُـرَيْظَةَ».

      وممّا يرجح المعنى الثاني أيضًا : كونه يجعل مدلول القاعدة أوسع؛ إذ تشمل كل لفظ كانت دلالته نصيّة، سواء كان مصدره الكتاب الكريم أم السنة المطهّرة ويدخل في ذلك تبعًا النص الصادر من الموصي والواقف والحاكم ... الخ.

      إذا علم هذا فيمكن أن يقال في **معنى القاعدة** :

      إذا ورد من الشارع أو المكلّف لفظ صريح الدلالة على معناه، لا يشوبه احتمال دلالته على غيره : فلا يجوز لأحد أن يحمل ذلك اللفظ على معنى آخر باجتهاده.

      **ولتوثيق ما سبق** : فإن المعنى اللغوي منقول من المقاييس في اللغة، مادة «نص»، ص998؛ وانظر: القاموس المحيط، مادة «نص»، ص816.

      والمعنى الاصطلاحي **الأول** : مستفاد من : قواعد الفقه (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص527؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، 3/420؛ وانظر : التحرير وتيسيره، 1/137؛ وانظر كذلك : شرح تنقيح الفصول، ص36-37؛ نزهة الخاطر 2/26-27.

      **والثاني** : مستفاد من شرح مختصر الروضة، 1/554؛ وانظر : كتاب الحدود في الأصول لابن فورك، ص140؛ المعتمد، 1/319؛ العدة، 1/137؛ البرهان، 1/277، فقرة 314؛ أصول الـسرخسي، 1/164؛ قواطع الأدلة، 2/59؛ شرح تنقيح الفصول، ص36؛ المغني للخبازي، ص125.

      **وحديث** : «لا يصلين ...»: أخرجه البخاري، كتاب صلاة الخوف، باب صلاة الطالب والمطلوب راكبًا وإيماء، 1/321، ح904.

      **ولو عدت إلى القاعدة** : فإنها من القواعد المشتركة بين علمي أصول الفقه وقواعده :

      • إذ إن النص إذا كان من الكتاب والسنة: فهي أصولية؛ لتعلقها حينئذ بموضوع أصول الفقه (وهو الأدلة).

      • وإذا كان صادرًا من المكلفين : فهي فقهية لتعلقها بتصرفات المكلفين.

      كما أنها فقهية من جهة أخرى وهي تعلقها بباب القضاء وما يتصل به من نقض حكم القاضي إذا خالف نصوص الكتاب والسنة.

      وممّا يؤكد كونها أصولية وفقهية ورودها في كثير من كتب هذين العلمين :

      **فمن كتب الأصول :**

      المعتمد، 2/670؛ كتاب الفقيه والمتفقه للبغدادي، 1/504؛ إعلام الموقعين، 2/247؛ معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، ص481؛ الاجتهاد في الإسلام للدكتورة نادية العمري، ص52.

      كما أن ما ذكره الأصوليون من نقض الاجتهاد المخالف للكتاب والسنة يعد مبنيًّا على هذه القاعدة، وقد أشار إلى ذلك المؤلف في بداية شرحه للقاعدة.

      ومسألة (نقض الاجتهاد) أُلِّف فيها كتابان، أحدهما أصولي والثاني فقهي :

      **فالأول** : نقض الاجتهاد لشيخنا د. أحمد العنقري.

      **والثاني** : نقض الأحكام القضائية في الفقه لِـ أ.د. عبد الكريم اللاحم.

      وهذه المسألة سبق أن تحدّث عنها المؤلف في قاعدة مستقلة، ص247 (ل4/أ)، قاعدة 6.

      **ومن كتب القواعد :**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص46؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل34/ب؛ مـنافع الدقائـق، ص329؛ مجلّة الأحكام العدلية، مادة 14؛ شرحها لسليم رستم، 1/25؛ ولعلي حيدر، 1/29؛ وللأتاسي، 1/40؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص147؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص108، قاعدة 260؛ المدخل الفقهي العام، 2/1008، فقرة 623؛ القواعد الفقهية للدكتور عـلي النـدوي، ص180، 459؛ الوجيز، ص328؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/39- وجميعهم بلفظ المؤلف سوى الأخير، حيث جاء فيه : «لا اجتهاد مع النص».

      كما وردت **في بعض كتب الفقه**، منها :

      الهداية، 9/490؛ فتح القدير، 7/301؛ الدرر شرح الغرر، 2/168- ولفظه مطابق للفظ المؤلف-؛ البحر الرائق، 7/11؛ تكملته، 8/191. [↑](#footnote-ref-4328)
4329. () في (جـ) : «أحكم». [↑](#footnote-ref-4329)
4330. () في (ب) و(د) : «ويحل». [↑](#footnote-ref-4330)
4331. () انظر : الأم، 2/356؛ مغني المحتاج، 4/272.

      وانظر الخلاف في حكم متروك التسمية في : الهداية والعناية وفتح القدير أو نتائج الأفكار، 6/456، 7/300، 301، 9/489؛ المستوعب للسامرّي، 4/370؛ المغني لابن قدامة، 14/34؛ الدرر شرح الغرر، 1/278، 2/168؛ البحر الرائق، 7/11، 8/191؛ دليل الطالب، ص553، فقرة 1545؛ الدر المختار وردّ المحتار، 8/87؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي، 2/106.

      يضاف إلى ذلك أن ابن نجيم أفرد رسالة (في متروك التسمية عمدًا) وذلك في كتابه : الرسائل الزينية في مذهب الحنفية، ص315، الرسالة 26 . [↑](#footnote-ref-4331)
4332. () في (أ) و(جـ) و(د) : «عليه». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-4332)
4333. () من الآية رقم (121) من سورة (الأنعام). [↑](#footnote-ref-4333)
4334. () هذا الحديث بهذا اللفظ لم أقف عليه في كتب الحديث المسندة، وإنما ورد به في بعض كتب الفقه وأصوله مع اختلاف في آخره، حيث جاء في الهداية والعناية ونتائج الأفكار –9/490- وشرح المغني للقاءاني –ق1، جـ2، ص463- : «... أو **لم** يسمّ» وليس : «أو **لا** يسمِّ». والصحيح : (لم)؛ وأمارة ذلك ورودالفعل بعدها مجزوماً، و(لا) النافية لا تجزم.

      أما معناه فقد وردت به عدة أخبار.

      وقد صرّح بغرابة هذا اللفظ، أو عدم الوقوف عليه، مع ورود بعض الأخبار بمعناه -صرّح بذلك عددٌ من المحدّثين، منهم : الزيلعي وابن حجر :

      • يقول الزيلعي في (نصب الراية) –4/182- : «قال  : «المسلم يذبح على اسم الله تعالى، سمى أو لمْ يسمِّ». قلت : غريب بهذا اللفظ، وفي معناه أحاديث ...» .

      • ويقول الحافظ في (الدراية) –2/206- : «حديث : «المسلم يذبح على اسم الله تعالى، سمى أو لم يسم» :لم أجد هذا اللفظ ...». وانظر : التلخيص، 4/137.

      **ومن الأحاديث التي جاءت بمعناه :**

       ما أخرجه أبو داود في مراسيله، كتاب الأضاحي، باب ما جاء في الضحايا والذبائح، ص278، بسنده عن الصلت قال : قال رسول الله  : «ذبيحة المسلم حلال، ذكر اسم الله أو لم يذكر، إنه إن ذكر لم يذكر إلا اسم الله».

       وما أخرجه الدارقطني، باب الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك، 4/295 ،بسنده عن ابن عباس أن النبي  قال : «المسلم يكفيه اسمه، فإن نسي أن يسم حين الذبح فليسمِّ وليذكر اسم الله، ثم ليأكل».

       وأيضًا رواه في الموضع نفسه عن أبي هريرة مرفوعًا : «اسم الله على كل مسلم».

       وما أخرجه البيهقي، كتاب الصيد والذبائح، باب من ترك التسمية وهو ممّن تحلّ ذبيحته، 9/239، بسنده عن ابن عباس مرفوعًا قال : «المسلم يكفيه اسمه، فإن نسي حين يذبح فليذكر اسم الله وليأكل».

       كما رواه البيهقي في الموضع نفسه عن ابن عباس موقوفًا.

       وكذلك رواه البخاري موقوفًا ومعلقًا عن ابن عباس، وذلك في كتاب الذبائح والصيد، باب التسمية على الذبيحة ومن تـرك متـعـمدًّا، 5/2094، أن ابن عباس قال : «من نسي فلا بأس».

      **وممّا قاله أهل العلم في هذه الأحاديث :**

      • ما جاء في التلخيص، 4/137 : «... وروى أبو داود في المراسيل من جهة ثور بن يزيد عن الصلت رَفَعَهُ : «ذبيحة المسلم حلال، ذكر اسم الله أو لم يذكر؛ لأنه إن ذكر لم يذكر إلا اسم الله». وهو مرسل.

      ورواه البيهقي من حديث ابن عباس موصولاً، وفي إسناده ضعف، وأعله ابن الجوزي بمعقل ابن عبيد الله، فزعم أنه مجهول فأخطأ؛ بل هو ثقة من رجال مسلم. لكن قال البيهقي: الأصح وقفه على ابن عباس. وقد صححه ابن السكن، وقال : وروي عن أبي هريرة، وهو منكر، أخرجه الدارقطني، وفيه مروان بن سالم، وهو ضعيف».

      • والأثر الذي رواه البخاري عن ابن عباس وصله الحافظ في فتح الباري، 9/539؛ وفي تغليق التعليق، 4/511، 512. [↑](#footnote-ref-4334)
4335. () نهاية 88/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4335)
4336. () في (أ) و(جـ) : «ذاكرًا». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-4336)
4337. () هذا الحديث مع اشتهاره بهذا اللفظ في كتب الفقه وأصوله إلا أنه لم يقف على لفظه كثيرٌ من المحدثين:

      منهم : الزيلعي في (نصب الراية)، 2/64؛ والحافظ في (الدراية)، 1/175؛ وفي التلخيص، 1/283؛ والسَّخاوي في (المقاصد الحسنة)، ص369، 371، ح528، كما نقل ذلك عنه العجلوني في (كشف الخفاء) –1/522، ح1193-.

      ومن عباراتهم التي أحسبها وافية في بيان خلاصة ما قاله المحدثون في الحديث : ما جاء في الموضع المذكور من (كشف الخفاء) :

      «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه :

      **قال في (اللآلىء)** : لا يوجد بهذا اللفظ. وأقرب ما وجد : ما رواه ابن عدي في (الكامل) عن أبي بكرة بلفظ : «رفع الله عن هذه الأمة ثلاثًا : الخطأ والنسيان والأمر يُكرهون عليه» قال : وعدّه ابن عدي من منكرات جعفر بن جسر.

      وأخرج ابن ماجه عن ابن عباس يرفعه قال : «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

      ورواه ابن حبان عنه يرفعه، وكذا الحاكم وقال : صحيح على شرط الشيخين انتهى.

      **وقال في (المقاصد)** : وقع بهذا اللفظ في كتب كثير من الفقهاء والأصوليين، حتى إنه وقع كذلك في ثلاثة أماكن في الشرح الكبير المسمى بالعزيز للإمام الرافعي، وقال غير واحد من مخرّجيه وغيرهم: لم أظفر به.

      ولكن قال محمد بن نصر المروزي في باب طلاق المكره : يروى عن النبي  أنه قال : «رفع الله عن هذه الأمة الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه».

      وروى أبو نعيم في (تاريخ أصبهان)، وابن عدي في (الكامل) بسند فيه جعفر بن جسر – وهما ضعيفان – عن أبي بكرة مرفوعًا بلفظ : «رفع الله عن هذه الأمة ثلاثًا : الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه».

      لكن له شاهد جيّد أخرجه أبو القاسم الفضل بن جعفر التميمي المعروف بأخي عاصم في فوائده عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ : «رفع الله» والباقي بلفظ الترجمة.

      ورواه ابن ماجه وابن أبي عاصم والضياء في (المختارة) عن محمد بن المصفّى، لكن بلفظ : «وضع» بدل «رفع»، ورجاله ثقات، وصححه ابن حبان.

      وأخرجه الطبراني والدارقطني والحاكم بلفظ : «تجاوز» بدل «وضع».

      **ثم قال في (المقاصد)** : وله طرق عن ابن عباس؛ بل للوليد فيه إسنادان آخران عن ابن عمر وعن عقبة بن عامر، قال ابن أبي حاتم في (العلل): سألت أبي عنها، فقال : هذه أحاديث منكرة، كأنها موضوعة. وقال في موضع آخر لم يسمعه الأوزاعي من عطاء، ولا يصح هذا الحديث ولا يثبت إسناده.

      وقال عبد الله بن أحمد في (العلل) : سألت أبي عنه، فأنكره جدًّا وقال : ليس يروي هذا إلا الحسن عن النبي .

      ونقل الخلال عن أحمد قال : من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله ؛ فإن الله أوجب في قتل النفسِ الخطأ الديةَ والكفارةَ. يعني من زعم ارتفاعهما على العموم في خطاب الوضع والتكليف.

      قال محمد بن نصر –عقب إيراده- : ليس له إسناد يحتج بمثله.

      ورواه العقيلي في (الضعفاء).

      وكذا البيهقي وقال : ليس بمحفوظ عن مالك.

      ورواه الخطيب عن مالك وقال : إنه منكر عنه.

      **والحديث يروى عن ثوبان، وأبي الدرداء، وأبي ذر، ومجموع هذه الطرق تُظهِر أن للحديث أصلاً**، لاسيما وأصل الباب حديث أبي هريرة في الصحيح عن زرارة بن أوفى يرفعه : «إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلم به». ورواه ابن ماجه بلفظ : «عما توسوس به صدورها» بدل «ما حدثت به أنفسها» وزاد في آخره : «وما استكرهوا عليه». ويقال : إن هذه الجملة مدرجة في آخره.

      وصححه ابن حبان، والحاكم، وغيرهما.

      وقال النووي في (الروضة) و(الأربعين) : إنه حسن.

      وتكلم عليه الحافظ ابن حجر في (تخريج المختصر)، وبسط الكلام عليه السخاوي في (تخريج الأربعين)».

      انتهى كلام صاحب كشف الخفاء، وجل ما قاله مختصر من المقاصد الحسنة، ص369-371، ح 528.

      وممن بسط الكلام عنه أيضًا : الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم، ص371-374.

      ولتوثيق طائفة من الروايات المسندة التي ذكرها صاحب (كشف الخفاء) يقال :

      • إن حديث أبي بكرة – الذي لفظه أقرب الألفاظ للفظ المؤلف – أخرجه أبو نعيم بنحوه في (تاريخ أصبهان)، 1/90-91، 251-252؛ وابن عدي بمثله في الكامـل في الضعفاء، 2/150، رقم 344.

      • وحديث ابن عباس أخرجه : ابن حبان، باب فضل الأمة، 16/202، ح7219؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار، باب طلاق المكره، 3/95؛ والطبـراني في الصغـير، 2/52، ح765؛ وفي الأوسط، 8/161، ح8273؛ وفي الكبير، 11/133، ح11274؛ والدارقطني، كتاب النذور، 4/170؛ والحاكم، كتاب الطلاق، 2/216، والبيهقي، كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في طلاق المكره، 7/356؛ والهيثمي في موارد الظمآن، كتاب الحدود، باب الخطأ والنسيان والاستكراه، 1/360، ح1498.

      • وحديث أبي ذر أخرجه : ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، 1/659، ح2043.

      • وحديث الحسن أخرجه : سعيد بن منصور في السنن، كتاب الطلاق، باب ما جاء في طلاق المكره، 1/317، ح1145؛ وابن أبي شيبة، باب من لم ير طلاق المكره شيئًا، 4/172، ح18036.

      • وحديث ابن عمر أخرجه: البيهقي، كتاب الإقرار، باب من لا يجوز إقراره، 6/84.

      •وحديث ابن عامر أخرجه : البيهقي أيضًا، كتاب الطلاق، باب ما جاء في طلاق المكره، 7/357.

      **وللتوسع** في الكلام عن الحديث انظر –بالإضافة إلى ما سبق-:

      علل ابن أبي حاتم، 1/431؛ مجمع الزوائد، 6/250؛ فتح الباري، 5/191. [↑](#footnote-ref-4337)
4338. () في (أ) : «تحفيفًا» (بالحاء المهملة). والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-4338)
4339. () نهاية 56/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-4339)
4340. () انظر ما جاء في شرح القاعدة في : المغني للخبازي، ص104؛ شرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص463؛ العناية، 9/491. [↑](#footnote-ref-4340)
4341. () هذه القاعدة تمثّل أحد الأقوال في مسألة من المسائل الأصولية الخلافية، وهي ما ترجم لها صاحب (ميزان الأصول) –1/545- بقوله: «مسألة : المجاز والحقيقة هل يجوز أن يرادا بلفظ واحد في حالة واحدة؟».

      **ولتحرير محل النزاع في هذه المسألة وبيان أهم الأقوال فيها يقال** :

      **1**- اتفق العلماء على منع كون اللفظ ذاته حقيقة ومجازًا في استعمال واحد – كما صرح بذلك صاحب التحرير وتيسيره، 1/312 ،حيث يقول في (التيسير) : «... أي الاتفاق على نفي كون اللفظ حقيقة ومجازًا في استعمال واحد ...».

      **2**- كما أنه لا خلاف بينهم في أن اللفظ إذا كان له معنى حقيقيّ وآخر مجازيّ وبينهما منافاة :فإنه يمتنع أن يكونا مرادين معًا في استعمال واحد.

      وقد صرح بذلك صاحب الإبهاج شرح المنهاج –1/255- حيث قال : «... بشرط ألا يمتنع الجمع لأمر خارج – كما في الضّدين والنقيضين- وإلى هذا أشار المصنف بقوله : «الغير المتضادة»، أي : **أنه ليس محل الخلاف في المتضادّة** ...».

      **3**- أما إذا لم يأتِ أمر خارج يمنع الجمع بينهما فهذا محل النـزاع.

       وأهم الأقوال في ذلك ما يأتي :

      **القول الأول** : «لا يجوز إرادة المعنى الحقيقي والمجازي من لفظ واحد»- وهذا لفظ القاعدة وهو قول الحنفية – كما صرّح بذلك البخاري في (كشف الأسرار) – وبعض المالكية والشافعية، منهم القاضي الباقلاني والجويني – كما في (البرهان)-.

      **القول الثاني** : يجوز ذلك.

      وهذا قول الإمام الشافعي وعامة أصحابه، وكثير من المالكية والحنابلة، منهم : ابن الحاجب، والقاضي أبو يعلى وابن عقيل والمجد بن تيمية وغيرهم.

      ومما تجدر الإشارة إليه أن كثيرًا من الأصوليين يقرنون هذه المسألة بمسألة أخرى، وهي حكم اطلاق المشترك على معانيه في آن واحد؛ أو عموم المشترك. وقد سبق أن أشار المؤلف عرضًا – إلى عموم المشترك ص354 (ل15/أ)، كما أفرد له قاعدة مستقلة، وذلك ص369 (ل16/أ)، قاعدة 35.

      **ولتوثيق هذه القاعدة** وما جاء من الخلاف فيها انظر: أصول الشاشي، ص43؛ المعتمد، 1/325؛ العدة، 2/703؛ البرهان، 1/235، فقرة 246؛ التبصرة، ص184؛ أصول البزروي وكشف الأسرار، 2/85؛ أصول السرخسي، 1/173؛ قواطع الأدلة، 2/101؛ الواضح لابن عقيل، 4/50؛ ميزان الأصول، 1/497، 545؛ المحصول، 1/147؛ شرحه : الكاشف، 2/346؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد وحاشية التفتازاني، 2/111؛ تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، ص68؛ المـنهاج والإبهاج، 1/255؛ المغني، ص134؛ وشرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص577- ويعد المغني وشرحه هما المصدران الرئيسان للمؤلف -؛ المنار وشروحه: كشف الأسرار وشرح نور الأنـوار، 1/235؛ وجامع الأسرار، 2/351 ،352؛ وفتح الغفار، 1/135؛ المسوّدة، ص166؛ التمهيد للإسنوي، ص173.

      كما وردت هذه القاعدة في طائفة من كتب الفقه وقواعده منها :

      المبسوط، 8/168، 181، 29/141؛ الأشباه لابن نجيم، ص161؛ نتائج الأفكار، 10/484؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص486. [↑](#footnote-ref-4341)
4342. () في (جـ) : «لا». [↑](#footnote-ref-4342)
4343. () في مصدر هذه العبارة (وهو المغني) : «ثبت». [↑](#footnote-ref-4343)
4344. () المغني، ص134- مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه -؛ وأنظر شرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص577، فقد ذكر هذا الدليل وضعّفه. [↑](#footnote-ref-4344)
4345. () في (أ) : «بلثلث». والصحيح ما تّم إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق للمغني وشرحه، حيث جاء في المغني : «ولهذا قال محمد -رحمه الله- : إذا أوصى بثُلُثِ ماله...». [↑](#footnote-ref-4345)
4346. () نهاية 53/ب من (د) . [↑](#footnote-ref-4346)
4347. () جاء في هامش (أ) : «أي : ضمير راجع إلى موالٍ».

      والذي يظهر أن هذا مجانب للصواب؛ لأن الضمير مفردٌ يعود إلى الموصِي وليس مواليه –والله أعلم -. [↑](#footnote-ref-4347)
4348. () في (ب) و(د) : «مردود»

      والعبارة الأخيرة جاءت في (المغني) : «...وله معتَقٌ واحد حتى استحقّ النصف كان النصف الباقي مردودًا لورثته». [↑](#footnote-ref-4348)
4349. () نهاية 65/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-4349)
4350. () في (أ) و(جـ) و(د) : «المعتق». والمناسب ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للمغني، حيث جاء في المغني : «بخلاف مالو كان له معتِقٌ ...». [↑](#footnote-ref-4350)
4351. () المغني، ص134 – مع الاختلاف الذي سبق بيانه-؛ وانظر: شرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص579-581؛ وانظر المسألة الثانية في : بدائع الصنائع، 7/343؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 10/482-484. علمًا بأن المؤلف سبق أن أشار إلى جزء من هذه المسألة، ص354 (ل15/أ). [↑](#footnote-ref-4351)
4352. () في شرح المغني : زيادة «الموصي».

      والمعنى : لا يمكن القول بتعيين مراد الموصي من (مواليه) بتأملّنا في مقصوده من هذه الكلمة ... [↑](#footnote-ref-4352)
4353. () في شرح المغني : «مختلفة». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-4353)
4354. () في شرح المغني : للإحسان. [↑](#footnote-ref-4354)
4355. () أي : وانقطع بيان الموصي لمراده من كلمة (مواليه) بموته، فصار اللفظ مجملاً. [↑](#footnote-ref-4355)
4356. () في (أ) و(ب) و(جـ) و(د): «أحديهما». والصواب ما تمَّ إثباته من (هـ) و(و)، وهو الموافق لشرح المغني، حيث جاء فيه : «فكان الموصى له أحدهما». [↑](#footnote-ref-4356)
4357. () في (أ) و(جـ) : «يمنع». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لشرح المغني، حيث جاء فيه: «وجهالة الموصى له تمنع صحة الوصية». [↑](#footnote-ref-4357)
4358. () نهاية 88/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4358)
4359. () في (د) : «تصح». [↑](#footnote-ref-4359)
4360. () شرح المغني، ق1، جـ2، ص581- مع الاختلاف الذي سبق بيانه-؛ وانظر كون تمليك المجهول لا يصح في : بدائع الصنائع، 7/343. [↑](#footnote-ref-4360)
4361. () في المغني : «فتعم».

      وعلى تذكير الفعل، فإن الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى لفظ مواليه؛ لهذا عندما ذكر المؤلف لفظ مواليه أعاد الضمير إليه بالتذكير فقال: «**لأنه** نكرة ...»، وكذلك الحال في كتاب المغني. [↑](#footnote-ref-4361)
4362. () المغني، ص134- مع الاختلاف الذي سبق بيانه-؛ وانظر : شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص581؛ الدرر شرح الغرر، 2/443، حيث ورد فيه المثال الأخير، وهو ما إذا أوصى لمواليه وله معتقٌ ومعتق معتقون، وكذلك إذا حلف لا يكلّم مواليه. [↑](#footnote-ref-4362)
4363. () **استأمنوا** : فعل ماضٍ مصدره «الاستيمان [هكذا في المطبوع (بالياء وليس بالهمزة)!]، وهو طلب الأمان من العدو، حربيًّا كان أو مسلمًا»- قاله صاحب أنيس الفقهاء، ص185-.

      **والأمان في اللغة** : ضد الخوف.

      **وفي الاصطلاح** : «العهد للمحارب بعدم الاعتداء على نفسه بالقتل أو الاسترقاق، وماله وعرضه ودينه»- قاله صاحب معجم لغة الفقهاء، ص69-.

      وانظر : المقاييس في اللغة، مادة «أمن»، ص88؛ لسان العرب، مادة «أمن»، 13/21؛ القاموس المحيط، مادة «أمن»؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، 1/283. [↑](#footnote-ref-4363)
4364. () في (ب) : «فإن». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-4364)
4365. () في (د) : «نسب».

      وسيأتي التعليق على ذلك لاحقًا. [↑](#footnote-ref-4365)
4366. () في (جـ) : «إلا ان». [↑](#footnote-ref-4366)
4367. () زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها، وهي الموافقة لشرح المغني، حيث جاء في الشرح: «فإنه **ثبت** الأمان لأبناء الأبناء، وموالي الموالي استحسانًا، كما **يثبت** للأبناء والموالي، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز».

      وبالمقارنة بين عبارة المؤلف وشارح المغني يلحظ أن المؤلف عبّر في الجملة الأولى والثانية بالفعل : «نسبت»، بينما الشارح عبّر بِـ «ثبت» و«يثبت»، ولعل هذا التعبير هو مراد المؤلف ولكن بسبب العجمة في النسّاخ كتبوا (الثاء) (سينًا) والمراد : (نُثبت) وليس «نسبت»- والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-4367)
4368. () انظر : المغني، ص134؛ وشرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص582. [↑](#footnote-ref-4368)
4369. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يتناول». والذي يشهد له المعنى ما تمَّ إثباته من (د)؛ إذْ المعنى : لأن الأبناء والموالي من الألفاظ التي تتناول الفروع ....

      وتعبير المغني : «لأن **اسم** الأبناء والموالي **ظاهرًا** يتناول الفروع ...». [↑](#footnote-ref-4369)
4370. () أي : لأن عصمة الدم. [↑](#footnote-ref-4370)
4371. () في (د) : «تثبت»، وهو الموافق للمغني. [↑](#footnote-ref-4371)
4372. () المغني، ص135- مع الاختلاف الذي سبق بيانه-، وانظر : شرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص582. [↑](#footnote-ref-4372)
4373. () في شرح المغني : «ألا يُرى أنّ المسلم إذا قال للكافر : انزلْ **لأقتلك**. أو ...» [↑](#footnote-ref-4373)
4374. () في (د) : «لتقتله». [↑](#footnote-ref-4374)
4375. () انظر : شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص583؛ وانظر : المغني أيضًا، ص135، فقد ورد فيه هذا المعنى بعبارة مختصرة. [↑](#footnote-ref-4375)
4376. () في (د) : «تناولهم». [↑](#footnote-ref-4376)
4377. () انظر : المغني، ص135؛ شرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص584. [↑](#footnote-ref-4377)
4378. () زيادة من (جـ) و(هـ) و(و)، إلا أنه ورد في بدايتها من (جـ) و(و) : «ثبوت» وليس «بثبوت». وهذه الزيادة لا يستقيم المعنى بدونها؛ لهذا وردت في شرح المغني مع اختلاف في الكلمة الأولى، حيث جاء فيه : «لثبوت». [↑](#footnote-ref-4378)
4379. () في (ب) و(د) : «لأنه». [↑](#footnote-ref-4379)
4380. () في شرح المغني : «**وهو** أبناء الأبناء ...». [↑](#footnote-ref-4380)
4381. () نهاية 56/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-4381)
4382. () في (جـ) : «وهو». [↑](#footnote-ref-4382)
4383. () في شرح المغني : «**وهو** الأجداد والجدات». [↑](#footnote-ref-4383)
4384. () شرح المغني، ق1، جـ2، ص584 -مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-؛ وانظر: المغني، ص135. [↑](#footnote-ref-4384)
4385. () في المغني : «**إنما** يحنث ...». [↑](#footnote-ref-4385)
4386. () في (د) : «في الملك». [↑](#footnote-ref-4386)
4387. () المغني، ص135 – مع الاختـلاف اليسـير الذي سبق بيانه-؛ وانظر : شرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص586؛ وانظر المسألة أيضًا في : المبسوط، 8/68؛ البحر الرائق، 4/349. [↑](#footnote-ref-4387)
4388. () نهاية 89/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4388)
4389. () نهاية 66/أ من (جـ)، مع تكرار (في) في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-4389)
4390. () في شرح المغني : «والدار التي يسكنها بأجرة أو بعارية مجاز ...». [↑](#footnote-ref-4390)
4391. () نهاية 54/أ من (د). [↑](#footnote-ref-4391)
4392. () في (جـ) : «حافا». [↑](#footnote-ref-4392)
4393. () في (ب) و(د) : «ومجازًا». والصـحيـح ما تمَّ إثباته من (أ) و(جـ)؛ لأن (مجاز) معطوف على (وضعُ القدم)، وهذا الموافق لشرح المغني، حيث جـاء فـيـه : «ووضع القدم حقيقة فيما إذا كان **حافيًا، ومجاز** فيما إذا ...». [↑](#footnote-ref-4393)
4394. () شرح المغني، ق1، جـ2، ص586 –مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-؛ وانظر : المغني، ص135-136. [↑](#footnote-ref-4394)
4395. () في شرح المغني : «من قبيل الجمع؛ بل ...». [↑](#footnote-ref-4395)
4396. () في شرح المغني : «**الملفوظ** مجازًا عن شيء، **و**ذلك ...». [↑](#footnote-ref-4396)
4397. () شرح المغني، ق1، جـ2، ص586 – مع الاختلاف الذي سبق بيانه-. [↑](#footnote-ref-4397)
4398. () الفاء زيادة من مصدري المؤلف (وهما المغني وشرحه) وبدونها يكون الأسلوب ركيكًا. [↑](#footnote-ref-4398)
4399. () انظر : المغني، ص136؛ شرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص588. [↑](#footnote-ref-4399)
4400. () أي الجواب السابق الذي قال فيه : «أن هذا ليس من قبيل جمع الحقيقة والمجاز؛ **بل باعتبار عموم المجاز** ...» يصلح جوابًا هنا أيضًا. [↑](#footnote-ref-4400)
4401. () هذه القاعدة تتعلق بالدعوى المؤرّخة بغياب العين المدّعاة عن المدعي؛ إذ هذا التاريخ لا عبرة به؛ لأن الشأن في التاريخ أن يكون تاريخاً لملك العين لا لغيابها عن المدعي؛ لهذا قالوا في تمام القاعدة: «لا عبرة لتاريخ الغيبة؛ بل العبرة لتاريخ الملك».

      وممّا يوضّح ذلك : ما لو اختلف اثنان في دابة، وادّعى أحدهما أنها ملكه منذ سنة، وادّعى الآخر أنها غابت عنه منذ ستة أشهر:

      فإن التاريخ عند الأول : تاريخ ملك، وعند الثاني : تاريخ غيبة، ولا عبرة بهما.إذْ الثاني لا عبرة به؛ لأنه تاريخ غيبة الدابة عنه، و «لا عبرة لتاريخ الغيبة». أما الأول فهو وإن كان تاريخ ملك إلا أنه منفرد، لا يقابله تاريخ آخر فيقارن به، و«التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد»، فتصير الدعوى من الطرفين دعوى ملك مطلق بلا تاريخ، ويجري فيها الخلاف في دعوى الملك المطلق عن التوقيت.

      وصورة هذا المثال سيذكرها المؤلف ويعزوها إلى موضعين من (الدرر) :

      **أحدهما :** في باب (الاستحقاق) -2/192- وقد جعله صاحب (الدرر) في هذا الموضع فرعًا لهذه القاعدة.

      **الثاني:** في كتاب (الدعوى) -2/345- وقد فرَّعَهُ صاحبُ (الدرر) على قاعدة : «التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد».

      وقد حكم صاحب (الدّرر) في هذين الموضعين بأنه يقضى للمستحِقّ، وهو الثاني (الخارج) الذي يدّعي أنه يستحق العين التي في يد الآخر.

      وهذا المثال ارتضى المؤلف تفريعه على القاعدة الثانية، لا الأولى. والذي يظهر -والله أعلم- أن المثال أقرب إلى القاعدة الثانية منه إلى الأولى، لكن ليس هناك ما يمنع من كونه فرعًا لهما من جهتين مختلفتين :

      • فهو فرع للثانية؛ لأنه إنما قُضي للخارج (وهو المستحِقّ)؛ لأنه لا يلتفت إلى دعوى ذي اليد؛ لأن التاريخ فيها منفرد، و«التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد».

      وإذا لم يُعتدّ بتاريخ ذي اليد فإن الخارج مقدّم عليه.

      • كما أنه فرعٌ للأولى من جهة كون تاريخ الملك الذي يدّعيه ذو اليد إنما كان تاريخًا منفردًا؛ لأنه لم يلتفت إلى تاريخ الخارج؛ لكونه تاريخ غيبة و«لا عبرة لتاريخ الغيبة».

      وممّا يعضد كونَ المثالِ يمكِن أن يكون فرعًا لهذه القاعدة أيضًا أنّ صاحب (التنوير) و(الدر المختار) و(رد المحتار) تابعوا صاحبَ (الدرر) على ذلك. فانظر هذه الكتب، 7/444- 445- والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-4401)
4402. () «ما» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-4402)
4403. () في (د) : «بينته». [↑](#footnote-ref-4403)
4404. () أي ملكا للبائع الذي اشترى الخصمُ العينَ المتنازع عليها منه منذ... [↑](#footnote-ref-4404)
4405. () في (أ) و(جـ) : «يندفع». والأفصح ما تّم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-4405)
4406. () هذا حاصل ما ذكره صاحب الدرر، 2/192. ونص كلامه : «لا عبرة لتاريخ الغيبة؛ بل العبرة لتاريخ الملك. فلو قال المستحِق عند الدعوى : غابت عني هذه الدابة منذ سنة، فقبْل أن يقضي القاضي بالدابة للمستحِقّ أخبر المستحَقُّ عليه البائعَ عن القصة، فقال البائع : لي بينة أنها كانت ملكًا لي منذ سنتين: لا تندفع الخصومة؛ بل يقضي القاضي بالدابة للمستحق؛ لأن المستحق ما ذَكر تاريخ الملك؛ بل ذكر تاريخ غيبة الدابة، فبقيت دعواه الملك بلا تاريخ. والبائع ذكر تاريخ الملك، ودعواه دعوى المشتري؛ لأن المشتري تلقى الملك منه، فصار كأن المشتري ادّعى ملك بائعه بتاريخ سنتين، إلا أن التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد... فسقط اعتبار ذكره، وبقيت الدعوى في الملك المطلق، فيقضى بالدابة».

      وانظر : تنوير البصائر والدر ورد المحتار، 7/444-445. [↑](#footnote-ref-4406)
4407. () في هامش (أ) : «أي صاحب الدرر». [↑](#footnote-ref-4407)
4408. () في (جـ) : «مذ». [↑](#footnote-ref-4408)
4409. () نهاية 89/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4409)
4410. () «حالة الانفراد» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-4410)
4411. () في (أ) و(ب) و(د) : «ولا» (بزيادة الواو). والمناسب عدم إثباتها كما في (جـ)، وهو الموافق للدرر. [↑](#footnote-ref-4411)
4412. () الدّرر، 2/345- من اختلاف يسير جدًّا- يضاف إلى ذلك أن صاحب الدرر قال في نهاية العبارة : «لكن التاريخ حالة الانفراد لا يعتبر **عند أبي حنيفة**، فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج، فيقضى ببينة الخارج». وقد خالف في ذلك أبو يوسف وقال بأنه يقضى فيها لذي اليد جاء في رد المحتار، 7/445 – نقلاً عن (جامع الفصولين)- : «ويقضى بها للمؤرخ عند أبي يوسف؛ لأنه يرجح المؤرخ حالة الانفراد. وينبغي الافتاء به لأنه أرفق وأظهر –والله أعلم-». [↑](#footnote-ref-4412)
4413. () سبق التعليق على ذلك عند توضيح القاعدة. [↑](#footnote-ref-4413)
4414. () هذه القاعدة متّحدة من جهة المعنى مع قاعدة أخرى سبق أن ذكرها المؤلف، وهي : «تفريق الصفقة قبل القبض لا يجوز»، وذلك ص538 (ل36/أ)، قاعدة 81.

      فما قيل في توثيقها هناك يُقال هنا. [↑](#footnote-ref-4414)
4415. () لم أجد حديثًا مرويًّا عن أحد من الصحابة بهذا اللفظ.

      إلاّ أن معناه – الذي سيذكره المؤلف عقبه مباشرة – تدخل فيه عدَّةُ أحاديث، منها :

      • ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « أما الذي نهى عنه النبي  فهو الطعام أن يباع حتى يقبض. قال ابن عباس : ولا أحسب كل شيء إلا مثله».

      متفق عليه. وقد مرّ تخريجه مفصّلاً، ص921.

      • ما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : ابتعت زيتًا في السّوق، فلمّا استوجبته لنفسي، لقيني رجل، فأعطاني به ربحًا حسنًا، فأردتّ أن أضرب على يده، فأخذ رجل من خلفي بذراعي، فالتفتُّ فإذا زيد بن ثابت، فقال : لا تبعه حيث ابتعته حتى تحوزه إلى رحلك، فإن رسول الله  نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجّار إلى رحالهم.

      أخرجه أبو داود بلفظه، كتاب البيوع، باب بيع الطعام قبل أن يستوفى، 3/282، ح3499؛ وأخرجه الطبراني في الكبير بنحوه، 5/113، ح4782؛ والدارمي بنحوه، كتاب البيوع، 3/13؛ والحاكم بنحوه – كتاب البيوع، 2/46، وقال عقب أحد ألفاظ الحديث : «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرّجاه ...»؛ والبيهقي بنحوه، كتاب البيوع، باب قبض ما ابتاعه جزافًا بالنقل والتحويل إذا كان مثله ينقل، 5/314. [↑](#footnote-ref-4415)
4416. () «البيعة» : ساقطة من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-4416)
4417. () العناية، 6/256.

      وهذه العبارة تمثّل المعنى اللغوي والاصطلاحي للصفقة :

      - فقد جاء في (المقاييس في اللغة)- مادة «صفق»، ص 568- : «والصفقة : ضرب اليد على اليد في البيع والبيعة».

      - وجاء في (التعريفات) - ص 175، فقرة 872- : «وفي الشرع : عبارة عن العقد».

      ومن التعريفات الاصطلاحية للصفقة : ما جاء في (مجلة الأحكام الشرعية) -ص 108،مادة 168- «والصفقة : هي العقد الواحد بثمن واحد».

      - إذا عُلِم هذا فـَ «**معنى تفريق الصفقة**: أن لا يتناول حكم العقد جميع المعقود عليه، أو يتناوله ثم ينحسر عنـه» -قاله د. عبد الـستار أبو غدة في الخيار وأثره في العقود، ص 471-.

      وللتوسع في ذلك انظر : قواعد الفقه للمجدّدي (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص 351؛ معجم لغة الفقهاء للدكتور محمد قلعه جي، ص 245؛ أحكام العيب في الفقه الإسلامي للدكتور إسماعيل العيساوي، ص 429. [↑](#footnote-ref-4417)
4418. () «بائع»: زيادة من مصدر هذه العبارة (وهو العناية)، وهي زيادة لابدّ منها؛ لأنه لا يحصل عقد بيع بلا بائع. [↑](#footnote-ref-4418)
4419. () نهاية 57/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-4419)
4420. () نهاية 66/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-4420)
4421. () حرف الذال ساقط من (أ). والصحيح إثباته كما في باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-4421)
4422. () في مصدر هذه العبارة : «اتّحدت».وهذا الأفصح. [↑](#footnote-ref-4422)
4423. () في (جـ) : «الجميع». [↑](#footnote-ref-4423)
4424. () تثنية المبيع هنا علامة على تعدُّدِه وعدم اتحّاده. [↑](#footnote-ref-4424)
4425. () (الواو) ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-4425)
4426. () في (ب) : «بعتها». [↑](#footnote-ref-4426)
4427. () (نا) الفاعلين هنا علامة على تعدُّد البائع. [↑](#footnote-ref-4427)
4428. () «إذا» : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-4428)
4429. () نهاية 54/ب من (د). [↑](#footnote-ref-4429)
4430. () تثنية المشتري هنا علامةٌ على تفرُّقِهِ وعدمِ اتِّحاده. [↑](#footnote-ref-4430)
4431. () في (ب) : «فقال». [↑](#footnote-ref-4431)
4432. () أي : يوجب ذلك الاتحاد. [↑](#footnote-ref-4432)
4433. () العناية، 6/256 -مع اختلاف في بعض الألفاظ-. [↑](#footnote-ref-4433)
4434. () نهاية 90/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4434)
4435. () في مصدر هذه العبارة (وهو العناية أيضًا) : «المبيع !». [↑](#footnote-ref-4435)
4436. () في (د) : «معنى». [↑](#footnote-ref-4436)
4437. () في مصدر هذه العبارة (وهو العناية): زيادةُ «قياسًا لا»، وتمام الجملة : «فيوجب التفرق **قياسًا**، **لا** استحسانًا».

      والذي يظهر أن هذا الأولى؛ وممّا يرجحه : ما جاء في (البحر الرائق)، 5/289، وكذلك في (ردّ المحتار)، 7/45: «وقيل : إن اشتراط تكراره لفظ البيع للتعدّد استحسان، وهو قول الإمام. وعدمه: قياس. وهو قولهما».

      ووجهه : أن المؤلف بيّن فيما بعد أن هذا القول - وهو عدم اشتراط تكرار لفظ البيع لحصول التفريق - بيَّن أنَّه قول الصاحبين.

      وقد جاء في (البحر) و(ردّ المحتار) أن هذا القول هو القياس. كما ورد فيهما أن عكسه هو الاستحسان.

      ولا يستقيم هذا المعنى إلا بالزِّيادة المذكورة في (العناية) : «فيوجب التفرق **قياسًا، لا** استحسانًا». [↑](#footnote-ref-4437)
4438. () جاء أسفل هذه الكلمة من نسخة (أ) : «إمامين». [↑](#footnote-ref-4438)
4439. () العناية، 6/256- مع اختلاف سبق بيان أهمه-؛ وانظر : فتح القدير، 6/257؛ الدّرر شرح الغرر، 2/143؛ البحر الرائق، 5/289؛ رد المحتار، 7/45. [↑](#footnote-ref-4439)
4440. () في (ب) و(د) : «أحدها». [↑](#footnote-ref-4440)
4441. () في (أ) و(جـ) و(د) : «كان». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-4441)
4442. () في بداية شرح القاعدة 212، ص1005 (ل90/أ). [↑](#footnote-ref-4442)
4443. () العناية، 6/255 - مع اختلاف يسير- وانظر : الهداية وفتح القدير، 6/255-256. [↑](#footnote-ref-4443)
4444. () في (ب) و(د) : «التفريد». [↑](#footnote-ref-4444)
4445. () ورد في (أ) ما يدل على أن المراد : ترويجًا للرديء بالجيد. [↑](#footnote-ref-4445)
4446. () انظر هذا التعليل - المصدَّر بقوله : «لما فيه ...»- في : العناية وفتح القدير، 6/255-256؛ الدّرر شرح الغرر، 2/143؛ وانظره أيضًا في: بدائع الصنائع، 5/287. [↑](#footnote-ref-4446)
4447. () نهاية 67/أ من (جـ)، مع تكرار كلمة : «كذا» في بداية 67/ب. [↑](#footnote-ref-4447)
4448. () نهاية 57/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-4448)
4449. () لو قيل : (واحدة) لكان أولى؛ لأنه يصف لفظًا مؤنثًا (وهو عين)، ولا سيما أنه أعاد الضمير إليه مؤنثًا، وذلك في قوله : «نصفها». [↑](#footnote-ref-4449)
4450. () في (أ) و(جـ) و(د) : «ليتضرّر». والأسلوب (بزيادة الياء) ركيك ! لهذا ثم إثبات ما في (ب).

      وهذه الكلمة نهاية 90/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4450)
4451. () أي: أنَّ المشتري سيكون له نصف العين، والبائع له النصف الآخر، فيكونان شريكين، وفي هذا ضرر على البائع. [↑](#footnote-ref-4451)
4452. () انظر : بدائع الصنائع، 5/287؛ العناية، 6/255؛ الدُّرر شرح الغرر، 1/143. [↑](#footnote-ref-4452)
4453. () في (ب) : «لمشتري» (بإسقاط الألف). [↑](#footnote-ref-4453)
4454. () في (د) : «إلا». [↑](#footnote-ref-4454)
4455. () في (أ) و(ب) و(جـ) و(د) : «تستعمل». والصحيح ما تمَّ إثباته من (هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-4455)
4456. () نهاية 55/أ من (د). [↑](#footnote-ref-4456)
4457. () هذه القاعدة من القواعد الأصولية التي حصل فيها خلاف بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه. وهذا الخلاف انطلق منه كثير من الأصوليين عند حديثهم عن هذه القاعدة، كما أن طائفة منهم قدّموا لها بمقدِّمات وتقسيمات تعين في تصويرها وتحرير محل النزاع فيها، ومن المقدمات التي أحسبها وافية في تحرير محل النزاع وتصوير المسألة : مقدمة صاحب (البحر المحيط)- 2/227-، حيث قال ماحاصله :

      « • إذا كانت الحقيقة مستعملة والمجاز غير مستعمل، أو كانا مستعملين والحقيقة أغلب استعمالاً : فالعبرة بالحقيقة بالاتفاق ...

      • وإن كانا في الاستعمالين سواء : فالعبرة بالحقيقة أيضًا. ومنهم من نقل فيه الاتفاق، وليس كذلك؛ بل حكى الخلاف فيه جماعة ...

      • وإن هُجرت الحقيقة بالكلية، بحيث لا تراد في العرف : فالعبرة بالمجاز بالاتفاق...

      • وأما إذا غلب المجاز في الاستعمال، والحقيقة تتعاهد في بعض الأوقات :

      - فقال أبو حنيفة : الحقيقة أولى...

      - وقال صاحباه : المجاز أولى...

      قال القرافي في (شرح التنقيح) : وهو الحق...

      - واختار الإمام [الفخر الرازي] في (المعالم)، والبيضاوي في (المنهاج) استواءهما...

      وقال الصفي الهندي وعُزِيَ ذلك إلى الشافعي...

      **قالوا** : والخلاف في هذه المسألة يرجع إلى... أن المجاز هل هو خلف عن الحقيقة في حق المتكلم أو في الحكم؟

      فإن كان المجاز خلفًا في حق المتكلم : لا تثبت المزاحمة بين الأصل والخلف، فيُجعل اللفظ عاملاً في حقيقته عند الإمكان.

      **هذا تحرير التصوير في هذه المسألة والنقل...، فاعتمده واطرح ماعداه**».

      **ومن الكتب الأخرى التي قدّمت للقاعدة** :

      أصول الشاشي، ص49؛ شرح تنقيح الفصول، ص119؛ التمهيد للإسنوي، ص200؛ شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص605 ؛ القواعد لابن اللحام، ص168؛ شرح الكوكب المنير، 1/195

      **وللتوسع فيها انظر من كتب الأصولين** :

      أصول البزدوي وكشف الأسرار، 2/106؛ أصول السرخسي، 1/184؛ المحصول، 1/146؛ شرحه للأصفهاني، 2/339؛ روضة الناظر، 2/557؛ المغني، ص138؛ المنار وشروحه : كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، 1/265؛ وجامع الأسرار، 2/387؛ التنقيح والتوضيح والتلويح، 1/95؛ مسلّم الثبوت وفواتح الرحموت، 1/220؛ مراقي السعود وشرحه : مراقي السعود، ص133؛ التعارض والترجيح للبرزنحي، 2/78.

      ونظرًا لأهمية القاعدة وكثرة تطبيقاتها الفقهية لم تكن كتب الفقه وقواعده بمعزل عنها :

      **فمن كتب القواعد** :

      تأسيس النظر، ص152؛ الأشباه لابن الوكيل، 2/275؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص122، قاعدة 95؛ مختصر من قواعد العلائي، 1/396؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص144، قاعدة424؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص142؛ موسوعة القواعد الفقهية، 2/201.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 8/181، 187؛ تحفة الفقهاء، 2/322؛ شرحها : بدائع الصنائع، 3/61؛ الهداية والعناية وفتح القدير أو نتائج الأفكار، 5/125، 126، 137، 8/108؛ الدرر شرح الغرر، 2/49؛ البحر الرائق، 4/349؛ النافع الكبير، ص257.

      وقبل الانتهاء من التعليق على هذه القاعدة يحسن **التنبيه** على أن المؤلف سبق أن تكلّم عن تعارض العادة مع الحقيقة اللغوية في قاعدتين، وعند التعليق على الأولى منهما تمَّت الإشارة إلى هذه القاعدة، وموضعهما هما : ص647 (ل46/ب)، قاعدة 114، وص858، (ل68/أ)، قاعدة 167. [↑](#footnote-ref-4457)
4458. () في (ب) : «حلق». [↑](#footnote-ref-4458)
4459. () «لا» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-4459)
4460. () في (أ) و(د) : «منضما»، وفي (جـ) : «خصمًا». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لأكثر مصادر هذه المسألة – الآتي ذكرها-.

      **ومعنى القضم في اللغة** : «الأكل بأطراف الأسنان». كذا في (المقاييس) و(اللسان).

      وقد بيّن صاحبُ (فتح القدير) وجهَ كون أكل الحنطة قضمًا له حقيقة مستعملة فقال: «... وهو أن يأكل عين الحنطة، فإنه معنى ثابت، فإن الناس يغلون الحنطة ويأكلونها، وهي التي تسمى في عرف بلادنا (بليلة)، وتُقلى: أي توضع جافة في القدر، ثم تؤكل قضمًا. وليس المراد حقيقة القضم بخصوصها (وهو الأكل بأطراف الأسنان)؛ بل أن يأكل عينها بأطراف الأسنان أو بسطحها. فإذا ثبت للفظٍ حقيقةٌ مستعملة فهي أولى عند أبي حنيفة من المجاز المتعارف (وهو أن يراد بأكل الحنطة أكل خبزها)».

      المقاييس في اللغة، مادة «قضم»، ص892؛ لسان العرب، مادة «قضم»، 12/487؛ فتح القدير، 5/125. [↑](#footnote-ref-4460)
4461. () في (ب) : «سفًّا»، وفي (جـ) و(د) : «سقوفًا». [↑](#footnote-ref-4461)
4462. () في هامش (أ) : «أي متروك». [↑](#footnote-ref-4462)
4463. () أي : بالاتفاق بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه.

      وانظر مسألتي البرّ والدقيق في : الجامع الصغير والنافع الكبير، ص257؛ المبسوط، 8/181؛ تحفة الفقهاء، 2/321-322؛ شرحها : بدائع الصنائع، 3/61-62؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 5/125-126؛ الدرر شرح الغرر، 2/49؛ البحر الرائق، 4/349. [↑](#footnote-ref-4463)
4464. () «الإركاب» : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-4464)
4465. () أي: أن قوله : «حملتك على دابتي هذه» له معنيان : حقيقي (وهو الإركاب) فيكون عارية، ومجازي (وهو التمليك) فيكون هبة، وكان مقتضى قول أبي يوسف ومحمد ترجيح المجاز المتعارف وهو الهبة، إلا أنهما هنا رجحا الحقيقة، فخالفا أصلهما!. [↑](#footnote-ref-4465)
4466. () نهاية 91/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4466)
4467. () انظر هذه المسألة وجوابها في: الدرر شرح الغرر، 2/242؛ قرة عيون الأخيار، 12/571-572؛ وانظر أصل المسألة أيضًا في: المبسوط، 12/95؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 9/7؛ البحر الرائق، 7/280. [↑](#footnote-ref-4467)
4468. () في (أ) و(جـ) : «تصدق». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدرر. [↑](#footnote-ref-4468)
4469. () **معنى هذه القاعدة** : لو أخبر الإنسان بأمر أنشأه في الماضي، وهذا الأمر لا يملك إنشاءه في الحال : لا يصدق خبره بلا بينة.

      **وقد وردت بلفظ المؤلف في** : الدَّرر، 2/216 - إلا أنه قال في بدايتها : «ومن حكى ...».

      كما وردت في الدّر المختار ورد المحتار، 10/183- ولفظ الأخير : «من حكى أمرًا : إن ملك استئنافه للحال صدّق، وإلا فلا»-. [↑](#footnote-ref-4469)
4470. () في (د) : «ليس». [↑](#footnote-ref-4470)
4471. () نهاية 67/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-4471)
4472. ()  **المواثبة**: هي أحد المطالب الثلاث التي تلزم الشفيع، وهي : أن يقول الشفيع «كلامًا يدل على طلب الشفعة في المجلس الذي سمع فيه عقد البيع في الحال، كقوله : أنا شفيع المبيع، أو أطلبه بالشفعة. ويقال لهذا الطلب طلب المواثبة». كذا في المجلة، مادة 1029؛ وانظر شرحها لسليم رستم، 1/577. [↑](#footnote-ref-4472)
4473. () انظر : الدرر شرح الغرر، 2/216. [↑](#footnote-ref-4473)
4474. () في (ب) و(د) : «لا مرأة». وهي نهاية 58/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-4474)
4475. () «الواو» : زيادة من (ب) و(جـ) و(د). ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-4475)
4476. () في (أ) و(د) : «تمليك». والصواب ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ). [↑](#footnote-ref-4476)
4477. () في (جـ) : «بالصادق». [↑](#footnote-ref-4477)
4478. () هذه القاعدة بمعنى قاعدة سبق الحديث عنها – ص414 (ل22/أ)، قاعدة 52 - وهي: «البقاء على وفق الثبوت»، إلا أنها خاصة بالتصرفات غير اللازمة.

      **إذْ معناها** :

      أن التصرفات غير اللازمة بين الطرفين تثبت ابتداء وهي غير ملزمة لهما، فيبقى حكمها هذا في الدوام؛ لأن البقاء على حسب الثبوت.

      وقريبة منهما قاعدة سبق أن ذكرها المؤلف أيضًا – ص298 (ل9/ب)، قاعدة 21- وهي: «استدامة الشيء تعتبر بأصله».

      **أما توثيقها** :

      فقد وردت بلفظها أو نحوه في بعض كتب الفقه الحنفي، منها :

      الهداية، والعناية، وفتح القدير أو نتائج الأفكار، 6/156، 8/141، 9/296؛ الدّرر شرح الغرر، 2/278، 2/294، 295- ولفظ الدّرر الأول مطابق للفظ المؤلف-؛ البحر الرائق، 7/188؛ قرة عيون الأخيار، 11/522. [↑](#footnote-ref-4478)
4479. () في (جـ) : «بالشرط» وليس «ما يشترط». [↑](#footnote-ref-4479)
4480. () انظر : الدّرر شرح الغرر، 2/278. [↑](#footnote-ref-4480)
4481. () في (أ) : «يعزل». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-4481)
4482. () في (ب) : «ويجنون». [↑](#footnote-ref-4482)
4483. () «ما» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-4483)
4484. () في (جـ) : «ينوب بنواته». [↑](#footnote-ref-4484)
4485. () انظر : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 8/140؛ كنز الدقائق وتكملة البحر الرائق، 7/188؛ الدرر شرح الغرر، 2/293-294؛ تنوير الأبصار والدر المختار وقرة عيون الأخيار، 11/522. [↑](#footnote-ref-4485)
4486. () «ينحجر بإباقه» : ساقطة من (د)، ومكانها بياض. [↑](#footnote-ref-4486)
4487. () نهاية 91/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4487)
4488. () نهاية 55/ب من (د). [↑](#footnote-ref-4488)
4489. () في (جـ) : «بشرط». [↑](#footnote-ref-4489)
4490. () انظر: الدرر شرح الغرر، 2/278؛ وانظر : الهداية والعناية، 9/296؛ الكنز والبحر الرائق، 8/110. [↑](#footnote-ref-4490)
4491. () في (أ) و(جـ) : «بجميع». والمناسب ما تمّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-4491)
4492. () في (ب) : «المتولى». [↑](#footnote-ref-4492)
4493. () في الدرر: زيادة «عادة». [↑](#footnote-ref-4493)
4494. () الدرر، 2/278- مع الزيادة السابقة -. [↑](#footnote-ref-4494)
4495. () في (د) : «اللايق». [↑](#footnote-ref-4495)
4496. () في (ب) و(د) : «والتصريح». [↑](#footnote-ref-4496)
4497. () في (جـ) : «ينوق»، وفي (د) : «بفوت». [↑](#footnote-ref-4497)
4498. () هذه القاعدة سبق الحديث عنها استقلالاً، ص787 (ل61/أ)، قاعدة 153. [↑](#footnote-ref-4498)
4499. () في (ب) : «تعمل». [↑](#footnote-ref-4499)
4500. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «الدلالة». والمناسب ما تم إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-4500)
4501. () تمام اسم الكتاب: «كتاب القضاء والشهادة والدعاوى». وهو أحد كتب الفن الثاني من أشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-4501)
4502. () في (د) : «اللايق». [↑](#footnote-ref-4502)
4503. () في اشباه ابن نجيم : «وإذا». [↑](#footnote-ref-4503)
4504. () الأشباه، ص 255- مع الاختلاف السابق-؛ وانظر: تبيين الحقائق، 4/176، حيث جاء فيه: «...كالعبد المأذون له في التجارة إذا أبق ينعزل، ولو أذن له وهو آبق جاز». [↑](#footnote-ref-4504)
4505. () «صار محجورًا ... المأذون» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-4505)
4506. () أي : ثم قال ابن نجيم في كتاب (المأذون) من أشباهه. وتمام اسم الكتاب : (كتاب الحجر والمأذون). [↑](#footnote-ref-4506)
4507. () في (ب) و(د): «المحجور». وهذا الموافق لثلاث طبعات من طبعات الأشباه. علمًا بأن صاحب الدر المختار نقل هذه العبارة عن الأشباه وجاء فيها: «المجحود»، ووافقه على ذلك ابن عابدين في حاشيته (رد المحتار)، 9/258.

      ومعنى العبارة بهذا اللفظ (وهو المجحود) :

      أي لا يصح الإذن من السيد للعبد الآبق، وللعبد المغصوب الذي يدعي غاصبه كونَهُ ملكه، ويجحد كونَه مغصوبًا، «ولابينة : أي تشهد بالغصب» -كذا في الموضع السابق من ردّ المحتار-.

      ويُفهم من هذا : أن الغاصب إذا أقَرّ بالغصب، أو كان للمغصوب منه بيّـنة تشهد بالغصب فإنه يصح الإذن. وقد جاء التصريح بذلك في الموضع السابق من رد المحتار، حيث جاء فيه عن (الخانية) : «وإن أذن للمغصوب أن الغاصب مقرًّا، أو عليه بينة : صح. وإلاّ فلا». [↑](#footnote-ref-4507)
4508. () في (جـ) : «بنية». [↑](#footnote-ref-4508)
4509. () أي : لا يصير العبدُ محجورًا عليه بمجرّد إباقه، أو كونه مغصوباً. [↑](#footnote-ref-4509)
4510. () الأشباه لابن نجيم، ص310؛ وفي طبعة دار الفكر، ص332؛ ومع غمز عيون البصائر، 3/170. [↑](#footnote-ref-4510)
4511. () نهاية 68/أ من (جـ)، مع تكرار كلمة : «ممكن» في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-4511)
4512. () أي : التوفيق بين ما جاء في كتاب (الدعوى) من الأشباه، وما جاء في كتاب (المأذون) منه أيضًا. [↑](#footnote-ref-4512)
4513. () أي : قول ابن نجيم في نهاية العبارة الثانية المنقولة عنه. [↑](#footnote-ref-4513)
4514. () في (د) : «الغير». [↑](#footnote-ref-4514)
4515. () نهاية 58/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-4515)
4516. () انظر : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 9/297؛ تبيين الحقائق، 4/176؛ البحر الرائق، 6/284؛ رد المحتار، 9/258. [↑](#footnote-ref-4516)
4517. () نهاية 92/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4517)
4518. () هذه القاعدة متّحدة من جهة المعنى مع قاعدة سبق الحديث عنها، وهي : «الأصل بقاء ما كان على ما كان» - وذلك ص315 (ل10/ب)، قاعدة 25 - كما صرّح بذلك كثير من شرّاح المجلة أو قواعدها -الآتي ذكر كتبهم-.

      وقد وردت بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد** :

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص46؛ شرح العلائي لقواعد الخـادمي، ل35/ب؛ منافع الدقائق، ص330؛ -ولفظ المجامع : «ما ثبت بزمان يحكم ببقائه»-؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة10- ولفظها : «ما ثبت بزمان يحـكم ببقائه ما لم يقم الدليل على خلافه»-؛ شـرحها لسليم رستم، 1/23؛ ولعلي حيدر، 1/24؛ وللأتاسي، 1/29؛ شرح قواعدها للزرقا، ص121؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص114، قاعدة 286؛ المدخل الفقهي العام، 2/968، فقرة 576؛ الوجيز، ص108؛ قاعدة اليقين لا يزول بالشك، ص106؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صـالح السدلان، ص113؛ المدخل إلى القواعد الفقهية الكلية، ص83؛ المبادئ الفقهية، ص13؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص19، قاعدة 5؛ وللدكتور محمد الزحيلي، 51.

      **ومن كتب الفقه** :

      الدرر شرح الغرر، 2/349 -ولفظ المؤلف وجل ما جاء في شرح القاعدة مذكور في الدرر-؛ الدر المختار وحاشيته : قرة عيون الأخيار، 12/87. [↑](#footnote-ref-4518)
4519. () الدرر شرح الغرر، 2/349 - مع اختلاف يسير-؛ وانظر : تنوير الأبصار والدر المختار وقرة عيون الأخيار، 12/87. [↑](#footnote-ref-4519)
4520. () في (جـ) : «سبب». [↑](#footnote-ref-4520)
4521. () وردت هذه القاعدة في بعض كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد** :

      الأشباه والنظائر لابن السبكي، 1/282- ولفظه : «ما في الذمة لا يتعيّن إلا بقبضٍ صحيح...»-؛ وللسيوطي، 2/610- ولفظه : «ما في الذمة لا يتعين إلا بقبضِ مكلّفٍ بصير...»-؛ ولابن نجيم، ص392؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص116، قاعدة 295- ولفظ الأخيرين كلفظ المؤلف إلاّ أنهما قالا في نهاية العبارة : «بقبض» (بإسقاط (أل) التعريف).

      **ومن كتب الفقه** :

      بدائع الصنائع، 5/235. [↑](#footnote-ref-4521)
4522. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص392؛ قواعد المجدّدي، ص116 -مع اختلاف في نهاية العبارة، حيث جاء فيهما : «...أن يشاركه. ويصح تفريعه على : إنّ ما في الذمة لا تصح قسمته». [↑](#footnote-ref-4522)
4523. () نهاية 56/أ من (د). [↑](#footnote-ref-4523)
4524. () في (ب) : «عطاؤه». [↑](#footnote-ref-4524)
4525. () وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد** :

      المنثور، 3/140 -ولفظه : «ما حرم على الآخذ أخذه حرم على المعطي إعطائه [هكذا كُتبت الهمزة في المطبوع من المنثور!] »-؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/333؛ ولابن نجيم، ص182؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضيئة، ص217، والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائـد الجنية، 2/296 - ولفظ الفرائد:

      **وكـل مــا حـرم أخـذه حُـظِـرْ إعـطـاؤه أيـضـا كـمـا عـنهم شُهِرْ-؛**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص46؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل35/ب؛ منافع الدقائق، ص330؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 34؛ شرحها لسليم رستم، 1/33؛ ولعلي حيدر، 1/39؛ وللأتاسي، 1/77؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص215؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص 115، قاعدة 291؛ المدخل الفقهي العام، 2/1013، مادة 628؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص128؛ الوجيز، ص336- وقد ذكر لفظ المؤلف وألفاظًا أخر قريبة من معناه-؛ المدخل إلى القواعد الفقهية، ص123، 125؛ المبادئ الفقهية، ص28؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص78؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص79.

      **ومن كتب الفقه** :

      رد المحتار، 3/280، 4/50. [↑](#footnote-ref-4525)
4526. () أي : حرم أخذ القرض من الآخرين بفائدة، كما حرم على الآخرين إعطاء القرض بهذه الفائدة. [↑](#footnote-ref-4526)
4527. () في (ب) : «كان». [↑](#footnote-ref-4527)
4528. () ص625 (ل44/ب)، ق108؛ وقد تم التعليق على هذه المسألة في ذلك الموضع. [↑](#footnote-ref-4528)
4529. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص182. [↑](#footnote-ref-4529)
4530. () في (د) : «هجره». [↑](#footnote-ref-4530)
4531. () المنثور، 3/140؛ الأشباه للسيوطي، 1/333؛ ولابن نجيم، ص182؛ وانظر : شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص16؛ المدخل الفقهي العام، 2/2013، فقرة 628. [↑](#footnote-ref-4531)
4532. () «إذا» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-4532)
4533. () نهاية 92/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4533)
4534. () هكذا في جميع النسخ، وفي مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم) : «ليخلّصه». وكلا اللفظين صحيح؛ لأنهما بمعنى واحد، وعلى هذا نصّت كتب اللغة، ومن ذلك :

      • ما جاء في (اللسان) : «التخليص : التنجية من كل منشب، تقول : خلّصته من كذا تخليصًا أي : نجّيته تنجية فتخلّص، وتخلّصه تخلّصًا كما يُتخلّص الغزل إذا التبس».

      • وجاء في (المعجم الوسيط) : «تخلّص مُطاوع خلَّصَهُ».

      لسان العرب، مادة «خلص»، 7/26؛ المعجم الوسيط، مادة «خلص»، 1/249. [↑](#footnote-ref-4534)
4535. () انظر : الأشباه لابن نجيم، ص182، حيث جاء فيه : «ولو خاف الوصيُّ أن يستولي غاصبٌ على المال : فله أداء شيء ليخلِّصه. كما في (الخلاصة)».

      وانظر الخلاصة، 4/242؛ المنثور، 3/140؛ الأشباه للسيوطي، 1/333؛ شرح المجلة للأتاسي، 1/78؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص216؛ المدخل الفقهي العام، 1/1014. [↑](#footnote-ref-4535)
4536. () هذه القاعدة سبق أن ذكرها المؤلف عَرَضًا، ص210 (ل2/ب)، وتم توثيقها مفصلة هناك. [↑](#footnote-ref-4536)
4537. () نهاية 68/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-4537)
4538. () في (ب) و(جـ): «سأل»، وفي (د): «سئل». وما جاء في (ب) و(جـ) هو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-4538)
4539. () انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص182-183. [↑](#footnote-ref-4539)
4540. () في (أ) و(ب) و(جـ): «بجماعة». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د)، وهو الموافق لمصدر القاعدة (وهو أشباه ابن نجيم). [↑](#footnote-ref-4540)
4541. () وردت بلفظها في الأشباه لابن نجيم، ص202؛ وفي قواعد الفقه للمجدّدي، ص77. [↑](#footnote-ref-4541)
4542. () في (أ) : «لإقضائه». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. وكلمة : «إفضائه» تمثّل نهاية 59/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-4542)
4543. () انظر : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 8/95-96؛ الدّرر شرح الغرر، 2/290؛ قرّة عيون الأخيار، 11/462. [↑](#footnote-ref-4543)
4544. () قوله: «وطلاق وعتق لم يُعوَّضا» : ورد بيانه في (نتائج الأفكار) -8/97- على النحو الآتي: «أي: أو أنْ يوكِّلهما بطلاق زوجته بغير عوض، فإن لأحدهما أن يطلقها بانفراده.

      (أو بـعتق عبـده بغـير عوض) أي : أو أن يوكلهما بعتق عبده بغير عوض، فإن لأحدهما أن يعتقه وحده». [↑](#footnote-ref-4544)
4545. () في (د) : «معير».

      وقد جاء في الدرر: «... لم يعوّضا؛ إذ لا يحتاج في شيء منها إلى الرأي؛ بل هو **تعبير** محض ...». [↑](#footnote-ref-4545)
4546. () في (جـ) : «ما إن». [↑](#footnote-ref-4546)
4547. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «أمرهما». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدّرر). [↑](#footnote-ref-4547)
4548. () في (د) : «بيد كما».

      وقد جاء في الدّرر : «... أمرها بأيديكما؛ لأنه تفويض إلى مشيئتهما، فيقتصر على المجلس. أو كان الطلاق...». [↑](#footnote-ref-4548)
4549. () الدرر شرح الغرر، 2/290 - مع الاختلاف الذي سبق بيانه-؛ وانظر: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 8/97-98؛ قرة عيون الأخيار، 11/464. [↑](#footnote-ref-4549)
4550. () في (ب) و(د) : «واحد». [↑](#footnote-ref-4550)
4551. () انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص202، حيث جاء فيه : «والضابط : أن الحق إذا كان ممّا يتجزأ: فإنه يثبت لكلٍّ على الكمال». وهذا الضابط جعله المجدّدي في قاعدة مستقلة، وهي القاعدة 115 من كتاب : قواعد الفقه، ص77. [↑](#footnote-ref-4551)
4552. () نهاية 93/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4552)
4553. () في (أ) : «اخطاطوا»، وفي (ب) و(جـ) و(د) و(هـ) : «احطاطوا». والصحيح ما تمَّ إثباته من (و)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم).

      **ومعنى : «احتاط** : أخذ في أموره بأوثق الوجوه».

      كذا في المعجم الوسيط، مادة «حاط»، 1/208؛ وانظر : لسان العرب، مادة «حوط»، 7/279. [↑](#footnote-ref-4553)
4554. () في (د) : «يكون». [↑](#footnote-ref-4554)
4555. () انظر : الأشباه لابن نجيم، ص201. [↑](#footnote-ref-4555)
4556. () في (ب) و(د) : «كل». [↑](#footnote-ref-4556)
4557. () انظر : الأشباه لابن نجيم، ص202. [↑](#footnote-ref-4557)
4558. () نهاية 56/ب من (د). [↑](#footnote-ref-4558)
4559. () هذه القاعدة متّحدة من جهة المعنى مع قاعدة أخرى سبق أن تكلّم عنها المؤلف، وهي قاعدة: «الثابت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة»، وذلك ص586 (ل41/أ)، قاعدة 97.

      فما قيل في توثيقها هناك يُقال هنا. علمًا بأن المصدر الرئيس للمؤلف في هذه القاعدة وشرحها هو أشباه ابن نجيم، ص107. [↑](#footnote-ref-4559)
4560. () الأشباه لابن نجيم، ص107. [↑](#footnote-ref-4560)
4561. () في (جـ) : «بالعقود». [↑](#footnote-ref-4561)
4562. () «**السَّنُّور** : الهِرُّ ».

      قاله صاحب اللسان، مادة «سنر»، 4/381، وانظر : المعجم الوسيط، مادة «سنر»، 1/455. [↑](#footnote-ref-4562)
4563. () في (جـ) و(د) : «يتخمرها». [↑](#footnote-ref-4563)
4564. () «في»: زيادة من مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم). ولايستقيم الأسلوب بدونها؛ حيث جاء فيه: «وفرَّق كثيرٌ من المشايخ في البعر بين آبار الفلوات فيعفى عن قليله للضرورة؛ لأنه ليس لها رؤوس ...». [↑](#footnote-ref-4564)
4565. () «البعر» : ساقطة من (د).

      و**البَعْرُ** : «رجيع ذوات الخفّ، وذوات الظّلف إلا البقر الأهلي».

      كذا في المعجم الوسيط، مادة «بعر»، 1/63؛ وانظر : لسان العرب، 4/71. [↑](#footnote-ref-4565)
4566. () نهاية 69/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-4566)
4567. () تكرار (بين) هنا يحمل على أنّ (بين) الثانية تأكيد للأولى.

      وكان الأولى عدم تكرارها؛ لأنه الأكثر استعمالاً، وخروجًا من خلاف من منع تكرارها بين المتعاطفين الظاهرين؛ لأن بين تفيد «تخلّل شيئين، أو ما في تقدير شيئين أو أشياء»، وآبار الفلوات وآبار الأمصار لفظان متعاطفان، ليسا ضميرين ولا أحدهما ضمير وفي تكرار (بين) معهما قد يتوهّم كون المعنى : أن بعض العلماء فرّق في البعر بين بعض آبار الفلوات، وبعضها الآخر، كما فرقوا بين بعض آبار الأمصار، وبعضها الآخر!. والواقع : أن المراد التفريق بين آبار الفلوات من جهة، وآبار الأمصار من جهة أخرى.

      ولتوثيق ما تفيده (بين) فإنه مستفاد من النحو الوافي، 2/286، وانظر منه 2/287. [↑](#footnote-ref-4567)
4568. () في (جـ) : «بعض». [↑](#footnote-ref-4568)
4569. () في (أ) و(جـ) : «ينقر». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم.

      **ومعنى تبعر** : أي تلقي البَعْرَ.

      انظر : المعجم الوسيط، مادة «بعر»، 1/63. [↑](#footnote-ref-4569)
4570. () الأشباه لابن نجيم، ص107-108، مع اختلاف في بعض الألفاظ والترتيب وقد سبق بيان أكثره. [↑](#footnote-ref-4570)
4571. () في (ب) : «فغيره عليه لا يقاس». [↑](#footnote-ref-4571)
4572. () هذه القاعدة من القواعد الأصولية الخلافية التي ترد في كثير من كتب الأصول، ولا سيما في معرض حديثهم عن شروط القياس.

      كما ترد -في مقام التعليل- في كثير من كتب الفقه، ولاسيما الحنفية منها، وتبعًا لذلك تكلم عنها كثير من علماء القواعد الفقهية.

      فهي بلفظها تمثل أحد أقوال العلماء في مسألة أصولية، **صورتها** : إذا كان الأصل قد ثبت على خلاف سنن القياس وقواعد الشرع المستقرة فهل يجوز القياس عليه؟.

      اختلف العلماء في ذلك على قولين في الجملة :

      **أحدهما** : يجوز القياس عليه.

      **الثاني** : لا يجوز القياس عليه (وهذا ما يمثّله لفظ القاعدة).

      وليس هذا موضع بسط لهذه المسألة، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه أُفرد للحديث عنها كتابٌ مستقل تربو صفحاته على مائتي صفحة، وهو (المعدول به عن القياس، حقيقته، وحكمه، وموقف شيخ الإسلام أحمد بن تيمية منه) لِـ أ.د. عمر بن عبد العزيز.

      حيث جعل الفصل الثاني منه للحديث عن الخلاف في هذه المسألة، ورجّح فيه القول الأول القائل بالجواز- انظر منه ص66-.

      كما تحدث قبل ذلك عن ما ثبت شرعًا على وجه مخصوص، هل يصح إطلاق (خلاف القياس) عليه؟ ونَصَرَ فيه رأي شيخ الإسلام ابن تيمية [وتلميذه ابن القيم] القائل بِـ «المنع من إطلاق (خلاف القياس) على ما ثبت شرعًا على الوجه المخصوص». قال ذلك ص30 من كتابه المذكور.

      وانظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، 20/504؛ إعلام الموقعين، 2/5.

      ولتوثيق ما ذُكر ابتداء في هذا الهامش :

      **انظر من كتب الأصول :**

      المعتمد، 2/790؛ العدة، 4/1397؛ التبصرة، ص448؛ أصول البزدوي وشرحه : كشف الأسرار، 3/547؛ أصول السرخسي، 2/149؛ المستصفى، 2/326؛ روضة الناظر، 3/909؛ الإحكام للآمدي، 3/217؛ شرح تنقيح الفصول، ص415؛ المغني، ص291؛ نهاية الوصول إلى علم الأصول لابن الساعاتي، 2/583؛ بيان المختصر، 3/19؛ أصول الفقه لابن مفلح، 3/199؛ نهاية السول، 3/165؛ شرح المغني للقاءاني، ق2، جـ2، ص100؛ البحر المحيط، 5/93؛ التحرير وتيسيره، 3/278؛ شرح الكوكب المنير، 4/20؛ نشر البنود، 2/112.

      **وانظر من كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن السبكي، 2/179- ولفظه : «مسألة : في القياس على الخارج من القياس لمعنى خلافٌ، ذكرتُهُ في شرح المختصر. والذي أراه الآن : جزم القول بالقياس عليه بشرط ...»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص46؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل35/ب؛ منافع الدقائق، ص331- ولفظ المجامع ومن بعده : «ما ثبت على غير القياس فغيره لا يقاس عليه»-؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 15- ولفظها: «ما ثبت على خلاف القياس لا يقاس عليه»-؛ شرحها لسليم رستم، 1/26؛ ولـعلي حيدر، 1/29؛ وللأتاسي، 1/42؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص151؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص114، قاعدة 288؛ المدخل الفقهي العام، 2/1011، فقرة 625؛ القواعد الفقهية للندوي، ص101، 178، (456)؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص494- ولفظه : «والمخصوص من القياس عندنا لا يقاس عليه غيره ...»-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/59؛ المدخل إلى القواعد الفقهية، ص182؛ المبادئ الفقهية، ص16؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص74؛ وللزحيلي، ص78.

      **وانظر من كتب الفقه :**

      المصفى للنسفي، ل7/أ، 13/أ، 19/ب، 40/أ؛ العناية وفتح القدير أو نتائج الأفكار، 7/73، 74، 8/35، 9/46، 47؛ الدرر شرح الغرر، 2/152؛ رسائل ابن عابدين، 2/89.

      يضاف إلى ما سبق : أن المؤلف سيذكر قاعدة أخرى بمعناها، في ص1117، (ل107/أ)، قاعدة 248. [↑](#footnote-ref-4572)
4573. () جاء في هامش (أ) : «التعريس : النـزول آخر الليل».

      كما جاء فيه أيضًا : «ما روي أنه  قضاها مع الفرض غداة ليلة التعريس، بعد ارتفاع الشمس، فيبقى ما رواه على الأصل، أي سنة الفجر. وأما إذا فاتت بلا فرض فلا تقضى عندهما. درر». [↑](#footnote-ref-4573)
4574. () ص781 (ل60/ب)، قاعدة 152. وقد سبق تخريج الحديث هناك. [↑](#footnote-ref-4574)
4575. () في (ب) : «اشترى». [↑](#footnote-ref-4575)
4576. () الدّرر شرح الغرر، 2/152؛ وانظر : الهداية والعناية وفتح القدير، 6/303؛ الوقاية وشرحها لصدر الشريعة، ومعهما : الكنـز وشرحه : كشف الحقائق، 2/7؛ تبيين الحقائق، 4/15.

      وقد ورد في أكثر هذه الكتب بيان الخلاف بين أبي حنيفة وأصحابه في هذا المثال، ومن ذلك ما جاء في الأخير: «ولو باع على أنه إن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع : صحّ. وإلى أربعة : لا. وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد : يجوز إلى أربعة أيام وأكثر. وقال زفر : لا يجوز هذا الشرط أصلاً، وهو القياس ...». [↑](#footnote-ref-4576)
4577. () نهاية 93/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4577)
4578. () صرّح المؤلف بالنص المشار إليه، كما بيّن وجه مخالفته للقياس في ص1117 (ل107/أ).

      ولبيان وجه خروج المثال المذكور عن القاعدة ظاهرًا يُقال :

      بما أنّ شرط الخيار ثابت على خلاف القياس؛ لكون الخيار مخالفًا لمقتضى العقد وهو اللزوم، فإن النصّ الذي ورد به الخيار يقتصر على مورده ولا يقاس عليه.

      وعلى الرغم من ذلك فإنهم قاسوا عليه ما لو اشترى على أنه إن لم يسلِّم الثمن نقدًا خلال ثلاثة أيام وقالوا: إن هذا البيع صحيح إلى ثلاثة أيام، وإلى أكثر : لا، كخيار الشرط!. [↑](#footnote-ref-4578)
4579. () نهاية 59/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-4579)
4580. () في (ب) : «عن»، وفي (جـ) : «في». [↑](#footnote-ref-4580)
4581. () انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، 6/304؛ شرح الوقاية، 2/7؛ الدرر شرح الغرر، 2/152. [↑](#footnote-ref-4581)
4582. () «به» : زيادة من (ب) و(جـ) و(د). ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-4582)
4583. () **صدر الشريعة** : هو عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد بن عبيد الله المحبوبي : «المعروف بين الطلبة بصدر الشريعة» (ت 747هـ).

      ويشاركه في هذا اللقب أبو جده المذكور (وهو أحمد بن عبيد الله)؛ لهذا يميّز بينهما بتلقيب الجد بصدر الشريعة الأكبر، والابن بالأصغر.

      وقد برع عبيد الله في كثير من العلوم كان أهمها الفقه الحنفي وأصوله، إذْ له فيهما مؤلفات معتبرة، أشهرها: «شرح (الوقاية) ... وهو أحسن شروحه، ثم اختصر (الوقاية) وسماه : (النقاية)، وألف في الأصول متنًا لطيفًا سماه التنقيح، ثم صنف شرحًا نفيسًا سماه التوضيح».

      الفوائد البهية، ص109-110؛ وانظر : مفتاح السعادة، 2/170؛ هدية العارفين، 1/649. [↑](#footnote-ref-4583)
4584. () انظر: الوقاية وشرحها، 2/7، حيث جاء فيهما : «(فإن اشترى على أنه إن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع: صحّ، وإلى أربعة: لا، فإن نقد في الثلاث: جاز) وإنما أدخل لفظة الفاء في قوله: فإن اشترى؛ لأنه فرع مسألة خيار الشرط؛ لأن الخيار إنما شرع ليندفع بالفسخ الضررُ عن نفسه، سواء كان الضرر تأخير أداء الثمن، أو غيره، فإذا كان الخيار لضرر التأخير من صور خيار الشرط فالتصريح به يكون من فروع خيار الشرط. وهذا الذي ذُكر قول أبي حنيفة -رحمه الله- وأبي يوسف -رحمه الله- خلافا لمحمد -رحمه الله- فإنه يجوّزه في الأكثر ... ». [↑](#footnote-ref-4584)
4585. () انظر: تبيين الحقائق، 4/15، حيث جاء فيه: «...وجه الاستحسان أنه في معنى شرط الخيار؛ بل هو عينه ...». [↑](#footnote-ref-4585)
4586. () أي: أن خيار الشرط من أساسه ليس واردًا على خلاف القياس؛ لأن النص الذي دلّ على مشروعية خيار الشرط معلّل بدفع الضرر، ودفع الضرر من القواعد المقرّرة شرعًا، فيكون خيار الشرط وما ألحق به موافقًا للقياس. ولا يقال: إن من شرط ما ألحق بخيار الشرط أن يتساوى معه في جميع الوجوه؛ لأن التساوي في جميع الوجوه إنما يكون شرطًا للإلحاق إذا لم يكن في الحكم مناط، ومشـروعية خـيار الـشرط معلـلة بدفـع الضرر، فيلحق به كل ما اتفق معه في هذه العلة -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-4586)
4587. () «أن» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-4587)
4588. () يشير إلى قاعدة سبق أن تحدث عنها اسقلالاً، ص780 (ل60/ب)، قاعدة 152. وقد تم توثيقها في ذلك الموضع. [↑](#footnote-ref-4588)
4589. () ما جاء بعد القاعدة المشار إليها سبق أن ذكره المؤلف في أثناء شرحه لها، ص784 (ل61/أ). [↑](#footnote-ref-4589)
4590. () هذه القاعدة تُعبّر عن سبب من أسباب التخفيف التي يذكرها كثير من علماء القواعد في معرض حديثهم عن قاعدة : «المشقة تجلب التيسير».

      إذْ المشقات «التي ضبطها الشارع وربطها بأسباب معينة بحيث يدور حكم التخفيف معها وجودًا وعدمًا» حصرها كثير من العلماء في سبعة أسباب، منها : العسر وعموم البلوى.

      و «ومعنى **العسر** : أي مشقة تجنّب الشيء.

      **وعموم البلوى** : شيوع البلاء بحيث يصعب على المرء التخلص أو الابتعاد عنه».

      **وهذه القاعدة تعبّر عن هذا السبب؛ إذ معناها :**

      أن المكلّف إذا أصابه بلاء، وكان هذا البلاء شائعًا عامًّا، بحيث يشق عليه التحرّز منه فإن هذا يكون سببًا لتخفيف الحكم عنه.

      **ولتوثيق ما سبق** : فإن النص الأول منقول من رفع الحرج لشيخنا د. يعقوب الباحسين، والثاني من نظرية الضرورة الشرعية للدكتور وهبة الزحيلي، ص123.

      **أما توثيق القاعدة** :

      فقد وردت بلفظ المؤلف أو نحوه في بعض كتب القواعد والكثير من كتب الفقه الحنفي، كما ورد ذكرها كسببٍ من أسباب التخفيف في كثير من كتب القواعد :

      **فمن كتب القواعد التي ذكرتها بنصّها :**

      الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص105؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص46؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل36/أ؛ منافع الدقائق، ص331.

      **ومن كتب القواعد التي تكلمت عن معناها :**

      المنثور، 3/169؛ تقرير القواعد لابن رجب، 3/162، 178؛ القواعد للحصني، 1/317؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/198؛ ولابن نجيم، ص97- وقد ذكر الأخيران أن أسباب التخفيف سبعة، منها عموم البلوى-؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص243؛ القواعد الكبرى لِـ د. عبد الله العجلان، ص75؛ نظرية الضرورة الشرعية للدكتور وهبة الزحيلي، ص123؛ رفع الحرج لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص434؛ وللدكتور صالح بن حميد، ص259؛ المشقة تجلب التيسير للدكتور صالح اليوسف، ص232؛ التحرير في قاعدة المشقة تجلب التيسير، ص82؛ الرخص الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية لِـ د. عمر كامل، ص146، 310.

      **ومن كتب الفقه التي ورد فيها التعليل بنصّ القاعدة أو نحوه :**

      بدائع الصنائع، 1/81؛ الكافي للنسفي، القسم الأخير، ص1608؛ تبيين الحقائق، 1/74، 5/218؛ العناية، 1/205؛ نتائج الأفكار، 9/309؛ البحر الرائق، 1/241؛ تكملته، 8/120.

      ويضاف إلى جميع ما سبق أن هناك رسالتين علميتين كُتبتا عن موضوع هذه القاعدة :

      **إحداهما** : (عموم البلوي دراسة نظرية تطبيقية) للباحث : مسلم بن محمد الدوسري، وقد نال بها درجة الماجستير من كلية الشريعة بالرياض.

      **الثانية** : (من أسباب التخفيف في الشريعة الإسلامية : العسر وعموم البلوى) للباحث : محمد فوزي، وقد نال بها درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر. [↑](#footnote-ref-4590)
4591. () نهاية 94/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4591)
4592. () انظر: الأشباه لابن نجيم، ص97؛ رد المحتار، 1/379؛ حيث جاء في الأخير بيان الخلاف بين الحنفية في حكم بول السنور (وهو الهر - كما مر ص1028-) وأن المفتى به ما ذكره المؤلف، فممّا جاء فيه: «... وأن بول السنور عفو في غير أواني الماء وعليه الفتوى أ. هـ.

      أقول : وفي (الخانية) أنّ بول الهرة والفأرة وخرأهما نجس في أظهر الروايات، يفسد الماء والثوب أ. هـ.

      ولعلهم رجّحوا القول بالعفو؛ للضرورة». وسبب الترجيح هذا سيشير إليه المؤلف عقب هذا المثال مباشرة. [↑](#footnote-ref-4592)
4593. () نهاية 69/ب من (جـ)، وأيضًا نهاية 57/أ من (د). [↑](#footnote-ref-4593)
4594. () أي : لم يفتِ العلماء بالعفو عن بول السنور إذا كان في أواني الماء.

      انظر : الأشباه لابن نجيم، ص97؛ ردّ المحتار، 1/379. [↑](#footnote-ref-4594)
4595. () «لا» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-4595)
4596. () في (أ) : «لجريانه» (بزيادة الهاء) وليس لهذه الزيادة مسوّغ. [↑](#footnote-ref-4596)
4597. () في (ب) : «بتخميرها». [↑](#footnote-ref-4597)
4598. () في (د) : «تتقدر». [↑](#footnote-ref-4598)
4599. () ص1028 (ل93/ب)، قاعدة 220. [↑](#footnote-ref-4599)
4600. () هذه العبارة مستفادة من الأشباه لابن نجيم - ص104- إلا أن ابن نجيم زاد المعنى وضوحًا بقوله في آخرها : «... وأما ما مع النّص بخلافه : **فلا**».

      والعبارة المشار إليها أفردها البعض في قاعدة مستقلة.

      **ومعناها** : أن الحرج وعموم البلوى إنما ينتج عنهما التخفيف إذا كان موضعهما موضع اجتهاد ونظر، وأما إذا كان الموضع قد ورد فيه نصّ فإن الحكم يختلف حينئذٍ؛ إذْ يعمل بالنص ولا يُنظر فيما يخالفه.

      والعبارة المشار إليها أفردها صاحب موسوعة القواعد الفقهية في موضعين من كتابه :

      **أحدهما** : بلفظ : «إنما تعتبر البلوى فيما ليس فيه نص بخلافه، فأما مع وجود النص فلا معتبر به»، وذلك 2/317، وقد استفاده من المبسوط، 1/105.

      **والثاني** : بلفظ : «البلوى لا تعتبر في موضع النص»، وذلك 3/63، وقد استفاده من المبسوط، 1/61.

      يضاف إلى ذلك أن المؤلف سينقل معناها عن الزيلعي - بعد بضعة سطور-. [↑](#footnote-ref-4600)
4601. () في (د) : «رجس». [↑](#footnote-ref-4601)
4602. () أخرجه الطيالسي بلفظه، 1/37، ح287، من حديث عبد الله بن مسعود.

      وأخرجه البخاري بنحوه، كتاب الوضوء، باب لا يستنجى بروث، 1/70، ح155، فقد أخرجه بسنده عن «عبد الله يقول : أتى النبيُّ  الغائط فأمـرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجـرين، والتمست الثالث فلم أجده، فأخذتُ روثهً فأتيتُه بها، فأخذ الحجـرين وألقى الـروثة وقال: هذا ركس». [↑](#footnote-ref-4602)
4603. () انظر : فتح الباري، 1/310. [↑](#footnote-ref-4603)
4604. () في (ب) و(د) : زيادة : «في موضع النص». [↑](#footnote-ref-4604)
4605. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص105، مع اختلاف في بعض الألفاظ، حيث قال في بداية العبارة: «... وقال في الانجاس ...»، كما قال عند ذكر الحديث : «... إنها ركس أي نجس. ولا اعتبار **عنده** بالبلوى...».

      والعبارة المعزوّة إلى الزيلعي مذكورة بنحوها في تبيين الحقائق، 1/74؛ وانظر : بدائع الصنائع، 1/80. [↑](#footnote-ref-4605)
4606. () وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه أو معناه في كثير من كتب الفقه وقواعده، كما وردت الإشارة إليها عرضًا في بعض كتب الأصول :

      **فمن كتب القواعد :**

      الـمنثور، 3/139- ولفظه: «ما جاز بيعه جاز رهنه، وما لا فلا، إلا في صور»-؛ القواعد للحصني، 4/157- ولفظه: «كل ما جاز بيعه جاز رهنه، وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه، ويستثنى من الطرفين مسائل...»-؛ الأشباه للسيوطي، 2/788- ولفظه كلفظ المنثور - ولابن نجيم، ص322؛ غمز عيون البصائر، 3/242؛ القواعد للدكتور علي الندوي، ص242- ولفظه كلفظ الحصني-؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/64- ولفظه: «كل ما جاز فيه البيع تجوز فيه الهبة والصدقة والرهن»، وقد أحالها إلى مسائل الإمام أحمد للسّجستاني، ص203-؛ القواعد الفقهية لشيخنا د. يعقوب الباحسين، ص310- ولفظه: «كل ما جاز بيعه جاز رهنه، إلا في ثلاثة أشياء ...»، وأحالها إلى التلخيص لابن القاص، ص337- .

      **ومن كتب الفقه :**

      الأم، 3/181، 190؛ الـنّـتف في الفتاوى، 2/605، 894؛ المبـسوط، 21/69؛ بـدائع الصنائع، 5/137؛ العمدة وشرحها : العدة، ص246؛ 2/136؛ تحرير ألفاظ التنبيه، ص194؛ التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح، 2/659؛ المبدع، 4/217؛ مواهب الجليل، 6/537؛ الدر المختار ورد المحتار، 10/100.

      **ومن كتب الأصول :**

      المنخول، ص555؛ روضة الناظر، 3/911؛ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ص339. [↑](#footnote-ref-4606)
4607. () انظر : المبسوط، 21/69؛ الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 10/152؛ الدّرر شرح الغرر، 2/251؛ وانظر أيضًا : المبدع لابن مفلح، 4/216، حيث جاء فيه ما يخالف هذا الرأي حيث قال : «ويصح رهن المشاع في قول الجماهير». [↑](#footnote-ref-4607)
4608. () قوله: «بيع المشغول جائز، لا رهنه» مستفاد من أشباه ابن نجيم - وسيأتي بيان ذلك - وقد علّق عليه صاحب غمز عيون البصائر- 3/242- فقال: «أطلق عدم جواز رهن المشغول، فشمل ما إذا كان مشغولاً بملك الراهن، أو بملك غيره! والأمر ليس كذلك؛ بل المانع كون الشاغل ملك الراهن، أما لو كان مشغولاً بملك غيره فلا - كما في (العمادية)- واستُفيد منه أن رهن الشاغل جائز، وبه صرح في كثير من الكتب». وانظر : رد المحتار وحاشية المحققين، 10/100. [↑](#footnote-ref-4608)
4609. () قوله : «المتصل بغيره» مستفاد من أشباه ابن نجيم أيضًا، وقد نقله عنه صاحب الدر المختار، وعلق عليه صاحب رد المحتار- 10/100-101 فقال : «قوله : (والمتصل بغيره) صفة لموصوف محذوف : أي والشاغل المتصل بغيره، كالبناء وحده أو النخل أو التمر بدون الأرض أو الشجر ... واحترز به عن الشاغل المنفصل؛ كما لو رهن ما في الدار، أو الوعاء بدونهما، وسلّم الكلّ: فإنه يجوز -كما في (الهداية) و(الخانية)-...». [↑](#footnote-ref-4609)
4610. () في (أ) : «رخصة»، وعُلّق عليها في الهامش : «للرهن بيان». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم). وقوله : «لا رهنه» : ساقط من (جـ). [↑](#footnote-ref-4610)
4611. () الأشباه، ص322؛ وانظر : رد المحتار، 10/100، حيث نقل هذه العبارة عن الأشباه أيضًا. [↑](#footnote-ref-4611)
4612. () في (أ) : «والرهن». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-4612)
4613. () نهاية 60/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-4613)
4614. () في (أ) و(جـ) : «العقد». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-4614)
4615. () **شرح الأقطع** : يُقصد **بالشرح** : شرح مختصر القُدُوري في فروع الحنفية للأقطع.

      والأقطع تلميذ للقُدُوري؛ لذا فإن شرحه هذا يُعدّ من أوائل الشروح لمختصر القُدُوري، كما يُعدّ من الشروح المختصرة، وهذا ما التزم به المؤلف في مقدمة كتابه.

      والكتاب له نسخ خطية كثيرة، منها النسخ الآتية :

      **1**- مكتبة الملك فهد الوطنية، وهي مصورة عن مكتبة جامعة برنستون، برقم 2614، والرقم العام 503313.

      **2**- المتحف البريطاني (مخطوطات شرقية، برقم 5962).

      **3**- المكتبة السليمانية باستانبول، برقم 493.

      **4**- المكتبة السليمانية، فهرس الفاتح، برقم 1769.

      **5**- مكتبة أحمد الثالث باستانبول، برقم 983.

      **6**- مكتبة أياصوفيا باستانبول، برقم 84.

      **7**- مكتبة الأزهر (فقه حنفي رقم 98).

      **أما الأقطع** : فاسمه أحمد بن محمد بن محمد، أبو نصر المعروف بالأقطع (ت474هـ).

      وقد اختُلف في سبب تلقيبه بالأقطع، والذي رجّحه صاحب (مفتاح السعادة) هو : «... أنّ يده قطعت في حرب كانت بين المسلمين والتتار...».

      وقد برع في الفقه وأتقن الحساب.

      من كتبه : شرح مختصر القُدُوري، وشرح مختصر الطحاوي

      مفتاح السعادة، 2/254-255؛ وانظر : الجواهر المضية، 1/311-312، رقم 233؛ تاج التراجم، ص26، رقم 22؛ الطبقات السنية، 2/82، رقم 356؛ كشف الظنون، 2/1627، 1631؛ الفوائد البهية، ص40؛ هدية العارفين، 1/80؛ تاريخ التراث العربي، المجلد الأول، جـ3، ص117. [↑](#footnote-ref-4615)
4616. () نهاية 94/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4616)
4617. () جاء في هامش (أ): «مأخوذ من (الدّبر) وهو نهاية الإنسان، كما أن المدبر وهو نهاية موت الإنسان». [↑](#footnote-ref-4617)
4618. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص322. وجميع ما ذكره المؤلف إلى هذا الموضع أورده ابن نجيم وقال عقبه: «كذا في شرح الأقطع».

      وقد بحثت في النسخة الخطية لشرح الأقطع (المحفوظة في مكتبة الملك فهد الوطنية) عن هذا النص ولم أهتدِ إليه.

      وانظر أيضًا : الدر المختار وردّ المحتار، 10/101. [↑](#footnote-ref-4618)
4619. () في (أ) و(جـ) و(د) : «ضعيف». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-4619)
4620. () «زوال» : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و)؛ ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-4620)
4621. () في (ب) : زيادة «به». [↑](#footnote-ref-4621)
4622. () نهاية 70/أ من (جـ)، مع تكرار «مقصود» في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-4622)
4623. () زيادة من (جـ). [↑](#footnote-ref-4623)
4624. () في (د) : زيادة «كما». [↑](#footnote-ref-4624)
4625. () في (ب): زيادة هاء الضمير (أَرَهُ). وهذه الزيادة في المبنى فيها زيادة في المعنى لأنها أظهرت المفعول به. [↑](#footnote-ref-4625)
4626. () في (ب) و(د) : «إقراره». [↑](#footnote-ref-4626)
4627. () وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه الحنفي، كما تكلم عن مفهومها المخالف ابن نجيم بكلام مقتضب، حيث قال في أشباهه، ص239: «ما جاز إيراد العقد عليه بانفراده: صحَّ استثناؤه، إلا الوصية بالخدمة : يصح إفرادها دون استثنائها».

      **أما كتب الفقه فمنها :**

      الخلاصة، 4/125؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 6/292، 448، 450- علمًا بأن العناية هي المرجع الرئيس في شرح المؤلف للقاعدة-؛ الكافي للنسفي، القسم الأخير، ص3013-3014؛ تبيين الحقائق، 4/13؛ الدرر شرح الغرر، 2/170، 429؛ البحر الرائق، 6/94؛ الدّر المختار وردّ المحتار، 7/90، 251؛ اللباب في شرح الكتاب، 2/27. [↑](#footnote-ref-4627)
4628. () الهداية والعناية، 6/448؛ وانظر : فتح القدير، 6/448؛ الدّرر شرح الغرر، 2/170. [↑](#footnote-ref-4628)
4629. () في (أ) و(د): «من عقد»، وفي (جـ) : «من العقد». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-4629)
4630. () في (جـ) : «والفاسدة» (بزيادة الواو). وكلمة (الفاسدة) تمثّل نهاية 57/ب من (د). [↑](#footnote-ref-4630)
4631. () في د : «بطلب». [↑](#footnote-ref-4631)
4632. () نهاية 95/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4632)
4633. () في هامش (أ) : «أي المذكور. ويعني : البيع والإجارة والكتابة والرهن». [↑](#footnote-ref-4633)
4634. () في (ب) : «فتبطل». [↑](#footnote-ref-4634)
4635. () انظر : العناية، 6/448؛ وانظر أيضًا : الهداية وفتح القدير، 6/448-449؛ تبيين الحقائق، 4/58؛ البحر الرائق، 6/95؛ رد المحتار، 7/251.

      **وقوله : «كما تقرر في المفصلات»** **أي** : ما تقرّر في الكتب المفصّلة عند الحنفية من أن عقود المعاوضات تفسد بالشروط الفاسدة.

      ومن هذه الكتب : المبسوط، 13/13؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 6/441؛ الدر المختار ورد المحتار، 7/281. [↑](#footnote-ref-4635)
4636. () جاء في هامش (أ) : «من المذكورات». [↑](#footnote-ref-4636)
4637. () في (أ) : «بالشرط». والصحيح ما تمّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-4637)
4638. () في (ب) : «الفاسد». [↑](#footnote-ref-4638)
4639. () انظر: العناية، 6/449؛ وانظر: الهداية وفتح القدير، 6/450؛ تبيين الحقائق، 4/58؛ رد المحتار، 7/251. [↑](#footnote-ref-4639)
4640. () نهاية 60/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-4640)
4641. () نهاية 70/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-4641)
4642. () نهاية 95/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4642)
4643. () انظر الاعتراض وجوابه في : العناية، 6/450؛ وانظر صحة استثناء الحمل من الوصية في: الدرر شرح الغرر، 2/429. [↑](#footnote-ref-4643)
4644. () أي : يصح فعلها. والضمير في (بانفراده) يعود إلى هذا الفعل أيضًا.

      علمًا بأنه جاء في (ب) : «تصح». وتأنيث الفعل يتناسب مع الوصية، ولكن يشكل عليه كون الضمير المقترن بالكلمة التي تليها مذكرًا.

      والمصدر الرئيسي لهذه العبارة هو العناية -6/450- وتمام ما جاء فيها : «واعتُرض على قوله : «الأصل فيه أن ما لا يصح إفراده بالعقد لا يصح استثناؤه من العقد» بأنه يلزم من ذلك أنّ ما يصح إفراده بالعقد يصح استثناؤه، والخدمة في الوصية ممّا يصح إفراده بالعقد؛ بأن قال : أوصيت بخدمة هذه الجارية لفلان، فوجب أن يصح استثناؤه.

      وأجيب : بأن هذا العكس غير لازم، ولئن سلّمنا فلا نسلم أن الوصية عقد؛ ألا ترى أنه يصح... ». [↑](#footnote-ref-4644)
4645. () في (أ) و(ب): «خذمتها» (بالذال المعجمة)، وفي (د): «جزء منها». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-4645)
4646. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يصح». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-4646)
4647. () في (ب) : «وتبطل». [↑](#footnote-ref-4647)
4648. () انظر : العناية، 6/450 - وقد سبق بيان ما جاء في العناية في هامش (1)-. [↑](#footnote-ref-4648)
4649. () هذه القاعدة ذات شقين، وقد ورد في نهاية الشق الثاني لفظ : «متعمدًا»، والتعبير بالتعمد في حق المتسبّب المراد تضمينه ورد في عدد من كتب القواعد، منها (مجلة الأحكام العدلية)، إلا أن هذا التعبير فيه إيهامٌ بأنه بمعنى القصد مطلقًا، سواء كان متعدّيًا أمْ لا ! والصواب أن المراد به المتعدي فحسب.

      وقد نبّه إلى ذلك الأستاذ مصطفى الزرقا في مدخله - 2/1047، فقرة 658- فقال : «... يتضح من ذلك أن التعبير بلفظ (التعّمد) الوارد في (قاعدة المتسبِّب) هذه إنما المراد به معنى التعدي لا معنى القصد، وهو تعبير غير سديد، لا سيما في قاعدةٍ؛ لأنه مُوهِمٌ. ولم أَرَ من نبّه على ذلك من الشراح»- وله لمساتٌ أخرى على الشق الثاني من القاعدة، فراجعه إن شئت-.

      لهذا يلحظ أن طائفة أخرى من كتب الفقه وقواعده عبَّرت بلفظ التَّعدي، ولبيان ذلك يقال :

      وردت هذه القاعدة بشقيها أو أحدهما بنحو لفظها في بعض كتب الفقه وكثير من كتب القواعد :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه لابن نجيم، ص317، 324- ولفظه الأول نحو لفظ المؤلف أما الثاني فهو: «يضمن المباشر وإن لم يكن متعدِّيًا»-؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص261، قاعدة 354- ولفظه: «المباشر ضامن وإن لم يكن متعدّيًا، والمتسبب لا يضمن إلا إذا كان متعدّيًا»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص46، شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل36/أ؛ منافع الدقائق، ص331- ولفظ المجامع ومن بعده: «المباشر ضامن وإن لم يتعمّد، والمسبب لا إلا بالتعمد»-؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 92 و93- ولفظهما : «المباشر ضامن وإن لم يتعمد» و «المتسبب لا يضمن إلا بالتعمد»-؛ شرحها لسليم رستم، 1/60؛ ولعلي حيدر، 1/82-83؛ وللأتاسي، 1/255-258؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص453-455؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص117، قاعدة 301، وص119، قاعدة 307- ولفظ القاعدتين عنده كلفظ مادّتي المجلة-؛ المدخل الفقهي العام، 2/1044-1047، فقرة 657-658؛ المبادئ الفقهية، ص52-53؛ القواعد الفقهية للدّعاس، ص103، قاعدة 86 و 87؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص87.

      **ومن كتب الفقه :**

      ردّ المحتار، 10/272 - حيث قال : «... وكذا الأصل أيضًا : أن المتسبّب ضامن إذا كان متعديًا، وإلاّ لا يضمن، والمباشر يضمن مطلقًا؛ كما يظهر من الفروع»-؛ النافع الكبير، ص177- ولفظه : «... لأنها مسببّة، وضمان التسبّب يبتني على التعدي، ولم يوجد»-. [↑](#footnote-ref-4649)
4650. () في (ب) و(د) : «أو». [↑](#footnote-ref-4650)
4651. () في (أ) و(جـ): «يتعمد». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-4651)
4652. () نهاية 58/أ من (د). [↑](#footnote-ref-4652)
4653. () في (أ) و(جـ) : «يتعمد». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-4653)
4654. () في (ب) : «عملت». [↑](#footnote-ref-4654)
4655. () في (ب) : «لزوجها». [↑](#footnote-ref-4655)
4656. () في (أ) و(ب) و(جـ): «يكون». وفي (د): رُسم الحرف الأول بالياء والتاء معًا. والوجه الثاني (وهو التاء) هو الصحيح. [↑](#footnote-ref-4656)
4657. () التاء المربوطة زيادة من (ب) و(جـ). والأسلوب بدونها يكون ركيكًا. [↑](#footnote-ref-4657)
4658. () هذا الحديث لم أجده بلفظه؛ إنما ورد بنحـوه أو معناه؛ فقد أخـرج الشهـاب في مسنده - 2/250، ح1293- بسنده عن زربي مؤذن مسجد هشام ابن حسان ثنا أنس بن مالك قال : قال رسول الله : «ما من عمل أفضل من إشباع كبد جائع».

      كما أخرج البيهقي في شعب الإيمان، في فضل ما جـاء في إطـعام الطـعام وسقي الماء، 3/217، ح3367، بسنده عن زربي مـؤذن هـشام بن حسان قال : سمعت أنس بن مالك يقول : قال رسول الله  «أفضل الصدقة أن تشبع كبدًا جائعًا».

      ففي سنده زربي بن عبد الله، وقد قال عنه ابن حبان في كتاب المجروحين، 1/312 : «منكر الحديث على قلّة روايته، يروي عن أنس ما لا أصل له؛ فلا يجوز الاحتجاج به، روى زربيُّ هذا عن أنس ابن مالك قال : قال رسول الله  : «ما من عمل أفضل من إشباع كبد جائع».

      وما قاله ابن حبان نقله عنه الحافظ في (لسان الميزان)، 2/472، رقم 1901.

      كما جاء في كشف الخفاء، 2/248، ح2227 : «ما عمل أفضل من إشباع كبد جائعة : رواه الديلمي عن أنس رضي الله تعالى عنه مرفوعًا، وهو ضعيف».

      وأيضا جاء في فيض القدير شرح الجامع الصغير -2/39- : «رمز المصنِّف لحسنه، ولعله لاعتضاده، وإلا ففيه هشام بن حسان [لعل هنا سقط وهو **زربي** **مؤذن** هشام ...]. وأورده الذهبي في الضعفاء، وقال : قال شعيب عن شعبة : لم يكن يحفظ».

      ولعلّ مراد المناوي من اعتضاده : اعتضاده بأحاديث تدل على عظم أجر سقي الماء وإطعام الطعام لمن احتاج إليه.

      إذ ورد في ذلك أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما، منها ما جاء في صحيح البخاري، كتاب الشرب والمساقاة، باب فضل سقي الماء، 2/833، ح2234، بسنده عن أبي هريرة مرفوعًا : «... في كلِّ كبدٍ رطبة أجر». [↑](#footnote-ref-4658)
4659. () هذا الرأي منسوب إلى محمد في (الهداية) - 3/458-، وتابعه على ذلك صاحبا (العناية) و(فتح القدير)، وقد ذكر الأخير أنه مخرَّج على أصل لمحمد - وهو الأصل الذي سيذكره المؤلف -.

      إلاّ أنه جاء في (الجامع الصغير) لمحمد -ص177- التصريح بما يخالف ذلك! وتمام ما جاء فيه : «رجل تزوّج صغيرة وكبيرة، فأرضعت الكبيرة الصغيرة ولم يدخل بالكبيرة، وقد علمت الكبيرة أن الصغيرة امرأته : فعليه للصغيرة نصف المهر، **ولا يرجع به على الكبيرة إلا أن تكون تعمّدت الفساد**، ولا شيء للكبيرة في الوجهين». [↑](#footnote-ref-4659)
4660. () نهاية 96/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4660)
4661. () في (أ) و(د): «رجل»، وفي (ب) : «وحلّ»، وفي (جـ) : «وفلّ». والصواب ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-4661)
4662. () في (د) : «فيه». [↑](#footnote-ref-4662)
4663. () هذا رأي محمد. وقد خالفه الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف وقالا: «إذا فتح باب القفص فطار الطير، أو فتح باب الاسطبل فندّت الدابة في فور ذلك : فإن الفاتح للباب لم يضمن شيئًا ...».

      كذا في أصول السرخسي، 2/326؛ وانظر منه : 2/307؛ التحرير والتقرير والتحبير، 3/218. فقد ورد فيها الخلاف بين الثلاثة.

      وقول المؤلف : «على ما عرف في الأصول» مستفاد من : العناية، 3/458. [↑](#footnote-ref-4663)
4664. () في (د) : «المباشر». [↑](#footnote-ref-4664)
4665. () في العناية : «المتعدي وغير المتعدي». [↑](#footnote-ref-4665)
4666. () نهاية 61/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-4666)
4667. () نهاية 71/أ من (جـ)، مع تكرار كلمة (السقوط) في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-4667)
4668. () ص454 (ل28/أ)، قاعدة 67. [↑](#footnote-ref-4668)
4669. () في (ب) و(د) : «الإرضاع». [↑](#footnote-ref-4669)
4670. () في (ب) و(د): «وهو». وكلا التعبيرين صحيح؛ إذ (هي) ضمير يعود إلى العلة، و(هو) ضمير يعود إلى (المصّ). [↑](#footnote-ref-4670)
4671. () في (أ) و(جـ) و(د) : «فلو»، وفي (ب) : «فيما». والصحيح ما تمَّ إثباته من (و)، وهو الموافق للعناية، حيث جاء فيها : «**فلِمَ لم تُضَف** الفرقة إليها؟». [↑](#footnote-ref-4671)
4672. () في (د) : «فعليها». [↑](#footnote-ref-4672)
4673. () في (ب) و(د) : «يرى». [↑](#footnote-ref-4673)
4674. () في (د) : «قبلت». [↑](#footnote-ref-4674)
4675. () في (أ) و(جـ) و(د): «يحرم». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للعناية، حيث جاء فيها: «لم تحرم من الميراث». [↑](#footnote-ref-4675)
4676. () «بها» : ساقطة من (ب) و(د).

      علمًا بأنها مثبتة في (العناية). [↑](#footnote-ref-4676)
4677. () في (العناية) : زيادة «من المهر». [↑](#footnote-ref-4677)
4678. () نهاية 96/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4678)
4679. () في (العناية) : «يلزم». وهذا المناسب. [↑](#footnote-ref-4679)
4680. () في (العناية) : «تقع». وهذا الأفصح. [↑](#footnote-ref-4680)
4681. () زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها، كما أنها مثبتة في (العناية). [↑](#footnote-ref-4681)
4682. () في (أ) : «أنه». والمناسب ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-4682)
4683. () في (جـ) : «النهاية». [↑](#footnote-ref-4683)
4684. () أي : جميع ما جاء في شرح القاعدة مستفاد من العناية، 3/457-460. علمًا بأن مثال القاعدة سبق أن ذكره المؤلف، ص473 (ل28/أ)، قاعدة 67، وقد تمَّ توثيقه مفصّلاً هناك. [↑](#footnote-ref-4684)
4685. () وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه الحنفي وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص47؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل37/أ؛ منافع الدقائق، ص332؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 921؛ شرحها لسليم رستم، 1/512؛ ولعلي حيدر، 8/544؛ وللأتاسي، 3/463؛- ولفظ المجلة وما بعدها : «ليس للمظلوم أن يظلم آخر بما أنه ظُلم»-؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص124، قاعدة 332، وأحالها إلى شرح السير، 4/222 - ولفظه: «المظلوم له أن يدفع الظلم عن نفسه بما قدر عليه، لكن ليس له أن يظلم غيره»-.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 20/115؛ الهداية والعناية وفتح القدير أو نتائج الأفكار، 6/131، 7/216، 8/126، 403؛ الدّرر شرح الغرر، 2/292؛ البحر الرائق، 7/183؛ قرة عيون الأخيار، 11/436، 497؛ الإمام زفر وآراؤه الفقهية، 2/189. [↑](#footnote-ref-4685)
4686. () وهو المديون. [↑](#footnote-ref-4686)
4687. () أي : وكيل الدائن.

      وهذه الكلمة تمثل نهاية 58/ب من (د). [↑](#footnote-ref-4687)
4688. () في (أ) و(جـ) و(د): «إذا». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لأحد المصادر (وهو الدرر)، حيث جاء فيه وفي الغرر : «وإن (كذبه الغائب دفع) أي المصدّق (إليه) أي الغائب (ثانيًا)؛ إذْ لم يثبت الاستيفاء ...». [↑](#footnote-ref-4688)
4689. () في (د) : «اعترض». [↑](#footnote-ref-4689)
4690. () في (أ) و(جـ) و(د) : «عنه». والمناسب ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-4690)
4691. () «ظلم» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-4691)
4692. () انظر : الدرر شرح الغرر، 2/292؛ وانظر : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 8/125؛ الكنز والبحر الرائق، 7/183؛ الدر المختار وقرة عيون الأخيار، 11/496. [↑](#footnote-ref-4692)
4693. () في (د) : «الأصيل». [↑](#footnote-ref-4693)
4694. () نهاية 71/ب من (د). [↑](#footnote-ref-4694)
4695. () حيث سبق هذا الاعتراض وجوابه، ص577-578 (ل40/ب)، قـاعدة 94، فما قيل في توثيقهما هناك يُقال هنا. [↑](#footnote-ref-4695)
4696. () في (جـ) : «لا يدخل». [↑](#footnote-ref-4696)
4697. () نهاية 97/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4697)
4698. () «في» : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-4698)
4699. () **معنى القاعدة** :

      ممّا ورد في هذه القاعدة لفظا (المعرفة) و(النكرة)، وهما من المصطلحات النحوية المشهورة وقد بيّن ابن مالك معناهما نظمًا فقال :

      **نـــكـــرة : قــابــلُ ألْ ، مؤثِّرًا أوْ واقــــعٌ مـوقـعَ ما قـد ذُكـرا**

      **وغـيــرُهُ مــعـرفــةٌ : كَـهُمْ، وذي وهنـد ، وابــني ، والغـلامِ ، والـذي**

      فيلحظ أنه بيّن معنى النكرة، ثم ذكر أنّ المعرفة ما سوى ما يصدق عليه حدّ النكرة، ثم أشار إلى أقسام المعرفة الستة بالتمثيل لكل قسم بمثال.

      هذا معناهما عند النحاة، إلاّ أن هذا المعنى بهذا التفصيل والتقسيم ليس مرادًا في القاعدة، إنما المراد بهما معنى آخر أجمله الكاساني وفصّله ابن عابدين :

      • إذْ يقول الكاساني :

      «**المعرفة** : ما يكون متميّز الذات من بني جنسه.

      **والنكرة** : ما لا يكون متميّز الذات عن بني جنسه؛ بل يكون مسمّاه شائعًا في جنسه أو نوعه».

      • ويقول ابن عابدين :

      «**المراد بالنكرة** : ما يشمل المعرّف من وجه؛ كالعلم المشارك له غيره في الاسم، وكالمضاف إلى الضمير إذا كان تحته أفراد مثل : نسائي طوالق -كما يظهر-.

      **والمراد بالمعرفة** - كما قال في (الذخيرة)-: ما كان معرَّفًا من كل وجه، وهو ما لا يشاركه غيره في ذلك؛ كالمشار إليه، كهذه الدار وهذا العبد، والمضاف إلى الضمير، كداري وعبدي. أما المعرف بالاسم كمحمد بن عبد الله، والمضاف إليه، كدار محمد بن عبد الله، فإنه يدخل تحت النكرة ...».

      فيلحظ أنَّ معنى المعرفة هنا أضيق منه عند النحاة، بخلاف النكرة.

      وبناء على ما تقدم فإن **المعنى الإجمالي للقاعدة** :

      إذا ورد في جملةٍ معيّنةٍ لفظان، أحدهما : معرفة؛ بحيث تُميّز ذاته عن بني جنسه، والثاني : نكرة، بحيث لا يحصل فيه تمييز؛ بل مسمّاه شائع في جنسه أو نوعه، وكان الحكم في هذه الجملة قد تعلق بالنكرة : فإن اللفظ المعرّف المذكور في الجملة لا يدخل تحت هذه النكرة.

      بخلاف ما إذا كانت المعرفة في جملة أخرى، بأن كانت في جملة الجزاء، والنكرة في جملة الشرط: فإن المعرفة حينئذ تدخل تحت النكرة.

      وسبب التفريق بين الجملة الواحدة والجملتين؛ «لأن الشيء لا يتصور أن يكون معرّفًا منكّرًا في جملة واحدة، بخلاف الجملتين؛ لأنهما كالكلامين»- كذا في رد المحتار-.

      **ولتوثيق ما سبق** : فإن معنى النكرة عند النحاة منقول من : ألفية ابن مالك المطبوعة مع شرحها لابن عقيل، 1/85، 86؛ وانظر : الشرح المذكور، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين 1/85، 86؛ أوضح المسالك وضياء السالك، 1/95-96.

      والنصّ المنقول عن الكاساني ذكره في البدائع، 3/80.

      والنصّ الأول المنقول عن ابن عابدين ذكره في رد المحتار، 5/642.

      والنصّ الثاني المنقول عنه في رد المحتار أيضًا، 5/644؛ وانظر معناه في : البدائع، 3/80؛ غمز عيون البصائر، 2/146، 147، 164.

      **أما توثيق القاعدة :**

      فقد وردت بنحو لفظ المؤلف أو جزء من لفظه في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه لابن نجيم، ص211، 213؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص157، قاعدة 187- ولفظه الأول في الأشباه ولفظ القواعد : «المعرفة لا تدخل تحت النكرة، إلا المعرفة في الجزاء. كذا في أيمان (الظهيرية)»-؛ غمز عيون البصائر، 2/146؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص125، قاعدة 333 -ولفظه كلفظ ابن نجيم-.

      **ومن كتب الفقه :**

      بدائع الصنائع، 3/80؛ الفتاوى الظهيرية، ل140/أ؛ البحر الرائق، 3/146؛ 4/331، 385؛ الدر المختار ورد المحتار، 5/642، 643. [↑](#footnote-ref-4699)
4700. () في (ب) : «أدخل». [↑](#footnote-ref-4700)
4701. () في (د) : «و» (بإسقاط الهمزة). [↑](#footnote-ref-4701)
4702. () نهاية 61/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-4702)
4703. () في (أ) و(د): «ابن». والصواب ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ)؛ لأنه قال عقب ذلك : «أو أضاف إلى غيره»، ممّا يعني أن ما قبله مضاف إلى نفسه. [↑](#footnote-ref-4703)
4704. () الأشباه لابن نجيم، ص213. [↑](#footnote-ref-4704)
4705. () انظر : المصادر الفقهية للقاعدة، بالإضافة إلى أشباه ابن نجيم، ص213. [↑](#footnote-ref-4705)
4706. () في (د) : «أوما». [↑](#footnote-ref-4706)
4707. () أي : يدخل لفظ المعرفة. [↑](#footnote-ref-4707)
4708. () في (ب) و(د) : «دخلت». [↑](#footnote-ref-4708)
4709. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «تحته». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-4709)
4710. () لعلّ هذا المثال في صدره حذف، تقديره : إن دخل الدار **أحد** ...

      وذلك باعتبار أن هذا المثال كالمثال المتقدم عليه (وهو : إن دخل دار زيد **أحد**)، فاستغنى المؤلف بذكر لفظ (أحد) في المثال المتقدم عن إعادتها في المثال اللاحق.

      فيكون المعنى : فإذا قال : إن دخل الدار أحد فعبيده أحرار. وليس له عبد سوى زيد، فدخل زيد الدار : فإنه يدخل تحت النكرة (وهي أحد) ويعتق.

      لكن قد يشكل على هذا أن لفظ (عبيده) نكرة؛ لأنه مضاف إلى ضمير وتحته أفراد، وقـد سبق- ص1052- النقل عن ابن عابدين أنّه مثّل للنكرة بـ : «المضاف إلى الضمير إذا كان تحته أفراد، مثل نسائي طوالق».

      ويمكن أن يجاب عنه بأنَّ مراد المؤلف من المعرفة : معناها اللغوي وليس المعنى المذكور، فتكون (عبيده) معرفة لا نكرة.

      ويمكن تلافي هذا الإشكال لو كان المثال :

      إن دخل الدار أحد فعبدي حرّ. فدخل العبدُ الدارَ : فإنه يعتق؛ لأن (عبدي) معرفة؛ لأنه مفرد مضاف إلى ضمير- كما سبق ص1052- وقد وقع في حيّز الجزاء، فيدخل تحت النكرة الواقعة في حيز الشرط، وهي (أحد).

      وهذا المثال منسجم مع ما جاء في غمز عيون البصائر، 2/147، حيث قال : «قوله : إلا المعرفة في الجزاء الخ. يعني : فإنها تدخل تحت النكرة؛ كما إذا قال : إن كلّم غلامي هذا أحد فأنت طالق. فإنها وإن كانت معرفة بتاء الخطاب، لكنها وقعت في الجزاء، فلم يمتنع دخولها تحت النكرة في الشرط». [↑](#footnote-ref-4710)
4711. () قوله : «وكذا : إذا لم يضف» معناه : وكذا يدخل المالك ونحوه تحت النكرة إذا لم يضف المتكلم إلى نفسه ولا إلى غيره.

      أفاد ذلك الحموي في (غمز عيون البصائر) -2/166-؛ حيث جاء في الأشباه : «ولم يُضِفْ: يدخل؛ لتنكيره...»، فعلّق على ذلك الحموي بقوله: «أي : إلى نفسه، ولا إلى غيره؛ بأن قال: إن دخل هذه الدار أحد، أو كلّم هذا العبد أحد. والدار والعبد له أو لغيره، فدخل الحالف الدار، أو كلّم العبد : يحنث؛ لأن المانع من الدخول تحت عموم النكرة هو التعريف، ولم يوجد، فيدخل الحالف تحت عموم النكرة؛ لأنه نكرة». [↑](#footnote-ref-4711)
4712. () في (ب) : «دار». [↑](#footnote-ref-4712)
4713. () الألف : زيادة من (ب) و(جـ) و(د)، ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-4713)
4714. () في (ب) : «لأن النكرة تدخل ...».

      ومعنى التعليل المذكور في الأصل : أن المالك لم يُصرَّح به، فيكون نكرة؛ فنظرًا لتنكيره فإنه يدخل تحت النكرة المذكورة (وهي : أحد)، فيحنث عند الدخول.

      وفي هذا إشارة إلى مفهومٍ مخالف للقاعدة، وهو : (النكرة تدخل تحت النكرة). وهذا المفهوم هو ما ورد التصريح به في نسخة (ب)، كما ورد التصريح به في بعض مصادر القاعدة، كالدّر المحتار، 5/642. [↑](#footnote-ref-4714)
4715. () في (أ) و(ب) و(د) : «غلامي». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-4715)
4716. () انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص213؛ وانظر ما يتعلق بأجزاء الإنسان المتصلة به في : بدائع الصنائع، 3/80. [↑](#footnote-ref-4716)
4717. () وردت هذه القاعدة بهذا اللفظ في: الأشباه والنـظائر لابن نجيم، ص312؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص232، قاعدة 320.

      وقد سبق أن ذكر المؤلف قاعدة أخرى بمعناها، وهي : «الثابت قطعًا أو ظاهرًا لا يؤخر لموهوم»، وذلك ص592 (ل41/أ)، قاعدة 98. وقد تمَّ توثيقها مفصَّلة في ذلك الموضع. [↑](#footnote-ref-4717)
4718. () هذه الكلمة وردت بلفظ: «عيني» في أشباه ابن نجيم، وكذلك مع شرحـه: غمز عـيون البصـائر، 3/180، كما وردت في قواعد ابن نجيم باللفظ المثبت من جميع النسخ. وكلا اللفظين يؤديان المعنى المطلوب، إلا أن المثبت هو الأولى؛ لأن (اليمين) هي التي يناسبها فعل القطع وليست (العين). [↑](#footnote-ref-4718)
4719. () في (ب) : «الرجلين». [↑](#footnote-ref-4719)
4720. () «له» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-4720)
4721. () في (أ) و(ب): «كلهما»، وفي (د) : «كلاهما». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ) و(هـ) و(و)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم وقواعده. [↑](#footnote-ref-4721)
4722. () قواعد الفقه لابن نجيم، ص232؛ ويضاف إليه أشباهه، ص312- مع الاختلاف الذي سبق بيانه-. علمًا بأن ابن نجيم في كتابيه أحال المثال إلى : جنايات (شرح المجمع)، وقد عزاه محقّق القواعد إلى شرح مجمع البحرين وملتقى النهرين، ل214. [↑](#footnote-ref-4722)
4723. () أي : مُتوهّم حصولها. [↑](#footnote-ref-4723)
4724. () في (أ) و(جـ) و(د) : «بتوقع». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)؛ وفاقًا لنص هذه القاعدة التي سبق الحديث عنها. [↑](#footnote-ref-4724)
4725. () هذه القاعدة سبق الحديث عنها استقلالاً، ص597 (ل41/ب)، قاعدة 99. [↑](#footnote-ref-4725)
4726. () نهاية 97/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4726)
4727. () نهاية 59/أ من (د). [↑](#footnote-ref-4727)
4728. () ص599 (ل42/أ). [↑](#footnote-ref-4728)
4729. () وردت هذه القاعدة بمنطوقها في بعض كتب القواعد والأصول، كما وردت بمفهومها المخالف في كثير من كتب القواعد، وأيضًا بهما أو أحدهما في كثير من كتب الفقه :

      **فمن كتب القواعد التي ورد فيها منطوق القاعدة :**

      ترتيب الفروق، 1/65- ولفظه : «الشرط وجوابه لا يتعلّقان إلا بمعدوم»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص47؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل37/ب؛ منافع الدقائق، ص332 -ولفظ المجامع وما بعده : «المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوته، **ومعدوم قبل** ثبوت شرطه»-؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص126، قاعدة 338- ولفظه : «المعلق بالشرط معدوم قبل الشرط»-.

      **ومن كتب القواعد التي ورد فيها مفهومها :**

      مجلة الأحكام العدلية، مادة 82- ولفظها : «المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوت الشرط»-؛ شرحها لسليم رستم، 1/54؛ ولعلي حيدر، 1/72؛ 1/232؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص415؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص126، قاعدة 336؛ المدخل الفقهي العام، 2/1028، فقرة 645؛ الوجيز، ص352؛ المدخل إلى القواعد، ص141؛ المبادئ الفقهية، ص48؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص91، قاعدة 74؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص84- وجميع الكتب المذكورة بعد المجلة لفظها كلفظ المجلة-.

      وقريب من ذلك ما جاء في الأشباه لابن نجيم، ص205؛ وفي الفوائد الزينية له أيضًا، ص138، فائدة 158، حيث جاء فيهما لفظان متقاربان، ثانيهما : «المعلق بالشرط لا ينعقد سببًا للحال والمضاف إلى وقت ينعقد سببًا للحال في الطلاق والعتاق والنذر»-.

      **ومن كتب الأصول :**

      أصول السرخسي، 2/331؛ المحصول للرازي، 2/68؛ إعلام الموقعين، 2/159-160.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط للسرخسي، 6/205؛ تحفة الفقهاء، 2/186؛ بدائع الصنائع، 1/113؛ 5/93؛ العناية، 7/59؛ فتح القدير، 6/338، 7/98، 501؛ البحر الرائق، 2/320؛ رد المحتار، 6/655. [↑](#footnote-ref-4729)
4730. () زيادة من (ب) و(د). ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-4730)
4731. () في (ب) : «فقدان». [↑](#footnote-ref-4731)
4732. () قوله : «في المآل» معناه : أي فيما بعد، عند الإجازة من المالك. انظر : فتح القدير، 7/57. [↑](#footnote-ref-4732)
4733. () نهاية 72/أ من (جـ)، مع تكرار (وهو) في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-4733)
4734. () جاء أسفل هذه الكلمة في نسخة (أ) : «يعني : بشرط الخيار». [↑](#footnote-ref-4734)
4735. () في (أ) و(ب) و(د) : «الصحيح». والصواب ما تمَّ إثباته من (جـ) و(هـ) و(و)، وهو الموافق لأكثر المصادر الآتي ذكرها. [↑](#footnote-ref-4735)
4736. () انظر: الهداية والعناية وفتح القدير، 7/57، 59؛ وفتح القدير فقط، 7/98؛ الدّرر شرح الغرر، 2/193؛ البحر الرائق، 6/164. [↑](#footnote-ref-4736)
4737. () هذا الحديث لم أجده بلفظه، إنما ورد بنحوه أو معناه :

      إذْ أخرج سعيد بن منصور في كتاب السنن، باب ما جاء فيمن طلق قبل أن يـمـلك، ص289، ح1020، بسنده مرفوعًا : «لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك»؛ والإمام أحمد بنحو هذا اللفظ، 2/190، ح6741؛ وأخرجه أبو داود بنحوه، كتاب في الطلاق، باب في الطلاق قبل النكاح، 2/258، ح2190؛ والترمذي بنحوه، كتاب الطلاق واللعان عن رسول الله ، باب ما جاء : لا طلاق قبل النكاح، 3/486، ح1181؛ والبزار في مسـنده، بمعناه، 6/439، ح2472؛ وابن الجارود في المنـتقى، بنحوه، كتاب الطلاق، 1/185، ح743.

      جميعهم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه.

      - وهذا الحديث بعد أن ذكره الترمذي قال : «... حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن صحيح، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب ...».

      - كما جاء في (علل الترمذي) -بترتيب القاضي أبي طالب، 1/173 - : «سألت محمدًا [أي البخاري] عن هذا الحديث، فقلت : أيّ حديث في هذا الباب أصحّ في الطلاق قبل النكاح، فقال : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه».

      - وجـاء في (تـحفـة المحتاج إلى أدلة المنهاج)، 2/206، ح1184 : «... رواه أبو داود بإسناد صحيح».

      - وقد ذكره الحافظ في التلخيص، 3/211، وأطال تخريجه، وبيان شواهده، وما قاله العلماء فيه، فمّما جاء فيه : «وفي الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال الترمذي : هو أحسن شيء روي في هذا الباب ... وقال البيهقي في (الخلافيات) : قال البخاري : أصح شيء فيه وأشهره حديث عمرو بن شعيب».

      إلى أن قال : «ومقابلُ تصحيح الحاكم قولُ يحيى بن معين : لا يصح عن النبي  : لا طلاق قبل نكاح، وأصح شيء فيه حديث ابن المنكدر عمن سمع طاوسًا عن النبي  مرسلاً».

      وللحديث عدّة شواهد؛ عن علي، وابن عباس، وعائشة، ومعاذ بن جبل، وجابر، وعمرو بن حزم عن أبيه عن جده، . وهي مبسوطة في كتب الحديث؛ فمّمن أشار إليها : الترمذي في سننه، 3/486؛ والزيلعي في نصب الراية، 3/230، 278؛ والحافظ في الدراية، 2/85- بالإضافة إلى ما سبق النقل عنه في التلخيص-. [↑](#footnote-ref-4737)
4738. () «الملك» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-4738)
4739. () نهاية 62/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4739)
4740. () في (أ) و(جـ) و(د): «مستغرق». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للهداية والعناية وفتح القدير. [↑](#footnote-ref-4740)
4741. () نهاية 98/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4741)
4742. () في (د) : «بغير». [↑](#footnote-ref-4742)
4743. () انظر الاعتراض وجوابه في : الهداية والعناية وفتح القدير، 7/57، 58. [↑](#footnote-ref-4743)
4744. () أي ما جاء في شرح هذه القاعدة مذكور في (العناية)، مع اختلاف كبير في الترتيب وكثير من الألفاظ. وقد سبق بيان ذلك مفصّلاً. [↑](#footnote-ref-4744)
4745. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يقتضي». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د)؛ وفاقًا لمصدر هذه القاعدة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-4745)
4746. () في (ب) : زيادة الواو (وبقدر). [↑](#footnote-ref-4746)
4747. () وردت هذه القاعدة في العناية، 7/46 بلفظ : «**الغرور** في المعاوضات التي **تقتضي** سلامة العوض يجعل سببًا للضمان؛ دفعًا **للغرور** بقدر الإمكان».

      كما وردت في فتح القدير، 7/47 بلفظ : «**التغرير** في المعاوضات التي **تقتضي** سلامة العوض **تجعل** سببًا للضمان؛ دفعًا للضرر بقدر الإمكان».

      فيلحظ أن صاحب (العناية) صدّر القاعدة بقوله : «الغرور».

      كما أنّ صاحب (فتح القدير) صدرها بقوله : «التغرير».

      بينما قال المؤلف «المغرور».

      ولاشك أن فعلهما أولى من فعل المؤلف؛ لأن الذي يُجعل سببًا للضمان هو الغرور أو التغرير، وليس الشخص المغرور. ثم إن المؤلف نفسه قيد القاعدة بقيد، فأعادها بلفظ مختصر، وصرح فيها بلفظ (الغرور) وليس (المغرور) (وذلك في نهاية الصفحة الآتية).

      وقبل الإنتهاء من هذه القاعدة يحسن التنبيه على أن المؤلف سبق أن ذكر قاعدة بمعناها، وهي: «التغرير في المعاوضة سبب الضمان؛ دفعًا للضرر بقدر الإمكان»، وذلك ص536 (ل35/ب)، قاعدة 80.

      وقريب منهما قاعدة أخرى، وهي : «الضمان بالتغرير مخصوص بالمعاوضات»، فقد ذكرها، ص812 (ل64/أ)، قاعدة 159. [↑](#footnote-ref-4747)
4748. () هذا التعليل لقول الإمام أبي حنيفة ومحمد. كما صرح بذلك صاحب (العناية) بقوله: «**ولهما**: أن المشتري اعتمد ...». [↑](#footnote-ref-4748)
4749. () انظر : العناية، 7/46. وانظر أيضًا : الهداية وفتح القدير، 7/46-47؛ الدّرر، 2/192. علمًا بأن المؤلف سبق أن ذكر هذا المثال إجمالاً، ص536 (ل35/ب-36/أ). [↑](#footnote-ref-4749)
4750. () «فبايعوه» : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-4750)
4751. () في (و) : «ديون». وكذلك في مصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-4751)
4752. () نهاية 59/ب من (د). [↑](#footnote-ref-4752)
4753. () نهاية 72/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-4753)
4754. () في (جـ) : «يعذر». [↑](#footnote-ref-4754)
4755. () العناية، 7/46-47؛ وانظر : الهداية وفتح القدير، 7/47، 48. [↑](#footnote-ref-4755)
4756. () في (جـ) : مختص. [↑](#footnote-ref-4756)
4757. () نهاية 98/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4757)
4758. () هذا المعنى سبق أن أفرده المؤلف في قاعدة مستقلة، وهي : «الضمان بالتغرير مخصوص بالمعاوضات»، وذلك ص812 (ل64/أ)، قاعدة 159. وانظره في العناية، 7/47. [↑](#footnote-ref-4758)
4759. () هذا المثال سبق أن ذكره المؤلف، ص812 (ل64/أ)، وقد اتفقت جميع النسخ هناك على قوله : «... إذا سأل غيره **عن أمن** الطريق ...»؛ وفاقًا لمصدر هذا المثال (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-4759)
4760. () في (و) : «فسلكه»؛ وفاقًا للعناية. علمًا بأن جميع النسخ اتفقت على زيادة هاء الضمير في الموضع السابق (ص812 (ل64/أ)). [↑](#footnote-ref-4760)
4761. () في (ب) و(جـ) : «فظهر»؛ وفاقًا للعناية. [↑](#footnote-ref-4761)
4762. () العناية، 7/47، مع الاختلاف الذي سبق بيانه. ومما يضاف إليه أنه قال في نهاية العبارة : «... فأكل، فمات، فظهر بخلافه؛ لكونه تعزيرًا في غير معاوضة»؛ وانظر : فتح القدير، 7/47-48- علمًا بأن المؤلف سبق أن ذكر هذين المثالين، ص812-813 (ل64/أ). [↑](#footnote-ref-4762)
4763. () العناية، 7/47؛ وانظر : فتح القدير، 7/47. [↑](#footnote-ref-4763)
4764. () نهاية 62/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-4764)
4765. () في (ب) و(د) : «ارتهن». [↑](#footnote-ref-4765)
4766. () أي : على العبد. [↑](#footnote-ref-4766)
4767. () انظر : الهداية وشرحيها : العناية وفتح القدير، 7/46، 47؛ الدرر شرح الغرر، 2/192.

      ونص (الهداية) و(فتح القدير) : «(ولو ارتهن عبدًا مقرًّا بالرِّق فظهر حرًّا)، وقد كان قال : ارتهني، فإني عبد الراهن (لم يرجع عليه) أي : على العبد (على كل حال) أي : سواء كان الراهن حاضرًا أو غائبًا، يُعرف مكانه أولا يعرف. وهذا ظاهر الرواية عنهم». [↑](#footnote-ref-4767)
4768. () هكذا في جميع النسخ. ولعلّ المعنى: يتعلق حكم (أي حكم المقاصد) ولو قيل : (تتعلّق) لكان أوضح؛ وفاقًا لمصادر القاعدة الآتي ذكرها؛ إذ الفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) يعود إلى (المقاصد). [↑](#footnote-ref-4768)
4769. () هذه القاعدة يذكرها كثير من الحنفية في معرض التفريق بين العرض والعقار من جهة، والنقود من جهة أخرى؛ إذْ كل من العرض والعقار مقصود لذاته، بينما النقود وسيلة لتملك غيرها. –وقد سبق بيان معنى العرض، ص709-.

      إذا علم هذا **فالمعنى الإجمالي للقاعدة** :

      إن الشأن في الإنسان إذا تملك عقارًا أو عروضًا أن يتعلق مقصوده منهما بذاتهما وحقيقتهما.

      **ويترتّب على هذا** : أنه لو تعلق بهما حقٌّ للآخرين فالمالك أولى من الآخرين؛ لكون مقصود المالك منهما متعلقًا بذاتهما، بخلاف مقصود الآخرين، فلا يبيعهما القاضي لقضاء الحقّ الماليّ للآخرين بدون إذن المالك.

      والقول بعدم بيع القاضي لعرض المديون وعقاره للدين هو قول الإمام أبي حنيفة، وخالفه صاحباه وقالا : يبيعهما بالدين. وهذا هو المفتى به عند الحنفية، كما صرّح بذلك صاحب تكملة البحر الرائق -8/95-، وكذلك الحال في تنوير الأبصار والدر المختار ورد المحتار -9/221-.

      وهذا الخلاف بين الثلاثة إذا كان الأمر في حياة المالك، أما بعد موته فإنهما يباعان باتفاق الثلاثة. وقد صرّح بذلك صاحب تكملة البحر الرائق -8/95-.

      هذا ما يتعلق بمعنى القاعدة.

      **أما توثيقها** :

      فقد وردت بلفظها أو نحوه في بعض كتب الفقه الحنفي، منها :

      الهداية، 9/276؛ الدرر شرح الغرر، 2/275؛ تبيين الحقائق، 5/199؛ رد المحتار، 9/221. [↑](#footnote-ref-4769)
4770. () في (ب) و(جـ) : «بدراهم». وكلاهما صحيح. والمُثبتَ من (أ) و(د) هو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدّرر). [↑](#footnote-ref-4770)
4771. () في (جـ) : «أو». [↑](#footnote-ref-4771)
4772. () الدرر شرح الغرر، 2/275 - مع اختلاف يسير-؛ وانظر: تبيين الحقائق، 5/199-200؛ تكملة البحر الرائق، 8/94-95؛ تنوير الأبصار والدر المختار ورد المحتار، 9/221؛ والأخير فقط، 8/69.

      وعدم بيع عقار المديون وعروضه لدارهم دينه هو رأي الإمام أبي حنيفة، وخالفه صاحباه وقالا ببيعهما. وقد سبق بيان ذلك عند توضيح القاعدة. [↑](#footnote-ref-4772)
4773. () انظر مسألة بيع الدنانير لدارهم دينه والعكس في: الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 9/275-276؛ كنز الدقائق وشرحاه: تبيين الحقائق، 5/199؛ وتكملة البحر الرائق، 8/94؛ الدرر شرح الغرر، 2/275. [↑](#footnote-ref-4773)
4774. () في (د) : «الديون». [↑](#footnote-ref-4774)
4775. () في (د) : «معمول». [↑](#footnote-ref-4775)
4776. () **متموِّل في اللغة** : اسم فاعل من (تَمَوَّلَ)، يُقال : «مِلْتَ بعدنا، تَمال، ومُلْتَ، وتَموَّلت، كلّه : كَثُرَ مالكُ. ويُقال : تموَّل فلان مالاً إذا اتّخذ قينة...». قاله صاحب اللسان.

      وبناء على هذا فإن المراد بالمتموِّل هنا : الكثير المال.

      لسان العرب، مادة «مول»، 11/635؛ وانظر : المقاييس في اللغة، مادة «مول»، ص969؛ المعجم الوسيط، مادة «مال»، 2/892. [↑](#footnote-ref-4776)
4777. () نهاية 99/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4777)
4778. () أي : ببيع القاضي لنقود المديون. [↑](#footnote-ref-4778)
4779. () هذه الكلمة حصل فيها اختلاف بين النسخ، ففي (أ) : «ما وقع»، وفي (ب) : «مدفع»، وفي (جـ) «فاقع»، وفي (د) : «دفع»، وفي (هـ) و(و) : «مانع».

      ولعل الصحيح -والله أعلم- : ما تم إثباته من (هـ) و(و)؛ لأنه باللفظ المثبت منهما يكون المعنى : لأن أداء الدين وبيع القاضي فيه مناعة وحماية للغريم وللمدين؛ إذْ الأول (وهو أداء الدين) فيه مناعة وحماية للغريم؛ لأنه بذلك تمَّ استيفاء دينه، كما أنَّ الثاني (وهو بيع القاضي لنقود المديون) فيه حماية له من مطالبة الغريم له؛ لأنه بذلك تمَّ أداء دينه - والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-4779)
4780. () في (أ) و(جـ) : «يقوى»، وفي (ب) : «يعتنى». والصواب ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-4780)
4781. () في (ب) : «لنقود». [↑](#footnote-ref-4781)
4782. () في (د) : «إليه». [↑](#footnote-ref-4782)
4783. () وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه لابن نجيم، ص250؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص152، قاعدة 173 - ولفظه في أشباهه كلفظ المؤلف، وكذلك في قواعده، إلا أنه زاد في آخرها : «... ولا تقبل بينته»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص47؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل37/ب؛ منافع الدقائق، ص332؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص128، قاعدة 345- ولفظه كلفظ المؤلف إلا أنه جاء عنده في نهاية القاعدة : «... ولا ببينه».

      **ومن كتب الفقه :**

      الفتاوى البزازية، 2/162؛ قرّة عيون الأخيار، 12/49. [↑](#footnote-ref-4783)
4784. ()  **النِّتاج في اللغة**: «اسم يَجْمعُ وَضْعَ جميعِ البهائم ... وقيل: النِّتاج في جميع الدَّواب»- قاله صاحب اللسان-.

      **ومعناه عند الفقهاء** : هو ذاته معناه اللغوي؛ حيث عرّفه نجل ابن عابدين بقوله: «هو ولادة الحيوان». كما عرفه المجدّدي بقوله: «... اسم لما تضعه البهائم».

      **والمراد بالنِّتاج هنا** : «النتاج ونحوه، وهو كل سبب للملك لا يتكرّر، فإنه في معنى النتاج»- قاله صاحب الدرر-.

      **ولتوثيق ما سبق** : فإن المعنى اللغوي مستفاد من : لسان العرب، مادة «نتج»، 2/373؛ وانظر: المقاييس في اللغة، مادة «نتج»، ص1010؛ القاموس المحيط، مادة «نتج»، ص264.

      ومعناه عند الفقهاء مستفاد من : قرّة عيون الأخيار، 12/44؛ وقواعد الفقه (الرسالة الرابعة: التعريفات الفقهية)، ص522؛ وانظر : معجم لغة الفقهاء، ص444؛ معجم المصطلحات الاقتصادية، ص335؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، 3/397.

      والمراد من النتاج مستفاد من : الدرر شرح الغرر، 2/347؛ وانظر : المبسوط، 17/65؛ بدائع الصنائع، 6/235؛ فتاوى قاضي خان، 2/388.

      وانظر ما يتعلق بسماع دعوى النتاج من المقضي عليه في الكتب الفقهية السابقة. [↑](#footnote-ref-4784)
4785. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «فيسمع». والأفصح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-4785)
4786. () جاء في هامش (أ) : «أي المدعي».

      وكلمة : (له) تمثِّل نهاية 73/أ من (جـ)، مع تكرارها في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-4786)
4787. () انظر : مصادر القاعدة المذكورة. وأقربها إلى لفظ المؤلف : الأشباه لابن نجبم، ص250؛ حيث جاء فيه : «المقضي عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا بيّنته، إلا إذا ادّعى تلقي الملك من المدّعي، أو النتاج، أو برهن على إبطال القضاء ...». [↑](#footnote-ref-4787)
4788. () لعلّ مراده: ما قرّره في قاعدة : «الدفع بعد الحكم صحيح إلا في المـسألة المخمّسة»، وذلك ص696 (ل52/أ)، قاعدة 123. [↑](#footnote-ref-4788)
4789. () نهاية 60/أ من (د). [↑](#footnote-ref-4789)
4790. () انظر : الأشباه لابن نجيم، ص250؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص152. [↑](#footnote-ref-4790)
4791. () جاء في هامش (أ) مقابل هذا التعليل : «مطلب : استماع دعوى المقضي عليه». [↑](#footnote-ref-4791)
4792. () في (جـ) : «دعوى». [↑](#footnote-ref-4792)
4793. () زيادة من (هـ) و(و). ولا يستقيم المعنى بدونها. ولو قال : «التناقض» لكان أنسب. [↑](#footnote-ref-4793)
4794. () في (أ) و(ب) و(جـ) و(د) : «ليست». والصحيح ما تمَّ إثباته من (هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-4794)
4795. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يسمع» . والأفصح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-4795)
4796. () انظر : الأشباه لابن نجيم، ص250. [↑](#footnote-ref-4796)
4797. () في (أ) و(ب) و(جـ) و(د) : «بينة». والصواب ما تمَّ إثباته من (هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-4797)
4798. () نهاية 99/ب من (أ)، ونهاية 63/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-4798)
4799. () في (أ) و(جـ) و(د) : «بينة». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-4799)
4800. () جاء في هامش (أ) : «قوله : (لا) أي : يقدر العبد. قوله : (كذلك) : أي لا يقدر [...؟...]». [↑](#footnote-ref-4800)
4801. () **معنى الضابط** :

      إن المبيع إذا قبضه المشتري المساوِم، وهو راضٍ بالثمن المسمّى، ولكنّه أجلّ قرار الشراء وإتمام العقد إلى وقت لاحق، فهذا المبيع مقبوض على سوم الشراء، والحكم فيه عند الهلاك هو لزوم ضمان المشتري لبدله، وهو ما يستحقه من القيمة المعتادة، من غير زيادة أو نقصان إن كان قيميًّا، وما يماثله إن كان مثليًّا.

      ويقاسم المقبوض على سوم الشراء : المقبوض على سوم النظر.

      **والفرق بين هذين الأمرين :**

      **أن الأول** : يكون المشتري فيه راضيًا بالثمن المسمَّى، ولكنه أراد أن يتريّث قبل إتمام العقد.

      **أما الثاني** : فإن المشتري لم يصدر منه رضًا بالثمن أصلاً؛ إذْ إنه «لم يوجد القبض على وجه الشراء؛ بل على وجه النظر منه، أو من غيره، فكان أمانة عنده، فلم يضمن»- قاله ابن عابدين-.

      وقد بيّن المؤلف صورة الأمر الأول في بداية شرحه للضابط، كما أشار إلى صورة الثاني. وما ذكره مستفاد من (العناية)، إلا أن صاحب العناية مهّد لذلك بقوله : «والمقبوض على سوم الشراء هو أن يسمي الثمن فيقول : اذهب بهذا ...».

      والصورتان اللتان سيذكرهما المؤلف وردتا في هامش (أ) بلفظ آخر؛ حيث جاء فيه : «صورة المقبوض على سوم الشراء : أخذ ثوبًا وقال : اذهب به، فإن أرضيته [هكذا!] اشتريته. فضاع من يده: لم يلزم شيء.

      ولو قال : رضيته اشتريته بعشرة : كان ضامنًا؛ لأن المقبوض على سوم الشراء إنما يكون مضمونًا بالقيمة إن بيّن الثمن به»، ثم ورد عقب ذلك مباشرة : «أخذ أبو الليث، فقه، فتوى».

      **ولتوثيق ما سبق** : فإن النص المنسوب إلى ابن عابدين ذكره في حاشيته: رد المحتار، 7/119-120؛ وانظر الفرق بين سوم الشراء وسوم النظر ومعنى القيمة في : رد المحتار أيضًا، 7/119-122؛ البحر الرائق، 6/10-11.

      هذا ما يتعلق بتوثيق معنى الضابط.

      **أما توثيق الضابط** :

      فقد ورد بلفظ المؤلف أو نحوه أو قريب من معناه في كثير من كتب الفقه الحنفي وبعض كتب القواعد :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه للسيوطي، 2/628- ففي معرض حديثه عن المواضع التي اعتُبرتْ فيها القيمة وهي ثمن المثل قال : «الحادي عشر: المقبوض على جهة السوم إذا تلف ... قال الإمام: الأصّح فيه قيمة يوم القبض. وقال غيره: الأصح يوم التلف»-؛ الأشباه لابن نجيم، ص236، 241- ولفظه الثاني: «المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن. وعلى وجه النظر ليس بمضمون مطلقًا...»-؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص167، قاعدة211- ولفظه : «المقبوض على سوم الشراء مضمون، والمقبوض على وجه النظر أمانة»، ولفظه هذا قريب من لفظه الأول في أشباهه-؛ غمز عيون البصائر، 2/272، 291.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 11/136؛ بدائع الصنائع، 5/305، 7/175؛ الهداية والعناية وفتح القدير أو نتائج الأفكار، 6/185، 306، 329، 404، 9/8، 9؛ فتاوى قاضي خان، 2/264؛ جـامع الفـصولين، 2/58؛ الفتاوى البزازية، 1/366؛ البحر الرائق، 6/10، 11، 12؛ الدر المختار ورد المحتار، 7/119؛ أحكام المعاملات في المذهب الحنفي، ص442. [↑](#footnote-ref-4801)
4802. () في (جـ) : «المشتري للبائع». [↑](#footnote-ref-4802)
4803. () في (ب) و(د) : «رضيت». [↑](#footnote-ref-4803)
4804. () في (جـ) : «المشتريته». [↑](#footnote-ref-4804)
4805. () انظر : العناية، 6/404؛ الدّرر شرح الغرر، 2/169. [↑](#footnote-ref-4805)
4806. () في (أ) و(جـ): «فقيه». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-4806)
4807. () **أبو الليث**: هو نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الليث الفقيه الحنفي السمرقندي (ت373هـ).

      اشتهر بالفقه والتفسير، وله فيهما مصنفات كثيرة، منها : تفسير القرآن، شرح الجامع الصغير للشيباني، النوازل، عيون المسائل، مختلف الرواية في مسائل الخلاف ...

      **انظر** : الجواهر المضية، 3/544، رقم 1743؛ تاج التراجم، ص275، رقم 308؛ مفتاح السعادة، 2/251؛ الفوائد البهية، ص220؛ هدية العارفين، 2/490. [↑](#footnote-ref-4807)
4808. () العناية، 6/404 -مع زيادة اسم كتاب أبي الليث، حيث ذكر كتابه عقبه فقال : «... في (العيون)». أي في كتاب (عيون المسائل).

      وانـظـر أيـضًا : الـدرر شـرح الغـرر، 2/169، حـيـث صرّح بـإحـالة مـا جاء هنا إلى (العناية). [↑](#footnote-ref-4808)
4809. () نهاية 73/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-4809)
4810. () في (د) : «ولم» (بزيادة الواو). [↑](#footnote-ref-4810)
4811. () انظر : العناية، 6/325، 328، وقد صرّح صاحب (العناية) بالثمن في صدر المثال فقال : «... ومن قال : اشتريت أحد هذين الثوبين على أنّ لي أن آخذ أيهما شئت **بعشرة دراهم** إلى ثلاثة أيام فالبيع جائزٌ استحسانًا». [↑](#footnote-ref-4811)
4812. () في (أ) : «آخر لأن أشتريه»، وفي (ب) و(د) : «آخر لأن اشترايه». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ) و(هـ) و(و)؛ وهو المتفق من جهة المعنى مع ما جاء في العناية؛ حيث جاء فيها : «... الآخر ليشتريه ...». [↑](#footnote-ref-4812)
4813. () نهاية 100/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4813)
4814. () العناية، 6/328 -مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-. [↑](#footnote-ref-4814)
4815. () أي: الضابط وما جاء في شرحه مستفاد من (العناية)، إلا أنه من مواضع متفرّقة من العناية، وقد سبق بيان هذه المواضع عند توثيق كل عبارة على حدة. [↑](#footnote-ref-4815)
4816. () انظر: جامع الفصولين، 2/59، ولفظه: «وقيل في (فصط) [أي: فوائد صاحب (المحيط)]: ما قبض على سوم النكاح ضُمن»، ثم فسّر ذلك بالمثال فقال : «يعني: لو قبض أمةَ غيرهِ ليتزوجها بإذن مولاها، فهلكت في يده ضمن قيمتها». والتفسير بهذا المثال مذكور أيضًا في رد المحتار، 7/122، وأحاله إلى (جامع الفصولين). كما أن تفسير مصطلح (فصط) مستفاد من مقدمة جامع الفصولين، 1/3.

      وانظر : الأشباه لابن نجيم، ص201؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص167، قاعدة 212، فالعبارة التي ذكرها المؤلف وردت في هذين الكتابين مع إحالتها إلى (جامع الفصولين). [↑](#footnote-ref-4816)
4817. () وردت هذه الـقاعـدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب القواعد المتأخرة عن المؤلف، وبعض كتب الفقه :

      **فمن كتب القواعد :**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص47؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل37/ب؛ منافع الدقائق، ص332؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 38؛ شرحها لسليم رستم، 1/35؛ ولعلي حيدر، 1/42؛ وللأتاسي، 1/88؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص325؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص129، قاعدة 349؛ المدخل الفقهي العام، 2/977، فقرة 585؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص496- ولفظه : «الممتنع عرفًا وعادة كالممتنع حقيقة»؛ الوجيز، ص152؛ القواعد الكبرى للدكتور عبد الله العجلان، ص101؛ المدخل إلى القواعد الفقهية، ص112؛ المبادئ الفقهية، ص29؛ القواعد الفقهية للدّعاس، ص26، قاعدة 14؛ وللدكتور الزحيلي، ص55.

      **ومن كتب الفقه :**

      الدّرر شرح الغرر، 2/362 -وهو المصدر الرئيس للمؤلف كما صرح بذلك في نهاية شرح القاعدة-؛ تبيين الحقائق، 5/10؛ قرّة عيون الأخيار، 12/171. [↑](#footnote-ref-4817)
4818. () نهاية 60/ب من (د). [↑](#footnote-ref-4818)
4819. () وردت هذه العبارة في شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل37/ب؛ وفي منافع الدقائق، ص332.

      علمًا بأنهما اكتفيا بالتعليق على القاعدة بهذه العبارة. كما أن الأول ختمها بقوله : «انتهى»، وكان قد صدّرها بقوله : « قوله ...»، ممّا يعني أن هذا التعليق منقول عن الخادمي تبعًا للقاعدة. [↑](#footnote-ref-4819)
4820. () الواو : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-4820)
4821. () في (جـ) : «العادة». [↑](#footnote-ref-4821)
4822. () في (د) : «على حسب». [↑](#footnote-ref-4822)
4823. () في (ب) : «الثوب»، وفي (جـ) : «بثوب». [↑](#footnote-ref-4823)
4824. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يكون». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-4824)
4825. () في (جـ) : «طرفا» (بالطاء المهملة). وكلمة (ظرفًا) تمثل نهاية 63/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-4825)
4826. () قوله : «ولا خلاف في هذا الأصل ... للواحد عادة أم لا؟» معناه -والله أعلم-:

      لا خلاف بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه في أصل هذه القاعدة.

      وما يحصل من خلاف بينهم إنما هو في التطبيق؛ لاختلاف نظرتهم في كون الشيء ممتنعًا عادة أم لا ؟.

      ومثال ذلك : لو قال : عليّ ثوب في عشرة أثواب. فقد حصل في ذلك خلاف بين الثلاثة، وسبب الخلاف هو : هل جرت العادة بلفّ الثوب في عشرة أثواب فتكون العشرة ظرفًا للواحد عادة، فيلزمه أحد عشر ثوبًا، أو يقال : إن هذا ممتنع عادة، والممتنع عادة كالممتنع حقيقة، فلا يلزمه إلا ثوب واحد؟.

      خلاف بين الثلاثة : فمذهب محمد هو الأول، ومذهب أبي يوسف الثاني، واختلف النقل عن الإمام أبي حنيفة، ففي (الكافي) أن الثاني «هو قول أبي حنيفة. وفي (التبيين) : هو قول أبي حنيفة أوّلاً»- قاله صاحب نتائج الأفكار، 8/342؛ وانظر : تبيين الحقائق، 5/10؛ وانظر أيضًا : الهداية والعناية، 8/342-343؛ الدّرر شـرح الـغرر، 2/362؛ قرة عيون الأخيار، 12/171. [↑](#footnote-ref-4826)
4827. () في (جـ) : «يكون». [↑](#footnote-ref-4827)
4828. () في (د) : «تلحق». [↑](#footnote-ref-4828)
4829. () في (أ) و(جـ) و(د) : «عشرة». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق في المعنى لما جاء في مصدر هذه العبارة (وهو الدرر)؛ حيث جاء فيه : «في عشرة». [↑](#footnote-ref-4829)
4830. () في (ب) : «اقناعًا». [↑](#footnote-ref-4830)
4831. () أي : القاعدة وما جاء في شرحها مذكور في الدرر، 2/362، مع اختلاف بينهما في الترتيب وكثير من الألفاظ. [↑](#footnote-ref-4831)
4832. () وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه الحنفي والقواعد :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه لابن نجيم، ص259؛ الفوائد الزينية له أيضًا، ص134، فائدة 147؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 100؛ شرحها لسليم رستم، 1/63؛ ولعلي حيدر، 1/87؛ وللأتاسي، 1/270؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص475؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص19، قاعدة 17؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص129، قاعدة 353؛ المدخل الفقهي العام، 2/1015، فقرة 631؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص488- ولفظه: «الشاهد متى سعى في نقض ما تمَّ به: لا تقبل شهادته»-؛ الوجيز، ص306؛ المدخل إلى القواعد الفقهيةالكلية، ص158، 163؛ المبادئ الفقهية، ص55؛ القواعد الفقهية للدّعاس، ص80، قاعدة 60؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص80.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 14/121، 15/61؛ شرح الزيادات لقاضي خان، ص1128، وانظر فهرس الكتاب ص2198؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 7/207، 217، 9/418؛ جامع الفصولين، 2/145؛ الدّرر شرح الغرر، 2/214؛ البحر الرائق، 6/166، 167، 259؛ الدر المختار ورد المحتار، 6/643؛ قرَّة عيون الأخيار، 11/18. [↑](#footnote-ref-4832)
4833. () في (أ) و(جـ): «يثبت». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدرر). [↑](#footnote-ref-4833)
4834. () «كان» : ساقطة من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-4834)
4835. () في (جـ) : «أو أصلاً». [↑](#footnote-ref-4835)
4836. () الألف زيادة من (ب) و(د)؛ وفاقًا للدرر. وهي زيادة في المبنى وفيها زيادة في المعنى؛ ولأنه قال عقب ذلك: «ففي هذه الصور»، وبعدم زيادة الألف يكون ما تقدّم من الصور صورتين فقط، فلا يصدق عليها مسمى الصور حينئذ؛ لأن (صور) جمع، وقد سبق أن قرّر المؤلف –ص320 - أن أقل الجمع ثلاثة وليس اثنان. [↑](#footnote-ref-4836)
4837. () نهاية 100/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4837)
4838. () انظر: الدرر شرح الغرر، 2/214؛ وانظر أيضًا : المبسوط، 14/121؛ الهداية والعناية، 9/417-418؛ شرح المجلة لسليم رستم، 1/63. [↑](#footnote-ref-4838)
4839. () **صورة المسألة** : لو اشترك اثنان في أرض، وكان الثاني منهما يملك الأرض المجاورة، فباعها أو بيعت له من قبل وكيله، ثم أراد أن ينقض هذا البيع بالشفعة : فإنها لا تثبت له. وكذلك إذا كانت الأرض المجاورة ملكًا لثالث، وكان الثاني وكيلاً عنه، فباعها : لا تثبت له الشفعة أيضًا.

      والسبب في هذه الصور الثلاثة : هو كون عقد البيع حصل من جهة الشفيع، فلو نقض هذا العقد بالشفعة لكان قد نقض ما تمَّ من جهته، و«من سعى في نقض ما تمَّ من جهته فسعيه مردود عليه». [↑](#footnote-ref-4839)
4840. () في (أ) و(جـ) : «يثبت». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-4840)
4841. () نهاية 74/أ من (جـ)، مع تكرار «لا بيع» في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-4841)
4842. () انظر: الدرر شرح الغرر، 2/214- علمًا بـأنه بيّن صـورة هـذه المسألة؛ وانظر أيضًا : المبسوط، 14/122؛ الهداية والعناية، 9/417-418. [↑](#footnote-ref-4842)
4843. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يثبت». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-4843)
4844. () أي: «ضمن الدرك لمشتري الدار، ثم ادعى شفعة فيها أو ملكًا لها : فإنه لا يُسمع منه ...»- كذا في شرح القواعد الفقهية للزرقا؛ ص475؛ وانظر المراجع التي سيأتي ذكرها في نهاية هذه المسألة. [↑](#footnote-ref-4844)
4845. () في (ب) : «تقرّر». [↑](#footnote-ref-4845)
4846. () انظر : الهداية والعناية، 9/418؛ الدرر شرح الغرر، 2/214؛ شرح المجلة لسليم رستم، 1/63. [↑](#footnote-ref-4846)
4847. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يقبل». والمناسب ما تمَّ إثباته من (د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم). [↑](#footnote-ref-4847)
4848. () الأشباه لابن نجيم، ص259؛ وانظر : البحر الرائق، 6/167، 259؛ الفوائد الزينية، ص134، فائدة 147؛ رد المحتار، 6/643؛ تكملته : قرّة عيون الأخيار، 11/18؛ الوجيز للبورنو، ص307. [↑](#footnote-ref-4848)
4849. () في (د) : «ردّها». [↑](#footnote-ref-4849)
4850. () في (أ) : «لا يستردها العقر»، وفي (ب) و(د) : «لا يسترد بها العقر». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-4850)
4851. () الأشباه لابن نجيم، ص259. وقد قال في نهاية العبارة : «كذا في بيوع (الخلاصة) و(البزازية)». كما أورد هذا الفرع في فوائده، ص134، وأعقبه بقوله : «كذا في بيوع (الخانية) و(البزازية)». وقد استعرضت كتاب البيوع من (الخلاصة) ولم أقف على هذا الفرع.

      وانظره في : البحر الرائق، 6/167، 259؛ رد المحتار، 6/643؛ تكملته : قرة عيون الأخيار، 11/18. [↑](#footnote-ref-4851)
4852. () الأشباه لابن نجيم، ص259؛ وانظر : فوائده، ص134؛ ردّ المحتار، 6/643. [↑](#footnote-ref-4852)
4853. () زيادة من (ب): وهي لابدّ منها، لأنها الموافقة لاسم الكتاب، ولا يستقيم اختصار الاسم بحذفها، ولأن إثباتها هو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-4853)
4854. () في (ب) : «عن». وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-4854)
4855. () زيادة من أشباه ابن نجيم وفتح القدير، وهي زيادة لابّد منها. [↑](#footnote-ref-4855)
4856. () الأشباه لابن نجيم، ص259 -مع الاختلاف اليـسـيـر الـذي سـبـق بيانه-؛ وانظر : فتح القدير، 7/48. [↑](#footnote-ref-4856)
4857. () نهاية 61/أ من (د). [↑](#footnote-ref-4857)
4858. () انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، 7/48؛ البحر الرائق، 6/167. [↑](#footnote-ref-4858)
4859. () نهاية 101/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4859)
4860. () وذلك بعد المسائل الأربع التي تلي هذه المسألة. [↑](#footnote-ref-4860)
4861. () في (أ) و(جـ) و(د) : «أنه». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. [↑](#footnote-ref-4861)
4862. () في (د) : «باعها». [↑](#footnote-ref-4862)
4863. () ورد مكان «كان» من (ب) : كلمة «لأن»، مع طمس هذه الكلمة. [↑](#footnote-ref-4863)
4864. () الأشباه لابن نجيم، ص260؛ وانظر : الفوائد الزينية، ص134؛ رد المحتار، 6/643؛ المدخل الفقهي العام، 2/1016، فقرة 631؛ الوجيز، ص307. [↑](#footnote-ref-4864)
4865. () نهاية 64/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-4865)
4866. () الأشباه لابن نجيم، ص260؛ وانظر : المصادر الثلاثة السابقة. [↑](#footnote-ref-4866)
4867. () انظر : رد المحتار، 6/643؛ المدخل الفقهي العام، 2/1016، فقرة 631. [↑](#footnote-ref-4867)
4868. () الأشباه لابن نجيم، ص260؛ وانظر : رد الـمحتار، 6/643؛ الفرائد البهية للحمزاوي، ص19. [↑](#footnote-ref-4868)
4869. () هكذا في جميع النسخ.

      ولعل المعنى : ... عن كون العقود بشكل عام ...

      وكان من المناسب أن يقال : (كونه)؛ لأن الظاهر أن الضمير يعود إلى العقد؛ لأنه أقرب مذكور. [↑](#footnote-ref-4869)
4870. () في (أ) و(جـ) و(د): «تامًا». والصواب ما تمَّ إثباته من (ب)؛ لكي يتفق خبر (كون) مع اسمها في التأنيث. [↑](#footnote-ref-4870)
4871. () جاء في هامش (أ) : «الباب متعلق بالمشتري». [↑](#footnote-ref-4871)
4872. () جاء في هامش(أ) : «الباب متعلق بباعه». [↑](#footnote-ref-4872)
4873. ()  **معنى هذه المسألة** : إذا كان المشتري قد اشترى بعقد فاسد، وبعد قبضه للمشترى باعه بالعقد الصحيح على مشترٍ آخر : فإن المشتري الأول لا يملك استرداد ما باعه على المشتري الآخر. [↑](#footnote-ref-4873)
4874. () «إذ» : ساقطة من (جـ)؛ حيث جاء فيها : «أنه أباع». [↑](#footnote-ref-4874)
4875. () في هامش (أ) : «أي البائع الثاني». [↑](#footnote-ref-4875)
4876. () في (ب) و(جـ) و(د) : «مقرّر». [↑](#footnote-ref-4876)
4877. () يشير إلى قاعدة سيأتي إفرادها بالحديث، وهي «النهي يقرّر المشروعية عندنا»، ص1083 (ل107/أ)، ق249. [↑](#footnote-ref-4877)
4878. () نهاية 74/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-4878)
4879. () وردت هذه القاعدة بنحو لـفظها في الـدّرر شـرح الغرر، 2/291؛ كما نقلها عنه صاحب الدر المختار، 11/480. ولفظهما : «من لا يلي غيره لم يجز تصرفه في حقه». [↑](#footnote-ref-4879)
4880. () في (جـ) : «عبدًا». [↑](#footnote-ref-4880)
4881. () زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). ولا يتضح المعنى بدونها، ثم إن إثباتها هو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الدّرر)؛ حيث جاء فيه : «أو اشترى واحدٌ منهم به، أي : بذلك المال». [↑](#footnote-ref-4881)
4882. () في (أ) و(جـ) : (بالهاء). والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدرر؛ حيث جاء فيه : «كذا تزويج **صـغـيـرة** كذلك، أي : حرّة مسلمة، حيث لم يجزْ لواحد منهم ذلك؛ لانتفاء الولاية». [↑](#footnote-ref-4882)
4883. () الدرر شرح الغرر، 2/291- مع الاختلاف الذي سبق بيانه وتقديم وتأخير في بعض الألفاظ-؛ وانظر : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 8/140؛ الكنز وشرحيه : تبيين الحقائق، 4/277؛ والبحر الرائق، 7/177؛ الدر المختار وقرة عيون الأخيار، 11/480-481. [↑](#footnote-ref-4883)
4884. () في الدرر : «فإذا». [↑](#footnote-ref-4884)
4885. () الدّرر شرح الغرر، 2/291 -مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-؛ وانظر : قرة عيون الأخيار، 11/480. [↑](#footnote-ref-4885)
4886. () نهاية 101/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4886)
4887. () «وهذا سهو ... الأولى» : ساقطة من (د)، مع زيادة الواو بعد هذه الجملة (**و**انتفت). [↑](#footnote-ref-4887)
4888. () «لا» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-4888)
4889. () في (أ) و(جـ) : «لا يستلزم» (بزيادة (لا)). وهي زيادة لا يستقيم بها المعنى. [↑](#footnote-ref-4889)
4890. () «انتفاء» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-4890)
4891. () من خلال هذا التعليل لم يظهر لي السهو في كلام صاحب (الدرر)؛ لأن ما ذكره صاحب (الدرر) موافق للقاعدة؛ إذْ إن الثانية (وهي الولاية) تمثل فعل الشرط في القاعدة، والأولى (وهي صحة التصرف) تمثل جواب الشرط، ومن المسلّم أن الجواب يترتب على الشرط، فإذا انتفى الشرط انتفى ما ترتب عليه.

      لكن لعلّ الذي دفع المؤلف إلى هذا الحكم هو أن صاحب (الدرر) عندما عبّر عن الأولى عمّم (التصرف) وقال : «لأن صحة **التصرّف**»، ولم يخصصه بالتصرّف في حقِّ الآخرين.

      والتصرّف بعمومه يشمل تصرّف الإنسان في حقِّ نفسه، وتصرّفه في حق غيره، ومن المعلوم أن عدم ولاية الإنسان على غيره وإن كانت تمنعه من التصرف في حق الآخرين إلا أنها لا تمنعه من التصرف في حقِّ نفسه. بخلاف منع الإنسان من التصرف أيًّا كان هذا التصرف، فإن هذا يلزم انتفاء ولايته على غيره؛ لأنها تدخل ضمن التصرفات المنهيّ عنها.

      لهذا ارتضى المؤلف أنه إذا انتفت صحة التصرف انتفت الولاية وليس العكس -والله اعلم-. [↑](#footnote-ref-4891)
4892. () راجعت (الأشباه) لابن نجيم كاملاً، كما بحثت عن القاعدة في مظانّها من طبعة أخرى للأشباه، وثالثة مع غمز عيون البصائر، ومع ذلك كلِّه لم أهتَدِ إليها.

      وغاية ما تمَّ الوقوف عليه عبارة معناها قريب من معنى القاعدة، وهي : «كل من قبل قوله فعليه اليمين».

      فهذه العبارة وردت في الأشباه (طبعة المكتبة العصرية)، ص250، وفي طبعة دار الـفـكر، ص261، ومع غمز عيون البصائر، 2/326؛ كما وردت في رد المحتار، 8/255؛ وتكملته : قرّة عيون الأخيار، 12/551.

      يضاف إلى ما سبق : كون القاعدة تتمشى مع مذهب الإمام أبي حنيفة – كما سيذكر ذلك المؤلف في بداية شرحه لها أيضًا-؛ لهذا فإنه وردت الإشارة إلى معناها في عدد من كتب الفقه الحنفي، في معرض الاستدلال لرأي الإمام أبي حنيفة في مسألةٍ خالفه فيها صاحباه.

      ومن هذه الكتب : المصدر الرئيس الذي استفاد منه المؤلف في شرحه للقاعدة (وهو الدرر شرح الغرر).

      والمسألة المشار إليها لها أهمية في توضيح ما جاء في شرح القاعدة، وهي مذكورة في مصدر المؤلف وكثير من المصادر الأخرى، ومع ذلك لم يذكرها المؤلف؛ ممّا جعل شرحه للقاعدة يعتريه شيء من الغموض.

      يضاف إلى ذلك كون القاعدة تتضمّن مصطلحًا يحتاج إلى إيضاح، وهو لفظ (البذل)؛ لهذا من المناسب إيضاح هذا المصطلح والمسألة المشار إليها :

      **أما المصطلح** : (وهو البذل) فهو في اللغة : مصدر بَذَلَ، يقال : «بَذَلَهُ يَبْذُلُهُ ويبذِلُه : أعطاه، وجاد به».

      وفي الاصطلاح : عرفـه صاحـب (العناية) –8/183، 186- بأنه: «قطع الخصومة بدفع ما يدّعيه الخصم».

      ومن التعريفات الأخرى له ما جاء في البحر الرائق –7/207- : «وفي (الظهيرية) تفسير البذل عنده : ترك المنازعة والإعراض عنها».

      وانظر : الهداية ونتائج الأفكار، 8/186.

      والمعنى اللغوي مستفاد من القاموس المحيط، مادة «بذل»، ص1247؛ وانظر : المقاييس في اللغة، مادة «بذل»، ص122.

      **أما المسألة** : فبيانها في ضوء النقاط الآتية :

      **أ**- **عنوان المسألة** : حكم تحليف المنكِرِ، في النكاح والرجعة والإيلاء والاستيلاد والرّق والنسب والولاء والحدود واللعان.

      **ب**- **تحرير محل النزاع** فيها بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه :

      **1**- الأمور التسعة المذكورة إذا قُصد بها المال : يُحلَّفُ المنكِر فيها بالإجماع - كما أفاد ذلك الشرنبلالي في حاشيته على الدرر، 2/334، وابن عابدين في رد المحتار، 8/299-.

      **2**- الحدود واللعان إذا لم يقصد بهما المال : لا يحلف فيهما بالإجماع – وقد نقل ذلك صاحب تبيين الحقائق، 4/298؛ والدرر، 2/334؛ والبحر الرائق، 7/208؛ وغيرهم-.

      **3**- الأمور السبعة الأخرى إذا لم يقصد بها المال ففي التحليف فيها نزاع.

      **جـ**- **بيان الأقوال** :

      **القول الأول** : لا يحلَّف المنكِر فيها. وهذا قول الإمام أبي حنيفة.

      **القول الثاني** : يحلَّف المنكر فيها. وهذا قول صاحبيه.

      **د**- **الأدلة :**

      **- دليل القول الأول** : «أن فائدة الحلف : ظهور الحق بالنكول، والنكولُ ... بذلٌ وإباحة، **وهذه الحقوق لا يجرى فيها البذل والإباحة، فلا يقضى بها بالنكول**، كالقصاص في النفس، وكالحدود واللعان، وفي حمله على البذل صيانة عرضه عن الكذب، فكان أولى ...» أي : أولى من حمل النكول على الإقرار؛ «إذْ لو حمل على الإقرار لكذَبناه في الإنكار، ولو جُعل بذلاً قطع الخصومة بلا تكذيب، فكان هذا أولى؛ صيانة للمسلم من أن يُظنّ به الكذب»- تبيين الحقائق، 4/297؛ الدرر شـرح الغرر، 2/334؛ وانظر هذا الدليل الذي يشير إلى معنى القاعدة في : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 8/183-184؛ البحر الرائق، 7/207-.

      **- دليل القول الثاني**: «أن هذه الحقوق تثبت بالشبهات، فيجري فيها الاستحلاف، كالأموال، بخلاف الحدود؛ وهذا لأن فائدة الحلف ظهور الحق بالنكول، والنكول إقرار [وليس بذل]؛ لأن الحلف لمّا وجب فتَرَكَهُ: دليلٌ على أنه باذلٌ أو مُقِرّ، ولا يمكن أن يجعل باذلاً؛ لأن النكول يعتبر من المأذون والمكاتب، وهما لا يملكان البذل؛ فيُجعل مقرًّا ضرورة، والإقرار يجري في هذه الأشياء [التسعة] لكنه إقرار فيه شبهة؛ لأنه سكوت في نفسه، والسكوت محتمل، فلا يكون حجة فيما يسقط بالشبهات، واللعان حدّ الأزواج فأشبه حدّ القذف»- كذا في الدرر، 2/334- فنظرًا لهذه الشبهة خرج الأمر الثامن (وهو الحدود)، وما قيس عليه وهو الامر التاسع (وهو اللعان)، وبقيت الأمور السبعة.

      **هـ**- **منشأ الخلاف :**

      يتّضح من الدليلين السابقين أن الخلاف راجع إلى الاختلاف في تفسير نكول المدعى عليه :

      - فمن قال : إنَّ النكول بذلٌ، قال : إن التحـليف لا يـجري في السبـعـة المذكورة؛ لأنه لا يجري فيها البذل.

      - ومن قال : إن النكول إقرار : قال إن التحليف يجري فيها؛ لأن الإقرار يجري فيها.

      **و**- **الراجح عند الحنفية** :

      - ذكر كثير منهم : أن «الفتوى على قولهما»، أي : «أنه يحلَّف المنكر في الأشباه السبعة».

      وممّن ذكر ذلك : الفقيه أبو الليث والفخر البزدوي وقاضي خان والنسفي والولوالجي – وقد نقل ذلك عنهم صاحب البحر، 7/207، وغيره – كما ذكره التمرتاشي في الدر المختار، 8/299.

      - وهناك اختيار متوسّط عبّر عنه صاحب (البحر) –7/208- بقوله : «واختار المتأخرون من مشايخنا: على أن القاضي ينظر في حال المدعى عليه : فإن رآه متعنتًا يحلّفه؛ أخذًا بقولهما. وإن رآه مظلومًا : لا يحلفه؛ أخذًا بقول أبي حنيفة».

      وهذا الاختيار مذكور قبل ذلك في (الدّرر) –2/334- بصيغة التمريض (وقيل)، وقد نقله عن (الكافي). [↑](#footnote-ref-4892)
4893. () أي قوله في المسألة المذكورة في الهامش السابق. [↑](#footnote-ref-4893)
4894. () يمكن أن يُجاب عن هذا الاعتراض بأن يقال : لا تعارض بينه وبين كون عدم الاستحلاف مخصوصًا - عند الإمام أبي حنيفة- بما لا يصح فيه البذل؛ لأن الحدود من «الحقوق [التي] لا يجرى فيها البذل والإباحة»- وقد سبق نقل هذا عن الدرر، في الصفحة السابقة-.

      لهذا فإن صاحب الدرر – بعد بيانه لدليل الإمام أبي حنيفة على عدم تحليف المنكر في الحدود وغيرها - قال : «فالحاصل : أن كلَّ محلّ يقبل الإباحة بالإذن ابتداء يقضى عليه بنكوله، وما لا فلا».

      وفي هذه تصريح بالمفهوم المخالف للقاعدة الذي اعترض عليه المؤلف. [↑](#footnote-ref-4894)
4895. () «لا يصح أيضًا ... الحدود» : ساقط من (جـ). [↑](#footnote-ref-4895)
4896. () جاء في هامش (أ) : «مطلب : لا يستحلف في الحدود بالإجماع إلا إذا تضمّن حقًّا». [↑](#footnote-ref-4896)
4897. () في (جـ) : «على». [↑](#footnote-ref-4897)
4898. () النهاية للسغناقي، ل305/ب؛ والدرر شرح الغرر، 2/334 – مع زيادة في النهاية وفي (الدّرر) لعدد من الألفاظ التي فيها إيضاح للمعنى، حيث جاء في (النهاية) : «وفي الحدود: لا يُستحلف بالإجماع، إلا إذا تضمن حقًّا؛ بأن علَّق عتق عبده بالزنا، وقال : **إن زنيتُ فأنت حرّ**. فادعى العبد أنه [أي المولى] زنى، ولا بيّنة له عليه : يستحلف **المولى**، حتى إذا نكل يثبت العتق دون الزنا». وورد نحو هذا اللفظ في (الدرر).

      فيلحظ في هذا المثال : أن العبد قذف مولاه بالزنا، والقذف من الحدود، ومع ذلك جرى فيه تحليف المولى؛ والسبب هو أنه تعلق بالحدّ حقٌّ آخر وهو العتق.

      وانظر : تبيين الحقائق، 4/298؛ البحر الرائق، 7/208-209؛ الأشباه والنظائر، ص214. [↑](#footnote-ref-4898)
4899. () نهاية 61/ب من (د). [↑](#footnote-ref-4899)
4900. () ومن الكتب التي ذكرت ذلك : النهاية للسغناقي، ل308/ب؛ الدّرر شرح الغرر، 2/334. [↑](#footnote-ref-4900)
4901. () نهاية 64/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-4901)
4902. () جاء في (أ) أسفل هذه الكلمة : «القاضي» أي أن المحلِّف هو القاضي. [↑](#footnote-ref-4902)
4903. () نهاية 102/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4903)
4904. () الدّرر شرح الغرر، 2/334. [↑](#footnote-ref-4904)
4905. () في (جـ) و(و): «الزوج». وهذا الأولى؛ لأن الزوج هو المدعى عليه الذي يحصل منه الحلف، ووفاقًا للدّرر. [↑](#footnote-ref-4905)
4906. () في الدرر زيادة إيضاح، حيث جاء فيه : «يعني : إذا ادّعت طلاقًا قبل الدخول واستحلف الزوج». [↑](#footnote-ref-4906)
4907. () الدرر شرح الغرر، 2/334 –مع الاختلاف الذي سبق بيانه-. [↑](#footnote-ref-4907)
4908. () في (جـ) : «تفضيله» (بالضاد). [↑](#footnote-ref-4908)
4909. () ص392 (ل15/ب – 16/أ). [↑](#footnote-ref-4909)
4910. () في الدرر : زيادة «لا النسب». [↑](#footnote-ref-4910)
4911. () الواو : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-4911)
4912. () في (جـ) و(د) : «اللقط». [↑](#footnote-ref-4912)
4913. () في (أ) : «اللقطة»، وفي (د) : «اللقط». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-4913)
4914. () في (د) : «يعتبر». [↑](#footnote-ref-4914)
4915. () في (أ) و(جـ) و(د) : «امرأته». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-4915)
4916. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يريد». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-4916)
4917. () في (ب) : «ممّا». [↑](#footnote-ref-4917)
4918. () في (الدرر) زيادة «من». [↑](#footnote-ref-4918)
4919. () في (الدرر) : «يثبت به لها». [↑](#footnote-ref-4919)
4920. () في هامش (أ) : «مطلب : بأن ادعى على مولاه أنه معتق». [↑](#footnote-ref-4920)
4921. () في (الدرر) : «فإن حلف : برئ وإن نكل ...». [↑](#footnote-ref-4921)
4922. () في الدرر زيادة، وهي : «على ما يدَّعى من النسب بالإجماع». [↑](#footnote-ref-4922)
4923. () الدرر، 2/334-335 – مع اختلاف سبق بيان أكثره-؛ وانظر : النهاية، ل309/أ-ب. [↑](#footnote-ref-4923)
4924. () الذي يظهر أن المراد من هذه العبارة –والله أعلم- أن جميع الحقوق المذكورة ثبتت بالنكول على الرغم من أنها ممّا لا يصح فيه البذل!.

      ممّا يعني : أن حصر عدم الاستحلاف فيما لا يصح فيه البذل غير صحيح.

      وهذا غير مسلّم؛ لأن جميع الحقوق المذكورة وإن كان لا يصح فيها البذل لذاتها، إلا أنها تضمنت حقًّا يصح فيه البذل؛ لهذا جاز الاستحلاف فيها تبعًا لهذا الحق. وبيان ذلك على النحو الآتي :

      - أن حدّ الزنا المذكور يتضمّن حقًّا يصح فيه البذل، وهو العتق.

      - وحد السّرقة يتضمّن حقًّا يصح فيه البذل، وهو المال المسروق.

      - والطلاق يتضمّن حقًّا يصح فيه البذل، وهو نصف المهر.

      - والنسب يتضمّن حقًّا يصح فيه البذل، وهو الإرث والنفقة.

      - وادّعاء الحرّة أن الملتقط أخوها يتضمّن حقًّا يصح فيه البذل، وهو الحضانة.

      - وادعاء العبد أنه معتق؛ لأنه أخو المولى يتضمّن حقًّا يصح فيه البذل، وهو العتق.

      - وادعاء الموهوب له أنه أخو الواهب يتضمّن حقًّا يصح فيه البذل، وهو عدم الرجوع في الهبة.

      بيد أنَّ هناك أمورًا أخرى جرى فيها الاستحلاف مع أنه لا يصح فيها البذل، وقد ذكر صاحبُ (تبيين الحقائق) – 4/297- جملة منها وأجاب عنها.

      يضاف إلى ذلك أن صاحب (البحر الرائق) –7/209- ذكر نيِّفًا وثلاثين خصلة لا استحلاف فيها، بعضها متفق عليها بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، وبعضها حصل فيها خلاف. فراجعهما إن شئت. [↑](#footnote-ref-4924)
4925. () نهاية 102/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4925)
4926. () في (جـ) : «يلزمه». وقد جاء في الدرر : «تلزمه». [↑](#footnote-ref-4926)
4927. () في (جـ) : «بالسكون». [↑](#footnote-ref-4927)
4928. () الدرر شرح الغرر، 2/335 –مع اختلاف في الترتيب وبعض الألفاظ، وما جاء في الدرر أكثر وضوحًا، حيث قال : «ادعى على غيره قصاصًا في النفس، أو فيما دونها، فأنكر : استُحلف إجماعًا :

      • فإن نكل في النفس : لم يقض بقتلٍ ولا دية؛ بل حُبس حتى يقرّ أو يحلف.

      وفيما دونها : يقتص عند أبي حنيفة.

      • وعندهما : تلزمه الدية فيهما، ولا يقضى بالقصاص؛ لأن القصاص فيما دون النفس عقوبة تندري بالشبهات، ولا يثبت بالنكول، كالقصاص في النفس؛ لأن النكول وإن كان إقرارًا عندهما ففيه شبهة العمد؛ لأنه إن امتنع عن اليمين تورّعًا عن اليمين الصادقة لا يكون إقرارًا؛ بل بذلاً، وإذا امتنع القود تجب الدية».

      وانظر : النهاية، ل310/ب – 311/أ. [↑](#footnote-ref-4928)
4929. () أي : والجواب بناء على رأي الإمام أبي حنيفة. [↑](#footnote-ref-4929)
4930. () أي مسائل القصاص السابقة. [↑](#footnote-ref-4930)
4931. () في (جـ) : زيادة «لا». [↑](#footnote-ref-4931)
4932. () في (أ) : «البدل». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-4932)
4933. () في (د) : «الأحوال». [↑](#footnote-ref-4933)
4934. () انظر : الدرر شرح الغرر، 2/335. [↑](#footnote-ref-4934)
4935. () نهاية 75/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-4935)
4936. () **معنى هذه القاعدة** :

      أنَّ من ادعى على غيره دعوى، وأقام البينة عليها: فإنه ينـزّل المدعي منزلة المدعى عليه وينظر: فإن كان يُقبل إقراره بالمدعى به، فكذلك تُقبل بينته عليه إذا كان مدّعيًا. أما إذا كان لا يُعمل بإقراره فلا تُقبل بينته.

      **أما توثيقها :**

      فقد وردت هذه القاعدة بنحو لفظها في: الأشبـاه لابن نـجيم، ص255؛ قواعد الفقه له، ص194، قاعدة 260؛ غمز عيون البصائر، 2/355. ولفظ ابن نجيم في أشباهه: «من عمل إقراره قبلت بينة، **ومن لا** فلا»، ولفظه في قواعده: «من **يعمل** إقراره **تقبل** بينته، **ومن لا** فلا». [↑](#footnote-ref-4936)
4937. () نهاية 65/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-4937)
4938. () نهاية 62/أ من (د). [↑](#footnote-ref-4938)
4939. () الأشباه لابن نجيم، ص255؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص194؛ وانظر : الجامع الكبير، ص120؛ الفتاوى البزازية، 2/356.

      وقد جاء في الأشباه زيادة لفظ : «أو ابنه»، وهذه الزيادة في طبعتين أخريتين للأشباه، وهما طبعة دار الفكر، ص268، ومع غمز عيون البصائر، 2/355.

      والصحيح ما صنعه المؤلف (وهو عدم إثبات هذه الزيادة)؛ لأنها ذكرت هنا في معرض التمثيل للشقِّ الثاني من القاعدة، وسوف يأتي التمثيل للشق الأول منها، وقد اتفق ابن نجيم والمؤلف على التمثيل له بالبنوة، فيكون في التمثيل بها في الشقين المتعاكسين تناقض.

      والمناسب هو التمثيل بها للشق الأول من القاعدة؛ لأن دعوى البنوّة إقرار من المدّعي على نفسه بأنه أبٌ له، وهذا إقرار صحيح يعمل به، فتقبل في هذه الدعوى البيّنة؛ لأن «من عمل إقراره قبلت بينته». [↑](#footnote-ref-4939)
4940. () في (أ) و(ب) و(جـ): «يسمع» (بالياء)، وفي (د): رُسم الحرف الأول بالياء والتاء معًا. والأفصح منهما هو المثبت. [↑](#footnote-ref-4940)
4941. () الأشباه لابن نجيم، ص255؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص194-195؛ وانظر : الجامع الكبير، ص120؛ الفتاوى البزازية، 2/356. [↑](#footnote-ref-4941)
4942. () في (أ) و(جـ) و(د) : «فيسمع». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-4942)
4943. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يسمع». والأفصح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-4943)
4944. () نهاية 103/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4944)
4945. () في (ب) : «لأن». [↑](#footnote-ref-4945)
4946. () ص1088 (ل102/ب). [↑](#footnote-ref-4946)
4947. () في (جـ) : «ملك». [↑](#footnote-ref-4947)
4948. () جاء في هامش (أ) : «الناجز : حاضر. يُقال : بعته ناجزًا بناجز : أي حاضرًا بحاضر، كقولك: يدًا بيدٍ، أي تعجيلاً بتعجيل». ثم جاء عقب ذلك عبارة باللغة العثمانية كتبت بالخط نفسه. [↑](#footnote-ref-4948)
4949. () وردت القاعدة بنحو هذا اللفظ في عدد من كتب القواعد وبعض الكتب الأخرى :

      **فمن كتب القواعد :**

      المنثور، 3/211 -ولفظه : «من ملك التنجيز ملك التعليق»-؛ الأشباه للسيوطي، 2/671؛ ولابن نجيم، ص405؛ غمز عيون البصائر، 4/45؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص130، قاعدة 358 – ولفظ أشباه السيوطي ومن بعده كلفظ الـمنـثور-.

      **ومن الكتب الأخرى :**

      إعلام الموقعين، 3/231؛ تحرير تنقيح اللباب وشرحه : تحفة الطلاب، 2/302. [↑](#footnote-ref-4949)
4950. () انظر : المصفى للنسفي، ل40/أ، فقد ورد فيه التمثيل بالعتق؛ كما ورد التمثيل بالطلاق في جميع كتب القواعد المذكورة عند توثيق القاعدة. [↑](#footnote-ref-4950)
4951. () في (د) : «كان». [↑](#footnote-ref-4951)
4952. () «أن» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-4952)
4953. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يعتبر». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-4953)
4954. () في (ب) : «والعتاق». [↑](#footnote-ref-4954)
4955. () ما قيل في هامش (7) من الصفحة السابقة يقال هنا. [↑](#footnote-ref-4955)
4956. () «إذا» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-4956)
4957. () ص360 (ل15/أ)، قاعدة 34. [↑](#footnote-ref-4957)
4958. () هذه القاعدة تمثّل المفهوم المخالف للقاعدة السابقة؛ لهذا فإن جميع كتب القواعد التي أوردت تلك القاعدة ذكرت هذه القاعدة عقبها مباشرة؛ بل إن السيوطي جمع بينهما في لفظ واحد وقال في أشباهه -2/671- : «من ملك التنجيز ملك التعليق، **ومن لا فلا**».

      انظر : **كتب القواعد** المذكورة عند توثيق تلك القاعدة، ويضاف إليها :

      قواعد الفقه لابن نجيم، ص120، قاعدة 90 – ولفظه : «من لا يملك تنجيز العتق؛ لعدم أهليته: لا يملك تعليقه»-؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص130، هامش (5)؛ تطبيقات القواعد والضوابط للدكتور سعود الغديان، ص1603.

      **ومن الكتب الأخرى :**

      المصفى للنسفي، ل40/أ- ولفظه : «والأصل فيه : أن كلَّ من لا يؤهّل لتنجيز العتق لا يؤهّل لتعليقه»-. [↑](#footnote-ref-4958)
4959. () في (أ) و(جـ) : «أجنبيته». والمناسب ما تمّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-4959)
4960. () في (ب) و(د) : «أو». [↑](#footnote-ref-4960)
4961. () في (جـ) : «كذا». [↑](#footnote-ref-4961)
4962. () انظر : شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص729. [↑](#footnote-ref-4962)
4963. () انظر : شرح المغني للقاءاني، ق2، جـ2، ص727؛ وانظر نحو هذا المثال في : تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، ص148؛ المبدع، 7/247؛ مغني المحتاج، 3/292؛ رد المحتار، 5/528. [↑](#footnote-ref-4963)
4964. () في (أ) و(جـ) : «لأجنبيته». والمناسب ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-4964)
4965. () في (أ) و(جـ) و(د) : «زوجتك». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-4965)
4966. () في (أ) و(جـ) و(د) : «فزوجها». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) [↑](#footnote-ref-4966)
4967. () نهاية 103/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-4967)
4968. () انظر هذا المثال في : بدائع الصنائع، 3/132؛ البحر الرائق، 3/320؛ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، 4/156. [↑](#footnote-ref-4968)
4969. () في (جـ) : «للتعليق». [↑](#footnote-ref-4969)
4970. () انظر هذا الجواب في : المغني، ص167؛ شرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص737. [↑](#footnote-ref-4970)
4971. () في مصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني) : «أن». [↑](#footnote-ref-4971)
4972. () في شرح المغني: «إيقاع». وهذا الأولى؛ لأنه أتى عقب ذلك بكلمة مرادفة لها، حيث قال:«... **إنشاء** الطلاق ...». [↑](#footnote-ref-4972)
4973. () نهاية 76/أ من (جـ)، مع تكرار : «فيكون» في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-4973)
4974. () في شرح المغني : «قصده». وهذا الذي يشهد له السّياق. [↑](#footnote-ref-4974)
4975. () نهاية 65/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-4975)
4976. () في (د) : «ترى». [↑](#footnote-ref-4976)
4977. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص737- مع الاختلاف الذي سبق بيانه-. وانظر من كتب اللغة التي تفيد أن الجزاء متعلق بالشرط : أوضح المسالك (مع عدّة السالك)، 4/40؛ النحو الوافي، 4/422؛ المعجم المفصّل في النحو العربي، 1/567. [↑](#footnote-ref-4977)
4978. () في (أ) و(جـ) : «ينعقد». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-4978)
4979. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يعتبر». والصحيح ماتم إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-4979)
4980. () نهاية 62/ب من (د). [↑](#footnote-ref-4980)
4981. () في (أ) و(جـ) و(د) : «زوجتك». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-4981)
4982. () «طالق» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-4982)
4983. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «ينعقد»، وفي (د) بإهمال الحرف الأول. والأفصح أن يكون الحرف الأول هو التاء، كما تم إثباته. [↑](#footnote-ref-4983)
4984. () في (أ) رسم الحرف الأخير بالباء والنون معًا. [↑](#footnote-ref-4984)
4985. () في (ب) و(د) : «تحتاج». [↑](#footnote-ref-4985)
4986. () أنظر : شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص729. [↑](#footnote-ref-4986)
4987. () في (جـ) زيادة : «الطلاق». [↑](#footnote-ref-4987)
4988. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «ينعقد». والصحيح ما تَّم إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-4988)
4989. () انظر : تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، ص148، حيث جاء فيه : «مسألة : الشرط إذا دخل على السبب ولم يكن مبطلاً : كان تأثيره في تأخير **حكم السبب** إلى حين وجوده، لا في منع **السبب عند الشافعي**  »؛ وانظر : المغني للخبازي، ص167؛ شرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص727، 728؛ مسلّم الثبوت وفواتح الرحموت، 1/423. [↑](#footnote-ref-4989)
4990. () في (أ) و(جـ) : «ينعقد». والصحيح ما تّم إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-4990)
4991. () نهاية 104/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-4991)
4992. () في (د) : «المقابل». [↑](#footnote-ref-4992)
4993. () أنظر : شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص728، 729. [↑](#footnote-ref-4993)
4994. () جاء في هامش (أ) : «الشافعي والحنفي (...؟...)»، وما بين الهلالين كلمة لم تتضح كتابتها. [↑](#footnote-ref-4994)
4995. () في (د) : «العقولات». [↑](#footnote-ref-4995)
4996. () في (أ) و(ب) و(د) : «القوس». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ)، وهو الموافق للمغني وشرحه. [↑](#footnote-ref-4996)
4997. () في (ب) «سببية». [↑](#footnote-ref-4997)
4998. () المغني، ص169؛ وانظر : شرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص737. [↑](#footnote-ref-4998)
4999. () في (ب) : «تعلق». [↑](#footnote-ref-4999)
5000. () في (د) : «نقلته». [↑](#footnote-ref-5000)
5001. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص728. [↑](#footnote-ref-5001)
5002. () وقد سبق ذكر طائفة من هذه الكتب في الهوامش السابقة، كالمغني وشرحه والتخريج للزنجاني ومسلّم الثبوت. [↑](#footnote-ref-5002)
5003. () في (أ) و(جـ) و(د) : «عن». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق لمصادر القاعدة. [↑](#footnote-ref-5003)
5004. () **معنى القاعدة** :

      - ورد في نهاية هذه القاعدة كلمة : «ضروراته»، وقد وردت كلمات أخرى تفسِّرها في ألفاظ أخرى للقاعدة، كقول صاحب الهداية -9/174-: «من ملك شيئًا ملك ما هو من ضروراته **وتوابعه**»، وقول النسفي في المصفى -ل61/أ-: «والأصل أنَّ من ملك شيئًا ملك ما هو من **لوازمه**».

      وبهذا يُعلم أنه ليس المقصود من الضرورة : التي بمعنى الاضطرار، وإنما المقصود منها ما عبّر عنه الأتاسي - في شرحه للمجلة، 1/114- بقوله : «... معنى الضرورة هنا : الضرورة العقلية التي تحرّك الفكر لإدراك الحكم للشيء بدون ذكره».

      وأوضح من هذا : ما نقله الأتاسي نفسه – قبل هذا المعنى- عن (العناية) حيث قال : «المراد بالضرورات هنا : الأشياء التي تتبع شيئًا هي مثله في الدّخول تحت الدلالة، لا من طريق اللفظ. كذا في (العناية). أي : بل بطريق ضرورة أن التناول لا يتردّد فيه، فكأنه ضروري».

      - كما ورد في أثناء القاعدة كلمة : «شيئًا»، وهذا يعني أنه «لا يقتصر حكم هذه القاعدة على ملك العين؛ بل يشمل ملك التصرّف أيضًا» - قاله الزرقا في مدخله، 2/1018، فقرة 635؛ وانظر: شرح القواعد لوالده، ص261-.

      إذا علم هذا **فالمعنى الإجمالي للقاعدة** :

      كل من يملك عينًا أو تصرّفًا، وكان لما يملكه لوازم تتبعه ضرورة : فإن هذه اللوازم تدخل في الملك أيضًا وإن لم يُنص عليها.

      أو بعبارة أخرى : «من ملك ... [عينًا أو تصرّفًا] ملك ما هو من لوازمه عقلاً أو عرفًا، ولو لم يشترط في العقد»- قاله صاحب الوجيز، ص279-.

      هذا ما يتعلّق بمعنى القاعدة.

      **أما توثيقها :**

      فقد وردت بنحو لفظ المؤلف أو جزء من معناه في عدد من كتب الفقه الحنفي وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      قواعد الفقه لابن نجيم، ص131، قاعدة 125- ولفظه : «من ملك شيئًا ملك ما هو من لوازمه، لا غيرها»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص47- ولفظه كلفظ المؤلف إلا أنه قال: «ملك» بدل: «يملك»-؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل37/أ؛ منافع الدقائق، ص332؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 49؛ شرحها لسليم رستم، 1/40؛ ولعلي حيدر، 1/48؛ وللأتاسي، 1/111؛ شرح قواعدها للزرقا، ص361؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص130، قاعدة 359؛ المدخل الفقهـي العام، 2/1018، فـقرة 635؛ الوجـيز، ص279؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص150؛ المدخل إلى القواعد الفقهية، ص129؛ المبادئ الفقهية، ص34؛ القواعد الفقهية للدعّاس، ص83، قاعدة 63؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص81- ولفظ الـجميع كلفظ المجامع سوى القواعد والضوابط المستخلصة، فلفظه هو لفظ (الهداية) الذي سبق ذكره قريبًا-.

      **ومن كتب الفقه :**

      الهداية، 8/107، 9/174، 10/65؛ المصفى للنسفي، ل61/أ؛ تبيين الحقائق، 5/158؛ الدرر شرح الغرر، 1/320، 2/291؛ البحر الرائق، 7/178؛ تكملة البحر الرائق، 8/54. [↑](#footnote-ref-5004)
5005. () «قبول» : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). وهي مثبتة في كثير من المصادر الآتي ذكرها، كالدّرر وغيرها. [↑](#footnote-ref-5005)
5006. () نهاية 76/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-5006)
5007. () في (أ) و(د) : «في». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ). [↑](#footnote-ref-5007)
5008. () نهاية 66/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-5008)
5009. () في (أ): «بالعاملين» وفي(د): «بالعالمين». والمناسب ما تمّ إثباته من (ب) و(جـ)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-5009)
5010. () انظر: الدرر، 1/320؛ وانظر أيضًا : الهداية، 9/174، 10/65؛ تبيين الحقائق، 5/158؛ تكملة البحر الرائق، 8/54؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل37/أ. [↑](#footnote-ref-5010)
5011. () وردت هذه القاعدة بنحو لفظها أو معناه في بعض كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      المنثور، 3/217- ولفظه : «من ملك الكل ملك البعض».

      **ومن كتب الفقه :**

      الدرر شرح الغرر، 1/375 – ولفظه : «من **ملك** شيئًا **ملك** كلَّ جزء من أجزائه»-؛ الهداية، 4/101؛ فتح القدير، 4/112؛ البحر الرائق، 3/361؛ مغني المحتاج، 3/287، وقد علّل صاحب الهداية ومن بعده للمسألة التي سيذكرها المؤلف بتعليل معناه قريب من معنى القاعدة-. [↑](#footnote-ref-5011)
5012. () نهاية 104/ب من (أ).

      يضاف إلى ذلك أن قوله : «تطلق واحدة» : ساقط من (جـ). [↑](#footnote-ref-5012)
5013. () أي : لأن الزوج ملّك الزوجة الكلَّ (وهو الثلاث)، والواحدة جزء من أجزاء الكل، فتملك الزوجة هذه الطلقة الواحدة.

      وأوضح من تعبير المؤلف تعبيرُ صاحب الدرر –1/375- حيث قال : «... لأنها ملكت إيقاع الثلاث، فتملك إيقاع الواحدة؛ ضرورة». [↑](#footnote-ref-5013)
5014. () في (ب) : «فيملكها». [↑](#footnote-ref-5014)
5015. () انظر: الدرر شرح الغرر، 1/375؛ وانظر أيضًا : الجامع الصغير، ص210؛ المبسوط، 6/198- وقد حكى صاحبه الاتفاق على وقوع الطلقة بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه-؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 4/101؛ فتح القدير، 4/112؛ البحر الرائق، 3/361؛ مغني المحتاج، 3/287. [↑](#footnote-ref-5015)
5016. () وردت هذه القاعدة بنحو لفظها في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      القواعد والضوابط المستخلصة، ص496- ولفظه : «من عمل لغيره عملاً ولحقه ضمان : كان قرار الضمان على من عمل له».

      **ومن كتب الفقه :**

      الدرر شرح الغرر، 2/419- ولفظه : «من عمل لغيره عملاً، ولحقه **فيه** ضمان : يرجع على من وقع له العمل»-؛ قرّة عيون الأخيار، 11/66- ولفظه : «من عمل لغيره عملاً، ولحقه **بسببه** ضمان : يرجع **به** على من يقع له العمل»-. والكتاب الأول هو المرجع الرئيس للمؤلف في شرحه للقاعدة. [↑](#footnote-ref-5016)
5017. () في الدّرر : زيادة «ثمنه». والضمير في هذه الكلمة من (الدّرر) يعود إلى العبد. [↑](#footnote-ref-5017)
5018. () معنى هذا المثال: لو باع الوصيُّ العبدَ للغرماء بأمر القاضي، وقبض الوصيُّ ثمنَ العبدِ، وضاعَ الثمن من يده، وأصبح العبد مستحقًا لغير الوصي، وهو في يد المشتري، أو مات العبد قبل قبضه من الوصي : رجع المشتري على الوصي. [↑](#footnote-ref-5018)
5019. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يرجع». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د)، وهو الموافق للدرر. [↑](#footnote-ref-5019)
5020. () في (ب) : «يرجع». [↑](#footnote-ref-5020)
5021. () الدرر شرح الغرر، 2/419 –مع اختلاف سبق بيان أهمه-؛ وانظر : الدر المختار وقرّة عيون الأخيار، 11/65-66. [↑](#footnote-ref-5021)
5022. () هذا الحكم يمثّل المفهوم المخالف لما جاء في صدر المثال من تقييد تصرّف الوصي بكونه «بأمر القاضي». وقد خالف صاحبُ (الدر المختار) –11/65- المؤلفَ، حيث صرّح في صدر المثال بأن الحكم يشمل ما إذا كان «بأمر القاضي أو بلا أمره». [↑](#footnote-ref-5022)
5023. () «هل» : زيادة من (جـ) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-5023)
5024. () في (أ) : «وأم»، وفي (ب) و(د) : «أم». والأصح ما تمَّ إثباته من (جـ).

      ومسألة : حكم وقوع (أم) بعد (هل) سبق تفصيلها، ص376. [↑](#footnote-ref-5024)
5025. () وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من **كتب القواعد**، منها :

      المجموع المذهب، 1/315 – فقد جاء فيه: «قال أبو العباس بن القاصّ : كلّ من شكَّ في شيء، هل فعله أم لا؟ فهو غير فاعل في الحكم، ولا يُزال اليقين بالشك»-؛ المنثور، 2/274 –ولفظه: «إذا شك هل فعل أم لا؟ فالأصل أنه لم يفعل»؛ الاستغناء في الفرق والاستـثـنـاء، 2/379 –ولفظه : «من شكّ في شيء هل فعله أو لا؟ بنى على الأصل، وهو عدم فعله إلا في مسائل ...»-؛ الأشبـاه للسيوطي، 1/158 -ولفظه : «من شكّ هل فعل شيئًا أو لا؟ فالأصل أنه لم يفعله»-؛ ولابن نجيم، ص79؛ الفرائد البهيّة وشرحها : المواهب الجنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 1/11، 202؛ الأقمار المضيئة، ص83 – ولفظ الفرائد :

      **وحيـثـما شـك امـرؤ هـل فـعـلا أولا فـالأصـل أنـه لـم يـفـعـلا-؛**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص47؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل37/ب؛ منافع الدقائق، ص332؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص129، قاعدة 354؛ الوجيز، ص119 –ولفظه كلفظ السيوطي-؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخينا د. عبد الله العيسى، ص332 –ولفظه : «من شك هل فعل شيئًا أولا فالأصل عدم فعله»-؛ قاعدة اليقين لا يزول بالشك، ص102 –وفيه لفظ الأشباه للسيوطي والمجموع المذهب-. [↑](#footnote-ref-5025)
5026. () ورد هـذا الـمـثال بـلـفـظـه فـي : شـرح قـواعد الـخادمي للـعلائي، ل37/ب؛ منافع الدقائق، ص332. [↑](#footnote-ref-5026)
5027. () في (جـ) : «الكثر». [↑](#footnote-ref-5027)
5028. () هذه القاعدة وردت بهذا اللفظ أو نحوه في كثير من الكتب السابقة، منها: المنثور، 2/275؛ الأشباه للسيوطي، 1/158؛ ولابن نجيم، ص79؛ الوجيز، ص119؛ قاعدة اليقين لا يزول بالشك، ص103. [↑](#footnote-ref-5028)
5029. () نهاية 105/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-5029)
5030. () الأشباه لابن نجيم، ص79. [↑](#footnote-ref-5030)
5031. () هذه القاعدة ذكرها السيوطي في أشباهه-1/158- ونسبها إلى الإمام الشافعي؛ كما وردت في: الأشباه لابن نجيم، ص79؛ الوجيز، ص119؛ قاعدة اليقين لا يزول بالشك، ص70؛ كما ورد معناها في إيضاح المسالك للونشريسي، ص76، قاعدة 27، ولفظه: «الذّمة إذا عُمرت بيقين فلا تبرأ إلا بقين». [↑](#footnote-ref-5031)
5032. () هذه القاعدة من القواعد الكلية الخمس الكبرى؛ لهذا كثر ورودها في كتب الفقه وقواعده، «ولصلتها المباشرة بالاستصحاب فقد ... [تطرّق الأصوليون] إليها من خلال الكلام عنه؛ بل إن الكثيرين من العلماء عدّوها الاستصحاب نفسه. وقد دخلت هذه القاعدة في مجال التقعيد منذ عهد مبكّر. ففي مختصر المزني (ت264هـ) ... قال الشافعي  : «ومن استيقن الطهارة، ثم شك في الحدث، أو استيقن الحدث، ثم شك في الطهارة : فلا يزول اليقين بالشك»- قاله شيخنا د. يعقوب الباحسين في كتابه : قاعدة اليقين لا يزول بالشك، ص20-.

      وقد سبق أن ذكر المؤلف قاعدةً من قواعد الاستصحاب، وعند التعليق عليها تمَّ ذِكْرُ طائفةٍ من كتب الأصوليين، ص307 (ل10/أ)، قاعدة 22.

      أما **كتب القواعد** التي وردت فيها القاعدة فمنها :

      الأصول للكرخي، ص161- حيث قال في أصله الأول: «الأصل أن ما ثبت باليقين لا يزول بالشك»-؛ المجموع المذهب، 1/303؛ الأشباه والنظائرلابن السبكي، 1/13؛ المنثور، 2/286؛ الأشباه لابن الملقِّن، 1/225، قاعدة 15 – ولفظه: «لا يزول اليقين بالشك إلا في أحد عشر [هكذا في المطبوع!] مسألة...»-؛ القواعد للحصني، 1/268؛ مختصر من قواعد العلائي، 1/176؛ الأشباه للسيوطي، 1/151؛ ولابن نجيم، ص75، 270؛ غمز عيون البصائر، 1/193، 2/419؛ الفرائد البهية وشرحاها : الأقمار المضيئة، ص78؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 1/195؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 4؛ شرحها لسليم رستم، 1/20؛ ولعلي حيدر، 1/20؛ وللأتاسي، 1/18؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص79؛ رسالة في القواعد الفقهية للشيخ عبد الرحمن السعدي، ص25، البيت رقم 18- ولفظه :

      **وتــرجــع الأحـكـام للـيـقـين فـلا يـزيـل الـشـك للـيـقـيـن»؛**

      قواعد الفقه للمجدّدي، ص143، قاعدة 421؛ المدخل الفقهي العام، 2/967، فقرة 574؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص354؛ الوجيز، ص102؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات، ص301؛ القواعد الفقهية لشيخنا أ.د. صالح السدلان، ص97؛ المدخل إلى القواعد الفقهية، ص78.

      وممّا يجدر التنبيه عليه أن هناك كتاباً تزيد صفحاته على 280 صفحة أُفرد للحديث عن هذه القاعدة، وهو كتاب : قاعدة اليقين لا يزول بالشك لشيخنا د. يعقوب الباحسين.

      **أما كتب الفقه** فمنها : المبسوط، 1/121، 8/121؛ بدائع الصنائع، 1/73؛ المغني، 1/44، 73، 85، 141، 244، 270، 426-427، 430، 2/512، 10/514، 12/103؛ الكافي لابن قدامة، 1/486، 3/220؛ إعانة الطالبين، 1/105، 1/53؛ فتح القدير، 1/54، 186؛ المبدع، 7/380، 10/176؛ البحر الرائق، 1/32، 34، 131، 227، 6/26، 7/43؛ مغني المحتاج، 1/39؛ كشاف القناع، 5/105. [↑](#footnote-ref-5032)
5033. () انظر المراد باليقين في : الأشباه لابن نجيم، ص79؛ قاعدة : اليقين لا يزول بالشك، ص35. [↑](#footnote-ref-5033)
5034. () **معنى القاعدة** :

      أن الأجناس المنصوصة كل واحد منها ينظر إليه باعتبار ذاته، لا باعتباره نائبًا عن غيره؛ لهذا فإن كل واحد منها لا يصح أن ينوب عنه ما يساويه من غيره.

      وقد ألمح صاحب (العناية) –4/268- إلى شيء من هذا المعنى حينما علّل للفرع الذي سيذكره المؤلف بقوله: «إذْ الأصل فيه أنَّ كلَّ جنس هو منصوص عليه من الطعام لا يكون بدلاً عن جنس آخر هو منصوص عليه، وإن كان في القيمة أكثر؛ لأنه لا اعتبار لمعنى النص في المنصوص عليه، وإنما الاعتبار له في غيره».

      والجملة الأخيرة معناها : وإنما الاعتبار لمعنى النص وقيمته في غير المنصوص عليه.

      انظر : حاشية سعدي أفندي على العناية، 4/268.

      هذا ما يتعلق بمعنى القاعدة.

      **أما توثيقها :**

      فقد وردت بلفظ المؤلف في الدرر شرح الغرر، 1/395، كما أن جلَّ ما سيذكره المؤلف مستفاد من (الدرر)، حيث قال صاحب (الدّرر) – عقب بيانه لمضمون ما جاء في شرح المؤلف للقاعدة-: «وهو مبني على أصلٍ مقرّرٍ في شروح (الجامع الكبير) أنَّ **المنصوص لا ينوب أخاه**».

      وإشارة صاحب (الدرر) إلى وجود القاعدة في شروح (الجامع الكبير) دفعتني إلى إعادة البحث عنها في كتاب القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير **شرح الجامع الكبير**، إلا أنني لم أعثر عليها، وربما تكون موجودة في شروح أخرى له. [↑](#footnote-ref-5034)
5035. () في (جـ) : «إلى». [↑](#footnote-ref-5035)
5036. () في (ب) : «منصوبًا». [↑](#footnote-ref-5036)
5037. () هذه الجملة تفسير للفظ (أخاه)؛ إذْ معنى كون الثاني أخًا للأول أي : من جنسه من جهة كون الثاني منصوصًا عليه كالأول. [↑](#footnote-ref-5037)
5038. () هكذا في جميع النسخ. والأفصح : تعينت. [↑](#footnote-ref-5038)
5039. () نهاية 77/أ من (جـ)، مع تكرار كلمة (بإطعام) في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-5039)
5040. () في (أ) و(ب) و(د) : «كلما». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ)؛ وفاقًا للدرر، والمعنى : ... بإطعام المساكين، **كلّ مسكين** قدر الفطرة المنصوص عليها في زكاة الفطر. [↑](#footnote-ref-5040)
5041. () في (ب) : «الكفر». [↑](#footnote-ref-5041)
5042. () زيادة من (جـ). ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-5042)
5043. () نهاية 66/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-5043)
5044. () في (د) : «الدبيب». [↑](#footnote-ref-5044)
5045. () في (ب) : «يحزيه»، وفي (د) : «لجزيه». [↑](#footnote-ref-5045)
5046. () في (جـ) : «لنصف صاع من ...». [↑](#footnote-ref-5046)
5047. () في (ب) : «الساع». [↑](#footnote-ref-5047)
5048. () زيادة من (جـ). ولا يستقيم المعنى بدونها. [↑](#footnote-ref-5048)
5049. () في (جـ) : «من المنصوبات». [↑](#footnote-ref-5049)
5050. () انظر ما جاء في شرح القاعدة في : الدرر شرح الغرر، 1/395؛ وانظر أيضًا : الهداية والعناية وفتح القدير، 4/268؛ البحر الرائق، 4/116؛ الدر المختار ورد المحتار، 5/143. [↑](#footnote-ref-5050)
5051. () وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في عدّة كتب من **كتب الفقه الحنفي**، منها :

      الهداية والعناية وفتح القدير، 4/141 -ولفظ الهداية : «الموت ينافي الموجب **دون** المبطل»-؛ الدّرر شرح الغرر، 1/379 -ولفظه كلفظ المؤلف-؛ البحر الرائق، 4/246- ولفظه كلفظ الهداية-.

      كما وردت الإشارة إلى معناها في : ردّ المحتار، 4/626.

      **أما معناها** : فسوف يبيّنه المؤلف في نهاية تعليقه على القاعدة. [↑](#footnote-ref-5051)
5052. () في (أ) و(ب) و(جـ) و(د) : «أو» (بزيادة الألف). والصحيح ما تمَّ إثباته من (هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-5052)
5053. () نهاية 63/ب من (د). [↑](#footnote-ref-5053)
5054. () نهاية 105/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-5054)
5055. () في مصدر هذه العبارة (وهو العناية) : زيادة «من». [↑](#footnote-ref-5055)
5056. () العناية، 4/141 -مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه، ويضاف إليه أن صاحب العناية قال في بداية العبارة : «**لا** يقع ...»-؛ وانظر مصادر القاعدة الأخرى. [↑](#footnote-ref-5056)
5057. () في (العناية) : «وجد». [↑](#footnote-ref-5057)
5058. () العناية، 4/141 -مع الاختلاف الذي سبق بيانه-. [↑](#footnote-ref-5058)
5059. () في (د) : «يموت». [↑](#footnote-ref-5059)
5060. () «ما» : ساقطة من (د). [↑](#footnote-ref-5060)
5061. () العناية، 4/141، مع اختلاف في نهاية العبارة، حيث جاء في العناية : «... بخلاف الموجب، فإن المبطل ينافيه، فيرفعه».

      كما أن الاعتراض المذكور أورده صاحب فتح القدير -4/141- بعبارة مختصرة وفيها إيضاح للقاعدة، حيث قال : «وقَوْلُهُ : والموت ينافي ... إلى آخره : جوابٌ عن مقدّر، هو : أن الموت ينافي الواقع من الطلاق، حتى لو قال لها : أنت طالق، أو طالق ثلاثًا. فماتت قبل الوصف أو العدد : لا يقع. فينبغي أن ينافي الاستثناء (وهو المبطل) فيقع الطلاق!.

      أجاب : بأن الموت ينافي الموجب، فيبطل به، ويناسب الاستثناء فلا يبطل به». [↑](#footnote-ref-5061)
5062. () في (جـ) : «الحكم». [↑](#footnote-ref-5062)
5063. () هذه قاعدة أصولية تحكي منهج الحنفية في تقسيم اللفظ باعتبار الوضوح في الدلالة على معناه، وترتيب هذه الأقسام -وسوف يشير المؤلف إلى معاني هذه الأقسام- :

      **فأولها** : الظاهر، وهو أقل الأقسام وضوحًا، ويعرفونه بأنه : «ما ظهر المراد منه بنفس الصيغة».

      **وثانيها** : النصّ، وهو عندهم : «ما ازداد وضوحًا على الظاهر بمعنى في المتكلِّم».

      ومثالهما : «قوله تعالى : [من الآية رقم (275) من سورة (البقرة)]. ظاهر في التحليل والتحريم، نصٌّ في التفرقة بينهما؛ لأنه ورد ردًّا للقول بأنه : «مثل الربا»».

      **وثالثها** : المفسَّر، وهو «ما ازداد وضوحًا على النص، بحيث لا يبقى فيه احتمال التخصيص والتأويل. نحو قوله تعالى [من الآية رقم (30) من سورة (الحجر)]».

      **ورابعها** : المحكم، وهو «ما أحكم المراد به عن التبديل والتغيير.

      كقوله تعالى : [من الآية رقم (231) من سورة (البقرة)]».

      ولتوثيق ما سبق فإن جميع النصوص المذكورة مستفادة من المغني، ص125-126؛ وشرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص 535 – ولفظ القاعدة مطابق لشرح القاءاني، كما أن هذا الشرح هو المصدر الرئيس للمؤلف في هذه القاعدة-؛ وانظر أيضًا : أصول الشاشي، ص80؛ أصول البزدوي وكشف الأسرار، 1/123؛ أصول البزدوي، 1/163؛ المنار وشروحه : كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، 1/205؛ وجامع الأسرار، 2/320؛ التنقـيح والتوضيح والـتلويح، 1/124؛ التحرير وشرحيه : التقرير والتحبير، 1/146؛ وتيـسيـر التـحريـر، 1/136؛ مرآة الأصول وحاشية الإزميري، 1/197، 2/380؛ مـسلّـم الثـبـوت وفواتح الرحموت، 2/19. [↑](#footnote-ref-5063)
5064. () شرح المغني للقاءاني، 2/535؛ وانظر : المغني، ص126. [↑](#footnote-ref-5064)
5065. () زيادة من مصدر هذه العبارة (وهو شرح المغني للقاءاني). وهي زيادة لابّد منها. [↑](#footnote-ref-5065)
5066. () نهاية 77/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-5066)
5067. () نهاية 106/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-5067)
5068. () في (ب) و(د) : «فيرجح». [↑](#footnote-ref-5068)
5069. () في (جـ) : «المتكل». [↑](#footnote-ref-5069)
5070. () نهاية 67/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-5070)
5071. () «عند عدم ... أتت به» : ساقط من (جـ). [↑](#footnote-ref-5071)
5072. () في (ب) و(د) : «تعجيل». [↑](#footnote-ref-5072)
5073. () انظر: شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص538، إذْ جلّ ما ذكره المؤلف في هذا المثال مذكور في شرح المغني مع اختلاف في بعض الجمل. [↑](#footnote-ref-5073)
5074. () في (أ) و(جـ) و(د) : «أشهر». والصواب ما تمَّ إثباته من (ب) و(هـ) و(و)؛ لأن المؤلف أعاد هذه الكلمة – بعد سطر-؛ وقد اتفقت جميع النسخ على إثبات كلمة (شهر) وليس (أشهر) إلا نسخة (د). [↑](#footnote-ref-5074)
5075. () في (جـ) : «مقتد». [↑](#footnote-ref-5075)
5076. () في (ب) : «إذ قوله». [↑](#footnote-ref-5076)
5077. () في (د) : «أشهر». [↑](#footnote-ref-5077)
5078. () الألفاظ الأخيرة وردت في شرح القاءاني على النحو الآتي : «... مفسِّر في المتعة، ليس فيه احتمال النكاح، فإن النكاح لا يحتمل ...». [↑](#footnote-ref-5078)
5079. () في (أ) و(جـ) : «اجتمعنا». والصواب ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق في المعنى لما جاء في شرح المغني، حيث قال : «اجتمعا». [↑](#footnote-ref-5079)
5080. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص538-539. [↑](#footnote-ref-5080)
5081. () وردت : «بين» مكرّرة في (جـ). [↑](#footnote-ref-5081)
5082. () في (جـ) : «النفقة». [↑](#footnote-ref-5082)
5083. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص539 – مع اختلاف يسير في بداية العبارة-. [↑](#footnote-ref-5083)
5084. () نهاية 64/أ من (د). [↑](#footnote-ref-5084)
5085. () قوله : «بمعنى أنه لا يحتمل ... فحينئذٍ» ليس في شرح المغني. [↑](#footnote-ref-5085)
5086. () نهاية 106/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-5086)
5087. () في (أ) : «الرقية». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق لشرح المغني. [↑](#footnote-ref-5087)
5088. () في (د) : «تفسير أول». [↑](#footnote-ref-5088)
5089. () الألف في (تفسيرًا) بالإضافة إلى : «لأول الكلام فيتغير» : ساقط من (ب). [↑](#footnote-ref-5089)
5090. () «فيتغير أول الكلام» : ساقط من (جـ). [↑](#footnote-ref-5090)
5091. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص539 -مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه- [↑](#footnote-ref-5091)
5092. () هذه القاعدة متحدة من جهة المعنى مع قاعدة أخرى سبق أن تحدث عنها المؤلف، وهي : «ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه»، وذلك ص1030 (ل93/أ)، قاعدة 221.

      فما قيل في توثيق تلك القاعدة هناك يقال هنا، ويضاف إليه أنها وردت باللفظ المذكور هنا أو نحوه في بعض كتب الفقه والقواعد :

      **فمن كتب القواعد :**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص47 –ولفظه مطابق للفظ المؤلف-؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل38/ب؛ منافع الدقائق، ص332؛ درر الحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر، 1/29 – فقد جاء فيه : «المادة 15 : ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه : يُعبَّر عن هذه القاعدة بعبارة أخرى وهي : النص الوارد على خلاف القياس يقتصر على مورده»-.

      **ومن كتب الفقه :**

      تبيين الحقائق، 4/14؛ رد المحتار، 7/348. [↑](#footnote-ref-5092)
5093. () **حبان** : هو حَبَّان بن منقذ بن عمرو الخزرجي الأنصاري المازني، من بني مازن بن النجار. له ولأبيه (منقذ) صحبة. شهد أُحدًا وما بعدها، وتوفي في خلافة عثمان رضي الله عنهما.

      انظر : الاستيعاب، 1/318، رقم 468، 4/1452؛ أسد الغابة، 1/432، رقم 1025. [↑](#footnote-ref-5093)
5094. () في (أ) : «فقال : لا خلاية». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ؛ وفاقًا للفظ الحديث. [↑](#footnote-ref-5094)
5095. () ورد هذا الحديث في الصحيحين دون التصريح باسم الصحابي أو مدة الخيار، كما ورد بالتصريح بهما بنحو اللفظ الذي ذكره المؤلف في كثير من كتب الحديث المسندة، أما اللفظ المذكور فلم أجده إلاّ في بعض كتب الفقه. ولبيان ذلك يقال :

      أخرجه ابن الجارود بنحوه في المنتقى، باب في التجارات، 1/146، ح567؛ والدارقطني بنحوه، كتاب البيوع، 3/54-56، والبيهقي بنحوه، كتاب البيوع، باب الدليل على أنه لا يجوز شرط الخيار في البيع أكثر من ثلاثة أيام، 5/273، والحاكم بنحوه، كتاب البيوع، 2/26.

      جميعهم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. وقد قال عنه الذهبي في التلخيص -2/26- : «صحيح».

      كما أخرجه بمعناه : البخاري، كتاب البيوع، باب ما يكره من الخداع في البيع، 2/745، ح2011؛ ومسلم، كتاب البيع، باب من يخدع في البيع، 3/1165، ح 1533.

      يضاف إلى ذلك أنه ورد بلفظه في بعض كتب الفقه منها : الهداية والعناية وفتح القدير، 6/299.

      وللتوسع انظر : نصب الراية، 4/6؛ الدراية، 2/148، ح766؛ تلخيص الحبير، 3/21. [↑](#footnote-ref-5095)
5096. () في (أ): «يقتضي». والصحيح ما تمّ إثباته من باقي الـنسخ، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-5096)
5097. () في (د) : «مفسّر». [↑](#footnote-ref-5097)
5098. () العناية، 6/299 - مع اختلاف يسير-؛ وانظر : تبيين الحقائق، 4/14؛ الدّرر شرح الغرر، 2/152؛ كشف الحقائق، 2/7. [↑](#footnote-ref-5098)
5099. () «في» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-5099)
5100. () في (د) : «ومالا». [↑](#footnote-ref-5100)
5101. () أي : أبو يوسف ومحمد بن الحسن. فقد خالفا الإمام أبا حنيفة وأجازا الخيار أكثر من ثلاثة أيام.

      **ومسألة : الحد الأقصى لمدة خيار الشرط** : من المسائل التي حصل فيها خلاف طويل بين كافة المذاهب الفقهية :

      • فذهب الإمام أبو حنيفة والإمام الشافعي وزفر إلى تحديد المدة بثلاثة أيام.

      • وذهب الإمام أحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن إلى أنه يجوز اشتراط الخيار إلى ما يتفقان عليه من المدة المعلومة قلَّتْ أو كثرت.

      • وذهب الإمام مالك إلى جوازه فيما زاد على الثلاث على أن لا يتجاوز الحدّ المعتاد في كل نوع من أنواع المبيعات.

      انظر -بالإضافة إلى المصادر السابقة- : المغني، 6/38؛ البحر الرائق، 6/5؛ نهاية المحتاج، 4/18؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه، 3/91؛ الخيار وأثره في العقود، ص220. [↑](#footnote-ref-5101)
5102. () في (د) : «أشهر». [↑](#footnote-ref-5102)
5103. () **ابن عمر** : هو عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل، أبو عبد الرحمن القرشي العدوي. ولد بعد البعثة بثلاث سنين، ومات بمكة سنة 73هـ.

      أسلم وهو صغير، وهاجر قبل أبيه، وأول مشاهده الخندق على الصحيح، وكان من المكثرين من الرواية عن النبي  ، كثير الاتباع لآثاره، من أعلم الصحابة بمناسك الحج، شديد التحرِّي والاحتياط والتوقي في فتواه.

      ومن أقواله النفيسة التي تدل على توقّيه في الفتوى : أنه سئل عن شيء فقال : لا أدري. ثم قال : أتريدون أن تجعلوا ظهورنا جسورًا في جهنم؟، تقولون أفتانا بهذا ابن عمر».

      **انظر** : طبقات ابن سعد، 2/373؛ الاستيعاب، 3/950، رقم 1612؛ الإصابة، 4/181، رقم 4837. [↑](#footnote-ref-5103)
5104. () نهاية 78/أ من (جـ)، مع تكرار «تعالى» في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-5104)
5105. () بحثت عن هذا الحديث فلم أجده في الكتب المسندة.

      إلا أن بعض الفقهاء من الحنفية يتناقلونه على أنه أثر مروي عن ابن عمر –رضي الله عنهما-، ويذكرونه في معرض الاستدلال لرأي أبي يوسف ومحمد (المذكور)، وعند جوابهم عن الاستدلال به ينفون معرفة هذا الأثر في كتب الحديث والآثار.

      • ومن ذلك ما جاء في (فتح القدير) –6/302- : «وأمَّا ما استدلوا من حديث ابن عمر المذكور في الكتاب فلا يعرف في شيء من كتب الحديث والآثار».

      • وما جاء في (البحر الرائق) –6/5- : «وأما حديث ابن عمر فلم يُعرف».

      • وممّا يشهد لرأي الفقهاء هذا : أن صاحب (نصب الرّاية) –4/8- عندما علّق على هذا الأثر قال : «قوله : روي عن ابن عمر أنه أجاز الخيار إلى شهرين.

      قلت : غريب جدًّا». [↑](#footnote-ref-5105)
5106. () في (أ) و(ب) و(جـ): «يمس». والأفصح ما تمَّ إثباته من (د)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-5106)
5107. () في (د) : زيادة «عندنا». [↑](#footnote-ref-5107)
5108. () العناية، 6/299-300- مع اختلاف يسير، حيث جاء في العناية: «ولأن خيار الشرط إنما **شرع** ...»؛ وانظر : الهداية وفتح القدير، 6/300؛ تبيين الحقائق، 4/14. [↑](#footnote-ref-5108)
5109. () في (جـ) : «يقر». [↑](#footnote-ref-5109)
5110. () «عندنا» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-5110)
5111. () هذه القاعدة ختمها المؤلف بقوله : «عندنا»، أي : عند الحنفية؛ إذ هي تمثل رأيهم في قاعدة أصولية، وهي : هل يقتضي النهي الفساد؟، فهم يرون أن «النهي المطلق عن التصرفات الشرعية ... يقتضي قبحًا لمعنى في غير المنهي عنه، لكن متّصل به؛ **حتى يبقى المنهي مشروعًا**، مع اطلاق النهي وحقيقته»- قاله البزدوي في أصوله، 1/526-527-.

      وهذه القاعدة أو المسألة «من أمهات مسائل الخلاف، وقد اعتاصت على قوم من المحقّقين»- على ما قاله ابن السبكي في أشباهه، 1/115-.

      ونظرًا لأهميتها فإنه لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب أصول الفقه، كما وردت في كثير من كتب الفقه وقواعده، وأيضًا أفردت لها عدة كتب قديمًا وحديثًا:

      **ومن هذه الكتب :**

      **1**- تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد للعلائي (ت761هـ).

      **2**- تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد ومؤلفه : الحافظ العلائي، دراسة وتحقيقًا، للدكتور إبراهيم سلقيني.

      **3** - اقتضاء النهي الفساد لعبد العزيز الهويش – وهو بحث تكميلي للماجستير بالمعهد العالي للقضاء-.

      **4** - النهي يقتضي الفساد بين العلائي وابن تيمية لأبي بكر بن عبد العزيز البغدادي.

      **وقد حرّر العلائي محل النـزاع** في هذه المسألة فقال في كتابه – تحقيق المراد، ص312-:

      «- والحق أنّ محل الخلاف إنما هو في مطلق النهي، كما قيّد به كلامه بعض المتأخرين من أهل التحقيق.

      - فأمّا النهي الذي اقترن بقرينة تدّل على بطلانه، أو بقرينة تدل على صحته، فلا ينبغي أن يكون فيهما خلاف، وإن كانوا قد أطلقوا ذلك، لكن مرادهم ما قلناه».

      وقد ذكر العلائي - في كتابه ص302- أنه «ينتهي مجموع المذاهب [في هذه المسألة] إلى أكثر من ستة عشر قولاً».

      **وأشهرها ثلاثة أقوال :**

      **الأول** : النهي يقتضي الفساد مطلقًا.

      وهذا قول الحنابلة – كما في العدّة، 2/432؛ وأصول ابن مفلح، 2/730، 737؛ وغيرهما-.

      **الثاني** : أنه يقتضي الصحة، إذا كان النهي عنه لوصفه، ولم يكن من الأفعال الحسية، وأما النهي عن الشيء لعينه فيقتضي الفساد، وهو مذهب أبي حنيفة ومحمد بن الحسن وجمهور أصحابهما. **وهو القول الذي تتمشّى معه صيغة القاعدة عند المؤلف**.

      **الثالث** : أن النهي عن الشيء إن كان لعينه، أو لوصفه اللازم له فهو مقتضٍ للفساد، بخلاف ما إذا كان لغيره، وسواء في ذلك العبادات، أم العقود.

      وقد رجّح العلائي هذا القول حيث قال –ص300- : «وهذا أرجح المذاهب وأصحّها دليلاً ... وهو الذي ينبغي أن يكون مذهب الشافعي وجمهور أصحابه ...».

      كما نصره ابن العربي في محصوله، -ص71- والقرافي في فروقه –2/83- وعدّاه مذهب الإمام مالك أيضًا.

      **وللتوسع في القاعدة انظر من كتب الأصول :**

      المعتمد، 1/183؛ العدة، 2/432؛ إحكام الفصول، ص126؛ التبصرة، ص100؛ شرح اللمع، 1/297؛ البرهان، 1/199، فقرة 194؛ التلخيص، 1/481، فقرة 521؛ أصول البزدوي وكشف الأسرار، 1/524؛ أصول السرخسي، 1/80؛ قواطع الأدلة، 1/255؛ المستصفى، 2/24؛ الواضح، 3/242؛ الوصول إلى الأصول، 1/186؛ التنقيحات، ص127؛ المحصول والكاشف، 4/168؛ روضة الناظر، 2/652؛ الإحكام للآمدي، 2/209؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد، 2/95؛ شرح تنقيح الفصول، ص173؛ المنهاج والإبهاج، 2/68؛ المغني، ص72؛ نهاية الوصول (بديع النظام)، 1/430؛ المنار وشرحه : جامع الأسرار، 1/250؛ الفائق، 2/152؛ المسوّدة، ص82؛ أصول الفقه لابن مفلح، 2/730؛ جمع الجوامع وشرح المحلي وحاشية البناني، 1/393؛ الموافقات، 2/242؛ البحر المحيط، 2/439؛ التحرير وتيسيره، 1/376؛ شرح الكوكب المنير، 3/84؛ مسلّم الثبوت وفواتح الرحموت، 1/69، 396؛ الصحة والفساد عند الأصوليين، ص329- وما بعدها-؛ القواعد الأصولية المتعلقة بالأمر والنهي، ص530-596؛ أثر الاختلاف في القواعد الأصولية للدكتور مصطفى الخنّ، ص341.

      **ومن كتب القواعد :**

      قواعد الأنام، 2/20؛ أنوار البروق للقرافي، 2/82، الفرق 70؛ وترتيبه، 2/160؛ وتهذيبه، 2/96؛ الأشباه لابن الوكيل، 1/119؛ ولابن السبكي، 2/115؛ المنثور، 3/313؛ تقرير القواعد، 1/51، قاعدة 9، و328، قاعدة 46؛ الأشباه لابن الملقن، 2/284، قاعدة 148؛ القواعد للحصني، 3/52؛ مختصر من قواعد العلائي، 1/271؛ إيضاح المسالك، ص134، قاعدة 106؛ المنهج وشرحه للمنجور، ص149؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص47؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل38/ب؛ منافع الدقائق، ص332؛ مجلة الأحكام الشرعية، ص78، مادة 9، وص84، مادة 46؛ قواعد الفقه للروكي، ص281. واللفظ المطابق للفظ المؤلف هو لفظ المجامع وشرحيها فقط.

      **ومن كتب الفقه :**

      الهداية والعناية وفتح القدير، 2/316؛ 6/461؛ المغني، 1/215؛ الكافي لابن قدامة، 2/22؛ وللنسفي، ق1، ص1479؛ تبيين الحقائق، 4/63؛ المبدع، 2/87؛ البحر الرائق، 6/99؛ الشرح الكبير وحاشية الدسوقي، 3/54؛ كشاف القناع، 1/453، 3/183؛ حواشي الشرواني، 4/291.

      وجميع كتب الفقه الحنفي لفظها مطابق للفظ المؤلف، إلا تبيين الحقائق، حيث زادها أيضاحًا فقال : «النهي عن الأفعال الشرعية يقرّر المشروعية عندنا، بخلاف النهي عن الأفعال الحسية». [↑](#footnote-ref-5111)
5112. () نهاية 67/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-5112)
5113. () العناية، 6/461، مع اختلاف في بداية العبارة، حيث جاء في العناية: «النهي يقرّر المشروعية عندنا لاقتضائه التصوّر؛ ليكون النهي عمّا يتكوّن؛ ليكون العبد ...»؛ وانظر: الهداية وفتح القدير، 6/461. [↑](#footnote-ref-5113)
5114. () في (أ) و(جـ) و(د) : «وعوضان». والمناسب ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-5114)
5115. () انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، 6/459؛ الكنز وشرحيه : تبيين الحقائق، 4/63؛ والبحر الرائق، 6/99؛ الدرر شرح الغرر، 2/174. [↑](#footnote-ref-5115)
5116. () في (أ) و(جـ) و(د) : زيادة (فيه). وهي زيادة لا وجه لها. [↑](#footnote-ref-5116)
5117. () نهاية 107/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-5117)
5118. () في (د) : «النقص». [↑](#footnote-ref-5118)
5119. () في (أ) : «تحتمل»، وفي (ب) و(د) : «يحتمل»، وفي (جـ) : «يحتمله». وما في (أ) مجانب للصواب، وقد ثم إثبات ما في (ب) و(د)؛ لأنه أقل تصرفًا في الأصل. [↑](#footnote-ref-5119)
5120. () في (جـ) : «شروعيته». [↑](#footnote-ref-5120)
5121. () في (د) : «لحاجة». [↑](#footnote-ref-5121)
5122. () في (د) : «دعى». [↑](#footnote-ref-5122)
5123. () انظر : الدرر شرح الغرر، 2/175؛ وانظر أيضًا : العناية، 6/466. [↑](#footnote-ref-5123)
5124. () العناية، 6/466.

      والنص المحال إلى شرح الطحاوي مذكور في شرح مختصر الطحاوي للاسبيجابي، ل147/ب. [↑](#footnote-ref-5124)
5125. () وقوله : « **شرح الطحاوي**» : هاتان الكلمتان تتضمّنان عَلَمًا وكتابًا وشرح هذا الكتاب.

      **• أما العلم** : فهو الإمام أحمد بن محمد بن سلامة، أبو جعفر الطحاوي (239هـ-321هـ).

      اشتهر بالفقه والحديث كما نبغ في العقيدة.

      من مصنفاته : العقيدة الطحاوية، مختصره في الفقه الحنفي، شرح معاني الآثار، شرح مشكل الآثار.

      انظر : الجواهر المضية، 1/271-277، رقم 204؛ تاج التراجم، ص21-24، رقم 19؛ مفتاح السعادة، 2/249-250؛ الطبقات السنية، 2/49-52، رقم 321؛ كشف الظنون، 1/32، 298، 562، 568، 274، 2/1046، 1147، 1250، 1326، 1609، 1627، 1728، 1837، 1980؛ الفوائد البهية، ص31-34؛ هدية العارفين، 1/58-59.

      **• أما كتابه** : فهو مختصر الطحاوي الأوسط. وقد حاز هذا الكتاب قصب السبق في التأليف في مختصرات الفقه الحنفي.

      يقول عنه أبو الوفا الأفغاني -في مقدمة تحقيقه للكتاب، ص4 -:«وهذا .. أوّل المختصرات في مذهبنا، وأبدعها، وأحسنها تهذيبًا، وأصحّها رواية عن أصحابنا، وأقواها دراية، وأرجحها فتوى».

      ونظرًا لأهميته «ولع الناس بشرحه، وعليه عدة شروح»- كما يقول ذلك صاحب (الجواهر)، 1/276-. وقد ذكر صاحب كشف الظنون طائفة من هذه الشروح.

      **• أما الشرح** : فهو شرح مختصر الطحاوي لعلي بن محمد بن إسماعيل الأسْبيجابِي السمرقندي (454هـ-535هـ).

      هذا الشرح من الشروح الفقهية المتوسطة التي تعنى بآراء الإمام أبي حنيفة وصاحبيه في أكثر مواطن الخلاف بينهم، مع ذكر الدليل، كما يتعرض أحيانًا لرأي الإمام الشافعي.

      ولهذا الشرح عدة نسخ خطية منها نسخ المكتبات الآتية :

      **1**- **2**- معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى، برقم 22، ونسخة أخرى جـ1 برقم 486 وجـ2 برقم 485.

      **3**- الحرم المكي، برقم 125 حنفي.

      **4**- مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة (مجموعة عارف حكمت)، برقم 202/254. وتوجد صورة لهذه النسخة في الجامعة الإسلامية، برقم 6685.

      **5**- دار الكتب الظاهرية بدمشق (والتي ضُمّتْ إلى مكتبة الأسد)، برقم 7746.

      **6**- **7**- السليمانية باستانبول (فهرس داماد زادة قاضي عسكر محمد مراد)، برقم 865، و(فهرس يني جامع)، برقم 457.

      انظر : تاج التراجم، ص156؛ مفتاح السعادة، 2/256؛ كشف الظنون، 2/1627-1628؛ الفوائد البهية، ص124؛ هدية العارفين، 1/697؛ الفقه الحنفي لأحمد النقيب، 2/424. [↑](#footnote-ref-5125)
5126. () انظر : الأصل لمحمد بن الحسن، كتاب الاستحسان، 3/99-100.

      **وكتاب الاستحسان** - كما تلاحظ - : ليس كتابًا مستقلاًّ، وإنما هو ضمن كتاب (الأصل) لمحمد ابن الحسن الشيباني (ت189هـ) المعروف بِـ (المبسوط).

      والسبب في عزو المؤلف إلى كتاب الاستحسان -والله أعلم- هو أنّ محمد بن الحسن في البداية ألف أبواب الأصل مفردة، «فأولاً ألف مسائل الصلاة، وسماه : (كتاب الصلاة)، ومسائل البيوع، وسماه : (كتاب البيوع) ... وهكذا (الأيمان) و(الإكراه)...، ثم جُمعت فصارت مبسوطًا» - قاله صاحب كشف الظنون -.

      وابن النديم (ت438هـ) عندما ذكر كتب ابن الحسن : جعل كل كتاب من كتب الأصل كتابًا مستقلاًّ وعدّ منها : (كتاب الاستحسان). وهذا المسلك الذي سلكه ابن النديم سلكه أخرون، منهم المؤلف.

      وكتاب الأصل أحد كتب ظاهر الرواية، وأولها تصنيفًا؛ لهذا سمّي بالأصل.

      «وطريقته في الكتاب : سرد الفروع على مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف، مع بيان رأيه في المسائل، ولا يسرد الأدلة حيث تكون الأحاديث الدالة على المسائل بمتناول جمهور الفقهاء من أهل طبقته، وإنما يسردها في مسائل ربما تعزب أدلتها عن علمهم»- قاله أبو الوفاء الأفغاني-.

      كشف الظنون، 2/1581؛ مقدمة تعليق أبي الوفاء الأفغاني على كتاب الأصل، 1/8؛ وانظر : الفهرست لابن النديم، ص245؛ الفوائد البهية، ص163. [↑](#footnote-ref-5126)
5127. () نهاية 64/ب من (د). وقد جاء في العناية : «**ولئن** سلم فالوطء ...». [↑](#footnote-ref-5127)
5128. () 6/466 -مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-. [↑](#footnote-ref-5128)
5129. () في (ب) : «عليه». [↑](#footnote-ref-5129)
5130. () أي : ورد اعتراض في كتاب العناية بوجه آخر، حيث قال صاحب العناية... [↑](#footnote-ref-5130)
5131. () في (أ) و(جـ) : «أحد». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للعناية.

      وهذه الكلمة تشكل نهاية 107/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-5131)
5132. () نهاية 78/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-5132)
5133. () في (أ) و(جـ) و(د) : «دار». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو موافق لما جاء في العناية. [↑](#footnote-ref-5133)
5134. () في (جـ) : «المشتري»، وفي (د) : «مشتراه». [↑](#footnote-ref-5134)
5135. () في (العناية) : زيادة : «لم تثبت الشفعة فيما ذكرت» (ولعله سقط من أولها واو العطف). **وهذه الزيادة يحتاج إليها؛** لأن المؤلف ذكر الشّفعة في السّطر الثاني من الجواب في معرض التعليل لما جاء في صدر الجواب؛ فتعين ذكر الشفعة في صدر الجواب أيضًا. [↑](#footnote-ref-5135)
5136. () في (أ) و(جـ) و(د) : «اليمين». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-5136)
5137. () نهاية 68/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-5137)
5138. () في (جـ) : «هلك». [↑](#footnote-ref-5138)
5139. () في (جـ) : «لملك». وهذا الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-5139)
5140. () «بناء» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-5140)
5141. () في (أ) و(د) : «اليمين». والصحيح ما تمّ إثباته من (ب) و(جـ). [↑](#footnote-ref-5141)
5142. () في جميع النسخ : «فيبيع». والصحيح ما تمَّ إثباته من مصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-5142)
5143. () في (أ) و(جـ) و(د) : «دارًا». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للعناية، حيث جاء فيها : «فبيع بجنبها دارٌ أخرى». [↑](#footnote-ref-5143)
5144. () في (د) : «عبد منهم». [↑](#footnote-ref-5144)
5145. () في (أ) و(جـ) و(د) : «إن». والذي يدلّ عليه المعنى هو ما تمّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-5145)
5146. () في (جـ) : «لما». [↑](#footnote-ref-5146)
5147. () نهاية 108/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-5147)
5148. () العناية، 6/405 -مع اختلاف سبق بيان أكثره-. [↑](#footnote-ref-5148)
5149. () في (ب) : «النبردي». [↑](#footnote-ref-5149)
5150. () **عناء الفقهاء** :

      هكذا ورد اسم الكتاب في جميع النسخ (بالعـين المهملة) وكـذلك ورد بالعـين المهملة في القنية، ل109/أ، إلا أنه ورد في مصدر المؤلف (وهو أشباه ابن نجيم) وفي كثير من كتب التراجم (بالغين المعجمة)، ولعل هذا الصحيح؛ لدلالة المعنى على ذلك.

      وهذا الكتاب لعلي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، أبي الحسن الفخر البزدوي (ت482هـ).

      وكتابه هذا في الفقه، كما صرّح بذلك صاحب (الفوائد البهية) وصاحب (هدية العارفين)، وكما يوحي بذلك عنوان الكتاب، إلا أني بعد بحث طويل لم أجد هذا الكتاب لا مطبوعًا ولا مخطوطًا، فيظهر -والله أعلم- أنه مفقود، ويؤكد هذه النتيجة عدم ذكر هذا الكتاب في كثير من كتب التراجم.

      انظر في نسبة الكتاب للمؤلف : الفوائد البهية، ص124، هدية العارفين، 1/693؛ الفتح المبين، 1/276؛ الأعلام، 4/228.

      وانظر في بيان الكتب التي ترجمت للبزدوي ولم تذكر هذا الكتاب من بين كتبه : الجواهر المضية، 2/594-595؛ تاج التراجم، ص146؛ مفتاح السعادة، 2/164-165؛ كشف الظنون، 1/112، 467، 553، 563، 568، 2/1016، 1485؛ معجم المؤلفين، 2/501. [↑](#footnote-ref-5150)
5151. () القنية، ل109/أ؛ الأشباه لابن نجيم، ص267. [↑](#footnote-ref-5151)
5152. () **الإرشاد** : هذا الكتاب لم استطع الوقوف على مراد المؤلف منه؛ لكثرة الكتب التي تعرف بالإرشاد، ولأن الغالب من هذه الكتب مفقود.

      **ومن أبرز هذه الكتب :**

      **1**- «إرشاد الدراية شرح الهداية، لمصلح الدين مصطفى بن زكريا بن أبي دوغمش القرماني (ت809هـ)». كذا جاء في (كشف الظنون)، وصرّح في (هدية العارفين) بأنه : «في الفروع»، كما أنَّ الغالب على الظن أن المراد بالمتن المشروح هو الهداية للمرغيناني وهي في الفقه، فيكون الشرح تبعًا لها.

      (كشف الظنون، 2/433؛ هدية العارفين، 2/433؛ وانـظر : الأعـلام، 8/134؛ معجم المؤلفين، 3/865، رقم 16969).

      **2**- الإرشاد في الفقه لنوح بن منصور.

      (انظر : الجواهر المضية، 3/563، رقم 1766؛ تاج التراجم، ص278، رقم 311).

      **3**- «إرشاد المهتدى في الفروع، لأبي الحسن علي بن سعيد الرستغفني الحنفي». كذا في كشف الظنون، 1/67.

      (وانظر : الجواهر المضية، 2/570، رقم 973؛ تاج التراجم، ص145، رقم 163؛ مفتاح السعادة، 2/256- وفيه : إرشاد المبتدى-؛ الفوائد البهية، ص65؛ معجم المؤلفين، 2/445، رقم 9521 – وفيه : أنه كان حيًّا قبل سنة 333هـ -).

      **4**- الإرشاد لمحمد بن محمد الأكمل البابرتي (ت786هـ).

      وكان هذا الكتاب هو المتبادر للذهن؛ لأن صاحبه هو صاحب (العناية) التي تعد من أهم مصادر المؤلف، إلا أنه بعد وقوفي على نسخة خطية لهذا الكتاب وجدته مختصرًا لا يتجاوز تسعًا وعشرين ورقة، وقد بحثت فيه عن المسألة التي ذكرها المؤلف ولم أجدها.

      - وهذه النسخة المشار إليها هي نسخة مكتبة الملك فهد الوطنية، وهي مصورة عن مكتبة (أور شليم) بالقدس، برقم 818-.

      ونـظرًا لأنـه يـحتمل أن يـكون مـراد الـمؤلف من قـوله (صـاحب الإرشـاد) بيـان القـائـل فـحسب بغض النـظر عـن الكـتاب الـذي أورد فيه مقولته – نظرًا لهذا بحثت عن هذه المسألة في (العناية) باعتبار كون صاحبها له كتاب (الإرشاد) أيضًا، ولكن لم أظفر بها. [↑](#footnote-ref-5152)
5153. () في (جـ) : «درهم». [↑](#footnote-ref-5153)
5154. () في (جـ) و(هـ) و(و) : زيادة «يُقَرِّر». [↑](#footnote-ref-5154)
5155. () في (ب) : «خصه». [↑](#footnote-ref-5155)
5156. () قوله: «ومن أفتى بالرّد ...» معناه : أن من أفتى بأن المقرِضْ يردّ الربحَ إلى المستقرض، فإن هذا مقَيَّدٌ بعدم التزام المستقرض بالربح، فعلى هذا التقدير فإن الربح من حق المستقرض، فيحسب من رأس المال، فإن زاد الربح على الأصل (وهو رأس المال) فإن المقترِض له الحق في استرداد الزيادة –والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-5156)
5157. () في (أ) و(ب) و(جـ): «يـعمـل». والصحيح مـا تمَّ إثباته من (د)، وهو الموافق لمصدر القاعدة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-5157)
5158. () نهاية 79/أ من (جـ)، ونهاية 65/أ من (د). [↑](#footnote-ref-5158)
5159. () **المراد من هذه القاعدة** :

      أنه إذا تكلم المكلّف بلفظ من الألفاظ، وكان هذا اللفظ محتملاً : فإنه يُعمل بنيته في تحديد مراده من لفظه. وأما إذا كان اللفظ موضوعًا لمعنى معيّن لا يحتمل غيره، فلا يلتفت إلى غيره.

      **توثيق القاعدة :**

      وردت بنحو لفظها أو معناه في بعض كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      تقرير القواعد لابن رجب، 2/587-588، ضمن قاعدة 125 -ولفظه : «لأن النية إنما تصرف اللفظ إلى محتمل، ولا احتمال في النصّ الصريح، إنما الاحتمال في العموم...»؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص112، قاعدة68 –ولفظه : «النية تعيّن بعض محتملات اللفظ، لا مالا يحتمله»-.

      **ومن كتب الفقه :**

      المصفى، ل33/أ؛ العناية، 6/250 -ولفظ العناية أقرب الألفاظ إلى لفظ المؤلف، حيث جاء فيها: «... وإن كان بالنية؛ لأنها إنما تعمل في المحتملات، لا في الموضوعات الأصلية»-؛ فتح القدير، 4/257؛ البحر الرائق، 4/244. [↑](#footnote-ref-5159)
5160. () انظر: كنز الدقائق وشرحيه: تبيين الحقائق، 2/214؛ والبحر الرائق، 3/322؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص112. [↑](#footnote-ref-5160)
5161. () 2/30.

      **وتحفة الفقهاء** : كتاب في الفقه الحنفي، ألّفه محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي (ت 540هـ).

      وهو كتاب وسط بين الإيجاز والإطالة، وكان الدافع لتصنيفه أنَّ مختصر القُدُوري فيه إيجاز في المسائل والدليل، فأراد السمرقندي أن يسدّ هذا النقص.

      وقد شرحه تلميذه الكاساني (ت587هـ) في (بدائع الصنائع)؛ فزوّجه ابنته، وجعل الشرح مهرًا لها.

      وللتحفة عدّة طبقات :

      • من أقدمها : طبعة جامعة دمشق؛ بتحقيق د. محمد زكي عبد البّر، وقد طبع الجزء الأول منها عام 1377هـ/1958م، والأخير عام 1379هـ/1959م.

      • ومن أحدثها : طبعة دار الكتب العلمية الثانية عام 1414هـ.

      انظر : الجواهر المضية، 3/18، رقم 1151؛ تاج التراجم، ص206، رقم 226؛ مفتاح السعادة، 2/248؛ كشف الظنون، 1/371؛ الفوائد البهية، ص158؛ هدية العارفين، 2/90. [↑](#footnote-ref-5161)
5162. () ل88/أ (نسخة جامعة الملك سعود، رقم ف1128/6). [↑](#footnote-ref-5162)
5163. () العناية، 6/250، مع زيادة عند المؤلف لبعض الألـفـاظ، وهـي: «من الإيجاب والقبول» و«لا ينعقد البيع». [↑](#footnote-ref-5163)
5164. () الهداية، 6/249، وزاد صاحب الهداية : «... والآخر لفظ الماضي». [↑](#footnote-ref-5164)
5165. () في (جـ) : «لسوف». [↑](#footnote-ref-5165)
5166. () نهاية 108/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-5166)
5167. () في (أ) و(جـ) و(د) : «مصادفها». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-5167)
5168. () في (أ) و(جـ) و(د) : «موضوع». والصحيح ما تم إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-5168)
5169. () نهاية 68/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-5169)
5170. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يعمل». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-5170)
5171. () انظر: العناية، 6/250. وقد عبّر صاحب العناية عن المعنى الأخير فقال : «... والفعل المضارع عند الفقهاء حقيقة في الحال على ما عرف، فلا يحتاج إلى النية، ولا ينعقد به؛ لما مرّ من الأثر والمعقول». [↑](#footnote-ref-5171)
5172. () العناية، 6/250. [↑](#footnote-ref-5172)
5173. () أي القاعدة وما جاء في شرحها مختصر من (العناية)، وقد سبق توثيق ذلك مفصَّلاً. [↑](#footnote-ref-5173)
5174. () في (ب) : «التسهيل». [↑](#footnote-ref-5174)
5175. () في (أ) و(جـ) و(د) : «فليراجع». والمناسب ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-5175)
5176. () في (أ) و(ب) و(جـ): «يـعمـل». والصحيح مـا تمَّ إثباته من (د)، وهو الموافق لمصدر القاعدة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-5176)
5177. () نهاية 79/أ من (جـ)، ونهاية 65/أ من (د). [↑](#footnote-ref-5177)
5178. () **المراد من هذه القاعدة** :

      أنه إذا تكلم المكلّف بلفظ من الألفاظ، وكان هذا اللفظ محتملاً : فإنه يُعمل بنيته في تحديد مراده من لفظه. وأما إذا كان اللفظ موضوعًا لمعنى معيّن لا يحتمل غيره، فلا يلتفت إلى غيره.

      **توثيق القاعدة :**

      وردت بنحو لفظها أو معناه في بعض كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      تقرير القواعد لابن رجب، 2/587-588، ضمن قاعدة 125 -ولفظه : «لأن النية إنما تصرف اللفظ إلى محتمل، ولا احتمال في النصّ الصريح، إنما الاحتمال في العموم...»؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص112، قاعدة68 –ولفظه : «النية تعيّن بعض محتملات اللفظ، لا مالا يحتمله»-.

      **ومن كتب الفقه :**

      المصفى، ل33/أ؛ العناية، 6/250 -ولفظ العناية أقرب الألفاظ إلى لفظ المؤلف، حيث جاء فيها: «... وإن كان بالنية؛ لأنها إنما تعمل في المحتملات، لا في الموضوعات الأصلية»-؛ فتح القدير، 4/257؛ البحر الرائق، 4/244. [↑](#footnote-ref-5178)
5179. () انظر: كنز الدقائق وشرحيه: تبيين الحقائق، 2/214؛ والبحر الرائق، 3/322؛ قواعد الفقه لابن نجيم، ص112. [↑](#footnote-ref-5179)
5180. () 2/30.

      **وتحفة الفقهاء** : كتاب في الفقه الحنفي، ألّفه محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي (ت 540هـ).

      وهو كتاب وسط بين الإيجاز والإطالة، وكان الدافع لتصنيفه أنَّ مختصر القُدُوري فيه إيجاز في المسائل والدليل، فأراد السمرقندي أن يسدّ هذا النقص.

      وقد شرحه تلميذه الكاساني (ت587هـ) في (بدائع الصنائع)؛ فزوّجه ابنته، وجعل الشرح مهرًا لها.

      وللتحفة عدّة طبقات :

      • من أقدمها : طبعة جامعة دمشق؛ بتحقيق د. محمد زكي عبد البّر، وقد طبع الجزء الأول منها عام 1377هـ/1958م، والأخير عام 1379هـ/1959م.

      • ومن أحدثها : طبعة دار الكتب العلمية الثانية عام 1414هـ.

      انظر : الجواهر المضية، 3/18، رقم 1151؛ تاج التراجم، ص206، رقم 226؛ مفتاح السعادة، 2/248؛ كشف الظنون، 1/371؛ الفوائد البهية، ص158؛ هدية العارفين، 2/90. [↑](#footnote-ref-5180)
5181. () ل88/أ (نسخة جامعة الملك سعود، رقم ف1128/6). [↑](#footnote-ref-5181)
5182. () العناية، 6/250، مع زيادة عند المؤلف لبعض الألـفـاظ، وهـي: «من الإيجاب والقبول» و«لا ينعقد البيع». [↑](#footnote-ref-5182)
5183. () الهداية، 6/249، وزاد صاحب الهداية : «... والآخر لفظ الماضي». [↑](#footnote-ref-5183)
5184. () في (جـ) : «لسوف». [↑](#footnote-ref-5184)
5185. () نهاية 108/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-5185)
5186. () في (أ) و(جـ) و(د) : «مصادفها». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-5186)
5187. () في (أ) و(جـ) و(د) : «موضوع». والصحيح ما تم إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-5187)
5188. () نهاية 68/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-5188)
5189. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يعمل». والأفصح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-5189)
5190. () انظر: العناية، 6/250. وقد عبّر صاحب العناية عن المعنى الأخير فقال : «... والفعل المضارع عند الفقهاء حقيقة في الحال على ما عرف، فلا يحتاج إلى النية، ولا ينعقد به؛ لما مرّ من الأثر والمعقول». [↑](#footnote-ref-5190)
5191. () العناية، 6/250. [↑](#footnote-ref-5191)
5192. () أي القاعدة وما جاء في شرحها مختصر من (العناية)، وقد سبق توثيق ذلك مفصَّلاً. [↑](#footnote-ref-5192)
5193. () في (ب) : «التسهيل». [↑](#footnote-ref-5193)
5194. () في (أ) و(جـ) و(د) : «فليراجع». والمناسب ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-5194)
5195. () في (جـ) : «يجري». [↑](#footnote-ref-5195)
5196. () وردت هذه القاعدة في الدّرر شرح الغرر –2/337- **وقد بيّن معناها فقال** : «النيابة تجري في الاستحلاف : يعني يجوز أن يكون الشخص نائبًا عن آخر له حق على غيره في طلب اليمين من المدعى عليه إذا عجز عن إقامة البينة، لا الحلف : يعني : لا يجوز أن يكون شخص نائبًا عن شخص آخر توجه عليه اليمين ليحلف من قبله».

      كما وردت أيضًا في الفصول العمادية، ل90/ب بلفظ : «والنيابة لا تجري في التحليف»؛ وكذلك في جامع الفصولين، 1/140، بلفظ : «... النيابة لا تجري في الحلف وتجري في الاستحلاف». [↑](#footnote-ref-5196)
5197. () في (د) : «برأيه». [↑](#footnote-ref-5197)
5198. () ص790 (ل62/أ)، قاعدة 154.

      والاعتراض الذي أورده على القاعدة هنا سبق أن أورده هناك ص797 (ل62/ب) وأجاب عنه؛ فانظره إن شئت. [↑](#footnote-ref-5198)
5199. () وردت هذه القاعدة بلفظها في بعض كتب الفقه الحنفي وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص47- وفي النسخة الخطية منها، ل36/ب-؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل38/ب؛ منافع الدقائق، ص333.

      **ومن كتب الفقه :**

      الدّرر شرح الغرر، 2/175.

      كما وردت الإشارة إلى معناها في رد المحتار، 4/190. [↑](#footnote-ref-5199)
5200. () انظر : الدرر شرح الغرر، 2/175. [↑](#footnote-ref-5200)
5201. () **خيار البلوغ** : هو : «أن يكون لمنْ زُوِّجَتْ صغيرة خيار الإبقاء على النكاح، أو فسخه عند بلوغها». قاله صاحب معجم لغة الفقهاء، ص180.

      وخيار البلوغ يذكره الحنفية عند حديثهم عن فُرُقِ النكاح، ويعدّونه من الفرق التي تحتاج إلى تفريق القاضي. وهو محلّ خلاف بينهم :

      • فقد أثبته الإمام أبو حنيفة ومحمد، وجعلاه حقًّا للزوجين الصغيرين عند بلوغهما إذا زوجهما غير الأب أو الجد.

      • وأنكره أبو يوسف، سواء كان المزوِّج هو الأب أم الجد أم منْ دونهما من الأولياء.

      وقد عبّر عن ذلك المرغيناني في (البداية) بعبارة مختصرة قال فيها :

      «فإن زوّجهما الأب والجد فلا خيار لهما بعد بلوغهما، وإن زوَّجهما غير الأب والجدِّ فلكلّ واحد منهما الخيار إذا بلغ، إن شاء أقام على النكاح، وإن شاء فسخ»، ثم ذكر –في شرحها (وهو الهداية)- الخلاف فيه فقال : «وهذا عند أبي حنيفة ومحمد –رحمهما الله-، وقال أبو يوسف –رحمه الله-: لا خيار لهما ...»، ثم قال في البداية : «ويشترط فيه القضاء ...».

      البداية وشرحها : الهداية، 3/277-278؛ (وانظر : شرحيها : العناية وفتح القدير)؛ الدرر شرح الغرر، 1/337؛ الأشباه لابن نجيم، ص202؛ الدر المختار ورد المحتار، 4/173-175، 339. [↑](#footnote-ref-5201)
5202. () مجامع الحقائق (الهامش)، ل36/ب؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل38/ب؛ منافع الدقائق، ص333. [↑](#footnote-ref-5202)
5203. () سبق توثيق كون خيار البلوغ يحتاج إلى القضاء في الهامش قبل السابق، أما كون الرجوع في الهبة يحتاج إلى القضاء فقد سبق توثيقه ص306. [↑](#footnote-ref-5203)
5204. () في (ب) : «إلزام». [↑](#footnote-ref-5204)
5205. () في (ب) و(د) : «عن». [↑](#footnote-ref-5205)
5206. () انظر هذا التعليل في : الهداية والعناية، 3/278-279. [↑](#footnote-ref-5206)
5207. () في (د) : «لخيار». [↑](#footnote-ref-5207)
5208. () **خيار العتق** : هو : «أن يكون للأمة المتزوجة عند إعتاقها الخيار، بين الإبقاء على النكاح أو فسخه». قاله صاحب معجم لغة الفقهاء، ص180؛ وانظر : رد المحتار، 4/190، 336. [↑](#footnote-ref-5208)
5209. () انظر في كون خيار العتق لا يحتاج إلى القضاء إلى : الهداية والعناية وفتح القدير، 3/278-280؛ الدرر شرح الغرر، 1/337؛ الدر المختار ورد المحتار، 4/186، 190، 339. [↑](#footnote-ref-5209)
5210. () نهاية 109/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-5210)
5211. () نهاية 79/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-5211)
5212. () في (جـ) : «لمنع». [↑](#footnote-ref-5212)
5213. () أي : عند الحنفية : الطلاق معتبر –من جهة عدد الطلقات - بحال النساء.

      وقد خالفهم الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة وذهبوا إلى أنَّ الطلاق معتبر بالرجال.

      انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، 3/492؛ المغني لابن قدامة، 10/533؛ روضة الطالبين للنووي، 6/65؛ الشرح الصغير للدردير، 3/370. [↑](#footnote-ref-5213)
5214. () في (د) : «عتقت». [↑](#footnote-ref-5214)
5215. () نهاية 65/ب من (د). [↑](#footnote-ref-5215)
5216. () انظر : العناية، 3/280. [↑](#footnote-ref-5216)
5217. () **المخيّرة** : هي : «التي خيّرها زوجها بين الطلاق والإمساك». قاله صاحب معجم لغة الفقهاء، ص386؛ وانظر : قواعد الفقه (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص474. [↑](#footnote-ref-5217)
5218. () انظر : الدرر شرح الغرر، 1/337. [↑](#footnote-ref-5218)
5219. () في (أ) و(جـ) : «ويحصل» (بزيادة الواو)، وهي زيادة لا وجه لها. [↑](#footnote-ref-5219)
5220. () وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه لابن نجيم، ص213؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص192، قاعدة 254- ولفظه فيهما : «الوصفُ في المعتاد معتبرٌ في الغائب لا في المعيّن»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص47؛ شـرح العلائي لقواعد الـخادمي، ل34/ب؛ منافع الدقائق؛ ص333؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 65؛ شرحها لسليم رستم، 1/45؛ ولعلي حيدر، 1/57؛ وللأتاسي، 1/174؛ شرح قواعدها الفقهية للزرقا، ص331؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص137، قاعدة 389؛ المدخل الفقهي العام، 2/1007، فقرة 620- وأحال إلى فقرة 191/5-؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص489- وورد فيه لفظان هما : «الصفة في الحاضر لغو» و«الصفة في المعّرف لغو»-؛ الوجيز، ص271؛ القواعد الكبرى لـ د. عبد الله العجلان، ص107؛ الـمدخل إلى القواعـد، ص138؛ القاعدة الكلية: إعمال الكلام أولى من إهماله، ص247؛ المبادئ الفقهية، ص40؛ القواعد الفقهية للدّعاس، ص68، قاعدة 49؛ ولِـ د. محمد الزحيلي، ص76.

      **ومن كتب الفقه :**

      بدائع الصنائع، 3/69؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 5/98، 100، 153؛ الدّرر شرح الغرر، 2/45، 57؛ البحر الرائق، 4/325. [↑](#footnote-ref-5220)
5221. () الدرر شرح الغرر، 2/45- مع اختلاف في بداية العبارة، حيث جاء في الدّرر: «مثل: لا يكلّم هذا الشاب، فكلمه شيـخًا: يحنث ...»؛ وانظر منه 2/50، 57؛ وانظر أيضًا : الهداية والعناية وفتح القدير، 5/118، 153؛ مجامع الحقائق (الهامش)، ل36/ب؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل34/ب؛ منافع الدقائق، ص333. [↑](#footnote-ref-5221)
5222. () أي : بعد أن صار الشَّاب شيخًا كبيرًا في السّن. [↑](#footnote-ref-5222)
5223. () مجامع الحقائق (الهامش)، ل36/ب؛ وانظر شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل34/ب؛ منافع الدقائق، ص333. [↑](#footnote-ref-5223)
5224. () نهاية 69/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-5224)
5225. () في (أ) و(جـ) و(د) : «فأكل». والصواب ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-5225)
5226. () **الشيراز في اللغة** : «اللبن الرائب المستخرج ماؤه». قاله صاحب القاموس المحيط، مادة «شرز»، ص660؛ وانظر: العناية وفتح القدير، 5/118؛ البحر الرائق؛ 4/45؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، 2/350. [↑](#footnote-ref-5226)
5227. () انظر : الجامع الصغير، ص258؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 5/118؛ كنز الدقائق وشرحه : البحر الرائق، 4/345؛ الدرر شرح الغرر، 2/50. [↑](#footnote-ref-5227)
5228. () نهاية 109/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-5228)
5229. () «غير معتبر» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-5229)
5230. () وممن أشارإلى النوعين المذكورين أصحاب الكتب الآتية : الهداية والعناية وفتح القدير، 5/118؛ الدّرر شرح الغرر، 2/50؛ البحر الرائق، 4/345؛ النافع الكبير، ص258. [↑](#footnote-ref-5230)
5231. () أي : أن وصف الحاضر بأنه شـاب أو صـبي ، كل واحـد من هـذين الوصفـين وصـف داعٍ إلى اليمين ... [↑](#footnote-ref-5231)
5232. () انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، 5/118، 119. [↑](#footnote-ref-5232)
5233. () في (أ) و(ب) : «لأن»، وفي (د) : «لاما». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ) و(هـ) و(و)، وهو الموافق للدّرر. [↑](#footnote-ref-5233)
5234. () في (ب) : «أمرتا». [↑](#footnote-ref-5234)
5235. () في (جـ) : «بأخلاف». [↑](#footnote-ref-5235)
5236. () الدّرر شرح الغرر، 2/50، إلا أنه جاء في آخر الدرر : «... **ومداراة** الصبيان». [↑](#footnote-ref-5236)
5237. () **عرضية**: مؤنث (عرضي)، والعرضي من مصطلحات المناطقة، «ويعرِّفون العرضي بالخارج عن الماهية».

      أو «الموجود الذي يُحتاج في وجوده إلى موضع (أي : محل) يقوم به».

      فالصفات أو «العناصر العرضية هي : ما لا يدخل في حقيقة الشيء، ولكنه من صفاته العرضية، سواء كانت أعراضًا ملازمة أو مفارقة. كالمشي بالنسبة إلى الحيوان، فإنه من الصفات العرضية للحيوان، وكالضحك بالنسبة إلى الإنسان، فإنه من صفاته العرضية على ما يقولون».

      ولتوثيق ما سبق : فإن النصوص المذكورة منقولة – وفق ترتيبها – من المصادر الآتية :

      حاشية ابن سعيد على شرح الخبيصي للتهذيب (الموسومة بتشجير التذهيب لكتاب التهذيب)، ص112؛ التعريفات، ص192، فقرة 962؛ ضوابط المعرفة، ص40.

      وللتوسع انظر : كتاب الحدود لابن فورك، ص88؛ الرسالة الشمسية وشرحها : تحرير القواعد المنطقية للقطب وحاشية الشرح للجرجاني، ص56؛ وتسهيل الشرح المذكور المسمى بتيسير القواعد المنطقية لِـ أ. د. محمد سالم، ص65؛ التهذيب للتفتازاني وشرح الخبيصى له وحاشية العطار على الشرح، ص112-113؛ السّلم وشروحه: شرح الأخضري، ص7؛ وإيضاح المبهم، ص26-27؛ وشرح الملوي وحاشية هذا الشرح للصبان، ص65-66، 70؛ كشاف اصطلاحات الفنون، 3/249. [↑](#footnote-ref-5237)
5238. () **الجوهر**: من مصطلحات المناطقة أيضًا، وممّا جاء في تعريفه :

      • تعريف الصبّان له بأنه : «ما قام بنفسه. سواء كان بسيطًا لا يتجزّأ أصلاً (وهو الجوهر الفرد)، أو مركبًا (وهو الجسم الطبيعي).

      • وتعريف التهانوي له بأنه : «الموجود القائم بنفسه، حادثًا كان أو قديمًا».

      حاشية الصبان على شرح السلّم للملوي، ص71؛ كشّاف اصطلاحات الفنون، 1/275؛ وانظر : كتاب الحدود لابن فورك، ص86؛ مذّكرة المنطق لِـ أ.د. على فرغلي وصاحبه، ص17. [↑](#footnote-ref-5238)
5239. () في (ب) و(د) : زيادة «ما». [↑](#footnote-ref-5239)
5240. () أي : أنَّ معنى الوصف ليس منحصرًا في المعنى السابق؛ بل يتناوله ويتناول أيضًا جوهرًا قائمًا ...

      ويشهد لهذا كونه جاء في مصدر هذه العبارة (وهو الدرر) : «... بل ما يتناولها ويتناول جوهرًا ...». [↑](#footnote-ref-5240)
5241. () نهاية 80/أ من (جـ)، مع تكرار «كما» في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-5241)
5242. () في (ب) : «ويعدّ». [↑](#footnote-ref-5242)
5243. () هكذا في جميع النسخ. وفي (الدرر) : «انتقاضه». وهذا المناسب. [↑](#footnote-ref-5243)
5244. () الدرر شرح الغرر، 2/45، مع الاختلاف المذكور، ويضاف إليه أن صاحب (الدّرر) قال في بداية العبارة: «وتحقيقها : أن مراده بالوصف ما ليس صفة ...».

      كما أن صاحب (الدّرر) بيّن معنى الوصف في موضع آخر بعبارة تزيد المعنى وضوحًا، حيث قال -2/148- «... لأن الذرع وصف في الثوب، لا بمعنى كونه صفة عرضية له؛ بل هو في اصطلاح الفقهاء : ما يكون تابعًا للشيء غير منفصل عنه، إذا حصل فيه يزيده حسنًا، وإن كان في نفسه جوهرًا كذراع من ثوب ...». [↑](#footnote-ref-5244)
5245. () لعل المراد بهذا الشرح هو العناية –6/272-273-، حيث جاء فيه : «وجوابه موقوف على معرفة اصطلاح القوم في الأصل والوصف، واختلفت عباراتهم في ذلك :

      فقال بعضهم : ما تعيب بالتنقيص فالزيادة والنقصان فيه وصف، وما ليس كذلك فالزيادة والنقصان فيه أصل ...».

      وانظر : البحر الرائق، 5/313.

      وممّا تجدر الإشارة إليه أن ما قبل العبارة المعزوّة إلى بعض شروح (الهداية) وما بعدها مستفاد من الدرر، وقد جاء في الدرر عبارة أخرى مكان هذه العبارة، حيث جاء فيه : «... ويورث انتقاصه عنه قبحًا له ونقصانًا؛ حتى فرّقوا بين الوصف والقدر – كما سيأتي في أوائل البيوع إن شاء الله [2/148]- بأن الأول: ما يورث تشقيصه ضررًا لأصله، والثاني : ما لا يورث ذلك. وجعلوا ما يساوي الذرع ...». [↑](#footnote-ref-5245)
5246. () في (ب) و(د) : «الموزونات»، وفي (جـ) : «الزرع في المزروعات». [↑](#footnote-ref-5246)
5247. () الدّرر شرح الغرر، 2/45 –مع اختلاف يسير في بداية العبارة، وقد سبقت الإشارة إليه-. [↑](#footnote-ref-5247)
5248. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «المزروعات». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-5248)
5249. () «لا» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-5249)
5250. () الهداية والعناية، 6/372. وفي هذه العبارة إشارة إلى قاعدة سيفردها المؤلف بالحديث، عقب هذه القاعدة مباشرة. [↑](#footnote-ref-5250)
5251. () نهاية 110/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-5251)
5252. () في (أ) و(جـ) : «ذرع». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-5252)
5253. () في (أ) و(جـ) و(د) : «كذا». والصواب ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-5253)
5254. () نهاية 66/أ من (د). [↑](#footnote-ref-5254)
5255. () في (ب) و(د) : «يزاد». [↑](#footnote-ref-5255)
5256. () في (د) : «مقابل». [↑](#footnote-ref-5256)
5257. () انظر : الهداية والعناية وفتح القدير، 6/271-272؛ الدرر شرح الغرر، 2/147-148. وممّا تجدر الإشارة إليه : أن صاحب (العناية) وصَفَ «هذه المسألة [بأنها] من أشكل مسائل الفقه». كما أن صورة المسألة في هذه المصادر هي : أنه باع عشرة أذرع بعشرة دراهم، وليس بمائة درهم. [↑](#footnote-ref-5257)
5258. () انظر : الدرر شرح الغرر، 2/148. [↑](#footnote-ref-5258)
5259. () في الدرر وشرح الوقاية لصدر الشريعة : «أو» (بزيادة الألف). [↑](#footnote-ref-5259)
5260. () في (جـ) : «ابن». [↑](#footnote-ref-5260)
5261. () نهاية 69/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-5261)
5262. () شرح الوقاية لصدر الشريعة، 1/260؛ الدرر شرح الغرر، 2/45 –مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-؛ وانظر من الدرر 2/50. [↑](#footnote-ref-5262)
5263. () في (ب) : زيادة «لا». [↑](#footnote-ref-5263)
5264. () في (ب) : زيادة «إلا». [↑](#footnote-ref-5264)
5265. () في هامش (أ) علامة تشير إلى أن اسم كان : ضمير مستتر، تقديره (هو) يعود إلى (الوصف). [↑](#footnote-ref-5265)
5266. () هذه القاعدة معناها كالاستثناء من الحكم الكلي للقاعدة الثالثة والستين، وهي : «التابع لا يفرد بالحكم»، ومما يعضد هذا :

      • أن لفظ هذه القاعدة في (ب) : «الوصف **لا** يقابله شيء من الثمن **إلا** إذا كان مقصودًا بالتناول».

      • وجاء في بعض ألفاظها : «لأن الأوصاف لا يقابلها جزء من الثمن؛ **لأنها تابعة**، ما لم تكن مقصودة من الإتلاف»- فتح القدير، 6/505-.

      • كما جاء في بعض ألفاظ تلك القاعدة : «التابع لا يفرد بالحكم ما لم يصرْ مقصودًا»- شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص257؛ القواعد الفقهية لِـ د. علي الندوي، ص402-.

      إذا علم هذا فإن هذه القاعدة وردت بلفظ المؤلف أو نحوه أو معناه أو بمفهومه المخالف في بعض كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الكليات الفقهية للمقري، ص299، رقم 285- ولفظه: «كل صفة تختلف الأثمان باختلافها أو الأغراض لأجلها فواجب ذكرها، وإلا فلا عبرة بها»-؛ الأشباه لابن نجيم، ص387- فقد وردت فيه عرضًا بلفظ: «...لأن الفائت وصفٌ، وهو لا يقابله شيء»-؛ إيضاح المسالك، ص91، قاعدة 56- ولفظه: «الأتباع هل لها قسط من الأثمان أم لا؟»-؛ المنهج وشرحه للمنجور، ص357-358 – ولفظ المنجور كلفظ إيضاح المسالك-؛ المجاز الواضح وشرحه: الدليل الماهر، ص142- ولفظ المجاز:

      **وهـل لـتـابـع نـصـيب فـي الثـمن أو هـو لـغـو مـالـه حـظّ يـعَـن-؛**

      القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص482- ولفظه : «الأوصاف لا يقابلها الثمن إلا إذا صارت مقصودة»-.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 10/141، 13/171؛ بدائع الصنائع، 5/160-161؛ الهداية والعناية وفتح القـديـر، 6/272، 273-274، 334، 356، 505؛ شرح الزيادات لقاضي خان، ص1851؛ الكافي للنسفي، القسم الأخير، ص1783؛ جامع الفصولين، 1/159؛ الدرر شرح الغرر، 2/148، 160، 182؛ البـحر الرائق، 5/105، 314؛ ردّ المحتار، 7/81، 133.

      ولفظ المؤلف مطابق للّفظ الثاني من (العناية)، والأول من (الدّرر)، كما أن جل ما جاء في شرح المؤلف للقاعدة مستفاد من (العناية). [↑](#footnote-ref-5266)
5267. () هكذا في جميع النسخ. وفي العناية: «فإن»، وهذا المناسب. فقد جاء في العناية: «...(يعني الأرض) فإذا باعها على أنها مائة ذراع بمائة درهم، كل ذراع بدرهم، فإن وجدت ناقصة : أخذها المشتري بحصتها ...». [↑](#footnote-ref-5267)
5268. () في (أ) و(جـ) و(د) : «بحصتها». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)؛ لأن الضمير يعود إلى الثوب، فكان حقّه التذكير. [↑](#footnote-ref-5268)
5269. () في (جـ) : «بإقراره». [↑](#footnote-ref-5269)
5270. () قوله : «... مـنـزلة ثـوب، وكـان مـقصودًا بالـتنـاول، فلو أخذ» جـاء مكـانـه من (العناية) : «...بـمنـزلة ثـوب، وهـذا مـعـنى قـولهـم : إن الـوصف يقـابله شيء من الثمن إذا كان مقصودًا بالتناول. وهذا (أي أخذها بحصّتها من الثمن) إنما هو لأنه لو أخذها بجميع ...». [↑](#footnote-ref-5270)
5271. () في (أ) و(ب) : «للمشتري». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ) و(د)، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-5271)
5272. () في (ب) و(د) : «أخذ». [↑](#footnote-ref-5272)
5273. () نهاية 110/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-5273)
5274. () قوله : «كما عُرف في موضعه» لعل مراده : ما سبق ص240 (ل4/أ)، حيث قال : «... وقعت رجعية مجّانًا عند أبي حنيفة؛ فإنه جعل كلمة (على) للشرط ...».

      ومما يعضد هذا أن قوله : «كما عرف في موضعه» مستفاد من العناية، 6/273. وما نقله المؤلف –آنفًا- عن الإمام أبي حنيفة مذكور أيضًا في موضع متقدم من العناية، وهو 4/226.

      كما يحتمل أن يكون مراد المؤلف وصاحب (العناية) من قولهما : «كما عرف في موضعه» أي : كما عرف في موضعه من كتب الأصوليين، حيث تكلم كثير منهم عن معنى (على) وذكروا أنها تأتي بمعنى الشرط، فانظر من كتبهم : أصول البزدوي وكشف الأسرار، 2/325؛ المغني للخبازي، ص424؛ شرح الكوكب المنير، 1/247؛ مسلم الثبوت وفواتح الرحموت، 1/243. [↑](#footnote-ref-5274)
5275. () العناية، 6/273 –مع الاختلاف الذي سبق بيانه-.

      وانظر أصل المسألة في الهداية وفتح القدير، 6/272-273؛ الكنز والبحر الرائق، 5/314؛ الدرر شرح الغرر، 2/148. [↑](#footnote-ref-5275)
5276. () نهاية 80/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-5276)
5277. () في (أ) و(جـ) و(د) : «أصل». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-5277)
5278. () ص1144 (ل110/أ-ب). [↑](#footnote-ref-5278)
5279. () انظر : العناية، 6/273. [↑](#footnote-ref-5279)
5280. () «المشتري» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-5280)
5281. () في (ب) : «بأن».

      وقوله : «بأنه» معناه : أي وجه إمكانه أنه ذكر ...

      وممّا يؤكد هذا المعنى أنه جاء في (العناية) : «**لأنه** ذكر عشرة دراهم في مقابلة عشرة أذرع ...». [↑](#footnote-ref-5281)
5282. () في (أ) و(د) : «دراهم». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ). [↑](#footnote-ref-5282)
5283. () أي : جملتي المبيع والثمن. انظر : الدرر شرح الغرر، 2/147. [↑](#footnote-ref-5283)
5284. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يقتضي». والصحيح ما تمَّ إثباته من (د)، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-5284)
5285. () في (جـ) : «وعلى». [↑](#footnote-ref-5285)
5286. () قوله: «... انقسام الآحاد على الآحاد» : يستقيم به المعنى لو كانت صورة المسألة : باع عشرة أذرع **بعشرة دراهم** – كما هو صنيع صاحب (العناية) وغيره – وليس بمائة درهم؛ لأن المعنى حينئذ: أن مقابلة عشرة أذرع بعشرة دراهم تقتضي انقسام الدراهم العشرة على الأذرع العشرة، بحيث يكون في مقابلة كل واحد من الدراهم ذراع واحد، فكأنه باع كل ذراع على انفراد –والله أعلم-.

      وانظر : البحر الرائق، 5/314. [↑](#footnote-ref-5286)
5287. () في (أ) و(د) : «ويقال»، وفي (جـ) : «قد يقال». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(هـ) و(و). [↑](#footnote-ref-5287)
5288. () في العناية : «ضمنًا، ولا معتبر بذلك؛ لما ذكرنا : أن الوصف يصير ...». [↑](#footnote-ref-5288)
5289. () العناية، 6/274 –مع الاختلاف الذي سبق بيانه-. [↑](#footnote-ref-5289)
5290. () في (جـ) : «تذكره». [↑](#footnote-ref-5290)
5291. () في (د) : «استحلاف». [↑](#footnote-ref-5291)
5292. () هذا الضابط يحكي قولاً من الأقوال في مسألة حصل فيها خلاف بين الحنفية، وهي : هل الوصاية استخلاف (كالوراثة)، أو أنها إنابة (كالوكالة)؟ :

      • فظاهر الرواية : أنها استخلاف؛ «لإضافتها إلى زمان بطلان الإنابة، فلا تتوقف على العلم، كما في تصرّف الوارث».

      • وعند أبي يوسف : «أن الوصاية إنابة بعد الموت؛ فتعتبر بالإنابة قبله، وهي الوكالة»- قال هذين النصين صاحب الهداية، 7/354-355-.

      **ولتوثيق القاعدة :**

      - فإنها جاءت بلفظ المؤلف أو نحوه في بعض **كتب الفقه الحنفي**، منها :

      المبسوط، 19/127- ولفظه : «... لأن الوصاية خلافة ... أوَانُها بعد انقطاع ولاية الموصي»-؛ تبيين الحقائق، 4/203- ولفظه : «الوصية خلافة؛ لأنه يتصرّف بعد انقطاع ولاية الموصي»-؛ الدّرر شرح الغرر، 2/419- ولفظه مطابق للفظ المؤلف-.

      كما جاءت بلفظ : الوصية خلافة، أو الوصاية خلافة، أو نحوهما في طائفة من كتب الفقه الحنفي أيضًا، منها :

      الهداية والعناية وفتح القدير أو نتائج الأفكار، 7/352، 354، 10/498؛ البحر الرائق، 7/49، 50؛ النافع الكبير، ص527. [↑](#footnote-ref-5292)
5293. () في (أ) و(د) : «الموصي». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(جـ) و(و)؛ لدلالة السياق، ولأنّ المؤلف احتاج إلى إعادة هذه الكلمة – في السطر التالي- وقد اتّفقت جميع النسخ على أنها (الوصيّ). [↑](#footnote-ref-5293)
5294. () أي : باع الوصيُّ (وكان فضوليًّا في هذا التصرف). [↑](#footnote-ref-5294)
5295. () في (جـ) : «فمبيعه». [↑](#footnote-ref-5295)
5296. () انظر : الدرر شرح الغرر، 2/419؛ وانظر أيضًا : المبسوط، 19/127؛ الهداية والعناية وفتـح القدير، 7/354-355؛ تبيين الحقائق، 4/203؛ البحر الرائق، 7/49، 50. [↑](#footnote-ref-5296)
5297. () نهاية 111/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-5297)
5298. () في (ب) : «والوصي». [↑](#footnote-ref-5298)
5299. () نهاية 66/ب من (د). [↑](#footnote-ref-5299)
5300. () في (أ) : «الثابتة»، وفي (جـ) و(د) : «الثانية». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-5300)
5301. () في (د) : «بالاستحلاف». [↑](#footnote-ref-5301)
5302. () نهاية 70/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-5302)
5303. () انظر: الهداية والعناية وفتح القدير، 7/354-355؛ تبيين الحقائق، 4/203؛ الدرر شرح الغرر، 2/419؛ البحر الرائق، 7/49. [↑](#footnote-ref-5303)
5304. () «ولم أر الآن» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-5304)
5305. () نهاية 81/أ من (جـ). [↑](#footnote-ref-5305)
5306. () في (أ) و(جـ) : «ولاية». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-5306)
5307. () وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      المنثور، 3/345- ولفظه : «الولاية الخاصة أقوى من العامة»-؛ الأشباه للسيوطي، 1/339- ولفظه: «الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة»-؛ ولابن نجيم، ص184- ولفظه كلفظ السيوطي-؛ الفرائد البهية وشرحاها: الأقمار المضيئة، ص226؛ والمواهب السنية وحاشيتها : الفوائد الجنية، 2/319- ولفظ الفرائد :

      **ثـم الـولايـة الـتي تـخـتـص مـن ضـدهـا أقـوى كـما قـد نـصّـوا-؛**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص47؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل40/أ؛ منافع الدقائق، ص333-334؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 59؛ شرحها لسليم رستم، 1/43؛ ولعـلي حيدر، 1/52؛ وللأتـاسـي، 1/147؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص311؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص138، قاعدة 395؛ المدخل الفقهي العام، 2/1049، فقرة 661؛ القواعد الفقهية لِـ د. علي الندوي، ص421؛ المدخل إلى القواعد، 165؛ المبادئ الفقهية، ص38؛ القواعد الفقهية للدّعاس، ص106، قاعدة 90؛ ولِـ د. محمد الزحيلي، ص88؛ تطبيقات القواعد والضوابط لِـ د. سعود الغديان، ص1645- ولفظ المجلة وما بعدها كلفظ أشباه السيوطي-.

      **ومن كتب الفقه :**

      القوانين الفقهية لابن جزي، ص134؛ التاج والإكليل، 5/58؛ رد المحتار، 6/570، 582. [↑](#footnote-ref-5307)
5308. () في (أ): «لوزج». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم). [↑](#footnote-ref-5308)
5309. () في (ب) : زيادة «لا» (ولا اليتيمة). [↑](#footnote-ref-5309)
5310. () قوله : «ولو ذا رحم ...» معناه : ولو كان الولي الخاص ذا رحمٍ محرم لليتيم أو اليتيمة، أو كان أمًّا لهما أو معتِقًا لهما. [↑](#footnote-ref-5310)
5311. () جاء في هامش (أ) : «استيفاء والقصاص والصلح والعفو».

      أي : أن هذه الحقوق من حقوق الولي. [↑](#footnote-ref-5311)
5312. () الأشباه لابن نجيم، ص184- سوى التعليل الأخير (وهو قوله: لأنها... إسقاطها) فإنه لم يرد في الأشباه-؛ وانظر الأشباه للسيوطي، 1/339؛ الأقمار المضيئة، ص226؛ غمز عيون البصائر، 1/455. [↑](#footnote-ref-5312)
5313. () هكذا (بالنقص) في جميع النسخ، ومثله في الأشباه لابن نجيم (في ثلاث طبعات من طبعاته). والنقص هو أحد اللغات في (أب) إلا أنه أقلها شيوعًا.

      وقد سبق بيان ذلك وتوثيقه، ص196، فراجعه إن شئت. [↑](#footnote-ref-5313)
5314. () في (د) : «المعتق». [↑](#footnote-ref-5314)
5315. () في (د) : «قبل». [↑](#footnote-ref-5315)
5316. () في (د) : « المعتق ». [↑](#footnote-ref-5316)
5317. () انظر : الهداية والعناية ونتائج الأفكار، 10/225؛ الكنز وشرحيه : تبيين الحقائق، 6/107؛ وتكملة البحر الرائق، 8/341؛ الدرر شرح الغرر، 2/94؛ الأشباه لابن نجيم، ص184؛ (وفي طبعة دار الفكر : ص186)؛ ومع غمز عيون البصائر، 1/455. [↑](#footnote-ref-5317)
5318. () نهاية 111/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-5318)
5319. () في هامش (أ) : «أي أب المعتوه».

      والمراد : لا يسقط حقَّ أبي المعتوه. [↑](#footnote-ref-5319)
5320. () **صورة المسألة** :

      إذا كان لزيد ابن معتوه، وكان هذا الابن وليًّا لثالث (كأن يكون هذا الثالث ابنًا له)، وقُتل هذا الثالث: فإن جدّه لا يملك العفو عن قاتله؛ لأن الجدّ وإن كان له ولاية خاصة على الأب المعتوه، إلا أن الذي يهمنا هنا الولاية على المقتول، وهي ثابتة ابتداءً للأب المعتوه، وهو موجود، والجد إنما هو قائم مقامه، ممّا يعني أنه لم تـثـبت الولاية للجدّ ابتداءً «والكلام إنما هو في الولي الثابتة له الولاية ابتداء»- قاله صاحب غمز عيون البصائر، 1/455-.

      وإذا تقرّر هذا فإن حقَّ الأب المعتوه لا يسقط بإسقاط الجد له بالعفو. [↑](#footnote-ref-5320)
5321. () انظر : المصادر المذكورة في هامش (7) من الصفحة السابقة. [↑](#footnote-ref-5321)
5322. () في (د) : «ناظر» (بإسقاط الألف). [↑](#footnote-ref-5322)
5323. () الواو هنا استئنافية، وليست جزء من لفظ القاعدة؛ ولعلّ مبّرر وجود القاعدة في باب (الواو) كون المبتدأ المؤخر (وهو : وجود) يبدأ بحرف الواو. [↑](#footnote-ref-5323)
5324. () هذه القاعدة تمثّل رأي طائفة من الأصوليين في مسألة من المسائل الخلافية، وهي ما ترجم لها صاحب (الميزان) –1/442- بقوله : «اللفظ العام إذا استعمل بطريق المجاز هل يكون له عموم؟».

      **إذْ المراد بالقاعدة** : أن اللفظ إذا كان مجازًا فإنه يعمل بما استعير له، سواء كان خاصًّا أم عامًّا. وكونه يعمل به إذا كان خاصًّا لا إشكال فيه، أما كونه يعمل به إذا كان عامًّا أيضًا فهذا محل خلاف. وهو ما عقد له صاحب (الميزان) الترجمة المذكورة.

      - و«**صورة المسألة** : أن يشتمل المجاز على السبب المقتضي للعموم، من الألف واللام وغيرها، والمحلّ قابلٌ للعموم، فهل يجب القول بعمومه؛ عملاً بالمقتضي السالم عن المعارض، كما يجب العمل به عند وجوده في الحقيقة أم لا؛ لأنه ثبت للضرورة؟»- قاله الزركشي في التشنيف، 2/647-.

      - **ولتحرير محلّ النزاع** فيها يُقال :

      **1**- «لا خلاف أن حكم الحقيقة : ثبوت ما وضع اللفظ له، خاصًّا كان أو عامًّا؟» -قاله صاحب التشنيف أيضًا، 2/645-.

      **2**- كما أنَّ «المجاز المقترن بشيء من أدلّة العموم؛ كالمعرف باللام ونحوه لا خلاف في أنّه لا يعمّ جميع ما يصلح له اللفظ من أنواع ...»- قاله صاحب التلويح، 1/86، كما قال أيضًا :-

      **3**- «أما إذا استعمل باعتبار أحد الأنواع؛ كلفظ الصاع المستعمل فيما يحلّه ... [فهل] يعمّ جميع أفراد ذلك المعنى؟». هذا محل النزاع :

      - **فقد اختلف العلماء في ذلك على قولين** :

      **الأول** : المجاز يكون عامًّا. وهذا قول الجمهور- كما أفاد ذلك صاحب (الميزان) و(التشنيف) وغيرهما-. وهذا القول هو ما تمثله قاعدة المؤلف.

      **الثاني** : المجاز لا يكون عامًّا. وهذا القول نقله بعض الشافعية «عن بعض الحنفية (كالمقتضي)، وهم نقلوه عن بعض الشافعية»- قاله المحلي في شرحه لجمع الجوامع، 1/401-402-.

      وممن نقله عن بعض الشافعية أيضًا : ابن السمعاني في القواطع -1/322- وتابعه الزركشي في البحر -3/15-، وفي التشنيف –2/647-.

      وقول المحلي (لعله كالمقتضى) المراد منه : أن قول بعض الحنفية في هذه المسألة كقول عامتهم في مسألة أخرى مشابهة لها، وهي : هل المقـتضى يكون عامًّا؟. وقد عبّر عن رأيهم السـرخسي - في أصولـه، 1/248- بقوله : «ولا عموم للمقتضي عندنا».

      ومسألتا : عموم المقتضي وعموم المجاز من المسائل التي خلط بينهما بعض الأصوليين، فظنوهما مسألة واحدة، وقد نبّه على ذلك الزركشي في التشنيف -2/647-.

      وللتوسّع في مسألة عموم المجاز انظر :

      أصول البزدوي وكشف الأسرار، 2/75؛ أصول السرخسي، 1/171؛ قواطع الأدلة، 1/322؛ ميزان الأصول، 1/442، 545؛ المغني للخبازي، ص133؛ شرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص575؛ المنار وشرحيه : جامع الأسرار، 2/343؛ وفتح الغفار، 1/131؛ تنقيح الفصول والتوضيح والتلويح، 1/86؛ جمع الجوامع وشروحه : منع الموانع، ص506؛ وتشنيف المسامع، 2/645؛ وشرح المحلي وحاشية البناني، 1/401؛ البحر المحيط، 3/15؛ التحرير وتيسيره، 2/35؛ شرح الكوكب المنير، 3/103؛ مسلم الثبوت وفواتح الرحموت، 1/210.

      **ولو عدت إلى القاعدة :**

      فقد وردت بلفظها أو نحوه في أكثر كتب الحنفية المتقدمة؛ ومن أهم تلك الكتب : المغني وشرحه للقاءاني، إذ إنهما يمثلان المرجعين الرئيسين للقاعدة وما جاء في شرحها.

      كما وردت في قواعد الفقه للمجدّدي، ص119، قاعدة 309 بلفظ : «المجاز يعمّ كما يعمّ الحقيقة». [↑](#footnote-ref-5324)
5325. () في (أ) و(جـ) و(د): «درهمًا». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)؛ وفاقًا لنص الحديث، وللمغني وشرحه للقاءاني. [↑](#footnote-ref-5325)
5326. () أخرجه الإمام أحمد، 10/124، ح5885 عن ابن عمر مرفوعًا بلفظ : «لا تبيعوا الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين، ولا الصاع بالصاعين ...».

      وأخرجه بهذا اللفظ أيضًا : ابن حزم في المحلى، 8/479.

      وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد، 4/105 وقال : «رواه أحمد والطبراني في الكبير. وفيه : أبو جَنَاب الكلبي، وهو مدلّس ثقة».

      ويُلحظ أنَّ أباجناب قد عنعن في هذا الحديث!، كما أن هناك من العلماء من ضعفه، كيحي بن القطان والدارمي، لهذا قال عنه الحافظ في التقريب -ص589، رقم 7537-: «ضعفوه؛ لكثرة تدليسه»؛ وانظر : تهذيب التهذيب، 11/177.

      وكما ورد الحديث عند الإمام أحمد عن ابن عمر مرفوعًا ورد بلفظه أو جزء من لفظه عند غيره عنه عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا، وعنه عن عمر موقوفًا :

      فقد أخرجه البيهقي – بشقه الأول-، كتاب البيوع، باب تحريم التفاضل في الجنس الواحد ممّا يجري فيه الربا مع تحريم النساء، 5/279، عن ابن عمر عن أبي سعيد مرفوعًا، وعن ابن عمر عن عمر موقوفًا عليه.

      وأخرجه البيهقي -أيضًا - بمعناه، كتاب البيوع، باب اعتبار التماثل فيما كان موزونًا على عهد رسول الله  بالوزن ...، 5/291، عن ابن عمر عن أبي سعيد مرفوعًا؛ كما أخرج حديث أبي سعيد هذا النسائيُّ في (المجتبى)، كتاب البيوع، باب بيع التـمر بالـتمر متفاضلاً، 7/272، ح4555.

      ولحديث ابن عمر شاهد من حديث عثمان بن عفان مرفوعًا عند مسلم، كتاب المساقاة، باب الربا، 3/1209، ح1585، بلفظ : «لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين». [↑](#footnote-ref-5326)
5327. () المغني للخبازي، ص133؛ شرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص575. [↑](#footnote-ref-5327)
5328. () الذي يظهر أن (صاع) مفرد، وليس اسم جنس –والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-5328)
5329. () في (أ) و(جـ) و(د) : «بالاستفراق». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق - في المعنى- لشرح المغني للقاءاني، حيث جاء فيه : «بلام الاستغراق لعدم العهد فيعم ...». [↑](#footnote-ref-5329)
5330. () شرح المغني للقاءاني، ق1، جـ2، ص576 -مع الاختلاف اليسير الذي سبق بيانه-.

      وفي شرح المغني زيادة فيها إيضاح للمعنى، وبيان لوجه مخالفة الإمام الشافعي، حيث جاء فيه : «... أو غير مطعوم. فدلَّ بعبارته وبعمومه على جريان الربا في غير المطعوم، كالجصّ والنورة، كجريانه في المطعوم كالحنطة. وبإشارته على أن الكيل هو العلة؛ لأنه صار تقدير الكلام : ولا ما يكال بالصاع بما يكال بالصاعين.

      وأبى الشافعي -رحمه الله- عموم هذا الحديث، وقال : لمّا صار مجازًا لا يـمكن القول بعمومه؛ لأن العموم لا يجري إلا في الحقائق، وقد أريد المطعوم منه بالإجـماع، فلم يبق غيرُهُ مرادًا، وصار كأنه قيل : ولا الـمطعوم الـمقـدّر بالصـاع بالمـطـعـوم المقدر بالصاعين». [↑](#footnote-ref-5330)
5331. () هذا القول المنسوب إلى الإمام الشافعي معزوٌّ إليه في عددٍ من كتب الحنفية؛ كما عُزِيَ إلى بعض الشافعية في عدد من كتبهم :

      • فمن كتب الحنفية التي عزته إلى الإمام الشافعي -بالإضافة إلى شرح القاءاني-: أصول البزدوي وكشف الأسرار، 2/75، 76؛ أصول السرخسي، 1/171؛ فتح الغفار، 1/133.

      • ومن كتب الشافعية التي عزته إلى بعض الشافعية : شرح المحلي لجمع الجوامع، 1/402-403 (مع حاشية البناني)؛ البحر المحيط، 3/16. [↑](#footnote-ref-5331)
5332. () أي : مر تفصيل (كون المحلّى بأداة الاستغراق يعم) في ص602 (ل42/أ)، قاعدة 101. [↑](#footnote-ref-5332)
5333. () في أثناء شرح المؤلف لهذا الضابط قال : «فإذا قبضه بإذن البائع لا يملكه المشتري، وكان في يده أمانة على **الأصح**».

      وقوله : «على الأصح» فيه إشارة إلى أن هذا الضابط محل خلاف بين الحنفية، وهو يتمشَّى مع القول الأصح في نظر المؤلف.

      وقد بيّن صاحب (الهداية) هذا الخلاف فقال : «والباطل لا يفيد ملك التصرف، ولو هلك المبيع في يد المشتري فيه [أي في البيع الباطل – كما في (فتح القدير)-] يكون أمانة عند بعض المشايخ؛ لأن العقد غير معتبر، فبقي بإذن المالك.

      وعند البعض : يكون مضمونًا؛ لأنه لا يكون أدنى حالاً من المقبوض على سوم الشراء.

      وقيل : الأول قول أبي حنيفة –رحمه الله- والثاني قولهما كما في بيع أم الولد والمدبّر ...».

      الهداية، 6/404؛ وانظر: شرحيها : العناية وفتح القدير، 6/404؛ الكنز وشرحيه: تبيين الحقائق، 4/44؛ البحر الرائق، 6/78- ومما جاء في الكنز والبحر : «قوله: (فلو هلكوا عند المشتري لم يضمن)؛ لبطلان البيع فكان أمانة ...»-؛ الدرر شرح الغرر، 2/169 – ومما جاء فيهما: «(وحكمه) أي حكم البيع الباطل (أن المبيع به لا يُملك)... (فإن هلك) المبيع (عند المشتري لم يضمن) ...»-. [↑](#footnote-ref-5333)
5334. () هذا معنى الباطل عند الحنفية، ويقاسمه عندهم الصحيح، وهو ما كان مشروعًا بأصله ووصفه، والفاسد، وهو ما كان مشروعًا بأصله دون وصفه.

      وقد عبّر عن ذلك صاحب كشف الأسرار –1/531- فقال : «واعلم أن الصحة عندنا قد تطلق أيضًا على مقابلة الفاسد، كما تطلق على مقابلة الباطل. فإذا حكمنا على شيء بالصحة فمعناه : أنه مشروع بأصله ووصفه جميعًا، بخلاف الباطل فإنه ليس بمشروع أصلاً، وبخلاف الفاسد فإنه مشروع بأصله دون وصفه ...».

      وقد خالفهم الجمهور وقالوا : إن الباطل والفاسد مترادفان في الجملة، يقابلان الصحيح.

      انظر : المستصفى، 1/95؛ روضة الناظر، 1/252؛ مختصر ابن الحاجب وشرح العضد، 2/8؛ نهاية الوصول (بديع النظام)، 1/197؛ المسوّدة، ص80؛ جمع الجوامع وشرح المحلي وحاشية البناني، 1/105؛ التعريفات، ص211، فقرة 1062؛ التحرير وتيسيره، 2/236؛ الأشباه لابن نجيم، ص372- **وقد بيّن صاحب التحرير: أن الحنفية يقولون بأن الفاسد والباطل مترادفان في العبادات، وزاد ابن نجيم: النكاح أيضًا**-؛ التمهيد للإسنوي، ص59؛ شرح الكوكب المنير، 1/473؛ الصحة والفساد عند الأصوليين لجبريل مينا، 324؛ وانظر أيضًا من كتب الفقه الحنفي : تبيين الحقائق، 4/44؛ العناية، 6/402؛ الدرر شرح الغرر، 2/168؛ البحر الرائق، 7/311. [↑](#footnote-ref-5334)
5335. () في (أ) و(جـ) و(د) : «خلافًا». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(هـ) و(و)؛ وفاقًا لمصدر هذه العبارة (وهو العناية). [↑](#footnote-ref-5335)
5336. () في (أ) و(جـ) و(د) : «أنفه». والمناسب ما تم إثباته من (ب). ولفظ العناية : «... فيقال : البيع بالميتة لغة -وهو الذي مات حتف أنفه - والدم ...». [↑](#footnote-ref-5336)
5337. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «يعد». والصواب ما تمَّ إثباته من (د)، وهو الموافق للعناية. [↑](#footnote-ref-5337)
5338. () في (جـ) : «فمن». [↑](#footnote-ref-5338)
5339. () العناية، 6/402 -مع اخـتـلاف فـي الـتـرتـيـب وبـعـض الألفاظ-؛ وانظر : تبيين الحقائق، 4/44. [↑](#footnote-ref-5339)
5340. () في (أ) و(جـ) و(د) : «ليس بمضمون». والصواب ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-5340)
5341. () نهاية 67/أ من (د). [↑](#footnote-ref-5341)
5342. () نهاية 112/أ من (أ).

      وانظر : الهداية والعناية وفتح القدير، 6/404. [↑](#footnote-ref-5342)
5343. () في (ب) و(د) : «بيع». [↑](#footnote-ref-5343)
5344. () نهاية 81/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-5344)
5345. () انظر : تبيين الحقائق، 4/44. [↑](#footnote-ref-5345)
5346. () نهاية 70/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-5346)
5347. () العناية، 6/460 -مع اختلاف يسير، حيث جاء فيها : «بالتراضي» وليس «بالرضا»- وانظر : الدّرر شرح الغرر، 2/174. [↑](#footnote-ref-5347)
5348. () في (د) : «مقيّدًا». [↑](#footnote-ref-5348)
5349. () في (أ) و(جـ) و(د) : «البيع». والمناسب ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للهداية. [↑](#footnote-ref-5349)
5350. () في (أ) و(جـ) و(د) : «بيع». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب). [↑](#footnote-ref-5350)
5351. () انظر : الهداية، 6/404. [↑](#footnote-ref-5351)
5352. () العناية، 6/461. [↑](#footnote-ref-5352)
5353. () ص1120 (ل107/أ)، قاعدة 249. [↑](#footnote-ref-5353)
5354. () وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص 109؛ شرحه : غمز عيون البـصائر، 1/280-283؛ مـجامع الحقائق (الخاتمة)، ص45؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل25/ب-26/أ؛ منافع الدقائق، ص323؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 26؛ شرحها لسليم رستم، 1/31؛ ولعلي حيدر، 1/36؛ وللأتاسي، 1/66-68؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص197-198؛ القواعد الفقهية للمجدّدي، ص139، قاعدة 398؛ المدخل الفقهي العام، 2/984-985، فقرة 593؛ القواعد الفقهية لِـ د. علي الندوي، ص422-423؛ الوجيز، ص206-207؛ القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ. د. صالح السدلان، ص534-536؛ القواعد الكبرى لِـ د. عبد الله العجلان، ص90-91؛ المدخل إلى القواعد الفقهية، ص96؛ المـبادئ الفقهية، ص23-24؛ القواعد الفقهية للدعاس، ص34، قاعدة 22؛ ولـ د. محمد الزحيلي، ص62.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 20/159؛ 23/192؛ الهداية والعناية وفتح القدير، 5/447-448، 449؛ البحر الرائق، 5/91؛ تكملة البحر، 8/230، 403؛ الدر المختار وردّ المحتار، 6/207. [↑](#footnote-ref-5354)
5355. () الواو ساقطة من (ب)، ومكانها بياض. [↑](#footnote-ref-5355)
5356. () جاء في هامش (أ): «الحجر : منع اتملك [كذا!]، يقال : حجره القاضي : إذا منعه من التصرف في ماله». [↑](#footnote-ref-5356)
5357. () قوله: «**المكاري المفلس**» : بيَّن معناه صاحب (غمز عيون البصائر) –1/281- كما بيّن باقي الحالات الثلاث في النص الآتي :

      - «والمفتي الماجن الذي يعلّم الناس الحيل.

      - والطبيب الجاهل : الذي يسقي الناس الدواء ويموت المريض.

      - والمكاري المفلس : الذي يكاري، ويأخذ الكراء [أي الأجرة]، فإذا جاء أوان السفر رأيته لا دابة له، فينقطع المكتري عن الرفقة».

      وانظر : الدرر شرح الغرر، 2/274. [↑](#footnote-ref-5357)
5358. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص109، كما ورد هذا المثال في أغلب المراجع الأنف ذكرها عند توثيق القاعدة، يضاف إليها : الدّرر شرح الغرر، 2/274. [↑](#footnote-ref-5358)
5359. ()  **التسعير في اللغة** : تقدير السعر وتحديده. والسعر : الذي يقوم عليه الثمن.

      «**أما التسعير في اصطلاح الفقهاء فالمراد به** : أن يقوم وليّ الأمر بتحديد أسعار الحاجيات، سواءً أكانت أعيانًا أم منافع، وإجبار أربابها على بيعها بالسعر المحدّد»- قاله د. نزيه حماد-.

      **ولتوثيق ما سبق** : فإن المعنى اللغوي مستفاد من لسان العرب، مادة «سعر»، 4/365؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «سعر»، ص522؛ المعجم الوسيط، مادة «سعر»، 1/430.

      والمعنى الاصطلاحي منقول من : معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، ص115. [↑](#footnote-ref-5359)
5360. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص109، كما ورد هذا المثال في جلّ كتب القواعد الآنف ذكرها عند توثيق القاعدة، يضاف إليها : الاختيار لتعليل المختار، 4/161؛ نتائج الأفكار، 10/59. [↑](#footnote-ref-5360)
5361. () «بيع» ليست في (جـ)، وفي باقي النسخ: «منع». والصحيح ما تمَّ إثباته من مصدر هذه العبارة (وهو أشباه ابن نجيم). [↑](#footnote-ref-5361)
5362. () جاء في هامش (أ) : «يقال : حكر الطعام، واحتكر أي : جمع وحبس». [↑](#footnote-ref-5362)
5363. () في (د) : «جبر». [↑](#footnote-ref-5363)
5364. () أي : وعند امتناعه من البيع.

      وقد جاء في (جـ) : «وإشاعة»، وليس : (وامتناعه). [↑](#footnote-ref-5364)
5365. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص109؛ وانظر : الاختيار لتعليل المختار، 4/161؛ نتائج الأفكار، 10/58-59؛ غمز عيون البصائر، 1/282؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل25/ب؛ شرح المجلة لسليم رستم، 1/31؛ وللأتاسي، 1/67؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص198؛ الوجيز، ص207. [↑](#footnote-ref-5365)
5366. () زيادة من الأشباه لابن نجيم. وهي زيادة لابّد منها، وقد أثبتت في جميع المصادر الآتي ذكرها –عند توثيق هذا الفرع-. [↑](#footnote-ref-5366)
5367. () في (أ) : «خانوته» (بالخاء المعجمة والهاء)، وفي (ب) و(جـ) و(د) : «حانوته» (بالحاء المهملة والهاء). والصحيح ما تمَّ إثباته من (هـ) و(و)، وهو الموافق في المعنى لأشباه ابن نجيم حيث جاء فيه : «حانوت».

      **والحانوتة في اللغة** : مؤنث حانوت، وهو الدّكان ومحل التجارة، وقد غلب على حانوت الخمّار. والمراد به هنا : المحل الذي يباع فيه الطعام.

      انظر : لسان العرب، مادة «حنت»، 2/26؛ القاموس المحيط، مادة «حنت»، ص193؛ محيط المحيط، مادة «حنت»، ص199؛ المعجم الوسيط، مادة «حنت»، 1/201. [↑](#footnote-ref-5367)
5368. () **البزَّازين في اللغة** : جمع بزَّاز، وهو بائع الثياب. انظر : القاموس المحيط، مادة «بزّ»، ص647؛ المعجم الوسيط، مادة «بزَّ»، 1/54. [↑](#footnote-ref-5368)
5369. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص109؛ وانظر : غمز عيون البصائر، 1/282؛ شرح المجلة لسليم رستم، 1/31؛ ولعلي حيدر، 1/36؛ وللأتاسي، 1/68؛ وشرح قواعدها الفقهية للزرقا، ص198؛ الوجيز، ص207.

      وقد قال صاحب (الأشباه) عقب هذا المثال : «وكذا كل ضرر عام ...»، وقد علق عليه صاحب (غمز عيون البصائر) بأن هذا يتمشى مع رأي أكثر المتأخرين من الحنفية، خلافًا للإمام أبي حنيفة -رحمه الله-، وتمام كلامه: «اعلم أن في جنس هذه المسائل اختلافًا حاصله: أنه لا يُمنع على أصل الإمام، وهو أن كل تصرّف في خالص ملكه: لا يُمنع منه في الحكم، وإن لحق بالغير الضرر. وأفتى بهذه الطائفة.

      لكن تَرَكَ غالبُ المتأخرين ذلك في موضع يتعدى ضررُ تصَرُّفِهِ إلى غيره ضررًا بيِّنًا، وقالوا : بالمنع. وعليه الفتوى – كما في كثير من المعتبرات-». [↑](#footnote-ref-5369)
5370. () نهاية 112/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-5370)
5371. () انظر : القواعد الفقهية الكبرى لشيخنا أ. د. صالح السدلان، ص536، فقد جاء فيها : «ومن ذلك قطع يد السارق، وقطع أعضاء الجناة، وقتلهم، وصلبهم، والتعزيرات، والعقوبات ... إلى غير ذلك مما ترجحت فيه المصلحة العامة، ودفع الضرر عن الجماعة». [↑](#footnote-ref-5371)
5372. () لم أجد له إلا تراجم مقتضبة في بعض كتب تراجم الحنفية، مفادها : أنه عطاء بن حمزة السُّغْدِي،- كان حيًّا عام 471هـ- وقد اشتهر بالفقه والأصول.

      هذا حاصل ما جاء في (الفوائد البهية) –ص116-.

      أما صاحب (الجواهر) –2/529-530- فقد ترجم له في موضعين متتالين : الأول : باسم عطاء بن حمزة، والثاني : باسم عطاء السُّغْدِي، ورقمهما : 937 و938.

      وقد نقل في الترجمة الأولى فتوى له، وفي الثانية قال : «مذكور هكذا في كتب الأصحاب، فلا أدري أهو الأول أم لا؟».

      وقد نقل المحقق –في الهامش- عن صاحب الطبقات السنية –رقم 1431- أنه قال : بعد إيراده لترجمة صاحب (الجواهر)- : «ورأيت بخط مفتي الديار الرومية محمد بن الشيخ محمد بن إلياس في هامش نسخة من (الجواهر) : لاشك أنه هو، فإن عطاء بن حمزة السُّغْدي مذكور في كثير من كتب المذهب، وهو إمام مشهور». [↑](#footnote-ref-5372)
5373. () **الأعونة : في اللغة**: جمعُ قلّةٍ للعون، و«العون : الظهير على الأمر، الواحد والإثنان والجمع والمؤنث فيه سواء، وقد حُكي في تكسيره : أعوانًا».

      «**والمراد به** [**هنا**] : السَّاعي إلى الحكّام بالإفساد. فَعَطْفُ السعاةِ عليه عطفُ تفسير».

      ولتوثيق ما سبق فالمعنى اللغوي منقول من : لسان العرب، مادة «عون»، 13/298؛ وانظر : القاموس المحيط، مادة «عون»، ص1571؛ والمراد منه مستفاد من : ردّ المحتار، 6/110؛ وانظر منه : 10/214؛ وانظر معنى الأعوان أيضًا في: معجم لغة الفقهاء، ص58؛ معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، 1/239. [↑](#footnote-ref-5373)
5374. () في (جـ) : «المسعاة». [↑](#footnote-ref-5374)
5375. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «الأيام»، وفي (د) : يظهر أن اللام أصابها طمس فتكون «أيام». والصحيح ما تمَّ إثباته من (هـ) و(و)، وهو الموافق لمصدر هذه العبارة (وهو الفتاوي البزازية). [↑](#footnote-ref-5375)
5376. () **أيام الفترة** : الفترة في اللغة : «المدّة تقع بين زمانيين أو نبيَّين».

      وهي إذا أطلقت فالمراد بها : «ما بين كلّ نبيين»، إلا أن هذا المعنى ليس مرادًا هنا، إذْ يشهد السيَّاق **أن المراد بها** : المدة التي تقع بين إمامين للمسلمين، وهي أيام الفتن التي لا يكون فيها من يلي أمر المسلمين في بلدٍ ما.

      ويعضد هذا أنَّ فتوى عطاء هذه نقلها ابن عابدين في موضعين من حاشيته، أحدهما بلفظ المؤلف (أيام الفترة)، والثاني بلفظ : «أيام **الفتنة**»، فقوله : «الفتنة» يعني أن هذه الكلمة مرادفة ومفسِّرة لِـ (الفترة).

      ولتوثيق ما سبق: فإن النص الأول منقول من المعجم الوسيط، مادة «فتر»، 2/672؛ والثاني من لسان العرب، مادة «فتر»، 5/44؛ والموضعين المشار إليهما من رد المحتار هما: 6/110 و10/214.

      وانظر في معنى الفترة أيضًا : القاموس المحيط، مادة «فتر»، ص584؛ معجم لغة الفقهاء، ص308. [↑](#footnote-ref-5376)
5377. () في مصدر هذه العبارة وهو (الفتاوي البزازية) : «يتوارون» (بالراء المهملة). [↑](#footnote-ref-5377)
5378. () هذا اقتباس من الآية رقم (28) من سورة (الأنعام). علمًا بأنها جاءت في (أ) بزيادة الواو (ولما). وهذا خطأ بيّن. [↑](#footnote-ref-5378)
5379. () في (ب) : «ابن». [↑](#footnote-ref-5379)
5380. () في (أ) و(د) : «الشجاع»، وفي (جـ) : «اسجاع». والصحيح ما تم إثباته من (ب)، وهو الموافق للفتاوى البزازية. [↑](#footnote-ref-5380)
5381. () **أبو شجاع** : جاء في مصدر هذه العبارة وهو (الفتاوى البزازية) : «السيّد أبو شجاع» والمشهور بالسيد أبي شجاع هو محمد بن أحمد بن حمزة بن الحسين بن علي ... ابن العباس بن علي بن أبي طالب .

      كان في عصر : علي بن الحسين السُّغدي (ت461هـ)، والحسن القاضي الماتريدي، وكان المعتبر في زمانهم في الفتوى أن يجتمع خطّهم عليها.

      هذا جلّ ما وجدته في ترجمته؛ حيث لم أقف على ترجمة له إلا في كتابين هما : الجواهر المضية، 3/28، رقم 1160؛ الفوائد البهية، ص155، 65.

      والترجمة المذكورة مستفادة من الكتاب الثاني.

      أما الأول فقد ترجم لأبي شجاع في موضعين (على أنهما اثنان لا رجل واحد) :

      **الموضع الأول** : ذكر فيه الاسم الآنف الذكر، وأنَّه تفقَّه عليه ولده محمد فقط.

      **الموضع الثاني** : (وذلك جـ4، ص53، رقم1931) ذكر فيه الكنية –دون الاسم- (السيّد أبو شجاع) وذكر ما سبق نقله عن (الفوائد) من معاصرته للسُّغدي والماتريدي، واجتماع خط الثلاثة لاعتماد الفتوى، مع نقل فتوى له والماتريدي.

      ثم أعقب الترجمة الثانية بثالثة (وذلك في جـ4، ص54، رقم1931) قال فيها :

      «أبو شجاع : يعرف بالبِسْطَامِيّ. كان موجودًا سنة ثلاثين وخمسمائة». [↑](#footnote-ref-5381)
5382. () وذلك 3/311.

      كما وردت فتوى عطاء بن حمزة في موضعين من رد المحتار –هما: 6/110، 10/214- فقد ذكرها في الموضع الأول بطولها؛ كما ذكرها في الموضع الثاني عَرَضًا بلفظ مختصر، ومعزوّة إلى (البزّازية).

      وممّا قد يوضح أبعاد هذه الفتوى : بيانُ مناسبة ذكر ابن عابدين لهذه الفتوى بطولها، فقد ذكرها تعليقًا على عبارة لصاحب (الدرّ المختار) تتضمّن الإشارة إلى بعض الأحكام التي تناولتها الفتوى، حيث جاء في (الدر المختار) – 6/109-110- : «وفي (المجتبى) : الأصل أن كل شخص رأى مسلمًا يزني يحلُّ له أن يقتله، وإنما يمتنع خوفًا من أن لا يصدَّق أنه زنى.

      وعلى هذا القياس : المكابر بالظلم، وقطاع الطريق ... وجميع الكبائر والأعونة والسعاة، يباح قتل الكل ويثاب قاتلهم. انتهى».

      وبناءً على ما تقدّم يقال: **لعلّ المقصود من هذه الفتوى** : أن من يستحق القتل شرعًا (حدًّا أوتعزيرًا ...) فإنّ دمه هدرٌ، إلا أنه خوفًا من أن لا يُصدَّق في دعواه، ودرءًا للفتنة والفوضى، وبعدًا عن الافتيات على الإمام : فإنّ إقامة هذا الحكم الشرعي حقٌّ منحصر في الإمام أو من ينيـبه، ولكن في أيام الفترة والفتنة التي لا يكون فيها من يتولى أمر المسلمين، فإن دمه يكون هدرًا تجوز إراقته من كل مسلم يعلم أن هذا حكم الله فيه.

      هذا ما يظهر لي في المراد من هذه الفتوى وأبعادها، أما مدى صحّـتها فالله تعالى أعلم به.

      وانظر في كون استيفاء الحق منحصر في الإمام ومن ينيبه إلى : الأحكام السلطانية للماوردي، ص126. [↑](#footnote-ref-5382)
5383. () **معنى القاعدة** :

      ورد في نهاية هذه القاعدة مصطلحان هما : المشترك وغالب الرأي :

      **• ومعنى غالب الرأي** : «الظن الغالب، سواء حصل من خبر الواحد أو القياس أو التأمل في الصيغة»- قاله صاحب التلويح-.

      **• أما المشترك** : فقد سبق تعريفه -ص354-، وممّا ذُكر في تعريفه : «ما اتَّحد فيه اللفظ، وتعدّد المعنى».

      إذا عُلم هذا **فمعنى القاعدة** :

      اللفظ الذي له أكثر من معنى يمكن ترجيح أحد معانيه بالظن الغالب، سواء حصل من الأدلة الظنية أم القرائن الأُخَر في النصوص.

      وإذا ترجح أحد معانيه بالظن صار مؤولاً –كما سيأتي بيانه عند توثيق القاعدة-.

      **توثيق القاعدة :**

      من خلال بيان معنى القاعدة يتضح أنها قاعدة أصولية؛ لكونها تتعلّق بمباحث دلالات الألفاظ؛ لهذا وردت بنحو لفظها في كثير من كتب الحنفية الأصولية، وذلك في معرض تعريفهم للمؤوَّل.

      ومع كونها أصولية إلا أنها وردت بلفظها في بعض كتب القواعد :

      **فمن كتب الأصول :**

      أصول الشاشي وحاشيته : عمدة الحواشي للكنكوهي، ص39، 40 –ولفظ الشاشي: «ثم إذا ترجّح بعض وجوه المشترك بغالب الرأي يصير مؤوَّلاً»-؛ أصول البزدوي وكشف الأسرار، 1/117- ولفظ البزدوي: «وأما المؤوّل فما ترجّح من المشترك بَعضُ وجوهه بغالـب الرأي»-؛ أصـول السـرخسي، 1/127- ولفظه: «وأما المؤول فهو تبيّن بعض ما يحتمل المشترك بغالب الرأي والاجتهاد»-؛ ميزان الأصول، 1/501 –ولفظه: «وأما المؤول : فهو ما يتعيّن عند السامع بعض وجوه المشترك بدليل غير مقطوع به»، ثم أضاف عبارة مهمة تبـيِّن أن المؤول ليس منحصرًا فيما كان مشتركًا فقط، فقال: «وكذا **المجمل والمشكل** إذا صار المراد بهما معلومًا من حيث الظاهر بدليل غير مقطوع به»-؛ المغني، ص122؛ شرحه للقاءاني، ق1، جـ2، ص522- والمغني وشرحه هما المصدران الرئيسان في شرح المؤلف للقاعدة، ولفظ المغني: «والمؤول: ما يُرَجَّح من المشترك بعضُ وجوهه بغالب الرأي»-؛ وانظر أيضًا: المنار وشروحه: كشف الأسرار وشرح نور الأنوار، 1/204؛ وجـامع الأسـرار، 2/319؛ وفتح الغفار،   
      1/123؛ وقمر الأقمار، 1/170؛ التنقيح والتوضيح والتلويح، 1/33؛ التحرير وتيسيره، 1/138؛ التعريفات، ص304، فقرة 1516؛ تسهيل الحصول على قواعد الأصول، ص137.

      **ومن كتب القواعد :**

      مجامع الحقائق، ص47؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل40/ب؛ منافع الدقائق، ص334. [↑](#footnote-ref-5383)
5384. () **بتة أو بتلة** : هذان اللفظان من ألفاظ الكناية في الطلاق، ومعناهما في اللغة : القطع والتفريق.

      انظر : طلبة الطلبة، ص150؛ قواعد الفقه للمجدّدي (الرسالة الرابعة : التعريفات الفقهية)، ص203؛ وانظر أيضًا : القاموس المحيط، مادة «بتّ»، ص188، ومادة «بتل»، ص1246؛ المعجم الوسيط، مادة «بتّ»، 1/37، ومادة «بتل»، 1/37-38. [↑](#footnote-ref-5384)
5385. () في (جـ) : «يوقف». [↑](#footnote-ref-5385)
5386. () نهاية 82/أ من (جـ)، مع تكرار «الطلاق» في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-5386)
5387. () هكذا في جميع النسخ. وفي مصدر هذه العبارة وهو المغني وشرحه : «الحسِّـيَّة». وهذا المناسب. [↑](#footnote-ref-5387)
5388. () نهاية 71/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-5388)
5389. () نهاية 113/أ. [↑](#footnote-ref-5389)
5390. () نهاية 67/ب من (د). [↑](#footnote-ref-5390)
5391. () في (أ) و(ب) و(د): «لوقوع». والصحيح ما تمَّ إثباته من (جـ) و(هـ) و(و)، وهو الموافق للمغني وشرحه. [↑](#footnote-ref-5391)
5392. () في جميع النسخ : «قال». والصحيح ما تمَّ إثباته من المغني وشرحه. [↑](#footnote-ref-5392)
5393. () انظر ما جاء في شرح القاعدة في : المغني، ص122-123؛ وشرحه للقاءاني، ق1، جـ1، ص526. [↑](#footnote-ref-5393)
5394. () هذه القاعدة متّحدة من جهة المعنى مع قاعدة سبق أن تحدث عنها المؤلف، وهي: «قد يثبت ضمنًا مالا يثبت قصدًا»، وذلك ص889 (ل71/ب)، قاعدة 178. فما قيل في توثيق تلك القاعدة هناك يقال في توثيق هذه هنا.

      يضاف إلى ذلك أنها وردت بلفظ المؤلف هنا أو نحوه في بعض كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص47؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل40/ب؛ منافع الدقائق، ص334.

      **ومن كتب الفقه :**

      المبسوط، 13/94 – ولفظه : «**قد** يدخل في التصرف تبعًا مالا يجوز أن يكون مقصودًا بذلك التصرف»-؛ العناية، 6/398- وقد أضاف إليها لفظ : «قد»، والعناية هي مصدر المؤلف الرئيس في هذه القاعدة-؛ رد المحتار، 3/361- ولفظه : «يغتفر في الضمنيات مالا يغتفر في القصديات»-. [↑](#footnote-ref-5394)
5395. () انظر : العناية، 6/398. [↑](#footnote-ref-5395)
5396. () «يحدث لا يصح ... كل عيب» : ساقط من (جـ). [↑](#footnote-ref-5396)
5397. () قوله : «ولو» فيه إشارة إلى الخلاف؛ حيث إن هذا يتمشى مع قول أبي يوسف، وخالفه محمد وقال : «لا يدخل فيه الحادث بعد العقد، وهو قول زفر». قاله صاحب الدرر شرح الغرر، 2/167؛ وانظر الهداية والعناية وفتح القدير، 6/397، 399. [↑](#footnote-ref-5397)
5398. () في (أ) و(د) : «عيوب». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ)؛ وفاقًا للعناية. [↑](#footnote-ref-5398)
5399. () انظر: العناية، 6/396-397، 398؛ وانظر أيضًا : الهداية وفتح القدير، 6/396-399؛ الدرر شرح الغرر، 2/167. [↑](#footnote-ref-5399)
5400. () قوله : «العقد» لعل فيه سبق لسان من المؤلف؛ لأن المناسب أن يقول : على مقتضى هذا الأصل.

      وممّا يؤكّد هذا أنه جاء في (العناية) : «... ما يحدث قبل القبض تبعًا؛ **وقد يدخل في التصرّف تبعًا مالا يجوز أن يكون مقصودًا**». [↑](#footnote-ref-5400)
5401. () هذه القاعدة مثَّل لها المؤلفُ بمثال واحد، ثم ذكر قاعدة أخرى، ومثل لها بعدة أمثلة، وهي: «قد يثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل». وقد تابع في ذلك ابن نجيم والسيوطي في أشباههما والزركشي في المنثور وغيرهم. وقد سبق بيان ذلك بالتفصيل عند توثيق قاعدة : «قد يثبت الفرع ...»، ص885 (ل71/أ)، قاعدة 177.

      يضاف إلى ذلك أن هناك مصادر أفردت هذه القاعدة بالحديث، منها :

      إيضاح المسالك، ص96، قاعدة 61 – ولفظه : «لا يثبت الفرع والأصل باطل»-؛ مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص44؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل41/أ؛ منافع الدقائق، ص334 – وجميعهم بلفظ : «يسقط الفرع بسقوط الأصل»-؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 50 – ولفظها : «إذا سقط الأصل سقط الفرع»-؛ شرحها لسليم رستم، 1/40؛ ولعلي حيدر، 1/48؛ وللأتاسي، 1/115-118؛ وشرح قواعدها للـزرقا، ص263-264؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص57، قاعدة 23؛ المدخل الفقهي العام، 2/1021، فقرة 638؛ القواعد الفقهية، لِـ د. علي الندوي، ص391؛ الوجيز، ص281؛ موسوعة القواعد الفقهية، 1/271-272- وفيه ألفاظ متعددة للقاعدة-؛ القواعد الفقهية في بابي العبادات والمعاملات لشيخنا د. عبد الله العيسى، ص645- ولفظه : «إذا سقط الأصل سقط التبع»-؛ المبادئ الفقهية، ص34؛ القواعد الفقهية للدّعاس، ص86، قاعدة 68؛ ولِـ د. محمد الزحيلي، ص82.

      وهناك قاعدتان سبق أن أفردهما المؤلف بالحديث، ومعناهما قريب من معنى هذه القاعدة، وهما: «التابع يسقط بسقوط المتبوع» و«إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه»، وذلك ص463 (ل27/أ)، قاعدة 64، وص267 (ل6/أ)، قاعدة 10. [↑](#footnote-ref-5401)
5402. () في (جـ) : «الأصل». [↑](#footnote-ref-5402)
5403. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص147، إلا أنه قال : «بخلاف العكس»؛ وانظر: الهداية والعناية وفتح القدير، 7/192-193؛ فتاوى قاضي خان، 3/146؛ مختصر خليل وشرحه: مواهب الجليل للحطَّاب، 7/43؛ الدر المختار وحاشيته : رد المحتار، 7/601؛ وانظر أيضًا: المنثور، 3/22؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/274؛ الفوائد الزينية، ص40، فائدة 9، وص113، فائدة 19؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل41/أ؛ منافع الدقائق، ص334؛ شروح المجلة وقواعدها الآنف ذكرها عند توثيق القاعدة؛ الأقمار المضيئة، ص164؛ المواهب السنية وحاشيتها: الفوائد الجنية، 2/112؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص57؛ القواعد الفقهية لِـ د. علي الندوي، ص391؛ القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير، ص482، وأحال إلى التحرير، 4/805. [↑](#footnote-ref-5403)
5404. () في (ب) : «الأصيل». [↑](#footnote-ref-5404)
5405. () هذه قاعدة سبق أن تحدث عنها المؤلف استقلالا، ص885 (ل71/أ)، قاعدة 177. [↑](#footnote-ref-5405)
5406. () بحثت عن هذه المسألة في مظانها من كتاب : (فتاوى قاضي خان) ولم أجدها. [↑](#footnote-ref-5406)
5407. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص147.

      وانظر : المنثور 3/22؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/274؛ الدر المختار، 10/331؛ الأقمار المضيئة، ص164؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل41/أ؛ منافع الدقائق، ص334. [↑](#footnote-ref-5407)
5408. () نهاية 113/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-5408)
5409. () في (أ): «في». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق لأشباه ابن نجيم. كما أنَّ هذه العبارة سبق أن ذكرها المؤلف عند حديثه عن القاعدة المذكورة. وقد اتفقت جميع النسخ على اللفظ المثبت في الأصل. [↑](#footnote-ref-5409)
5410. () الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص148 -مع اختلاف يسير جدًّا-.

      وانظر : المنثور، 3/23؛ الأشباه والنظائر للسيوطي، 1/275. [↑](#footnote-ref-5410)
5411. () في (أ) و(د): «يغتقر» (بالقاف). والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ)، وهو الموافق لمصادر القاعدة. [↑](#footnote-ref-5411)
5412. () هذه القاعدة متّحدة من جهة المعنى مع قاعدة سبق إفرادها بالحديث، وهي: «البقاء أسهل من الابتداء»، وذلك ص429 (ل23/ب)، قاعدة 54، فما قيل في توثيقها هناك يمكن أن يقال هنا.

      ويضاف إلى هذا كونها وردت بنحو لفظها هنا في كثير من كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه لابن السبكي، 1/127 –ولفظه: «... المسائل التي يُغتفر فيها في الدوام مالا يغتفر في الابتداء ...»-؛ المنثور، 3/274، 379 – ولفظه الأول : «يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الابتداء»- الأشباه لابن الملقن، 2/296- ولفظه: «... ما يغتفر في الدوام دون الابتداء»-؛ القواعد للحصني، 2/199- ولفظه : «القسم الثاني [من المانع]: ما قُطع فيه بأن الطارئ في الدوام ليس كالمقارن ابتداء»-؛ الأشباه للسيوطي، 1/389؛ ولابن نجيم، ص105 –ولفظ الأخيرين كلفظ المنثور-؛ الفرائد البهية وشرحاها: الأقمار المضيئة، ص285؛ والمواهب السنية وحاشيتها: الفوائد الجنية، 2/413 – ولفظ الفرائد :

      **قـولـهـم وفـي الـدوام اغـتـفـروا مـالـم يـكـن فـي الابـتـداء مغتفرًا-؛**

      مجلة الأحكام العدلية، مادة 55- ولفظها : «يغتفر في البقاء مالا يغتفر في الابتداء»-؛ شرحها لسليم رستم، 1/42؛ ولعلي حيدر، 1/50؛ وللأتاسي، 1/135- وقد ذكر لفظ المجلة وعدّة ألفاظ أخرى-؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص293؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص142، قاعدة 414؛ المدخل الفقهي العام، 2/1017، فقرة 633؛ القواعد الفقهية للدكتور علي الندوي، ص435 –ولفظه كلفظ المجلة-؛ القواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية، ص314؛ تطبيقات القواعد والضوابط الفقهية، ص1680؛ المدخل إلى القواعد، ص140؛ المبادئ الفقهية، ص35؛ القواعد الفقهية للدّعاس، ص82، قاعدة 62؛ وللدكتور محمد الزحيلي، ص81.

      **ومن كتب الفقه :**

      مغني المحتاج، 1/145، 250، 344، 2/12، 66، 3/186، 198، 336؛ 4/130؛ رد المحتار، 2/319.

      **ومن الكتب الأخرى :**

      الإبهاج، 3/153. [↑](#footnote-ref-5412)
5413. () «لا يمنع» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-5413)
5414. () هذا المثال سبق أن ذكره المؤلف بمعناه، ص727-728 (ل54/ب)، فما قيل في توثيقه هناك يقال هنا. [↑](#footnote-ref-5414)
5415. () في (ب) : «من». [↑](#footnote-ref-5415)
5416. () في (د) : رُسم الحرف الأول بالتاء والياء معًا. [↑](#footnote-ref-5416)
5417. () في (ب) و(د) : «للفاسق». [↑](#footnote-ref-5417)
5418. () في (جـ) : «ويمنع». [↑](#footnote-ref-5418)
5419. () نهاية 82/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-5419)
5420. () نهاية 71/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-5420)
5421. () انظر هاتين المسألتين في الأشباه لابن نجيم، ص149، فقد ذكرهما على أنهما فرعان لقاعدة أخرى، وهي: «يغتفر في الابتداء مالا يغتفر في البقاء». [↑](#footnote-ref-5421)
5422. () في (أ) : «يتضمتا»، وفي (جـ) : «يتضمنا». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-5422)
5423. () في (ب) : «فكان كان». [↑](#footnote-ref-5423)
5424. () نهاية 114/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-5424)
5425. () «والمعلق بالشرط» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-5425)
5426. () **معنى القاعدة** :

      هذه القاعدة «لبيان حكم الشرط الواقع قيدًا، وهو **الشرط التقييدي** الذي يلزم مراعاته» «المعرّف بأنه : التزام أمر لم يوجد في أمر وجد بصيغة مخصوصة».

      فخرج بذلك الشرط التعليقي و«هو التزام أمر لم يوجد في أمر يمكن وجوده في المستقبل.

      أو هو : ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى، سواء كان الربط بإحدى أدوات الشرط ... أو بما يقوم مقامها في إفادة الربط المذكور ...».

      «**والمراد بقدر الإمكان** : أن لا يخالف قواعد الشريعة في نظام العقود».

      إذا علم هذا **فالمعنى الإجمالي للقاعدة** : يجب على العاقدين مراعاة ما اتفقا عليه من الشروط التي قيّدا بها العقد، بقدر استطاعتهما، بحيث لا تخالف قواعد الشريعة.

      وعندما ننظر في حدود مخالفة الشرط لقواعد الشريعة نجد أن «الاجتهادات المذهبيّة مختلفة جدًّا - توسعًا وتضييقًا - في حدود هذه المخالفة والموافقة، وبالنتيجة فيما هو مقبول أو مرفوض من المشارطات العقدية، وإن أوسعها الاجتهاد الحنبلي».

      ولتوثيق ما جاء في معنى القاعدة : فإن النصوص المذكورة مستفادة -وفق ترتيبها- من الكتب الآتية :

      شرح المجلة للأتاسي، 1/236؛ شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص419، 415؛ المدخل الفقهي العام، 2/1031، فقرة 647- والنّص الأخير مستفاد من الموضع السابق من المدخل أيضًا-.

      **توثيق القاعدة :**

      وردت هذه القاعدة بلفظها أو نحوه أو معناه في كثير من كتب القواعد وبعض كتب الفقه :

      **فمن كتب القواعد :**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص47؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل41/أ؛ منافع الدقائق، ص335؛ مجلة الأحكام العدلية، مادة 83؛ شرحها لسليم رستم، 1/54؛ ولعلي حيدر، 1/74؛ وللأتاسي، 1/235؛ وشرح قواعدها للزرقا، ص419؛ رسالة في القواعد الفقهية للشيخ عبد الرحمن السّعدي، ص51، بيت رقم 39 و40- وقد سبق ذكر البيتين، ص924-؛ قواعد الفقه للمجدّدي، ص143، قاعدة 422؛ المدخل الفقهي العام، 2/1031، فقرة 647؛ القواعد والضوابط المستخلصة، ص489 – ولفظه : «الشروط إنما تعتبر بقدر الإمكان»-؛ الوجيز، ص357؛ المدخل إلى القواعد، ص143؛ المبادئ الفقهية، ص48؛ القواعد الفقهية للدّعاس، ص92، قاعدة 86؛ ولِـ د. محمد الزحيلي، ص84.

      يضاف إلى ذلك : كونه ورد في بعض كتب القواعد عند المالكية قاعدة يمكن أن تندرج تحت هذه القاعدة، وهي : «اشتراط مالا يفيد هل يجب الوفاء به أم لا؟»، فانظرها في : إيضاح المسالك، ص108، قاعدة 80؛ شرح المنهج للمنجور، ص419؛ المجاز الواضح وشرحه : الدليل الماهر، ص158.

      كما أنَّ المؤلف نفسَهُ سبق أن ذكر قاعدة تمثّل المفهوم المخالف لهذه القاعدة، وهي : «كل شرط يغيّر حكم الشرع يكون باطلاً»، وذلك ص924 (ل77/ب)، قاعدة 188.

      **ومن كتب الفقه :**

      بدائع الصنائع، 6/98؛ العناية، 8/494؛ الدّرر شرح الغرر، 2/247 –وجل ما جاء في شرح القاعدة مذكور فيه-.

      وقبل الانتهاء من توثيق القاعدة يحسن **التنبيه على أن مستندها حديثٌ نبويٌ شريفٌ** قال فيه النبي  : «المسلمون عند شـروطهم». أخرجه البخاري معلقًا، كتاب الإجارة، باب أجر السمسرة، 2/794.

      وهذا الحديث قال عنه الحافظ : «وأما حديث : المسلمون عند شروطهم فروي من حديث أبي هريرة وعمرو بن عوف وأنس بن مالك ورافع بن خديج وعبد الله بن عمر وغيرهم، وكلّها فيها مقال، لكن حديث أبي هريرة أمثلها».

      تغليق التعليق، 3/281؛ وانظر فتح الباري، 4/528. [↑](#footnote-ref-5426)
5427. () نهاية 68/أ من (د). [↑](#footnote-ref-5427)
5428. () «**في عياله** : قالوا : المراد به : من يساكنه، لا الذي يكون في نفقة المودع فحسب». قاله صاحب (العناية)، 8/485. [↑](#footnote-ref-5428)
5429. () في (أ) و(جـ) : «فادفعها». والصحيح ما تم إثباته من (ب) و(د)، وهو الموافق للدرر في المعنى، حيث جاء فيه : «فإن دفعها». [↑](#footnote-ref-5429)
5430. () في (أ) و(جـ) : «يدا»، وفي (د) : «يد». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدرر، فقد جاء فيه : «... إلى واحد منهم فهلكت : فإن كان يجد بدًّا ...». [↑](#footnote-ref-5430)
5431. () **بدًّا**: «أي : انفكاك» - قاله صاحب الدرر-، «يقال : لابُدَّ منه : لا مفّر»- كذا في المعجم الوسيط، مادة «بدّ»، 1/43-. [↑](#footnote-ref-5431)
5432. () أي : سوى ذلك الواحد. [↑](#footnote-ref-5432)
5433. () في (جـ) : «فرد». [↑](#footnote-ref-5433)
5434. () في (ب) و(جـ) : «مفيد». وكلا اللفظين يستقيم بهما المعنى :

      فـ (مقيّد) معناه : لأن هذا الشرط الذي اشترطه المودِع مقيِّدٌ للمودَع، بحيث يجب عليه التقيد به.

      و(مفيد) معناه : أن هذا الشرط من الشروط المعتبرة، وهي الشروط الجائزة وفيها فائدة؛ لأن الحنفية يقسمون «الشرط ثلاثة أقسام :

      • قسم يجوز شرعًا وفيه فائدة لمن اشترطه، فهذا يلزم مراعاته.

      • وقسم ممنوع شرعًا، ويقال له شرط فاسد.

      • وقسم ثالث غير ممنوع شرعًا، إلا أنه لا يلزم مراعاته، لعدم فائدته فيلغو ».

      كذا في شرح المجلة للأتاسي، 1/236؛ وانظر : شرح القواعد الفقهية للزرقا، ص420. [↑](#footnote-ref-5434)
5435. () في (ب) : «يأتمن». وقد جاء في الدرر : «... وقد يأمن **الإنسانُ** الرجلَ ...». [↑](#footnote-ref-5435)
5436. () في (د) : «يأمن». [↑](#footnote-ref-5436)
5437. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يدًا». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدرر، فقد جاء فيه : «فإذا كان يجد بدًّا ...». [↑](#footnote-ref-5437)
5438. () في الدرر : «بحفظها». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-5438)
5439. () في (أ) : «النهي». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ، وهو الموافق للدرر. [↑](#footnote-ref-5439)
5440. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يدا». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدرر؛ حيث جاء فيه : «بدًّا منه : لم يضمن ...». [↑](#footnote-ref-5440)
5441. () في الدرر : «يمكنه». [↑](#footnote-ref-5441)
5442. () جاء في هامش (أ) : «أي : قول المودِع». [↑](#footnote-ref-5442)
5443. () في الدرر : «تحفظ». وهذا الأولى. [↑](#footnote-ref-5443)
5444. () «مناقضًا» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-5444)
5445. () الدرر شرح الغرر، 2/247 -مع اختلاف سبق بيان أكثره-؛ وانظر أصل المثال في الهداية والعـنـاية، 8/494. [↑](#footnote-ref-5445)
5446. () جاء في (أ) فوق هذه الكلمة : «مودع». أي : أن الفاعل للفعل (دفع) هو ضمير مستـتر يعود إلى (المودع). [↑](#footnote-ref-5446)
5447. () في (ب) : «يحفظه». [↑](#footnote-ref-5447)
5448. () فُسِّرت هذه الكلمة في (أ) بالزوجة؛ وانظر : المقاييس في اللغة، مادة «عرس»، ص781؛ لسان العرب، مادة «عرس»، 6/135.

      وقد سبق أن ذكر المؤلف كلمة تشترك مع هذه الكلمة في المادة الأصلية، وذلك ص759 (ل60/ب). [↑](#footnote-ref-5448)
5449. () في (أ) و(جـ) و(د) : «يدا». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب)، وهو الموافق للدّرر وغيرها. [↑](#footnote-ref-5449)
5450. () انظر : الدرر، 2/247؛ وانظر أيضًا : الهداية والعناية، 8/494. ونصّ ما جاء في (الدّرر) : «وهذا كما إذا أودع دابّة، وقال : لا تدفعها إلى غلامك. أو نهاه عن الدّفع إلى امرأته، والوديعة شيء يُحفظ على يد النساء، والرّجل لا يجد بدًّا منها : فهذا الشرط يناقض أصله، فصار باطلاً». [↑](#footnote-ref-5450)
5451. () **معنى القاعدة** :

      أن اليمين في الدعوى والخصومات يكون أداؤها من المدَّعى عليه دائمًا على النفي.

      وقد علّل لذلك العلائي فقال : «لأنها تكون من جانب المدّعى عليه، وهو يكون منكرًا، فاليمين من جانب المنكر، وما تكون من جانبه تكون على النفي، فاليمين يكون على النفي. قال رسول الله  : «البينة للمدعي، واليمين على من أنكـر»، والإنكار نفي». شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل41/أ-ب؛ وأنظر : منافع الدقائق، ص335.

      **توثيق القاعدة :**

      وردت القاعدة بلفظ المؤلف أو نحوه في بعض كتب الفقه وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      مجامع الحقائق (الخاتمة)، ص47؛ شرح العلائي لقواعد الخادمي، ل41/أ-ب؛ منافع الدقائق، ص335.

      **ومن كتب الفقه :**

      تبيين الحقائق، 4 /291 - ولفظه : «اليمين **تكون** على النفي ليتحقق الإنكار ...»؛ الدرر شرح الغرر، 2/329- ولفظه : «اليمين أبدًا **تكون** على النفي»-؛ رد المحتار، 8/79، 11/538 - ولفظه الثاني كلفظ الدرر، أما الأول فهو : «... إذا كان يمينًا لأنها **تكون** على النفي». [↑](#footnote-ref-5451)
5452. () نهاية 114/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-5452)
5453. () في (د) : «يحلف». [↑](#footnote-ref-5453)
5454. () في (ب) : «لمعنى». [↑](#footnote-ref-5454)
5455. () انظر : الدرر، 2/329؛ وانظر : تبيين الحقائق، 4/291؛ العناية، 8/156؛ ردّ المحتار، 11/538. [↑](#footnote-ref-5455)
5456. () هذه زيادة من مصدر هذه العبارة (وهو العناية).

      ولعل سبب هذا السقط من الأصل : أن الناسخ الأول عندما كتب : «اشتراه **بمائة**» انتقل نظره إلى «باعه **بمائة**»؛ فكتب ما بعد الثانية مباشرة، ثم تابعه على ذلك بقيّة النسّاخ -والله أعلم-. [↑](#footnote-ref-5456)
5457. () في العناية : «أقام». وهذا الأفصح. [↑](#footnote-ref-5457)
5458. () في (ب) : «بينته». [↑](#footnote-ref-5458)
5459. () نهاية 83/أ من (جـ)، مع تكرار «أولى» في بداية اللوحة التي تليها. [↑](#footnote-ref-5459)
5460. () في (جـ) : «فيرادّا». [↑](#footnote-ref-5460)
5461. () نهاية 72/أ من (ب). [↑](#footnote-ref-5461)
5462. () في (أ) و(د) : «يحلف». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ)، وهو الموافق للعناية، حيث جاء فيها: «بحلفه؛ لأن ...». [↑](#footnote-ref-5462)
5463. () نهاية 115/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-5463)
5464. () في (جـ) : «فهذا». [↑](#footnote-ref-5464)
5465. () في (جـ) : «بقوله». [↑](#footnote-ref-5465)
5466. () في (د) : «اختلفا». [↑](#footnote-ref-5466)
5467. () «بعينها» : ساقطة من (جـ). [↑](#footnote-ref-5467)
5468. () هذا الحديث بهذا اللفظ : لم أقف عليه فيما اطلعت عليه من كتب الحديث المسندة، إلا أنه يرد بهذا اللفظ أو نحوه بكثرة في كتب الفقه، كالهداية –8/208-؛ والمغني –6/279- وغيرهما.

      وقد أشار إلى ذلك الحافظ في التلخيص -3/31- فقال : «أما رواية التحالف فاعترف الرافعي في (التذنيب) أنه لا ذِكر لها في شيء من كتب الحديث، وإنما توجد في كتب الفقه ...».

      والرواية المتداولة في كتب الحديث بدون لفظ : «تحالفا»؛ بل بتحليف البائع فقط، أو كون القول للبائع أو يترادّان، أو نحو ذلك :

      فقد أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب البيوع، باب بيع الخيار، 2/671، ونص الموطأ : «حدثني مالك أنه بلغه أنَّ عبد الله بن مسعود كان يحدّث أن رسول الله  قال : «أيـّما بيّعين تبايعا : فالقول ما قال البائع، أو يترادّان»؛ والإمام أحمد، 7/445، ح4445، بسنده مرفوعًا : «إذا اختلف البيّعان وليس بينهما بينة : فالقول ما يقول صاحب السلعة، أو يترادان»؛ وأخرجه بنحو لفظه عند الإمام أحمد : الدارمي، كتاب البيوع، باب إذا اختلف الـمتبايعان، 2/325، ح2549؛ والترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء إذا اختلف البيعان، 3/570، ح1270؛ والنسائي في (المجتبى) بمعناه، كتاب البيوع، باب اختلاف المتبايعان في الثمن، 7/303، ح4649؛ والطبراني في الكبير بنحوه، 10/174، ح10365، والدارقطني بنحوه، كتاب البيوع، 3/20-21؛ والحاكم بمعناه، كتـاب البـيوع، 2/52؛ والبيهقي بنحوه، كتاب البيوع، باب اختلاف المتبايعان، 5/333- ولفظ البيهقي: «إذا اختلف المتبايعان وليس بينهما شاهد : استُحلف البائع، ثم كان المبتاع بالخيار : إن شاء أخذ وإن شاء ترك».

      جميعهم من حديث عبد الله بن مسعود .

      • وهذا الحديث قال عنه الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

      • وقال البيهقي – بعد أن أورد الحديث بسنده- : «هذا إسناد حسن موصولاً، وقد رُوي من أوجه بأسانيد مراسيل، إذا جُمع بينها صار الحديث بذلك قويًّا».

      • وقال الترمذي عن السند الذي أورد به الحديث : «هذا حديث مرسل، فإن عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود».

      • وقد نقل صاحب (نصب الراية) عن (التنقيح) أنه قال : «والذي يظهر أن حديث ابن مسعود بمجموع طرقه له أصل؛ بل هو حديث حسن يحتج به، لكن في لفظه اختلاف».

      • وقال الألباني في نهاية كلامه عنه : «وجملة القول : أن الحديث صحيح قطعًا، فإن بعض طرقه صحيحة، وبعضهما حسن، والأخرى مما يعتضد به».

      وللتوسع انظر : نصب الراية، 4/105-107؛ الدراية، 2/177؛ تلخيص الحبير، 3/32؛ إرواء الغليل، 5/166، ح1322؛ سلسلة الأحاديث الصحيحة، 2/448، ح798. [↑](#footnote-ref-5468)
5469. () نهاية 68/ب من (د). [↑](#footnote-ref-5469)
5470. () في (ب) : «موزده». [↑](#footnote-ref-5470)
5471. () انظر ما جاء في اختلاف المتبايعان في : العناية، 8/205-208؛ وانظر أصل المثال في : الدرر شرح الغرر، 2/339.

      وما بني عليه هذا الجواب (وهو كون «ما ثبت على خلاف القياس فغيره عليه لا ينقاس») ممّا تحدّث عنه المؤلف استقلالاً، وذلك ص1030 (ل93/ب)، قاعدة 221. [↑](#footnote-ref-5471)
5472. () في (ب) : «وأورده». [↑](#footnote-ref-5472)
5473. () وهو حديث : « البينة على المدعي، واليمين على من أنكـر ». [↑](#footnote-ref-5473)
5474. () قوله : «وإن كان فكذلك» معناه : وإن كان مشهورًا فكذلك هو مرجوح؛ لعموم ... [↑](#footnote-ref-5474)
5475. () العناية، 8/209؛ وقد نقله عنه صاحب نتائج الافكار، 8/208. [↑](#footnote-ref-5475)
5476. () في (أ) : «ولم نجيب»، وفي (ب) : «ولا يجب»، وفي (د) : «ولم يجيب». والـصحيـح ما تمَّ إثباته من (جـ). [↑](#footnote-ref-5476)
5477. () أي : لم يجب صاحب (العناية) عن هذا الاعتراض. [↑](#footnote-ref-5477)
5478. () في (أ) و(جـ) و(د): «للمـدّعـى». والصـحيـح ما تـمَّ إثـبـاته من (ب)؛ وفاقًا للفظ الحديث. [↑](#footnote-ref-5478)
5479. () سبق تخريجه، ص367. [↑](#footnote-ref-5479)
5480. () جاء في هامش (أ) : «يمين المشتري فقط أو يمين البائع فقط حجة للدفع والخصومة، ويمين المشتري والبائع جميعًا حجة للاستحقاق، والاستحقاق إذا وُجد وجد التحالف». [↑](#footnote-ref-5480)
5481. () زيادة من (جـ). ولا يستقيم المعنى بدونها، وهي مثبتة في (هـ) و(و)، إلا أنها مصدّرة بكلمة (وهي) وليس : (وفي). [↑](#footnote-ref-5481)
5482. () جاء في هامش (أ) : «متعلق بالدفع». [↑](#footnote-ref-5482)
5483. () في (أ) و(جـ) : «التأمل». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(د). [↑](#footnote-ref-5483)
5484. () في (جـ) : «الجواب». [↑](#footnote-ref-5484)
5485. () في (أ) و(د) : «رآه». والصحيح ما تمَّ إثباته من (ب) و(جـ). [↑](#footnote-ref-5485)
5486. () وهناك جواب آخر ذكره صاحب نتائج الأفكار، 8/208، فراجعه إن شئت. [↑](#footnote-ref-5486)
5487. () **توضيح القاعدة** :

      هذه القاعدة فسَّرها المؤلف بالمثال، كما نقل تفسير صاحب (الدّرر) لها وأبدى وجهة نظره في ذلك.

      ويضاف إلى ذلك: أن صاحب (ردّ المحتار) -8/91- عقد لها مطلبًا مستقلاً، بدأه بتفسير الشّق الأول من القاعدة فقال: «قوله : (يوم الموت لا يدخل تحت القضاء) أي : لا يُقضَى به قصدًا؛ بأن تنازع الخصمان في يوم موتِ آخرٍ أنه كان في يوم كذا. بخلاف ما إذا كان المقصود غَيْرَهُ؛ كتقديم ملك أحدهما».

      وقد بيّن صاحبُ (الدرر) -2/409- سرّ هذا الأصل فقال : «وسرّه : أن القضاء بالبينة عبارة عن رفع النزاع، والموت من حيث إنه موت ليس محلاًّ للنزاع ليرتفع بإثباته. بخلاف القتل، فإنه من حيث هو هو محلٌّ للنزاع كما لا يخفى».

      وهذا السّر أورده أيضًا صاحب (غمز عيون البصائر)، 2/322، نقلاً عن (الدرر).

      **توثيق القاعدة :**

      وردت هذه القاعدة بلفظها أو بشقّها الأول في كثير من كتب الفقه الحنفي وقواعده :

      **فمن كتب القواعد :**

      الأشباه لابن نجيم، ص249؛ قواعد الفقه له أيضًا، ص163، قاعدة 200؛ الفوائد الزينية، ص45، فقرة23؛ غمز عيون البصائر، 2/322.

      **ومن كتب الفقه :**

      الفتاوى الظهيرية، ل333/ب؛ حاوي مسائل المنية، ل357/أ؛ الفصول العمادية، ل5/أ (نسخة الحرم المدني)؛ جامع الفصولين، 1/6؛ الفتاوي البزازية، 2/386؛ الدرر شرح الغرر،2/409؛ البحر الرائق، 4/157، 7/236؛ الدر المختار ورد المحتار، 8/91؛ قرّة عيون الأخيار، 12/11. [↑](#footnote-ref-5487)
5488. () نهاية 115/ب من (أ). [↑](#footnote-ref-5488)
5489. () فيه : أي في ذلك اليوم. [↑](#footnote-ref-5489)
5490. () الدرر شرح الغرر، 2/409 -مع اختلاف يسير، حيث جاء في بداية العبارة عنده: «**يعني : إذا ادّعى** **رجل** أنَّ أباه ...»-. [↑](#footnote-ref-5490)
5491. () «أن» : ساقطة من (ب). [↑](#footnote-ref-5491)
5492. () أي : لا يعتبر فعل الرجل لتلك الدعوى. [↑](#footnote-ref-5492)
5493. () نهاية 83/ب من (جـ). [↑](#footnote-ref-5493)
5494. () في (جـ) : «بالتهوير». [↑](#footnote-ref-5494)
5495. () في (د) : «معًا». [↑](#footnote-ref-5495)
5496. () نهاية 72/ب من (ب). [↑](#footnote-ref-5496)
5497. () هذه قاعدة سبق الحديث عنها استقلالاً بلفظ : «بينة النفي غير مقبولة»، وذلك ص427 (ل24/أ)، قاعدة 58. [↑](#footnote-ref-5497)
5498. () في (ب) و(د) : «إيقاع فعل الغير». [↑](#footnote-ref-5498)
5499. () في (د) : «ثبت». [↑](#footnote-ref-5499)
5500. () هذه قاعدة سبق أن أفردها المؤلف بالحديث، ص889 (ل71/ب)، قاعدة 178. [↑](#footnote-ref-5500)
5501. () في (ب) : «وبهذا يتصوّر ويظهر». [↑](#footnote-ref-5501)
5502. () وهذا الوجه سبق نقله عند توضيح القاعدة. [↑](#footnote-ref-5502)
5503. () في (أ) : «توجيهيه». والصحيح ما تمَّ إثباته من باقي النسخ. [↑](#footnote-ref-5503)
5504. () في (د) : «ههنا». وهي نهاية 69/أ من (د). [↑](#footnote-ref-5504)
5505. () في (ب) : «انجار». [↑](#footnote-ref-5505)
5506. () أي : مقدمة الكتاب، ص192 (ل1/ب). [↑](#footnote-ref-5506)
5507. () في (أ) و(ب) و(جـ) : «في». والصواب ما تمَّ إثباته من (د). [↑](#footnote-ref-5507)
5508. () نهاية 116/أ من (أ). [↑](#footnote-ref-5508)
5509. () في (ب) و(د) : «من».

      ومعنى ما في الأصل : أي يسّر الله مرادي مع مرادات جميع المسلمين. [↑](#footnote-ref-5509)
5510. () جاء في نسخة (ب) بعد هذه الكلمة : «حرّره الفقير المذنب المحتاج إلى رحمة ربه العلي : الشيخ محمد بن الشيخ عبد الله بن الشيخ زكريا القدسي عن نسل تميم الدَّاري بن حبيب الأنصاري –رضي الله تعالى عنهما- في اليوم الثاني من شهر رجب المرجّب، في سنة ثمان وستين ومائة وألف».

      وهذه العبارة نهاية ما جاء في 73/أ من (ب)، وهي اللوحة الأخيرة منها. [↑](#footnote-ref-5510)
5511. ()  **نهاية 84/أ من (جـ)، وأيضًا نهاية 69/ب من (د).** وبهذه الكلمة ينتهي ما جاء في هاتين النسختين.

      **أما نسخة (أ)** فقد جاء فيها عقب تلك الكلمة : ثلاثة أبيات شعرية باللغة الفارسية، ثم اسم الناسخ ومكان النسخ وتأريخه، ونص ذلك :

      **«جنين ترتيب لولو مي شود اين بنده را بيشه بأميدي كه تسبيحي شود در دست انديشه**

      قطعة

      **كــر زدســت اجـل أمـان يـابـم در زيــادت ولــم نــه أســـاس**

      **ورزهـم ايـن قـدر كـه ثـبـت آمـد تـحـفـه را بـهـردوسـتـان شـايد**

      تم الكتاب بعون الله الملك الوهّاب عن يد عبدٍ، الضعيف المحتاج إلى رحمة ربّه اللطيف: عبد الكريم ابن عبد الرحيم اليكشهري الشهير بشيخ عجم زاده، غفر الله له ولوالديه، وأحسن في الدارين إليهما وإليه.

      وأتممت هذه النسخة الشريفة في وقت الضحى في يوم الثلاثاء، في بلدة قسطنطينة، في 21 من شهر محرم الحرام سنة 1065».

      وبنهاية هذه العبارة ينتهي ما جاء في 116/ ب من (أ) وهي اللوحة الأخيرة منها.

      وما جاء في النص السابق من ألفاظ فارسية ترجمته على النحو الآتي :

       **البيت الأول** :

      **أولاً** : معاني مفرداته :

      جنين : هكذا.

      ترتيب لولو : ترتيب اللآلي.

      مي شود : يكون.

      أين بنده را : لهذا العبد.

      بيشه : مهنة.

      بأميدي كه : رجاء، أو راجيًا.

      تسبيح : المسبحة.

      شود : يكون.

      در : في.

      درست : يد.

      انديشه : الفكر أو التفكير أو الخاطرة.

      **ثانيًا** : معناه الإجمالي :

      هكذا أصبح ترتيب اللآلي مهنة لهذا العبد.

      رجاء أن تكون مسبحة في يد التفكير.

      (أو رجاء أن يكون حمل المسبحة تفكيري).

       **البيتان الثاني والثالث** :

      **أولاً** : معاني مفرداتهما :

      كر : إن.

      زدست : من يد.

      أجل : الموت.

      أمان : نجاة.

      يابم : حصلت.

      اين قدر : هذا القدر.

      ثبت آمد : تمَّ تسجيله أو تمَّ إنجازه.

      تحفة : هدية.

      بهردوستان : للأحباب.

      شايد : يصلح.

      **ثانياً** : معناهما الإجمالي :

      يبدو أن معناهما: إن طال عمري فإن قلبي يحبّ أو يميل إلى المزيد، والآن أقدم ما تمَّ إنجازه هدية للأحباب.

      (أفادني بهذه الترجمة الباحث : أحمد بن محمد النقيب (الأفغاني) -شكر الله له-).

      **وأما نسخة (هـ)** : فقد جاء فيها بعد تلك الكلمة سردٌ لعدد من القواعد والنصوص مع الرّمز لمصادر كثير منها، وقد كُتِبت بخط مغاير، وفي لوحتين مستقلتين، من غير تصديرلها بعنوان أو عزوها إلى جامعها.

      ويضاف إليها قواعد أخر، ذُكرت متناثرة في هوامش الكتاب، وبالخط الذي كُتِبت به تلك القواعد.

       **ونصّ ما كتب في نهاية هذه النسخة:**

      « [1] إلحاق الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى جائز لأرباب الولاية. (المؤرخ الحفيد).

      [2] لا يوصف الصبي قبل البلوغ بالكراهة. (م المحيط).

      [3] إذا ثبت الشيء ثبت بجميع لوازمه وشرائطه.

      [4] إذا ذكر ثلاثة أقوال : فالراجح الأول والآخر لا الوسط. (حفيد عن المستصفى).

      [5] إلحاق الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى جائز. (حفيد عن العمادية).

      [6] الاعتقاد يستعمل في الظن الغالب عند الشافعي. (حفيد).

      [7] ما يتردّد بين الفرض والبدعة : فإثباته أولى.

      وبين السنة والبدعة : فتركه أولى على الأكثر المختار.

      وبين الواجب والبدعة : فإثباته أولى عند الأكثر. (حفيد عن القاعدي).

      [8] العبرة للغالب الشائع لا للنادر. (من الكفاية).

      [9] من ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته. (درر في الكراهة).

      [10] لا عبرة بالظّنّيات في باب الاعتقادات. (حفيد عن الغير مع بحثه عليه).

      [11] كل مباح يؤدّي إلى زعم الجهّال بسنّة أمر أو وجوبه فمكروه. (حفيد عن القنية).

      [12] المطلق إنما يجري على إطلاقه إذا لم يقم دليل التقييد نصًّا أو دلالة. (حفيد).

      [13] العبرة للغالب الشائع لا النادر. (حفيد عن الكفاية).

      [14] إخبار المجتهد عن فعل يقتضي وجوبه : كإخبار الشرع. فإنه أوكد من الأمر به، كما في (الكافي).

      وما في (الهداية) : الأولوية لا الوجوب. (حفيد).

      [15] لفظ (قالوا) يستعمل فيما فيه اختلاف المشائخ على ما في (النهاية). وللضعف على ما [لعل هنا سقط وهو (في)] (شرح الكشاف) للسعد، لا أنه مختلف فيه. (حفيد).

      [16] الجهل بالأحكام في دار الإسلام ليس بعذر، كما في نكاح (الفقهية) [هكذا. ولعله يرمز إلى اسم الكتاب]. لكن في (الذّخيرة) : الجهل إنما يكون عذرًا إذا لم يقع حاجة إليها. (حفيد).

      [17] قد يطلق عدم الجواز على الكراهة، والكراهة على الجواز. (حفيد).

      [18] إذا تعارض أصل وظاهر : فالعمل بالأصل. وحكم الأموال في زماننا : هذا؛ إذ الأصل فيها الحل، والظاهر عليه الحرام. (حفيد).

      [19] ثواب النفل أكثر من ثواب الفرض بسبعين درجة والقيام بفرض الكفاية أفضل من فرض العين. (حفيد).

      [20] إذا صحّ في تركيب لفظ يصح إقامة مرانه [لعلها مرادفه] مقامه قطعًا عند ابن الحاجب، ووجوبًا عند بعضٍ، وإن [لعله سقط هنا لفظ (كان)] من لغة واحدة عند البيضاوي. (حفيد).

      [21] النكرة في الإثبات إن كانت للامتنان عمت؛ كما في قوله تعالى : «فيها فاكهة ونخل ورمان» [آية رقم (68) من سورة (الرحمن)]. (حفيد).

      [22] تخصيص العام وتقييد المطلق يجوز بالنية فقط. (حفيد)

      [23] لفظ (يجب) يجيء بمعنى يستحب؛ نحو : يجب إخفاء العذرة تحت التراب. (حفيد).

      [24] المكروه ما ورد فيه نهي مقصود، وخلاف الأولى : ما لم يرد فيه ذلك. (حفيد).

      [25] إذا ثبت أصل في الحل أو الحرمة أو الطهارة أو النجاسة فلا يزال إلا باليقين. (حفيد)

      [26] لا ننكر تغيّر الاحكام بتغيّر الأزمان؛ كغلق باب المسجد. (زيلعي).

      [27] المشترك لا يتعين أحد محتمليه إلا بمرجّح. (حفيد).

      [28] الأمر يستعمل في الكراهة والتحريم. (ح).

      [29] الحكم بِـ (مَن) الشرطية ونحوها لا يقتضي التكرار، وإنْ اقتضى العموم (حفيد).

      [30] المتكلم يدخل في متعلق خطابه عند الأكثرين. (حفيد).

      [31] لفظ الذكور الذي يمتاز عن الإناث بعلامة؛ كـ(المسلمين) و(فعلوا) لا يدخل فيه الإناث تبعًا، خلافًا للحنابلة. (حفيد).

      [32] جمع المصدر ليس بقياسي؛ بل سماعي. (حفيد).

      [33] أداء لفظ المفرد بمعنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم. صرّح به الرّضي. (حفيد).

      [34] العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب، خلافًا للشافعية. ولا لخصوص الغرض، خلافًا لبعضهم في المدح والذم، وللخصّاف في نيّة الخصوص، وروي عن أبي يوسف في اليمين. (تلخيص تنقيح).

      [35] تعارفُ المجاز قرينةٌ مانعةٌ عن إرادة الحقيقة عندهما، خلافًا لأبي حنيفة. (تلويح).

      [36] دلالة اللفظ على جزئه ولازمه مجازًا : مطابقة. (تلويح).

      [37] المطلق يحمل على المقيّد في الروايات. (درر).

      [38] النصّ المحتمل يجب حمله على القطعي. (درر).

      [39] العبرة للملفوظ. (درر).

      [40] العبرة للمعاني. (درر).

      [41] سعي الإنسان في نقض ما تمَّ من جهته مردود. (درر).

      [42] لا عبرة لاختلاف السبب مع اتحاد الحكم. (درر).

      [43] حكم [لعلها (يُحكَّم)] الحال إن اختلفا.

      [44] للوسائل أحكام المقاصد.

      [45] جواز صدور الكراهة التنـزيهي عنه  تعليمًا لأصل الجواز. (مبارق في حديث لا يشربن).

      [46] الزعم يستعمل في القول المحقق؛ كما في شرح البخاري للشيخ. (حفيد).

      [47] استعمال الناس حجة يجب العمل بها. (تلويح).

      [48] الواجب عند تعذّر الحقيقة العدول إلى أقرب المجاز. (تلويح).

      [49] العلة لا ترجّح بزيادة من جنسها. (تلويح).

      [50] المطلق لا يتعرّض الصفات. (درر).

      [51] لا عبرة للدلالة بمقابلة التصريح. (درر).

      [52] ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء. (مختصر).

      [53] يوابك شكر سلطانِم يست [هكذا !]؛ لأن التماثل في الأسباب يقتضي التماثل في المسببات. (بيضاوي في نهود).

      [54] إنّ العلم اليقيني بالجزيئات النظرية لا يحصل إلا في الكليات. (تهذيب أبي الفتح).

      [55] «ليأتيّن على القاضي العدل يوم القيامة يتمنى أن لم يقضِ بين اثنين في تمرة قط». (جامع الصغير).

      [56] «عرض عليَّ أول ثلاثة يدخلون الجنة، وأول ثلاثة يدخلون النار ... فمنهم أمير متسلّط. الحديث». (في جامع الصغير).

      [57] «صنفان من أمتّي لا تنالهما شفاعتي، إمام ظلوم غشوم، وكل غال مارق». (جامع).

      [58] «صنفان من الناس إذا صلحا صلح الناس، وإذا فسدا فسد الناس : العلماء والأمراء». (الجامع).

      الناصر رصلي سلطانم أعاي خليل».

       **ونص ما كتب في هوامش النسخة (هـ)، ومواضع وروده فيها :**

      «[59] استعمال الناس حجة. (م تلويح). [ل8/ب].

      [60] الإطلاق في المتعيّن تعيين. مرآة. [ل12/ب].

      [61] الشبهة تكفي لإثبات العبادات. (تلويح). [ل48/أ].

      [62] الضرر الأشد يزال بالأخف. [ل52/أ].

      [63] الضرر الخاص يتحمل لدفع ضرر عام. [ل52/أ].

      [64] العطاءُ لا يورث. (أشباه في الفرائض). [ل53/أ].

      [65] العبادات ثبت [هكذا !] بالشبهات. (تلويح) [ل55/ب].

      [66] عدم ثبوت حكم الشيء لعدم ثبوت شرائطه ليس رفعًا له. (م) [ل55/ب].

      [67] الغالب كالمتحقق. (استروشني). [ل57/ب].

      [68] والأصل في جنس هذه المسائل : أن ما كان قديمًا يترك على قدمه، ولا يغيّر إلا بحجة. (خلاصة). [ل58/ب].

      [69] لا إلزام إلا بمجمع، ما لم يثبت بدليل. (م) [ل65/ب].

      [70] لا حجة مع الاحتمال. (تلويح). [ل71/ب].

      [71] لا يترجح [هكذا بالياء] العلة بزيادة من جنسها. (ص) [ل71/ب].

      [72] ما جاز لعذر بطل بزواله. (أشباه) [ل75/ب].

      [73] ما ثبت حكمًا أصليًّا لا يسقط بالعوارض؛ كالنية لا تسقط بعارض تأخير الصلاة إلى آخر وقت لا يسع إلا الفرض. (مرآت) [ل75/ب].

      [74] المرء مؤاخذ باقراره. (تاتارخانية). [ل78/ب].

      [75] المثال الجزئي لا يصحّح القاعدة الكلية. (تلويح) [ل79/ب].

      [76] المعلّق بالشّرط يجب ثبوته عند ثبوته (تلويح) [ل79/ب].

      [77] النهي عن الأفعال الشرعية يقتضي تقرّر المشروعيّة.

      والنهي عن الأفعال الحسّية يقتضي كونها مقدورة حسًّا.

      وعن الأمور العقلية يقتضي كونها مقدورة شرعًا، وإلا كان عبثًا، والنهيُ عن المحالِ محالٌ. (درر) [ل87/ب].

      [78] الواجب لا يتقيّد بوصف السلامة، والمباح يتقيد به. (أشباه في الجنايات) [ل89/ب]».

      هذا سرد للقواعد التي وردت في نهاية نسخة (هـ) وفي مواضع متناترة من هوامشها.

      **وبالتأمل في هذه القواعد، وهيئة ورودها في هذه النسخة : يظهر –والله أعلم- أنها ليست من قواعد ناظرزاده؛ للأسباب الآتية :**

      أن هذه القواعد كتبت بخط مغاير لما كتب به المخطوط، وجاء أكثرها في لوحتين مستقلّتين، بعد ختم المؤلف لكتابه، دون إشارة تدل على أنها من قواعد المؤلف؛ ممّا يدلّ على أنها شيء آخر غير الكتاب.

      أن جميع النسخ الثمان الأخر لم يرد فيها شيء من هذه القواعد إطلاقًا.

      أن هذه النسخة (وهي هـ) أكثر النسخ الخطية أخطاء؛ إذ لا تكاد توجد فقرة بدون أخطاء، وكثير من هذه الأخطاء بدهيّة لا يمكن أن تصدر من شخص يفهم ما يكتب، كما أن هذه النسخة لم يُذكر فيها اسم الناسخ وتاريخ النسخ، كما لم ترد فيها تصحيحات أو تملكات أو أي دليل يدل على أنها معتنى بها.

      أن بعض هذه القواعد المضافة فيها تكرار، وأهم من هذا كون كثير منها سبق ذكر المؤلف له في صلب كتابه باللفظ نفسه أو معناه.

      **ومن أمثلة التكرار في القواعد المضافة :**

      قاعدة [1] و[5]، [8] و[13]، [47] و[59]، [49] و[71]، [61] و[65].

      **ومن أمثلة التكرار بين القواعد المضافة وقواعد المؤلف :**

      قاعدة [3] من القواعد المضافة وقاعدة 151 من قواعد المؤلف، [9] و241، [27] و35، [35] و213، [39] و166، [40] و34، [41] و235، [42] و207، [43] و110، [51] و153، [62] و24، [63] و259، [77] و249.

      **5-** أن هذه القواعد والنصوص المضافة بمجموعها لا تتجاوز أربع صفحات، وهي مسرودة بلا شرح، ومع ذلك تضمّنت مخالفة للكتاب في المنهج والصياغة في عدة أمور، منها :

      **أ** **-** أن القواعد المذكورة في نهاية النسخة لم تتفق مع منهج المؤلف في ترتيبها على حروف الهجاء.

      **ب-** أن القواعد المضافة عبارة عن مجرّد نصوص بلا شرح، ومع ذلك تضمّنت أعلامًا ومصادر لم تُذكر في الكتاب جميعه، لا في ألفاظ القواعد ولا في شرحها، ومن أمثلة ذلك (مع بيان أرقام القواعد التي تضمّنتها) :

      حفيد : [1، 4-7، 10-19، 21-25، 27-33، 46].

      تلويح : [35-36، 47-49، 59، 61، 65، 70، 75-76].

      شرح الكشاف للسعد : [15].

      ابن الحاجب : [20].

      البيضاوي : [20، 53].

      الرضي : [33].

      الخصّاف : [34].

      تلخيص تنقيح : [34].

      شرح البخاري للشيخ : [46].

      مختصر : [52].

      تهذيب أبي الفتح : [54].

      جامع الصغير : [55-58].

      مرآة : [60، 73].

      استروشني : [67].

      تاتار خانية : [74].

      **جـ**- من منهج المؤلف -الذي صرح به في المقدمة وفي مواضع متفرقة من كتابه– توخِّي الاختصار، ومن مظاهر ذلك : أنه لم يخرج عن المذهب الحنفي في جميع القواعد التي ذكرها، ولم يكن يتوسع في ذكر الخلاف في الفروع الفقهية، إذْ إنّ الخلاف يحصل كثيرًا بين علماء المذهب الحـنفي نـفسه، ومع ذلك لم يتطرق إليه، كما أنه لم يشر إلى علماء المذاهب الفقهية الأُخر إلا قليلاً، إذْ ذَكَرَ رأي الإمام الشافعي أربع عشرة مرة تقريبًا، وذكر رأي الإمام مالك مرّة واحدة فقط، أمّا الإمام أحمد فلم يذكر اسمه إلا مرة واحدة، وفي تخريج حديث نبوي. (انظر فهرس الأعلام).

      وفي هذه القواعد المضافة مخالفة واضحة لذلك :

      إذ القاعدة السادسة منها تمثّل رأي الإمام الشافعي فقط؛ كما أن القاعدة العشرين تضمّنت الخلاف بين ابن الحاجب (المالكي) والبيضاوي (الشافعي) وبعض العلماء، دون تصريح برأي الحنفية، وأيضا القاعدة الحادية والثلاثون تضمّن نصُّها لفظ (خلافًا للحنابلة).

      **د**- أن بعض هذه القواعد والنصوص تمثّل أحاديث نبوية أو إيضاحًا وبيانًا لبعض المصطلحات فحسب، ولم يحصل شيء من هذا القبيل في جميع قواعد المؤلف.

      وممّا يمثل أحاديث نبوية فيها ترهيب وتخويف : الأرقام الآتية : [55-58].

      وممّا يمثل بيانًا لبعض المصطلحات : الأرقام الآتية : [4، 15، 23، 24، 32].

      هذا ما يتعلّق بالنسخة (هـ).

      **أما النسخة (و) :** فقد جاء فيها عقب آخر كلمة في الصلب :

      «تم تحريره في يوم الجمعة التاسع عشر في محرم الحرام لسنة تسع عشر ومائة وألف من هجرة من له الخاتميّة والعزّ والشّرف، بقلم الفقير : درويش يوسف نسيب المولوي. غُفر له».

      وبانتهاء هذه العبارة يكون قد انتهى ما جاء في النسخ السّتة. وصلى الله وسلم وبارك على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

       [↑](#footnote-ref-5511)